

الساحة الدولية

□ مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال

د . عبد الملك عودة

□ ضبط التسلح جنوب البحر الابيض المتوسط

د . عبد المنعم سعيد
د . محمد قدرى سعيد

□ الجوانب القانونية للأزمة الليبية الغربية

د . عبد الله الأشعل

□ الدبلوماسية المصرية والأزمة الليبية الغربية

د . محمد سعيد أبو غنيم

□ الانتخابات الاوروبية : الظواهر السياسية

الجديدة والمسارات المستقبلية [ملف العدد]

إشراف : نبيل عبد الفتاح

□ تطورات الاقتصاد العالمى والمؤثرات الجديدة

عمرو مصطفى كمال

السياسة الدولية

- مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
- صدر العدد الأول في أول يوليو ١٩٦٥
- اسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)
- د . بطرس بطرس غالى

الأهم

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير :
إبراهيم نافع

□ الافتتاحية :

- ثورة ٢٢ يوليو بعد أربعين عاما - د . اسامة الغزالي حرب ٤
- الدراسات :

- مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الانفصال - د . عبد الملك عودة ٦
- ضبط التسليح جنوب البحر الأبيض المتوسط - د . عبد المنعم سعيد ، د . محمد قدرى سعيد ٣٠
- الجوانب القانونية للآزمة الليبية الغربية - د . عبدالله الأشعل ٤٨
- الدبلوماسية المصرية والآزمة الليبية الغربية - د . محمد سعد أبوعامود ٦٤
- التقارير والتعليقات :

- بنوك التفكير .. والموقف الأمريكى فى الشرق الأوسط - د . زياد أبو عمرو ٨٠
- اللوبي الصهيونى والانتخابات الأمريكية - د . حسن بكر ٨٦
- التفكك الدولى والنظام العالمى الجديد - السفير أحمد طه محمد ٩٦
- حركة عدم الانحياز من اكرا الى جاكارتا - أحمد يوسف الفرعى ١٠٥
- تطورات الاقتصاد العالمى والمؤثرات الجديدة - عمرو مصطفى كمال حلمى ١٠٨
- المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة - اسامة المجذوب ١١٦
- مشكلة الصحراء .. وبداية مرحلة جديدة - أحمد مهابة ١٢١
- جنوب افريقيا والتوجه الصعب نحو التسوية - نيفين القباج ١٢٨
- حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين - محمد مصطفى شحاته ١٣٣
- مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى وآزمة ناجورنو كارباخ - أماني محمود فهمى ١٣٧
- فى الاستراتيجية العسكرية :

- روسيا والتركى العسكرية للاتحاد السوفيتى - مراد ابراهيم الدسوقي ١٤٣
- ظاهرة الصراع الدولى فى عالم ما بعد الحرب الباردة - أحمد ابراهيم محمود ١٤٩
- مؤتمرات وندوات دولية :

- ندوة الحد من التسليح البحرى والامن البحرى فى البحر المتوسط - مراد ابراهيم الدسوقي ١٥٨
- ثورة ١٩١٩ : سلسلة ندوات - عمرو الجويلى ١٦٢
- مؤتمر الشرق الأوسط نحو العام ٢٠٠٠ - يوسف أحمد الشرقاوى ١٦٥

سعر بيع النسخة

داخل مصر : ٣ جنيهات

سوريا ٥٠ ليرة ، لبنان ١٧٠٠ ليرة ، الاردن ١٥٠٠ فلس ، الكويت ١٠٠٠ فلس ، السعودية ١٥٠٠ ريال ، تونس ٢٥٠٠ مليم ، المغرب ٤٠٠٠ درهم ، البحرين ١٥٠٠ فلس ، الدوحة ١٥٠٠ ريال ، دبى ١٥٠٠ درهم ، ابو ظبى ١٥٠٠ درهم ، مسقط ١٥٠٠ بيرة ، الجمهورية اليمنية ٥٠ ريال ، غزة / القدس ٢٠٠ سنت ، لندن ٤٠٠ بنى ، استراليا ٦٠٠ سنت

رئيس التحرير :
د . أسامة الغزالي حرب

مدير التحرير :
أحمد يوسف القرعى

مستشار التحرير :
نبيلة الأصفهاني

نائب مدير التحرير :
سوسن حسين

سكرتير التحرير : نادية عبد السيد

- ١٦٧ ندوة تحديث الدراسات التاريخية - أمال أسعد
١٧٠ ندوة الآثار والنتائج لحرب يونيو بعد ربع قرن - سلوى محمود عبد اللطيف
١٧١ مؤتمر قمة الأرض - شعيب عبد الفتاح
□ مكتبة السياسة الدولية :

- ١٧٥ الفلسطينيين قبل وبعد حرب الخليج - عمرو الجويل
١٧٨ العلاقات الخارجية الاسترالية - أمانى محمود فهمى
١٨١ المؤلفات العربية السياسية
٢٠٦ كاريكاتير السياسة الدولية
٢٠٨ مجلات السياسة الدولية : روسيا الجديدة .. وفاق المستقبل - اعداد : سوسن حسين
٢٠٩ ظهور روسيا على الساحة الدولية - أن دى تينجى
٢١٢ مات الاتحاد السوفيتى ، تحيا روسيا - الكسندر أدلر
شهرات الاحداث الدولية : اعداد ابوالسعود ابراهيم
٢١٩ فبراير ، مارس ، أبريل ، ١٩٩٢
٢٢٢ نشاط الامم المتحدة : اعداد نادية عبد السيد

□ ملف السياسة الدولية :

- ٢٤٩ الانتخابات الأوروبية .. الظواهر السياسية الجديدة والمسارات المستقبلية - تقديم نبيل عبد الفتاح
٢٥٥ الانتخابات العامة ومستقبل النظام الحزبى البريطانى - نزيهة الافندى
٢٦٥ الانتخابات الإيطالية - عز الدين شكرى
٢٧١ اليمين المتطرف فى فرنسا وأوروبا .. سياسة التلويح بالأسوأ وبالخوف - مارثان فيرلييه
٢٧٨ ألمانيا الموحدة فى الانتخابات المحلية وتأثيراتها المحتملة على الوحدة الأوروبية - نيفين منير توفيق
٢٨٨ الانتخابات الأوروبية وتحولات الديمقراطية المعاصرة : ديمقراطية تعددية لا ليبرالية - وحيد عبد المجيد
٢٩١ تطور الانظمة الحزبية فى أوروبا الغربية - د . ابراهيم عوض
٢٩٨ أفاق تطور التشكيلات السياسية الداخلية فى أوروبا - د . محمد السيد سعيد
٣٠٨ تأثير التغيرات العالمية على الظواهر السياسية الجديدة فى غرب أوروبا - سعد حافظ محمود
٣١٥ النظام الاعلامى الأوروبى فى عالم متغير - د . الفت حسن آغا
٣٢١ أوروبا واشكاليات الوحدة النقدية - عبد الفتاح الجبال

الإدارة والتحرير والاعلانات

شارع الجلاء - القاهرة
٧٤٥٦٦٦ - ٧٥٥٥١٠ : ٥

الإشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ١٢ جنيهًا
الإفريقي بالبريد الجوى ٣٥ دولارًا . باقي دول العالم بالبريد الجوى ٤٠ دولارًا

أربعون عاما على ثورة يوليو ١٩٥٢

سوف تظل ثورة يوليو ١٩٥٢ بما أحدثته من تغيرات شاملة وعميقة في كافة نواحي الحياة في مصر ، ول علاقاتها الخارجية ، محلا للبحث والتقييم . ولاشك أن مرور أربعين عاما على قيامها يتيح فرصا أكبر لبحث أكثر موضوعية للثورة ، خاصة من حيث أبعادها ، وخصائصها ، ونتاجها ، وأثارها بعيدة المدى . وإذا كنا في مجلة السياسة الدولية نهتم بالبعد الدول لثورة يوليو ، أو على وجه التحديد - السياسة الخارجية لثورة يوليو وعلاقاتها الدولية ، فإن أحد الموضوعات الأكثر إثارة وأهمية هنا هو المقارنة بين السياسة الخارجية لثورة يوليو ، وبين السياسات الداخلية لها وربما كان السؤال الهام ونحن على أبواب العام الواحد والأربعين من عمر ثورة يوليو ، هو : أيهما كان أكثر استمرارية وفاعلية سياسة يوليو الخارجية أو سياساتها الداخلية ؟ إذا اتفقنا على أن المبادئ العامة ، والسياسات التفصيلية ليوليو ، على كافة الأصعدة جرت صياغتها في العقد بين منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات تقريبا ، فلا شك أن بإمكان المراقب المحايد الآن استنتاج أن سياسة يوليو الخارجية ، كانت أكثر إستمرارا وأكثر فاعلية من سياساتها الداخلية .

وبالرغم من النوايا الطيبة التي صاحبت هذه السياسات الداخلية على أمل تحقيق الديمقراطية الحقيقية ، لكافة فئات الشعب ، وإنجاز التنمية الاقتصادية الشاملة والسريعة ، وبالرغم كذلك من أن تلك السياسات كانت جزءا من موجة عامة شملت أقطارا عديدة حديثة الاستقلال في ذلك الحين ، إلا أنه من الثابت الآن أن تلك السياسات اثبتت أخفاقها ، ولذلك لم يكن غريبا أن نظام يوليو في مرحلته الساداتية ، ثم المباركية ، نسخ هذه السياسات ، واستبدل بها سياسات أخرى : نحو الديمقراطية التعددية سياسيا والانفتاح والتحرير اقتصاديا .

غير أن الأمر يختلف بوضوح على صعيد السياسة الخارجية المبادئ الأساسية التي أعلنتها ثورة يوليو في عقدها الأول والدور الذي تصوره لمصر ومجالات الحركة التي حددتها ، ما تزال سارية في جوهرها حتى الآن . وكما يقول د . على الدين هلال ، فإن محور حركة ثورة يوليو كان هو تعظيم الاستقلال الوطني لمصر باعتبارها قائدة العمل القومي وكونها الدولة النموذج .. و - أن تحليل خطابات الرئيس جمال عبد الناصر تبين أولوية وسبق قيمة الاستقلال الوطني ، وتحرر الإرادة السياسية ، مقارنة بالقيم السياسية الأخرى . بل أن هذه القيم والممارسات السياسية كانت في تقديره طريقا لتحقيق وتكريس الاستقلال الوطني ^(١) . ووفقا لما يقول بهجت قرني ، فإن مصر عبد الناصر رأت السياسة الخارجية باعتبارها دورا تقوم به الدولة على المسرح العالمي ، سواء كمبادئ عامة تعبر عن مفهوم معين لهذا الدور أو كترجمة له إلى سلوك فعلي سواء في شكل قرارات هامة أو تصرفات يومية ^(٢) .

أما حدود هذا الدور فقد حددها جمال عبد الناصر مبكرا للغاية في كتيب فلسفة الثورة في الدوائر الثلاث المشهورة أي : الدائرة الأفريقية ، والدائرة العربية ، والدائرة الإسلامية ، مع إعطاء أولوية للدائرة العربية ، فضلا عن الإضافة التي حدثت - بعد ذلك - لما يمكن أن يسمى عدم الانحياز .

غير أن الأمر الهام هنا ، هو أن التحولات التي شهدتها مصر في النصف الثاني من السبعينات بما قد يوحى بالخروج عن جوهر هذه المبادئ أو بعضها ، إنما تبدو الآن - في سياق التوجه العام للسياسة المصرية - تحولات مؤقتة أو حتى شكلية ، إلى حد بعيد بالمقاييس لمبادئها ومجالاتها الأصلية ، على عكس ما حدث على صعيد التحولات الداخلية (السياسية والاقتصادية) .

(١) د . على الدين هلال (محرر) ، سلسلة الذكرى الثلاثين للثورة يوليو - الاستقلال الوطني (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٢) ص ٢٠ .

(٢) بهجت قرني ، المعادلة الصعبة في السياسة الخارجية المصرية ، في السياسة الدولية ، عدد ٦٩ - يوليو ١٩٨٢ ، ص ١٣٦ .

ان هذه الاستمرارية والثبات النسبيين في توجهات ثورة يوليو الخارجية ، مقارنة بتلك الداخلية ، انما يمكن ان تعزى لكثر من سبب :

اولا : ان المناخ الدولى قبل قيام الثورة مباشرة كان مناخا جديدا ، انطوى على تغيرات هائلة ، قلبت شكل العالم كله وشاركت فيه قوى عديدة ، انطوت على أكثر من عنصر هام لظهور وتبلور سياسة خارجية : اقل مدعاة للخلاف بين القوى الوطنية المختلفة ، وأكثر موثاقا لقيام الثورة ، وأوفر فرصة لقيامها بدور فاعل ونشط على الصعيد الدولى : - فالملل الواضح للتعامل المصرى المستقل مع الموقف الدولى بما في ذلك رفض الارتباط بالاحلاف الاستعمارية ، كان ملما بارزا للحركة الوطنية المصرية قبل الثورة وهو ما بدا - مثلا - في موقف حكومة الوفد الأخيرة من مشروع حلف شرقى البحر المتوسط عام ١٩٥١ ، وكذلك في موقف هذه الحكومة من الحرب الكورية ، ولذلك فعندما استمرت حكومة يوليو في ذلك الموقف انما كانت تسير على نهج اصيل في الحركة المصرية .

- والتناقض في المصالح بين الأمريكيين والانجليز كان في مقدمة العوامل الجديدة التى حاولت الحركة الوطنية المصرية قبل الثورة استغلالها ولكن هذا العنصر كان أكثر اغراء وفاعلية لقيادات الضباط الاحرار التى احسنت استغلاله والاعتماد عليه لتدعيم سلطتها لحظة قيام الثورة وسنواتها الاولى .

- والظروف والمؤسسات الجديدة التى انطوى عليها عالم ما بعد الحرب الثانية اتاحت فرصا كبيرة لبلد صغير - مثل مصر - للثورة - للعب دور فعال في السياسة الدولية . مثل قيام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التى قامت على مبدأ المساواة بين كافة الدول ، وظهور الاتحاد السوفيتى وتفجر الحرب الباردة ، بما ترتب على ذلك من ظهور دواعى الحياد وعدم الانحياز بين الكتلتين البارزتين وتساعد الحركة الوطنية المعادية للاستعمار في كافة ارجاء العالم الثالث ، وبروز الانقسام بين الدول الغنية المتقدمة والدول الفقيرة - المتخلفة ، ثم اخيرا ظهور مخاطر السلاح النووى ، والحاجة الى الحد من انتشاره وخفض التسلح بشكل عام . ان هذه القضايا ، بتفاعلها مع الموقع الجغرافى الفريد لمصر ، ووزنها الثقافى في اقليمها وفى العالم الثالث ، وكذلك مع الشخصية الطموحة ذات التوجه الاستقلالى الحاد لدى عبد الناصر ، اسهمت كلها في تبلور سياسة خارجية مصرية معبرة عن حقائق الجغرافيا والتاريخ وقادرة على النمو والاستمرار .

ثانيا : ان قيام ثورة يوليو واكب - على الصعيد الاقليمى - تغيرا جذريا على خريطة العالم العربى والشرق الاوسط ، وهو ظهور دولة اسرائيل . بل ان حرب فلسطين كانت - كما هو معروف - احد العوامل الرئيسية التى عجلت بقيام الثورة . لقد ادى هذا العامل الجديد والخطير الى حدوث تغير اساسى في اولويات سياسة مصر الاقليمية من الاهتمام بالجنوب (السودان) الى التركيز الأكبر على الشمال الشرقى (فلسطين واسرائيل والشرق العربى) بل لعل الاسراع الى حل المسألة السودانية في سنوات الثورة الاولى انما يعود الى تقدير قادة يوليو (الذين سبق انغماسهم في حرب فلسطين) لطبيعة التهديد الجديد .

غير ان التوجه العربى الحاسم لثورة يوليو انما كان بدوره امتدادا لتوجه سابق في الحركة الوطنية المصرية في عقودها السابقة على الثورة .

ثالثا : انه اذا كانت الخصيصة الاساسية للنظام السياسى لثورة يوليو - كما تبلور في العقد بعد منتصف الخمسينات ومنتصف الستينات - هو تركيز كل السلطات والوظائف في جهاز الدولة (بدمج السلطة التشريعية في السلطة التنفيذية ، وسيطرة الأخيرة على السلطة القضائية ، والغاء الاحزاب ، ثم السيطرة المركزية على الاقتصاد وكذلك على الثقافة والاعلام) فان هذه الخصيصة ما كان يمكن ان تؤثر بالسلب كثيرا على صياغة السياسة الخارجية من حيث المبدأ (وان اثرت بالقطع - على سلامة كثير من قراراتها الحيوية) . وبعبارة اخرى ، يمكن القول ، انه اذا كان مثل هذا التوجه الرسمى والمتحور حول دور الدولة في السياسة الخارجية قد اثر سلبا على بعض ابعاد السياسة المصرية (مثل العلاقات المصرية السودانية) ، فان هذا ليس هو القاعدة في توجه تلك السياسة التى اندفعت الى عدم الانحياز والوحدة العربية ، والتضامن الاقريقى ، ودعم العلاقات بالعالم الاسلامى .

ان هذا التراث الهائل لسياسة يوليو الخارجية سواء في مرحلتها الناصرية ، او فيما بعد في عهده الرئيس السادات ثم الرئيس مبارك ، ما يزال يطرح حتى اليوم المزيد من القضايا والتساؤلات للاجتهاد في البحث والتحليل . ولذلك ، وبمناسبة الذكرى الاربعين لقيام ثورة يوليو ، فقد اهتمنا في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية وفى « السياسة الدولية » ، بمواكبة هذه الذكرى من خلال اصدار كتاب عن الذكرى الاربعين للثورة قامت باعداده وحدة الدراسات التاريخية للمركز بإشراف رئيسها الدكتور/ رؤوف عباس ، وبمشاركة مجموعة من المع وأفضل اساتذة التاريخ المصريين . اما السياسة الخارجية ليوليو فسوف تكون موضوع اول كتاب يصدر في سلسلة « كتاب السياسة الدولية » ، التى سوف تتضمن - بالاحساس - الكتابات التى سبق ان قدمتها مجلة « السياسة الدولية » ، في كافة القضايا الحيوية ، تركيزا للفائدة ، ولاتاحة الفرصة - للاجيال الجديدة التى لم تعاصر السياسة الدولية في عقودها السابقة - للاستفادة من تراثها الكبير في الدراسات السياسية والذي تراكم طوال سبعة وعشرين عاما .

اسامة الغزالي حرب

مستقبل جنوب السودان

بين وحدة الدولة أو الانفصال

د . عبدالمك عودة

استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

١ - لقد تم تسييس المصطلحات الجغرافية والأنثروبولوجية ، ومن ثم تداولت بالاستعمال في الدراسات السياسية ، ومن بين هذه المصطلحات جنوب السودان وشمال السودان ، والقول بأن شمال السودان عربى ، وجنوب السودان أفريقى زنجى ... وما يتفرع عن هذا من معان أو إضافات أو تفسيرات . ومع قرارنا بأن دارسى الجغرافيا والأنثروبولوجيا قد وضعوا تعريفات محددة لكل مصطلح في دائرة إهتماماتهم الأكاديمية ، إلا أن نقل المصطلح وتداوله في الدراسات السياسية والاعلامية قد ترتب عليه تثبيت صورة غير حقيقية عن إنقسام السودان بصورة شبه مطلقة الى شمال وجنوب وتنميط السكان ثقافيا وإثنيا ولغويا وجناريا طبقا لدلالات هذا المصطلح ، ثم ترتيب واستخراج مؤشرات ودلالات سياسية وإجتماعية وثقافية من هذا التقسيم الخطأ والمتداول . والحقيقة أنه في داخل السودان تعيش قبائل وجماعات بشرية ولغوية

ترصد هذه الدراسة نظرة وسياسة نظام الحكم المركزى في العاصمة السودانية تجاه وضع اقليم وقضية جنوب السودان منذ غزو جيش محمد على باشا وظهور كيان الدولة السياسى الموحد اعتبارا من عام ١٨٢١ ثم قيام الدولة الوطنية في السودان عام ١٩٥٦ وما بعد هذا من تطورات وأحداث تتوالى وتتفاعل حتى عام ١٩٩٢ . وعلى الجانب الآخر من عملية الرصد والعرض نتابع مواقف وآراء الجنوبيين السودانيين ورد الفعل المتغير تجاه سياسة الدولة في نفس هذه الفترة الزمنية . ولذلك سوف تقتصر الدراسة على ما يتعلق مباشرة بأوضاع الاقليم الجنوبي ونمو الفجوة الاجتماعية والثقافية بينه وبين شمال السودان ، وما ترتب على هذا من فجوة سياسية ونزاع عسكرى معتد من عام ١٩٥٥ حتى اليوم . وفى التمهيد للدراسة نرى وجوب تحديد المصطلحات المتداولة في دراسة هذا الموضوع ، وذلك تحديدا للمواقف تجاه الموضوع على النحو التالى :

○ اصل هذه الدراسة هو ورقة بعنوان حالة جنوب السودان قديمها في نوبة عن التعددية في الدول العربية ، نظمها المركز الاردنى للدراسات والمعلومات في عمان ٢٥ - ٢٧ اكتوبر ١٩٨٦ ، وقد قمت بإعادة النظر في الموضوع بالتعديل والاستكمال من اجل النشر في مجلة السياسة الدولية عام ١٩٩٢ . انظر مجلة الاقلى العربى يصدرها المركز الاردنى للدراسات والمعلومات - عمان - العدد التاسع - شباط ١٩٨٧ .



أول تعداد للسكان في عام ١٩٥٦ بأن البلاد بها ٧٥٢ قبيلة ، وأنهم يتحدثون ١١٤ لغة مكتوبة ومنطوقة ، ومن بين هذه اللغات توجد ٥٠ لغة في جنوب السودان ، وبالنسبة للأصول الاثنية يتضح أن ٤٠٪ من إجمالي السكان عرب أو ينتسبون إلى قبائل عربية ، وأن ٣٠٪ من إجمالي السكان جنوبيون من أصول أفريقية ، وأن ١٢٪ من السكان من قبائل في غرب أفريقيا ، وأن ١٢٪ نوباويون وبجاة ، وأن ٣٪ نوبيون ، وأن ٣٪ أجانب ومولدون . وبالنسبة للتقسيم اللغوي في البلاد فإن ٥١٪ من السكان يتكلمون العربية ، وأن ٤٨٪ يتكلمون لغات ولهجات أخرى .

والتحفظ الواجب إثباته أمام هذا التنوع الثقافي والاجتماعي هو ما يتعلق بدقة الأرقام وصحتها وما حدث بشأنها من تطور وتغيير منذ ذلك التاريخ البعيد .

جـ - شهدت جمهورية السودان منذ السبعينيات حتى اليوم آثار أزمة الجفاف والتصحر وما ترتب عليها من انتقال السكان من أماكن إقامتهم ، وما قدم إليها من هجرات عبر الحدود الدولية من غرب أفريقيا ومن إثيوبيا وأرتيريا . إضافة إلى هذا ظهرت آثار ونتائج النزاعات المسلحة والحروب الأهلية التي دارت في السودان والدول

واثنية ودينية لاتعبر عنها هذه الصورة المبسطة لتقسيم البلاد الى شمال وجنوب .

٢ - قضية جنوب السودان لايمكن إعتبارها القضية الوحيدة في داخل البلاد . وفي هذا المجال نشير للتالي :

١ - في شمال السودان يعيش شعبه النوبة (النوبيين) وهو شعب له إمتدادات وقرايات اثنية ولغوية مع شعب النوبة في جمهورية مصر ، وفي شرق السودان تعيش قبائل البجة (البجاة) ولها إمتدادات وقرايات اثنية ولغوية مع قبائل تعيش في مصر وفي أريتريا . وفي غرب السودان تعيش شعوب وقبائل مثل الفور والنوباويون (سكان جبال النوبا) وهم على إختلاف إثني أو لغوي أو ديني مع باقى سكان شمال السودان . ولهم - أيضا - إمتدادات وقرايات إثنية ولغوية مع قبائل تعيش في تشاد وبعض مناطق غرب أفريقيا ، أما في جنوب السودان فتوجد أكثر من (٥٠٠) قبيلة متعددة اللغات والأديان والأصول الاثنية ، ولهم بوجه عام إمتدادات وقرايات إثنية ولغوية ودينية مع قبائل وشعوب تعيش في جمهورية أفريقيا الوسطى وزائير وأوغندا وكينيا وإثيوبيا .

ب - بالنسبة لدلالات ومؤشرات الاحصاءات ، يقدر

إداريا مدنيا وعسكريا في السودان تابعا للحكومة المركزية في القاهرة ، ويقوم على دور المدينة في حكم الأقاليم وإلى إقامة حاميات عسكرية في مناطق معينة ، وإلى مد خطوط المواصلات البرية والنهرية ، وإلى فتح طرق التجارة الداخلية والخارجية ، بجوار ماكان معروفا ومطروقا من طرق التجارة عبر السودان وغرب أفريقيا إلى الشمال والشرق الأفريقي . وإضافة إلى هذا بدأ الاهتمام بكشوف منابع النيل . وفي هذا المقام نشير إلى موضوع تجارة العاج وتجارة الرقيق . وإنه على الرغم من الالغاء الرسمي لتجارة الرقيق في عهد الخديوى إسماعيل ، إلا أن الواقع الفعلي يدل على استمرار وتوسع تجارة الرقيق خارج مناطق شمال ووسط السودان .

وتضيف المصادر السودانية أن القبائل الجنوبية الكبرى كانت تسيطر على المعرات المائية الجنوبية ، وإنها كانت في حالة إستقلال عن السلطات والممالك السودانية مثل سلطنتي سنار ودارفور ، ولكن بعد الفتح المصرى للسودان تمت السيطرة على مناطق الجنوب تدريجيا وبذلك ظهر الكيان السياسى العام لدولة السودان . وتشير بعض المصادر السودانية إلى أن نتائج هذه الحروب والتوسع العسكرى في الجنوب للسيطرة عليه قد بذر بذور الريبة والعنف والكراهية والمقاومة في العلاقات المتبادلة والمنظمة لأول مرة بين الشمال والجنوب .

ومن جانب آخر نشير إلى تجنيد أبناء القبائل والشعوب السودانية في الجيش المصرى ، خاصة بعد عهد محمد على باشا ، وترتب على هذا ظهور ظاهرة الجهادية التى يشير إليها المؤرخون في المؤسسة العسكرية المصرية ، وفي ظل الدولة المهدية ، كذلك ظهرت أيضا في جيوش تجار الرقيق الكبار والتى قامت على أساس ظاهرة الجهادية .

ولكن الظاهرة التى تلفت النظر هى بدء تحركات بعثات التبشير في مناطق السودان ، وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن البداية كانت في الأعوام الأربعينيات من القرن التاسع عشر ، وإن هذا النشاط توجه ابتداء إلى جنوب السودان وغيره من الأقاليم البعيدة جغرافيا عن الوسط والشمال السودانى حيث كان الدين الإسلامى والثقافة العربية لهما السيادة . وتستأهل هذه النقطة نظرة جيوبوليتيكية لكشف أسباب تكثيف النشاط التبشيرى في جنوب السودان وغيره من الأقاليم الواقعة جنوب الصحراء الأفريقية بالمعنى الجغرافى ، وتدل النظرة الفاحصة على أن هذه المناطق هى الخط أو الموقع الذى يمكن عنده مواجهة إنتشار الإسلام ، وهى أيضا نقط وثوب لفتح الطرق إلى وسط وشرق أفريقيا ، حتى يمكن التمرکز داخل القارة لمواجهة إنتشار الإسلام القادم عبر المحيط الهندى والمتقدم من سواحل أفريقيا الشرقية إلى وسط أفريقيا بالمعنى الجغرافى العام . ومن ناحية أخرى فإن هذه الفترة التاريخية التى شهدت

المجاورة طوال الفترة الزمنية السابقة . وهذا مؤشر تضاف نتائجها إلى التنوع والتعدد الثقافى والاجتماعى ، وما يترتب عليه من عدم إستقرار سياسى وإقتصادى .

٣ - البعد التاريخى أيضا له دلالات بالنسبة لقضية جنوب السودان . فهى تعتبر جزءا من التراب الوطنى السودانى ، ومن ثم فهى جزء من الوطن العربى . وسوف نجد هذه الدلالات وما يرتبط بها نتائج ومعان خلال المناقشات والآراء الممنوعة التى طرحت بشأن دستور الدولة وخيارات الانتماء والهوية للوطن السودانى . ويحدد هذا البعد التاريخى النقاط التالية :

١ - اعلن إستقلال جمهورية السودان يوم أول يناير ١٩٥٦ ، وانضمت في نفس العام إلى جامعة الدول العربية . وبهذا الانضمام إلى عضوية الجامعة أصبحت جميع أقاليم الدولة بما فيها الجنوب جزءا من التراب القومى العربى .

ب - تم إستقلال جمهورية السودان على أساس الحدود الموروثة عن عهد الحكم الأجنبى الذى سبق عهد الاستقلال . وفي ظل الحكم الأجنبى كان الاتجاه الإدارى والسياسى هو إنشاء نظام إدارى وعسكرى وثقافى منفصل في منطقة جنوب السودان ، وكان هناك إتجاه سياسى سائد لدى الإدارة الانجليزية في ظل الحكم الثنائى إلى فصل جنوب السودان في صورة دولة مستقلة أو ضمه لاوغندا وشرق أفريقيا . ولكن السياسة الانجليزية حدث فيها تغيير أدى إلى عقد مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ لمناقشة مستقبل الجنوب ، وكان قرار المؤتمر هو بقاء المديريات الجنوبية جزءا من السودان ، ومعنى هذا من الناحية القانونية أن قرار ١٩٤٧ هو الذى أدى إلى إعتبار مديريات جنوب السودان جزءا من التراب الوطنى السودانى .

ولهذين القرارين نتائج وأبعادا تاريخية وتنظيمية وسياسية تتشابه مع تعقيدات وتطورات قضية جنوب السودان طوال هذه الفترة محل الدراسة .

أولا

سياسات الحكم الأجنبى تجاه قضية

جنوب السودان :

يفضى هذا القسم تطورات وأوضاع القضية في ظل الحكم المصرى العثمانى والحكم الثنائى المصرى الانجليزى :

١ - في ظل الحكم المصرى العثمانى :

في عام ١٨٢٠ غزت جيوش محمد على باشا السودان ، وتم التوسع على فترات حتى تكونت الامبراطورية المصرية في أفريقيا في عهد الخديوى إسماعيل ، والدراسات التاريخية الموثوق بها (مصرية وسودانية) تشرح تطور الأوضاع والأحداث ، وجملة القول أن الحكومة المصرية اقامت إعتبارا من عام ١٨٢١ نظاما

للسودان . وبالنسبة لبعثات التبشير المسيحية فقد عاودت الضغوط للعودة الى السودان بعد طردها من السودان في ظل الدولة المهدية . وأخيرا سمحت الادارة الحكومية لها بالعودة وبالعزل في ميدان الدين والتعليم مع تقسيم الاقليم الجنوبي إلى مناطق نشاط لكل بعثة تبشيرية تتبع الكنائس الأوروبية والأمريكية . ومع ملاحظة أن الكنائس الشرقية لم يكن لها نصيب في هذا التوزيع والتخصيص الوظيفي والجغرافي .

وفي ميدان التنظيم والادارة أصدرت الحكومة البريطانية عدة قوانين ولوائح لتنظيم أوضاع الجنوب في العشرينيات من هذا القرن ، مثل قانون الجوازات والهجرة وقانون المناطق المغلقة وقانون الرخص والتجارة ، وتم تطبيق هذه الأوضاع أيضا على مناطق أخرى من السودان بمستويات متنوعة وهي دارفور وكردفان والجزيرة وكسلا .

وبالنسبة للمديريات الثلاث الجنوبية نجمل فيما يلي آثار ونتائج هذه التطبيقات والسياسات :

١ - التعليم وتكوين النخبة الجديدة : إرتبط التعليم بالنشاط الكنسي ، وتم وضع مناهج ومقررات دراسية للتعليم الابتدائي والفني ، وتوقف التدريس باللغة العربية وأصبحت اللغة الانجليزية هي لغة التعليم ، ومع مرور الزمن تمت تصفية الخلاوي والمدارس العربية ، ومنع تعيين مدرسين يأتون من شمال السودان . ومن ناحية ثانية بدأت محاولات تطوير اللغات واللهجات القبلية وكتابتها بالأبجدية اللاتينية وتعليمها للطلاب ، كما أصدرت الكنائس والمراكز التبشيرية صحفا ومطبوعات للتداول في منطقة الجنوب .. إلخ .

ب - الجيش والبوليس : تمت تصفية التنظيم العسكري السوداني المتبقى من عهد دولة المهدية ، وتم الحاق الضباط السودانيين الشماليين والمسلمين في قوات الجيش المصري التي حددت إتفاقية الحكم الثنائي حجمها ووظيفتها في السودان . ومنذ عام ١٩١٠ بدأت السياسة البريطانية في إنشاء تنظيمات عسكرية بوليسية خاصة في الجنوب ومنفصلة عن تنظيمات شمال السودان ، وبلغت هذه السياسة ذروتها بإنشاء الفرقة الاستوائية رسميا عام ١٩١٧ . وعين لها ضباط إنجليز للتدريب والقيادة ، وإقتصر إختيار الجنود في الفرقة على أبناء القبائل الجنوبية ومنع تجنيدهم في قوة جيش السودان (الشمال) . وأيضا تم تنظيم فرق جهاز الشرطة وحراس السجون الخاصة بالاقليم الجنوبي من أبناء الجنوب وبدون أن ينضم معهم أحد من أبناء الشمال .

ج - الادارة المدنية : تم إنشاء تنظيم إداري جنوبي من حيث الأفراد والعاملين ومن حيث النطاق والمدى

التوسع في النشاط التبشيري قد شهدت أيضا وتزامنت مع التسابق الاستعماري الأوروبي لتقسيم أفريقيا والذي بلغ ذروته بعقد مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ . وقد شهدت هذه الفترة أيضا نتائج إختراع وتطوير اساليب العنف العسكري الحديث مثل البندقية والمدفع .. إلخ ، وكل هذه العوامل تفاعلت وتشابكت وتركت آثارها على وحدة القبائل وهجراتها وإنتقالاتها من منطقة الى أخرى ، وإنتشار العدوات والنزاعات وتعميق موارد الكراهية والريبة والشك ، وهذا تم في ظل التوسع المستمر في التجارة والنهب للموارد الافريقية المتنوعة ، وكذلك تجارة الرقيق التي شارك فيها تجار من جنسيات واصول افريقية وأوروبية وآسيوية وعربية .

٢ - في ظل الحكم الثنائي المصري الانجليزي : إرتبط إقرار الادارة الثنائية وسيطرة بريطانيا نهائيا على الغالبية العظمى من مناطق حوض النيل ، بتسويات الصراع الدولي في مناطق أعالي النيل بين إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا ، وكذلك تحديد مناطق النفوذ الاثيوبي ، وما تبقى من مناطق النفوذ المصري بعد الاحتلال الانجليزي لمصر . ونشير في هذا المقام إلى المشروعات الامبراطورية التي بموجبها حاولت بريطانيا السيطرة في افريقيا ابتداء من جنوب افريقيا وإمتدادا نحو الشمال الى مناطق روديسيا ونياسالاند ثم أوغندا والسودان حتى مصر . وكان يصاحب هذه السيطرة خطط وتصورات لد طرق السكك الحديدية عبر القارة الافريقية (افكار سيمبل رودس) .

وينوجب في هذه الفترة الاشارة إلى أن السودان قبل إقرار الادارة الثنائية قد شهد قيام الحكم الوطني في ظل الدولة المهدية ، وقد قامت هذه الدولة على أساس الهوية الاسلامية لنظام الحكم وللقائمين بإدارة البلاد وتسيير علاقاتها الداخلية والخارجية . وأن الثورة المهدى في السودان كانت حركة وطنية في إطار مفهوم الجامعة الاسلامية ومقاومة الغارة الأوروبية على العالم الاسلامي . وتشير بعض المصادر السودانية إلى أن القبائل الجنوبية الكبرى قد قاومت سيطرة الدولة المهدية بعد إختيار الحكم المصري العثماني ، وقاوموا أيضا إمتداد الحكم الثنائي إلى مناطق الجنوب ، ولكن هذه المقاومة إنهارت وتمت السيطرة الكاملة للادارة المركزية من العاصمة السودانية في ظل الحكم الثنائي .

وفي عهد الحكم الثنائي تم رسم وتنفيذ شبكة للمواصلات البرية والسكك الحديدية ، وتم تطبيق نظام الحكم غير المباشر لادارة القبائل والتجمعات البشرية عن طريق رؤساء وزعماء ونظار القبائل . كما تم تحديد وترسيم الحدود السياسية للسودان المصري الانجليزي من خلال مجموعة من الاتفاقيات مع الدول المجاورة ، والقوى الأجنبية المسيطرة على البلاد والمناطق المجاورة

العمال في بريطانيا بتطبيق سياساتها الخاصة بتصفيه وتحويل الامبراطورية الى كومنولث يجمع شعوبا ودولا مستقلة . وفي نفس الفترة كانت الحركة الوطنية السودانية في الشمال قد صعدت من نشاطها وضغطها ضد السياسات الانجليزية في البلاد وخاصة في مناسبة قيام الادارة البريطانية بانشاء المجلس الاستشاري ثم الجمعية التشريعية في شمال السودان .

وعلى الجانب الآخر من الصورة كانت البعثات التبشيرية وحلفاؤها من الاداريين في حكومة السودان وفي اجهزة الحكم في لندن يضغطون من اجل السير قدما نحو فصل جنوب السودان عن الشمال . وفي هذا الجو العام وفي اطار متغيرات الساحة الاقليمية والدولية وتصاعد قوة الحركة الوطنية المصرية ، قررت الحكومة البريطانية مناقشة الموقف واتخاذ قرار بشأن بدائل المستقبل في الجنوب . وبدون دخول في التفاصيل اذ هي موثقة في المصادر المنوعة عن هذه الفترة - تقرر عقد مؤتمر في مدينة جوبا في يونية ١٩٤٧ ، وحضر المؤتمر عدد من الاداريين الانجليز ، و ١٧ زعيما من رؤساء القبائل ونظارها في الجنوب ، و ٦ من ابناء شمال السودان ، وتشرح الدراسات التاريخية والسياسية السودانية تفاصيل عقد المؤتمر ومناقشاته وقراراته ، وفي هذا المؤتمر تأكدت رغبة ابناء الجنوب في بقاء جنوب السودان في وحدة سياسية مع الشمال ، ورفض افكار ودعوات الانفصال او الوحدة مع اوغندا وشرق افريقيا . وفي هذا الاطار ونشير الى الملاحظات التالية :

١ - بصدر قرار مؤتمر جوبا تنتهى فترة الانفصال الاولى بين الجنوب والشمال ، اذ صدرت عقب ذلك قرارات عدة تفتح الحدود وتبيح الانتقال بين الشمال والجنوب في البلاد

ب - طرح بعض ابناء الجنوب خلال المناقشات الشكوك والريبة والمخاوف الموجودة في نفوسهم تجاه ابناء الشمال ، وتأسيسا على ذلك ظهر مطلب الفيدرالية بين الجنوب والشمال اوضح الجنوب اوضاعا متميزة او خاصة في مجال الحكم الذاتى وذلك لضمان المستقبل الذى سوف تجمع بينهما في اطار السودان الموحد . وهذه الاراء سوف تظل موجودة بعد ذلك في كل الحوارات والمناقشات التى تجمع بين الجانبين خاصة بعد اعلان الاستقلال .

ح - لماذا تغيرت السياسة الانجليزية ؟! او لماذا حسمت السياسة الانجليزية موقفها تجاه ابقاء الجنوب في اطار السودان بدون الاتجاه نحو الانفصال ؟ هناك مجموعات من التفسيرات ترد في المصادر المتعددة عن هذه الفترة ومن بينها وجود مصاعب وعقبات عملية في ضم الجنوب الى اوغندا (الباجندا) لان الضم معناه تغيير موازين القوى الاجتماعية والقبلية في داخل

الجغرافى للادارة ، وصدرت قوانين ولوائح تنص على تعيين الجنوبيين وخريجي المدارس الجنوبية في ادارة الاقليم ، كما صدرت جداول خاصة للمرتبات وللتعيينات وللمترقيات ، وهذه الاوضاع جميعها منفصلة عن الاوضاع التى تم ترتيبها في شمال السودان ، وايضا نصت القوانين على عدم تعيين الجنوبيين في الجهاز الادارى في الشمال .

د - البيئة الاجتماعية والاقتصادية : تمت تغييرات في تكوين هذه البيئة نتيجة لما سبق من تنظيمات ، وايضا لعدد من الاجراءات مثل تحديد العطلة الاسبوعية بيوم الأحد ، وفرض اللغة الانجليزية لتكون لغة التعامل والتواصل (Lingua Franca) ومنع الزى الشمالى وهو الجلابة والعمامة البيضاء ومنع بيعه في المحلات التجارية ، وإصدار عدد من اللوائح والقواعد المنظمة للاتصالات الانسانية بين سكان الشمال وسكان الجنوب ، وكذلك تم إخراج التاجر الشمالى من السوق الجنوبية نهائيا ، وتم إنشاء عدد من المشروعات الزراعية ومشروعات الخدمات في اطار تصور إقتصادى منفصل للأقليم الجنوبى عن شمال السودان .. إلخ .

ومعنى ما سبق هو أن مؤسسات وأجهزة الاندماج والتكامل الوطنى قد عطل وجودها وتأثيرها في الحاضر وفى المستقبل المرئى ، ولهذا ساد في الكتابات التاريخية والسياسية ان سياسات الحكومة البريطانية كانت هي الاتجاه نحو فصل الجنوب في صورة دولة مستقلة او في صورة اندماج ووحدة مع اوغندا وشرق افريقيا ، وبالإضافة الى هذا ، فان استعمال اللغة الانجليزية في الجنوب اصبح وسيلة التواصل بين النخبة والادارة ، ونظرا لعدم وجود لغة اخرى تنتشر بشكل عام ، فقد اصبحت ايضا لغة التعامل والتواصل بين النخبة الجديدة وقواعدها الشعبية والقبلية ، وهذه النقطة فيها اختلاف عما حدث في شمال السودان فقد تحولت اقسام هامة ومؤثرة من النخبة السياسية والادارية والمهنية الى استعمال اللجنة الانجليزية كأداة للتواصل وللتعامل فيما بينها وبين بعضها البعض ومع الادارة الانجليزية ايضا ، ويرجع ذلك الى ان عددا من مؤسسات التعليم وخاصة التعليم العالى كان يستعمل اللغة الانجليزية اداة ولغة في مجال التعليم ، ومع ذلك ظلت اللغة العربية هي اداة التواصل والتعامل بين النخبة وبين قواعدها الشعبية والقبلية في أغلب مناطق شمال السودان . وهذه نقطة انطلاق سوف تظهر اثارها ونتائجها مع بدايات الحركة الوطنية ومطلب التحرر الوطنى ثم قيام الحكومة الوطنية في السودان بعد الاستقلال .

٣ - مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ :
بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قامت حكومة حزب

٤ - ثورة ١٩٥٢ في مصر :

غيرت الثورة تركيب ومفاهيم النخبة الحاكمة في مصر ، وظهر تحالف النخبة العسكرية المدنية المصرية الجديد ، ونما معه مفهوم سياسي جديد تجاه نظام الحكم في مصر وتجاه النظرة المصرية للسودان - وتحولات السياسة المصرية من التمسك التقليدي بحق الفتح ووحدة وادي النيل تحت التاج المصري الى اعلان مبدأ حق تقرير المصير وضرورة تطبيقه في السودان لتقرير مستقبله بشأن الوحدة مع مصر او الاستقلال . وذروة هذا التحول الفكرى ظهرت في التوصل الى عقد اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٢ . والمصادر التاريخية الثقاة عديدة وتعنى على كل تفاصيل الفترة ووثائقها ، ولكن نورد هذه الملاحظات التى تتعلق بموضوع الدراسة وهى :

١ - اعتبرت السياسة المصرية والنخبة الجديدة الحاكمة ان الغاء النظام الملكى وطرد اسرة محمد على من البلاد انما هو تعبير واضح عن موقف الشعب المصرى تجاه المظالم والاستبداد الذى فرضته هذه الاسرة الحاكمة على شعب مصر وعلى شعب السودان . وان ما يقال في بعض الدوائر السودانية عن الغزو المصرى او الاستعمار المصرى انما هو تعبير خطأ ، لان الاسرة المالكة السابقة فرضت سياساتها على الشعبين بقوة السلاح ، وانها استغلت اسم الشعب المصرى في السيطرة على شعب السودان . كما ان الطرح الفكرى المصرى الجديد وهو حق تقرير المصير في استفتاء حر لشعب السودان هو الاساس والمنطلق الثابت لاي علاقة مستقبلية بين الشعبين والبلدين منذ ١٩٥٢ .

ب - ان عدم دعوة اى مواطن من ابناء جنوب السودان للانضمام الى الاجتماعات والمفاوضات التى تمت بين الحكومة المصرية والاحزاب السودانية كذلك عدم وجود مواطنين من جنوب السودان في اعضاء الوفود الحزبية والقوى السياسية التى شاركت في مناقشات تطبيق السياسة الجديدة ، معناه في نظر القيادات الجنوبية من خلال المطبوعات المنشورة ان الامور قد ابرمت ، وان المستقبل قد خطط وحددت مساراته بدون حضور او بدون علم ابناء جنوب السودان ، ويضاف الى هذا القول انه لم يكن في القيادات العليا او التنظيمات العليا للاحزاب السياسية الكبرى في شمال السودان ، اى مواطن من ابناء جنوب السودان حتى يقال انهم شاركوا - ولورمزيا - في اتخاذ وصناعة القرارات الكبرى الخاصة بمستقبل السودان الموحد .

ج - في عام ١٩٥٢ تمت الانتخابات النيابية في جميع مديريات السودان ، ولم تكن هناك احزاب سياسية منظمة تمثل ابناء الجنوب او تعبر عن ارائهم واتجاهاتهم ، كذلك لم تكن هناك قواعد سياسية شعبية

اوغندا ، اذ ان القبائل الشمالية . في اوغندا هى امتدادات وقرايات اثنية لقبائل جنوب السودان . ويرى احد السياسيين السودانيين وهو ابل البر ان بريطانيا باءت الجنوب مقابل تأييد الشماليين لها ولسياساتها ، ولولا هذا الاجراء لانعقد لواء الفوز للعناصر الموالية لمصر . ولازداد المناصرون لمصر في ذلك الوقت التصاقا بشعار وحدة وادي النيل .

ولكن التفسير الراجح عندي هو ان السياسة البريطانية في تلك الفترة كانت ترى ان المصالح البريطانية المستقبلية تتحقق بمنح المستعمرات استقلالها بأسلوب جديد هو « وحد تسد » بدلا من الاسلوب القديم ، فرق تسد . ويساند هذا الرأى ان تلك الفترة التاريخية شهدت عددا من المشروعات البريطانية لانشاء اتحادات سياسية في مستعمراتها استعدادا وتمهيدا لاستقلالها ، مثل اتحاد وسط افريقيا واتحاد شرق افريقيا ، واتحاد ولايات الملايو ، واتحاد امارات الخليج ، واتحاد عدن والمحميات ، واتحاد نيجيريا الفيدرالى ، وقد نجحت هذه المشروعات في بعض الحالات وفشلت في بعض الحالات الاخرى

ويضيف السيد ابل البر في هذا المجال قائلا : ان الوضع الجغرافى والاقتصادى في ذلك الوقت في الجنوب يجعل مستقبل تطوره مرتبطا بصورة لافكك منها بالشمال المستعرب المنتمى الى الشرق الاوسط . وعلى الرغم من اهمية الاعلان القانونى الذى ترتب على قرار مؤتمر جوبا ، الا انه يجب تقييم رد الفعل في الجنوب عند المؤسسات التبشيرية والتعليمية والاجهزة الادارية ، كما نبحت عن الاجراءات التطبيقية والتنظيمية التى قامت الحكومة الانجليزية بتنفيذها تطبيقا لهذه السياسة الجديدة بعد مؤتمر جوبا ١٩٤٧ ؟

لقد قاومت البعثات التبشيرية والتعليمية هذه السياسة الجديدة بالرفض العلنى وبالكلمة المكتوبة ويحشد الرأى العام بين النخبة الجديدة في الجنوب ، والدراسات المنشورة تشرح هذا بالتفاصيل والوثائق ، ومع تطور الاحداث خاصة بعد عقد اتفاقية ١٩٥٢ بين بريطانيا ومصر سوف تظهر تفاعلات واثار هذه الاتجاهات بين اقسام النخبة المدنية والعسكرية الجنوبية ومن الناحية الثانية فان الحكومة الانجليزية لم تقم باجراءات او تغييرات او تطبيق سياسات جديدة على مستوى الادارة او التنظيم في مديريات الجنوب ، او فيما يتعلق بتسمية الوظائف او مدى الدور الذى تقوم به مؤسسات الانماج الوطنى في داخل السودان بوجه عام . ويشير بعض الدارسين السودانيين الى ان تمثيل الجنوبيين في الجمعية التشريعية ظل ضعيفا او كان في صورة رمزية للدلالة على وجودهم فقط .

وبالتفرقات تبعاً للخبرة وللمؤهلات . ولكن لما كانت الوظائف التي توليها الجنوبيون في ذلك الوقت أقل وأنى بكثير مما كان يتولاها أبناء الشمال . بل كانت تعوزهم وتتقصهم الخبرة والمؤهل العلمي . لم يتأثر الجنوبيون كثيراً بسوءة الوظائف العمومية . ذلك انه لم يعين غير أربعة من أبناء الجنوب في وظيفة مساهم مفتش واثنان في وظيفة مأمور . وكانت تلك الوظائف هي اهل ما عينوا فيه . ولم تكن ذلك مخفياً للآمال بالنسبة للمتطمعين الجنوبيين فحسب . بل واعتبر كما لو كان استبدال سيد بسيد . بل استعملوا جديراً من الشمال كما وقعت عدة اخطاء في المجالين الإداري والسياسي عقب اتمام السودان . ولعلنا لا نجاى الحقيقة اذا ذكرنا ان تصرفات بعض الموظفين الشماليين لم تحالفها الحكمة او الصبر . كما لم يخل مصك الجلالة دأماً من الانحراف . ذلك ان بعضاً منهم وخاصة بالاستوائية كان يتدخل في شئون الإدارة .

- ان قيمة هذه القضية كبيرة وخطيرة ليس في السودان فقط وإنما في جميع الدول الافريقية حديثة الاستقلال . وليس في السلك المدني فقط وإنما أيضاً في السلك العسكري . وتوجد دراسات عديدة وموثقة حول توزيع المقامات الادارية . وانشاء طبقات ادارية وبيروقراطية جديدة تستند الى دخل ومزايا الوظيفة العامة والمصالح المالية التي تولد عنها . ويتمتع بمزايا المرتب والسكن والخدمات التي كان يتمتع بها الاداريون او العسكريون الاوروبيون قبل اعلان الاستقلال في الدول الافريقية .

ب - تمرد الفرقة الاستوائية في اغسطس ١٩٥٥ . وما ترتب عن التمرد والقتال ضد القوات الحكومية من مقتل ٢٦١ من الشماليين و ٧٥ من الجنوبيين من مدنيين وعسكريين . وهذا التمرد هو البداية الفعلية للحرب الاهلية . وذلك لان اعداداً من الجنود هربوا بأسلحتهم الى الغابات والأحراش . وقاموا قوات الحكومة واعتدوا على الاهالي وافراد القبائل واحلوا المنطقة الى بؤرة نزاع مسلح . وقد اصدرت الحكومة السودانية تقرير لجنة التحقيق حول احداث التمرد في عام ١٩٥٥ . ويؤكد التقرير في وضوح ان الاحداث لم تكن اضطرابات دينية وإنما كانت سياسية في المقام الأول . وانه شارك فيها المسيحيون والمسلمون والوثنيون من اهل الجنوب . ولما رأى عدد متنوع من الدارسين ان مشكلة الجنوب في عهد الاستقلال لم تبدأ كمسألة صراع ديني . وان كانت خلال تطورها بعد ذلك قد بدأت تأخذ ابعاداً ثقافية ودينية وعنصرية نتيجة للسياسات المنافسة والمتضاربة التي تم اتباعها للتوصل الى حل . لهذه القضية من جانب الحكومات السودانية المتعاقبة .

- وهذه القضية الثانية هزت النظام السياسي والإداري والعسكري في السودان وتركت أثراً منوعاً في العاصمة

بالمعنى السياسي الحزبي في الجنوب تتبع وتؤيد الأحزاب السياسية الكبرى في شمال البلاد . ومعنى هذا انه في خارج المدن الصغيرة والقليلة العدد في الجنوب . أبرمت الاتفاقات والمساومات الانتخابية في اطار الأوضاع القبلية والادارية القائمة في الجنوب . ويجوار هذا تبادلت الأحزاب السياسية السودانية الاتهامات وتوغلت في العداوات امام الراى العام الجنوبي وامام النخبة الجديدة الجنوبية . الأمر الذي هز هيبة الحكم وزعزع الثقة الوليدة في مستقبل الدولة الوطنية المستقلة . فضلاً عن هذا فهناك اتهامات متداولة في المطبوعات المنشورة بشأن الوعود الكاذبة والاضغوط الادارية والرشاوى المالية . الخ .

د - لم يتضمن قانون الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية قبل اعلان الاستقلال . اية ضمانات او ترتيبات خاصة بأوضاع الجنوب . وهى المطالب التي طالب بها ممثلو الجنوب في مؤتمر جوبا ١٩٤٧ . والتي سوف تتأثر علنياً ورسمياً في مؤسسات الدولة الوطنية بعد اعلان الاستقلال .

ثانياً

سياسات الدولة الوطنية تجاه جنوب السودان حتى ١٩٨٣

- بعد قيام الدولة الوطنية في السودان شهد نظام الحكم تغييرات عديدة حتى عام ١٩٨٩ . فقد بدأ نظام الحكم مدنياً حزبياً يطبق الليبرالية السياسية . ثم جاء حكم الجيش في نوفمبر ١٩٥٨ . ومع نجاح ثورة اكتوبر ١٩٦٤ عاد نظام الحكم المدني الحزبي . ولكن في مايو ١٩٦٩ تغير نظام الحكم بانقلاب عسكري . واستمر في صورة نظام جمهوري رئاسي حتى عام ١٩٨٥ . وبعد ثورة ١٩٨٥ قامت فترة انتقالية لمدة عام وبعدها جرت انتخابات عام ١٩٨٦ وعاد نظام الحكم مدنياً حزبياً . وفي يونيو ١٩٨٩ حدث انقلاب عسكري وتشكل مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني برئاسة الفريق عمر حسين البشير . وفيما يتعلق بقضية جنوب السودان نستعرض معالم السياسات الحكومية وتطور العلاقات المتبادلة بين العاصمة والأقليم حتى عام ١٩٨٢ على النحو التالي :

١ - حكومات الأحزاب السياسية حتى عام ١٩٥٨ : في الفترة الانتقالية بعد انتخابات ١٩٥٣ . وبينما البلاد تستعد لمرحلة الاستقلال . تفجرت عدة قضايا خطيرة الاثر والمفعول وهى ما يلي :

١ - صدرت قرارات لجنة السودان عام ١٩٥٤ والتي تركت نتائج عاجلة وسية واثارت الشكوك والمخاوف التي يحملها دكتور محمد عمر بشير في الفقرة التالية : ولقد قامت لجنة السودان وفقاً لأفضل التقاليد التي أرسنها الإدارة الانجليزية للخدمة المدنية بالتعيين

اقليلية او جهوية او اثنية هو امر يمثل خطورة على النظام الليبرالى السياسى الوطنى . ومن ناحية ثانية فان نشوء الحزب وعلان مبادئه وتجنيد انصاره حدث بعد مرور ثلاث سنوات على بداية التمرد العسكرى عام ١٩٥٥ . ومن ناحية ثالثة فان الحزب خاض الانتخابات فى دوائر الجنوب وفاز فى ٤٠ دائرة من اجمال عدد الدوائر الانتخابية وهم ٤٦ دائرة .

نقول ان هذا حدث وتفاعل فى ظل سياسات حكومة الاحزاب السياسية وبعد اتخاذها لقرارات توسيع دائرة التوظيف والترقى الخاصة بالجنوبيين . واؤيد الرأى القائل ان من بين اسباب هذه الاتجاهات الجنوبية . اعلان سياسات الحكم الوطنى فى ميدان التعليم بالسودان . اذ بدأت الحكومة السودانية منذ الفترة الانتقالية ثم فى ظل الاستقلال فى تغيير اوضاع ومناهج ومقررات ولغة التعليم فى الجنوب . مع توحيد السلم والنظام التعليمى فى البلاد . وقد لقبت هذه السياسات التعليمية رفضا من البعثات التبشيرية وفى مقدمتها البعثات الكاثوليكية . ويتحدث عن تفاصيل هذه الامور المصادر السودانية المتخصصة

٢ - حكم الجيش حتى عام ١٩٦٤ :

واجهت الحكومة العسكرية الموقف السياسى العام فى السودان باجراءات قمعية منها الغاء الحياة السياسية والنشاط الحزبى واييقاف الدستور وفيما يتعلق بسياساتها تجاه قضية الجنوب تعرض التالى :-

١ - بوجه عام تمتع التيار الفكرى والادارى الذى كان يدعو الى مواجهة الجنوبيين بالعنف والحسم الشديد - بحرية اكبر وبصوت اعلى فى ظل الحكم العسكرى . وكان هذا متوافقا مع افكار الاغلبية من القيادات العسكرية التى رأت ان القضية هى مؤامرة اجنبية سياسية ودينية . وهذا الموقف دعا قسما من النخبة الجنوبية الى تصوير عملية تسليم السلطة الى الجيش عام ١٩٥٨ بصورة مؤامرة شمالية عربية اسلامية للسيطرة على الجنوب من خلال اساليب القمع والعنف . وعلى الرغم من اعتقادى بان هذا التفسير المبسط هو خطأ . الا ان هذا التصور سيطر على تفكير وعقول اقسام هامة من النخبة الجنوبية .

٢ - تبنت الحكومة العسكرية سياسة التذويب والدمج باسلوب اصدار القوانين وفرض التطبيق بالقوة . فاصدرت قوانين تعديل نظام التعليم فى الجنوب . واعتبار اللغة العربية لغة التدريس . وتدريس الدين الاسلامى فى المدارس . وانشاء الخلاوى لتحفيظ القرآن . وفى مواجهة ازدياد مقاومة الارشاليات التبشيرية لسياسات الحكومة . قررت طرد جميع اعضاء البعثات التبشيرية نهائيا من الجنوب عام ١٩٦٢ . وقد ترتب على سياسة

فى الجنوب . ويتقضى الاستطراد ومناسبة الموضوع القول ان عددا من الدول الافريقية المستقلة شهدت ايضا عددا من تمردات قامت بها الفرق العسكرية المودونة عن عهد الاستعمار . كما نشبت اضطرابات قام بها المجندون المرحلون العائدون بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فى عدد من الدول الافريقية . ولكن الفارق بين هذه الحالات هو ان السياسات الحكومية المنوعة . التى اتبعت او نفذت لمواجهة كل حالة فى الابد القصير او الابد الطويل . - وقد ترتب على هاتين القضيتين قيام الحكومة السودانية باعلان اجراءات ادارية ووظيفية منوعة لتوسيع قاعدة توزيع مفانم الحكم على المواطنين فى الجنوب . وذلك من خلال قرارات اصدرها مجلس الوزراء . واعتقد ان هذه الاجراءات كانت من اسباب احساس الجنوبيين بقوتهم وقدرتهم على انتزاع حقوقهم من ابناء الشمال .

ج - صياغة الدستور والازمة فى داخل السلطة التشريعية . لقد طالب النواب الجنوبيون بتطبيق النظام الفيدرالى عند صياغة الدستور وتوزيع السلطة على هذا الاساس . ونظرا لان السودان كان يخطط لاعلان الاستقلال فى اول يناير ١٩٥٦ . فقد تم الاتفاق على تشكيل لجنة قومية لوضع المبادئ الدستورية تضم اعضاء ممثلين لكل اقاليم السودان . كما صدر قرار بأن يؤخذ فى الاعتبار اقتراح النظام الفيدرالى عند صياغة الدستور الدائم . ولاحظ الجنوبيون انهم اقلية ضئيلة العدد فى لجنة اعداد مشروع الدستور . ثم ان اللجنة رفضت مقترح الفيدرالية كأساس للدستور السودانى . ولذلك انسحب الاعضاء الجنوبيون من عضوية اللجنة قبل اعلان تقديرها الرسمى . وتضامن معهم باقى النواب الممثلين للجنوب فى البرلمان وقدموا استقالاتهم من عضويته عام ١٩٥٨ .

وهذه التطورات على مستوى المؤسسة التشريعية فى الدولة المستقلة - تركت آثارها فى الرأى العام الجنوبى . ومن بين هذه الآثار التوسع فى انشاء الاحزاب السياسية الجنوبية على اساس اقليمى . ومن اهم الاحزاب اقليلية التى تشكلت عام ١٩٥٨ الحزب الفيدرالى الجنوبى . وقد اعلن وثيقة المبادئ والاهداف التى يطالب فيها بوضع نظام فيديرالى لحكم السودان . ووضع نظام خدمة مدنية خاص بالجنوب . ووضع نظام تعليمى خاص . وايضا نظام خاص لتجنيد الجنوبيين فى الجيش . ويدعو الى اعتبار الدين الاسلامى والدين المسيحى والديانات الافريقية على قدم المساواة . وكذلك جعل اللغة العربية واللغة الانجليزية على قدم المساواة فى التعامل الادارى والتعليمى والثقائى فى البلاد . ومعنى هذه الخطوة ان نشوء الحزب السياسى على اساس قاعدة

الحكومة عدة نتائج :

- انتقال ساحة المعركة بين الحكومة والجنوبيين من داخل البلاد الى خارجها في مناطق المنافي واللجوء السياسي بالدول الافريقية ولى اوربا وامريكا .
- توالى عمليات الهجرة والهروب الواسعة نحو الخارج من جانب المتعلمين والنخبة من بين ابناء القبائل الجنوبية .

- دخول اطراف اجنبية في المعركة بهدف تسخير وتعقيد المواقف وتقديم الدعم والعون للمعارضه الجنوبية في الداخل وفي الخارج

- ازدياد انشغال الجيش السودانى في القتال ، وازدياد الاتفاق الحكومي وتوسع مناطق واماكن النزاع والصدام المسلح وامتدادها الى الريف والغابات ، وتهديد حياة المدنيين والعسكريين من خلال العنف والعنف المضاد .

واخيرا ظهر تحول في المواقف الجنوبية ، وذلك بانشاء تنظيمات سياسية وعسكرية متنوعة ، ثم ظهور تنظيم سيسى موحد هو الاتحاد السودانى الافريقى الوطنى لجنوب السودان (سانو) ، وهو الجناح السياسى لمنظمة عسكرية هي منظمة أنيانيا . وقد شهدت هذه الفترة التغير العام الذى بدأ يظهر في اوضاع الجنوبيين من حيث التركيب العسكرى للمنظمة ، والاصول الاجتماعية للاعضاء والقيادات ، ونمو دور النخبة العسكرية على حساب النخبة السياسية والمدنية ، ومن جانب اخر ازدياد انغماس الاطراف الاقليمية والدولية في الصراع السياسى والعسكرى ، مع ظهور محاولات لتدويل القضية ، وان لم تنجح في ذلك الوقت .

٣ - ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وحكم الاحزاب السياسية حتى ١٩٦٩ :

عاد الجيش الى التكنات وتولى المدنيون حكم البلاد من خلال الاحزاب والتحالفات السياسية ، وبدأت الحكومة في مواجهة قضية الحرب الاهلية ، وجرت اتصالات مع القيادات الجنوبية خارج البلاد ومع عدد من الموجودين داخل البلاد ، وتتلخص السياسات تجاه القضية في تلك المرحلة كالتالى :

١ - كان هناك خلاف في داخل قيادات النظام السياسى والاحزاب السياسية في العاصمة حول اسلوب معالجة القضية ، ومع وجود تيار يدعو الى الحل السلمى السياسى من خلال التفاوض ، كان هناك تيار التشدد والحسم باسلوب القوة العسكرية تجاه مطالب الجنوبيين ، وعلى الجانب الاخر بين قيادات الجنوبيين ، فقد تحدث تيار عن الانفصال وتكوين دولة جنوبية مستقلة باسماء مختلفة ، ودعا تيار اخر الى تطبيق الفيدرالية في ظل دولة سودانية موحدة ، كما ظهرت تيارات تدعو الى تطبيق اللامركزية السياسية والادارية في

جميع اقاليم جمهورية السودان ، ولى تلك الفترة ظهرت اتصالات ومحاولات حول تشكيل جهة بين الجنوبيين وابناء شعوب وقبائل جبال انوبو وارفور في غرب السودان وقبائل البجة في شرق السودان ومنطقة جبال الانقسنا في جنوب النيل الازرق .

ب - على الرغم من استمرار القتال والتوسع في العنف والعنف المضاد ، نجحت الدعوة الى عقد مؤتمر المائدة المستديرة في مارس ١٩٦٤ ، وتتضمن المصادر والكتابات حول هذه الفترة تفاصيل كثيرة وطويلة عن الخلافات والاراء والمناقشات ، وتشير المصادر الجنوبية عن القضية الى ظهور مطلب الدستور الاسلامى لدولة السودان وموقف الدكتور حسن الترابى الداعم لهذا المطلب في تلك الفترة ولكن بعد الاجتماعات لم يتوصل الاعضاء الى حل نهائى سلمى سياسى للحرب الاهلية والملاحظ انه قد شارك في الاجتماع من الجنوبيين ٢٧ عضوا ومن الشماليين ١٨ عضوا ، كما ان وفود الاحزاب الشمالية الكبرى لم يكن من بين اعضائها جنوبى واحد ، كما حضر هذه الاجتماعات بصفة مراقب ممثلون لدول افريقية هي اوغندا وكينيا وتنزانيا وغانا ونيجيريا والجزائر ومصر . وبعد فشل الاجتماعات في التوصل الى حل نهائى - حدث تصعيد في الحرب والارهاب والقمع على الجانبين ، ونشير الى الاحداث المناوئة والقطيعة التى حدثت في جوبا وواو عام ١٩٦٥ .

ج - تجمع كل المصادر التى رجعت اليها عن احداث تلك الفترة - على القول ان قضية الجنوب كانت قد تعقدت ، وامتدت تأثيراتها الضارة الى كل البنية القانونية والادارية والاقتصادية والاجتماعية في حياة المجتمع السودانى . وان تيارات الخلاف والشك والكرهية قد انتشرت في الجسد الاجتماعى والثقافى السودانى ، وان النظم الاجتماعية والتعليمية قد انتشرت فيها امراض الوهن والتفكك والانهييار الداخلى نتيجة لاستمرار الحرب الاهلية والنزاع المسلح بين الجانبين .

٤ - الانقلاب العسكرى مايو ١٩٦٩ :

جاءت حكومة جديدة وسيطرت على البلاد نخبة عسكرية وتحالفت معها نخبة مدينة سياسية ، وواجهت الحكومة الجديدة موقفا صعبا في داخل البلاد . اذ كان يتهدها شبح التقسيم او الدخول في فترة طويلة من الفوضى السياسية والاجتماعية باستمرار الحرب الاهلية ، ويجوار هذا كانت الاعباء المالية والاقتصادية للانفاق الحربى اليومى تتزايد ، وكانت هناك تحركات من الاحزاب والجماعات السياسية في الغرب والشرق تدعو الى الانفصال مثل مؤتمر البجة وجبهة الاحزاب والتجمعات بزعامة فيليب غبوش في الغرب ، ويجوار هذا كانت استمرت الحرب الاهلية في الجنوب مع نجاح جوزيف لاجو في فرض واحكام سيطرته على منظمة

(وهو من الاقليم الجنوبي)

- ممثلون عن حركة تحرير جنوب السودان يرأسهم ازبونى مونديري رئيسا للوفد ومن بين الاعضاء ممثل خاص يمثل قائد حركة الانيانيا .

- شهود حضروا والمفاوضات ووقعوا على الاتفاقية وهم ممثل امبراطور اثيوبيا ، وممثلان عن مجلس الكنائس العالمى ، والسكرتير العام لمجلس كنائس كل افريقيا ، وممثل مجلس كنائس السودان .

ب - تم تحديد الاقليم الجنوبي بانه يشمل المديرية الثلاث وهى بحر الغزال وعالى النيل والاستوائية ، وائى مناطق تعد ثقافيا وجغرافيا من الاقليم الجنوبي .

هذه الجملة الاخيرة فى غاية الاهمية اذ انه من نقط الخلاف بعد ذلك بين قيادات الجنوب والحكومة السودانية رغبة الجنوبيين فى اعادة ضم بعض المناطق التى احقت بقرارات ادارية حكومية بمديرية واقليم سودانية غير واقعة فى اطار الاقليم الجنوبي . ومن الامثلة على ذلك مناطق ابى ، وكرموك ، وحفرة النحاس ، وكافياكنجى ... الخ

ج - تم الاتفاق على اعتبار اللغة العربية هى اللغة الرسمية للدولة السودانية ، واعتبار اللغة الانجليزية هى اللغة الرئيسية للاقليم الجنوبي ، وان هذا لا يحول دون استخدام لغة او لغات اخرى تقرضها الاعتبارات العملية ، كذلك قانه للاقلية حريات استخدام لغاتها وتطوير ثقافتها فى الاقليم الجنوبي ، ويتمتع المواطنون بالحريات الاساسية ومن بينها حرية التعبير عن المعتقدات ، وحق تادية الشعائر علنا أو سرا بما فى ذلك الحق الكامل فى اثناء تسيير المؤسسات الدينية ، كذلك نصت الاتفاقية على تكافؤ الفرص فى مجال التعليم والعمالة والتجارة وحق ممارسة المهن بصرف النظر عن العرق أو الاصل القبلى أو محل الميلاد والنوع وكذلك تعترف الاتفاقية ومن بعدها قانون الحكم الذاتى والدستور السودانى بان الاعراف القبلية التقليدية هى احد مصادر التشريع الوطنى فى جمهورية السودان .

د - تم تحديد وتوصيف وتنظيم المؤسسات التشريعية والتنفيذية فى الاقليم الجنوبي ، وتم تحديد صلاحياتها وعلاقاتها مع اجهزة الحكم الوطنى فى العاصمة السودانية ، ومن الواجب القول ان المؤسسة التشريعية فى الاقليم الجنوبي وعلاقاتها مع السلطة التنفيذية للاقليم تتصف بالكثير من صفات واهضاع النظم البرلمانية القائمة على تعدد الاحزاب . بينما يتصف النظام السودانى المركزى طبقا لدستور ١٩٧٣ بالكثير من صفات واهضاع النظام الرئاسى القائم على تنظيم سياس واحد .

هـ - تم الاتفاق على تفاصيل وقواعد استيعاب افراد

الانيانيا وحزب سانو ، وما تبع هذا من بناء قيادة موحدة وجيش منظم مرتفع الكفاءة والعدة الحربية .

- وقد شكلت الحكومة الجديدة لجنة لوضع تصور شامل تجاه قضية الجنوب فى مايو ١٩٦٩ ، وفى يونية ١٩٦٩ صدر بيان حكومى هام يعترف بوجود فوارق تاريخية وثقافية ودينية بين الشمال والجنوب ، ويقترح البيان منح الحكم الذاتى الاقليمى لمديرية الجنوب ، وقد صدر البيان ومقترحاته فى صورة مبادئ عامة بدون تفصيل لسلطات واطار الحكم الذاتى . وعلى الجانب الاخر فوجئت القيادات الجنوبية مفاجأة مذهلة ، اذ لأول مرة تعترف الحكومة السودانية فى الخرطوم علنا ورسميا بمواقف وحقائق وسياسات لم يسبق لاي حكومة سودانية ان اعترفت بها وبهذه الصورة ، وكان المقترح الملن يمثل تغييرا جذريا فى التوجه السياسى نحو حل قضية الجنوب .

- وتحتوى المصادر العديدة والموثقة حول هذه الفترة على تفاصيل الاتصالات الدولية والاتصالات بين الحكومة والقيادات الجنوبية خارج السودان فى افريقيا وفى دول اوربا . ومن بين الكتب التى سجلت هذه الاتصالات واطرافها كتاب السيد ابل الير الصادر عام ١٩٩٠ وعنوانه « جنوب السودان ، الامعان فى نقض العهد » . وايضا تدخلت اطراف غير سودانية فى الاتصالات وفى تقريب المواقف بين الجانبين ، ويضاف الى هذا التغيرات السياسية التى تمت بعد محاولة الانقلاب العسكرى فى يوليو ١٩٧١ وما ترتب عليها من نتائج وتغيرات جذرية فى التوجه السياسى نحو حل قضية الجنوب . واخيرا وبدون الدخول فى التفاصيل تم فى اديس ابابا فى فبراير ١٩٧٢ عقد المؤتمر المنتظر ، وتم فيه توقيع الاتفاق بين الحكومة السودانية وحركة تحرير جنوب السودان ، وبناء على الاتفاقية صدر قانون الحكم الذاتى الاقليمى للاقليم الجنوبي فى اطار السودان الموحد . ثم صدر عام ١٩٧٣ الدستور السودانى الدائم الذى ينص على الحكم الذاتى الاقليمى للاقليم الجنوبي .

- وفى هذا الاطار العام للتطور والاحداث تقدم

الملاحظات التالية :

١ - ساعد على التوصل للحل السياسى للقضية وعلى انهاء الحرب الاهلية عاملان : الاول داخلى ويتعلق بالتغيير الجذرى فى نظام الحكم ونوعية النخبة الحاكمة والاقرار الرسمى بالتعددية فى اطار السودان الموحد ، والثانى خارجى وهو عامل مؤثر له دور فعال فى اتمام التسوية التفاوضية ، ويتضح قيمة وفعالية هذا المؤثر الخارجى من مراجعة اسماء الموقعين على اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ وهم :

- ممثلون عن جمهورية السودان يرأسهم ابل الير نائب رئيس الجمهورية ووزير الدولة لشئون الجنوب

قوات الانيانيا في المؤسسة العسكرية السودانية
(جيش - بوليس - حرس سجون .. الخ)

و - تلا التسوية السياسية اصدار الدستور السودانى الدائم في عام ١٩٧٢ . وقد شهد السودان في هذه المناسبة نقاشا واسعا حول صياغة الدستور وهل هو علماني أم هو اسلامي ؟ ويبرز في هذا النقاش اراء الدكتور حسن الترابي وغيره . واخيرا تمت الصياغة على اساس ان الشريعة الاسلامية والعرف مصدران رئيسيان للتشريع ، ويعترف الدستور بثلاثة اديان هي الدين الاسلامي والدين المسيحي ، وكريم المعتقدات الروحية للمواطنين . وتم النص على ان الدولة تعامل معتنقي الاديان واصحاب كريم المعتقدات الروحية دونما تمييز .

واستطرادا من هذه النقطة نشير الى ما ورد في بعض المصادر من ان قيادات وانصار الاتجاه الاسلامي في السودان اعتبروا ان اتفاقية ١٩٧٢ هي نهاية لتوجهات السودان العربية الاسلامية وان جعفر نميري قد استلم للمتمردين ، وعلى الجانب الاخر من التسوية فقد اتهم بعض قيادات الجنوب جوزيف لاجو انه قد باع نفسه وقضيته للعرب في شمال السودان .

٣ - انهيار التسوية السياسية وعودة الحرب الاهلية عام ١٩٨٣ :

بدأت فترة التطبيق والتنفيذ للتسوية السياسية وتشكلت المجالس التشريعية والتنفيذية والجهزة الادارية في داخل الاقليم الجنوبي ، وبدأ تطبيق مشروعات وخطط التنمية ، واصبح جوزيف لاجو قائد الانيانيا السابق نائبا ثانيا لرئيس جمهورية السودان ، وعلى الرغم من النجاح النسبي في التطبيق ، فان الاوضاع بدأت تشهد ظهور خلافات وظهور جو من الشك وسوء النية وفقدان الثقة بين الحكومة في العاصمة وبين القيادات الجنوبية المدنية والعسكرية ، وتجلت هذه العوامل والاسباب فيما يلي :-

١ - تدخلات رئيس الجمهورية في ترشيح اسم المرشح الرسمي لرئاسة المجلس التنفيذي العالي للاقليم الجنوبي ابتداء من عام ١٩٧٢ ، ولاكثر من مرة يتدخل الرئيس ويرشح الاسماء . ويرى الجنوبيون انه يتصرفه هذا وضع سابقة دستورية جعلته يبدو طرفا في المباراة السياسية بين القيادات والقوى السياسية الجنوبية في داخل المجلس التشريعي للجنوب ، ومن ناحية ثانية قام الرئيس بعل المجلس التنفيذي العالي وعين لجنة ادارية حكومية للاشراف على انتخابات المجلس التشريعي ، وهناك تفسيرات عديدة ومتضاربة حول اجراءات وتصرفات رئيس الجمهورية ، وهناك روايات واحداث

تروى من كل جانب لتأكيد موقفه وادائه الموقف الاخر . ولكن هناك نقطة يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند التفسير وهي ان الاقليم الجنوبي كان يشهد حياة سياسية تنافسية تقوم على التعدد الحزبي ، اما باقى الدولة السودانية فكانت تعيش في ظل الحزب الواحد ولاتعرف المباراة السياسية التنافسية من خلال صناديق الانتخابات

٢ - انضم رئيس الجمهورية بالتأييد لطرف دون اخر في خلاف سياسي دار بين الجنوبيين ويتعلق باعادة تقسيم الاقليم الجنوبي او بقاء الاوضاع على ما هي عليه طبقا لاتفاقية ١٩٧٢ ، وقد تم هذا التدخل على الرغم من رفض الاغلبية في الجمعية التشريعية للاقليم الجنوبي لفكرة اعادة التقسيم . وقد ازدادت الازمة في الجنوب ومن الجنوب والعاصمة عندما اصدر رئيس الجمهورية قرار باعادة تقسيم الجنوب الى ثلاث مديريات عام ١٩٨٣ . وهناك اراء متعددة في التفسير بعضها يرى ان المشكلة كانت بين القيادات المنتمية الى قبيلة الدنكا والقيادات المنتمية الى القبائل الاخرى ، وبعضها يرى ان رئيس الجمهورية والقيادات السياسية في العاصمة الخرطوم قبلت مرغمة بموجب اتفاقية ١٩٧٢ وحدة اقليم الجنوب وانها كانت تعمل من اجل اعادة تقسيم الجنوب الى مديريات وخاصة منذ تعديل دستور عام ١٩٧٢ واصدار قانون الحكم الاقليمي في جمهورية السودان عام ١٩٨٠ ، والذي بمقتضاه تم تقسيم السودان الى خمسة اقاليم بالاضافة الى الاقليم الجنوبي ، والتعليق المتداول في هذا المجال هو انه لايمكن ادارة دولة واحدة باسلوب تطبيق نظامين اقليميين مختلفين ووضعين اداريين غير متماثلين ، وذلك لان الفارق القانون والتنظيمي كبير بين نظام الحكم الاقليمي ونظام الحكم الذاتي الاقليمي في الجنوب .

٣ - طالب الاقليم الجنوبي بتعديل حدوده مع شمال السودان بما يقتضى اعادة الحاق بعض المناطق الى الجنوب . وكان رأى الجنوبيين ان يتم هذا عن طريق الاستفتاء لمعرفة رأى السكان وليس بقرارات ادارية . ومن امثلة هذه المناطق حفرة النحاس .

٤ - تعقد المشكلات الاقتصادية والتنموية وانتشار الفساد ، اذ ان نتائج المجاعة والفقر والتخلف والمديونية الخارجية وتدميرات الحرب الاهلية ادت الى ظهور وتراكم اوضاع سيئة في السودان عامة وفي الجنوب خاصة . الامر الذي يشير اليه بعض الجنوبيين من ان نتائج تسوية عام ١٩٧٢ كانت غائبة ومنعدمة ، وان النتائج السياسية سرعان ما عصف بها نظام حكم جعفر نميري .

٥ - عقد اتفاقية جونجلي مع مصر وتكليف شركة فرنسية بالتنفيذ . وتشير المصادر الجنوبية مثل كتاب ابل الير الى تفاصيل عن الاتصالات التي دارت بين العاصمة

شعب السودان . وجهة النظر الجنوبية هي ان قرار نقل القوات مخالف لنصوص اتفاقية عام ١٩٧٢ . وفي هذا المقام يجب ان نشير الى ماورد في كتاب ابل الير الاخير عن ان جون جرانج كان من مقاتلي حركة الانيانيا تحت قيادة جوزيف لاجو قبل تسوية عام ١٩٧٢ . وانه كان من بين الرافضين لقبول التسوية وانه كتب الى زملائه من القيادات الميدانية يطلب منهم تأييد رايه في الرفض وعدم اطاعه اوامر وقف اطلاق النار عام ١٩٧٢ . وانه من ابز ارائه في ذلك الوقت انه كان يرى انشاء ثلاثة جيوش في السودان جيش شمالي وجيش جنوبي وجيش مختلط من الشماليين والجنوبيين كجزء من التسوية السياسية بين الشمال والجنوب .

٩ - بعد نشوب التمرد في الجنوب توسعت عمليات الهروب الى الغابات بالاسلحة والعتاد واشتد القتال بين الحكومة والتمرديين الجنوبيين . وبعد ذلك في سبتمبر ١٩٨٣ اعلن الرئيس جعفر نميري تطبيق الشريعة الاسلامية في السودان واعتبار السودان دولة اسلامية وبويع اماما للسودانيين . وقد احدث هذا القرار رد فعل فوريا وعنيفا من جانب القيادات الجنوبية عامة وتدالفت معهم في الاحتجاج والاعتراض قوى سياسية واثنية من الغرب ، وتشير وسائل الاعلام والمصادر عن الموضوع الى كثير من الآراء والمذكرات التي قدمت بشأن هذا الاعلان . ومن جانب اخر تزايدت الاضرابات والاضطرابات الطلابية والسياسية في مدن الجنوب . واشتعلت الحرب الاهلية منذ ذلك الوقت حتى اليوم .

ثالثا

سياسات الدولة الوطنية تجاه جنوب السودان منذ ١٩٨٥

تمت في ابريل ١٩٨٥ الانتفاضة الشعبية السودانية وتغير نظام الحكم وتولى السلطة في الفترة الانتقالية لمدة عام واحد المجلس العسكري ومجلس وزراء مدنى . ثم اجريت الانتخابات البرلمانية وتشكلت الجمعية التأسيسية وتم انتخاب حكومة حزبية مدنية ، وهذه الاجراءات والخطوات تمت بعد الاتفاق على الغاء الدستور الرئاسى السابق وحل محله الدستور الانتقالي المؤقت لعام ١٩٨٥ . وتمثلت رئاسة الدولة في تشكيل مجلس السيادة . واستمر هذا الاطار الدستور البرلماني حتى يوم ٣٠ يونيه ١٩٨٩ حيث وقع انقلاب عسكري وتولى السلطة مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى . وهذا الوضع السياسى الحكومى مستمر حتى عام ١٩٩٢ وفي الاطار المحدد للدراسة تكفى هذه الاشارة المقتضية ، وتتابع الدراسة رصد تطورات سياسة الحكومة في الخرطوم تجاه قضية الجنوب ، ومواقف واءاء الجنوبيين السودانيون العسكريين والمدنيين ، ومقام بينهما من تفاعلات واتفاقات واختلافات . وذلك على النحو التالى :

والاقليم الجنوبي بشأن التنفيذ ، واعتراضات قيادات الجنوب حول اجراءات واتفاقيات انشاء القناة الذى تم مع الخرطوم بدون مشاركتهم او استطلاع رايهم . وفضلا عن هذا فقد ابدى القادة الجنوبيون اعتراضات حول التنفيذ وطلبوا تعديلات خاصة بالبيئة ، ثم انتشرت الشائعات بان الجيش المصرى سوف يصل لحراسة منطقة العمل وان الفلاحين المصريين سوف يحضرون لزراعة الارض وتعمير المنطقة بدلا من سكانها الاصليين ، وقد حدثت مظاهرات سياسية وطلابية في هذه الفترة ، ثم تدخل موضوع القناة مع عقد اتفاقية عسكرية مع مصر ثم توقيع اتفاق التكامل بين مصر والسودان . وعلى الرغم من ذلك بدا العمل ولكن في ١٩٨٣ قامت قوات المتمردين الجنوبيين بايقاف العمل في المشروع نهائيا وتحطيم الحضارة التابعة للشركة الفرنسية .

٦ - التنقيب عن النفط في منطقة بنتيق والعثور عليه بكميات تجارية وتوقيع الاتفاق مع شركة شيفرون . وقد اصدرت الحكومة المركزية قرارا باعتبار المنطقة خارج الاقليم الجنوبي واطلقت عليها اسم حقل الوحدة ومديرية الوحدة . وهذا اثار ثائرة الجنوبيين ، وبدا الخلاف حول من يمتلك النفط ولن تدفع العوائد او كيف توزع ؟ ثم ثارت مشاكل اخرى تترتب على قرار الحكومة باقامة معمل التكرير في كوستى خارج الاقليم الجنوبي ، او نقل البترول عبر الانابيب الى بورتسودان على ساحل البحر الاحمر . كل هذه الموضوعات اثارت الخلافات وتناثرت الاتهامات وازدادت الريبة والشكوك حول تعديل الحدود وتوزيع عوائد النفط وفرض تشغيل وتوظيف الجنوبيين في مؤسسات الاستخراج والتكرير . وبعد نشوب القتال قامت القوات المتمردة بايقاف العمل في المشروع عام ١٩٨٣ .

٧ - هناك مجموعات من الشكاوى في القطاع العسكرى لتنفيذ بنود الاتفاقية وتتعلق بموضوعات التجنيد للجيش من بين الجنوبيين وقبول الطلاب الجنوبيين بالكلية العسكرية ، واجراءات الترقيات والاحالة الى الاستيداع والمعاش للضباط والجنود المستدعين من الجنوبيين في صفوف القوات المسلحة .

٨ - في ديسمبر ١٩٨٢ صدر قرار الحكومة المركزية بنقل فرق القوات الجنوبية الى الشمال ، وحدث احتجاج وتوتر ثم نشب قتال بين القوات الجنوبية المحتجة على قرار النقل وقوات تابعة للقيادة العسكرية في الخرطوم وذلك في مايو ١٩٨٣ . وانتهى الاشتباك بهروب الجنود والضباط الجنوبية الى مناطق الغابات ومناطق الحدود مع اثيوبيا ، ويعتبر هذا الاشتباك هو بداية التمرد وبداية الحرب الاهلية ، ثم انضم الى هذه القوات المتمردة العقيد جون جرانج الذى يتولى حاليا منصب قائد جيش التحرير الشعبى السودانى ورئيس اللجنة التنفيذية لحركة تحرير

١ - فترة الحكم الانتقالي :

كانت قضية جنوب السودان من القضايا الاولى التي شغلت القوى السياسية السودانية بجوار قضايا ترتيب واعادة تنظيم الحياة السودانية وخطوات المستقبل بعد الانتفاضة . خاصة ان التغيير السياسي جاء نتيجة عمل ثلاث قوى كبرى هي التجمع الوطني لانقاذ السودان والقوات المسلحة السودانية وحركة التمرد الجنوبي التي يمثلها جيش تحرير شعب السودان ومنظمة انيانيا^(٢) . ولذلك فقد توجهت الدعوات والنداءات الى قيادة التمرد الجنوبي وخاصة جرانج للمشاركة في ترتيبات الفترة الانتقالية والتعاون مع القوى الشعبية والجيش في ترتيب خطوات المستقبل . ولكن جرانج رفض الحضور للخرطوم او المشاركة بمصانعا السياسي العام . وهذا من وجهة نظري خطأ سياسي ، ولكن الموقف لم يمنع المجالس الحكومية الانتقالية من اعلان سياستها تجاه قضية الجنوب في الفترة التي تلت نجاح الانتفاضة . فقد ارسل وزير الدفاع خطابا مكتوبا الى جرانج ، ثم ارسل رئيس وزراء الحكومة الانتقالية خطابا يؤكد فيه ان سقوط نظام جعفر نميري يتطلب الحوار والمشاركة بين القوى التي اسقطت النظام ومن بينها حركة جيش تحرير شعب السودان . وان الحكومة تؤمن بمبدأ الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب في اطار اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ ، وان قوانين الشريعة الاسلامية سوف توضع للنقاش في المؤتمر الدستوري المزمع عقده بحضور جميع الاطراف ، وعلمنا بان قضية الجنوب لم تبدأ نتيجة لما اصدره نظام الحكم السابق من القوانين المسماة اسلامية .

ولكن لعل اصرار جرانج على موقفه من عدم التعاون او للمشاركة فقد اصدر مجلس الوزراء الانتقالي اعلانا سياسيا عن القضية يؤكد ان السودانين مدعوون لحوار جاد حول مشكلات بلادهم ، وان الحكومة تلتزم باتفاقية اديس ابابا والحكم الذاتي الاقليمي للجنوب ، وان قانون العفو العام ووقف اطلاق النار من جانب القوات المسلحة ملزما لسارين ، وان الحكومة ترى حل قضية الجنوب في اطار التنمية المتكافئة ومراجعة بعض التشريعات التي صدرت في ١٩٨٣ وازالة كل مايفرق بين المواطنين ولكن الحركة الشعبية في الجنوب دخلت في موقف جمود تجاه هذه الدعوات السلمية وانهمكت في نداءات الى القوى الشعبية لارغام المجلس العسكري الانتقالي الى تسليم السلطة بمقولة ان القضية في السودان لم تعد قضية الجنوب وانما هي قضية قومية تتعلق بجميع اقاليم وشعوب السودان وانه لا بد من الغاء قوانين الشريعة الاسلامية واقامة نظام ديمقراطي علماني في السودانى .

٢ - التجمع الوطني والنقابي والاتفاق كوكادام :
وعلى الجانب الشعبى كان التجمع الوطنى والنقائى

يعمل من اجل التوصل الى حل قضية الجنوب ، وتبنى اجراءات واتصالات مع كافة القوى السياسية والنقابية لوقف القتال في الجنوب ، وتمت الاتصالات ايضا في اديس ابابا حيث عقدت اجتماعات بين التجمع الوطنى والحركة جرانج خلال شهر فبراير ومارس ١٩٨٦ ، وختام هذه الاتصالات والاجتماعات صدر عن الجانبين اعلان كوكادام يوم ٢٤ مارس ١٩٨٦ . والاشارة واجبه بان التجمع الوطنى والنقابي كان يشمل جميع الاحزاب والتيارات والقوى السياسية فيما عدا حزب الجبهة القومية الاسلامية الذى لم ينضم اليه . كما ان الحزب الاتحادى الديموقراطى كان متضمنا ثم جمد عضويته في التجمع ولذلك لم يوقع على اتفاق كوكادام . ويتلخص الاتفاق في المبادئ التالية :

- اعتبار المشكلة الراهنة في السودان مشكلة قومية وليست مجرد قضية الجنوب
- رفع حالة الطوارئ .
- الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ الخاصة بالشريعة الاسلامية وكل القوانين المقيدة للحريات
- العمل بدستور ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ ، مع اضافة بنود ومبادئ الحكم الذاتى الاقليمى وائ مسائل اخرى تتفق عليها القوى السياسية ، في المؤتمر الدستورى القومى المقترح الذى ينعقد تحت شعارات السلام والعدالة والمساواة والديموقراطية ، وعلى ان ينعقد هذا المؤتمر الدستورى بالخرطوم في الاسبوع الثالث من يونية ١٩٨٦ .
- الغاء الاتفاقيات العسكرية التى تمت بين السودان وائ قطار اخرى والتي تمس سيادة السودان .
- وبعد هذا الاتفاق توالى الاتصالات بين الجانبين لاعداد خطوات التنفيذ وازالة اى عقبات في وجه انعقاد المؤتمر الدستورى ، وذلك لان الانتخابات التشريعية كانت قد اجريت وتشكلت الجمعية التأسيسية وتألفت وزارة مدينة حزبية ، كما ظهرت في الاوساط السياسية اراء تحفظ على الاعلان وبعضها تراه تم بدون مشاركة كل القوى السياسية في البلاد .

وخلال عام ١٩٨٦ تمت اتصالات بين رئيس وزراء السودان الصادق المهدي وجون جرانج . وتقابلا في اديس ابابا في يوليو ١٩٨٦ ، وشرح رئيس الوزراء تحفظاته على صياغة اعلان كوكادام التى تتلخص في ان رفع حالة اله وارىء يجب ان يتزامن مع وقف اطلاق النار من الجانبين وان الغاء قوانين سبتمبر ١٩٨٣ يجب ان تحل محلها قوانين اسلامية صحيحة وتستثنى من تطبيقها المناطق التى تسكنها اقلية غير اسلامية وبشأن العودة الى الدستور المعدل عام ١٩٦٤ مع اضافة الحكم الذاتى الاقليمى فيرى رئيس الوزراء ان التعديل المطلوب موجود حاليا في دستور ١٩٨٥ الانتقالي وخاصة بعد

اجراء تعديلات دستورية عليه . وتقول المصادر السودانية ان الاجتماع لم يسفر عن اتفاقات محددة غير التأكيد من الجانبين على ضرورة استمرار المساعي لعقد المؤتمر الدستوري . ومع ذلك استمرت الاتصالات مع حركة الجيش الشعبي في صور علنية او سرية طوال عام ١٩٨٦ وذلك على الرغم من قيام الحركة الشعبية باسقاط طائرة مدنية سودانية فوق ملكال واقرارها بمسئوليتها . ومن ناحية ثانية استمرت الحكومة في مواقفها المعلنة حول السعي لتسوية سياسية تفاوضية للقضية ، وخاصة في خطاب رئيس الوزراء في ابريل ١٩٨٧ امام الجمعية التأسيسية في الذكرى الثانية للانتفاضة . ولكن لم تتم اية خطوات تطبيقية كتطبيق الرغبات المعلنة .

٣ - مبادرات جنوبية واfrيقية :

امام استمرار العرب واتساع دائرة العنف والعنف المضاد ومارتب على هذا من تدمير وتدفق اللاجئين ومأساة المدنيين غير المحاربين ، ظهرت جهود واتصالات واعلان اراء ومقترحات من جانب قيادات جنوبية مثل ابل اليروجوزيف لاجو وفرانسيس دنيق ، ومن جانب وسطاء افارقة مثل الرئيس النيجري السابق اوباسانجو وقيادات من احزاب وقوى سياسية افريقية . وتدور هذه المقترحات حول المبادئ والخطوات التالية :

١ - المؤتمر الدستوري القومي هو الاسلوب الامثل للتوصل الى حل سياسي عام في السودان ، وان هناك اجماعا عاما للمحافظة على وحدة السودان ، الا ان الاسباب الاساسية للنزاع المسلح هي قضايا الدين والسلطة والقومية والدولة والهوية والتنمية المتكافئة والثروة والعدالة الاجتماعية وان بين الجانبين خلافا حول منطلقات الحركة والحل المستقبلي فالحكومة تتبنى نظاما ليبراليا والحركة تعلن عن الفكر الاشتراكي الماركسي .

٢ - وقف اطلاق النار وتشكيل حكومة قومية مؤقتة وزيادة عضوية مجلس راس الدولة لتمثيل الجنوبيين بصورة اكثر عددا ، واعادة بناء الجيش السوداني على اسس التمثيل النسبي لاعداد القوميات والشعوب المختلفة في الدولة .

٣ - يؤخذ في الاعتبار حل مشكلات اللاجئين والمتضررين وتعويضهم في اطار خطط ومشروعات التنمية التي تتم في اطار فيدرالي يأخذ في اعتباره الاحتياجات والاوزاع العاجلة .

٤ - اعتماد اتفاق كوكا دام اساسا للتسوية السياسية وخطوات الحل السلمي التفاوضي .

ولم يقتصر الامر على هذه المبادرات او المقترحات فقد تمت لقاءات بين الجانبين شارك في ترتيبها بعض رجال الاعمال الاجانب مثل تايني وولنر صاحب شركة لونرو

ذات اصلاح الاقتصادية الكبرى في افريقيا ، ولكن المواقف كانت تعرض بين الوفود الممثلة للجانبين واحيانا تصدر بيانات مشتركة ، ولكن التنفيذ لم يتم لاي من هذه الاتفاقات او البيانات المشتركة .

٤ - مبادرة السلام السودانية

كان الحزب الوطني الاتحادي قد اجرى اتصالات مباشرة بينه وبين جرانج ، انتهت بلقاء قيادة الحزب مع جرانج في اديس ابابا في نوفمبر ١٩٨٨ وتوصل الطرفان الى مجموعة من الوسائل الاجرائية والخطوات التنفيذية لعقد المؤتمر الدستوري القوي وتحقيق السلام الشامل بين الشمال والجنوب في السودان ، وهي مايلي :

- تجميد المواد الخاصة بالحدود في الشريعة الاسلامية ، وعدم اصدار قوانين جديدة تحتوي على بديل لهذه المواد حتى انعقاد المؤتمر الدستوري ومناقشته للموضوع .

- الغاء كل الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الاخرى والتي تؤثر على السيادة الوطنية (مع مصر وليبيا)

- رفع حالة الطوارئ .

- وقف اطلاق النار .

- تشكيل لجنة تحضيرية قومية تتولى التمهيد والتحضر والاعداد لانعقاد المؤتمر الدستوري .

- تقرر اللجنة التحضيرية مكان انعقاد المؤتمر ، وعلى ان ينعقد يوم ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ .

- مناقشة جميع الاطراف السودانية الى الانضمام لهذا الاتفاق ويسمى الاعلان بمبادرة السلام السودانية من اجل تحقيق السلام والاستقرار .

وكان رد الفعل لهذا الاتفاق ايجابيا على مستوى الراي العام واستقبلت المبادرة بحماس شديد ، وقررت الحكومة تشكيل لجنة وزارية للسلام ، وتم اجراء اتصالات مع الدول ذات الاهتمام بالموضوع مثل مصر وكينيا واثيوبيا واوغندا ، كما شرعت اللجنة الوزارية في وضع برنامج وتوصيات تتعلق بالمؤتمر الدستوري وموعده انعقاده .

ولكن على الجانب الاخر من الاحداث كانت هناك اختلافات سياسية تنمو وتتعمق بين الاحزاب المشاركة في حكومة الوفاق الوطني (حزبي الامة والحزب الوطني الاتحادي) وابدى رئيس الوزراء تحفظات على بنود هذه المبادرة السودانية كما كانت هناك نتائج لاشتداد القتال في الجنوب وتساعد الاعمال العسكرية من جانب جيش التحرير الشعبي ، وفي ذلك العام تمكن من السيطرة على مناطق كثيرة في المديرية الاستوائية وعلى مدن ذات قيمة عسكرية مثل كبوتا والناصر وليبيا . الخ

كما ان الجبهة القومية الاسلامية كانت تقف موقف المعارضة الشديدة لاي مساس بقوانين الشريعة

رغبتها الجادة في الوصول الى اتفاق سلام مع الجنوبيين .

وعلى الجانب الاخر بدأت الحكومة في تحديد مواقفها في صورة حاسمة تمهيدا لاي مفاوضات او لقاءات مع المتمردين الجنوبيين . فعقدت مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام الذي اوصى بالحفاظ على وحدة التراب الوطني واعتماد الحوار والتفاوض منهاجا لحل الخلافات الداخلية . والسعى الى تجديد وقف اطلاق النار بين الجانبين . والتوصية باستمرار وصول الاغاثة والمعونات الى المتضررين من الحرب او المجاعة . ومع تطور الازمات السياسية وتأكيد سلطة ثورة الانقاذ الوطني والنخبة الحاكمة ولى ضوء التأييد والمساندة التي تلقاها الحكومة من الجبهة القومية الاسلامية حسمت الحكومة موقفها في ثلاثة مبادئ هي عدم الرجوع عن تطبيق الشريعة الاسلامية مع استفتاء التطبيق في المناطق تسكنها اغلبية من غير المسلمين ، واعتماد النظام الفيدرالي شكلا وتطبيقا لتوزيع السلطات في داخل الدولة بين العاصمة والاقاليم ، وان نظام الحكم في الدولة لا يقوم على الديمقراطية متعددة الاحزاب الموروثة عن النظام الاوروبي الليبرالي . وفي نفس الوقت عمدت الحكومة الى تحسين علاقاتها الخارجية مع الدول الافريقية خاصة دول الجوار الجغرافي حتى تمنع المعونات والدعم المقدم الى المتمردين الجنوبيين عبر هذه الحدود السياسية . وقد استعملت سلاح المعاملة بالمثل مع اثيوبيا في عهد الرئيس السابق منجستو اذ لم يتوقف عن دعم جرانج ، فقامت الحكومة السودانية بدعم حركة التمرد في تيجري . كما واصلت دعمها للجبهة الشعبية لتحرير ارتيريا .

وبدون الدخول في تفاصيل السياسة الحكومية السودانية نقول ان هذه السياسة قد ظهرت نتائجها بعد سقوط نظام منجستو في اثيوبيا ، اذ اصبحت الحكومة السودانية صديقا وحليفا للنظام السياسي الانتقالي المؤقت في اديس ابابا بقيادة ملس زيناوى ، وصديقا صدوقا للحكومة الانتقالية في اسمرأ بقيادة اسياى افورقى . كما عقدت اتفاقيات وتفاهات مع كل من اوغندا وكينيا . وهكذا خسر جرانج التأييد والدعم الذي كان يحصل عليه من اثيوبيا ، بل اكثر من هذا انسحب ومعه قواته نهائيا من الاراضى الاثيوبية ومنعت عنه كل التسهيلات والمعونات الاثيوبية . ولكن الأكثر تأثيرا بالنسبة لقضية الجنوب كان الانسحاب الذي حدث في داخل القيادة العسكرية والمدنية لجيش التحرير الشعبى .

وعلى الجانب الاخر اخذت الحكومة في الاستعداد العسكري لشن هجوم واسع النطاق على المتمردين في الجنوب . وهذا ما حدث في عام ١٩٩٢ ونتج عنه تغيير في

الاسلامية سواء بالتعليق او التجميد او التحضير . وهذا التفاعل ظهر في الجمعية التأسيسية التي وافقت على تعليق قوانين الشريعة الاسلامية الى مابعد انعقاد المؤتمر الدستوري القومى وسحب القوانين البديلة من الجمعية التشريعية . وهذا ادى الى انسحاب اعضاء الجبهة القومية من عضوية الجمعية ومقاطعة الجلسات وعلان ثورة المصاحف والجهاد لتحقيق الهدف الاسلامى . كما اعلنت انها لن تشارك في حكومة جبهة وطنية او قومية الا اذا كان في برنامجها تطبيق القوانين الاسلامية

وعلى الجانب الاخر عرضت مبادرة السلام السودانية على الجمعية التشريعية لاقرارها فلم توافق عليها الاغلبية من الاعضاء . وهذا ادى الى انسحاب وزراء الحزب الاتحادى الوطنى من حكومة الوفاق الوطنى . وهكذا اصبحت المبادرة جزء من التاريخ ولم تطبق وفي مطلع عام ١٩٨٩ قدمت القيادة العامة للقوات المسلحة مذكرة الى رئاسة الوزراء ورئاسة الدولة حول الازمة العسكرية والسياسية التي وصلت اليها البلاد ، وفي مقدمة الاسباب لهذه الازمة استمرار الحرب في الجنوب والوضع السئ للقوات المسلحة في هذه الحرب الاهلية .

وتعقدت المواقف السياسية في العاصمة ، ثم حدث الانقلاب العسكرى يوم ٣٠ يونيه ١٩٨٩ بقيادة الفريق عمر حسن البشير وتشكل مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى

■ - ثورة الانقاذ الوطنى وقضية الجنوب :

يتضح من البيان الاول يوم ٣٠ يونيه ١٩٨٩ وماتلاه من اعلانات واجراءات ان قضية الجنوب تقع في قائمة اولوية الاهتمامات ، خاصة انها ترتبط بأزمة القوات المسلحة في مواجهة الحرب الاهلية وماترتب عليها من خسائر مادية وبشرية ، وافتقاد القوات المسلحة للمساندة السياسية من اجهزة الحكم في الدولة قبل الانقلاب .

ولذلك اكدت الحكومة نفس المبادئ السابقة من حيث السعى الى السلام الدائم بأسلوب المفاوضات مع الحركة الشعبية بدون شروط مسبقة ، كما اعلنت العفو العام عن كل من رفع السلاح ضد الدولة منذ ١٩٨٣ ، ومددت وقف اطلاق النار من جانب الجيش السوانى . واجرت اتصالات بأساليب متنوعة مع قيادة المتمردين الجنوبيين الامر الذى ادى الى عقد محادثات بين الجانبين في اديس ابابا في اغسطس ١٩٨٩ . وفي هذه المحادثات تم الاتفاق على ضرورة استمرار الاتصال المباشر لعقد جلسات ولقاءات مشتركة بهدف الوصول الى نقاط التقاء واتفاق وتحديد نقاط لاختلاف بين الجانبين ، كما اكدت الحكومة

السودانيين هم عرب وافارقة وان اللغة العربية هي احدى اللغات الاساسية في البلاد وبحوارها توجد لغات وثقافات اخرى ، وبالنسبة للسياسة الخارجية للسودان طالب بالغاء الاتفاقيات المعقودة مع مصر وهي اتفاقيات التكامل والاتفاقية العسكرية ، وكذلك الاتفاقية العسكرية مع ليبيا .

ومع تطور الاحداث والاضاع في العاصمة السودانية في جرانج اشتراطات ومطالب جديدة خاصة بالعودة الى دستور السودان لعام ١٩٥٦ وعدم الموافقة على دستور ١٩٥٨ المعدل ، وكذلك طالب بترتيبات واجراءات بشأن عقد المؤتمر الدستوري الذي يجمع بين جميع الاطراف السودانية للتوصل الى حل سلمي للمشكلة . وبدون الدخول في تفاصيل الاحداث والمواقف التي استمرت منذ عام ١٩٨٢ نشير الى مواقف جرانج ومجموعة توريت كانت تتأثر بعاملين ، الاول هو الموقف العسكري لقواته التي تمكنت من بسط سيطرتها على مناطق ومدن عديدة في الجنوب بوجه عام ، والثاني هو الدعم الذي يتلقاه من دول وجهات خارجية مثل ليبيا اولا ثم اثيوبيا - ثانيا والمنظمات الانسانية والدينية والقوى الافريقية المتنوعة ثالها . وعلى الرغم من اعتقادي بان القضية والمشكلة هي في الاساس اوضاع سودانية داخلية ، الا ان الدعم الخارجي كان عاملا اساسيا في استمرار القضية والنزاع المسلح والحرب الاهلية منذ ١٩٨٢ حتى اليوم .

ونشير في هذا المجال الى الدعم الليبي فقد زار العقيد القذافي الخرطوم عقب انتفاضة ابريل ١٩٨٥ وقال صراحة في اجتماعات عامة سجلتها وكالات الانباء العالمية هي انه هو الذي خلق جرانج وحركته وانه قادر على قتلها اذا لم يوافق جرانج على السلام والحوار مع الحكومة بشأن الجنوب ، وانه غير موفقه لان جرانج تحول الى حركة عنصرية ضد العربيه ، ولكن على الرغم من ايقاف الدعم الليبي الا ان جرانج كان قد ربط حركته مع نظام الرئيس منجستو في اثيوبيا ونال الدعم والمعونات العسكرية والمالية والاذاعية المتنوعة ، فلما سقط نظام منجستو وهرب الى زيمبابوي حدث انهيار كبير وخطير في مواقف جرانج وقوته العسكرية ، كما ان الحكومة الانتقالية برئاسة ملسي زيناوي قامت بتصفية مواقفه وقواعده في اراضي اثيوبيا وامرته بالخروج هو وقواته من اثيوبيا الى جنوب السودان .

ب - مجموعة الناصر - لام اكول وريك مشلر : في اغسطس ١٩٩١ اعلنت مجموعة من قيادات حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان - بشقيها السياسي والعسكري - انها تختلف مع جون جرانج وتعلن انفصالها عنه ، وتتألف قيادة هذه المجموعة من دكتور لام اكول ودكتور ريك مشلر والقائد العسكري جوردون كوانج . وقد تم الاعلام في بيان سلم الى مراسل الاذاعة

الميزان العسكري في الحرب الاهلية .

٦ - وجهات نظر القيادات الجنوبية :

إن الطرح الفكري او المواقف العملية لمجموع القيادات الجنوبية هي تراكم وتطور من التاريخ منذ اعلان استقلال السودان . ففي عام ١٩٥٤ ظهر بين القيادات الجنوبية مطلب الحكم الذاتي او الفيدرالية ، وفي اتفاقية اديس ابابا ١٩٧٢ تم الاتفاق على تطبيق الحكم الذاتي ووحدة اقليم جنوب السودان ، فلما انهارت التسوية ونشبت الحرب الاهلية كما سبقت الاشارة الى ذلك ، طرحت مطالب واره متنوعة في عام ١٩٨٢ ، وزادت عليها مطالب اخرى وتنوعت الاراء بين القيادات الجنوبية ، وفي هذا المقام نشير الى مواقف اربع مجموعات من الاراء بصفة عامة وبصرف النظر عما في داخل كل مجموعة من اختلافات بشأن التفاصيل ، وذلك على النحو التالي :

١ - الجيش الشعبي لتحرير السودان - جرانج او مجموعة توريت :

بدا جرانج ومؤيدوه عام ١٩٨٢ بالاعتراض على قرارات الحكومة الخاصة بتقسيم الجنوب الى ثلاث ولايات وانتهاك نصوص اتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ . وبجانب ذلك يشير راي هذه المجموعة الى الانتقادات الخاصة بالتقصير او سوء النية من جانب الحكومة في تطبيق الاتفاقية . ثم اضيفت الى هذه الاراء معارضة المجموعة لتطبيق قوانين الشريعة في عهد جعفر نميري . ومن هنا اجملت هذه المجموعة مطالبها في رفض مبدأ انفصال الجنوب والاصرار على وحدة الترات الوطنية السودانية في ظل دولة علمانية ديموقراطية فيدرالية . ومن اجل الدفاع عن هذا الشعار دخل جرانج في صراعات دموية مع قيادات عسكرية من بين المتمردين كانوا يطلبون الانفصال وتكوين دولة جنوبية مستقلة .

وقد اصدر جرانج بيانا (منفستو الحركة) في يوليو ١٩٨٢ يشرح فيه الاهداف والتصورات في تفاصيل متعددة ، وكان اللون الفكري الواضح في صياغات هذا البيان هو التوجهات الاشتراكية الماركسية التي تأثر بها نتيجة للتعاون الذي قام بينه وبين الرئيس الاثيوبي السابق منجستوهايلي ماريام وظهر هذا التوجه في التصورات المطروحة من جانبه لبناء السودان الموحد في المستقبل الاشتراكي ، وفي المبادئ التي يرى ادراجها في الدستور وقواعد النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد . مثل الفصل بين الدين والدولة ، والغاء قوانين الشريعة الاسلامية وليس التجميد او التعديل . وان حركته لاتمثل الجنوب فقط من حيث المطالب والمظالم ، وانما هو يتحدث باسم جميع اقاليم السودان والشعوب والاقليات الموجودة في البلاد ، وان

اشارت وسائل الاعلام العالمية الى ان القيادة المنشقة كان عندها تصورات بان الدعوة للانفصال سوف تلقى تأييدا واعترافا دوليا من جانب قوى سياسية اوروبية وامريكية بشرط تمكن مجموعة الناصريين السيطرة الكاملة على الموقف العسكري والسياسي في الجنوب وصفيه جرانج ومؤيديه .

واخطر الاثار المترتبة على حركة القيادة المنشقة كان لصفوف مؤيدي جرانج ، فقد اجتمعت القيادة العليا المؤيدة لجرانج في آخر شهر اغسطس ١٩٩١ وأكدت تمسكها بقيادة جرانج وتمسكها باهداف ومطالب الحركة المعلنة منذ يوليو ١٩٨٣ ، ولكن بعد مرور اقل من اسبوعين على هذا الاجتماع ، اجتمعت القيادة العليا مرة ثانية في توريت يوم ١٢ سبتمبر ١٩٩١ واصدرت قرارات تشمل تعديلا على الاهداف والمطالب المعلنة وتقضى بانه اذا لم توافق حكومة الخرطوم على مطلب السودان الموحد العلماني الديمقراطي الفيدرالي ، فان الحركة تطرح بديلين آخرين هما الكونفدرالية بين دولتين مستقلتين ذات سيادة ، او حق تقرير المصير من خلال الاستفتاء على المستقبل لجنوب السودان .

وليس هنا مجال لتفصيل الاتهامات والانتهاكات المضادة التي يتبادلها الطرفان ، والتصلب المتصاعد في مواقفهما تجاه بعضهما البعض ، فهو متداول في وسائل الاعلام الاجنبية والعربية ، انما ترى الاشارة الى رفض مطلب الانفصال بين صفوف المعارضة السودانية الموجودة خارج السودان ، والى نجاح الحكومة السودانية في استثمار هذا الخلاف الدموي بين الجانبين ، فقد اجرت اتصالات في عواصم افريقية واوروبية مع مجموعة الناصر ، كما اجرت اتصالات مع مجموعة توريت . وترتب على هذا تحسين الموقف التفاوضي للحكومة واستعدادها للذهاب الى ابوجا لحضور محادثات السلام التي يرعاها الرئيس بابا نجيدا بين الاطراف المتنازعة .

ح - مجموعة اعلان ادير - سبتمبر ١٩٩١ : في نفس الفترة الزمنية من عام ١٩٩١ ، اتفقت مجموعة من المثقفين والسياسيين الجنوبيين ، وغير الملزمين رسميا بعضوية هاتين المجموعتين الجنوبيتين (مجموعة كوريت - مجموعة الناصر) . وهم يقيمون خارج اراضي السودان في اوربا وامريكا وبعضهم يشغل وظائف في جامعات او منظمات دولية - على تنظيم اجتماع للتداول وللراى بشأن قضية جنوب السودان ، وقد تم الاجتماع في الفترة من ٢ - ٨ سبتمبر ١٩٩١ في قصر ادير بجمهورية ايرلندا . وتقول وكالات الانباء العالمية ان موعد الاجتماع واسماء المشاركين فيه كان قد تحدد قبل اعلان مجموعة الناصر لموقفها وبياناتها تجاه مجموعة توريت . ويستندون في هذا الراى الى ان اعلان ادير لم

البريطانية (بي بي سي) الذي وصل في اواخر اغسطس على متن طائرة كان يستقلها مجموعة من المسئولين الامريكيين الذي زاروا جنوب السودان قادمين من نيروبي ، وكان اللقاء في مدينة الناصر في منطقة اعالي النيل . ويشتمل البيان على عديد من الاسباب والانتقادات تتعلق بالاوضاع الديمقراطية في تنظيم وقيادة حركة التمرد ، ومطلب انتخابات القيادات واطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين في سجون جرانج من قيادات الحركة السياسية والعسكرية والدين سبقت لهم معارضة سياسات ومواقف جرانج ، والمطلب الثالث هو اعادة تعريف اهداف الحركة السياسية والعسكرية بالنسبة للمستقبل .

والهام بالنسبة لهذه الدراسة هو المطلب الثالث اذ طالبت القيادة المنشقة بالدعوة الى قيام دولتين مستقلتين في الشمال والجنوب ، لكل منهما حق السيادة وحكومة منفصلة ودستور خاص ، وان يكون هناك تنسيق بين هاتين الدولتين في مجالات الدفاع والتجارة والاقتصاد والتعاون الفنى وحق انتقال المواطنين للاقامة او التملك في كلتا الدولتين . وعلى ان تعمل هاتان الدولتان بعد مرور فترة زمنية يتم فيها شفاء الجروح وتزول اسباب ومظاهر عدم الثقة والشك الناتجة عن فظائع الحرب الاهلية - ومن خلال التفاوض على تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين الدولتين . ولما ان التوصل الى هذه الاوضاع سلميا او باقل خسائر ممكنة دعت القيادة المنشقة الى ان يتم ترتيب وصياغة هذه الاتفاقات بعد ايقاف اطلاق النار وسحب القوات العسكرية الشمالية من الجنوب وتبادل التمثيل الدبلوماسي تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية . وازضافة الى هذا طالبت القيادة المنشقة من حكومة السودان في الشمال الاقرار بحق تقرير المصير لمنطقة جبال النوبا في غرب البلاد ولنطقة جبال الانقسنا جنوب النيل الأزرق .

وقد احدث هذا البيان رد فعل فوري واسع المدى على مستوى الجنوب وعلى مستوى السودان ، وازداد رد الفعل اتساعا وخطورة بنشوب القتال العنيف بين الجانبين الجنوبيين وانقسام قوى المعارضة الجنوبية وفشل جميع محاولات ومفاوضات الصلح وايقاف اطلاق النار بين قواتهما في جنوب السودان ، وهى المحاولات والوساطات التي قام بها مجلس كنائس كينيا وعدد من القيادات الجنوبية والافريقية . وخلال هذه الفترة التي امتدت فيما تبقى من عام ١٩٩١ والربع الاول من عام ١٩٩٢ ، صدرت تصريحات وتفسيرات من جانب مجموعة توريت تقول ان شمال السودان لن يتراجع عن تطبيق قوانين الشريعة الاسلامية وانه لن يقبل مطلب السودان الموحد العلماني الديمقراطي الفيدرالي ، كما

ونظر ايضا بان العقيدة الدينية لبعض المسلمين الورعين - سواء اكانت عقيدة صحيحة او اصولية - تشترط عليهم نظرة شاملة الى العالم لانقاذ بسهولة الى الفصل بين الدين والدولة .

وعلى رغم هذين الموقفين المختلفين فقد كان من الممكن ان تستفيد قيادة نيرة وخلاقة من العوامل المشتركة بين الشعب السوداني للتشجيع على قيام دولة تستجيب الى الحاجات الاساسية وتطلعات الشعب السوداني كما اننا نعتقد اعتقادا راسخا ان الربط الانتهازي المبالغ فيه بالعروبة والاصولية الاسلامية قللا بدرجة كبيرة في الماضي من شأن استقلالنا وعريقتنا ما ادى الى استغلال الحاجات المادية لشعبنا وتعزيز اعتماده (على الآخرين .

ويملئ المنطق والمصلحة الوطنية علينا ان نضع حدا لهذا الاعتماد الانتهازي الذي ظل مصدرا رئيسيا للفرقة ان بلادنا وهبت موارد طبيعية ضخمة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والمعادن والنفط وهي لا تنتظر شيئا سوى السلام والاستقرار والتعاون الانمائي الدولي لكي تتحول ثروة حقيقية .

اننا نرى ان هناك على الاقل ثلاثة خيارات لانهاء الحرب التي دمرت بلادنا وسلبت من شعبنا انسانيته بالمجاعة والانحطاط الخلقي واليأس المقرف . احد تلك الخيارات ان نعيد تعريف فلسفتنا القومية ، والمبادئ الدستورية والبرامج العملية بطريقة تخلق حقا من اى نوع من التمييز يقوم على العنصر ، العرقية ، الثقافة ، الديانة او الجنس (إذ يقوم) نظام يشعر فيه جميع السودانيين بروح انتماء ومساواة حقيقية وتتطلب ترتيبات من هذا القبيل اطارا عمليا دستوريا تتمتع فيه الاقاليم المختلفة وخصوصا الجنوب والشمال التي ستقرر حدودها بناء على عوامل الهوية والاعتبارات الامنية الميدانية بالحرية والاستقلال في نطاق وحدة رمزية او اسمية وسواء اكانت هذه الترتيبات ستسمى فيديرالية او كونفيدرالية ام ستطلق عليها تسمية جديدة فذلك اقل اهمية من التوزيع الفعلي للسلطات التي ستنتج عنها .

واذا فشل هذان النموذجان فلن يكون الخيار المتبقي سوى التقسيم الذي يرفضه الطرفان المتحاربين حاليا عى ان يدرس بعقل ، وتوضع شروطه بطريقة ايجابية ، ويصمم بطريقة بناءة لتشجيع نمو اسس جديدة للتعايش والتعاون .

ان الحقيقة التي تتمثل في ان التوجه الاسلامي الحالي غير قادر على التفاوض من اجل تسوية عادلة ودائمة لمشكلة السودان تجعل الخيار الاخير - اى التقسيم - اكثر حتمية والواقع ان اصراره الصريح على عدم قابلية التفاوض على الطبيعة الاسلامية للدولة وفرض الشريعة نظاما قانونيا ، ووضع القناع على الحكم شبه الاقليمي ليجدو فيديراليا ، والنظام السياسي ذى الحزب الواحد يجرده من مؤهلاته طرفا تفلوسيا جدا . وبالمثل فلن التوجه الاسلامي الاصولي لدى النظام .

يشير من قريب او بعيد الى دعوة القيادة المنشقة لمطلب الانفصال والتغير الذي حدث في ظروفات جرائح الفكرية تجاه مستقبل الجنوب خاصة والسودان عامة .

وسن بين الاسماء المشاركة يوناملوال - دكتور فرانسيس دينق - دكتور لوال اشويك - دكتور دنستان واى - جوردون موركات - كلمنت جانرا - ديفيد شان . وقد اصدر المجتمعون وثيقة بعنوان « إعلان أدير حول مستقبل السودان » ونصها كالتالى :

نحن جماعة من السودانيين الذين يشعرون بقلق عميق من محنة بلادنا وشعبنا الذي جرحته واوهنته واخرت تقدمه الحرب التي لا نهاية لها والتي استمرت منقطعة قرابة الاربعة عقود - اجتمعنا في ادير في جمهورية ايرلندا من ٣ إلى ٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٩١ للتداول في شأن مستقبل السودان .

وكان تصميمنا الحازم الانلوك (سيرة) الماضي ونقصر على مظالم شعبنا المعروفة جيدا والمعترف بها على نطاق واسع . او تلقى التبعة من دون بدائل بناءة للسياسات المدمرة التي انتهجتها الانظمة المتعاقبة في الخرطوم .

وقمنا طوال فترة اجتماعنا بالتداول الصريح والمضنى من اجل تطوير وصوغ منظور يمكنه ان يرشد السودانيين الى التوصل الى تسوية عادلة ودائمة من شأنها ان تمكن شعب السودان من تحويل اهتمامه وموارده وحضور بديته الى المهمات الجسيمة المتعلقة باعادة البناء والتنمية وبناء الامة .

لقد اتضحت تماما الاسباب الجذرية للنزاع . بل ويبدو ان جميع الاطراف المعنية متفق على المبادئ التي يمكن ان تقوم عليها معالجته .

ان بلادنا في عبارة موجزة تطورت على هدى خطوط متوازية تقسيمية اسسها العروبة في الشمال والافريقية في الجنوب وتقوم اللغة العربية والاسلام والثقافة العربية بتعزيز العروبة ومساندتها وتقويتها .

اما العامل الافريقي فتأتج عن وجى كفاح الشعوب الافريقية من اجل الحرية من الهيمنة الخارجية ، وحق تقرير المصير وفكرة حديثة في شأن بناء الامة تخترق كل الحواجز المبنية على التعريف العنصرى والعرقى والثقافى او الدينى مع وجود فكرة « السودان » اطارا عمليا يحيط تلك الفكرة .

تبلور هذان التطوران المتوازيان لينشا عنهما من جهة النظام القائم على الدين الذى تسميه الخرطوم « ثورة الانقلاب الوطنى » ومن الجهة الاخرى « الحركة الشعبية لتحرير السودان » العلمانية التوجه وجناحها العسكرى « الجيش الشعبى لتحرير السودان » .

اننا نعتقد على وجه راسخ بأنه لن تكون هناك مساواة في اى نظام يقوم على عنصر بعينه او عرقية او ثقافة او ديانة او جنس . مهما كان نبيل خلق او عدل الجماعة المهيمنة عليه .

د - السياسيون المستقلون : تشتمل هذه المجموعة على شخصيات واسماء من الجنوبيين مثل ابل الير وجوزيف طمبرة وجوزيف لاجو وقد سبقت لهم المشاركة في الحياة السياسية السودانية أو تقلدوا مناصب تنفيذية وإدارية عليا في البلاد ، ويقيم جزء منهم في السودان ويقيم الجزء الآخر خارج البلاد ، والرأى العام السائد بين هذه الشخصيات هو ان الفيدرالية هي الحل المناسب للموقف ، وان طرح شعار الفيدرالية لا يكفي وذلك لان جوهر الفيدرالية هو معرفة تفاصيل توزيع السلطة بين الشمال والجنوب ، ومدى ونوعية السلطات التي تمنح للولايات الجنوبية ، وليس هذا فقط في مجال السلطة التنفيذية وانما يمتد الى السلطات التشريعية والنظم التعليمية والثقافية ، وتكوين الجيش ، وتوزيع الثروة والدخل والميزانية وخاصة عوائد البترول المنتظر في مناطق الجنوب .. الخ .. ويرى البعض من بينهم ان اهل الجنوب افارقة وسوف يكون من الصعب عليهم التعايش مع اهل الشمال العرب الذين يتمسكون بتطبيق الشريعة الاسلامية ، وانه لا فارق بين الحكومة الحالية والمعارضة الحزبية ، فالحكومة تطبقها ولا رجعة عندها في هذا ، بينما المعارضة لا ترى الالغاء أو التراجع وانما ترى التاني والتدرج في التطبيق وفي هذا المقام تشير الى ما اورده ابل الير في كتابه الأخير من ان نغمة الانفصال قد بدأت ترتفع بين المقاتلين المتمردين في الجنوب ، وبالذات بين رجال جرانج الذين يتغنون بالانفصال عن اولاد العرب في اهازيجهم باللغات القبلية الجنوبية ، كما يرى وتسانده في هذا آراء اوروبية امريكية ان قادة عسكريين وسياسيين من اتباع جرانج اخذوا يراجعون مواقفهم ويتقبلون فكرة الانفصال بدون ان يساندوا سياسيا أو عسكريا مجموعة الناصر .

وبالاضافة الى هذه المجموعة يمكن الاشارة الى بعض التنظيمات الفكرية والسياسية او العسكرية التي افرزتها الأزمة وان كانت على مستويات هامشية من حيث التأثير والفاعلية بالنسبة لوجهات النظر أو المجموعات التي سبقت الاشارة اليها ، ومن الامثلة على هذا حزب العمال والفلاحين وغيره من الجماعات الماركسية المنوعة التي كان وجودها مرتبطا باوضاع الساحة والصراع العالمي قبل إنتهاء الحرب الباردة وانتهاء وجود الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي ، ومن الامثلة ايضا منظومة انيانيا

(٢) وهي جماعة متمردة بدأت بالعمل مع جرانج ثم انشقت عنه وحاول تصفيتها بقوة السلاح ، والان هي تعمل في جانب الحكومة طبقا للبيانات الصادرة عن الجيش الشعبي . واستطرادا تجب الاشارة الى وجود مجموعات تعمل أو تؤمن بوجهة النظر المعلنة من جانب الحكومة في الخرطوم ، ومن ثم فتأثيرها يأتي في سياق الموقف الحكومي للدولة السودانية .

واسلمة الدولة والمجتمع السوداني والنظام الاقتصادي تجعلانه نقيضا للدولة والمجتمع العلمانيين الديمقراطيين التعدديين اللذين يطالب بهما الجنوب . انما نقدم - بخالص المشاعر الاخوية - هذه الخيارات الى شعب السودان بموضوعة ومن دون انفعال . ونناشده ان يضع حدا للمأساة التي تحدثها الحرب لشعبنا ، اذ لغت اسبابها معروفة ، واتضح علاجها . كما ندعو اصداقاء السودان ، والافراد المعنيين ، والجماعات والحكومات في مختلف انحاء العالم ان تحدث قادة الجانبين على اخذ الواقع بعين الاعتبار . ولم يعد هناك خيار امام ضحايا الحرب ، والمدنيين الابرياء الذين وقموا بين نيران الطرفين ، والملايين من السودانيين الذين اخرست اصواتهم قوى لا قبل لهم بها ، سوى التعلق بالضمير العالمي ومبادئ الكرامة الانسانية المقدمة على ما عداها ، والمثل الدولية لكي تنفذهم وينبغي ان تتعاقد المساعدات الانسانية والمبصرة الديبلوماسية والحسابات الاستراتيجية من اجل خير الانسان من دون اعتبار للعنصر أو العراق أو الثقافة أو الدين أو الجنس .

ان الاوان لكي يفرض الجنوب نفسه شريكا متساويا وعليه ان يعرف قيمة الاساسية ، وهويته الديناميكية الانتقائية ، ويصوغ سياسات داخلية وخارجية من شأنها ان تفيد من تلك العناصر لاحداث تنمية داخلية ذاتية ، يساعده في ذلك تعاون انماي دولي له فائدة مشتركة ان تلك القيم والهويات هي ما سعى اجتماعنا الى تعريفه ووضع شروطه واسباغ معنى عليه . ان توصياتنا وافكارنا مضمنة في سلسلة من الوثائق التي نامل ان نتيج الاطلاع عليها اولا الى قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان ، باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي نعتقد انها تكافح حاليا من اجل (التوصل الى) حل عادل ودائم لمشكلة السودان . وثانيا الى الشعب السوداني بمختلف فئاته . واخيرا الى المجتمع الدولي بلسره .

لقد عانى شعبنا - من الجانبين - كثيرا وطويلا . وهم احق ليس بالخلاص من هذه المعاناة فحسب وانما يمد المجتمع الدولي يد المساعدة اليهم لتسهيل التعجيل باحراز التقدم لبلوغ المستقبل .

وإلى ذلك ندعو المجتمع الدولي ان يستمر في عمله الانساني الذي يتعلق بمعونات الاغاثة وتقديم تلك الاغاثة إلى شعب جنوب السودان مباشرة دون إعتبار لحكومة السودان وعدم إخضاع عمل الاغاثة الى سياسات النزاع السوداني ويعاني شعب جنوب السودان - بجانب حاجته الى الغذاء العاجل - امراضا تمكن الوقاية منها ويعاني غياب الخدمات الاجتماعية التي يمكن ان يساعدهم فيها المجتمع الدولي . وعلاوة على كل شيء فانهم يحتاجون الى تبريكات الرب الذي باسمه ينقسم السودانيون بعنف ومن دون ورع .

العلم بأن هذا العرض يتم قبل الجلوس على مائدة المفاوضات ، وأن الآراء تطلق وتنتشر عبر وسائل الاعلام ، أى ليست وثائق رسمية مكتوبة أو مطروحة للنقاش . بين الأطراف وليست مقدمة من الجانب النيجيرى كأوراق عمل ، وهذا لأن السرية هي طابع العملية التفاوضية حتى الآن . وبعد هذا الاستدراك تعرض مواقف وسياسات الأطراف الثلاثة كالتالى .

١ - الحكومة السودانية :

يتحدد مركز الحكومة التفاوضى بالعلامات التالية :

١ - حسمت الحكومة مواقف نهائية لا تقبل التراجع أو التنازل فى بعض الموضوعات مثل تطبيق الشريعة الاسلامية ، ورفض الديمقراطية الليبرالية القائمة على تعدد الاحزاب السياسية . وتستند مقولات الحكومات الى دروس تاريخ السودان الحديث منذ انتفاضة ١٩٦٤ وماتلاها من مشروعات للدساتير او المواثيق السياسية الداخلية فى السودان . كما أكدت الحكومة ان الشريعة الاسلامية لن تطبق على الولايات ذات الاغلبية غير الاسلامية ، وهى الولايات الجنوبية مع حرية الدعوة الى الاديان والعبادات اما بالنسبة للشكل الفيدرالى للدولة فهو مطروح من جانب الحكومة ، ولكنه يقبل التفاوض من حيث توزيع السلطات وتحديد العلاقات بين المركز والأطراف ، وبين الحكومة والولايات . ولكن مشروع الحكومة المطبق حالياً يقوم على التعيين فى السلطات التنفيذية والتشريعية ، وان كانت الحكومة ترى انها تقبل الانتخابات بعد اقرار السلام وتوقف الحرب الاهلية .

ب - حققت القوات المسلحة السودانية انتصارات عسكرية كبيرة فى الجنوب فى فصل الجفاف حتى وصلت الى مشارف مدينة كوريت مقر جرانج (مجموعة كوريت) وهى ترى ان هذا الاجراء العسكرى ليس هو الخيار النهائى ، وانما هو اسلوب مفروض عليها ازاء عدم قبول المتمردين للدعوات نحو التسوية السلمية بالتفاوض . وهناك اكثر من تصريح رسمى بشأن هذا الموضوع .

ج - اجرت الحكومة اتصالات متعددة مع مجموعة الناصر فى عواصم افريقية واوروبية من اجل استطلاع وتبادل وجهات النظر ، ويقال ان هناك اتفاقات تمت وان لم تعلن ، ولكن الراجح ان المحادثات كانت تدور حول هذه الاتحادات او الكونفدرالية ، وخاصة انه لا توجد صيغة واحدة فقط لمثل هذه الاتحادات فى العالم المعاصر ، والانباء العالمية تشير الى ان الاتفاقات توصلت الى نوع من الكونفدرالية او الفيدرالية الموسعة . وهذه الصيغ او الاشكال سوف تظهر قيمتها الحقيقية او وزنها الموضوعى بعد دراسة التفاصيل للسلطات والعلاقات ومستويات التنسيق والتعاون بين الاجهزة التنفيذية والتشريعية فى كل من الشمال والجنوب .

سبق ان تقابل ممثلو الحكومة السودانية مع ممثل الجيش الشعبى فى عواصم افريقية - وكان اخرها اجتماع نيروبي ١٩٩٠ . ولم يتوصل الطرفان الى خطوة ايجابية ، ولهذا تعتبر المحادثات فى ابوجا عاصمة نيجيريا هى اول محادثات للسلام بين اطراف النزاع المسلح وبحضور وسيط غير سودانى وهو الرئيس ابراهيم بابا نجيدا . والاصل فى هذه الوساطة هو جهود واتصالات قام بها السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية ثم تولاه الرئيس بابا نجيدا بصفته رئيسا للمنظمة منذ عام ١٩٩١ . وقد اخذت الاتصالات والترتيبات التى قامت بها نيجيريا وقتاً طويلاً خلال عام ٩١ وعام ١٩٩٢ حتى تم الاتفاق على اللقاء يوم ٢٤ مايو ١٩٩٢ . كما تم الاتفاق بين اطراف النزاع على جدول اعمال الاجتماع واعلنت الاطراف اسماؤه وفودها التى ستشارك فى الاجتماع .

وهذا الانجاز النيجيرى يعود الى اسباب كثيرة داخلية وخارجية تختص باوضاع السودان ، ولكن لابد من الاشارة الى أن خبرات وممارسات الوساطة النيجيرية لها دور هام فى التوصل الى ترتيب الاجتماع . فتجربة وخبرة نيجيريا طويلة ومتنوعة فى هذا المجال ، فقد عرفت حكم العسكر والحرب الاهلية والدعوة الى الانفصال . ثم توصل اطراف النزاع المسلح فى نيجيريا الى تسويات سياسية قامت بموجبها جمهورية مدنية فيديرالية وتمت صياغة دستور فيديرالى يتناول توزيع السلطة والثروة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ، كما أن تقسيم الدولة الى ولايات ارتفع من (٣) ولايات يوم اعلان الاستقلال الى (٣٠) ولاية فى عام ١٩٩٢ . ومن ناحية ثانية واجهت التجربة النيجيرية قضايا تعدد الاديان واللغات والاصول الاثنية بين السكان . كما نجحت فى ترتيبات استيعاب القوات المقاتلة ضد الحكومة الاتحادية بعد ايقاف اطلاق النار وانهاء الحركة الانفصالية . وهذه الاشارة تعنى ان الدور النيجيرى فى الوساطة وفى ترتيب الاجتماع هو دور يستند الى خبرات والى تصورات ومعرفة باجواء ومطالب وعقبات مثل هذه الاجتماعات والتسويات المتعلقة بالحرب الاهلية والنزاع المسلح . وهذا عنصر مساعد فى تذليل العقبات او حل المشكلات والتنسيق وضبط التفاعلات بين اطراف النزاع .

وفى هذا القسم من الدراسة نكمل المواقف والسياسات المعلنة من جانب الأطراف الثلاثة بشأن المحادثات المقرر عقدها يوم ٢٤ مايو ١٩٩٢ . ونستند فى هذا العرض على الآراء والاعلانات الرسمية التى تعدد موقف كل طرف وتقصص عن مركزه التفاوضى وعن الثوابت او المتغيرات التى يتمسك بها كل طرف . مع

الى ٢.٤ مليار جنيه سودانى حاليا بالاضافة الى هذا توقف التنمية وانتشار التدمير ومشكلات اللاجئين والقتلى والجرحى .. الخ

٢ - الجيش الشعبى (مجموعة ثوريت) :

يتحدد مركز جرانج التفاوضى بالعلامات التالية :
١ - الطروحات الفكرية الاخيرة هي أولا السودان الموحد العلمانى الديمقراطى الفيدرالى وثانيا دولتان كونفدراليتان وثالثا حق تقرير المصير للاستفتاء على الانفصال . ولمجموعة ثوريت تعليقات واره حول عروض الحكومة الفكرية بشأن عدم تطبيق الشريعة فى الولايات الجنوبية على غير المسلمين .

ب - الهجوم العسكرى الاخير للحكومة والاستيلاء على المدن ليس معناه انتهاء حرب العصابات التى تبدأ وتخفى وتهاجم من الاحراش والغابات . وان التمرد الجنوبى ليس مرتبطا بشخص معين او زعيم واحد انما هو موقف موجود ويوجد الداعون اليه منذ عام ١٩٥٥ حتى اليوم . ولذلك فالتسوية السياسية هي الاساس والحل المقبول اذا كان الهدف هو انتهاء النزاع المسلح والحرب الاهلية .

ج - يرى ان مجموعة الناصر (اكلو ومشار) تتعاون مع الحكومة وانها تساعد في الهجوم العسكرى الاخير ، ولذلك فقد رفض قبول جلوسهم على مائدة المفاوضات كوفد مستقل ، وهدد انه فى صحة قبول مجموعة الناصر كوفد مستقل فى المفاوضات فسوف يتقدم لرئاسة المفاوضات النيجيرية بطلب دعوة التجمع الوطنى للمعارضة السياسية السودانية كوفد فى المفاوضات ايضا .

د - قبل المشاركة فى المحادثات واعلن اسماء الوفد الذى يمثل الجيش الشعبى (مجموعة ثوريت)

٣ - الجيش الشعبى (مجموعة الناصر) :

يتحدد مركز لام اكوك وويك مشار التفاوضى بالعلامات التالية :

١ - الطروحات الفكرية الاصلية هي استقلال الجنوب فى دولة وقيام مجلس تنسيق مع دولة الشمال . وان كانت الانباء العالمية المتداولة فى الخرطوم وغيرها من العواصم تقول ان هناك اتفاقا بين مجموعة الناصر والحكومة على فترة انتقالية لاحلال السلام ثم انشاء كونفدرالية او فيديرالية موسعة . وقد اكدت تصريحات رسمية اخيرة التوصل الى اتفاق بين الجانبين

ب - قبلت المجموعة المشاركة فى مفاوضات ابوجا وعينت وفدها المشارك .

ج - ان الهجوم العسكرى الاخير للحكومة موجه ضد مجموعة الناصر ايضا وهم يقاتلون ضد قوات الحكومة ولكن بدون تعاون مع قوات مجموعة ثوريت لعدم التوصل

د - الرأى الراجح عندى هو ان الحكومة شنت هذا الهجوم العسكرى الكبير قبل بدء المفاوضات فى نيجيريا لمقصد تحجيم طموحات جون جرانج ووضعه فى اطاره الصحيح والحقيقى وهو اطار الجنوب والمظالم التى يشكو منها اهل الجنوب ، والمطالب التى يدعو اليها اهل الجنوب شعبا وقيادة إذ ان المفروض من جانب الحكومة هو ان يتحدث جرانج باسم الغرب او الشرق فى السودان بجوار الجنوب ، ولعل هذا يفسر العنف العسكرى الذى اتخذته الحكومة ضد المتمردين فى الغرب (دارفور وجبال النوبا) سواء بالقتال المباشر او بتسليح الميليشيات المؤيدة للحكومة . ومن جانب اخر ترفض الحكومة أى فكرة للتفاوض او لتسوية سياسية مع القيادات المتمردة فى الغرب مثل يوسف كوة ، ومن الامثلة ايضا ماالحقته من الهزيمة المريعة بقوات داوود يحيى بولاد ثم محاكمته بعد اسره .

هـ - مااعلن عن تصورات ومشروعات الحكومة التى ستعرض فى مباحثات السلام فى نيجيريا أنها سوف تشمل مسائل السلطة والثروة ومشروعات التنمية .. الخ كما اعلنت الحكومة انها لن تقبل الاقرار بالانفصال الفورى او الدستورى او تقسيم التراب الوطنى السودانى وفى هذا المجال تؤكد الحكومة انها لم تقبل مقولة مجموعة الناصر الداعية الى اقامة دولتين مستقلتين لكل منها السيادة وبينهما مجلس تنسيق .

و - قبلت الحكومة التفاوض فى نيجيريا مع المتمردين فى صورة وفد واحد مشترك او وفدين منفصلين ، واعلنت اسماء وفدها المشارك وهو يضم ممثلين عن قوى سياسية من الشمال وعن شخصيات تنتمى الى القبائل والشعوب الكبرى فى الجنوب .

ز - اجرت الحكومة اتصالات واسعة باسلوب مباشر او بأساليب غير مباشرة من خلال مؤسسات وهيئات شبه حكومية او غير حكومية مع الدول الأجنبية ومع المؤسسات والمنظمات العالمية التى تهتم بموضع جنوب السودان . كما وثقت علاقات الصداقة والتعاون والأمن المتبادل مع اثيوبيا وارتريريا وعقدت اتفاقات مع جميع الدول المحيطة جغرافيا بالسودان وهى اوغندا واثيوبيا وكينيا وزائير وافريقيا الوسطى وارتريريا بهدف منع المعومات والدعم لقوات الجيش الشعبى والمتمردين عامة . وبالنسبة للدول الاجنبية اجرت الحكومة مباحثات مع الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وانجلترا بشأن موضوع الحرب الاهلية فى جنوب السودان والتسوية السلمية . كذلك تحدثت معهم بشأن الاغاثة والمعونات الانسانية التى تقدمها المنظمات والهيئات الانسانية فى الجنوب او فى الشمال .

ح - العبء الاقتصادى للحرب ثقيل ومكلف فقد تضاعفت تكلفة الحرب السنوية من مليار جنيه سودانى

الاطراف الحزبية بشأن تطبيق الشريعة وتفاصيل النظام الفيدرالى .

وأخيرا وليس اخرا ..

سوف نحتاج الى وقت في المستقبل القريب لقراءة وتحليل الوثائق والبيانات التى يقدمها كل طرف في المفاوضات وعملية ادارة المفاوضات التى تقوم بها نيجيريا فيما يختص بالمقترحات التوفيقية والحلول الوسط او المقترحات البديلة . وكذلك ضغوط ومواقف وتدخلات الاطراف الاجنبية التى سوف تشارك بصفة مراقب وتتابع من اجل التوصل الى تسوية تفاوضية بديلا عن الحرب الاهلية والنزاع المسلح في السودان . وكل هذا متوقف على ما يعلن او ينشر من هذه الوثائق والمستندات ومحاضر الجلسات ، ولكن الهام هو ان عملية المفاوضات قد بدأت بحضور وسيط دولي ومساندة اطراف او وسطاء آخرين . □

الى اتفاقات بين الطرفين ، وتؤمن مجموعة الناصر بان حرب العصابات في الجنوب لن تنتهى بالاسلوب العسكري وانما بالاسلوب التفاوضي والتسوية السياسية .
د - عدم قبول النظام الفيدرالى المطروح من جانب الحكومة لاسباب تتعلق بقيامه على اساس الشرعية الاسلامية فيما عدا الولايات الجنوبية ، ومعنى هذا ان قوانين الشرعية سوف تطبق على الجنوبيين المقيمين خارج الولايات الثلاث الجنوبية .. الخ

هـ - يختلفون مع جرانج في شأن تقييم قوة المعارضة الشمالية السودانية او التجمع الوطنى للمعارضة ، فهم لا يشاركون في التجمع ولا يرون له قوة تذكر ، وان ميثاق التجمع عموميات كما يوجد بين الاطراف نقاط خلاف اساسية لم يتم الاتفاق بشأنها ، وان كانت قد تركت حتى اسقاط نظام حكم الفريق البشير الحالى ، مثل موقف

المصادر :

اولا : فيما يتعلق بالدراسات الجغرافية والتاريخية واطلاع السودان الاقتصادية يرجع الى :

- ١ - د . محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان - ترجمة هنرى رياض القاهرة ١٩٧٠ .
- ٢ - د . محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الافريقية - القاهرة ١٩٥٦ .
- ٣ - جامعة الخرطوم - معهد الدراسات الاضافية : تطوير المواصلات لخدمة التنمية في السودان - الخرطوم ١٩٧٣
- ٤ - مركز دراسات الوحدة العربية : المواصلات في الوطن العربى - بيروت ١٩٨٢
- ٥ - د . محمد عبد الغنى سعدى وآخرون : مشكلة جنوب السودان - القاهرة ١٩٨١
- ٦ - د . عبد العزيز كامل : دراسات في الجغرافيا البشرية للسودان القاهرة ١٩٧٢ .
- ٧ - د . محمد حسن عبد المجيد : التنمية والتكامل في السودان (١٩٥٦ - ١٩٨٠) رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٢ .
- ٨ - حديث مع العقيد جون جارنج - منشور في مجلة المصور القاهرية الاسبوعية - بتاريخ ٨ اغسطس ١٩٨٦ - وفيه يتحدث عن رسالة الدكتوراه التى قدمها في جامعة ابوا الأمريكية وكان موضوعها عن قناة جونجلي ويقر في الحديث انه كان ومازال في صف القناة ، وانها سوف تغير وجه الحياة في جزء هام من المنطقة . وان الآثار الجانبية يمكن علاجها ، وانه عالج كل ذلك بتفصيل شديد في رسالته للدكتوراه وايضا رسالة اخرى للدكتوراه قدمها الدكتور جودج تومب لأكو المحاضر بجامعة جوبا - الى جامعة مانشيستر الانجليزية :
- Lako CG.T. : the Impact of the Jongli Scheme on the Economy of the Dinke Afrécan Affairs : the Journal of the Royal African Society . vol . 84 , No : 334 , January 1985 London (pp . 15 - 38) .
- 9 - Rothchild (D .) & Olorunsula (v .) : State Versus Ethnic Claims : African Policy Dilemma . Boulder Colorado , Westview Press , 1983 .

ثانيا : بشأن تطور الأوضاع السياسية في السودان علمة وقضية الجنوب خاصة يراجع :

- ١ - د . ابراهيم محمد الحاج موسى : التجربة الديمقراطية ونظام الحكم في السودان - القاهرة ١٩٧٠ .
- ٢ - د . احمد ابراهيم ديب : تطور الحركة الوطنية في السودان (٢٨ - ١٩٥٣) - بغداد ١٩٨٤
- ٣ - حسين ذو الفقار صبرى : ثورة يوليو واتفاقية السودان - القاهرة ١٩٨٥ .
- ٤ - جميل عبيد : الديمقراطية الاستوائية - القاهرة ١٩٦٧
- ٥ - د . محمد عمر بشير : تطور التعليم بالسودان - ترجمة هنرى رياض بيروت ١٩٧٠ .
- ٦ - محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى في السودان - القاهرة ١٩٤٧

- ٧ - عبد المنعم محمود : مشكلة جنوب السودان - رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٧٢ .
- 8- Walz (T) : Trade between Egypt and Biladn As - Sudan Institut francaise , le Caire , 1978 .
- 9 - Fabunmi (L) : the Sudan in the Anglo - Egyptian Relations . Greenwood Press , London 1960
- 10 - Woodward (P) : Condominium and Sudanese Nationalism . Rex Collings , London 1979 .
- ١١ - د . منصور خالد : السودان والنقل المظلم - لندن ١٩٨٥ .
- ١٢ - د . عبد المجيد عابدين : تاريخ الثقافة العربية في السودان - بيروت ١٩٦٧ .
- ١٣ - د . يوسف فضل : دراسات في تاريخ السودان - الخرطوم ١٩٧٥ .
- ١٤ - د . ابراهيم نصر الدين : الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني - مقال منشور في مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد ٦٢ مايو ١٩٨٤ .
- مشكلات الأطراف العربية في القرن الأفريقي - مقال منشور في مجلة المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد ٧٤ أبريل ١٩٨٥ .
- ١٥ - د . مختار عجوبة : مشكلة جنوب السودان وأثرها على مستقبل العلاقات العربية الإفريقية - مقال منشور في مجلة المستقبل العربي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - العدد ٨٨ عام ١٩٨٦ .
- ١٦ - تموشى نيلوك : تجربة الحل السلمي للقضية جنوب السودان - مقال منشور في مجلة السياسة الدولية - الأهرام بالقاهرة - العدد ٤١ يوليو ١٩٧٥ .
- ١٧ - شهر زاد غواد أمام : كيان القوة السياسية في السودان ١٩٦٩ - ١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة - ١٩٨٦ .
- 18- O'Balance (E): The Secret War in the Sudan. Faber & Faber, London, 1977.
- 19- Malwal (B). ; The War in the South Ithaca Press, London, 1983.
- 20 - Wai (D.) : the Afro Arab conflict in the Sudan. Frank cass. London 1979.
- 21 - Horn of Africa : An independent Journal, Special Issue - Vol . VIII No. 1 , 1985. USA.
- 22 - UFSI Reports: by Ann M. - Esh:
— Rebellion in Southern Sudan - 1985 - No. 8.
— The Fall of Nemeiri - 1985 - No. 9
— Transition in Sudan - 1985 - No. 20.
- ٢٣ - د . عبد الملك عودة : مقال عن جنوب السودان - منشور في مجلة المصور القاهرية الأسبوعية بتاريخ ١٩٨٧/٤/٨١ .
- 24 - Auda (G.) : Compradorism and Military Rule : the case of Sudan under Nemeiri. Cairo, Januuary 1986. The Third African - Latin American Conference.
- ٢٥ - د . محمد عمر بشير : جنوب السودان - دراسة ترجمة أسعد حليم - القاهرة ١٩٧١ .
- ٢٦ - د . يوسف فضل حسن : الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية - بحث منشور في كتاب العرب وإفريقيا (ندوة نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية ومفتدى الفكر العربي) ، الناشر مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت يناير ١٩٨٤ .
- ٢٧ - صلاح عبد اللطيف : عشرة أيام هزت السودان - دار الهلال القاهرة ١٩٨٥ ، وفي هذا الكتاب التفاصيل الواقعية عن أوضاع حكومة نميري في الفترة الأخيرة من حياتها ، والأحداث التي أدت إلى إسقاطها بواسطة ثورة شعب السودان في أبريل ١٩٨٥ .
- ثالثا : بشأن الأحداث والتطورات الأخيرة منذ يونية ١٩٨٩ تراجع :**
- ١ - البيانات والوثائق المعلقة من جانب أطراف النزاع المسلح في السودان
- ٢ - صحيفة الحياة - يومية - تصدر في لندن وبيروت .
- ٣ - صحيفة الشرق الأوسط - يومية - تصدر في لندن وجدة .
- ٤ - مجلة : New Africa مجلة شهرية يصدر في لندن .
- ٥ - مجلة : Africa Events - مجلة شهرية تصدر في لندن .
- ٦ - ليل النير : جنوب السودان .. الأمعان في نقض العهد .
- صدر في لندن باللغة الإنجليزية عام ١٩٩٠ وترجمة الاستاذ بشير محمد سعيد صاحب امتياز صحف دار الأيام السودانية ، ونشر في سلسلة مقالات متتالية بصحيفة الحياة خلال شهر ديسمبر ١٩٩١ .
- ٧ - د . عبد الملك عودة - مقالات منشورة بمجلة الأهرام الاقتصادي التي تصدر في القاهرة عن مؤسسة الأهرام وهي :
- اجتماع الأصدقاء في اديس ابابا - ١٩٩٢/٢/٢٠
- المصالح والمواقف في القرن الأفريقي - ١٩٩٢/٢/٢٧
- المخاض والميلاد في القرن الأفريقي - ١٩٩٢/٤/٢٠
- خريطة موازين القوى في أبوجا - ١٩٩٢/٤/٢١
- ٨ - د . أسامة الغزالي حرب (محرر) : العلاقات المصرية السودانية - صادر عن مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة - القاهرة ١٩٩٠ - دراسة عن مستقبل العلاقات المصرية السودانية للدكتور عبد الملك عودة ص ٥٩٩ - ص ٦٢١



مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

التقرير الاستراتيجي العربي

كتاب سنوى يتضمن مسحاً شاملاً وتحليلاً مفصلاً لأهم الأحداث على المستويات
الثلاثة الدولية والإقليمية والمصرية

لدى وكالة الأهرام للتوزيع أعداد من
التقرير الاستراتيجي العربي
للسنوات ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨

تطلب من

مكتبات الأهرام

بالقاهرة مكتبة الأهرام (١٦٥) شارع محمد مريد
مكتبة الأهرام بمبنى جامعة عين شمس
مكتبة الأهرام بفندق شيراتون القاهرة
مكتبة الأهرام بفندق المريديان
مكتبة الأهرام بفندق النيل هيلتون (السوق التجارى)
مكتبة الأهرام بفندق هيلتون (مسيب - السوق التجارى)
مكتبة الأهرام بفندق مولنبيك
مكتبة الأهرام بفندق سميراميس انتركونتيننتال
مكتبة الأهرام بمبنى السوق التجارى لمحافظة القاهرة بميدان الأوبرا
مكتبة الأهرام بفندق المعادى
بالاسكندرية مكتبة الأهرام (١٠) طريق الزعيم جمال عبد الناصر
بقرقايق مكتبة الأهرام شارع (٢٣) يوليو - عمارة الاولاد
باسيوط مكتبة الأهرام بمبنى جامعة اسيوط
مكتبة الأهرام بفندق الشمس

وتطلب ايضا من

نادى الأهرام للكتاب - بمؤسسة الأهرام

ت ٧٥٨٢٠٣ - ٧٣٦٦٨٣

ضبط التسليح جنوب

البحر الأبيض المتوسط :

[وجهة نظر عربية]

دراسة

د . عبد المنعم سعيد د . محمد قدرى سعيد

نائب مدير مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام للبحث العلمى والنشر
باحث في أنظمة الدفاع
ومحاضر بكلية الفنية العسكرية بمصر

الرابع سوف يركز على ماضى وحاضر ومستقبل التطور في القوى البحرية جنوب البحر المتوسط . بعد ذلك سوف يكون هناك فصل ختامى يلخص الموقف المصرى ويقدم بعض الافكار للنقاش الدائر حول الحد من التسليح جنوب البحر الابيض المتوسط .

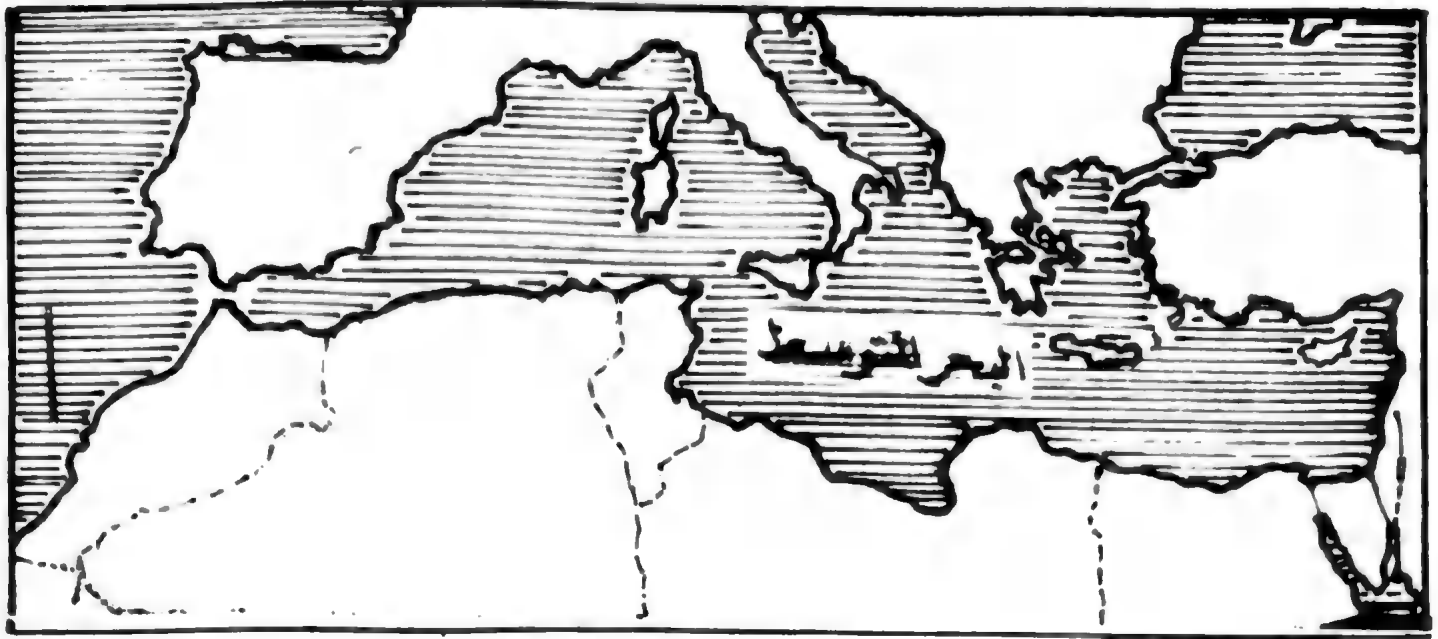
إدراك التهديد :

الجغرافيا والتاريخ حندا - إلى حد كبير - مشكلات الأمن القومى بالنسبة لمصر . ففي الركن الجنوبي - الشرقى للبحر المتوسط ، وفي موقع تقاطع الطرق بالنسبة لثلاث قارات في العالم القديم - أوروبا وآسيا وأفريقيا - ومحطة نهائية للنقل القادم من قلب أفريقيا ، فإن الأمن المصرى أصبح حساسا لتحركات وقدرات القوى الخارجية .

من جانب آخر ، فإن واحدة من أهم ملامح التاريخ المصرى هي استمرارية وحدة الأراضي المصرية حيث عرفت مصر ظاهرة الدولة Stateness لمدة تزيد على ستة

هدف هذه الدراسة طرح وجهة نظر عربية خاصة بضبط التسليح في جنوب البحر المتوسط . ورغم ان مصر سوف تكون مركز هذه الدراسة ، فإن إشارات الى الدول العربية الأخرى سوف تعرض طالما توافرت لهذه الدول وجهة نظر في الموضوع . وبالنسبة لمصر ، فإن الآراء المعروضة سوف تنطلق أساسا من نقطتين : إدراك التهديدات والحاجات الأمنية من جانب ، وموقف مصر بشكل عام من موضوع ضبط التسليح من جانب آخر . كلا النقطتين لم تكونا دائما على إتساق كما سيظهر من فحص حالة ضبط التسليح في البحر المتوسط .

وبنتيجة لذلك ، فإن هذه الدراسة سوف يتم تقسيمها إلى أربعة أقسام : الأول يعالج تحديد البيئة الأمنية لمصر من خلال التعرف على مدركات التهديد المتغيرة والثابتة . والثاني سوف يحدد موقف مصر من موضوع ضبط التسليح بشكل عام . والثالث سوف يتعامل مع موقف مصر من ضبط التسليح في البحر المتوسط بشكل خاص .



الذي كان على مصر مواجهته . هذا الإدراك دعم بقوة عملية بناء الدولة - القومية Nation-State التي بدأت مع محمد علي منذ عام ١٨٠٥ حين تم انشاء أول جيش « وطني » والتي استمرت بعد ذلك حتى الآن^(٢) . وثانيا - فإن التاريخ الطويل للسيطرة الأجنبية حددت « الجبهات » التي على المصريين الدفاع عنها . فمن الشمال ، حيث البحر المتوسط ، جاء المقدونيون والرومان والصليبيون والقوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية . ومن الشمال الشرقي وعبر جسر سيناء الأفريقي الآسيوي ، زحف الآشوريون والبابليون والفرس والبيزنطيون والعرب والأتراك نحو وادي النيل^(٣) ، هذا الميراث صنع مخاوف مصر .

الآلاف عام^(١) . استقلالية هذه الوحدة السياسية - على أية حال - كان قصة أخرى ، فالسيطرة الأجنبية هي إحدى العلامات الهامة في التاريخ المصري منذ الغزو الفارسي عام ٥٢٥ قبل الميلاد . وفي العصور الحديثة ، فإن التطور المصري حدث دائما في ظل الصراع مع القوى الخارجية . ونتيجة لذلك فإن الجغرافيا والتاريخ حددا « الثوابت » المتعلقة بالادراك المصري للأمن القومي .

أولا - وعلى نقيض الحال في معظم دول العالم الثالث ، فإن الاستقلال النسبي Autonomy والدولة Stateness في داخل الحدود الحالية بشكل أو بآخر - خلفا إدراكا بالحد الأدنى من حاجات الأمن في مواجهة التهديد الخارجي

1 - Charles Issawi, Egypt At Mid-Century. An Economy Survey. (London: Oxford University Press, 1954), P.3.

2 - Christina P. Harris, Nationalism and Revolution in Egypt (The Hague: Mouton and Co., 1954); Nadav Safran, Egypt in Search of political Community (Cambridge, Nadav Safran, Engypt in Search of Political Community (Cambridge, MA; Harvard University Press, 1961); and Abdel Monem Said Aly, Nation State and Transnational Society, paper presented at Conference on: «Dynamics of States and Societies in the Middle East», Cairo, June 17-19, 1989.

3- Mohamed Heikal, «Egyptian Foreign Policy», Foreign Affairs. 56 (July 1978), P. 716.

وفي التاريخ المعاصر ، فإن تهديدات الأمن القومي المصري تحددت في الخوف من الهيمنة الغربية ، وشكل النضال المصري ضد الاستعمار البريطاني ، والهيمنة الأمريكية تحت رداء حلف بغداد ومبدأ ايزنهاور ، ملمحا أساسيا لسياسة الأمن المصري^(٤) .

والأكثر أهمية من ذلك ، أن إقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ بمساعدة الغرب شكلت تهديدا رئيسيا لمصر ، حتى حاربت الدولة العبرية في سنوات ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٢ . وحتى بعد توقيع معاهدة السلام بين البلدين عام ١٩٧٩ ، فإن المخاوف المصرية من إسرائيل لا تزال مستمرة . فحقيقة أن إسرائيل ليس لها حدود محددة ، والتفوق الإسرائيلي في الأسلحة التقليدية وغير التقليدية خاصة السلاح النووي ، والقيود العديدة التي أوردتها معاهدة السلام على سيناء ، كل ذلك جعل الأمن المصري رهينة أى تغير في العقل الإسرائيلي^(٥) .

وثالثا - حيث أن وجود مصر يعتمد بشكل أساسى على مياه النيل ، فإن أى حكومة مصرية تضع على رأس أولوياتها أن تضمن زوال أى تهديد لتدفق هذه المياه « فلا يوجد (في العالم) وادى نهر (مثل وادى النيل) يشارك فيه مثل هذا العدد من الفاعلين المستقلين ولا توجد دولة مصب تعتمد عليه اعتمادا كاملا في عيشها مثل مصر في اعتمادها على هذا النهر » . هذا يعنى من وجهة النظر المصرية ضرورة ضمان عدم سيطرة قوة معادية على منابع النيل أو تتدخل في تدفقه نحو مصر^(٦) . ولفترة طويلة ، ولحسن الحظ ، وبسبب الظروف السياسية والحدود التكنولوجية على وسط وشرق أفريقيا ، فإن مثل هذا التهديد لم يصبح واقعا . ورغم ذلك ، فإنه خلال العقدین الأخيرین ، فإن عدم الاستقرار الداخلى في دول حوض نهر النيل ، خاصة في اثيوبيا والسودان ، والتنافس الاقليمى بينها بالإضافة الى تحالفات القوى العظمى والكبرى ، جعل مثل هذا التهديد

ممكنا . هذا الواقع الذى عززه التدهور الحاد في مستويات مياه النيل خلال الثمانينيات - لأسباب مناخية واقتصادية - جعل هذا التهديد أكثر من حقيقى^(٧) . وجاء تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية الاسرائيلية - الاثيوبية لى يسرع من الادراك المصرى بإنعدام الأمن^(٨) .

بالإضافة الى هذه « الثوابت » ، فإن عقدي السبعينيات والثمانينيات شهدا بزوغ بعد جديد للأمن القومى المصرى ، فتصاعد الاعتماد المتبادل المصرى - الخليجى - جعل استقرار منطقة الخليج بمصلحة أمنية قومية بالنسبة لمصر^(٩) . هذا البعد الاقتصادى للأمن القومى أصبح أكثر وضوحا مع مواجهة مصر للآزمات الاقتصادية المتصاعدة . أن الدول العربية البترولية الخليجية ساندت الأمن المصرى عندما استخدمت سلاح المقاطعة النفطية خلال حرب ١٩٧٣ . وبعد الحرب ساندت مصر بأشكال متنوعة من المساعدة الاقتصادية والاستثمار^(١٠) ، ولذا فإن أمن واستقرار الخليج أصبح حيويا للمصالح القومية المصرية . وجاءت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٨ ، والحرب العراقية - الإيرانية بعد عامين ، لى تهددا هذه المصلحة . وخلال الثمانينيات ، فإن إيران كانت تعتبر الدولة الوحيدة الباعثة على عدم الاستقرار في منطقة الخليج ، ومن ثم الأمن القومى المصرى^(١١) . ونتيجة لذلك فإن مصر لم تتردد ، حتى في ظل حكم السادات ، في أن تقف عسكريا واقتصاديا خلف العراق في هذا الصراع^(١٢) . وجاء الغزو العراقى للكويت في الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، ليجعل الأمن المصرى في الخليج أكبر من إيران . فالعراق ، التى كانت حليفة لمصر طوال الثمانينيات هددت منطقة حساسة للوجود الاقتصادى المصرى . ولذا فإن مصر لم تتردد في تأييد الكويت ، والمملكة العربية السعودية وباقى دول الخليج ، بوسائل سياسية

٤ - محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس (القاهرة : الامرام ، ١٩٨٦) .

٥ - Abdel Monem Said Aly, «Egypt: A Decade After Camp David» in William B. Quandt, The Middle East: Ten Years After Camp David (Washington D.C.: Brookings, 1988).

٦ - John waterbury, Hydropolitics of the Nile Valley (Syracuse, N. Y.: Syracuse University Press, 1979) P. 63.

والتقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٩ (القاهرة : الامرام ، ١٩٩٠) ص ٥٨٥ .

٧ - انظر : يحيى عبد المجيد ، « مسألة مياه النيل في العلاقات المصرية السودانية » ، محمد عبد الغنى سعودى « النيل : دراسة في السياسة المائية ، في اسامة الغزال حرب (محرر) ، العلاقات المصرية - السودانية (القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٩٠) ص ١٧٧ - ١٨٤ - ١٨٥ - ٢٠٥ .

٨ - فاروق فهم ، « الأمن القومى المصرى السودانى » المرجع السابق ص ٤١٥ - ٤٥٨ .

٩ - Abdel Monem Said Aly, «Back to the Fold? Egypt and Arab World», Occasional Papers Series, CCAS, Georgetown University, Sept., 1988.

١٠ - Ricard P. Martone, OPEC'S Investments and International System (Washington, D.C.: The Brookings Institute, 1985), P. 148.

١١ - اسامة الغزال حرب « حرب الخليج والمصالح القومية المصرية » الامرام ١٩٨٧/٨٢ .

١٢ - Aly, «Back to the Fold? Op. Cit., P. 17.

وعسكرية^(١٣) . وحتى يتم تحرير الكويت ، وحماية دول الخليج كان على مصر أن تتحالف مع القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا . هذا الإدراك للتهديد ، يقود الى نتيجتين تتعلقان بضبط التسلح في جنوب البحر الأبيض المتوسط الأولى ، انه بالنسبة لمصر ، فإن البحر المتوسط يرتبط من خلال قناة السويس والبحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر العرب والخليج في منطقة استراتيجية واحدة . والثانية ، أن وجود القوى البحرية الغربية في هذه الخطوط البحرية يعتبر تهديدا لمصر بسبب التأييد الغربي ، وخاصة الأمريكي لإسرائيل ، ولكنه في نفس الوقت يعد مصلحة فيما يتعلق بحماية الخليج .

ضبط التسلح :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فإن موقف مصر من موضوع ضبط التسلح كان يتحدد من خلال مجموعتين من الظروف اللتين دعتا الى سياستين مختلفتين - وأحيانا متناقضتين - لضبط التسلح . السياسة الأولى نبعث من حقيقة أن مصر دولة من دول العالم الثالث ، بكل ما يلحق بذلك من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية ، ومن انها إحدى الدول المؤسسة للأمم المتحدة وأحدى قيادات حركة عدم الانحياز . السياسة الثانية كانت نتيجة الوضع الاستراتيجي المصري ، والصراع العربي - الإسرائيلي ، والموقع القيادي المصري في العالم العربي^(١٤) .

المجموعة الأولى من الظروف قادت الى سياسة مؤداها التأييد القوي لكل رؤى نزع السلاح ، ومنع التسلح ، وضبط التسلح . ومن خلال مؤسسات الأمم المتحدة وعدم الانحياز ، دعت مصر ، وصوتت من أجل الإزالة الكاملة والشاملة لكل الأسلحة التقليدية وغير التقليدية (النووية والكيميائية والبيولوجية) . فقد اعتبرت مصر خلال فترة الحرب الباردة أن سباق التسلح العالمي ينزح موارد كان يجب تحويلها في اتجاه السلام والتنمية في العالم^(١٥) .

أما على المستوى الاقليمي ، فإن الموقف المصري من

ضبط التسلح كان محافظا ومقيدا ومتشككا . ففي الأمم المتحدة ، وفي الدورة السابعة عشرة للجنة الأولى عام ١٩٦٢ ، وضعت مصر تسعة شروط لاقامة مناطق منزوعة السلاح القوي . هذه الشروط عكست الخوف المصري من السيطرة الأجنبية ، والخوف من التدخل في الشؤون الداخلية ، والحساسية الشديدة تجاه المساس بالسيادة . في اجراءات ضبط التسلح^(١٦) . وفي قلب هذا الموقف كان الصراع العربي - الاسرائيلي ومفهوم الحرب الدفاعية العادلة . فقد اعتبرت مصر إسرائيل معتدية على الاراضي العربية منذ عام ١٩٤٨ . وبالنسبة لمصر ، فإن هذا العدوان تصاعد منذ منتصف الخمسينيات نتيجة الغارة على غزة ، وأصبح ذا أهمية خاصة وكبيرة بعد الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المصرية عام ١٩٦٧ . في هذا الاطار فإن اجراءات الحد وضبط التسلح في إقليم الشرق الأوسط كانت تعنى القبول المصري بامر واقع غير مقبول . وبالإضافة الى ذلك ، فإن استمرار التأييد الغربي لإسرائيل دونما تقلص ، جعل مصر تتخوف من أن أي ترتيبات لضبط التسلح في الشرق الأوسط سوف تقوم فقط بتقييد القدرات المصرية ، خاصة في المجال النووي ، في الوقت الذي يسمح فيه لإسرائيل بالحصول على مكاسب جغرافية مع تحقيق التفوق التقليدي والنووي في نفس الوقت . ولذا ربطت مصر في نهاية الستينات وبداية السبعينيات بين قبولها بإجراءات ضبط التسلح في الشرق الأوسط وحق تقرير المصير (حل المشكلة الفلسطينية) وحق الدفاع الذاتي^(١٧) . وأكثر من ذلك فإن مصر طابت بالاشراف الدولي على المفاعلات النووية الاسرائيلية ومنع تصدير المواد المشعة لإسرائيل^(١٨) .

وبعد الحرب العربية - الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، فإن الموقف المصري من موضوعات ضبط التسلح أخذ في التغير . فشخصية السادات ، ومنهجه في إدارة السياسة الخارجية ، وإدراكه لاحتياجات الأمن القومي المصري ، كانت تختلف جذريا عن سلفه جمال عبد الناصر^(١٩) . فلقد أدرك أن التوصل الى تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي هو شرط وأساس للتنمية المصرية . ولتحقيق

13- Abdel Monem Said Aly, «Egyptian National Security Policy», in Bassma Kodmani Darwish, ed., National Perceptions of Security in the Middle East (Paris: Institute Francaise des Relations Internationales, Forthcoming).

١٤ - عزمى خليفة وحسن بكر ، « مصر ونزع السلاح في الأمم المتحدة » ، السياسة الدولية (يوليو ١٩٧٨) ص ١٢ - ١٣ .

١٥ - المرجع السابق ، ص ١٢ . وانظر ايضا عزمى خليفة .. مصر ونزع السلاح في مؤتمرات الأمم المتحدة ، المرجع السابق ، ص ٢٠ - ٢٣ .

١٦ - خليفة وبكر ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

١٧ - المرجع السابق ، ص ١٧ .

١٨ - المرجع السابق .

١٩ - للمقارنة أنظر : مجدى حماد ، رؤية الرئيس عبد الناصر لقضايا نزع السلاح ، المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٣٦ . وعبد العاطى محمد

« رؤية الرئيس السادات لقضايا نزع السلاح » ، المرجع السابق ، ص ٣٧ - ٤٤ .

سوابق لمناطق منزوعة السلاح على الحدود الاسرائيلية مع مصر وسوريا وفي القدس . واتفاقيات الأمم المتحدة التي أنهت حرب عام ١٩٥٦ انطوت على سوابق لإنشاء قوات لحفظ السلام على جانبي الحدود المصرية - الاسرائيلية . وبينما رفضت اسرائيل ان تقبل هذه القوات على جانبها من الحدود ، فإن مصر وافقت عليها ، وبالتالي قبلت من جانب واحد قيوداً على حركة قواتها في مناطق محددة من سيناء . وأكثر من ذلك فإن مصر ، ومن جانب واحد ، لم تقم خلال الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦٧ بوضع العناصر الرئيسية لقواتها المسلحة في سيناء ، في إشارة واضحة لعدم وجود نية لديها لشن حرب على اسرائيل^(٢٤) .

وبينما كان القبول المصري بهذه الترتيبات كان لتهدة صراعات قائمة ، فإنه بعد حرب ١٩٧٢ ، فإن مصر بدأت في استخدام إجراءات ضبط التسليح لتعزيز عملية السلام البازغة . ففي اتفاقية الفصل بين القوات الأولى عام ١٩٧٤ ، فإن مصر لم تقبل فقط بوضع قيود على قواتها المسلحة في مناطق معينة شرق قناة السويس ، ولكنها قبلت أيضاً وجود قوات الأمم المتحدة وتقييداً لدفاعها الجوي غرب قناة السويس^(٢٥) . وفي اتفاقية فصل القوات الثانية عام ١٩٧٥ قبلت مصر بالاضافة الى المناطق منزوعة السلاح ، إجراءات معينة لبناء الثقة مثل نظم الانذار المبكر ، والاستشعار الإلكتروني ، والاختبار عن التحركات العسكرية لقوة الأمم المتحدة في سيناء^(٢٦) .

ولكن أكثر اجراءات ضبط التسليح طموحا جاءت عام ١٩٧٩ مع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية التي قسمت سيناء الى ثلاث مناطق ، المنطقة (أ) وحدد الوجود العسكري المصري فيها بما لا يزيد عن فرقة مشاة ميكانيكية و ٢٣٠ دبابة و ٢٢ ألف جندي . المنطقة (ب) ولا يوجد فيها أكثر من أربع كتائب من قوات الحدود المسلحة تسليحا خفيفا ، ولا تزيد عن أربعة آلاف شخص . المنطقة (ج) ولا يوجد فيها سوى قوات البوليس المدني المصري وعلى الجانب الاسرائيلي من الحدود ، كان هناك المنطقة (د) والتي لم يصرح لاسرائيل فيها بأكثر من أربع كتائب مشاة لا يتجاوز عدد اشخاصها أربعة آلاف ولديهم ١٨٠ عربة مدرعة

هذا الهدف ، فإن السادات سعى الى تقوية العلاقات المصرية - الأمريكية ، وإلى دفع عملية السلام مع اسرائيل . وعمل بشكل جاد على تغيير البيئة الداخلية والاقليمية والدولية لكي تكون ملائمة للسلام . وكان تغيير التوجهات المصرية إزاء إجراءات ضبط التسليح هي أحد الأساليب لتحقيق هذا الهدف .

ولذلك ، فإن مصر ، ومن خلال الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ، أصبحت تؤيد المناطق المنزوعة السلاح النووي ، ترتيبات التحقق والبرهنة والتفتيش وإجراءات بناء الثقة^(٢٧) . وأكثر من ذلك ، فإن مصر وإيران قدمتا مشروع قرار للدورة التاسعة والعشرين للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ لإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط ، هذا القرار (رقم ٢٢٦٣) تبنته الجمعية العامة بأغلبية ١٣٨ عضواً مع امتناع اسرائيل وبورما عن التصويت^(٢٨) .

هذا القرار تم التأكيد عليه في اجتماعات الجمعية العامة المتعاقبة بعد ذلك ، واعتباراً من عام ١٩٨٠ لم تعد هناك معارضة أو امتناع عن التصويت بالنسبة للقرار . واعتباراً من عام ١٩٧٥ فإن عدداً من الدول العربية - تونس ، الكويت ، البحرين ، الأردن ، موريتانيا ، السودان - شاركت في تقديم هذا القرار^(٢٩) . وخلال النقاش حول القرار ، أكدت مصر على أربعة مبادئ أساسية :

أ - تمتنع دول الاقليم عن انتاج أو استيراد أو امتلاك أسلحة نووية .
ب - تمتنع الدول النووية عن إرسال أسلحة نووية الى المنطقة أو استخدامها ضد دول الاقليم .
ج - انشاء نظام إشراف دولي فعال على الدول النووية ودول الاقليم .

د - ان إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط لا ينبغي ان يمنع الاطراف فيه من التمتع بفوائد الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، خاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية^(٣٠) .

ولعله من الواجب هنا ان يذكر ان كلا من مصر وسوريا والأردن قبلت اجراءات لضبط التسليح خلال مراحل الصراع العربي - الاسرائيلي المختلفة . فإتفاقيات الهدنة لعامي ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ أحتوت على

٢٠ - خليفة وبكر ، مرجع سابق . خليفة ، مرجع سابق .

٢١ - وهيد عبد المجيد ، « إعلان الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي » ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

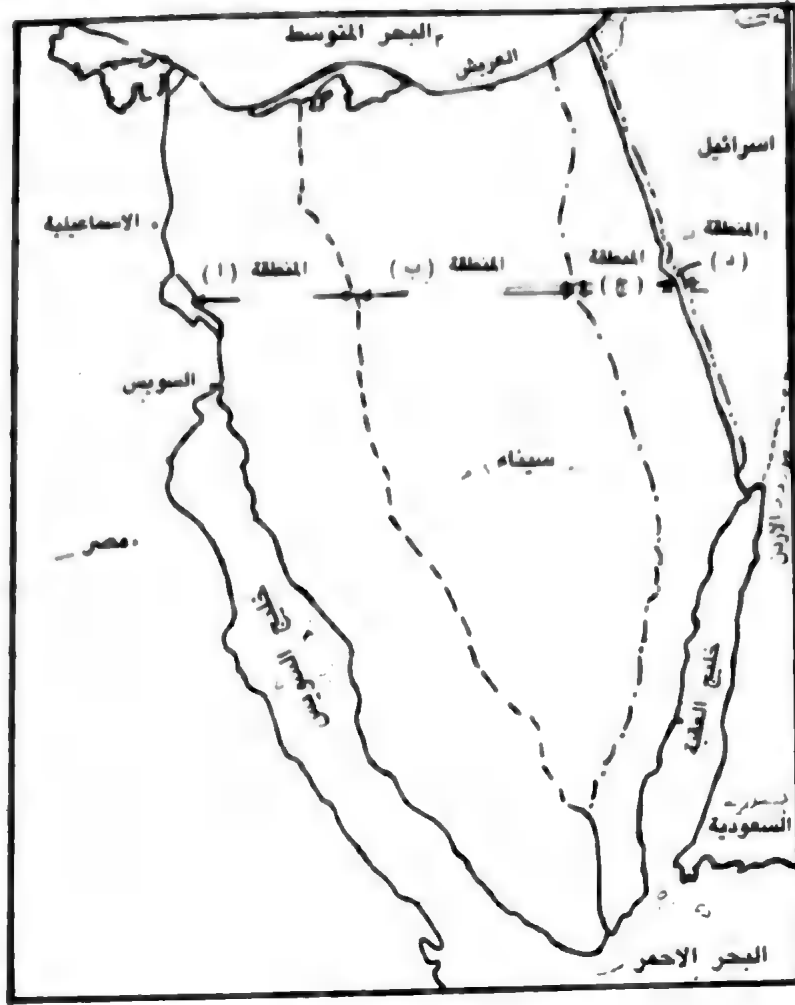
٢٢ - المرجع السابق ، ص ٤٩ .

23- General Assembly Records, A/C. 1/PV/2001, P. 32-36.

٢٤ - مصطفى علوي « نزاع السلاح وتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي » السياسة الدولية (يوليو ١٩٧٨) ، ص ٦٣ - ٦٥ .

٢٥ - المرجع السابق ، ومحمد عبد الفنى الجمسى : مذكرات الجمسى : حرب أكتوبر ١٩٧٣ (باريس : المنشورات الشرقية ، ١٩٩٠) ، ص ٤٨٠ - ٤٨٣ .

٢٦ - علوي ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .



الشرطة العادية في المياه الإقليمية للمنطقة (ج) - ٤ - لا يوجد في هذا الملحق أى شيء يمكن اعتباره ماسا بحق المرور البرى للوحدات البحرية لكلا الطرفين .

٥ - يجوز فقط إقامة موانئ بحرية مدنية وتجهيزاتها في هذه المناطق .

٦ - بدون المساس بمواد هذه المعاهدة ، فإنه لا يسمح إلا بالأنشطة البحرية المحددة في هذا الملحق في المناطق ومياهها الإقليمية .

أن مواد معاهدة السلام قللت الى حد كبير أية امكانية للهجوم المفاجيء لاي من مصر أو اسرائيل . كما انها اقامت عملية للتعاون العسكرى لمراقبة تطبيق المعاهدة بحسن نية . وأكثر من ذلك فانها انشأت سابقة للتوازن غير المتوازى Asymmetrical Balance بين القوات كأحدى الوسائل التى يتم فيها معالجة الشكوك الامنية الاسرائيلية مقابل جلائها عن الاراضى . وأخيرا ، فانها خفضت الى الحد الأدنى امكانية حدوث مصادمات غير مقصودة في البر أو في البحر أو في الجو .

وأبنيتهم العسكرية واستحكامات الميدان (انظر خريطة) (٢٧) . هذه المناطق الاربع يتم الاشراف عليها من خلال نظم للانذار المبكر والقوات الدولية متعددة الجنسيات .

وامتدت أحكام معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية لضبط التسليح للمياه الإقليمية لكل من مصر واسرائيل ، ومعظمها في البحر المتوسط . فالمادة الرابعة من الملحق الأول من المعاهدة اقامت نظاما بحريا يضع القواعد التالية :

١ - لكل من مصر وإسرائيل الحق في وضع وتشغيل وحدات بحرية على شواطئ المنطقتين (أ) و (د) على الترتيب .

٢ - قوارب حرس الشواطئ المصرية ، المسلحة تسليحا خفيفا ، يمكن وضعها وتشغيلها في المياه الإقليمية للمنطقة (ب) لكي تساعد قوات الحدود في القيام بوظائفها في هذه المنطقة .

٣ - البوليس المدنى المصرى المسلح بقوارب خفيفة ومسلحة تسليحا خفيفا ، يمكن ان يقوم بأداء وظائف

ولكن على الرغم من معاهدة السلام ، فإن السلوك الاسرائيلي استمر مقلدا لمصر . فبعد ان امنت اسرائيل جبهتها الجنوبية اندفعت لغزو جبهتها الشمالية في لبنان عام ١٩٨٢ . ووسعت اسرائيل من نطاق ماتعتبره امنها القومي لكي تغطي منطقة امتدت من العراق الى تونس . وجاءت تصريحات ارييل شارون وزير الدفاع الاسرائيلي السابق (حاليا وزير الاسكان) بعد مفهوم الامن الاسرائيلي لكي يشمل منطقة تمتد من باكستان حتى المغرب ، ومن تركيا حتى القرن الافريقي . لكي تزعج مصر ، خاصة مع هيمنة صفوف اليمين على السياسة الاسرائيلية .^(٢٨)

وكان سباق التسلح الاسرائيلي مثيرا للقلق عظيم في مصر . فلم تقم اسرائيل بتكثيف تفوقها الكيفي - وأحيانا الكمي في بعض القطاعات - في الأسلحة التقليدية ، ولكنها عملت ان تكون الدولة النووية الوحيدة في الشرق الاوسط . وأصبح موضع اتفاق بين كل الخبراء ان اسرائيل ليست لديها فقط قدرات نووية ، ولكن أيضا رؤوس حربية نووية .^(٢٩) وفي عام ١٩٨٨ برزت اشارات الى ان اسرائيل أيضا أصبحت تعمل على انتاج رؤوس هيدروجينية .^(٣٠) وكما هو معروف فإن اسرائيل لديها نظم نقل مثل الصواريخ والطائرات القادرة على حمل السلاح النووي والوصول الى أكثر من عاصمة عربية . وأخيرا فإن اسرائيل خلال الثمانينات ادخلت الى الشرق الاوسط سباق التسلح في الفضاء .^(٣١)

بالإضافة الى كل هذه الاسباب ، فإن التفوق التسليحي الاسرائيلي اشعل مرحلة جديدة من سباق التسلح في المنطقة . فدول مثل سوريا والعراق وايران وليبيا عملت على ان توفر لنفسها اسلحة « فوق تقليدية » للتدمير الشامل مثل الأسلحة الكيماوية والبيولوجية . هذه الدول ، بالإضافة الى المملكة العربية السعودية ، استوردت أو طورت انتاج الصواريخ ، ولم تكن مصر بعيدة عن سباق التسلح المبيت في الشرق الاوسط .^(٣٢) ولكن ، وبسبب ظروف محلية ، والازمة الاقتصادية ،

والتحالف المتنامي مع الولايات المتحدة ، بالإضافة الى عوامل أخرى متعددة ، فإن مصر أصبحت مهتمة الى حد كبير بترتيبات ضبط التسلح . فأولا ورغم ان مصر اعتبرت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وسيلة لتقييد ، ان لم يكن ازالة ، الترسانة النووية الاسرائيلية ، وحتى بعد ان بات واضحا ان ذلك لن يحدث ، فإن مصر صدقت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٨٢ ، وفي عام ١٩٨٦ جمدت كل برامجها النووية .^(٣٣) وثانيا ، فإن مصر دعت من خلال المؤسسات الدولية المختلفة الى انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط . وثالثا ، وخلال مؤتمر باريس عن الأسلحة الكيماوية في يناير ١٩٨٩ ، فإن مصر ايدت الجهود الدولية متعددة الاطراف لفرض حظر على الأسلحة الكيماوية ، وطالبت بأن يتبنى مؤتمر الأسلحة الكيماوية ضمانات أمنية فعالة ليس فقط ازاء استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة الكيماوية ، ولكن أيضا ضد استخدام أو التهديد باستخدام أي من أسلحة التدمير الشامل . ولكن الدول التي تمتلك الأسلحة النووية رفضت هذا الربط .^(٣٤) وقد استند هذا الموقف المصري على خطة طرحها الرئيس حسنى مبارك دعت الى انشاء منطقة خالية من كل أسلحة التدمير الشامل في الشرق الاوسط .

قبل ذلك ، وفي عام ١٩٨٨ ، وفي الانعقاد الثالث للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح ، فإن مصر قدمت اقتراحا جديدا يتعلق بانشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط . هذا الاقتراح دعا أولا دول المنطقة والدول النووية خارج الاقليم الى ان تعلن انها لن تدخل السلاح النووي الى الشرق الاوسط . وثانيا ، ان يكلف السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل خاص أو مجموعة من الخبراء للاتصال بدول المنطقة لكي يضعوا مشروع معاهدة لتطوير معايير انشاء منطقة خالية من السلاح النووي . وثالثا ، ان تدعى الوكالة الدولية للطاقة النووية لكي تضع التوصيات

28- Aly, «Egypt: A Decade After Camp David», Op.cit.

29- «Revealed: The Secrets of Israel's Nuclear Arsenal», Sunday Times (London) October 5, 1986, P. 1-3.

٣٠ - انظر مقابلة يزيد صايغ مع العالم النووي المعروف فرانك بارنابي في المستقبل العربي (يونيو ١٩٨٨) من ١٢٢ - ١٢٥ .

31- Abdel Monem Said Aly, «Quality vs. Quantity: The Arab Perspective of the Arms Race in the Middle East», in Geofry Kemp, ed., The Arms Race in the Middle in Geofry Kemp.ed., The Arms Race in the Middle East and South Asia, (Washington D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, Forthcoming).

وطلعت مسلم « الاسباب الاستراتيجية لمشاركة اسرائيل في حرب النجوم » دراسات سبتمبر ١٩٨٧ .

32- Aly, «Quality vs Quantity», Op. Cit.

٣٣ - نادية مصطفى ، السياسة المصرية والخيار النووي ، السياسة الدولية (يوليو ١٩٨٩) من ٢٤ - ٥٩ .

34 - Esmat A. EZZ, «The Chemical Weapons Convention: Particular Concerns of Developing Countries», UNDER NEWSLETTER, No. 1, March 1989, P.7.

بالإشعاع النووي .

رابعا ، ان انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط سوف يعطى مصر الفرصة للاستخدام السلمى للطاقة النووية ، نظرا لان مصر قد استخدمت الى اقصى حد ممكن امكانيات استخراج الطاقة من المصادر المائية ، كما ان قدراتها النفطية محدودة . ولذا فان الطاقة النووية المرشحة لكى تستولى حاجات مصر المتزايدة من الطاقة . وخلال السبعينيات ، فان مصر خططت ، ولما وضت ، وأعدت الدراسات التمهيدية لسته مفاعلات نووية يتم اقامتها قبل نهاية التسعينيات . ورغم ذلك ، فان الضغوط التى قامت بها القوى والمؤسسات الغربية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى) لم تجعل ذلك ممكنا . ولم يخفف التصديق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية من القلق الدولى حول سباق التسلح في الشرق الاوسط . ولذا ، فانه من وجهة النظر المصرية ، فان انشاء منطقة خالية من السلاح النووي يمكن أن يقلل من الاعتراض الدولى على امتلاك مصر للمفاعلات النووية اللازمة لانتاج الطاقة .^(٣٩)

ولعله يجب ان يذكر هنا ان كل الدول العربية الداخلة في نطاق المنطقة المقترحة هي من الدول الموقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، ماعدا الجزائر ، وموريتانيا ، وعمان والامارات العربية المتحدة . والدول الموقعة على المعاهدة ولديها مفاعلات للبحوث النووية - مصر والعراق وليبيا - وكلها تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية . أما بالنسبة للجزائر ، وهى غير موقعة على المعاهدة ، فانها وضعت مفاعل البحث لديها تحت اشراف الوكالة . والدول العربية الثلاث الأخرى غير الموقعة على المعاهدة ، لا يوجد لديها أية مفاعلات أو قدرات نووية تتطلب اشراف الوكالة .^(٤٠)

ضبط التسلح في البحر الأبيض المتوسط

تماشى الموقف المصرى من ضبط التسلح في البحر الأبيض المتوسط مع موقفها من ضبط التسلح بشكل عام وفي الشرق الاوسط بشكل خاص . وفي الحقيقة فان البحر الأبيض ، بالإضافة الى البحر الأحمر وبحر العرب والخليج مثلوا البعد البحرى لآى اجراءات للحد من

اللازمة لاجراءات التفتيش والتحقق التى يجب تطبيقها فيما يتعلق بانشاء هذه المنطقة .^(٣٥) وعكس هذا التبنى المصرى لاقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط تصاعد الواقعية في السياسة المصرية ، داخليا وخارجيا . هذا التبنى يمكن فهمه على ضوء العوامل التالية :

اولا ، ان اسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة في الشرق الاوسط . ورغم كل التوقعات التى سادت خلال السبعينيات ان أكثر من دولة عربية سوف تحصل على السلاح النووي^(٣٦) ، فان الحقيقة كانت ان كل ذلك كان بلا أساس . وفي الادراك المصرى ، فان القدرات النووية الاسرائيلية ليست « للرد » ، كما تدعى اسرائيل وآخرون ، وانما هي قوة « اجبار » ، من أجل فرض قبول الدول العربية لاسرائيل واحتلالها للأراضي العربية .^(٣٧) ولذلك ، فان انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط يمكن ان تزيل ميزة استراتيجية جوهرية لاسرائيل .

ثانيا ، ان اسرائيل والدول العظمى والكبرى لن تسمح لآى دولة عربية ان تحقق تكافؤا نوويا مع اسرائيل . ويمثل قيام اسرائيل بتدمير المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١ ، وقيام الولايات المتحدة بتدمير القدرات النووية العراقية في حرب الخليج الثانية أمثلة واضحة على ذلك . وهكذا ، فان ازالة الأسلحة النووية من الشرق الاوسط لن يؤدى فقط الى تخفيض سباق التسلح في المنطقة ، وانما أيضا ازالة أحد عناصر الصراع وعدم الاستقرار فيها .

ثالثا ، انه لا يوجد اجماع داخل النخبة المصرية حول القيمة الاستراتيجية للحصول على السلاح النووي . ففي الستينيات كانت مصر حاسمة في البحث عن توازن نووى استراتيجى مع اسرائيل . ولكن ، مع السبعينيات ، فان مصر أصبحت مترددة .^(٣٨) فقد برزت وجهة نظر جديدة ترى ان امتلاك الأسلحة النووية ليس له قيمة استراتيجية بسبب ان مصر لا تستطيع استخدامها لى مواجهة عسكرية مع اسرائيل حيث يعيش الفلسطينيون العرب ، وحيث يمكن ان تتأثر الدول العربية المجاورة

35- General Assembly Records, A/S-15/AC. 1/25.

36- Paul Jabber, A Nuclear Middle East : Infra Structure, Likely Posture, and Prospects for Strategic Stability (Los Angeles : Center for Arms Control and International Security, 1977); and Rodney W. Jones, Proliferation of Small Nuclear Forces (Washington, D.C.: Center for International and Strategic Studies 1984).

٣٧ - عبد المنعم سعيد « استراتيجية اسرائيل النووية » ، شؤون عربية (سبتمبر ١٩٨٤) .

٣٨ - مصطفى ، السياسة المصرية والخيار النووى ، مرجع سابق .

٣٩ - مقابلة مع هل الصعدي ، رئيس المؤسسة المصرية للصحف النووية ، ٢٠-٢١/٧/١٩٨٨ ، الضيف ، مصر .

40- General Assembly, Report of the Secretary-General, Study on Effective and Verifiable Measures Which Would Facilitate the Establishment of a Nuclear-weapons-free Zone in the Middle East, A/45/435, P. 22.

العالم . وفي الحقيقة وحتى وقت قريب ، فإن عديدا من مخططي السياسة الغربيين اقترحوا أن تقوم القوات الاسرائيلية بتحمل بعض اعباء الدفاع الغربى في الازمات الاقليمية وضد الاسطول السوفيتى في البحر المتوسط . واستنادا الى وجهة النظر هذه فإن اسرائيل كانت دائما تثير في علاقاتها مع الولايات المتحدة مطالب للتخطيط العملي والتدريب ومعونات عسكرية اضافية تخص هذا الاتجاه .^(٤٢) ان تصاعد القدرات العسكرية الاسرائيلية برا وبحرا لا يجب ان يكون مصدر قلق فقط للدول العربية ، وانما هو يمثل عنصر عدم استقرار في البحر المتوسط لا ينبغي تجاهله في اى عملية مستقبلية لضبط التسليح بين القوى العظمى .

وثالثا ، فإن عدم الاستقرار شرق البحر المتوسط ولد عمليات ارهابية بحرية هددت ، خاصة في الثمانينيات ، كلا من قناة السويس والبحر الأحمر ، حينما وضعت الغام بحرية في هذه المياه بكثافة استدعت تعاوننا متعدد الأطراف لازالتها . وأصبحت مصر ملزمة برفع قدراتها فيما يخص عمليات كسح الألغام .^(٤٣)

ورابعا ، وبالمعنى الاقتصادي ، فإن عدم الاستقرار هدد طرق التجارة وامدادات النفط من الخليج الى اوروبا من خلال قناة السويس وخط انابيب النفط من السويس الى الاسكندرية (سوميد) ، وكلاهما حيوى للاقتصاد المصرى خاصة بعد تصاعد الاعتماد المتبادل المصرى الخليجى خلال السبعينيات . ان قناة السويس هي واحدة من أهم أربعة مصادر (بالاضافة الى عوائد العاملين بالخارج ، والنفط والسياحة) للنقد الاجنبى في مصر . وفي عام ١٩٩٠ قدمت قناة السويس ١,٧ مليار دولار للميزانية المصرية .^(٤٤) وظاهرة هجرة العمالة المعروفة لدول الخليج النفطية ، قدمت فرصا كثيفة للعمل ورأس المال للمصريين .

فطبقا لتقديرات محافظة من ١٩٧٢ الى ١٩٨٤ فإن ٣,٢ مليون مصرى هاجروا للعمل في الدول العربية المنتجة للنفط . هؤلاء حولوا ٣٢ مليار دولار نقدا ، وايداعات في البنوك وفي شكل سلع وبضائع ، وهو مايشكل تقريبا ثلاثة اضعاف المعونة الامريكية الاقتصادية لمصر خلال نفس الفترة .^(٤٥) وخلال السنوات التالية ، فإن تحويلات العمالة استمرت على

التسلح في منطقة الشرق الأوسط . ان أهمية البحر المتوسط لمصر معروفة . فمن الناحية الامنية ، كما ذكر من قبل ، فإن البحر المتوسط كان المعبر المائى للغزو الاجنبى من العصور القديمة وحتى العصر الاستعماري الحديث . ففي عام ١٨٨١ هاجم الاسطول البريطانى الاسكندرية لكى يحتل مصر حتى يونيو ١٩٥٦ . وفي اكتوبر من ذات العام ، فإن القوات البحرية الفرنسية والبريطانية هاجمت بورسعيد بمعاونة اسرائيل في سيناء .

وبشكل غير مباشر ، فإن البحر الابيض المتوسط واحد من اقل مناطق العالم استقرارا . فالصراعات والنزاعات في وحول البحر ذائعة وسائدة ، وبعض هذه الصراعات والنزاعات قديم مثل النزاع التركى - اليونانى على بحر إيجه ، والصراع العربى - الاسرائيلى ، والنزاع البريطانى - الاسبانى على جبل طارق ، والنزاع الاسبانى - المغربى على سبتة ومليلة وثلاث جزر على ساحل المغرب . وبعضها الاخر حديث نسبيا مثل النزاع المالطى - الليبى على تحديد الجرف القارى ، وازمة قبرص ، والصراع الامريكى - الليبى على الوضع القانونى لخليج سرت . هذه الصراعات صعد منها وجود القوات البحرية للقوى العظمى لاسباب استراتيجية عالمية واقليمية . ففي عام ١٩٤٧ ومع ميلاد الحرب الباردة وضعت الولايات المتحدة اسطولها السادس في البحر المتوسط . ومنذ عام ١٩٦٤ بدأ الاتحاد السوفيتى في ارسال قوة بحرية ممثلة في الاسكادرا الخامسة اليه .^(٤٦) وسبب عدم الاستقرار في البحر المتوسط اهتماما خاصا لمصر . أولا لأنه سبب سباقا للتسلح في البحر وامتداداته ، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى - الاسرائيلى الممتد . وجاء التغير التكنولوجى في المعدات البحرية ، وامتلاك اسرائيل لصواريخ بحر ، أرض ، وصواريخ أرض - بحر ، بالاضافة الى القوارب والصواريخ لكى تجعل التهديد للشواطئ المصرية قائما .

وثانيا ، فإن تأييد القوى الغربية ، خاصة الولايات المتحدة لاسرائيل ، جعل مصر تعتبر هذه الأخيرة امتدادا للقوى الاستعمارية القديمة ، والقوى المهيمنة الحديثة في

41- Jesse W. Lewis, The Strategic Balance in the Mediterranean, (Washington D.C.: American Enterprise Institute 1976); and Peter Mangold, Super Power Intervention in the Middle East, (London: Croon Helm, 1978).

42- Floyd D. Kennedy, «Israel as a Mediterranean Sea Power», National Defense, November 1983, P. 18.

43- Joseph Alpher, ed., The Middle East Military Balance. (1989- 1990), (Boulder, Co.: west View Press, 1990), P.211.

44- Al-Ahram, 25 jan. 1991.

٤٥ - نادر فرجاني ، سميا وراء النفط (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨١) ص ٨٠ ص ٢٢٠

ودعا الى «تطهير» البحر المتوسط من الاساطيل الاجنبية.^(٥١) ولكن من الملاحظ ان هزيمة مصر عام ١٩٦٧ من قبل اسرائيل جعلت موقفها من «تطهير» البحر المتوسط شاحبا.

فلى الحقيقة ، فان مصر وازنت الروابط الامريكية الاسرائيلية المتصاعدة بتقوية علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي حيث اصبح الاسطول السوفيتي موازنا هاما للاسطول السادس الامريكى . وقدمت مصر تسهيلات بحرية وجوية للاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٠ . ورغم تصاعد التوتر في العلاقات المصرية - السوفيتية عام ١٩٧٢ ، والتي ادت الى طرد الخبراء السوفيت من مصر ، فان الرئيس السادات جدد مدة هذه التسهيلات لخمس سنوات اخرى^(٥٢).

هذا السلوك البراجماتي استمر بعد حرب ١٩٧٣ ، ولكن في الاتجاه المضاد . فبعد ان تقدمت عملية السلام المصرية - الاسرائيلية ، وتدعمت العلاقات المصرية - الامريكية ، فان ادراك التهديد في مصر اخذ في التغير . ففي عام ١٩٨٠ ركز رئيس الركان المصرى عبدالحليم ابو غزالة على ان « التهديد الرئيسى الذى يروع المنطقة كلها هو التهديد الشيوعى » ، « ان السوفيت يطرقون ابوابنا من الغرب من خلال ليبيا ، ومن الجنوب باستخدام اثيوبيا »^(٥٣) . ومرة اخرى ركز في نوفمبر ١٩٨١ على ان « مصر على استعداد لكى تقدم المساعدة للولايات المتحدة الامريكية لمواجهة السوفيت اذا تدخلوا في المنطقة »^(٥٤).

هذا التغير في التوجه المصرى عكس التغير الداخلى والخارجى من مصر^(٥٥) . ولكن الامر الهام هنا هو ان منطقة الخليج مثلت عمليا منطقة امن مشترك بين الولايات المتحدة ومصر . فبعد ان أصبحت هذه المنطقة مهددة بشكل متزايد من الاتحاد السوفيتي بعد غزوه

نفس الوثيرة ، حيث بلغت ٣,٢٦ مليون دولار عام ١٩٨٥/١٩٨٦ و ٣,١٢ مليون دولار لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ و ٣,٢٨٧ مليون دولار عام ١٩٨٧/١٩٨٨ ، حتى بلغ اجمالى الفترة من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٨ حوالى ٤٤ مليار دولار.^(٥٦) اما التقديرات الاقل محافظة فانها تضع هذه التحويلات عند مستويات اعلى ، فقد قدرت نازلى شكرى لعام ١٩٨٢/١٩٨٤ وحدة تحميلات قدرها ١٨ مليار دولار.^(٥٧)

ان التوجه المصرى ازاء ضبط التسليح في البحر المتوسط تطور تبعا للتغير في الموقف الاستراتيجى المصرى . فخلال الخمسينيات والستينيات فان مصر دعت الى ازالة القواعد العسكرية البحرية الاجنبية . وفي الحقيقة فان مصر جعلت ازالة هذه القواعد احد الشروط اللازمة لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط.^(٥٨) وادت جهود مصر والدول المتوسطية الى ازالة القاعدة البحرية الفرنسية في بيزرته (تونس) والقاعدة الجوية الامريكية من المغرب ، وقاعدة هويلس البحرية الامريكية من ليبيا ، والقواعد البريطانية من مالطا.^(٥٩)

اكثر من ذلك ، فان مصر منذ عام ١٩٦٤ اتبعت الخط الجزائرى المؤيد من دول المغرب العربى ، الذى يدعو الى جعل البحر المتوسط « منطقة سلام » . ودعت مصر بشكل متقطع الى « حياد ونزع سلاح البحر المتوسط في اجتماعات ثنائية ومتعددة الاطراف ، ومن ثم فان شعار « البحر المتوسط لشعوب البحر المتوسط » كان يعنى ان القوى البحرية الخارجية ليس لديها سبب للوجود الدائم في البحر المتوسط.^(٦٠) وفي عام ١٩٧١ شاركت مصر وايدت قرارات مؤتمر الامن في البحر المتوسط الذى شاركت فيه مع ليبيا والجزائر والمغرب وسوريا ولبنان وقبرص ومالطا واسبانيا وفرنسا والبانيا ويوغوسلافيا

٤٦ - احمد النجار ، الهجرة المؤقتة من مصر ، بحث غير منشور ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ١٩٩٠ ص ١٦ - ٢٠ .
47- Nazli Chucri. «Dimensions of National Security: The Case of Egypt», (Unpublished Paper for the World Resource Institute, March 1987), P. 7.

٤٨ - خليفة وبكر ، مرجع سابق ص ١٥ .
49- Abdel Kader K. Abbadi, «Security and Cooperation in the Mediterranean Basin», Ocean Development and International Law 14 (No. 1, 1989), P. 77.

٥٠ - المرجع السابق ص ٦٠ .

٥١ - الامرام ، ١٩٧٢/٥/٨٢ .

52- 1. Kass, Soviet Involvement in the Middle East: Policy Formulation, 1966-1973 (Boulder: West View Press, 1978) and Mohamed Heikal, Sphinx and Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Arab world. (London: Rutler and Tanner, 1978).

٥٢ - الامرام ، ١٩٨٠/٧/٨٥ .

٥٤ - الامرام ، ١٩٨٧/٨/٢٣ .

55- Aly, «Egyptian National Security Policy», op. cit.; and Gihad Auda, Strategic Dependency and Arms Acquisition: The Case of Egypt. Paper presented at the conference on Conventional Arms Transfer», The Canadian Institute for Peace and Security, Ottawa, Oct. 21-22, 1987.

مستبعدا ان تكون مصر على استعداد للتعامل الايجابي مع مقترحات مثل اجراءات بناء الثقة ، وترتيبات الشفافية ، وتجنب الحوادث غير المقصودة ، والاضطرار بالماوراء العسكرية . ومنع الانشطة العسكرية الخطرة .. الخ . ولكن - في نفس الوقت - ينبغي ان يكون مفهوما ان اجراءات بناء الثقة لا يمكن ان تكون هدفا في حد ذاتها ، وانما ينبغي - كما هو الحال في اوروبا - ان تكون جزءا لا يتجزأ من عملية سياسية لخفض التوتر وحل الصراعات في منطقة شرق المتوسط .

والثاني ، دعت مصر الى انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في البحر المتوسط . هذا الاقتراح يادربه وزير الخارجية المصري في مؤتمر دول عدم الانحياز في البحر المتوسط . الذي عقد في سبتمبر ١٩٨٤ في مالطا . وفي هذا المؤتمر الذي شاركت فيه سبع دول عربية جنوب البحر المتوسط ، بالاضافة الى منظمة التحرير الفلسطينية وقبرص ومالطا ويوغوسلافيا تم تأييد هذه المبادرة^(٥٨) . ان الاقتراح المصري ، كما هو الحال بصدد انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط بشكل عام ، عكس القلق المصري المتصاعد ازاء تنامي القدرات النووية الاسرائيلية ، خاصة مع غياب حل سياسي للصراع العربي - الاسرائيلي .

القوى البحرية جنوب البحر المتوسط :

من الضروري لاي عملية لضبط التسلح في البحر المتوسط ان نأخذ في الاعتبار التاريخ ، والتوجه الحالي ، وتركيبية القوى العسكرية ، والتطورات المستقبلية للقوى الاقليمية البحرية الواقعة على شواطئه الجنوبية والشرقية . فلعدة عقود ، فان هذه البلدان شاركت مع القوتين الاعظم الاحداث التاريخية التي حددت ما بعد الحرب العالمية الثانية . وتارجح موقفهم ازاء التواجد البحري الأمريكي والسوفيتي في مياه البحر من التحالف - بتقديم قواعد وتسهيلات بحرية - الى عدم الثقة وبعض الاحيان ، المواجهة . وفي الحقيقية فان توازن القوى بين الدول الاقليمية ، والحالة الحالية لصراعاتهم سوف يرشد التفكير في عملية ضبط التسلح في البحر المتوسط .

ويمكن القول ان معظم الاساطيل في جنوب وشرق المتوسط بدأت تنمو في السبعينات كنتيجة للتطور التجاري والفني لقوارب الهجوم السريعة Fast Attack Crafts (FACs) التي تحمل الصواريخ المضادة للسفن . وقبل ذلك فان القوات البحرية كانت مجهزة ومكلفة بمهام متواضعة مثل حماية حقوق الصيد ومنع التهريب . ولكن

لافغانستان ، ومن ايران بعد الثورة الاسلامية ، ومن العراق مؤخرا بعد غزوه للكويت ، فان التعاون العسكري المصري - الأمريكي اعد لكي يغطي المنطقة من البحر المتوسط وحتى الخليج . واعتبارا من ابريل ١٩٨٠ فان القوات المسلحة المصرية اجرت مناورات مشتركة برية وجوية وبحرية مع قوات الانتشار السريع الامريكية تحت اسماء « النجم الساطع » و« رياح البحر »^(٥٩) . وادى التنسيق بين البلدين خلال حرب الخليج الاولى الى منع ايران من تحقيق انتصار يؤدي الى عدم الاستقرار في الخليج ومصر . وفي حرب الخليج الثانية فان التنسيق بين البلدين وصل الى مستويات اعلى بمشاركة قوات مصرية مع قوات امريكية في مواجهة العراق . وفي كلا الحربين فان مصر قدمت تسهيلات جوية وبحرية للولايات المتحدة .

ولكن الاتفاق المصري - الأمريكي بشأن الخليج لم يكن متوافرا بشأن منطقة شرق البحر المتوسط ، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي . فالمحاولات التي تلت معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية لتوسيع السلام في المنطقة كلها فشلت طوال الثمانينيات ، فكما ذكر من قبل فان معاهدة السلام اقامت نظاما لضبط التسلح قيد من وجود وحركة القوات المصرية في سيناء ومياهها الاقليمية في البحر المتوسط . وفي نفس الوقت فان القدرات العسكرية الاسرائيلية استمرت في النمو . واصبح عدم توازن القوى بين مصر واسرائيل مزعجا لمصر بسبب مشاركتها المتزايدة في حماية أمن الخليج . ونتيجة لذلك وحتى تمنع مصر التناقض بين اهتماماتها الامنية ، فان توجيهها ازاء موضوع ضبط التسلح لم يعد يؤكد على ضرورة ازالة الاساطيل الاجنبية من البحر المتوسط . وانما التعاون متعدد الاطراف بين دول البحر المتوسط بطريقة تعزز من فرص السلام وقد اخذ هذا التوجه شكلين)

الاول ، شجعت مصر وايدت الدعوة الى مد مفهوم مؤتمر التعاون والامن في اوروبا الى البحر المتوسط . فاعلان مؤتمر هلسنكي عام ١٩٧٥ دعا الدول المشاركة الى « العمل على تعميق الثقة المتبادلة لكي تشجع الامن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط كلها » . ودعا الاعلان ايضا الى التعاون بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط في الميادين المتنوعة للنشاط الاقتصادي والبيئية^(٥٧) . وفي سبتمبر ١٩٩٠ دعت اسبانيا وايطاليا الى مؤتمر للتعاون والامن في البحر المتوسط من اجل التفاوض على ضبط التسلح وموضوعات اخرى . وايدت مصر وسوريا هذه المبادرة . وضمن هذا الاطار فانه ليس

والمشاركة البحرية الدولية في حرب الخليج الأولى والثانية ، وحوادث الألغام في خليج السويس والبحر الأحمر في صيف ١٩٨٤ ، أظهرت الميل المتزايد لمواجهة على مستوى الأزمات المحلية .

إن تقييم أداء القوى البحرية الإقليمية في حرب الخليج الثانية يتوقع له أن يؤثر في التخطيط المستقبلي للاستراتيجيات البحرية . فبالأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية اجتمع هذا العدد من الدول لكي ينشئوا وجودا بحريا لحماية منطقة حيوية لوجودهم الاقتصادي ولم يكن الوجود البحري للقوى المحلية مثل مصر وسوريا على مستوى يناسب وزنهم السياسي الحقيقي في المنطقة . ولما مواقف الأزمات ، فإن الأساطيل البحرية أكثر قبولا من قبل الأصدقاء من القوات البرية التي تحتاج لتسهيلات وقواعد من قبلهم . فالأساطيل تعمل في المياه الدولية وتوجد حدا أدنى من التعقيدات السياسية . إن دروس حرب الخليج أكدت الحاجة إلى مراجعة التركيب الحالي لأساطيل القوى البحرية في البحر المتوسط والبحر الأحمر لكي يتلاءم مع طبيعة الصراعات التي يواجهها العالم . فالإجراءات المضادة للألغام ، والقدرات المضادة للسفن الصغيرة وادوات التعرف والإنذار المبكر ، كلها لازمة للعمليات البحرية .

واستنادا إلى هذه الملاحظات العامة ، فإنه من الضروري أن تقدم بعض المعلومات عن أساطيل دول جنوب وشرق المتوسط ، والتي سوف يلخصها جدول (١) فيما يلي :

مصر :

إن أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية المصرية أن تكون مصر قادرة على القيام بدور إقليمي أكبر من حماية شواطئها . إن دروس التاريخ تشير إلى أنه منذ عهد الملكة حتشبسوت (الأسرة ١٨ من ١٥٨٠ - ١٢١٤ قبل الميلاد) والتي أرسلت الأسطول المصري إلى الصومال ، حتى مهمة الأسطول الأخيرة في حرب الخليج وتحرير الكويت تبرهن على هذه الحقيقة . وبغض النظر عن القدرات الحقيقية ، المقيدة إلى حد كبير بالمشكلات الاقتصادية لمصر ، فإن الأسطول المصري يعتبر البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي منطقة استراتيجية للعمل . هذه الاستراتيجية البحرية لمصر ظهرت خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ واعتمدت مصر فيها على

قوارب الصواريخ السريعة قدمت أداة مثالية لممارسة شكل محدود من التحكم البحري في المياه القريبة من الدولة بتكاليف متواضعة نسبيا سواء للحصول على القوارب أو تشغيلها . بعض الدول ، مثل مصر وإسرائيل وليبيا وسوريا ، تعدت الإدراك بأن البحر يمثل محورا للتهديد Threat Axis ، لكي ينظموا بناء قواتهم البحرية لكي تقوم بمدى أوسع من المهام والعمليات . هذا النهج استدعى استخدام زوارق القتال والفرقاطات وعدد محدود من السفن المتخصصة مثل الغواصات عالية الأداء^(٥٩) . كل الدول جنوب وشرق البحر المتوسط ، ما عدا إسرائيل ، دول عربية ، ويعتبرون أساطيلهم مخصصة لصراعات قصيرة الأمد . وكلهم يشتركون في أن إدراكهم للتهديد يستلزم التأكيد على القوات البرية والجوية ، مضافا إليه إدراك محدود للنتائج التجارية والاقتصادية للقوة البحرية . وأدت العلاقات السياسية غير المستقرة وعدم وجود تحالفات عسكرية طويلة المدى أو اتفاقيات عسكرية ملزمة بين الدول العربية إلى جانب اختلاف مواقفها إزاء القوى العظمى والسياسات البحرية إلى أن تخطط قواتها البحرية لكي تتعامل مع عدد كبير من المهام المتوقعة .

إن مستقبل أساطيل دول مثل مصر وسوريا وليبيا يتوقع أن يتوقف على استيعاب دروس حرب الخليج الثانية ، والتوسع في القوة البحرية الإسرائيلية ، ومدى إدراكها لأهمية مصالحها القومية البحرية . ولكن تخطيطها المستقبلي سوف يكون مقيدا باعتباريات مالية وبشرية . كذلك فإن التواجد البحري الكثيف للقوى الكبرى في البحر المتوسط سوف يؤثر ويقيّد تركيبة القوة البحرية للقوى الإقليمية .

إن التغيير في المناخ الدولي من الردع إلى الاستقرار ومن سباق التسلح إلى ضبط التسلح سوف يوجد أفكارا جديدة تتعلق بدور القوى الإقليمية في أمن هذه المنطقة الحيوية من العالم^(٦٠) . إن الحرب الطويلة في الخليج بين العراق وإيران ، والغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ أوضحت أهمية دور القوة البحرية في عالم متغير يتميز بزوال التهديد بمواجهة بين القوتين الأعظم وتساعد التهديد الناجم عن الأزمات المحلية والصراعات المحدودة Low - Intensity Conflicts^(٦١) . إن قيام الولايات المتحدة بقصف أهداف عسكرية من البحر في لبنان في ديسمبر ١٩٨٢ وفي ليبيا في أبريل ١٩٨٦ ،

59- Ezio Bonsignore, «Evolution Trends in Arab Navies», Military Technology, (April 1988) P. 14-26.

60- John D., «Maritime Strategy: Seapower in a Changing world, Shifting Economic, Political Tides Force, Reevaluation of Navy's Strategic Role», Aviation Week & Space Technnology. (Feb. 27, 1989) P. 36-45.

61- Floyd D. Kennedy, «Persian Gulf Lessons», National Defence. (Jan. 1989), P. 14-15.

جدول (١١)
مقارنة القوة البحرية في جنوب وشرق البحر المتوسط

الدولة	الجزائر	مصر	اسرائيل	ليبيا	المغرب	سوريا	تونس
الأفراد	٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٨٠٠٠	٦٠٠٠	٤٠٠٠	٤٥٠٠
غواصات	٤	٨	٣	٦	--	٣	--
مدمرات	--	١	--	--	--	--	--
فرقاطات	٣	٤	--	٣	١	٢	١
زوارق قتال	٤	--	--	٨	--	٣	١
زوارق صواريخ	١٢	٢٤	٢٥	٢٤	٤	٢١	٦
زوارق مدفعية	٦	١٨	--	--	٨	--	٢
زوارق حراسة	٣١	٣٦	٤٧	٢٣	٣٢	٧	١٢
سفن انزال	٣	٢٢	١٥	٧	٤	٣	--
كاسحات الغام	١	١١	--	٨	١	٧	٢

المصدر :

Joseph Alpher , ed. , The Middle East Military Balance 1989-1990

(Boulder , Co. : Westview Press 1990)

بالإضافة الى ذلك يوجد عدد ٢ فرقاطة صينية قديمة ، واثنان - اخريان حديثتان من الانتاج الاسباني من طراز Descubierta مسلحة بصواريخ (هاربون) الموجهة المضادة للسفن . ولا يزال لدى الاسطول ثمانى غواصات باقية من ١٨ غواصة من طرازى روميو Romeo ويسكى Whisky السوفيتية والصينية الصنع^(٦٣) . ولدى الاسطول ايضا قدرات مكافحة الالغام التى حمت قناة السويس والشواطىء المصرية لى البحر الأحمر ضد الأعمال الارهابية التى وقعت لى اغسطس ١٩٨٤ خلال حرب الخليج الاولى بين العراق وايران^(٦٤) .

وفى حرب الخليج الثانية ، فان الاسطول المصرى شارك فى المهمة الاستراتيجية لنقل القوات من مصر الى منطقة الخليج . وظهرت الحرب اهمية التطور المستقبلى

العمق الاستراتيجى والتسهيلات البحرية التى قدمتها دول عربية اخرى . ونجح الاسطول المصرى فى إغلاق مضيق باب المندب وان يعيق خطوط الاتصالات البحرية التى تصل الموانئ الاسرائيلية بالمياه المفتوحة^(٦٢) . ورغم ان الاسطول المصرى كان مستولا عن النجاح المعروف الذى غير من التكتيكات البحرية المعاصرة حينما اغرق المدمرة الاسرائيلية إيلات بواسطة زورق صواريخ ، فان التوسع فيه وتحديثه لم يكن على نفس المستوى من الاهتمام الذى تلقتة الاسلحة الاخرى فى الجيش المصرى . ورغم ذلك ، فان الاسطول المصرى لا يزال اكبر الاساطيل العربية ، سواء من حيث الافراد او الحمولة . ويتكون الاسطول المصرى اساسا من ٢٤ زورقا للصواريخ ، ١٢ منها صناعة سوفيتية وصينية ، و١١ انتجتها الاحواض البريطانية ومصادر اخرى .

٦٢ - محمد حسن موسى « الاسطول المصرى فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ » مجلة الاسطول (فبراير ١٩٨٨) ص ١٤ .

63- Jacques Lucas, «Egypt and its Defence Posture», Military Technology. (Nov. 1990) P. 16-30.

٦٤ - عادل عزت « حرب ناقلات النفط والالغام » مجلة الاسطول (نوفمبر ١٩٨٩) ص ١٤ .

تعرضت اسرائيل لهجمات جماعات من المناهضين الفلسطينيين من خلال البحر عدة مرات ، كما ان حزب الله اللبناني المدعوم من ايران ادعى المسؤولية عن هجوم في ديسمبر ١٩٨٧ على نفق حراسة من الاسطول الاسرائيلي من طراز « دابور Dabour » . كما ان هددا من الالغام البحرية المصنوعة محليا تم اكتشافها على السواحل اللبنانية قام بوضعها نفس الحزب . هذه الحوادث تمت كنوع من رد الفعل للقيام اسرائيل بحصار الموانئ والسواحل اللبنانية^(٦٨) . كذلك فان وجود احتمال التعاون بين الاسطولين السوري واللبيبي يخلق بعض القلق في اسرائيل بالاضافة الى الترتيبات التي يمكن ان تقوم ما بين ليبيا وبعض الجماعات في لبنان . ويمتلك الاسطول الاسرائيلي ١٤٢ صاروخا مضادا للسفن محملة على ٢٥ نفق صواريخ . هذه الصواريخ مقسمة بالتساوي تقريبا ما بين صاروخ هاربون Harpoon الامريكي الصنع ومداه سبعون ميلا (١١٥ كم) وصاروخ جابرييل Gabriel الاسرائيلي الصنع والتصميم ومداه ٢٥ ميلا (٤٠ كم) . وفي يونيو ١٩٨٥ افشى ان جيلا جديدا اطول مدى لنظام جابرييل يتم تطويره ليصل الى مدى ٢٠٠ كيلومترا ويتم نشره عمليا خلال التسعينيات^(٦٩) . كذلك فان نوعا من صواريخ جابرييل البحرية أصبح ممكنا استخدامه من الجوتحت اسرائيل جابرييل -٣ وتم الاعلان عن ذلك من قبل الصناعة الاسرائيلية عام ١٩٨٢ ومداه يزيد عن ٦٠ كيلومترا^(٧٠) . كذلك فان اسرائيل دعمت من القدرات الدفاعية لسفنها في مواجهة الطائرات والصواريخ والقطع البحرية باستخدام نظام صواريخ باراك Barak .

ولدى اسرائيل برنامج للتوسع في قوتها البحرية يتضمن غواصتين هجوميتين من طراز دولفين DPLPHIN بالاضافة الى ثلاثة زوارق قتال مزودة بخمسة صواريخ سار Saar^(٧١) . هذا البرنامج معمول بالكامل من قبل الولايات المتحدة . ومن المخطط ان يتم التخلي عن الغواصات الثلاث التي تملكها اسرائيل من طراز Gal لكي يحل محلها ثلاث أخرى يتم بناؤها في اسرائيل

لقوات الاسطول المصري لكي تكون قادرة على القيام بدور اقليمي اكثر قوة . فحقيقة ان قوة مصر تبدأ من قيادتها للعالمين العربي والأفريقي تؤكد على الحاجة الى بناء قوة بحرية اكثر كفاءة وحدانية . فالحاجة الى ابقاء الطرق البحرية مفتوحة الى البحر المتوسط والبحر الأحمر وقناة السويس هي اكثر المهام البحرية الحيوية لمصر^(٦٥) . ومن المتوقع ان الاهتمام المصري بالبحر الأحمر سوف يتزايد نتيجة امكانية وجود تنسيق وتعاون قوى بين مصر والسعودية وباقي بلدان الخليج ، وهذا من شأنه ان يحل بعضا من المشكلات المادية البحرية بالنسبة لمصر . اما في الوقت الحالي ، فان سياسة البحرية المصرية هي ان تقوم بمناورات مشتركة مع القوى البحرية الرئيسية الأخرى في البحر المتوسط (مثال ذلك : بوسطون مع الولايات المتحدة في فبراير ١٩٩٠ والنيل مع المملكة المتحدة في مارس ١٩٩٠) . وهو ما يعكس الرغبة المصرية لمشاركة الدول الأخرى المسؤوليات الأمنية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط^(٦٦) .

اسرائيل :

ان البحر هو الجسر الوحيد الذي يربط بين اسرائيل والدول الأجنبية ، وقد قدم الاسطول الأمريكي - المهيمن على البحر المتوسط عام ١٩٤٨ - لاسرائيل خطوط اتصال تجارية بحرية آمنة ومستقرة مع شركاء تجاريين داخل البحر المتوسط وخارجه . وفي المقابل - كما يعتقد بعض المحللين الأمريكيين - فان الاسطول الاسرائيلي بما يتوافر له من صواريخ مضادة للسفن طويلة المدى كان قادرا على السيطرة على شرق البحر المتوسط . واعتقد هؤلاء المحللون ان الطيران الاسرائيلي كان بمقدوره دوما ان يكون له تأثير كبير على توازن القوى البحرية في البحر المتوسط حتى انه كان يستطيع إغراق الاسطول السوفيتي انذاك خلال اقل من أربعة ايام^(٧٧) . وفي الحقيقة ، انه رغم ان الاسطول الاسرائيلي يعمل في البحر المتوسط بشكل رئيسي فان مسرح عملياته لا يستبعد البحر الأحمر والمحيط الهندي ومدخل الخليج التي تتحرك اسرائيل لهما من خلال ميناى ايلات . وقد

٦٥ - محمد علي نجم ، الصراع البحري المصري - الاسرائيلي ١٩٤٧ - ١٩٧٤ ، الاسطول المصري (اكتوبر ١٩٨٧) ص ٤٦ - ٥١ .
انظر ايضا ، محمد علي نجم ، الصراع البحري المصري - الاسرائيلي ١٩٤٧ - ١٩٧٤ ، الجزء الثالث ، مجلة الاسطول (فبراير ١٩٨٨) ص ٢٤ - ٢٩

٦٦ - التقرير السنوي للقوات المسلحة المصرية ١٩٩٠ ، ص ١٢ .

67- Kennedy, 'Israel as a Mediterranean Sea Power', Op.Cit.

68- Jeffrey Abrams, «New Terrorist Threat to Israel Navy», Navy International. (April 1988), P. 172.

69- Ronald T. Pretty, ed., « Jane's Weapons Systems 1986-1987». Jan's Publishing Company, P. 84.

٧٠ - المرجع السابق ، ص ١٧٧ .
71- Jeffrey Abrams, «Israeli Navy Re-armament Programme», Navy International. (July/Aug. 1988), P. 336.

الأصل (٧٤). وكان الأسطول الليبي قد أتهم عدة مرات بدعم بعض الأطراف اللبنانية بأمدادات السلاح وبمشاركة بعض الجماعات الفلسطينية في القيام بعمليات محدودة على الساحل الاسرائيلي .

الجزائر :

شنت الجزائر من ١٩٨٢ - ١٩٨٣ برنامجا للتوسع في قوتها البحرية بشراء ثلاث فرقاطات من طراز Koni ، وأربعة زوارق قتال طراز نانوشكا ، Nanuchka وأربعة زوارق سريعة مسلحة بالمدفعية طراز بروك مارين Brooke Marine وسفینتين للانزال من نفس الطراز و ١٦ سفينة حراسة من طراز باجليتو Baglietto وكان شراء الجزائر لسفن بريطانية وإيطالية مؤشرا على الرغبة في التقليل من الاعتماد على الاتحاد السوفيتي آنذاك . والجزائر هي إحدى الدول العربية التي تحاول بناء قدرات لبناء السفن في مرافئها . وكان مخططا ان يتم بناء السفن السريعة للانزال والمسلحة بالمدفعية في ورش المرسى الكبير باستخدام تصميمات بريطانية والحصول على مساعدات فنية من الخارج . ويعمل بالأسطول الجزائري ١٢ زورقا سريعا من طراز أوسا - ١ و ٢ ، وغواصتان سوفيتيان من طراز كيلو Kilo بالإضافة الى غواصتين من طراز روميو مؤجرتين من الاتحاد السوفيتي لأغراض التدريب . لبعض الوقت فان برنامج التوسع البحري الجزائري كان مصدر قلق لجيرانها (٧٥) . ورغم ذلك فان الجزائر مثلها مثل جيرانها تعتقد ان القوة البحرية لا يمكنها ان تلعب دورا مؤثرا في توازن القوى الاقليمي ، كما ان انشاء اتحاد المغرب العربي بين ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا يمكن ان يشجع على سياسة مشتركة في المجال البحري . ولا جدال في ان الآمال في علاقات تجارية أقوى بين اتحاد المغرب العربي والجماعة الأوروبية سوف تؤثر على هذه السياسة .

المغرب :

يتكون الأسطول المغربي من أربعة زوارق سريعة للصواريخ وفرقاطة واحدة إسبانية من طراز ديسكوبيرتا Dascubierta وعدد صغير من سفن الحراسة الإسبانية والفرنسية . ويرجع هذا الحجم المحدود للبحرية المغربية الى انشغال المغرب بحرب الصحراء وصراعها مع البوليساريو ، الأمر الذي جعل مواجهة التهديد البري « مانعا لتكوين قوة بحرية كافية للقيام بمهام

بمساعدة مالية أمريكية هذه الغواصات الجديدة من المتوقع ان تحمل صواريخ طويلة المدى وهو ما يعنى عمليا امتداد مسرح العمليات الاسرائيلي الى مدى أوسع (٧٦) وأخيرا فانه من المتوقع الاتييب دروس حرب الخليج الثانية عن اسرائيل خاصة فيما يتعلق باستخدام الصواريخ المضادة للصواريخ بالإضافة الى صواريخ كروز وهو يعنى البحث عن مناطق في البحار المفتوحة يمكن استخدامها كنقاط هجومية للصواريخ .

سوريا :

يعتمد الأسطول السوري أساسا على سفن سوفيتية ، ومنظم حول قوة من زوارق الصواريخ السريعة القادرة على الاعتراض في الشواطئ . يبلغ عددها ٢١ من طرازات أوسا - ١ ، أوسا - ٢ ، كومان . وهناك اهتمام خاص بقوة مكافحة الألغام حيث تواجدت وحدتان للبحر وأخرى للشواطئ واثنان للعمل في البر . وفي منتصف الثمانينيات قامت سوريا بشراء ثلاثة زوارق قتال من طراز Nanuchka وثلاث غواصات من طراز روميو من الاتحاد السوفيتي ، بالإضافة الى الثلاث غواصات التي يمتلكها الأسطول السوري من طراز كيلو Kigo . وربما يشير شراء هذه الغواصات الجديدة الى طموحات بحرية جديدة لموازنة القوة البحرية الاسرائيلية الى حد ما (٧٧) .

ليبيا :

بدأ برنامج بناء البحرية الليبية منذ عهد الملك إدريس ، ثم توسع بشكل أكبر اعتبارا من عام ١٩٧٢ في عهد القذافي . والأسطول الليبي لديه سفن بنيت في المرافئ البريطانية والفرنسية والإيطالية والبولندية والتركية واليوغوسلافية والسوفيتية ويتكون الأسطول الليبي من ٨٠٠٠ فرد يعملون على سفن تشمل وحدات للابحار البحري وحراسة الشواطئ وظل معتمدا على الخبراء والفنيين السوفيت وأجانب آخرين . وقد توقف التوسع البحري الليبي في منتصف الثمانينيات نتيجة ضغوط انهيار أسعار النفط والحرب في تشاد ونتج عن العدوان الأمريكي على ليبيا في مارس وأبريل ١٩٨٦ خسارة ليبيا لعدد من زوارق القتال وزوارق الصواريخ السريعة وتم إحلالها فيما بعد باثنتين من الفرقاطات طراز كوني Koni السوفيتية ولدى الأسطول الليبي ٢٤ زورق صواريخ سريعا و ٦ غواصات من طراز فوكس تروت Foxtrot السوفيتية

72- Wolfgang Flume, «The Israeli Navy: Thoughts on the Future», Military Technology. (Feb. 1987) P. 106-111.

73- Bonsignore, «Evolution Trends in Arab Navies», Op. 24.

٧٤ - المرجع السابق ، ص ٢٧ .

٧٥ - المرجع السابق ، ص ٢٢ .

ذلك سوف يشكل في المستقبل عنصر عدم استقرار إقليمي .

خاتمة : الحد من التسلح جنوب البحر المتوسط في الأقسام السابقة محاولة لتوضيح التوجه المصري تجاه الحد من التسلح بشكل عام وفي البحر المتوسط بشكل خاص كما هي مرتبطة باهتمامات الأمن القومي المصري . وكما تم توضيحه ، فإن مصر تعتبر منطقة جنوب البحر المتوسط امتدادا للصراعات وتوازنات القوى ، والمصالح القومية المتضاربة التي تمصّف بالشرق الأوسط والبحار المحيطة به .

هذه المنطقة الاستراتيجية الواسعة استدعت سياسات للحد من التسلح متناسبة وأحيانا متناقضة . فخلال الخمسينيات والستينيات ، وفي الوقت الذي كانت فيه مصر تؤيد نزع السلاح وإجراءات الحد من التسلح على المستوى العالمي ، فإنها كانت مترددة في هذا الشأن على ساحة الشرق الأوسط ، وخلال السبعينيات والثمانينيات ، وبينما قامت مصر بمواصلة توجهات الحد من التسلح لديها بين المستويين العالمي والإقليمي من خلال معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية ، فإنها لم تحقق نفس الاتساق فيما يتعلق بالوجود البحري الأمريكي في المنطقة بسبب المطالب الأمنية المختلفة لإقليمي الشرق الأوسط والخليج . على أية حال ، يبدو أن حل الصراع العربي - الإسرائيلي سوف يكون العامل الحاسم في تحقيق التوافق في الموقف المصري لصالح الوجود الأمريكي على الأرجح .

وخلال العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، شاهد الشرق الأوسط ليس فقط تصاعد الصراعات المسلحة ، وإنما أيضا سباقا مميّتا للتسلح لا يوجد له مثيل في أقاليم العالم ما عدا أوروبا . وبينما كان الموقف في هذه المنطقة الأخيرة يسير في اتجاه خفض التوتر ووقف سباق التسلح بعد انتهاء الحرب الباردة ، فإن الموقف في الشرق الأوسط ذهب في الاتجاه المعاكس . فمع استمرار إسرائيل في أن تكون القوة النووية الوحيدة في المنطقة فإن عددا من الدول العربية حاول أن يلحق بها في المجال النووي خاصة العراق . وعندما لم تحقق الدول العربية نجاحا سمعت الامتلاك أسلحة كيميائية وأخرى للتدمير الشامل . وتزايد تعقيد المشكلة مع انتشار الصواريخ المتقدمة وأنواع أخرى من التكنولوجيات العسكرية المتقدمة^(٧٨) .

استراتيجية في المحيط الأطلنطي والبحر المتوسط^(٧٦)

تونس : لتزويد الحاجات البحرية التونسية عن عمليات الحماية لمصائد الأسماك وبعض القدرة على القيام بالاعتراض البحري في المياه القريبة (الحوادث التي تحدث نتيجة تنافس قوارب صيد الأسماك الإيطالية والتونسية هي مسألة روتينية) . ولذلك فإن البحرية التونسية لا تحتوي إلا على لفرقاطة أمريكية قديمة ، وقاربين للحراسة ، وثلاثة قوارب صواريخ سريعة من طراز كرمباتيت - ٣ Combattant والتي دخلت الخدمة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ . وكان وجود قادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس منذ عام ١٩٨٢ سببا في أن أصبحت تونس ساحة محتلة للهجمات الإسرائيلية ، وهو ما حدث بالفعل عند قيام إسرائيل - ربما من خلال البحر - باغتيال عدد من قادة المنظمة الذين يعيشون في تونس . إن الفشل في حل الصراع العربي - الإسرائيلي سوف يجعل هذا النوع من العمليات ممكنا في المستقبل^(٧٧) .

استنادا إلى العرض السابق ، فإنه من الممكن أن نصل إلى عدد من الملاحظات الاستنتاجية :

(أ) أن معظم بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط تعتبر أساطيلها وقواتها البحرية أقل أهمية من وقواتها البرية والجوية ، والتطور المستقبلي لهذه الأساطيل سوف يتقيد إلى حد كبير بقيود مالية وبشرية . (ب) ما بين هذه الدول فإن مصر وإسرائيل وحدهما تستطيعان القيام بعمليات بحرية جادة على المسرح الإقليمي . أما أساطيل الدول الأخرى فإنها تعمل فقط في المياه القريبة من شواطئها .

(ج) هذه البلدان تميل إلى تنظيم قواتها البحرية لكي تقوم بدور دفاعي تكتيكي استنادا إلى استخدام زوارق الصواريخ السريعة والتي تقدم حلا وسطا ما بين المتطلبات العملياتية والقيود البشرية والمالية . (د) النمو الحالي في القوة البحرية الإسرائيلية ، والذي يعيد إلى استخدام أنواع جديدة وفي الصف الأول من زوارق الصواريخ السريعة ، بالإضافة إلى الغواصات عالية الأداء صواريخ كروز طويلة المدى المنطلقة من البحر والدعم بشبكة مراقبة بالأقمار الصناعية ، كل

٧٦ - المرجع السابق .

٧٧ - المرجع السابق .

78- Set Carus, Chemical Proliferation in the Middle East. Testimony before the U.S. Senate Committee on Government Affairs, Feb 9, 1989; «Chemical Weapons in the Middle East», Policy Focus. The Washington Institute for Near East Policy» Research Memo No. 9, Dec. 1988; and

الخالية من السلاح النووي . وتقدم الدراسة أيضا مجموعة أخرى من الأفكار المستخلصة من التجربة الأوربية للحد من التسليح وبناء الثقة يمكن تطبيقها على الشرق الأوسط . كذلك فإن هذه الدراسة لا تقتصر نفسها على المجال النووي فقط وإنما أيضا تسعى إلى الحد من أسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية بما فيها الصواريخ . وحاولت الدراسة المزج ما بين المقترحات فيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط . ول الحقيقة فإن الدراسة تذهب إلى ما هو أكثر من البحر المتوسط حين تجعل المنطقة الخالية من السلام النووي تشمل البحر الأحمر والخليج والمناطق الملاصقة من المحيط الأطلنطي والهندي . والمضائق الدولية الخاضعة لنظام مرور الترانزيت مثل مضيق جبل طارق وباب المندب وهرمز وكذلك قناة السويس^(٨) .

هذه الدراسة تحتوى على نقطة ضعف هامة وهي أنها تخلو من توضيح الارتباط ما بين انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط والحل الشامل للصراعات في المنطقة خاصة الصراع العربي - الاسرائيلي . وفي هذا المجال يبدو أن عقد مؤتمر للتعاون والأمن في الشرق الأوسط - على غرار مؤتمر التعاون والأمن الأوربي - يمكن أن يكون إطارا مناسباً لمناقشة الربط ما بين القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية في الشرق الأوسط . وقد لاقت هذه الفكرة قبولا متزايدا في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط^(٩) كذلك فإن هذه الدراسة تفتقد الجدول الزمني الذي يمكن من خلاله ادخال اسرائيل إلى المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط . فرغم أنه قد يكون مقبولا وجود درجات من عدم التوازي Asymmetries بين التزامات الأطراف لتسهيل التوصل إلى اتفاق ، فإن التوازي Aymmetries والالتزامات المتبادلة يجب أن تكون هي القاعدة في نهاية الطريق . وبناء على ذلك ، فإذا كانت اسرائيل سوف تحتفظ بأسلحتها النووية في الوقت الذي تضع فيه منشآتها النووية تحت الاشراف الدولي ، فإن هذه الأسلحة ينبغي خفضها تدريجيا خلال فترة زمنية . هذه الأسلحة يمكن خفض بعضها كجزء من

أن هربى الخليج أظهرتا أن مشاكل الشرق الأوسط أوسع من الصراع العربي - الاسرائيلي ، ولكن هذا الصراع يظل صراعا رئيسيا خاصة فيما يتعلق بمنطقة جنوب البحر المتوسط فيما يتعلق بالحد من التسليح ، ولحسن الحظ ، فإن أزمة الخليج الثانية خلقت اجماعا في الولايات المتحدة أوروبا والقوى الكبرى الأخرى أن السلام والأمن في الشرق الأوسط لا يمكن أن يسودا ما لم يتم الحد من الحصول على السلاح خاصة أسلحة التدمير الشامل . أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ لإقامة وقف دائم لإطلاق النار في الخليج نص على إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية العراقية ، وتفكيك المنشآت النووية ووضع حد على مدى الصواريخ الباليستية . والأمر الهام في هذا القرار أنه لا يوضع فقط سابقة في إطار الشرق الأوسط ، وإنما لأنه أوضح بصراحة أن ما طرحه من خطوات وترتيبات ، إنما هي خطوات باتجاه هدف انشاء منطقة منزوعة من السلاح النووي وأسلحة التدمير الشامل ووسائل نقلها (المادة ١٤) . والأكثر من ذلك أن الجهود الأمريكية التي أعقبت أزمة الخليج الثانية لحل الصراع العربي - الاسرائيلي أدت إلى وجود لجنة خاصة للحد من التسليح في إطار المفاوضات متعددة الأطراف التي بدأت في موسكو في نهاية يناير ١٩٩٢ .

أن نجاح هذه المحاولة الأخيرة سوف يعتمد على قدرة الأطراف المعنية لكي تطور أفكارا يمكن أن تعزز من فرص السلام والأمن في الشرق الأوسط . ولحسن الحظ وفي أكتوبر ١٩٩٠ قدم مجموعة من الخبراء إلى السكرتير العام للأمم المتحدة دراسة عن الوسائل المؤثرة والمحقة التي يمكن أن تسهل إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط^(١٠) . واقترحت الدراسة إجراءات عملية لوقف نمو القدرات النووية الاسرائيلية بوضع مفاعل ديمونة تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية في إطار معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

أن هذا الاجراء سوف يبقى على ما لدى اسرائيل حاليا من أسلحة نووية دون زيادة حتى يتم القيام بخطوات سياسية تقودا اسرائيل على طريق المنطقة

«Missiles in the Middle East: A New Threat to Stability», Policy Focus. The Washington Institute for Near East Policy, Research Memo. No 6, June 1988 Aly «Quality vs Quantity», Op. Cit.

٧٩ - مصطفى ، السياسة المصرية والخيار النووي - مرجع سابق .

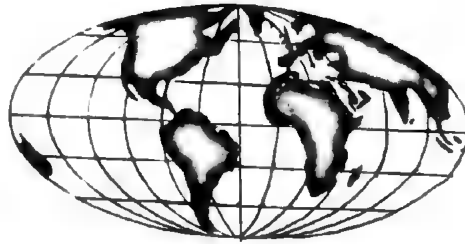
٨٠ - المرجع السابق ص ٢١ .

81- Helena Cobban, «Mid-East : The Hard Road to Peace», World Monitor. 3(Nv. 1990); and Statement of Representative Steny H. Hoyer before the U.S. Senate Foreign Relations Committee, March 14, 1991.

عليه من قبل الدول المصدرة للسلاح كذلك فإن الخطط الاسرائيلية الحالية لتوسيع قدرات انتشارها البحرية ينبغي ان تتوقف خلال المفاوضات العربية - الاسرائيلية خاصة في مجالات الصواريخ النووية والتقليدية التي تطلق من البحر والغواصات المتقدمة . هذه الخطوة سوف تمنع اشغال سباق تسلح بحرى جديد ربما يجعل اجراءات الحد من التسلح أكثر صعوبة في المستقبل ويمكن نسج اجراءات لبناء الثقة خلال عملية السلام بحيث تدفع في اتجاه التقدم فيها مثل الابلاغ عن تحركات القطع البحرية والتعاون في مواجهة تهريب المخدرات والارهاب . ان المسألة الهامة هي ان السلام وإجراءات الحد من التسلح يمكن ان تعزز بعضها البعض .

عملية بناء الثقة والبعض الآخر يمكن ازالته مع توقيع معاهدات السلام بين اسرائيل والدول العربية . والباقي يتم ازالته مع استتباب السلام وإقامة علاقات عادية للتعاون بين الاطراف . بمعنى آخر ان المطروح هناك هو جدول زمني سياسى تكون فيه اجراءات الحد من التسلح - بالاضافة الى موضوعات أخرى - جزءا من عملية السلام وليسيت منفصلة عنها .

وخلال عملية السلام فان عناصر عدم الاستقرار في القوة البحرية ينبغي تقييدها . فحظر تصدير صواريخ كروز والصواريخ طويلة المدى البالستية (التي تزيد عن ١٥٠ كم) وصواريخ كروز بحر - أرض ينبغي الاتفاق



الجوانب القانونية

ادراكات

للأزمة الليبية الغربية

د . عبدالله الأشعل

تمهيد : موضوع النزاع وإطاره السياسي :
الأزمة الليبية الغربية التي نعيشها في هذه الدراسة هي أحدث فصول التوترات المستمرة بين النظام الثوري الليبي منذ سبتمبر ١٩٦٩ وحتى الآن ، وهذه الأزمة - وإن كانت حلقة في هذه السلسلة الطويلة التي توشك على ربع القرن^(١) - بدأت رسميا في ٢٧ نوفمبر ١٩٩١ ولا تزال قائمة حتى كتابة هذه السطور . ففي ذلك اليوم أرسلت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا مذكرة مشتركة الى الحكومة الليبية تبلغها بأن اثنين من مواطنيها ضالعان في حادث تفجير الطائرة الأمريكية بان امريكان رحلة رقم ١٠٣ فوق لوكربي باسكتلندا في ٢١ ديسمبر

١٩٨٨ وأنه بناء على حكم كبير المحلفين في محكمة ولاية كولومبيا في ١٩٩١/٨/٨ التي حقق في القضية بتعين تسليم هذين المتهمين لاستكمال التحقيقات القضائية والحكم في القضية بشكل نهائي . وقد رفضت الحكومة الليبية على الفور الطلب الأمريكي البريطاني المشترك وأكدت ان القانون الليبي لا يبيح للحكومة الليبية ان تسلم الرعايا ، فاتجهت الولايات المتحدة وبريطانيا وانضمت اليهما بعد ذلك فرنسا التي تتهم ليبيا في حادث انفجار طائرة فرنسية عام ١٩٨٩ فوق النيجر - الى تقديم طلب مماثل لمجلس الأمن لحث ليبيا على تسليم المتهمين في حادث لوكربي .

* تم تقديم هذه الدراسة للنشر بالمجلة قبل صدور قرار المحكمة العليا الأمريكية في ١٥ يونيو ١٩٩٢ بشأن حق حكومة الولايات المتحدة اختطاف مواطنين من دول أخرى وتقديمهم الى المحاكمة أمام القضاء الأمريكي حتى ولو لم توافق دولهم .

(١) سجل الخلاف الليبي الغربي طويل ويشمل عددا كبيرا من القضايا وبعض دول الغرب مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا فقد بدأ الخلاف الليبي الغربي منذ قيام الثورة الليبية حول القواعد البريطانية والأمريكية في ليبيا وانضمام ليبيا الى التيار الناصري المعادي للغرب ، ثم نشأ خلاف ليبي أمريكي بريطاني حول تأميم البترول الليبي ، تبعه تجدد العداء التاريخي بين ليبيا وإيطاليا بسبب سجل الاستعمار الإيطالي وإحياء حركة الجهاد الليبي ضد الإيطاليين والمطالبة بإعادة المواطنين الليبيين الذين نقلتهم السلطات الاستعمارية منذ بدايات هذا القرن الى إيطاليا وقضايا التعويض عن مخلفات وألغام الحرب الثانية ضد إيطاليا وإنجلترا وألمانيا . وأضيف للخلاف الليبي البريطاني مساعدة ليبيا للجيش الجمهوري الإيرلندي وحادث السفارة الليبية في لندن . كما أضيف للخلاف مع الولايات المتحدة خليج سرت ومساندة ليبيا للزنج المسلمين في أمريكا ، ثم الصداقة الليبية السوفيتية والكوبية ومنافاة المصالح الأمريكية وقضايا الأسلحة النووية والميكروبية بل إن العلاقات الليبية الأسبانية قد عرفت بعض التوتر بسبب مساعدة ليبيا للمتطرفين من جزر الكناري .

(٢) انظر المذكرة في دراستنا حول حكم المحكمة في ١٩٩٢/٨/٨ ومنشير اليها كثيرا فيما بعد .



الثلاث ٩ فالاحتكاك بين الثورة الليبية والولايات المتحدة مشهود منذ قيام الثورة فقد تنوعت حوادثه وكان أبرزها الهجوم الجوي الأمريكي على طرابلس في يناير ١٩٨٦ والذي وضعه المراقبون ضمن تاريخ طويل من الصراع الأمريكي الليبي منذ قدوم الاساطيل الأمريكية الى البحر المتوسط في أواخر القرن الثامن عشر إبان نشأة الولايات المتحدة . أما قضايا الخلاف الأمريكي الليبي فقد تراوحت بين الصراع السياسي الناتج عن تباين الرؤى والمصالح والسياسات والخلاف حول الوضع القانوني لخليج سرت . وأما الخلافات الليبية البريطانية فسببها الرئيسي مساعدة ليبيا للجيش الجمهوري في إيرلندا الشمالية وعملياته الإرهابية ضد المصالح البريطانية وبلغ الخلاف مداه في حادث السفارة الليبية في لندن في أبريل ١٩٨٤ حيث قتلت إحدى سيدات الأمن البريطاني أمام مبنى السفارة الليبية بطلق نارى من داخل السفارة إبان مظاهرات احتجاج على السياسات الليبية ، وهو الحادث الذى أسفر عن قطع العلاقات الليبية البريطانية حتى الآن .

ولئن كانت المصالح البترولية الأمريكية والبريطانية القاسم المشترك في الخلاف مع ليبيا ، فإن قضية النيجر كانت الخلاف الاساسى بين ليبيا وفرنسا . ولكن الدول الغربية الثلاث الصحت في مناسبات متعددة ان الخلاف

وقد فشلت الاتصالات والمحاولات الدبلوماسية التى تدخلت فيها اطراف كثيرة لتسوية هذه الازمة وديا ، ولكن الطرفين المتنازعين (الغرب من ناحية) وليبيا من ناحية اخرى) اصرا على موقفيهما دون تقديم أية تنازلات . فاخترت الولايات المتحدة وبريطانيا للجوء الى مجلس الأمن الذى اصدر القرار رقم ٧٣١ في ٢١ يناير ١٩٩٢ ثم اتبعه بالقرار رقم ٧٤٨ في ١٩٩٢/٣/٢١ بعد ان تبين له عدم تجاوب ليبيا مع القرار الاول . أما ليبيا فقد لجأت في ٢ مارس ١٩٩٢ الى محكمة العدل الدولية . وقد أثارت القضية جوانب ومسائل قانونية بالغة الأهمية والدقة سنعالجها في هذه الدراسة ، ولكن مما يفيد في تقدير هذه المسائل ان نضعها في سياق الملاحظات الأولية الآتية :

(١) ان الحادثين (لوكربي والنهر) وقعوا في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ وان القضية اثبتت في اواخر ١٩٩١ وقد فسر ذلك من ناحية على أنه دليل على غلبة الجوانب السياسية والرغبة في التحرش بليبيا ، بينما فسره آخرون على أن إثارة الموضوع في هذا الوقت جاء بعد تكشف المعلومات المتصلة بدور ليبيا فيه .

(٢) ان فهم هذه القضية لن يكتمل دون وضعها في السياق العام للعلاقات الليبية الغربية خاصة الدول

المبحث الأول :

النزاع الليبي الغربي امام مجلس الامن :

لجأت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الى مجلس الامن في محاولة للضغط على ليبيا للتجاوب مع مطالب (بريطانيا والولايات المتحدة اساسا) وبناء على ذلك صدر قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ في ٢١ يناير ١٩٩٢ متضمنا بعد ديباجة طويلة حول المخاطر التي يتعرض لها الطيران المدني الدولي ، والاتجاه الى مكافحة الارهاب الدولي في هذا المجال وقرارات المجلس المتصلة بالموضوع ، اداة لحادث لوكربي بالاضافة الى حادث الطائرة الفرنسية رقم ٧٧٢ فوق النيجر والخسائر البشرية الغربية المترتبة على الحادثين ثم تضمن القرار الاسف البالغ الذي يشعر به مجلس الامن بسبب عدم الرد الفعال من جانب الحكومة الليبية على طلبات الدول الثلاث من اجل التعاون الكامل لتأسيس المسؤولية عن الاعمال الارهابية في هذين الحادثين^(٥) .

ونشير في هذا الصدد الى ان القرار قد اشار في الفقرة السادسة من الديباجة الى ان التحقيقات في الحادثين قد اسفرت عن تورط موظفين في الحكومة الليبية على النحو الذي اشارت اليه طلبات الدول الثلاث الى المجلس والمتضمنة في وثائق المجلس في هذا الشأن .

اما الفقرة الثالثة من القرار فقد تطلبت من الحكومة الليبية ان تقدم على الفور ردا كاملا وفعالا على هذه الطلبات من اجل المساهمة في ازالة الارهاب الدولي . وكلف القرار السكرتير العام ان يسعى لضمان تعاون الحكومة الليبية في هذا الصدد ، كما يحث الدول كافة على ان تشجع بشكل فردي وجماعي الحكومة الليبية على تقديم الرد المطلوب .

رد الفعل الليبي :

اعلنت الحكومة الليبية قبولها للقرار ٧٣١^(٦) . وأكدت ان القرار لا يطالبها صراحة بتسليم المتهمين الليبيين وانها على استعداد للتعاون الكامل والفعال مع الامين العام لتنفيذ القرار وانها تدين الارهاب بكافة صوره واشكاله .

غير ان مبعوث الامين العام الى طرابلس الذي حاول التوصل الى صيغة مقبولة للموقف الليبي لعرضه على مجلس الامن قد ابلغ هذا الموقف الى الامين العام الذي عرضه بدوره في تقرير خاص على المجلس تنفيذا للفقرة ٤ العاملة ويلاحظ على التكليف الذي تضمنته هذه الفقرة الى الامين العام انه لا يتضمن كما جرت العادة في جميع

الحقيقي بينها وبين ليبيا يرجع الى ما وصفته بالسياسات الارهابية الليبية وبعض السياسات غير الواقعية لليبية في افريقيا ، وهو ما تجسده شعارات الثورة الليبية ، بينما يرى الليبيون ان الخلاف الحقيقي بين ليبيا وهذه الدول هو ان سياسات ليبيا القومية والتقدمية والتحريرية تقف عقبة امام مصالح هذه الدول في مختلف القضايا ومن بينها الصراع العربي الاسرائيلي والوحدة العربية . وخلاصة هذا التباين في النظرتين الليبية والغربية ان ليبيا ونظامها وسياساتها لا تتمتع بأي تأييد أو قبول في نظر الغرب الرسمي والشعبي ، بل يرى البعض انها كذلك في العالم العربي ايضا^(٣) مما شجع الغرب على تحدى ليبيا باطمئنان .

(٢) جوهر القضية الاساسي في نظر الغرب هو مكافحة الارهاب الذي تعد حوادث الطيران المشار اليها جزءا منها وعلى اساس ان الارهاب الدولي من المهددات الاساسية للحضارة المعاصرة ولذلك فان الغرب يرى ان مكافحة الارهاب تجاوز في اهميته أية اعتبارات ثانوية .

(٣) توقيت اثارة القضية حيث لوحظ انها اثرت في اعقاب ازمة الخليج وبمناسبة انعقاد اولي جلسات مؤتمر السلام في مدريد مما دفع بعض المراقبين الى الاعتقاد بأن هذا التوقيت مقصود لتحقيق اهداف متعددة بعضها بسطوة الولايات المتحدة ، كما يتصل بعضها الآخر بتصفية الحسابات القديمة ، مع الحكم في ليبيا ، في الوقت الذي تتحدى فيه اسرائيل كل صور الشرعية الدولية ، فبدا ان الشرعية لا تطبق الا على الدول العربية وحدها^(٤) .

اما الجوانب القانونية التي ينصب اهتمامنا في هذه الدراسة عليها دون غيرها فهي مسألة تسليم الرعايا ومدى اختصاص مجلس الامن في نظر المنازعات القانونية ، وما اثاره ذلك من نقاط فرعية عديدة تتصل بسلطة المجلس وسلطانه الجديد ، ثم موقف المحكمة من القضية في شقها الاول الخاص بالطلب الليبي ، يفرض اجراء تحفظي وما ترتب على ذلك من احتكاك بين المحكمة والمجلس . وبذلك تثير هذه القضية برمتها جوانب بالغة الدقة تتصل بدور الأمم المتحدة الجديد ، وخاصة مجلس الامن من ناحية كما تمس التوازن المطلوب بين القانون والسياسة في بنیان النظام الدولي الجديد .

(٣) شملت الخلافات الليبية العربية كل الدول العربية تقريبا وهي مصر ، تونس ، المغرب ، سوريا ، العراق ، السعودية والخليج والسودان ، والأردن .

(٤) لهذا الاعتبار اثره الهام في مساندة ليبيا رغم التحفظات العربية على كثير من السياسات الليبية .

(٥) الفقرة ٢ العاملة من القرار ٧٣١ لسنة ١٩٩٢

(٦) انظر تصريحات وزير الخارجية الليبي . الامرام . ١٩٩٢/٢٨ . ص ١

تنظيم أو تشجيع أو المساعدة أو المشاركة في الأعمال الارهابية في أي دولة أخرى أو أن تسمح بتنظيم هذه الأعمال وتوجيهها من أراضيها متى كانت هذه الأعمال تنطوي على استخدام القوى أو التهديد باستخدامها . ثم عمدت الديباجة في لغة صريحة (الفقرة ٧) الى تقرير فشل الحكومة الليبية في أن تظهر بأفعال محددة نبذها للأرهاب وبشكل خاص يشكل عجزها المستمر عن أن تجيب بشكل كامل وفعال على الطلبات الواردة في القرار ٧٣١ ، تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

ثم أعلنت الديباجة عزم المجلس على اقلاع الارهاب الدولي ، ولما كان المجلس عازما على تقرير جزاءات الفصل السابع في هذا القرار منذ استذكر حق الدول وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق في أن تتذكر مع مجلس الأمن كلما ووجهت بمشاكل اقتصادية خاصة ناجمة عن تنفيذ أعمال القمع أو المنع ، وواضح من القرار أن المجلس يعمل وفقا للفضل السابع ، وأشار الى طائفة واسعة من الاجراءات الجزائية ضد ليبيا ، بعد أن تطلب منها أن تمتثل على الفور ودون تأخير لطلبات الدول الثلاث وأن تلزم نفسها بشكل نهائي بالتوقف عن كل اشكال العمل الارهابي وتقديم أي عون للجمعيات الارهابية ، وطلب منها أن تثبت بشكل فوري وباعمال محددة Concrete actions نبذ ما للأرهاب ، ومنح القرار ليبيا مهلة اسبوعين يتم بعدها نبذ هذه التدابير ، أما التدابير التي قررها المجلس يمكن حصرها في مجموعات اربع .

المجموعة الأولى : هي مجموعة التدابير المتعلقة بالطيران المدني وهي تتصل بنوع الفعل الذي اتهمت به ليبيا وتشمل حظر الطيران المدني من ليبيا واليهما أو التحليق فوق الأراضي الليبية ، وحظر تزويد ليبيا بالطائرات أو اجزائها أو قطع غيارها أو دفع اية مستحقات جديدة على أساس عقود التأمين القائمة وحظر التأمين على الطائرات الليبية واغلاق مكاتب الطيران الليبي في الخارج .

المجموعة الثانية : وهي جزاءات ذات طابع عسكري^(١١) وتشمل حظر إمداد ليبيا بالأسلحة والمعدات

القرارات السابقة السمي للحصول على الرد الليبي على القرار ، وإننا نوضت هذه الفقرة الأمين العام للقيام بمهمة دبلوماسية واسعة واساسها القرار ومضمونها كفالة تعاون الحكومة الليبية لتقديم الرد الذي تطلبه القرار ، فلم تكن مهمة الأمين العام^(٧) مجرد نقل الرد الليبي الى المجلس وإنما القيام بدور دبلوماسي جوهري في هذا الشأن ، ولعل الصيغة التي استخدمتها هذه الفقرة تكشف عن هذا المعنى حيث تضمنت « رجاء » Prie وليس طلبا^(٨) ، ولاشك أن جنسية الأمين العام العربية ودقة الموقف في العالم العربي وتفاديا لهذا الحرج الذي قد سيستشعره الأمين العام كل ذلك قد يفسر اسناد دور خاص له في هذه المسألة ، وقد يرى البعض وهو بصدد التفسير أن يكون الأمين العام شاهدا على تطور وتصاعد موقف المجلس وما وصفته الدول الثلاث « بأنه تعنت الموقف الليبي » .

ويبدو أن الدول الثلاث لم تكن تتوقع الكثير من التجارب من جانب الحكومة الليبية ، كما أنها لاحظت بقلق لجوء ليبيا الى المحكمة في ٣ مارس ١٩٩٢ م ، فسعت الى استصدار القرار الثاني وقد شجعها الاجماع الذي صدر به القرار الأول ولكن القرار الثاني الذي صدر في ٢١/مارس/ ١٩٩٢ م وأن بنى على القرار الأول ويتصل به اتصال السبب بالنتيجة ، الا انه قد تضمن عددا من الجزاءات واستند مباشرة الى الفصل السابع مما دفع خمس دول الى الامتناع عن التصويت عليه^(٩) وقد اكد القرار ٧٤٨ أن تقارير الأمين العام بصدد تنفيذ ليبيا لقرار ٧٣١ لم تقدم الرد الفعال الكامل المطلوب وربط القرار بين مكافحة الارهاب الدولي الذي يكون للدول فيه صلة مباشرة أو غير مباشرة امر اساسي لحفظ السلم والأمن الدوليين مشيرا الى قلق مؤتمر قمة مجلس الأمن في ٣١/٨/١٩٩٢ م حول الارهاب الدولي والحاجة الى مكافحته ثم قدمت ديباجة الفقرة الخامسة تفسيرا جديدا^(١٠) للمادة ٤/٢ من الميثاق حيث اشارت الى أن كل دولة بموجب هذه المادة ملزمة بالامتناع عن

(٧) سنقارن فيما بعد بين مهمة الأمين العام في الأزمة الليبية ومهمة في أزمة الخليج .

(٨) استخدمت الترجمة العربية في القرار كلمة يطلب وهي ليست ترجمة دقيقة

(٩) هذه الدول هي الرأس الأخضر والصين (دولة دائمة العضوية) الهند ، المغرب وزمبابوي . ويلاحظ أن امتناع الدول الدائمة العضوية لا يؤثر على صدور القرار والدول الممتنعة تمثل دول العالم الثالث ، كما يلاحظ اكتفاء المغرب وهي عضو مع ليبيا في اتحاد المغرب العربي - بالامتناع وليس المعارضة .

(١٠) التفسير التقليدي للمادة ٤/٢ من الميثاق وهو حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي أو بأي شكل لا ينسجم مع أغراض الأمم المتحدة . انظر اضرح المبدأ ونطاقه والاستثناءات الحديثة عليه مقالة ميشيل فيرالي Michel Verielly في كتاب كوت ، ص ١١٣ - ١٢٥ والمراجع الواردة في هذه الصفحة .

(Jean Pierre cot et Alain Pellet . (ed.) la charte de N.U. Economica, Braylant (1985).

(١١) يجب أن يكون واضحا الفرق بين التدابير ذات الطابع العسكري وهي التي تهدف الى حرمان الدولة المستهدفة من مميزات التعاون الدولي في المجال العسكري وهو ما نظمته القرار ٧٤٨ المشار اليه . وبين الجزاءات العسكرية المشار اليها في المادة ٤٢ من الميثاق والتي تعتبر تدابير تنطوي على استخدام القوة المسلحة . ويطلق على المجموعة الأولى من التدابير Measures of Military charcter العسكرية الثانية : military sanctions أو enforcement measures . بينما يطلق على المجموعة الثانية :

والمساعدات والتدريب والخبرة العسكرية والبوليسية وقطع الغيار أو أية أجزاء لازمة لصناعة هذه المعدات أو صيانتها ، وسحب الخبراء في هذا المجال .

أما المجموعة الثالثة : تتضمن بعض الجزاءات الدبلوماسية وهي تخفيض عدد ومستوى البعثات الليبية الدبلوماسية والقنصلية وتضييق نطاق حركة من يبقى في هذه البعثات ويتم تنفيذ هذا الاجراء في شأن البعثات الليبية لدى المنظمات الدولية بالتفاهم بين الدولة المضيفة والمنظمة المعنية .

أما المجموعة الرابعة : من الاجراءات فهي اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع أو طرد المواطنين الليبيين الذين سبق أن منعوا أو طردوا من دول أخرى بسبب تورطهم في أنشطة إرهابية .

وطلب القرار في فقرته السابعة من جميع الدول بما في ذلك الدول غير الاعضاء للأمم المتحدة والمنظمات الدولية أن تلتزم بأحكامه بدقة بغض النظر عن وجود أى حقوق أو التزامات ترتبها اتفاقات أو عقود تم إبرامها أو سريانها قبل ١٥ ابريل وهو تاريخ سريان القرار . كذلك طلب القرار من كافة الدول أن تقدم تقارير الى الأمين العام بحلول يوم ١٥ مايو ١٩٩٢ ، حول التدابير التي اتخذتها تنفيذا لالتزاماتها في هذا القرار . وطبقا للقاعدة ٢٨ من لوائح الاجراءات المؤقتة في مجلس الأمن قرر المجلس انشاء لجنة من كل اعضائه للإشراف على تنفيذ القرار وتقديم ملاحظاتها وتوصياتها للمجلس ويوسعها أن توصي بما تراه للسماح ببعض التصرفات المناقضة للقرار لاعتبارات انسانية ، وأن تدرس تقارير الدول حول تنفيذ القرار وأن تطلب معلومات اضافية منها وأن تعالج انتهاكات احكام القرار ، كما تعالج المشاكل المترتبة على تنفيذ القرار بالنسبة لبعض الدول وفقا للمادة ٥٠ من الميثاق .

وتجدر الإشارة الى أن الفقرة ١٢ من القرار ٧٤٨ قد اضافت الى اليات تنفيذه وهي أساسا لجنة مجلس الأمن ، تجديدا لتفويض الأمين العام كى يستمر في دوره الذى اشرنا اليه والوارد في الفقرة ٤ من القرار ٧٣١ ، ومعنى ذلك أن الأمين العام ليس مكلفا وفقا للقرار ٧٤٨ لتنفيذ الجزاءات ، وإن كان قد كلف بأن يقدم كافة المساعدات الضرورية للجنة وأن يهيئ الامانة العامة للقيام بهذه المهمة ولكن هذا القرار قد افرز للأمين العام دوره الاساسى المتميز في القرار ٧٣١ وهو اقناع ليبيا بالتجاوب مع الطلبات الغربية ثم استمرت هذه المهمة في

القرار ٧٤٨ مادام هذا القرار الاساسى هو الضغط على ليبيا لتحقيق ذات الهدف الذى يعمل من أجله الأمين العام (١٢)

المبحث الثانى : المسائل القانونية المفصلة بنظر النزاع امام المجلس

يشير التحليل المتقدم عددا من القضايا القانونية التي سنعالجها تباعا بايجاز واهمها :

(١) نظرية النيابة والشرعية الدستورية في الميثاق
(٢) سلطة المجلس في توجيه بأساليب التسوية السلمية والطبيعة القانونية لموضوع التسلم .

(٣) سلطة المجلس في توصيف الموقف وتقرير تدابير

(٤) الفصل السابع العلاقة بين قرارى المجلس ومقارنتهما بأزمة الخليج .

(٥) العلاقة بين المجلس والجامعة العربية في ضوء النزاع .

أولا نظرية النيابة والشرعية الدستورية في الميثاق :

تتسع تطبيقات نظرية النيابة لتشمل كافة غروع القانون العام والخاص . ومن تطبيقات النيابة في القانون الدولى نيابة الممثل الدبلوماسى (أو النيابة الدبلوماسية) عن دولته لدى الدول الأجنبية ، والنيابة من المجتمع الدولى فيما عرفناه من نظم الوصاية والانتداب (١٣) . كما نجد بعض صور النيابة في علاقة الدولة الثالثة القائمة برعاية مصالح الدولة التي قطعت العلاقات الدبلوماسية مع دولة أخرى (١٤) . والنيابة تعنى قيام تصرف قانونى معين يتولى شخص يسمى النائب ابرامه فتقع آثاره القانونية مباشرة في ذمة شخص آخر يسمى الاصيل بحيث لا يكون للنائب الذى باشر التصرف شأن بأثارة التى ينفرد بها الاصيل والغير الذى تعامل معه النائب (١٥) . ولئن كانت نظرية النيابة حديثة العهد في الفقه القانونى على يد الفقهاء الألمان والايطاليين منذ أواخر القرن التاسع عشر ورغم حداثتها في مجال التصرفات القانونية الدولية التى ذكرنا بعضها فاننا نشير هنا الى محاولة تكييف تصرفات وسلطات مجلس الأمن في مجال حفظ السلم في ضوء نظرية النيابة . وتكمن هذه النظرية في المادة ٢٤ من الميثاق التى تنص على أن أعضاء الأمم المتحدة قد عهدوا الى مجلس الأمن بالمسئولية الاولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين ووافقوا على أن يقوم المجلس باداء الواجبات التى تتطلبها هذه المسئولية ويتصرف في ذلك نيابة عنهم Acts on Their behalf . ولكنه وهو يقوم بهذه الواجبات يتعين على

(١٢) لاحظ الفرق بين دور الأمين العام في القرار ٧٤٨ وبين دوره في القرار ٦٦١ في أزمة الخليج .
(١٣) انظر في النظرية العامة للنيابة د . جمال مرسى بدر ، النيابة في التصرفات القانونية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠

(١٤) انظر في ذلك دراستنا عن المركز القانونى لبعثات رعاية المصالح ، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، سبتمبر ١٩٨٤ ص ١ وما بعدها .
(١٥) د . جمال بدر ، مرجع سابق ، ص ٩

والدراسة على سبيل الرقابة For Consideration . يتضح من ذلك ان سلطات المجلس في ممارسة مهمته محددة في الفصول الأربع ، وان هناك اربعة قيود على عمل المجلس وهي : (١) ان يختص المجلس بنظر القضايا السياسية اما المسائل القانونية فيلتزم المجلس بموجب ٢/٣٦ من الميثاق بتوصية اطراف النزاع لعرضها على المحكمة ، ولا تعد هذه التوصية منشئة لاختصاص المحكمة في النزاع (بريجيت شنين - كتاب كوت ص ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٥) ويظل امر اختصاص المحكمة متروكا للدول اطراف النزاع ، فاذا رفضت المحكمة طلب الاطراف وجب على المجلس طلب رأى استشارى ب - الا يخرج المجلس مهمة سلطاته عن اغراض ومبادئ الأمم المتحدة وهذا هو القيد العام (المادتان الأولى والثانية ، أى الفصل الأول) . وقد اتجه مؤتمر سان فرانسيسكو الى قصر الالتزام بهذا القيد العام حيث رفض اقتراح بلجيكا باضافة قيود اخرى .

ج - ان يقدم التقارير السنوية والخاصة ومن خلالها يتضح ان كان قد التزم بالقيد الأول او خرج عليه .

د - وهناك قيد اجرائى تابع ، وهو الوارد في المادة ٢/٢٧ أى اجماع الدول الخمس الدائمة العضوية لكى تصدر قرارات المجلس .

٤ - د اما عن الاثار الثانوية لنظرية النيابة في علاقة الاصيل بالنائب فقد تعددت النظريات وانقسمت الى اتجاهات ثلاثة هي : نظرية الافتراض ، والنظريات القائمة على فكرة الارادة والنظرية المبنية على القانون الوضعي^(١٦) ونحن نرى أن علاقة النيابة في الميثاق علاقة خاصة اقرب الى النيابة القانونية وليس الاتفاقية او القضائية^(١٧) رغم ما في ذلك من مخاطرة في وضع هذه العلاقة خارج نطاق نظرية النيابة اصلا وادخالها ضمن دائرة التصرفات القانونية التى تشبه النيابة وتتجاوز معها^(١٨) .

فالاصيل فوض النائب ، ثم التزم بنتيجة تصرفاته في المادة (٢٥) من الميثاق على أساس ان النائب قد احسن اداء مقتضيات النيابة وأن للاصيل اساليب التحقق من ذلك . ولذلك فنحن نميل مع اتجاه د . السنهورى الى الأخذ بنظرية ارادة النائب^(١٩) بحذر ، فتصبح تصرفات المجلس المخالفة لاغراض الأمم المتحدة ومبادئها باطلة منذ لحظة الكشف عن هذه المخالفة عن طريق الجمعية العامة ، كما يجوز الأخذ بنظرية البطلان المطلق لهذه التصرفات ، ولكننا لا نجد سنداً قانونياً في نظام الميثاق

المجلس ان يتصرف وفقاً لاهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، وان سلطاته المحددة الممنوحة للمجلس للقيام بهذه الواجبات منصوص عليها في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر . وعلى مجلس الأمن ان يقدم تقارير سنوية ويقدم عند الضرورة تقارير خاصة الى الجمعية العامة لنظرها .

ونحن نرى ان المادة ٢٤ هي صلب النظام العام لحفظ السلم في الميثاق ، وهي تتضمن عناصر النظرية العامة في النيابة على النحو التالى :

(١) اطراف عقد النيابة وهم :
اعضاء الأمم المتحدة جميعاً وهم الطرف الاصيل الذين فوضوا مجلس الأمن لجهاز له شخصية اعتبارية وهو النائب بمسئولية محددة أولى هي حفظ السلم والأمن الدوليين - وهذه النيابة واساسها المادة ٢٤ تجعل في نظرنا لمجلس الأمن شخصية قانونية دولية منذ ابرام الميثاق وليس منذ رأى المحكمة الاستشارى عام ١٩٤٩ في قضية التعويض عن الاضرار التى تصيب موظفى الهيئة الدولية ، حيث يصبح الرأى كاشفاً وليس منشئاً وهو ما فعلته المحكمة بالفعل عندما استعرضت سلطات الاجهزة المكونة للأمم المتحدة وخاصة المجلس . فالنائب هو المجلس كجهاز Corporate Body وليس كاعضاء وان كان الدافع الاساسى وراء فكرة النيابة هو تأكيد دور الدول الدائمة العضوية التى اختصها الميثاق بمركز خاص في نظام الأمم المتحدة .

(٢) ان يقوم المجلس بهذه المهمة بموجب عدد من السلطات المحددة حصراً في الفصول الاربعة المشار اليها مع ملاحظة ان مسئوليته عن حفظ السلم مسئولية اولى ، وليست كلية او مطلقة . فهى ليست كلية بمعنى ان هناك اجهزة اخرى تشاطره المسئولية وإن كانت تأتى بعده في الترتيب ، ثم أنها ليست مطلقة من حيث التصرفات والسلطات .

(٣) رقابة الاصيل على النائب ، فمادام اعضاء الأمم المتحدة جميعاً هم الطرف الاصيل ويمثلون جميعاً في الجمعية العامة ، فانهم من خلال الجمعية العامة يمارسون رقابتهم على النائب وهو المجلس ، من خلال التقارير السنوية التى يقدمها المجلس عن مهمته ومدى التزامه بسلطاته في ممارسة هذه المهمة ، كما يجوز للجمعية العامة وهى ممثل الطرف الاصيل ان تطلب من المجلس تقارير خاصة ليس للعلم والاحاطة ولكن للبحث

(١٦) المرجع السابق ص ٧٠ وما بعدها

(١٧) انظر تفاصيل - صور النيابة في المرجع السابق هامش (١) ص ٩٧ .

(١٩) الوسيط ج ٧ ، م ١ بند ٣٠٠ ص ٥٧٨ و ٥٨١ (نقلاً عن المرجع السابق)

يراه مناسباً (م ٢٧) أو أن يقدم توصياته تلك بناء على طلب كافة أطراف النزاع (م ٢٨).

(٢) أن قرار مجلس الأمن لا يصلح أساساً استثنائياً للتسليم بدلاً عن اتفاقية التسليم فالتسليم عمل من أعمال السيادة ولا يجوز أن يفرض على الدولة القيام بالتسليم بغير إرادتها الصريحة لا الضمنية^(٢٧).

ويزداد الأمر صعوبة عندما يتعلق بطلب المجلس من ليبيا أن تقوم بتسليم رعاياها . وتختلف الدول في الأخذ بقاعدة تسليم الرعايا أو عدم تسليمهم أو تسليمهم بشروط معينة . وذلك باختلاف فلسفة العلاقة بين الدولة ورعاياها . وباختلاف المنطق الذي يحكم هذه المسألة . غير أن الثابت في القانون الدولي حالياً هو أن الدولة لا تجبر على تسليم رعاياها . ومصدر هذه القاعدة هو التسليم بمبدأ سيادة الدولة . والنص في تشريعاتها الداخلية على مثل هذا المبدأ . وأخيراً المصدر الاتفاقي الدولي . فإن كان هناك نص في تشريع الدولة يحظر تسليم الرعايا . ولا تنظم هذه المسألة اتفاقيات التسليم . فلا يجوز إجبار الدولة على تسليم رعاياها^(٢٨).

ورغم أن قضايا الإرهاب سوف تؤدي إلى تطوير مبدأ عدم تسليم الرعايا نحو تعاون أكبر مع مصلحة التعاون الدولي إلا أنه يجب احترام الوضع الراهن في القانون الدولي في هذه اللحظة . فقانون الإجراءات الليبي لا يميز تسليم المتهمين إلا بعد صدور الحكم كما لا يجيز تسليم الرعايا . كذلك تجيز الاتفاقية العربية بشأن التسليم عام ١٩٥٢ للدولة الامتناع عن تسليم رعاياها وهو الأمر الذي تضمنه قانون الإجراءات الجنائية الليبي وكذلك قانون العقوبات^(٢٩) ولذلك فإننا نرى أن قرار مجلس الأمن لا يجوز في ضوء هذه الاعتبارات أن يكون أساساً للتسليم إلا بشرط واحد وهو قبول ليبيا صراحة له على أن يكون هذا التسليم مرة واحدة ولهذين المتهمين على وجه التحديد . مع مراعاة الضمانات القانونية المألوفة في قضايا التسليم . وحتى لو وافقت ليبيا على تسليم رعاياها امتثالاً لقرار المجلس وانسجاماً مع الخط العام لاثبات عزمها على نبذ الإرهاب وإجراءات محددة من هذا القبيل . فإن ذلك لا يؤثر على ما قرره من أن المجلس قد تجاوز سلطته مرة باعتماده نظرية أحد طرفي النزاع .

لهذا الرأي^(٣٠) ثانياً سلطة المجلس بالتوصية بأساليب التسوية السلمية والطبيعية القانونية لتسليم المجرمين . واضح من تقديمنا لقراري مجلس الأمن رقمي ٧٣١ . ٧٤٨ أن المجلس قد اتخذ منذ اللحظة الأولى موقفاً أيد فيه الطلب الغربي من ليبيا ونقل عن المذكرة الغربية دون تحفظ وصف المتهمين بأنهما موظفان في الحكومة الليبية . ثم بنى على ذلك مطالبته ليبيا بتسليمهما .

ولعل تلك هي المرة الأولى التي يعرض فيها نزاع بين طرفين على مجلس الأمن ثم يحكم بنفسه في النزاع مباشرة . وقد رسم الميثاق في الفصل السادس قواعد نظر المجلس للمنازعات من الدول والتي تعرض عليه . فبوسع المجلس وفق المادة ٢/٣٣ إذا رأى ضرورة لذلك . أن يطلب من أطراف النزاع أن يعمدوا إلى تسوية بأي من الوسائل السلمية العديدة الواردة في المادة ١/٣٣ مادام الأطراف أنفسهم لم يلتزموا هم باتباع هذه الوسائل . كما يجوز للمجلس - في حالتنا - ووفق حكم الفقرة الأولى من م ٢٤ أن يجري تحقيقاً في أي نزاع أو موقف من شأنه أن يؤدي إلى احتكاك دولي أن يثير نزاعاً لكي يقرر أن كان استمرار النزاع أو الموقف يحتمل أن يهدد السلم والأمن الدوليين . بل أن من سلطة المجلس في مثل هذه الأحوال وفق حكم المادة ١/٣٦ أن يوصي بما يراه ملائماً من أساليب التسوية .

فليس في الميثاق إذن أساس لكي يقرر المجلس مباشرة تبني وجهة نظر طرف ضد طرف آخر . وقد يقال أن المجلس قد تأكد أو اقتنع بتلك الوجهة فبنى قراره على هذه القناعة^(٣١) .

ومن ناحية أخرى هل يصلح قرار المجلس رقم ٧٣١ أساساً قانونياً لتسليم ليبيا لرعاياها المتهمين في القضية ؟

دون دخول في التفاصيل نكتفي بإيراد الملاحظات القانونية الآتية :

(١) أن موضوع التسليم مسألة قانونية ويمتنع على المجلس أن يقرر أمراً في مثل هذه المسألة إلا في الحدود التي رسمها الميثاق . وهي التوصية بعرض مثل هذا الأمر على المحكمة . أو اقتراح شروط التسوية حسبما

(٢٠) حاولنا التمهيد لفكرة النيابة وإثابها ونصرقات المجلس . انظر مقالنا بعنوان مصر وإجراءات مجلس الأمن ضد ليبيا . الأهرام ١٩٩٢/٤/٨٩ . وانظر في عدم قابلية تصرفات المجلس للبطالان مقال د . مفيد شهاب الأهرام ١٩٩٢/٤/٨٧ بعنوان الإلزام الليبي الغربية بين قرارات مجلس الأمن وقرارات محكمة العدل الدولية .

(٢١) راجع في تقييم مماثل بعمل مجلس الأمن ودوره في هذه النقطة . د . إبراهيم المنذر - المشكلة الليبية " تريبه - قوة القانون أم قانون القوة - المركز العربي الدولي ١٩٩٢ . ص ٣٦ ومابعدا .

(٢٢) انظر تفاصيل المستشار عثمان حسين عبد الله . دراسة قانونية لطلب التسليم المقدم إلى الجماهيرية الليبية - المركز العربي الدولي ١٩٩٢ .

(٢٣) انظر في مسألة تسليم الرعايا . المرجع السابق . ص ١٦ ومابعدا .

(٢٤) المرجع السابق ص ٢٨ - ومابعدا وتقبل الولايات المتحدة وبريطانيا تسليم رعاياها بينما لا تقبل فرنسا ذلك وانظر Robert Rafuse Extradition of nationals كتاب مسر إليه في مرجع السابق .

حين تكون كاملة الاهلية .

إن تسليم المجلس بأن المتهمين موظفان في الحكومة الليبية يعنى أنه يحمل الدولة الليبية المسؤولية القانونية عن أفعالهم وأن هذا الافتراض قد أباح له عدم التمسك بمسألة السيادة .

أن مطالبة ليبيا بالتسليم تعد موقفاً إنتقائياً من المجلس لتحديد الاختصاص القضائي دون مراعاة لأحكام اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ التي تؤكد إختصاص الدولة التي يوجد الجاني في إقليمها سلطة المجلس في توصيف الموقف وتقرير تدابير الفصل السابع

للمجلس بموجب المادة ٣٩ من الميثاق أن يقرر إن كان الموقف يمثل تهديداً للسلم أو إنتهاكاً للسلم أو عملاً من أعمال العدوان .

وخلال مؤتمر سان فرانسيسكو أصرت الولايات المتحدة على أن سلطة المجلس في المادة ٣٩ مطلقة دون قيد بالنظر إلى خطورة المهمة التي يضطلع بها بينما خشيت الدول الصغيرة من دكتاتورية مجلس الأمن في هذا الصدد فعمدت الى تخفيف سطوته وإسباغ الرقابة على ممارسة هذه السلطة فتقدمت بعض الدول ومنها مصر بإقتراح رقابة الجمعية على المجلس من خلال فحص تقاريره إليها على النحو الوارد في المادة ٣٩/٢ من الميثاق . ولكن الدول جميعاً أقرت بضرورة الامتناع عن تعريف أى من الحالات الثلاث تحسباً للمستقبل وحتى لا يكون التعريف قيداً على سلطان المجلس^(٢٦)

أما سلطة المجلس في تقرير جزاءات الفصل السابع فهي مطلقة ولا قيد عليها سوى أن يكون المجلس قد مارس سلطة التوصيف في المادة ٣٩ بشكل صحيح^(٢٧) . وفي الحالات التي سبق أن وصف فيها المجلس الموقف بأنه يقع في إحدى هذه الطوائف الثلاث لم يتحد أحد سلطة المجلسين ولكنها كانت على وجه الاجمال لها علاقة بتهديد السلم والأمن الدولي^(٢٨) ، فهل الامتناع عن تسليم المتهمين الليبيين يعد إنتهاكاً للسلم والأمن الدولي ، أم أن عدم تسليمهما يرمز إلى الامتناع في

مرة أخرى بطلب التسليم وهو ما لا يجوز الطلب فيه .

والجدير بالذكر أن مصر من الدول التي لايجيز فيها تسليم رعاياها على أساس أن حظره لابعاد المواطن يستوى مع حظر تسليمه ، وهذا تفسير غالبية شراح الدساتير المصرية ويؤكد ما قرره منشور وزارة الحفانية رقم ٨ لسنة ١٩٠١ ، وتؤكد في إتفاقيات التسليم بين مصر ودول أجنبية كما عززته الفتاوى القانونية في مصر ، ومشروع تعديل قانون الاجراءات الجنائية

تدل الاحصائيات على أنه من بين ١٦٣ إتفاقية لتسليم المجرمين نصت ٩٨ منها على الاستثناء المطلق لتسليم الرعايا ، في حين نصت ٥٧ منها على سلطة الدولة التقديرية في التسليم ، ونصت ثمانى فقط على التسليم دون إعتبار لجنسية المطلوب .

وقد حاولت إتفاقية الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٨٩ الخاصة بمكافحة المرتزقة وتمويلهم وتدريبهم وتجنيدهم أن تجعل الإتفاقية ذاتها أساساً قانونياً لتسليم المرتزق بين الدول أطراف الإتفاقية ، (إذا لم توجد بينها إتفاقيات للتسليم) ، ولكنها لم تشر إلى تسليم الرعايا المرتزقة . وقد حددت هذه الإتفاقية قواعد الاختصاص الجنائي وأسندته إلى الدولة التي وقع الفعل غير المشروع على إقليمها وهي في هذه الحالة الدولة المتضررة أيضاً ، وهي التي يجوز لها أن تطلب تسليم المرتزق من الدول الأخرى . وبينما ألزمت الإتفاقية الدول الأطراف بتضييق الخناق على مراحل العملية الارتزاقية ، جعلت إستناد الدول إلى الإتفاقية لتسليم المرتزقة أمراً جوازياً وليس إجبارياً ، مما يعكس إتجاه المجتمع الدولي إلى عدم التساهل في مسألة التسليم حتى لو تعلق الأمر بجرائم النظام العام الدولي ، لاتصالها الوثيق بمسألة السيادة . ولهذا السبب فإن إلحاح مجلس الأمن في قراره ٧٢١ ، ٧٤٨ على تسليم المتهمين الليبيين ينطوى على مساس بسيادة ليبيا ، اللهم إلا إذا كان المجلس قد أخذ بنظرية جديدة وهي أن الطلب قد بنى على إفتراض أن الدولة المخطئة L'etat leaé تفقد إعتبارها وأهليتها القانونية . ويجوز بالتالى إمتهان ما يفترض لها من سيادة

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٢٨ ومقالنا حول مصر وقانون اللاجئين ، السياسة الدولية بنذر ١٩٩٢ .

(٢٦) راجع للتفاصيل ماكدرجال وريزمان Rhodesia and the United Nations : the lawfulness of international concern, in Mcdougal and Reisman, (ed) , International Law a Contemporary Perspective, New York 1981, P. 172.

وانظر أيضاً تحليلاً للمادة ٣٩ وسلطة مجلس الأمن :

Jerard Cohen Jonathan in Jean cot et Slain pellet, Economica, 1985, P. 645, 666

(٢٧) ماكدرجال ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ . وانظر سلطات المجلس وفق المادتين ٤١ ، ٤٢ في مقالتي Denis Simon & Pierre Eisenann ص ٦٦٧ - ٧٠٤ في كتاب كوت سابق الإشارة اليه .

(٢٨) انظر مجملاً لهذه الحالات في رسالتنا الجزاءات غير العسكرية في الأمم المتحدة ، الباب الثاني ، الفصل الثامن ، وكذلك Repertoire de la pratique des N.U. , (Article 39), New York 1990.

بدأ أول تطبيق لجزاءات الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ ضد إسبانيا بمنعها من دخول الأمم المتحدة وتقرير جزاءات دبلوماسية ضدها على أساس أن مساندة فرانكو لهتلر يجعل نظامه مفتقداً لشروط أساسى من شروط العضوية وهو حب السلام وفق أحكام المادة الثالثة من الميثاق

سنرى . تبدو جزاءات القرار الثانى غير متناسبة مع الفعل غير المشروع المنسوب لليبيا إفتراضا . كما أنها تتجاهل تطورات الموقف الليبى . فقد أجرت ليبيا المشروع المنسوب لليبيا إفتراضا ، كما أنها تتجاهل تطورات الموقف الليبى . فقد أجرت ليبيا محاكمة للمتهمين وناشدت سلطات التحقيق وكل ذى مصلحة في الدول الثلاث للتعاون معها لكشف الحقيقة ، وتضمن بيان الخارجية الليبية في ١٩٩١/١١/٨٨ (بمجرد علمها بالبيان البريطانى الأمريكى الذى صدر بعد ذلك بعشرة أيام يوم ١٩٩١/١١/٢٧) هذه الاجراءات وعرضت تسوية النزاع من خلال المحكمة ، وقبول أية محاولة لاجراء تحقيق دولى محايد لاستظهار الحقيقة^(٢٩) . كذلك أكدت ليبيا مواقفها وعرضت صورا من المرونة بديلا عن التسليم ، بل إنها فكرت في التسليم الى الجامعة أو الأمم المتحدة أو دولة ثالثة محايدة (تردد إسم مصر) وهناك إتجاه غير مؤكد لتسليمهما إلى سلطات أسكوتلندا . أما نبذ الارهاب فقد تعهد به الرئيس القذافى وكافة المسؤولين وأبلغ التعهد الى الأمم المتحدة والجامعة العربية^(٣٠)

(٢) الموقف في ازمة الخليج وموقف العراق
لم يكن ثمة خلاف بأن العراق قد إحتل الكويت بعمل عدوانى غير مشروع وضمها ورفض الانسحاب تحت أى ظرف أو حتى الاعتراف بوجود الكويت كوحدة سياسية منفصلة عن العراق . ولذلك ، أصدر المجلس القرار ٦٦٠ في ١٩٩٠/٨/٢ مطالباً العراق بالانسحاب فورا وبلا شروط ولا رفض وأعلن ضم الكويت رفض المجلس هذا العمل غير المشروع بقراره رقم ٦٦٢ في ١٩٩٠/٨/٢١ ، وإستمرت إدانات المجلس كلما إرتكب العراق مخالفة إزاء رعايا الدول الثلاث ، والبعثات الأجنبية في الكويت وغيرها ولاجبار العراق على إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قرر المجلس جزاءات متدرجة بدءا بالقرار ٦٦١ في ٨/١ وإنتهاء بالقرار ٦٧٨ في ١٩٩٠/٨/٢٩ باستخدام كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ قراراته السابقة .

استمرار السياسات الليبية المساندة للارهاب ومن ثم يعد الموقف الليبى قرينة مباشرة تخدم قضية أوسع وهى قضية الارهاب الدولى ؟ نعتقد ان التفسير الثانى هو ما بدا ان مجلس الأمن قد عول عليه إذ إنتها ديباجة القرارين ٧٢١ و ٧٤٨ وبعض فقراتهما العاملة على الإشارة المتكررة الى عزم المجتمع الدولى على إقتلاع الارهاب وأن الجزاءات ضد ليبيا هى إحدى حلقات تنفيذ هذا العزم .

هذا التفسير قد يكون صحيحا من الناحية السياسية لكنه لايجد له في القانون القائم سنداً ، فهو يرهق المنطق القانونى لخدمة هدف سياسى لا خلاف على أهميته وهو تحرير المجتمع الدولى من شرور الارهاب .

رابعاً : العلاقة بين قرارى المجلس ومقارنتها بأزمة الخليج

قرر المجلس أن قرار الجزاءات ٧٤٨ هدفه الأساسى الضغط على ليبيا لتنفيذ القرار ٧٢١ أى التسليم والتعهد بنبذ الارهاب . فإن تعدت هذين الطلبين إنتهى مبرر تطبيق الجزاءات ، وإن لم تفعل أمكن النظر في تصعيد الجزاءات . وقد تمسكت ليبيا حتى كتابة هذه السطور برفض التسليم وإن أبدت بعض المرونة في هذا الاتجاه ، أما الشق الثانى وهو نبذ الارهاب فقد أعلنت الحكومة الليبية عن لسان الرئيس القذافى وكافة المسؤولين نبذه .

(١) العلاقة بين قرارى الازمة الليبية ، والموقف الليبى

قرر المجلس إجراءات جزائية ضد ليبيا بعد أن قرر أن عدم تنفيذها للطلبين الموضحين في قراره الأول ٧٢١ يعد تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، وأن تنفيذ الطلبين يزيل هذا التهديد . ولذلك كان القرار الثانى أداة لتنفيذ أهداف القرار الأول . ولما كان طلب التسليم كما أوضحنا تحكمه إعتبارات قانونية كما ان المنسوب إلى المواطنين الليبيين مجرد إتهام يحتاج إلى نسبة مؤكدة للفعل إلى فاعله ، فإنه لذلك ولظروف تدخل الجامعة العربية كما

اما في قضية روديسيا الجنوبية فقد اعتبر مجلس الأمن أن استغلال حكومة إبلى سميت من جانب واحد يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وقد اختلف الفقه حول هذا التكيف . انظر تفاصيل هذا الخلاف في مقالة ماكوجال . مرجع سابق ، ص ١٧٤ ومابعدها ، ومقالتنا جزاءات الأمم المتحدة ضد روديسيا ، المجلة المصرية للقانون الدولى ١٩٧٥ ، دراسة في نظرية الالتزام في القانون الدولى تحت الطبع . كذلك اعتبر مجلس الأمن أن سياسة الابار تهديد السلام والأمن الدوليين ، مثلما اعتبر غزو العراق للكويت عدوانا ، وقرر الجزاءات في الحالتين . أما القرار ٧٥٧ في ١٩٩٢/٧/٥ بشأن اليوسنة والهرسك فقد اعتبر المجلس فيه استمرار الصرب في أعمال العنف وإحداث الخسائر البشرية بلا مبرر تهديدا للسلام .

(٢٩) انظر تفاصيل الموقف الليبى في الوثيقة المعنونة : «الجوانب القانونية التي اتخذتها اللجنة الشعبية العامة للعمل بشأن الاتهامات المثارة حول أحداث تحطم الطائرتين الأمريكية والفرنسية .

(٣٠) انظر المقابلة المطولة للرئيس القذافى مع الأهرام يومي ١٠ ، ١١ ، ١٢/٢/١٩٩٢ حيث أوضح اللبس الذى أدى الى الخطأ لديه بين أعمال التحريض الوطنى وأعمال الارهاب ، وإخلافه معسكرات تدريب الارهاب والكف عن مساعدته أو التعاون معه بأية صورة . وانظر أيضا التمهيد الليبى الذى تضمنه قرار الجامعة العربية في فترته الثانية (القرار ٥١٦١ في ١٩٩٢/٢/٢٢ والمبلغ الى مجلس الأمن والصادر بوثيقة المجلس رقم S/23745 في ١٩٩٢/٢/٢٣ .

البحرى وإحتجاز السفن العراقية ، فلم تعهد للأمين العام بأى دور . غير أن القرار ٦٧٤ فى ١٠/٢٩ وهو آخر القرارات التحذيرية السابقة على القرار الحاسم رقم ٦٧٨ قد توسع فى دور الامين العام للقيام بدور دبلوماسى واستخدام مساعيه الحميدة من أجل « التوصل إلى تسوية سلمية للآزمة على أساس القرارات السابقة وأن يخطر المجلس بنتائج مهمة ، بل ناشد الدول فى المنطقة وفى خارجها المساهمة فى هذه المهمة » (٢٢) .

أما مهمة الامين العام فى قرارى الآزمة الليبية فلم تتغير وهى السعى لدى ليبيا للتجاوب مع الطلبات الغربية ، على النحو الذى أوضحناه فيما تقدم وقدمنا له تفسيراً مبدئياً ، ولكن المجلس لم يشرك دولا أخرى فى المنطقة أو خارجها للمساعدة فى هذه المهمة .

خامساً : العلاقة بين المجلس والجامعة العربية فى الآزمة :

إهتمت الجامعة العربية منذ بدايات الآزمة وحاولت تسويتها مع إعلانها التضامن مع ليبيا ضد التهديدات الغربية وقد أصدر مجلس الجامعة فى دورات عادية وإستثنائية عددا كبيرا من القرارات بدءا بالقرارين ٥١٥٦ و ١٩٩١/٨٢/٥ و ٥١٥٨ فى ١٩٩٢/٨/٦ . ثم القرار الذى صدر على مستوى وزراء الخارجية رقم ٥١٦١ فى ١٩٩٢/٣/٢٢ وتكمن أهمية هذا القرار فى ثلاث نقاط الأولى تأكيده حرص الجامعة على تسوية النزاع سلميا وإدانتها المطلقة للإرهاب والثقافة تبنيه موقف ليبيا الرافض للإرهاب ودعوته لمجلس الأمن لحل النزاع بالمفاوضات والوساطة والتسوية القضائية ، وأخيرا حث المجلس على تجنب اتخاذ أية إجراءات قسرية ضد ليبيا وإعطاء الفرصة للمحكمة ، وللجنة الجامعة التى شكلت بنفس القرار من وزراء خارجية مصر وليبيا وسوريا والمغرب وموريتانيا والأمين العام ، لإجراء كافة الاتصالات اللازمة والعاجلة بالأطراف المعنية (والأمم المتحدة) بهدف إيجاد حل للآزمة وفق أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولى . ولكن مجلس الأمن كان قد تهنيا بالفعل لإصدار قراره ٧٤٨ المتضمن للجزاءات ضد

وهكذا كان طلب المجلس من العراق مشروعا وتصادت إجراءاته ضد العراق بينما العراق مصر على سلامة موقفه حتى أجلى قسرا عن الكويت . ويتضح لنا الفارق والعلاقة بين القرارين ٧٢١ و ٧٤٨ فى الآزمة الليبية الغربية ، وبين القرار ٦٦٠ وبقية قرارات الجزاءات من ٦٦١ حتى ٦٧٨ فى آزمة الخليج ، والتباين بين الموقفين الليبي والعراقى .

فإذا تأملنا تطور سلوك المجلس فى الآزمة الليبية وآزمة الخليج ، تبين لنا أنه فى آزمة الخليج أشار القرار ٦٦٠ صراحة إلى أنه يعمل وفق المادتين ٣٩ ، ٤٠ أى أن مطالبة العراق بالانسحاب ، ومطالبة العراق والكويت بالتفاوض بعد الانسحاب لتسوية المشكلة التى تسببت فى الآزمة بعد إجراءات مؤقتة فى حكم المادة (٤٠) ، ويصبح موقف الدولتين تجاه هذا الاجراء المؤقت أى توصية المجلس أساسا لتحديد الطرف المخطئ ، وهو ما أشار إليه القرار ٦٦١ فى ٨/١ فى ديباجية من تجاوب الكويت ورفض العراق (٣١) .

أما فى الآزمة الليبية فلم يشر القرار ٧٢١ إلى مواد الميثاق التى يعمل المجلس بمقتضاها ويبدو أنه إستند أيضا إلى المادة (٤٠) وإعتبر ان الطلبات الموجهة لليبيا من قبيل الاجراءات المؤقتة التى يعد رفضها أو إغفالها قرينة تساعد المجلس على تقرير وتوصيف الموقف ، وهو ما فعله المجلس فى قراره الثانى ٧٤٨ ، وسبق أن فعل الشئ ذاته فى الآزمة الكورية عام ١٩٥٠ ، وهو ما أثار الجدل حول تسلسل المادتين ٣٩ ، ٤٠ بحيث تتقرر الاجراءات المؤقتة بعد توصيف الموقف . وحول وظائف الاجراءات المؤقتة الوقائية والتحذيرية وغيرها (٣٢) .

(٣) دور الامين العام فى الأزمتين

جرت العادة عندما يقرر مجلس الأمن اجراءات القمع أو المنع ويعهد إلى الامين العام بمتابعة تنفيذ الدول لهذه الاجراءات أو متابعة أثارها على الدولة المخطئة . أما قرارات الجزاءات الهامة فى آزمة الخليج هى بالذات القرارات ٦٦٠ ، ٦٦١ (الخاص بالجزاءات التجارية والاقتصادية والمالية) والقرار ٦٧٠ بشأن الحصر

(٢١) الاجراء المؤقت فى المادة (٤٠) الذى يتخذه مجلس الأمن يختلف عما تقرره المحكمة من إجراءات تحفظية ، وللمجلس والمحكمة سلطات واسعة فى تقرير ما تعتبره إجراءات مؤقتة أو تحفظية وللأجراء التحفظى عند المجلس وظهفان أولاهما إختبار مدى سلامة مقاصد أطراف النزاع وجدية تعاونهم ، وثانيهما حصر النزاع ومنع تفاقمه بحيث يمكن السيطرة عليه والتهبئة لتسويت . وهناك وظيفة ثالث وهى تحذير الطرف المخطئ . كى يرجع عن خطئه قبل أن يتخذ المجلس ضده إجراءات القمع أو المنع .

(٢٢) هذا هو تقليد المجلس وقد أصرت بعض الدول على أن المجلس لا يستطيع أن يقرر الاجراءات المؤقتة إلا إذا قرر أولا أن الموقف تنطبق عليه أوصاف المادة ٣٩ . ونحن نرى أنه إذا تقررت الاجراءات المؤقتة بهذا الترتيب تكون وظيفتها التحذير قبل التصعيد تجاه إجراءات القمع . كما نرى أن المجلس يمكنه تقرير هذه الاجراءات لكى يتمكن من التثبت من سلوك أطراف النزاع حتى يقرر بطلان إن كان الموقف تنطبق عليه أوصاف المادة ٣٩ . انظر للتفاصيل والطبيعة القانونية للاجراءات المؤقتة شرح المادة (٤٠) فى كتاب كوت فى مقال Denys Simon ص ٦٦٧ - ٦٨٩ .

(٢٣) الفقرتان ١٢ ، ١٣ الفقرتان ١٢ ، ١٣ من القرار ٦٧٤ فى ١٩٩٠/٨/٢٩ .

مسلكه وبين الجامعة العربية ، وأن المجلس قد خالف الميثاق أى خرج على الشرعية الدستورية وقد طالبت في مناسبة سابقة^(٣٦) بفرض رقابة على دستورية قرارات المجلس الهامة وأثارت هذه الملاحظة إهتمام المؤتمر الخامس والستين للرابطة الدولية للقانون الدولي بالقاهرة من ٢٠ - ٢٦ أبريل ١٩٩٢ فأقر توصية بتشكيل لجنة فقهاء تقرر مقدما مدى تطابق مشروعات قراراته تلك مع أحكام الميثاق ، وذلك تطبيقا لنظرية النيابة التي أثرتها^(٣٧) . فليس صحيحا أن المجلس سلطة فوق الدول بالحق وبالباطل ، وإنما الصحيح أن المجلس مكلف بمهمة أولى ولكنها ليست وحيدة ، كما قالت المحكمة في قضية نفقات الأمم المتحدة حيث تشاركه فيها الجمعية العامة (والمحكمة) ، وهو يختص فيها بالجوانب السياسية تاركا الجوانب القانونية للمحكمة ، كما سنرى ، ثم أنه يقوم بمهمته وفق سلطات محددة في الفصول ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٢ من الميثاق وليست سلطاته مطلقة وتتجاوز هذه الفصول الأربعة حسبما أشار بيان الأمين العام في ١٠ يناير ١٩٤٧ الذى أوضح أن القيد الوحيد هو إنسجام عمل المجلس مع أهداف ومبادئ الميثاق في الفصل الأول^(٣٨) . كما أن للجمعية العامة ممثلة لكل أعضاء الأمم المتحدة سلطة الرقابة على المجلس . ذلك أن التفويض الذى منحه الأعضاء للمجلس في صدد مهمة حفظ السلم لا ينشئ نيابة في ممارسة السيادة ويجب أن يمارس دائما لمصلحة الأصل ودين مساس بمصالحه ويقواعد النيابة ، ولاشك أن التوسع في مفهوم التفويض يخدم مصالح الدول الدائمة العضوية على حساب مجموع الدول الأعضاء ويمس لسيادتها على النحو الذى لمس الاستاذ فيراي^(٣٩) .

الشرعية الدولية والشرعية العربية في الميثاق :
تصبح قرارات مجلس الأمن شرعية دولية إذا صدرت مطابقة لقواعد النيابة في الميثاق وصارت ملزمة لكل المنظمات الإقليمية التى ينظم الميثاق في الفصل الثامن

ليبيا يوم ٢/٣١ أى بعد أسبوع واحد من إبلاغ موقف الجامعة إليه ، ووسط النشاط المكثف للجنة الوزارية السبوعية . ولذلك ردت اللجنة على قرار الجزاءات عقب إجتماع مطول لها ببيان بتاريخ ١٩٩٢/٤/٧ صدر باسم الأمين العام وتضمن ما يلى^(٣١) .

١ - أن قرار الجزاءات لا يتيح الفرصة الكافية لمزيد من التحرك من أجل تحقيق التسوية الدبلوماسية التى اتفق عليها الأمينان العاملان للجامعة والأمم المتحدة .

ب - التأكيد على تجاوب ليبيا ومرونتها تجاه كافة المبادرات الرامية إلى حل الأزمة في إطار الشرعية ومبادئ القانون الدولي ، وإعلان ليبيا إدانتها للإرهاب بكافة صوره وتسجيل ذلك في تقرير الأمين العام لمجلس الأمن في ١٩٩٢/٣/٨ .

ج - الاعراب عن الأسف لعدم إهتمام مجلس الأمن الواجب بقرارات مجلس الجامعة وآخرها القرار ٥١٦١ في ١٩٩٢/٨/٢٢ .

د - أن الموقف الليبي يشكل إستجابة كاملة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ .

وقد تأكد هذا الموقف العربى في كافة قرارات الاجتماعات والأجهزة العربية مثل وزراء العدل العرب ، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة العمل العربية وغيرها خلال أبريل ومايو ١٩٩٢ وهو ما سوف نتابعه بقية المنظمات والأجهزة العربية خلال الشهور المقبلة .

ومن الواضح أنه حدث تناقص بين مجلس الأمن والجامعة العربية ، ولكن الجامعة لم تقرر ولم تنصح أعضائها بفرض تنفيذ قرار الجزاءات ، بل إن بعض الدول العربية قد أعلنت تنفيذها الكامل لقرار المجلس إمتثالا للشرعية الدولية التى تجب أية شرعيات إقليمية مخالفة ، كما ذهب بعض الفقهاء^(٣٥) إلى أن قرار المجلس في صدد الجزاءات إذا ما صدر وفق الفصل السابع صار قدرا مقدورا لاسبيل إلى تحديه أو المساس بقدسيته . ونحن نرى أن مجلس الأمن مسئول عن التناقض بين

(٣٤) انظر نص بيان اللجنة ل الامرام ١٩٩٢/٤/٨ ص ٦ .

(٣٥) يقول د . مفيد شهاب في مقالته بالامرام في ١٩٩٢/٤/٧ ص ٧ بعنوان «الأزمة الليبية بين قرارات مجلس الأمن وقرارات محكمة العدل الدولية» أن القرارين قد أصبحا مبررين عن الشرعية الدولية ويتمين على كل الدول تنفيذ كافة ملابها من أحكام ... وأن الشرعية العربية شأن أى شرعية إقليمية أخرى إنما هي جزء من الشرعية الدولية تعمل في إطارها وتلتزم بمبادئها ولا يمكن أن تتناقض معها . وانظر في نفس الاتجاه د . صلاح عامر طرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ - الآثار المترتبة عليه والتزامات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . الامرام ١٩٩٢/٤/٨ ص ٨ .

(٣٦) انظر مقالنا في «العالم اليوم» بتاريخ ١٩٩٢/٤/٧ بعنوان «المتطلبات القانونية لإقامة نظم دول جديد» . وكذلك مقالنا بالامرام ١٩٩٢/٤/٩ بعنوان مصر وجزاءات مجلس الأمن ضد ليبيا .

(٣٧) انظر تقريرنا عن أعمال المؤتمر في هذا العدد .

(٣٨) انظر الفقرة ١١٠ من الرأي الاستشاري الذى أصدرته المحكمة في قضية نفقات الأمم المتحدة عام ١٩٦٢ ، وانظر تحفيلا للمادة ٢٤ في مقالة René Degni Sejui في كتاب كوت سالف الاشارة اليه ص ٤٥٣ - ٤٦٩ .

(٣٩) انظر كتاب القيم L'organisation Mandiale الصادر في باريس ١٩٧٢ وانظر الجدل بين مدرستي التفسير الواسع والضيق لسلطات المجلس مقالة رينيه سالفه ص ٤٦٣ وما بعدها .

المبحث الثالث : الأزمة امام المحكمة وضوابط العلاقة بين المجلس والمحكمة

لجأت ليبيا الى المحكمة يوم ١٩٩٢/٣/٣ بينما كان المجلس يستعد لاصدار قرار الجزاءات وهكذا سار المجلس (الولايات المتحدة) والمحكمة (ليبيا) في اتجاهين متضادين ، وادى ذلك في النهاية إلى حدوث احتكاك بين الجهازين الرئيسيين للأمم المتحدة : المجلس المختص الاول بحفظ السلم ، والمحكمة الجهاز القضائي الرئيسى للمنظمة العالمية ، وهذا الاحتكاك كان يعالجه الفقهاء وشرح الميثاق على أنه إفتراض بعيد ، ولذلك تعد الأزمة الليبية هي المرة الاولى التي يحدث فيها اختبار فعلي لهذا الافتراض الذي لم يحسب حسابه^(١١) .

وقد أخذ الميثاق في العلاقة بين الاجهزة الرئيسية بنظرية فصل السلطات مع التعاون والتكامل بينها من أجل تحقيق الهدف الاول للمنظمة وهو حفظ السلم والامن الدوليين ، ولذلك سار العمل على جواز عرض النزاع الواحد على كل من المجلس والمحكمة على أن يختص كل منهما بما يخصه من جوانب سياسية او قانونية وفق ما أسماه شبتاي روزين التوازي الوظيفي^(١٢) Functional parallelism . كذلك تصور واضعو الميثاق التعاون بين المحكمة والمجلس وإحترام كل منهما لصلاحيات الجهاز الآخر ، فللمجلس بعض السلطات ذات الطابع القضائي دون مساس بسلطات المحكمة ، كما أن المجلس هو الذراع التنفيذي للمنظمة للعمل على تنفيذ أحكام المحكمة إذا كان من شأن عدم التنفيذ تهديد السلم والامن الدولي .

وقد تم اللجوء إلى كل من المحكمة والمجلس في العديد من القضايا دون أن يحدث ذلك تناقضا أو تداخلا في سلطاتهما : قضية الزيت الانجلوإيرانية ١٩٥١ ، الجرف القارى بين اليونان وتركيا في بحر إيجه ١٩٧٦ حيث أكد القاضى صلاح الدين الطرزي في رأيه الانفرادى على قرار المحكمة لاصدار أمر تحفظي على التكامل بين المحكمة والمجلس رغم إستقلال المحكمة^(١٣) . وتكرر نفس الموقف في قضية الرهائن الأمريكيين ١٩٧٩ وهو الموقف الذي أكده الوكيل الأمريكى امام المحكمة ، وكذلك في قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا ولكن الولايات المتحدة في هذه القضية غيرت موقفها فقررت أن التسوية القضائية لجزء من نزاع سياسى أوسع يضر

قواعد العلاقة بينها وبين الأمم المتحدة ، ولا كانت الجامعة العربية منظمة إقليمية وفق الفصل الثامن وبإعتراف الأمم المتحدة فإنه لايفترض أن تتناقض المنظمتان في صدد أزمة تهدد السلم والامن الدولى إذ يتعين على أعضاء الجامعة وفق المادة ٢/٥٢ أن يبذلوا كل جهد لتحقيق التسوية السلمية للمنازعات المحلية إما من خلال الجامعة أو عن طريقها Through , Or by حالة الأزمة أو النزاع إلى مجلس الامن . ولكن في حالة النزاع غير المحلى (أى عربى - عربى) مثل الأزمة الليبية الغربية يصبح سعى الجامعة لتحقيق التسوية مهما لمصلحة ليبيا والعلاقات العربية وضمان عدم التناقض مع المنظمة العالمية .

أما إذا إتخذ مجلس الامن إجراءات القمع أو المنع ، فيمكن للمجلس وفق المادة ١/٥٢ أن يستعين بالجامعة لتنفيذها تحت إشرافه . وواضح أن التناقض بين موقف الأمم المتحدة والجامعة في مجال حفظ السلم وإجراءات القمع لم يكن متصورا في الميثاق مادام واضعو الميثاق قد عمدوا الى إنشاء نظام صارم للامن الجماعى يعمل وفق مبادئ العدل والقانون الدولى بموجب نص المادة ١/٨ من الميثاق ، كما أنهم أحاطوا إجراءات القمع بكل ضمانات التكافل والتضامن والتعاون الفعال بين جميع الأعضاء وغير الأعضاء . ولكن قدرا كبيرا من كفاءة تحقيق هذا المناخ يقع على مجلس الامن .

ونحن نرى أنه إذا تناقض موقف المجلس مع موقف الجامعة على النحو الذى نحن بصددده ، فالعبرة بالموقف المنسجم مع أحكام الميثاق الذى صار دستورا للمجتمع الدولى كله بدوله ومنظماته وقواه الأخرى .

وترجيح الشرعية العربية في الأزمة الليبية قائم على اعتبار موضوعى ولا علاقة له بالنوازع السياسية العاطفية التى تمل على نصرة الاخ « ظالما أو مظلوما » . ولقد عول مجلس الامن في أزمة الخليج على الشرعية العربية لتأسيس سند إضافى لشرعية العمل الدولى لتحرير الكويت ولايجوز بأى حال أن نفغل دور الشرعية العربية في الأزمة الليبية تحت أى دھوى أو تبرير كما لايجوز إغفال المشاعر العربية التى عكستها قرارات الجامعة والتى تتضمن عدم الاقتناع بمشروعية قرارى المجلس^(١٤) .

(١٠) انظر للتفصيل مقالاتنا بأعرام ١٩٩٢/١٩ ، ولان ذلك بموافق د. مفيد شهاب ود. صلاح عامر بمقالتيهما بأعرام ١٧ ، ١٨ على التوالى .

(١١) للتفصيل دراستنا : موجهز أمر محكمة العدل الدولية في الأزمة في ١٩٩٢/١٩ المركز العربى الدولى / القاهرة ١٩٩٢ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

قراراتهما ، حدث ذلك في رأيها الاستشاري حول نفقات الأمم المتحدة وبصدد رأيها الاستشاري بشأن الآثار القانونية المترتبة على استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا . ولكن هل يجوز للمحكمة أن تراجع قرارات المجلس أو الجمعية لكي تحدد مدى إنسجامها مع الميثاق ، وأن تقيم من نفسها محكمة إستئناف أو محكمة للرقابة على دستورية القرارات ؟

لقد أتت للمحكمة أن تحدد موقفها في هذا الشأن في قضية ناميبيا فقالت إنه لايجوز لها أن تقوم بسلطة المراجعة القضائية على عمل إتخذته الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة دون طلب محدد في هذا الشأن كما لايجوز لها أن تقوم بدور محكمة إستئناف لهذه القرارات^(٤٨) .
« undoubtedly , The Court does not Possess powers of judicial review or appeal in respect of the decisions taken by the U N organs Concerned » .
موقف المحكمة في الأزمة الليبية ومن علاقتها بالمجلس فيها :

من المعتقد أن الدور الجديد لمجلس الأمن والاتجاه السائد نحو منحه سلطات جزائية واسعة ولكي يصبح من الفواعل الدولية المؤثرة سوف يؤدي إلى التصادم بينه وبين المحكمة ، بما يرمز للصدام بين السياسية والقانون ، وما لم يتنبه المسؤولون عن توازن النظام الدولي إلى هذه الحقيقة ، فقد ينتهي الأمر بإنقراض دور المحكمة وإنكماش دور القانون في حكم العلاقات الدولية بطريقة رسمية ويشجع الاحساس بعدم الاستقرار ، ومادام ذلك هو السائد في منطق العلاقات الدولية فلا معنى إذن للمطالبة بإسباغ الديمقراطية على علاقات النظام الدولي الجديد ، كما أن هذا المناخ العالمي سوف يشجع على الاتجاهات الدكتاتورية داخل الدول ، ويحبط الدعوة إلى إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

طلبت ليبيا من المحكمة أن تصدر أمرا تحفظيا يتضمن منع الولايات المتحدة من إتخاذ أى عمل ضد ليبيا لارغامها على تسليم المواطنين المتهمين ، وضمان عدم إتخاذ أية خطوات تضر بأى شكل بحقوق ليبيا في الاجراءات القانونية التي تشكل موضوع الطلب الليبي ، وذلك لحين قيام المحكمة بالبت في القضية الأصلية بأن تعلن أن ليبيا قد أولمت بالتزاماتها وفق إتفاقية مونتريال

بالتسوية السياسية والاقليمية للنزاع فأكدت المحكمة أن لا شيء يلزمها برفض جانب من النزاع لمجرد أن له جوانب أخرى ، ولايجوز لها أن ترفض ممارسة وظيفتها القضائية لمجرد أن المشكلة المعروضة أمامها ترتبط بشكل وثيق بمسائل سياسية وفي قضية بحر إيجة رفضت المحكمة طلب اليونان بفرض أمر تحفظي داعية تركيا واليونان الى العمل بموجب قرار المجلس رقم ٢٩٥ في ٢٥ / ٨ / ١٩٧٦ في النزاع^(٤٩) .

[١] العلاقة بين المجلس والمحكمة في الاعمال التحضيرية للميثاق :

خلال مؤتمر سان فرانسيسكو قدمت تركيا تعديلا يهدف إلى منع مجلس الأمن من التدخل في القضايا التي تكون محل نظر المحكمة ، فأكد المندوب الأمريكي أنه يفهم التعديل التركي ألا يتدخل المجلس مادام النزاع الذي تعالجه المحكمة لا يهدد السلم ، ومن ثم صوتت اللجنة بالإجماع بما في ذلك تركيا على هذا التعديل بالمفهوم الأمريكي . ويترتب على ذلك أن المجلس لايمتنع عن ممارسة وظائفه إذا كانت المحكمة تعالج نفس النزاع ، كما أن استمرار نظر النزاع أمام المحكمة لا يؤثر على نظره أمام المجلس^(٥٠) .

وقد قرر القاضي الفاريز في رايه الانفرادي في قضية الزيت الانجلو - إيرانية عام ١٩٥١ أنه يجوز للمجلس أن يختص وحده بنظر النزاع وينهى بحث المحكمة للنزاع إذا كان النزاع من النوع الذي يهدد السلم^(٥١) . ويرى بعض الشراح ومنهم روزين وسيويانو نفس الرأي إذا كان المجلس يعالج النزاع وفق الفصل السابع فله أن يقرر إنهاء نظر المحكمة له ، بينما نرى مع آخرين ضرورة إحترام إختصاص كل من المجلس والمحكمة ، ولا مانع من أن يعالج المجلس هذا النوع من المنازعات التي تلتبس فيها الجوانب السياسية والقانونية وتهدد السلام العالمي ، إلى جانب المحكمة^(٥٢) .

وقد حدث مرة واحدة أن أوصى المجلس كلا من البانيا وإنجلترا في قضية مضيق كورفو في ٩ / ٤ / ١٩٤٧ بعرض نزاعها على المحكمة^(٥٣) وفي النزاع اليوناني التركي ١٩٧٦ أشار المجلس إلى إمكانية اللجوء إلى المحكمة .
[٢] موقف المحكمة من علاقتها بالمجلس :

سبق للمحكمة في عدد من المناسبات أن علقت على سلطات الجمعية والمجلس وحددت الآثار القانونية لبعض

(٤٤) المرجع السابق ، ص ٢٠ ، وأنظر أيضا بريجيت شتين ، ص ٦٢٥ .

(45) The litigation Strategy

(٤٦) دراستنا سالف الاشارة اليها ، ص ٢٢ .

(٤٧) أنظر مقال بريجيت شتين حول المادة ٣٦ ، كتاب كويت ، مرجع سابق ، ص ٦٢٢ .

(٤٨) رفض المجلس تعديلا بلجيكا برفض الصراخ المصري البريطاني حول اتفاقية ١٩٣٦ على المحكمة كما رفض الاقتراح الأمريكي بإحالة الانتهاكات الجوية السوفيتية ضد الولايات المتحدة لمجلس المحكمة ، المرجع السابق ص ٦٢٢ - ٦٢٤ .

(48) ICJ Reports 1971 Paris, 88 - 89

الاقرار مقدما بخطتها دون حاجة لنظر القضية^(٥٢). ونحن نرى أن المحكمة وهي تسعى لمعالجة أزمة حادة كان يتعين عليها أن توصي الطرفين باتاحة الفرصة لمزيد من أساليب التسوية القانونية والسياسية وأن تخليها على هذا النحو ليس له إلا معنى واحد وهو تجذب الاحتكاك بمجلس الأمن، ولكن هذا الاحتكاك على ما يبدو لن يمكن تفاديه في المستقبل في ضوء تنشيط دور المجلس وتراجع دور المحكمة.

موقف المحكمة من قرار المجلس :

هاغت المحكمة موقفها من القرار بحذر شديد مما أدى إلى إختلاف الشراح في قراءة هذا الجزء الحساس من قرار المحكمة. فقد أوضحت المحكمة في هذا الصدد ما يلي :

(أ) أن ليبيا والولايات المتحدة ملتزمتان بقبول وتنفيذ قرارات المجلس وفق المادة (٢٥) من الميثاق وأن هذا الالتزام يسرى على القرار ٧٤٨ ، وأنه وفقا للمادة ١٠٢ تسمو إلتزامات الأعضاء في هذا الخصوص على إلتزاماتهم وفق أى إتفاقية دولية أخرى بما في ذلك إتفاقية مونتريال .

(ب) أن المحكمة لاتستطيع في هذه المرحلة أن تحدد الأثر القانوني لقرار المجلس ٧٤٨ مما يعنى أنها ستقتل ذلك فيما بعد .

(جـ) أن فرص الاجراءات التحفظية التى طلبتها ليبيا يحتمل أن تنتقص من الحقوق التى يبدو للوهلة الأولى أن الولايات المتحدة تتمتع بها بموجب قرار المجلس المذكور .

ونظرا لحساسية الموضوع وغموض موقف المحكمة ، فقد إنقسم القضاة حول هذه النقطة مثلما إنقسم المعلقون والشراح . أما القضاة^(٥٣) فقد تقدمهم القاضى اليابانى أودا في نقد تسرع المجلس في اصدار القرار ٧٤٨ قبل أن تتخذ المحكمة قرارها . كذلك أكد القاضى الصينى في أن المحكمة هى المختصة بالمسائل القانونية مثل التسليم والاجراءات المتصلة بتعقب المجرمين وتقدير التعويض . بل إن بعض القضاة المؤيدين للقرار^(٥٤)

بينما لم تقم بذلك الولايات المتحدة ، وعليها أن تمتنع عن التهديد باستخدام القوة ضد ليبيا أو بإستخدامها أو إنتهاك سيادتها^(٥٥) .

وفي ١٤ أبريل أى قبل سريان قرار الجزاءات بيوم واحد أصدرت المحكمة قرارها ، فرفضت الأمر بالاجراء التحفظى الذى طلبته ليبيا وذلك بسبب جوهرى يتصل بتدخل المجلس ، ذلك أن صدور قرار مجلس الأمن ٧٤٨ غير ظروف القضية بحيث أنه - بعد القرار - لا يصلح هذا لاجراء لحماية الحقوق التى تدعيها ليبيا ، كما أن مثل هذا الاجراء ينتقص مما يبدو ما للولايات المتحدة من حقوق بموجب نفس القرار^(٥٦) .

ومعنى ذلك أن المحكمة قد أقرت بحق الولايات المتحدة بموجب قرار المجلس في الضغط على ليبيا من أجل تنفيذ طلباتها للمجلس وللليبيا في مذكرة مشتركة بتاريخ ١٩٩٧/٨/٢٧ وهذه الطلبات إتخذت لهجة وصيفة الانذار حيث ذيلت المذكرة بعبارة « ونحن نتوقع أن تمتثل ليبيا لذلك فورا وبشكل كامل : وهى :

(أ) أن تقدم ليبيا للمحاكمة كل المتهمين في الجريمة وقبول المسئولين عن تصرفات الموظفين الليبيين .

(ب) الكشف عما تعرفه ليبيا عن هذه الجريمة بما في ذلك أسماء كل المسئولين عنها والسماح بالحرية الكاملة للوصول إلى الشهود والوثائق وغيرها من الأدلة المادية بما في ذلك ما تبقى من أجهزة توقيت التفجير .

(جـ) دفع تعويض مناسب .

وقد صدر قرار المحكمة بأغلبية ١١ صوتا ضد ٥ أصوات من بينها القاضى الخاص لليبيا وكلهم من العالم الثالث^(٥٧) فأصدر القضاة المعارضون آراء مخالفة كما حرص معظم قضاة الاغلبية على إيضاح بعض مواقفهم من جوانب القضية ، والاتجاه العام لرأى المعارضين أن تدخل مجلس الأمن في القضية وهى معروضة على المحكمة أدى الى إحراج المحكمة مما جعلها تقرر أن « ظروف القضية لاتتطلب ممارسة سلطتها وفقا للمادة ٤١ من النظام الأساسى بفرض إجراءات تحفظية » ، ذلك أن المجلس قد عالج قضية قانونية وأعاق معالجة القضية من هذه الزاوية عن طريق المحكمة ، كما إنتقد بعض القضاة مطالبة ليبيا بدفع تعويض مناسب لأنه يعنى

(٤٩) انظر نص الحكم والطلب الليبى في دراستنا السالف الاشارة اليها ص ٦ .

(٥٠) راجع اسبابا أخرى لوضعها القضاة في إيضاحاتهم ، المرجع السابق ، ص ٢٠ - ٢١ .

(٥١) تحليل القرار في المرجع السابق .

(٥٢) المرجع السابق ، ص ٣٥ - ٤٠ .

(٥٣) نفس المرجع ، ص ٣٧ وما بعدها .

(٥٤) القضاة إيفسون وباراسوف وبيوم وأجرويلار . المرجع السابق ، ص ٢٨ .

مجلس الأمن بأولوية على أية أحكام قد تصدرها المحكمة ... كما رأى أن قرار المحكمة أضعف الموقف الليبي وجاء دعماً لقرارات المجلس في الأزمة^(٥٥).

ويبدو لنا أن هذه قراءة موسعة لقرار المحكمة في صدد قرار المجلس ، وقد أوردنا نص هذا الجزء من قرار المحكمة ، ولكننا لا نغفل أن المحكمة قد أسبغت قيمة قانونية واضحة على قرار المجلس فأسبغت عليه قوة المادتين ٢٥ ، ١٠٣ من الميثاق ورتبت عليه حقوقاً للولايات المتحدة إمتنعت المحكمة إزاءها - ولكي لاتمس بها - عن الاستجابة للطلب الليبي . ونعتقد أنه لا بد من إنتظار حكم المحكمة النهائي جوهر القضية حتى يتاح لها تحديد موقفها تفصيلاً من قرارى مجلس الأمن ، فلا يزال الموضوع معلقاً ولم يحسم بعد . □

المحوا إلى تقديم لمشروعية قرار المجلس إذ أعلنوا في بيان مشترك أنه ما كان يجوز للمجلس أن يعمل وفق الفصل السابع . ورفض البعض الاعتراف بإنتطابق المادة ١٠٣ على قرار المجلس ، كما أكد البعض الأخر مهمة المحكمة في صيانة إحترام القانون الدولى .

كما أدى موقف المحكمة الى إنتقسام الشراح حول قراءته . فمن ناحية ذهب د . مفيد شهاب إلى أن المحكمة قد حسمت في حيثيات حكمها جدلاً قانونياً حول العلاقة بين ما يصدر عن المحكمة وما يتخذه مجلس الأمن من قرارات ، حيث ذكرت في وضوح أن مسئولية مجلس الأمن هي مسئولية أولى ووحيدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين ، وأن قرارات المجلس تتمتع بأولوية على أية حقوق قد تكون لليبيا بمقتضى إتفاقيات دولية ، الأمر الذى يعنى صراحة أن تتمتع قرارات

(٥٥) مقال د . مفيد شهاب سلف الإشارة اليه بالأمم يوم ١٩٩٢/٨/٧ ص ٧ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يحمل في إطار مؤسسة الأهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات والمصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والإسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الإطار :

— التغيرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .

— المزاومات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين « مجلس الخبراء » رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية . (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

■ تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والإحصاءات والأطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وأرشيف للمعلومات .

إدارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة —

ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٢٢٢

الدبلوماسية المصرية والأزمة الليبية الغربية

د . محمد سعد ابو عامود

والاستراتيجية التي تشجع صانع القرار المصرى على القيام بدور مؤثر في هذه الازمة ، يكون له مردود ايجابى على امكانية قيام مصر بدور مؤثر وفعال في المنطقة العربية ، سواء على مستوى العلاقات العربية العربية ، او العلاقات العربية الدولية .

ج - ان نجاح مصر في القيام بدور فعال وايجابى في هذه الازمة ، يمكن ان يكون مدخلا مناسباً لدور مصرى فاعل في منطقة الخليج ذات الحساسية الخاصة عربياً واقليمياً ودولياً ، والتي يواجه فيها الدور المصرى منافسة شديدة من جانب اطراف اقليمية اخرى ، كإيران وتركيا .

د - ان الفشل في تحقيق نتائج مناسبة في هذه الازمة ، من شأنه ان يؤثر تأثيراً سلبياً على العلاقات المصرية الليبية ، الامر الذى قد يضيف انهياراً جديداً في سباق العلاقات العربية الغربية ، وهو ما لم يعد يتحمله الجسد العربى الواهن والمثخن بالجراح ، ومن ثم فلا بد من

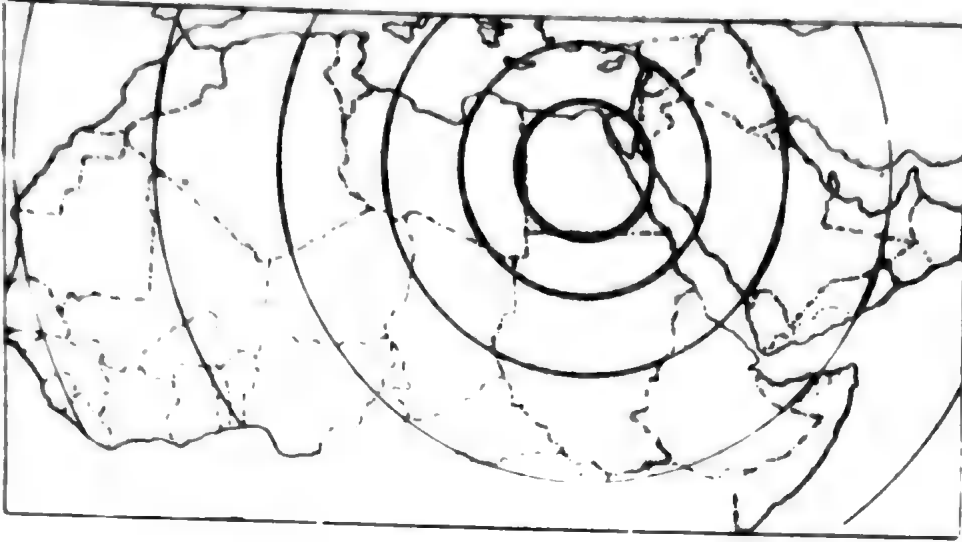
تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الجوانب الخاصة بالادارة السياسية المصرية للازمة الليبية الغربية المعروفة بازمة لوكربيى^(١) وتأثير هذه الازمة على مستقبل العلاقات المصرية الليبية ، وتكتسب دراسة هذا الموضوع اهمية خاصة للأسباب التالية .

أ - ان هذه الازمة تأتى في اعقاب أزمة الخليج الثانية وما ترتب عليها من نتائج على المستوى العربى والاقليمى والدولى وفي مرحلة تشهد تشكيل نظام دولى جديد ، يستند الى توازنات وتحالفات جديدة ، ويسعى الى بلورة مجموعة من القواعد الجديدة المنظمة للعلاقات بين الدول ، ومن ثم فهذه الازمة ، تعد بمثابة اول مواجهة بين العرب والواقع الدولى الجديد ، وبالتالي فهذه الازمة تعد اختباراً عملياً لامكانية قيام مصر بدور جديد على المستوى العربى في المرحلة المقبلة ، بوصفها احدى القوى الاقليمية الكبيرة في هذه المنطقة .

ب - ان هناك الكثير من الدوافع المصلحية

* تم تقديم هذه الدراسة للنشر بالمجلة قبل انعقاد مؤتمر الشعب العربى العلم الليبى بمدينة سرت وصدور قراراته بشأن الازمة الليبية الغربية

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه الازمة انظر : مجموعة من الخبراء والباحثين ، قضية لوكربيى ومستقبل النظام الدولى ، مألحة ، مركز دراسات العالم الاسلامى ١٩٩٢



وقد جاء طلب هذه الدول مفاجئاً ، ويمثل سابقة غير معهودة في نطاق القانون الدولي ، بل ويرى معظم فقهاء القانون الدولي ان هذه المطالب تأتي مخالفة لاحكام القانون الدولي وللتقاليد الدولية المرعية ، ولاحكام اتفاقية مونتريال ، والتي تحظر على الدول الموقعة عليها تسليم رعاياها الى دولة اخرى في حالة عدم وجود اتفاقية لتبادل تسليم المجرمين .

وقد اصدرت الخارجية الليبية بيانا نفت فيه ان يكون لها اى صلة بالحدث ، واعربت عن استعداد ليبيا لاجراء تحقيق دولي في الحادث تقوم به محكمة العدل الدولية ، وجاء في البيان ان ليبيا تحرص على الالتزام بقواعد القانون الدولي ومبادئه القائمة على عدم جواز استخدام الانشطة الارهابية في العلاقات الدولية وعدم تعريض المدنيين الامنيين لمخاطر هذه الانشطة .

ودعت الامانة العامة لجامعة الدول العربية في بيان لها الى الاطراف الى ضبط النفس وعدم التسرع في اتخاذ اجراءات من شأنها ان تزيد من عناصر التوتر في الشرق الاوسط ، وبدأت فيه الجهود العربية والدولية تتكاتف من اجل تحقيق السلام في المنطقة .

وبالرغم من ان ليبيا قد أبدت مرونة واضحة في حل هذه الازمة في نطاق احكام القانون الدولي الا ان الحملة

السعى الى تقليل التأثير السلبي في حالة الفشل الى اقل درجة ممكنة على العلاقات المصرية الليبية ، او تجنب حدوث هذه الحالة باقصى قدر ممكن ، وفي ظل الظروف والمعطيات القائمة .

وتحدد خطة البحث على النحو التالي :

اولا - عرض موجز لتطور الازمة الليبية الغربية .
ثانيا - الدبلوماسية المصرية والازمة الليبية الغربية .
ثالثا - تأثير هذه الازمة على مستقبل العلاقات المصرية الليبية .

المبحث الاول

تطور الازمة الليبية الغربية

بدأت بوادر هذه الازمة بين الجماهيرية الليبية وكل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا في اكتوبر ١٩٩١ ، فقد فتحت الدول الثلاث ملف تفجير طائرة البومينج التابعة لشركة بان امريكان فوق لوكربيى بامسكتلندا في ديسمبر ١٩٨٨ ، وكذلك تفجير طائرة دى . سى الفرنسية التابعة لشركة اوتا الفرنسية عام ١٩٨٩ . وقد طالبت الدول الثلاث ليبيا بتسليم المتهمين الليبيين في هاتين الحادثتين لمحاكمتهم ، وتقديم مالىديها من معلومات حول هذا الموضوع .

الشخصين للواقعة .

- اصدار اوامرهم الى السلطات المختصة في بلديهما لتمكين القاضى الليبي من الاطلاع على التحقيقات التى اجريت بمعرفتهما .

- تحديد موعد للقاء القاضى الليبي بكل من سلطات التحقيق القضائية في امريكا وبريطانيا ، لبحث ومناقشة القضية في نطاق القانون ، وحدد القاضى الليبي في رسالتيه ان يختاروا احد الخيارين الثلاثة ، وفي اى مكان يختارونه سواء في بلادهم او في ليبيا او في اى مكان اخر ، غير ان القاضى الليبي لم يتلق اى رد على رسالته (٢) .

وعلى المستوى الشعبى ، بدأ خطاب سياسى تعبوى للجماهير الليبية ، يدور محتواه حول الغزوة الصليبية الغربية الجديد بقيادة الولايات المتحدة على العرب والاسلام ، وحول العداء الغربى والغطرسة الغربية ، وضرورة الوقوف صفا واحدا لمواجهتها ، وبدأ طرح الموضوع بعد ذلك على اللجان الشعبية الليبية بمستوياتها المختلفة ، ووصل الجهد التعبوى الى مدى واسع وعبر عن نفسه في الاعتداء على سفارات الدول الاعضاء في مجلس الامن والتي صوتت لصالح القرار ٧٤٨ والذي يقضى بفرض عقوبات على ليبيا (٣) .

ب - التحرك الليبي على المستوى العربى :

بدأ تحرك ليبيا واسع المدى لشرح وجهة النظر الليبية بخصوص هذه الازمة ، فارسل العقيد القذافى بمبعوثيه الى جميع القادة العرب ، ودعت ليبيا الى عقد جلسة طارئة لمجلس الجامعة العربية ، واصدر المجلس قرارا اكد فيه على تضامن المجلس مع ليبيا ، والاشادة بتجاوبها من اجل كشف الحقائق حول هذا الحادث المؤسف ، ودعا القرار الى تشكيل لجنة مشتركة من الامم المتحدة والجامعة لدراسة كافة الوثائق المتعلقة بالموضوع طبقا للتعاون القائم بين المنظمين مع امكان قبول مشاركة اطراف اخرى كمراقبين (٤) .

غير ان رد الفعل الغربى تجاه هذا الموقف العربى ، جاء شديد اللهجة ، اذا انتقد دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانى في سابقة غير معهودة الجامعة العربية في رسالة بعث بها الى الامين العام للجامعة (٥) . وعقد مجلس الجامعة العربية دورة طارئة اخرى لدراسة تطورات الازمة الليبية الغربية في ٢٢ مارس ١٩٩٢ ، وقرر المجلس بذل المساعى الحميدة على كافة الاصعدة لعدم توجيه اية تهديدات لليبيا ومحاولة حل

الغربية قد استمرت في التصعيد تجاه ليبيا ، فعلى الصعيد الاعلامى شنت اجهزة الاعلام الغربية حملة اعلامية على ليبيا كان محتواها حول دور ليبيا في دعم وتدريب الجماعات الارهابية ، بالاضافة الى الاشارة الصريحة احيانا والضمنية احيانا اخرى ، الى تورط بعض المسئولين الليبيين في بعض اعمال الارهاب ، مع التركيز على خطورة الجهود الليبية في مجال الطاقة النووية والصناعات الكيماوية ، وعلى الجانب السياسى ، لجأت الدول الثلاث الى مجلس الامن او اصدرت القرار ٧٢١ الذى يطالب ليبيا بالتعاون فورا مع التحقيقات الجارية وتسليم المتهمين ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمنع الارهاب ويلزمها بدفع التعويضات لاسر الضحايا في حالة ثبوت تورط المتهمين الليبيين في هاتين الحادثتين ، واعقب ذلك صدور قرار مجلس الامن رقم ٧٤٨ في ٢١ مارس ١٩٩٢ والذي يقضى بالخطر الجوى على ليبيا وبفرض عقوبات عسكرية ودبلوماسية عليها ، حتى تمتثل لاحكام القرار ٧٢١ ، وقد بدأ تطبيق هذه العقوبات بالفصل في الخامس عشر من ابريل عام ١٩٩٢ .

وقد تم تشكيل رابطة لاسر الضحايا في الولايات المتحدة ، قامت بتنظيم العديد من المظاهرات للمطالبة بالقصاص من الارهابيين ، وذلك من اجل خلق تيار مؤيد داخل الراى العام الأمريكى لمساندة الحكومة الامريكية في موقفها .

وفيما يتعلق برد الفعل الليبي تجاه هذا التصعيد فيمكن ان نعرض له على النحو التالى :

١ - على المستوى الداخلى :

فور تحويل قرارى الاتهام الذى اصدره النائب العام البريطانى ، ورئيس هيئة المحلفين بمقاطعة كولومبيا الامريكية الى ليبيا ، تم تشكيل هيئة قضائية ليبية برئاسة المستشار احمد طاهر الزاوى ، عضو المحكمة الليبية العليا ، تتولى التحقيق في الموضوع ، وقد انتهت من التحقيق مع المتهمين الليبيين بتفجير طائرة بان امريكان ، وقد ارسل المستشار الزاوى عبر الطريق الدبلوماسى الى النائب العام البريطانى ورئيس هيئة محلفى كولومبيا برسالتين طرح خلالهما الخيارين التالية :

- موافاته بصور رسمية من الوثائق والتحقيقات التى تمت في الحادث والتي أدت الى قناعتهم بارتكاب هذين

(٢) حديث المستشار احمد طاهر الزاوى الى جريدة الاهرام ، عدد ١٩٩٢/٧٢٣ .

(٣) نشرة وكالة الانباء الليبية في ١٩٩٢/٧/٢٣ كذلك انظر الحياة اللندنية عدد ١٩٩٢/٧/٢٣ .

(٤) نص قرار مجلس الجامعة العربية ، شئون عربية ، القاهرة ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، العدد ٦٩ ، مارس ١٩٩٢ .

(٥) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٧/٢٧ .

في حوار مع احدى وكالات الانباء العالمية اذا اشار الى ان مندوب ليبيا لدى الامم المتحدة قد اخطأ عندما اعلن عن تسليم المتهمين فوراً وبلا شروط الى الجامعة العربية ، كما ان الجامعة لا يمكنها ان تتسلم المتهمين الا بعد ان يصدر حكم من محكمة العدل الدولية يقضى بوقف الجزاءات العقابية التي تتخذها الامم المتحدة ، كما ان ليبيا ترى ان تسليم المتهمين قبل صدور حكم المحكمة عدواناً على سيادتها ، وهي مالن تسمح به^(١٧) .

وقد عقدت اللجنة السباعية العربية اجتماعاً اخر في الرباط برئاسة الملك الحسن الثاني ملك المغرب قبيل بدء تطبيق العقوبات على ليبيا ويبدو ان اللجنة لم تتوصل الى نتائج ايجابية في هذا المجال^(١٨) .

وقد تعددت مساعي الملوك والرؤساء العرب للتوصل الى حل للامزة من خلال الاتصال المباشر بالاطراف الغربية ، وأبرز هذه الجهود جهود الرئيس المصري حسنى مبارك والرئيس زين العابدين بن علي ، والملك الحسن ولكن معظم هذه الجهود لم تحقق نتائج واضحة^(١٩) .

وعلى المستوى العربي ايضا ، تعددت مؤتمرات الاتحادات العربية والنقابات المهنية العربية التي عقدت في ليبيا او في بعض العواصم العربية ، وقد اصدرت هذه المؤتمرات البيانات المؤيدة للموقف الليبي^(٢٠) . وهو مايعنى ان هناك تياراً واسعاً من الراى العام العربى يؤيد عدالة الموقف الليبي ، ولكن ماينقص هذا التيار هو كيفية تحويل هذا التأييد الى فعل ملموس ومؤثر لمساندة ليبيا ، وهو امر قد لا تسمح به الظروف العربية الراهنة . ولقد بدا واضحاً من خلال استعراض جوانب التحرك الليبي على الساحة العربية ، ان ليبيا تسعى الى جعل قضية لوكربيى قضية عربية وليست قضية ليبية ، وتحاول جاهدة استخدام عنصر الوقت لتحقيق هذا الهدف سواء على المستوى الرسمى او المستوى الشعبى ، ويبدو من وجهة نظر القيادة الليبية ان فرض العقوبات على ليبيا وتطبيق هذه العقوبات من شأنه زيادة قدرتها على تحقيق هذا الهدف ، خاصة ان اثار تطبيق

هذه المشكلة سلمياً ، وتأكيد ادانته للارهاب بجميع اشكاله وصوره والترحيب بما أبدته ليبيا من استعداد للتعاون مع أى جهد دولى للقضاء على هذه الظاهرة ، وتجديد دعوته لمجلس الامن من أجل حل النزاع عن طريق المفاوضات والوساطة والتسوية القضائية وفقاً لاحكام الباب السادس من ميثاق الامم المتحدة ، وتم تشكيل لجنة وزارية من سبع دول برئاسة الامين العام للجامعة ، لاجراء كافة الاتصالات اللازمة بالاطراف المعنية بهدف ايجاد حل للامزة وفقاً لاحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولى^(٢١) .

وفي هذه الاثناء اعلن المندوب الليبي الدائم لدى الامم المتحدة عن استعداد ليبيا لتسليم المتهمين الى الجامعة العربية ، لتتولى عن ليبيا التصرف بشأنهما^(٢٢) . وعلى الفور سافرت اللجنة السباعية الى طرابلس بدعوة من العقيد القذافى وبقيادة الامين العام للجامعة العربية ، لدراسة كيفية تعامل الجامعة مع المتهمين تنفيذاً لقرار مجلس الامن رقم ٧٢١ ، والجهة التي ستحاكمهما والارض التي ستجرى عليها المحاكمة^(٢٣) .

غير ان الناطقة بلسان الخارجية الامريكية اعتبرت ان عمل الجامعة العربية لايعد بديلاً عن الالتزام التام بتنفيذ القرار ٧٢١ والذي تفسره الولايات المتحدة وبريطانيا بأنه يدعو الى تسليم المتهمين الليبيين الى القضاء الامريكى او البريطانى ، الامر الذى رفضه القذافى ، مؤكداً انه يمكن للجامعة العربية تسلم المواطنين الليبيين ، شرط الا تسلمهما بدورها الى الولايات المتحدة او بريطانيا قبل ان تتخذ محكمة العدل الدولية في الخامس عشر من ابريل ١٩٩٢ قراراً للفصل في المسألة^(٢٤) . وعند وصول اللجنة الى طرابلس ، فوجئت ببيان بعثته وكالة الانباء الليبية ، انتقدت فيه نشاط اللجنة ، ووصفت زيارتها بانها زيارة الاستسلام ، لانها تطلب من السلطات الليبية تسليم المتهمين الى الغرب^(٢٥) . وقد بادر وزير الخارجية الليبىالى نفي ماذكرته وكالة الانباء الليبية من ان اللجنة طلبت من ليبيا تسليم المتهمين الى الغرب^(٢٦) . وقد اوضح دبلوماسى عربى بعض جوانب الموقف الليبي

(٦) نص القرار ، شئون عربية ، العدد ٧٠ ، يونيو ١٩٩٢ ، ص ١٩٧ .

(٧) تقرير لاذاعة الـ B.B.C من نيويورك ١٩٩٢/٢/٢٤ .

(٨) الاهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢/٢/٢٥ .

(٩) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٢/٢٦ .

(١٠) نشرة وكالة الانباء الليبية ١٩٩٢/٢/٢٥ .

(١١) تقرير الـ B.B.C من طرابلس ١٩٩٢/٢/٢٧ .

(١٢) نشرة وكالة اسوشيتدپرس ١٩٩٢/٢/٢٦ .

(١٣) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٢/٢٧ .

(١٤) الوسط ، لندن ، العدد ١٢ ، ١٩٩٢/٢/٢٠ .

(١٥) انظر على سبيل المثال الاهرام ، ١٩٩٢/٢/٢٦ ، ١٩٩٢/٢/٢١ ، ١٩٩٢/٢/٢٢ ، ١٩٩٢/٢/٢٧ ، ١٩٩٢/٢/٢٠ ، حيث تضمنت نماذج من

بيانات الحامين العرب ، والاطباء العرب ، والعمال ، واسبروح التضامن المصرى الليبى .

والغرب ، وطالبت بإتاحة الوقت المناسب كي تستطيع التوصل الى حل ، يحافظ على السيادة الليبية ، ويحفظ ذات الوقت المطالب الغربية .

ح - التحرك الليبي على المستوى الدولي
أبدت ليبيا مرونة واضحة في التعامل مع الازمة منذ بدايتها وتجل ذلك في عدة مظاهر منها ما يلي :-
طرح العديد من المبادرات للتوصل الى حل سلمي للازمة ، وفي هذا المجال نشير الى اعلان العقيد القذافي استعداد ليبيا للتعاون مع السلطات القضائية في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية^(١٨) . او اعلان عبد السلام جلود عن استعداد ليبيا لاجراء مفاوضات مع فرنسا للتوصل الى اتفاق للتعاون القضائي يسمح بالقضاء الضوء على حادث الطائرة الفرنسية^(١٩) . واقترحت ليبيا ان يشكل السكرتيره العام للامم المتحدة لجنة دولية لدراسة الاتهامات الموجهة الى ليبيا ، وان اللجنة اذا طلبت تسليم المتهمين ، فإن ليبيا ستقبل بذلك^(٢٠) . وبعد صدور قرار مجلس الامن ٧٢١ ، اعلنت ليبيا استعدادها للتعاون مع السكرتيره العام لتوضيح الحقائق الخاصة بإتهام ليبيا بتفجير الطائرة الامريكية فوق لوكربي ورحبت بوساطة السكرتيره العام لحل الازمة^(٢١) . وأبدت ليبيا استعدادها لاجراء التحقيقات مع المتهمين بحضور جهات دولية محايدة وبعض الشخصيات العالمية المتخصصة في القانون الدولي^(٢٢) . وأبدت استعدادها لتسليم المتهمين الى الجامعة العربية ، حتى يصدر حكم محكمة العدل الدولية في هذه القضية^(٢٣) . وطرحت امكانية تسليم المتهمين الى مالطا لمحاكمتها هناك^(٢٤) . غير ان معظم هذه المبادرات قد قوبلت بالرفض من جانب الاطراف الغربية ، التي أصرت على تطبيق قرار مجلس الامن وفقا لتفسيرها الخاص لهذا القرار .
- بدا واضحا منذ بداية الازمة ان ليبيا تتعامل مع اطراف الازمة وفقا لدرجة تشدد كل منهم ، بالنسبة لفرنسا كانت المبادرات الليبية اكثر مرونة ، فقد أبدت السلطات الليبية استعدادها لتوقيع اتفاق للتعاون القضائي معها ، وأبدى مسئولان ليبيان استعدادهما للمثول امام محكمة فرنسية للتحقيق في علاقتهما بتفجير

هذه العقوبات سوف يصل الى اقطار عربية اخرى ذات روابط اقتصادية وانسانية كبيرة بليبيا وخاصة مصر ، ويؤكد هذا الرأي ، ما ذكره السيد ابراهيم البشارى في حديث صحفى اذ يقول :

« الازمة لم تعد تمس ليبيا ذاتها ، فالعقوبات تركت اثارا قانونية على مواثيق العمل العربى المشترك ، كما تركت اثارا نفسية على المواطن العربى ، واذا تصاعدت فانها ستنتقل المنطقة العربية الى وضعية جديدة ، لان هناك عدم استقرار وازمات في كثير من المناطق العربية فاذا ما اضيف اليها عامل جديد يتمثل في تصعيد المواجهة بين الغرب وليبيا ، فان هذا سيخلق تداعيات بالغة الخطورة »^(٢٥)

إن الهدف الليبي على المستوى العربى قد تبلور في جعل قضية لوكربي قضية عربية ، واقناع القيادات العربية على المستوى الرسمى ، بعدالة الموقف الليبي ، وبضرورة التحرك لاحتواء الازمة ، بالاضافة الى خلق تيار شعبى مساند للموقف الليبي على المستوى الشعبى ، ولقد حاولت ليبيا حمل المجموعة العربية على اتخاذ قرار عربى موحد برفض العقوبات والاجراءات التى يتخذها مجلس الامن ، واتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة ليبيا في مواجهة الآثار الناتجة عن فرض عقوبات اقتصادية او تجارية او اى حصار جوى او بحرى عليها ، في اجتماع الجامعة العربية في ٢٢ مارس ١٩٩٢ ، ولكن المجموعة العربية لم تتجاوب مع كل المطالب الليبية ، واكتفت بدعوة مجلس الامن الى اتخاذ اجراءات ضد ليبيا وحل النزاع بالطرق السلمية ، الامر الذى يعنى ان الاقطار العربية رفضت الدخول في مواجهة مع الغرب ، بسبب الازمة الليبية . وقد امتثلت معظم الاقطار العربية لقرار مجلس الامن الذى يقضى بفرض عقوبات على ليبيا ، ولكن هذا الموقف الرسمى لا يخفى استياء عربيا من اسلوب التعامل الغربى مع ليبيا ، سواء على المستوى الرسمى او العلمى او الشعبى^(٢٦) . وبرز العديد من التساؤلات حول امكانية تكرار استخدام هذا الاسلوب المهين ، في المستقبل على اقطار عربية اخرى .

ولقد لجأت الاقطار العربية المهتمة بحل الازمة ، الى اسلوب التهدة والتخفيف من حدة التوتر بين ليبيا

(١٦) حديث السيد ابراهيم البشارى وزير الخارجية الليبي الى مجلة الوسط ، لندن ، العدد ١٦ ، ١٩٩٢/٥/٨٨ .
(١٧) عبدالكريم ابو النصر ، العرب مع ليبيا ولو خسرت ، الوسط ، لندن ، العدد ١١ ، ١٩٩٢/٤/٢٣ .

(١٨) حديث العقيد القذافي الى ابراهيم باع ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢/٨/٢٨ .

(١٩) الاهرام ، ١٩٩٢/٨/٥ .

(٢٠) الاهرام ، ١٩٩٢/٨/٢٥ .

(٢١) الاهرام ، ١٩٩٢/٨/٢٧ .

(٢٢) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٨/٢٥ .

(٢٣) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٨/٢٥ .

(٢٤) الوسط ، لندن ، العدد ١٢ ، ١٩٩٢/٨/٢٠ .

المتهمين الى بريطانيا وامريكا دليل واضح على ذلك ، ولكن ليبيا توقفت عن سداد ديونها البالغة ٢٤ مليار دولار الى روسيا ، بعد تطبيق روسيا للعقوبات التي حددها قرار مجلس الامن ٧٤٨ ، ويبدو أن توقف ليبيا عن الدفع ، قد سبب بعض النتائج الاقتصادية السيئة بالنسبة لروسيا التي تواجه ظروفها اقتصادية صعبة ، وقد أدى هذا الى ظهور تيار يعارض الاستمرار في فرض العقوبات على ليبيا^(٢١) وان كان هذا التيار لم ينضج بالدرجة الكافية للتأثير .

- وفي محاولة للضغط على الدول الاوروبية الاخرى ، ذات المصالح الاقتصادية في ليبيا والتي تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الليبي ، من أجل التخفيف من حدة العقوبات المفروضة على ليبيا ، وتجنب فرض عقوبات اقتصادية جديدة متوقعة ، اتجه الخطاب السياسي الليبي الى تعظيم حجم الخسائر الغربية المتوقعة من جراء استمرار العقوبات أو فرض عقوبات جديدة ، فقد أشار العقيد القذافي الى أن ليبيا لن تساعد من يعاديا سياسيا على كسب الاموال من ليبيا ، فشركت الدول الاوروبية بالرغم من مواقفها لا تزال تواصل العمل ، ولكن هذا لا يمكن ان يستمر ، لان السياسة ومصالح الاعمال تسير جنبا الى جنب ، ويضيف أنه لا يمكن أن يشتري أى شيء من جهة تعادى ليبيا ، وإذا ما استمر الموقف فإن السوق الليبي سوف تغلق امام البصائع الاتية من هذه الدول^(٢٥)

ومن ناحية اخرى بدأت ليبيا في اتخاذ بعض الاجراءات المالية والاقتصادية للتقليل من حجم الخسائر الليبية المتوقعة في حالة فرض عقوبات اقتصادية جديدة على ليبيا ، فقامت بسحب بعض ارصدها من البنوك^(٢٦) كما استمرت في نشاطها المالي من خلال الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية ، التي نجحت في اقامة شبكة اقتصادية ومالية معقدة مع عدد من الشركات ورجال الاعمال الغربيين في السنوات القليلة الماضية ، وفي محاولة لخلق قوة مصالح ضاغطة في بريطانيا ، عقدت

الطائرة الفرنسية^(٢٥) كما بدا الخطاب الليبي تجاه الولايات المتحدة يتخذ لهجة ايجابية ، فقد أعلن العقيد القذافي أكثر من مرة عن تقديره للرئيس بوش ولوزير الخارجية جيمس بيكر وذكر انه لا يمكن ان يعادى امريكا اكبر قوة عالمية ، وأعطى ملمحا انسانيا في حديثه عن امريكا بوصفها بأنها ملك لكل البشر^(٢٦) . وقد دعا وزير الخارجية الليبي الى تطبيع العلاقات الليبية الامريكية مشيرا الى ان ليبيا تتمتع بالعديد من المزايا الاستراتيجية والسياسية والنقطية التي يمكن ان تفيد المصالح الامريكية في المنطقة^(٢٧) بالنسبة لبريطانيا وهي أكثر الاطراف الغربية تشددا ، فإن الخطاب السياسي لليبيا تجاهها كانت خطابا عنيفا^(٢٨) وان كان قد عاد للتهدة بعد زيارة دوجلاس هيرد الاخيرة للقاهرة ، اذ رحب وزير الخارجية الليبي ، بتصريحات هيرد التي ذكر فيها ان بريطانيا لا تبغى اسقاط نظام القذافي^(٢٩) ان الهدف من هذا التنوع في التعامل مع أطراف الازمة الغربيين من جانب ليبيا ، كان يسعى الى احداث ثغرة في التحالف الغربى ، يمكن من خلالها تخفيف حدة الضغط الغربى على ليبيا ، وهو مالم يتحقق بالقدر الكافى حتى لحظة اعداد هذه الدراسة^(٣٠) .

- من ناحية اخرى اتجهت الدبلوماسية الليبية إلى أسلوب اغراء الصين باستخدام حق الاعتراض في مجلس الامن على أى قرار يصدر بفرض عقوبات على ليبيا ، ولكن الجهود الليبية لم تنجح في تحقيق هذا الهدف ، وبعد صدور القرار الخاص بفرض عقوبات على ليبيا ، لم تلتزم الصين التزاما تاما بما جاء في قرار مجلس الامن^(٣١) ، وقد اعترضت الولايات المتحدة على ذلك^(٣٢) وهو ما يعنى ان درجة من درجات النجاح للدبلوماسية الليبية في تعاملها مع الصين .

- بالنسبة لروسيا ، فقد بدا واضحا ان جهود ليبيا لم تحقق نتائج فعالة لاقناعها بمساندة ليبيا ، وكان تصريح وزير الخارجية الروس اثناء زيارته للقاهرة والذي يرى فيه ان على ليبيا الالتزام بقرار مجلس الامن وتسليم

(٢٥) الامرام ، ١٩٩٢/٧/٧ . كذلك أعلن العقيد القذافي في حديث للتلفزيون الفرنسى استعداده لليبيا لتسليم الأشخاص الاربعة المتهمين في

حادث الطائرة الفرنسية الى فرنسا ، واستبعد تسليم الشخصين المتهمين بتفجير الطائرة الامريكية الحياة ، لندن ١٩٩٢/٢/٥

(٢٦) حديث العقيد القذافي الى ابراهيم نافع (الجزء الثانى) . الامرام ، ١٩٩٢/٨/٧ .

(٢٧) حديث وزير الخارجية الليبي ابراهيم البشارى ، الوسط ، لندن ، العدد ١٦ ، ١٩٩٢/٥/٨ .

(٢٨) انظر حديث القذافي الوسط ، العدد ١٠ ، ١٩٩٢/٤/٨ .

(٢٩) الامرام ، ١٩٩٢/٥/٨ .

(٣٠) يقدم الاستاذ لطفى الخولى رؤية مقارنة لهذا الراى ، انظر : لطفى الخولى ، هدف الثلاثى محاصرة القذافي وإسقاطه ، الوسط ، لندن ، العدد ١٢ ، ١٩٩٢/٤/٢٠ .

(٣١) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٤/٢٩ .

(٣٢) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٤/٢٩ .

(٣٣) الامرام ، عدد ١٩٩٢/٣/٢ .

(٣٤) الامرام ، عدد ١٩٩٢/٥/٨ .

(٣٥) حديث الرئيس الليبي الى الوسط ، العدد ١٠ ، ١٩٩٢/٤/٨ .

(٣٦) الامرام ، القاهرة ، عدد ١٩٩٢/٣/٨ .

تتورط في الارهاب الدولي بكافة صوره واشكاله
ب - أكدت انه ليست لديها معسكرات لتدريب
الارهابيين ودعت لجنة من مجلس الامن الامانة العامة
للامم المتحدة او اى هيئة تابعة للامم المتحدة للتحقق من
ذلك

ج - عدم السماح باستخدام اراضيها أو مواطنيها أو
مؤسساتها للقيام بأعمال ارهابية بصورة
مباشرة أو غير مباشرة ، وتوقيع العقوبات على من
يثبت تورطه في مثل هذه الاعمال .

د - تلتزم ليبيا باحترام الخيارات الوطنية لجميع الدول
وان تبني علاقاتها على أسس الاحترام المتبادل وعدم
التدخل في الشؤون الداخلية
وذكر البيان ان ليبيا تنفيذا لذلك تلتزم باتخاذ التدابير
التالية :

- تستجيب ليبيا للمطالب البريطانية بشأن علاقاتها
السابقة بالجيش الجمهورى الايرلندى وتدعو الى اجتماع
مندوب لىبي وآخر بريطانى لبحث المسألة
- تتعهد بأن تبعد من أراضيها من يثبت تورطه في
اعمال ارهابية

- تود ان تعلم وتوافق على التعامل الكامل وبفاعلية
فيما يخص التدابير الملموسة والعملية الاخرى التى
تطلب منها بالتحديد لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ ،
فيما يخص القضاء على الارهاب الدولي بجميع
اشكاله^(٣٧) .

وقد رفضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا
الاعلان الليبى ، وأشارت المتحدثة بلسان الخارجية
الامريكية انها تريد دليلا عمليا وليس كلمات ، وذكرت
انها فى الواقع ترى ان هناك ما يدل على ان ليبيا على
استعداد لمساندة الارهاب ، اما بريطانيا فقد طالبت ليبيا
بالامتثال الكامل لكل بنود قرار مجلس الامن رقم ٧٣١^(٣٨)

وهكذا بدا أن رد الفعل الغربى قد جاء رافضا لمحاولة
ليبيا تجزئة تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ ، وذلك
بالرغم مما احتواه بيان الخارجية الليبية من درجة
واضحة من المرونة فى التعامل مع هذا القرار الذى كانت
قد رفضته كليا من قبل ، كما ان الرد الليبى قد احتوى
على قبول مسبق لاية ترتيبات غير معلومة حتى الان ،
تطلب من ليبيا لتنفيذ هذا الشق من القرار ، وهو مدخل

ليبيا صفقة شراء حصة فى فنادق متروبول من مجموعة
لونرو ، تضمنت اتفاقا يقضى بإعادة استثمار نحو ٤٥
مليون جنيه استرلينى فى مشاريع عدة تشارك فيها
ليبيا^(٣٧) . وبالرغم من ان هذا الموقف لم يؤد الى تغيير
واضح فى سياسة بريطانيا تجاه الازمة ، الا ان الملاحظة
الجديرة بالاشارة ان المصادر الامريكية نفت فكرة اللجوء
الى فرض حظر على استيراد البترول الليبى ، لان هذا
الحظر من شأنه الاضرار بالدول المستهلكة للنفط ،
ويبقى السؤال هل يمكن لدبلوماسية البترودولار التى
تتبعها ليبيا الان ان تحقق بعض الاهداف الليبية مع
استمرار الازمة ؟ !

- ولتجنب الاتهامات الغربية لليبية ، بشأن تطوير
برنامجها النووى ، وصناعاتها الكيماوية ، فتحت ليبيا
هذه المنشآت امام وكالة الطاقة الذرية ، وقد صرح مدير
الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بأن ليبيا تحترم التزاماتها
تجاه معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بوصفها
احدى الدول الموقعة على هذه الاتفاقية ، وذكر ان الوكالة
قامت بالفحص والتفتيش على كافة المرافق النووية
الليبى ، ولم تجد اى مخالفة لها علاقة بينود هذه
الاتفاقية^(٣٨) ، وأكد فى تصريح اخر ان ليبيا لا تستخدم
الطاقة الذرية فى اية اغراض عسكرية^(٣٩) ، وكان العقيد
القذافى قد نفى اكثر من مرة امتلاك ليبيا لاية اسلحة
كيماوية أو نووية^(٤٠) ، كما نفت المصادر الليبية اى
محاولة من جانبها لتوظيف علماء روس فى الطاقة
النووية^(٤١) ، وقد أشار روبرت جيتس رئيس المخابرات
الامريكية فى شهادته امام لجنة العلاقات الخارجية
بمجلس النواب الامريكى بأن مصنع الرابطة الليبى قد
أصبح نظيفا من المواد الكيماوية ، وأشار الى ان
محاولات ليبيا لانتاج اسلحة كيماوية وبيولوجية قد
فشلت^(٤٢)

- كذلك لجأت الدبلوماسية الليبية الى التعامل مع
بعض البنود الواردة فى قرار مجلس الامن رقم ٧٣١
فأعلنت نبذها الارهاب ، وذكر بيان للخارجية الليبية ان
ليبيا مستعدة لتنفيذ ما ورد فى هذا القرار بشأن نبذ
الارهاب بصورة قاطعة وبجميع اشكاله وصوره مهما كان
مصدره ، وذكر البيان ان ليبيا ستتخذ الاجراءات التالية
تاكيدا لما أعلنته من اذانتها للعمليات الارهابية
١ - قطع علاقاتها بجميع المجموعات والمنظمات التى

(٣٧) تفاصيل اكثر حول هذا الموضوع الحية لنن . عدد ١٩٩٢/٢٨٠ . ١٩٩٢/٢٨١ .

(٣٨) الامرام ١٩٩٢/٢٨٤

(٣٩) الامرام ١٩٩٢/٢٨١

(٤٠) الحية . لنن . ١٩٩٢/٢٢٧

(٤١) الحية . لنن . ١٩٩٢/٢٢٦

(٤٢) الامرام ١٩٩٢/٢٢٧

(٤٣) الامرام ١٩٩٢/٢٨٥

(٤٤) الحية . لنن . ١٩٩٢/٢٨٥

هذه الازمة ، وحدث نوع من التفسيق بين مصر وليبيا في ادارة الازمة ، الامر الذى يمكن ان يكون احد العوامل المفسرة للسلوك الليبى الذى اتسم بالمرونة في ادارة الازمة .

وقد ايدت الفعاليات السياسية المصرية الرسمية وشبه الرسمية والشعبية على كافة مستوياتها الموقف الليبى الذى اتسم بالمرونة ، وقد طرح العديد من الافكار التى يمكن من خلالها علاج هذه الازمة ، بالاسلوب السلمى ، واستنادا الى احكام القانون الدولى ، باعتبار ان هذه المشكلة مشكلة قانونية ، فى الاساس ، ومن ثم يمكن التوصل الى حل بشأنها استنادا الى قواعد واحكام القانون الدولى

ولقد بدا واضحا ان الدبلوماسية المصرية قد سعت الى تطويق الازمة ، وذلك من خلال حصرها فى النطاق القانونى ، وبحيث لا تصل الى مستوى الازمة السياسية بين ليبيا والغرب ، ويمكن ان نفهم معظم الافكار الليبية التى طرحت فى البداية والجهود المصرية ايضا فى هذا النطاق ، نطاق السعى الى تطويق الازمة ، ولكن مع استمرار تصعيد الغرب لهذه الازمة وتحويلها الى ازمة سياسية من عرضها على مجلس الامن واصدار القرار ٧٢١ الذى يستند الى احكام الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وما يعنيه من امكانية فرض عقوبات على ليبيا تصل الى حد استخدام القوة لاجبارها على تنفيذ هذا القرار ، تغير الهدف المصرى ، واصبح يدور فى نطاق العمل من اجل الحد من تصعيد الازمة ، والتركيز على تجنب استخدام القوة ضد ليبيا من قبل الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم تركز الجهد المصرى على اقناع الطرف الغربى ، بالتخلى عن استخدام البديل العسكرى تجاه ليبيا^(٤٨) فى تصريح للرئيس مبارك اشار الى موقف مصر الواضح لتسوية هذه الازمة عن طريق الحوار والتفاهم مع كافة الاطراف ، مؤكدا ان مصر تنبذ كافة اشكال الارهاب ، كما انها لا توافق على استخدام القوة لحل المشكلات بين الدول ، وأوضح ان مصر تبذل جهودها المكثفة ليكون الحوار والتفاهم ، وحل المشكلة بالطرق السلمية بديلا عن المواجهة ومخاطرها ، وبما يتفق واحترام كافة الاطراف للشرعية الدولية^(٤٩) .

وقد أكد وزير الخارجية المصرى ، السيد عمرو موسى ، معارضة مصر للقيام بأى عمل عسكرى ضد ليبيا مؤكدا ان مصر يهتما فى المقام الاول الشعب الليبى

يبدو ملائما ومفتوحا لتطبيق بعض بنود قرار مجلس الامن الاخرى بعبالا يمثل احرارا للقيادة الليبية والواقع ان هناك بعض الجوانب الاخرى للازمة الليبية الغربية ، يمكن ان تساعد فى فهم وتفسير الموقفين الليبى والغربى ، ويمكن ان تكون فى ذات الوقت بمثابة المداخل المناسبة للتعامل مع الازمة من اجل التوصل الى حل لها ، اول هذه الجوانب تتعلق برؤية مفادها ان المسألة ليست مسألة تسليم متهمين بحد ذاتها ، وانما هى مسألة اعمق من هذا بكثير ، فهى تستهدف النظام الليبى نفسه وبعض رموزه ومنهم بعض معاونى العقيد القذافى نفسه ، والبعض يرى ان العقيد القذافى هو المستهدف^(٤٥) هناك بعض الجوانب الاخرى المتعلقة بالمطالب الغربية الاخرى من ليبيا ، فالولايات المتحدة ترغب فى ضرورة تخطى النظام الليبى عن بعض طروحاته السياسية التى لا تتفق والرؤية الامريكية الجديدة للعالم ، كما ترى ضرورة تفكيك ما تسميه بالارهاب الدولى ، وترى ان ليبيا تمثل احدى القواعد الرئيسية لهذا الارهاب بالمفهوم الامريكى كما ان لبريطانيا بعض المطالب المتعلقة بالجيش الجمهورى الايرلندى ، وتطلب الحصول على المعلومات المتوافرة لدى ليبيا عن هذا الجيش^(٤٦) ، اما فرنسا فهى ترغب فى الحد من النفوذ الليبى فى افريقيا ، حيث ان هذا النفوذ يمس المصالح الفرنسية فى افريقيا^(٤٧)

هذه هى بعض الجوانب الاخرى للازمة الليبية الغربية ، ويبدو ان القيادة الليبية قد ادركت بعض هذه المطالب ، وبدأت بالفعل فى الاستجابة لها من اجل الوصول الى نقطة لقاء مع الطرف الغربى ، تقلل من حدة تشدده ، وتؤدى الى التوصل الى حل مناسب للازمة .

المبحث الثانى :

الدبلوماسية المصرية والازمة الليبية الغربية
فى هذا الجزء من الدراسة سنقدم تحليلا للتحرك الدبلوماسى المصرى فى نطاق ادارة الازمة موضحين تطور الموقف المصرى منها ، ودوائر التحرك المصرى لمعالجتها والنتائج الفعلية لهذا التحرك ، ومحددات الدور المصرى فى هذه الازمة .

مع ظهور الازمة تعددت تصريحات المسئولين المصريين حول الدور الذى يمكن ان تقوم به مصر فى نطاق التقريب بين وجهات النظر الليبية والغربية بصدد

(٤٥) انظر تصريحات أحد المسئولين الأمريكين الأفرام . ١٩٩٢/٨/٢٩

(٤٦) انظر فى هذا العهد اللواء أحمد عبد الحليم . لهذا تحارب أمريكا ليبيا . الوسط . لندن . العدد ٧ . ١٩٩٢/٨/٢٦

عبد الكريم أبو النصر . القذافى يواجه العاصفة . الوسط . لندن . العدد ١٠ . ١٩٩٢/٨/٢٨

(٤٧) أحمد الصلوى . الأبعاد غير الملموسة للحملة الغربية ضد الجماهيرية . السيلة الليبية فى إفريقيا نونجا . مستقبل العالم الاسلامى . مالطة . مركز دراسات العالم الاسلامى . العدد ٦ . ربيع ١٩٩٢ . ص ١٢٩ ص ١٦٢

(٤٨) حول دور مصر فى هذا المجال انظر خطاب الرئيس مبارك فى عيد العمال . الأفرام ١٩٩٢/٨/٢٨

(٤٩) الحياة . لندن . ١٩٩٢/٨/٢٣

التوصل الى حل للأزمة الليبية الغربية ، ويمكن ان نميز بين الدوائر التالية لاغراض الدراسة ، مع تسليمنا بأنها دوائر متشابكة ، وذلك على النحو التالي :

اولا - الدائرة الدولية :

كان التحرك الدبلوماسى المصرى فى نطاق هذه الدائرة على مستويين ، مستوى الاتصالات الثنائية مع الاطراف الغربية ، ومستوى العمل من خلال الامم المتحدة ، على صعيد الاتصالات الثنائية مع الاطراف الغربية ، كانت اتصالات مكثفة بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس الأمريكى جورج بوش ، وكذلك اتصالات مكثفة مع الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران ، الذى التقى به الرئيس مبارك فى باريس فى فبراير ١٩٩٢ ، واشتملت المحادثات على محاولة التقريب بين وجهات النظر الغربية والليبية بشأن الازمة^(٥٥) . كذلك تعددت اللقاءات المصرية البريطانية ، التى تناولت هذا الموضوع ، وكان اخرها زيارة وزير الخارجية البريطانى دوجلاس هيرد للقاهرة فى مايو ١٩٩٢^(٥٦) . ويبدو ان الهدف المصرى من هذه الاتصالات كان يتمحور حول مايل :

١ - اقناع الاطراف الغربية بعدم استخدام الخيار العسكرى ضد ليبيا .

ب - اتاحة مهلة من الوقت تكفى للتوصل الى اسلوب لتطبيق قرار مجلس الامن الدولى رقم ٧٣١ ، بما يحقق تطبيق الشرعية الدولية ، ويحافظ فى نفس الوقت على السيادة الليبية

ج - التخفيف من حدة العقوبات المفروضة على ليبيا ، وتجنب فرض عقوبات جديدة لأكبر فترة ممكنة .

ويبدو ان الدبلوماسية المصرية قد نجحت فى تحقيق بعض عناصر من هذه الاهداف ، وان لم تستطع تحقيق اى منها بالكامل ، فقد نجحت فى اقناع الاطراف الغربية فى التخلي عن الخيار العسكرى ولو مؤقتا . كما انها نجحت فى التخفيف من حدة العقوبات المفروضة على ليبيا ، وتأجيل فرض عقوبات جديدة ، لفترة محدودة من الزمن ، غير انها لم تتوصل بعد الى اسلوب لتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٧٣١ ، بما يحقق التوازن المنشود بين أطراف الازمة وان كانت قد نجحت فى تخفيف حدة التوتر ، وتهدة الاجواء المحيطة بالازمة الى حد ما . على مستوى الامم المتحدة ، استهدف التحرك المصرى اقناع اعضاء مجلس الامن ، بالاثار الاقتصادية السلبية

واستقرار ليبيا ، ويهملها ايضا تطبيق الشرعية الدولية^(٥٧) . ومع استمرار الطرف الغربى فى التصعيد وظهور اتجاه لفرض عقوبات على ليبيا ، اتجه الجهد الدبلوماسى المصرى فى محاولة لتأجيل صدور قرار بفرض هذه العقوبات بقدر الامكان ، حتى تتاح الفرصة الكافية للحوار مع القيادة الليبية من أجل التوصل الى حل فى نفس الوقت بذلت جهدا هاما من أجل التخفيف من حدة العقوبات فى حالة صدور قرار فى هذا الشأن ، وهو ماحدث بصدور القرار ٧٤٨ ، وقد استندت فى هذا الجهد الى الاضرار الاقتصادية الجسيمة التى ستخلق بها فى حالة فرض عقوبات شديدة على ليبيا والى وجود تيار شعبى قوى يتعاطف مع ليبيا ، وترتبط مصالحه وعلاقاته بليبيا ، وقد قال الرئيس مبارك فى هذا الشأن : « اننى اعتقد ان شعبنا لن يرضى بالعقوبات شديدة القسوة ضد ليبيا ، وبصفة خاصة الدول المجاورة ، التى ستتأثر بأى حظر يفرض على ليبيا^(٥٨) » .

وبعد صدور القرار ٧٤٨ اتجهت الدبلوماسية المصرية الى تهدة الاجواء المحيطة بالازمة ، من أجل تجنب فرض عقوبات جديدة على ليبيا ، مع مواصلة الجهود للتوصل الى حل للازمة ، وقد اكد الرئيس مبارك ان مصر ستواصل جهودها من أجل التوصل الى حل للازمة فى اطار قرار مجلس الامن وجامعة الدول العربية والشرعية الدولية^(٥٩) ، وفى نفس الوقت اكد مصدر مصرى ان مصر تحترم الشرعية الدولية ، وفى الوقت نفسه فان هناك علاقات وثيقة بين الشعبين المصرى واللىبى ، وحركة مستمرة بينهما لايمكن منعها ، واكد على ان الحدود بين البلدين ستظل مفتوحة^(٦٠) .

وقد استمرت الجهود الدبلوماسية فى هذا المجال ومن الواضح حتى لحظة اعداد هذه الدراسة ، ان هذا الجهد يهدف الى تأجيل اتخاذ اية قرارات جديدة بفرض عقوبات على ليبيا ، وتجنب حدوث مواجهة ، ليبية غربية ، بقدر الامكان ، والسعى الى تخفيف حدة التوتر بين الجانبين ، من أجل ايجاد مخرج لهذه الازمة يرضى كافة الاطراف ، والواقع ان عامل الوقت يعد عاملا هاما فى التحرك الدبلوماسى المصرى ، الآن ، وهو مايعبر عنه الرئيس مبارك فى خطاب عيد العمال الاخير^(٦١) .

دوائر التحرك الدبلوماسى المصرى :

تعددت دوائر التحرك الدبلوماسى المصرى ، من أجل

(٥٠) الامرام . ١٩٩٢/٨/٢٣

(٥١) الامرام . ١٩٩٢/٨/٢٩

(٥٢) الحياة . لندن . ١٩٩٢/٤/٢٨

(٥٣) الحياة . لندن . ١٩٩٢/٤/٢٨

(٥٤) الامرام . ١٩٩٢/٥/٨

(٥٥) الامرام . ١٩٩٢/٧/٢٧

(٥٦) الامرام . ١٩٩٢/٥/

الاتصال بالاطراف العربية

ب - اقناع المملكة العربية السعودية بضرورة المشاركة في التأثير على القيادة الامريكية بصفة خاصة
ج - اقناع الاطراف المغاربية بان مصر لا تريد الانفراد بالجهود الخاصة بحل هذه الازمة ، وذلك نظرا لحساسية بعض هذه الاطراف من التحرك المصري تجاه ليبيا .
ولا يمكن للباحث في ظل المعلومات القليلة المتاحة حول نتائج هذا التحرك المصري ، على هذا المستوى ان يقدم رؤية واضحة لهذه النتائج ، خاصة وان الاطراف العربية ، لاتزال في موقع التشدد حتى لحظة اعداد هذه الدراسة (٥٧)

المستوى الثاني للتحرك الدبلوماسي المصري في نطاق الدائرة العربية ، كان من خلال الجامعة العربية ، وقد استهدف ، خلق موقف عربي موحد تجاه هذه الازمة ، يؤيد في مجمله ليبيا ويلتزم في نفس الوقت بقواعد الشرعية الدولية .

وقد واجهت التحرك الدبلوماسي المصري صعوبات حقيقية لتحقيق هذا الهدف ، خاصة وانه يتم في ظل مناخ عربي غير موات ، وفي اطار حالة من التفكير العربي والضعف العربي لم يسبق لها مثيل ، بفعل تداعيات حرب الخليج الثانية ، هذا بالإضافة الى ان الموقف الليبي من ازمة وحرب الخليج ، يبدو انه لم يكن مقبولا من جانب بعض الاطراف الخليجية ، كما ان العلاقات الليبية بالعديد من الاقطار العربية ، لم تكن على المستوى المطلوب قبل تفجر هذه الازمة ، وبالرغم من هذه الصعوبات ، فقد نجحت المساعي المصرية في نطاق الجامعة العربية في اصدار قرار بتأييد الموقف الليبي ، في ديسمبر ١٩٩١ ، ودعوة اطراف الازمة الى التوصل الى حل سلمي لها ، ومع ازدياد التصعيد الغربي ، ازدادت المؤثرات والعوامل السلبية على المواقف العربية ، وبدلا من الاستمرار في الدفع نحو موقف عربي موحد وصلب لتأييد ليبيا ، اتجهت بعض الاطراف العربية في محاولة للتحلل من التزاماتها القومية ، في هذه الازمة ، ولمواجهة هذه الحالة ، اتجهت الدبلوماسية المصرية الى اقناع الاطراف العربية الاخرى ، بالتوصل الى قرار وسط في اجتماع مجلس الجامعة الاخير يستجيب لبعض المطالب الليبية ، وان كان لا يحققها بالكامل ، وتم الاتفاق على تشكيل اللجنة السباعية العربية ، برئاسة الامين العام للجامعة العربية ، وبمشاركة مصر ودول مجلس التعاون المغاربي وسوريا ، ويلاحظ عدم مشاركة دول الخليج في هذه اللجنة .

وقد اوصلت مصر جهودها من خلال هذه اللجنة ، ولم يتم تحقيق نتائج واضحة لجهود هذه اللجنة ، حتى الان .

الجامعة عن فرض عقوبات على ليبيا بالمسبة لمصر ، كذلك اتجهت الى التمسك نحو تعديل محتوى هذه العقوبات ، وقد نجحت في تحقيق بعض عناصر هذين الهدفين بدرجة ملحوظة ، كما انها نجحت حتى الان في اقناع الاطراف العربية بضرورة التروي ، وعدم التسرع في فرض عقوبات جديدة على ليبيا .

لقبا - الدائرة العربية

كان التحرك المصري في نطاق الدائرة العربية ، على مستويات ثلاث ، مستوى الاتصالات الثنائية مع القادة العرب ، مستوى جامعة الدول العربية ، مستوى الدبلوماسية الشعبية ، على مستوى اللقاءات الثنائية ، تعدد اللقاءات والاتصالات المصرية الليبية بين الرئيس مبارك والرئيس الليبي معمر القذافي ، كما تعددت اللقاءات بين المسؤولين المصريين والليبيين من اجل التوصل الى اسلوب لمعالجة الازمة ، ويبدو ان التحرك المصري تجاه ليبيا ، كان يستهدف مايلي

١ - اقناع القيادة الليبية بضبط النفس وعدم التسرع والانفعال في التعامل مع الازمة .

ب - اقناع القيادة الليبية بضرورة ابداء استعدادها لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ او على الاقل بعض بنوده ، بصورة واضحة ، حتى يمكن اقناع الاطراف العربية باعادة النظر في اسلوبها المتشدد في التعامل مع ليبيا .

ج - تقديم العون الفني في ادارة الازمة ، بما يحقق اكبر قدر ممكن من المصالح الليبية ، في ظل المعطيات الدولية القائمة .

ويمكن القول بان التحرك المصري قد نجح بصورة واضحة في تحقيق هذه الاهداف ، وما يؤكد ذلك المرونة الواضحة التي ابدتها ليبيا حتى الان في ادارتها للازمة ، وكذلك قرار الخارجية الليبية الاخير فيما يتعلق بتنفيذ الشق المتعلق بنبيذ الارهاب في قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١

وفي نطاق اللقاءات الثنائية المصرية العربية للتوصل الى حل لهذه الازمة كانت لقاءات الرئيس مبارك بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي ، والملك الحسن الثاني ملك المغرب ، من اجل تنسيق الجهود العربية لاقناع الاطراف الغربية بالتخفيف من حدة تشددتها ، كذلك يبدو ان القاهرة ، رأت امكانية ان توظف مثلث القاهرة الرياض دمشق ، في التعامل مع هذه الازمة ، من اجل زيادة فعالية التأثير على الاطراف الغربية ، وكان الهدف من التحرك على هذا المستوى مايلي :

١ - محاولة التنسيق بين الجهود العربية في نطاق

(٥٧) هناك انتباه تربدت عن جهود سعودية تبذل لاقناع العرب بالتعهد من درجة تشدده انظر في ذلك الشرق ، الشارقة ، دولة الامارات العربية ، العدد ٨ ، ١٩٩٢/٥/٢٨ ، ص ٧

واخيرا يأتى ضمن هذه المجموعة من المحددات ، ارتباط مصر بعلاقات مصالح واسعة ومتشابهة على الأقل .

ثانيا : مجموعة المحددات العربية :

وتشمل الاختراق الغربى الواضح للعالم العربى ، وحالة التفكك والضعف العربى الراهنة ، والتي لم يسبق لها مثيل ، ويصاحب ذلك ويزيد من جوانبه السلبية على المستوى العربى ، عاملان الاول اهتزاز الايمان بالهوية العربية ، والرغبة فى الانتقام من جانب بعض العرب من البعض الآخر ، فى ظل حالة كهذه يصعب التوصل الى موقف عربى موحد ، بصدد اى مسألة ، ومن ثم فان عنصر القوة العربية مفتقد بالنسبة للتحرك الدبلوماسى المصرى ، تجاه هذه الازمة ، بل يمكن القول بان الدبلوماسية المصرية تجد نفسها فى موقف لاتحسد عليه على المستوى العربى ، اضافة الى هذا ان بعض الاقطار العربية قد لاترغب فى نجاح مصر فى الانفراد بحل الازمة ، او لاترغب فى القيام بدور فاعل ومؤثر على المستوى العربى ، ويترتب على هذا ان بعض الاقطار العربية قد تحجم عن تقديم ما يمكن ان تقدمه لدعم التحرك المصرى ، ويتشابه مع هذا العامل ، محدد اخر وهو النظرة السلبية للنظام الليبى ، من جانب بعض الاقطار العربية ، فقد يكون هذا النظام ليس بالنظام الذى يستحق الدفاع عنه ، بل من الافضل اسقاطه ، وذلك من وجهة نظر بعض هذه الاقطار .

ثالثا - مجموعة المحددات المصرية :

ويشمل عدة محددات منها محدودية حجم المصالح المصرية فى ليبيا مقارنة بالمصالح المصرية مع الغرب ، فمهما ذكر عن حجم العمالة المصرية فى ليبيا ، ومهما كان حجم المشروعات المشتركة المزمع تنفيذها بين البلدين ، فانها تأتى محدودة مقارنة بحجم المصالح المصرية مع الغرب يكفى ان نشير الى ان حجم الاستثمارات الليبية فى مصر لايتجاوز ٤٦٠ مليون دولار ، بينما تحصل مصر على عون امريكى سنوى يصل الى ٢,٢ مليار دولار ، عامل اخر يتمثل فى درجة من درجات التشكك فى امكانية استمرار الدفء فى العلاقات المصرية الليبية ، وذلك بحكم الخبرة السابقة فى هذا المجال ، ويدعم من هذه الدرجة ، رغبة صانع القرار المصرى فى تجنب التورط فى اية مواقف غير محسوبة بدقة ، خاصة بعدما حدث فى ازمة الخليج الثانية من جانب الرئيس العراقى صدام حسين ، واخيرا يعتمد التحرك الدبلوماسى المصرى ، على عنصر القوة المعنوى ، دون وجود القدر الكافى من عنصر القوة المادى القادر على احداث التأثير الفعال والملموس . فى ظل هذه المجموعات الثلاث من المحددات ، يمكن

وان كان وجودها فى حد ذاته ، ذا دلالة رمزية على وجود جهد عربى ، وموقف عربى تجاه هذه الازمة ، فى زمن عربى ردىء .

المستوى الثالث للتحرك الدبلوماسى المصرى ، هو مستوى الدبلوماسية الشعبية ، فقد شاركت مصر بوفود من مختلف الهيئات والنقابات والاحزاب ، والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى كافة المؤتمرات والندوات التى عقدت فى ليبيا فى خلال الفترة الماضية ، وعبرت الوفود المصرية عن دعمها وتأييدها للشعب الليبى فى هذه الازمة ، وهو امر ذو قيمة معنوية فى ظرف كهذا بالنسبة لليبيا ، وان كان قد افتقد حتى الان الى الآليات الفعلية التى يمكن ان تترجم مثل هذا التأييد المعنوى الى فعل مؤثر على ارض الواقع .

محددات التحرك الدبلوماسى المصرى :

ونقصد بها مجموعة العوامل التى تؤثر من خلال تفاعلها على فعالية التحرك الدبلوماسى المصرى لعلاج الازمة الليبية الغربية ، ويمكن ان نصنف هذه المحددات طبقا لمصادرها على النحو التالى

اولا : مجموعة المحددات الدولية :

وتشمل حالة النظام الدولى القائم الان ، والذى يتسم بالهيمنة الغربية شبه الكاملة ، يعزز من هذه الهيمنة ان الغرب يعيش نشوة النصر ، ويرغب فى اعادة صياغة العالم من جديد ، بما يضمن استمرار موقعه المتميز ، وفى حالة كهذه فان الطرف القوى يدير اى ازمة وفقا لمعادلة صفرية ، تسعى الى تحقيق كل الاهداف على حساب الطرف الضعيف ، واستنادا الى انه بإمكانه تحقيق هذه الاهداف بالقوة بالفعل اذا لزم الامر . وهذا هو مايفسر حالة التشدد الغربى فى الازمة الليبية ، ويفسر ايضا السعى المصرى الدائم لاستخدام عامل الوقت ، فى ادارة هذه الازمة ، والتخفيف من حدة التوتر بين طرفيها ، حتى تنخفض درجة نشوة النصر الغربى ، ويستعيد العقل مكانته على حساب عاطفة نشوة الانتصار .

وتشمل هذه المجموعة من المحددات كذلك عناصر اخرى ، منها ان الولايات المتحدة بصفة خاصة لاترغب فى قيام مصر بدور عربى فاعل ومؤثر ، وهو احدى القواعد الحاكمة للسياسة الامريكية فى المنطقة منذ كينسنجر وحتى الان ، ربما لانها ترى فى هذا الدور مايمنس مصالحها الحيوية فى المنطقة .

عامل آخر فى هذا المجال يتعلق بمحدودية الدور الذى يمكن ان تقوم به اية قوة اقليمية فى نطاقها الاقليمى ، فى ظل حالة النظام الدولى القائم الان ، وهو مايدركه صانع القرار المصرى تماما وبوضوح (٥٨) .

(٥٨) غير الرئيس مبارك عن ذلك بوضوح فى خطابه بعيد العمل . الامرام ١٩٩٧/٩٨

لمساعدة ليبيا في هذه الازمة ، ومن الملاحظات الجديدة بالاشارة انه في ظل هذه الازمة لم تتوقف الجهود المصرية الليبية في نطاق التعاون في المجالات المختلفة ، فقد شهدت القاهرة لقاءات بين وزيرى البترول في البلدين في فبراير ١٩٩٢ ، لبحث التعاون في المجالات البترولية ، كما تم تأسيس شركة للتجارة والاستثمار بين مصر وليبيا برأس مال ٥٠ مليون جنيه مصرية ، كذلك انعقدت اللجنة المصرية الليبية في السادس والعشرين من فبراير ١٩٩٢ ، وقد ناقشت تقريراً عن موقف الاتفاقات التى وقعت في أغسطس ١٩٩١ والانجازات التى تحققت في سياق هذه الاتفاقات وتم توقيع اتفاقية لربط الساحل الشمالى الغربى بليبيا كهربياً ، وتبلغ تكلفة المشروع تسعة ملايين دينار لىبى تدفعها الحكومة الليبية^(٨١) . كما تم الاتفاق على انشاء شركة مصرية ليبية مشتركة لتسويق المنتجات البترولية الليبية بالساحل الغربى^(٨٢) . كما ناقشت اللجنة المصرية الليبية الاجراءات التى تم اتخاذها لتوطين مليون مصرية في ليبيا^(٨٣) ، وشهدت الفترة الاخيرة ازدياد حجم الاعمال التى تم اسنادها الى الشركات المصرية في ليبيا^(٨٤) كما شهدت الفترة الحالية اتخاذ بعض الاجراءات الادارية الخاصة بتنظيم انتقال العمالة المصرية الى ليبيا ، وتنظيم التجارة خاصة في منطقة السطوم ، كما تقرر الغاء جميع التوكيلات للسيارات التى تحمل ارقام الجماهيرية الليبية بمصر ، وعدم دخولها الا بصحبة مالكها الاصلى الليبى ، وعدم تجديد الترخيص بالسماح لها بالمرور في مصر الا لملكها الاصلى^(٨٥) ، وقد وجهت العديد من الانتقادات الى هذا الاجراء الاخير الا ان المصادر الرسمية اوضحت ان العامل الاساسى في هذا الاجراء ، هو ازدياد عدد السيارات المهربة الى مصر عن طريق ليبيا في الفترة الاخيرة^(٨٦) .

وقد تناقلت وسائل الاعلام بعض الاخبار عن سوء المعاملة التى يلحقها المصريون في ليبيا في خلال الفترة الاخيرة^(٨٧) ، وان كان تقرير السفير المصرى في طرابلس ، قد اوضح حقيقة حجم هذه الاخبار^(٨٨) وكان التقييم المصرى لهذه المسألة ، ان تدخل في نطاق الحوادث والخلافات العادية التى تحدث بين الافراد في اغلب المجتمعات .

يتضح من هذا العرض ان الازمة الليبية الغربية ، قد

ان نقيم التحرك الدبلوماسى المصرى بصدد الازمة الليبية الغربية ، ودرجة فعاليته ، والباحث يرى ان ماتحقق من نتائج حتى الان لهذا التحرك ، ول ظل هذه المحددات الحاكمة والمتفاعلة ، يعد انجازاً هاماً ، وذلك بالرغم من محدودية تأثيره على جوانب هذه الازمة ، وذلك استناداً الى محدودية عناصر القوة المتاحة لهذا التحرك ، مقارنة بحجم القوة اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة في هذا الصدد .

المبحث الثالث

تأثير هذه الازمة على مستقبل العلاقات المصرية الليبية

بدأت الازمة الليبية الغربية في وقت ازدادت فيه التفاعلات الايجابية بين مصر وليبيا ، خاصة بعد قرار ازالة الحدود بين البلدين وتسهيل انتقال المواطنين بين البلدين دون قيود في صيف ١٩٩١ ، وقد اعقب هذا توقيع عشر اتفاقيات تنظم كافة اوجه التعاون بين البلدين ، ول ظل هذه التفاعلات الايجابية على المستوى الرسمى ، بدأت التفاعلات على المستوى الشعبى بصورة فاقت كل التوقعات ، اذ وصل ما يزيد على مليون مصرية الى ليبيا ، وازدادت على الجانب الاخر اعداد الليبيين القادمين الى مصر ، سواء للتجارة او للسياحة او للعلاج او لزيارة اهلهم وذويهم في مصر ، ولقد واجهت العلاقات المصرية الليبية الوليدة ازمة ابان ازمة الخليج الثانية ، اذ حدث خلاف في وجهات النظر بين مصر وليبيا بصدد بعض الامور^(٨٩) وقد تم احتواء هذه الازمة وتجاوزها بهدوء غير معهود في سياق العلاقات العربية العربية ، وذلك استناداً الى حق كل طرف في تبني المواقف التى يراها ملائمة ، وان الخلاف في المواقف امر مكمول ، دون ان يؤدى الى افساد الجوانب الاخرى التى تحظى باتفاق الطرفين ، وتحقق مصالحها المشتركة .

ويلاحظ انه مع بدء ظهور ازمة لوكربى ول ظل تطوراتها المختلفة ، حدث نوع من التنسيق المصرى الليبى في ادارة الازمة ، وبذلت جهود دبلوماسية واضحة من اجل التوصل الى حل لها ، كذلك كان التأييد المصرى للموقف الليبى واضحاً خاصة على المستوى الشعبى ، الامر الذى اوجد تياراً من الرأى العام المصرى الضاغط على الحكومة المصرية من اجل بذل اقصى الجهود الممكنة

(٨٩) محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج اوهام القوة والنصر ، القاهرة ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، ١١ ، ١٩٩٢ ، ص ٤٣٦ .

(٩٠) الاهرام ، ١٩٩٢/٢٧ .

(٩١) الاخبار ، القاهرة ، ١٩٩٢/٢٦ .

(٩٢) الاهرام ، ١٩٩٢/٢٢ .

(٩٣) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٢٥ .

(٩٤) الاهرام ، ١٩٩٢/٢١ .

(٩٥) مصر الفتاة ، القاهرة ، ١٩٩٢/٢٠ .

(٩٦) الحياة ، لندن ، ١٩٩٢/٢١ .

(٩٧) الاهرام ، ١٩٩٢/٢٤ .

افريقيا جنوب الصحراء . الا ان الاهتمام بمصر كان دائما في مرتبة متقدمة في سلم اولويات العقيد القذافي . وقد عبر احد المعلقين العرب عن هذه الحقيقة مؤخرا بالقول : بان العقيد القذافي بعد فرض قرار حظر الجوى على ليبيا ، قرر ان تكون بداية حركته تجاه الشرق بدلا من ان يبدأ ببقاء حلفائه في الاتحاد المغاربي^(٦٨) . ان هذا يثير التساؤل حول مدى تأثير استمرار العقيد القذافي في الحكم على مستقبل هذه العلاقات المصرية الليبية ، خاصة في ظل وجود عناصر ليبية وعربية ودولية قد تتضرر من نمو هذه العلاقات .

خامسا : ان هناك قصورا واضحا في الفهم المصرى لظروف وخصائص المجتمع الليبى ، فهناك اختلاف واضح في التركيبة الليبية الاجتماعية التى تقوم على اساس قبلى له قواعده وتوازناته الخاصة ، وتقاليد^(٦٩) مقارنة بالمجتمع المصرى ، وهو ما يعنى ضرورة القيام بالدراسات العلمية لفهم خصائص هذا المجتمع ، وتحديد الوسائل والاساليب الخاصة بأسلوب التعامل الملائم مع هذا المجتمع .

سادسا : في ظل التطورات الجديدة التى يشهدها المجتمع الدولى ، والتى تتطلب اعادة صياغة التحالفات السياسية الدولية والاقليمية ، من الممكن ان تكون العلاقات الليبية المصرية ، ذات أهمية خاصة بالنسبة لمصر ، فالاتجاه العام للتحالفات الجديدة للقوى الاقليمية الفاعلة تقوم على اساس البدء من نقطة الحوار الجغرافى ، النموذج الايرانى والنموذج التركى ايضا في هذه المرحلة نموذجان واضحا في هذا الشأن ، فلماذا لا تمثل نقطة الحوار الجغرافى نقطة البداية للتحالفات المصرية في المرحلة القادمة ، بوصف مصر احدى القوى الاقليمية الهامة في المنطقة ، وربما تكون السودان وليبيا نقطة ملائمة لمصر ، في هذه المرحلة ، وتزداد أهمية او ضرورة التحالف المصرى الليبى السودان اذا ما علمنا بحجم الامكانات المتعلقة بالقوة المادية او الاستراتيجية التى يمكن تعبئتها في نطاق هذا التحالف ، وفي هذا الاطار ، يمكن القول بأن تحقيق الهدف المصرى ، في القيام بدور في منطقة الخليج وهو ما تعارضه ايران ، يمكن ان يبدأ من خلال التحالف مع ليبيا ، حيث يتيح هذا التحالف امكانية مناسبة لمصر للضغط على ايران من خلال منظمة الاوبك .

هذه بعض الملاحظات التى اردنا ان نبدأ بتقديمها قبل عرض بعض السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات المصرية الليبية .

زادت من عمق التفاعلات السياسية الليبية المصرية ، وكان تأثيرها السلبي على التفاعلات الأخرى للعلاقات المصرية الليبية محدودا ، بل ويمكن القول بانها زادت من حجم العلاقات التجارية بين البلدين ، اضافة الى ازدياد أهمية مصر بالنسبة لليبيا في المرحلة الحالية ، وفي المستقبل القريب ، بوصف مصر تمثل في ظل العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا ، منفذ الاتصال بالعالم الخارجى .

ولكن يظل السؤال عن مستقبل هذه العلاقات خاصة في مرحلة ما بعد الازمة ؟

وقبل أن نعرض لبعض سيناريوهات مستقبل هذه العلاقات يتعين ان نقدم الملاحظات التالية والتى نرى انها قد تفيد في بلورة سياسة مصرية تجاه ليبيا في مرحلة ما بعد الازمة .

واهم هذه الملاحظات ما يلى :

اولا : منذ حصول ليبيا على استقلالها وحتى الان كانت فترات التعاون والتنسيق المصرى الليبى على المستوى الرسمى محدودة مقارنة بفترات الصراع ، ومن ثم فخبرة العلاقات المصرية الليبية ، هي خبرة صراعية ، الامر الذى يمثل بيئة مناسبة لنمو امكانات التشكك في تطوير هذه العلاقات .

ثانيا : لم يول صانع القرار المصرى منذ الفترة الناصرية وحتى مطلع التسعينيات ، الاهتمام الذى يتناسب وأهمية ليبيا بالنسبة لمصر ، بوصفها تقع على الحدود الغربية المصرية ، الامر الذى يجعلها تمثل عمقا استراتيجيا بالنسبة لمصر من جهة الغرب ، وبوصفها دولة بترولية ذات فوائض مالية كبيرة ، وذات كثافة سكانية محدودة ، وتتوافر لديها امكانات واسعة يمكن من خلالها تحقيق المصالح المشتركة من خلال التعاون والتكامل بين البلدين .

ثالثا : بالرغم من ان طابع العلاقات المصرية الليبية كان على المستوى الرسمى صراعى الا ان المستوى الشعبى لهذه التفاعلات كان يقوم على التعاون والتفاعل ، بحكم علاقات القرابة والمصاهرة التى تربط بين المصريين والليبيين ، بالاضافة الى العلاقات التجارية والمصالح المتبادلة بين المواطنين .

رابعا : مع وصول العقيد القذافي الى الحكم عام ١٩٦٩ ، بدأ الاهتمام الليبى واضحا بالعلاقة مع مصر ، وقد كان الفضل الليبى في تحقيق اى تقدم مناسب مع مصر في هذا المجال ، يدفعه نحو المغرب العربى او نحو

(٦٨) محمد الاشهب ، ارتباك الدبلوماسية الليبية نشاز في الايقاع المغاربي ، الحياة ، لندن ١٩٩٢/٣٢ .

(٦٩) انظر في هذا المجال : خليفة محمد التليسى ، معجم سكان ليبيا ، طرابلس ، دار الريان ، الجماهيرية الليبية ، ١٩٩١ .

الفاطة كالسعودية ، وسوريا ، في هذه الحالة ستزداد قوة الرئيس القذافي وتؤكد أطروحاته بصدد أهمية العلاقات المصرية بالنسبة لليبيا ، ومن الممكن في هذه الحالة تصور مراحل جديدة لتطور هذه العلاقات ، تضم بالإضافة الى مصر وليبيا السودان ، وقد تصل الى درجة من درجات الكونفدرالية .

ومن خلال هذا العرض يمكن القول بأن المصالح المصرية تتطلب استمرار الجهد الدبلوماسي المصري من أجل تحقيق الاهداف التالية :

أ - تجنب حدوث مواجهة بين ليبيا والغرب ، وهذا الهدف يعد احد الاهداف الهامة بالنسبة لمصر ، سواء على مستوى العلاقات المصرية الليبية أو على مستوى الدور العربي لمصر في المستقبل .

ب - السعي الى تجنب فرض عقوبات جديدة على ليبيا ، أو التخفيف من حدتها اذا ما تعذر ذلك .

ج - بذل كافة الجهود الممكنة للتوصل الى حل سلمي للامزة ، أو على الأقل اقناع الاطراف الغربية بتأجيل اتخاذ مواقف تجاه ليبيا ، باعتبار ان عامل الوقت ، قد يحمل في طياته عناصر جديدة قد تخفف من حدة الامزة ، الامر الذي يساعد على الوصول الى حل ممكن لها في المستقبل . بالنسبة للامد الطويل لمستقبل العلاقات المصرية الليبية ، يمكن ان نقدم بعض الافكار التي تنطلق من رؤية محددة قوامها ما يلي :

أ - الاهمية الاستراتيجية لهذه العلاقات بالنسبة لمصر وليبيا ، وبالنسبة للوطن العربي ككل^(٧٠) في هذه المرحلة الحرجة التي تعيشها امتنا العربية .

ب - توافر مجموعة من الدوافع الموضوعية لدى صانع القرار في البلدين لتقوية هذه العلاقات على اساس انها تحقق المصالح والمنافع المتبادلة للطرفين .

ج - وجود درجة من درجات عمق التفاعل الشعبي بين مصر وليبيا ، تجعل من الجهد الرسمي في هذه المجال ، جهداً مقبولا ، ومحققا لمصالح المواطن العربي العادي في البلدين .

د - ان وجود نظام سياسي مستقر ، وحليف لمصر في ليبيا يعد امرا هاما بالنسبة للأمن القومي المصري . وفي هذا المجال يمكن ان نقدم الافكار التالية والتي تستند الى رؤية واقعية لهذه العلاقات :

أولا : بالنسبة لاصحاب المصالح المتضررة ، سواء في مصر أو في ليبيا ، يمكن فتح حوار معهم يقوم على المصارحة التامة ، فيوضح كل طرف رؤيته ، ومن خلال هذا الحوار المفتوح يمكن معالجة العديد من المشكلات التي من هذا النوع ، ان هذا الحوار لابد وان ينطلق من

العلاقات المصرية الليبية : سيناريوهات المستقبل :
في المدى القصير يمكن تصور السيناريوهات التالية وفقا لاسلوب انتهاء الامزة الليبية الغربية .

السيناريو الاول : في هذا الاطار ، يقوم على اساس اتجاه الغرب الى فرض عقوبات جديدة على ليبيا في هذه الحالة سيزداد الموقف المصري حرجا ، في نفس الوقت الذي سيزداد فيه حاجة ليبيا للمساعدة المصرية ، ومن ثم فتتوقف هذه العلاقات ، على مدى ما يمكن ان تقدمه مصر لليبيا في خلال هذه المرحلة ، من مساعدات ، قد يشكل بعضها خرقا لقرارات العقوبات ، وهو ما من شأنه ان يضع مصر في موقف صعب تجاه حلفائها الغربيين .

السيناريو الثاني : ويقوم على اساس اتجاه الامزة نحو المواجهة بين ليبيا والغرب ، وفي هذه الحالة ، سيكون الموقف المصري اكثر حرجا ، حيث ستحكم هذا الموقف اعتبارات متناقضة ، قد لا يمكن التوصل الى صياغة توفيقية فيما بينها ، كما انه في هذه الحالة سيزداد قوة الجناح الليبي المعارض للقذافي ولتطوير العلاقات المصرية الليبية ، بالمختار ان هذه العلاقات لم تحقق اية مصالح استراتيجية لليبيا في لحظة المواجهة ، كما ان احتمالات سقوط نظام القذافي في هذه الحالة ستكون واردة ، ومرحلة ما بعد القذافي تحمل الاحتمالات التالية بالنسبة للنظام السياسي الليبي ، تولى المعارضة الليبية الحكم وعناصر المعارضة الليبية في مجملها ذات رؤية تقوم على اساس ان ليبيا لليبيين ، ومن ثم فهي ذات توجهات عربية محدودة ، أو تولى بعض رفاق القذافي الحكم ، ومعظمهم باستثناء ابو بكر يونس ذو الاصول العائلية المصرية ، غير متحمس للعلاقات المصرية الليبية ، أو عودة الاسرة السنوسية الى الحكم مرة اخرى في ليبيا . وفي هذه الحالة يمكن تصور نظام ليبي يقترب من الانظمة العربية في الخليج ، الاحتمال الاخير في هذا الاطار يدور حول سيطرة عناصر من الاصولية الاسلامية على الحكم في ليبيا ، وفي هذه الحالة يمكن ان نتصور تحالفا ليبيا ايرانيا ، وهو امر له دلالات أمنية خطيرة بالنسبة لمصر ، ويلاحظ انه في ظل حدوث المواجهة بين ليبيا والغرب ، فان القناة الليبية ايا كان القائم على السلطة ستتغير ، بخصوص درجة الاقتناع بالاتجاه العربي لليبيا نظرا لمحدودية الدعم العربي لليبيا في حالة المواجهة مع الغرب .

السيناريو الثالث : يقوم على نجاح مصر في التوصل الى حل سلمي للامزة بمشاركة بعض الاطراف العربية

(٧٠) من الدراسات الهامة في هذا المجال : جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية ، دراسة في الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٢ ، ص ١٠٢ وملاحقها .

مناسبة في مجال العمل التنفيذي ، ويرتبط بهذا الخيار العناصر الادارية ذات الكفاءة الملائمة في هذا المجال

سادسا : وضع خطة اعلامية مشتركة تستهدف نقل الصورة الحقيقية للاوضاع في مصر وليبيا والاعتماد على اسلوب الحوار والاعلام النقي ، والتخلي عن اساليب الدعاية الفجة التي عادة ما تؤدي الى نتائج سلبية ، وعدم الاعتماد على بعض الاقلام المعروفة بقدرتها على التلون والتغير مع كل ظرف من الظروف ، وذلك من اجل زيادة مصداقية الاعلامين المصري والليبي لدى ابناء الشعب العربي في مصر وليبيا .

سابعا : ان التفاعل الشعبي بين مصر وليبيا قائم ومستمر منذ زمن طويل وسيستمر مهما كانت الظروف بحكم علاقات النسب والقرابة والمصاهرة ، والمصالح المتبادلة ، ولكن للاشكالية قد نشور عندما يحدث نوع من الانفصال بين التفاعلات الرسمية والشعبية ، ومن ثم يجب ان تكون الجهات الرسمية على اتصال مستمر بالمستوى الشعبي للتعرف على العناصر الايجابية المتجددة التي تفرزها التفاعلات الشعبية ، فتعظم من تأثيرها وتزيد من فعاليتها ، وكذلك لتحديد السلبيات وتعالجها وتقلل من تأثيرها ، ان ما نطالب به هو المتابعة الدقيقة من جانب الجهات الرسمية لكافة التفاعلات الشعبية ، لترشيدها وتوجيهها الوجهة الصحيحة التي تتفق والمصالح المصرية الليبية .

ثامنا : فيما يتعلق باختلاف بين النظامين الاقتصاديين المصري والليبي ، فهذه المسألة يمكن معالجتها من خلال تنظيم اساليب التعامل بين الجانبين ، ووضع اسس للتحويل النقدي ، بين العملة المصرية والعملية الليبية ، والاتفاق على التنسيق بين السياسات المصرفية والضرائبية بين البلدين .

حاشيا : ان كانت هناك فئات يمكن ان تتضرر من نمو هذه العلاقات ، فان هناك فئات أخرى لها مصالح مباشرة في نمو هذه العلاقات وتطورها ، وهذه الفئات هي التي تشكل الاساس الشعبي للعلاقات المصرية الليبية ومن ثم يتعين ، التعرف عليها ، وعلى مصالحها المباشرة ، والحرص على توعيتها ، وتحقيق هذه المصالح تحقيقا مباشرا ملموسا ، بحيث تصبح هذه الفئات الاداة الرئيسية للحفاظ على هذه العلاقات .

عاشرا : تقوية قنوات الاتصال بين القيادة السياسية في البلدين ، والاتصال المستمر وشبه الدوري بينهما بما يكفل ايضاح وجهات النظر بصدد المسائل المختلفة ، والاعتراف بإمكانية وجود مساحة من الاختلاف لوجهات النظر بصدد بعض المسائل ، دون ان يمس هذا الاختلاف جوانب الاتفاق بين الجانبين ، وذلك استنادا الى انه طالما كان حق الاختلاف مكفولا فان العبرة في هذه الحالة سوف تكون بما لم يتحقق على ارض الواقع .

ارضية او قاعدة شرعية مصالح كل طرف سواء كان مصرية او ليبيا ، ان محاولة اخفاء مثل هذه الامور او الدمج العسكري لاصحاب هذه المصالح يضر كثيرا بحركة العلاقات المصرية الليبية ، ومن ثم يجب طرح كل هذه المسائل على مائدة الحوار وتناولها تناولا موضوعيا يستند الى الاسلوب العلمي في التحليل وادارة الحوار .

ثانيا : فيما يتعلق بالبعد الدولي للعلاقات المصرية الليبية ، فانه يتعين مراعاته بحذر وبدقة بالغة لانه يمثل اكثر المستويات قدرة على التأثير السلبي على هذه العلاقات ، خاصة في ظل الاوضاع الدولية الراهنة ، ومن ثم يتعين على اجهزة وزارة الخارجية في القطرين المتابعة الدقيقة والمستمرة لردود الافعال الاتية من الاطراف الدولية ، خاصة الولايات المتحدة ، تجاه هذه العلاقات وتطورها ، بحيث يتم ازالة اية شكوك او مخاوف خارجية اولا بأول ، الامر الذي يؤدي الى تجنب الضغوط الدولية على العلاقات المصرية الليبية في المستقبل .

ثالثا : بالنسبة للاطراف العربية التي يمكن ان تتضرر من هذه العلاقات خاصة دول المغرب العربي ، وبالأذات تونس ، فانه ينبغي على الدبلوماسية المصرية اقناع هذه الدول بان تطوير العلاقات المصرية الليبية لا يمكن ان يكون على حساب اية دولة عربية أخرى ، ومن ثم فلا بد من تنشيط الاتصالات وتقوية الروابط مع هذه الاقطار العربية ، خاصة وان هناك لجانا وزارية ثنائية معها لتنشيط سبل التعاون في كافة المجالات ، كذلك على الدبلوماسية الليبية الا تهمل نشاطها في نطاق المغرب العربي الذي ترتبط معه في نطاق الاتحاد المغاربي ، خاصة وان هناك مصالح ليبية لا تقل اهمية عن مصالحها مع مصر ، مع هذه الاقطار .

رابعا : بالنسبة للعمالة المصرية الى ليبيا ، لابد من وضع بعض الاسس الخاصة بانتقال هذه العمالة منها تحديد فرص العمل المتاحة والممكنة في السوق الليبية ، ونوعيات العمالة المطلوبة ، والمهارات اللازمة لتولى هذه الاعمال ، والقيام بحملة اعلامية منظمة للتعريف بهذه الامور كما يتعين عقد وتنظيم الدورات الاعلامية للمصريين المسافرين الى ليبيا لتعريفهم بخصائص المجتمع الليبي وطباعه والعادات والتقاليد ، ان مثل هذه الامور يمكن القيام بها حتى في منافذ الحدود ، او باتخاذ بعض الاجراءات التنظيمية لرحلات السفر الى ليبيا .

خامسا : ان معالجة التعقيدات البيروقراطية ، تدخل في نطاق برامج التدريب الاداري ، ومن ثم يمكن وضع مجموعة من برامج التدريب للموظفين المكلفين بتنفيذ الاتفاقيات المصرية الليبية سواء في مصر او في ليبيا على ان تكون هذه البرامج مشتركة وذلك من اجل بلورة الفكر الاداري الواعي والمدرک لاهمية العلاقات المصرية الليبية ، وطبيعتها ، والوسائل الكفيلة باعطائها دفعة



- بنوك التفكير .. والموقف الأمريكي في الشرق الاوسط د. زيد ابوعمر
- اللوبي الصهيوني والانتخابات الامريكية د. حسن بكر
- التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد السفير/ احمد طه محمد
- حركة عدم الانحياز من اكرا الى بل احمد يوسف القرعى
- تطورات الاقتصاد العالمي والمؤثرات الجديدة عمرو مصطفى كمال حلمى
- المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة اسامة المجنوب
- مشكلة الصحراء .. وبداية مرحلة جديدة احمد مهابة
- جنوب افريقيا : والتوجه الصعب نحو التسوية نيلين القباچ
- حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين محمد مصطفى شحاتة
- مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى ولزمة ناجورنو كارباخ املى محمود فهمى



بنوك التفكير .. والموقف

الأمريكي في الشرق الأوسط

د . زياد أبو عمر

وترتبط بنوك التفكير الأميركية بعلاقات وثيقة بدوائر صناعة القرار . وكثيرا ما يشارك مسؤولون رسميون في الحكومة الأميركية في أعمال ونشاطات بنوك التفكير هذه . كما تشكل هذه البنوك مستودعات تغذي الإدارات الأميركية المتتالية بالمسؤولين والخبراء ، وتقوم بدورها باستيعاب هؤلاء لدى انتهاء خدماتهم الرسمية في الإدارة الأميركية . وفي هذا السياق ، يمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى أن هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الأسبق ، وزبيغنيو بريجنسكي ، مستشار الرئيس كارتر لشئون الأمن القومي ، إلخ ، عند انتهاء عملهما الرسمي بمركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن ، وأن لورانس إيجلبرجر ، الرجل الثاني في وزارة الخارجية الأميركية ، هو الذي ترأس بالاشتراك مع والتر مونديل ، نائب الرئيس الأميركي الأسبق ، الفريق الذي أعد تقرير « البناء من أجل السلام » في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى .

وبسبب إدراك الجهات الرسمية لأهمية الدور الذي تلعبه بنوك التفكير ، فإن هذه الجهات تتعاقد مع بنوك التفكير أو تقوم بتكليفها بإعداد دراسات معينة أو تقديم الاستشارات لهذه الجهات . وقد كتب هنري كيسنجر ذات مرة أن مسؤولي السياسة الخارجية لا يقومون ببناء رصيد الأفكار ، بل أنهم ينفقون مثل هذا الرصيد . أما

تلعب بنوك التفكير (Think

Tanks) في الولايات المتحدة دورا

هاما في ترشييد القرارات

السياسية ، وخاصة في ميدان

السياسة الخارجية ، بما في ذلك السياسة الأميركية تجاه

الشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي . وفي هذا

المجال تقوم بنوك التفكير بإصدار الدراسات الموجهة

وعقد الندوات (وورشات) العمل وإصدار التقارير

الخاصة وإسداء النصائح لصناع القرار الأمريكيين بتبني

سياسات معينة ، وإيضاح ما قد يترتب على هذه

السياسات من نتائج .

وتراعى بنوك التفكير هذه لدى إصدار التقارير

الخاصة أو الدراسات الموجهة المتعلقة بموضوع ما

مسألة التوقيت ، وذلك حتى تكون هذه التقارير

والدراسات ذات أهمية لعملية صنع القرار الرسمي .

وعلى الرغم من تأكيد بنوك التفكير على موضوعيتها في

الاقترب من القضايا المختلفة ، فإن الهدف مما تقوم به

من دراسات هو البحث عن أفضل أسلوب لخدمة المصالح

الأميركية أو مصالح جماعات ضغط معينة . ويمكن مثل

هذا الانحياز في الكيفية التي توصف بها أية مشكلة قيد

الدرس في الطريقة المقترحة لعلاجها . وفي بعض الأحوال

ياخذ هذا الانحياز طابعا صريحا ومباشرا .

بقرار من الكونجرس الأميركي الذي يقوم أيضا بتمويل هذا المعهد . ويشرف على المعهد مجلس مدراء مكون من خمسة عشر عضوا يعينهم الرئيس الأميركي ويقوم الكونجرس بالتصديق على تعيينهم . ومن بين هؤلاء أربعة من الموظفين السابقين في الحكومة الأميركية . وينتمي أعضاء مجلس المدراء الى الحزبين الديمقراطي والجمهوري . ويرأس المعهد الآن « سمويل لويس » . السفير الانريكي الاسبق لدى إسرائيل .

وتبلغ ميزانية المعهد حوالي ١٢ مليون دولار في السنة . وقد برز دور معهد الولايات المتحدة للسلام بشكل خاص منذ بداية « العملية السلمية » التي اطلقتها إدارة الرئيس جورج بوش . حيث أن المعهد يشارك في معظم النشاطات السياسية في العاصمة الأميركية ، ويتمتع بالقدرة على الوصول إلى دوائر صنع القرار . وخلال فترة وجيزة قام المعهد ، الذي يستضيف سنويا نخبة من كبار المسؤولين السابقين الأميركيين والأجانب والخبراء والاكاديميين البارزين ، بعدد من النشاطات تمثلت في عقد الندوات والمؤتمرات وورشات العمل وحلقات الدراسة وإصدار الدراسات أو التقارير الخاصة الموجهة التي تركزت حول أزمة الخليج وموضوع الصراع العربي - الاسرائيلي . كما قام رئيس المعهد وأعضاء فيه بأكثر من جولة في دول الشرق الأوسط للاطلاع عن كثب على مايجري في المنطقة من تطورات .

ومن أهم ما صدر عن المعهد التقرير الخاص الموجه المتعلق بأزمة الخليج وكيفية التعامل معها . كان هذا التقرير بعنوان « أزمة الخليج : البحث عن حل سلمي » ، وصدر في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٩٠ . وقد أعد التقرير مجموعة من المسؤولين الحكوميين السابقين وصناع القرار والخبراء .

ظهر من التطور اللاحق للأحداث بعد صدور هذا التقرير مدى التوافق في المواقف والقرارات الأميركية الرسمية تجاه الأزمة وكيفية حلها مع ما جاء في التقرير . وضع التقرير عدة بدائل للتعامل مع الأزمة . وعلى الرغم من أنه وضع هذه البدائل ودعا إلى إتباع أفضل السبل لحل الأزمة ، إلا أن الشروط التي تضمنها التقرير لحل الأزمة كانت تجعل من خيار الحرب خيارا حتميا . أيد ما جاء في التقرير بشكل صريح موقف إدارة الرئيس بوش القاضي بإنسحاب العراق من الكويت بدون شروط وأكد على ضرورة استخدام القوة إن لم يجر الانصياع لهذا الطلب . وفي هذا السياق أوصى التقرير باستخدام دبلوماسية « المسلك الثاني » (Track Two) المكتملة للسياسة الرسمية ، بحيث تعقد مجموعة من كبار الدبلوماسيين والمستشارين وصناع القرار لقاءات غير رسمية يمكن إنكار وقوعها . على أن ينتمي أفراد المجموعة المشاركة إلى جميع أطراف الصراع . وأوصى

الأفكار فتأتى من بنوك التفكير ، ويتوفر لبنوك التفكير من الموارد المالية مايمكنها من ممارسة نشاطاتها وأداء المهام الموكلة اليها . وتتراوح ميزانية كل بنك من بنوك التفكير الكبرى من ١٠ - ١٥ دولار في السنة ويعمل في كل بنك حوالي ١٠٠ خبير أو باحث أو متخصص . وتتميز « مؤسسة راند » عن غيرها من بنوك التفكير بميزانيتها الكبرى التي تبلغ حوالي ٧٥ مليون دولار في السنة ويعمل بها مايقرب من ٥٠٠ شخص . وتعتبر مؤسسة (راند) أقرب بنوك التفكير إلى وزارة الدفاع الأميركية - البنتاجون إذ تقوم هذه المؤسسة بإعداد الدراسات الاستشارية والأبحاث لصالح الوزارة . وتحصل بنوك التفكير على مواردها المالية من الهبات أو التبرعات من الشركات أو صناديق الدعم الخاصة ومن ريع مايقوم به من إستشارات أو دراسات مدفوعة الثمن . يستغنى من ذلك « معهد الولايات المتحدة للسلام » الذي تأتى ميزانيته من الحكومة الأميركية .

ومن أهم بنوك التفكير الأميركية التي يدخل الشرق الأوسط في إطار اهتماماتها ما يلي :

- معهد بروكينجر الذي يعتبر حسب التصنيفات الأميركية من بنوك التفكير المعتدلة أو حتى الليبرالية ، وهو معروف بقربه من الحزب الديمقراطي .
- معهد الولايات المتحدة للسلام ، وهو معهد ينفق عليه الكونجرس الأميركي ، ولذلك فهو يعكس إلى حد كبير وجهة نظر الحكومة الأميركية .

- معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، وهو المعهد الذي يعكس وجهة النظر اليهودية الأميركية المؤيدة بشدة لإسرائيل .

- معهد المصالح الأميركية ، وهو بنك تفكير محافظ .
- معهد كارينجي ، ويوصف بأنه معتدل .
- معهد التراث ، وهو معهد محافظ .
- مركز الدراسات الاستراتيجية والولية الذي يوصف بالاعتدال .

- معهد الشرق الأوسط المعروف بتفهمه للقضايا العربية والشرق أوسطية .
- مؤسسة « راند » التي توصف بأنها معتدلة .

وسوف نتعرض في هذه الدراسة لاثنتين فقط من بنوك التفكير الأميركية هي « معهد الولايات المتحدة للسلام » ، و « معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى » ، وذلك لأهمية الدور الذي يقوم به اليوم في التأثير على السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط ومسألة الصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية .

أولا : معهد الولايات المتحدة للسلام :
تأسس معهد الولايات المتحدة للسلام عام ١٩٨٤

التقرير بضرورة الاستعانة بطرف ثالث لإدارة هذه اللقاءات وتذليل ما قد ينشأ من عقبات . وذكر التقرير أن الهدف من هذا النوع من الدبلوماسية يجب أن يكون وضع جدول أعمال جديد للشرق الأوسط بشكل عام وأزمة الخليج بشكل خاص . وأكد التقرير أن الهدف من دبلوماسية « المسلك الثاني » هو دعم الدبلوماسية التقليدية وليس إستبدالها .

ونصح التقرير الرئيس الأميركي بضممان تأييد الشرعية الدولية من خلال إستصدار القرارات الدولية من مجلس الأمن الدولي بشكل ينسجم والمنظور الأميركي تجاه الأزمة وكيفية حلها . ومما إقترحه التقرير في هذا المجال تعليق عضوية العراق في الأمم المتحدة ومن ثم طرده منها . وأشار إلى أنه من الممكن وضع القوات الأميركية تحت تصرف الأمم المتحدة وإعطاء صلاحية القيادة الفعلية لهذه القوات لقيادة أميركية .

وفي مقابل دبلوماسية « المسلك الثاني » عرض التقرير بديل « السياسة الواقعية » الذي أكد بأن أفضل السبل لتفادي الحرب هو الاعداد لها ، لأن اللغة الوحيدة التي يفهمها صدام حسين هي لغة القوة ، وأن أي شيء أقل من إستسلام صدام حسين غير المشروط ، أو أي شيء يحفظ له ماء وجهه سيمكث من الخروج من الأزمة بمظهر المختصر . وأوصى التقرير بتوجيه إنذار الصدام بالخروج من الكويت .

ودعا بديل « السياسة الواقعية » إلى تغيير الأهداف الأميركية بحيث لا تقتصر على إخراج صدام حسين من الكويت ، بل لتشمل تفريره ثمنا باحظا أيضا . واستنتج هذا البديل بأنه قد لا يكون هناك مفر من الحرب لإخراج صدام حسين من الكويت وبالإضافة إلى ذلك ، دعا التقرير الرئيس الأميركي إلى رسم صورة مسبقة لما سيكون عليه الشرق الأوسط بعد انتهاء أزمة الخليج بحيث تستعيد الكويت سيادتها ، ويجري إبداء اهتمام أكبر بمشاكل الشعوب الفقيرة في المنطقة ، والعناية بصراعات أخرى لا تزال قائمة . ونصح التقرير الرئيس بوش بعدم تدمير العراق تدميرا تاما أو إسقاط النظام القائم فيه ، والسعي بدلا من ذلك إلى إقامة نظام أمن إقليمي يحول دون تكرار ما حدث للكويت .

وفي شهر أكتوبر (تشرين الأول) عام ١٩٩١ ، وفي الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر مدريد للسلام ، أصدر المعهد تقريرا موجها هاما بعنوان « صنع السلام بين العرب والإسرائيليين : الدروس المستفادة من خمسين عاما من الخبرة في مجال المفاوضات » . ترأس المجموعة التي أعدت التقرير كل من « هيمويل لويس » ، رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام ، « وكينيث ستاين » ، مدير برامج الشرق الأوسط في مركز كارتر في جامعة أيهيو بمدينة اتلانتا بولاية جورجيا .

وصمت المجموعة عددا من كبار المسؤولين الأميركيين

السابقين من بينهم ريتشارد يدي ، مساعد وزير الخارجية الأسبق ، وسول لينوتز ، الممثل الشخصي للرئيس جيمي كارتر لشؤون المفاوضات في الشرق الأوسط ، « وموريس دريبر » ، نائب مساعد وزير الخارجية الأسبق ، « وبيتر رودمان » . المساعد الشخصي لهنري كيسنجر والمستشار الأسبق « لجورج شولتز » . « وهارولد ساتدرز » ، نائب مساعد وزير الخارجية الأسبق ، « والفرد اثرتون » ، مساعد وزير الخارجية والسفير الأميركي الأسبق لدى مصر ، « وتشيستر كروكر » ، مساعد وزير الخارجية ، وعدد آخر من كبار الخبراء والمسؤولين الأميركيين السابقين . كما شارك في اعداد التقرير اثنان من كبار المسؤولين الحاليين في وزارة الخارجية الأميركية هما « دانيل كيرتزد » ، « آرون ديفيد ميلر » اللذان رافقا « جيمس بيكر » في زيارته المكوكية للشرق الأوسط وشاركا أيضا في أعمال مؤتمر مدريد للسلام . ولعبا دورا هاما في الاعداد للمفاوضات العربية - الإسرائيلية اللاحقة والاشراف على سيرها .

وتكمن أهمية التقرير في موضوعه وتوقيت صدوره ونوعية المجموعة التي أعدته ، بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات التي وردت فيه وأثرها على صناعة القرار السياسي الأميركي تجاه « العملية السلمية » التي تشرف عليها الولايات المتحدة . ومن أهم ما جاء في التقرير من استنتاجات وتوصيات اقترح بحذف الموضوعات الشائكة جدا ، كموضوع القدس من جدول أعمال المفاوضات بشكل مؤقت ، أو أن تجري معالجة الموضوع بطريقة غامضة ، وذلك بسبب حساسيته . وحول النشاط الاستيطاني يقول التقرير إن الأمل الواقعي الوحيد في أن تطيء إسرائيل أو توقف بناء مستوطنات يهودية جديدة في الأراضي المحتلة يكمن فقط في بدء المفاوضات واستمرارها إلى أن تلوح في الأفق إمكانية التوصل إلى اتفاقية سلام جذابة لإسرائيل . ويؤكد التقرير بشكل خاص على دور الولايات المتحدة كوسيط في المفاوضات ويقدم عددا من الاقتراحات التي يتوجب على الوسيط الأميركي مراعاتها .

ومن النشاطات الهامة الأخرى التي قام بها معهد الولايات المتحدة للسلام التمرين العملي (Simulation) حول المفاوضات الثنائية السورية - الإسرائيلية الذي جرى بين ٢ - ٧ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩١ في ولاية فرجينيا الأميركية . شارك في هذا التمرين الذي اتسم بالسرية ولم يسمح لأجهزة الإعلام بتغطيته عدد محدود من الخبراء والمسؤولين السابقين من عدة دول . وكان الهدف من التمرين ، الذي أجراه المعهد بناء على طلب من وزارة الخارجية الأميركية ، هو التعرف بقدر أكبر من الواقعية على ديناميات اللقاء المباشر بين مفارطين سوريين وإسرائيليين يجتمعون وجها لوجه للمرة الأولى .

ويشكل هذا المعهد ، كغيره من بنوك التفكير الهامة ، نقطة مرور للطامحين في الحصول على وظائف حكومية متنفذة . كما يعود للعمل فيه او التعاون معه عدد من المسؤولين الحكوميين الذين يتركون وظائفهم الرسمية لسبب أو لآخر .

وتشكل هذه الفئة الأخيرة مصدر قوة للمعهد ، إذ ان هؤلاء يضعون ما لديهم من خبرة ومعلومات وعلاقات في خدمة الأبحاث والدراسات الموجهة التي يقوم المعهد بإصدارها .

تأسس معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى عام ١٩٨٥ ، وخلال سنوات قليلة أصبح أكثر مراكز الدراسات الموجهة نفوذا في العاصمة الأميركية . وعلى الرغم من ان هذا المعهد يحاول اضعاف صفة الاستقلالية على نفسه ونشاطاته ، إلا ان يرتبط بأوثق العلاقات مع « اللجنة الأميركية - الاسرائيلية للشؤون العامة » (الايباك) التي تشكل العمود الفقري للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة . ويسود الاعتقاد في واشنطن بان هذا المعهد هو واجهة « للايباك » ، فرنيسة المعهد ومؤسسته ، « باربي واينبرغ » ، هي الرئيسة السابقة للاتحاد اليهودي في لوس انجلوس ، وزوجة رئيس الايباك ، « لورنس واينبرغ » . اما المدير التنفيذي للمعهد ، « مارتن انديك » ، فقد كان قبل الانضمام الى باربي واينبرغ في تأسيس المعهد ، نائب مدير الأبحاث في منظمة « الايباك » . وبالإضافة الى ذلك ، فإن ستة من الأحد عشر عضوا في اللجنة التنفيذية للمعهد كانوا في فترة ما أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة « الايباك » ، بما في ذلك باربي واينبرغ وثلاثة من نوابها كرئيسة للمعهد . وفي السنة الأولى من حياة المعهد ، قامت منظمة « الايباك » بتوفير مقر له بالإضافة الى خدمات أخرى . وتبلغ ميزانية المعهد المعلنة ١,١ مليون دولار في السنة . ولكن حجم النشاطات التي يقوم بها المعهد تتطلب نفقات أكبر من هذه الميزانية بكثير .

اما مجلس المستشارين للمعهد فيضم كل من « جورج شولتز » ، وزير الخارجية الأميركية الأسبق ، و « جين كيركباترك » ، سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة ، و « والتر موندل » ، نائب الرئيس الأميركي الحالي ، و « دنيس روس » ، رئيس هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية ، و « ريتشارد بيرك » ، مساعد وزير الدفاع الأميركي الأسبق ، و « روبرت ماكفارلين » ، مستشار الرئيس الأسبق لشؤون الأمن القومي ، و « الكسندر هيج » ، وزير الخارجية الأسبق ، وعدد آخر من السياسيين والمستشارين السابقين والخبراء ورجال الاعلام والصحافة المعروفين في الساحة الأميركية . ويستضيف المعهد العديد من الأكاديميين والباحثين والمطلين والسياسيين والعسكريين الاسرائيليين والأميركيين

ومن الأفكار التي عرضت اثناء هذا التمرين اقتراح بمحاولة التوصل الى اتفاق آخر لفصل القوات على الجبهة السورية يطلق عليه « جولان » ، ويكون بمثابة اتفاق مرحلي بين سوريا واسرائيل . ويقضى هذا الاقتراح بإعادة منطقة « مجدل شمس » للسيادة السورية مقابل انتهاء حالة الحرب بين سوريا واسرائيل ، والقيام بمزيد من اجراءات نزع التسليح من قبل البلدين واغلاق مكتب المقاطعة العربية لاسرائيل في دمشق . ويؤكد الاقتراح ان عملا كهذا سيخلق اسبقية لانسحاب اسرائيل من الاراضي السورية بعد قرار ضمها الى اسرائيل .

وتوصل المشاركون في التمرين الى استنتاج بأن الرئيس الاسد لن يأمر بالانسحاب من المفاوضات في حالة عدم احرار تقدم ، وانه سيحاول توسيع مفهوم الاقتراح الأميركي واكسابه مضمونا افضل كالقول بأن الحل المرحلي يجب ان يتم في سياق الموافقة الاسرائيلية على انسحاب نهائي من حيث المبدأ وطبقا لتواريخ محددة يجرى التفاوض بشأنها . كما استنتج المشاركون في التمرين ان حل المسألة الفلسطينية - الاسرائيلية سيكون أسهل من حل الموضوع السوري - الاسرائيلي ، وان الرئيس الاسد سيسمح بتحقيق تقدم في المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية من اجل التوصل الى حل مرحلي وانه لن يسعى الى عرقلة حل كهذا وذلك لان الاسد لا يريد ان يبد متصلبا وهو بحاجة الى دعم الولايات المتحدة والغرب وانه سيكون من الصعب عليه الاعتراض على اتفاق فلسطيني - اسرائيلي مرحلي ، وهو الذي وافق على اتفاق مرحلي من قبل على الجبهة السورية . وذكر المشاركون ان الاسد لا يقدم بقبوله حلا فلسطينيا - اسرائيليا مرحليا أية تنازلات في الجولان ، ولا يشعر بنفس اللاحاقية التي يشعر بها الفلسطينيون للتوصل الى حل ما مع اسرائيل .

واختتم المشاركون التمرين دون ان يتمكنوا من التوصل الى حل بين سوريا واسرائيل ، ولكنهم استنتجوا ايضا بان سوريا لن تنسحب من المفاوضات حتى لو قامت اسرائيل بضرب مواقع سورية في لبنان ردا على أعمال استفزازية تقوم بها جماعات موالية لسوريا .

لنبا : معهد « واشنطن » لسياسة الشرق الأدنى : يعتبر « معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى » من انشط بنوك التفكير المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط وأكثرها نفوذا وذلك على الرغم من حداثة عهده بالمقارنة مع بنوك التفكير الأميركية الأخرى . ويعود نفوذ المعهد الى علاقاته الوثيقة والمتشعبة بالدوائر الحكومية الأميركية والحكومة الاسرائيلية والوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، بالإضافة الى التقارير الخاصة والدراسات الموجهة التي يقوم بإصدارها بين الحين والآخر والتي تسترشد بها الحكومة الأميركية في صياغة سياساتها في الشرق الأوسطية .

الذين يشاركون في اعداد التقارير والدراسات التي يقصد منها التأثير في صناعة القرار الاميركي.

صدرت اول دراسة موجهة للمعهد عام ١٩٨٥ وكانت بعنوان « التصرف بحذر : التخطيط السياسي في الشرق الاوسط لادارة الرئيس ريفان الثانية » . اما كاتب هذه الدراسة فهو « دنيس روس » . رئيس هيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية في الوقت الراهن . ولكن العمل الذي جلب الشهرة للمعهد وسلط الاضواء على نشاطاته اللاحقة هي الدراسة التي اعدتها مجموعة من الخبراء العاملين في المعهد عام ١٩٨٨ وكانت بعنوان « البناء من اجل السلام : استراتيجية اميركية للشرق الاوسط » .

ويعتبر المراقبون في الساحة الاميركية « البناء من اجل السلام » الاطار المرجعي لسياسة ادارة الرئيس بوش تجاه النزاع العربي - الاسرائيلي ، والاطار الذي حدد الاتجاه المستقبلي للسياسة الاميركية . ويشير هؤلاء المراقبون الى التشابه اللافت للانتباه بين اطروحات وزير الخارجية الاميركي « جيمس بيكر » واسلوبه الدبلوماسي وبين ما جاء في الدراسة المذكورة ، وخاصة ما نصحت به الدراسة من ضرورة تبني عملية سياسية يتم التحرك فيها ببطء وبخطوات متواضعة وعدم الدفع السريع باتجاه تحقيق تسوية شاملة .

وحثت الدراسة الرئيس بوش على ان يحاول في البداية إعادة تشكيل البيئة السياسية في المنطقة من خلال اقناع اسرائيل والفلسطينيين بالقيام باجراءات متبادلة لبناء الثقة من اجل التحضير لاجراء مفاوضات بين الطرفين كما حثت الدراسة الرئيس الاميركي على محاولة ابراز قيادة فلسطينية جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة تكون على استعداد للتفاوض مع اسرائيل .

والجدير بالذكر هو ان خمسة من الخبراء الذين قاموا باعداد الدراسة انتقلوا في ما بعد لشغل مناصب حساسة في وزارة الخارجية الاميركية وعهد اليهم القيام بدور هام في رسم السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي وجميع هؤلاء الخبراء الخمسة من اليهود الاميركيين وهم « لورنس ايغلر غر » ، الرجل الثاني في وزارة الخارجية ، « دنيس روس » ، رئيس هيئة التخطيط السياسي الذي يشرف الآن عن كُتب على المفاوضات العربية - الاسرائيلية ، « وريتشارد هاس » ، رئيس قسم الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي الذي كان اقرب المستشارين للرئيس بوش اثناء أزمة الخليج ، « وارون ديفيد ميلر » ، المسؤول في هيئة التخطيط السياسي ، « هارلي سيشرفان » ، الذي عمل الى عهد قريب في هيئة التخطيط السياسي وقام بكتابة خطابات وزير الخارجية جيمس بيكر . وشارك مع هؤلاء في اعداد الدراسة المذكورة « فرنسيس فوكوياما » الموظف السابق في وزارة الخارجية الاميركية وآخر ما

اصدره المعهد من دراسات هامة موجهة تتعلق بالنفس الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية الدائرة هو دراسة بعنوان « الحكم الذاتي الفلسطيني ماضيه ومستقبله » . اعد هذه الدراسة لحساب المعهد « هارلي شيرمان » ، ويسود الاعتقاد بأن هذه الدراسة ستشكل الاطار المرجعي للسياسة الاميركية في مرحلة المفاوضات المتعلقة بموضوع الحكم الذاتي الفلسطيني .

ومن اهم ما جاء في الدراسة هو استعراضها لتطور فكرة الحكم الذاتي الاسرائيلية ابتداء « بالزعيم الصهيوني التحريضي » زئيف جابوتنسكي ، المرشد العقائدي لمناحيم بيجين مروراً ببغين نفسه ووصولاً الى اسحق شامى . وتشير الدراسة الى انه كان على الفلسطينيين القبول بفكرة الحكم الذاتي حتى يتسنى لهم المشاركة في مؤتمر السلام والمفاوضات . كما تحتم عليهم القبول بفكرة المشاركة كاعضاء في وفد مشترك مع الاردن .

ومن الاستنتاجات التي تستخلصها الدراسة عدم ربط الاتفاق المرحلي بالحل النهائي لأن من شأن أمر كهذا ان يجعل الاتفاق المرحلي نفسه مستحيلاً . وتؤكد الدراسة على دور الولايات المتحدة كوسيط وعلى كونها الطرف الأكثر تأهيلاً للقيام بهذا الدور . وتقول الدراسة انه بما ان اسرائيل هي التي اقترحت مفهوم الحكم الذاتي ، فان امر تحديد ابعاد هذا الحكم يعود الآن للدولة اليهودية . وطبقاً للدراسة ، فان الفكرة التي تلقى التأييد في اوساط جميع الاسرائيليين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية هي بقاء سيطرة اسرائيل على الاراضي المحتلة ولكن بدون استيعاب سكانها . اما الاستنتاج العام الذي توصل اليه الدراسة فهو انه ان كان هناك وقت لتحقيق الحكم الذاتي للفلسطينيين فهو الوقت الراهن . لأن هذا الحكم يعطى كل طرف من الاطراف المعنية مالا يملكه ، ان الحكم الذاتي يقدم للفلسطينيين نهاية للحكم العسكري الاسرائيلي وبعض السيطرة على الموارد ويمكنهم من بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية ويوفر لهم بعض المساعدات للاجئين . وبالنسبة لاسرائيل يخفف الحكم الذاتي من مسؤولياتها تجاه السكان الفلسطينيين ويعطيها قدراً اكبر من الامن ويضمن لها وجوداً مدنياً (المستوطنات) في الاراضي المحتلة كما ان اسرائيل سوف تتعامل مع تفاصيل الحكم الذاتي على خلفية اهدافها البعيدة المتمثلة في بقائها في الاراضي المحتلة والضمانات الامنية التي تسعى الى توفيرها . وفي معارضتها لاقامة دولة فلسطينية . ويقدم الحكم الذاتي للاردن دوراً معترفاً به في ادارة شؤون الضفة الغربية وخاصة ما يتعلق بموضوع الامن وتوصي الدراسة الحكومة الاميركية بتسهيل التوصل الى اتفاق للحكم الاتي وذلك من خلال استخدام ماسعيها الحميدة من اجل تجنيد دعم عربي ودولي كبير ، وعزل الاطراف التي

قد تعرقل اتفاق الحكم الذاتى ، ومساعدة الاطراف المعنية في التغلب على ما تواجهه من عقبات ، والتركيز بشكل خاص على قضايا الارض والمياه والامن التى تشكل جوهر اى اتفاق للحكم الذاتى ، وتقديم الضمانات لتشكيل نتائج اى اتفاق ، اكانت ضمانات سياسية أم اقتصادية أم عسكرية ، مثلما كانت الحال بالنسبة للاتفاق المصرى - الاسرائيلى فى الماضى .

ويسعى معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى لان يصبح بنك التفكير الأول والأهم في معالجة القضايا الشرق اوسطية . وربما يكون المعهد قد حقق هذا الهدف بالفعل . فنشاطات المعهد المستمرة تتجاوز في عددها وتنوعها واثرها وما تحظى به من اهتمام في الاوساط السياسية والاعلامية ودوائر صنع القرار نشاطات اى بنك تفكير آخر في العاصمة الاميركية ... وقد اصبحت نشاطات المعهد هذه تغطى على نشاطات بنوك التفكير ومراكز الدراسات الاخرى المتخصصة في الشؤون الشرق اوسطية . ويفوق مايقوم به المعهد من محاضرات ومؤتمرات (وورشات) عمل ، بعضها مغلق والآخر علنى ، ماتقوم به بنوك تفكير مضى على تأسيسها عشرات السنين كمعهد « بروكنينغر » ومعهد المصالح الاميركية وغيرها . ففي الفترة الواقعة بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٩١ اصدر المعهد ٤٨ دراسة موجهة او تقريراً خاصاً او كتاباً تغطى جوانب مختلفة من الاوضاع في الشرق الاوسط ، بالإضافة الى عشرات النشاطات الاخرى كالمؤتمرات والمحاضرات وغيرها .

ويشارك في نشاطات المعهد افراد النخبة السياسية والاكاديمية والاعلامية بالإضافة الى عدد من كبار المسؤولين الاميركيين والاجانب الذين يأتون لزيارة الولايات المتحدة او يستقدمون خصيصاً للمشاركة في نشاطات المعهد . ويوم وصول الوفود العربية المشاركة في المفاوضات الى واشنطن لأول مرة وعشية الرابع من ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩١ استضاف المعهد « اسحق رابين » ، رئيس الوزراء ووزير الدفاع الاسرائيلى الاسبق للحديث امام مجموعة منتقاه من السياسيين ورجال الاعلام عن احتمالات السلام في الشرق الاوسط . وبعد وصول الوفود العربية مباشرة ، استضاف المعهد الدكتور « عبد السلام المجالى » ، رئيس الوفد الاردنى الى مفاوضات السلام للحديث في جلسة مغلقة ، وبذلك كان المعهد أول منبر يتحدث فيه الدكتور المجالى بعد وصوله الى واشنطن وفي فترة لاحقة استضاف المعهد الدكتور « حيدر عبد الشافى » ، رئيس الوفد الفلسطينى للمفاوضات لالقاء كلمة في المعهد .

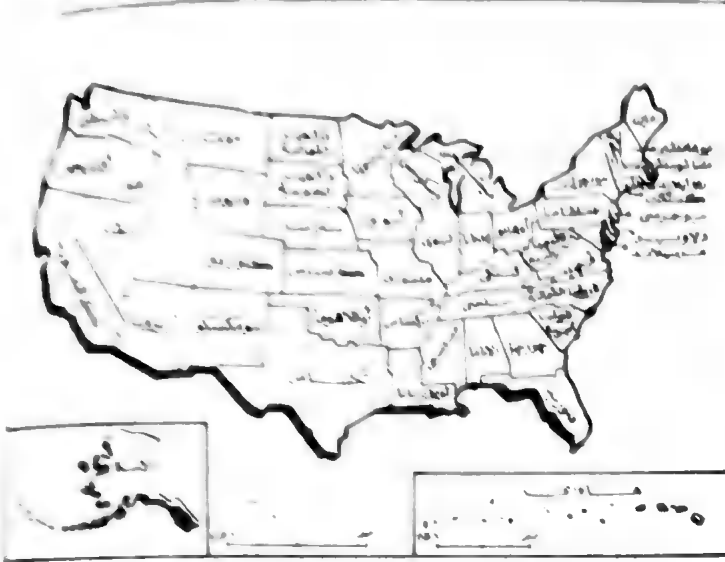
وقد نشط المعهد بشكل خاص اثناء ازمة الخليج والمفاوضات العربية - الاسرائيلية فاشاء ازمة الخليج قام المعهد باصدار « نشرة حقائق » يومية كانت تصل إلى جميع اعضاء الكونغرس والمسؤولين الكبار في الحكومة

الاميركية . كما قام المعهد بعقد مؤتمر هام شارك فيه عدد من كبار المسؤولين الاميركيين والاسرائيليين كان على رأسهم وزير الدفاع الاميركى « ريتشارد تشينى » . وخلال المفاوضات العربية - الاسرائيلية قام المعهد باصدار النشرات وبعقد مؤتمر صحفى بشكل دورى عن سير المفاوضات وافاقها . واثناء شهر فبراير (شباط) ١٩٩٢ قام المدير التنفيذى للمعهد برفقة « صمويل لويس » ، رئيس معهد الولايات المتحدة للسلام ، بزيارة عدد من دول المنطقة من بينها الاردن ومصر واسرائيل ، واللقاء بعدد من المسؤولين والفعاليات السياسية والحزبية والاكاديمية فيها .

وأخيراً : فإن ما تقوم به بنوك التفكير الاميركية من ترشيد للسياسات الرسمية لهو خير تجسيد للعلاقة الوطيدة والمتكاملة بين عملية التفكير من ناحية وعملية صنع القرار من ناحية أخرى . وبينما تتسم هذه العلاقة في بعض الاحيان بعدم الانسجام التام لتباين المنظورات والأولويات فإن هذه العلاقة لاتقوم على الصراع او التنافر .

وبسبب حرصها على إتخاذ القرارات الصائبة ، تسعى الادارات الاميركية المختلفة الى تشجيع عملية التفكير التى من شأنها إلغاء عملية صنع القرار . وفي هذا السياق تبدى الادارات الاميركية إستعداداً كاملاً للنظر في ما تقدمه بنوك التفكير المختلفة من آراء ونصائح متباينة حول قضية من القضايا ورغم الادراك المسبق فإن بنوك التفكير هذه قد تسعى للترويج لسياسة معينة في مقابل سياسة أخرى وذلك وفقاً لمصلحة الجهات أو الجماعات الخاصة التى تسعى بنوك التفكير لخدمتها . وتحاول الحكومات الاميركية في النهاية إلى الاستفادة من تعددية الراى لخدمة المصلحة القومية الاميركية .

وعلى الرغم من أن بنوك التفكير تتنافس فيما بينها على التأثير على السياسات الرسمية ولاتنتظر دعوة من الدوائر الرسمية لتقديم النصح أو الراى ، فإن هذه الدوائر تقوم من طرفها بتشجيع بنوك التفكير أو دعوتها صراحة لتقديم وجهات النظر المختلفة التى غالباً ما تؤخذ بعين الاعتبار عند إتخاذ القرارات . وبسبب حرصها أيضاً على تبني سياسات وإتخاذ قرارات صائبة تسعى بدوائر صنع القرار الاميركية الى الاستماع الى الراى الآخر مهما كان مغايراً لتوجهات هذه الدوائر . وقد حدث ذلك بالفعل في أكثر من مناسبة عندما كانت دوائر وزارتى الخارجية والدفاع والبيت الأبيض والكونجرس بدعوة خبراء ومتخصصين واكاديميين للاستماع الى آرائهم أو شهاداتهم رغم مواقفهم المعلنة المعارضة للسياسة الاميركية تجاه مسألة من المسائل . والشئ المؤسف أن مثل هذه الممارسة تعاني من غياب شبه تام في معظم دول العالم الثالث حيث تتسم العلاقة بين عملية التفكير وعملية صنع القرار بالتنافر او حتى العداء . □



اللوبي الصهيوني والانتخابات الأمريكية

د . حسن بكر

تقديم :

مع مطلع القرن العشرين نفخ العالم بديع بالتدريج من المفاهيم التقليدية للدبلوماسية الرسمية كأداة فعالة في التأثير على سياسات الدول الأخرى ، وبالتالي لم يعد السفير ممثلاً للملك أو لرأس الدولة المرسل بقدر تمثيله للشعب الذي أرسله لرعاية مصالحه وفق قواعد وضوابط تجعل مهمته محاطة بقيود لافكاك منها . ومنها عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة المستقبل . لذا كان لا بد أن يواكب غروب الدبلوماسية الرسمية - التي لا يزال العالم العربي متمسكاً بها - بروز ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية من منطلقات حضارية ثقافية واقتصادية واجتماعية .. الخ دون المستوى الأول وهو السياسي على أنها تقود اليه . ولعل أهم نقاط ارتكاز الدبلوماسية الشعبية هم مواطنوا الدولة المرسل لدى الدولة المستقبل أي الاقلية أو الجالية خصوصاً تلك التي تتمتع بوضع جماعة الضغط . وقد اعتادت المجتمعات الغربية على هذا النوع من جماعات الضغط وهو أمر لا يشكل حرجاً لأصحابه حيث أن أعضاء هذا اللوبي هم مواطنون لهم كل الحقوق وعليهم كل الواجبات . وتظهر خصوصية هذا الوضع بشكل اكبر في المجتمع الأمريكي . فهو قائم على التعددية الفكرية في قارة متسعة الأرجاء يسكنها مهاجرون من كل الاجناس ، لذا فهو يقبل منطق الاقليات ويتعامل معه كأمر واقع والتاريخ الأمريكي كله

لعب اللوبي الصهيوني دوراً أساسياً في تشكيل القرار الأمريكي تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ولانجاز هذا الهدف استخدمت الحركة الصهيونية كل فعاليتها الممكنة وادوات الاتصال الجماهيرية المختلفة لخلق ما يسمى « باسرائيلية » السياسة الخارجية - الاميركية تجاه الشرق الاوسط طوال نصف القرن الماضي .

والمقولة الاساسية التي تبني عليها هذه الورقة ان اللوبي الصهيوني يقوم بتشكيل صنع واتخاذ القرار الاميركي في منطقة الشرق الاوسط على ضوء المصالح الاميركية المشتركة وبما يخدم اهداف اسرائيل في ظل غياب عربي واضح على الساحة الاميركية المحلية المفتوحة للجميع دون استثناء وعلى قدم المساواة ولو نظرياً .

كيف يلعب اللوبي الصهيوني دوره من خلال ميكانيزم الانتخابات الاميركية ؟ وما هي وسائل تأثير هذا اللوبي على الانتخابات الاميركية ؟ وما هي نتائج ذلك كله على مجمل العلاقات الاميركية - الاسرائيلية ؟ وهل هناك تغير حقيقي في هذه التصورات تعكسها ادارة بوش « الجمهورية » ؟ .. هذه هي بعض التساؤلات التي تحاول هذه الورقة الاجابة عليها .

الاميركية على ما عداها . فلكوة المرشح صعودا وهبوطا تتعدد بشكل يومي من خلال مقياس الرأس العام الذي غالبا ما تجر به مراكز البحوث في تنسيق كامل مع اجهزة الاعلام (وهنا يظهر تأثير اللوبي اليهودي المشارك والقاسم المشترك الاعظم في كل هذه الاجهزة بالمال والوظيفة) وتبث هذه الاجهزة نتائج استطلاعاتها للجمهور المتحضرة في ساعات الذروة . حيث يجلس المواطن وحيدا مستعدا بكل حواسه وتزداد شهوته بالتدريج للاستماع للفضائح والاخبار الخفية عن المرشحين . ولكن هناك في ركن قصي في عقله الباطن وقد استقر على اعطاء صوته لمرشح معين إما بسبب تقاليده ثابتة في إعطاء صوته لحزب معين . أو لارتباط صوته بمصلحة هامة يحققها مرشح معين . التنبؤ بسير الصوت الاميركي يعتبر رجما بالغيب . واصعب من معرفته تلك العملية المعقدة في انتخابات الرئيس الاميركي على مراحل متعددة ومعقدة . وغالبا ما يتقدم للترشيح في الانتخابات العامة لمنصب الرئيس ونائبه في تذكرة واحدة عشرات الاشخاص . ولكن الثابت ان هناك حزبين كبيرين رئيسيين توزعت عليهما الرئاسة منذ عقود طويلة وهما : الحزب الجمهوري بما يمثله من القيم المحافظة والحفاظ على الاتحاد الفيدرالي والمصالح الاميركية الومية (يحصل دائما على ال من خمس الصوت اليهودي الاميركي) والحزب الديمقراطي وهو يمثل الانفتاح الفكري وحماية الاقليات والقيم الليبرالية والاهتمام بالداخل على حساب الخارج حتى سمي حزب « الزبد والعسل » للمواطن .

وحتى يتم انتخاب الرئيس الاميركي القادم فان هناك عدة مراحل تتم من خلالها الانتخابات الاميركية :

١ - اجراء انتخابات فرعية حزبية . إما في شكل ديمقراطية جماعية مباشرة بأن يجتمع ممثلو السكان في مكان واحد في كل ولاية لاختيار مرشح الحزب وهو ما يسمى « بالكوكس » أو اجراء انتخابات فرعية حزبية عامة في الولاية وتسمى « برايمري » وذلك حسب قدرات كل حزب ماليا وبشكل التناوب الدوري .

٢ - يعقب ذلك المؤتمر السنوي للحزبين الكبيرين حيث يقوم ممثلو الولايات باختيار مرشح الحزب في الانتخابات القادمة .

٣ - يلي ذلك الاندفاع المصوم والمركز لاجهزة الاتصال والمساجلات والمناظرات الصحفية بين مرشحي الحزبين الكبيرين أو بين مرشحي الاحزاب الاخرى .

٤ - ثم تأتي النقطة الكبرى والفاصلة حيث تقوم هيئة الناخبين (Electoral College) - حسب نص الدستور الاميركي وهم اعضاء بعدد اعضاء الكونجرس في كل ولاية ، بانتقاء الرئيس القادم للولايات المتحدة قبل طرحه للجمهور . هذه المرحلة تلقى انتقادا عنيفا في النظام الانتخابي الاميركي لانها تمثل « ديمقراطية اقلية »

ان هو الا تاريخ الصراع بين الاقليات للوصول الى بؤرة انصهار واتفاق قومي وهو امر قد لا نجده بالضرورة في المجتمعات الادبية البرلمانية .

٢ - ميكانيزم الانتخابات الاميركية

الانتخابات الاميركية غابة كبيرة يحكمها عقل الكتروني صغير . هذا ما قاله عالم سياسة اميركي كبير تمثل مقولته قمة النضج والحكمة . وكمتابع للانتخابات الاميركية ومشارك فيها بالدراسة عبر سنوات عشر بالولايات المتحدة فان هناك محورين اساسيين يتحكمان في سير الانتخابات :

- المحور الاول هو الخط الصناعي - الثقافي الممتد من نيويورك في الشمال حيث الازدهار التجاري والفني مروراً بالقلاع الصناعية العملاقة في فيلادلفيا « ويلتيمور » ، وصولاً الى لوس انجلوس . حيث تزدهر أضخم القلاع الثقافية - الصناعية الاميركية في هوليوود عاصمة السينما العالمية . هذا المحور يمثل الليبرالية والاستنارة والاهتمام بقضايا التجارة الخارجية وصناعة السلاح . تتركز فيه اكبر مؤسستين اميركيتين للانتخابات خرج منهما معظم الرؤساء الاميركيين ، وهما المؤسسة الشرقية الممتدة عبر الساحل الشرقي الاوسط حتى أقصى الشمال وقد دامت سيطرتها الى زمن بعيد وازدهرت على يد اولاد كيندي ، ثم المؤسسة الثانية وهي اكثر تقليدية ومحافظة وهي المؤسسة الجنوبية وهي مؤسسة جنوبية - غربية من تكساس حتى كاليفورنيا .

- المحور الثاني وهو الخط الزراعي التقليدي المحافظ الممتد من الشرق الاوسط الاميركي من ميريلاندا وما يجاورها حتى أقصى الغرب الاوسط في « اوريجون » ، تشارك في ذلك الولايات الجنوبية ، وهذا المحور يمثل مخزون القيم التقليدية الاميركية (بما تمثله من مصالح زراعية لكبار الملاك واصحاب المزارع والقطاع الاعظم من عمال الزراعة الاميركيين) وجل تركيزهم دائما هو الضرائب الزراعية والتسويق الخارجي للمحاصيل والعونات الحكومية وقت الكوارث . وتتركز افكارهم دائما حول القيم الاخلاقية المسيحية وسيطرة العنصر الانجلوساكسون بما يعنيه ذلك من التخفف من قيم الاستنارة الشمالية في قضايا الحقوق المدنية للسود وغيرهم وعودة الدور الاميركي الخارجي كقائد للعالم . وهم بالتالي يتفقون مع المركب العسكري - الصناعي في المحور الاول على نقطة اهمية قوة اميركا كدولة قائد للعالم الحر وبوليس حارس للمنظومة الكونية .

الانتخابات الاميركية فوق ذلك هي مناسبة كبرى لمشاركة كل الشعب ولا اغالى اذا قلت انها مهرجان كبير ونعال للديمقراطية تشارك فيه وتدعمه وتطوره الثورة الحديثة في عالم الاتصال والذي تتفوق فيه التكنولوجيا

تجرى من قبل كلا الحزبين في آن واحد . ولكن الحزب الديمقراطي دائما هو الأكثر توجها في هذه الأمور . وتعطى قيادة الحزب لكل فرع حق الاختيار بين انتخابات الصفوة والجماهير ، أو تفرض عليها ذلك حسب القناب أو قوة المرشحين المنافسين في هذه الولاية أو تلك . وهذان النوعان من الانتخابات هما :

١ - انتخابات الصفوة (كوكس) ، ويعنى اجتماع قادة الحزب في الولاية للاختيار بين مرشحي الحزب في الانتخابات العامة من بين الاسماء المعروضة ، ويكون ذلك على مستوى الولاية بأكملها .
مقر الحزب هنا يصبح بمثابة النادى الاجتماعى والثقافى ومدرسة لتعليم الديمقراطية .

ب - الانتخابات الأولية الجماهيرية : وهى تسمى بريمرى ، بمثابة « بروفة » للانتخابات العامة ، وتعكس الروح الاميركية الحقيقية ، حيث يلتقى الناخبون المحليون في كل ولاية بقيادةهم ثم يذهبون مباشرة الى مقار الانتخابات في مهرجان قومى يقام مرة كل اربع سنوات وعادة ما يتم اللقاء على طريقة الديمقراطية الافريقية المباشرة ، حيث يلتقى السكان جميعا في مكان واحد أو عدة امكنة ، ثم يقسمون بين المرشحين ، كل يتجه لمثل مرشح الحزب ليعطيهم توجيهاته ، ثم يتجهون لصناديق الانتخابات لوضع اختياراتهم . هذه الانتخابات تحسم عادة الاسماء الحقيقية المرشحة وتعطى لكل مرشح وزنه الحقيقى .

٢ - هيئة الناخبين :

هى الهيئة الناخبة المختارة من جميع الولايات على طريقة البيعة الخاصة في التقاليد الاسلامية (اهل الحل والعقد) . إن اباء الدستور الاميركى عام ١٧٨٧ رغبة منهم في جعل انتخاب الرئيس الاميركى يتم على مرحلتين لم يعطوا الشعب مباشرة ولا ممثلهم في الكونجرس حق انتخاب الرئيس القادم ، ولكنهم فضلوا حلقة وسيطة هى هيئة الناخبين (ومن المحتمل ان يكون هذا الامر قد جاء على غرار كلية اللاهوت المقدسة التى كانت مكونة من الكرادلة لاختيار البابا) . وتحدد المادة الثانية بند (٢) ، (٣) من الدستور الاميركى طريقة الانتخاب غير المباشر للرئيس الاميركى على النحو التالى « كل ولاية حسبما تقتضى قوانينها عليها ان تعين عددا من الممثلين لها في هيئة الناخبين يساوى عدد ممثلها في كونجرس الولايات المتحدة . بشرط الا يكون بينهم عضو مجلس نواب أو شيوخ أو أى شخص يمثل منصبا رسميا في الحكومة الاميركية » .

وهكذا فمن المتعارف عليه ان اعضاء هيئة الناخبين يجب ان يكونوا مواطنين ممتازين مستديرين ، وذلك للدلاء باصواتهم دون تحيز أو غرض لانتقاء رئيس اميركا القادم دون تمييز ، رغم انهم قد يكونون منتمين

المسيطرة فحتى لو نجح مرشح شعبيا وفشل في الحصول على اغلبيه هيئة الناخبين قبل ذلك ، فلن يصبح الرئيس الاميركى القادم إلا غريمة الذى حصل على اغلبيه اصوات هيئة الناخبين . إن براعة بوش عام ١٩٨٨ أنه كسب اصوات هيئة الناخبين بينما كان منافسه وكاكيس غارقا في معاركة مع زملائه الديمقراطيين . وقد جاءت الانتخابات العامة بعد ذلك كتحصيل حاصل مع اعلان نتائج المرحلة التى سبقتها .

الانتخابات الاميركية اذن نموذج فريد من نوعه عن الانتخابات في العالم الغربى عموما . وقد علق الرئيس الاميركى الاسبق كارتر ذات مرة على ذلك بقوله : « ان مشكلة المشاكل امام السياسيين الأجانب هى انهم لا يعرفون ميكانيزم السياسة الاميركية : كيف تنتخب حكومة الشعب وكيف تدار ؟ »

ويعود تميز الانتخابات الاميركية بهذه الصورة الى اسباب عديدة ثقافية وتاريخية بل ودينية وهى تقاليد راسخة . فالشعب الاميركى هو شعب من المهاجرين بصفة عامة مر بمرحلة الانصهار القومى في بوتقة واحدة . وارتضى نظاما جماعيا قوامه المشاركة الديمقراطية والجمهوريه . هنا ألقت الفردية والكفاحية والمصالح المتبادلة والبراجماتية بظلالها على أى نظام اميركى انتخابى من القاعدة الى القمة . ولا وجه للفرابة في ذلك فالانتخاب هو القاعدة الذهبية للحياة الاميركية ابتداء من انتخاب مأمور القسم في أى مدينة صغيرة (الشريف) وانتهاء بانتخاب الرئيس الاميركى ذاته .

(١) - الانتخابات الأولية :

بعد نزاع التردد وتقدم المرشحين الى الشعب والحزب واجهزة الاعلام لاعلان اسمائهم تمر الانتخابات الاميركية طوال عام كامل بمراحل الشد والجذب . وتعد المرحلة الاولى مرحلة هامة للمرشح وبالذات في اختبار شعبيته في الانتخابات الأولية سواء كانت في شكل اختيار الصفوة (الكوكس) أو في الاقتراع المباشر السرى عليه في الانتخاب المسمى (بريمرى) تمتاز هذه المرحلة بالجماهيرية وحسم التوجهات الشعبية نحو مرشح معين . وهى بهذه المناسبة مهرجان شعبى وديمقراطى كبير يتبارى فيه المرشحون في اللقاء بجميع طوائف الشعب لقاء مباشرا . وإذا كان للانتخابات الاميركية من بهجة فسكون في هذه المرحلة بالذات لأنه بعد ذلك تبدأ القلوب في الانقباض والرجفة انتظارا لما تقرره المرحلة التالية في مؤتمر الحزب الديمقراطي والجمهورى ، ثم القرار الحاسم لهيئة الناخبين ، في طرح اسم المرشح الوحيد والقادم لرئاسة الولايات المتحدة ونائبه .
الانتخابات الأولية تنقسم الى نوعين لا ثالث سوا حسب امكانيات كل حزب وموارده البشرية والمالية ، وهى :

النواب كلا من جون آدمز وهاميلز رغم انهما خسرا في الانتخابات العامة ضد كل من اندرو جاكسون وتيلدن . وايضا في عام ١٨٨٨ عندما اختير بنجامين هاريسون وخسر جروفر كليفلاند . رغم أن الأخير حصل على أعلى الاصوات في الانتخابات العامة .

لقد هوجم هذا النظام الاميركي في الانتخابات على مرحلتين : مرحلة هيئة الناخبين ، ومرحلة الانتخابات العامة والذي يحسم فيه امر الاختيار لهيئة الناخبين باعتبار انه وضع غير عادى تعطى فيه للولاية سلطة تقرير من هو الرئيس القادم ربما بغض النظر عن شعبية هذا المرشح داخل الولاية . كما ان ذلك يمثل ديمقراطية الاقلية . وهو نظام قريب الصلة - وربما مأخوذ عن النظام الاسلامى في البيعة الخاصة (لاهل الاختيار او اهل الحل والعقد) والبيعة العامة (من عامة المسلمين) للخليفة او الامام او رأس الدولة . وهذا امر يخالف المؤلف والمعروف عن الديمقراطية الاميركية التى يعرفها الكثيرون والتى توصف بالصوت المباشر للمواطن .

٣ - الشرق الاوسط في انتخابات الرئاسة :

من المعروف عبر التاريخ وفي التقاليد الاميركية بالذات ان المواطن الاميركي دائما ما ينسى ما وعده به مرشح الرئاسة ودائما ما يتملص الرئيس من هذه الوعود حسبما تقضى به ظروف الزمان والمكان والقواعد العامة التى تحكم الاستراتيجية الاميركية في العالم . وثمة ملاحظة ثانية ان اعادة انتخاب الرئيس الحالى او نائبه غالبا ما تيسرت في الانتخابات الاميركية على عكس انتخاب قادة جدد للتعرف على سياساتهم وممارساتها العملية مسبقا . اضاف الى ذلك ان الرئيس الاميركي غالبا ما يكون واقعا تحت تأثير جماعات الضغط التى آتت به الى السلطة وتعليمات الحزب الحاكم الذى آتى به الى الحكم .

الشرق الاوسط في برامج مرشحي الرئاسة الاميركية هو موضوع قديم - جديد . وهو غالبا ما يتغير ويتبدل بعد وصول المرشح الى السلطة . ويختلف موقف مرشحي الحزب الديمقراطي عن نظرائهم من مرشحي الحزب الجمهوري في النظر الى المصالح والاعتبارات التى ينبغى اتباعها تجاه الولايات المتحدة والعالم .

١ - مرشحو الحزب الديمقراطي :

يسيطر الحزب الديمقراطي على الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب ويميل الديمقراطيون عادة نحو اسرائيل ويصوت ثلاثة ارباع اليهود لصالح مرشح الرئاسة الديمقراطية غالب . واهم مرشحي الحزب الديمقراطي هم :

- جيرى براون : المحافظ السابق لكاليفورنيا . صور حملته الانتخابية على انها « تمرد وخروج » على النظام الاميركي القائم . خلال فترة حكمه كمحافظ لكاليفورنيا

لاحزاب بعضها . وحتى عام ١٨٢٨ كان كل كونجرس في كل ولاية يختار هؤلاء الممثلين الا انه بعد هذا التاريخ صاروا ينتخبون مباشرة من خلال الاقتراع العام للشعب الاميركي . عندئذ اصرت الاحزاب على اختلاف انواعها على تقديم مرشحين معروفين بميولهم المؤيدة لمرشح الحزب في الانتخابات العامة القادمة للرئاسة . وبمرور الوقت اصبح تصويت الولاية لمرشح الرئاسة القادم يتم بشكل جماعى وبعد ويحسب على هذا الاساس فاذا صوتت « وحدة » هيئة الناخبين في الولاية لصالح المرشح (س) ضد المرشح (ص) . بنسبة ٦ - ٤ لصالح المرشح (س) فان العشرة اصوات التى للولاية في هيئة الناخبين تذهب كلها لصالح المرشح (س) . وهكذا وفي الغالب فان اعضاء هيئة الناخبين لا يعطون اصواتهم (بالاغلبية) الا للمرشح الرئاسى الذى يحظى بشعبية داخل ولايتهم وغالبا لا تظهر اسماء هؤلاء الاعضاء مكتوبة عند اختيار الرئيس الاميركي او تظهر حسب رغبتهم فقط . هكذا فان الشعب الاميركي يختار ممثلين في كل ولاية (Electors) لهيئة الناخبين على انه يختار في حقيقة الامر (نوابه) الذين يختارون بدورهم رئيس الجمهورية القادم . يجتمع هؤلاء الاعضاء المنتخبين في نوفمبر كل اربع سنوات في اول يوم اثنين من منتصف ديسمبر وذلك لاختيار الرئيس القادم ونائبه . وترسل النتيجة الى رئيس مجلس الشيوخ مباشرة ورؤساء مجالس الادارات الاميركية الرسمية ووزارة خارجية كل ولاية اميركية وقاض المحكمة الفيدرالية الفرعية بالولاية التى يجتمع هؤلاء الممثلون في قاعتها . وفي يوم ٦ يناير كل اربع سنوات تعد هذه الاصوات في اجتماع مشترك للكونجرس بمجلسيه . فاذا لم يحصل واحد من المرشحين للرئاسة على اغلبيه تمكنه للحكم ، فان مجلس النواب ساعته سوف يختار الرئيس القادم بدلا من هيئة الناخبين . وتمثل الهيئة البرلمانية لكل ولاية بصوت واحد فقط . ومن المعروف انه في عامى ١٧٨٩ و ١٧٩٢ صوتت هيئة الناخبين باكملها لصالح جورج واشنطن ونائبه جون آدمز ، وقد نجح هذا الاختيار . ولكن في عام ١٨٠٠ كان هناك حزبان كبيران قد ظهرا مع او ضد الفيدرالية وكان من نتيجته انه لم تحسم هيئة الناخبين فوز أى من توماس بينكل او توماس جيفرسون فاعيد الامر للكونجرس الذى حسمه لصالح جيفرسون .

ويحتاج مرشح الرئاسة الى ٢٧٠ صوتا من هيئة الناخبين لكي يفوز في الانتخابات العامة ويصبح رئيس الولايات المتحدة القادم بغض النظر عن فوزه او عدم فوزه في صندوق الاقتراع الشعبى . وهكذا فمن الممكن ان يفوز مرشح للرئاسة عن طريق هيئة الناخبين رغم خسارته في الانتخابات العامة المباشرة . وظهر ذلك بشكل واضح في عامى ١٨٢٤ . ١٨٧٦ عندما اختار مجلس

على قضايا هامة تمس المواطن الأميركي العادي مثل التأمين الصحي وتقليل الضرائب بتخفيض الانفاق الحكومي .

يمتاز كيري بالنظر الى مشكلات الشرق الاوسط نظرة متوازنة فهو من ناحية يهاجم سياسة المستوطنات الاسرائيلية ولكنه يؤيد اعطاء ضمانات القروض لاسرائيل . وهو من ناحية يؤيد حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، ولكنه من ناحية اخرى يعارض مبدأ الارض مقابل السلام في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي .

- بول سونجاس : حسان الرهان الديمقراطي رقم ٢ في الفوز بمقعد الرئاسة الاميركية . سونجاس هو السناتور السابق عن ولاية ما سيشيوتس (نفس موطن اولاد كيندي) . وهو يركز في حملته الانتخابية على يمين الجمهور الديمقراطي في تأييده لمطالب رجال الأعمال وعلى الحاجة الاميركية الملحة للنمو الاقتصادي في مواجهة المنافسة الخارجية العالمية .

يتسم موقف سونجاس بالغموض تجاه قضايا الشرق الاوسط . ولكنه يؤيد بقوة - في نفس الوقت - ضرورة اعطاء اسرائيل ضمانات القروض (وهي البلايين العشرة التي تطلبها اسرائيل لبناء المستوطنات) دون شروط . كما يعارض سونجاس بقوة سياسة بوش « المعادية » لاسرائيل على حد قوله - ويطالب بالاعتراف الاميركي المطلق بالقدس كعاصمة موحدة لاسرائيل . وقد انسحب سونجاس من الانتخابات الاولى للحزب في شهر مارس ١٩٩٢ تاركا المواجهة لكل من كلينتون وبراون .

ب - الحزب الجمهوري :

سيطر الحزب الجمهوري بكفاءة واقتدار على مقعد الرئاسة الاميركية لمدة تزيد على عقد من الزمان وحول ليس فقط اميركا بل والعالم نحو اليمين وجرى في هذا الوقت الانهيار العظيم للشيوعية في أهم مواقعها في الكتلة الشرقية وبذا سادت الافكار الليبرالية ونمط الاستهلاك الراسمالي العالم كله في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة . هذا النظام الذي برز الى العالم في حرب الخليج وبعد معركة تحرير الكويت من القوات العراقية الغازية .

- جورج بوش : هو الرئيس الأميركي الحالي ، قائد النظام الدولي الجديد ، مركزه الانتخابي قوى ويتمتع بتأييد ثابت لما يزيد عن نصف الشعب الأميركي مما يؤهله لنجاح مؤكد . ولكن الانتخابات الاميركية يصعب التنبؤ بها وغير مضمونة النتيجة لاي شخص مهما كانت بطولته او قوته . من خلال النقد الذاتي لادارته قدم الرئيس بوش برنامجا اصلاحيا يركز على زيادة الاستثمار واستعادة ثقة المستهلكين الأميركيين في اقتصادهم . من الثابت اليوم أن ادارة بوش قد غيرت اتجاه

(وقد كان الرئيس ريجان محافظا لها قبله) وظهر قدرا معقولا من الليبرالية والافكار الخلاقة في حل مشاكل الولاية واعلن عن اختيار « جيسي جاكسون » - زعيم السود والمؤيد لحقوق العرب ككاتب له . ورغم تصدى المحافظ براون لكل الافكار والقيم القائمة الا انه يتفق كلية مع الرئيس بوش في نظريته لقضايا الشرق الاوسط وبالذات في حل الصراع العربي - الاسرائيلي .

- بيل كلينتون : حسان الرهان الديمقراطي رقم واحد للفوز بمقعد رئيس الولايات المتحدة . كلينتون هو محافظ ولاية اركنسا ذات الطابع الفرنسي والاعلانية الديمقراطية منذ عام ١٩٨٢ . وقد بنى حملته الانتخابية على جذب اوساط المعتدلين والجنوبيين المعادين للعنصرية . يوازن في حملته الانتخابية بين سياسة اجتماعية ليبرالية وسياسة مالية محافظة في اتفاق الحكومة الفيدرالية

يمتاز كلينتون بموالاته الصريحة لاسرائيل ومطالبها فيما يتعلق بقضايا الشرق الاوسط ، فيما يحاول موازنة هذه الافكار مع وجهات نظر غير تقليدية في حل الصراع العربي - الاسرائيلي ، وهو ما لم يتعوده اللوبي اليهودي في واشنطن . من هذه الافكار تأييده بشكل حازم لمبدأ الارض مقابل السلام في المفاوضات العربية - الاسرائيلية رغم انه ينتقد الرئيس بوش لتأجيله مناقشة ضمانات القروض الاسرائيلية في الكونجرس ويعتبره معاديا للسامية .

- توم هاركين : السناتور عن ايوا منذ عام ١٩٨٥ ، وعضو مجلس النواب الأميركي السابق وهو يمثل اعنف مرشح ديمقراطي معاد للرئيس بوش وسياساته . يقول عن نفسه انه المعتدل الوحيد . والحقيقي للحزب الديمقراطي . يتحالف هاركين مباشرة مع جماعات اليسار الأميركي وانصار السلام والمطالبين بحقوق العمال .

هاجم كثير من انصار السلام افكار هاركين المؤيدة لاسرائيل في مفاوضات الشرق الاوسط وهو من ناحيته ينكر ان افكاره تشكل عقبة امام تحقيق السلام مؤكدا انه المعتدل الحقيقي والمضاد لسياسة بوش ذات الاتجاه الواحد ضد اسرائيل . الا أن هاركين في الحقيقة كتب عدة مقالات مؤخرا تدعم الاعتراف بالحقوق الفلسطينية والاسرائيلية على السواء ، كما انه ايد فكرة الارض مقابل السلام لحل الصراع العربي - الاسرائيلي ويطلب اسرائيل بمزيد من التفهم لحقوق الفلسطينيين .

- بوب كيزي : هو المحافظ السابق لولاية نبراسكا وعضو مجلس الشيوخ الحالي منذ عام ١٩٨٩ . يحاول كيزي اجتذاب نفس جمهور « جاري هارت » (المرشح الديمقراطي السابق ضد بوش والذي انسحب بسبب فضيحة اخلاقية من الانتخابات عام ١٩٨٨) مع التركيز

تندرا ، المندوب السامي الاسرائيلي .

تلعب الايباك دورها الاساسي من خلال لجانها الفرعية المنتشرة في كل الولايات المسماة (Pacs) وهذه اللجان تقوم بتنظيم الحركة العامة لكل ما هو يهودي (مع ارضية الحركة الصهيونية) لحماية الجالية اليهودية على الارض الاميركية من أية وقائع عنصرية وذلك من خلال الايعاز لجيش الدفاع اليهودي (Jdl) الذي اسسه « ماثير كاهانا » لرد الصاع صاعين ، او من خلال الاشكال والوسائل السلمية المعروفة من ناحية ، ومن ناحية ثانية تقوم بتوجيه عملية القرار الاميركي سواء في مرحلة صنعه على مستوى حكومات وشعوب الولايات او على مستوى الاتحاد في العاصمة واشنطن . وتقوم الايباك العقلية الاميركية جيدا ، وترتكز على مفهوم الدبلوماسية الشعبية من خلال ميكانيزم الحركة في المجتمع الاميركي المعتمد على تصعيد القرارات وصنع السياسات من الولايات الى العاصمة وليس العكس . بهذا الاسلوب اصبحت الايباك جهة « منفذة » في عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الاميركي فيما يتعلق بجزء محدد فيها هو الشرق الاوسط من خلال شبكة منظمات منتشرة في الجسد الاميركي تبلغ نحو ٥٠ الف منظمة .

وسائل التأثير :

ويرتكز اللوبي اليهودي او الاسرائيلي كما يسمونه في واشنطن على ثلاثة اعمدة مركزية في التأثير على كل من الناخب الاميركي ، وصانع الرأي ، وصانع القرار ومتخذ القرار وهذه الاعمدة هي :-

- الصوت اليهودي : تقوم اللجان الفرعية التابعة للايباك في الولايات بتوجيه الجالية اليهودية من خلال الدعاية والدعوة نحو مرشحين معروفين بتأييدهم لاسرائيل ولهم سجل لا يقبل الشك في هذا التأييد وفق مخطط سرى معين لها يقود الى تأليب المرشحين المناوئين على اسرائيل اذا فازوا في الانتخابات . ومن المعروف ان اربعة اخمائل الاصوات اليهودية تذهب دائما الى الحزب الديمقراطي ، بينما يذهب الربع الآخر للحزب الجمهوري سواء على مستوى الكونجرس او الرئيس . وقد امكن بهذا الاسلوب تمكين الاصدقاء وطرد الخصوم السياسيين . ومن اعلام السياسة الاميركية ضحايا اللوبي الاسرائيلي : ويليام فولبرايت وتشارلز بيرسي وبول فيتدل ، وبول ماككوسكي وادلاي ستيفنسون الثالث وغيرهم كثيرون ، وهم الذين واجهوا سقوطا مروعا رغم بروزهم وتمكنهم من عقالية الناخب الاميركي عشرات السنين ، وعادة ما تقوم الايباك باستنفار اليهود في الولايات المتحدة او على المستوى القومي لعملية الانتخابات وتصل نسبة حضور اليهود الى اللجان الانتخابية من ٨٠٪ الى ٩٠٪ في بلد لا تتعدى فيه نسبة الحضور العامة ٥٠٪ من تعداد المسجلين للتصويت .

السياسة الاميركية في الشرق الاوسط عموما وتجاه الصراع العربي - الاسرائيلي خصوصا هذه السياسة التي تقوم على اتباع نهج متوازن يلقى قبولا كبيرا لدى الشعب الاميركي لأول مرة في التاريخ رغم معارضة اللوبي الاسرائيلي كذلك .

عارض الرئيس بوش سياسة المستوطنات واعطاء ضمانات القروض لاسرائيل كما رسخ المبدأ القائل بوجوب مبادلة الارض مقابل السلام كأساس لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي على اساس قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ .

بات بوكافان : الكاتب السياسي ، المتمرد ، والعضو السابق في مجموعة ريجان الصحفية في البيت الابيض . يجتذب بوكافان بقوة الجناح اليميني المحافظ للحزب الجمهوري (الاصوليون المسيحيون والمناهضون للحقوق المدنية للسود) في مواجهة بوش كيمين جمهوري معتدل . ويرفع بوكافان شعار « اميركا أولا » بهدف تطوير سياسة انعزالية تواجبه الدول الأجنبية على الارض الاميركية . معروف عن بوكافان تأييده المطلق للحقوق العادلة للشعب الفلسطيني في أرضه وهجومه المستمر على سياسة اسرائيل ودعم اميركا المطلق لها ، رغم أنه يؤكد في كل مرة أنه ليس عدوا لاسرائيل بعد ما أطلق عليه اللوبي اليهودي في واشنطن تعبير المعادى للسامية نور اللوبي الصهيوني في الانتخابات الاميركية :

ما من شك ان هناك تأثيرا قويا للوبي اليهودي (جماعة الضغط اليهودية) في الولايات المتحدة على أية انتخابات اميركية وبالذات تلك المتعلقة بالرئيس والكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ على السواء . ومنذ انتقال مركز الحركة اليهودية من لندن الى واشنطن ونيويورك عقب الحرب العالمية الثانية - مع البروز الاميركي الواضح كقوة عظمى أولى - والنفوذ الصهيوني يمتد من القاعدة الى القمة في بلاد العم سام .

وفي السنوات الاخيرة وبعد انشاء اسرائيل ومع ازدهار الديمقراطية الشعبية اى على مستوى القاعدة التي يسمح بها الدستور الاميركي ، تبلور الجسد المؤسسي للنفوذ الصهيوني في شكل ذراع اسرائيل الطويلة في واشنطن المسماة « بالايباك » (Aipac) وهي اختصار لما يسمى « اللجنة الاميركية - الاسرائيلية للعلاقات العامة » وهي الجناح السياسي لآلاف المنظمات الصهيونية المنتشرة بطول البلاد وعرضها على اختلاف انواعها الدينية والثقافية والسياسية والاقتصادية .. الخ . المهمة الموكلة للايباك محددة كلوبي سياسي طبقا لقانوني تنظيم جماعات الضغط الصادر من الكونجرس عام ١٩٤٦ ، وتقوم على توحيد القيادة السياسية اليهودية في العالم الجديد وربطها بخدمة اسرائيل . يرأس هذه اللجنة « توماس دالين » وكانوا يطلقون عليه في واشنطن

- المال اليهودي : هناك شائعات كثيرة حول استخدام التبرعات اليهودية للتأثير السياسي وهي في الغالب تعود الى أعماق ضاربة في تاريخ العالم . ولكن ما يهم هنا ان اللوبي اليهودي استطاع عبر وسائل متعددة منها الاعفاء الضريبي الثقال (وهو يصل الى ٢٠٪ غالبا من مجمل حصيلة الضريبة الفردية) فتوجهه اما الى اسرائيل او تستقطعه لادارة الحملات الانتخابية المؤيدة لاسرائيل التي هي بوليصه تامين ضد العجز اليهودي وقت الازمة في المجتمعات الغربية وما اكثرها عبر التاريخ . ثم يقوم اللوبي اليهودي وفق استراتيجية ذكية بتمرير الاموال المخصصة للانتخابات سرا على ثلاثة مستويات : المرشح اليهودي يحصل على أعلى نسبة من هذه الاموال ، يليه المسيحي الصهيوني المؤيد بشكل لا يقبل الشك لاسرائيل ، يلي ذلك المتعاطفون او من يمكن التأثير عليهم لخدمة اسرائيل . وقد احصت اللجنة العربية الاميركية المناهضة للعنصرية ملايين الدولارات التي تدفقت على بعض المرشحين في الفترة ما بين ٨٤ - ١٩٨٨ واكتشفت انها مخالفة للقوانين الفيدرالية في التبرع للمرشحين بشكل صارخ واضطرت للجوء الى القضاء .

ومن الواضح ان توجيه التبرعات يتم بشكل سرى وبطريقة لا تقود الى تحامل المرشحين الآخرين في الحلبة فلا احد يضمن خسارتهم الانتخابات في النظام الاميركي الاقرب الى اللغز ، ومن ثم ترك الباب مواربا لاحتوائهم بعد الانتخابات مع خلو الساحة تماما من اية منافسة عربية على الاطلاق .

- وسائل الاتصال الجماهيرية : من صحافة واذاعة مرئية ومسموعة واللقاءات الجماهيرية والجامعات وخلافه : وهناك سجل يهودي لا يتفوق عليه اي لوبي آخر في هذا المضمار . فالاستثمار اليهودي يتركز بشكل واضح في البنوك والاعمال الفنية واجهزة الاتصال الجماهيرى وغيرها من وسائل الاتصال المباشرة والتأثير على الشعب الاميركي . ورغم ان العدد الاجمالي لليهود لا يزيد عن ٥,٩ مليون نسمة ، اى ما يقل عن ٣٪ من مجموع السكان الا انهم يسيطرون ويشاركون في ٣٠٪ من وسائل الاعلام الاميركية المسيطرة . وفي استفتاء اجرته احدى الجرائد الاميركية حول عدد اليهود الاميركيين اتضح - بسبب هذا التأثير - ان عامة الاميركيين يعتقدون ان عدد اليهود ٧٠ مليونا او يزيد . ورغم ان عدد العرب في اميركا يصل الى ستة ملايين نسمة الا ان فارق التأثير والخبرة والنفوذ واضح في هذا المضمار . ورغم ان حلفاء العرب على الارض الاميركية لا حصر لهم ولا عدد (المسلمون وعددهم يصل الى ٢٥ مليون نسمة ، السود وعددهم يزيد عن ٤٠ مليون نسمة .. وغيرهم) الا ان استراتيجية عربية - ولو على مستوى الحركة فقط - لم يقدر لها الظهور او التبلور في

ظل مصالح عربية - امركية في الشرق الاوسط تتفوق بشكل كبير على المصالح الاميركية - الاسرائيلية ، ووجود قيادة سياسية اميركية في البيت الابيض تميل لتحقيق المصالح الاميركية العليا وفق اهداف قومية واضحة لا تلقى قبولا من اللوبي الاسرائيلي . بل ان هذا الأخير ابدى عداوة الصريح للرئيس بوش ومعاونيه . ومن الثابت ان واحدا من كل اربعة يهود قد صوت للرئيس في انتخابات عام ١٩٨٨ .

لقد استغل اللوبي الاسرائيلي الثغرات الموجودة في المناخ الديمقراطي الاميركي لمصلحة اليهود الاميركيين ولاسرائيل حتى اصبحت الاخيرة ممن يمكن انتقادها تحت قبة الكنيست ولكن ذلك غير ممكن تحت قبة الكونجرس . كما قال نائب البينوى السابق ، بول فيندلى .

مقارنة ظالمة :

ان مقارنة اللوبي الاسرائيلي العتيق باللوبي العربي الوليد على الساحة الاميركية هي مقارنة ظالمة مهما كانت الدوافع والنوايا الطيبة . ولا يعنى ذلك بحال من الاحوال عجز العرب في المستقبل عن امكانية منافسة اللوبي اليهودي او السعى لتحقيق اهدافهم العليا بعيدا عن هذه المنافسة ، ولكن الصحيح ان اول الطريق يكون دائما بلمس أرض الواقع ومعرفة حقائقه .

فرغم امتلاك العرب للأموال السائلة في البنوك الغربية والتي قد تصل الى أرقام خيالية بالقياس لما يمتلكه اليهود ، ورغم أن الظهير الاستراتيجي العربي من السكان الاميركيين أعلى بكثير من نظيره الصهيوني وذلك بالنظر الى العرب والمسلمين والسود الاميركيين (الاقرب اميركيين) وبلدان العالم الثالث التي تجمعا بها تحالفات واتلافات وقت الشدة في بلاد العم سام . واول قواعد القوة وأهمها والتي يمكن أن توحد التجمعات العربية على الأرض الاميركية أن تمثيل مجتمع ما في مجتمع آخر هو نتاج ومقدمة الحضارة أو المجتمع الأم وهنا تنعكس مواصفات الأمة العربية بالكامل على تجمعاتها التي تتسم بالتشردم القطري وعدم دعم الحكومات العربية لتجمع عربي فعال على الأرض الاميركية يواجه اللوبي الصهيوني ، اضعف الى ذلك غياب دور الدولة القائد (مصر) كما كان سائدا في الخمسينات والستينات ، مما أدى بمعظم المواطنين العرب من اصل اميركي وبالذات المصريين منهم الى الابتعاد عن العمل الجماعي العربي والاكتفاء بالحصول على لقمة العيش والانصهار في المجتمع الاميركي ، رغم ما فيه من مشاكل وتقاليد مخالفة مما أثر بشكل مباشر على الجيل الثاني والثالث للعربي الاميركي بشكل ملحوظ اقلنى جيل الآباء واصابهم بالندم .

صهيوني - مسيحي / صهيوني - معتدل / معاد) وهب الاموال في حملته دون أن يشعر بها الآخرون من ناحية ، ومن ناحية ثانية اعطاء كل المرشحين مظهريا نفس الاهتمام . وفي دراسة أعدتها اللجنة العربية الاميركية المناهضة للعنصرية ، اتضح ان ٧٦ عضوا من اعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين عام ١٩٨٨ تلقوا دعما ماديا مباشرا من الايباك (اجمالي اعضاء مجلس الشيوخ هو ١٠٠ عضو) اما مجلس النواب الاميركي فقد تلقى ٢٢٤ من اعضاء المنتخبين مساعدات مالية مناظرة (عدد اعضاء مجلس النواب الاميركي ٤٣٧ عضوا) اما الجانب العربي - الاميركي فقد ظهرت ثلاث لجان عربية مقابل اربع وتسعين لجنة للايباك في انتخابات عام ١٩٨٨ وتبرعت هذه اللجان العربية بمبلغ ٦١ ألف دولار مقابل ما يزيد عن ٦ ملايين دولار تبرعت بها اللجان المؤيدة لاسرائيل في انتخابات الكونجرس .

اما في مجال الخبرة المكتسبة على الارض الاميركية فان اللوبي الاسرائيلي يتفوق ليس فقط على اللوبي العربي بل على غيره من جماعات الضغط الاخرى . ان يعد ثالث اكبر لوبي على الارض الاميركية بعد لوبي السلاح والبتروول وأول لوبي يسعى لتحقيق مصالح دولة اجنبية على الارض الاميركية في الترتيب . ومن المعروف تاريخيا ان قيادة الحركة الصهيونية قد انتقلت من لندن الى نيويورك منذ عام ١٩٤٥ خوفا من سقوط بريطانيا في ايدي الالمان من ناحية وادراك ان الولايات المتحدة هي البازغة على انقاض الحرب العالمية الثانية .

ذراع الصهيونية الطويل في الاعلام الاميركي : ان من الصحيح والمؤكد ان هناك اهدافا استراتيجية تجمع بين الولايات المتحدة والكيان الاسرائيلي . ولكن الصحيح ايضا ان الاعلام الصهيوني المجدد يحرك قضية الشرق الاوسط دائما لتحل الاولوية الاسمي في سلم الاولويات الاميركية ويخلق تأييدا ممتدا ، ليس فقط لدى صانع القرار بل وايضا للبيئة التي جاء منها ، أي المواطن العادي لكي يجعل حكومته - دون النظر لأي اعتبارات أخرى مهما كانت - تقف في صف اسرائيل في اغرب عملية تأييد في التاريخ بين شعب مسيحي وآخر يهودي ، أو بين دولة رأسمالية ونظيرتها أو بين تاجر وعميل ... الخ . الخ وبالقاء نظرة على الأعمدة المحورية في خريطة الاعلام الاميركي يلحظ المراقب للموقف ما يلي :

اذاعة وتلفزيون

في الولايات المتحدة ثلاث شركات تلفزيونية رئيسية هي : (NBC , CBS , ABC) رئيس مجلس ادارة " ABC " منذ عام ١٩٥٢ هوليونارد جولدن سن ، وهذا الشخص ومساعداه " لوبن هيس " و " ايفرت ايدل "

رغم ذلك شهدت الارض الاميركية اول تنظيم عربي فاعل عام ١٩٧٢ وهي المنظمة القومية للعرب الاميركيين (NAAA) وهي اقدم المنظمات العربية ، ثم اسس السناتور جيمس ابورنق ، من اصل لبناني - مع البروفيسور جيمس زغبى اللجنة العربية الاميركية المعادية للعنصرية (ADC) ، كأكبر تنظيم عربي فعال على الارض الاميركية (٢٥ ألف عضو) عام ١٩٨١ . ثم ظهر ما يسمى بمجلس الشئون العربية - الاميركية (AAAC) عام ١٩٨١ كتنظيم للصفوة - ثم انفصل جيمس زغبى وأسس معهدا عربيا امركيا (AAI) عام ١٩٨٥ ليكون بمثابة العقل المفكر

ورغم ضعف هذه المنظمات فقد أمكنها بقدراتها المحدودة جمع مبلغ ٢٧ ألف دولار في انتخابات عام ١٩٨٩ البرلمانية مقابل ٦ ملايين دولار وزعتها المنظمات الصهيونية أي بنسبة (١ - ٥٠٥) .

ويتضح الفرق بين اللوبي الاسرائيلي العتيد واللوبي العربي الوليد في نوعية التأثير على القرارات الهامة وعدد الاعضاء والتمويل والتنظيم والخبرة التي تكتسب .

فاللوبي الاسرائيلي يعتمد سياسة الدبلوماسية الشعبية التي ترتبط بالسفارة الاسرائيلية ارتباطا عضويا وهي تفهم العقلية الاميركية في التمييز بين مرحلتى صنع القرار واخذ القرار . وصنع القرار يتم في الولايات والكونجرس واخذ القرار يتم في البيت الابيض أو حكومات الولايات الاميركية وفي كلتا الحالتين فان الايباك يكون لها التأثير المباشر فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الاميركية تجاه الشرق الاوسط أو ما أصبح يطلق عليه اسرائيلية هذه السياسة (Israelization) بينما لا تزال الدول العربية تعتمد وترتكز على الدبلوماسية الرسمية . اما من ناحية العضوية فان عضوية الايباك الرسمية تمتد الى ٥٠ ألف عضو مسجل حسب قانون تنظيم جماعات الضغط الصادر عام ١٩٤٦ من الكونجرس ولكن في الحقيقة فان الايباك ان هي إلا بؤرة وخلاصة جميع الأنشطة اليهودية السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الولايات المتحدة الاميركية . ان عدد اليهود في اميركا هو ستة ملايين ، وعدد العرب ستة ملايين ، ولكن العضوية النشطة في المنظمات الصهيونية تبلغ ١,٥ مليون عضو ، بينما العضوية النشطة في أكبر ثلاث منظمات عربية فعالة لا تزيد عن ١٠٠ ألف عضو عربي . اعضاء اللوبي الاسرائيلي فهم في الغالب مواطنون اميركيون مولودون على الارض الاميركية ، بينما اعضاء المسيطرون على اللوبي العربي الوليد معظمهم من العرب - الاميركيين المهاجرين من الجيلين الاول أو الثاني .

ومن ناحية التصريح فان للايباك تنظيما حديثا وخبرة واسعة سواء في التمييز بين المرشحين (يهودي -

باريد الشهيرة يوم الاحد . والتي يوزع منها ٢٢ مليون نسخة اسبوعيا ، تمتلك هذه الشركة محطات تلفزيونية خاصة لا يقل عددها عن ٢٠ محطة .

٢ - نيويورك تايمز : New York Times
أضخم صحيفة في الولايات المتحدة بل وفي العالم . تصل تقريبا الى كل بيت ومؤسسة وادارة في أمريكا . وهي مرجع لمعلومات تقتبس منها اغلب المحطات الاذاعية والتلفزيونية . مؤسس هذه الصحيفة هو « هنري ريموند » وشريكه . اشتراها منهما اليهودي « ادولف أوخس » بسعر زهيد بعد أن قاربت على الافلاس . مالكو الصحيفة الحالية هم عائلة سولزبرج اليهودية اقارب « أوخس » . هذه العائلة تمتلك أيضا ١٢ صحيفة و ٨ مجلات ومحطات تلفزيونية خاصة .
مؤسسة نيويورك تايمز أيضا تبث اخبارها لاكثر من ٥٠٠ مؤسسة صحفية واخبارية في أمريكا والعالم .

٣ - الواشنطن بوست :
تأتي بعد نيويورك تايمز من حيث الانتشار . تلعب دورا محوريا في التأثير على صانع القرار الأمريكي بسبب وجودها في واشنطن العاصمة . بعد افلاس الجريدة عام ١٩٣٢ اشتراها اليهودي « بوجين مير » بمبلغ زهيد . تشرف على الصحيفة الآن « كاترين مير - جراهام » ابنة بوجين وابنها الآن هو المسئول الاول عن الصحيفة وما فيها . تمتلك هذه الشركة أيضا مجلة « نيوزويك » ، وهذا بالإضافة الى صحف أخرى ومحطات تلفزيونية فرعية في ولاية ميتشجان ، وفلوريدا ، وكنتاكي .

٤ - وول ستريت جورنال :
رئيس ومدير عام صحيفة الراسماليين في كل انحاء العالم هذه هو « وارن فيليبس » وهو أيضا يهودي الاصل .

٥ - مجلة تايم :
تصدر عن شركة التايم وتوزع اسبوعيا مالا يقل عن ٤ ملايين نسخة . يتبع لهذه الشركة أيضا مجلات أخرى أشهرها لايف Life فورتشن وسبورتنس الستريتد وبيل ومنى وتمتلك أيضا محطات تلفزيونية فرعية تعمل في ٢٦ ولاية وتصدر هذه الشركة أيضا كتب لا حصر لها ولا عدد . رئيس تحرير مجلة التايم وشريكها هو « هنري جرون وندر » وهو يهودي متعاطف مع الصهيونية . بعد ذلك المجال لا يتسع لذكر المزيد في مجالات السينما والنشر والجامعات اذ تمتد الايدي الصهيونية في كل مجال لتعزف السيمفونية الاعلامية الأمريكية بتفرد عجيب .

صوت أمريكا بالعربي :
اما اذاعة صوت أمريكا فهي الاذاعة الرسمية للحكومة الأمريكية الموجهة الى العالم الخارجى وقد بدأت

يتحكمون وبشكل كامل في كل ما تنتجه وتخرجه شبكة الـ « ABC » - اما رئيس مجلس ادارة « CBS » منذ عام ١٩٤٨ فهو « ويليم بيل » يساعده رئيس المحطة « جيمس روزنفيلد » ونائبه « ديفد فخرس » .
اما محطة « NBC » فيراسها حتى عام ١٩٧٠ « ديفيد سارنوف » وتسلم بعده حتى عام ١٩٧٥ ابنه « روبرت سارنوف » ، ونائب الرئيس الحالي لـ NBC هو « ارون سلنجستين » ، اما رئيس قسم الاخبار فهو « روفن فرانك » .

تتبع هذه المحطات الثلاث ٨٥٪ من المحطات التلفزيونية الفرعية في ولايات اميركا ، ونفس النسبة من محطات الراديو . وهؤلاء الأشخاص سالف الذكر بيدهم السلطة العليا ولهم القرار النهائي في برمجة ما يجب أن يسمعه ملايين الاميركيين يوميا عما يدور في بلدهم وفيما وراء البحار والعالم . كل هذه الاسماء سالف الذكر يهودية مشهود لها بعمق الجذور الصهيونية .
بالاضافة الى هذه المحطات الثلاث توجد محطة رابعة

تسمى « PBC » وهي محطة حكومية شعبية ، تقوم الشركات العملاقة كشركة فورد أو جنرال اليكتريك وبعض رؤوس الاموال الكبيرة هنا بالاتفاق عليها . تعرض هذه المحطة باستمرار في طيات برامجها « الثقافية » افلاما وثائقية لا تنتهى عن « الهولوكوست : اباداة اليهود على يد النازي » ، وتاريخ اليهود وحضارتهم . رئيس المحطة هو « لورنس جروسمان » ورئيس محطات الراديو التابعة لها « فرنك مانكتوس » والاثنان من اليهود ذوى الجذور الصهيونية العرقية .

صحف ومجلات :
التلفزيون يلعب دورا محوريا في حياة المواطن الأمريكي ، وقد سمعنا الكثير عن عملية خلق النجوم وتضخيم الحقائق وتزييف الوعي . لكن اذا كان التلفزيون الأمريكي يلعب دور رب البيت فان الصحيفة الأمريكية تلعب دور ربة البيت المطاعة .
تبيع الصحف الأمريكية يوميا ٦٠ مليون نسخة ، وتصدر هذه الصحف عن ١٧٤٥ دار نشر . نصف دور النشر هذه مسيطر عليها من قبل يهود بشكل مباشر ، بينما يشارك في النصف الآخر يهود آخرون لهم نفوذ على النشر .
ثمة خمس شركات كبرى صحفية تدير الأمور هنا :

١ - نيوهالوس : (Newhouse)
هذه المؤسسة أخذت اسمها من المهاجر اليهودي الروسي صموئيل نيوهالوس . تصدر هذه المؤسسة ٤٩ صحيفة ، منها ٢١ صحيفة تصدر يوم الاحد فقط ، وتوزع ٥ ملايين نسخة . أضف الى ذلك ٢٠ مجلة أشهرها : جلامور ، هاوس ، جاردين ، وسيف ، ومجلة

الطرف الاميركي محايدا - على الاقل - تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي فهذه هي نهاية اسرائيل ، ومن الواضح ان اللوبي الصهيوني يستهدف ان لم يكن اعادة العلاقات الاسرائيلية - الاميركية الى سابق عهدها ، فعلى الاقل تمتين هذه العلاقات وذلك من خلال التركيز على الاهتمامات التالية :

- ان يؤكد الرئيس الاميركي القادم (وهو يحمل رقم ٤٢ في سلسلة الرؤساء الاميركيين) على ضرورة نقل والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة وازلية لاسرائيل بعد ان سبقه الى ذلك الكونجرس الاميركي .
- اعطاء ضمانات القروض التي طلبتها اسرائيل ومقدارها ١٠ بلايين دولار دون اضافة أية شروط جديدة .

- رفع العقوبات التي وضعتها الادارة الاميركية « الجمهورية » لبوش - كويل لاجبار اسرائيل على الجديدة في مفاوضات السلام مع العرب ومنها عدم تقبل بناء مستوطنات جديدة والقيود المفروضة على تعاملات اسرائيل مع دول العالم في مجال تجارة السلاح او مبادلتها بمعلومات استراتيجية .. الخ .

- الضغط على العرب من خلال العلاقات الثنائية والجماعية نحو التطبيع السري والعلني مع اسرائيل وايجاد قواعد ثابتة للتعاون العربي - الاسرائيلي بضمانات اميركية تعطى لاسرائيل اليد الطولى في منطقة الشرق الاوسط كنظام اقليمي فرعي .

- حل مشكلة المياه الاسرائيلية وايجاد نوع من الترابط الاقتصادي مع دول الجوار العربية او مع دول الجوار العربي الاستراتيجية (او الضلع الثالث في الصراع العربي - الاسرائيلي كما اسماء نبي اسرائيل المسلح « بن جوريون » .

- استبعاد الحديث عن الدولة الفلسطينية او أية اشكال تقرير مصير للفلسطينيين ومعالجة القضية برمتها كقضية لاجئين مع استبعاد الحديث عن عودة الاراضي العربية المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ نهائيا ومنها الجنوب اللبناني .

ولاشك انه إذا فازت ادارة ديمقراطية (أي من الحزب الديمقراطي الاميركي) فان اللوبي الصهيوني يكون قد حقق الحد الاقصى من مطالبته في الشرق الاوسط ، اما اذا استمرت الادارة الجمهورية الحالية (اداة بوش / كويل) وهو الاقرب للحدوث فان السياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط تظل على ما هي عليه ، وعلى اللوبي الصهيوني نقل معاركه القديمة والجديدة الى واشنطن العاصمة ولحين اشعار آخر . □

الاذاعة العربية لصوت امريكا في عام ١٩٥٠ ورغم قدراتها الفنية الهائلة فهي الاقل استماعا في العالم العربي ، اذا قيسست بمونت كارلو والاذاعة البريطانية ، وقد علفت واشنطن بوست على ذلك بقولها : « ان اذاعة صوت امريكا هي انعكاس دائرة حكومية ،

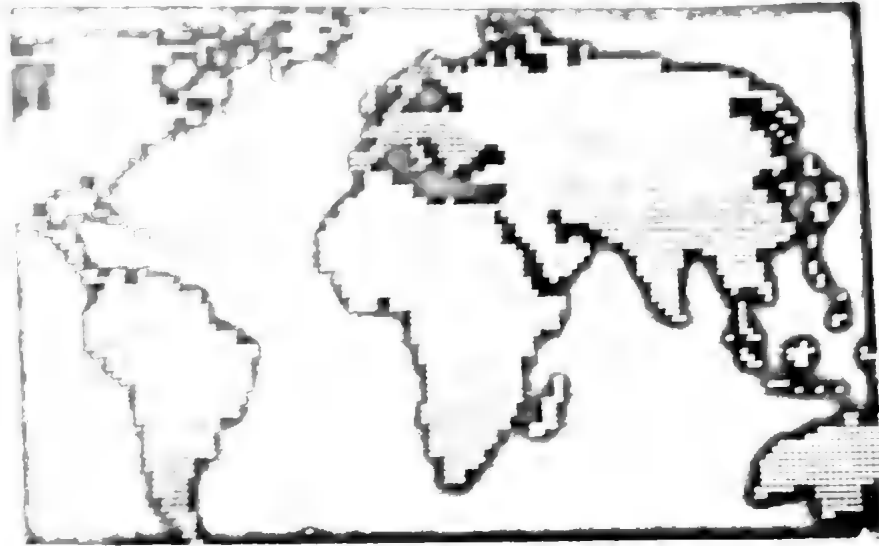
ول منتصف الثمانينات اتفقت الادارة الاميركية والحكومة الاسرائيلية على انشاء محطة بث اذاعي لصوت امريكا في اسرائيل موجهة ضد الاتحاد السوفيتي الراحل كما قيل ولكنها موجهة في الاصل الى قلب العالم العربي . وقد اوضح تشارلي ويلك يهودي من اصل بولندي مدير وكالة الاعلام الاميركية التي تشرف على « صوت امريكا » انه تم رصد مبلغ الف مليون دولار لتقوية بث الاذاعة فيما وراء البحار ومنها بالتحديد القسم العربي الذي سيفقوى من اسرائيل . وفي شهر فبراير ١٩٨٥ زار وفد اسرائيلي اذاعة « صوت امريكا » واتفق على استمرار تزويد الاذاعة الاسرائيلية بتقارير وبرامج اذاعية تتولى اذاعة صوت امريكا / القسم العربي تأمينها للجانب الاسرائيلي .

ولاشك ان هناك حركة نهوض عربية صاعدة على الارض الاميركية في مواجهة هذا اللوبي ولكن لاتزال في بدايتها وتحتاج الى دعم واحتضان الحكومات والشعوب العربية في طريق الالف ميل الذي بدأ منذ سنوات .

رؤية مستقبلية :

ماذا يريد اللوبي الصهيوني في انتخابات الرئاسة الجارية ؟ في الحقيقة يستهدف اللوبي الصهيوني من كل ما سبق ضرب عشرة عصافير بحجر واحد . فمع السقوط الشيوعي الكبير في معازل الكتلة الشرقية وتحول العلاقات العربية - الاميركية الى التعاون بل الى ما يشبه التحالف مع بعض البلدان ، وهو ما ظهر بشكل جلي في حرب الخليج الثانية بدا واضحا للعيان انخفاض قيمة اسرائيلي الاستراتيجية في سلم أولويات السياسة الخارجية الاميركية في عصر الشرق الاوسط . ولاشك ان ذلك يعود بشكل كبير لاعادة ترتيب الأولويات الاميركية في عصر ما بعد الحرب الباردة ، ومنها منطقة الشرق الاوسط ، أضف الى ذلك وجود نوع من الجفاء بين اللوبي الصهيوني النافذ في واشنطن والادارة الاميركية القائمة . ولاشك ان الهدف الاصل للوبي الصهيوني هو انتزاع الامتيازات الممكنة لاسرائيل من الدولة العظمى الاولى بشكل مباشر وغير مباشر . وبالتالي ربط القدرات الاميركية بالقدرة الاسرائيلية . لقد كان لنبي العنف المفرد « مانير كاهانا » عبارته الشهيرة في كتابه « لن يحدث مطلقا » ما معناه « انه في اليوم الذي يصبح فيه

التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد



السفير / احمد طه محمد

الدول الجديدة التي انفصلت عن الاتحاد اليوغوسلافي القديم . وكان ما حدث كل من متوقعا . فقد استقلت سلوفينيا ، عن يوغوسلافيا عام ١٩٩١ . دون ان يشير ذلك الى مشكلة للصرب ، ولعل ذلك يرجع الى انها لاتصم الا القليلين منهم . ولا تشرح اراضيها داخل نطاق مليتيرونه الصرب الكبرى ، ولكن جمهورتي « البوسنة » و « الهرسك » تتعرض للمذابح وعمليات القمع والابادة التي تثير قلق انعام . وتؤثر في امكانات الاستقرار الذي يفتقده النظام العالمي الجديد . فضلا عن الصراع في اقليم (كوسوفو) كذلك

كما يمكن ملاحظة ان الاوضاع لم تستتب بعد . فزاء التغيرات التي تعطلت في تفكك الاتحاد السوفيتي القديم . حيث تبرز مشكلات شبه جزيرة القرم . ويدور الصراع حول اقليم (ناجورندكاراباخ) بين ارمينيا والازربيجان . فالسلطة الدولية لاتزال تشهد تصفيات وتغيرات في القارة الاوربية . وانعكاسات التفكك في المناطق والدول الاخرى التي قد تتوافر فيها الدوافع والاسباب المكونة . مما يشير الى امتداد بعض الوقت . قبل ان تكتمل معالم الخريطة الجديدة للعالم في اطار نظام عالمي جديد

مزاج (نلجورندكاراباخ)

اما بالنسبة للصراعات التي لاتزال مستمرة بعد تفكك

يتحدثون في العالم عن اقامة نظام عالمي جديد . بعد التغيرات السياسية والدولية التي وقعت . خاصة ما حدث منها في القارة الاوربية من تفكك الاتحاد السوفيتي القديم . وانتهاء الحرب الباردة . وانتهاء القطبية الثنائية . وبروز الولايات المتحدة الامريكية كقطب منفرد . وبدأت بالفعل تبرز بعض معالم النظام العالمي الجديد . الذي وان كانت الظروف الدولية تصدعيه . والاستقرار الدولي يتطلبه . الا انه لا يزال في دور التشكيك

وما يحدث في العالم منذ التفكك والانحيار الذي وقع . يتطلب الدراسة والمتابعة لحين تحقق استقرار الاوضاع الدولية . الذي يمكن النظام المتبقي من ان يحدد معالمه ويرس دعائمه ويحقق اهدافه . ومن اهم الاحداث بروز النزاعات العرقية والخلافات القومية في بعض مناطق في القارة الاوربية . حيث اندفعت الاقليات القومية للمطالبة بالاستقلال . وهكذا استقلت دول البلطيق الثلاث - لاتفيا واستونيا وليتوانيا - واصبحت اعضاء في الامم المتحدة . وكذلك استقلت كرواتيا وسلوفينيا منفصلة عن الاتحاد اليوغوسلافي السابق .

ويمكن ملاحظة الهدوء الذي كان يحيط ببروز بعض

يخص المجتمع الدولى فى اطار النظام العالمى الجديد .
 ولى مولدوفا ، يتهمون روسيا بدعم الانفصاليين فى
 منطقة (ترانس - دنيستر) التى تطالب بالاستقلال ،
 وهذه المنطقة محايدة لأوكرانيا ، وتخشى توحد مولدوفا مع
 رومانيا التى سيطرت على المنطقة بأكملها باستثناء
 (دنيستر) قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكن روسيا
 تنفى دعمها للانفصاليين ، وتؤكد ان الجيش
 السوفيتى - الرابع عشر - يلتزم الحياد فى المنطقة ، وترى
 (مولدوفا) ان تصاعد النزاع فيها يؤثر فى الأمن
 والسلام فى جنوب شرق اوربا ، وقدمت شكوى فى هذا
 الشأن الى مجلس الأمن ، بل ان رئيس مولدوفا
 (ميرتشيا سنيفور) حث مؤخرا برلمان بلاده على اعلان
 الحرب على روسيا .

والملاحظ ان الاشتباكات مستمرة منذ شهرين بين
 شرطة مولدوفا والانفصاليين من السلاف (اروس
 والاوكرانيين) فى منطقة (الدنيستر) ، وفى ٢٧ مايو
 ١٩٩٢ وافق البرلمان المولدوفى على استخدام القوة ضد
 الانفصاليين السلاف الذين اعلنوا منطقتهم فى
 (الدنيستر) جمهورية مستقلة تحت اسم (بريد
 نيسستروفيه) ، وصوت لصالح استخدام القوة ضد
 السلاف ٢١٠ من نواب البرلمان المولدوفى دون معارضة
 احد ، وان كان ثمانية نواب قد امتنعوا عن التصويت ،
 ويمكن عدد من النواب من تضمين القرار النص على
 استنفاد كل الوسائل السلمية قبل اللجوء الى القوة ، كما
 خول القرار السلطات استخدام كل وسائل القوة ضد
 الانفصاليين .

وجاء هذا القرار بعد ايام من اصدار الرئيس
 (ميرتشيا سنيفور) مرسوما باعلان التعبئة لجميع
 الرجال فى سن الخدمة العسكرية ، وطلب الحاقهم
 بالجيش المولدوفى ، وقبل اجراء التصويت على قرار
 استخدام القوة طالب (سنيفور) بضرورة التخلص من
 القوى الانفصالية غير المشروعة من اجل اعادة الوضع
 القانونى لمؤسسات الدولة فى منطقة (الدنيستر) واوردت
 الانباء ان مايزيد على ١٦٠ شخصا قد قتلوا فى المعارك
 المستمرة بين السلاف والمولدوفيين منذ اعلان جمهورية
 (بريد نيسستروفيه) فى ديسمبر ١٩٩١ ، وارسلت روسيا
 مراقبين عسكريين الى المنطقة للاشراف على وقف اطلاق
 النار والفصل بين المقاتلين .

ومن الناحية الاخرى ، ابرزت الانباء فى ٢٢ مايو
 ١٩٩٢ ، ان البرلمان الروسى بحث فى جلسة سرية الغاء
 قرار ضم القرم الى اوكرانيا ، التى اعلنت ان مجرد طرح
 هذا الموضوع يشكل تدخلا مباشرا وخطوة غير ودية
 ازامها ، وكان قرار فصل شبه جزيرة القرم عن روسيا
 وضمها الى اوكرانيا قد صدر عام ١٩٤٥ فى ذكرى مرور
 ثلثمائة عام على توحيد البلدين السلافيين ، وفى فبراير
 ١٩٩٠ وقعت روسيا واوكرانيا معاهدة تحل الطرفان

الاتحاد السوفيتى القديم ، فان ابرزها الصراع الذى
 يجرى فى اقليم (ناجورندكاراباخ) ، وهو اقليم جبل يثور
 النزاع عليه بين ارمينيا واذربيجان ، وتقطنه اقلية
 ارمنية ، وان كان يقم فى اراضى جمهورية اذربيجان فى
 الاتحاد السوفيتى السابق ، حيث سبق للسلطات
 السوفيتية المركزية ضم الاقليم الى اذربيجان عام
 ١٩٢٢ ، وحتى ذلك العام كان الارمن يشكلون كل شعب
 الاقليم تقريبا ، الا ان الارمن الحاليين فى الاقليم
 اصبحوا يشكلون ثلاثة ارباع السكان ، بعد ان غيرت
 اذربيجان التركيبة السكانية مما ادى الى انخفاض
 عددهم .

ويضاف الى الصراعات الخاصة باقليم
 (ناجورندكاراباخ) الصراعات الخاصة بمنطقة
 (ناخيتشيفان) ذات الحكم الذاتى الاذربيجانى ، والتى
 تقع بأكملها داخل اراضى ارمينيا ، وتشكل هذه
 الصراعات مساحة من الخلافات السياسية والعسكرية
 ليس فقط فى اطار جمهوريات دول الكومنولث المستقلة ،
 وانما اصبحت تتعداها الى الدول الاخرى ، خاصة
 ايران ، وتركيا التى هددت بارسال قوات تركية الى
 ناخيتشيفان) لتدارك تكرار ما وقع فى اقليم
 (ناجورندكاراباخ) ، واعلن قائد القوات الموحدة لبلدان
 الكومنولث (المارشال يفجينى شابوشنيكوف) مؤخرا ان
 التدخل العسكرى من جانب تركيا قد يؤدى الى وقوع
 حرب عالمية ثالثة ، خاصة لان تركيا عضو فى حلف
 الناتو .

والملاحظ ان ايران تعارض اى تغيير فى الحدود
 القائمة بين ارمينيا واذربيجان ، وان كانت تدین
 تصرفات القيادة الارمنية والاعتداءات ضد اذربيجان ،
 وقد حاولت ايران التوسط فى مشكلة اقليم (ناجورنو
 كاراباخ) ، ولكن ظهر ان وساطتها لم تكن جادة ،
 والمفهوم ان ايران قد تحاول الافادة من النزاع القائم
 لصالحها ، خاصة وان اتجاه اذربيجان واضح فى التعاون
 مع تركيا

غير ان الموقف الروسى ، وان كان يعارض اى تغيير
 على الحدود القائمة بين ارمينيا واذربيجان ، الا ان هذا
 الموقف يشوبه الغموض ، بسبب توقيع ارمينيا على
 معاهدة الأمن الجماعى التى تمت فى طشقند فى ٢٢ مايو
 ١٩٩٢ ، والتى تضم ستة من بلدان الكومنولث ، وتقضى
 بانحياز الدول الموقعة على المعاهدة الى جانب اية دولة
 تتعرض للعدوان ، كذلك لاتزال هناك قوات روسية فى كل
 من ارمينيا واذربيجان ، كما ترتبط روسيا بمعاهدة مع
 تركيا منذ عام ١٩٢١ تقضى بان تعتبر (ناخيتشيفان)
 اقليما ذا حكم ذاتى يتبع اذربيجان ، وهو الاقليم الذى
 تحده ايران من الجنوب وتركيا من الجنوب الغربى ،
 ويقع بالكامل داخل الاراضى الارمنية حسبما سبق ،
 الامر الذى يجعل الاهتمام بهذا الاقليم اهتماما دوليا

وقد حاول الصرب بكل الوسائل اعاقا استقلال جمهورية البوسنة والهرسك ، ونفذوا مخططا بمساعدة كرواتيا لتصفية المسلمين الذين يشكلون ٢,٥ مليون اى حوالى نصف سكان الجمهورية ، واعتمد الصرب على جيرانهم الكروات وفي جمهورية الجبل الأسود في ارباب المسلمين لاجبارهم على التراجع عن طلب الاستقلال والسماح باقامة امبراطورية الصرب الكبرى على اشلاء الاتحاد اليوغوسلافى القديم ، فلما قرر (بيجوفيتش) اجراء الاستفتاء ، قام الصربيون بافتعال مختلف الحوادث وضرب اهم المناطق الرئيسية للمسلمين حيث اطلقوا النار على مسجد مدينة (موستار) وذبحوا مسلما وتركوه امام منزله للعيان ، ودبرت الصرب افناء الشباب المسلم الموجود لديها وكذلك الموجود في البوسنة والهرسك ، وذلك بوضع هذا الشباب في الصفوف الامامية في حربهم غير المتكافئة ضد الكروات وضد الاتبان ، بل لقد خطفوا الاطفال لتهديد واجبار المسلمين على تقسيم البوسنة والهرسك

وتتمثل اطماع الصرب في جمهورية البوسنة والهرسك في محاولة الاستيلاء على الجزء الاكبر الذى تتوافر فيه الموارد الطبيعية ، وكذلك اكبر ميناء على البحر تعتمد عليه التجارة الدولية ، فضلا عن اهداف التنكيل بالمسلمين ، ولتنفيذ مخطط التقسيم ارسلوا تعزيزات مسلحة ومعدات عسكرية لمنطقة وادى انهار سافا وليفنا غرب الجمهورية لارهاب المسلمين ، مع رسمهم لحدود مادية اجبارية على السكان لتقسيم البلاد على طول وادى نهري (نيرفا) والبوسنة ، والجدير بالذكر ان اهمية جمهورية البوسنة والهرسك ترجع الى وجود ٦٥ ٪ من مصانع السلاح اليوغوسلافى على ارضها .

والمعروف ان يوغوسلافيا سبق لها ان عاشت تحت الحكم الاسلامى منذ اربعة قرون لمدد طويلة ، حيث اسلم خلال هذه السنين كثير من الشعوب الاصلية في هذه البلاد بعد الفتح العثمانى ، وانتشر الاسلام من البوسنة الى انحاء يوغوسلافيا ومقدونيا وكوسوفو ، ولكن عندما تشكلت اول دولة يوغوسلافية في عام ١٩١٨ ثم استبعاد المسلمين من التكوين الديموغرافى ، رغم ان المسلمين ايدوا الرئيس جوزيف تيتو ابان ثورته تطلعا منهم للاعتراف بهويتهم ، ولكنه لم يف بوعده وصادر جميع الاوقاف وحرهم من حقوقهم ، والتاريخ حافل بالمعاناة التى تحملها المسلمون ، فمع بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٢ تعرضت البوسنة في مذبة النهر لقتل ٢٢ الف مسلم ، ومذبة اخرى في مدينة (سيرونيك) ولى مدينة (فوستشا) حيث قتل الصرب الالاف من المسلمين ، وبعد انتهاء الحرب ثم اعدام ٢٤ الف شاب مسلم خلال عام واحد .

بموجبها عن اية مطامع في الاراضى ، واكدت روسيا تمسكها بالمعاهدة على اثر توقيع اتفاق (مينسك) الثلاثى الذى قضى بالغاء الاتحاد السوفيتى وتشكيل اسرة دول الكومنولث المستقلة ، ولكن الخلاف على مصير اسطول البحر الاسود الذى يرسو في موانى القرم وتحرك القوى الروسية المطالبة بالانفصال عن اوكرانيا ، اديا الى توتر العلاقات بين الطرفين ، واصدر برلمان القرم في ابريل ١٩٩٢ مشروع قانون الاستقلال واجراء استفتاء عام عليه في ٢ اغسطس القادم .

ازمة البوسنة والهرسك :

اما بالنسبة للصراعات القائمة بعد تفكك الاتحاد اليوغوسلافى القديم ، فأبرزها الصراع الدموى والاحداث الدامية التى تجرى في جمهورية البوسنة والهرسك ، وهى احدى الجمهوريات الست التى تشكلت منها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية دولة يوغوسلافيا السابقة ، وهى جمهوريات صربيا ، وكرواتيا ، ومقدونيا ، والجبل الأسود ، والبوسنة والهرسك ، وسلوفينيا ، ومع انهيار الشيوعية في شرق اوربا وفي الاتحاد السوفيتى القديم ، تفككت هذه الجمهوريات وانفصلت عن بعضها ، حيث استقلت كرواتيا ، كما استقلت وانفصلت كل من مقدونيا وسلوفينيا ، واستقلت صربيا وكذلك الجبل الأسود مع البقاء معا بمظلة الاسم اليوغوسلافى .

وجاء الدور على جمهورية البوسنة والهرسك ، حيث اجريت فيها الانتخابات التى اسفرت عن موافقة ٧٠ ٪ من السكان على الاستقلال ، وتم اعلان انشاء الجمهورية في اول مارس ١٩٩٢ ، واعترفت بها الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوروبية في ٧ ابريل ، وتنافست في هذه الانتخابات الاحزاب الثلاثة القومية ، واولها الحزب الديمقراطى الاسلامى الذى يرأسه (الدكتور / على عزت بيجوفيتش) والثانى الحزب الصربى ، والثالث الحزب الكرواتى ، ويمثلون المسلمون في الجمهورية ٤٤ ٪ من السكان ، والصربيون ٣٠ ٪ ، والكروات ١٨ ٪ ولكن الصرب رفضوا استقلال البوسنة والهرسك ، ودعم الجيش اليوغوسلافى - وهو اصلا من الصربيين حيث يشكلون ٨٠ ٪ من ضباطه وجنوده - ميليشيات الصرب في الجمهورية ، وقاموا بحرب ابادة للمسلمين الذين تحالف معهم الكروات في البلاد دفاعا عن وجودهم ، حيث قتل الصربيون حتى الان ربع مليون من المسلمين من الاطفال والنساء والشيخوخ ، كما اضطر حوالى مليون وربع المليون من المواطنين المسلمين الى الهروب والتشرد ، وتركوا ديارهم واموالهم ازاء المذابح البشرية البشعة التى مارس فيها الصرب اعمال القتل بكل الوحشية ، واحرقوا فيها العديد من المدن والقرى ، ودمروا المساكن والمؤسسات بل والمساجد التى بلغ عدد مدمر منها ١٦٠ مسجدا .

العنصرية ، رصد (إيان سميث) حاكم روديسيا الجنوبية عند إعلانه استقلالها من جانب واحد ، وذلك إبان النظام العالمي السابق ، كما تم استخدام هذا الفصل في أزمة الخليج بتطبيق مختلف أنواع العقوبات على العراق ، فضلا عن تطبيق مجلس الأمن للحصار الجوي والعسكري على ليبيا في الأزمة الليبية الغربية في إطار النظام العالمي الجديد ، وأبرز وزير خارجية البوسنة والهرسك أن المجتمع الدولي شارك في تحرير الكويت ووقع مجلس الأمن العقوبات على العراق ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت القوة المحركة وراء ذلك دفاعا عن البترول في الوقت الذي يترك شعب البوسنة والهرسك فريسة المذابح وحمامات الدم لعدم توافر البترول في بلاده .

وأما عن الأمم المتحدة ، فإن الدكتور بطرس غالي الأمين العام قد حذر من إرسال مجلس الأمن لقوة دولية لحماية العاصمة (ساراييفو) ومطارها ، مادام القتال لا يزال دائرا ، وأوصى بدلا من ذلك بالتوصل لاتفاق بين الأطراف المتحاربة للسماح بتوزيع مساعدات الاغاثة العاجلة حيث يمكن للأمم المتحدة إرسال مراقبين مزودين بأسلحة خفيفة لمواكبة قوافل الاغاثة ، وقد طلب مجلس الأمن من الأمين العام بضغط من المجموعة الأوروبية ، إعادة دراسة اقتراح إرسال القوات الدولية الى البوسنة مع تقديم تقرير عن كيفية إيصال الامدادات الى مواطني الجمهورية .

موقف جمهورية مصر العربية :

وقد أولت جمهورية مصر العربية اهتماما خاصا لقضية البوسنة والهرسك ، واثارت أحداثها قلق مصر حكومة وشعبا ، وبذلت جهودا مكثفة لاستصدار قرار فرض العقوبات من مجلس الأمن ، كما صدر عن وزارة الخارجية المصرية العديد من بيانات الادانة للأعمال الوحشية والدموية المستمرة من جانب جيش يوغوسلافيا الاتحادى في أرض البوسنة والهرسك ، وفي ٢٨ مايو ١٩٩٢ أبلغت مصر المسئولين اليوغوسلاف إدانتها واستنكارها الشديدين للمذبحة التي ارتكبتها الميليشيات الصربية في مدينة (ساراييفو) العاصمة والتي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين العزل ومعظمهم من النساء والأطفال ، وطالبت مصر الخارجية اليوغوسلافية بضرورة اتخاذ الاجراءات العاجلة لايقاف القصف المتواصل للمدينة من قبل هذه الميليشيات ورفع الحصار عنها لتمكن توصيل المساعدات الانسانية الى السكان المدنيين .

وفي اجتماع وزراء خارجية عدم الانحياز في مدينة بالي باندونيسيا في مايو للتحضير للقمّة القادمة في سبتمبر ١٩٩٢ ، نهجت في إدراج قضية البوسنة والهرسك في جدول أعمال المؤتمر ، حيث أصدر وزراء الخارجية قرارها ، بشأن هذه القضية ، تضمن ابراز القلق العميق

وإزاء حمامات الدم والمذابح البشعة التي تجرى في البوسنة والهرسك ، جرت تحركات دولية مكثفة أسفرت في ٣٠ مايو ١٩٩٢ ، عن إصدار مجلس الأمن للقرار رقم ٧٥٧ الذي صدر بموافقة ١٣ دولة وامتناع الصين وزيمبابوي فقط عن التصويت ، دون معارضة من أية دولة عضو بالمجلس ، وقد فرض القرار حظرا تجاريا وبتروليا وجويا شاملا على جمهورية الصرب وكذلك على جمهورية الجبل الأسود الحليفة لها ، من أجل حملها عن وقف العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك وسحب القوات اليوغوسلافية من أراضيها .

وتشمل العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الحظر التجارى الشامل على الاستيراد والتصدير ، ووقف جميع أنواع التجارة بما فيها الحظر على استيراد الصرب للبترول ، كما تشمل فرض حظر ثقافى وعلمى يمنع تبادل البعثات أو تصدير الخبرات أو استيرادها ، وفرض حظر جوى شامل يمنع وصول واقلع الطائرات من وإلى بلجراد ، مع خفض عدد موظفى البعثات الدبلوماسية الى اقل عدد ممكن ، واغلاق بعضها خاصة مكاتب التمثيل التجارى الاعلامى والثقافى ، فضلا عن منع جميع الفرق الرياضية اليوغوسلافية من المشاركة في المسابقات الرياضية العالمية .

وطالب قرار مجلس الأمن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم الاعتراف بانتقال مقعد يوغوسلافيا لجمهورية الصرب والجبل الأسود ، ومنح الصرب فترة خمسة عشر يوما لتنفيذ ماورد فيه ، حيث يصبح تطبيق العقوبات ساريا ، مع تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير في موعد أقصاه خمسة عشر يوما ، عن مدى تنفيذ الصرب لقرار المجلس ، والتزام الدول الأخرى بتطبيق العقوبات .

وكانت المجموعة الأوروبية قد سبق لها أن قررت الحظر من جانبها على جمهوريتى صربيا والجبل الأسود ، وتبلغ قيمة التجارة بين المجموعة والجمهوريتين ٢٤٠ مليون دولار شهريا ، ويأتى قرار مجلس الأمن القاضى بالمقاطعة التجارية التامة لجميع الدول ، حيث تضرر جمهورية صربيا بموجبه أسواق صادراتها التي تدر قيمتها بأكثر من خمسة ونصف مليار دولار سنويا ، كما أنها ستعجز عن استيراد البترول ، وتعتبر ايران أكبر مصدر له لصربيا وتليها روسيا ثم رومانيا ، ورغم عدم موافقة ايران على الحظر البترولى إلا أنها ملتزمة بالموافقة عليه للطبيعة الإلزامية للقرار ، وقد أعلنت بلغاريا أنها لن تسمح بمرور البترول الايرانى الى صربيا عبر أراضيها .

والمعروف أن مجلس الأمن سبق له استخدام الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب افريقيا لممارستها التفرقة

عشر ، حيث اعتبر الصربيون كل المسلمين أتركا . وعندما تدهورت الامبراطورية العثمانية عقدت معاهدة (سان استيفانو) عام ١٨٧٨ حيث وافقت بضغوط من روسيا على ضم معظم اقليم (كوسوفو) من اراضي البانيا الى الدولة الصربية ، وتم رسم حدود دول البلقان عند نهاية الحرب العالمية الاولى في مؤتمر باريس ، وحصلت الصرب على اقليم (كوسوفو) بالكامل كمقابل لمواجهةها للعثمانيين .

وعند إنشاء الدولة اليوغوسلافية بزعامة تيتو ، عمد الى اضعاف الصرب في اطار محاولته لمواجهة تعدد القوميات ، فقام بنزع اقليم (كوسوفو) من صربيا ، ومنحه الحكم الذاتي ، وفي عام ١٩٧١ أصبح للاقليم برلمان وحكومة اقليمية وهيئة رئاسة تمثل في مجلس الرئاسة الفيدرالي في العاصمة بلجراد ، واعترف باللغة الالبانية لغة رسمية للاقليم ، وبعد وفاة تيتو تسلم (سلو بودانميليو سيفيتش) زعامة جمهورية الصرب عام ١٩٨٧ ، وقام بتجميد الحكم الذاتي في (كوسوفو) وفرض حالة الطوارئ ، ولكن البرلمان الصربي اعتبر ان الاقليم جزء من صربيا وطالب بإلغاء الحكم الذاتي ، وهو مرفضته ثلاث جمهوريات يوغوسلافية ، فقام (ميلوسيفيتش) بإرسال قوات من الصرب لقمع مظاهرات الاقليم ضد السلطة الصربية ، وألغت الصرب الحكم الذاتي للاقليم ، ولكن حدث في سبتمبر ١٩٩٠ ، أن وافق مجلس نواب (كوسوفو) الذي تم استدعاؤه سرا على الدستور الجديد الذي أعلن (كوسوفو) دولة في اطار اتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي مع الدولة اليوغوسلافية . وفي ٢١ مايو ١٩٩٢ ، أكد ممثل المجموعة الأوروبية توافر انتهاكات لحقوق الانسان جانت الصرب في (كوسوفو) ، وأن المجموعة ستتخذ سلسلة من الاجراءات لارغام الصرب على احترام حقوق الانسان والاقليات ، غير أنه أشار الى أن المجموعة الأوروبية لن تعترف بانفصال (كوسوفو) واستقلالها كدولة ، لأنها تقع ضمن حدود جمهورية الصرب ، وأن كانت المجموعة تؤيد حق الالبان في اجراء انتخاباتهم المقرر اجراؤها في ٢٤ مايو ١٩٩٢ ، لأنها تأكيد لحقهم الديمقراطي في التعبير عن رغباتهم ومواقفهم السياسية وتحديد توجهاتهم ، وهذا على عكس ماتراه الاوساط داخل (كوسوفو) من أنها محقة ومن أن خيار الالبان هو الحرب أو الرضوخ للأمر الواقع ، ومن أنهم سيختارون الحرب في النهاية إذا استمر الاحتلال الصربي لبلادهم .

ورغم التحذيرات من السلطات الصربية أجريت الانتخابات في (كوسوفو) في ٢٤ مايو ١٩٩٢ ، وشارك فيها الالبان والأتراك والمسلمون ، وناشد المؤيدون لهذه الانتخابات نظام الحكم الصربي التجاوب مع قرار الأغلبية الالبانية ، لاختيارها طريق السلام والديمقراطية في الوصول الى حل عادل لمشكلتهم ، وقد صوت ٩٠٪ من

تجاه الوضع المأسوي في البوسنة والهرسك ، وتوجيه النداء من أجل الوقف الفوري لتهزيف الدم هناك ، والنداء بأهمية الاحترام الكامل لوحدة اراضي البوسنة والهرسك والانسحاب الفوري لكافة القوات الأجنبية من أراضيها ، مع مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة في المنطقة من خلال التسوية السلمية ، وناشد القرار جميع الدول للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة وتأييد جهودها السلمية ، كما أكد القرار على أهمية المحافظة على التراث الثقافي والحضاري للبوسنة والهرسك ، خاصة في (ساراييفو) و (موستار) ، وتأييد كافة المبادرات التي اتخذت ، مع حث المجتمع الدولي والأمم المتحدة على منح المساعدات الانسانية لضحايا النزاع .

وعقب انتهاء المؤتمر ، وأصلت مصر الاتصالات المكثفة مع الدول الاسلامية من أجل عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية دول المؤتمر الاسلامي لبحث المسألة التي يتعرض لها الشعب المسلم في البوسنة والهرسك ، وطالبت مصر الأمم المتحدة بالتدخل على وجه السرعة لتوفير الحماية اللازمة لهذا الشعب واجبار القوات المعتدية والميليشيات التابعة لها على الانسحاب الفوري ، كما طالبت مصر بضرورة التوصل لحل سلمي يصون سيادة واستقلال دولة البوسنة والهرسك ، ويحفظ حرمة أراضيها من العدوان العسكري الذي تتعرض له ومن مؤامرات التقسيم التي تدبر ضدها ، وبرزت في الوقت نفسه التأييد المصري لانضمام جمهورية البوسنة والهرسك للأمم المتحدة ومناشدة الدول المحبة للسلام لتأييد هذا الانضمام وتأييد المطالب العادلة لشعب البوسنة ، والهرسك والتضامن معه في محنته ، وفي ٢٠ مايو ١٩٩٢ قررت مصر سحب سفيرها في بلجراد ، احتجاجا على موقف الصرب وعلى أعمالهم العدوانية .

أزمة إقليم (كوسوفو) :

ومع متابعة أحداث جمهورية البوسنة والهرسك ، نجد أن عدوان الصرب لم يقتصر عليها وحدها ، بل تعداها الى اقليم (كوسوفو) حسبما تبرز التطورات هناك ، حيث جاءت الأنباء في ٢١ مايو ١٩٩٢ بوقوع تجاوزات تعرض لها المسلمون في منطقة (السنجق) المجزأة بين جمهوريتي الصرب والجبل الأسود (مونتينيفرو) ، كما تردد أن ثمة ضغوطا تمارس على المسلمين لاجبارهم على النزوح من الصرب ، حيث لجأ عدد كبير منهم فعلا الى مقدونيا ، ومعاناة المسلمين لا تقتصر على منطقة (السنجق) بل وكذلك تتوافر في مقاطعة (كوسوفو) .

ويقع اقليم (كوسوفو) جنوب صربيا ، ويبلغ عدد سكانه مليوني نسمة معظمهم من المسلمين الالبان (٩٢٪) ، وقد سبق أن فتح العثمانيون هذا الاقليم عام ١٢٨٩ ، وتواصل العداء للمسلمين لدى الصربيين منذ انتصار العثمانيين على الصرب في منتصف القرن الثالث

ومن سعى السلاف للحصول على ميناء لهم على بحر (ايجه) ، ومن استخدام الاسم لاثارة نزاعات عرقية في البلقان ، كما تعتبر اليونان أن اسم (مقدونية) هو من تراث تاريخها ، حيث أنها الموطن الأصلي لالاسكندر الأكبر الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد ، وتلقى تعليمه على يد (أرسطو) الفيلسوف اليوناني وقام بنشر الثقافة اليونانية الى حدود الهند ، وقد تأمل اليونان أن تغير (مقدونية) اسمها قبل الاعتراف بها كدولة مستقلة ، وقد يؤدي موقف اليونان في هذا الشأن الى خلاف كبير بين اليونان والمجموعة الأوروبية ، كما أن اليونان تواجه مشكلة هروب الآلاف من اليونانيين الأصليين من يوغوسلافيا اليها .

أحداث (لوس انجلوس) :

وإذا تركنا جانبا أحداث وتغيرات التفكك في القارة الأوروبية ، نرى أن أحداث (لوس انجلوس) بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، لتثير قضية هامة وخطيرة : لأنها أولا تأتي في الوقت الذي يجرى فيه تشكيل النظام العالمى الجديد ، وثانيا لأنها تقع في الولايات المتحدة الأمريكية التى أصبحت القطب الواحد في اطار تشكيل هذا النظام . وينظر لها العالم على أنها دولة الاستقرار والتقدم والتحرر والديمقراطية التى تعتبر من مقومات النظام ، وثالثا لأنها تثير مخاوف من توافر عوامل في الدولة العظمى قد تدفع الى تفككها فتنهار القطبية ، على نسق من تفكك القطب السابق - الاتحاد السوفيتى القديم - رغم اختلاف الظروف والأسباب ، ورابعا لأنها قد تفتح الباب امام أحداث وتغيرات أخرى في العالم بتشجيع المزيد من التفكك إذا توافرت العوامل والأسباب ، فيفضى ذلك الى عدم الاستقرار على مستويات وعلى المستوى الدولى ككل ، وخامسا لأنها تبرز واقعا عمليا موجود وعوامل كامنة يمكن أن تطفو على السطح فجأة وتشكل خطرا على الاستقرار المطلوب أن يكون حقيقيا ودائما إن لم يتم احتواء العوامل واصلاح الأوضاع التى أدت اليها في الدولة الكبرى التى تقود النظام العالمى الجديد .

وتواترت التحليلات هنا وهناك ، وتسابقت الآراء والتقديرات ، ما بين تشاؤم وتفاؤل ، وما بين اعتبار ماحدث مؤشرا لتفتت الدولة القطب العظمى وتوقع تغيير ومصير لها مشابه لما حدث للقطب السوفيتى السابق ، ومن هنا يكون الاستطراد الطبيعى هو توافر مجموعة التساؤلات والتكهنات حول كيان ومعاليم ومصير النظام العالمى الجديد الذى كان قد بدأ يبرز ويتشكل نتيجة متغيرات كبيرة ورئيسية حدثت ، ولما تواجه متغيرات كبيرة ورئيسية من الممكن أن تحدث .

وتبرز بعض التحليلات أنه إذا كان ماحدث في (لوس انجلوس) قد أبرز على السطح قضية العنصرية ، وكشف عن صراع للسود ضد البيض ، والسود في الولايات

الناخبين في (كوسوفو) لصالح الاستقلال الفورى عن الاتحاد اليوغوسلافى ، في حين اعترض أو امتنع عن التصويت عشرة في المائة من السكان ، ومعظمهم من الصربيين من غير المسلمين ، وقد عبرت نتيجة هذا الاستفتاء عن رغبة الشعب الكوسوفى في الانضمام لأسرة الدول المستقلة ، ومن المتوقع اعلان استقلال (كوسوفو) رسميا ، في الوقت الذى تسعى فيه انقوى الغربية لفرض العقوبات على صربيا بسبب اعتداءاتها على جمهورية البوسنة والهرسك .

والواقع أن الاستفتاء في (كوسوفو) قد تم ، على الرغم مما قام به الجيش الصربى من عمليات الارهاب والتخويف ، حيث قام الجيش اليوغوسلافى بحملة اعتقالات واسعة عشية الاستفتاء بهدف عرقلة العملية الانتخابية ، حيث اعتقل أكثر من ثلثمائة شخص فيهم القادة الدينيون والشخصيات الثقافية المعروفة في مدينة (برشتيا) العاصمة ونقلوا الى بلجراد ، كما تم اختطاف المئات من الزعماء الذين يحتجزهم الصربيون كرهائن ، ورفضت السلطات استخدام المباني العامة كمراكز انتخابية ، فاستخدم الشعب المدارس والحوانيت والمنازل لهذا الغرض ، في الوقت الذى ظلت فيه معظم المساجد وعددها حوالى ٤٠٠ مسجد مغلقة يحتلها الجيش الصربى .

ومع توجه (كوسوفو) للمطالبة باعتراف العالم بها والانضمام الى الأمم المتحدة ، يحذر القادة الصربيون من أن يحولوا (كوسوفو) من سهل (اللؤلؤ) - وهو معنى الاسم الأصلي لكوسوفو (كوسمت) باللغة الألبانية - الى بحر دماء إذا مضت قدما نحو الاستقلال ، ولكن الواضح أن شعب (كوسوفو) مُصر على المضي في هذا الطريق ، رغم موقف الصرب المتعنت والتهديدات الصربية ، ورغم المعاناة التى تعرض لها الشعب الكوسوفى خاصة خلال العامين السابقين اللذين عاشهما في ظل الأحكام العرفية .

تحرك جمهورية (مقدونية) :

وتضاف مشكلة جمهورية مقدونية التى تتحرك نحو الاستقلال ، الى سلسلة عمليات التفكك في الدولة اليوغوسلافية ، وهى جمهورية يبلغ تعدادها مليونى نسمة ، يشكل المسلمون منهم حوالى النصف ، وقد انشئت هذه الجمهورية بمعرفة المارشال جوزيف تيتو عام ١٩٤٤ ، بهدف تقليص حجم جمهورية الصرب واقامة دولة عازلة مع بلغاريا على أن أرض مقدونية مقسمة بين اليونان ، وتضم ميناء (سالونيك) ، وبلغاريا وجمهورية مقدونية اليوغوسلافية وبعض من البانيا ، وتعارض صربيا واليونان استقلال مقدونية .

وترى اليونان أن مجرد اسم (مقدونية) يثير المخاوف من المطالبة بكل الاراضى التى تنطوى تحت هذا الاسم ،

حيث تبلغ نسبة البطالة بين السود ضعف نسبتها بين البيض ، ويعيش ٤٥٪ من الاطفال السود تحت خط الفقر مقابل ١٦٪ بالنسبة للأطفال البيض ، ومن هنا يبرز أن الأمة الأمريكية تتجه نحو الانقسام الى مجتمعين منفصلين منعزلين عن بعضهما وغير متساويين ، احدهما للبيض ، والثاني للسود ، والاخيرون هم الذين يحيط بهم التخلف في مستوى التعليم والخدمات الاجتماعية وتسود في اوساطهم البطالة والتشرد والجريمة وتعاطى المخدرات .

وتضيف التحليلات أن الفقراء في الولايات المتحدة يزدادون فقرا ، والاغنياء يزدادون ثراء ، وأن الثروة تتركز في ايدي الشركات الاحتكارية والطبقة الوسطى الأمريكية التي كانت تشكل ٦٢٪ من مجموع السكان سابقا ثم أخذت في التناقص ، ومثلت انهيارا اجتماعيا واقتصاديا ، امتزجت فيه الصراعات العرقية والعنصرية والعصبيات القومية والدينية واللونية ، مع ملاحظة انقسام الطبقة الوسطى الى فئات متعددة بحسب دخل الفرد السنوي ، ثم توقف دخل هذه الطبقة عن النمو في السبعينيات حيث تجمد في حدود ثلاثين ألف دولار سنويا ، وساعد ارتفاع معدل الانفاق على التسلع والسياسة الدفاعية الى تضخم الاستثمار في المجال العسكري ، الامر الذي زاد من ثراء الاغنياء ويؤس الفقراء ، وتراجع مستوى معيشة الطبقة الوسطى .

ولم تقتصر ردود الفعل عما كشفتته أحداث (لوس انجلوس) على التحليلات الاقتصادية والاجتماعية ، بل ابرزت تلك الابعاد السياسية التي ترتبط بالتطبيق الديمقراطي القائم على العدالة والمساواة ، وبالقضاء الذي يعتبر الدعامه لتحقيق العدل والانصاف دون تحيز أو محاباة ، وربطت بعض ردود الفعل بين الأحداث والموقف الأمريكي الخاص بقضية الليبيين المتهمين في حادث لوكربي وبالمطالبة بتسليمهما لاجراء محاكمة عادلة لهما حيث جاءت أحداث (لوس انجلوس) في توقيت مع بروز هذه القضية بين ليبيا والولايات المتحدة والدول الغربية ، وفي الوقت الذي يسود فيه التوجه بأن الديمقراطية والعدالة والمساواة هي من سمات ودعائم النظام العالمي الجديد .

التفكك الاوروبي والأمريكي :

وإذا كان من الطبيعي أن تكون هناك دروس مستفادة من التجارب المعاصرة للكيانات التي سبق توحيدها بالفرض مثل الاتحاد السوفيتي السابق والدولة اليوغوسلافية السابقة ، وكلاهما شهد الانهيار رغم مرور أحقاب طويلة من الزمن على توحيدهما ، إلا أنه مع تواتر ماسبق من تحليلات ، فهناك من التوجهات ما يدعو الى تجنب التسرع في ابداء التقدير والتوقع بحدوث ملوqع من تفكك لدى السوفيت واليوغوسلاف ، في دولة كالولايات

المتحدة الأمريكية هم الاقلية ، وعن أن هذا الصراع ساد العنف الدموي ، فقد يشير ذلك قضية اندلاع الصراع بين الاقليات العرقية ، خاصة بعد أحداث انتفكك والتغيرات الدولية التي وقعت في العالم ، وأشارت الى أن هذا الصراع كان مزمنًا ومكبوتًا ، واندلع مع التحولات والتغيرات الجديدة التي شكلت الفرصة المواتية له للبروز على السطح ، ليفرض حقيقة وجوده كمشكلة من الضروري حلها ، وكقضية من اللازم حسمها ، في اطار التوجهات والاسس التي يعاد عليها تشكيل نظام عالمي جديد .

وتذهب بعض التحليلات الى أن التاريخ الأمريكي يوضح كيف نشأ في جنوب البلاد نظام المزارع الاقطاعية الذي كان الهدف منه انتاج السلع الزراعية باستخدام العمالة السوداء التي كانوا يأتون بها من افريقيا ، وأن التصنيف الاستيطاني في الجنوب كان مبنيًا على اساس اللون على عكس الشمال الذي تم فيه التصنيف على اساس كل من اللون والدين ، ثم جاءت الحرب الاهلية الأمريكية التي اطلق عليها حرب تحرير العبيد ، وعلى ذلك يرون أن ماحدث في (لوس انجلوس) ليس انفجارا واردا من فراغ ، وإنما هو نتيجة للتركيب الاجتماعية للشعب الأمريكي وللواقع التاريخي الأمريكي الذي عاصر الحرب الاهلية وابادة الهنود الحمر واستقدام الافارقة السود كرقيق للعمل في الأرض الجديدة ، كما أكدت الدراسات تغيير التركيب العرقي في كاليفورنيا ، حيث أصبح اللون الاسود غالبا في لون بشرة السكان مختلطا باللون الأصفر والاسمر والاحمر ، بمعنى أن سكانها أصبحوا يمثلون تجمعا لشعوب العالم الثالث من القارات الثلاثة (أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا) .

وتوضح بعض التحليلات وضع المواجهة السكانية على اساس اللون بشكل احصائي ، بمقولة أن السود يشكلون ١٢٪ من السكان في الولايات المتحدة ، وتشكل الاقليات الاخرى أكثر من ١٥٪ من السكان ، وهذه الاقليات التي يطلق عليها اسم (الهيسبان) يزيد عددهم على ٢٥ مليون ، أصلهم من دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك وكوبا ونيكاراجوا والأرجنتين (١٧،٥ مليون) فضلا عن الدول الآسيوية (مليون) والافريقية (نصف مليون) ، ومطالب هذه الاقليات متشابهة مع مطالب السود ، كما أن هناك ٣٠٪ من السكان البيض أنفسهم ذهبت التحليلات الى أنهم يشاركون السود والاقليات الأخرى ثورتهم ، ويحمل غالبية ٥٧٪ من السكان يواجهون ٤٣٪ من السكان البيض الأمريكيين

كذلك يقال بأن الفجوة بين البيض والسود قد تزايدت خلال العشرين سنة الماضية في المجتمع الأمريكي ، حيث انقسم هذا المجتمع الى مجتمعين ، احدهما للبيض الذين يقيمون في الضواحي ، والثاني للسود الذي يعيشون في احياء المدن ، كما يقال بأن الواقع يجسد هذه الفجوة ،

العائد عليها من استمرار الاندماج ، والاقتناع بتوقع النمو وتحسن الأوضاع إذا استرجعت كياناتها وجمعت مواردها وطاقاتها المادية والاقتصادية وامكانياتها في الحصول على الدعم المخصص لها ، ويعنى ذلك أن النظام الشمولى لم يحقق عند دمجها لها العدالة في التوزيع واستخدام طاقاتها ومواردها لمصالح لم تعد عليها بالفائدة ، بل حرمت ابنائها من المعيشة الطيبة كما يعنى ذلك من الناحية الأخرى أن هذا النظام قد حرّمها من السلطة والمكانة التى تتناسب مع مآلديها من موارد وامكانيات .

والاعتبار الرابع أن المتتبع لانشاء الاتحاد السوفيتى السابق والدولة اليوغوسلافية السابقة ، يجد أن الشعوب التى تشكلت منها لها قوميات أصلية لها تاريخها ولغتها وثقافتها وهويتها وعاداتها وتقاليدها على أرضها التى عاشت فيها ، وجاء الاتحاد قسرا عليها ليضعها في إطار مفروض سياسى ومدنى واقتصادى شمولى ، فلم تندرج فيه اجتماعيا وعمليا ، ولكنها استمرت فيه مغلوقة على أمرها ، ولولم يكن شموليا ومتحكما ماتمكنت من الابقاء طوال السنوات التى فرض فيها ، وقد ظلت هذه الشعوب بقومياتها المتميزة في حالة انفصال وانتظار حتى انهيار النظام فتنفسست الصعداء لتعود الى لم شعثها وتجميع قواها وتحقيق تحررها واستقلالها .

والاعتبار الخامس أن الولايات المتحدة الأمريكية ، أساس إنشائها هجرة شعوب من قارات أخرى ، والمهاجر ولو أن له بلدا سابقا جاء منه ، إلا أنه في الغالب لديه الاستعداد لقبول الوضع المتطور والاندماج مع الآخرين في نظام اجتماعى وثقافى جديد ، فيه الامكانيات والفرص الاقتصادية التى تهيب له العيش والكسب ، والامكانيات والفرص السياسية التى تحقق له مع الآخرين الحرية والاشتراك والانطلاق ، وهكذا بالرغم من أن الولايات المتحدة تضم شعوبا كانت في الأصل مختلفة اللغات والعادات ، إلا أنها أصبحت شعبا واحدا ذا لغة واحدة وذا ثقافة متطورة وعادات جديدة .

والاعتبار السادس أن تطبيق النظام الرأسمالى والحرية الاقتصادية ومجتمع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية قد ساعد على ربط مصالح الشعوب التى تعيش فيها ، بحيث يكون من صالح الجميع التمسك بالتوحد في إطار مثل هذه الدولة سواء من حيث الانتاج أو الربح أو التوزيع ، بصرف النظر عن اختلافات الجنس أو العرق أو غيرها من الفوارق ، أما ثورة فئة من فئات الشعب في مثل هذه الدولة ، فالمفروض أن تقوم بحسب دوافعها وأسبابها وأن تتم متابعتها على هذا الأساس وليس على أساس أنها تعبر عن الرغبة في تفكك الدولة أو انفصال الولاية التى تعيش فيها هذه الفئة .

والاعتبار السابع أن ماحدث في (لوس انجلوس) لاشك يستدعى مبادرة الادارة الأمريكية للقيام بمختلف

المتحدة الأمريكية ، إذا ثارت فيها مشكلة عرقية بين السود والبيض ، مع ماقد يحيط بالتصريح من دوافع من التشفى أو التمنى ، لعوامل وأسباب سياسية قد لا ترتبط بالواقع ، وقد تبرز في هذا الشأن مجموعة من الاعتبارات .

الاعتبار الأول أنه إذا ماتصورنا أن التفكك الدولى هو النتيجة الطبيعية والمحصلة الحتمية لاية اختلافات أو نزاعات على اطلاقها بين بنى البشر ، لكان مؤدى ذلك التغير الشامل والكامل لخريطة العالم ، بحيث لن تبقى دولة أو اتحاد دون تفتت وتفكك ، فالاختلافات والصراعات قائمة في كل الدول التى تعيش فيها أقليات ، وهى متوافرة في مجموعة كبيرة من الصور ، كاختلاف الأديان الرئيسية في العالم ، بل واختلاف المذاهب داخل الدين الواحد ، واختلاف اللغات ، والحضارات والثقافات ، واختلاف الثروة بين الفقراء والأغنياء ، واختلاف الاجناس بين السمو والدنو ، واختلاف الجنس بين الرجال والنساء ، واختلاف اللون بين الابيض والاسود وغيرهما من الألوان .

ومع عدم التقليل من أهمية هذه الفوارق والاختلافات والصراعات في الدول والمجتمعات إلا أن التاريخ والواقع يبرز تعايش الأديان ، بالسماحة والحرية والاحترام المتبادل كما يبرز نجاح دول تتعدد فيها اللغات والثقافات والاجناس ، كذلك الواقع الذى يؤكد الاحتياج الضرورى لاختلاف الجنس في كل المجتمعات مهما كانت الصراعات ، والاحتياج المتبادل بين الفقراء والأغنياء مادام طريق الكسب مفتوحا للجميع بحيث يمكن الفقراء من العيش الكريم ومن تحسين أوضاعهم ، وفي مجتمعات التحرر والانفتاح قد يكون فقير اليوم هو غنى الغد .

والاعتبار الثانى أن الاتحاد السوفيتى ودول شرق أوروبا سبق لها أن شكلت نظاما اشتراكيا شموليا مفروضا قام على أساس نظرية قوامها وحدة الحياة الاقتصادية ، دون مراعاة لعوامل انتماء الشعوب وتناسق العروق والاجناس ، ولغية الكبت والضغط والحرمان ، بل ودون مراعاة للأوضاع التى كانت سائدة في البلدان التى تشكل منها هذا النظام ، فكان من اليسير أن تلفظ الشعوب هذا النظام بمجرد انهيار النظرية التى قام عليها ، حيث تبين أنه نجح فقط في ابراز قوة عسكرية ونووية عظمى تقف بالمرصاد للدولة العسكرية والنووية الأخرى في صراع عسكري ونووى استنفذ موارد النظام دون جدوى ، وصراع سياسى على مناطق النفوذ ، استنفذ قدرات النظام دون تحقيق هدف ، في الوقت الذى فشل فيه في توفير الغذاء للسكان ، كما فشل في تحقيق حقوق الانسان .

والاعتبار الثالث أن النظام الشمولى المفروض من شأنه أن يدفع بعض التجمعات العرقية أو القومية للاسساس بفقدان الكيان ، وكذلك بفقدان العدالة في

بدا من تقرير إنهائه ، فقرر برلمانها إلغاء قوانينه واتجهت حكومته نحو تحقيق الإصلاح القائم على أساس هذا الإلغاء ، وتحقيق المساواة بين الجميع من البشر بصرف النظر عن لون بشرته الإنسان ، ولاشك أن التطورات والتغيرات الدولية كان لها أثرها في دفع عجلة التحول في دولة جنوب أفريقيا في طريق إنهاء التفرقة العنصرية . والمتوقع أن يستمر التحول في جنوب أفريقيا ، رغم المحاولات والتحركات التي لن تنجح والتي يقوم بها المتطرفون العنصريون من الجماعات اليمينية الذين يدعون إلى التفكك وتقسيم البلاد بين البيض والسود ، حتى أن الحركة الانفصالية لتحرير البوير قد قامت برسم خرائط لهذا الغرض ، وهددت الحكومة إذا لم توافق على قيام دولة بيضاء منفصلة ، حيث يفضلون الحرب على أن يحكمهم السود ، وأكدوا أن الخريطة الجديدة لإنشاء هذه الدولة جاءت بعد أبحاث ديموغرافية مكثفة تجددت فيها المناطق العالية الكثافة بالبيض والأقل كثافة من السود ، وحددوا موقع هذه الدولة بشرط ضيق بطول ساحل رأس الرجاء الصالح ، وتضمنت الخطة تخصيص ٢٠٪ من البلاد للبيض مع اقتراح إقامة منطقة للثروة يقسمها الجميع ، أي أن خططهم تقوم على أساس اقتصادية وعلى أساس الفصل بين البيض والسود في الوقت نفسه .

والاعتبار العاشر أن الجزء الشرقي من القارة الأوروبية تفككت دوله الاتحادية نتيجة انهيار النظام الشيوعي لتصحيح الأوضاع باستقلال الجمهوريات وانفصالها عن الدولة الكبيرة السابقة ، وذلك يأتي في الوقت الذي قطعت فيه القارة الأوروبية في غربها الشوط الأكبر في التوجه نحو التوحد في إطار يأتي هذه المرة بعد الدراسات المتأنية وبالارادات المشتركة الحرة ، وفي ظل النظام الديمقراطي والتحرر الاقتصادي ، كما أن التوحد قد عاد من جديد ، بالنسبة لألمانيا العملاقة ، ومن الطبيعي أن يتم في المستقبل استيعاب التوحد الأوروبي لدول شرق القارة مع غربها بالدراسات المتأنية والارادة المشتركة وكذلك اقتنعت القارات الأخرى في الوقت نفسه بضرورة التوجه نحو التوحد ، وهكذا وقعت الدول الأفريقية في قمة منظمة الوحدة الأفريقية الأخيرة في (أبوجا) في يوليو عام ١٩٩١ على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، ولاشك أن أحداث التفكك مع توجهات التوحد تنعكس على النظام العالمي الجديد .

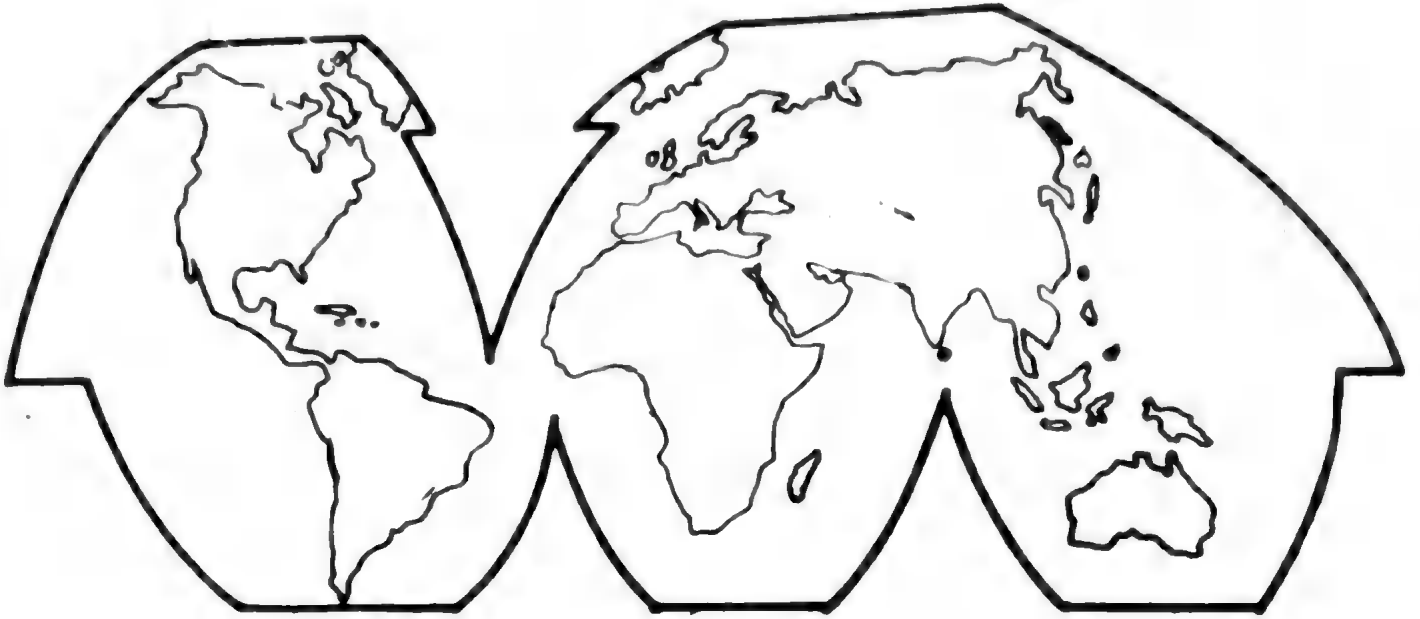
الإصلاحات التي تهدف إلى معالجة غضبة السود وإزالة دواعي وجذور الحقد لديهم التي اندلعت في شكل ثورة العنف التي شهدتها المدينة الأمريكية ، ومن الطبيعي أن تكون هذه المبادرة في شكل حاسم يؤكد قدرتها على إصلاح وضع داخلي يمس المبادئ الديمقراطية التي تنادي بها في النظام العالمي الجديد الذي يقوم على أساس من الحرية والعدالة والمساواة ، خاصة في الوقت الذي تبرز فيه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى رئيسية في العالم ، بعد تفتت وانهيار القوة الرئيسية الأخرى - الاتحاد السوفيتي السابق - وفي الوقت الذي يهيء لها الواقع العملي الفرصة للقيادة في العالم ولرسم دعائم وأسس النظام العالمي الجديد .

والاعتبار الثامن أن التفكك الدولي الذي حدث في القارة الأوروبية والذي لايزال العالم يتابع تصفياته وتطورات ، قد ينعكس على القارات الأخرى ، كالقارة الأفريقية ، التي تتوافر فيها الصراعات والنزاعات القبلية بدرجة كبيرة ، وتتوافرت ولا تزال فيها التوجهات والاتجاهات الانفصالية خاصة وأن الحدود القائمة بين دول القارة قد تم رسمها عند استقلال هذه الدول وتحررها من الاستعمار الأوربي (البريطاني والفرنسي والبرتغالي) .

والمعروف أن الوضع في أفريقيا رغم توافر هذه التوجهات ، قد سبق أن حسمته القارة ممثلة في ميثاق وقرارات نقطة الوحدة الأفريقية التي دعت تحرر واستقلال دول القارة من الاستعمار ، ولكنها في الوقت نفسه تقف مناهضة للتوجهات الانفصالية ، في ضوء ماتم بالنسبة لرفض تفكك جمهورية نيجيريا وواد الحركة الانفصالية في (بيافرا) وفي تفكك جمهورية الكونغو وواد الحركة الانفصالية في (كاتنجا) ، كما ناهضت مؤخرًا تفكك الصومال ، ورفضت استقلال شمال الصومال وأقامة دولة (صوماليلاند) حسبما جاء في القرارات التي أصدرتها قمة المنظمة الأخيرة في (أبوجا) عاصمة نيجيريا في يوليو ١٩٩٢ .

الاعتبار التاسع أن ماحدث في (لوس أنجلوس) أظهر على السطح مشكلة التمييز العنصري القائم على أساس اللون ، وواضح أن هذا التمييز الذي ناضل العالم من أجل القضاء عليه ، قد لفظه الرأي العام العالمي ، وتمثلت آخر مراكزه في دولة جنوب أفريقيا ، التي لم تجد في آخر المطاف ، وبعد العناد الذي دام على مدار سنوات طويلة ،

حركة عدم الانحياز .. من اكرا الى جاكارتا



احمد يوسف القرعى

وعلى مستوى حركة عدم الانحياز تبلور في البداية تيار محافظ تمسك بالمفهوم التقليدي لعدم الانحياز حيث نظر الى المتغيرات في العلاقات الدولية نظرة متشائمة تعكس رؤية غير دقيقة مسرفة في التعميم ازاء المتغيرات الدولية وأثارها وتفترض أن مسار هذه المتغيرات في غير صالح حركة عدم الانحياز .

ولكن سرعان ما انحسر هذا التيار المحافظ الجامد وتبلور تيار معتدل في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز (في اكرا - غانا سبتمبر ١٩٩٠) ودعا هذا التيار الى تجديد الحركة وتطوير مفاهيمها وتوسيع نطاقها حتى يحقق لها ما تنشده من فاعلية في العلاقات الدولية المعاصرة . وتتزايد قوة هذا التيار مع اقتراب انعقاد مؤتمر القمة العاشر للحركة في جاكارتا - سبتمبر ١٩٩٢ .

مع المتغيرات الدولية العديدة والمتنوعة التي طرأت على النظام العالمى منذ منتصف الثمانينات وتبلورت بصورة واضحة مع بداية التسعينات بدأت دول العالم الثالث تتخوف من محاولة التهميش إذا لم تبادر بالتكيف مع هذه المتغيرات .. وطرحَت تساؤلات عديدة حول جدوى وجود حركة مثل حركة عدم الانحياز في عالم الوفاق والمصالحة بين القوتين العظميين ، وتساؤلات أخرى حول جدوى وجود مجموعة الـ ٧٧ في ظل نظام اقتصادى دولى يعمل لحساب الدول الصناعية الكبرى فقط وبمعنى أصبح يعمل حالياً لحساب دول الشمال بصفة عامة بعد أن اتضح أن محاولات تهميش العالم الثالث تجرى لحساب دول أوروبا الشرقية لمحاولة انشاء البيت الأوروبى الكبير .

تساؤلات حول دور الحركة في ادارة الازمات ومنع الصراع والترتيبات الاقليمية للسلم والامن ونزع السلاح . هذا فضلا عن علاقة الحركة بالامم المتحدة والمنظمات الدولية خاصة التي تضم دول العالم الثالث وفي مقدمتها مجموعة ال-٧٧

وكان من ابرز آليات التطوير التي طرحت للمناقشة على اجتماعات اللجنة النهائية وعلى الاجتماعات الوزارية لحركة عدم الانحياز فكرة الوفد المصري بدمج الحركة (دون الغائها) مع مجموعة ال-٧٧ . ويرى الاقتراح المصري اننا جميعا ننتمى الى العالم الثالث وللجنوب ولنا مصالح مؤكدة في قضايا الدول النامية وان الوقت قد حان لاقامة جبهة واحدة مشتركة للتحرك من خلال مجموعة اوسع نطاقا بدمج مجموعة ال-٧٧ مع حركة عدم الانحياز . ولم يمكن المستهدف هو حل الحركة بل دعم قضايا العالم الثالث من منطلق وحدة الهدف وتطابق المصالح مع مجموعة ال-٧٧ ووجوب الاتفاق على عمل جماعي موحد بينهما . ويرجع تشكيل مجموعة ال-٧٧ الى منتصف الستينات في اطار مؤتمرات الامم المتحدة للتجارة والتنمية وذلك للدفاع عن المصالح الاقتصادية للدول النامية وهناك اكثر من مائة دولة عضو مشترك بين حركة عدم الانحياز ومجموعة ال-٧٧ حيث لا تتجاوز زيادة عضوية المجموعة عن الحركة ٢٧ دولة تقريبا .

وهذا الاندماج - في رأى الاقتراح المصري - يشكل جبهة واحدة للعالم الثالث تعمل وسط المتغيرات الدولية المتلاحقة وعلى سبيل المثال فان الاندماج يحقق التنسيق بين خطة عمل التعاون الاقتصادي لدول عدم الانحياز وبين برنامج عمل « كازاكس » لدول مجموعة ال-٧٧ ومن هنا يتم تجنب الازدواجية في الجهود المبذولة وكفالة مزيد من الكفاءة في تحقيق الاهداف المشتركة بين الحركة والمجموعة وذلك باستغلال الامكانيات الضخمة لهذا التعاون بشكل كامل . ولا عجب فالدول النامية (العالم الثالث) تشكل ثلاثة ارباع البشرية (٣,٥ مليار نسمة) وتشغل ثلثي سطح الأرض في افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية وتملك معظم الثروات الرئيسية والمنتجات الأولية التي لاغنى عنها لعالمنا المعاصر كما تحتل الدول النامية ايضا اهم المواقع الاستراتيجية على الكرة الارضية .

ولعل مثل هذه الامكانيات والامكانيات تساعد على زيادة اندماج الدول النامية (العالم الثالث) في الاقتصاد العالمى ويشكل هذا ايضا سندا اقتصاديا قويا لدول عدم الانحياز السياسى مع النظام العالمى الجديد ويعنى هذا زواج الثقل الاقتصادى للعالم الثالث مع الخبرة

ويقوم المفهوم الجديد لتطوير حركة عدم الانحياز على استقرار موضوعى لجوانب العلاقات الدولية المعاصرة بغية التعرف على ايجابياتها واستثمارها في التعامل مع الواقع الدول المعاصر ، واستخلاص العوامل المساعدة على تعزيز دور الحركة وتحقيق اكبر قدر من الفعالية والمواصلة مع تلك المتغيرات في العلاقات الدولية . ولما كان التغيير في العلاقات الدولية قد لا يخلو من الاغراض التي تثير القلق فانه يتعين على دول الحركة تناول مثل هذه الجوانب في اطار من الانفتاح والعقلانية والثقة بالنفس بغية تهئية الظروف من اجل خلق اطار للتعامل الدولى يعمل على تحسين الاوضاع الدولية في مجملها عن طريق التفاوض والحوار والتفاهم المشترك في ظل رؤية متكاملة الابعاد للعلاقات الدولية بجوانبها السياسية والاقتصادية . كما تتطلب السرعة التي تتسم بها المتغيرات الدولية المتلاحقة ان تكون الحركة قادرة على ملاحقة هذه الاحداث وعلى التكيف اذا ما كان لها ان تلعب دورا فعالا ومؤثرا في العلاقات الدولية ان تحافظ على حيويتها ومصداقيتها .

وبعد اجتماع اكرا الوزارى نشطت اعمال لجنة النهائية المشكلة على المستوى الوزارى منذ اجتماع قبرص (سبتمبر ١٩٨٨) وتضم اللجنة اساسا الدول اعضاء مكتب القمة الثامنة (١٩٨٦) في هرارى واطراف المكتب في الاجتماع الوزارى في نيقوسيا (١٩٨٨) والدول التي راست حركة عدم الانحياز منذ انشائها . ومهمة اللجنة العمل على استجابة حركة عدم الانحياز للمتغيرات الدولية الجديدة والمتجددة لبحث اداء الحركة وفعاليتها واساليبها وتطويرها وتعزيز دورها الدولى وعقدت اللجنة في الشهور الأخيرة اجتماعين اولهما في لارنكا - قبرص فيراير ١٩٩٢ والآخر في بالي - اندونيسيا . مايو ١٩٩٢ .

وطرحت داخل اللجنة عدة تساؤلات حول واقع ومستقبل حركة عدم الانحياز ولم تتركز التساؤلات حول جدوى او عدم جدوى الحركة . فقد تحقق من حيث المبدأ توافق اراء لدى اعضاء الحركة حول تأكيد استمرارية الحركة في ظل النظام الدولى الجديد حتى ان دول عدم الانحياز قد اكدت الابقاء على اسم الحركة دون تغيير . ودارت التساؤلات بعد ذلك حول قدرة الحركة على البقاء والاستمرارية من حيث ما انتهت اليه دورها من تهميش وتوالى المشكلات الاقليمية والدولية دون اسهام يذكر للحركة التي اتسم رد فعلها بالبطء في مواجهة المتغيرات الدولية بعد ان كانت الحركة ملء السمع في المحافل الدولية طوال سنوات الحرب الباردة .

ولواجهة هذه المواقف السلبية طرحت على اللجنة

ومع تعدد البدائل استقر الأمر على ضرورة وجود نظام لمساندة ودعم رئاسة الحركة هو اقل من ان يعتبر بمثابة سكرتارية دائمة للحركة ويهدف الى منح الحركة وبصفة خاصة مكتب تنسيق الحركة ورئيسها قدرة اكبر للعمل بأسلوب اكثر تنظيما .

واخيرا .. فان استحداث مثل هذه الاليات الجديدة لدعم حركة عدم الانحياز والحرص على انعقاد مؤتمر القمة العاشر للحركة في جاكارتا - سبتمبر ١٩٩٢ وتهيئة الاسباب لنجاحه ، يعنى في التحليل الاخير توافر ارادة سياسية لدى دول حركة عدم الانحياز للتعامل والتكيف مع متغيرات النظام الدولى الجديد ، فالحركة من وجهة نظر اعضائها لاتزال سلبية ومطلوبة وان كان السياق الذى ظهرت فيه قد اختلف باختفاء التكتلات لكن ارادة دول الحركة في السيادة والاستقلال لاتزال مستمرة ، كما ان المتغيرات في النظام العالمى الجديد لم تغير من ارادة الدول في الدفاع عن حقوقها ومصالحها ضد الظواهر السلبية التى تصاحب النظام الدولى الجديد ومنها بروز هيمنة القطبية الاحادية وممارسة غطرسة القوة في العلاقات الدولية وظاهرة تحلل الدول وتفتتها .. الخ .

لقد قامت حركة عدم الانحياز بدورها طوال العقود الثلاثة الماضية بتعزيز التعاون السياسى والاقتصادى بين الدول الاعضاء وفى الدفاع عن الاستقلال وتشجيع حركات التحرير والعمل على تصفية الاستعمار والابارتين .

ولاتزال أجهزة الحركة تواصل اجتماعاتها ومؤتمراتها بانتظام وليس أدل على هذا من انتظام لقاءات المؤتمر الوزارى ومكتب التنسيق ولجنة المنهاجية وصندوق افريقيا ومجمع وكالات دول عدم الانحياز ومركز العلم والتكنولوجيا .. الخ .

يعنى هذا ان لحركة عدم الانحياز رسالتها التى لم تنقطع بعد انتهاء الحرب الباردة وان عليها مواصلة هذه الرسالة باعتبارها ممثلة للضمير العالمى والامر يتوقف على استجابة الحركة للتطوير في قمة جاكارتا بما يمكنها من مواجهة الآثار السلبية للمتغيرات الدولية . ■

السياسية والدور السياسى لحركة عدم الانحياز في عالم اليوم .

وللاسف فان الاقتراح المصرى بدمج الحركة مع المجموعة لم يلق اغلبيه الدول غير المنحازة رغم ادراك اهمية العمل المشترك بينهما ولذا تم الاتفاق في الاجتماع الوزارى لمكتب تنسيق دول عدم الانحياز المعقود في بالى - اندونيسيا ١٤ - ١٥ (مايو ١٩٩٢) على اقتراح بتشكيل ما يسمى بلجنة التنسيق المشتركة ويتعين على مؤتمر القمة العاشر في جاكارتا (سبتمبر ١٩٩٢) الموافقة على اقتراح انشاء هذه اللجنة وتكوينها وكيفية عملها والموضوعات التى ستقوم بالتنسيق بشأنها مع مجموعة الـ ٧٧ .

وفى اطار مقترحات التطوير التى طرحت طوال السنوات القليلة الماضية وحتى لقاء بالى - اندونيسيا لم يلق مشروع انشاء امانة عامة (سكرتارية دائمة) لحركة عدم الانحياز . قبولا واسعا ، وكان الدافع وراء طرح مثل هذا المشروع هو الموقف الصعب التى تعرضت له يوغوسلافيا التى كانت تتولى رئاسة الحركة رسميا ، فضلا عن انها دولة مؤسسة رئيسية للحركة منذ بداية الستينات . وكان هناك تسليم من جانب اغلبيه الدول الاعضاء باهمية انشاء جهاز معاون يمكن ان يوفر الخدمات الاستشارية للرئاسة بشأن تنفيذ القرارات الصادرة واجراء البحوث واعداد دراسات تقدير للموقف بما يعين رئيس الحركة وكذلك اعضاء الحركة الاخرين . ومع رفض فكرة انشاء امانة عامة دائمة للحركة (على غرار المنظمات الدولية) طرحت عدة بدائل منها استحداث منصب نائب للرئيس ولكن الفكرة ايضا لم تلق قبولا . ومنها فكرة الترويكا (الرئيس الحالى والسابق والقادم) على غرار ما يجرى في اطار المجموعة الاقتصادية الاوروبية وهى فكرة لم تكن تحظى بتأييد واسع داخل حركة عدم الانحياز حتى عام ١٩٨٩ لكنها تلقى الان تقديرا اكبر على اساس وجود توافق اراء حول اعتماد الترويكا مع الرئيسين السابق والقادم بجانب الرئيس الحالى على ان تكون طبيعة الترويكا هنا بمثابة ادارة او سلطة تنفيذية تحت ايدى رئيس الحركة لطلب المساعدة حسب الاقتضاء على ان يتحمل وحدة المسئولية الشرعية لرئاسة الحركة .

تطورات الاقتصاد العالمى والمؤثرات الجديدة



عمرو مصطفى كمال حلمى

الى خطأ في سرعة تنفيذه للاصلاحات التى كان يشهدها او الى عدد محدود من العوامل الداخلية المحلية ... فمما لاشك فيه ان انهيار النظم الشمولية قد حدث لانها كانت تحمل في طياتها اسباب فشلها في تحقيق التطور والتقدم الحقيقى للمجتمعات ، هذا فضلاً على ما سببه سباق التسلح المحموم من استنزاف للعديد من الطاقات والموارد خاصة في الاتحاد السوفييتى . يضاف الى ذلك ما فرضه التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل الذى نجحت الدول الغربية في تحقيقه من تحديات حيث اظهر مدى اتساع الفجوة العلمية والحضارية بين الغرب والشرق ، ولا يجب ان يغيب عن الازهان ايضا مجموعة اخرى من العوامل الخارجية الاخرى السياسية والاقتصادية والعلمية التى افرزت حقائق ومفاهيم جديدة باتت تؤثر بدرجة كبيرة في شعوب العالم اجمع .

وفيما يلي نتعرض الى بعض التطورات الاقتصادية الحديثة التى باتت تسهم بشكل ملحوظ في اعادة تشكيل العلاقات الدولية بمعناها الواسع المتكامل

اولا التقدم العلمى والصناعات ذات المعرفة المكثفة

يشهد الانتاج الصناعى في الدول المتقدمة تغيرات

تشهد العلاقات الدولية منذ بضعة اعوام تحولات سياسية واقتصادية هائلة ... ويعتبر انهيار حائط برلين ووحدة الالمانيتين والتغيرات التى تشهدها دول اوربا الشرقية وانفراط عقد الاتحاد السوفيتى وانهيار النظام الشيوعى بمؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية وتواجه الدول التى كانت تتبعه الى محاولة تطبيق قواعد الاقتصاد الحر وسعيها الى الانضمام لمؤسسات النظام الاقتصادى الدولى وانتهاء الحرب الباردة من اهم التطورات التى يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بما يمهّد الطريق امام ظهور نظام دولى جديد تعكف مجموعة من الدول المؤثرة على رسم ملامحه ، وتحاول بعض الدول الاخرى المشاركة في تشكيل أسسه ، وتقوم مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في العديد من دول العالم بالترويج لمبادئ جديدة في محاولة لجعل النظام الدولى الجديد اكثر عدلا وانصافا

ودغم صعوبة حصر كافة الاسباب التى ادت الى انفراط عقد الاتحاد السوفيتى بهذا الشكل المأسوى وانهيار الشيوعية كعقيدة سياسية واقتصادية واجتماعية كانت تسيطر على عدد من الدول ذات الثقل في العالم ، الا انه من المستحيل ان نرجع ذلك الى شخصية فرد واحد او

يحتاج إنتاج ١٠٠ رطل من الاسلاك المصنوعة من الالياف الزجاجية الى حوالى ٥٪ فقط من الطاقة الواجب استخدامها لإنتاج طن واحد من الاسلاك النحاسية . وقد امتد نطاق هذه التطورات الى مجال الانتاج الزراعى فامكن عن طريق الهندسة الوراثية استنباط انواع جديدة من البذور عالية المحصول - خاصة بالنسبة لبعض المحاصيل الهامة مثل القمح والارز - وتم ادخال تغييرات هائلة على صناعة الاسمدة والمبيدات وامكن التوصل الى وسائل جديدة للرعى وطرق مستحدثة لاستصلاح الاراضى الصحراوية ومعالجة التربة المالحة وزيادة انتاجية الوحدة الزراعية بدرجة ان المخزون الغذائى لدى دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية من الحبوب ومنتجات الالبان اصبح يمثل مشكلة في حد ذاته ولم يقتصر نطاق هذه التطورات على هذا فقط ، بل شهد هيكل العمالة في القطاع الصناعى في الدول المتقدمة تطورات كبيرة إذ زادت نسبة الخبراء والعلميين - الذين يعملون في ادارات البحوث والتطوير والتجربة - بشكل كبير مقارنة بعدد العاملين التقليديين وزادت اهمية مراكز الابحاث العلمية والدور الذى تقوم به في عملية الانتاج سواء في مجال تطوير الفن الانتاجى المستخدم او تحديث المنتج وخفض نفقة الانتاج او ابتكار منتجات جديدة واصبح بيوت الخبرة في مجال التسويق دور لا يقل اهمية عن اهمية البحوث العلمية وعوامل الانتاج المستخدمة فاصبح لعملية دراسة الاسواق وكيفية طرح المنتجات وشكل المنتج واسلوب عرضه من العوامل الرئيسية في نجاح استمرارية عملية الانتاج ذاتها .

واصبح رصيد الدول من العلماء والخبراء والفنيين المتخصصين من اهم المؤشرات التى يمكن البناء عليها في تحديد درجة التقدم الذى يمكن ان يحققه الدول والتى تحرص في ذات الوقت على إعداد أجيال جديدة في الجامعات والمعاهد المتخصصة ليقوموا بدورهم في المستقبل كما اصبح عدد مراكز البحث العلمى وتنوعها وامكانياتها ونتاج اعمالها محل مراقبة ومقارنة فيما بين الدول المتقدمة .

ويعتبر تحول الانتاج الصناعى في الدول المتقدمة من الاعتماد على صناعات كثيفة العمالة الى صناعات تعتمد على كثافة المعرفة ضمن اهم التطورات التى تؤثر في اتجاهات التبادل التجارى العالمى وتقسيم العمل الدولى والتى توضح ان التخصص في الانتاج في الدول النامية على اساس انخفاض تكلفة اليد العاملة - رغم ما تمثله من ميزة نسبية الان - الا انها قد لا تستمر في تحديد قيمة المنتج النهائى مستقبلا وبالتالي قدرته على المنافسة في الاسواق الدولية هذا في نفس الوقت الذى تتغير فيه مرونة الطلب على المواد الخام بدرجة كبيرة نظرا للتطور العلمى الهائل الذى تشهده والذي ادى في حالات عديدة الى خفض الاهمية النسبية للمواد الخام في عدد من

مبكبة ديناميكية كبيرة تتنوع من الالية الكاملة الى ادخال اساليب جديدة في ادارة الانتاج الى تطوير الصناعات القائمة وتحديث الفن الانتاجى المستخدم الى ظهور صناعات جديدة فاصبح الانتاج الصناعى في تلك الدول يعتمد اكثر من اى وقت مضى على كثافة المعرفة KNOWLEDGE INTENSIVE ، فصناعة وسائل الاتصال والمعلومات ووسائل المواصلات والالكترونيات وصناعة الادوية والبتروكيماويات ما هى الا امثلة محدودة من تلك الصناعات التى اصبح عامل كثافة المعرفة من اهم عوامل انتاجها بشكل يسبق بكثير اهمية اليد العاملة التقليدية او المواد الخام المعروفة ... ويكفى ان نعلم ان نفقة انتاج الحاسب الاالى ترجع ٧٠٪ منها الى قيمة البحوث والتطوير والتجربة ، في حين ان اليد العاملة لا تمثل سوى ١٢٪ فقط من تكلفة المنتج النهائى وفي صناعة الادوية تمثل نفقة البحوث العلمية والتطوير والتجربة اكثر من ٦٠٪ واليد العاملة اقل من ١٥٪ فقط من تكلفة المنتج النهائى وفي صناعة السيارات وباستخدام الفن الانتاجى الحديث اصبحت اليد العاملة لا تمثل اكثر من ٢٠٪ فقط من اجمالى تكاليف الانتاج .. وبذلك اصبحت الامكانيات العلمية والقدرة على التطوير والتجربة اهم عامل من عوامل الانتاج بالنسبة للعديد من الصناعات ذات الاهمية النسبية الكبيرة في التبادل التجارى الدولى وفي القدرة على المنافسة في الاسواق الدولية .

وقد ساهم التطور العلمى الهائل في اقتحام مجالات جديدة وطرح سلع وخدمات لم تكن موجودة من قبل واصبح « الذكاء الصناعى » يستخدم في تصميم العديد من المنتجات منها السيارات والطائرات والسفن وامكن عن طريق التقدم العلمى التوصل الى « مواد جديدة » تستخدم بكثرة في الصناعات الحربية ، بالذات هذا فضلا عن الاتفاق الواسعة التى تنتظر تطويع استخدامات « اشعة الليزر » في المجالات المدنية والعسكرية على حد سواء ويضاف الى ذلك التطور العلمى الهائل الذى تشهده وسائل الاتصال هذا التطور الذى جعل عالم اليوم اشبه بقرية صغيرة متقاربة الاطراف تنتقل فيها الانباء ودفوس الاموال بسرعة هائلة .

وقد صاحب مثل هذه التطورات تغييرات جذرية في مرونة الطلب العالمى على العديد من المواد الخام ، اذ ساهمت « الثورة الصناعية الثالثة » في خفض الاهمية النسبية للمواد الخام في العديد من الصناعات الرئيسية . فعلى سبيل المثال ادى التوسع في استخدام لدائن البلاستيك الى خفض نسبة الصلب التى كانت تستخدم في صناعة السيارات وحدها بنسبة ٣٠٪ هذا في نفس الوقت الذى اصبح فيه ١٠٠ رطل من الاسلاك المصنوعة من الالياف الزجاجية يقوم بنفس الوظيفة التى كانت تتطلب اكثر من طن من الاسلاك النحاسية وقد انعكس ذلك بدوره على استهلاك الطاقة في الدول المتقدمة ان

المتقدمة والاهتمام بمراكز البحث العلمى ووضع برامج للتعاون فى هذا المجال مع الدول الاخرى تعتبر من الامور التى تساعد على تنمية رأس المال البشرى اللازم لتحقيق التنمية .

ثانيا : ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة :
يشهد العالم فى هذه الاونة ثلاث محاولات للتكامل الاقتصادى الحقيقى فى اقصى الغرب هناك محاولة لاقامة منطقة للتجارة الحرة بين كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك ، وفى اقصى الشرق هناك محاولة لاعادة احياء فكرة اقامة تعاون اقتصادى بين اليابان من ناحية وبعض دول جنوب شرق اسيا من ناحية اخرى . وتشهد القارة الاوروبية اكبر تجارب الاندماج الاقتصادى والسياسى والتى تتمثل فى اقامة السوق الاوروبية الموحدة بنهاية عام ١٩٩٢ ... وتعتبر اقامة السوق الاوروبية الموحدة من احدث التطورات التى تشهدها العلاقات الدولية اذ ستصبح دول اوربا الغربية عام ١٩٩٢ اكبر القوى الاقتصادية فى العالم من حيث القدرة الانتاجية والطاقة الاستيعابية مما سيكون له تأثيرات بالغة الاهمية على تطور اتجاهات التبادل التجارى الدولى خاصة اذا اخذنا فى الاعتبار ان اقامة هذا السوق الموحد لم يعد يضم الدول الاعضاء فى الجماعة الاقتصادية الاوروبية بل انه سيشمل ايضا الدول الاعضاء فى منطقة التجارة الحرة الاوروبية EFTA بما يمهّد ظهور قوة عظمى اقتصادية جديدة تتمثل فى « الفضاء الاقتصادى الاوروبى » الذى يمكن ان ينمو مستقبلا ليشمل بعض الدول التى كانت تنتمى فى الماضى الى ما كان يعرف بدول المعسكر الاشتراكى ومنها على سبيل المثال المجر وتشيكوسلوفاكيا .

وقد قامت فكرة اقامة السوق الاوروبية الموحدة على اساس مجموعة الحقائق التى تمثلت فى انه رغم الانجازات الكبيرة التى تحققت على اساس معاهدة روما عام ١٩٥٧ ورغم الجهود الجادة التى قامت بها المؤسسات الاوروبية من أجل تعزيز التكامل الاقتصادى الاوروبى ، الا ان هذه الانجازات والجهود كانت تركز بدرجة رئيسية على محاولة التنسيق بين « كيانات اقتصادية منفصلة » من ناحية البحوث العلمية ورؤوس الاموال والخبرات والعمالة وحتى الاسواق الدولية التى يمكن ان تدخل اليها المنتجات الاوروبية وان غياب اطار « اقتصادى موحد » فيما بين الدول الاوروبية قد اثر سلبيا على قدرتها التنافسية وعلى انتاجيتها وعلى امكانية التطوير والتحديث بما يعنى عرقلة طرح منتجات جديدة مبتكرة فى الاسواق الدولية ورغم التطور الذى احرزته بعض الصناعات الاوروبية الا ان هذا التطور لا يمكن تأمين استمرارية فى غياب سوق اوروبية موحدة يمكن ان توفر قدرة انتاجية اكثر تنوعا وطاقة استيعابية اكثر

الصناعات الهامة .

وتفرض هذه التحولات الجذرية تحديات هائلة على اقتصاديات الدول النامية التى تخصص بصفة عامة فى تصدير المواد الخام او فى تصدير السلع المصنعة وشبه المصنع على اساس الميزة النسبية التى توفرها انخفاض تكاليف اليد العاملة - بالمقارنة بما هو قائم فى الدول المتقدمة - وفى الواقع ان قدرة الدول النامية على التكيف مع هذه التغيرات ستتوقف بدرجة كبيرة على مدى قدرتها على استيعاب مجموعة من الحقائق الجديدة التى تسود عالم اليوم ومدى امكانية تعاملها وتفاعلها مع هذه الحقائق والمتغيرات والتى يمكن ان نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى :

١ - فشل كافة النظم الشمولية فى تحقيق التقدم والتطور الحضارى للمجتمعات وان المنهج الذى يقوم على ملكية الدولة « لكافة » وسائل الانتاج قد ثبت بالتجربة عدم نجاحه فى تحقيق التقدم الاقتصادى الحقيقى او فى دفع التنمية المتوالتة .

٢ - ان تشجيع القطاع الخاص وتعزيز الدور الذى يمكن ان يقوم به وتوفير المناخ اللازم لنموه وتشجيع روح المبادرة والمنافسة اصبح ضرورة حيوية لدفع النشاط الاقتصادى وتطوير ادوات الانتاج هذا بالطبع مع توفير الضوابط اللازمة حتى يمكن لهذا القطاع ان يقوم بدوره وفقا للظروف الخاصة بكل دولة ... وان تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر القائمة على تفاعل قوى السوق اصبح من الامور التى تستوجب تفاعل حكومات الدول النامية معها حتى يمكن تنفيذ هذه التوجيهات الجديدة وفقا لمراحل زمنية متعاقبة للتقليل من الآثار التى يمكن ان تنعكس على الاستقرار الاجتماعى فى تلك الدول من ناحية والانطلاق فى تحرير الاقتصاد الوطنى من ناحية اخرى .

٣ - ان تعبئة الموارد المحلية عن طريق تطوير النظام المصرى وخلق الوعية الادخارية وتحرير اسعار الصرف وتشجيع الاستثمار وتوفير كافة الضمانات اللازمة له وتطوير النظام الضريبى اصبحت من المهام الرئيسية التى تقع على عاتق حكومات الدول النامية حتى يمكن توفير اكبر تمويل ذاتى ممكن للمشروعات الوطنية قبل التوجه الى الاقتراض من الخارج .

٤ - ان تنمية الصادرات تتطلب دراسة جادة للاسواق الخارجية فقد نجحت مجموعة من الدول الاسيوية الصغيرة مثل هونج كونج وسنغافورة وتايوان وتايلاند فى التواجد فى الاسواق الدولية بمنتجات عالية الجودة من السلع المصنعة وشبه المصنعة وكان لدراسة الاسواق وحسن الادارة من اهم العوامل التى ادت الى نجاح مثل هذه الدول فى تنمية صادراتها خلال فترة زمنية وجيزة .

٥ - ان تطوير نظم التعليم بشكل مستمر والاهتمام ببرامج نقل التكنولوجيا فى مجالات محددة بهدف توفير الخبراء المتخصصين القادرين على استيعاب التكنولوجيا

للتطورات التى تشهدها البيئة الدولية .. ومن غير المستبعد ان تنشأ تكتلات اقتصادية اخرى فى مناطق عديدة من العالم خاصة فى افريقيا اذ يمكن لجنوب افريقيا - بعد انتهاء نظام الابارتهايد وانضمامها الى منظمة الوحدة الافريقية مستقبلا - ان تجذب اليها مجموعة من الدول الافريقية لتشكل كتلة اقتصادى جديد تلعب فيه جنوب افريقيا دور القاطرة الدافعة للنمو فى افريقيا .

وفى الواقع ان ظهور ثلاثة تكتلات اقتصادية كبيرة انما يمثل فى حد ذاته تحولا نوعيا كبيرا فى العلاقات الاقتصادية الدولية .. وعلى الرغم من حرص المسؤولين فى اوربا على تأكيد ان اقامة السوق الاوروبية الموحدة سوف لاتؤدى الى الاضرار بمصالح الدول الاخرى خاصة الدول النامية ، الا انه مما لاشك فيه ان وجود مثل هذه التكتلات الاقتصادية بكل ما تتمتع به من طاقة استيعابية كبيرة ومن قدرة انتاجية هائلة سوف يؤدى حتما الى زيادة حدة التنافس على الاسواق الدولية بما قد يؤدى الى تزايد خطورة المنازعات التجارية والى تصاعد النزعة الحمائية التى تمثل الخطر الرئيسى الذى يواجه النظام التجارى الحر والمفتوح . وان تطبيق قواعد « الجات » الخاصة بعدم التمييز وشرط الدولة الاولى بالرعاية وتحرير التجارة الدولية فى السلع والخدمات والغاء القيود الحمائية بكافة انواعها ستكون عملية بالغة الصعوبة اذا ما تكثفت حدة المنافسة فيما بين التكتلات الاقتصادية الكبيرة .

وامام هذا التحول النوعى الكبير فى العلاقات الاقتصادية الدولية فان على الدول النامية ان تفكر فى طرق مستحدثة وجديدة لتعزيز التعاون الاقتصادى والفنى فيما بينها والتوجه الجاد من اجل تنفيذ العديد من مشروعات التكامل التى تم التوصل اليها فى اطار المنظمات الاقليمية المختلفة هذا فضلا عن طرح تصورات جديدة للتعاون الدولى من اجل تحقيق التنمية ويمكن فى هذا الصدد الاسترشاد ببعض التجارب الناجحة التى تحققت فى هذا الميدان والتى تم تنفيذها بالفعل فى بعض الدول النامية ونود فى هذا الصدد ان نشير الى نجاح بعض دول امريكا اللاتينية فى الزام الشركات الاجنبية التى تستثمر فى مشروعات بها بتولى مهمة تصدير نسبة من ناتج هذه المشروعات الى الاسواق الدولية حتى يمكن توفير مصادر التمويل التى تضمن استمرار انتاجية هذه المشروعات من ناحية وتسهيل مداخل لصادرات هذه الدول فى الاسواق الدولية من ناحية اخرى ، هذا مع توفير برامج التدريب اللازمة لخلق قاعدة وطنية من الفنيين والخبراء كما يمكن التفكير فى انشاء مشروعات مشتركة جادة مع الدول المتقدمة فى مجالات محددة بما يسهل من عملية اندماج اقتصاديات الدول النامية فى الاقتصاد العالمى .

ضخامة .. كل هذه الاعتبارات قد نبهت الازدهان الى اهمية نقل التجربة الاوروبية من مرحلة « التكامل » الى مرحلة « الاندماج الفعلى الحقيقى » خاصة بعد ان وضح ان التكلفة السياسية والاقتصادية لاقامة السوق الموحدة تبدو اقل بكثير من المنافع الكبيرة التى يمكن ان تتحقق من جراء هذا المشروع العملاق وقد ظهرت بالفعل آراء داخل البرلمان الاوروبى تطالب بضرورة اقامة السوق الاوروبية الموحدة بما يمكن من تحقيق نهضة اوروبية جديدة وذهبت بعض الآراء الى حد وصف اقامة سوق موحدة بانها السبيل الوحيد لضمان مستقبل ومكانة افضل لاوربا فى عالم الغد .

وفى الواقع ان تجارب التكامل الاقتصادى الاوروبى التى بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية - منها تجربة مجمع الفحم والحديد عام ١٩٥٢ ومعاهدة روما لعام ١٩٥٧ قد قامت على مجموعة من الاهداف منها الحيلولة دون نشوب حروب جديدة بين الدول الاوروبية والرغبة فى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادى والسياسى والثقافى بعد ان شهدت المدن الاوروبية دمارا لم يسبق له مثيل فى الحرب العالمية الثانية واهمية استثمار الرصيد التاريخى المتنوع الذى افرزته التجارب الاوروبية المختلفة اذ قدمت الفلسفة اليونانية مفهومها عن « الحرية » وساهم القانون الرومانى فى توضيح فكرة « النظام » وقدمت الثورة الفرنسية مفهومها المتميز عن الحرية والعدالة والمساواة ويات واضحا ان « الحرية » بدون « نظام » يخلق حالة من الفوضى والنظام بدون حرية يخلق حالة من الدكتاتورية وان « الحرية » وه النظام » هما السبيل الامثل لتحقيق تقدم المجتمعات وازدهارها لذلك راعت المؤسسات الاوروبية المختلفة (المجموعة الاوروبية - المجلس الوزارى - المجلس الاوروبى - المفوضية الاوروبية - البرلمان الاوروبى - محكمة العدل الاوروبية) بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات السياسية اهمية ديمقراطية القرار وضرورة الدراسة العلمية لكيفية تطوير التجربة الاوروبية ونقلها من مجرد مرحلة التكامل الى مرحلة الاندماج السياسى والاقتصادى بما يمهّد الطريق امام ظهور قوة عظمى اقتصادية لتفرض نفسها على خريطة العالم بشكل اكثر وضوحا عما كان عليه الوضع من قبل .

وفى الواقع ان دراسة التطورات الخاصة باقامة السوق الاوروبية الموحدة يجب الا تقتصر على مجرد محاولة حصر الانعكاسات التى ستنشأ عن هذا المشروع وتأثيراته على مصالحنا الاقتصادية وعلى امكانية الاستمرار فى الحصول على مساعدات بل ان الامر يجب ان يمتد الى دراسة المنهج والاسس والمراحل الخاصة بالتجربة الاوروبية حتى يمكن الاسترشاد بها فى اى توجه جاد يرمى الى قامة تعاون اقليمى - او مادون الاقليمى - على اسس علمية موضوعية وواقعية مع فهم واضح

١١١ : مركزية الدور الذي تقوم به

مؤسسات بريتون وودز :

شهدت الازمة الماضية تطورا ملحوظا في نطاق الدور الذي تقوم به مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) سواء في كيفية معالجة الاختلالات المالية الخارجية او في التفاعل مع أزمة المديونية التي اختلفت طبيعتها عما كان عليه الوضع من قبل ... وفي الواقع ان مسألة المديونية لا تعتبر بمثابة قضية جديدة ، فهي محل بحث ودراسة من قبل العديد من الاجهزة الدولية منذ منتصف الستينات حيث كانت مشاكل خدمة الديون واللجوء الى اعادة الجدولة بمثابة الاستثناء لا القاعدة وكانت فضلا عن ذلك تتعلق بديون صغيرة القيمة نسبيا مستحق غالبيتها لدائنين رسميين اما بالنسبة لازمة المديونية المعاصرة فهي تؤثر في عدد كبير جدا من الدول وتتعلق بمبالغ ضخمة جزء كبير منها مستحق للبنوك التجارية وقد اقترن تغير حجم أزمة المديونية بتغير بعدها النوعي ، فهي الان لاتمس دول مدينة معينة ودائنيها فحسب بل انها اصبحت تؤثر بشكل خطير في عملية التنمية وعلى نظام التجارة والمدفوعات . ففي بادئ الامر ظهرت مشكلة المديونية في صورة أزمة مدفوعات خارجية بدأت وكأنها ظاهرة مالية صرفه تثير قلق المتخصصين في هذه المسائل فقط ، ولكن المشكلة انتقلت - عندما امتد نطاقها - الى مسالك اخرى ... الى الاسعار والانتاج والعمالة والاستثمار في الدول المدينة والى النظام التجاري المتعدد الاطراف وعلى ذلك فان الديون - التي تبدلت ملامحها - اصبحت أزمة تنمية ومشكلة نقل للموارد .

الاخذ بنظام الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قمة لندن للدول الصناعية السبعة الذي انعقد في يوليو ١٩٩١ حيث ناقش هذا المؤتمر الدراسة التي شارك في اعدادها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، OECD والبنك الاوربي للتنمية والتنمية (EBRD) عن ملامح برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يتعين على الاتحاد السوفييتي اتابعه والتي تركزت بصفة رئيسية على الغاء اسلوب التخطيط المركزي الذي ثبت والتي تركزت بصفة رئيسية على الغاء اسلوب التخطيط المركزي الذي ثبت فشكله وعدم صلاحيته وبذل الجهود من أجل تحرير النظام الاقتصادي ، وقد ساعد على توضيح مركزية الدور الذي تقوم به مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي) في التفاعل مع القضايا المالية والنقدية العالمية كما توضح ان انشاء البنك الاوربي للتنمية والتنمية قد جاء نتيجة لرغبة دول اوربا الغربية في القيام بدور فعال في انعاش اقتصاديات دول اوربا الشرقية ... ويعتبر انضمام دول اوربا الشرقية الى مؤسسات بريتون وودز - خاصة صندوق النقد الدولي - بمثابة اعلان عن عزمها تطبيق قواعد الاقتصاد الحر وبأنها تسعى الى الاندماج في الاقتصاد العالمي بعد ان ظلت لفترات طويلة غائبة عن تلك المؤسسات التي تمثل ركائز النظام الاقتصادي الدولي . مما يؤدي الى زيادة مركزية الدور الذي تقوم به مؤسسات بريتون وودز في معالجة القضايا المالية والنقدية للدول النامية والدول التي كانت تنتمي في الماضي الى المعسكر الاشتراكي .

ومن المفيد في هذا الصدد ان نشير الى مقاصد صندوق النقد الدولي كما نصت عليها المادة الاولى من مواد اتفاقية الصندوق وهي :

١ - تعزيز التعاون النقدي الدولي من خلال مؤسسة دائمة تهتم الاجواء اللازمة للتشاور بشأن المشاكل النقدية الدولية .

٢ - تيسير التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية والاسهام بالتالي في توفير مستويات مرتفعة للعمالة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الانتاجية لجميع الاعضاء باعتبارها غايات اساسية للسياسة الاقتصادية .

٣ - تعزيز الاستقرار في اسعار الصرف وتشجيع الاعضاء على وضع ترتيبات منظمة لاسعار الصرف فيما بينهم وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات .

٤ - المساعدة على انشاء نظام متعدد الاطراف للمدفوعات المتعلقة بالمعاملات الجارية بين الاعضاء وازالة القيود المفروضة على تحويل النقد الاجنبي التي تعوق نمو التجارة العالمية .

٥ - المساهمة في توفير الثقة للاعضاء عن طريق جعل

وفرضت أزمة المديونية نفسها على مجتمع الامم باكملة بوصفها من اخطر الازمات للقائمة بين الجنوب والشمال .. فاصبحت عاملا مهيمنا يؤثر بشكل حاسم على النظام النقدي الدولي وعلى النظام التجاري المتعدد الاطراف ، واصبح لها دور مؤثر وخطير في امكانية تحقيق النمو والتنمية في الاقتصاد العالمي ، وقد ادت التطورات التي شهدتها دول اوربا الشرقية والمتمثلة في انفراط عقد الاتحاد السوفييتي وتوجه كافة الدول التي كانت تنتمي في الماضي الى ما كان يعرف بالمعسكر الاشتراكي الى الاخذ بنظام الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق الى فرض تحديات كبيرة وضغوطات هائلة على كيفية تفاعل مؤسسات التمويل الدولية المختلفة مع هذا الحدث الكبير خاصة بعد ان ظهر مدى التدهور الاقتصادي الهائل التي تعاني منه هذه الدول وحجم الموارد المالية الضخمة التي يجب توفيرها من أجل انعاش اقتصادياتها من ناحية وتوفير المساعدات الغذائية العاجلة لشعوبها وتقديم المساعدة الفنية لحكومات هذه الدول حول كيفية تحول انظمتها الاقتصادية من اسلوب التخطيط المركزي الى

والمحلوله دون انتشار المجاعة .

وسوف تشهد المرحلة المقبلة قيام مؤسسات التمويل الدولية وكذلك البنك الاوربي للتعمير والتنمية EBRD بوضع برامج متكاملة للمساعدة المالية والفنية التي تكفل انعاش اقتصاديات دول شرق اوربا لضمان اندماجها في الاقتصاد العالمي .

ومن الملاحظ ان عملية تقديم المساعدات الاقتصادية للدول النامية - سواء لتمويل المشروعات او لمعالجة الاختلالات القائمة في موازين مدفوعاتهما - اصبحت ترتبط بمجموعة من المتطلبات السياسية الجديدة منها احترام حقوق الانسان والتعددية الحزبية وتشجيع الدور الذي يقوم به القطاع الخاص والغاء مبدأ ملكية الدولة لكافة وسائل الانتاج والمحافظة على البيئة وضغط الانفاق العسكري وان هذا المنهج الجديد يهدف - ضمن جملة امور - الى توجيه كافة الدول النامية الى الاخذ بمبادئ الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق بعد ان ثبت بصورة قاطعة فشل الانظمة الشمولية في تحقيق التقدم والرفاعية للمجتمعات ... ورغم الموضوعية التي قد تبدو من هذه المعايير الجديدة الا انه يجب ان يؤخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بكل دولة على حدة ومدى خطورة ادخال تعديلات جذرية بشكل غير مدروس او خلال فترة زمنية قصيرة وادراك ان تحرير النظام الاقتصادي في اي دولة تواجه صعوبات مالية كبيرة - كما هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من الدول النامية - يجب ان يتم على مراحل زمنية متعاقبة لضمان الاستقرار الاجتماعي ولتأمين تقبل شعوب هذه الدول للتغيرات المطلوبة .

رابعا : تغير اتجاه العلاقة بين التجارة وحركة رؤوس الاموال :

عندما انشئ النظامان التجاري والمالي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت العملات المستقرة والقابلة للتحويل تعتبر شرطا اساسيا لانتعاش التجارة الدولية وتوسعها ، وقام التبادل التجاري الدولي بدور القاطرة الدافعة للنمو وكان التمويل الدولي وسيلة تمويل برامج التنمية ودفع معدلات النمو .

وخلال الاعوام القليلة الماضية تغير اتجاه العلاقة بين التجارة وحركة رؤوس الاموال بشكل هائل فحجم التدفقات الدولية لرؤوس الاموال الذي يتم على اساس يومي اصبحت اكبر من قيمة التجارة الدولية بعدة اضعاف خاصة اذا اخذنا في الاعتبار المضاربة على قيمة العملات ... وهكذا فان تدفقات مالية ضخمة تتم كرد فعل على مظاهر الاختلافات في سياسات الاقتصاد الكلي في الدول المتقدمة الصناعية تتسبب في تغيرات كبيرة في اسعار الصرف وتؤثر تأثيرا هائلا على المعاملات التجارية .

الموارد العامة للصندوق متاحة لاستخدامهم بصفة مؤقتة وبضمانات كافية ، وبالتالي اتاحة الفرصة امامهم لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتهم دون اللجوء الى اتخاذ تدابير من شأنها تقويض الرخاء القومي او الدول .

٦ - العمل على تقصير مدة الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الاعضاء وتخفيف حدتها .
وضمن هذه المقاصد اسند المؤسسون الى الصندوق منذ نشأته ثلاث مهام رئيسية :

لولا : وضع وتنفيذ قواعد سلوك معينة بشأن سياسات اسعار الصرف والقيود على المدفوعات المتعلقة بعمليات الحساب الجاري ، ثانيا ، تزويد الدول الاعضاء بالموارد المالية اللازمة ليتمكنوا من مراعاة قواعد السلوك اثناء قيامهم بتصحيح اختلالات موازين المدفوعات ، ثالثا ، العمل كمحفل للتشاور والتعاون بين الدول الاعضاء فيما يتعلق بالشئون النقدية الدولية .
وهناك مهمة رابعة اخرى للصندوق تطورت على مر السنين وهي على وجه التحديد مهمة توفير المساعدات الفنية والهدف من هذه المهمة هو مساعدة الاعضاء على تحسين ادارة اقتصادياتهم ليس فقط بواسطة بعثات من الخبراء والمستشارين بل ايضا بواسطة خدمات تدريبية يوفرها معهد صندوق النقد الدولي ، وتعتبر المشاورات المعتادة التي تعقد مع الدول الاعضاء سبيلا آخر ، يوفر الصندوق من خلالها تقديم النصص والمشورة بشأن مختلف المسائل الاقتصادية والمالية كما توفر برامج التصحيح المدعومة باستخدام موارد الصندوق قناة اخرى من قنوات تقديم المشورة من قبل الصندوق الى الاعضاء في حالة استخدام موارده والمساعدة في تطبيق برامج التصحيح وتقييم تطورها واحد جوانب هذه المساعدة الفنية هو تعيين ممثل مقيم للصندوق من بين العاملين به بالبلد العضو المعنى .

ومن المتوقع ان تتركز مهمة صندوق النقد الدولي في تعامله مع دول شرق اوربا - في المرحلة الاولى - على تقديم المساعدة الفنية حول كيفية الاخذ بقواعد الاقتصاد الحر القائم على تفاعل قوى السوق ، وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي وتحرير اسعار الصرف واقامة البنوك التجارية وتحرير التجارة وتعزيز الدور الذي يمكن ان يقوم به القطاع الخاص بالاضافة الى تقديم المساعدة الفنية في مجال ادارة الاقتصاد الوطني ككل ورسم السياسة الاقتصادية بكافة مكوناتها ... ومن الملاحظ ان الغالبية العظمى من المساعدات الاقتصادية التي قامت بتقديمها مختلف الدول الغربية الى دول الكومنولث وباقي دول اوربا الشرقية قد تمت عبر القنوات الثنائية اساسا وتمثلت غالبيتها العظمى في صورة معونات غذائية عاجلة لمواجهة الازواض الغذائية المتفردة في هذه الدول

على السياسة المالية منها خفض اسعار الفائدة بطريقة منظمة ومن المتوقع ان تزداد اهمية الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية في تنسيق السياسات المالية للدول المتقدمة الصناعية على اساس مجموعة من المؤشرات التى تم تحديدها خلال قمة طوكيو للدول الصناعية عام ١٩٨٧ والتى يدخل في اطارها معدلات نمو الناتج القوي ومعدلات التضخم ، اسعار الفائدة ، اسعار الصرف ، معدلات العجز في الميزان التجارى والاحتياطيات النقدية ومعدلات نموها . وقد تكون عملية تنسيق السياسات المالية الخاصة بالدول المتقدمة اكثر صعوبة عما كانت عليه من قبل في ظل قيام ثلاث تكتلات اقتصادية كبيرة اذ ان هذا الامر قد يترتب عليه تزايد حدة المنافسة فيما بينها وبالتالي زيادة المنازعات التجارية كما قد يترتب على ذلك زيادة اللجوء الى استخدام عامل خفض قيمة العملة ، سعر الصرف ، كوسيلة لزيادة الصادرات والحد من الاستيراد من الخارج .

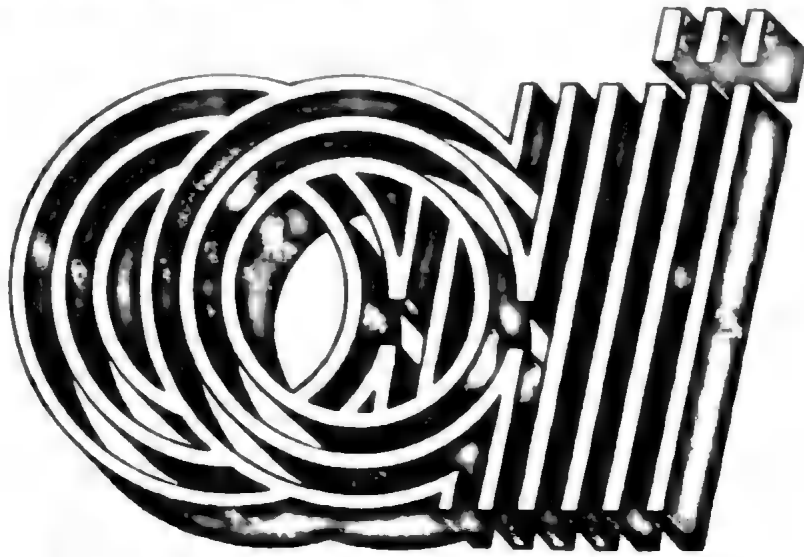
وفي الواقع انه لايجب اغفال الاطار القانونى الذى يحكم التبادل التجارى الدولى والذى يتمثل في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، الجات ، التى امتد نطاق ولايتها ليشمل التجارة الدولية في الخدمات بالاضافة الى التجارة الدولية في السلع بعد ان نادت الولايات المتحدة الامريكية قبيل « جولة الارجواى » للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف باهمية تحرير التجارة الدولية في الخدمات والتي يدخل في اطارها النقل والاتصالات والبنوك وشركات التأمين والملكية الفكرية والصناعية والسياحة ... الخ وفي الواقع ان وضع قواعد للسلوك خاصة بتنظيم التجارة الدولية في الخدمات تعتبر من المهام الجديدة التى لم تكن موجودة من قبل والتي ظهرت على المستوى الدولى نتيجة للتطورات الهائلة التى ادخلت على قطاع الخدمات ولاهيمته في التبادل التجارى بصفة عامة ولحاولة رفع القيود القائمة امام المنافسة الدولية في هذا الميدان .

وتوضح النقاط السابقة بعض الظواهر والتطورات الاقتصادية والتجارية الجديدة التى باتت تؤثر بشكل واضح في العلاقات الدولية ككل والتي سيكون لها تأثيراتها الحاسمة مستقبلا ... وفي الواقع ان انفراط عقد الاتحاد السوفيتى والتحول الجذرى الذى تشهده كافة دول اوربا الشرقية قد ساهم - دون شك - في انتهاء الحرب الباردة ووضع حد للصراع الايديولوجى الذى كان يميز العلاقات بين الشرق والغرب الا ان عملية تحديد احادية او ثنائية العالم - بعد هذا الحدث الهائل - يجب ان تأخذ في الاعتبار المقومات الاقتصادية والاجتماعية والطبية المتوافرة لدى دولة او مجموعة من الدول هذا جنبا الى جنب مع ثقلها السياسى والعسكرى وقوة تأثيرها على العلاقات الدولية ككل . □

وقد لعبت التجارة الدولية خلال العقود السابقة دوره القاطرة الدافعة للنمو ، في الاقتصاد العالمى ، الا ان هذا الوضع قد تغير بدرجة كبيرة منذ ظهور التعويم المعمم للعملة الرئيسية في عام ١٩٧٢ فأصبحت تدفقات رؤوس الاموال والتعامل في اسواق الصرف وتدفق الائتمانات تتم بكميات هائلة تفوق بكثير قيمة التجارة الدولية ككل ففي الوقت الذى بلغت فيه قيمة التجارة الدولية ما يقرب من حوالى ٢,٥ الى ٣ تريليون دولار فقد بلغ حجم التعامل فيما يعرف بـ : London Euro DOLLAR Market حوالى ٢٠٠ بليون دولار في كل يوم من ايام العمل الرسمية اى حوالى ٧٥ تريليون دولار سنويا ويمثل هذا الرقم في الواقع ٢٥ مرة قيمة التجارة العالمية ككل . يضاف الى ذلك ان حجم التعامل في اسواق الصرف - خاصة فيما يتعلق بالدولار الامريكى والين اليابانى والمارك الالمانى - قد بلغ ١٥٠ بليون دولار في كل يوم من ايام العمل الرسمية اى حوالى ٢٥ تريليون دولار سنويا ويمثل هذا الرقم ١٢ مرة قيمة التجارة العالمية . وترجع هذه الطفرة الهائلة في انتقال رؤوس الاموال وتحركاتها المستمرة الى ظهور نظام التعويم المعمم للعملة الرئيسية عام ١٩٧٣ والذى ادى الى زيادة المضاربة على اسعار الصرف (على الرغم من ان الهدف الرئيسى من هذا النظام كان عكس ذلك تماما) وايضا الى ارتفاع اسعار البترول خلال الصدمة الاولى لاسعاره عام ١٩٧٣ وخلال الصدمة الثانية عام ١٩٧٩ ويمكن ان نضيف الى ذلك تزايد حدة العجز في الميزان التجارى الامريكى الذى ادى الى استخدام اسعار الفائدة على الدولار الامريكى كوسيلة تتراوح بين محاربة التضخم من ناحية ومحاولة جذب المدخرات الخارجية وتشجيع الاستثمارات الاجنبية من ناحية اخرى .

ومن الملاحظ ان نمو التجارة الدولية وتزايد التدفقات النقدية والتعامل في اسواق الصرف قد اصبح يتم بصورة مستقلة وان درجة الارتباط بينهما في تناقص مستمر ... وفي الواقع ان تعاليم الاندماج المالى الدولى قد اعطى مزيدا من الاهمية لدور السياسات المالية في الدول المتقدمة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية فبعد ان ادركت الادارة الامريكية خطورة استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار (واسعار الفائدة) لما كان لها من آثار سلبية على حجم العجز في الميزان التجارى شرعت الادارة الامريكية منذ عام ١٩٨٥ في العمل على مواجهة هذه الاختلالات المالية التى يعانى منها الاقتصاد الامريكى ذاته عن طريق ادخال بعض التفسيرات الرئيسية في سياساتها المالية وفقا لما تقتضيه عملية مواجهة هذه الاختلالات لذلك هدف تشريع جرام ريمان الذى اقتره الكونجرس الامريكى عام ١٩٨٥ الى خفض العجز في الميزان التجارى الامريكى - الذى كان قد بلغ عام ١٩٨٥ ما يقرب من ١٨٥ بليون دولار - عن طريق اتباع تعديلات

بالتعامل معنا... يصبح لديك بنك في كل من القاهرة الإسكندرية - دبي - أبوظبي بيروت - لندن - نيويورك



البنك العربي الأفريقي الدولي
arab african international bank

**روابط من الثقة والتعاون... هذا هو ما يجمع بين البنك العربي الأفريقي
الدولي وبين العالم.**

من خلال تواجد شبكة فروع البنك في أهم المراكز المالية العربية والأجنبية يمكنك أينما كنت
الحصول على خدمات البنك المتميزة وتشمل:

- تمويل المعاملات التجارية مع الدول العربية والدول الأجنبية.
- الخدمات المصرفية التامة للعملاء.
- عمليات الإيداع والصرف الأجنبي.
- التنفيذ الفوري للتحويلات من وإلى دول الخليج وكافة دول العالم.
- إصدار بطاقات الإئتمان " الفيزا كارد والماستر كارد ".
- دراسة وتمويل المشروعات ذات الأهمية الاقتصادية.
- الخدمات الاستشارية والوسيلة.

المركز الرئيسي الدولي: ٥٠٠ شارع مصرى - القاهرة - ت. ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤ (٢٤)
القاهرة: ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤ - ت. ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤
الإسكندرية: ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤ - ت. ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤
دبي: ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤ - ت. ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤
أبوظبي: ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤ - ت. ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤
بيروت: ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤ - ت. ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤
لندن: ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤ - ت. ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - ٢٥٥٠-٩٤ - فاكس: ٢٥٥٠-٩٤

المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة

اسامة المجدوب



السيادة الوطنية للدولة وتحديد نطاقها ، ليطرح تصورا لحدود السيادة الوطنية للدولة الفردية في مواجهة التجمع الدولي ، وهو الطرح الذي اشترط من ناحية ، تمتع الدولة بالسيادة للانضمام للتجمع ، بينما عمد من ناحية أخرى الى تقليص تلك السيادة عن صورتها السابقة المطلقة ، بحيث لا ينشأ تعارض بين مصالح الدولة الفردية ومصالح الجماعة الدولية في اطار التنظيم الدولي . مؤكدا في ذات الوقت على ضرورة احترام الدول لسيادة الدول الأخرى وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شئونها الداخلية . او بمعنى أكثر ايجازا : ان ميلاد التنظيم الدولي عمد من ناحية الى تأكيد وترسيخ سيادة الدولة الفردية في مواجهة الدول الفردية الأخرى بينما من ناحية أخرى تقليص جانب من تلك السيادة في مواجهة التجمع الدولي بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والتعاون بهدف تحقيق الرخاء .

وبيزوغ عقد التصعينات معنا انتهاء ثنائية القطبية والحرب الباردة معا ، أصبح من المنطقي ان تتبوا الامم المتحدة دورا أكثر فاعلية وحسما على صعيد ترتيب العلاقات الدولية وتسوية النزاعات والازمات الطارئة على العلاقات بين الدول ، وهو التطور الذي تمت ترجمته عمليا ، ولأول مرة في صورة موقف دولي موحد ابلن تلجر

نشأ مفهوم السيادة الوطنية للدولة بصورة مستقرة منذ ميلاد التوصيف القانوني للدولة في القرن السادس عشر ، وبينما تعددت المدارس الفكرية وقتئذ اجتهادا في تعريف السيادة الداخلية للدولة ارتباطا بالتنظيمات الأخرى ، بدا توافق آراء مختلف المفكرين على كون مبدأ السيادة الخارجية للدولة في مواجهة الدول الأخرى بمثابة المرادف في مجمله لمفهوم الاستقلال ، الذي ينشئ حقوق الدولة والتزاماتها تجاه الدول الأخرى في اطار مبدأ المساواة بين الدول والاقدام المتبادل لعناصر كل منها .

ووصولاً الى القرن الحالي ، ظل مفهوم السيادة الوطنية المطلقة للدولة سائدا بصورة لم تستدع طرحه للنقاش او النظر في تعديله ، برغم ما شهدته القرن من اعتداءات وحروب وخرق عن قبل بعض الدول لسيادة واستغلال دول أخرى ليتحفظ مفهوم السيادة بمكانته كحجر الزاوية في سبيل حسم النزاعات وحلها ، وتحديد صاحب الحق والمعتدى .

ولقد ادى قيام التجمعات الدولية ، والتي تبلورت صورتها النهائية في شكل منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥ ، الى ادخال عنصر جديد على عناصر تعريف

تقليص حدود السيادة الوطنية للدولة المنفردة في مواجهة ما يسمى بالارادة الدولية ، وضعا في الاعتبار مدى استقلالية تلك الارادة من عدمه عن مقتضيات المصلحة الذاتية لدولة ما .. ذات نفوذ عالمي مؤثر وقوى .

ولقد بدا هذا التوجه بوضوح من خلال الالتزامات التي قطعها العراق على نفسه عقب استسلامه ، من واقع قرارات المنظمة الدولية ، خاصة على صعيد تدمير كافة عناصر تسليحه الاستراتيجي ووسائل انتاجه ، وفتح الباب على مصراعيه دون قيد او شرط امام لجان التفيتش والازالة ، بحجة تهديد العراق للسلم والامن الدوليين ، رغم امتناعه طوال فترة الحرب وحتى الهزيمة عن استخدام هذا النوع من الاسلحة واقتصار الامر على مجرد التهديد باستخدامها من قبيل المناورة ، في وقت تحتفظ دول عديدة بالمنطقة ، وعلى رأسها اسرائيل بتسليح استراتيجي هائل دونما ادنى تعرض او اعتراض من قبل المجتمع الدولي وبالتبعية المنظمة الدولية .

وبالتالي ، فانه بالرغم من كون الموقف الدولي تجاه العراق يعد موقفا مشروعا وعادلا في اطاره القانوني ، استنادا الى الاجماع ومشروعية قرارات مجلس الامن في هذا الشأن ، الا أنه من الناحية العملية قد تعدى حدود المشروعية في اتجاه تقليص سيادة العراق على ارضه ومواطنيه ومصلحته القومية من خلال اسلوب تنفيذ ما استقرت عليه الارادة الدولية ، وحدود التطبيق العمل لقرارات المنظمة الدولية ، سواء وقت الحرب او ما اعقبها من ترتيبات .

وفي هذا الاطار .. وبالنظر الى المظلة القانونية التي اتخذت من خلالها التدابير ضد العراق ، رغم التجاوزات التي اشرنا اليها فيما يخص الجانب التنفيذي الفعلي لتلك التدابير ، ثم انتهاء احداث الخليج دون اى اعتراض من قبل اى طرف من اطراف المجتمع الدولي فيما يخص التجاوزات ، ودور الولايات المتحدة وراء كل ذلك ، الامر الذي يمكن معه وصف ما حدث ضد العراق على انه عمل عسكري امريكي اكتسب مشروعيته من خلال تلك المظلة القانونية الدولية ، اصبح من الهام للولايات المتحدة تقنين النمط الجديد الذي ابتكرته في أزمة الخليج ، فيما يخص الدور الظاهري للمنظمة الدولية ، ومايكسبه من شرعية للدور الامريكي المحرك له في شتى بقاع الأرض ، ومن هذا المنطلق جاءت قمة مجلس الامن في ٣١ يناير من العام الحالى ، لتشكل توصياتها مظلة قانونية دولية دائمة لاطلاق يد الولايات المتحدة في توجيه وادارة العالم ، ولكن بصورة ظاهرها قانوني ، بما يتيح لها مكافأة الحليف ومعاقبة المرتد والخارج عن السطوة الامريكية ، وتصفية حساباتها مع انداد العصر المنصرم او من تبقى منهم واعادة ترتيب الاوضاع الدولية بما يتلالم مع الرؤية الامريكية ولقد انتهت تلك القمة الى وضع تصور لآطار جديد

احداث الخليج من جراء الغزو العراقي للكويت ، وتوافق الارادة الدولية وقتئذ في مواجهة العراق حماية لسيادة دولة الكويت المستقلة وسلامة اراضيها . مما جاء مبشرا بعصر جديد يمارس فيه المجتمع الدولي ، بصورته الجماعية ، دورا اكثر ايجابية وفاعلية على صعيد تسوية النزاعات وحل الازمات الاقليمية ، اذا ما جازت تلك التسمية على احداث الخليج والاحداث الدولية .

وبرغم الجوانب العديدة التي اكتنفت الغزو العراقي للكويت ، والموقف الدولي منه وتداعيات هذا وذاك ، سواء على الساحة الدولية او الاقليمية ، فانه ينبغي التوقف لحظة عند هذا الحدث لتدارك اثاره على الوضع الدولي العام ، وما اضفاه من تعديل وتطوير على النمط الدولي لمعالجة الازمات وكيفية التعامل معها من منظور علاقة السيادة الوطنية للدولة بالدور الجماعي الدولي والعكس ، وماينطوى عليه كل ذلك من عناصر ومتغيرات جديدة ادخلت على علاقات القوى وتوزيع الادوار الدولية مع دخول الامم المتحدة كطرف او لاعب اساسي في هذا المجال . ويمكن ايجاز تلك التداعيات من هذا المنظور في ثلاث نقاط رئيسية :

اولا : شكلت أزمة الخليج نقطة تحول عن النمط الدولي السائد في العلاقات الدولية والذي اقتصر فيه الدور الجماعي على التأييد والرفض والادانة اللفظية ، وعن الدور التقليدي السابق للأمم المتحدة التي لم يسبق لها تنسيق عمل عسكري متكامل من عدة اطراف دولية متبينة لدرء العدوان ومعاقبة المعتدى ، وهو مايمكن وصفه ايضا باعادة بث الروح في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، ومايفرضه من قرارات ملزمة وتدابير عقابية .

ثانيا : رغم اللجوء الى العمل العسكري كسبيل لحل أزمة الخليج ، نجد ان موقف الامم المتحدة قد تأسس من منظوره القانوني على اساس مبدأ احترام السيادة والاستقلال للدول وحققا في العيش في سلام داخل حدود امنة ، وهو ما اكتسب دور الامم المتحدة ورد الفعل الدولي مشروعيته ، فلم يفسر وقتئذ موقف المنظمة الدولية على انه تقليص لسيادة العراق في مواجهة ارادة المجتمع الدولي ، ولكن على كونه حماية لسيادة الكويت واستقلالها .

ثالثا : وأخيرا فلقد اتاحت احداث الخليج ، بجانب الاحداث والمتغيرات العالمية الاخرى ، ارضية راسخة لتأكيد زعامة امريكية شبه مطلقة للعالم ، ونفوذ امريكي عالمي منفرد - ولو لفترة - انعكس بالتبعية وبصورة مباشرة على توجيهات المنظمة الدولية وطبيعة قراراتها واولوياتها ، والتي تعكس مباشرة منظومة موازين القوى والوضع الدولي السائد طبقا لطبيعة كل عصر .

ولكن .. اذا ما تناولنا هذا الحدث وتداعياته بمنظور ادق ، نجد ان أزمة الخليج تشكل اول ترجمة عملية للتوجه الجديد الذي تتبناه الولايات المتحدة ، نحو

للعصر الحالي ، وما قد تلقاه تلك الدعوة من هوى ل
النفوس ، تكمن خطورة هذا التوجه ليس فقط في إمكان
تعارضه مع الظروف القائمة في العديد من الدول والتي قد
تجعل الوقت غير ملائم لتطبيق مثل هذا التوجه ، ولكن
أيضا في امكانية استخدام تلك العناصر لخلق نزاع
جديدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، حيث تعد تلك
الأمور من صميم الشؤون الداخلية التي تندرج ليس فقط
تحت مفهوم السيادة الخارجية للدولة والذي بدأ بالفعل
في التلاشي ، ولكن أيضا مفهوم السيادة الداخلية للدولة
وحقها في اختيار نظامها السياسي ، وهو ما لم يسبق
المساس به على هذا النحو ، الأمر الذي يفتح الباب أمام
امكانية فرض العقوبات ، او حتى شن الحروب ضد
الدول التي تسوجب تركيبتها الداخلية ونسجها
الاجتماعي والثقافي والعقائدي تطبيق سياسات مرحلية
تتعارض مع المفاهيم الواردة بتوصيات القمة ، بما يعنى
إختصارا : مصادرة حق الدولة المنفردة في إعتناق فلسفة
قومية تتماشى مع طبيعة مجتمعها ، مع إعطاء الحق للدول
ذات النفوذ وعلى رأسها الاعضاء الدائمون في مجلس
الامن في إملاء فلسفة معينة على سائر الدول ، حتى ولو
أدت تلك الفلسفة الى الاضرار بمصلحة الدولة المنفردة ،
بدعوى حماية الديمقراطية وحقوق الانسان .

ثانيا : بينما لا يوجد خلاف من حيث المبدأ بين دول
العالم كافة على ضرورة نبذ الارهاب ومكافحته بهدف
القضاء عليه في شتى صوره ، تأتي التوصية الخاصة
بأهمية تنسيق العمل الجماعي ضد الارهاب والنظم
المساندة له وعدم استبعاد اللجوء للقوة ، لتفتح الطريق
أمام تفسير مفهوم الارهاب والمعايير التي تطبق لتحديد
الاطراف أو النظم المساندة له ، والجبهة المنوط بها القيام
بذلك الدور وصلاحياتها ، وكل تلك أمور غير محددة
المعالم ، الأمر الذي ينشئ الذريعة القانونية المشروعة
لدولة أو مجموعة من الدول لاتخاذ التدابير للاضرار
بمصالح دول أخرى ، أو إستئناس نظمها وكسر شوكتها
بحجة مساندتها للارهاب ، مما يضيف مزيدا من التحول
نحو سلب الدولة حقها في ممارسة سيادتها على اراضيها
ورعاياها ، وتعريض مصالحها الحيوية للضرر سواء
سياسيا أو إقتصاديا ، على غرار ما تواجهه ليبيا الآن من
مخاطر وعقوبات لاتهامها بمساندة الارهاب ، وهو
ما سنعرض له لاحقا .

ثالثا : أما التوصية الخاصة بتقوية دور مجلس الامن
وتوسيع نطاق صلاحيات سكرتير عام الامم المتحدة ،
فبرغم تشيها في مجملها مع التوجه الدولي الجديد لعالم
ما بعد الحرب الباردة لتقوية دور المنظمة الدولية وزيادة
فاعليتها بهدف تقوية الفرصة على طرف وحيد بفرض
هيمنته وسيطرته وإملاء ارادته على دول العالم كافة ،
فإن واقع الأمر يختلف كلية عن ظاهره ، فلقد برزت

لضوابط العلاقات الدولية يتمشى في مجمله مع مقتضيات
الزعامة الامريكية المطلقة للعالم ، متجاهلا التطلعات
الفردية للدول المختلفة ، والموامل والظروف الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية والعقائدية التي تحكم في حالات
عديدة توجهات الدول وأولوياتها ومقتضيات مصلحتها
القومية ، بينما ارسيت القمة الخطوط العريضة لمبادئ
عامة تتماشى مع التصور والمعياري الأمريكي لتعريف
وتصنيف العضو الصالح من العضو الطالح في المجتمع
الدولي ومحاسبته على هذا الاساس ، وتتضمن تلك
المبادئ :

اولا : رفض البناء الايديولوجي كأساس للعلاقات
الدولية ، لانهاء عصر الايديولوجيات المتباينة ، وإذا كان
من الضروري وضع اساس ايدلوجي للعلاقات فليكن
قوامه الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرية
الانتخابات ونزاهتها .

ثانيا : التأكيد على أهمية العمل الجماعي ضد
الارهاب والنظم المساندة له سواء استدعى هذا العمل
مجرد فرض العقوبات والحصار الاقتصادي ، او اللجوء
الى القوة العسكرية .

ثالثا : تقوية دور مجلس الامن ، بصورته الحالية ،
وتوسيع نطاق صلاحيات السكرتير العام للأمم المتحدة ،
باعتبارها الآلية المنوط بها الحفاظ على السلم والامن
الدوليين ، وترسيخ الديمقراطية وحماية حقوق الانسان .
رابعا : البدء في تطبيق مبدأ « الدبلوماسية الوقائية »
التي تنتبأ بالازمات وتتصدى لها قبل وقوعها .

وبرغم ما يبدو في تلك المبادئ الاربعة من تماشي قد
يصل الى حد التطابق مع نص وروح ميثاق الامم
المتحدة ، الأمر الذي يدعو على التساؤل عن أهمية عقد
المؤتمر من عدمه واصداره لتوصيات تضمنها ميثاق
الامم المتحدة بالفعل ؟ الا ان القراءة بين السطور تلقى
الضوء على الجانب الآخر من تلك المبادئ الذي يتيح
تكريسها لخدمة المصلحة الامريكية في المقام الاول ،
فدعونا نستعرضها معا :

اولا : يتيح رفض البناء الايديولوجي كمدخل للعلاقات
الدولية الفرصة للولايات المتحدة لتأكيد عدم ظهور
ايديولوجيات جديدة تتعارض مع التوجه الامريكي العام
ومصلحته ، في ضوء بروز قوى جديدة على الساحة
الدولية قد تجلب مفاهيم جديدة ، بما يعطى الولايات
المتحدة الاساس القانوني لمعاداة اية نظم او دول تسعى
لاعتناق ايديولوجية مغايرة ، واكساب هذا العداء
وميلفرزه من اجراءات صفة الشرعية الدولية ، لتعارضه
مع الارادة الدولية الراضية لتباين الايديولوجيات
كاساس للعلاقات الدولية ، استنادا لتوصيات قمة مجلس
الامن .

وبرغم الظاهر الايجابي في الدعوة لاعتناق
الديمقراطية واحترام حقوق الانسان كمنهاج وحيد

ككل ويجعل منه مجرد مصطلح من مصطلحات التراث السياسي . وبرغم تأسيس المفهوم على شقين ، أولهما الدبلوماسية التي تشكل الوسيلة وثانيهما الوقاية التي تمثل الهدف ، فالمرجح في ظل الوضع الدولي السائد ان يستقر التفسير على ان الهدف - وهو الوقاية من نشوب الصراعات - يبرر الوسيلة وبالتالي فليس بالضرورة ان تقتصر على السبل الدبلوماسية .

وبعد ان اختبرت الولايات المتحدة قدرتها على انجاح مساعيها الرامية الى تقليص سيادة الدولة الفرد لحساب الجماعة من خلال إدارتها لازمة الخليج ، ثم تقنين هذا المسمى في صورة توصيات عن قمة مجلس الامن ، أصبح من الضروري البدء فعليا في تطبيق هذا النمط الجديد بهدف ترسيخه وتأكيد ، لجأت الازمة المثارة ضد ليبيا بسبب حادثة الطائرة ، وتداعياتها لتشكيل الترجمة العملية للنجاح الأمريكي في إنهاء عصر السيادة الوطنية المطلقة للدولة ، وتقنين هذا الوضع بصورة نهائية .

فلقد قامت الولايات المتحدة بإستصدار قرار من مجلس الامن في ٢١ يناير من العام الحالي برقم ٧٢١ - اى بعد قمة المجلس بشهرة أيام يلزم ليبيا بتسليم المتهمين في حادث تفجير طائرة بان أمريكان عام ٨٨ أعقبه قرار آخر في ٣١ مارس رقم ٧٤٨ اى بعد قمة المجلس بشهرين - ينص على فرض عقوبات محددة ضد ليبيا تسرى من تاريخ ١٥ إبريل - لتقاعسها عن تنفيذ القرار الاول . ونصت في قرار العقوبات على انه صدر تحت الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة بما يجعل منع قرارا ملزما لكافة الدول اعضاء الامم المتحدة ، إعمالا لأحكام المادة ٢٥ من الميثاق والتي تلزم الدول الاعضاء بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها ، والمادة ٤٩ التي كنص على تعاون الدول الاعضاء فيما بينها لتنفيذ قرارات المجلس .

وهنا تثار عدة نقاط هامة تسترعى الانتباه حول تلك الازمة :-

اولا : تعد ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة ، استندت في رفضها تسليم المتهمين من مواطنيها الى القوانين الوطنية التي تمنع تسليم المواطن الليبي المتهم لاي جهة اجنبية لمحاكمته ، وتقضى بضرورة محاكمته امام المحاكم الليبية وفي حالة إدانته توقع عليه العقوبات الواردة بالقانون الوطني .

ثانيا : تعد ليبيا واحدة ضمن دول عديدة تكفل قوانينها نفس الضمانات لمواطنيها فيما يخص تسليمهم لجهات اجنبية ، ولكن هذا لم يمنع صدور قرار مجلس الامن وتصويت عشرين دول من اعضاء المجلس لصالح قرار العقوبات ومن بينهم - على سبيل المثال - فنزويلا التي كانت تترأس المجلس في دورها وقت صدور القرار ، والتي تمنع قوانينها تسليم المواطن الفنزويلي لاية جهة اجنبية

الولايات المتحدة بالفعل كقوة عظمى وحيدة تبسط نفوذها بشتى السبل . كما أن المجلس الامن بتركيبته الحالية لا يعكس مقتضيات الواقع العالمي الجديد بل ويتعارض مع الارادة الدولية الفعلية وتطلعاتها لانهاء عصر الهيمنة والنفوذ ، فأصبح إقتصار العضوية الدائمة وبالتبعية (حق الفيتو) على الدول الخمس فقط أمرا يسهم في الاخلال بالتوازن الدولي ، خاصة بعد ظهور دول كالمانيا واليابان كقوى إقتصادية كبرى وتطلعات الدول الكبرى في أفريقيا وأمريكا اللاتينية لتمثيلها بمقعد دائم في مجلس الامن خاصة بعد إختفاء الاتحاد السوفيتي ، وقصر روسيا ، الوريث الشرعي للمقعد السوفيتي بالمجلس ، إستخدام حق الفيتو على الامور التي تضر بمصالحها فقط ، الامر الذي يجعل من مجلس الامن بتركيبه الحالي أداة طيعة في يد الولايات المتحدة تستخدمها كيفما تشاء لتنفيذ سياساتها وفرض تصوراتها تحقيقا لمصالحها الذاتية ولكن بشكل ظاهرة قانوني يحظى بتوافق دولي متمثلا في مجلس الامن بصلاحياته التي قد تمس بشكل مباشر حق الدولة في ممارسة السيادة .

رابعا : يبقى تطبيق مفهوم الدبلوماسية الوقائية ، وهو المفهوم الذي تعنى ترجمته حرفيا بذل الجهود والمساعى الدبلوماسية المبكرة بهدف منع وقوع النزاعات والذي لو جاز تطبيقه من هذا المنطلق تكفى العالم شر حروب وأزمات عديدة وهو الامر الذي يمكن تحقيقه من خلال إعادة بناء مجلس الامن بحيث يضم في عضويته الدائمة الدول الكبرى ذات الثقل الاقليمي المؤثر على النحو الوارد في البند السابق بما يكفل تمثيل كافة المناطق الجغرافية بنفس الدرجة في المجلس ، وبالتبعية ترجيح وجهات النظر التي تكفل تحقيق السلم والاستقرار ، وليست تلك التي تغلب مصالح الدول ذات النفوذ العالمي ، على مقتضيات المصلحة العامة للمجتمع الدولي .

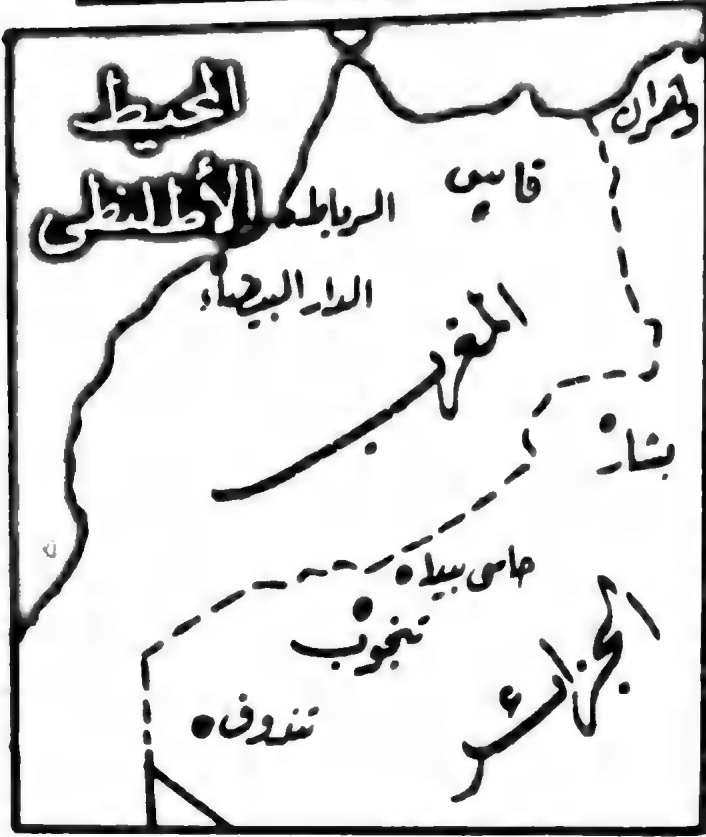
اما إتباع السبل الوقائية في ظل الواقع العالمي الحالي والبناء القائم لمجلس الامن يعنى إزالة المزيد من القيود المفروضة على حرية الدولة العظمى في التدخل بشكل قانوني ظاهر في أي دولة وفي أي منطقة من العالم ، ليس فقط لرد العدوان او حماية الديمقراطية او مكافحة الارهاب ، وهي الذرائع القانونية المستحدثة للتدخل ، ولكن أيضا لمنع تفجر النزاعات تطبيقا لهذا المبدأ ، واستنادا الى الاشتباه في نوايا وتوجيهات دولة ما قد تؤدي الى نشوب نزاع ، نحى جانبا الخلافات الحدودية والتي كانت من قبل السبب الرئيسي وراء تفجر الصراعات ، مما قد يصل بالامور الى حد إرغام دولة على تعديل حدودها تجنباً لتفجر النزاع المسلح ، ونزولا على الارادة الدولية من خلال قرارات ملزمة يصدرها مجلس الامن ، الامر الذي يصادر على مفهوم السيادة الوطنية

لمحاكمته الا في حالة وجود اتفاقية ثنائية لتبادل المتهمين .

ثالثا : صدر قرار العقوبات ضد ليبيا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو الفصل الخاص بالقرارات الملزمة والتدابير العقابية والتي يقتصر استخدامها على حالات الحروب والنزاعات الدولية - على غرار أزمة الخليج - وليس في حالات على مستوى الأزمة الليبية الأمريكية ، التي كان ينبغي ان تصدر قرارات المجلس بشأنها تحت الفصل السادس من الميثاق الخاص بالتوصيات والقرارات غير الملزمة .

ودون النظر إلى الفترة الزمنية المنقضية منذ تاريخ الحادث وحتى تاريخ نظر مجلس الأمن للمسألة ، نجد بداية ، ان المطلب الأمريكي - البريطاني المشترك لليبيا بضرورة تسليم مواطنيها للمحاكمة هو مطلب يتعارض شكلا وموضوعا مع قواعد القانون الدولي لتعارضه مع القانون الليبي ، وغياب اتفاقية ثنائية لتبادل المتهمين ، الامر الذي يشكل مساسا مباشرا بسيادة ليبيا على رعاياها ، ولا تقتصر خطورة الأزمة على ذلك فقط ، ولكنها تكمن في نجاح الولايات المتحدة في تقنين مطلبها غير المشروع من خلال مجلس الأمن ، ثم فرض العقوبات ضد ليبيا لادعاء تأسس على أساس غير قانوني ، واخيرا إرغام دول العالم كافة للامتثال لارادتها التي ترتدى ثوب الارادة الدولية فيما يمكن اعتباره تحديا سافرا لتلك الارادة ، وتجاهلا تاما لقواعد القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول وتقضى بإحترام سيادتها الوطنية . ومن هنا نستخلص ان المنطق الذي يحكم العلاقات الدولية اليوم ابعد ما يكون عن وصفه بالمنطق القانوني المشروع ، رغم محاولات تقنينه وإضفاء الشرعية عليه كما انه لم يعد منطق توازن القوى والردع المتبادل والذي ساد العلاقات الدولية طوال فترة الحرب الباردة ، إنما هو منطق القوى المنفردة التي تحظى بها الولايات المتحدة دون رادع أو رقيب فنجد أن الولايات المتحدة تناصب

ليبيا العداء وتفرض ضدها العقوبات لرفضها تسليم مواطنيها للمحاكمة في دولة اجنبية بما يخالف قوانينها ، بينما نكتفى بالاعتذار عن اسقاط قواتها لطائرة مدنية ايرانية اثناء حرب الخليج وقتل ٧٩ من ركبائها بحجة ان ذلك كان خطأ غير مقصود ، وتناصب كوبا العداء وتفرض عليها الحصار الاقتصادي لغياب الديمقراطية عن نظامها السياسي الشيوعي ، بينما توطد علاقاتها التجارية بالصين معقل الشيوعية في عالم اليوم ، وينادي البعض في الولايات المتحدة بمنحها مرتبة الدولة الأكثر تفضيلا تجاريا ، وتهدد الولايات المتحدة العراق بمعاودة شن الهجوم ضده إذا لم يمثل لعملية تدمير كافة عناصره تسليحه الاستراتيجي ووسائل إنتاجه بينما تدعم البرنامج النووي الاسرائيلي ، او تغمض العين عنه على اقل تقدير ، فالمسألة اذن ليست مسألة مبادئ عامة لنظام عالمي جديد ، ولكنها في الواقع عملية فرض لمبادئ مستحدثة ، تحمل مفاهيم جديدة ذات صياغات مرنة تحتل التفسير وتتيح فرصة وتتيح فرصة الانتقاء والتمييز وإزدواجية المعيار طبقا لمقتضيات المصلحة الأمريكية المطلقة ، والتي اقتضت في تلك المرحلة اضعاف الشرعية على ممارسات الهيمنة الأمريكية من خلال إستئناس المنظمة الدولية ، وتقليص السيادة الوطنية للدول ، وإستحداث المزيد من الذرائع ذات الصبغة القانونية المشروعة التي تعطى للولايات المتحدة فرصة التدخل في اى دولة ، في اى وقت وبالصورة التي تراها ملائمة ، إعمالا لواحدة من تلك الذرائع ، معلنة بذلك انتهاء عصر السيادة الوطنية المطلقة ، وتقليص مفهوم السيادة ككل من خلال جعل مجلس الأمن بمثابة سلطة عليا تدير شئون العالم .. ولكن طبقا للرؤية الأمريكية ، وليس نزولا على الارادة الدولية ، التي إبتعد بها الواقع العالمي اليوم عن موضع التنفيذ وحصرها في نطاق الطموحات .. والأمال المنشودة للدول .. ربما انتظارا لعصر آخر جديدا □ .



مشكلة الصحراء .. وبداية مرحلة جديدة

أحمد مهابة

المتحدة :

ففى (٢١) ديسمبر من العام الماضى أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٩٧/٧٢٥ الذى يتعامل مع الصعوبات التى لقيتها جهود الأمم المتحدة حيث يوافق على هذه الجهود التى بذلها ويجدد دعمه لمواصلة هذه الجهود بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية طبقا للقرارات التى صادق عليها المجلس لتسوية المشكلة ويطلب من الطرفين التعاون التام مع الأمين العام على تنفيذ مخطط التسوية ويطلب الأمين العام بتقديم تقرير جديد فى أقرب وقت ممكن وفى جميع الأحوال .

كما يأتى تصديق مجلس الأمن على هذا القرار عشية دخول المغرب كمضو غير دائم بمجلس الأمن ، ابتداء من أول يناير ١٩٩٢ ، ولدة عامين .

ولقد كان أول رد فعل لصندوق قرار مجلس الأمن ، هو تصريح ممثل المغرب الدائم بالأمم المتحدة ، الذى أعلن فيه أن القرار لا يقلل فى شيء من الملاحظات والانتقادات التى عبرت عنها المملكة المغربية بحزم فى حينه ، وذلك بخصوص موضوع (تحديد الهوية) ، وجوانب أخرى لتنفيذ مخطط التسوية ، وخاصة ما يتعلق منها بالبرنامج الزمنى والأجل المحددة فيه .

كذلك كان رد فعل الجزائر على هذا القرار أن ممثلها الدائم بالأمم المتحدة وجه رسالة إلى رئيس مجلس الأمن

سبق أن أوضحنا تفاصيل العقبات والمشاكل التى طرأت وعطلت إجراء الاستفتاء فى الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو ، وما تثيره من احتمالات الأخذ بالحل التفاوضى ، أو الحل السياسى لمشكلة الصحراء الغربية التى عجز السكرتير العام السابق للأمم المتحدة (السيد بيريز دى كويلار) عن الوصول إلى حل لها حتى إنتهت مدة عمله بالأمم المتحدة ، ثم جددت بعد ذلك تطورات هامة فووت من إمكانية الأخذ بالحل التفاوضى أو الحل السياسى للمشكلة ، وقد تمثلت هذه التطورات فى وقوع مبادرات جديدة من كافة أطراف النزاع المعنية بالمشكلة ، سواء فى ذلك الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولى أو من خلال أمنيتها العام الدكتور بطرس غالى ، أم من جانب المغرب الحزبى والرسمى ، أو من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ، أم من خلال جبهة البوليساريو ، أو من خلال الجزائر ممثلة فى شخص رئيسها الجديد السيد محمد بوضياف ، الذى فجر بتصريحاته الصحفية ما يشبه القنبلة السياسية التى دخلت بالمشكلة فى منعطف جديد ، ودعمت رأى القائلين بإمكانية تجاوز عملية الاستفتاء أو جعله مجرد غطاء لحل سياسى بين الأطراف صاحبه المصلحة سواء بصورة مباشرة أو من خلال الأمم

لتطبيق مخطط حل مشكلة الصحراء ، لم يسجل الأساليب الحقيقية لذلك العجز ، حيث لم تستطع الامانة العامة للأمم المتحدة جمع اللجان المطلوب قيامها بمهامها حسب جدول زمني محدد ولم تزد على أن أرسلت القوات الدولية (المينورسو) إلى المنطقة دون أن تقوم بما كان مطلوباً منها ، خاصة ما يتعلق بلجنة تحديد الهوية ، كما ملطت في معالجة قائمة المشاركين في التصويت ، ثم إن مجلس الأمن ، كما تقول الصحافة المغربية ، حين طلب من الأمين العام الجديد ، تقديم تقريره خلال شهرين ، لم يحدد له الأساس الذي يجب أن يقوم عليه هذا التقرير ، وهل يختلف عن الأساس الذي قام عليه تقرير سلفه ، الذي رفضته (البوليساريو) صراحة ؟

ومعلوم أن المغرب تعترض على إشراك منظمة الوحدة الإفريقية في عملية الإشراف على الاستفتاء ، لأنها تعتبر أن المنظمة لم تعد مؤهلة للمشاركة في مخطط حل مشكلة الصحراء ، لأنها أصبحت منذ إحتضنت (الجمهورية العربية الصحراوية) عضواً فيها ، طرفاً في النزاع ، وليس حكماً نزيهاً ومحايداً .

ومن التطورات الهامة في مشكلة الصحراء ، حسبما ذكرته إذاعة فرنسا الدولية في ٢٩ فبراير الماضي ، أن الأمم المتحدة تعتزم ، إذا لم تقرر الانسحاب كلياً من الصحراء الغربية ، أن تقوم على الأقل بتخفيض تواجدها في الصحراء بشكل ملحوظ ، وأن المحادثات التي أجراها الدكتور بطرس غالي يوم ٢٥ فبراير الماضي مع رئيس الاتحاد السويسري في جنيف ، وعرض فيها الخطوط العريضة لبرنامجها في المنطقة ، قد تركت إنطباعاً واضحاً بأنه لا يمكنه الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة في الصحراء في وضع لا يعمل فيه جهازها ، بينما تبقى هذه البعثة مرابطة في مقراتها ، خاصة وأن هناك حاجة ماسة لرجال القبعات الزرقاء في كل أنحاء العالم ، بالإضافة إلى أن الأمم المتحدة تجد صعوبة في تمويل كل عملياتها ، ونسبت إذاعة (فرنسا الدولية) إلى مصدر رسمي في الأمم المتحدة قوله ، أن تخفيضاً في بعثة الأمم المتحدة في الصحراء ، والتي يبلغ تعدادها ٤٥٠ مراقباً ، أصبح محتملاً ، وذلك بسبب عدم إحراز أي تقدم في تطبيق مخطط الأمم المتحدة .

ولقد بدأت بعض الدول بالفعل في تخفيض عدد قواتها المشاركة في هذه البعثة كما فعل الرئيس السويسري ، الذي أعلن عن هذا الإجراء بعد إجتماعه في جنيف مع الدكتور بطرس غالي ، وأرجع ذلك إلى تأجيل موعد الاستفتاء وتجميد عملية إرسال المعدات اللازمة لبعثة الأمم المتحدة ، مما أثار التساؤل حول إمكانية وجود برنامج لإجراء الاستفتاء ومتى ينفذ هذا البرنامج ؟ وما هو الحد الأقصى لإجراء هذا الاستفتاء ؟ ، وهل يمكننا الاستمرار في التزامنا ، أم يجب علينا أن نفكر في سحب مواطنينا ؟ وطالب رئيس الاتحاد السويسري الدكتور

تعكس موقف الجزائر المناهض لتقرير الأمين العام ، الذي وصفه بأنه لا يتطابق مع بقية القرارات التي إتخذها مجلس الأمن بخصوص قضية الصحراء ، وأضاف مندوب الجزائر قوله إن هذا التقرير قد يهدد مستقبل التسوية ، ويعرقل بشكل نهائي الجهود المبذولة منذ سنوات من طرف المجموعة الدولية .

وكانت منظمة الوحدة الإفريقية هي الأخرى ، قد عبرت عن رفضها لتقرير الأمين العام المصادق عليه من المجلس ، ووجه السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية نداء إلى أعضاء مجلس الأمن للوقوف في وجه هذا التقرير .

أما (جبهة البوليساريو) الطرف الرابع المعنى بالمشكلة ، فكان من البديهي أن يكون موقفها معانلاً لموقف الجزائر ، حيث سجلت عدم موافقتها على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، لعدم موافقتها على قبول التقرير لوجهة نظر المملكة المغربية بالنسبة لموضوع تحديد هوية الأشخاص الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة في عملية الاستفتاء .

وخارج نطاق الموقف الرسمي لهذه الأطراف الأربعة ، فإن الصحف المغربية والمعارضة منها بصفة خاصة ، أبدت بدورها ملاحظات عديدة على قرار مجلس الأمن المشار إليه ، الذي اعتبرت أن ما ورد فيه لا يبعث على التفاؤل ويحتم على المغرب المزيد من الحذر واليقظة ، لأنه يفسح المجال لتأويلات وقراءات متناقضة وتساؤلات عديدة ، حول دور بعض الدول أثناء المناقشات ، وخاصة دولة (كوبا) ودولة (زيمبابوي) ، وذكرت أنه بالإضافة إلى أن القرار سكنت عن أسباب التأخير في تنفيذ وتنظيم مسلسل الاستفتاء وتغاضي عن تحديد مسئولية الامانة العامة للأمم المتحدة عن هذا التأخير ، فإنه وضع (المغرب) و (البوليساريو) في نفس المستوى ولا يحدد موقفه من عملية تصرب البوليساريو إلى ما وراء الجدران الدفاعية ، وأهم من ذلك أن الصحافة المغربية لا توافق على إشراك مجلس الأمن لمنظمة الوحدة الإفريقية مع السكرتير العام للأمم المتحدة في عمليات تنظيم وإجراء الاستفتاء .

كذلك ترى الصحف المغربية أن مجلس الأمن اكتفى في قراره ، لا بموافقة على التقرير الذي قدمه السكرتير العام السابق للأمم المتحدة (بيريز دي كويلار) ، والذي حدد فيه المقاييس الواجب إحترامها لتحديد هوية الأشخاص المسموح لهم بالمشاركة في الاستفتاء ، وإنما اكتفى بمجرد تسجيل (إرتياحه) ، الأمر الذي أعطى لجبهة البوليساريو فرصة الادعاء بأن مجلس الأمن لم يصادق على تقرير الأمن العام ، وبالتالي فتحت من جديد باب التأويلات والاجتهادات .

كما تأخذ الصحافة المغربية على قرار مجلس الأمن المشار إليه ، أنه حين تحدث عن الصعوبات التي حدثت

الاستعمارية ، أو إقامة أفراد القبيلة لمدة ستة أعوام متصلة قبل أول ديسمبر ١٩٧٤ ، أو لمدة إثني عشر عاما متقطعة قبل ذلك التاريخ ، وهي أوامر صادرة من (بيريز ديكيولار) واجبه التطبيق ، إلا أن التقرير الجديد للدكتور بطرس غالي يوصي بالتراجع عن التقرير السابق وبالنزوح إلى تربة (البوليساريو) من مسئولية تفويض مخطط الأمم المتحدة ، خاصة عندما يذكر تقرير الدكتور بطرس غالي اصطلاح (التوافق) حول معايير المشاركة ، مما يعطى (البوليساريو) فرصة اخذ مبادرة التفاوض ومواصلة نفس مخطط الاستفتاء ، الأمر الذي كان يجب على التقرير أن يوضحه كما ورد في الصحافة المغربية . بل أن بعض الصحف المغربية قد ذهبت إلى ما هو أبعد في إنتقاد الدكتور بطرس غالي ، عندما ذكرت في تعليق لها ، أن تقرير الدكتور بطرس غالي قد اتسم بتشاور ناتج عن كون الدكتور غالي لم يزل جديدا في المنظمة ، وما زال تحت رحمة كبار موظفيه ، الذين يتعاملون معه بعقلية إدارية ، لا تضع في حسابها أن القضية تتعلق بموضوع إستعماري أنهاء المغرب مع دولة الاستعمار (إسبانيا) في إطار المشروعية الدولية ، وأن المغرب لا يمكنه بعد ذلك أن يعود القهقري ليحتكم إلى إحصاء إستعماري في أهم قضية تتعلق بالاستفتاء وهي إحصاء المصوتين .

وبعد أن مضت الصحيفة في هجوم بالغ الحدة تتجاوز عن ذكر الكثير مما جاء فيه ، تضيف في ختام تعليقها قولها (إذا كان الأمين العام يهدد بأنه في حالة عدم التمكن من التوصل إلى إتفاق حول تطبيق المخطط الحالي ، فيجب التفكير في طرق عمل أخرى وإحتمال اعتماد معادلة جديدة لمجمل العملية) ، إذا كان الدكتور بطرس غالي يهدد بذلك ، فإن المغرب الذي عرف كيف يصفى موضوع إحتلال الصحراء مع دولة الاستعمار بالطرق القانونية (محكمة العدل الدولية) ، سيعرف كيف ينهى هذه المشكلة بطريقة وطنية ، وأن المغرب هو الذي يجب أن يهدد بأنه لن يظل حبيس عجز الأمانة العامة للأمم المتحدة عن تنفيذ الاستفتاء .

ولقد كان من أهم الاجراءات التي إتخذها الدكتور بطرس غالي بعد تقديم تقريره لمجلس الأمن في الخامس من شهر مارس الماضي ، هو تعيين شخصية دولية على مستوى عال كي يخلف ممثله الشخص السابق وهو (جوهانز مانز) الذي استقال من منصبه في ٢١ ديسمبر الماضي ، وأن تكون الشخصية المطلوبة ذات وزن يجعلها قادرة على إقناع الطرفين بالقيام بما من شأنه تحريك عملية الاستفتاء ، وقد رفضت جبهة (البوليساريو) مرشحين لهذا المنصب أحدهما السفير الأمريكي السابق في كل من الأمم المتحدة وألمانيا ، وهو الجنرال (فيرنون وولترز) ، كما رفضت ترشيح السيد (يعقوب خان) وزير خارجية باكستان السابق ، في حين رفضت المغرب (جاستون ثورن) رئيس وزراء (لوكسمبورج)

بطرس غالي أن يقدم أجوبة واضحة على هذه التساؤلات عندما يقدم برنامجه .
ولقد قدم الدكتور بطرس غالي بالفعل في الخامس من شهر مارس الماضي ، تقريراً جديداً لمجلس الأمن ، مكملاً لتقرير سلفه (بيريز ديكيولار) ، الذي قدمه في ١٩ ديسمبر ١٩٩١ وصادق عليه مجلس الأمن في ٢١ ديسمبر الماضي .

وحسبما نشر حول المحاور التي دار حولها تقرير الدكتور بطرس غالي ، فقد تحدث في الجانب العسكري عن أعمال خرق وقف إطلاق النار ، ناسبا (٧٧) منها للمغرب ، واثنين فقط (للبوليساريو) ، وأكد الدكتور بطرس غالي في الفقرة رقم ٢٢ من التقرير أن هناك خلافات في وجهات النظر الأساسية بين الطرفين حول مسألة المعايير المتعلقة بتجديد من له حق المشاركة في الاستفتاء ، معتبرا أن غياب تقدم في هذه المسألة الحاسمة أثار إنشغالات حقيقية ، وحال دون وضع جدول زمني جديد وواقعي لتنظيم وإجراء الاستفتاء ، كما حدد الدكتور بطرس غالي أجل ثلاثة شهور (إلى نهاية شهر مايو) لاعادة النظر في عملية الأمم المتحدة بالصحراء ، إذا لم يوجد مخرج للمأزق الحالي بين الأطراف ، واعتبر الدكتور بطرس غالي أن العائق الرئيسي الذي يقف حاليا في وجه المخطط الدولي ، هو موضوع (معايير تحديد هوية) المواطنين للتصويت في الاستفتاء المزمع تنظيمه بالأقاليم الصحراوية

وأعطى الدكتور بطرس غالي هذه المهلة لكل من (المغرب) (والبوليساريو) لكي يتوصلا خلالها إلى ما من شأنه تحريك مسلسل الاستفتاء ، والافسيكون من الضروري الأخذ بعين الاعتبار إختيارات أخرى ، وتبنى أسلوب جديد لمجمل المشكلة .

وقد ذكر الدكتور بطرس غالي أنه من المستحيل عليه أن يقدم إلى مجلس الأمن إقتراحات حول جدول تنظيم الاستفتاء في الصحراء ، والذي كان منتظرا أن يتم في نهاية شهر يناير أو بداية شهر فبراير الماضيين . ونظرا لتعارض المصالح وتضاربها ، تعرض تقرير الدكتور بطرس غالي لموجة من الانتقادات من جانب الصحافة المغربية ، التي وصفت التقرير بأنه جاء مطبوعا بالعجز وعدم الانصاف ، ورددت الأمثلة التي سبقت الإشارة إليها ، وقالت الصحف المغربية أن تقرير الدكتور بطرس غالي إقتصر على ذكر ما وصفه بغياب الحوار بين ممثلي الأمين العام وأحد الطرفين ، حول المسائل التي تعالج تحديد الهوية التي تضمنها تقرير (بيريز ديكيولار) الذي كان قد أصدر أوامره إلى لجنة تحديد الهوية ، والتي تقضى بتجاوز سلبيات إحصاء ١٩٧٤ ، على أساس أن ثمة معايير أخرى لتحديد الهوية ، كشهادة شيوخ وأعيان كل مجموعة ، وكرابطة الأبوة ، أو إضطرار البعض إلى الفرار من الهيمنة

السابق ، كما رفضت ترشيح (بتينيوكراكس) الرئيس السابق للحكومة الإيطالية ، و (كلود شيسون) وزير خارجية فرنسا سابق ، و (جوكلارك) وزير خارجية كندا السابق

وقد استقر الرأي يوم ٢٤ مارس الماضي على تعيين السيد (زاده يعقوب خان) الباكستاني ممثلاً شخصياً للأمين العام ، وقد تولى السيد (زاده يعقوب خان) في الماضي عدة مناصب عسكرية ودبلوماسية وسياسية في بلاده ، فقد كان سفيراً لباكستان في كل من فرنسا وأيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية وجامايكا ، كما شغل السيد يعقوب خان منصب وزير الشؤون الخارجية لباكستان خلال الفترة من ١٩٨٢ حتى سنة ١٩٨٧ ، ثم من عام ١٩٨٨ حتى ١٩٩٠ .

انظر العدد (١٠٧) لمجلة السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٢

وقد رحب مندوب المغرب بتعيين السيد يعقوب خان ، واعتبر أن من شأن ذلك تحريك مخطط الأمم المتحدة ، في حين أعلن أحد أعضاء (جبهة البوليساريو) وهو (أحمد البخاري) أن (البوليساريو) رفضت منذ بداية شهر مارس تعيين الجنرال يعقوب خان .

ولقد توجه السيد يعقوب خان إلى (نيويورك) بعد إعلان قرار تعيينه ، لإجراء محادثات رسمية مع الأمين العام للأمم المتحدة قبل أن يتحرك ميدانياً لوضع مخطط الاستفتاء الذي وافق عليه مجلس الأمن .

ولقد تمثل الموقف الرسمي للحكومة المغربية من مخطط الاستفتاء ، في التصريح الصحفي الذي أدلى به العاهل المغربي الملك الحسن الثاني لوكالة رويتر في أول شهر فبراير الماضي ، وذلك على هامش حضور الملك الحسن لقمة الدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي بنيويورك ، فقد ذكر الملك الحسن أنه يأمل أن يتم الاستفتاء في أقرب وقت ممكن ، لأسباب عديدة منها أن المغرب يريد أن يطوى هذا الملف ، وثانيها أن الملك يريد أن ينظم انتخابات تشريعية في أقرب الأجل ، بعد أن مر وقت طويل منذ إجراء الانتخابات الأخيرة .

وعندما سئل العاهل المغربي عما إذا كان يتعين إجراء الاستفتاء في الصحراء قبل الانتخابات التشريعية ، أجاب جلالة بقوله : نعم لأننا نوجد في الصحراء ويمكنني أن أنظم الانتخابات في المغرب وفي الصحراء الآن ، لكن ذلك لن ينظر إليه بعين الرضى على الصعيد الدولي ، حيث سيقال أن ملك المغرب دعا إلى إجراء الاستفتاء حول مستقبل الصحراء وهو ينظم انتخابات في الصحراء ، وذلك أمر غير ممكن ، ويضيف الملك ، ومن ناحية أخرى لا أريد تنظيم الانتخابات فقط في المغرب دون الأقاليم الصحراوية ، لأن ذلك سيكون بمثابة اعتراف بأن الصحراء ليست مغربية ... إذا فانا ملتزم بالاستفتاء .

وفي خطابه بمناسبة عيد العرش المغربي في التاسع من شهر مارس الماضي ، ذكر الملك الحسن أنه سعيًا من حكومة المغرب نحو عدم تأخير الاستفتاء ، فإنه قبل الخطة الأخيرة البيرنردى كويلا (على ما فيها من نقص ، وأنه في معرض محادثاته مع الدكتور بطرس غالي الأمين العام الجديد ، ركزا على ضرورة إقفال ملف الصحراء في أقرب وقت ممكن ، وأنها وإن كنا لا نشك في أن نتيجة الاستفتاء لا يمكن أن تكون إلا تأكيداً لمغربية الصحراء ، التي لامراء فيها ولا مرد لها ، لكننا نريد أن تمر انتخاباتنا الداخلية في شفافيه كاملة بعيداً عن أية شبهة أو لبس ، ونريد بعزم اكيد وإرادة قوية أن تجرى في الوقت المحدد لها .

وفي سياق الموقف الرسمي للمغرب ذكر السيد (أحمد السنوس) مندوب المغرب الدائم في الأمم المتحدة بأنه إذا لم يكن هناك حل دولي لقضية الصحراء ، فسيكون هناك حل وطني لهذه القضية ، دون أن يوضح السنوس ماذا يعني بالحل الوطني .

على أن من أهم التطورات التي شهدتها مشكلة الصحراء الغربية ، ما طرأ على الموقف الجزائري من تحولات ايجابية ، كشفت عنها تصريحات واضحة للسيد محمد بوضياف رئيس المجلس الأعلى للدولة الجزائرية إذ تعتبر بمثابة نقطة تحول جذرية في موقف الجزائر من قضية الصحراء منذ عام ١٩٧٤ حتى اليوم .

وقبل أن نتعرض لتصريحات السيد محمد بوضياف ، وصداها في المغرب وفي الجزائر ، تجدر الإشارة إلى أن المغاربة ، كانوا وما زالوا ، يعتبرون أن الجزائر هي الطرف الحقيقي في مشكلة الصحراء وليست (البوليساريو) ، وأن الجزائر هي المفاوض الوحيد المثالي مع المغرب والقادرة على إيجاد حل للمشكلة ، إذ أنه بالرغم من أن الجزائر لم تكن هي التي خلقت (البوليساريو) ، بل على العكس كانت تشعر في البداية ، ما بين عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، بالحدز والتحفظ تجاه (البوليساريو) ، لأسباب لا يتسع المجال لذكرها ، وأن (العقيد القذافي) هو الذي كان أول من قدم الدعم (للبوليساريو) ، بل وذكر أنه هو الذي اختار لها اسم دولتها الجديدة (الجمهورية العربية الصحراوية) ، بالرغم من كل ذلك فإن الرئيس الراحل (هو أري بومدين) هو الذي احتضن بعد ذلك جبهة (البوليساريو) ، وأمدّها بالمال والسلاح والتدريب ، بل وجعلها تقيم على قطعة من أرض الجزائر هي منطقة (تندوف) وما تسميه (البوليساريو) (بالاراض الصحراوية المحررة) ، وقد جعل الرئيس بومدين من قضية البوليساريو أهم محور للدبلوماسية الجزائرية في إفريقيا ودول العالم الثالث ، ونجح في قبول (البوليساريو) عضواً بمنظمة الوحدة الإفريقية ، وحصل لها على اعتراف نحو سبعين دولة ، وكانت حجة

الشرق الاوسط) ، وفيها جميعا فجر السيد محمد بوضياف قنبلة سياسية ، حين قال لجريدة (الاتحاد الاشتراكي) :

ان بناء صرح الشمال الافريقي القوي سيكون من اولويات سياستنا الخارجية في المجال الاقليمي ، ان هناك ارادة في القمة الجزائرية لتسوية هذه المشكلة باقصى ما يمكن من السرعة ، لقد بدانا بدراسة هذه المسألة مع جميع صانعي القرار ، واجريت اتصالات ومشاورات واسعة مع كل الاخوان الذين لهم علاقة بالموضوع ومع كافة الذين يملكون كلمة بهذا الشأن ، وبإمكانى ان اقول انه اصبح لدينا اتفاق كامل على ضرورة الاسراع بحل هذه المشكلة التى تسمم علاقات المغرب والجزائر وتعرقل مسيرة السلام والوثام في الشمال الافريقي . واضاف السيدى محمد بوضياف قائلا : قد لا تكون الافكار لدينا واضحة حتى الان بما فيه الكفاية ، ولكننا مثقفون في دوائر صنع القرار على ضرورة الحسم العاجل ، وسوف نبحث قريبا صيغة لمعالجة مشكلة اللاجئين والمسلحين ، واننا لم نقدم السلاح لأحد ولن نقدمه لأحد في المستقبل ، هذا خيار واضح ولا رجوع فيه ، لقد قررت الجزائر الابتعاد نهائيا عن سياسة القلاقل . (انتهى كلام بوضياف .

ولعل السؤال الذى يتبادر الى الذهن هو ما سر هذا التغيير في موقف السيد محمد بوضياف ، بوصفه رئيسا للمجلس الاعلى للجزائر ، وبديهي ان يكون تفكيره هو شخصيا يتماشى مع هذا التطور ، فقد أعلن منذ كان في صفوف المعارضة لنظامى حكم هواري بومدين والشاذلى بن جديد ، معارضته لكيفية ادارة الجزائر ملف قضية الصحراء ، وهو موقف يتفق مع رأى بوضياف ، الذى أعلنه في عام ١٩٧٥ ، وايد فيه مشروعية السعى المغربى لاستعادة الصحراء ، ويرجع ذلك الى أنه قض بالمغرب نحو ثلاثين عاما ، تابع خلالها عن قرب الخطاب الاعلامى والرسمى المغربى حول القضية ، وارتفاع كافة القوى السياسية المغربية فوق الخلافات الحزبية والسياسية ووقوفهم صفا واحدا خلف الملك اذا تعلق الامر بمشكلة الصحراء ، وان بعض الاحزاب المغربية كحزب (الاتحاد الاشتراكي) عارضت منذ البداية مبادرة الملك الحسن بقبول اجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية ، حيث تعتبر والاحزاب المغربية كلها ان الاقاليم الصحراوية المتنازع عليها جزء من الارض المغربية ، كما لاحظ بوضياف سيطرة المغرب العسكرية الكاملة على الوضع في الجزء الاكبر من الصحراء ، خاصة بعد بناء الجدران الدفاعية ، كما أنه يطم بلا شك النفقات الباهظة التى انفقتها الحكومة المغربية على تنمية الاقاليم الصحراوية وتعميرها بصورة أصبحت بعض الاقاليم المغربية الاخرى كمناطق الشمال ، تنمائها ، الامر الذى غير بلا شك قناعات الشعب الصحراوى ، بحيث

الظاهرة التى يبرر بها دعمه (للبوليساريو) ان (حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائري) خاض حربا تحريرية لتحقيق استقلال الجزائر ، الامر الذى يجعل من واجبه مساعدة حركات التحرير الافريقية بصفة خاصة ، وجبهة ، (البوليساريو) واحدة منها .

لكن الرأى الراجح ان الرئيس بومدين أخذ هذا الموقف كوسيلة لتحقيق توازن للقوى في شمال افريقيا ، تكون للجزائر فيه اليد العليا ، وذلك بانهاك قوى المغرب السياسية والعسكرية والاقتصادية ، بعد ان اعتبر الرئيس بومدين ان المسيرة الخضراء واتفاقية (مدريد) الثلاثية بين (اسبانيا) و (المغرب) و (موريتانيا) ، دون التشاور المسبق مع مؤامرة ثلاثية لاتأخذ موقف الجزائر في الحسبان ، لان الرئيس بومدين ، وان كان مناصرا لـ (مغرب الدول) ويؤيد التعايش بين الانظمة والايديولوجيات ، لكنه كان يرغب في أن يجعل من بلاده القوة الاقليمية الاولى ، واذا أخذنا بعض ما روجته بعض الاحزاب المغربية في الاعتبار ، فقد كان الرئيس بومدين منهما في نظر هذه الاحزاب بأن له اطماعا توسعية في الصحراء الغربية لايجاد ممر للجزائر نحو المحيط الاطلس ، الامر الذى يرد عليه الجزائريون بقول : الرئيس بومدين بأنه لو أراد هذا الممر لحصل عليه من خلال وحدة جزائرية - موريتانية .

ولكن الحقيقة ان الرئيس هواري بومدين كان يريد ان يسيطر على ما يمكن وصفه بمنطقة (رور المغرب العربى)

وبعد رحيل الرئيس هواري بومدين ظل خلفه الرئيس الشاذلى بن جديد ، بضغوط من الحرس القديم في حزب جبهة التحرير ، يتبع نفس الخط السياسى لبومدين في مشكلة الصحراء ، ودعم موقف (البوليساريو) ماديا وسياسيا ، لكن بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب في مايو ١٩٨٨ ، كان الرئيس بن جديد يعلن دائما ان الجزائر ليست طرفا في المشكلة ، وأنها تساند أى اتفاق بين طرفيها المغرب والبوليساريو ، ولم يعد يصر على اعتبار أن دول المغرب العربى ست دول باضلفة (الجمهورية العربية الصحراوية) ، كما لم يعد يشترط لحضوره قمة دول المغرب العربى ، او قيام اتحاد المغرب العربى ان تكون الجمهورية العربية الصحراوية طرفا مشاركا .

ولما جاء السيد محمد بوضياف الى قمة السلطة في الجزائر بعد الاحداث الدامية التى عرفتھا في مواجهاتها مع (جبهة الانقاذ الاسلامية) اخذت الجزائر الرسمية من المشكلة منعطفا جديدا يقوم على مقاطعة (الارث البومدينى - والشاذلى) لاسباب سنعود اليها فيما بعد ، وقد وضع ذلك في حوار أجرته جريدة (الاتحاد الاشتراكي) المغربية مع السيد محمد بوضياف ، وفي حوار مع جريدة (الاهرام) ، ومع (مركز تليفزيون

شارع بالعاصمة الجزائرية .
ويوضح الكاتب الجزائري أن العبء المالي الضخم لمساندة الجزائر لقضية الصحراء لم يعد يوسع الجزائر تحمله ، وهي التي تعذر عليها سداد ديونها ، وأن تسوية النزاع ستعطي زخما قويا لتحقيق هذا الحلم الشعبي ، وفيه الكاتب الصحافة الجزائرية إلى أنها تتحمل مسئولية كبرى لتحقيق هذا الهدف ، لأن مصداقيتها رهن بذلك .
ولعل أهم ما حفز الرئيس بوضياف على تقجير هذه القضية السياسية ، ما اكتشفتها أجهزة الأمن الجزائرية ، حسب الاشاعات التي راجت في الجزائر ، وحسبما نشرته مجلة (جون أفريك) التونسية في عددها (١٢ / ١٨ مارس ١٩٩٢) ، وذكرت فيه أن موضوع المحادثات التي اجراها (العربي بالخير) وزير الداخلية الجزائري ، ومبعوث الرئيس بوضياف إلى الملك الحسن يوم ٢٥ فبراير ، كان يتعلق (بالاسلاميين والصحراء) ، حيث أن التخوف الاساسي للمسئولين الجزائريين أن الفواة الصلبة للبوليساريو لم تعد قادرة على مراقبة قواتها ، الامر الذي يمكن معه وصول احتياطي الاسلحة الضخم الذي تتوافر عليه البوليساريو إلى ايدي الجماعات الاسلامية السرية ، ليس بسبب تقارب ايدلوجي ، بل حرصا على البقاء وبيعها إلى المتطرفين (الطوارق) ، التي تعيش في جنوب الجزائر ، وعلى حدودها وذلك مقابل فرنكات افريقية . كما أنه يبدو أن الجزائر أخذت باهتمام تحذير الملك الحسن ، بأنه إذا لم يجر الاستفتاء في الصحراء في موعد اقضاء شهر يونيو المقبل ، فانه سينظم في شهر سبتمبر انتخابات تشريعية في كل أنحاء المغرب من طنجة إلى الكويرة .
وطبيعي أن يكون النشاط الوحيد في هذا التطور في موقف الجزائر نابعا من الحرس القديم في جبهة التحرير الجزائرية . حيث أعلن السيد (عبد الحميد مهري) الامين العام لحزب جبهة التحرير في تصريح لوكالة الانباء الجزائرية ، قال فيه أن طرح القضية في إطار ثنائي صرف بين الجزائر والمغرب لا يفيد العلاقات الاخوية بين البلدين ، كما لا يساهم في تكريس الجهود الرامية لبناء المغرب العربي . وأضاف أن الخطوات التي قطعت في هذا الميدان ، خصوصا الحل الذي تنص عليه منظمة الامم المتحدة يلزمنا برفض كل محاولة للعودة إلى الوراء .
كذلك اتهم المغربية وكالة الانباء الجزائرية بتحريف الحديث الصحفي الذي أدلى به السيد محمد بوضياف يوم ٣ فبراير ١٩٩٢ والذي بثه ايضا التلفزيون الجزائري ، وتحدث فيه عن النوايا الصداقة بين كل من المغرب والجزائر ، غير أن وكالة الانباء الجزائرية حرقت الصيغة وذكرت لأنه إذا وجدت نية صداقة بين طرفي النزاع ، فانه يجب إيجاد حل لكي يتمكن من بناء المغرب العربي) ، هذا في الوقت الذي لم يذكر السيد محمد

بتعاطف مع خيار بقاء جزاء من الشعب المغربي ، بالانضمام إلى عودة العديد من قيادات البوليساريو إلى المغرب التي جندتها في حملات اعلامية ضد البوليساريو .
كذلك مكن السيد محمد بوضياف قد انتقد قبل اسبوع من توليه رئاسة المجلس الاعلى للدولة ، انتقد نهج هواري بومدين ، الذي قال عنه بوضياف (انه كان يضيق الشعب مثل الشعب الصحراوي) .

ويبدو ان ذلك لم يكن رأى السيد محمد بوضياف وحده في اوساط الشعب الجزائري ، فقد شاركه البعض فيها ، من ذلك ما ذكرته جريدة (الخبر) الجزائرية ان المرحوم الدكتور (محمد البجاوي) وزير العدل الجزائري السابق وعضو محكمة العدل الدولية ، والذي توفي يوم ٢٤ فبراير ١٩٩٢ ، انه اثار قضية الصحراء في أحد كتبه ، الذي صدر عام ١٩٧٥ تحت عنوان (باسم الجزائر) ، والذي يرى فيه ان قضية الصحراء مفتعلة ، وأن الصحراء فصلت عمدا عن المغرب من طرف الاسبان وفرنسا ، وأن اثارها تهدف إلى جر الاشقاء إلى حرب بينهما ، مما يمكن الاطراف الخارجية من استغلال الطرفين لخدمة مصالحها ، وبين (البجاوي) في الكتاب مخاطر هذه المسألة ، وعبر عن معارضته للأعمال والتصرفات التي صدرت عن نظام بومدين واصفا ايها بلتها طائشة .

كذلك نشرت المجلة الاسبوعية الجزائرية (ماغ ٧) ذات التوجه الداعي إلى قيام مغرب عربي ، وذلك في عددها بتاريخ ٢٢ مارس ١٩٩٢ ، ملقا يقع في خمس صفحات بعنوان (الصحراء الغربية ... ما لم يقل أبدا للجزائريين) . وتضمن هذا الملف تطبيقا لمسير الاسبوعية السيد (زهير المباركي) بعنوان (السلام الآن) ، استعرض فيه المحاور الكبرى للخطاب الذي يريده حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب الوحيد سابقا) للدفاع عن اطروحاته أمام المواطن الجزائري كوصفه للنظام المغربي بأنه (نظام استغلالي)

وطرح الكاتب سؤالا هو على أي اساس شعبي تمثل (البوليساريو) سكان الصحراء ٢٢ وقال ان المسئولين الجزائريين حرصوا على عدم تذكير الشعب الجزائري بموقف بومدين أمام الجامعة العربية قبيل بروز الخلاف ، وأنه في الوقت الذي بذلت فيه كافة الجهود لاضفاء المصداقية على اطروحة ضرورة مساندة الصحراويين لأسباب انسانية ، مروا مرور الكرام على المسألة الناتجة عن طرد عشرات الآلاف من المغربية المقيمين بالجزائر ، مؤكدا أنه لا حاجة للتذكير بأن الجزائريين المقيمين بالمغرب لم يعاملوا بالمثل ، وذكر أن الفرحة العارمة للمغاربة عند إعادة فتح الحدود بين المغرب والجزائر جاءت في الوقت المناسب لتهدئة الطليان الذي تجل في مهلحة للجزائريين في اكتوبر ١٩٨٨ لمركز الاعلام التابع (للبوليساريو) الكائن بشوارع (بيدرشي مراد) أهم

امينا عاما للأمم المتحدة .

اما بالنسبة للبوليساريو فقد نشرت صحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ ٢٠/٥/١٩٩٢ ان السيد محمد عبد العزيز الامين العام لجبهة البوليساريو اعطى استعداداه لتقديم تنازلات حتى يتمكن السكرتير العام للأمم المتحدة من تطبيق مخططة لتسوية النزاع واجراء الاستفتاء . وحدد ان هذه التنازلات تتعلق باعداد قوائم الانتخابات وان يكون ذلك في الحدود المعقولة . حيث اقر محمد عبد العزيز باحتمال وجود اخطاء في الاحصاء الاسباني الذي جرى عام ١٩٧٤ ولكن بنسبة تتراوح بين ١ - ١٠ ٪ وليس ٢٠٠ ٪ ، وانتقد محمد عبد العزيز موقف فرنسا التي لم تعترف بالجمهورية الصحراوية حتى الان ، ولم تستجب لطلبه منذ ١٥ ابريل الماضي لكي يستقبل في قصر الاليزيه ووزارة الخارجية الفرنسية التي اعتبرت ان زيارته خاصة وكذلك مباحثاته . وطلب من فرنسا ممارسة ضغط على المغرب لتقديم تنازلات لتسهيل اجراء الاستفتاء .

اما على الجانب المغربي فقد صرح الملك الحسن لتلفزيون الشرق الاوسط في ١٥/٥/١٩٩٢ باستعداد المغرب لاجراء الاستفتاء في الصحراء لانتهاء هذا المشكل حيث ان المغرب ليس هو الذي يعطل الاستفتاء . وقال الملك الحسن اننا في انتظار تقرير السيد يعقوب خان المعتل الخاص للامين العام . وفي انتظار زيارة الامين العام نفسه الذي نأمل ان يزور المغرب في اقرب وقت ممكن لكي ننطلق في حل هذا المشكل .

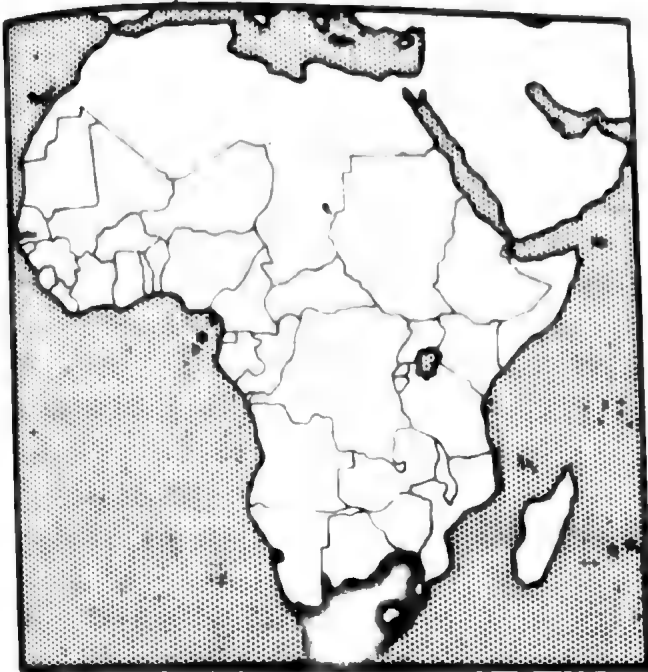
واشار الملك الحسن الى لقائه بالرئيس الجزائري السيد محمد بوضياف يوم ٢٣/٥/١٩٩٢ ، وانه لمس من الرئيس بوضياف الارادة القوية والصادقة لايجاد حل نهائي وسريع لمشكلة الصحراء . اما كيف ذلك ومتى ، وعن طريق من ، فهذه كلها نقاط تركت لما بعد .

بوضياف فيه كما تقول صحيفة (العلم) المغربية تعبير (طرفي النزاع) أي المغرب والبوليساريو ، وليس المغرب والجزائر ، كما أنها استعملت صيغة (الصحراء المغربية) التي لم يستعملها الرئيس بوضياف ، كما لم نورد قوله (انه يعرف المغاربة وتذاكر معهم في الموضوع) ، كما سككت عن قوله (وفي اقرب وقت ممكن ان شاء الله نجد حلا لهذا القضية) .

هذه هي اهم التطورات التي طرأت على المشكلة الصحراوية ، ولا سيما تطور الموقف الجزائري وقناعة النظام الجزائري ، الحالي بضرورة . واهمية الاسراع في حل المشكلة ، ولكن يبقى السؤال الهام وهو : ما هي امكانية الوصول الى حل سياسي للمشكلة ؟ وما اهم العناصر التي يقوم عليها ذلك الحل اذا لم يتفق المغرب والبوليساريو على ما من شأنه تحريك مسلسل الاستفتاء في الموعد الذي حدده لهما الدكتور بطرس غالي الامين العام للأمم المتحدة ؟ ؟ وهو ما لا يتسع له المجال ويحتاج الى مقال مستقل .

وعلى أية حال فان المشكلة لا تزال تشهد المزيد من التطورات من جانب كافة الاطراف المعنية بالمشكلة ، فمن جانب الامين العام للأمم المتحدة ذكرت مصادر رئاسة الجمهورية الفرنسية في اواخر شهر ابريل الماضي ان الدكتور غالي عقد اجتماعا مع الرئيس الفرنسي يوم ٢٨/٤/١٩٩٢ ، وكانت مشكلة الصحراء من بين المشاكل التي تم بحثها ، وان الدكتور غالي سيقوم باعداد تصوية بديلة على ضوء ما ستسفر عنه مهمة مبعوثه الخاص في المنطقة وهو السيد يعقوب خان .

كما اعرب الدكتور بطرس غالي عن امله في اعطاء انطلاقه جديدة لمسلسل السلام في الصحراء ، وذلك خلال غداء عمل بتنادي الصحافة القومية بواشنطن حيث قدم جردا لخصيلة الانشطة التي قام بها منذ تعيينه



جنوب افريقيا : والتوجه الصعب نحو التسوية

نيفين القباچ

الوطن لا يمكن أن يستمر كما هو عليه ، وأن الضغوط والظروف التي تمر بها جنوب افريقيا تحتم عليه أن يسعى من أجل تسوية ذلك الصراع - قام بمجموعة من الاجراءات من أجل تصفية نظام الابارتيد . فالفى القوانين العنصرية مثل قانون الارض ، وقانون مناطق المجموعات وقانون تسجيل السكان ، وقانون مناطق الترويج المنفصلة - ورفع الخطر عن المنظمات المعادية للابارتيد واصدر عفوا عاما عن المسجونين السياسيين والمنفيين خارج البلاد . وقد لاقى ذلك السعى نحو التسوية قبولا لدى حركات التحرير المختلفة لكثرة الضغوط التي تعاني منها هي ويمكن إجمال محفزات كل طرف للسعى نحو التسوية كالآتي :-

على مستوى حركات التحرير :

إستنزاف قوى حركات التحرير خاصة بعد تطورات النظام الدولى الجديد ، وإتجاه مساعدات الاتحاد السوفيتى الى الداخل بدلا منها الى الخارج ، كما تخلت بعض دول المواجهة الافريقية عن دعمها لحركات التحرير فى جنوب افريقيا سواء كان دعما ماديا ام بالسماح لحركات التحرير بالتحرك من داخل اراضيها ، يرجع ذلك للضغط المعنوى الذى مارسته حكومة بريتوريا على دول المواجهة ، بل وأحيانا للجوئها لاستخدام الهجوم العسكرى . نضيف الى ذلك تأثير إقتصاد دول المواجهة ،

تواجه دولة جنوب افريقيا مرحلة جديدة . لم تمر بمثلها منذ فجر تاريخها ، وهى مرحلة تسوية الصراع العنصرى بين حكومة بريتوريا والوطنيين الافارقة الاصليين ، وتصفية نظام الابارتيد الذى نشأ منذ دخول المستوطنين البيض أرض جنوب افريقيا . تتجلى نتائج هذه المرحلة فى مؤتمر كوديسا - مؤتمر من أجل جنوب افريقيا ديمقراطية - بين حكومة بريتوريا وحركات التحرير فى جنوب افريقيا (تسعة عشر تنظيما وحزبا سياسيا) . إنعقد مؤتمر كوديسا على جولتين ، الاولى فى عشرين ديسمبر ١٩٩١ والثانية فى ١٥ مايو ١٩٩٢ ورغم تعثر المباحثات بين الطرفين الا ان المؤتمر قد أسفر عن بعض النتائج الايجابية كما سيعرض لاحقا فى هذا التقرير .

بالرغم ان بعض اشكال الانفراج فى هذا الصراع العنصرى قد ظهرت بوادرها فى أوائل الثمانينات على يد الرئيس بوتس بإلغاء بعض القوانين العنصرية ، الا إنه كان إنفراجا شكليا لا يسعى الا الى تهدئة الكفاح المسلح الذى بداه السود عام ١٩٦١ فى إطار تنظيم الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الافريقى تحت اسم « رمح الوطن » وتمسلم دى كلارك منصب الرئاسة عام ١٩٨٩ - والذى يتميز بعقلانية ومرونة شديدتين تجعلانه يدرك ان الوقت قد حان لحسم ذلك الصراع التاريخى ، وإن

كوديسا - ٢ - مع تحليل نتائجها . يلي ذلك تصور عام لمستقبل الأوضاع في جنوب أفريقيا .

المرحلة الأولى : كوديسا - ١ -

إنعقد مؤتمر الجبهة الوطنية والذي ضم كافة المنظمات المناهضة للابارتيد (حوالي ٨٤ منظمة) في الفترة ما بين ٢٥ - ٢٧ أكتوبر ١٩٩١ في مدينة دربان بجنوب أفريقيا ، وذلك للاتفاق على نقاط أساسية موحدة قبل إنعقاد مؤتمر كوديسا . وقد مثل هذا المؤتمر خطوة إيجابية لاتحاد الجبهة الوطنية في جنوب أفريقيا ، إلا أن كلا من منظمة إنكاتا وحركة أزابو (الوعى الاسود) لم تشترك فيه . الأولى بدعوى إنها منظمة مستقلة وليست تابعة للمؤتمر الوطنى الأفريقى الذى رأس المؤتمر ، والثانية بدعوى إنخفاض عدد ممثليها في الاجتماعات التمهيدية للمؤتمر .

وبالفعل إنعقدت الجولة الأولى لمؤتمر كوديسا في ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ في مدينة جوهانسبرج بين حكومة بريفوريا والقوى الوطنية السوداء ، إمتنع عن حضور المؤتمر كل من حزب المحافظين (من جهة الاقلية البيضاء) والمؤتمر الأفريقى الجامع (من جهة الاغلبية السوداء) . وقد أسفر المؤتمر عن النتائج التالية :-

- إعلان للنوايا تضمن العمل من أجل جنوب أفريقيا موحدة تقوم على أسس ديمقراطية وتتخل عن أى شكل من أشكال التمييز والسيطرة ، والعمل على إجراء تحول دستورى سلمى ينبذ أى عنف أو إرهاب ، كما تضمن العمل على وضع أسس عادلة لنظام إقتصادى وإجتماعى يراعى المساواة بين جميع المواطنين طبقا لوثيقة حقوق الانسان . وقع على هذا الاعلان ستة عشر تنظيما سياسيا وإمتنع عن التوقيع حركة إنكاتا وحكومتا بانتوستان بوفتسوانا وبانتوستان السيسكاى .

- الاتفاق على تشكيل خمس مجموعات عمل تتولى المسائل الاجرائية وتقوم بوضع مقترحات خاصة بتشكيل حكومة إنتقالية تنتخب جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد يراعى إقامة نظام ديمقراطى غير عنصرى . وقد إتفق الطرفان على هذه النقطة مبدئيا ، إلا أنهما اختلفا على المسائل الاجرائية الخاصة بالتنفيذ والتي تركت لمجموعات العمل لمحاولة الوصول الى حلول بشأنها .

وبصفة عامة ، أسفر المؤتمر عن نتائج إيجابية ، وقد تم التركيز فيه من جانب مانديلا على وضع دستور جديد ديمقراطى للبلاد وعلى المساواة بين كافة المواطنين ، أما دى كليرك ، فقد ركز على إنه لا سيادة لبيض أو لاسود ، وإنما أن يكفل حق المشاركة في السلطة بناء على أسس دستورية . كما ركز على حقوق الاقلية البيضاء أمام الاغلبية السوداء في النظام الجديد ، ويعكس ذلك المخاوف التى تشيها قوى اليمين في جنوب أفريقيا بشأن

والذى يعتمد الى حد كبير على جنوب أفريقيا ، بالعقوبات الاقتصادية المفروضة على الأخيرة .

- تهديد صفوف السود بتمزق الوحدة الوطنية الافريقية بسبب الصراعات العرقية ، وضرورة إنفاذ الوضع قبل تفاقم الصراع العرقى الذى سيؤثر على الكفاح المسلح ، كما سيعطى حكومة بريتوريا فرصة مصلومة أعلى إذا تأجل الحوار .

- محاولة حكومة بريتوريا الضغط على حركات التحرير بإدماج بعض العناصر السوداء خاصة الطبقة الوسطى في نظامها الرأسمالى لتكون نواة لبرجوازية سوداء تسمى لتبادل المصالح بينها وبين بريتوريا ، وبالتالي تتبدل الاولويات لدى تلك الطبقة ، مما سيؤثر بالطبع على الاجماع الوطنى ضد النظام العنصرى .

على مستوى حكومة بريتوريا :

- إنخفاض معدل النمو الاقتصادى وإنخفاض الناتج القومى الاجمالى في جنوب أفريقيا ، وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية والتجارية التى فرضت دوليا على جنوب أفريقيا ، وإمتناع المؤسسات الدولية التمويلية والبنوك عن تقديم القروض لجنوب أفريقيا ، أدى ذلك الى ضعف الاستثمارات فيها وزيادة عبء مديونيتها ونقص اسواق توزيع منتجاتها مما أدى الى توقف عدد كبير من المشروعات وزيادة حجم البطالة .

- تعرض جنوب أفريقيا لعدد متزايد من الاضرابات العمالية من جانب السود ، ومقاطعة العمل في المؤسسات والمصانع البيضاء مما أدى الى إنخفاض الناتج الصناعى -

- الأذراك المتزايد يستحالة بقاء الوضع كما هو عليه ، وضرورة إيجاد مخرج من هذه الازمة .

على المستوى الدولى :

- حساسية مسألة العقوبات الاقتصادية المفروضة على جنوب أفريقيا على الدول الغربية -مية جنوب أفريقيا من الناحية الاستثمارية ، وغناها بالمعادن -صة المس واليورانيوم ! تخدم في صناعة الاسلحة . - الرغبة الشديدة للدول الغربية في إنهاء ذلك الصراع ، وذلك لكسب نقطة لصالحها على المستوى الدولى كما على المستوى الداخلى امام شعوبها .

وعلى ذلك ، عمل كل من الطرفين على السعى لضمان حقوقه في النظام الجديد وذلك من خلال سياسة الضد والجنب . ومن خلال سياسة اقل الضمانات وأقصى المكاسب . نستطيع تقسيم العملية التفاوضية بين الطرفين الى ثلاثة مراحل : اولها مرحلة الاعداد لمؤتمر كوديسا - ١ - مع تحليل نتائجها والصعوبات التى تواجهه : الثانية خاصة بالاستفتاء حول سياسة دى كليرك الاصلاحية بين الاقلية البيضاء ، مع عرض نتائج الاستفتاء وردود الفعل المختلفة له . وأخيرا مرحلة

سيشكل ضغطا على المؤسسات الأمنية في جنوب إفريقيا وذلك لمواجهةهم مسئولية أمن ٣٦ مليون مواطن بدلا من ٦ ملايين أبيض فقط . قد يثير ذلك مخاوف من قيام إنقلاب عسكري للأطاحة بحكومة دى كليرك كما يثير قلقا من حدوث إنقسامات أو إشتباكات داخل الجيش بين العناصر البيضاء والسوداء بعد تشكيل النظام الجديد . - صعوبة تجنب وقوع فوضى شاملة ، وإدارة الموقف أثناء الفترة الانتقالية بشكل يرضى كافة الأطراف .

المرحلة الثانية : الاستفتاء :

عمل « دى كليرك » على إجراء إستفتاء عام بين الأقلية البيضاء حول الإصلاحات التي يقوم بها من أجل إنهاء التفرقة العنصرية ، وذلك عقب هزيمة مدوية للحزب الوطني في أحد الانتخابات الفرعية ، والذي اتخذ شكل إنتخاب مع أو ضد الإصلاحات . وبالفعل تم التمهيد للاستفتاء بحملات سياسية واسعة قام بها دى كليرك يؤيده فيها الحزب الديمقراطي ، كما إتخذ المؤتمر الوطني الأفريقي خطوات إيجابية تجاه الحث على تأييد سياسة دى كليرك الإصلاحية . أجرى الاستفتاء في ١٧ مارس ١٩٩٢ وأسفر عن فوز دى كليرك بتأييد ٦٨,٧٪ مما يعد إنتصارا كبيرا لسياسته الإصلاحية وسط خضم المعارضة السياسية التي تواجهها ، وتعضيدا لموقفه على أرضية الحزب الوطني .

وبالرغم ان القوى السوداء إعتزضت على قصر الاستفتاء على الأقلية البيضاء مما يشكك في مدى الالتزام بالقيم الديمقراطية ، إلا أنها رحبت بشدة بنتائج الاستفتاء واعتبرته دافعا قويا للاسراع في العملية التفاوضية وتشكيل حكومة مؤقتة في اقرب وقت ممكن في عام ١٩٩٢ .

والواقع ان الترحيب بنتائج الاستفتاء كان على مستوى عالمي ظهر في التحرك النشط على الساحة الدولية تجاه تطور العلاقات مع جنوب إفريقيا والغاء العقوبات المفروضة عليها .

ردود الفعل الدولية تجاه نتائج الاستفتاء :

- رفعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدانمارك والدول الأوروبية الحظر الاقتصادي على جنوب إفريقيا .

- سعى بعض الدول الأوروبية الشرقية الى تطوير مستوى التمثيل الدبلوماسي وصل الى حد استعادة بعضها بالفعل للعلاقات الدبلوماسية الكاملة مع جنوب إفريقيا مثل رومانيا والمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والبنانيا .

- ظهور بوادر التعاون الفني والتجاري بين جنوب إفريقيا والعالم الخارجي تمثل في عدة زيارات لوفود اجنبية تضم رجال اعمال وتجاريين ووفود فنية لارساء اسس التعاون في المستقبل القريب .

حقوق الأقلية البيضاء ما بعد الأبارتيد . وبلا شك ، يعد إنعقاد مؤتمر كوديا خطوة ثابتة على طريق تفاوض إيجابي لم تعهده كافة الأطراف المتصارعة في جنوب إفريقيا ، إلا أنه مازال أمام طرق المؤتمر بعض الصعوبات التي يمكن أن تؤثر على سرعة ومدى نجاح عملية التفاوض .

الصعوبات التي تواجه حركات التحرير :

- المشاكل المثارة بين المؤتمر الوطني الأفريقي وحركة الانكاتا ، وهي مشاكل عرقية وتاريخية بين الطرفين ، الأول للحوسافيه سيطرة كبيرة ، والثاني يكاد يمثل قبائل النزولو ، وهو ما ينعكس على المسائل السياسية إذ تخشى الانكاتا من سيطرة المؤتمر وتفضل درجة من التحالف مع البيض . توجد أيضا خلافات بين المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الأفريقي الجامع وحركة أزابوا والحزب الشيوعي .. وإتهامهم لمأندبلا بالرغبة في الاستئثار بالسلطة وحب الظهور بروح الزعيم الوطني لجنوب أفريقيا ، وأن ثمة إتفاقات سرية تجري بينه وبين دى كليرك ، وتأثير ذلك على مدى مشاركتهم أو تحييدهم في النظام الجديد . وبصفة عامة تكمن خطورة تلك الصراعات في ضعف موقف القوى الوطنية أمام حكومة بريتوريا المستفيدة من ذلك الوضع حتى يتحقق لها السيادة على القوى الوطنية المتفرقة ويضمن لها عدم إتحاد صوت الأغلبية السوداء أمام الأقلية البيضاء . كما تكمن الخطورة أيضا في مرحلة وضع أسس النظام الجديد وإمكانية تصاعد صراع القوى حول توزيع السلطة .

إمتدت الخلافات الى داخل المؤتمر الوطني الأفريقي وإتهام بعض عناصر الجناح العسكري لمأندبلا بالتخاذل والاستسلام واتباع سياسة إنهازمية ربما لا تعود على الأغلبية السوداء بأى مكاسب .

- تخوف رجال الاعمال الجنوب أفريقيين والغربيين من إتجاهات المؤتمر الوطني الأفريقي اليسارية ، إلا أن الأخير في سعى دائم للابتعاد عن أى إتجاهات يسارية يمكن أن تكون عقبة في طريق شعبيته .

- أن الدول بدأت فعلا في رفع العقوبات دون الرجوع لمأندبلا مما يضعف موقفه التفاوضي .

الصعوبات التي تواجه حكومة بريتوريا :

- معارضة قوى اليمين ، المحافظين والنازيين الجدد وغيرهم للإصلاحات التي يقوم بها دى كليرك ومطالبتهم بدولة بيضاء منفصلة عن جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتيد . إمتدت المعارضة لسياسة دى كليرك الى داخل الحزب الوطني نفسه وإتهام بعض عناصره للاول بان سياسته ستؤدي الى ضياع حقوق الأقلية البيضاء . - معارضة بعض عناصر الجيش والمؤسسات الأمنية لسياسة إزالة الأبارتيد ، إضافة الى أن النظام الجديد

علاقاتها التجارية والاقتصادية وتنمية استثماراتها في منطقة جنوب افريقيا .

المرحلة الثالثة : كوديسا -٢-

اتسمت الفترة بين كوديسا -١- وكوديسا -٢- باشتغال المناورات بين الطرفين كوديسا .

من أجل الوصول الى نقاط اتفاق حول ادارة العملية الانتقالية . والواقع ان الطرفين واجها أكثر من عقبة في مرحلة الاعداد لكوديسا -٢- بعضها حسم قبل المؤتمر وبعضها استمر حتى انعقاد المؤتمر ، تمثلت هذه العقبات في الآتي :-

- عدم اعتراف حركات التحرير بالبرلمان والدستور الحالي ، ورفض دي كليرك اجراء اى تعديلات دستورية لحين تشكيل جمعية تأسيسية تقوم بوضع الدستور الجديد الذى سيتفق عليه فيما بعد ، والى حين ذلك سيتم العمل بالدستور الحالي . ورغم ان حركات التحرير ترى ان البرلمان غير شرعى والدستور عنصريا إلا انها تعاملت معه دون قبول شرعيته . نذكر في هذا الشأن انضمام خمسة اعضاء من البرلمان الى المؤتمر الوطنى الافريقى ، ورغم أن مانديلا رغب بشدة بانضمامهم ، إلا إنه أعلن أن هؤلاء الخمسة لا يمثلون المؤتمر في البرلمان لأنه لا يعترف بشرعيته . ولهذا الموقف دلالة على التحولات التى تحدث في المجتمع السياسى لجنوب افريقيا ، كما إنه يشير بمستقبل غير عنصري للمؤتمر الوطنى الافريقى .

- كما اختلف الطرفان حول طول الفترة الانتقالية لحين اجراء إنتخابات عامة ، فيرى مانديلا أن تكون الفترة الانتقالية قصيرة وان تجرى انتخابات عامة في اقرب وقت ، ويرجح أن مانديلا يريد طرق الحديد وهو ساخن ، خاصة وأن العقوبات المفروضة على جنوب افريقيا تم رفعها من معظم دول العالم . أما دي كليرك فيرى ان تطول الفترة الانتقالية وذلك لصعوبة حسم المسائل في وقت قصير تقاديا لحدوث فوضى عامة ، إلا إنه يرجح ايضا ان دي كليرك يريد ان يطيل المدة حتى تغيب روح الكفاح من أجل التحرير لدى الاغلبية السوداء وحتى يخبو نجم المؤتمر الوطنى الافريقى وزعيمه مانديلا ، خاصة وأن طول الوقت وتحمل المؤتمر وغيره من المنظمات المناهضة للابارتيد التى سيكون لها دور في الحكومة الانتقالية مسئوليات الحكم خلال الفترة القادمة سيعرضهم للمسئولية السياسية ، والتى ربما تؤثر على شعبيتهم وعلى توقع ادائهم . وبعد عدة مناورات ، تم التوصل في النهاية الى اتفاق مبدئى حول تقسيم الجدول الزمنى الى عدة مراحل تبدأ بتشكيل الحكومة الانتقالية هذا العام ١٩٩٢ وتنتهى بانتخابات عامة عام ١٩٩٥ .

- أما شكل النظام ، فقد كان الراى السائد هو الاتجاه نحو نظام فيدرالى حتى يتفادى التقسيمات العرقية والنزعات الانفصالية . وحفاظا على حقوق الاقلية البيضاء ، قدم دي كليرك إقتراحا ان يكون البرلمان مكونا

- دعوة رئيس نيجيريا (رئيس منظمة الوحدة الافريقية) دي كليرك لزيارة نيجيريا وتصريحه بأن نيجيريا ستقيم علاقات دبلوماسية كاملة فور تشكيل الحكومة الانتقالية ، واعلان كينيا والمغرب وبعض الدول الافريقية الاخرى بانها ستفتح مكاتب تمثيل بينها وبين جنوب افريقيا .

وقد اثارت هذه السرعة في رفع العقوبات او التمهيد للنشط لرفعها خوف حركات التحرير الافريقى من اثر ذلك على موقفها التفاوضى . ونادى مانديلا باستمرار فرض العقوبات حتى يتم تشكيل حكومة انتقالية ويوضع الدستور الجديد ، الا ان العالم قد مل من هذه الازمة التى آلت بظلالها ، ليس على جنوب افريقيا فقط بل على الصعيد الافريقى ككل وربما إمتد للدول الاخرى ايضا . يرجع ذلك لاهمية جنوب افريقيا الاستراتيجية والطبيعية .

اهمية جنوب افريقيا :

إقليميا : تعد دولة جنوب افريقيا بمثابة دينامو المنطقة الذى يحرك عربة افريقيا الجنوبية من الناحية الاقتصادية ، وذلك للأسباب الآتية :-

- التفوق الصناعى والتكنولوجى والمادى الذى تحظى به عن بقية القارة ، ويتضح تداخل اقتصادها وسيطرتها على دول المواجهة في عدم قدرة الأخيرة الصمود امام المقاطعة الاقتصادية واضطرابها الى كسر الحظر الاقتصادى حتى تنفذ اقتصادها المتهاوى .

- تتحكم جنوب افريقيا في النقل والمواصلات للدول المظلة لافريقيا الجنوبية .

- اهمية موانى جنوب افريقيا في التجارة الخارجية لمعظم دول افريقيا ، وذلك لقلّة اسعار خدماتها نسبيا ، واسوء الحالة التى وصل اليها ميناء دار السلام .

- ثقل كاهل منظمة الصادق - منظمة الجنوب الافريقى لتنسيق التنمية والتعاون - بالمشاكل الهيكلية للدول الافريقية ، وعدم قدرتها على القيام على الوجه الاكمل بهذا الدور نظرا لضعف قدراتها وامكانياتها ، وانتظار هذه الدول ان تلعب دولة جنوب افريقيا دور القائد التنموى في القارة ، خاصة وان علاقتها متوطنة بالدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، وبذلك سيتوفر لها اسواق عمل ، حركة رأس مال ، استثمارات جديدة ، ادارة فنية وتقنية على مستوى اعلى .. مما سيؤدى بالطبع الى اثر ايجابى ملموس على اقتصادها .

دوليا : - تعد دولة جنوب افريقيا فرعا غربيا في القارة الافريقية ، وبالتالي فهي صديق استراتيجى هام لطريقها الغربى في المنطقة .

- تتمتع جنوب افريقيا بموارد طبيعية لها اهميتها في الصناعة كالنيون والماس وبعض المعادن والمواد الخام الاخرى .

- الفرصة التى يمكن ان تتاح للدول الاخرى من تنمية

الى تسوية .

مستقبل التطورات في جنوب افريقيا :

يتحدد التطورات في جنوب افريقيا حول مدى نجاح المرحلة الانتقالية وحسن ادارتها ، وإلى أى مدى سيتم استقرار الأوضاع واستبعاد أى فوضى أو صراع داخل ، سواء بين الاغلبية السوداء والاقلية البيضاء أو بين كل فئة وذاتها .

- وضع الاقلية البيضاء في المستقبل ، والمرجح ان دى كليرك لن يصدر أى اتفاقات نهائية ، او يسعى بشكل جدى الى اجراء انتخابات عامة الا اذا تم ضمان حقوق الاقلية البيضاء في ظل النظام الجديد ، خاصة وأنه مازال الطرف الأقوى في التفاوض .

نذكر في هذا الشأن زيادة شعبية دى كليرك بين الملونين والهنود في جنوب افريقيا .

- أما عن وضع الاغلبية السوداء ، فلنا ان نتساءل : إلى أى مدى سيتم توحيد صفوف حركات التحرير المختلفة أو اندماجها في شكل يستبعد تفتتها في صراع داخل يمثل خطورة على مفاوضات الحكومة الجديدة كما يمثل خطورة على سير الاحوال في النظام الجديد . والأرجح ان الصراع الداخلي لن يتطور وذلك لان حركات التحرير وان اختلفت حول الوسيلة وبعض المسائل الخاصة بتوزيع السلطة مستقبلا ، وتخوفهم من تسلط المؤتمر الوطني الافريقى ، إلا إنهم يتفقون في الهدف بشكل أو بآخر .

- التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة وجنوب افريقيا وانضمامها الى المنظمات الاقتصادية في الجنوب الافريقى وقيامها بالدور التنموى في المنطقة ، يرجح ان يكون اقل من التوقعات المبالغ فيها اذا اخذنا في الاعتبار اعباء الحكومة الداخلية في الفترة القادمة .

- هل سيكون للغرب دور جديد من خلال راسمال يستثمر في جنوب افريقيا ، خاصة وان حكومة جنوب افريقيا شريكه الفكرى في المنطقة ، وما شكل هذا الدور ان وجد : تنموى أم تبادل لا متكاء ؟

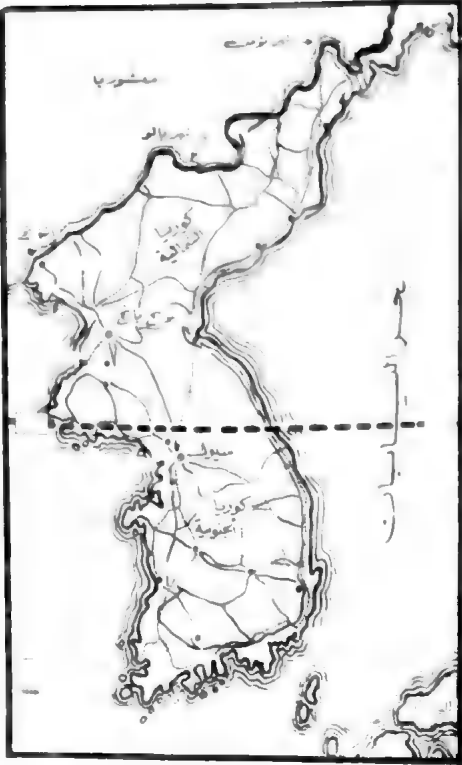
- العبء المنتظر ان تتحمله دولة جنوب افريقيا في إعادة تشكيل هيكل اقتصادها الداخل وإعادة التوزيع من اجل عدالة اجتماعية ومساواة بين كل المواطنين في ظل اقتصاد حر تسيطر عليه قوى السوق . وهنا تثار تساؤلات عديدة حول شكل النظام ما بعد الاباريثد ، هل الاقلية البيضاء مهياة لتقبل وضع التساوى بينهم وبين الاغلبية السوداء ؟ وإلى أى مدى سيتم التعايش بينهم إلى أى مدى ستتسطيع الاغلبية السوداء ان تثبت قدراتها وإمكانياتها التي ظالما ظلمتها النظم العنصرية وانتهمتها بالتخلف والدونية ؟ ان طيلة عمر النظام العنصرى على مدى عقود جعلنا ننظر بعين الحذر الى شكل النظام الجديد ، وان نرى ما اذا كان النظام العنصرى يكمن في النظم والحكومات ، أم يمتد الى الشخصيات والافراد أنفسهم ؟ □

من مجلسين بدلا من واحد ، الاول (مجلس النواب) يكون على أساس الكثافة السكانية والثاني (مجلس الشيوخ) يكون على أساس المجموعات العرقية مما يعطى حق فيتو ضمنيا للاقلية البيضاء وهو ما اعترض عليه المؤتمر الوطنى الافريقى .

وظلت اللجان الخمس تعمل على تسوية المسائل الاجرائية حتى انعقد مؤتمر كوديسا - ٢ - في يومى ١٥ و١٦ مايو ١٩٩٢ في جوهانسبرج بين حكومة بريتوريا وحركات التحرير في جنوب افريقيا . وقد تسبب فشل اللجنة الخاصة ببحث التعديل الدستورى للوصول الى اتفاق يرضى الطرفين الى تأجيل اعمال المؤتمر لمدة ٦ ساعات ، إنعقد بعدها المؤتمر ، وتصدر موضوع تعديل الدستور نقطة خلاف بين الطرفين ، حيث ترى حكومة بريتوريا ان يكون التعديل بعد الحصول على نسبة ٧٥٪ من الأصوات ، وبذلك لا يمكن لان يمر تعديل دستورى دون موافقة البيض ، بينما ترى حركات التحرير وعلى راسها المؤتمر الوطنى الافريقى ان يتم التعديل بعد الحصول على ٦٦,٦٪ وهى نسبة الثلثين وذلك ما لم يوافق عليه دى كليرك . وظلت المساومة متصلة الى ان وصلت النسبة الى ٧٠٪ ، الا ان دى كليرك لم يعلن موافقته كما لم يعلن رفضه . كما تم الاختلاف ايضا حول موافقة مجلس الشيوخ على تعديل الدستور حسبما ترى حكومة بريتوريا وحسبما رفض المؤتمر الوطنى الافريقى ايضا . وبذلك تعذر الوصول الى حل بخصوص نقاط الخلاف وتوتر الطرفين وسيطر عليهم التعتنت حتى ان مانديلا ودى كليرك اضطرا الى عقد جلسة مغلقة بينهما مساء اليوم الاول لتهدئة الاوضاع . وبالفعل تم التباحث خلال الجلسة المغلقة وتوصل الطرفان الى الاتى : - ان يتم تأجيل مناقشة الدستور النهائى الى فترة قادمة ويتم التركيز الآن على الحكومة الانتقالية ووضع دستور مرحل ، وقد وافق مانديلا على ذلك .

- ان يتم تأجيل مناقشة اقامة مجلس الشيوخ في الوقت الحالى مع ضمان حقوق الاقليات عن طريق التمثيل الاقليمى . وقد وافق دى كليرك على ذلك .

وقد ابدى الطرفان بعض المرونة في التوصل الى تلك النتائج ، مما اثر على الجو العام للمؤتمر في اليوم التالى وخفف من حدة توتره . أسفرت نتائج المؤتمر عن تشكيل لجنة تحت اسم « لجنة الادارة » تقوم بأعمال الجان الخمس ، وتبحث الموضوعات التى لم تستطع اللجان التوصل فيها الى حل ، وحين تتوصل هى إلى اتفاق بشأن تلك الموضوعات ، يمكن عقد كوديسا مصغرة تعرض فيها آخر تطورات الموقف . والواقع إنه رغم التوتر الذى اصاب المؤتمر في اليوم الاول الا اننا نستطيع القول ان المؤتمر اسفر عن نتائج ايجابية الى حد كبير . ويتضح ذلك من تنازل كل طرف عن مطلب اساسى له في العملية التفاوضية وذلك في المرحلة الحالية لحين تخطى تعثرات العملية الانتقالية وهو ما يعكس رغبة الطرفين في الوصول



حول احتمالات الوحدة بين الكوريتين

محمد مصطفى شحاته

١ - انقسام كوريا الى دولتين :
في أغسطس عام ١٩٤٥ وقعت الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي أن ذاك على اتفاق تم بمقتضاه تقسيم شبه جزيرة كوريا الى شطرين شمالي ، وجنوبي ، تقسيما مؤقتا كأحد شروط الدولتين لقبول استسلام اليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي كانت تحتل كوريا في هذه الفترة . واتفق الطرفان على أن يشرف الاتحاد السوفيتي على استسلام القوات اليابانية شمال خط العرض ٣٨ ، بينما تشرف الولايات المتحدة على استسلام اليابان جنوب ذلك الخط ، على أن يكون هذا الاجراء سابقا على توحيد شبه جزيرة كوريا واستقلالها . غير أن كوريا وقعت ضحية للحرب الباردة الاولى بين قطبين يتنافسان على زعامة العالم ايدولوجيا ، واقتصاديا وعسكريا . فقد رأت الولايات المتحدة أن كوريا بموقعها المتميز في أقصى شرق آسيا حيث تحدها شمالا جمهورية الصين الشعبية ، ومن الشمال الشرقي الاتحاد السوفياتي ، ومن الجنوب المحيط الهادي ، ومن الشرق بحر اليابان ، ومن الغرب البحر الأصغر .. تمثل موقعا استراتيجيا لنشر القيم الليبرالية الغربية ، ومحاصرة المد الشيوعي في شرق آسيا .
وفي المقابل رأى الاتحاد السوفيتي في كوريا موقعا هاما لمقاومة الاطماع الأمريكية ونشر الايدولوجية الشيوعية

بعد ٤٦ عاما من العداء والصراع بين الشطرين الشمالي والجنوبي من شبه جزيرة كوريا ، وافقت الكوريتان في مايو الماضي على افتتاح مكاتب للاتصال بين الدولتين ، وتشكيل لجان مشتركة للتعاون العسكري والاقتصادي والثقافي .. فيما يعد خطوة هامة على صعيد حوار الوحدة بين الكورتين الذي بدأت ارماساته الاولى في أوائل السبعينات مع بداية انتهاء الحرب الباردة الاولى ، وظل ساكنا وهزيلا حتى النصف الثاني من الثمانينات مع بداية انتهاء الحرب الباردة الثانية .. واصبح أكثر جدية وقوة مع انهيار المعسكر الاشتراكي ، وفقدان كوريا الشمالية لاهم حليف لها بتفتت الدولة السوفيتية .

وبعد تقسيم كوريا الى شطرين احدي ثمار النظام العالمي الذي وضع أسسه الحلفاء في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية .. بينما يعد التقارب ، وبدء حوار هادئ تطرح فيه مبادرات الوحدة بين شطري كوريا احدي ثمار ما يسمى بالنظام العالمي الجديد الذي بدأ الحديث عن معالقه ومحدداته في منتصف الثمانينات وعليه ، فلا يمكن دراسة المسألة الكورية بعيدا عن المتغيرات الدولية ..

اللقاءات على اعلی المستويات الرسمية ، انتهت بالتوقيع على اتفاق تاريخي في ديسمبر ١٩٩١ .

وقبل أن نستعرض المقترحات التي تقدم بها الجانبان حول الوحدة ، ومضمون الاتفاق سنلقى الضوء في عجلة على التغيرات التي طرأت على سياسة الكوريتين بسبب التغير في النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة .

٢ - ارمصاصات الوحدة بين الكوريتين :

تعد كوريا الشمالية إحدى الأنظمة الشيوعية الثلاثة التي تمكنت من الإفلات من فيروس الديمقراطية الذي أطاح بالأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، بسبب ما تفرضه على شعبها من سياج امني لقمع القوى المطالبة بالتغيير .. غير أن التغيرات في النظام الدولي فرضت على كوريا الشمالية تعديل سياستها الخارجية ، وابداء مرونة أكبر في التعامل مع العالم الخارجي لاسباب كان اهمها العامل الاقتصادي .

فكوريا الشمالية تواجه أزمة اقتصادية حادة بعد فقدانها للاتحاد السوفياتي الذي كان يمدّها بأكثر من ٦٠ ٪ من احتياجاتها من المواد الخام والطاقة ، بأسعار رخيصة فضلا عن امتصاص السوق السوفيتية لأكثر من ٧٠ ٪ من منتجات كوريا الشمالية . وقد اتجهت حكومة « بيونج يانج » الى الصين لطلب الدعم السياسي والاقتصادي على اعتبار أن الصين مازالت تتمسك بالعقيدة الشيوعية .. غير أن المسئولين في بكين رفضوا منح بيونج يانج اية مساعدات اقتصادية .

ولم تجد كوريا الشمالية مفرًا من الانفتاح على العالم ، والتخلّي عن سياسة العزلة التي دأبت على ممارستها قرابة ٤٠ عاما .. وكانت الخطوة الأولى في ٢٨ مايو ١٩٩١ عندما أعلنت حكومة بيونج يانج رغبتها في الانضمام بمفردها الى عضوية الأمم المتحدة ، الأمر الذي يعنى اعترافها بدولة كوريا الجنوبية ، وقد تم قبول الكوريتين كعضوين في الأمم المتحدة في ١٧ سبتمبر ١٩٩١ بموافقة أغلبية أعضاء الجمعية العامة .. وكانت الخطوة الثانية بموافقتها في مايو الماضي على السماح للوكالة الدولية للطاقة النووية بالتفتيش على منشآتها النووية السرية وهو أحد الشروط الأساسية التي وضعتها اليابان والولايات المتحدة لتطبيع علاقاتها ، وتقديم المساعدات الاقتصادية الى كوريا الشمالية . وهو ما انعكس على حوار الوحدة بين الكوريتين .

وفي الشطر الجنوبي من كوريا كان لتولي « روتاي دو » ودور بارز في خفض حدة التوتر بين الكوريتين . حيث أعلن أن هدف حكومته ازالة حاجز عدم الثقة مع الشطر الشمالي بغية تحقيق حلم الوحدة الذي يراود ٧٠ مليون كوري .

وسمح « روتاي دو » لوسائل الاعلام بمناقشة قضية

في آسيا ، فأقام حكومة شيوعية موالية له في الشطر الشمالي من كوريا

وفي يونيو ١٩٥٠ اجتاحت قوات كوريا الشمالية أراضي كوريا الجنوبية ، وكانت هذه العملية ايزانا ببدء الحرب الكورية التي استمرت ٢ سنوات . وكادت أن تنفجر الى حرب عالمية ثالثة بين المعسكرين الشرقي والغربي . وعلى الفور تمكنت الولايات المتحدة في غياب مندوب الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن من اصدار قرار من المجلس بارسال قوات دولية الى كوريا لتوحيدها . ودخلت القوات الأمريكية شبه جزيرة كوريا تحت مظلة الأمم المتحدة ، وفي نيتها حصر النفوذ الشيوعي في الشرق الأقصى ، وتحرير إحدى الدول الخاضعة للاتحاد السوفيتي .

وقد رأت الصين في التدخل الأمريكي تهديدا لأمنها القومي فأرسلت قوات على شكل متطوعين للدفاع عن كوريا الشمالية ، وبدأ الاتحاد السوفيتي في ارسال شحنات ضخمة من الأسلحة المتطورة كان لها أثر في قلب المعادلة العسكرية لصالح كوريا الشمالية التي تمكنت من إلحاق خسائر فادحة بالقوات الأمريكية . وخوفا من تطور الحرب الى حرب عالمية ثالثة وافقت واشنطن على الرجوع مرة أخرى الى الأوضاع السابقة على اجتياز كوريا الشمالية لخط العرض ٣٨ ، وهكذا انتهت الحرب من حيث بدأت ، وتراجعت الولايات المتحدة عن الهدف الذي حددته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ أكتوبر ١٩٥٠ والخاص بتوحيد شبه جزيرة كوريا ، وأبرمت الكوريتان اتفاقية هدنة فيما بينهما عام ١٩٥٣ .

ومنذ ذلك التاريخ والشك والتوتر بسودان العلاقات بين شطري كوريا حيث تنشر كوريا الشمالية نحو مليون جندي على طول حدودها مع كوريا الجنوبية ، التي تضع هي الأخرى ٧٥٠ ألفا من قواتها تعززها القوات الأمريكية في مواجهة الشطر الشمالي .

ومع بوادر التحسن الذي طرأ على العلاقات بين موسكو ، وواشنطن في السبعينات ، وقعت الكوريتان على اتفاق سري عام ١٩٧٢ ، تحت إشراف الصليب الأحمر الدولي وافق الجانبان بمقتضاه على أن يتم تحقيق الوحدة بجهود كورية ، وبالوسائل السلمية ، وبدون أي تدخل أجنبي . وكان هذا الاتفاق نقطة البداية لسلسلة طويلة من المحادثات بين شطري كوريا بهدف تحقيق الوحدة .. غير أنها باءت بالفشل الى أن وضعت الحرب الباردة الثانية أوزارها ، وأعلن الرئيسان الأمريكي « جورج بوش » ، والسوفياتي « ميخائيل جوربا تشوف » في مؤتمر مالطا عام ١٩٨٩ ، نهاية الحرب الباردة ، وبدء مرحلة جديدة من التعاون واحتواء مناطق الصراع الملتهبة في العالم .. فبدأت المحادثات بين الكوريتين تأخذ طابعا أكثر جدية . فشهد النصف الثاني من الثمانينات اقتراحات رسمية من الجانبين حول الوحدة ، وعدد من

بين الكوريتين في ديسمبر ١٩٩١ عندما وقع رئيس وزراء كوريا الشمالية يون هيونج موك مع نظيره الجنوبي شونج ون شيك على اتفاق تاريخي لانها العداء ، وقرار السلام والاستقرار في شبه جزيرة كوريا ، وهو ما يعرف باسم « اتفاق المصالحة وعدم الاعتداء ، والتبادل والتعاون بين الكوريتين : وبالتوقيع على الاتفاق تكون كوريا الشمالية قد اعترفت رسميا بكوريا الجنوبية للمرة الاولى منذ تقسيم شبه جزيرة كوريا عام ١٩٤٥ . وتضمنت اهم بنود الاتفاق الذي توصل اليه الطرفان في ختام الجولة الخامسة من المحادثات بين رئيسي وزراء البلدين والتي بدأت عام ١٩٩٠ ما يلي :

- التزام الكوريتين باحترام النظام السياسي ، والاجتماعي القائم في كل منهما .
- الامتناع عن استخدام القوة او التهديد باستخدامها في تسوية المنازعات بين الدولتين
- الالتزام بخط ترسيم الحدود الذي نصت عليه الهدنة الموقعة بين البلدين عام ١٩٥٣ .
- تشكيل لجنة عسكرية مشتركة لبحث الخطوات اللازمة لبناء الثقة العسكرية ، والحد من التسلح ، وازالة اسلحة الدمار الشامل في شبه جزيرة كوريا .
- دعم العلاقات التجارية والاقتصادية ، وتبادل الخبرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا بين الكوريتين .
- حرية المراسلات ، والاتصال ، وفتح المجال الجوي والبحري للتنقل بين شطري كوريا .
- وقد رحبت الدول الكبرى بالاتفاق المذكور ، ووصفه ميتشيو واتانابي وزير خارجية اليابان بأنه حدث تاريخي ، واشادت به وزارة الخارجية الامريكية في بيان لها ... غير ان واشنطن وطوكيو اكدتا على ضرورة سماح كوريا الشمالية بالتفتيش الدولي على منشآتها النووية كشرط اساسي . لتطبيع العلاقات معها .. اما الصين فقد اعتبرت الاتفاق خطوة هامة للحفاظ على السلام في منطقة اسيا والعالم ، ويتوافق مع تطلعات شعب كوريا نحو الاستقرار .

٣ - التفتيش على المنشآت النووية :

تعد قضية الاسلحة النووية في كوريا الشمالية من اهم القضايا التي يتحدد على ضوئها مسار العلاقات بينها ، وبين كل من الولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ، وبين كوريا الشمالية . بل ان تسوية هذه القضية هو الباب الرئيسي لدخول كوريا الشمالية عالم ما بعد الحرب الباردة ، والحصول على المساعدات والقروض الاجنبية لدعم اقتصادها الوطني الذي يعاني من التضخم ، ومعدلات النمو السلبية . وقد بلغت خطورة المنشآت والبرنامج النووي لكوريا الشمالية حدا دفع « ريتشارد تشيني » وزير الدفاع الامريكي الى التصريح بان منع كوريا الشمالية -

الوحدة ، حتى أصبحت قضيتها الاولى .. وفي ابريل عام ١٩٩٠ وافق « روتاي وو » رسميا على خطة امريكية لسحب ٧ الاف جندي من اصل ٤٣ الف جندي امريكي في كوريا الجنوبية ، وهو احد شروط كوريا الشمالية الاساسية لاعادة بناء الثقة مع الشطر الجنوبي .

وعلى الصعيد الشعبي أصبحت قضية الوحدة بين الكوريتين احد المطالب الرئيسية التي تنادى بها احزاب المعارضة في كوريا الجنوبية التي تشن حملة عنيفة على الاطراف المعارضة للوحدة او التي تسعى الى تأخيرها . وقد طالبت احزاب « المعارضة في « سول » في ابريل ٩١ باقصاء « لي شونج » وزير دفاع كوريا الجنوبية عن منصبه لانه هدد بشن غارة فدائية على المنشآت النووية في كوريا الشمالية .

ومع أجواء التفاهم والتقارب بين المسكرين الشرقي والغربي ، تقدمت كوريا الشمالية بمبادرة الى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٨ تطالب فيها باقامة دولة موحدة في شبه جزيرة كوريا ، عن طريق تشكيل حكومة كونفدرالية وبرلمان قومي واحد يضم عددا متساوريا من ممثلي الشمال والجنوب ، وانشاء نظام اجتماعي ديمقراطي ، والغاء جميع المعاهدات المبرمة مع الدول الأجنبية التي تسيء للعلاقات « بين الكوريتين » .

وتشبه هذه المبادرة اقتراحا أعلنه « كيم ايل سونج » زعيم كوريا الشمالية عام ١٩٨٠ ، ودعا فيه الى تشكيل حكومة موحدة لدولتين كوريتين تتمتعان بالحكم الذاتي ، وتحفظ كل منهما بنظامها السياسي والاقتصادي ، وذلك بشروط اجمعها انسحاب القوات الامريكية من كوريا الجنوبية ، وازالة الاسلحة النووية من شبه جزيرة كوريا ، وتوقيع معاهدة سلام بين الكوريتين .

وتقدمت كوريا الجنوبية هي الاخرى بمبادرة في اواخر عام ١٩٩٠ حيث أعلن الرئيس « روتاي وو » عن رغبته في عقد اجتماع قمة مع نظيره الشمالي « كيم ايل » لبحث تشكيل كومنولث كوري مؤقت Interim Korean Com-monwealth والسماح بحرية السفر والتنقل بين الكوريتين كخطوة أولى على طريق الوحدة بينهما .

وتتكون مؤسسات الكومنولث كما طرحتها كوريا الجنوبية من مجلس للرئاسة ، وهو بمثابة السلطة العليا بها Super Power المنوط بها اتخاذ القرارات الهامة في شئون الكوريتين ، ومجلس الوزراء ويتكون من عدد متساو من المسؤولين في الشطرين . ومجلس نيابي تقاسم الكوريتان أيضا مقاعده . وتكون مهمة هذه المؤسسات اعادة تشكيل المجتمع الكوري على نحو يؤدي الى ازالة التناقضات التي خلفتها أكثر من ٤٠ عاما من المواجهة والعداء بين الدولتين .

وجاءت الخطوة الهامة على صعيد محادثات الوحدة

الى سقوط الحكومة ذاتها .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو : هل يمكن ان تتحقق الوحدة بين الكوريتين على نمط الوحدة بين ألمانيا الشرقية ، وألمانيا الغربية ؟ بعبارة أخرى هل ستؤدى الوحدة الكورية في حالة حدوثها الى استيعاب الشطر الجنوبي للشطر الشمالى او العكس ؟

في الواقع ان قضية الوحدة عن طريق الاستيعاب هي احدى الاشكاليات الأساسية في مسألة الوحدة بين الكوريتين اذ يفشى الشطر الشمالى الذى يعتبر على حد تعبير كيم ايل سونج زعيم كوريا الشمالية « راعى الاشتراكية في الشرق » ان تتم الوحدة عن طريق استيعاب الشطر الجنوبي المتقدم اقتصاديا ويعتقد النظام الليبرالى بضمونه الذى يسمح بقيام احزاب المعارضة وحرية النقد ، والانتخابات الحرة المباشرة والاقتصاد الحر ، للشطر الشمالى الذى يعاني من أزمة اقتصادية نتجت عن احتكار الدولة لادارة الاقتصاد وتوجيهه قرابة ٤٥ عاما ومن هنا يطالب الطرف الشمالى بالوحدة الرسمية اى الوحدة على مستوى النخبة السياسية فقط على النحو المعهود في مشروعات الوحدة بالعالم الثالث .. اما الشطر الجنوبي من كوريا وان كان يؤكد على ضرورة احترام توجهات النظامين في شطري كوريا ، ويستبعد تحقيق الوحدة عن طريق الاستيعاب .. الا انه يطالب بالوحدة الشعبية أولا من خلال تكثيف قنوات الاتصال بين أبناء شعب كوريا صعودا الى الوحدة السياسية بين حكومتى الدولتين . وهوما سيؤدى حسب اعتقادنا الى استئصال الفكر الشيوعى الماركسى من عقول أبناء الشطر الشمالى واستبداله بفكر ليبرالى حر سيؤدى في النهاية الى الاطاحة بالنظام الشيوعى في كوريا الشمالية الذى لا يستند حسب اعتقادنا الى قاعدة شعبية حقيقية بسبب السنوات الطويلة من ممارسته لسياسة القمع وتكميم أنفاس المعارضة .. الخ

أضف الى هذا ، العامل الاقتصادى الذى يعتبر المحدد الرئيسى لاتجاهات الوحدة بين شطري كوريا . ولكن تحقيق الوحدة في شبه جزيرة كوريا بالكيفية والسرعة التى تمت بها الوحدة بين الالمانيتين أمر مستبعد في نظرنا الان ، اذ ان ثورة الاطاحة بالحكومات الشيوعية قد هدأت حديثا في العالم ، في الوقت الذى يسبى فيه النظام الشيوعى في بيونج يانج الى السبر بخطى حثيثة نحو الاندماج في النظام العالمى . وهنا نعود مرة أخرى للعامل الاقتصادى . فلذا نجحت كوريا الشمالية في تخطى أزماتها الاقتصادية والقيام بدور الشريك التجارى المتكافئ مع كوريا الجنوبية ، فان الوحدة بينهما لن تأخذ شكل الاستيعاب وانما ستتخذ شكلا أقرب ما يكون للكونفيدرالية منه الى الفيدرالية . □

التي وصفها بأنها نظام معاد - من المضى قدما في برنامجها النووى أحد الأهداف الرئيسية لأمريكا ، كما قرر ، تشينى ، خلال اجتماعه مع المسؤولين في سول في ديسمبر ٩١ ارجاء خفض القوات الأمريكية في كوريا الجنوبية الى أجل غير مسمى بسبب رفض كوريا الشمالية للتفتيش الدولى على منشآتها النووية .

بل ان وزارة الدفاع الأمريكية ادرجت ضمن التحديات السبع التى أعلنت في فبراير الماضى انها ستكون التحديات المحتملة للامن القومى الأمريكى ، النظام الشيوعى ، والمنشآت النووية في كوريا الشمالية . اما اليابان فقد أعلنت انها لن تقدم على تقديم المساعدات الاقتصادية ، وتطبيع علاقاتها مع « كوريا الشمالية » ، قبل سماحها « للوكالة الدولية للطاقة النووية بالتفتيش على منشآتها النووية » ، وأعلن « اكيرا هيوشى » نائب وزير دفاع اليابان ان خطط كوريا الشمالية لتطوير رؤوس نووية ، وصواريخ بعيدة المدى تعد الان اكبر خطر يهدد أمن اليابان ، وقال ان بلاده سوف تتعاون مع الولايات المتحدة والدول الأخرى لاقناع « بيونج يانج » بأن تتخلى عن خططها النووية .

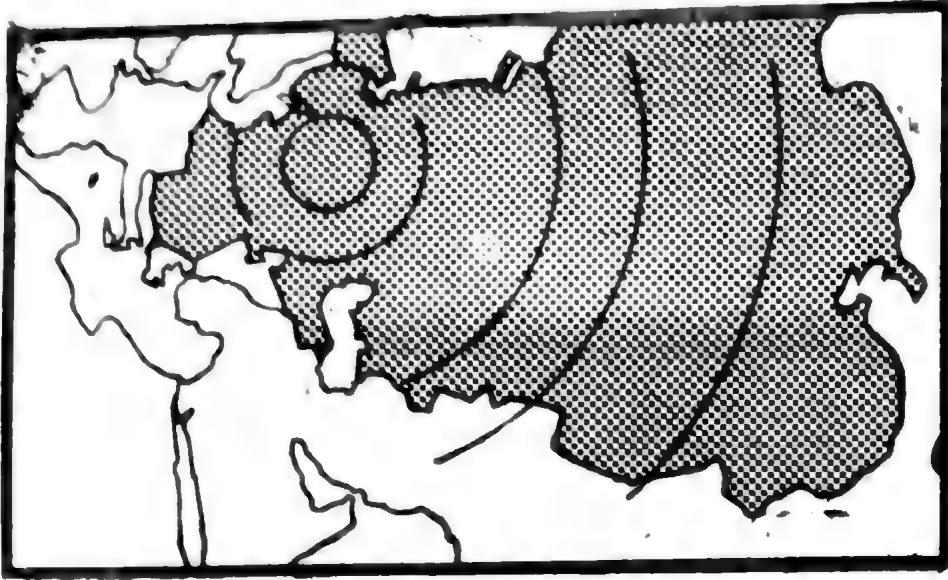
وامام هذه الضغوط الدولية لم تجد كوريا الشمالية مفرًا من التوقيع مع « الوكالة الدولية للطاقة النووية على اتفاق في يناير ١٩٩٢ وافقت بمقتضاه على التفتيش على منشآتها النووية ، واخضاعها لرقابة الوكالة . وصدق برلمان « بيونج يانج » على الاتفاق في ابريل ١٩٩٢ وقام فريق دولى من الوكالة بزيارة لبيونج يانج للتفتيش على منشآتها النووية .

وقد استثمرت كوريا الشمالية هذا الاتفاق اقتصاديا فدعت الى مؤتمر دولى في مايو الماضى لتنمية منطقة تومين ريفر حضره ممثلون عن الصين ، وروسيا ، ومنغوليا . وبرنامج الامم المتحدة للتنمية وممثلون عن القطاع الخاص في كل من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية ويهدف المشروع الى تحويل منطقة « تومين ريفر » الى منطقة للتجارة الحرة تتعامل باليات اقتصاد السوق الحر . على النمو الذى يساعد كوريا الشمالية على تخطى أزماتها الاقتصادية الراهنة ، بالاضافة الى مساعدتها على الاندماج في المجتمع الدولى بعد عزلة دامت قرابة ٤٦ عاما .

٤ - احتمالات الوحدة بين الكوريتين :

على الرغم من غياب المعلومات حول المواقف الشعبية في كوريا الشمالية من مسألة الوحدة ، الا انه يمكن القول ان هدف الوحدة بين شطري كوريا . أحد الأهداف الاستراتيجية على نحو لا تستطيع معه أية حكومة في الشطرين المجازفة بالاعلان صراحة عن تخطيها عن الوحدة خشية ان يؤدى ذلك الى ضغوط شعبية قد تؤدى

مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي وازمة ناجورنو كارباخ



امانى محمود فهمى

وستعرض في هذا التقرير لآخر تطورات النزاع ومواقف الاطراف الاقليمية الاساسية منه والجهود الدولية التي بذلت لحله الى جانب الموقف القانوني للاقليم المتنازع عليه وهو ما سيمكننا في النهاية من تحديد مدى تكيف المؤسسات الاوروبية ومنها مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى . المعنى اساسا بالنزاع ، للمتغيرات الدولية الجديدة .

اولا : تطور المشكلة :

يتبع اقليم ناجورنو كارباخ جمهورية اذربيجان ، ويتمتع بالحكم الذاتى وتقطنه اقلية ارمنية تصل الى ٨٠ ٪ من اجمالى عدد السكان البالغ حوالى ١٨٠ الف نسمة . وتعود النزاعات الاهلية بين الازربيين والارمن الى عام ١٩٨٨ حيث طالبت الاقلية بالانفصال عن الاقليم مما دعا الرئيس السوفيتى السابق ميخائيل جورباتشوف الى ارسال قوات عسكرية لتهدئة هذه الاضطرابات . غير ان اعلان قيام رابطة الكومنولث وما ترتب على ذلك من استقلال كل من ارمينيا واذربيجان قد ادى الى احتدام الصراع المسلح بين الطرفين خاصة مع

على الرغم من انتهاء فترة الحرب الباردة بما شهدت من توترات وصراعات اقليمية في العالم الثالث كانت تغذيها رغبات القوتين العظميين في بناء التحالفات السياسية والعسكرية . فان انهيار الامبراطورية السوفيتية وما استتبع ذلك او واكبه من تحلل الانظمة الشيوعية الدولية ، قد افرز ظاهرة جديدة هي الصراعات العرقية والدينية في منطقة شرق اوروبا وداخل الاتحاد السوفيتى السابق ذاته . ويشير ذلك كله الى ضعف رابطة الكومنولث التي تجمع الجمهوريات المستقلة نتيجة لاختلاف وتضارب مصالح هذه الجمهوريات لاسيما وان روسيا الاتحادية ، الوريث الشرعى للاتحاد السوفيتى السابق ، قد اصبحت شديدة الانشغال بهمومها الاقتصادية على الرغم من تأكيدها على دور « الاخ الاكبر » بالنسبة لباقي الجمهوريات . ويأتى النزاع الدائريين ارمينيا واذربيجان حول اقليم ناجورنو كارباخ ضمن هذه الصراعات التي جاءت كأحد تداعيات انهيار الشيوعية داخليا ودوليا .

ومما لاشك فيه ان ايران لن تسمح بتنامي التواجد التركي في المنطقة بتعاضد الدور الذي يمكن ان تلعبه في هذا النزاع . ولذلك جاء تشجيع ارمينيا لايران على ارسال مراقبين الى ناخيتشفان لقطع الطريق على تركيا التي صرحت باحتمال تدخلها العسكري اذا ما استمر الصراع . ومع وجود الخلافات التاريخية بين تركيا وارمينيا وذكريات مذابح الارمن التي مازالت ماثلة في الازدهان ، فليس هناك اى احتمال ان تقيم تركيا علاقات ودية مع ارمينيا بما يجعل الاخيرة الورقة الرابعة لدى ايران لتحجيم التطلعات التركية في المنطقة .

٢ - تركيا :

لقد اتسم الموقف التركي في بدايته بالحرص والتوازن مؤكدا اهمية احتواء الموقف والتوصل لتسوية سلمية للنزاع الا ان استغلال هذا الصراع لتحقيق مكاسب سياسية على الساحة الداخلية من ناحية ، وتنامي الدور الايراني متمثلا في اجتماعات طهران الثلاثية من ناحية اخرى ، قد حولا الموقف التركي الى موقف اكثر حدة الى درجة التهديد بالتدخل العسكري اذا لزم الامر .

وكانت تركيا قد تقدمت خلال اجتماعات مجلس تعاون الاطلسي الذي عقد في بروكسل في العاشر من مارس الماضي بمبادرة سلام تضمنت عدة نقاط :

- مطالبة مجلس الامن للاطراف المتحاربة بوقف اطلاق النار وحل المسألة حلا سياسيا .

- ان يقوم مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي بارسال بعثة استطلاع عقب التوصل الى اتفاقية لوقف اطلاق النار .

- ايقاف جميع انواع الحظر التي يفرضها كل طرف على الاخر .

- تيسير وصول المعونات الانسانية الى المنطقة .

- دخول الطرفين في مفاوضات لحل النزاع حلا سلميا .

أما على الصعيد الداخلي ، فيلاحظ تعدد المعارضة التركية احراج ديميريل بتأييدها ارسال قوات تركية عسكرية الى ناخيتشفان مع ادارتها لصعوبة تنفيذ ذلك استنادا الى معاهدة موسكو لعام ١٩٢١ والتي تدعي تركها انها تعطيها الحق القانوني للتدخل الا انه لا يمكن الجزم بذلك من الناحية القانونية حيث تنص المادة الثالثة من المعاهدة على ان يتمتع اقليم ناخيتشفان بالحكم الذاتي مع تبعية لجمهورية اذربيجان شريطة الا تعطى الاخيرة حق حمايته لدولة ثالثة . وترى تركيا ان ذلك ينطبق على ارمينيا في حالة استيلائها على الاقليم . غير ان الادعاء لا يصح من الناحية القانونية حيث ان استيلاء ارمينيا على الاقليم يأتي بالقوة وليس برغبة اذربيجان .

وفي ظل التفوق العسكري لارمينيا التي استولت عسكريا على اقليم ناجورنو كارباخ الذي يمثل ٧ ٪ من اراضي اذربيجان وقامت بطرد ٢٥٠ ألف شخص منه ، تبدو تركيا عاجزة عن التدخل لنصرة اذربيجان بما يهدد

مطالبة ارمينيا باعطاء الاقليم حق تقرير المصير تمهيدا للانضمام اليها اذا ما اختار سكان ناجورنو كارباخ ذلك . واستمر القتال بين الطرفين على الرغم من اتفاق وقف اطلاق النار غير الرسمي الذي تم التوصل اليه عن طريق الوساطة الايرانية .

وفي الثامن من مايو الماضي قامت القوات الارمينية المسلحة بشن هجوم مكثف على مناطق الحدود وبالتحديد مدينة « شوشا » ذات الاغلبية الازرية ، بهدف ايجاد مصر بين اراضي ارمينيا والمناطق الجبلية في ناجورنو كارباخ والتي تقع داخل اذربيجان تماما ، وترددت انباء عن ان وحدات من الجيش السابع التابع لقوات الكومنولث المشتركة المتمركزة في ارمينيا قد شاركت في عملية الهجوم .

وفي تصعيد حاد للنزاع ، قامت ارمينيا باحتلال ممر « لاتشين » الذي يصل بين ارمينيا وناجورنو كارباخ وهاجمت اقليم ناخيتشفان ، منطقة الحكم الذاتي الازرية المجاورة لارمينيا وتركيا وايران .

وقد اذاعت وزارة دفاع ارمينيا بيانا انكرت فيه هجومها على « لاتشين » ووجه الرئيس الارمني رسالة الى مجلس الامن طالب فيها بعقد جلسة طارئة في ضوء تصاعد القتال في الاقاليم وارسال قوات حفظ السلام الدولية الى المنطقة .

ثانيا : مواقف الاطراف الاقليمية الاساسية من الصراع :

منذ تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال جمهورياته ، بدأ التنافس التركي الايراني في التزايد لكسب النفوذ في الجمهوريات الاسلامية في اسيا الوسطى ودخل الطرفان في تجمعات اقليمية متعددة بهدف تدعيم الروابط الثقافية والتاريخية والدينية مع هذه الجمهوريات وخلق علاقات اقتصادية يمكن ان تصبح نواة لتعاطف سياسي فيما بعد - ومن هذه الجمهوريات ، جمهورية اذربيجان الاسلامية .

١ - ايران :

كانت اول وساطة قامت بها دولة اقليمية خارج نطاق الكومنولث هي تلك التي قامت بها ايران وكانت اذربيجان ترفض اية وساطة خارجية باعتبار هذا النزاع مسألة داخلية غير قابلة لتدخل اطراف خارجية . وكان على اكبر ولاياتي ، وزير خارجية ايران ، قد قام بزيارة لباكو عاصمة اذربيجان من اجل الوساطة بينهما وبين ارمينيا في اواخر شهر فبراير الماضي ثم قام بزيارة لارمينيا حيث تم عقد اتفاقيات مع الحكومة الارمينية لبناء جسور واقامة التبادل التجاري بين الدولتين الامر الذي اوضح لاذربيجان مدى متانة العلاقات الايرانية الارمينية رغم اعتداء ارمينيا على مسلمي اذربيجان .

لجنة لبحث ارسال المساعدات الانسانية العاجلة لسكان الاقليم المتضررين من القتال . وأشار الى استثناء اللجنة من انتهاكات حقوق الانسان هناك - كما تم تكليف تشيكوسلوفاكيا . الرئيس الحالي للمؤتمر . وبموجب مبادرة المانية يبحث صيغة جديدة لتسوية النزاع بطريقة سلمية .

وفي الثالث عشر من مارس الماضي اجتمعت لجنة كبار المسؤولين التابعة لمؤتمر الامن والتعاون الاوروبي في براغ بمشاركة ممثلين عن كل من ارمينيا واذربيجان . وقد تقررت في الاجتماع مايلي :

- ارسال بعثة ثانية لتقصي الحقائق لتنفيذ قرار وقف اطلاق النار والبدء في محادثات السلام .

- عقد مؤتمر بشأن النزاع في ناجورنو كاراباخ تحت رعاية مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي بهدف التوصل الى تسوية سلمية للنزاع وهو مؤتمر - منسك - المزمع عقده في يونيو من هذا العام .

- توفير المساعدات الانسانية لسكان الاقليم .

- حظر بيع الاسلحة لكل اطراف النزاع .

وفي اثناء هذه الاجتماعات طرحت فرنسا . التي عرفت بتأييدها التقليدي للارمن بناء على انتهاكات حقوق الانسان في اذربيجان وإن انعكس هذا الموقف بعد مهاجمة ارمينيا لاقليم ناخيتشيفان . بمبادرة جديدة لوقف القتال الدائر في ناجورنو كاراباخ وقد اشتملت المبادرة على استضافة فرنسا لاجتماع وزاري يضم ممثلين من ارمينيا واذربيجان وناجورنو كاراباخ وتركيا وبعض الاطراف الاخرى . الا ان هذه المبادرة لم تلق تجاوبا حيث رفضت تركيا اشتراك ممثلين من اقليم ناجورنو كاراباخ لمطالبته بالانفصال عن اذربيجان .

وفي اجتماعات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي الاخيرة في هلسنكي في الحادي والعشرين من مايو . قامت تركيا بشن الضغوط لتبني قرار جديد ضد ارمينيا يؤكد عدم الاعتراف بالتغيرات الاقليمية التي تسعى ارمينيا الى فرضها وطلب جميع الاطراف بالتخلي عن القوة لفض النزاع .

٢ - حلف شمال الاطلسي

أما عن جهود بقية المؤسسات الاوروبية . فقد صرح سكرتير عام حلف شمال الاطلسي في اجتماع مجلس التعاون بين الشرق والغرب الذي عقد في العاشر من مارس الماضي بمقر الحلف . ان الناتو سيبتدئ اذا متجاوز الصراع بين ارمينيا واذربيجان حدود تركيا التي اعلنت عن مخالفتها من اندلاع حرب شاملة في الاقليم قد تجر فيها اطراف اخرى .

ويعد البيان الذي أصدره الحلف في السادس والعشرين من مايو بشأن النزاع في ناجورنو كاراباخ اكثر التحذيرات الدولية دقة وتهديدات للطرف المعتدي حيث نص البيان على مايلي :

مصادقتها بين الجمهوريات الاسلامية لصالح ايران رغم تأييد الاخيرة الضمني للطرف الاقوى . ومن جهة اخرى . فان موسكو تنظر بعين الحذر لمحاولات تركيا لوراثه نفوذها بين الجمهوريات السوفيتية المستقلة . وعلى ذلك جاء رد موسكو سريعا على تصريحات الرئيس اوزال بضرورة التدخل العسكري التركي في ناخيتشيفان لصالح اذربيجان . حيث قام الرئيس يلتسين برفع حالة الاستعداد لقوات الكومنولث المتمركزة في القوقاز .

وبناء على هذا التحذير . فمن المستبعد ان تقوم تركيا بالتدخل العسكري في النزاع فقد أصبحت في موقف شديد الحرج بحيث أصبح حشد قواتها على الحدود المشتركة مع ارمينيا اقصى عمل عسكري يمكن القيام به بدون تخطي المحاذير الدولية للتدخل في هذا النزاع . كما ان تدخل تركيا لصالح اذربيجان سيضعف من الموقف التفاوضي النهائي للاخيرة وقد يؤدي الى تنازل اذربيجان عن الممرات الموصلة بين ارمينيا وناجورنو كاراباخ في سبيل وقف القتال . وحتى الان يتأرجح الموقف التركي بين مساندة الدول الغربية في ضرورة التوصل الى حل سلمي وبين الرغبة في تهدئة الرأي العام لما تتعرض له الحكومة من ضغوط داخلية شديدة .

٣ - روسيا الاتحادية :

لقد اتسم موقف روسيا في البداية بالحياد وقامت بعدة محاولات للوساطة بين الطرفين باحت جميعها بالفشل . غير انه قد ترددت بعض الاتهامات عن تدخل روسيا لصالح الارمن وان كانت قد صدرت الاوامر للقوات المسلحة التابعة للكومنولث بالانسحاب من الحدود الادارية بين ارمينيا واذربيجان . وفي واقع الامر . ترتبط روسيا بمعاهدة صداقة وتعاون مع ارمينيا كما وقعت في طشقند بالاحرف الاولى معاهدة للامن الجماعي لم تنضم اليها اذربيجان بعد . وقد فسر البعض زيارة وزير الدفاع الروسي لارمينيا على انها دليل على تأييد موسكو الضمني لارمينيا .

ورغم ذلك . ففي اثناء زيارة رئيس الوزراء التركي لروسيا الاتحادية بغية تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين . قام يلتسين وديميريل ببحث النزاع في ناجورنو كاراباخ واتفق على ان تعمل موسكو وانقرة من خلال وساطة مشتركة لفض النزاع على الاقليم .

لغيا : المؤسسات الاوروبية و جهود تسوية النزاع :

١ - مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي :

انضمت كل من ارمينيا واذربيجان الى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي اثناء انعقاد اجتماعاته في براغ في الثلاثين من يناير الماضي وتقرر ارسال لجنة لتقصي الحقائق الى اقليم ناجورنو كاراباخ المتنازع عليه والتي قررت وقف اطلاق النار بين الاطراف المتناحرة وتكوين

وقد تقدم مجلس سوفييت ناجورنوكلرباخ بطلب للانضمام الى جمهورية ارمينيا ووافق عليه مجلس السوفييت الاعلى في ارمينيا عام ١٩٨٩ مما اثار مشاعر اذربيجان التي يتبعها الاقليم . كما ترى ارمينيا ان الاقليم المتنازع عليه كان تاريخيا جزءا من اراضيها حتى ابرام المعاهدات سالفة الذكر . وقد أجرى استفتاء داخل الاقليم عام ١٩٩١ حيث صوت ٨٠٪ من السكان لصالح الاستقلال وحق تقرير المصير .

وحتى الان لم يتم بحث الوضع القانوني لاقليم ناجورنوكلرباخ رغم تعدد مصادر الجهود الدولية لحل النزاع . وتؤكد ارمينيا انه ليس لديها أية ادعاءات على الاقليم محل النزاع رغم أن معاهدة ١٩٢١ قد وقعتا السلطة المركزية للاتحاد السوفييتي السابق الذي انتقلت سلطته بانفصال جمهورياته ومنها ارمينيا . إلا أن هذا القول مردود عليه حيث أن جميع الجمهوريات السوفييتية المستقلة قد تعهدت باحترام الحدود القديمة . ومن هنا ، حولت ارمينيا قضية الاقليم المتنازع عليه الى مسألة حقوق الانسان مشيرة الى الانتهاكات التي يفرض لها الارمن في الاقليم التابع لاذربيجان .

وبوجه عام ، فلا يمكن التنبؤ حاليا باحتمال تغير الوضع القانوني الحالي لاقليمي ناجورنوكلرباخ وناخيتشيفان وان كان هذا التغير يعد احتمالا بعيدا عن الواقع في الوقت الحالي على أساس الاعتبارات الآتية .

١ - وراثت روسيا الاتحادية لجميع التعهدات الدولية للاتحاد السوفييتي السابق بالإضافة الى تعهد دول الكومنولث بعدم تغيير الحدود القديمة للجمهوريات كما سبق الذكر .

٢ - أن هذا الوضع الدولي قد تم تقنينه في أعقاب الحرب العالمية الثانية وقد مثلت وثيقة هلسنكي الصادرة عن مؤتمر الامن والتعاون الاوربي في عام ١٩٧٥ الاعتراف التريبي بالحدود القائمة فيما بعد ١٩٤٥ وضمنان الوحدة الاقليمية لكل دولة في مقابل تعهد الاتحاد السوفييتي باحترام حقوق الانسان . وليس من المتصور أن تسمح الدول أعضاء مؤتمر الامن والتعاون الاوربي بأي خرق لاحد المبادئ الأساسية للمؤتمر لا سيما وأن الجمهوريات السوفييتية المستقلة بما فيها ارمينيا واذربيجان ، قد تعهدت عند انضمامها للمؤتمر باحترام مبادئه ومواثيقه .

٣ - أن تغيير الحدود الدولية لجمهورية ارمينيا سيمثل سابقة دولية خطيرة ستفتح الباب أمام كثير من الدول للمطالبة بضم اقاليم اليها بناء على ادعاءات تاريخية أو جغرافية أو عرقية الامر الذي يهدد بحصول فوضى دولية في وقت لم تتحدد فيه بعد الملامح النهائية للنظام العالمي الجديد .

٤ - أنه في حالة قيام البرلمان الروسي بإلغاء قرارات عام

١ - ضرورة الانسحاب من جميع المواقع التي تم احتلالها بالقوة .

ب - أن أي عمل يهدد الوحدة الاقليمية لجمهورية اذربيجان أو أي من الجمهوريات الاخرى يمثل انتهاكا غير مقبول لمبادئ القانون الدولي ومبادئ مؤتمر الامن والتعاون الاوربي .

ج - رفض أي تغيير بالقوة للوضع الحالي لاقليم ناجورنوكلرباخ وناخيتشيفان . وقد تضمن البيان الصادر عن اجتماع المجلس الوزاري للحلف في اوسلو في الرابع من يونيو الحالي نفس هذه القرارات خاصة مبدأ احترام الحدود الدولية القائمة .

٣ - المجموعة الاوربية :

منذ بداية النزاع ، أبدت المجموعة الاوربية كافة جهود الوساطة لحل النزاع سلميا ودعت الاطراف المتحاربة للالتزام بوثيقة هلسنكي وميثاق باريس ومبادئ الامم المتحدة . وقد صدر بيان عن مجلس التعاون السياسي الاوربي التابع للمجموعة الاوربية في الخامس والعشرين من مايو الماضي حول النزاع في ناجورنوكلرباخ جاء فيه ما يلي :

١ - رفض المجموعة الاوربية لاية أعمال من شأنها تهديد الوحدة الاقليمية للمنظمة باستخدام القوة وتحقيق مكاسب سياسية .

ب - ضرورة احترام الحقوق الأساسية للارمن والاذريين في اطار الحدود الجغرافية القائمة .

رابعا : الموقف القانوني لاقليم ناجورنوكلرباخ :

يستند الوضع القانوني لاقليم ناجورنوكلرباخ وناخيتشيفان على معاهدة موسكو الموقعة بين لينين وأتاتورك في ١٦ مارس عام ١٩٢١ حيث كانت القوات التركية تسيطر على بعض أجزاء من جمهورية ارمينيا عند قيام السلطة السوفييتية في ارمينيا في ٢ ديسمبر عام ١٩٢٠ . وقد نصت معاهدة موسكو على تعديل معاهدتي باطوم بين جورجيا والدولة العثمانية ومعاهدة اسكندروبول بين ارمينيا وتركيا وتم فصل اقليم باطوم عن ارمينيا وضمه الى جورجيا وضم اقليم اسكندروبول الى ارمينيا ، كما تضمنت المعاهدة اعتراف تركيا بإقامة السلطة السوفييتية في اقليم ناخيتشيفان وسيادة اذربيجان عليه على أن يتمتع بالحكم الذاتي .

وفي ١٢ أكتوبر عام ١٩٢١ ، وقعت كل من ارمينيا واذربيجان وجورجيا وروسيا الاتحادية الاشتراكية مع تركيا معاهدة « قارس » التي نصت في أحد بنودها على اقرار معاهدة موسكو للصداقة والتعاون . وفي عام ١٩٢٣ قام الاتحاد السوفييتي بتحديد الوضع القانوني لاقليم ناجورنوكلرباخ كإقليم ذي حكم ذاتي خاضع لاذربيجان .

البؤرة المتوترة :

وباستحداث هذه الآلية الجديدة ، استطاع المؤتمر الخروج عن جمود قاعدة الاجماع المتبعة في الحالات الأخرى وكان بمثابة اقرار لتخلي المؤتمر عن مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الاعضاء - وهو المبدأ الذي استند اليه الاتحاد السوفيتي السابق في رفضه لاتهامات المؤتمر عن انتهاكات موسكو لحقوق الانسان .

ب - اللجنة الاستشارية والامانة التابعة لها التي تقوم بتبادل المعلومات العسكرية مع الدول الاعضاء .
ج - مكتب الانتخابات الحرة ويكون مقره وارسو ومهمته توفير المعلومات الخاصة بالانتخابات في الدول الاعضاء وتلقى تقارير مراقبي الانتخابات التابعين للمؤتمر والذين يتم ارسالهم بناء على طلب حكومات الدول الاعضاء .
وقد هدف هذا التغيير الهيكلي الى تعريف دول شرق أوروبا والجمهوريات المستقلة حديثة العهد بالديمقراطية ، بمبادئ وأسس المؤتمر .

٢ - مرحلة الاستيعاب وتحديث الهوية :

١ - لقد جاءت قرارات مؤتمر براج في أوائل هذا العام ، متسقة تماما مع توجه المؤتمر للتعايش والتكيف مع التداعيات الإقليمية والدولية لانتهاء الاتحاد السوفيتي ونشأة رابطة الكومنولث بما تملكه من أسلحة نووية .
وقد جاء قرار المؤتمر بقبول عضوية عشر من دول الكومنولث الجديد بحيث أصبح عدد أعضاء المؤتمر ٤٨ دولة ، كضمان لسيطرة الغرب على الارث النووي السوفيتي الذي انتقلت ملكيته الى بعض الجمهوريات المستقلة وعلى رأسها روسيا الاتحادية وهذا ما يفسر مبادرة وزير الخارجية الألماني السابق « جينشر » بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومحاولة ألمانيا استصدار وثيقة لمنع نقل وانتشار تكنولوجيا الأسلحة النووية وهو ما يؤكد ايضا ارتباط التأيد الألماني لبقاء الوجود الأمريكي في أوروبا بوضع الأسلحة النووية التي يمتلكها ورثة الاتحاد السوفيتي .

وعلى الرغم من معارضة بعض الدول أعضاء المؤتمر ، وفي مقدمتهم بريطانيا ، لانضمام دول أسيوية اليه ، فقد تغلب الاتجاه الداعي الى ضرورة استيعاب الكيانات المستقلة حديثا في المؤتمر ليصبح بمثابة تجمع أوربي اطلنطي أسيوي يضم عددا ضخما من الدول ذات مصالح متباينة ومتضاربة أحيانا بما يتضمنه ذلك من صعوبة التوصل الى قرارات جماعية ترضى معظم الأطراف .

ب - أقر المؤتمر نظام جديد للتصويت هو

١ - Consensus أو الاجماع ناقص واحد الذي يمنح الدول الاعضاء حق اتخاذ قرارات في المسائل الموضوعية المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان بدون مشاركة الدولة المعنية بهذه التجاوزات . ويعد هذا الاجراء محاولة ..

١٩٢٣ التي أصدرها ستالين ومنها تقنين وضع ناجورنو كارباخ نهائيا ليتبع أذربيجان ، وكذلك جزيرة القرم المتنازع عليها حاليا بين أوكرانيا وروسيا التي أبدت استعدادها للتنازل عن اسطول البحر الاسود في مقابل انضمام الجزيرة اليها ولهذا تفضل الغاء قرارات ١٩٢٣ ، فلا يعنى ذلك من الوجهة القانونية بطلان معاهدتي موسكو وقارس « وهما أساس تبعية الاقليمين لأذربيجان .

خامسا : مؤتمر الامن والتعاون الأوربي في مواجهة الأزمات :

حدود التغيير والتكيف :

لقد وضعت الأزمة اليوغوسلافية المؤسسات الأوربية المختلفة في أول تجربة لقياس قدرتها على التكيف مع المتغيرات الجديدة في الجزء الآخر من القارة الأوربية التي بدأت تواجه محاولات كثيرة متناقضة تراوحت ما بين الاندماج الشكلي والانفصال التام وهو ما يمثل بوضوح السيناريو السوفيتي واليوغوسلافي على التوالي .
ويعني هنا تحديد مدى قدرة مؤتمر الامن والتعاون الأوربي على التكيف مع أزمة ناجورنو كارباخ حيث كان هناك نوع من تقسيم الأدوار بين المؤسسات الأوربية ، ففي الوقت الذي اضطلعت فيه المجموعة الأوربية بدور الوسيط في اثناء الأزمة اليوغوسلافية خاصة في الفترة التي سبقت الاعتراف باستقلال الجمهوريات اليوغوسلافية الثلاث ، فقد تولى مؤتمر الامن والتعاون الأوربي النزاعات العرقية والدينية التي نشأت في الجمهوريات السوفيتية المستقلة ومنها النزاع بين أرمينيا وأذربيجان .

وحقيقة الأمر ، أن تكيف مؤتمر الامن والتعاون الأوربي مع هذه المتغيرات قد تم على مرحلتين : مرحلة التطوير المؤسسي اثناء انعقاد قمة باريس في التاسع عشر من نوفمبر عام ١٩٩٠ ، ثم مرحلة الاستيعاب وإعادة تشكيل هوية المؤتمر متمثلة في مقررات قمة براج في الثلاثين من يناير الماضي .

١ - مرحلة التطوير المؤسسي :

لقد كانت أول محاولة للمؤتمر للتعامل مع المشكلات الجديدة التي تتميز بأنها ذات طبيعة غربية على المجتمع الأوربي ، هو بتشكيل مؤسسات جديدة تعطي صفة الالبة للمؤتمر وأعماله . وهذه المؤسسات هي :

١ - مركز منع الصراعات : ويكون مقره فيينا ويهدف الى القيام بإجراءات وقائية لمنع قيام الصراعات العرقية والدينية وغيرها . وقد أقر مؤتمر برلين في يونيو ١٩٩١ عقد الاجتماعات الطارئة على مستوى نواب وزراء الخارجية اذا ما طالبت ١٢ دولة من الدول الاعضاء بذلك لبحث أزمة في دولة عضو ومحاولة القيام بوساطة لانهاء النزاع وتشكيل لجان لتقصي الحقائق وإيفاد مراقبين الى

بالوساطة وإجراءات بناء الثقة وإرسال قوات لحفظ السلام إذا لزم الأمر وباستثناء السيناريو اليوغوسلافي ، فإن احتمال تغيير الحدود القديمة ليس واردا على قائمة الخيارات الأوربية المطروحة بشأن هذه النزاعات في الوقت الحالي .

وفي اجتماعات مؤتمر براج الماضي ، اقترحت فرنسا انشاء قوات لحفظ السلام تابعة لمؤتمر الامن والتعاون الاوربي ولجنة دائمة للتحكيم والوساطة تكون مهمتها تقديم أسلوب لحل المنازعات بين الدول الاعضاء بالطرق السلمية بحيث تكون قراراتها ملزمة لجميع الأطراف المتنازعة . وقد رفضت بريطانيا الاقتراحين باعتبار انهما يخلقان ازدواجية مع كل من الامم المتحدة وحلف شمال الاطلسي .

غير أن الدول الأوربية قد تخبطت خلافاتها سريعا للاستئثار بتسيير مجريات الأمور في وسط وشرق أوروبا والجمهوريات الجديدة وتم الاتفاق في اجتماع المجلس الوزاري لحلف الأطلسي في أوسلو في الرابع من يونيو على قيام الحلف بإرسال قوات للمساهمة في عمليات حفظ السلام في المنطقة على أن يتم ذلك بطلب من مؤتمر الامن والتعاون الاوربي وأن تكون استجابة الحلف بموافقة جميع اعضائه .

وربما لا يعني ذلك تماما قرب تدخل الحلف والمؤتمر في النزاع الدائر في ناجورنو كارباج حيث أن مؤتمر السلام الخاص بهذا النزاع والذي ينعقد في روما حاليا لم يتوصل بعد لاية قرارات بسبب استمرار الخلاف بين ممثل كل من أرمينيا وأذربيجان . غير إن اسناد قرار تكليف الحلف بإرسال قواته لمناطق النزاع الى مؤتمر الامن والتعاون الاوربي يعني أن التحالف الاوربي مازال قويا رغم اختلاطه بدماء جديدة وأن هذا الاختلاط لن يتعدى حدود حلف الأطلسي ومؤتمر الامن والتعاون الاوربي كتجمعات واسعة الحدود تبتلع الكيانات الأوربية وغير الأوربية الجديدة تحت مظلة أوروبا الموحدة ، والولايات المتحدة بدرجة أقل . على أن يظل اتحاد غرب أوروبا المنظمة الدفاعية الأوربية بالمفهوم الغربي التقليدي - وهذه تماما هي حدود التكيف مع المتغيرات الدولية والاقليمية الجديدة للتحالف الغربي بوجه عام ومؤتمر الامن والتعاون العربي بوجه خاص ، ونعني بذلك أن حدود هذا التكيف والتكيف لدى أوروبا الموحدة هو الاحتواء وليس الاندماج . □

أخرى مهمة الدول الجديدة أعضاء المؤتمر لاحترام مبادئها واحتوائها داخل النظام السياسي الغربي القائم على التعددية الحزبية واحترام حقوق الانسان . وهو ما تم تطبيقه بالفعل في اجتماعات هلسنكي الأخيرة لاتحاد الفرار الحاضر بتطبيق عضوية يوغوسلافيا في المؤتمر .

ومع انتهاء الهوية الأوربية الحالية لمؤتمر الامن والتعاون الاوربي ، يثور التساؤل حول علاقة المؤتمر بكل من حلف شمال الاطلسي واتحاد غرب أوروبا بصفتهم المكونات الثلاثة للمظلة الامنية الأوربية .

ويلاحظ أن حلف شمال الاطلسي ، شأنه في ذلك شأن مؤتمر الامن والتعاون الاوربي ، قد تحرك سريعا في محاولة لاستيعاب النظم الجديدة في القارة الأوربية رغم صرامة شروط الانضمام إليه وذلك تفاديا للعزلة داخل أوروبا واحتواء النظم الاسلامية بعيدا عن محاولات الاستقطاب الايرانية . وقد تمثل ذلك في قرار الحلف بفتح باب الانضمام إلى مجلس تعاون الأطلسي بحيث يضم إلى جانب أعضاء الحلف ، دول البلطيق والدول الخمس أعضاء حلف وارسو السابق وروسيا وكافة الجمهوريات التي تم الاعتراف بها وكانت تمثل جزءا من الاتحاد السوفيتي السابق .

وكما سبقت الإشارة ، فإن هناك نوعا من تقسيم العمل بين المؤسسات الأوربية الدفاعية الثلاث . فبينما يختص اتحاد غرب أوروبا ، وهو المنظمة الدفاعية التي تم إنشاؤها في إطار الوحدة الأوربية ، بالمظلة الامنية للدول الغربية التقليدية ، يهتم كل من حلف الأطلسي ومؤتمر الامن والتعاون الاوربي بتصفية النزاعات في وسط وشرق أوروبا والجمهوريات السوفيتية المستقلة .

ويؤكد هذا التقسيم إنشاء القوى العسكرية الفرنسية الألمانية المشتركة والتي تعد نواة لجيش أوروبي موحد يدافع عن المصالح الامنية لدول المجموعة الأوربية وسيكون غالبا تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا حيث ترفض فرنسا تبعيته لحلف الأطلسي - الأمر الذي يتفق مع التوجه الفرنسي لتأكيد الهوية الأوربية للاتحاد في محاولة لتجسيم الهيمنة الامريكية التقليدية على المسائل الامنية الأوربية .

ويمكن القول أنه قد أصبح هناك إجماع بين الدول الغربية على أن المشاكل العرقية والحدودية ل بعض أعضاء المؤسسات الأوربية لا يمكن معالجتها سوى

في الاستراتيجية العسكرية

روسيا والتركّة العسكرية للاتحاد السوفيتي

مراد ابراهيم الدسوقي

ولاء الافراد الذين كانوا ينتمون الى جيش الاتحاد السوفيتي السابق . في حين سيكون العامل الجغرافي هو العامل الحاسم الذي يحدد توزيع المنشآت العسكرية والمعدات العسكرية (مع بعض الاستثناءات) . وفي كل الحالات سيكون من الصعب تحريك المنشآت العسكرية الثابتة او معدات القتال البري ، كما ان الدول - او الجمهوريات - التي تقع مثل هذا الاشياء على ارضها سوف تعارض نقلها . اما الاستثناء من هذه القاعدة فهو ينطبق على وحدات القوات الجوية او الوحدات المنقولة جوا وكذلك الوحدات البحرية التي تملك امكانيات العمل في اعالي البحار ، وهذه الوحدات تتمتع بقدر كبير من المرونة بما يجعلها بعيدة عن المشاكل التي تنبئها عمليات النقل البري . وفي هذه الحالة ستكون عوامل ولاء الافراد الذين يكونون اطقم هذه الاسلحة وكذلك ولاء الافراد الذي يتولون المهام اللوجستية والقدرة على تأمين القواعد المحلية هي العوامل التي تحدد توقيت نقل هذه الامكانيات .

الاتحاد السوفيتي ومرحلة ما قبل الانهيار .
وفي منتصف عام ١٩٩١ كان هناك افراد القوات المسلحة السوفيتية يقدر بحوالي ٢,٤ مليون فرد منهم مليوناً مجند ، ومليون ضابط صف متطوع . و ٤٠٠ ألف ضابط و ٤٠٠ جنرال (١) . ولا يشمل ذلك العدد هؤلاء الذين تركوا الخدمة في القوات المسلحة السوفيتية من ضباط الصف المتطوعين والضباط خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى قبيل منتصف عام ١٩٩١ .

واهم فئتين بين هؤلاء هم ضباط الصف المتطوعين والضباط والذين يبلغ اجمالي عددهم ١,٤ مليوناً الذين يعتمدون على القوات المسلحة لتدبير اموار حياتهم وامנם وبينما تعتبر مشكلة انعدام المأوى " Homelessness " المشكلة الرئيسية التي تواجه الكثير من الضباط وعائلاتهم (٢) . فبين المهارات التي يتمتع بها هؤلاء في مجال التدريب واستخدام الاسلحة والتنظيم والسيطرة تجعل الجمهوريات حريصة على الاحتفاظ بالموجود منهم لديها او جلب

مقدمة :

استمر الجدل حول التركّة العسكرية للاتحاد السوفيتي بعد ان اعلن ميخائيل جورباتشيف بنفسه عن انتهاء هذا الاتحاد في ٢١ سبتمبر ١٩٩١ ، وفي البداية تركّز هذا الجدل حول الاسلحة النووية التي كان يمتلكها الاتحاد السوفيتي السابق ، ومن الذي يسيطر عليها ، واحتمالات تسرب بعضها الى دول مجاورة من خلال عمليات تهريب غير شرعية او حتى من خلال بيع سلطات مسئولية في احدى جمهوريات الاتحاد السابق لهذه الاسلحة . وبعد ان هدأت هذه الضجة اصبح الجدل اكثر موضوعية واستقر عند بحث الموقف الحالي للقوة العسكرية الاستراتيجية سواء النووية او التقليدية وتوزيعها على ورتة الاتحاد السوفيتي السابق . ونظرا لتوفر معلومات متنوعة ودقيقة عن الالة العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق لدى اجهزة المخابرات الغربية ، ومع انهيار جدار السور الذي كان مفروضا من قبل على هذه المعلومات ، وكذلك على الموقف الحالي في اتحاد الجمهوريات المستقلة ، امكن القيام بعمليات تحديد دقيقة لمواقف جمهوريات هذا الاتحاد ، واتضح من ذلك ان روسيا سوف تظل القوة العسكرية الرئيسية بين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، سواء استمر اتحاد الجمهوريات المستقلة (CIS) او قامت الدول التي ستخلف هذا الاتحاد بتقسيم الالة العسكرية فيما بينها . وفي الوقت الحالي ليس من المحتمل - على ما يبدو - ان تتخلى اى من الجمهوريات طواعية عن اى امكانيات عسكرية - او حتى اقتصادية - كانت خاضعة لسيطرتها قبل ان ينحل الاتحاد السوفيتي . ومن المحتمل ان يتم توزيع المصادر والامكانيات العسكرية في انحاء الجمهوريات المستقلة الجديد بناء على العاملين الاتيين :

- الاصول العرقية للافراد .

- الموقع الجغرافي للمنشآت والمواد العسكرية .

وفي المستوى العام ، فإن اواصر القربى ومعها الرغبة في تحسين الظروف المعيشية ستكون هي الاعتبارات الاساسية لتحديد مدى

جدول رقم (١)
توزيع قواعد القوات النووية الاستراتيجية على جمهوريات الكومنولث

النوع الجمهوري	صواريخ عابرة للقارات في صوامع	صواريخ عابرة للقارات على قواعد مشتركة	قوة الرد	قواعد نووية حاملة لصواريخ نووية	رؤوس حربية
روسيا	١٢ قاعدة	١٠ قواعد	٥ قواعد	٦ قواعد	٩٦٥
أوكرانيا	قاعدتين	—	قاعدتين	—	١٢٠٠
كازاخستان	قاعدتين	—	قاعدة واحدة	—	١١٥٠
بيلوروسيا	—	قاعدتين	—	—	١٠٠
إجمالي رؤوس حربية لكل نوع	٥٤٢٠	١٢٦٠	٨٠٧	٦٦٧٢	

للقارات (ICBM) و ١٠٠٪ من القواعد التي تسير بطرق
النووية الحاملة للصواريخ الباليستية ، وفيما بين ١٢٪ إلى ٩٠٪
من القاذفات طويلة المدى (LRB) . وبالإضافة إلى ذلك لدى
روسيا سوف تحتفظ بالسيطرة على نظم القيادة والسيطرة
والاتصالات والحصول على المعلومات وكذلك الأفراد التابعين للقوات
النووية الاستراتيجية بالقوة الأهمية والخطورة . الأمر الذي يجعلها
قادرة على الحفاظ على قدرات نووية حاملة على مستوى العلم
ويشون هذه السيطرة سيكون من الصعوبة البالغة - ويحتل أن كين
مستجيلا - تحديد الأهداف واستخدام القوات النووية
الاستراتيجية^(١)

مصدر الخطر في الاستراتيجيات العسكرية لجمهوريات الاتحاد
السوفييتي :

١. القوات الحالية تشمل الأسلحة النووية التكتيكية في الأفرع
الثلاث (قوات برية ، بحرية ، جوية) التابعة للاتحاد السوفييتي
السابق الاتي :

- القوات الجوية : جيوش قاذفات مسرحة الصواريخ ، صواريخ
جو سطح وقنابل ، وحدات طائرات الجبهات ، والصواريخ جو
سطح والقنابل الخاصة بها .

- القوات البحرية : القواعد وسفن السطح والصواريخ
الموجهة سطح والطوربيدات . الوحدات المضطربة للقواعد ، كقرب
الصواريخ سطح سطح للزودة برؤوس نووية تكتيكية التابعة للدفاع
الساحلي ، الألغام ، قنابل الأعماق .

أعداد اضافية من الجمهوريات الاخرى للاستفادة من جهودهم
وخبراتهم في بناء الجيوش التي تسعى هذه الجمهوريات للانتماء .
ول هذا المجال سيجد أن هناك بعض المناطق التي يمكن أن تؤثر
على عمليات إعادة توزيع القوة البشرية للجيش السوفييتي السابق .
- ما يزيد على ٩٥٪ من كبار ضباط الجيش السوفييتي (السابق)
من جمهورية روسيا وديهمهم نسبة بسيطة من أوكرانيا وبيلوروسيا
ويشمل ذلك القيادة العليا للجيش ورئيسة أركان القوات المسلحة
السوفييتية . قيادات مسارح العمليات وزارة الدفاع وقيادات
المناطق العسكرية^(٢)

- ٧٥٪ من إجمالي ضباط الجيش السوفييتي من أصول روسية أو
أصول سلافية .

- يتولى تشغيل جميع المنشآت العسكرية الأساسية أفراد روس
ويملكونهم نسبة ضئيلة من أفراد من أوكرانيا وبيلوروسيا . ويشمل
ذلك القيادة العليا للقيادة والسيطرة والاتصالات والحصول على
المعلومات (C 3&I)^(٣) . القوات النووية الاستراتيجية ، قوات
الدفاع الجوي الاستراتيجي (VPVO) ، قيادة قوات المقاتلات
الاعتراضية الاستراتيجية ، القوات الخاصة ، قوات الأمن الخاصة
التي تتولى عملية القيادة العليا والمنشآت النووية الاستراتيجية .
- جميع الوحدات المتخصصة التابعة لوزارة الداخلية ومفاز
المليشيا للأغراض الخاصة من أصول سلافية ، في حين يشكل
الأوكرانيون نسبة كبيرة من ضباط الصف المتطوعين في وحدات
المظلات .

نصيب روسيا من القوة العسكرية للاتحاد السوفييتي السابق :
على القرائن أن وحدات الجيش السوفييتي السابق سيبدأ
توزيعها طبقا للموقع ، فإن روسيا بناء على ذلك سوف تترك ٩٠٪ من
القوات النووية الاستراتيجية ، ٨٥٪ من قوات الدفاع الجوي
الاستراتيجي ، ٨٨٪ من الأسلحة التكتيكية النووية ، وفيما بين
٥٠ - ٥٨٪ من إجمالي القوات البرية علاوة على ٨٥٪ من
الامكانيات البحرية التي كان الاتحاد السوفييتي السابق يمتلكها .
وهناك ما بين ١١.٤٠٠ - ١٢.٢٠٠ رأس نووية استراتيجية في أراضي
الاتحاد السوفييتي السابق ، وهي موجودة حاليا بالفعل في أراضي
أربع من الجمهوريات (انظر الجدول رقم ١) . وحاليا تخضع هذه
القوات الاستراتيجية لسيطرة مركزية تتولاهما القيادة العليا
السوفييتية السليمة . وهناك احتمالات أن يستمر هذا الوضع على
ماهو عليه تحت اشراف اتحاد الجمهوريات المستقلة . هذا اذا
مااستمر الاتحاد قائما^(٤)

ول حالة اذا ماتم انشاء جيوش وطنية (كبدل) فإن روسيا
سوف تحتفظ بنسبة ٧٩٪ من الصواريخ الباليستية العابرة

- القوات الأرضية : لواءات صواريخ سكيد ، لواءات / كتيب
الصواريخ أي إس - ٢١ (فرج ٧) . ولواءات مضطربة ذات رؤوس
نووية ، القلم .

وتعتبر هذه الوحدات لخطر عال للترسلة السوفييتية سببا .
وبعد انهيار الاتحاد وزعت على الجمهوريات بالمناطق طبقا
لإرضاعه (الجدول رقم ٢) . وكانت سجناريومات الحرب للخدمة
بين حلفي الناتو ووارسو^(٥) . تتوقع أن يتم استخدام عدد من
الصواريخ الموجهة سطح سطح التابعة لكاتب الدفاع الساحلي أو
الصواريخ كروز من القاذفات التابعة لجيوش قاذفات مسرحة
العمليات للخدمة بالرؤوس النووية التكتيكية ضد حملات الطائرات
الأمريكية للقضاء على امكانيات اختراقها في أي عمليات . وإخراجها
من المعركة مبكرا ، والى ذلك يرجع السبب في تطوير القرب للأسلحة
العامة القائمة على أسلحة الصواريخ سطح سطح ضد السفن (أو

جدول رقم (٣)

توزيع فرق الأبرار الجوي على أعضاء الاتحاد الجمهوريات المستقلة

الدولة	عدد الفرق	أرقام الفرق	أماكن التركز
روسيا	٢ (يحتل ٢٥)	الفرقة ٧٦ حرس (أبرار جوي)	بسنكوف
		الفرقة ١٠٦ حرس (أبرار جوي)	موسكو
		الفرقة ١٠٤ حرس (أبرار جوي)	أذربيجان
أوكرانيا	فرقة واحدة	الفرقة ١٠٢ حرس (أبرار جوي)	مولدافيا
		الفرقة ١٠٣ حرس (أبرار جوي)	بيلوروسيا
ليتوانيا	٢ فرقة	الفرقة السابعة حرس (أبرار جوي)	كلوناس
		الفرقة ٤٤ حرس (أبرار جوي)	جونالغا

جدول رقم (٤)

امتلاكات الجمهوريات من الأسلحة البرية (التكليفية) (١)

النوع الجمهوريّة	دبابات قتال رئيسية (MBTS)	مركبات قتال مدرعة (ACVS)	مدفعية	هليكوبتر هجومية	طائرة قتالية
أرمينيا	٢٥٨	٦٤١	٢٥٧	١	صفر
أذربيجان	٢٩١	١٢٥٤	٤٦٢	٢٤	١٢٤
بيلوروسيا	٢٢٦٢	٢٧٧٦	١٢٨٤	٨٢	٦٥٠
استونيا	١٨٤		٢٩٢-١	١٠	١٥٢
جورجيا	٨٥٠	١٠٥٤	٣٦٢	٤٨	٢٤٥
لاتفيا	١٢٨	١٠٠	٨١	٢٢	١٨٢
ليتوانيا	١٨٤	١٥٩١	٢٥٢	صفر	٤٦
مولدافيا	١٥٥	٤٠٢	٢٤٨	صفر	صفر
روسيا	٥٠١٧	٦٢٧٩	٢٤٨٠	٥٧٠	٢٧٥٠
أوكرانيا	٦٢٠٤	٦٣٩٤	٢٠٥٢	٢٨٥	١٤٢١
إجمالي الاتحاد السوفيتي	١٥٦٤٤	٢٠٧٢٢	٩١٧٠	١٠٤٩	٥٥٨٢
المجموعات القتالية	٥٠٨١	٩١٦٧	٤٢٢٨	٤٢٢	١٠٢٩
إجمالي من الاطنطى الى الاورال	٢٠٧٢٥	٢٩٨٩٠	١٣٩٢٨	١٤٨١	٦٦١١

جدول رقم (٥)
وحدات القوات البحرية ذات القدرات النووية (استراتيجيه / تكتيكية)
في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق

الجمهورية	الاسطول	غواصات	غواصات ذات صواريخ نووية تكتيكية	سفن سطح ذات صواريخ نووية	صواريخ نووية جو سطح	كثائب صواريخ نووية للدفاع الساحلي
روسيا	الشمال	٩	٢٦	٢٢	٧٠	٦
	المحيط الهادئ	٥	١٦	٢٨	٧٥	٥
	البلطيق	—	٦	٤	٩٠	٣
	اجمال	١٤	٤٨	٦٤	٢٣٥	١٤
اوكرانيا/روسيا	البحر الاسود	—	١	١٠	١٢٠	٥

السابقة اعدادا كبيرة من الجنسيات المدربة على استخدام معدات القوات البرية . وهذه المعدات تعتبر ذات اهمية مباشرة بالنسبة للجمهوريات حيث يجري استخدامها بالفعل لمواجهة الاضطرابات الداخلية وحالات عدم الاستقرار ، وكذلك لتوفير امكانيات الدفاع عن استقلال هذه الدول ، ويوضح الجدول رقم (٤) توزيع هذه الامكانيات على اعضاء اتحاد الدول المستقلة (CIS)

روسيا والبحرية السوفيتية :

من المؤكد ان العناصر الاساسية في البحرية السوفيتية (سابقا) سوف تظل تحت سيطرة روسيا بما في ذلك اثنان من اقوى الاساطيل من حيث الحجم والكفاءة ^(١) في مجال الاغراض العامة ، اولهما اسطول الشمال وثانيهما اسطول المحيط الهادئ . ويتمركز كلا الاسطولين في مناطق نائية نسبيا من الاتحاد السوفيتي ، حيث يتواجد اسطول الشمال في شبه جزيرة كولا (KOLA) أقصى شمال شرق روسيا انظر جدول (٥) وهذا الوضع بعيد عن الاضطرابات الداخلية ، كما انه بعيد عن اقرب الجبهات التي تشهد صراعات بين الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق . اما اسطول المحيط الهادئ فانه بعيد أيضا عن بؤر الصراع ، ولكن مستقبل ولائه لروسيا يحتمل ان يهتز اذا تولدت ضغوط محلية كافية لاقامة جمهورية مستقلة في الشرق الأقصى . وفي الوقت الحالي يبدو هذا الاحتمال خاضعا للسيطرة الروسية الامر الذي سيجعل الجزء الرئيسي من البحرية السوفيتية سابقا في ايدي روسيا في المستقبل المنظور .

خاتمة :

من الواضح ان روسيا سوف تترك الغالبية العظمى من افراد وامكانيات القوات النووية الاستراتيجية ، قوات الدفاع الجوي والبحرية . ولكن يحتمل ان تتقاسم روسيا مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا القوات البرية في مستوى مساح العظمى والجبهات مع الجمهوريات الاخرى ، ويعنى ذلك ان الحجم الاجمالي للقوة العسكرية الروسية سيكون اصغر من القوة العسكرية للاتحاد

اكثر من هذه الاسلحة سواء في مقابل مبالغ ضخمة من المال او نتيجة لضغوط معينة .

وبالاضافة الى هذه الامكانيات فهناك أيضا فرق ولواءات الابرار الجوي أو فرق الانتحار الجوي (VDV) ، ووحدات النقل الجوي الخاصة بها ، ولكن هذه الفرق ذات مواقف مختلف ، حيث ان المرونة التي تتمتع بها تعطي الفرصة لنقلها الى روسيا ، ولكن ذلك يتوقف على موافقة افرادها على ذلك . ولكن يجب ان نلاحظ ان اعدادا كبيرة من الافراد التابعين لهذه الفرق (المتميزة) نقلوا جزئيا الى جهاز المخابرات السوفيتي السابق (KGB) ووزارة الداخلية (MVD) في موسكو وهذا يؤكد دورهم كقوات متميزة (Elite) يعتمد عليها في عمليات الامن الداخلي ويشير ذلك الى استمرارهم - حتى كتابة هذه السطور - في اظهار الطاعة للسلطات المركزية في موسكو ، (ويوضح جدول (٢) توزيع هذه الفرق)

ومن الامور التي تؤثر على هذه الفرق تأثيرا مباشرا لصالح روسيا ان وحدات النقل الجوي الاستراتيجي الذي كان يتولى اعمال نشرها تخضع للسيطرة المباشرة لرئيس اركان القوات الجوية الذي يخفض بدوره للسيطرة الروسية الكاملة . ويدون معاونة وحدات النقل هذه ، فان قوات فرق ولواءات المظلات تستقل من وحدة الصفوة ولكن على المستوى الاقليمي فقط . وتتشكل هذه الوحدات من خليط من القوميات بداخلها عدد كبير من الاوكرانيين ، وفي حالة انفرط عقد اتحاد الدول المستقلة فانه يصعب الحكم على ما اذا كانت كل فرقة مظلات من هذه الفرق تستقل على ولائها لروسيا ، ام انها ستخضع للسلطات المحلية التي تسيطر على المنطقة الجغرافية التابعة لهذه السلطات .

ومن بين الوحدات العسكرية الاستراتيجية الاساسية المتوفرة لدى الجمهوريات السابقة في الاتحاد السوفيتي نجد هناك فرق المدرعات وفرق المشاة الميكانيكية ومجموعات القوات الجوية المقاتلة التابعة لها ، وبمثل هذه الفرق سوف يصعب نقلها الى روسيا ، اذا كانت هناك معارضة لذلك . ومن الناحية العملية تملك الجمهوريات

وهذا ان يهدد أوروبا كلها ، ولكنه يحتمل ان يستلزم ضد المناطق المجاورة في وسط روسيا . ولقد الدول السوفيتية سابقا في الغرب والجنوب وكذلك ضد الجيران الجدد في الغرب . ومن ناحية أخرى فان خمس جمهوريات فقط من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق التي لها شواطئ على البحار المفتوحة وثلاث من هؤلاء دول بحر البلطيق ، التي تمتلك قواعد لبعض القطع البحرية التابعة لاسطول البلطيق السوفيتي سابقا . ومن شكل السياسات التي اتبعتها هذه الدول الثلاث مؤخرا تجاه الموانئ والامكانيات البحرية .. يتضح لنا ان معظم اسطول بحر البلطيق سوف يظل خاضعا لسيطرة روسيا في الوقت الذي تمكنت فيه روسيا من التوصل الى تسوية موقف اسطول البحر الاسود مع أوكرانيا (١٣).

السوفيتي السابق خاصة في هذين المستويين . ويمثل تحول القادة العسكريين والقوات العسكرية من الولاء للاتحاد السوفيتي الى روسيا استمرارا جزئيا لنفس الالتزامات والمصالح والقدرات العسكرية . ولكن القدرات العسكرية سوف تتعرض للتراجع في ظل تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، واذا نجحت روسيا في منع حدوث انهيار يؤدي الى انهيار عقد القوات العسكرية بشكل كامل فانها سوف تظل بمثابة تهديد للغرب في مجالين :
الاول : مجال القدرات النووية على مستوى العالم وعلى مستوى جبهات أوروبا والمحيط الهادئ .
الثاني : في مجال القدرات التقليدية الاقليمية .

ثبت المراجع والهوامش :

- 1- Thomas Ries, «Russia's Military Inheritance», International Defense Review 3/92, p. 223
- 2- Ibid. P 225.
- 3- Mark Gelatti, «Decline and Fall», Jane's
- 4- C 3 & I : Command, Control, Communication and Intelligence.
- 5- Mathias Plugge, «Soviet Armed Forces», I.D.R. 10/ 91. P.1316.
- 6- Richard Woff, «High Command of the C.I.S.» J.I.R. Jan 1992, P. 36
- 7- Jeffrey Simon, «Nato Wars Force Mobilization», the National Defense University Press, 1988, P.P 59-63.
- 8- Mark Hewish, «the Ex Soviet Union Tactical nuclear power», I.D.R. 1/92, P. 83.
- 9- Basic Report on European Arms Control. NO. 19, 21, Jan. 1992.
- 10- U.S. Chief of Staff, «National Military Strategy» Departement of Defense, 1992, P.2
- 11- Annual Report (Editor), «Russid and The Black Sea Fleet», 1992, P.36
- 12- The Military Balance 1991-1992 P. 33.
- 13- I.D.R. 3/92 (Ibid).

ظاهرة الصراع الدولي في عالم مابعد الحرب الباردة

— احمد ابراهيم محمود

رئيسية ، يتعرض اولها للمصادر الاساسية للصراع في البيئة الدولية ، باعتبار ذلك نقطة البدء المحورية في الدراسة ، والتي تستتبع تحولات منطقية في باقى مكونات الظاهرة . اما القسم الثانى ، فيختص بتناول التغيرات الحادثة في مضمون ظاهرة الصراع الدولي ، اى الجوانب المختلفة التى يجرى التصارع والتنافس بشأنها في عالم مابعد الحرب الباردة . واخيرا ، سوف يجرى التركيز في القسم الثالث على التحولات الجارية في اليات الصراع الدولي ، اى في الابعاد الرئيسية للظاهرة .

اولا : المصادر الرئيسية للصراع في البيئة الدولية

يعتبر الصراع احد جانبى التفاعلات الدولية ، ويمتد بحكم هذه الصلة الى كافة مجالات الحياة الانسانية . وبالتالي ، تعدد مصادر الصراع في المجتمع الدولي ، بحيث تشتمل على مصادر نفسية وتاريخية وجغرافية وسكانية واقتصادية وايدىولوجية ونظامية^(١) . ويمثل ماسبق عموما الشكل الاجمالى لمصادر الصراع الدولي ، الا ان الاوزان النسبية لهذه المصادر تختلف باختلاف النظام الدولي وتوزيع القوة وحالات القوة بين اطرافه . ولعل هذه الوضعية ، كان المصدر الرئيسى للصراع الدولي خلال الفترة مابين ١٩٤٥ - ١٩٩٠ متمثلا في المصدر الايدىولوجى ، حيث انقسم العالم الى معسكرين اشتراكي ورأسمالى تقود كل منهما دولة عظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) ، وكان كل منهما يتسلح بايدىولوجية عالمية شاملة تمتلك محتوى اخلاقيا ، ولها القدرة على تفسير التاريخ الانسانى وتحديد الاهداف البشرية وطرق الوصول الى تحقيقها . ولقد ولد الصراع الايدىولوجى خلال تلك الحقبة بدوره طائفة متنوعة من مصادر الصراع الاخرى على كافة المستويات^(٢) .

على ان انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية كان بعد ذاته دليلا اكيدا على حالة الافلاس الايدىولوجى الشامل الذى وصلت اليه النظم الماركسية - اللينينية في اوربا الشرقية ، الامر الذى ادى الى تراجع مكانة الايدىولوجية كمصدر من مصادر الصراع الدولى ، والفصح الطريق امام مصادر اخرى كانت فيما سبق تستحوذ على اوزان نسبية ضئيلة . ولعل مقدمة هذه المصادر يأتى العامل الاقتصادى كمصدر رئيسى من مصادر الصراع الدولى ، حيث تلعب المظاهرات الاقتصادية في الوقت الراهن دورا محوريا في تشكيل وبطورية النمط العام لظاهرة الصراع الدولى ، ويلعب في ذلك المصادر النظامية للصراع الدولى النابعة من هيكلية النظام الدولى وتوزيعات القوة بين وحداته . واخيرا ، فعلى الرغم من ان الصراع التاريخى بين الماركسية - اللينينية والليبرالية قد حسم لصالح هذه الاخيرة ، الا ان النظام الدولى مازال يشهد اشكالا شتى من التعارض

يمثل انهيار الاتحاد السوفيتى نقطة فاصلة في حركة التطور السياسى العالمى خلال القرن العشرين ، بحيث ادى ذلك بالضرورة الى احداث تحولات جذرية في كافة التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقيمى على المستوى العالمى . وقد ولدت هذه التغيرات ذاتها تحولات معقدة في ظاهرة الصراع الدولى ، ذلك ان الظاهرة المذكورة كانت تتحدد دائما في ضوء هيكلية النظام الدولى وعلاقات القوة السائدة فيه . ومنهم ذلك من ان انهيار نظام القطبية الثنائية ادى الى توليد مصادر جديدة للصراع الدولى على مستويات عديدة ، لا تسبب هذا الانهيار في انتهاء الحاجة الى المناهج العالمية الشاملة للامن ، والتي كانت تمثل مطلبا حيويا في ظل التصارع والتنافس بين خصوم استراتيجيين قادرين على التحرك الفاعل على امتداد الساحة العالمية^(٣) . وبالتالي ، ادت هذه الوضعية الى فقدان وانهيار ميكانيزمات الاستقرار وضبط الصراع التى طورتها القوتان العظميان في ظل الحرب الباردة في اطار قيامهما باعادة تكييف كافة الصراعات الاقليمية في العالم وفقا لصراعهما المركزى ، الامر الذى كان قد اتاح السيطرة على تناقضات المصالح الاقتصادية داخل المنظومة الرأسمالية العالمية بفرض التركيز على التهديد العسكرى السوفيتى ، علاوة على قيام السوفييت بكبح الانقسامات العراقية المبررة داخل البلاد وفى اوربا الشرقية ، فضلا عن احتواء العديد من صراعات العالم الثالث والحد من احتمالات التصعيد فيها حينما بدا ان ذلك يمكن ان يجر القوتين الاعظم ذاتهما الى مواجهة شاملة^(٤) .

ولقد تسبب هذا الوضع في نشوء العديد من التحديات البارزة في البيئة الدولية ، بل ان انتهاء الحرب الباردة شكل بعد ذاته منطلقا للعودة الى ظاهرة تعدد مصادر الصراع الدولى ، Diversity Of Sources Of International Conflict . ويمكن القول بشكل عام ان التحول في ظاهرة الصراع الدولى قد امتد الى جميع العناصر والابعاد المكونة للظاهرة ، سواء المصادر المسببة للصراع الدولى او مضمونه او اليات . والحقيقة ان دراسة هذه الظاهرة في طورها الجديد تستلزم اتباع منهج نظامى Systematic Approach في التناول يقوم على النظر الى التحولات المذكورة في ظاهرة الصراع الدولى باعتبارها احدى النواتج الرئيسية للتغيرات الحادثة في بنية المنظومة الدولية . وسوف يجرى تطوير هذا المنهج بصورة اكثر توافقا مع افراض هذه الدراسة ، حيث يصبح من الملائم التعرض للضغط والتحول التى تلعب دورا رئيسيا في توليد الصراع ، ثم تناول التغيرات التى طرأت على مضمون الصراع الدولى واليات .

وهكذا ، فلن هذه الدراسة سوف تنقسم الى ثلاثة اسام

سارت عملية التراكم خلال الآونة الأخيرة بمعدلات غير ثابتة بفعل الخلل في دورة رأس المال ، وعبر هذا الخلل عن ذاته في صورة تعاضل التضخم والانكماش ، وايضا في صورة تزايد النزعات الحمائية لدى الدول الرأسمالية .

ان مثل هذه النوعية من الازمات ليست جديدة على النظام الرأسمالي العالمي ، ان انه شهدا مرارا من قبل ، الا ان الازمة الراهنة تتميز عن سابقتها في عجز هذا النظام عن الوصول الى صيغة مناسبة من التكيف مع الازمة الهيكلية القائمة . فهذه الازمة تعنى الحد من قدرة النظم الرأسمالية على تحقيق هدفها الرئيسى المتمثل في تعظيم الارباح ، ومن ثم العجز عن تحقيق المزيد من التراكم في رأس المال وخفض الانتاج وصعوبة ادخال تعديلات مستمرة في الفنون الانتاجية ... وما الى ذلك . وقد مرت النظم الرأسمالية فيما مضى بدائرة حلزونية من الازمات الصاعدة والهابطة ، وكانت هذه الازمات ذاتها تفرز العديد من وسائل التكيف للتخفيف من حدة الازمة في صالح بقاء النظام الرأسمالي واعادة انتاجه^(١) ، الا ان الرأسمالية تبدو في الوقت الراهن كما لو كانت قد استنفذت كافة وسائل التكيف الممكنة ، حيث تبدو صعبة بالغة في تحقيق المزيد من التوسع في قاعدة اسلوب الانتاج الرأسمالي ، علاوة على ان اسواق التصريف تنكمش بصورة تدريجية ، بل ان سوق الانتاج يشهد دخول المزيد من المنتجين اليه ، بالإضافة الى صعوبة فتح منافذ جديدة للاستثمار داخل المنظومة الرأسمالية العالمية . وفي الوقت الراهن ، يبدو واضحا ان الدول الرأسمالية الكبرى عجزت عن الوصول الى صيغة مناسبة لتوزيع الادوار فيها بينها في مناطق العالم المختلفة ، علاوة على ان دول اوربا الشرقية والعالم الثالث - التي كان يمكن فتح اسواق لتصريف الفائض فيها - لا تبدو في أغلبها اسواقا ملائمة للتصريف لضعف القوة الشرائية بها وافتقارها الى درجات الاستقرار السياسى والاقتصادى اللازمة لجعلها ميادين مناسبة لتوظيف رؤوس الاموال . ويعنى ماسبق ، ان جوهر الازمة العامة للرأسمالية الاحتكارية في طورها الراهن يتمثل في انقراض التدريجى في ميادين الاستثمار الرأسمالي بصورة أكثر من ذي قبل ، فيما يمثل مصدرا متزايدا للمصادمات بين الدول الرأسمالية وعجزها عن استيعاب هذه المصادمات داخل الاطار المؤسسى ، اى في المنظمات الرأسمالية ، لاسيما قمة الدول الصناعية السبع .

وبالإضافة الى ماسبق ، تتفاقم حالة التفاوت الاقتصادى الحاد فيما بين دول الشمال ودول الجنوب . فعلى الرغم من انتهاء الانقسام الايديولوجى العالمى فيما بين الشرق الاشرقى والغرب الرأسمالى ، فان الانقسام الاقتصادى بين الشمال المتقدم المهيمن والجنوب المتخلف التابع مازال قائما ، بل ان هذا الانقسام الاقتصادى يتعزز باطراد في الوقت الراهن ، بحيث بات يكتسب ابعادا سياسية وحياتية جديدة بما يزيده خطورته يوما بعد يوم على الامن والاستقرار الدوليين^(٢) . ومما يزيده من خطورة هذا الانقسام الاقتصادى بين الشمال والجنوب ان تناقضات المصالح الاقتصادية بين الدول الرأسمالية الكبرى سوف تكون على حساب دول الجنوب بالدرجة الاولى ، لاسيما من حيث ان النزعات الحمائية المتزايدة داخل المنظومة الرأسمالية العالمية ، والتي تتخذ شكل الكتل التجارية ، سوف تقود الى فرض قيود هائلة امام نمو الصناعات التحويلية القائمة على التصدير الى الخارج في دول العالم الثالث ، الامر الذى يمكن ان يقود الى اغلاق اسواق الدول المتقدمة في وجه الصادرات الصناعية من الدول النامية ، او على الاقل فرض شروط اقتصادية وفنية صارمة على هذه الصادرات في احسن الاحوال .

الايدىولوجى ، والذي يمثل بعد ذاته واحدا من المصادر المولدة للصراع الدولى ، وان كان بدرجة اقل حدة بكثير مما كان عليه الوضع ابان الحرب الباردة .

وفي ضوء ماسبق ، فلن الفوعية الاولى لمصادر الصراع الدولى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تتمثل في المصادر الاقتصادية ، حيث أصبحت المصالح الاقتصادية المتعارضة تمثل المصدر المحورى للصراع في المرحلة الانتقالية الراهنة التى يمر بها النظام الدولى . وواقع الامر ، ان هذه الوضعية تعتبر نتاجا موضوعيا للعديد من التناقضات الناجمة عن نظام الرأسمالية الاحتكارية المعمول به في الدول الصناعية المتقدمة في الغرب واليابان ، حيث أدت هذه التناقضات الى تفاقم ازمة الركود الاقتصادى داخل الدول الرأسمالية بشكل عام .

وقد نشأت هذه الازمة بفعل انقلاب موازين القوى الاقتصادية بين الدول الرأسمالية الكبرى لغير صالح الولايات المتحدة وأوروبا ، لصالح اليابان والدول الصناعية الجديدة ، الامر الذى أدى الى انخفاض الطلب الكلى عن العرض الكلى للسلع والخدمات في المنظومة الرأسمالية العالمية . ومن غير الممكن تحليل هذا الانقلاب في موازين القوى الاقتصادية دون الرجوع الى نظام القطبية الثنائية وظروف الحرب الباردة بين القطبين . فقد تحملت الولايات المتحدة مسئولية ادارة الصراع حول السيطرة العالمية مع الكتلة الاشتراكية ، لاسيما من خلال سباق التسلح كأداة رئيسية لاستنزاف الاتحاد السوفيتى والحيولة دون نجاحه في تحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعية داخل الكتلة الاشتراكية عموما . على ان هذا السباق أدى الى تحميل الولايات المتحدة وحدها العبء الاقتصادى للتسلح ، في الوقت الذى جرى فيه اعفاء حلفائها من هذا العبء الى حد كبير . وقد ترتب على هذا العبء انخفاض قدرة الولايات المتحدة على الاستثمار في مختلف مجالات التجديد التكنولوجى وتمكين حلفائها - خاصة اليابان والمانيا - من التفوق الاقتصادى والتركيز على القيادة التكنولوجية في القطاع المدنى . وبالتالي ، فقد استمرت الولايات المتحدة في المحافظة على مكانتها القيادية غير المنازعة للغرب والعالم في الجانب العسكرى ، الا ان مكانتها تأخرت كثيرا في المجال الاقتصادى ، بحيث أصبحت أدنى بكثير في علاقات القوة الاقتصادية بالمقارنة مع اليابان والمانيا والدول الصناعية الجديدة ، ويظهر ذلك بصفة خاصة في مؤشرات مثل العجز المزمع في الميزان التجارى وانتقال موازين الاستثمار المباشر ضد مصلحة الولايات المتحدة وتدهور القوة النسبية للدولار في مواجهة العملات الأخرى القوية وخاصة الين والمارك وتحول الاحتياطات النقدية الدولية للتقويم بهذه العملات الأخيرة .. وما الى ذلك^(٣) .

والحقيقة ان المظهر الرئيسى الذى تجسدت فيه هذه الازمة هو حالة التشعب التى أصبحت تميز الاقتصاد العالمى ككل . فقد اتسع نطاق النظام الرأسمالى العالمى ، في الوقت الذى لاتسمح فيه علاقات التوزيع داخل الدول الرأسمالية الكبرى بان تنمو القدرة على الاستهلاك بنفس المعدل الذى تنمو به القدرة على زيادة الانتاج ، بل ان هذه العلاقات التوزيعية تؤدي في أغلب الاحيان الى حدوث احتلال في التناسب بين فروع الانتاج المختلفة ، وبهذا بين الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية والفروع المنتجة للسلع الانتاجية . وقد أدت هذه الحالة الى تعميق الصراع بين الدول الرأسمالية الكبرى من اجل اسواق التصريف وميادين توظيف رؤوس الاموال ، الامر الذى افضى منطقيا الى ايجاد ازمة في عملية التراكم الرأسمالى ، علاوة على تعطيل الدورات الاقتصادية لرأس المال في تلك الدول - ومن ثم -

الثالث الاعتقاد بأن لها حقوقا مهددة لدى الخصوم الآخرين . وما يزيد من حدة التوتر في العالم الثالث أن الكثير من دوله مازالت تحتفظ بطوات عسكرية ضخمة ، يمكن أن تصبح أداة هامة في تزكية والحمل التنافس والصراع المسلح بينهما ، علاوة على أن نفس هذه الوضعية أدت إلى تنامي الصراعات منخفضة الحدة في العالم الثالث ، لا سيما تلك الصراعات الناتجة عن أعمال التمرد والارهاب الدولي ^(١) . وفي ظل الوضع ، تحدثت بعض الكتابات الأكثر حداثة في العلاقات الدولية أن تحولات النظام الدولي يمكن أن تدفع بعض القوى الإقليمية في العالم الثالث للاستفادة من انهيار نظام القطبية الثنائية في تعديل التوازنات الإقليمية لصالحها وتوسيع قاعدة نفوذها الإقليمي ، كما حدث في حالة الغزو العراقي للكويت ^(٢) .

وفي نفس الوقت ، فإن تفاوت معدلات التطور الاقتصادي في دول العالم الثالث يمكن أن يعمل على توليد مصادر ديموجرافية جديدة للصراع فيما بين تلك الدول ، ذلك أن ازدياد معدلات النمو السكاني في الدول ذات النمو الاقتصادي المحدود يمكن أن يزيد من معدلات الهجرة فيما بين الحدود ، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى نشوب نزاعات واسعة وصراعات سياسية ^(٣) . ويشير مجمل ما سبق إلى وجود طائفة متنوعة ومتعددة من المصادر المولدة للصراع والعنف المسلح في أقاليم العالم الثالث ، على أن هذه المصادر لا تمثل في معظمها نتاجا للظروف والأوضاع الذاتية التي تعيشها تلك الأقاليم فحسب ، وإنما تنبع أيضا من وضعية العالم الثالث كمساحة للصراع الدولي الدائر بين القوى الكبرى داخل المنظومة الرأسمالية .

أما فيما يتعلق بمستقبل الصراع في ضوء المسارات المحتملة لتطور النظام الدولي ، فإن معظم التحليلات المطروحة تنطلق بصفة أساسية من حقيقة وجود تراجع نسبي في القوة الأمريكية ، بما يؤكد استحالة دوام حالتها القطبية الأحادية الرأسمالية ، والتي تتمتع فيها الولايات المتحدة بمكانة القوة العظمى الوحيدة في العالم . والواقع ، أن كافة المؤشرات الإحصائية لتوزيع موارد القوة ، لا سيما القوة الاقتصادية ، تدل على تآكل قدرة الولايات المتحدة على الأفراد بالقيادة العالمية ، إلا أن ذلك - برغم صحته - لا يترافق مع صعود قيادة بديلة ، أي دولة تسيطر على معظم الموارد العالمية للقوة . وإنما مع صعود هيكل قوة انتشاريا نسبيا ^(٤) . وأيا كان الوضع ، فإن احتمالات تطور النظام الدولي تصب جميعها في اتجاه نشوء نظام دول متعدد الاقطاب ، إلا أن الإشكالية المحورية القائمة في هذا الشأن تنصب في تعيين درجات التعاون والصراع المميزة لهذا النمط المحتمل لتطور النظام الدولي ، إذ أنه ليس هناك ما يساعد تماما على القطع بما إذا كانت القوى المتنافسة داخل المنظومة الرأسمالية العالمية سوف تنجح في احتواء تناقضاتها وخلافاتها (بما يؤدي إلى نشوء نظم كتلي متوازن) ، أم أنها سوف تعجز بلورة نظام ما لتقسيم العمل وتنظيم التعاون فيما بينها ، (بما يمكن أن يؤدي إلى ظهور نظم كتلي تنافسي لغوي) .

ومن ثم ، فإن مستقبل ظاهرة الصراع الدولي ككل يبدو مرهونا باحتمالات التطور المذكورة في النظام الدولي . ففي ظل النظام الكتلي المتوازن ، سوف ينقسم العالم الصناعي المتقدم إلى كتل كبرى متنافسة ، ولكن متوازنة ، بما قد يلقي إلى حالة من الاستقرار النسبي في العلاقات بين هذه الكتل الدولية . وفي هذه الحالة ، فإن نمط الصراع الدولي سوف يتحدد في ضوء حركة التفاعل بين المراكز المتنافسة وعلاقتها بدول الجنوب ، حيث أنه كلما تعاضلت عوامل الوحدة والتجانس بين مراكز القوة المتنافسة للسيطرة على المنظومة الدولية ، كلما أمكن السيطرة على المنافسات وتعاضلت مستويات

أما النوعية الفنية من مصطلح الصراع الدولي ، فتتمثل في المصادر النظامية . ذلك أنه ليس من قبيل الجائفة القول أن تناقضات المصالح الاقتصادية بين دول المنظومة الرأسمالية باتت تمثل المظهر الخارجي لهرم كامل من مصادر الصراع الدولي الأخرى ، وفي مقدمتها المصادر النظامية . أي الناتجة عن طبيعة النظام الدولي وتوزيعات القوة وعلاقات القوة بين وحداته . ومن هذا المنطلق ، ينبغي التفريق بين مضمون الصراع القائم في المرحلة الانتقالية الرأسمالية للنظام الدولي وبين الاحتمالات الممكنة لتطور النظام الدولي . ففي المرحلة الانتقالية الرأسمالية للنظام الدولي ، أدى انقلاب موازين القوى الاقتصادية لغير صالح الولايات المتحدة ، في الوقت الذي مازالت تتمتع فيه بمكانة الريادة في مجال تطوير التكنولوجيا العسكرية والأجسام الأكثر تطورا من نظم الأسلحة ، إلى نشوء ما يعرف بـ « عدم انسجام المكانة » Status Inconsistency . أي عدم توازن مكانة الولايات المتحدة في المجالات المختلفة للقوة ، بينما تنعكس الصورة تماما مع دول أخرى مثل اليابان وألمانيا ، حيث تتمتع هذه الفئة الأخيرة من الدول بمكانة مرتفعة في مؤشرات القوة الاقتصادية ومكانة منخفضة في مجال القوة العسكرية ، وتعتبر حالة عدم انسجام المكانة بشكل عام مصدرا قديما للصراع والعنف المسلح فيما بين الدول ، كما كانت ظاهرة شائعة في المنظومة للدولية . وخلال الفترة الرأسمالية ، تتمثل الآثار التطبيقية لحالة عدم انسجام المكانة في كونها أسندت وظيفة (الإنتاج المنظم للعنف) إلى دول معينة ، يأتي في مقدمتها الولايات المتحدة ، بغض النظر عن المزايا الاقتصادية والتكنولوجية لهذه الدول . ومن الطبيعي أن تتولد لدى هذه الدول دوافع قوية لتحويل المزايا العسكرية التي تتمتع بها إلى مزايا سياسية واقتصادية . وعندما تفشل في ذلك في إطار التكوين المؤسسي للمنظومة الدولية ، فإنه يتكون لديها دوافع قوية للعنف العسكري ، الأمر الذي يدفع بدوره نحو توليد استجابات دولية مختلفة تسعى إما لاستيعاب هذا العنف من خلال التأقلم السلبي والاذعان للإبتراز من ناحية ، أو الاصطدام العنيف ونمو نزعة العسكرية لدى الدول المتعرضة للإبتراز من ناحية أخرى ، لا سيما لدى الدول القوية اقتصاديا والضعيفة عسكريا . ويعني ماسبق ، أن حالة عدم انسجام المكانة يمكن أن تؤدي إلى نشوء فترة طويلة من التوترات العنيفة وإعادة ترتيب علاقات القوى ، بما ينطوي عليه ذلك من احتمالات انفجار الأزمات والحروب ^(٥) . وبطبيعة الحال ، فإن هذه الوضعية تمثل مصدرا متجددا للصراع الدولي بحكم ما تنطوي عليه من حرص الدول المنتجة للعنف المسلح على مواصلة الاحتفاظ بالأنوار العسكرية اللازمة لإنتاج العنف المسلح ، وبحكم ما يمكن أن تقدم عليه من استخدام سياسات الإبتراز والإكراه والإجبار في تفاعلها مع الدول الأخرى في سياق مساعيها الحثي لتحويل نفوذها العسكري إلى مزايا سياسية واقتصادية .

ومن ناحية أخرى ، فإن التحولات الهيكلية الحادثة في قمة النظام الدولي في اتجاه نيل القوة العسكرية كإداة لتسوية الصراعات بين القوى الكبرى ، لم تترافق مع تحولات مماثلة في قاعدة النظام الدولي ، أي فيما بين دول العالم الثالث على وجه التحديد . فمازالت أقاليم العالم الثالث تزخر بالشكل شتى من التوترات الناتجة عن تعدد الصراعات الاجتماعية الممتدة واختلاف الأيديولوجيات السياسية للنظم الحاكمة ، علاوة على تنامي مصادر متجددة للتنصب والصراع المسلح يأتي في مقدمتها الأشكال المختلفة للتفاوتات في معدلات التطور الاقتصادي فيما بين تلك الدول ^(٦) . وبحرق ذلك كله ، فإن مجمل هذه التوترات قد رصحت لدى العديد من دول العالم

وفي نفس الوقت ، يمثل صعود ظاهرة الاسلام السياسي في العديد من دول الشرق الاوسط مصدرا من مصادر الصراع الايديولوجي في النظام الدولي في احدى دلالته ، ذلك ان جوهر هذه الظاهرة يرتكز على النظر الى الاسلام باعتباره منهجا بديلا في الفكر والممارسة للمنهج الليبرالي الغربي . وبحكم هذه الصفة ، فان ظاهرة الاسلام السياسي تنطوي على رفض النموذج الحضاري الغربي ، وتدعو بدلا من ذلك الى اقامة المجتمع الاسلامي ، الا ان جماعات الاسلام السياسي تختلف فيما بينها اختلافا بينا في وسائل تحقيق هذا الهدف . فالجماعات الاسلامية المعتدلة تدعو الى اقامة المجتمع الاسلامي من خلال التفسير التدريجي السلمي بدلا من الثورة الراديكالية باعتبار ذلك الطريق السليم لتقوية الاسلام في مجتمعاته ، بينما تدعو الجماعات المتطرفة الى استخدام العنف والاطاحة بالانظمة السياسية الفاسدة وتطهير المجتمع الاسلامي من الذبول اليسارية والعلمانية وتخليص اراضي المسلمين من القوى الاجنبية . والواقع ، ان قطاعات بالغة الاهمية داخل المنظومة الرأسمالية العالمية باتت تنظر الى ظاهرة الاسلام السياسي باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر التهديد في النظام الدولي ، واكثرت على ذلك العديد من الكتابات المنشورة والتصريحات العلنية ، ومن اهم تلك الكتابات كتاب (انتهبوا الفرصة) ، الذي ألفه الرئيس الامريكى الاسبق ريتشارد نيكسون ، والذي خصص فيه فصلا كاملا عن (العالم الاسلامي) ، ودعا فيه الى تحجيم من اسماهم بـ (الاصوليين) و (المرجعيين) من النظم الحاكمة في العالم الاسلامي ، والاقتصر على التعاون مع النظم التقدمية الاسلامية الساعية الى الارتباط مع العالم المتحضر من الناحية السياسية والاقتصادية^(١٦) .

وبصورة موازية ، تنامت ايضا الايديولوجيات الدينية الاخرى (المسيحية واليهودية) في مختلف مجتمعاتها بدرجات متفاوتة^(١٧) . كما تنامت ايضا الولاءات العرقية والروابط الاولى لعدد من مجتمعات العالم الصناعي المتقدم بصورة غير مسبوقة خلال القرن العشرين . وقد برزت هذه الاشكالية بصفة اساسية في القارة الاوروبية ، لا سيما حول هوية أوروبا وموقعها الجغرافي ودورها التاريخي ، ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة في^(١٨) :
- التناقضات المذهبية بين الكاثوليك والارثوذكس والبروتستانت في القارة الاوروبية ، وهي تناقضات غير منفصلة عن الكتل الاجتماعية والاقليات ، او غلبة الطابع العرقي التعددي على جغرافية أوروبا السياسية .

- التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة على تعدد الهويات القومية بين شعوب دول أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية ، اي التناقضات بين شرق القارة وغربها .
- التناقضات القومية والدينية في داخل كل دولة اوروبية .

وهكذا ، فان انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الصراع الضاري بين الاشتراكية والليبرالية لم يؤد الى انتهاء ظاهرة الصراع الدولي كما ذهب بعض الكتابات المبكرة ، وانما يعتبر الصراع ظاهرة قديمة قدم التاريخ الانساني نفسه ، علاوة على ان تحولات النظام الدولي ذاتها تلعب دورا محوريا في خلق البيات تفاعلية لتوليد مصادر متجددة للصراع فيما بين الدول ، بحيث ترتبط هذه المصادر المتجددة ارتباطا وثيقا مع مضمون التحولات الحادث في النظام الدولي وقائمة الامتصاصات البارزة فيه وتوزيعات القوة بين وحداته .

التجانس فيما بينها ، مع تنامي ميل قوى لفك الحلة مع دول الجنوب ، بينما يؤدي تفاقم التناقضات والمناخات بين هذه المراكز الى ظهور ميل قوى للسيطرة المباشرة على الجنوب ، بما يعنى ان العالم الثالث ربما يمثل ساحة الصراع العسكري والسياسي غير المباشر بين القوى الرأسمالية الكبرى في ظل سيادة علاقات التنافس بينهما . اما في ظل نشوء كيان كئلي فوضوي بفعل اختلال العلاقات بين الكتل الدولية الكبرى او بسبب عجزها عن السيطرة على التناقضات فيما بين دول الجنوب و اجزاء معينة من الشمال ، فان تناقضات المصالح وانفلات المظاهر القومية والعرقية والطائفية والدينية يمكن ان تؤدي الى تورط الكتل الدولية الكبرى في التناقضات المذكورة بما يؤدي الى فوضى عارمة في النظام الدولي وزيادة احتمالات توسيع الصراعات والحروب لتصبح مادية او عالمية^(١٩) . ويعنى ذلك ، ان النمط العام للصراع الدولي سوف يختلف اختلافا جذريا ما بين المسارات المحتملة لتطور النظام الدولي ، والواضح في جميع الحالات ان دول الجنوب سوف تتحمل العبء الاكبر للصراع ايا كانت انماطه واشكاله ، الا ان هذا العبء سوف يختلف حسب طبيعة العلاقات القائمة بين القوى الدولية الكبرى .

واخيرا ، فان المصدر الثالث للصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة ، يتمثل في المصادر الايديولوجية ، حيث ادى انتهاء الاستقطاب الايديولوجي فيما بين الكتلتين الاشتراكية والرأسمالية الى اعطاء درجة اكبر من البروز لمصادر اخرى للصراع الايديولوجي في النظام الدولي ، وتتسم هذه الوضعية الصراعية الايديولوجية بالتعدد الواضح في الانماط والمستويات . فمن ناحية ، تتسم بتعدد المستويات نظرا لانها تميز كافة المستويات الالفية والرأسمية داخل النظام الدولي ، اي فيما بين الشمال والجنوب في مواجهة بعضهما البعض ، وفي داخل كل منهما على حدة . كما يتصف الصراع الايديولوجي من ناحية اخرى بتعدد الانماط نظرا لكونه ينطوي على قدر هائل من التنافس بين الايديولوجيات السياسية والدينية والاقتصادية .

ففي الوقت الراهن ، تشهد الايديولوجية الليبرالية الغربية ازمة هيكلية حادة على كافة المستويات . فقد ادى الانتصار النهائي الذي حققته الليبرالية في صراعاها الضاري ضد النموذج الاشتراكي الى جعل الليبرالية ايديولوجية عالمية لا تقتصر فقط على الغرب ، وانما أصبحت نموذجا انسانيا شاملا تشترك فيه البشرية جمعاء ، الامر الذي ادى الى احساس الغرب بلفقدان الخصوصية الايديولوجية بعد ان أصبحت كافة شعوب العالم تشترك في تبني النموذج الليبرالي وصياغة افكاره ومشروعاته ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ، فان التأثير العاصف الذي أحدثته الثورة الصناعية الثلاث في توحيد منظومات القيم والافكار في الغرب ادى الى نشوء تهديدات حقيقية لقدرة الليبرالية على تجديد ذاتها ولقدرتها على توليد المشروعات والافكار الكبرى ، وصادت بدلا من ذلك ايديولوجيات ناعمة تتلاشى فيها الحدود بين نظم الافكار والايديولوجيات السياسية ومشروعات الاحزاب المختلفة ، حيث أصبح الجميع يتبنون نفس القيم والمبادئ والافكار ، وبات جوهر الليبرالية وتكلفتها وفلسفتها يتلاشى = ان تضاضت الاختيارات المتنوعة والمتعددة^(٢٠) . وربما كان هذا الوضع يشير الى وصول الايديولوجية الليبرالية بدورها الى مرحلة الانحلال الشامل ، الامر الذي ادى بدوره الى ترعرع وتنامي الاتجاهات اليمينية المتطرفة داخل أوروبا الغربية ، لا سيما للميلنا ولفرنسا وايطاليا .

ثانياً : مضمون الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة :

من البديهي القول ان مضمون الصراع الدولي في مرحلة تاريخية ما يتحدد حسب طبيعة المصادر الفعلية أو المحتملة المولدة لهذا الصراع وطبيعة المشكلات القائمة على مائدة البحث والكامنة في نسج العلاقات الدولية في نفس المرحلة . ومن ثم ، فإن مضمون الصراع يعتبر من حيث الجوهر بمثابة نوع من الاستجابة مع المصادر المدركة للصراع . وفي المرحلة الراهنة ، يكاد يكون مضمون الصراع الدولي محصوراً في ثلاثة أشكال رئيسية يمثل كل منها نوعاً من التجاوب مع مصدر محدد من مصادر الصراع . فالشكل الأول للصراع يتمثل في استمرار معدلات التسلح ، فيما يمثل تجاوباً مع التوترات النظامية القائمة ، بينما يتحور الشكل الثاني في تزايد النزعات الصانئة والكتل التجارية كنوع من التجاوب مع المصادر الاقتصادية للصراع الدولي . وأخيراً ، يتحدد الشكل الثالث للصراع الدولي في العمل على فرض الهيمنة على العالم الثالث من جانب القوى الكبرى في المنظومة الرأسمالية العالمية ، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية .

وتتبع الدوافع الكامنة وراء استمرار معدلات التسلح العالية كشكل رئيسي من أشكال الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة من أن القوة المسلحة كانت ومازالت بمثابة القبضة التي تعبر عن قوة الدولة في تفاعلاتها مع العالم الخارجي ، وبخاصة عناصر قوتها بأبعادها الشاملة والمتعددة ، كما تعتبر أداة الدولة في الصدام العضوي مع الدول الأخرى لتحقيق أهدافها السياسية . ولذلك مازالت معظم الدول في النظام الدولي تسعى إلى زيادة قدراتها الدفاعية وحماية مصالحها القومية لتصبح دولا ذات نفوذ وتأثير من خلال زيادة القدرات والامكانيات العسكرية والنووية . وعلى الرغم من انتهاء الاستقطاب الأيديولوجي في العلاقات الدولية وانتهيار نظام القطبية الثنائية ، فإن القوى الكبرى داخل المنظومة الرأسمالية العالمية تعمل في الوقت الحالى على البحث عن عقائد استخدام جديدة لما تمتلكه من أسلحة ومعدات بما يتفق مع المتغيرات الدولية ، وبما يساعد تلك الدول في تعزيز مكانتها ودورها في النظام الدولي .

ويبدو التوصيف السابق واضحاً بصفة خاصة في حالة التسلح النووي ، حيث أصبحت الولايات المتحدة تنظر إلى القوة النووية باعتبارها أداة هامة لتصبح التفاف الذي تشعر به بين قدراتها العسكرية الهائلة وامكانياتها الاقتصادية المتدهورة نسبياً .. وفي ظل هذا الوضع ، بادرت القوى الدولية الأخرى المائلة للسلاح النووي إلى ربط مصير قدراتها النووية بمدى امكانية الاتفاق على أسس مشتركة ومتبادلة لتحقيق المزيد من نزع السلاح والقضاء على مصادر عدم الاستقرار النووي ، في المجتمع الدولي . وينطوي ذلك ضمناً على امتناع تلك القوى عن التخلي عن قدراتها النووية طالما تعرض الولايات المتحدة على الاحتفاظ بقدراتها النووية المائلة^(١٩) . والواقع ان الوثائق الرسمية الأمريكية القليلة الصادرة في هذا الشأن تؤكد على ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة بقدر كبير من القوة التقليدية والنووية ، بما يسمح لها بالحفاظ على مكانتها الريادية في النظام الدولي وردع جميع الخصوم المحتملين حول العالم . بما في ذلك المنافسون الاقتصاديون داخل المنظومة الرأسمالية العالمية مثل ألمانيا واليابان . وعلى الرغم من أن المصادر الرسمية وغير الرسمية في الولايات المتحدة تؤكد على ضرورة تحقيق المزيد من الخفض في الترسانة والنووية الأمريكية وتغيير خطة الأهداف التي سوف توجه إليها الأسلحة النووية ، إلا أن ذلك

حرصاً أمريكياً واضحاً على ابقاء القوة النووية عند مستوى لا يقل عن خمسة آلاف رأس نووي . ويؤكد ذلك على أن التفوق العسكري الأمريكي بصفة عامة ، والنووي بصفة خاصة ، بات يستحوذ على أهمية متزايدة في السياسة الخارجية الأمريكية بوصفها أداة فاعلة من أدوات تنفيذ هذه السياسة ، لا سيما في ظل التدهور الشديد في القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي ، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها في المجال العسكري من خلال تحويلها إلى مزايا سياسية واقتصادية . ويتخذ هذا المسعى شكلاً تطبيقياً يقوم على توليف القوة النووية الأمريكية في دعم مكانة الولايات المتحدة كدولة قائدة في الشؤون العالمية ، علاوة على ردع أية أعمال عدائية من جانب الخصوم المحتملين سواء في العالم الثالث أو في رابطة الكومنولث أو داخل المنظومة الرأسمالية ذاتها ، أي أن الاستخدامات الرئيسية للقوة النووية في الاستراتيجية الأمريكية تتمحور أساساً حول وظيفتي الردع والمكانة . وفي نفس الوقت ، ترى الولايات المتحدة أن التهديدات المذكورة لا تحتاج إلى استراتيجيات الردع التي سادت أبان الحرب الباردة ، وإنما تحتاج فقط إلى مستويات منخفضة من الردع في إطار ما يطلق عليه (استراتيجية الردع الأدنى) ، والتي تنطوي على إجراء خفض كبير في الترسانة النووية الأمريكية ، مع ابقاء على عناصر الردع النووي وادواته في حدودها الدنيا .

وفي ظل هذا الوضع ، بادرت القوى النووية الأخرى في العالم إلى ربط سياساتها النووية بالموقف الأمريكي ، لا سيما روسيا والصين ، واللذان اكدتا على ضرورة إرتكاز جهود نزع السلاح النووي على أسس متبادلة ، مع ضرورة أن تنطلق هذه العملية في إطار مجهود جماعي شامل لتدمير الأسلحة النووية ، بل أن فرنسا وبريطانيا ذاتهما إشتراكاً في هذا الموقف أيضاً ، حيث اكدتا على إستعدادهما الدائم للمشاركة في جهود نزع السلاح ، إلا أنهما تطلبان بالمساواة التامة بين جميع القوى النووية في العالم ، وترفضان بالتالي التخلي عن قوتها النووية طالما ظلت الولايات المتحدة ودول الكومنولث والصين تمتلك ترسانات نووية أكبر حجماً وأكثر تقدماً .

ومن ناحية أخرى ، يمتد الحفاظ على مستويات التسلح العالية أيضاً إلى القوة التقليدية ، حيث يعبر المسؤولون الأمريكيون عن إعتقادهم أن القوة التقليدية تستطيع دعم الاستقرار السياسي في النظام الدولي وإقامة العلاقات الدولية مع معظم دول العالم والإسهام في إستراتيجية مكافحة الفوضى والشغب وردع العدوان والقتل الفعلي في حالة فشل الردع . وقد تدعت هذه الاتجاهات بقوة عذب حرب الخليج الثانية ، والتي اكدت أن القوة التقليدية يمكنها التعامل بصورة حاسمة مع **هائلة** وأسعة من الأزمات الدولية وتحديد الناتج النهائي لها . ومن ثم ، يجري العمل في الولايات المتحدة على إقامة بناء جديد للقوة التقليدية يجمع بين المهارات المتعددة والقدرة على الانتشار السريع في مناطق الأزمات والقدرة على الحسم^(٢٠) . وفي إتجاه مواز ، تعمل دول أوروبا الغربية على تعزيز أوضاعها الدفاعية في عالم ما بعد الحرب الباردة من خلال القوة التقليدية ، مع تفسير مهام وطبيعة حلف شمال الأطلسي . فعلى الرغم من أن دول غرب أوروبا إستبعدت في إستراتيجيتها الجديدة ما يسمى بـ « التهديد التقليدي لحلف وارسو » إلا أنها حرصت في نفس الوقت على تأكيد الدور الرادع للقوة التقليدية والنووية كضمان للحفاظ على الأمن في أوروبا والتأكيد على الصفة الدفاعية للحلف^(٢١) . وفي نفس الوقت ، مازالت الكثير من دول العالم الثالث تحتفظ بترسانات عسكرية ضخمة لمواجهة التهديدات العديدة الماثلة أمامها .

الثمانينات يتمثل في محاولة الضغط على الشركاء التجاريين الأساسيين لها (الجماعة الأوروبية ، اليابان) عن طريق إظهار أن لدى الولايات المتحدة بدائل أخرى للتوسع التجاري ، بالإضافة إلى محاولة التغلب على نظام الدعم الحكومي الكندي للمنتجات الصناعية والحصول على حقوق المواطنة والتدفق الحر لاستثماراتها في كندا . أما كندا ، فقد سعت من خلال هذا التكتل إلى التغلب على النزعة الحمائية المتصاعدة داخل الولايات المتحدة ، والتي تفرض قيودا على صادراتها الصناعية إلى الجانب الأمريكي . وقد وقع الجانبان على إتفاقية التجارة الحرة في يناير ١٩٨٨ ، الأمر الذي شجع الولايات المتحدة على الدعوة بعد ذلك إلى إقامة منطقة تجارة حرة في نصف الكرة الغربي بأسره ، وتمثلت الخطوة الأولى في هذا الصدد في عقد إتفاقية معاملة للتجارة الحرة مع المكسيك بحيث تكون المكسيك جسرا للتبادل التجاري بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ، إلا أن جهود إنشاء هذا التكتل مازالت تواجه صعوبا شاقة مبعثها الاختلاف الشديد في أهداف مختلف الأطراف .

- مشروعات التكتل التجاري في آسيا وغرب الباسيفيكي ، وإنطلقت أساسا من الرغبة في مواجهة الموجة العاصفة من إجراءات الحماية المباشرة وغير المباشرة التي أصبح حقل التجارة الدولية يحفل بها . وهناك في الواقع ثلاثة محاور للتكتل التجاري في تلك المناطق هي : رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم (الآسيان) ، جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية المعروفة باسم (الريبك) ، رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعروفة باسم (سارك) . وعلى وجه العموم ، مازالت أفكار التكتل التجاري والاقتصادي في آسيا مجرد مبادرات دبلوماسية في معظمها لم تترجم إلى مشروعات محددة . وهكذا ، فإن الصراع الاقتصادي أصبح يمثل الملح الأكثر بروزا في ظاهرة الصراع الدولي في الوقت الراهن ، حيث أدت الأشكال المتباينة من الإجراءات الحمائية المباشرة وغير المباشرة التي تنقسم بها حركة التجارة الدولية إلى إشاعة الاضطراب في نظام التجارة الدولية متعدد الأطراف المعمول به ، الأمر الذي يترك انعكاساته على كافة دول العالم ، وأيضا على كافة المستويات السياسية والاقتصادية في العلاقات الدولية .

وبالإضافة إلى الشككين السابقين ، فإن محاولات الهيمنة على العالم النامي تمثل الشكل الثالث للصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة ، بل إن الهيمنة على العالم النامي باتت تستقطب حيزا رئيسيا من السلوك السياسي لدول المنظومة الرأسمالية العالمية ، لاسيما الولايات المتحدة ، حيث يعتبر ذلك مطلبيا حيويا لانتزاع أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية وتحقيق أقصى درجة ممكنة من الضبط والتحكم في عجلة التطور الدولي بما لا يهدد مصالحها في الأفق المنظور ، إلا أن هذا الهدف يختلف اختلافا بينا حسب مستويات التطور الاقتصادي لدى كل دولة من دول العالم الثالث وطبيعة تفاعلاتها مع الولايات المتحدة والغرب الرأسمالي عموما .

ففي الوقت الراهن ، تتباين دول العالم الثالث فيما بينها في كافة مجالات التطور الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي والاجتماعي ، والمتوقع في ظل التحولات العالمية الراهنة أن تتعقد علاقات دول الشمال بالدول النامية على اختلاف شرائحها . ففي الوقت الذي تسود فيه علاقات الاعتماد ، وربما الاعتماد المتبادل مع الشرائح العليا من الدول النامية ، فإن علاقاتها مع الدول الرأسمالية منخفضة الدخل سوف تكون علاقات تبعية وتدخل وسيطرة إستعمارية^(٢٤) . والحقيقة ، أن دول المنظومة الرأسمالية العالمية

وتتمثل الصورة الرئيسية الثانية للصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة في تنامي النزعات الحمائية والكتل التجارية . فقد تخفضت المصادر الاقتصادية للصراع الدولي عن حالة من الغوص في النظام الاقتصادي العالمي ، الأمر الذي ترك آثاره بالدرجة الأولى على حقل التجارة الدولية ، لاسيما فيما يتعلق بدعم النزعة المتزايدة نحو الحمائية والتجارة المقيدة ودعم التوجه نحو تفضيل الإدارة الثنائية والكتلية على نظام التجارة المفتوحة في ظل الإتفاقية العامة للتعريف والتجارة (الجات) ، وذلك بهدف إحتواء منافسة السلع المستوردة الرخيصة والمحافظة على الطاقات الإنتاجية ومعدل التشغيل في الفروع المحلية المنافسة . وتتطوى النزعة الحمائية على إستخدام « سلة » من الأدوات الحمائية غير التعريفية أبرزها القيود الكمية والإعانات والمنح المقدمة للصناعات المحلية خاصة التي تحل محل الواردات ، علاوة على التدخلات الإدارية المتنوعة . وتعتبر أكثر الدول الغربية لجورا إلى الحواجز غير التعريفية هي الدول الأكثر تقدما ، لاسيما الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وكندا ، وتعتمد الإجراءات الحمائية إلى النطاقات الرئيسية للنشاط الاقتصادي مثل السلع الأولية والسلع المصنعة والخدمات والتدفقات التكنولوجية . وتدل اتجاهات التطور طويلة الأمد لهذه الظاهرة على أن الحواجز غير الجمركية لن تخف مع الوقت نظرا لنشوء « جماعات مصالح » يرتبط تصورها لمنافعها بالدفاع عن الحماية ، سواء في أوساط أصحاب العمل أو أوساط العمال أنفسهم ، بالإضافة إلى قيام البيروقراطية بدور هام متزايد في هذا الشأن^(٢٥) .

وفي نفس هذا السياق ، برزت ظاهرة التكتل الاقتصادي والتجاري باعتبارها أهم الإجراءات الحمائية المستخدمة في الصراع الاقتصادي بين القوى الكبرى داخل المنظومة الرأسمالية العالمية . فقد إتسمت الفترة منذ منتصف الثمانينات بالتعاقب السريع للحركات الرامية إلى توسيع الكتل التجارية القائمة أو تعميقها أو إنشاء كتل جديدة ، حيث بدأت دول الجماعة الأوروبية تحركا متكاملا لتطبيق توصيات الكتاب الأبيض لعام ١٩٨٥ والقانون الأوروبي الموحد لعام ١٩٨٧ بشأن مشروع أوربا ١٩٩٢ ، كما أعلنت الولايات المتحدة وكندا عن إنشاء منطقة للتجارة الحرة في يناير ١٩٨٨ ، ثم لحقت بهما المكسيك عام ١٩٩١ ، وأصبحت المفاوضات تدور بين الدول الثلاث لانتهاه من تكوين منطقة للتجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، بل وبدأت المفاوضات الأولى لتكوين كتلة تجارية في نصف الكرة الغربي ، كما أعلنت عدة مبادرات لتكوين كتل تجارية أو تجمعات اقتصادية في آسيا . وبناء على ما سبق ، تتمثل أهم الكتل التجارية القائمة فيما يلي^(٢٦) :-

- الجماعة الأوروبية ، حيث يسمى مشروع أوربا ١٩٩٢ إلى توفير الحماية للاقتصادات الأوروبية لزيادة قدرتها على المنافسة مع اليابان والولايات المتحدة والدول الصناعية الجديدة في مجال التجارة الدولية ، لاسيما في الفروع الأكثر ديناميكية وتوسعا مثل صناعة المعلومات والالكترونيات الدقيقة . ومن ثم ، يسمى هذا المشروع إلى تحقيق الحماية المطلوبة عن طريق مجموعة من الوسائل الاقتصادية والوسائل الإدارية ذات الطبيعة الحمائية . وتشتمل الوسائل الاقتصادية على حرية رأس المال والعمل وتناسق السياسات الاقتصادية الكلية . أما الوسائل الإدارية ذات الطبيعة الحمائية ، فهي تشتمل على التعريف الجمركي الموحدة وتوحيد المواصفات الفنية والعوائق الفنية والإدارية الأخرى .

- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، فقد كان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة من إنشاء منطقة التجارة الحرة مع كندا في أوائل

وعلى هذا الأساس ، فإن السلوك الأمريكي للحد من التسلح في العالم الثالث إرتكز عند التطبيق على عدة إجراءات متداخلة . أولا فرض القيود والشروط الصارمة على مبيعاتها من الأسلحة والمعدات ، بحيث لم تعد هذه المبيعات متاحة في السوق الأمريكية مثلما كان الوضع فيما مضى . وثانياً ممارسة الضغوط على الدول الحليفة والصديقة لمنع وصول الأسلحة والمعدات إلى الكثير من دول العالم الثالث . وأيضاً لمنع تلك الدول من الحصول على القدرة اللازمة لتطوير البدائل العسكرية الوطنية . وثالثاً العمل على خنق الصناعات العسكرية في دول العالم الثالث بهدف منعها من تمكين تلك الدول من إحلال المنتجات الوطنية العسكرية محل الواردات التسلحية من الخارج ومنعها أيضاً من الدخول إلى ساحة التنافس في مجالات البحث والتطوير والإنتاج الكمي للتكنولوجيا العسكرية الأكثر تقدماً . ورابعاً محاولة الحد من نشاط أسواق السلاح السوداء والرمادية في الولايات المتحدة وأوروبا للحد من دورها في عمليات تدفق السلاح من الشمال إلى الجنوب (٢٧) . وبالإضافة إلى ماسبق ، لا يستبعد إقدام الولايات المتحدة ودول المنظومة الرأسمالية على الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية حال تنامي القدرات التسلحية لدولة ما في العالم الثالث . بما يهدد مصالحها بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

ثالثاً : آليات الصراع في المرحلة الانتقالية الراهنة للنظام الدولي

المقصود بآليات الصراع الدولي هنا هو عملية مأسسة الصراع الدولي وإدارته وإتخاذ القرارات الكبرى فيها . وتنبع أهمية هذا الجانب من حقيقة أن وحدات النظام الدولي كانت تسعى دائماً إلى إدارة تفاعلاتها الصراعية عبر ترتيبات مؤسسية . تنعكس داخلها مصالح الدول الأعضاء وأهدافها وسبل الدفاع عنها والحفاظ عليها . وفي ظروف الحرب الباردة ، مثلت الأحلاف العسكرية التعبير المؤسسي الرئيسي لظاهرة الصراع الدولي . كما مثلت الاداة الرئيسية في إدارة الصراع وحفظ التوازن والردع . ويعنى ذلك أن النمط العام للصراع الدولي خلال كل مرحلة تاريخية يفرز البنى المؤسسية اللازمة لإدارته ، إلا أن تحديد وتعيين آليات الصراع الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة تنطوي على درجة عالية من التعقيد بفعل حالة السيولة الشديدة لظاهرة الصراع خلال المرحلة الانتقالية الراهنة التي يمر بها النظام الدولي والتي تتسم بتعدد الأنماط والمستويات كما أشرنا سابقاً . وقد أدت هذه الخاصية إلى تداخل العلاقات الصراعية والتعاونية فيما بين الدول ، حيث أن الدول المتحالفة معاً في مواجهة الصراع ما إنما تتخبط بدورها في صراعات مختلفة بين بعضها البعض حول قضايا أخرى .

ومع ذلك ، فإن آليات الصراع الدولي ومؤسساته تبدو كما لو كانت قد شكلت في الوقت الراهن بحيث تختص كل آلية منها لمواجهة مصدر محدد من مصادر الصراع . ففي ظل التنامي الملحوظ في المصادر الاقتصادية للصراع وازدياد الوزن النسبي لها في تفسير حركة مجمل التفاعلات الدولية ، فإن مؤسسات الاقتصادية العالمية أصبحت الساحة الأكثر إتساعاً للصراع الدولي أو التعبير المؤسسي الرئيسي لدى التكتلات المتنافسة لإدارة تفاعلاتها الصراعية مع بعضها البعض .

كانت قد أحكمت منذ فترة ليست بالقصيرة سيطرتها الاقتصادية والفنية والتجارية على دول العالم الثالث ، وإستنزافها في إطار التكوين الرأسمالي العالمي كامتداد لنفس الأوضاع الاستعمارية التي كانت سائدة خلال فترات ما قبل موجة التحرر الوطني في العالم الثالث ، إلا أن جهود الهيمنة التي تبذلها القوى الرأسمالية الكبرى ترمى إلى القضاء على احتمالات تهديد الاستقرار الإقليمي والعالمي ، التي يمكن أن تتفاقم بفعل إستمرار احتفاظ الكثير من دول العالم الثالث بقوات عسكرية ضخمة ، لاسيما في الأقاليم الملية بالصراعات والتوترات . وتنصب الجهود المبذولة في هذا الاتجاه في مجالين رئيسيين ، أولهما إقامة أبنية عسكرية تقليدية قادرة على مجابهة التهديدات التي يحتمل أن تنشأ في العالم الثالث ، وثانيهما فرض نظم صارمة للرقابة على التسلح والحد منه في أقاليم العالم الثالث المختلفة ، لاسيما بالنسبة للدول الراديكالية التي تتسم تفاعلاتها مع الولايات المتحدة والقوى الغربية بغلبة الطابع الصراعى ، بما لا يؤدي إلى الحد من إستمرار تدفق الأسلحة والمعدات إليها فحسب ، ولكن أيضاً لتقليص القدرات التسلحية الموجودة لدى تلك الدول .

وتستهدف جهود الحد من التسلح التي تقوم بها الدول الصناعية المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة ضد العالم الثالث عموماً ، ضمان تمرير أعمال إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في العالم الثالث والحيولة دون إقدام الأطراف المتنازعة على اللجوء إلى تسوية منازعاتها بالقوة العسكرية ومنعها من العمل على تحقيق طموحاتها الإقليمية من خلال القوة . وتلعب الولايات المتحدة دوراً قيادياً في توجيه هذه الجهود ، حيث تركز هذه الجهود على ما يسميه البعض بـ (مذهب الكلاو-فيتزيز الجديدة) الذي يسعى إلى توظيف أعمال الحد من التسلح باعتبارها شكلاً من أشكال السلوك السياسي الرامى إلى تقليص القدرات التسلحية للخصوم الفعليين أو المحتملين ، دون أن يترتب على ذلك التأثير سلباً على قدرة الولايات المتحدة على مواصلة التنافس العسكرى بفاعلية (٢٨) . وفي مراحل الإعداد والتخطيط ، وجدت الإدارة الأمريكية أن هناك عدداً من المتغيرات المتفاعلة القائمة في الفترة الراهنة التي يمكن أن تحقق قدراً من النجاح لأعمال الحد من التسلح في العالم الثالث بصفة عامة . فعلى جانب العرض ، حاولت الجهود الأمريكية للحد من التسلح الاستفادة من مستويات التعاون غير المسبوقة بين الدول الصناعية المتقدمة في مواجهة الغزو العراقي للكويت . بما يفيد في تقليل الضغوط التنافسية فيما بينها على بيع السلاح إلى العالم الثالث ، لاسيما وأن ذلك الغزو شكل بعد ذاته حالة نموذجية لظهور نتائج إستمرار سباقات التسلح في العالم الثالث . ومن ناحية ثانية ، حاولت الإدارة الأمريكية الاستفادة من الأدوار الجديدة للأمم المتحدة كأداة لحل المنازعات وقيادة الجهود الدولية في مجال الحد من التسلح على المستوى العالمي . وفي نفس الوقت ، نشطت السياسة الأمريكية في بناء إجماع قوى بين الدول المصدرة للسلاح بقصد الالتزام بأنظمة الحد من التسلح . وفي نفس هذا الإطار ، وجدت الولايات المتحدة أن هناك بعض المتغيرات القائمة على جانب الطلب التي يمكن أن تساعد دول العالم الثالث ذاتها على التجاوب مع برامج الحد من التسلح . أولها أن المشتريات التسلحية أصبحت تمثل عبئاً ثقيلاً على الميزانيات الدفاعية لجميع الدول ، وثانيها أن سباق التسلح في العالم الثالث قد أدى إلى زيادة معدلات الانكشاف الأمني فيما بينها . بدلاً من أن يحقق لها قدراً أكبر من الأمن (٢٩) .

ويبدو ذلك واضحاً في كافة المنظمات العالمية التي تشهد تنافساً صارماً حول المصالح الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء . إلا أنه

ينعقد بحفظ الأمن والسلام الدوليين . حيث أصبح مجلس الأمن أداة رئيسية لتحقيق سياستها وتوطيد هيمنتها عبر أدوات واليكت عمل تلك المؤسسة . وقد اتخذ هذا المعنى عدة أشكال تطبيقية على أرض الواقع تمثلت في استغلال المنظمة الدولية في اضعاف المشروعة على تصرفاتها غير المشروعة . وتجنب النقد المباشر لسياساتها بالاستمرار خلف حطاء قرارات ودعم حلفائها الغربيين . وضبط ليقاع النظام الدول مما يحقق مصالحها واهدافها عبر اليكت المنظمة وامواتها بما يقلل من تكلفة تلك التصرفات ملديا واميبيا^(٢٨) .

واخيرا . فان الاحلاف العسكرية مارالت ايضا أداة هامة من أدوات الصراع الدولي . فعلى الرغم من انهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء الاستقطاب الايديولوجي في العلاقات الدولية وحل حلف وارسو . الا ان ثمة اصرارا واضحا لدى دول غرب اوربا والولايات المتحدة على الابقاء على حلف شمال الاطلسي . مع الحرص على ضمان استمرارية علاقات التعاون بين الاجهزة العسكرية والأمنية لدول المجموعة الأوروبية وحلف شمال الاطلسي من خلال منظور تكميل يرمي الى النهوض بدور هذه المؤسسات وتعميق امكاناتها لتتفق مع متطلبات النظام الدولي الجديد والمتغيرات الناتجة عن تلك حلف وارسو والتغير السياسي في شرق اوربا بصفة عامة . ومازالت هناك اختلافات عميقة بين دول الحلف حول صيغة التعاون المناسبة وتطبيقاتها . الا ان هذا الوضع يؤكد إجمالا على حرص الدول الاعضاء على استمرارية حلف الاطلسي . والحقيقة ان هذا المسار يتفق تماما مع مقولات بعض ادبيات العلاقات الدولية وتطبيقاتها لظاهرة الاحلاف العسكرية منذ فترة احداث الحرب الباردة . حيث تذهب الى ان الاحلاف العسكرية كانت تمثل في جوهرها الادارة العسكرية لايديولوجية العسكريين الاشتراكيين والليبرالي . الا ان انتهاء مفعول الايديولوجية في العلاقات الدولية لا يعنى بالضرورة انعدام الاحلاف كلية . وانما سوف تستمر كاداة لحماية كيانات الدول المتكتلة في كتل اقليمية او غير اقليمية مشتركة في المصالح والاهداف الاستراتيجية^(٢٩) . ويتجه حلف شمال الاطلسي بالدرجة الاولى نحو مجابهة التهديدات الكامنة النابعة من دول الكومنولث وشرق اوربا والعالم الثالث . الا انه لا توجد ادنى نية على ما يبدو لترخيته في معالجة تناقضات المصالح القائمة بين دول المنظومة الرأسمالية ذاتها .

وهكذا . يمكن القول في ختام هذه الدراسة ان ظاهرة الصراع الدولي كانت من أكثر الظواهر التي تأثرت بالتحويلات الحادثة في هيكلية المنظومة الدولية . وعلى الرغم من ان كافة الاحتمالات مازالت مطروحة امام تطور ظاهرة الصراع الدولي . الا ان الثابت حتى الان ان العالم الثالث سوف يكون الخاسر الأكبر في ظل هذا الوضع على اعتبار ان التطورات المذكورة تصب اساسا في اتجاه المزيد من تهميش العالم الثالث . علاوة على ان العالم الثالث سوف يكون موضوعا رئيسيا للصراع بين القوى الدولية الكبرى في عالم ما بعد الحرب الباردة .

والجانب الأكثر خطورة ان هذه التحولات قد قلصت كثيرا من امكانات المناورة والتحرك المتاحة امام دول العالم الثالث في ظل نظام القطبية الأحادية الراهن . بما يتيح فرصا افضل لاطلاب المنظومة الرأسمالية العالمية لادارة تفاعلاتها مع العالم الثالث بما يحقق لها مصالحها ويضمن لها السيطرة عليه باقل قدر من التكاليف والاعباء .

يعتبر أكثر وضوحا في حالة التكتلات التجارية التي انشئت في اطار تنامي النزعات الحمائية لدى مجموعة معينة من الدول ضد العالم الخارجي . فالجماعة الأوروبية تمثل اضمخ نظام حمائي في حركة التطور الاقتصادي العالمي سواء بفعل ما تركز عليه من فرض لانظمة الحصص العديدة او بفعل مما تسمى اليه من زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الأوروبية ومعالجة التخلف النسبي للدول الأوروبية في مجال أنشطة الابتكار التكنولوجي والارتفاع النسبي في تكلفة الانتاج الأوربي بفعل تفتت الاقتصادات الأوروبية واستمرار الحواجز على التدفق الحر للسلع والخدمات والعمل ورؤوس الاموال دول القارة الأوروبية . كذلك فان الدعوة الأمريكية المطروحة حاليا لاقامة منطقة تجارة حرة في نصف الكرة الغربي تنطوي على محاولة ضمنية للضغط على الشركاء التجاريين الكبار للولايات المتحدة في اوربا واليابان للقبول بمقترحاتها في مجال تحرير تجارة الزراعة والخدمات . اي ان هذه الدعوة تسعى الى تعزيز المركز التنافسي الأمريكي في الحرب الاقتصادية الباردة الدائرة حاليا فيما بين الكتل التجارية الكبرى داخل المنظومة الرأسمالية العالمية . وفي نفس هذا السياق . تنطلق مشروعات التكتل التجاري في اسيا وغرب الباسيفيكي من الرغبة في مواجهة الموجة العاصفة من اجراءات الحماية المباشرة وغير المباشرة التي اصبح صقل التجارة الدولية يعمل بها .

وبناء على ما سبق . فان الكتل الاقتصادية والتجارية أصبحت بمثابة الاداة الرئيسية لادارة الصراع الاقتصادي العالمي . بحيث لم تعد هذه الكتل مجرد ظاهرة مميزة في ميدان العلاقات الدولية . وانما أصبحت تشكل صميم ومحور العلاقات في عالم ما بعد الحرب الباردة . وتتأسس هذه الكتل على أرضية صلبة من التلاقي والاتفاق في المصالح الاقتصادية والتجارية بين الدول الاعضاء . بينما تتحرك انطلاقا من نزعة تمييزية وحمائية ضد جميع دول العالم غير الاعضاء في نفس التكتل .

ومن ناحية اخرى . فان الامم المتحدة - وبصفة خاصة مجلس الأمن - أصبحت ايضا واحدة من الآليات الهامة في ادارة الصراع الدولي من جانب القوى الكبرى دائمة العضوية في المجلس . وفي مقدمتها الولايات المتحدة . وذلك بدلا من كونها أداة لحل الصراعات والنزاعات بين الدول . وقد بدا ذلك واضحا في الدور الذي لعبه مجلس الأمن في اضعاف الشرعية الدولية على مواقف القوى الكبرى في المنازعات التي شهدتها الساحة الدولية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة . لاسيما ازمة الخليج والازمة الليبية - الغربية . والتي كان مجلس الأمن فيها مجرد أداة لتنفيذ السياسات التي تتبناها الولايات المتحدة والقوى الغربية واعطائها وضعا قانونيا . كما اتضح ذلك ايضا في قمة مجلس الأمن التي عقدت في ٣١ يناير ١٩٩٢ . والتي طرحت فيها الولايات المتحدة رؤية كاسلة لتطوير المنظمة الدولية والحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل . سيما ضد الدول التي يجري تصنيفها باعتبارها عنصرا مزعزعا للاستقرار في اقاليم العالم الثالث .

وواقع الامر . ان هذا التطور يمثل نتاجا منطقيا للتحويلات الهيكلية الحادثة في النظام الدولي . والتي تركت قطبا واحدا يتبوأ موقع القيادة العالمية هو المنظومة الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . الامر الذي ادى الى نشوء ما يصفه البعض بـ (علاقة التسخير) في تعامل هذه الاخيرة مع المنظمة الدولية . وعبرت هذه العلاقة عن ذاتها في صورة هيمنة تلك القوى على مفتاح عمل المنظمة بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة . لاسيما فيما

- (1) Lawrence Freedman, «Order and Disorder in The New World», *Foreign Affairs*, Volume 71, No.1, 1992, P.20
- (2) Joseph Nye, «What New World Order?» *Foreign Affairs*, Volume 71, No. 2, 1992, P. ١٤٧ - ١٥١
- (٣) د. احمد يوسف احمد ، د. محمد زبارة ، مقدمة في العلاقة الدولية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٥) ، ص ١٤٧ - ١٥١
- (٤) د. عبد المنعم سعيد ، « العلاقات السوفيتية - الامريكية وقضية الحد من التسلح » ، السياسة الدولية ، العدد ٨٢ يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٤٠
- (٥) د. محمد السيد سعيد ، « المتغيرات السياسية الدولية والرها على الوطن العربي » ، د. صلي الدين ابو العز (اشراف) ، الوطن العربي والمتغيرات العالمية (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩١) ، ص ٥٨
- (٦) نيكيتين ، اسس الاقتصاد السيلسي (موسكو : دار التقدم ، ١٩٨٤) ، ص ١٥٦ - ١٧٠
- (٧) د. عبد الخالق عبد الله ، العالم المعاصر والصراعات الدولية (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٢٣ ، يناير ١٩٨٩) ، ص ١٣٥
- (٨) د. محمد السيد سعيد ، مصدر سابق ، ص ٥٨
- (9) Geoffrey Kemp, «Regional Security, Arms Control, and The End of The Cold War», *Washington quarterly*, Autumn 1990, P. 36
- (10) Carl Vuono, «Desert Storm and The Future of Conventional Forces», *Foreign Affairs*, Spring 1991, P.P. 52-55
- (11) Eloit Cohen, «After The Battle», *New Republic*, April 1, 1991, P.P. 19-26
- كذلك انظر عرضا وافيا لمختلف الاشكال المحتملة الصراع في العالم الثالث ل :
Don Snider and Gregory Grant, «The Future of Conventional Warfare and U.S. Military Strategy», *The washington quarterly*, Winter 1992, P.P. 203-228
- (12) Yezid Sayigh, *Confronting The 1990's: Security in The Developing Countries*, *Adelphi Papers*, No. 251, 1990, PP 31-35
- (١٣) د. محمد السيد سعيد ، مصدر سابق ، ص ٥٧
- (١٤) د. محمد السيد سعيد ، « صور الامن القومي العربي في بيئة دولية عاصفة » ، ورقة غير منشورة مقدمة الى ندوة نحو تأسيس نظم عربي جديد ، منتدى الفكر العربي ، تونس ، ١٨ - ٢٤ ابريل ١٩٩٢ .
- (١٥) نبيل عبد الفتاح ، « تعليق على موضوع انهيار الاتحاد السوفيتي » ، ورقة غير منشورة الى ندوة انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ٢٢ - ٢٣ فبراير ١٩٩٢
- (١٦) ريتشارد نيكسون ، الفرصة السانحة ، ترجمة احمد صدقي مراد (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٩٢) ، ص ١٣٥ - ١٦٢
- (١٧) انظر في ذلك مثلا : محمد السماك ، الاصولية الانجليزية والصهيونية المسيحية والموقف الامريكي (مطبعة : مركز دراسات العالم الاسلامي ، ١٩٩١) .
- (١٨) وليد تويهض ، « من الحرب الباردة الى السلام البارد » ، مستقبل العالم الاسلامي ، العدد ٢ ، صيف ١٩٩١ ، ص ٥٢
- (١٩) اعتمدنا بصفة اساسية في هذا الجزء على : احمد ابراهيم محمود ، « مستقبل القوة النووية في عالم ما بعد الحرب الباردة » ، الاهرام ، ١٩٩٢ / ٢ / ٢٠
- (20) Carl Vuono, op-Cit, PP. 55-56
- (٢١) صفاء موسى ، « الاطار الامني الاوروبي الجديد » ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٨ ، ابريل ١٩٩٢ ، ص ٢٦٦ - ٢٦٨ . وكذلك :
Hans Binnendijk, «The Emerging European Security Order», *The Washington quarterly*, Autumn 1991, PP 67-81
- (٢٢) د. محمد عبد الشفيق عيسى ، « الضمانات التجارية للرأسمالية واثرها على العالم الثالث » ، الفكر الاستراتيجي العربي ، العدد ٢٨ ، اكتوبر ١٩٩١ ، ص ٢٢٣ - ٢٢٧
- (٢٣) د. محمد السيد سعيد ، « الكتل التجارية الدولية وانعكاساتها على الوطن العربي » ، د. صلي الدين ابو العز (اشراف) ، مصدر سابق ، ص ٣١٧ - ٣٢٧
- (٢٤) من الدراسات المبكرة التي حاولت تشخيص هذه التباينات ، د. عبد المنعم سعيد ، العرب ومستقبل النظام العالمي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧) .
- (25) Gloria DUFFY, «U.S. Thinking About Arms Competition and Arms Control», on Carl Jacobsen (ed), *Strategic Power U.S.A/ U.S.S.R* (New York: St. Martin's Press, 1990), P. 144
- (26) Janne Nolan, «The Global Arms Market After The Gulf War: Prospects For Control», *The Washington quarterly*, Summer 1991, PP.
- (٢٧) احمد ابراهيم محمود ، « السوق الدولية للسلاح ومستقبل النظام الاتلسمي العربي : الهيكلية الجديدة والاتحاد المتبادل للمنتجين » ، الصفيح ، ١٩٩١ / ١١ / ٢١
- (٢٨) محمد عاصور مهدي ، ميثاق الامم المتحدة بين التأويل والتفسير ، مستقبل العالم الاسلامي ، السنة الثانية ، العدد ٦ ، ربيع ١٩٩٢ ، ص ٢٠٠ - ٢٠١
- (٢٩) انظر في ذلك ، بسيموني محمد الخولي ، ظاهرة الاحلاف العسكرية في الاستراتيجية العالمية للقوتين الاعظم ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ .

مؤتمرات ونذوات دولية

« ندوة » الحد من التسلح البحري والأمن البحري في البحر المتوسط

[روما / إيطاليا ، ٧ - ٨ مايو ١٩٩٢]

مراد ابراهيم الدسوقي

هذا البحر أن ينفصل عنه وقد ثبت ذلك على مر التاريخ القديم منه والحديث .

الخلاصة : المرونة التي تتمتع بها القوات البحرية تجعل من الصعب على دول البحر المتوسط أن تتجاهل وجود القوى الكبرى الخارجية سواء أكان لهذه القوى الكبرى قوات حقيقية في البحر المتوسط أم لا .

وتطرق الاميرال هل بعد ذلك إلى الحديث عن الموقف الاستراتيجي الحالي لتحالف الناتو . وقال ان المتغيرات الدولية حتمت على الحلف أن يعيد النظر في كثير من استراتيجياته وأهداف ، وإن يكون صعبا على الحلف أن ينظر إلى مسألة الحد من التسلح البحري والأمن البحري في البحر المتوسط نظرة متوازنة جديدة . وحرص الاميرال هل على تحديد مفاهيم الأمن البحري وأنواع السيطرة على الأسلحة البحرية وفرق بين السيطرة البحرية نظريا (Structural) والسيطرة البحرية عملياتيا (Operational) . واختتم الاميرال هل ورقته بأن توقع أن تكون الطبقة القادمة هي حقبة الحد من التسلح سواء في أوروبا أو منطقة البحر المتوسط ولكن بشرط أن تكون أعين التحالف على الناحية الأخرى من هذا البحر .

وعقب الانتهاء من هذه الورقة عرض الاعضاء المشاركون من معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (السويد) ورقتهم الفرعية تحت عنوان « إعادة التفكير في السيطرة على التسلح البحري ، والتي أشاروا فيها إلى ان معهدهم يتولى العمل في ندوة مشابهة ولكنها جزء من مشروع أكثر شمولاً وعندما طرحت فكرة هذه الندوة كان حائط برلين مازال قائماً والاتحاد السوفيتي مازال موجوداً وحرب الخليج لتحرير الكويت لم تنشب بعد ولم تكن مسائل الحد من التسلح البحرية مدرجة ضمن جدول أعمال السيطرة على الأسلحة وبرغم فهناك جهود أكاديمية مكثفة في الدوائر الأكاديمية والسياسية

شهدت العاصمة الإيطالية روما يومي ٧ - ٨ مايو ١٩٩٢ انعقاد واحدة من أهم الندوات التي تناقش الموضوعات الخاصة بالسيطرة على التسلح البحري ، وهي ندوة الحد من التسلح البحري والأمن البحري في البحر المتوسط .

وشارك في هذه الندوة ، التي نظمتها المعهد الإيطالي للشئون الدولية (IAI : Istituto Affari Internazionali) ، ممثلون عن الولايات المتحدة ، إنجلترا ، فرنسا ، تركيا ، اليونان ، ألمانيا ، مصر ، يوغوسلافيا ، إيطاليا (الدولة المضيفة) ، إسرائيل ، روسيا ، إسبانيا ، السويد ، بلجيكا ، البانيا ، حلف الناتو ، المعهد الدول لأبحاث السلام استوكهولم / السويد ، وقدم فيها تسعة أوراق عمل رئيسية أوروبية بشكل عام ، وشعوب دول البحر المتوسط على وجه

وقد شهدت القاعة الرئيسية في مركز الدراسات الدفاعية العليا التابع لوزارة الدفاع الإيطالية افتتاح الجلسة الأولى من جلسات الندوة والتي شهدت ازدهاراً وإقبالاً كبيراً حيث يعتبر موضوع الندوة واحداً من الموضوعات الحساسة والهامة التي تقلق بال شعوب الأوروبية بشكل عام ، وشعوب دول البحر المتوسط على وجه الخصوص .

وفي الليلة السابقة على افتتاح الندوة (مساء يوم ٦ مايو) وجه السفير السويدي في روما الدعوة إلى مقدمي الأوراق في الندوة إلى عشاء عمل وخلال ذلك قدمت بريطانيا ورقة عمل فرعية لمناقشة موضوع الندوة من وجهة نظر حلف الناتو وقد قدمها الاميرال ريتشارد هل (بريطانيا) ، وذكر أن أوراق المشاركين في الندوة سوف تتناول قضايا خاصة بالبحر المتوسط نفسه ، في حين أن ورقته - ورقة الاميرال هل - سوف تتناول الاطار الأكثر شمولاً لسببين : الأول : ان البحر المتوسط على رغم انه بحر شبه مغلق إلا انه يعتبر بمثابة جزء حيوي من مسرح استراتيجي أوسع ولا يستطيع

وتبادل المعلومات ، والمواصلات . ومهد ذلك للحديث عن العقائد والاستراتيجيات الخاصة بالحد من التسلح والتي ضمنها د . كازنوفالي موضوعا هاما آخر هو اجراءات حماية البيئة في البحر المتوسط . وفي ورقة العمل الثالثة تحدث د . ناتاليو رونزيتي استاذ القانوني الدولي في جامعة بيزا / ايطاليا ، عن الاعتبارات القانونية المحيطة بقضايا الحد من التسلح البحري .

وبعد خلفية عامة بدأ الحديث عن المرونة التي تتمتع بها الاساطيل وعلاقة ذلك بالقيود القانونية وموقف السفن الحربية الاجنبية التي تبحر في المياه الاقليمية للدول الاخرى ، والاطار القانوني الذي يحكم المضائق الدولية ، وكذلك الاستخدامات العسكرية للرصيف القاري وارض الشواطىء المشرفة على مياه البحار وموقف السماوات فوق البحار واتشاء مناطق تعارف في هذه السماوات وقضايا التلوث البحري وكيفية حماية البيئة البحرية . وتطرق د . ناتاليو من ذلك الى حقوق الملاحة البحرية في اعالي البحار والنواحي القانونية الاخرى المتصلة بكافة الأنشطة البحرية سواء في السلم والحرب ، وفي النهاية توصلت الورقة إلى ان تقويم الظروف في منطقة البحر المتوسط والمناخ السائد فيها اظهرت ان عددا من النزاعات موجودة بالفعل وأن حلها يحتمل أن يتطلب اللجوء الى القوة المسلحة وعلى هذا فإن تحديد الخطوات العملية واطارها القانوني للسيطرة على التسلح البحري والأمن البحري في البحر المتوسط ينبغي أن تبدأ على الفور .

وفي المناقشات التي دأبت حول الورقات الثلاث الاولى اتضح ان هناك العديد من الاختلاف في وجهات النظر كما اتضح ان هناك فرق كبير في المستوى الذي وصلت اليه دول معينة في مجالات الحد من التسلح وهي الدول الكبرى (الولايات المتحدة ، روسيا ، انجلترا) والدول الاخرى التي مازالت تحبو في هذا المجال ، وتطلب ذلك ان يكون تقديم الاوراق مشفوعا ببعض الشرح الذي يكفل متابعة كافة المشاركين في الندوة للموضوع وبعد الاستراحة تعرض د . جورجى ستيفورا (من مؤسسة السياسة الخارجية الروسية / موسكو) ورقته لعنوان التزامات الاتحاد السوفيتي تجاه الحد من التسلح في البحر المتوسط : هل تقبل روسيا هذا الميراث ؟ واكد د . جورجى ان الاهتمام الذي يصل الى حد الهوس بالأمن في جناح البحر المتوسط والبحر الاسود له جذوره العميقة في التاريخ السوفيتي . وكانت التفسيرات التي افترزتها الحرب العالمية الثانية سببا في تغيير المناخ الاستراتيجي للبحر المتوسط تغييرا اساسيا . وعندما شرع الاتحاد السوفيتي . السابق - في الدخول في جهود الحد من التسلح ، كان البحر المتوسط داخلا ضمن تلك الجهود ، والان يتضح تدريجيا ان النظرة السوفيتية كان بعيدة وصائبة وعندما عرضت ان يكون هذا البحر بحرا خاضعا لاجراءات الحد من التسلح البحري ، ولكن ماذا تفعل روسيا لكي تتم مباداه الاتحاد السوفيتي من عمل في هذا المجال وهي مازالت تمر بفترة من فقرات عدم التماسك ، وبعد ان اختلفت الاولويات امامها . وعلى اية حال اكد د . جورجى ان روسيا لن يكون امامها سوى ان تقبل هذا الميراث ولكن سيتعين عليها ان تدخل عليه بعض التغيير والتطوير بما يتفق والوضع الجديدة التي تمر بها البلاد خصوصا وان هناك قوات مسلحة جديدة تنشئها روسيا تحت قيادة وزير الدفاع ، وان الصراع حول اسطول البحر الاسود مازال قائما ولم يحسم بعد كما ان العقائد القتالية سواء البرية او البحرية تخضع لعملية تطوير وتغيير مكثفة ، وسوف يساعد روسيا على اتمام تلك المهام النجاحات السابقة التي تم احرزها في مجال اجراءات بناء الثقة والحد من الترسنة النووية والصواريخ الباليستكية مع الولايات المتحدة من خلال حلبي وارسو والتتويجا على الاستلة التي ثارت في مناقشة الورقة حول موقف

لوضعه في جداول الاعمال تلك .

وفي الجزء الاول من الورقة تم تقويم عدد من اساليب الحد من التسلح البحري المقترحة ومدى قابليتها للتطبيق وتداعياتها الاستراتيجية أما في الجزء الثاني منها فقد ناقشت الورقة المتغيرات وما هي أفضل اساليب الحد من التسلح البحري التي يمكن - عمليا - استخدامها . وبعد الكلمة الافتتاحية التي القاها رئيس معهد الدراسات الدفاعية العليا ورحب فيها بالمشاركين في الندوة التي د . سيند ميليريني كلمة اشار فيها إلى ان الهدف من الندوة هو التوصل إلى ايجاد قاعدة تفاهم مشترك بين كافة الاطراف وعرض وجهات النظر الاطراف التي بينها خلاف تقليدي يمكن أن يصل إلى حد الصراع المسلح البحري وبهذا يمكن الوقوف على أول الطريق الذي يؤدي إلى الحد من التسلح البحري والأمن البحري في البحر المتوسط ، ثم بدأت بعدها أعمال الندوة .

وفي الجلسة الاولى عرضت ورقة د . لوارا جواتزونى (IAI) والتي تحدثت فيها عن الاعتبارات السياسية التي تستند عليها عمليات الحد من التسلح البحري والأمن البحري في المتوسط ، وبدأت د . لوارا بالحديث عن العلاقة بين المصالح في الاقليم والتوتر والسيطرة على التسلح البحري سواء بين الشرق والغرب أو بين الغرب والغرب وكذلك الانقسام بين الشمال والجنوب . ومن ذلك انتقلت معدة الورقة إلى النزاعات شبه الاقليمية على رأسها النزاع العربي الاسرائيلي وتأثيره على احوال الأمن في جنوب وشرق البحر المتوسط . وكذلك النزاع التركي اليوناني والمتغيرات في الصورة الامنية في شمال شرق المتوسط ، وكان ذلك تمهيدا لرسم صورة متكاملة عن أمن البحر المتوسط بعد الحديث عن الأمن في غرب البحر المتوسط . واكدت د . لوارا أنه من الخطأ اعتبار مناطق جنوب وشرق البحر المتوسط التي يقطنها اغلبية مسلمة على أنها مناطق تمثل خطرا على غرب المتوسط لأن ذلك غير حقيقي بالفعل . ثم تحدثت عن البدائل التي يمكن من خلال تحقيق الحد من التسلح في المتوسط في مجال التطبيقات السياسية قبل ان تختتم ورقتها بالاستنتاجات التي اكدت فيها على أن البحر المتوسط هو الساحة الخلفية لاروپا ، وأن الاهتمام باجراءات الحد من التسلح فيه يجب ان تبدأ على الفور .

وفي ورقة العمل الثانية تحدث د . ماركو كازنوفالي (من معهد الدراسات الدولية الايطالي والذي عمل مديرا تنفيذيا للندوة) عن الاعتبارات العسكرية التي تحيط بقضايا الحد من التسلح البحري والأمن البحري في البحر المتوسط ، ومن خلال مقدمة شملت خلفية تاريخية وتحديدا واضحا للمصطلحات المستخدمة في مجالات الحد من التسلح والدلالة الفنية والعملية لكل مصطلح تحدث د . كازنوفالي عن الآثار العسكرية للخفض غير المتوازن في التسلح البحري ثم اقترح الاساليب الممكن تطبيقها للوصول إلى الاسس النظرية للحد من التسلح مثل تحديد مستوى معين للحمولة (Tonnage limitations) تعرض لموضوع آخر هو الأسلحة النووية البحرية والصواريخ الجوالة (كروز) البحرية والأسلحة النووية التكتيكية البحرية الاخرى والفواصل الهجومية وقدرات العمل ضد الفواصل والمركز البحري والصواريخ سطح سطح المضادة للسفن وأثر ذلك كله على عمليات الحد من التسلح البحري .

وأفرد د . كازنوفالي الجزء الاخير من ورقته لترتيبات السيطرة على التسلح البحري القائمة بالفعل وكيف يمكن الاستفادة منها في الوصول إلى وضع أفضل في هذا المجال وذلك من خلال وضع حدود للمناورات البحرية والاعلام المسبق عن المناورات ومنح حق مراقبتها

وإلى بداية ثانياً أيام الندوة قدم د. برادفورد ديسموريس من قيادة القوات البحرية الأمريكية / أوروبا ورقته والتي تحدث فيها عن وجهة نظر أمريكا (غير رسمية) وما الذي تفضله في مجال السيطرة على الأسلحة البحرية والأمن البحري في البحر المتوسط. وأشار برادفورد في بداية ورقته إلى أن السيطرة على الأسلحة البحرية في شكلها الحالي هي - جملة وتفصيلاً - نتاج من نتائج الحرب الباردة وأن الثورة التي حدثت في شئون أمن العالم بعد انتهاء ذلك النزاع - الحرب الباردة - تتطلب جهوداً جديدة ليس فقط في اسمها ولكن أيضاً في مضمونها. ولعلنا نواجه هنا مواقفاً غريباً، لأن الكثير من شعوب البحر المتوسط لا تملك مواقفاً - أودعنا نقول رأياً - محدداً تجاه الأمور الخاصة بالحد من التسلح البحري والأمن البحري في المتوسط على رغم أنها مطلة عليه ومتصلة به اتصالاً وثيقاً يمتد أثره إلى أمور حياتها اليومية في حين أن هناك دول أخرى تعتبر غير مطلة على هذا البحر ولا هي قريبة منه جغرافياً وتعتبر أن الحد من التسلح البحري والأمن البحري في البحر المتوسط جزءاً أساسياً من استراتيجية أمنها القومي وبالطبع فإن أبرز هذه الدول هي الولايات المتحدة نفسها التي تعتبر أن البحر المتوسط هو منطقة مصالح حيوية بالنسبة لها. وأكد د. برادفورد أن سياسة التواجد المتقدم وخصوصاً بعد حرب تحرير الكويت قد أصبحت ذات أهمية كبرى، وأن تواجد قوات بحرية أمريكية في البحر المتوسط يهدف في الأساس إلى دعم وتنمية الاستقرار حيث أن العالم يتل - بسبب الاطماع وتضارب المصالح - مفتقداً للانتظام والاستقرار. وضرب د. برادفورد مثلاً على أهمية وجود الفواصل الأمريكية في البحر المتوسط من خلال دورها في مراقبة مهربى المخدرات أو هؤلاء الذين يعتزمون القيام بعمليات إرهابية.

وحول موقف الولايات المتحدة تجاه السيطرة على الأسلحة البحرية ذكر د. برادفورد أن الحد من التسلح الأمريكي يمكن أن يتم إما بشكل فردي أو بالتنسيق مع أطراف أخرى. ومؤخراً اتخذت الولايات المتحدة خطوات ضمنية - من جانب واحد - في مجال الحد من التسلح البحري حيث أعلن الجنرال كولن بول رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية عن اعتزام الولايات المتحدة سحب كافة الأسلحة النووية التكتيكية من حاملات الطائرات وسفن السطح والفواصل الهجومية، وينطبق ذلك على القطع البحرية في البحر المتوسط بالطبع، وبملاشك فيه أن هذه الخطوة تساعد على اتخاذ خطوات أخرى في اتجاهات مماثلة. ولكن هناك جوانب أخرى لهذه القضية وأهمها جانب الصراع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر واحداً من أهم الصراعات التي يحتل أن تؤدي إلى عدم الاستقرار في البحر المتوسط.

وبعد المناقشات التي دارت حول هذه الورقة الهامة قدم الأدميرال جوردون ويلسون ورقته بعنوان «السيطرة على التسلح البحري والأمن البحري في البحر المتوسط في المنظور البريطاني». وفي البداية أشار الأدميرال ويلسون إلى البحر المتوسط من وجهة النظر البريطانية والذي ظل على الدوام هو نقطة الالتقاء بين الشرق والغرب وحتى قبل فتح قناة السويس، وجاءت حرب الخليج لكي تؤكد أهمية هذا البحر للتحالف الغربي، ثم أشار إلى أن موقف بريطانيا في مجال الحد من التسلح البحري سواء في البحر المتوسط (أو أي مكان آخر) يظل على ماكان عليه خلال الحقبة الماضية وهو أن مستويات القوات أو أنظمة الأسلحة ليست من الأمور القابلة للتفاوض، كما أن حرية الحركة البحرية للأساطيل والقطع البحرية الحربية ينطبق عليها نفس الأمر، ولكن هناك مقترحات حول أن يكون هناك نظاماً إقليمياً للحد من التسلح البحري في شرق البحر المتوسط بالنظر إلى عدم الاستقرار السائد في الأجندة أو الأجانب وخصوصاً بعد الانهيار الذي شهده النظام القديم في أوروبا الشرقية.

وإلى الجلسة المسائية لثاني أيام الندوة عرضت ورقة فرنسية لعدم

الأسلحة النووية البحرية سواء تلك التي تطلق من سفن السطح أو الفواصل التي تمتلكها روسيا في البحر المتوسط. أجاب د. جوردون، أن تلك المسائل يجب أن تبث وتناقش كما ناقشت كافة الأمور الأخرى المنطلة بالحد من التسلح وأدت إلى توقيع الاتفاقيات مثل سولت، ستارت، وإن يكون لدى روسيا مشكلة في التوصل إلى صيغة اتفق طاماً أن هناك ملاحظة على مصالحها. ورداً على سؤال حول الموقف الذي يمكن أن تصبح عليه البحرية الروسية إذا لم تستطع أن تدبر لنفسها نقاط إيواء / مركز بحري في البحر المتوسط اعتماداً على الطلقاء التقليديين للاتحاد السوفيتي السابق. أجاب د. جوردون على ذلك بقوله أن ذلك أمر يصعب حدوثه حيث أن هناك فهم كامل - وحقلي - لأسباب التطور في روسيا، كما أن السياسة الروسية حالياً تعتمد على تبادل المصالح وهذا - في رأي الدكتور جوردون - الفصل من المواقف القائمة على تبني عقائد معينة تتحكم في نظرة كل طرف وأسلوب معالجته للأمور بما يخلق أمامه ظروف هدالية لم تكن في حسبانته.

وبعد الانتهاء من تقديم ورقة روسية، قدم د. علي كراسما نجلو (قسم العلاقات الدولية جامعة البلقان، أنقرة / تركيا) ورقته تحت عنوان «الأمن البحري والحد من التسلح في البحر المتوسط في المنظور التركي» وقال فيها أن القوات البحرية التركية تدخل ضمن التوازن البحري لحلف الأطلسي، وأن تركيا نفسها كموقع جيواستراتيجي تعتبر أهم دولة مطلة على البحر المتوسط، ولذلك فإن نظرة تركيا إلى مسألة الأمن البحري والحد من التسلح البحري في البحر المتوسط تعد ذات أهمية بالغة، ومع انهيار الشيوعية وزوال الاتحاد السوفيتي ازدادت أهمية تركيا بموقعها المطل على البحر المتوسط والذي يمثل عنصر اغراء وجذب للجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق. ولكن أهم، يقلق تركيا في مجال الأمن البحري والحد من التسلح البحري هو صراعها مع اليونان حول حقوق الصيد والملاحة في بحر إيجه، وما لم يتم التوصل إلى حل عاجل لهذا النزاع فإن الأمن البحري التركي سيظل مهدداً كما أن الحد من التسلح البحري سوف يصبح أمراً بعيد المنال ومن حسن الحظ أن تركيا واليونان أعضاء في حلف الناتو ومن المؤكد أن ذلك سوف يساعد على التوصل إلى حل إيجابي لهذه المشكلة.

وبعد انتهاء تقديم ومناقشة ورقة د. علي انتهت الجلسات الرسمية اليوم الأول حيث وجه رئيس أركان القوات البحرية الإيطالية الدعوة إلى جميع الحاضرين إلى عشاء عمل في نادي القوات البحرية الذي يطل على أجمل حدائق روما.

وفي أثناء هذه الجلسة التي رئيس أركان القوات البحرية كلمة لخص فيها الموقف الرسمي للبحرية الإيطالية تجاه محاولات الحد من التسلح البحري. وقال أن إيطاليا تدعم جميع تلك المحاولات بل وتسمى لأن تكون لديها محاولات القائمة على ضمان مصالح كافة الأطراف، كما أكد أن إيطاليا - كعضو في حلف الناتو - يمكنها أن تلعب دوراً أكثر أهمية وفعالاً ولكن مايلقها تطور الأوضاع في جنوب وشرق البحر المتوسط حيث أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى حالة من حالات عدم الاستقرار الغير مأمون العواقب. وأكد رئيس أركان البحرية الإيطالية أن أكبر مشكلة في البحر المتوسط هي مشكلة وجود قطع بحرية حربية تحمل رؤوساً نووية أو تعمل بمحركات نووية، وبالإضافة إلى تلك المشكلة فهناك مشكلة التلوث البيئي الذي يكاد أن يحول البحر المتوسط إلى «بحر للقمامة».

وإلى أجابته على سؤال حول إمكانية الاعتماد على محادثات «+» كأساس لتطوير نظام للحد من التسلح البحري، أكد الأدميرال أن هذه المحادثات تحتاج إلى تطوير ودفعة جديدة، ويمكن بعد التطوير أن تكون أساساً لمثل تلك الفكرة، وإيطاليا تسعى في هذا المجال لأحراز تقدم جديد مع دول أخرى وهناك أمل كبير في النجاح في ذلك.

والأوضاع الدولية ، وعلى هذا فإن المواقف والمقاصم والأهداف التي نتجت بتأثير الحرب الباردة أو ظهرت كأنماكس مبالغ لها - وعلى رأس ذلك إسرائيل - لابد أن تتغير أيضا بشكل جذري ومما لا شك فيه أن ذلك سوف يكون له آثار ايجابية عميقة ومباشرة على قضايا الحد من التسلح في البحر المتوسط ، ومن هنا يمكن لحد الورقة أن يبين إلى أي مدى يمكن أن ينجح نظام للحد من التسلح في البحر المتوسط على ضوء أهمية هذا البحر في السياسة العالمية وحتى تكتمل صورة هذا الموقف من الجانب الشرقي للبحر عرض عميد مراد الدسوقي لموقف الدول العربية المطلة على هذا البحر (الجزائر ، ليبيا ، تونس ، المغرب ، لبنان ، سوريا) وحدد امكانيات كل دولة ، ولت الاستنتاجات والخلاصة وضح معد الورقة مقترحات للتوصل إلى نظام للحد من التسلح بالتعاون بين دول شرق البحر المتوسط ودول غرب البحر المتوسط اعتمادا على مفاهيم + ، ، واقترحا آخر للبدء في استكشاف امكانيات التزام إسرائيل بمثل هذا النظام من خلال تطبيق مقترحات معينة لبناء الثقة البحرية .

وعند فتح باب المناقشة على . . شاي فيلد مان (من معهد ياهو للدراسات الاستراتيجية) قائلا : ان من يقرأ هذه الورقة يتصور ان حالة الحرب مازالت قائمة بين مصر وإسرائيل وعندما اخذ عميد مراد الدسوقي الكلمة مرة أخرى رد على انتقادات فيلد مان بأن اشارة إلى موقف ألمانيا من اليهود اثناء الحرب العالمية الثانية ، والذين قاموا - طبقا لما يدعيه اليهود - باحراق وقتل اعداد كبيرة من اليهود في افران الغاز ، وعلى الرغم من عدم وجود أدلة حقيقية ومباشرة على ذلك ، فإن ألمانيا قدمت لإسرائيل تعويضات مالية هائلة لتسا اعطتها معدات عسكرية متطورة ، وبفضل المساعدات الألمانية استطاعت إسرائيل ان تثبت اقدامها في فلسطين والأراضي العربية التي احتلتها ، وبزعم ذلك فإن كله فإن إسرائيل لم تنس للامان مافعلوه ، وتواصل إلى الآن دعاواها حول النازي وتتعقب رحاله ، فكيف تريد إسرائيل ان ننسى او نتغاضي وهم مازالوا يحتلون الأرض العربية ويقتلون الفلسطينيين كل يوم ، ويواصلون اغاراتهم على جنوب لبنان .

وكان ذلك التعليق هو ختام الندوة التي دامت يومين كاملين وعقدت على ضفاف نهر التيبر في قلب العاصمة الإيطالية روما . ويعتزم معهد الدراسات الدولية الإيطالي - بالتعاون مع مؤسسة فورد - ان يصدر أوراق الندوة في كتاب باللغة الانجليزية ، كما ينتظر ان يصدر هذا الكتاب باللغة العربية ايضا - في نفس التوقيت - حيث سيتولى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الاهرام - بالتعاون مع المعهد الإيطالي ومؤسسة فورد ، ترجمة أوراق الندوة .

تمكن معد الورقة من الحصول والذي عكست ورقته عن موقف فرنسي مختلف نسبيا تجاه قضايا الحد من التسلح البحري حيث اكدت الورقة ان فرنسا قوة بحر متوسطة أكثر منها ، قوة في حلف الأطلسي ، ، والاسطول الفرنسي يفضل ميناء طولون أكثر مما يفضل ميناء بريست (Brest) وعلى ذلك فإن سمي فرنسا للحد من التسلح البحري والأمن البحري ينطلق من الحرص على مصالح شعوب البحر المتوسط واكدت الورقة ان المتغيرات الدولية سواء في أوروبا أو الاتحاد السوفيتي أو حتى في الخليج تؤكد ضرورة ان يكون لهذه الشعوب دورها وأن كان من الضروري تواجد قوى عالمية اجنبية عن البحر المتوسط فإن ذلك لابد ان يكون من خلال الحرص أكثر على مصالح هذه الدول ، ولما كان الاسطول الفرنسي في البحر المتوسط يحتفظ بعلاقات وثيقة مع قوات التحالف فإن فرنسا تستطيع ان تلعب دورا أكثر فاعلية في مجال السيطرة على التسلح البحري والأمن البحري في البحر المتوسط ثم حددت الورقة المبادئ التي تراها فرنسا صالحة لتحقيق السيطرة على التسلح البحري على أساس ان الحكومة الفرنسية ترحب بأي جهود لتنمية الثقة والسيطرة على التسلح في البحر المتوسط

وجاءت الورقة التي تعبر عن الرؤية المصرية للحد من التسلح البحري والأمن البحري في البحر المتوسط لكي تختتم بها الندوة . وقد قدم الورقة العميد أ ح (متقاعد) مراد إبراهيم الدسوقي رئيس وحدة الشؤون العسكرية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية / مؤسسة الاهرام . وبعد خلفية تاريخية موجزة عن أهمية البحر المتوسط بالنسبة لمصر ، انتقل للحديث عن الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط وإقليم البحر المتوسط ، وعن ضرورات اقامة نظام للحد من التسلح البحري في البحر المتوسط وبعدها حدد خصائص عمليات الحد من التسلح البحري ، وانتقل من ذلك إلى الحديث عن المواقف المصرية تجاه الحد من التسلح البحري في البحر المتوسط والذي قال فيه ان مصر دولة بحرية حيث انها تملك شواطئ ممتدة على بحرين (البحر المتوسط والبحر الأحمر) وحدد العلاقة بين الأمن القومي المصري والحد من التسلح في البحر المتوسط ، ونظرا لأن هناك مؤيدون ومعارضون للحد من التسلح البحري فإنه عرض لآراء هؤلاء وأولئك وفند مزاعم وآراء كل طرف ، وكان من الضروري ان يتطرق الحديث إلى تطورات الموقف المصري تجاه قضايا الحد من التسلح والتي اتضح منها انه موقف ايجابي وبناء يساعد على التوصل إلى شكل يضمن عدم نشوب حرب مفاجئة أو من خلال الصدفة . ولت المقابل عرض العميد مراد للموقف الإسرائيلي تجاه نفس القضايا وأثبت انه موقف لا يقيم وزنا لأي قيم أو مبادئ وإنما يسمى لفرض الإرادة الإسرائيلية قسرا ولكن - طبقا لما ذكرته الورقة - فإن انتهاء الحرب الباردة نجم عنه تغير في الظروف

ثورة ١٩١٩ : سلسلة ندوات

مركز الدراسات العربية - الجامعة الأمريكية بالقاهرة

[١٣ فبراير - ١٤ مايو ١٩٩٢]

عمرو الجويلي

مقدمة :

ويستلنى عالم السياسة من هذا التسجيل للفترة الزمنية زاده من أجل إيجاد علاقات متكررة وشبه ثابتة بين المتغيرات المتداخلة وبذلك يضع عالم السياسة نماذجه ويضع نظرياته . إلا أن العلاقة بين

التاريخ مع العلوم السياسية . . ففى التاريخ تسجيل للاحداث الهامة بهاونها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

معرفة لغير التاريخ وكذلك لم يتطرق الباحثون بها فيه الكفاية . لا
لاطر الرجعية أو التوجهات النظرية ولذا كانت بعض المفاهيم
المستخدمة غير محددة وواضحة مما إنعكس على مسار المناقشات إلا
ذلك قد أثرى من قيمة المناقشات المفتوحة والتي لمست بعض
القضايا الهامة المتعلقة بالبحث العلمي بصفة عامة في مصر .

إستعراض الأبحاث :

لم تكن كل الأبحاث متوافرة ولا مكتوبة ولذا كانت بعض الآراء
المطروحة مبدئية تم التعديل عليها من خلال نقاط الاتفاق
والاختلاف . ولها على تخصيص لاهم النقاط التي أثرت مع إخطاء
الطابع النقدي على إستعراض الآراء المختلفة .

وقد بدأ عميد قسم التاريخ بجامعة عين شمس السابق د .
عبد الرحيم مصطفى بالقاء محاضرة بعنوان « الظروف في مصر قبل
ثورة ١٩١٩ » ، حيث د . ركز مصطفى على الأسباب قصيرة الأمد
لثورة ١٩ كونها الأهم في نظره رغم أنه وضع أحداث ١٩١٩ في
الاطار الأوسع لتاريخ مصر الوطني ... وقد أدخل د . مصطفى في
هذه الأسباب قصيرة الأمد (١) الغضب المصري الناتج عن الظروف
الفاسية نظرا لضغوط الحرب العالمية الأولى ، (٢) غضب النخب
الوطنية من المشاريع الدستورية والبرلمانية التي أدخلها مستشار
وزارة العدل وليام برنيان (٣) مبدأ حق تقرير المصير الذي
عليه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك وودرو ويلسون حيث
مثل ذلك حافزا للمصريين على المطالبة باستقلال بالادهم وكان عاملا
مسرعا لكافة الأحداث . وبهذا نستنتج أن مصطفى ساهم في شرح
لماذا حدثت ثورة ١٩١٩ في هذا الوقت بالذات مدخلا إياها في السياق
العالمي للأحداث .

أما رئيس قسم التاريخ بجامعة القاهرة فرع الفيوم د . عبد الله
العزباوى ، فقدم بحثا بعنوان « الهيكل السياسي : السلطان ،
البريطاني والسياسيون » وقد بدأ بحديث عن القصر حيث أشار إلى
أن دور القصر كان مبهما في الكثير من الفترات . وأشار إلى أن
الخدوي إسماعيل ربط الدولة بشخصه تماما كما فعل لويس الرابع
عشر تحت مبدأ « أنا الدولة والدولة هي أنا » ، ثم إستعراض
العزباوى سياسات القصر المتوالية تجاه الانجليز وتداخل الأدوار
وإنتقل العزباوى بعد ذلك إلى البريطانيين حيث أشار إلى وعد
بريطانيا الأول بالكويت في مصر قليلا وأرجع بقامهم إلى ثورة المهدي
في السودان . وأرجع العزباوى عدم إعلان ضم مصر أو إعلان
الحماية قبل الحرب العالمية الأولى إلى حرص بريطانيا على إستمرار
الأسرة الملكية بالرغم من أن الممارسة وخاصة أثناء الحرب العالمية
الأولى تؤكد أن بريطانيا كانت تدير مصر كمستعمرة .

وأخيرا إنتقل العزباوى إلى السياسة حيث قسمهم إلى (١)
الوزراء ، (٢) نصف البرلمانين (٣) وقادة الأحزاب السياسية
عن الوزراء قال العزباوى أن هذه الفئة كان معظمها من أصل تركي
من المصريين في المناصب الوزارية أما المجالس ، نصف
البرلمانية ، كما أسماها فكان الاقطاعيين يسيطرون عليها . ولكن
مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، إنتقلت الريادة
في هذا المجال إلى أبناء الطبقة الوسطى ولذا كانت العلامة هي
تصاعد الطبقة الوسطى المصرية . ثم إتجه العزباوى إلى الأحزاب
السياسية حيث إستعرض ظهور الأحزاب السياسية في الفترة بين
١٩٠٧ و ١٩١٤ ثم رسم الخريطة الصلة بين هذه الأحزاب وحزب
الوفد الذي كون بعد الحرب العالمية الأولى مضيقا إلى أن سبعة
أعضاء من وفد سعد زغلول كانوا أعضاء في حزب الأمة ولذا فإن

التاريخ ك مجال دراسة والعلوم الاجتماعية عامة والسياسية خاصة
أصل من كونها علاقة « مادة أولية / تصنيع » وذلك نتيجة للتطور
الذي أدخل على التاريخ ومنهجية دراسته . فهناك من أخرج التاريخ
من دائرة الآداب إلى الانسانيات إلى العلوم الاجتماعية كجزء لا يتجزأ
منها ول ذلك ذكر التاريخ الاجتماعي العلمي وتختلف كتابة التاريخ
الحديثة عن الطريقة الموروثة . للتاريخ فبتم الاستفادة من العديد
من مجالات المعرفة الأخرى مما أوسع المجال أمام « التاريخ
المتداخل في مجالات المعرفة » . ولسنا هنا بصدد إستعراض كافة
أنواع التسجيل التاريخي إلا أننا نلقى بعض الضوء على التاريخ
الحديث وهنا نذكر قول نود الدين حطوم :

« التاريخ ينسب في شتى العلوم والآداب ويرتبط بها متفاعلا
معها ، ولكن يتميز عنها من حيث تركيزه على الماضي بالذات بينما هي
تتجه إلى الحاضر والغايات أخرى عندما تنظر إلى الماضي وهي تستخدم
التاريخ في سجل تحصيل هذه الأغراض والغايات »
وبما إن التاريخ يركز على الماضي كما يقول حطوم فإن سلسلة
الندوات التي نستعرض أصلاها تركز على « ثورة ١٩١٩ محاولة
إستكشاف كافة ثمر معظم الجوانب المتعلقة بهذا الحدث الهام في
تشكيل مصر الحديثة »

الفكرة والتنفيذ :

نبعت الفكرة في مركز الدراسات العربية بالجامعة الأمريكية
بالقاهرة حيث عقد العزم على تنظيم إطار يجمع بين أساتذة التاريخ
في الجامعات المصرية المتعددة والجامعة الأمريكية وقد ساهم ذلك
وجود رئيس قسم التاريخ بجامعة عين شمس السابق د .
عبد الرحيم مصطفى في مركز الدراسات العربية (م . د . ع . د) لمدة
سنة ولذا قرر م . د . ع تنظيم سلسلة ندوات تمتد طوال نصف
العام الدراسي الثاني بتباعد أسبوعين بين كل ندوة لاستشراك
الجديد عن ثورة ١٩١٩ وعن سلسلة الندوات ، حددت رئيسة وحدة
التاريخ بـ م . د . ع . د . أميرة الأزهرى سنبل هدف هذا النشاط
بخلق إطار للحوار الدائم بين أساتذة التاريخ في الجامعة الأمريكية
بالقاهرة ج . د . د . وأساتذة التاريخ في باقي الجامعات المصرية وعن
اختيار ثورة ١٩١٩ ، قلت سنبل أنه في ضوء مرور فترة زمنية طويلة
نسبها تعد محور الندوات عن المحيط السياسي المعاصر مباشرة وإلى
كل تطور الأبحاث ومنهجية المعرفة فإن سلسلة الندوات هدفت إلى
« إعادة كتابة » التاريخ بما يتوافق مع هذه المعطيات الجديدة .

محور الندوات :

هدفت سلسلة الندوات إلى الإجابة على عدة تساؤلات ~~محطة~~
بثورة ١٩١٩ مثل : هل كانت أحداث ١٩١٩ ثورة بالمعنى العلمي
لللمة ؟ ماذا كانت طبيعة ونوعية القوى المحركة لأحداث ١٩١٩ ؟
ماذا كانت الأسباب المشعلة للحركة الوطنية ١٩١٩ ؟ ما هو موقف
المؤرخين من أحداث ١٩١٩ ؟ هل هناك تناقضات في القوى المحركة
للثورة ؟ ماذا كان دور المرأة والطلبة في أحداث الثورة ؟ وأسئلة
أخرى حاول المشاركون الإجابة عليها .

منهجية الندوات :

اختلفت منهجولوجيا البحث إختلافا كبيرا بين محاضر وآخر
هذه السلسلة إلا أن الطابع العام للأبحاث المقدمة هو الاعتماد على
المصدر الوثائقي للأحداث باستثناء بعض المتحدثين وبنرات المناقشة
الحرية . ولكن معظم المشاركين لم يوضحوا بها فيه الكفاية الآلية
التقنية المستخدمة لتفسير الأدلة خاصة تلك المستقاة من مجالات

وأعاد طاف لطفي السيد التأكيد على دور الاتصال في الثورة الذي قام به الطلبة .

دستور ١٩٢٣ :

عن الآثار الدستورية لثورة ١٩١٩ تحدث استطلاع التاريخ بجامعة الزقازيق عبد الوهاب أبو بكر عن « دستور ١٩٢٣ والحياة البرلمانية : بين الليبرالية والادولراطية » وطرح أبو بكر أن القرب مصر الأولى لليبرالية الدستورية ثم في السبعينات من القرن الماضي بقيادة الخديوي اسماعيل . واستعرض في سجل تطور الفكرة ثم ركز على اجراءات كتابة دستور ١٩٢٣ فأوضح أنه بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تم الاستعداد لوضع الدستور حيث كانت لجنة الصياغة ممثلة للطوائف المختلفة من المجتمع المصري وأكاد أبو بكر أن دستور ١٩٢٣ لم يكن مطابق للمشروع الدستور الذي قدمت اللجنة والذي تماثل مع النموذج البلجيكي ١٨٣١ .

وأضاف أن الاختلاف يتضح في احتفاظ القصر بالعديد من السلطات غير المعهودة في النظام الملكي الدستوري الغربي ومنها (١) حق الملك في اختيار وحل رئيس الوزراء والبرلمان (٢) حق الملك في تعيين عدد من الاعضاء (٣) حق الملك في الموافقة على قرارات البرلمان مما أعطى الملك بعضا من القوة التشريعية .

ولذا تركزت فرضية أبو بكر الرئيسية في أن دستور ١٩٢٣ جمع بين الادولراطية والليبرالية .

وخلال المناقشة اثيرت عدة نقاط تتعارض مع بعض ما قدمه أبو بكر وبعض التعليقات المؤيدة . اثيرت نقطة ان الذين قاموا بصياغة دستور ١٩٢٣ لم يكونوا هم أنفسهم من قاموا بالثورة (الطلبة . المزارعون ، الخ ..) . وتمت ايضا الإشارة الى أن دستور ١٩٢٣ تجاهل الخبرة البرلمانية المصرية منذ أواخر القرن ١٩ ولذا لم يعكس الدستور البيئة الاقتصادية الاجتماعية المصرية . واثار البعض أن مصالح البريطانيين والقصر قد تم المحافظة عليها من خلال حماية مصالح البورجوازية المصرية والاحتفاظ بالاتجاه الادولراطي للقصر .

وتمحورت المناقشة حول قضية الليبرالية حيث أشار د . بيتر جرافت (مؤلف كتاب الرأسمالية الاسلامية في مصر) ان الرأسمالية الليبرالية تحتاج الى ادولراطية نظرا لضعف الهيكل السياسي ولذا لا تناقض بين الاثنين وعرف جرافت الليبرالية الحقبة بأنها ظهور المجتمع المدني وهنا ردت « . اميرة سنبل بأن تعريف الليبرالية اتخذ اشكالا عدة وتطور عبر الزمان .

تحليل طبقي :

ثم قدمت رئيسة قسم التاريخ بمركز الدراسات العربية بالجامعة الامريكية بالقاهرة « . اميرة الازهرى سنبل بحثها بعنوان « ثورة ١٩١٩ : تحليل طبقي واستنتاجات » . وبدأت « . اميرة حديثها بان النخبة الوطنية لثورة ١٩١٩ نظرت الى العالمة نظرة ابوية . وأن الوطنيين المصريين بما فيهم اصحاب الاراضي ، المزارعون ، العمال الخ .. تعاونوا على مستوى بينما تصارعوا على مستوى آخر . وأوضحت ان الجميع تضامن من اجل تحرير مصر من السيطرة الاجنبية ولكنهم اختلفوا على الشكل الذي ستخذه مصر بعد الاستقلال او حتى معنى الاستقلال نفسه . وهنا لعبت الطبقات دورا هاما . وجادت سنبل بان القيادة الوطنية ١٩١٩ تكونت من مجموعات مختلفة ومتنوعة من حيث الانتماء الطبقي (غنى / فقر) والعرقى تركي / مصري .. وتزيد سنبل التأكيد على فرضيتها الاساسية ان القيادة الوطنية عام ١٩١٩ ، وان اختلفت في تكوينها ، توحدت في طريقة الاقتراب الى الجمهور حيث سلبت العامة من قابلية الاشتراك كلاعب عقلاني في العملية السياسية تماما كما كانت قيادة عبد الناصر فيما بعد .

وتنتقل سنبل لتوضح ان البيروقراطية المصرية كانت مصدرا

الطلبية اصحاب الاراضي في الوفد فرضت سياسة المهادنة تجاه البريطانيين وسمى العزباوى فترة ١٩٢٧ - ١٩٥٢ بالفترة الليبرالية في التاريخ المصري .

وتناولت المناقشة منهاج البحث الذي تميز به عرض كرونولوجي للأحداث فتمت إثارة نقاط التاريخ الاجتماعي الذي يركز على توزع القوى في مواجهة التاريخ السياسي الذي يعبر عن تركيز القوى . وكانت هناك تساؤلات حول ما هي الليبرالية وما هي تعريفاتها القوى الطبقة في الثورة :

وقدمت رئيس مركز البحث الأمريكي د . عفاف لطفي السيد نظرة شاملة على القوى غير المعروفة في ثورة ١٩١٩ في بحث تميز بلهجات المثيرة وتناول اجتماعي عميق .

بدأت لطفي السيد بتساؤل حول ما إذا كانت أحداث ١٩١٩ هي ثورة ام لا : معرفة الثورة بحدوث تغير في النخبة القائدة وركزت بحثها على دور الطلبة والنساء في الثورة غير أنها أوجزت في تفسير سبب إشراك الفئات المختلفة في المجتمع المصري في أحداث الثورة عن اصحاب الاراضي ، قالت انهم كانوا في حاجة الى حماية من الانجليز ليتوا سيطرتهم على الاراضي اما المزارعون فقليل ما يقوموا بثورات إلا ان الحرب العالمية الأولى قد إستدعت بعضا منهم للتجنيد بالإضافة الى مصادرة بعض حيواناتهم . اما الطلبة فيتميزوا بالغباب ، الحموية ، روح المبادرة ، الافكار والطاقة ولذا فقد كونوا صاع الحركة الوطنية .

وتجامل عفاف لطفي السيد بأن اصحاب الاراضي قاموا بنشاطات في الحقول لجمع مساندة الفلاحين إلا ان الطلبة باعتبارهم القطاع العابر بين الريف والمدن هم الذين قاموا بقنوات الاتصال بين نشاطات وأفكار المدن ونقلها الى الريف .

وهنا تصف عفاف لطفي السيد ثورة ١٩١٩ بأنها كانت ثورة شعبية وليست ثورة بورجوازية نظرا لمشاركة المزارعين وتشهد الى أن قمع البريطانيين أدى الى دائرة من بب لاثاثير تزيد من حرارة الأحداث .

وتنتقل عفاف لطفي السيد لتلقى الضوء على دور النساء في الثورة الذي تبلور مع اقتياد الرجال الى السجون حينما قاطعت النساء المنتهات البريطانية ، وكانت مبادرتهم مستقلة حيث ان الرقابة على النساء في ذلك الوقت كانت صعبة للغاية . وتعدد لطفي السيد أسباب مشاركة النساء : (١) تضامنا مع رجالهم ، (٢) اعتقادا مفهون أن الثورة فرصة خروج من دائرة الحريم (تشابه مع التجربة الفلسطينية والجزائرية فيما بعد ذلك) ، (٣) إشترك النساء كان ضروريا في مجال الخدمات الاجتماعية أكثر منه في مجال النشاطات السياسية . (٤) وأخيرا ، قادت نساء الصفوة النساء الأخريات بدرجة اقل الى المشاركة .

وتنتقل عفاف لطفي السيد فيما بعد ذلك الى مرحلة ما بعد الثورة فنشير الى مرحلة الليبرالية المقيدة . وتؤكد أن البريطانيين والملك على حد سواء لم يوافقوا على الدستور المقترح بنظام ملكي دستوري حيث تقادى البريطانيين فرصة اعطاء كل القوة الى البرلمان . وكانت النتيجة تركيز القوة في يد السلطة التنفيذية الا انها تشهد الى بعض التغير في النخبة الحاكمة من السيطرة التركية الى المشاركة المصرية بما فيها بعض المصريين من اصول الفلاحين .

وأثيرت عدة نقاط في المناقشة حيث أكدت عفاف لطفي السيد ان تحالف اصحاب الاراضي المزارعين حدث في البداية نتيجة تلاقي في المصالح ثم أدت موازين القوى فيما بعد الى تسوية الوضع في مصالح اصحاب الاراضي دون مشاركة فعالة للمزارعين في مكاسب الثورة .

الثورة لكيلا يعطل المسار الدبلوماسي جنباً الى جنب مع مسار المقاومة . وأشار ان زغلول حول الحركة النقابية الى حركة مؤيدة . وبذلك يكون العقاد قد قلل من أهمية التناقضات الاقتصادية لـ الثورة بينما أرجع معظمها الى تناقضات سياسية .

تقييم الندوات :

شكلت سلسلة الندوات خطوة هامة لبناء الجسر بين اساتذة التاريخ في الجامعة الأمريكية والجامعات المصرية بعد فترة من الانعزال . وساعد في ذلك مبادرة د . عبد الرحيم مصطفى ود . اميرة الازهرى سنبل . كما ساهمت سلسلة الندوات في احياء نشاط الجمعية التاريخية المصرية التي شاركت في تنظيم الندوات واكدت الندوات أهمية اجتماع اساتذة الجامعات في شكل مائدة مستديرة لبحث مستجدات الامور في علومهم المتخصصة .

اما على المستوى التقني للندوات فقد اختلفت الى تكامل بين المواضيع ووجود اطار مرجعي واحد . وظهرت الندوات ايضا الحاجة الى تنمية الجانب النظري في المناقشات خاصة على هذا المستوى العالي . اذا كانت سلسلة الندوات هدفت الى تحليل حدث تاريخي واحد من كافة جوانبه فلا شك ان هناك جوانب لم يتم تناولها مثل التاريخ الشعبي والتاريخ الراديكالي وتحليل الصحافة المعاصرة للثورة . كما اختلفت المناقشات الى حدود واضحة نظرا لعدم توزيع الابحاث من قبل .

وبالرغم من تلك الملاحظات ، فقد حققت سلسلة الندوات نجاحا ملحوظا حتى ان مركز الدراسات العربية قرر جعلها سنوية وستقام السنة القادمة عن نشأة « الحكومة والادارة في مصر » .

خاتمة :

اذا كانت سلسلة الندوات قد تركزت على ثورة ١٩١٩ فان بعض المفاهيم التي نوقشت مثل الليبرالية والصراع الطبقي والنظرة الابوية للجموع كلها يصلح ان تطبق على تاريخنا المعاصر . وهنا نسرد رأى بريخ « ان التاريخ يثبت وجود رابطة لا يمكن التهرب منها بين الماضي ، الحاضر والمستقبل ويختبر الجميع هذه الرابطة في الحياة اليومية » .

ورغم وجود اختلافات في مرجعية التفسير التاريخي عند بعض الاساتذة المذكورين ، نجد صعوبة في جمعهم في مدارس تاريخية مختلفة مما يعزز رأى « تولير وتولار » ليست هناك مدارس تاريخية بالمعنى التقليدي بينما توجد روابط تقارب « صداقة » ، تضامن وتأثير وحتى هذه الروابط أصبحت غير مستقرة .

واخيرا اثبتت سلسلة الندوات ضرورة التركيز على الاجتماعي وضرورة ايجاد علم منهج تاريخي يراعي الخصوصيات العربية والاسلامية مما يضع على عاتق المتخصصين في التاريخ في مصر مسئولية هامة للنهوض بالدراسات التاريخية في مصر والعالم العربي . □

اساسيا للاحتكاك مع قوات الاحتلال نظرا لسياسات التمييز ضد المصريين التي كانت تمارس في المناصب القيادية . وترفض سنبل اعتبار البريطانيين جهة واحدة بل تجزئهم الى فئات ذات مصالح خاصة مثل التجارة اعضاء البيروقراطية ، القوات العسكرية والصناعيين .

ومن علاقة القيادة الوطنية بقيام الثورة ، تجادل د . اميرة بان الوفد كان عاملا مسرعا لثورة الجموع الا ان الصراع الطبقي الذي ادخل في تكتياتهم الصورية يثبت ان حركة الجموع طالبت ليس فقط بالاستقلال السياسي لكن ايضا بالحريات الاجتماعية .

وتختتم بحثها بطرح تساؤل عما اذا كانت احداث ١٩١٩ تشكل ثورة ام لا وترسم اجابتين الاولى بالاجاب نظرا لان احداث ١٩١٩ جمعت القوى الاجتماعية بعضها مع البعض والثانية بالنفي وهي ان احداث ١٩١٩ لم تكن ثورة لانها لم تنجح في تحقيق اهدافها وهنا يبدو انها تميل الى فكرة ان ١٩١٩ كانت ثورة فتذكر ان ١٩٥٢ كانت استكمالاً للثورة ١٩١٩ حيث تشابهت القيادتان في توجههما الفلسفي من حيث النظرة الابوية الى المجتمع ومحاولة فرض هيمنة لومية فوق الجموع .

وتناولت المناقشة جدلا حول التفسير الاقتصادي للثورة واهمال التاريخ الثقافي . وهل ثورة ١٩١٩ ثورة اجتماعية ام سياسية وهنا اشارت سنبل الى ضرورة ايجاد ميثودولوجيا خاصة بالعالم العربي الاسلامي لتفسير الاحداث وبلورة مفاهيم خاصة لشرح التاريخ كما فعل الهنود مع تاريخهم .

ثورة ١٩١٩ والتناقضات :

واختتم استاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس د . صلاح العقاد سلسلة الندوات ببحث عن « التناقضات بين الموقف الشعبي والرسمي : التأثير على الثورة » .

وفي بحثه ، رفض العقاد ميثاق ١٩٦٢ الذي يفسر ثورة ١٩١٩ بأنها انتكست نظرا لان قيادتها كانت برجوازية . وأشار العقاد الى ان معظم الثورات قيادتها برجوازية حتى الثورة الفرنسية . وجادل العقاد بان الوعي بالطبقات لم يكن موجودا الا على مستوى التجريد النظري . واكد العقاد ان ثورة ١٩١٩ بلورت مفهوم الوطنية عن طريق اشراك الاقباط بعد سيادة المفهوم الديني للحزب الوطني واستعرض العقاد حالة العلاقة بين طائفتي الامة قبل الثورة . وجادل العقاد ان المشكلة الطبقة لم تلعب دورا في ثورة ١٩١٩ فقد اقتصر الوعي الطبقي على المثقفين فقط . وهنا استشهد بالطلبة التي كانت الفئة المحركة للثورة وذكر ان الطلبة معطي للثورة متعددة الطبقات وليس طبقة بذاتها .

واضاف العقاد بان التناقضات ولع بها اليسار المصري في الستينات لتفسير التاريخ رغم احتفاء التناقض بين كبار الملاك والموقف الشعبي اثناء الثورة .

واشار العقاد الى ان سعد زغلول اراد ابعاد شبهة الباشيوية على

مؤتمر الشرق الأوسط نحو العام (٢٠٠٠)

[اكسفورد ٢٨ مايو ١٩٩٢]

يوسف احمد الشرقاوى

ثم عاد ديفيد جوربوت وذكر : - ان هناك تطورات اخرى تدعو الى الشعور بالتفاؤل وهي :

- ١ - احتمال سقوط النظام الحالي في العراق دون لفتت اى جزء من اجزائه وذلك خطر الاعتداء على جيرانه
- ٢ - تحول السياسة الايرانية عن تصدير الثورة الاسلامية وتقليل ايران العيش بسلام مع جيرانها
- ٣ - قدرة دول الخليج على استيعاب القوى الجديدة بها وعلى حل مشاكلها فيما بينها من خلال طابعها الاستشارى والتعاونى .
- ٤ - استمرار نجاح عملية السلام الحالية التى تتم برعاية الولايات المتحدة
- ٥ - ان يقدم الاصوليون افكارا لحل المشاكل التى تواجه بلادهم .

وقد ركز جوربوت في كلمته على الروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية بين اوروبا والشرق الاوسط وأوضح ان هناك مؤسسات عديدة بين الشرق الاوسط والجماعة الاوروبية تسعى الى تنمية روح التعاون ودعم عرى الصداقة بينهما . كما أوضح كذلك ان الجماعة الاوروبية سوف تلعب دورا اكبر في الشرق الاوسط بحكم وزن هذه الجماعة سواء داخل مجلس الأمن او على خريطة العالم .

ثانيا : الرؤية الى النظام الدولى الجديد : -

وأشار جوربوت الى ان القرن المقبل لن يكون بالضرورة قرنا تسيطر عليه الولايات المتحدة بل سيصبح هناك دور اكبر لأوروبا و آسيا .

- وأوضح جوربوت كذلك ان الولايات المتحدة لن تستطع بمفردها قيادة العالم بسبب الصعوبات المالية التى تواجهها . وأضاف ان على العرب ان يتعاملوا مع النظام الدولى الجديد من خلال تدعيم روح التعاون فيما بينهم . ومن خلال تدعيم مصالحهم وتعاونهم مع هذا النظام الدولى الجديد وذلك بدلا من أسلوب العزلة أو Conspitud illusion الذى يمتد البعض انه يمثل إدراك بعض العرب من النظام الدولى الجديد .

- وأكد جوربوت في كلمته على ان الشرق الاوسط يمر حاليا بمرحلة انتقالية وانه في ذلك شأن التحولات التى حدثت في العالم ، وان النظام الدولى الجديد سوف يشهد تحولها أكثر فيما بين الجماعة الاوروبية والشرق الاوسط مثلما حدث ابان أزمة الخليج ، وان هذا التعاون سيستمر في ظل شعور عدم احساس اى طرف في التقوى على الطرف الاخر .

ومن النظام العالمى الجديد ذكر سيد احمد ان العالم المعاصر اثبت ان الغرب ليس هو صاحب الحقيقة المطلقة ، وان الطمانينة يعاد تفسيرها والهجورية التاريخية يعاد النظر فيها ، وذكر ان اى نظام يطلب الى شعوب العالم اعتناق مبادئه يجب ان يشمل فيما عالمية وان النظام المطروح مبنى على قيم غربية فقط . وتساؤل

في إطار الاهتمام الذى توليه الدوائر الرسمية وغير الرسمية في بريطانيا بتطورات الأوضاع في الشرق الأوسط منذ ٢٨ مايو الماضى في مدينة اكسفورد مؤتمر تحت عنوان : الشرق الأوسط نحو العام ٢٠٠٠ .

وقد شارك في هذا المؤتمر حشد كبير من الدبلوماسيين ورجال الإعلام والأعمال والأكاديميين والكتاب والطلاب يبلغ حوالى ١٥٠٠ شخص وشارك من بين الحاضرين السيد السفير د . محمد ابراهيم شاكر سفير مصر ، ونائب رئيس مجلس السفراء العرب في بريطانيا ، وكذلك سفراء سوريا والسعودية والامارات والبحرين وممثل الجامعة العربية ، ورئيس مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لندن .

وقد تحدث امام هذا المؤتمر الذى قامت بتنظيمه جمعية الشرق الأوسط بجامعة اكسفورد - التى اشارك في عضويتها منذ عام ١٩٨٨ - دبلوماسيون وسياسيون وكتاب من بقاع العالم منهم : ديفيد جوربوت : الوكيل المختص بشئون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية . ومدير ادارة التخطيط السياسى بالخارجية البريطانية سابقا .

• حنان ميخائيل عشراوي : استاذة الادب الانجليزي في جامعة بيرزيت وشاركت في محادثات السلام الخاصة بالشرق الاوسط في براغ ، نيويورك ، لندن وغير ذلك ، والناطق الرسمي باسم محادثات السلام في الشرق الاوسط .

• سيد احمد : الكاتب المصرى بجريدة الاهرام .

السناتور جورج ماكجفرن : مسئول بارز ومرشح سابق للرئاسة في الولايات المتحدة وشغل العديد من المناصب الهامة في ادارة كينيدي وفورد . وكارتر وله العديد من الكتابات .

السفير غسان تويني : دبلوماسى لبنانى سابق ، شغل بعض المناصب الوزارية في لبنان وكذلك رئاسة تحرير جريدة النهار . وكانت النقاط الرئيسية التى نوقشت في هذا المؤتمر على النحو التالي :

اولا : مواقف بريطانيا والجماعة الاوروبية ازاء التطورات الجارية في الشرق الاوسط :

بدأ ديفيد جوربوت المختص بشئون الشرق الاوسط بالخارجية البريطانية هذا المؤتمر مشيرا الى انه متشائم من تطور مجريات الامور في الشرق الاوسط خلال السنوات القادمة وحتى سنة ٢٠٠٠ وأنه يرجع هذا الشعور لديه الى مايلي : -

١ - تصاعد انتشار تيار الأصولية وخاصة في دول الخليج والمغرب العربى .

٢ - تصاعد دور ايران عسكريا في الخليج .

٣ - عدم حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة .

٤ - تفاقم الصراع بين الاسلام والغرب .

٥ - استمرار بقاء الوضع على ما هو عليه بالعراق .

- واضاف ان اسرائيل لا تعترف حتى الساعة بوجود الوجود الفلسطيني المستقل وتحاول عرقلة مسيرة السلام عن طريق زيادة عدد المستوطنات والممارسات الوحشية في الاراضي المحتلة وجنوب لبنان .

- وذكرت ان الشعب الفلسطيني جدير بان تكون له حركته الوطنية الانتقالية التي تؤسس لمرحلة انتقال السلطات الى اطار قانوني معترف به من الشرعية الدولية .

٢ - تحدث اوال شاليم الاكاديمي الاسرائيلي حيث ذكر ان هناك اختلافاً بين مواقف كتلة الليكود وتجمع الصراخ من عملية السلام في الشرق الاوسط حيث اوضح ان الحزبين الرئيسيين الكبارين يرفضان التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . و اشار الى اختلاف مواقف حزب العمل بالنسبة الى العلاقة مع الاردن من موقف شامير حيث طرح قادة هذا الحزب منذ زمن الخيار الاردني من دون القبول بمبدأ الدولة الفلسطينية بينما حزب شامير يتبنى سياسة توسعية ويؤمن باسرائيل الكبرى وكل ما تقدمه حكومة شامير هي وجود تمثيل بلدي فلسطيني في ظل سيادة اسرائيلية . وذكر انه اذا فاز رابين فانه سيعطي فرصة للسلام لتهدئة الموقف الامريكي ، واذا فاز شامير فانه سيرأى ويدهى انه جدي امام الامريكيين ثم يعد حلفاءه بعكس ذلك ، ويعتقد الاكاديمي الاسرائيلي ان شامير سيخسر بسبب عدم تعامله بوضوح مع الامريكيين و اشار الى انه حان الوقت لتخطى سياسة المراوغة والتحدث مع الفلسطينيين والعرب بجدي .

خامساً حول تقييم الدور الأمريكي لعملية السلام في الشرق الاوسط :

١ - هنا جوديث الوكيل المختص لشئون الشرق الاوسط بالخارجية البريطانية الامريكيين على الدور الذي قاموا به لاستمرار عملية السلام في الشرق الاوسط . واكد على ان اوروبا مصممة على لعب دور اكبر في قضية الشرق الاوسط وان هذا ما ترغب الشعوب العربية وان فيه مصلحة كبيرة لاسرائيل في المدى البعيد .

٢ - اكدت حنان مشراوي على ان دور الولايات المتحدة اساسي في عملية المفاوضات الخاصة بالشرق الاوسط لانها تشكل العنصر الدول المراقب للمفاوضات بعد رفض اسرائيل اعطاء هذا الدور لهيئة الامم المتحدة او لاوربوا واضافت ان الولايات المتحدة قامت بدورها حتى في هذه الساعة بجدارة الى ما وتدخلت عندما تجاوزت الاطراف الحدود ولكن عدم وجودها كان سيحدث خلافا لصالح اسرائيل .

عما اذا كان التجديد والتطور يتطلب الركون فقط الى نموذج الطمأنينة . وطرح امثلة حقلت فيها دول تطورها الاقتصادي من دون التدخل عن قيمها الاصلية ومن دون اعتماد العلمنة حيث اشار الى هذا الصدد الى اليابان واسرائيل .

ثالثاً : اسباب تصاعد انتشار الحركات السياسية الاسلامية والرؤية لمستقبلها :

١ - طالب السيد / محمد سيد احمد في كلمته باستبعاد الاسلام كمواجهة سياسية في الغرب واوضح ان الغرب يريد ان يبحث عن عدو جديد . واضاف ان الاسلام يستطيع ان يتوكل مع العصر من خلال الاجتهاد و اشار الى خشية من حدوث صراع بين الشرق والغرب خاصة في دول المغرب وغيرها اذا لم تعالج قضية فرض قيم الغرب على حضارة الشرق .

٢ - اعتبر السناتور الأمريكي ماكجفرن ان التطرف الديني في الشرق الاوسط هو نتيجة لسياسات خاطئة في المنطقة من اهمها عدم فهم المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها بعض البلدان والازدواجية في تطبيق قرارات الامم المتحدة في الشرق الاوسط .

٣ - اما السيد / يوسف ميشيل ابراهيم مراسل صحيفتي « نيويورك تايمز » و « الهيرالد تريبيون » في باريس فقد قال ان تصاعد انتشار الاصولية الاسلامية في الشرق الاوسط هو جزء من انتشارها في الصنوعة الاسلامية في العالم وان هذا يرجع الى الغضب والرغبة في التغيير ولا يعود الى الفقر واسباب اقتصادية فقط ، مشيراً الى ان هناك تصاعداً للحركة الاسلامية في الجزائر حيث يوجد الفقر هناك ، وفي نفس الوقت يوجد صعود للحركة الاصولية في السعودية حيث لا يوجد الفقر . واوضح ان الاصولية الاسلامية لا ترتبط مباشرة بالقومية العربية اذ ان لكل منظمة اصولية تطلعاتها داخل البلدان التي تنتشر فيها وانها مستعدة للتكيف مع المتغيرات الجديدة . وذكر ان الاصولية الاسلامية ليست بالضرورة معادية للغرب . لا سياسياً (افغانستان) ولا اجتماعياً كما هو في الجزائر والسودان .

٤ - تسال السيد / غسان تويني في معرض كلمته عن المقدرة على بناء دولة عصرية من دون الركون الى مبدأ العلمنة .

٥ - تدخل السفير السعودي في لندن د . غازي القصيبي خلال المناقشات حول الاصولية الاسلامية ، و اشار الى ان ظاهرة الاصولية الدينية توجد في كل المجتمعات ، وان دوافع الاصوليين دينية - انسانية وليست سياسية بالضرورة ، وهي تشبه دوافع المتجديدين روحياً ودينياً في الولايات المتحدة واوربوا الذين يتبعون القساوسة البيوريتانيين المتحمسين لمبادئهم .

رابعاً : الرؤية الفلسطينية ورؤية اسرائيلية لعملية السلام في الشرق الاوسط :

١ - تسالبت الدكتورة حنان ميخائيل مشراوي الناطقة باسم الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام بقولها لماذا لا تقايس الولايات المتحدة مساعداتها السنوية لاسرائيل باحترام الاخيرة لحقوق الانسان ؟

- وذكرت : لقد دخلنا المسار السلمى بعد تحليل عميق لمبرراته وحسناته ومخاطره . وهذا المسار صعب وطويل لكننا نرغب ان نبين رغبتنا في السلام وجديتنا في السعى اليه وبذلك نقلنا المعركة من لغة السلاح الى لغة الكلمة والعجالة والمفاوضة . وقدما تنازلات بقبولنا شروطاً مجعلة حتى لا تعطى الاسرائيليين اعداءاً وحججاً ضدنا . ومن التنازلات المهمة عدم تمثيل للفلسطيني القدس المحتلة .

٣ - دعا السناتور الأمريكي جورج ماكجفرن الى ربط المساعدات الامريكية لاسرائيل بطريقة تعاملها مع عملية السلام وبموافقتها على مبدأ التدخل عن الارض المحتلة . ودعا الى التدخل عن الفكرة القائلة ان لدى اسرائيل قيمة استراتيجة للولايات المتحدة في الشرق الاوسط ، وقال ان العكس هو الصحيح اذ ان تصرفاتها تؤدي الى ردود فعل عكسية في العلاقات الامريكية مع الدول العربية . واكد على ان زوال خطر الاتحاد السوفيتي وفشل النظرية الشيوعية . ومقدرة قوات التحالف على الانتصار في حرب الخليج من دون الحاجة الى اسرائيل قد اسقط دور اسرائيل كحليف استراتيجي للولايات المتحدة من الشرق الاوسط .

سلفها : سيناريوهات مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط والخيارات المطروحة لتحقيق ذلك :

١ - صرح د . صبيح عابد مدير المؤسسة الخيرية الفلسطينية ان هناك ثلاثة سيناريوهات لمستقبل مباحثات السلام في الشرق الأوسط :-

١ - ان تبقى الأوضاع على ما هي عليه

ب - ان تجرى عملية تهدئة الامور عن طريق تقديم الوعود ، التي تضمن مما هو مطروح حاليا ولكن ذلك لا يستجيب للمطالبات الفلسطينية الكاملة مثل انشاء دولة فيدرالية اردنية فلسطينية ج - ان تتحقق متطلبات الشعب الفلسطيني بحيث تنضج نواة سلطة فلسطينية سياسية مستقلة تحضر للدولة المقبلة ويسمح بإعادة توطين الفلسطينيين المقيمين في الخارج ، ويتم وضع جدول امنى لتحقيق الاستقلال الكامل .

و يعتقد ان السيناريو الأخير (ج -) صعب التحقيق في ظل الأوضاع الحالية ، ويرى أن هناك فرصا لنجاح السيناريو الثاني اذا نجح حزب العمل في الانتخابات الاسرائيلية

٢ - حول الخيارات المطروحة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ذكر السفير فisman تويني ان هناك خيارات خمسة : الدبلوماسية والعسكرية والسياسية ، والاجتماعية والاقتصادية والقومية العربية .

وذلك كما يلي :

أ - بالنسبة للخيار الدبلوماسي : انه يجب على العرب تحديد مواقفهم في عملية التفاوض . هل هم يتفاوضون مع الولايات المتحدة او مع اسرائيل او هم والولايات المتحدة سويا مع اسرائيل .

ب - بالنسبة للخيار العسكري : تصال تويني : ماذا ستفعل بجهوشنا في العام ٢٠٠٠ وماهو مستقبل الموازنات العسكرية الضخمة ؟

ج - اما عن الخيار السياسي : قال ان الشهيرة انتهت وبرزت الاصولية الدينية فهل تتوافق المفاهيم التي تركز عليها هذه الاصولية مع مفاهيم الدولة المصرية المرتكزة على الطمانينة

د - وحول الخيار الاجتماعي والاقتصادي : قال ان السلام في العلم ٢٠٠٠ يعنى المشاركة في جميع زوات المنطقة في سبيل تحسين اوضاع الانسان بها وقال ان مالدى العرب هو معدات وادوات مستوردة ومستهلكة وليست لدينا قوة انتاجية كالاليان وهونج كونج ه - وعن القومية العربية : قال ان التوجه الراجح في العودة الى الماضى اثر عكسيا على التطور في العالم العربى وادى الى الانقسامات والشعور : بالاغتراب المنتشرين حاليا ورفض تويني فكرة القومية الضيقة ودعا الى الوحدة في ظل الديمقراطية والوحدة المبنية على الموافقة والقبول للقيم الاصيلية المطروحة .

« ندوة » تحديث الدراسات التاريخية

[١١ - ١٣ ابريل ١٩٩٢]

آمال أسعد

الدقيق الذي قد يصل بالباحث الى درجة الانغلاق على نفسه وتجعله يعيش في عزلة تامة عما في حقل البحث العلمي المجاورة لحقله . محتثيا بشمار احترام التخصص كمبرر لانعزاليته مطلقا عنه عن كثير من الحقائق التي بالرغم من كونها بعيدة عن نطاق تخصصه إلا أنها تشكل جانبا هاما في القضايا التي يتعرض لها وتساعد على الفهم في أعمق الأحداث .

- وإلى أنه قد ضل حقل التاريخ بالباحثين حتى أن بعض الدارسين يجدون صعوبة اليوم في العثور على موضوع لم يسبق دراسته . وإلى أنه إذا سرنا على هذا النموذج لنا نجد أنفسنا في المستقبل القريب نكرر أنفسنا ونجتز ما سبق بحثه عندئذ يتوقف التجديد والابداع . ولهذا فطينا أن نتجه الى منهج جديد يفتح مجالات البحث للأجيال القادمة ويحقق الهدف الاسمى من وراء دراسة التاريخ وهو التصوير الدقيق النابض بالحياة للمجتمعات التي ندرسها .

كما أشار الى أن الناس قد ظنوا يتجاهلون ويتجنبون أى محاولة لسبر اغوار النفس البشرية حتى لفت « فرويد » الأنظار إلى ضرورة استكشاف أعمق النفس البشرية الصانعة للأحداث ، ولهم الفازها وتصرفاتها . ولهذا كان لابد من استدعاء منهج التحليل النفسى

عقدت جامعة القاهرة بالاشتراك مع لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة وعلى مدى ثلاثة أيام في الفترة من ١١ - ١٣ أبريل ندوة « تحديث الدراسات التاريخية » ، وقد شارك في هذه الندوة كبير من المهتمين بالدراسات التاريخية بالبلادهم في هذه الندوة ، حتى بلغ عدد البحوث المقدمة للندوة قرابة عشرين بحثا علميا تناولت موضوع الندوة من مختلف النواحي العلمية ، مما أعطى للندوة طابعا مميزا . ومن بين هذه الأبحاث على سبيل المثال لا الحصر :-

- البحث الذي تقدم به الدكتور سيد أحمد الناصري عن « التاريخ ومنهج التحليل النفسى » :- وفيه أشار الى أنه في ضوء التطورات المتلاحقة التي تمر بها المعرفة الانسانية ، يتوجب أن نتوقف لنراجع منجزاتنا السابقة ونخطط لمناهجها المستقبلية ، وأن نعيد توجيهها في ضوء هذه التطورات ، فنحن نعيش في عالم متغير ، تعددت فيه المجالات وتفرعت فيه التخصصات حتى أصبح داخل التخصص الواحد أكثر من تخصص مما حدد النظرة الشمولية للأشياء .

ومن ثم فإن الدراسات المستقبلية تدهو إلى الخروج من قلايات التخصص ، وتحذر من الانسياق في تشجيع الاغراق في التخصص

٢ - تتبع جذور الثقافة والنظم الحديثة (أى تتبع السمات الحديثة

للحضارة المعاصرة ونظمها) . أما من أهمية تدريب المؤرخ يرى أصحاب هذه المدرسة - أنه لابد من فرض قيود على كل من يحتفل بالتاريخ وأن يكون شأن التاريخ في هذه الناحية شأن الطب وكما أن في مجال الطب لا تحصى حق ممارسة مهنته إلا أن أول قدرنا معيناً من الدراسة والتدريب فيه . كذلك ينبغي أن يكون شأن التاريخ . فلهذا ان نفرق لى بقا بين المؤرخ وناسخ السجلات أو الوثائق . للشخص الذى يقوم بجمع الوثائق وحرصها ليس مؤرخاً مهما بلغت خدمته بالنسبة لعلم التاريخ فهو لايزيد عن ذلك الشخص الذى يجمع ويضيف قطع الاثاث القديم لوضفها وحرصها لى متحف .

وهن البرنامج الطموح الذى يراه أصحاب هذه المدرسة لازماً لتدريب المؤرخ - أن يدرس التاريخ مطالب بالنظرة التاريخية الشاملة والسبيل إليها هو الاطلاع الكامل بوجهة النظر الفلانة بالتطور . فالمؤرخ لابد وأن يفكر والاصول ماثلة لى ذهنه تماماً كما يفعل الطبيب بالعلاج لى ضوء التشخيص ودراسة تاريخ المرض من مريضه معروفة لديه . ومن ثم فإن المؤرخ لابد وأن يكون ملماً إلماماً كافياً بعمليات التطور الكونى والبيولوجى والتقالى وتطور النظم . فالنظرة بالنسبة للمؤرخ شأنه شأن الديناميكا لعالم الطبيعة . وبمعنى آخر فإنه ينبغي أن نصر على أن الشخص الذى يريد أن يكون مؤرخاً لابد وأن يكون ذا عقلية تاريخية . ولابد لدارس التاريخ على طريقة المدرسة الجديدة أن يلم إلماماً كاملاً بالانسان وسلوكه . وأن يلم بأسس علم النفس التحليل الذى يلقي كثيراً من الضوء على التحرك اللاشعورى للانسان . وكذلك لابد وأن يكون المؤرخ ملماً إلماماً كافياً بحقائق علم النفس الاجتماعى حتى يمكنه توضيح تأثير سيكولوجية الجماعات على الانسان .

كذلك لايمكن للمرء أن يكون مؤرخاً من وجهة نظر هذه المدرسة دون أن يكون على دراية بعلم الاجتماع وبالعلوم الاجتماعية المختلفة الأخرى وهى كالالاقتصاد والسياسة والقانون والأخلاق وما إليها . وعلى المؤرخ أن يلم إلماماً كافياً بعلم الاجناس البشرية ولابد أن يدرس جيداً وبإمعان الجغرافيا الطبيعية والاجتماعية للمنطقة التى ينوى التخصص بها .

وينبغي أيضاً أن يلم دارس التاريخ الجديد إلماماً كافياً بأسس علم الكيمياء الوظيفية وعلم الغدد الصماء وما إليها . وأن الاطلاع بهذه العلوم ليس من باب الترف العلمى بقدر ما هو ضرورى لفهم كثير من التغيرات التى قام بها الكثير من القادة وأصحاب القرارات ومن ثم لاغنى للمؤرخ عن فهم كلف لانماط السلوك المرتبطة بالامراض النفسية والعصبية .

أصحاب هذه المدرسة أن مثل هذا البرنامج الطموح أنه أمر ضرورى بنفس القدر الذى تدرك به ونقر ضرورة الاعداد لممارسة مهنة الطب أو الهندسة . فهناك فى الجامعات مناهج ما قبل الدخول فى دراسة الطب ثم هناك ما يلى ذلك من تدريب طبى وفنى . ومن ثم ينبغي أن تكون هناك مناهج ما قبل الدخول فى دراسة التاريخ ثم تكون هناك بعد ذلك مدارس التاريخ للمتفرغين لهذه المهنة . ومن تحديث أدوات البحث التاريخى يشير الباحث إلى أنه من أودع وأبرز التطورات الحديثة فى ميدان التاريخ ما نجم عن جوانب من التكنولوجيا الحديثة مثل استخدام الكمبيوتر لدارس التاريخ . فتعلمه واستخدامه من أولى المهام التى يكلف بها طالب التاريخ . كما تقدم الدكتور رؤوف عباس ببحث عن « دراسة التاريخ المعاصر » باستخدام المصادر والمناهج الحديثة . أشار فيه إلى أنه قد ظلت الوثائق تمثل حجر الزاوية لى مصادر البحث فى تاريخ مصر والعرب المعاصر . ينشدها الباحثون لى الارشيفات الادبوية عندما لايجدون لى دور الوثائق ببلادهم . إضافة إلى المذكرات السياسية المصنوعة والدوريات . واهملت المصادر الأخرى للمادة التاريخية التى أوجدتها ظروف العصر وثورة المعلومات والاتصالات . فلم يحاول باحث مصرى أو عربى - حتى الآن - استخدامها رغم شيوعتها بين الباحثين فى الغرب .

لأحداث التاريخ والمقادة الذين لعبوا مسار الأحداث بمصنعه يلقى الاضواء على الأسباب الواقعية والقابضة وراء الأحداث ورواء القرارات الحاسمة التى يتخذها القادة والزعماء والتى ينتج عنها تحولات كبرى . وهكذا يصبح منهج التحليل النفسى أداة يستخدمها الباحث جنباً إلى جنب مع الأدوات الأخرى مثل منهج التحليل الاجتماعى والتحليل الاقتصادى لأحداث التاريخ .

وإن المسألة مسألة تكامل بين فروع علم المعرفة من أجل أن تقوم الأحداث فهما شاملاً يساعدنا على إكتشاف بواطن خلفية تهم ولا تسجل بالالفاظ والوثائق . وتكشف لنا عن زوايا جديدة . وننظم بصورة أدق شخصيات القادة والزعماء . والظروف التى إنخدوا فيها القرارات الصعبة . لأننا لايمكن أن نخلل روح القطيع لى سلوك المجتمعات القديمة التى إنصرفت وراء زعمائها .

- غير أن مجال التحليل النفسى لأحداث التاريخ ليس طريقاً سهلاً . فضلاً عن أن تطبيق التحليل النفسى أمر صعب لأنه يلصنا لى أشد مناطقنا حساسية وهى نفوسنا . ومن ثم يتولد لدى الكثيرين عزوف تام عن خوض التجربة فيه . خاصة وأن أغلب المؤرخين قد اعتادوا الطريق السهل وهو التعامل مع الوثائق والحقائق كما وقعت . وذلك بالرغم من أن التاريخ العربى الملى بالقضايا والتنوع الحضارى لى حاجة ماسة لاستخدام هذا المنهج الجديد فى دراسة القضايا العامة أو الفردية أو المجتمعات الشعبية ودوافع ظهور الدكتاتورية وقيام الثورات .

ولذا فالمنهج الذى يقترحه الكاتب للباحثين يشمل طريقتين :- الأولى :- عزل بعض الشخصيات ثم التعمق فى تحليلها على طريقة عزل فيروز مريض معين لى معمل ثم تحليله وذلك فيما يختص بالشخصيات القيادية . والربط بين ظاهرة التسلط والرغبة فى الحكم وظروف نشأة الدكتاتور والعوامل المكتسبة كظروف الحياة والتربية وعلاقته بوالديه والحرمان . كل ذلك سوف يجعل هذه الشخصيات ككتائب مفتوح نقرأ بسهولة ويسر ويساعدنا على فهم التصرفات والقرارات التى صدرت عن هؤلاء الزعماء .

والثانية :- هى التحليل الجماعى لمجتمع صغير بدراسة تصرفاته وعاداته وتقاليده وأثر ذلك على تصرفاته أو ما يسمى بعلم النفس الاجتماعى وهناك عشرات القضايا الفردية والاجتماعية التى يفيض بها التاريخ ونمر عليها مروراً ظاهراً أو كما يحدث لى كثير من الأحيان نتجاهلها .

ويشير الكاتب إلى أن الاهتمام بهذا المنهج الجديد سوف يعيد إكتشاف التاريخ بصورة تكسبه الحيوية وتفتح مجالاً خصباً وبكراً للباحثين الجدد بدلا من أن نكرر أنفسنا وندير لى حلقة مفرغة . ومن « مدرسة التاريخ الجديد » تقدم الدكتور محمد عبدالرحمن برج ببحث أشار فيه إلى أنه يقصد بالتاريخ الجديد شيئان معا :- برنامجاً خاصاً بمضمون التاريخ وبمجموعة من المؤهلات اللازمة للاشتغال بالتاريخ ثم تحديث أدوات البحث التاريخى . ومن الضرورى توافر كل ذلك .

لهذه معنى إتساع مجال التاريخ وتعديه دائرة الأحداث انفا قد إستحدثنا فى الدراسات التاريخية . ولكن إن التاريخ الجديد . جديد من ناحية إتساع لقبول المفهوم الموسع للتاريخ وإزدياد الاعتراف بأهمية تدريب المؤرخ وكذلك من ناحية إتجاه التاريخ للبحث عن الاصل وهو الإتجاه المأخوذ من علماء البيولوجيا وفلاسفة التطور .. ومن هنا بدأت فى أوروبا مدرسة التاريخ الجديد التى إرتبطت بأسماء لامعة .

ويرى أصحاب هذه المدرسة أن هناك شيئان يحددان الأهمية النسبية للمادة التاريخية بطبيعة الفترة التى تقع فيها ثم بمدى إنعكاسها على الحياة المعاصرة . ولى الحائتين يعتمد هذا التحديد بشكل مباشر ويعمل على الفرض المائل لى ذهن المؤرخ كما يرى أبناء هذه المدرسة أن المهمتين الرئيسيتين للتاريخ الجديد هما :-

١ - دراسة الحضارات لى العصور الرئيسية .

يثرثب على ذلك كله من آثار إجتماعية . وكلها مادة هامة تعين الباحث في التاريخ المعاصر على فهم البنية الأساسية للمجتمع ، وتقدم إجابات للسؤالات التي تطرحها عليه الدراسة من خلال ما يقدمه من فرضيات .

ومما يميز التاريخ المعاصر دخوله مع حقل دراسة علم السياسة ، الذي يعنى بدراسة الأوضاع السياسية الجارية والعلاقات الدولية والأزمات السياسية وأصول إدارتها ، وطرح السيناريوهات المختلفة للظواهر المتوقعة للحدث السياسى وفق أسس منهجية معينة . ويشير الكاتب إلى أن التاريخ الطولى يعد أيضا من المصادر الهامة لدراسة التاريخ المعاصر ، وهو الذى يمثل فى الروايات الشفوية التى يرويها من شاركوا فى صنع الأحداث فى مقابلات شخصية . وهنا يجب أن يفرد الباحث بقدر كبير من المهارة والمقدرة عند صياغة الأسئلة التى يطرحها على المصدر الحى للمادة التاريخية ، وأن يكون بارعا فى إحصار ما لديه من معلومات من خلال إستجواب مدروس بعناية ، وأن يكون ماهرا فى مقارنة ما يتوفر لديه من مادة شفوية بالمصادر الأخرى ، وإخضاعها للنقد والتحليل الدقيق ، قبل أن يستخلص منها النتائج ، مع مراعاة المحاذير المتصلة بهذا المصدر مثل الخلط بين الحوادث نتيجة ضعف الذاكرة بسبب تقدم السن ، أو لمحاولة المصدر إخفاء بعض المعلومات أو ميله إلى التبرير أو التضخيم من موقفه ، إلى غير ذلك من المحاذير التى يجب أن يكون الباحث معدا إعدادا جيدا للتعامل معها .

كذلك لا يستطيع الباحث فى التاريخ المعاصر الاستغناء عن بعض الأعمال الأدبية الهامة التى تصور حقبة تاريخية قريبة عاشها الكاتب أو عاصر طرفا منها ، وترسم صورة حية لاتجاهات الناس وأسلوب معيشتهم ومعتقداتهم وقيمهم الاجتماعية . وقد يستخدم الباحث العمل الأدبى للدلالة على ما توصل إليه من نتائج بالرجوع إلى مصادر أخرى ، أو للدلالة على عادات وقيم إجتماعية معينة . وكذلك أيضا الأعمال الأدبية التى تصور الوضع السياسى فى ظروف يسود فيها الصهر على الراى الآخر وكبت الحريات ، لها أهميتها عند تناول الباحث فى التاريخ المعاصر لتلك الظروف . غير أن المؤرخ المعاصر لا يستطيع أن يحقق الاستفادة المثل بالمصادر الأدبية إلا إذا كان على معرفة كافية بمنهج النقد الأدبى تعينه على تيسير سبل إستخدامها .

وأخيرا ، يجد الباحث فى التاريخ المعاصر نفسه أمام مصدر من نوع آخر محفوظ بالمخاطر والمحاذير ، ونعنى به كتابات بعض الساسة التى تتخذ طابع المذكرات أو الذكريات أحيانا ، وطابع تبرير الأدوار والمواقف السياسية أحيانا أخرى . وهذا النوع من الكتابات نلمسه بوضوح فى مصر فى ذلك السيل من الكتابات التى عالجت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، والتى ساهم فى كتابتها بعض رجالها من الضباط الأحرار وبعض من تولوا المناصب الكبرى فى عهدا ، بل وبعض الكتابات لأصحاب أقلام جرت بأفكار أخرى مناقضة .

ويشير الكاتب إلى أنه ليس من الحكمة أن يسقط الباحث فى التاريخ المعاصر كل تلك الكتابات بل يجب أن يقف طويلا عندها ، على أن يكون مدركا تماما البواحد التى دفعت أصحابها إلى كتابتها ، والمراعى السياسية التى إستهدفوها من وراءها ، وأن يكون ملما بالاتجاهات السياسية والاجتماعية لأولئك الكتاب ، قبل أن يتعامل مع مادة كتبهم ، وعند تعامله معها يقوم بإخضاعها للنقد ، وتحليل مضمونها وإستخلاص النتائج منها ، وبذلك يستطيع إستبعاد ما لا يلقى منها إلى مستوى المصدر للمادة التاريخية إستبعادا يستند إلى معايير علمية .

وإلى أنه قد صاحب التقدم فى دراسة التاريخ والبحث التاريخى إهتمام جديد بالقياس والتحليل الكس ، وهو بلا ريب مستمد من العلوم الاجتماعية . وإلى أن المعالجة الكمية تصيف بعدا جديدا لدراسة التاريخ المعاصر على وجه الخصوص ، بل أن بعض المؤرخين يرى أنها تصيف أسلا جديدا لدراسة مهادين لم تدرس بعد بإنتظام

وإلى أنه من المصادر الجديدة التى حظيت بإهتمام الباحثين ولم يلب بها المصادر السمية - البصرية التى جاءت ثمرة التطور الطبى الكبير فى مجال الإعلام المسجوع والمرئى وفى مجال المعلومات ، ومن هذه المصادر الأفلام الإخبارية السينمائية والتلفزيونية التى تسجل أحداثا هامة ، وتوفر مادة حية لتلك الأحداث .

كذلك تقدم الشرطة التسجيل بمختلف أنواعها مادة غنية لدارس التاريخ المعاصر كالخطب السياسية والنصريحات الرسمية ووقائع الاجتماعات العامة ، وخاصة أن الشرطة التسجيل أصبحت من أدوات العمل السياسى المعارض فى ظل الأنظمة السياسية التى تقوم على الإستبداد وكبت الحريات العامة .

وإلى أنه لا ريب فى أن المصادر السمية - البصرية تضع المؤرخ فى مواجهة الحدث حال صناعته ، وتجعله يقف وجها لوجه أمام صناعه ، يتفرس فى ملامحهم ويبرز شخصياتهم ويحل كلماتهم بالموازين المنهجية ، ويتيح له فرصة ذهبية لمقارنة المادة المكتوبة بالمادة المرئية والمسجوعة وصولا إلى الصورة التركيبية للحدث ودقة التحليل والتفسير .

وإلى جانب ذلك ، تلقف الصحافة مصدرا بالغ القيمة لدارس التاريخ المعاصر ، وخاصة أن الصحف الآن تضم مواد متنوعة . فالصحافة المعاصرة أصبحت تعنى بالعديد من القضايا المختلفة ، تعرضها فى شكل تقارير أو تحقيقات أو مقابلات شخصية يجريها الصحفيون مع بعض أهل الراى والخبرة أو صناع القرار ، أو تتخذ شكل ندوات تنظمها الصحف لعدد من الخبراء لمناقشة قضية بذاتها ، كما تتضمن مادة الصحف ما تتلقاه من بريد القراء الذى يعرض لمشاكل فردية أو جماعية لها دلالات هامة لدراسة المجتمع والقيم الاجتماعية بقدر ما تعكس آراء الناس فى مختلف الشئون ، وكذلك تتضمن مادة الصحافة مواد تسجيلية إعلانية عن بعض أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، إلى غير ذلك من مواد متنوعة تعبر عن إيقاع الحياة اليومية بشتى جوانبها ، لاغنى عنها للباحث فى التاريخ المعاصر .

وإلى جانب الصحافة ، هناك دوريات متخصصة فى المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، تضم دراسات وتقارير كتبها متخصصون وخبراء فى شتى المجالات تعين الباحث على التوصل إلى بعض الدلالات الهامة التى تخص الظاهرة التى يتصدى لها بالدراسة إدراك العلاقات السببية إدراكا واضحا ، وتعينه بالتالى على التفسير .

كذلك تتوفر للباحث فى التاريخ المعاصر تقارير الهيئات الدولية مثل منظمات الأمم المتحدة ، ومنظمة حقوق الإنسان والصليب الأحمر وغيرها . وهى فى معظم الأحوال تقدم وجهات نظر محايدة لاتخلو من دلالات هامة تعين المؤرخ على دراسة بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وتستكمل بعض جوانب النقص فى المادة التى توفرها البيانات الحكومية الرسمية ، عند بناء الصورة التركيبية للحدث التاريخى .

هذا ولما كانت دراسة التاريخ المعاصر دراسة للمجتمع بإعتباره مسرحا للأحداث فلا غنى للباحث فى التاريخ المعاصر عن نتائج أبحاث علماء الاجتماع الذين يقومون بأبحاث ميدانية فى الريف والحضر عن طريق الدراسات المسحية أو دراسات الحالة ، ويستخدمون الاستبيان والملاحظة وغيرها من تقنيات البحث فى علم الاجتماع ، ثم يتوصلون إلى نتائج هامة من دراساتهم للظواهر الاجتماعية ويقدمون تفسيرها لها ، فيوفرون بذلك للمؤرخ المشتغل بالتاريخ المعاصر مادة هامة عليه أن يتعامل معها بمنهج الخاص . ونفس القول ينسحب على الدراسات الاقتصادية التى يقوم بها المتخصصون فى الاقتصاد ، وما يتوصلون إليه من نتائج فى تحليلهم للظواهر الاقتصادية ، وخاصة ما إتصل بمستوى المعيشة وحركة الأسعار والدخل القومى ، وتوزيعاته وطبيعة الظروف السوقية ، والتجارة نشاطا وركبدا ، والموارد الاقتصادية وفرة ونُدرة ، وما

مثل تاريخ النظم الدستورية وتاريخ الفكر ، وتساعد على التوصل إلى تفسيرات أوضح وإحصائيات أدق مما درجنا في دراماتنا الحالية . وأن حسن استخدام التقنيات الجديدة يقتضي إعداد المؤرخ إعداداً خاصاً يؤهله للتعامل معها بكفاءة ومقدرة ، ويساعده على الاستفادة منها ، إذ يجب أن يتأهل المؤرخ المعاصر خطاً من المعرفة بالبراهيات والأحصاء والتحليل الإحصائي ، كما أصبح لازماً على المؤرخ أن يكتسب مهارة استخدام الحاسبات الآلية ، إذ أن علم الحاسبات الآلية علم مساعد هامته شأن غيره من العلوم المساعدة التي لاغنى للباحث في التاريخ عن التزود بها ، وذلك لأن استعمال الحاسب الآلي في البحث التاريخي ينجز وظيفتين لا يمكن بدونهما أن يتحقق البحث ، أولهما : تخزين المعلومات ، وثانيهما : إسترجاعها ، وتلك عمليات تنجزها الآن بوسائل بدوية نستغرق وقتاً طويلاً وجهداً مضمناً . ولكن أصبح الآن بإمكاننا جمع المادة وترتيبها وفرزها حسب البرنامج الذي يعمل المؤرخ بموجبه في زمن قياس .

أما النتيجة التي يمكن إستخلاصها من تلك الدراسات الخاصة باستخدام الحاسب الآلي في البحث التاريخي ، أن الحاسب الآلي يفتح ميادين جديدة للمؤرخ ، ويجعله قادراً على القيام بأبحاث كانت صعبة في الماضي وأن القيمة الحقيقية للتحليل الحسابي الآلي تكمن في المستوى الأكثر تقدماً وتعقيداً مثل وضع مجموعتين أو أكثر من الحقائق مع بعضها البعض ، ثم مطابقتها وإستخلاص النتائج منها تبعاً لنوع خاص من التعليمات أو البرنامج ، وأن لاستعمال الحاسب الآلي تأثيرات مهمة على مستقبل البحث التاريخي ، فهو يجبر الباحث أن يسأل أسئلة محددة ودقيقة ، ويلغى نهائياً أي تبرير للممارسات التقليدية في التعميم من أدلة جزئية تلتقط ببعض الصدفة ثم تجمع مع بعضها البعض ، وهو يمكن الباحث من تحديد الثوابت التي يمكن على أساسها صياغة نتائج موضوعية ، كما أنه يولد للمؤرخ الكثير من الوقت الذي يصرفه في التفسير والتحليل . ومهما كان مقدار العمل الذي ينجزه الحاسب الآلي ، فإن المؤرخ يبقى صاحب القول الفصل .

وقد إختلقت الندوة أعمالها ببعض التوصيات الهامة وهي -
١ - تقديم الشكر لكافة الجهات التي أسهمت في عقد هذه الندوة والأعداد لها ، فضلاً عن تقديم الشكر لكافة الأساتذة الذين شاركوا في هذه الندوة بالحضور وما قدموه من بحوث وما أثروا به الندوة من مناقشات مثمرة .

٢ - العمل في الجامعات والمعاهد العليا على تنمية الوعي التاريخي من طريق تاصيل الدراسات التاريخية ، الإلتزام بالحقيقة التاريخية سليمة نظية دون تعريضها للتأثر بأية تيارات سياسية أو عقائدية .

٣ - ضرورة مواجهة تحديات العصر والاختلاف بمنهجيات العلم الحديث فيما يتعلق بجمع المادة التاريخية والحفاظ عليها وتسجيلها وإخترانها وإسترجاعها ، ويكون ذلك باستخدام الأجهزة والوسائل المتطورة الحديثة ، وذلك عن طريق دعم التعاون الوثيق بين الصام التاريخ في الجامعات والمعاهد من جهة ، وبطية الكليات والمراكز العلمية المتخصصة داخل الجامعات وخارجها .

٤ - الأخذ في منهج الدراسات التاريخية بكل جديد نابع مع الحفاظ على الأركان والجوانب الطبية التي ينبغي الحفاظ عليها في كل زمان ومكان وأهمها مراعاة الأمانة في القول والعدالة في الحكم .

٥ - العمل على جمع وتسجيل وتصوير المخطوطات العربية الموجودة بالخارج وفق أحدث الأساليب التكنولوجية .

٦ - مساعدة السادة المسؤولين عن أجهزة الاعلام وبخاصة التلفزيون والاذاعة بإخصاص المادة التاريخية العلمية التي تقدم لجمهور المشاهدين والمستمعين لمراجعة دقيقة من جانب الأساتذة المتخصصين ، وذلك لتفدية التاريخ من الأخطاء والشوائب التي دسها فيه بعض غير المتخصصين طلباً لكسب شهر مشهور عن طريق تقديم برامج لا هدف لها إلا إستهواء الجمهور وتقديم الغذاء الفكري والنفس الذي يروقه وليس الذي ينفعه ويسمو به فكراً وثقافياً ونفسياً .

هذا وقد حلفت الندوة نجاحاً ملحوظاً بفضل الجهود المخصصة التي بذلها الأستاذ الدكتور مقبر الندوة ، وبفضل المشاركة الإيجابية للحاضرين والتي بدت في حلقات النقاش . □

مؤتمر قمة الأرض

[ريودي جانيرو - البرازيل : ٣ - ١٤ يونيو ١٩٩٢]

شعيب عبد الفتاح

في نيويورك وحضرها ٧٠ رئيساً ، وحضر قمة الأرض صف طويل من الزعماء والاسماء الشهيرة مثل الدنني لاما زعيم اقليم التبت الذي يعيش في المنفى . فقد ذهب الى البرازيل مع وفد من رجال الدين والفنانين ودعاة حماية البيئة ليشركه العالم في قمة الأرض ، جنباً الى جنب مع المئات من زعماء الاجناس والطوائف والقبائل البدائية التي يحصل عددها الى حوالي ٢٠٠ مليون نسمة موزعين على ٧٠ دولة في امريكا الجنوبية والافريقيا واستراليا واسيا ومن اشهر هذه القبائل الهنود الحمر والقبائل مائيزيا ، جاؤوا من كل حذب وصوب حتى لا تنسى البشرية هؤلاء البشر المهددين بالانقراض ومطالبين بحماية غلاتهم وأعضائهم الطبية من الدمار . كل هذا سوغ للكثيرين أن يطلقوا على قمة الأرض قمة القمم .

بدأت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) المعروف باسم قمة الأرض في الفترة من ٣ الى ١٤ يونيو ١٩٩٢ في ريودي جانيرو عاصمة البرازيل القديمة ، وقد نظمتها الأمم المتحدة بالمشاركة مع ٢٥ منظمة تابعة لها ، وهي ثاني قمة دولية معنية بالبيئة حيث عقدت الأولى في ٥ يونيو عام ١٩٧٢ في استكهولم عاصمة السويد ، وقد عرف هذا اليوم بهيوم البيئة العالمي . وتعد قمة ريو اكبر تجمع سياسي وفكري في تاريخ البشرية على الإطلاق ، فقد حضرها رؤساء دول وحكومات ١٣١ دولة إضافة الى عشرات الآلاف من المهتمين بالبيئة ، وتكلفت القمة أكثر من ٥٠٠ مليون دولار ، في حين حضر قمة استكهولم اثنان فقط من رؤساء الدول ، كما أن اكبر عدد من رؤساء الدول والحكومات كان في قمة الطفولة ، علم ١٩٧٠

من مباحثات غاية في التعقيد وبحوث ودراسات متطابقة حيناً ومتباينة حيناً آخر وهذا التحضير لم يحدث مثلاً لقمة بالطا أو لقمة بوتسدام أو لأي لقمة من قبل في التاريخ البشري . في إطار هذه الاستعدادات تم انشاء لجنة تحضيرية مفتوحة لجميع الدول الاعضاء برئاسة ن . ث كوه سفير سنغافورة لتشراف على التحضير لقمة ريو ، ول مارس ١٩٩٠ عقدت اللجنة دورة تنظيمية لها في نيويورك ، ثم عقدت دورتها الموسومة الاولى في أغسطس ١٩٩٠ في نيويورك عاصمة كينيا ، حيث تم تشكيل ثلاث مجموعات عمل هي :-

١ - المجموعة الاولى تفتش بمواضيع الارض والمناخ ، التنوع البيولوجي ، من غابات وتصحّر وفقدان الخصوبة التربة وتأثير الصوبة الزراعية وتأكل طبقة الأوزون والتلوث المنفل عبر الحدود .

٢ - المجموعة الثانية تهتم بالأمور المتعلقة بالمحيطات والبحار ومصادر المياه العذبة والانتقال غير القانوني للنفايات والمخلفات الضارة .

٣ - المجموعة الثالثة وهي المكلفة بالجوانب القانونية والإدارية التي قامت بتطبيق التوصيات الصادرة من مجموعتي العمل الاولى والثانية .

وفي الفترة من ١٨ مارس الى ٥ ابريل عام ١٩٩١ عقدت اللجنة ومجموعات العمل الثلاث اجتماعاً في جنيف ، ثم عقدت اجتماعاً آخر في الفترة من ٢٢ أغسطس الى ١١ سبتمبر ١٩٩١ في جنيف أيضاً ، وعقدت دورتها النهائية في فبراير/مارس ١٩٩٢ وقد نتج عن هذه الاجتماعات وضع مسودات الاتفاقيات الدولية التي يتم التوقيع عليها خلال قمة ريو .

وهل المستوى الاقليمي عقدت مؤتمرات عديدة للتحضير لقمة الأرض أهمها مؤتمر « بيرجين » في النرويج في مايو ١٩٩٠ بالنسبة للبلدان الأوروبية ، واعقب ذلك مؤتمر « بانكوك » في تايلاند في أكتوبر ١٩٩٠ بالنسبة لآسيا والمحيط الهادئ ، ومؤتمر « مكسيكو سيتي » في مارس ١٩٩١ بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ثم مؤتمر نيروبي في الفترة من ٩ الى ٢٠ سبتمبر ١٩٩١ ، وقد تم في نيروبي وضع مشروع ميثاق الأرض المعروض على قمة ريو ، وقامت ٥٢ دولة من دول العالم الثالث بعقد مؤتمر في كوالالمبور عاصمة ماليزيا في الفترة من ٢٧ الى ٢٩ ابريل ١٩٩٢ لتنسيق مواقف الدول النامية في قمة الأرض وأصدر هذا المؤتمر « اعلان كوالالمبور » وهو متابعة لمؤتمر سابق كان قد عقد في بكين في يناير ١٩٩٢ أيضاً . وفي القاهرة تم انعقاد مؤتمر لوزراء ومسؤولي البيئة في السوق الأوروبية المشتركة في ابريل ١٩٩٢ لدراسة التعاون بين دول أوروبا ودول حوض البحر الأبيض المتوسط .

هذا بالإضافة الى المؤتمرات العربية في القاهرة والتي صدر عنها « اعلان القاهرة » ، وقامت دول أوروبا بعقد مؤتمرات لتنسيق مواقفها في القمة ، ويكفي ان نعرف ان صفحات وثائق آخر اجتماع تحضيرى للقمة والذي عقد في نيويورك واستمر خمسة اسابيع وانتهى في مايو ١٩٩٢ بلغت صفحات هذه الوثائق ٢٤ مليون صفحة ، مما يؤكد أهمية وخطورة قمة الأرض بغض النظر عن نتائجها .

القضايا المطروحة على القمة

في محاولة للمحافظة على نوعية البيئة وتحقيق تنمية سليمة بيننا في نفس الوقت وقابلة للاستمرار في جميع الدول تطرق المؤتمر لما يلي :-

١ - حماية الغلاف الجوي (تغير المناخ - ارتفاع درجة حرارة الأرض - استنفاد طبقة الأوزون تلوث الهواء عبر الحدود)

٢ - حماية موارد الأرض (مكافحة إزالة الغابات - فقد التربة - التصحر والجفاف)

٣ - حفظ التنوع البيولوجي

٤ - حماية موارد المياه العذبة

جاءت التوصية بعقد قمة الأرض منذ خمس سنوات أي في عام ١٩٨٧ بناء على اقتراح اعلنته « جروهارليم بوندتلاند » رئيس وزراء النرويج بعد ان ترائست اجتماعاً لحثاميا للجنة دولية خاصة بالبيئة والتنمية كانت قد تشكلت في عام ١٩٨٣ بناء على اقتراح من مجلس محافظي برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة ، ول ٢٢ ديسمبر عام ١٩٨٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار الاساس للمؤتمر وهو القرار (٢٢٨ / ٤٤) واختارت يونيو ١٩٩٢ لعقد المؤتمر وهذا التاريخ هو الذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في استكهولم ١٩٧٢ ، وتهدف قمة الأرض كما يقول الكندي « موديس سترونج » الأمين العام للمؤتمر هو « وضع الاساس للمشاركة العالمية بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية من منطلق الاحتياجات والمصالح المشتركة لضمان مستقبل هذا الكوكب ونحن بحاجة الى تحقيق توازن قابل للاستمرار ومنصف بين البيئة والتنمية ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين » وستكون الأمم المتحدة مسئولة عن تنفيذ هذا الاساس العالمي معتمدة في ذلك على أجهزتها التنموية والأمنية بما في ذلك مجلس الأمن .

أهمية قمة الأرض في ريودي جانيرو

حظيت القمة بزخم إعلامي كبير . ولم يكن الاهتمام بها رسمياً فقط بل كان شعبياً أيضاً وبصورة غير مسبوقه ، وقد استمدت ريو أهميتها من عدة عوامل أهمها :-

١ - تعتبر القمة عن مرحلة جديدة في النظام الدولي حيث جاءت عقب انتهاء الحرب الباردة وبعد ان فرغ العالم من الصراعات الأيديولوجية وغيرها من الصراعات السياسية التي كانت تشغله من حال الأرض ، وتمد القمة اول تطبيق عمل لمنظومة مبادئ النظام الدولي الجديد والذي يجعل البيئة والتنمية وحقوق الإنسان وباقي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ضمن أولويات هذه المبادئ .

٢ - جاءت ريو لتعيد للأمم المتحدة دوراً كان مطلوباً منها طوال العقود الماضية وهو التصدي للمشاكل غير السياسية التي لا جدال في انها اشد خطراً على السلم والأمن الدوليين من المشاكل السياسية نفسها ، وبالعلاج المنظمة الدولية لهذه المشاكل تكون قد استكملت الحلقة المغلقة والتي خولها لها ميثاق الأمم المتحدة ، وتكون أيضاً قد طرست الدبلوماسية الوقائية الهادفة الى صنع السلام وليس حفظه فقط ، وكانت قمة مجلس الأمن الدولي في يناير ١٩٩٢ قد حلت الأمم المتحدة مهمة هذه الدبلوماسية .

٣ - جددت القمة لدى الجنوب وكل دول العالم الثالث إمكانية القيام بدور جديد على الساحة الدولية بعد ان تلاشى هذا الدور تقريباً في النظام الدولي الجديد ، وذلك لأن معظم المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية متركزة في العالم الثالث ، وهذه المشاكل تهدد الأرض بأكملها ولا بد للجميع ان يلعب دوراً في اقتسام المسئيل ، لأن تدمير غابات المطر في أمريكا الجنوبية وإفريقيا مثلاً لن يؤثر في مناخ القارتين فقط ، بل في مناخ العالم كله .

٤ - نجح انعقاد القمة في نقل الاهتمام بالبيئة من أروقة العلم المظلمة الى أروقة السياسة المفتوحة ، واصبحت البيئة هاجساً جديداً لدى الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ، والأكثر من ذلك ان القمة نقلت الاهتمام بالبيئة الى الخارج حيث صارت ضمن اهتمامات الشعوب ورجال الأعمال والصناعة والشركات متعددة الجنسيات والتجمعات غير الحكومية (جماعات السلام الأخضر) ومصالح القطاع الخاص في معنى جديد لتعبئة الشعوب حتى تخطط مساراً جديداً أكثر تفاؤلاً بالنسبة لمستقبل البشرية ، وهذا من شأنه ان يبدن مبدأ العمل الجماعي الدولي للتصدي للتحديات وهو ما يعد نقلة نوعية في النظام الدولي الجديد ، كل ذلك اكسب قمة ريو تميزاً فريداً اذا ما قورنت بقمة استكهولم نظراً للبين الشاسع في الظروف الدولية التي احاطت بكل قمة .

الطريق الى البرازيل

استهلك الاعداد والتحضير لقمة الأرض أكثر من عامين كاملين

واكد بوش ان الاقتصاد الامريكى لا يمكن ان يسمع بلجديد حديد
قصوى للكميات المنبثقة من غازات الكربون واستعاض عن ذلك
بزيادة الاعتمادات المخصصة للبحث العلمى .

وهل يصعب محوم ألت الدول المتقدمة بمسئولية ارتفاع درجة
حرارة الأرض على الدول النامية لأن الأخيرة تقدم بقطع الأشجار
التي تعتبر محمية طبيعية للأرض . وهذه حرية تدخسها الأرقام التي
تؤكد ان الفرد الامريكى يشارك بنسبة ٥.٧ طن كربون سنويا ل
تلويث الجو وارتفاع درجة الحرارة . وهو ما يعرف بتأثير الصوبة
الزراعية على الأرض . في حين يساهم المواطن الصينى مثلا بنسبة ٦
طن سنويا من الكربون والمواطن الهندى بنسبة ٢ طن سنويا .
وهناك بلاد في العالم الثالث لا تساهم مطلقا في انبعاث الكربون
المسبب في ارتفاع درجة حرارة الأرض لكونها بلادا ريفية طبيعية
ولطرية الى الآن . فالعالم المتقدم هو المساهم الأكبر في انبعاث
الكربون حيث تساهم الولايات المتحدة وهدا بنسبة ٢٦ ٪ من
انبعاث هذا الغاز بخلاف باقى الدول الأوروبية والصناعية الأخرى .
ول محاولة لتتصل الدول الصناعية من مسئوليتها عن ارتفاع درجة
حرارة الأرض اقترحت المفوضية الأوروبية فرض ضريبة على
صادرات البترول عرفت بضريبة الكربون وتتراوح بين ٢ الى ١٠
دولار على كل برميل بترول حتى عام ٢٠٠٠ بدعى ان البترول هو
سبب زيادة نسبة غاز الكربون . وتناست هذه الدول ان الفهم هو
أكثر أنواع الطاقة مساهمة في زيادة نسبة الكربون . وتخفى الدول
المصدرة للبترول ان تكون البيئة هي الوسيلة الشرعية الجديدة
للقضاء على اسطورة البترول وثروات مصدريه . وتعيش الدول
الساحلية هاجس الغرق في الفيضانات اذا ما استمرت درجة حرارة
الأرض في الارتفاع وذوبان الجليد في القارات القطبية الشمالية
والجنوبية .

١ - معاهدة الحفاظ على التنوع البيولوجى :

وهي المعاهدة التي اثارته جدلا شديدة قبل بداية المؤتمر بعد
اعلان واشنطن رفضها التوقيع على المعاهدة حتى تتحلل من
الالتزامات المالية مستقبلا . الأمر الذى اثار استياء الدول النامية
التي تحتزن معظم ثروة الأرض من السلالات النباتية والحيوانية .
وتعد بذلك بنكا لكل الكائنات الحية . وتسعى المعاهدة الى صيانة
أقصى ممكن من التنوع البيولوجى لصالح الاجيال الحاضرة
والقادمة على نحو قابل للاستمرار مع تأمين الشروط الاقتصادية
والقانونية الملائمة لنقل التكنولوجيا الضرورية - لتحقيق هذا
الهدف . وتترى الدول المتقدمة ان يتم التمويل من خلال المرفق
العالمى للبيئة (GEF) الذى تسيطر عليه هذه الدول من خلال البنك
الدولى وترفض الدول النامية وجود أى دور للبنك الدولى في هذا
الصدد نظرا لتورطه من قبل في نقل تكنولوجيا المواد القدرة الى الدول
النامية .

٥ - مبادئ حماية الغابات :

يتلقى الجميع على اهمية حماية الغابات الاستوائية التي تغطى
٧ ٪ من سطح الأرض لكنها موطن ٥٠ - ٨٠ ٪ من أنواع النباتات
التي لا يمكن تعويضها باقامة مصميات صناعية . وتبدى دوائر
غربية حرصها على الغابات المطرية - في الامازون التي يقال انها
تعرض للابادة ومعهها أنواع نادرة من الاشجار والطيور . وتشير
التقديرات الى ان نصف ثروة الأرض الاستوائية قد اُتلفت على مر
السنين وان ٤١ مليون فدان من الغابات يتلف كل عام . والتوقف عن
قطع الأشجار يعنى وقف تجارة وأسمة الربح وتعطيل اعداد كبيرة
من العاملين في هذا الحقل . والبلاد المعنية في امريكا الجنوبية
وأفريقيا تطالب بتعويضها عن التوقف عن ذلك . والبلاد الغربية غير
مستعدة للالتزام بدفع ٢.٥ بليون دولار سنويا في الفترة من ١٩٩٣
حتى ٢٠٠٠ لتمويل برنامج يهتم بمستقبل الغابات المطرية . هذا في
الوقت الذى تقوم فيه الولايات المتحدة بقطع غاباتها وتدعى انها حالة

٥ - حماية المحيطات والبحار والمناطق الساحلية وترشيد

استخدام مواردها الحية

٦ - الادارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية والنفايات الخطرة

٧ - تحسين نوعية الحياة وصحة البشر

٨ - منع الاتجار غير المشروع بالنفايات السامة

٩ - تحسين ظروف المعيش والعمل عن طريق استئصال الفقر

ووقف التدهور البيئى .

١٠ - تناول المؤتمر ايضا الانماط الاساسية للتنمية التي تسبب
الضغط على البيئة . فالفقر في البلاد النامية ومستويات النمو
الاقتصادى وانماط الاستهلاك غير القابلة للاستمرار والضغط
الديمقراطية واثار الاقتصاد العالمى هي مسائل انماطية يتم التطرق
اليها .

وثائق الأرض :

طرحت على القمة عدة وثائق تاريخية للتوقيع عليها من قبل
المشاركين . وقد اثارته هذه الوثائق خلافات حادة بين دول العالم في
مرحلة التحضير واثناء القمة وتعرض لهذه الوثائق والخلافات
المثارة حولها :-

١ - ميثاق الأرض :

يتكون هذا الميثاق من ٢٧ مبدأ . وهو المستند الاساسى الذى لا
يوجد عليه خلاف كبير لانه عبارة عن مجموعة من المبادئ تتناول
السعى والسلوك الانسانى والحكومى من أجل الحفاظ على البيئة
ومسئولية الدول في ايجاد توازن بين الاحتياجات التنموية والبيئية
للاجيال في الحاضر والمستقبل . وسوف يكون هذا الميثاق بمثابة
ميثاق جديد للأمم المتحدة . يضاف الى ميثاقها الاساسى ويطور من
مفاهيمه . وتتناول هذه المبادئ العلاقة الوثيقة والترابط بين السلام
والتنمية وحماية البيئة . ويريد الغرب ان يكون ميثاق الأرض عهدا
وارتباطا بحماية البيئة . وقد اثارته المادة ١٢ من الميثاق هاجسا لدى
الدول النامية لانها تنص على قيام الدول بوضع قوانين وطنية بشأن
المسئولية والتعويض لضحايا التلوث وغيره من الأضرار البيئية مما
يفتح الباب للتدخل في السياسات الداخلية للدول .

٢ - اجندة القرن ٢١ :

وهي خطة مبدئية للعمل في جميع المجالات الرئيسية التي تؤثر
على العلاقة بين البيئة والاقتصاد وسوف تركز الخطة على الفترة
الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ ومن ثم الى القرن ٢١ . وسوف يكون الاتفاقى
حول تنفيذ هذه الخطة مثار الجدل والخلافات الحادة بين الدول
النامية والدول المتقدمة . وتكمن خطورة هذه الخطة في انها تعطى
للمجتمع الدولى ممثلا في الأمم المتحدة الفرصة لمراقبة ورصد
وتقويم الانجازات الوطنية وبالتالي تؤثر على الدعم المادى الذى
سيقدم للدول النامية التي تطالب بانشاء جهاز تمويلي خاصا بهذه
الخطة بعيدا عن البنك الدولى وترفض الدول المتقدمة ذلك بدعى
انها خطة وطنية في الاساس .

٣ - اتفاقية تغير المناخ :

تعتبر اتفاقية تغير المناخ هي حجر الزاوية لمؤتمر ريو إذ انها
ستكون اول أداة قانونية دولية توضح ان الارتفاع الشامل لدرجة
حرارة الأرض انما هو خطر على الحياة الطبيعية بأكملها . وقد بدأ
العمل في وضع الاتفاقية الدولية لتخفيض درجة حرارة الأرض في
الدورة الثانية للجنة التفاوض الحكومية الدولية في الفترة من ١٩ الى
٢٨ يونيو ١٩٩١ في جنيف وشهدتها ممثلو ١٢٧ دولة . وتم التوقيع
على الاتفاقية بالأحرف الأولى في الأمم المتحدة في ابريل ١٩٩٢ من
قبل ممثل ١٤٣ دولة . وترفض واشنطن التوقيع على الاتفاقية وقال
الرئيس بوش في مارس الماضى انه لا مجال للتوقيع على اتفاقية
تكون باهظة التكاليف بالنسبة لرجال الأعمال الذين يربحون في
تسويق انتاجهم وبالتالي يريدون ان يتحروا من أية قيود في البيئة .

بشكل كامل . وجاء استقناع واشنطن عن توقيع معاهدة الحفاظ على التنوع البيولوجي لتصبح قمة الأرض في مومباي في مومباي استجواب الرئيس بوش لصالح رجال الأعمال والشركات الأمريكية ونسب حقوق ومصالح الدول النامية . ولكن سيظل التوقيع على معاهدة التنوع البيولوجي واتفاقية تغيير المناخ لن لم يوقع عليها مذاها لمدة سنة كاملة وربما تغير واشنطن موقفها بعد نهاية الانتخابات القادمة أو تفتح باب التفاوض حول البند المختلف عليها بهدف تعديلها وفي تحد واضح اعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش امام القمة ان القيادة العالمية قد تقتضي احيانا ان تلغ القيادة بغيرها وتتمسك بموقفها وهكذا كان الموقف الأمريكي المنحرف في قمة الأرض لا بشكل انمطيا بعدا عن نهج دبلوماسية ما بعد الحرب الباردة ففي حين لم تواجه واشنطن صعوبة كبيرة في خلق طريقها الى المنظمات الصناعية الاخرى مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فانها قد وجدت دورها القيادي ابطا في قمة ريو . ويذكر حلفاء واشنطن التقليديين ان عدم توقيعها على المعاهدات المهمة سيقلل هذه المعاهدات مفعولها ويقلل لوميس لوكود الدبلوماسية المتنافسة والذي يتولى لجنة المفاوضات الرئيسية . على الأمم المتحدة ان تعلم ان لا تعقد مؤتمرا عالميا خلال السنة الانتخابية الأمريكية .

خاتمة :

وفي النهاية لا يبقى الا ان نطرح بعض التساؤلات التي مازال العالم النامي حائرا أمامها وهي : الى متى يظل العالم المتقدم يعتبر العالم النامي مصيبة طبيعية للنبت والحيوان والنباتات البشري ؟ والى متى يظل العالم النامي يقوم بدور « الفلتر » لنتائج العالم المتقدم ؟ وهل يقتنع العالم المتقدم يوما بوضع حقوق الأرض على حرار حقوق الانسان ؟ وثارت الهواجس بشدة على هامش قمة الأرض حول ما اذا كان العالم المتقدم ينوي امتطاء البيئة كشرعية دولية جديدة يستثمر بها العالم النامي من جديد بصورة شرعية بعد ان استثمره من قبل ونهب . ثوابته بصورة غير شرعية ؟

استثنائية . والذين يتمتعون العالم النامي بقطع العازل لا يتفهمون الى هذه العازل الا على انها « مرفيع » . تفكرات انوع من سبلاتهم ومصلحتهم متشابهة تماما ان العالم الثالث قد اجمع على الموافقة على ميثاق الطبيعة الذي قررت الأمم المتحدة عام ١٩٨٢ . كما سبق له ان وافق على الاتفاقية الاكثريوية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية التي وقعت في مدينة الجزائر عام ١٩٦٨ . وهناك مشاكل اخرى اعترضت قمة الأرض منها عملية نقل التكنولوجيا المتقدمة الى دول العالم النامي . فقد طالبت الدول الأوربية والاكتفاء بالاعتماد على التكنولوجي بديلا من المطالبة الصريحة بنقل التكنولوجيا السليمة بينها الى الدول النامية . وتكسده الحكومات الغربية على احترام الحقوق الفكرية التي تضمنها قرارات « الجات » . وتعتبرها الدول النامية تراجعا لمساكن البيئة . وتتذرع الدول الغربية بأن التكنولوجيا ملك قطاع الشركات وليس للحكومات اي سلطة قومية عليها . ومن المشاكل الاخرى التجهيزات النووية التي فوجئتها ومزالت تتجرها الدول المتقدمة بالإضافة الى وجود اكثر من ثلاثين مفاعل نوى عيسى الامان النووي . وتشرنوبل كمن مثالا صارخا على تلك . خلاوة على انطلق الدول المتقدمة لآلاف الملايين على التسليح ويضيق على الأرض بجزء يسير من هذه التقلات .

والمعروف ان امين علم قمة الأرض قد اكد مرارا على ان الدول النامية بحاجة الى ١٢٥ مليار دولار سنويا حتى عام ٢٠٠٠ من اجل الحفاظ على البيئة وقد فشلت القمة في تحقيق هذا المطلب . وقد توصلت الدول الصناعية قبل انتهاء القمة الى حل وسط بشأن مساعدات التنمية التي ستقدمها الى الدول النامية بعد ان رفضت دفع المبلغ السابق ذكره . وهذا الحل الوسط يقوم على اساس ان تقدم الدول الصناعية مساعدات مالية بصورة « طوعية » . تقدر به ٧٪ من اجمالي ناتجها القومي وقد رفضت الدول المتقدمة الزام نفسها بجدول زمني معين لتقديم هذه المساعدات مما اثار استياء الدول النامية وقال فوز شريف رئيس وزراء باكستان نوابية عن دول مجموعة ال ٧٧ ان الامال التي كانت مطبوعة على المؤتمر لم تحلق

« ندوة » الآثار والنتائج لحرب يونيو بعد ربع قرن

سلوى محمود عبداللطيف

وذلك لاجهاد اساس موضوعي توصيفي يمكن من استخدامه كمعطى لاستشراف مستقبل مستهدف

- اخصت كلمتا الافتتاحية للدكتورين أحمد الفندور وعلى الدين خلال التساؤلات التي طرحها الندوة عبر قراعتين لآثار الحرب باعتبارها احدى اهم القضايا التي ينبغي التفكير فيها كتحديد عطي فحرب يونيو تمثل نقطة انكسار حاد في تطور هذه المنطقة ومن ثم يبقى الهدف الاصيل لهذه الندوة هو محاولة فهم الحاضر من خلال الفهم السليم للماضي وفي ظل الانتشار الى وجود وثائق رسمية لهذه الفترة يبقى الاختيار هو في البحث عن الآثار والنتائج فيما أبرزته

في محاولة لاستغلال الفاصل الزمني وهو ربع قرن إتقضى على حرب يونيو في رصد آثار الحرب ونتاجها بشكل ملموس بعيدا عن الاجترار والتظهير وتركيب المواقف والاحداث انعمت ندوة مركز البحوث السياسية والاتصالية بجامعة القاهرة تحت عنوان « ربع قرن على حرب يونيو ٦٧ ... الآثار والنتائج » عبر ثلاث جلسات تنصب على محاور ثلاثة هي :

- التطور السياسي والاقتصادي في مرحلة ما بعد ٦٧ (داخليا)
- العلاقات العربية العربية
- الصراع العربي الاسرائيلي

١١٪ وانعكس هذا على انخفاض المعدل في النمو ليهل من معدل النمو السكاني والعمالة والتوظيف .

الا ان التصور الذي يرى ان فترة ما بعد منتصف السبعينات الى منتصف الثمانينات هو فترة رخاء نسبي لتغير السياسة الاقتصادية هو تصور غير دقيق لان هذه الفترة هي فترة استثنائية حكمتها ظروف ومتغيرات استثنائية متصلة بالتحول وما يدل على صحة ذلك عودة الاوضاع الاقتصادية الى ما كانت عليه مرة اخرى من منتصف الثمانينات الى الان اى عودتها الى ماكانت قبل فترة الرخاء تلك . وعليه خلص د . جلال الى ان اسوا اثار ٦٧ هي في تصور المفرضت من تغير في السياسة الاقتصادية وهو الامر الذي حدد في ٧٢ و ٧٤ وان احد الاهداف الرئيسية لحرب ٦٧ كان ضرب مجرى السياسة ونوع السياسة الاقتصادية التي اتبعتها مصر في الستينات والتي كان من الممكن ان تحقق انجازا هائلا لو لم تهبس . حدث هذا التحول نحو الانفتاح عبر قنوات خمس في ظل نتائج الحرب وهي :

- ان سياسة الستينات افترضت التدخل الشديد للدولة لوجود دولة قوية وهو امر نفتته حرب ٦٧ .
- حرب ٦٧ جعلت من الواضح ان المعونات التي تحتاجها تتركز في المعسكر الراسمالي بعدما كانت تستفيد من سياسة عدم الانحياز والانحياز الإيجابي .
- بروز اعداء الدولة الداخلية مع ضعف الطبقة العاملة ومن ثم تراجع منطلقات السياسة الداخلية للدولة .
- ضرورة استرداد الارض بعد ٦٧ وبهذا أصبح لهذا الهدف الاولوية عن الهدف الاقتصادي .
- قيام علاقة جديدة مع الدول العربية الثرية وضع في اتفاق الخرطوم .

ومن منظور العلاقات العربية العربية والصراع العربي الاسرائيلي اوضح استاذ جميل مطر ان فكر الهزيمة هو مسئولية سياسية فقد عكست الوسائل الاعلامية العربية الهزيمة بأسلوب ديماجوجي مرتفع للغاية .

وصورت الهزيمة بانها مصرية ووضح قبيل وبعد الحرب المحاولة الرسمية والسياسية في استخدام مفاهيم تعبر عن قصور في فهم السياسة الدولية .

إلا أن الهزيمة لم تحدث تحولا جذريا في نمط السياسات العربية أو التحالفات العربية فالهجوم الرهيب في العلاقات العربية العربية بدأت ٦٧ - ٧٥ على الرغم من تعبث الموارد وتنسيق المواقف العربية والتخطيط الجهد لحرب ٧٢ والانقسامات الداخلية العربية تعدت قبل الستينات وبعدها وبطه التكامل الاقتصادي العربي الذي كان يتوقف في الستينات ونشط بعد ٧٢ .

يلحظ كذلك انتقال الصراع للمستوى الدولي بين امريكا والاتحاد السوفيتي وتركز مفهوم الصراع على عودة الارض المحتلة بعد ان كان هو البحث عن عودة الاراضي الفلسطينية .

ويشير أحمد صدقي الدجاني إلى ان الصراع دخل بهذه الحرب مرحلة جديدة لها سماتها الخاصة منها بروز الدور الفلسطيني وتراجع بعض السياسات الخارجية المصرية ومشاركتها في أعمال فدائية داخل الكيان الصهيوني وبدا الدور العالمي في استيلاء القضية الفلسطينية وتقسيم فلسطين . □

الهزيمة من حيث سياسية وخسائر اقتصادية وتغير في موازين العلاقات والقوى العربية والدولية .

- كيف أدت حرب ٦٧ لتغير في هذه الاولويات والموازين لتحول من طموحات سياسية قومية وتنموية الى ازالة اثار العدوان التي خلفتها الحرب وإلى اعادة رسم العلاقة بين الدول الراديكالية العربية والمحافظة لصالح الاخيرة .

- تبلور وصعود الدور الفلسطيني مع هزيمة الجيوش العربية لبرز دور فتح والنظر إلى الصراع العربي الاسرائيلي على انه صراع فلسطيني اسرائيلي لولا ثم بدء وتتركز الدور الاسرائيلي في المنطقة . ما اثاره ٦٧ كقضية تحول اجتماعي وحضاري تثير حوارا واسما حول مفهوم العصرية والبيوت الفترة وما طرحت من قضايا العلم والتكنولوجيا لم الابدبيولوجية وكذلك بدايت الدعوة إلى الديمقراطية والتعددية .

- بداية ظهور الحركات الاسلامية في الفترة من ٦٩ و ٧٩ للدعوة الى العودة للكتاب واعطاء الاسلام فرصة .

- الانكسار النفسي الحاد للقوى الطليعية وتأثيره على انجازاتها وتحولاتها .

هذه التغيرات الاولى لمطور الندوة ثم استعراضها بشكل أكثر تفصيلا ففي كلمة د . أحمد كمال ابوالمجد ركز على ملاحظتين من واقع خبرته الأكاديمية في هذه الفترة .

- انه لايمكن تناول حرب ٦٧ بمعزل عن الحروب الاربعة التي خاضتها مصر مع اسرائيل حيث استقبل العقل والوجدان المصري والعربي هذه الحروب ومارس ردود فعل نفسية متصلة عليها ...

ولهم هذه الحروب وفقا لهذا المنظور إلى أن هزيمة ٤٨ لم تكن كاملة لان المشاركة لم تكن كاملة باعتبارها الجولة الاولى ولكن النفس العربية مزمت فيها إلا ان العقل العربي قد اغفل المعاني للصيغة التي انطوت عليها حرب ٥٦ بتركيزه على بعد واحد اعلاميا وسياسيا وهو انتصار مصر على هذه القوى والاتراط الشديد في رؤية الذات حتى حلت الكلمة محل الفعل ومن ثم جاءت حرب ٦٧ لتحدث انكسارا هائلا في الاماني العربية والمصرية وشرخا في مكانة مصر العربية .

- انعكست تداعيات حرب ٦٧ على الحياة السياسية المصرية فهما بعد في الدعوة للديمقراطية وإلى مزيد من التعددية وبداية نظرية موضوعية لذات الآخرين وهو ملبدا النظام يواجه به نفسه وتعمل في بيان ٣٠ مارس كقول تعبير رسمي عن هذا الاتجاه ثم صعود الشعب المصري كتعبير حضاري وتوجه إيجابي نحو الديمقراطية والتعددية .

ول قراءة اقتصادية متخصصة للسياسة قبل وبعد ٦٧ لوضح د . جلال أمين ان حوالى نصف الشعب المصري لم يكن قد ولد بعد حين قامت الحرب وان ثلاثة ارباع الشعب المصري لم يكن في سن يسمح له باستيعاب ملحدث وهذه حقيقة مذهلة ينبغي اخذها في الاعتبار عند تناول الحرب وبعثتها ويتبع الآثار الاقتصادية تبدو الفترة من ٦٧ : ٧٥ هي اسوأ سنوات هذا القرن بتدهور ميزان المدفوعات والهيكل الاقتصادي ومردد ... الى الاعباء الجديدة التي واجهت الدولة للانفاق على التسليح وحرب الاستنزاف ونفقات التهجير ... وان الاختيار الذي اتبعت السياسة انذاك كان رهيدا في ظل البدائل المحدودة المتاحة وهو خفض الاستثمار من ١٤٪ إلى

مكتبة السياسة الدولية

الفلسطينيون قبل وبعد حرب الخليج

يهدف «خاضر» من خلال بحثه أن يلقى الضوء على دور الفلسطينيين خلال أحداث الخليج ومحاولة إستشراف تأثير هذه الأحداث على موقع الفلسطينيين في التسوية العربية، الاسرائيلية، يتبنى «خاضر» رؤية مدافعة عن الدور الذي لعبه الفلسطينيون، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) خلال أحداث الخليج من خلال سرد الخيارات البديلة التي كانت مطروحة ومدى إستحالة تبنيها، ومن خلال كشف المواقف الحقيقية لـ (م.ت.ف) التي قد يكون قد أساء تلخيصها قصدا أو عن غير عمد.

بنية الحجج :

يحاول «خاضر» أن يقود القارئ إلى تبني رأي الكتاب من خلال سرد بعض الأحداث والحقائق المتعلقة بالقضية الفلسطينية خلال الفترتين القريبة والبعيدة، حتى أن خاضر يفرد ما يقرب من نصف كتابه لهذا الاستعراض قبل أن يتناول «عنوان» بحثه وهو الفلسطينيون وحرب الخليج. وبهذا يفرض «خاضر» أرضية مناسبة للتعرف على المعطيات التي تعامل معها الفلسطينيون والتي دفعتهم لاتخاذ مواقفهم من أحداث الخليج. ويستمر «خاضر» في هذا الأسلوب حتى قبيل نهاية الكتاب حيث يجادل بحتمية الدولة الفلسطينية. وتكون هذه الحقبة في مكانها بعد البراهين التي سردها خاضر في بحثه.

إستعراض الحجج والبراهين :

فيما يلي نظرة موجزة لأهم الحجج والبراهين التي بنى «خاضر» بحثه عليها.

أ) في مقدمة الكتاب يأخذ «خاضر» القارئ بإقتباسات جرافية تعبر عن رد فعل المواطنين الفلسطينيين العاديين. وتعتبر هذه الاقتباسات عن دهشتهم وخوفهم من هذا الحدث. ثم ما يلبث أن يتحول الموقف الفلسطيني مع قرار الولايات المتحدة إرسال قوات لها في الخليج يوم «أغسطس» ثم مسألة «الربط» التي قدمها الرئيس العراقي صدام حسين يوم ١٠ أغسطس.

ب) ينتقل «خاضر» بعد ذلك إلى إستعراض «التراجيديا الفلسطينية» ويحاول هنا تبرير مواقف الرضا الفلسطيني وقت قرار التقسيم لكون القرار صدر من محكم غير محايد (الأمم المتحدة تحت سيطرة الغرب)، وتبعاً لدافع مشكوك فيه، أي إرضاء اليهود على حساب العرب، وأخيراً أن الأرض الفلسطينية كانت تسلب من الشعب الفلسطيني، مما إستحال معه الموافقة على القرار.

من خلال هذا السرد الانتقائي لبعض الأحداث التاريخية في هذا الجزء من الكتاب تتبلور أفكار «خاضر» في كونها قريبة من مدرسة التبعية. فمثلاً فيما يخص الحرب العراقية الإيرانية، يقول «خاضر» أن الدولة الكبرى لاتحاول إيقافها، ويتلخص «خاضر»

Khader, Bichara. Les Palestiniens Avant Et Après La Guerre Du Golfe (Lowvain - La Neuve : Centre d'études de Recherches sur le Monde Arabe Contemporain, 1991)

أعلنت أزمة الخليج ترتيب أولويات التحرك السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بقضايا النظام الاقليمي العربي العربي.

فقد كانت أزمة الخليج وما تلاها من حرب الائتلاف الدولي، مما نطلق عليها «أحداث الخليج»، مفتاحاً لتغيرات عدة في ثوابت معهودة بسياسات النظم السياسية الحاكمة في المنطقة، وذلك نتيجة للهزات التي تعرضت لها موازين القوى، ونتيجة شذوذ غزو الكويت من النمط المعهود في الصراعات العربية العربية.

وبما أن الصراع العربي الاسرائيلي، التي تمثل قضية فلسطين جوهره، هو من أهم القضايا المدرجة في جدول أعمال المنظومة العربية، نجد أن تداعيات أحداث الخليج كان ولا بد أن تمس الفلسطينيين بطرق مباشرة وغير مباشرة. ومن هنا ننقل الى مراجعة كتب بشارة خاضر عن حرب الخليج والفلسطينيين.

تبرز أهمية الكتاب من كونه موجه بالدرجة الأولى إلى القراء الاوروبيين وخاصة الفرنسيين، نظراً للغة الفرنسية الصادرة بها من مركز الدراسات والبحوث حول العالم العربي المعاصر التابع لجامعة لوفان الكاثوليكية. وحيث أن «خاضر» يتولى حالياً إدارة هذا المركز، فإن محتويات الكتاب قد تعكس بعض الاتجاهات السائدة لدى المشاركين في المركز، خاصة وأن هذا الكتاب الذي يأخذ شكل كراسة يأتي ضمن سلسلة كراسات أخرى تتعلق بمختلف المجالات الدراسية للعالم العربي المعاصر.

بالرغم من أن الكتاب يخلو من أية مراجع أو أطر نظرية واضحة يشير إليها الكاتب، وبالرغم من أن الكتاب لا يمكن إعتباره أيضاً تاريخاً لأحداث الخليج، فإنه من خلال الآراء المطروحة والاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، أجد الكاتب قريباً من إقترابات كتاب مدرسة التبعية من حيث التركيز على العوامل الخارجية كمحرك رئيسي، بل المحرك المسئول عن الترتيبات الاقليمية. وسيوضح ذلك من خلال إستعراض آراء الباحث المذكورة في الكتاب.

لقرار فك الربط الارضى مع الضفة الغربية أيضا نتيجة مفهوم الهوية ، كما كان فتح الحوار بين « م . ت . ف » والولايات المتحدة . إلا أن « خاضر » فشك في نية الولايات المتحدة من هذا الحوار . لقد انتصت فرصة لقطع الحوار . وهنا تتسائل هل كانت نية الولايات المتحدة قطع الحوار عند أول فرصة ، أم أن الادارة الأمريكية تعرضت لضغوط عديدة من جانب إسرائيل عن طريق سرب هذه انتهاكات لشروط الحوار من جانب « الرافضين » الفلسطينيين وخاصة جبهة تحرير فلسطين تحت قيادة أبو عباس .

ويبقى « خاضر » هذا الجزء بقرار العديد من التحذيرات التي اصبحت من تأثير الانتفاضة ، ومنها الهجرة اليهودية السريانية والتطورات على الصعيد العالمى . وينتهى « خاضر » بأن الحالة الفلسطينية ليلة الثاني من أغسطس كانت مؤلة وسببة للغاية .

(د) أخيرا يصل الكاتب إلى وقت أزمة الخليج في الجزء التالى وهو « الفلسطينيون وأزمة الخليج » ويخصص هذا الجزء كله تقريبا لمواقف (م . ت . ف) . ويرى « خاضر » أن الرئيس الفلسطينى يأسر عرفات أدرك أن أزمة جديدة في الخليج [بعد إنتهاء الحرب العراقية الإيرانية] ستعتم من الانتفاضة وتسمح بزيادة هجرة اليهود . وإذا لجأ عرفات إلى مصاعبه الحميدة التى كان قد بذل مساع قريبة منها وقت أزمة الحدود الكويتية العراقية سنة ١٩٧٢ . وإذا فقد بدأت مساع حميدة فلسطينية ، طبقا « لخاضر » ، منذ إستثمار البوابد الأولى للأزمة شهر يوليو ١٩٩٢ .

ويصر « خاضر » محاولات الرئيس الفلسطينى عرفات لاجل حل سلمى سياسى وتشجيع وساطة عربية خلال قمة القاهرة ويرجع خاضر فشل هذه المحاولات الى قرار الرئيس الأمريكى بوش إرسال قوات عسكرية الى السعودية وتفضيل بعض الدول العربية لحل عسكري .

ويؤكد « خاضر » أن مشروع السلام الفلسطينى كان يحتوى على إحترام الشرعية الدولية بالنسبة للجميع ولايستبعد أن تكون (م . ت . ف) قد لعبت دورا في الاقتراح الفرنسى المقدم من الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران إلى الجمعية العامة يوم ٧٢٤ سنة ١٩٩٠

ويرجع « خاضر » « اختيارات (م . ت . ف) » الحل السلمى إلى معايير إستراتيجية وهي عدم القبول بإختراق النظام العربى عن طريق إستدعاء قوات اجنبية وعدم إعطاء الولايات المتحدة فرصة لتقويض القوة العسكرية العراقية .

ويرى « خاضر » أن قدرة (م . ت . ف) على المناورة كانت محدودة للغاية . فلم يكن من الوارد مساندة السياسة الأمريكية مساندة تامة حتى لاتتفصل (م . ت . ف) عن الشارح الفلسطينى . ومن ناحية أخرى لم يكن ممكنا عدم تأييد ربط قضيتى الكويت وفلسطين بعد أن إكتسب الرئيس العراقى تأييدا واسعا في الشارح الفلسطينى .

(هـ) يخصص « خاضر » الجزء التالى لمناقشة مسألة هل هناك ربط بين أزمة الخليج والمسألة الفلسطينية ويفرق « خاضر » بين الربط الميكانيكى أو الأوتوماتيكى ، والربط العضوى والسياسى . يقر « خاضر » بأن العراق لم يفز الكويت لتحرير فلسطين ، ولكنه يجادل بأن التحولات الاقليمية الناتجة عن أحداث الخليج أتهبت ربطا عضويا وسياسيا .

ويصر « خاضر » الربط العضوى بكون الشرق الاوسط نظاما سياسيا متشابكا وإذا ترتب القضايا ببعضها . وأن أى إخلال بالموازين يربط القضايا ببعضها عضويا . أما عن الربط السياسى ، فهوى خاضر أن ذلك تم رصده قبل حرب الخليج عن طريق إقتراح معالجة متزامنة للمشكلتين . ويقول بأن (م . ت . ف) أرهت الربط السياسى من خلال إقرارها عدم جواز المعايير المزدوجة تجاه المشكلتين ، خاصة وأن مجلس الأمن قد أصدر أكثر من خمسين

دور النظامين العراقى والايرانى في إستمرار هذه الحرب لهذه المدة ، وهو الدور الرئيسى والأساسى ، وإلا لما وافقت إيران على قرار الامم المتحدة .

يخل « خاضر » أيضا مسئولية الفلسطينيين بخصوص فشل مفاوضات الحكم الذاتى بعد مبادرة السلام التى قام بها الرئيس المصرى أنور السادات . ويرجع « خاضر » هذا الفشل للجمود الاسرائيلى . وإن كان هذا البرهان به جزء من الصحة ، إلا أنه كان ولا بد أن يستعرض التأثير السائد وقتئذ داخل مركز صناعة القرار الفلسطينى .

ويقول « خاضر » ، بأنه بالرغم من أن خلق دولة يهودية في فلسطين ، كان يمكن تحقيقه من خلال إستجلاب أعداد هائلة من المستوطنين اليهود بعد سنة ٤٨ مباشرة لاضعاف التفوق الديموجرافى الفلسطينى إلا أن إسرائيل إختارت الخيار الأكثر تطرفا ، وهو إخلاء فلسطين من سكانها العرب . ويعتبر « خاضر » مبدأ الابعد الذى إتبعته إسرائيل ، الدافع الرئيسى لبنى (م . ت . ف) سياسة التحرير الكامل لفلسطين . ويتتبع « خاضر » التغيير الملقى الجديد في القضية ، وهو حرب ١٩٧٢ ، حيث تم التخلي عن حلم تحرير كل فلسطين عام ١٩٧٤ والاعتراف بدولة فلسطين في حدود ١٩٦٧ . وهنا يجادل « خاضر » بأن رفض الفلسطينيين الأول لقرار ٢٤٢ ، كان سببه ليس ما يؤكده القرار (حدود أكيدة ومعترف بها لإسرائيل) ، بما لم يؤكده من حقوق وطنية للفلسطينيين .

في إستعراضه للمقاومة الفلسطينية المسلحة للاحتلال الاسرائيلى ، يرى « خاضر » خصوصية للمقاومة الفلسطينية ، من حيث عدم إمتلاكها لأرض خاصة بها مما دفعها لأن تحارب من الخارج . وكان ذلك سببا للعديد من المصادمات الدموية مع الدول العربية .

وأخيرا ، ينهى خاضر هذا القسم بإستعراض لتدهور الوضع الفلسطينى حديثا نتيجة لاستمرار الاستيطان ، وغزو لبنان وتحريف اليمين في إسرائيل . وهنا يرى خاضر أن غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ كان لكسر شوكة م . ت . ف التى كانت تتمتع بشرعية قصوى في بداية الثمانينات .

(جـ) ثم ينتقل « خاضر » إلى القسم التالى في كتابه وهو الانتفاضة . ويخصصه عن لبنان ، وسوريا المشتتة ، والعراق وحربه مع إيران ، ومصر وخروجها من الصراع المسلح والخليج وإنشغاله بتدهور أسعار البترول ، وسياسات إسرائيل في مصايد الأراضى وإستكمال الاستيطان والسيطرة على المصادر الهيدروإيكية كتمهيد لقيام الانتفاضة .

ويرى « خاضر » أن الانتفاضة فتق تاريخى وتحول إلى أزمة لأسباب أصلية :

(١) أثبت الفلسطينيون أنه لا بد من وضعهم في الصورة « مفهوم الرؤية » وأنهم مجموعة ذات صبغة وطنية « مفهوم الهوية » وأنهم يعيشون على أرض موادية « مفهوم الاقليمية » وأنهم لم يتم إضامهم « مفهوم الصمود » .

(٢) أصبحت الانتفاضة شاعلا رئيسيا داخل السياسة الاسرائيلية

(٣) أعادت الانتفاضة الأراضى المحتلة إلى مركز الثقل بعد سنين من وجود القوة صانعة القرار منفصلة عن الأراضى .. أنهت الانتفاضة عملية تدهور مركز الثقل « مد الارض إلى لبنان إلخ ..)

(٤) عبرت الانتفاضة ليس فقط عن تجل رفض الاحتلال (حرب الجارة) وإنما تجلت إرادة الشعب الفلسطينى لاعادة تنظيم مجتمعه (التضامن داخل مجتمع الانتفاضة) .

ويستمر « خاضر » في الدفاع عن حجة أن الانتفاضة كانت تحولا مصيريا حيث إستخدم المجلس الوطنى الفلسطينى في ١٩٨٨ خيار الدولتين وأكسبت الانتفاضة قوة إعلان الدولة الفلسطينية . وكان

وضع اقليمى مطابق لمصالح وروية الولايات المتحدة . وإن كانت هذه المقولة بها جزء من الصحة وإنعكست في قيام الولايات المتحدة بالجهد الأكبر في جهود التسوية . إلا أنها فشلت هنا في إمكانية استمرار ذلك . وبدل بنظرية « الراكب المجاني » التي تقول بأن بعض الدول قد تشارك في المكاسب . دون أن تكون قد تحملت خسائر أثناء إقامة النظام الجديد .

وينهى « خاضر » كتابه بثلاثة أجزاء متتالية . الجزء الأول يتحدث عن المسألة الفلسطينية والباكسي أمريكانا . يقدم فيه عرضاً متشامخاً لحال الفلسطينيين . ويجادل بأن الوقت عامل مفتاح في جهود حل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني وأن الوقت كلما طال . كلما تدهورت الظروف وإستحالت التسوية . بالرغم من أن هذا الجزء يستعرض مسألة هامة وهي القضية الفلسطينية تحت نظام دولي أحادي القطبية . إلا أن « خاضر » لا يفرده مساحاة مناسبة . وملؤه بمشاعر أكثر من أية حجج سياسية أو إستراتيجية .

ويأتى الجزء الثانى بعنوان « أخذ الثور من فرونه » . يقول « خاضر » أن الحرب أنتجت معادلات . قول لاسهل البحث عن السلام . ويستعرض التغيرات في موازين القوى العالمية والأقليمية . ولكن سير الأحداث حتى الآن يشير إلى أن هذه التغيرات في معادلات القوة تزيد من فرص إجراء تسوية بقدر ما تعيق تحقيق سلام شامل . وهذه ملاحظة لم يتعرض خاضر لها .

ثم يضى « خاضر » في هذا الجزء ليقدم « وصفة علاج » من ست نقاط من أجل عدم السماح بتهميش التطلعات الوطنية الفلسطينية وتمتزج هذه الوصفة بين المشاعر والتطلعات التي لاسند منطقى وراء إمكانية حدوثها . ولذا نجد أنفسنا غير متأكدين من فائدة هذه الوصفة وسط مؤشرات سياسية لاتنبئ بإمكانية حدوثها .

ويختتم « خاضر » كتابه بجزء عنوانه « الدولة الفلسطينية حتمية » . فيستبعد أن يقبل الفلسطينيون بأطروحة إسرائيل « حكم ذاتى للشعب وليس للأرض » أو يستبعد أن يقبل الفلسطينيون بأن يصبحوا مواطنين أردنيين . كما يطالب اليمين الاسرائيلي . ويستشهد « خاضر » بكفاح دام خمسين سنة رفضاً لطمس الحقوق الوطنية الفلسطينية . إلا أن « خاضر » يشير إلى أن الفلسطينيين يمكنهم أن يقبلوا ترقياً إنتقالياً من سنة إلى خمس سنين . ويؤكد « خاضر » بأن قيام دولة فلسطينية يمكن مواجعتها مع

نظرية الأمن الاسرائيلية . ويرى أن حجر الزاوية للدولة الفلسطينية المرتقبة هو وضعها وليس قوتها . حيث أن الدفاع عنها سيكون من خلال ضمانات دولية . ويصف « خاضر » الدولة الفلسطينية بأنها ستشبه النموذج النمساوى فيما يتعلق بالامتناع عن الالتحاق بأية أحلاف . ويؤكد بأن الدولة الفلسطينية ستمتنع عن التسلح تطوعاً .

وعن التعاون الاقليمى . يجزم « خاضر » بإمكانية التوقيع على ترتيبات إقتصادية إقليمية تشابه إتفاقات « البنا لوكس » من خلال علاقة الدولة الفلسطينية بالأرض . علاقة كونفدرالية .

في حين يرى « خاضر » بأن المستوطنين اليهود يمكن أن يستمروا في المكوث في الدولة الفلسطينية . إلا أنهم لابد وأن يخضعوا للقانون الفلسطينى . وهنا يؤكد « خاضر » على ضرورة أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية مع عدم تناقض ذلك مع إمكانية أن تكون عاصمة مزدوجة .

وأخيراً يشدد « خاضر » على أهمية المساندة المالية العربية والدولية للدولة الفلسطينية كمقوم أساسى لاستمرارها .

ختامه .

نجح « بشارة خاضر » في هذا الكتاب القصير الموجز في إثارة عدة نقاط هامة تتعلق بالفلسطينيين شعباً وقيادة . قبل وبعد أحداث الخليج . ولكنه يجب التنويه أن هناك وجهاً آخر للعملة . وهو

لقرارا تتعلق بالمسألة الفلسطينية . وبالرغم من هذا الحديث عن الربط العضوى والميكانيكى . لم يتحدث « خاضر » عن الربط القانونى الذى يمالح مشروعية القرارات الدولية ووجوب تنفيذها . وقبل الانتهاء من هذا الجزء . يدخل « خاضر » بمسألة كان ولا بد أن يؤيدها ببراهين أكثر كثيراً . وهي حجته بأن الاعتراض على الحل العسكري كان في البلاد العربية الأكثر إتفاحاً على الديمقراطية غير أن هذه الفرضية لم تجد مكاناً لها في هذا الجزء . كانت حاجة إلى التأييد ودراسات حالة عديدة .

(و) بعد شرح الموقف الفلسطينى ومحاولة الإجابة على سؤاله بخصوص الربط بين أزمة الخليج والمسألة الفلسطينية . يتجه « خاضر » إلى شرح نتائج الاختيار الفلسطينى . وهو بذلك يدخل الكتاب مرحلته الأخيرة وهي « الفلسطينيون بعد حرب الخليج » . يفر خاضر بأن الخيار الفلسطينى أثناء أحداث الخليج كانت له آثار سلبية . ولكنه يحاول إثبات أن هذا الخيار كان أفضل الخيارات المطروحة من خلال تفنيده لآثار أى خيار آخر .

يجادل خاضر بأن (م . ت . ف) لم يكن لديها ضمان لحصولها على مكاسب من خلال تأييدها لموقف الولايات المتحدة . ويذهب بأنه لو سلمنا بأن الولايات المتحدة كانت لتكافئ متفيكون معنى ذلك الاعتراف بين الويات المتحدة لديها القدرة على توزيع الأرباح . وأن لديها الوسيلة والارادة لفرض حل للصراع العربى الاسرائيلي على حكومة إسرائيل . وهنا يؤكد « خاضر » بأن التاريخ الحديث والقديم لايساندان هذا الافتراض . ويرى « خاضر » أنه لو كانت الولايات المتحدة أيدت الحق الفلسطينى من قبل . لكان موقف م . ت . ف قد إختلف جذرياً . ونحن هنا نجد من الصعب الموافقة على هذه الحجة بدون إدلاء بعض التحفظات . فبعد مرور ما يقرب من عام ونصف على إنتهاء حرب الخليج . نجد إختلافاً واضحاً بين الدول التي أيدت الائتلاف والدول التي ناهضته من حيث توزيع المكاسب . ويسهل على أى محلل سرد المكاسب التي جنتها تركيا . إيران . إسرائيل على سبيل المثال . لا الحصر جزاء مساندتهم للتحالف الدولى الذى قاده الولايات المتحدة . ولذا فإنه يبدو منطقياً أنه لو كانت م . ت . ف قد إتخذت موقفاً مغايراً أكثر قرباً من قرارات م . س . ا . لامن . لكانت الولايات المتحدة أصبحت مضطرة لاعطائها شرعية أوسع وتأييدا أكبر .

ويقول خاضر من التأثير السلبي لانخفاض حجم تأييد الراى العام نتيجة الخيار الفلسطينى . مدركاً أن الراى العام العالمى لم يكن له أثر كبير لتحريك القضية الفلسطينية . وخاضر « هنا يسلب من الانتفاضة أهم ما حققته . وهو كسب تأييد جموع عريضة من الراى العام العالمى . مما عزز من شرعية وعدالة القضية الفلسطينية .

وأخيراً يسرد « خاضر » بأن م . ت . ف أصبحت تتمتع بقدر أكبر من التأييد الداخلى في الأراضى المحتلة نتيجة موقفها أثناء أحداث الخليج . وهو ما نعتقد أنه كان العامل الأول في دفع م . ت . ف لاتخاذ موقفها المعروف من الأحداث . ونرى أنه كان لابد على الباحث إكتشاف كافة أبعاد هذه العلاقة - بين موقف أهل الأراضى المحتلة . وموقف (م . ت . ف) .

(ز) ويمضى « خاضر » ليستعرض احتمالات تسوية إسرائيلية فلسطينية . فيشكك في أن حرب الخليج أرست قانوناً دولياً أقل إنتقانية . وبدل بأن حرب الخليج لم تكن حرب الأمم المتحدة (على لسان سكرتيرها العام وقتذاك بييريز ديكيوار) ولم تكن حرب أوروبا . ولا حرب الأمة العربية . بل كانت حرب الولايات المتحدة وحدها . وإن كان خاضر قد لمس نقطة مهمة هنا . إلا أنه أغفل تلافى المصالح الذى أدى إلى هذه المشاركة من دول عديدة .

ويضيف « خاضر » بأن كون حرب الخليج قد تمت تحت شرعية مجلس الأمن . لاينفى أنها حرب الولايات المتحدة . مما ينتج عنه

تشفع السرعة الشديدة التي أصدرها خاضر، بها بحثه، نقص
الاطارات النظرية في تحليله للأحداث الجارية. ولذا يقدم كتاب
مرجعا مفيدا لمن يريد أن يتعرف بصورة موجزة وسهلة على إمكانية
تعريف الرأي العام الغربي بالرجح الآخر للقضايا الساخنة بالشرق
الوسط.

عمرو الجويلي

الاسرائيليون قبل وبعد حرب الخليج، يمكن إستعراض إبعاده
من خلال مراجعة كتابة المحللين والكتاب اليهود والاسرائيليين
وتتفق آراء وحجج، بإشارة خاضر، مع إستراتيجية تعريف
المواطنين الأوروبيين بالوجه الآخر للقضية الفلسطينية، مما قد يبرر
عدم ذكر بعض الجوانب المتعلقة بالمسئولية العربية عامة،
والفلسطينية خاصة عن الكثير من الأحداث في العالم العربي
ولذا قد يصحح بحث، خاضر، عددا من المفاهيم الخاطئة لدى
الأوروبيين.

العلاقات الخارجية الاسترالية

الايديولوجي بين القوتين العظميين بل واختفاء احدي هاتين
القوتين، ويخلص الكتاب الى ان التواجد الهامشي للولايات المتحدة
في منطقة جنوب شرق اسيا وبما تملكه من مؤسسات عسكرية في
الفلبين وسنغافورة يمثل « عجلة التوازن » التي من مصلحة جميع
الاطراف الابقاء عليها.

ومن هنا جاء تعريف سياسة الاعتماد الذاتي بأنها استقلالية في
اطار التحالف الامريكى الاسترالى، وتكمن اهمية هذا التحالف
بالنسبة لاستراليا لما تتمتع به الولايات المتحدة من تفوق استراتيجي
في منطقة الباسيفيك ليس فقط لما تملكه من قوات بحرية وجوية
منتشرة في المنطقة ولكن لان التحالف ذاته يسطو على قوة ردع تحول
دون اية اعتداءات محتملة على دول المنطقة.

وينطلق الكتاب من هذا الاطار الشامل للسياسة الخارجية
الاسترالية الى تحديد اولويات هذه السياسة ويأتى في مقدمتها الأمن
الاقليمى الذى لايتأتى تدعيمه سوى من خلال تحرك او سياسة
متعددة الابعاد تقوم على خلق الروابط العسكرية والاقتصادية
والتجارية والدبلوماسية بين الدول المتجاورة بما يقلل من فرص قيام
النزاعات على اختلاف انواعها.

وتشتمل عناصر هذه السياسة متعددة الابعاد على تكوين جماعة
امن، في منطقة الباسيفيك بناء على وجود مصلحة امنية مشتركة
وتشجيع التجارة والاستثمارات في جنوب شرق اسيا وتقديم برامج
المساعدات الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، وتقتصر استراليا
اقامة مؤتمر للامن والتعاون في اسيا CSCA على غرار مؤتمر الامن
والتعاون الاوروبى كاجراء اولى لبناء الثقة وفتح الحوار بين الدول
الاسيوية، غير ان الكتاب يعود ليؤكد ان التحالفات والتجمعات
الاقليمية التى تنادى بها استراليا، ربما تأثرا بما يجرى على
الساحة العالمية الآن من اقامة شتى انواع التكتلات الاقليمية
الاقتصادية والسياسية خاصة مشروع اوربا الموحده، لا تلقى اهمية
التحالفات الثنائية خاصة التكتلات العسكرية وفي مقدمتها تحالف
ANZUS بين استراليا والولايات المتحدة ونيوزيلندا.

ثم يتناول الكتاب خصوصية وضع استراليا كدولة متوسطة القوة
وموقعها الجغرافى في منطقة من اكثر المناطق الاقتصادية ديناميكية في
العالم وتقوم دبلوماسية الدول متوسطة القوة على بناء التحالفات
الدولية ومحاولة تقريب وجهات النظر لحل النزاعات بالطرق السلمية
واحترام مبادئ القانون الدولى، ومن هذه الرؤية الاسترالية لذاتها
لكونها دولة متوسطة القوة، تأتى « حتمية » التحالف مع الولايات

AUSTRALIA'S FOREIGN RELATIONS IN
THE WORLD OF THE 1990s
BY GARETH EVANS, BRUCE GRANT
(Melbourne University Press, 1991).

يتناول هذا الكتاب السياسة الخارجية الاسترالية من حيث تاريخ
تطورها والعناصر التى يجب ان تشتمل عليها خلال التسعينيات.
وينقسم الكتاب الى ثلاثة اجزاء، يتناول الجزء الاول، البيئة
الدولية المتغيرة وعناصر السياسة الخارجية بوجه عام، ويتناول
الجزء الثانى، من الكتاب قضايا السياسة الخارجية الاسترالية
وبالاخص دورها في التحالف الغربى بينما يناقش الجزء الثالث،
علاقات استراليا مع التجمعات الجغرافية المختلفة في اوربا واسيا
والامريكيتين وافريقيا والشرق الاوسط ورغم الجهد البحثى العميق
الذى تظهره المادة العلمية وطريقة تحليلها، ان بصمات صانع
القرار السياسى وهو، جارث ايفانز، احد مؤلفى الكتاب تبدو جلية
في طريقة عرض رؤية الكتاب للسياسة الخارجية ومكوناتها ويتضح
ذلك من طريقة تقسيم الموضوعات التى وضعها « ايفانز »، وزير
الخارجية الاسترالى، كما جاء في مقدمة الكتاب ومن تناوله لادق
تفاصيل صناعة السياسة الخارجية، اذا جاز القول، بدءا من
شروط الالتحاق بالهيئة الدبلوماسية وانتهاء بشرح شتى الضغوط
التي يتعرض لها وزير الخارجية في ممارسة عمله.

ويبدأ الكتاب من التحول الذى طرأ على اولويات السياسة
الخارجية الاسترالية وكان ذلك في عام ١٩٨٧ عندما اصدر وزير
الدفاع، « كيم بازلى » ورقة للتداول الحكومى بعنوان (الدفاع عن
استراليا) وتمحورت حول اهمية وضع سياسة دفاعية مستقلة تقوم
على الاعتماد على الذات وقد كانت السياسة الخارجية لاستراليا قبل
ذلك التاريخ مقيدة بالرغبة في جذب انتباه القوى الكبرى، وقد كان
لهذه الدعوة الى الدفاع المستقل عن الاراضى الاسترالية والاسهام
في تحقيق الامن الاقليمى والدولى اثره في « تحرير » السياسة
الخارجية لاستراليا هذا الاعتماد على قوة كبرى وهى الولايات
المتحدة.

وقد تارجح الكتاب بين محاولة اثبات استقلالية القرار السياسى
الاسترالى وبين محاولة ايجاد تبرير لاهمية التحالف الغربى بالنسبة
لاستراليا خاصة مع انتهاء الحرب الباردة وانقضاء الصراع

المتحدة في هذا الكتاب .

وجدير بالذكر ، أن مؤلفي الكتاب في تناولهما للعلاقات الاستراتيجية الأمريكية قد هاجما معارضي التحالف مع واشنطن مهددين بأن من هذا التحالف من شأنه الاضرار بالمصالح الوطنية الاستراتيجية . وقد بنى الكتاب هذا التوجه على أساس افتراضين : الافتراض الاول : انه ليست هناك اى دولة تتخذ قراراتها الخارجية باستقلالية تامة الا اذا قبلت ان تعيش في عزلة دولية .

الافتراض الثاني : هو ان تحالف الولايات المتحدة واستراليا ليس فقط تحالفا بين الديمقراطيات ولكنه « تحالف ديمقراطى » تتخذ فيه القرارات لصالح الطرفين وبقدر كبير من الاستقلالية . ويمكن القول ان الكتاب قد غلب عليه التوجه الواقعى على اعتبار ان احد مؤلفيه هو وزير الخارجية الاسترالى وابعد عن التحاورات الاكاديمية التى تطلب على الكتابات التى تتناول عملية صناعة قرارات السياسة الخارجية . الا ان الطريقة التى اختتم بها الكتاب من حيث تعديده للاهمية العسكرية لاستراليا بالنسبة للولايات المتحدة رغم تأكيد على الامكانيات التى تتمتع بها استراليا الاقتصادية والجغرافية والسكانية والتى تؤهلها لدور دولى متعاظم لتشير الى رفض استراليا الضمنى الاعتراف بالتغيرات التى طرأت على البيئة الدولية من حيث تقلص اهمية التحالفات العسكرية بعد انتهاء

الحرب الباردة وظهور قوة دولية جديدة لاترتبط استراليا معها بنفس العلاقات الوثيقة التى تربطها بالولايات المتحدة ول مقدمتها اليابان ودول المجموعة الاوروبية الى جانب انشغال الولايات المتحدة ذاتها بـهمومها الداخلية وتوجهها لخفض نفقات التسلح برهه عام . وخلاصة القول ، ان النتيجة التى يخرج بها قارئ الكتاب هو ان التحول الذى بدأ يطرا على درجة استقلالية القرار السياسى الاسترالى ليس فى الحقيقة تحولا اراديا ، وانما هو تغير اضطرارى جاء كنتيجة مباشرة للتحويلات الدولية التى شهدتها بداية التسعينيات وما استتبع ذلك من تغير اولويات السياسة الخارجية الامريكية وليس الاسترالية كما قد يظن البعض . ومن هنا جاءت الدعوة المستترة داخل الكتاب للانتشار الدبلوماسى الدولى والبعد عن العزلة الدولية والتمسك بظلال التحالف العسكرى مع الولايات المتحدة وان كان ذلك ليس بديلا عن الاندماج الامنى والاقتصادى الاقليمى .

امانى محمود فهمى

□ مؤلفات عن القوة الأوروبية

(1) Daniel Burstein : Euroquake: Europe's Explosive Economic Challenge Will Change the World ; Simon & Schuster, 1991.

« الزلزال الأوروبى : القحدى الاقتصادى الأوروبى يغير العالم » .

يقوم الكاتب بدراسة الاحوال الاقتصادية الأوروبية من منظور مقارن حيث يطلع القارئ على آخر تطورات الوحدة الأوروبية في نفس الوقت الذى يطلعنا فيه الكاتب على التطورات الاقتصادية في أمريكا واليابان وشرق أوروبا . يستطيع القارئ لهذا الكتاب ان يتعرف على ثلاثة نماذج للتفوق الاقتصادى وهى الأوروبية والأمريكية واليابانية . يعيب هذا العمل عدم تركيزه على التاريخ السياسى للصراع الاجتماعى في ألمانيا واليابان والذى كان له دور بارز في تحديد مسار ومهامة النموذجين الألماني واليابانى .

(2) Nicolas Colchester & David Buchan Europower: The Essential Guide to Europe's Economic Transformation : Times Books, 1990

« القوة الأوروبية : أساسيات التحول الاقتصادى الأوروبى » .

الكاتبان أحدهما محرر الـ Economist والثانى مراسل Financial بطريقة تحليلية وشيقة في ان واحد . وقد قدما معا عرضا تاريخيا لتطورات الوحدة الأوروبية منذ ١٩٨٥ وتناولوا الأطر المؤسسية للوحدة وميزان القوة داخل السوق الأوروبية المشتركة . كذلك قدما عرضا مفيدا لبعض المسائل التى قد تهم القارئ العربى لتشابهاها مع مشاكل التكامل العربى ، على سبيل المثال نقرا في هذا الكتاب عن قوانين الهجرة والعمالة داخل أوروبا والعلاقات النقدية والتجارية وعلاقة دول السوق بالدول الأوروبية غير المشتركة بالسوق .

□ مؤلفات عن الشئون العربية والاسلامية والشرق اوسطية

(3) Ian Black & Benny Morris : Israel's Secret Wars: A History of Israel's Intelligence Services, Grove Weldenfeld 1991.

« الحرب السرية لإسرائيل : تاريخ المخابرات الاسرائيلية »

هذا الكتاب لا يقدم صورة موضوعية لتاريخ المخابرات الاسرائيلية ورغم ذلك فهو مفيد للقارئ العربي لأنه يتناول افرع المخابرات الاسرائيلية الثلاثة وهي الموساد والمخابرات العسكرية ومكافحة التجسس والامن الداخلي . ويعرض الكاتبان تاريخ هذه الافرع منذ الثلاثينات من هذا القرن ويتناولوا بالتفصيل قصص النجاح والفشل الاسرائيلي بشيء من القوائن .

(4) Gloria Emerson : Gaza a Year in the Intifadah: A Personal Account From An Occupied Land-Atlantic Monthly Press, 1991.

« رؤية شخصية لغزة في سنة من الانتفاضة »

كاتبة هذا المؤلف تقدم عملاً يعكس تجربتها الشخصية في قطاع غزة اثناء الانتفاضة . انه لدليل آخر من مصدر غربي على بشاعة الاحتلال الاسرائيلي وصلابة المقاومة الشعبية .

(5) Albert H.Hourani: Islam in European Thought, Cambridge University Press, 1991.

« الاسلام في الفكر الاوروبي »

هذا الكتاب هو احدى علامات المؤلف على طريق حافل بالاعمال العلمية الراقية عن حضارة العرب والاسلام . يضم الكتاب مجموعة من الابحاث التي تتبع بدقة المستشرقين الالمان والنمساويين وتحلل اثرهم على دراسة وفهم الاسلام في اوربيا . يتعرض الكتاب لمستشرقين مشاهير امثال Gibb و Berque و Massiguon موضعا كيف انتقلت افكارهم وطرقهم البحثية من جيل اوروبي الى آخر . ان هذا الكتاب لمصدر مهم لمن يرغب في فهم آليات تفهم اوربيا للاسلام .

(6) Shabbir Akhtar : A Faith For All Seasons: Islam and The Challenge of the Modern World-Dee, I.R., 1991.

« عقيدة لكل زمان : الاسلام وتحديات العصر »

يقوم الكاتب بعرض للمنافسة الفكرية بين العقيدة الدينية والليبرالية والاشتراكية موضعا انهم جميعهم يتصارعون داخل وجدان الانسان المعاصر . ثم يصل بنا في النهاية الى اطروحة تقول ان الاسلام يستطيع ان يتغلب على المنافسة الفكرية بالرجوع الى اصوله السمحة والعقلانية .

□ مؤلفات في شئون العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

(7) George Friedman & Meredith Le Bard, The Coming War With Japan St. Martin's Press, 1991.

« الحرب القادمة مع اليابان »

انه كتاب مشير كما يتضح من عنوانه ولذلك فهو من اكثر الكتب مبيعا في اليابان الآن . الكتاب به كم هائل من المعلومات عن الحرب التجارية بين امريكا واليابان ورغم طابع الانذار الغالب على تصور الكاتب لاحتمال الحرب القادمة . الا انه يرسم صورة واقعية لملالة اليابان بامريكا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي

(8) Theodore Draper : A Very Thin Line: The Iran-Contra Affair . Hill & Wang, 1991.

• الخيط الرفيع : عملية ايران والكونترا •

الكتاب يطرح سؤالاً هاماً وهو كيف أدت طريقة صنع السياسة الخارجية أثناء حكم ريغان الى غياب الشرعية ؟ يقول الكاتب ان الدرس المستفاد من عملية الكونترا هو مكانية وجود خيط رفيع بين الشرعية وهدم الشرعية حين يتم تعميم دور المتخصصين أمثال جورج شولتز والتعليق من شأن غير المتخصصين أمثال أوليفر ثورت أثناء عملية تصميم وإخراج السياسة الخارجية .

(9) A.F.K. Organski : The \$ 36 Billion Bargain: Strategy & Politics in U.S. Assistance to Israel : Columbia University Press, 1990.

• صفقة الستة والثلاثين مليار دولار : استراتيجية المساعدات الأمريكية لإسرائيل •

يدرس المؤلف أثر السياسة الداخلية خاصة اللوبي اليهودي على صنع السياسة الأمريكية خاصة المساعدات الأمريكية لإسرائيل . وينتهي المؤلف الى أن اللوبي اليهودي يلعب دوراً صغيراً وإن الأهم والأكثر تحديداً للسياسة الأمريكية هو تقدير أمريكا لأهمية إسرائيل في داخل إطار الاستراتيجية الأمريكية العالمية .

(10) James Mayall : Nationalism & International Society : Cambridge University Press, 1990

• القومية والمجتمع الدولي •

هذا كتاب مهم لأنه يتعرض لموضوع مطروح على الساحة العالمية وهو علاقة المجتمع الدولي بتطلعات بعض القوميات لإقامة دول مستقلة . يعرض المؤلف لدور القومية في رسم حدود الدولة وإبراز دور الحكومات في حياة الشعوب ويرجع الكاتب أن القومية في العالم الثالث فشلت في التعامل مع النظام العالمي بصورة مرضية لصالح شعوبها .

المؤلفات العربية السياسية

□ □ السيد يسين : الوعي العربي المحاصر - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة - ١٩٩٢ □ □

لماذا التخلف وكيف النهضة ؟ سؤال يشغل المفكرين العرب منذ ما يقرب من ٢٠٠ عام . فعند الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ وقادة الفكر على مختلف اتجاهاتهم يبحثون ويدققون النظر في اسباب تخلف الشرق العربي والإسلامي أمام تقدم الحضارة الغربية . وتحققت اسهامات كثيرة حول إيجاد السبيل للخروج من محنة التخلف . ولكن هذه الاسهامات ظلت منذ ذلك الوقت تراوح مكانها ، عاجزة في حقيقة الامر عن الوصول الى إجابة قاطعة مانعة لسؤال التخلف وطرحها متكاملًا مستقلاً يصلح كنظرية عربية خالصة للنهوض والتنمية . ولدينا أطروحات مختلفة في هذا الصدد تنتمي لدارس عديدة منها ماهر لبيب ، أو اشتراكي ، أو قومي ، أو إسلامي . سعت جميعها من منظوراتها لتطليل اسباب التخلف ، وتقديم الرسالة الى النهضة

ولكن استمرار واقع التخلف بعد هذه المدة الزمنية الكبيرة التي تصل الى قرنين ، جعل القضية مطروحة دوماً وبشكل متجدد على مائدة المفكرين العرب . وكثيراً ما عرفنا تكراراً لنفس المواقف ونفس المقولات . وفي نفس الوقت عرفنا ابداعات خلاقة من جانب البعض القليل تتجاوز التفسيرات القديمة ، وتخرج من دائرة التقليد ، ولكنها على ما فيها من ابداع لاتزال قاصرة عن تقديم البديل العربي الخالص الذي يحقق التقدم ، أو تعديد عناصر المشروع القومي الحضاري وكيفية تطبيقه في مختلف مجالات الحياة بشكل عملي ودائم .

فالعمل العربي لا يزال حائرًا أمام المقولات التقليدية الثلاث التي ظهرت عن هذا السؤال الكبير ، ألا وهي الأصالة والمعاصرة ، والتحديث والاستقلال . ولعل هذه الحيرة وهذا التراكم الضخم من الأعمال الفكرية في هذا المجال دون تقدم يتسم بالشمولية والعمومية والعمق يكشف عن وطأة الأزمة التي يعيشها المتفكرون ، ووطأة الأزمة العامة التي يعيشها المجتمع والنظام في العالم العربي . وحدة السيطرة الأجنبية وانكسار الشرق العربي والإسلامي أمام الحضارة الغربية سواء كانت في طبيعتها الامبريالية أو الإنسانية ان الاكمام بالمحاولات المختلفة للعقل العربي للبحث عن مخرج من التخلف . عملية شاقة بكل تأكيد نظرا للكم الضخم من الكتابات

المحاولات التي تفتح الباب لمراجعة نقدية عربية للتصورات التي تشكلت حول الأزمة وتسببت في أحداث انقسام حاد في العالم العربي ليس بين السياسيين فحسب ، بل وبين المثقفين أيضا .

مشكلة الأنا والآخر :

منذ البداية يؤكد السيد يس أن جميع المحاولات الفكرية المتمركزة حول المعنى نحو النهضة كانت في حقيقتها تعكس مسألة الأنا والآخر . الأنا هو العربي والآخر هو الغربي . أو العرب والغرب . لقد ارتبطت هذه المحاولات بالنظر فيما يمكن أن نأخذه من الغرب من ناحية وبالبراث الاستعماري للغرب ضد العرب . كانت العلاقة في جوهرها تعكس الصراع بين الأنا العربي المحتل والمقموع ، والآخر الغربي بكل قوته التكنولوجية .

وهكذا تكون نقطة الانطلاق في فهم المتغيرات الأولية من حولنا . أين يقف الغرب الآن . وماهي طبيعة النظام الدولي المعاصر والتحولات التي يشهدها . في هذا الصدد شهد العالم اليوم سقوط الشمولية والماركسية (ليس بالضرورة أن تكون كل شمولية ماركسية) . وقال البعض أن العالم يشهد اليوم صعود الرأسمالية . والمثال على هذا الرأي كتابات فوكاياما الأمريكي الياباني التي أثارت جدلا شديدا حول مقولة نهاية التاريخ وتهنتته للمعسكر الرأسمالي بانتصار الليبرالية والهزيمة الساحقة للماركسية . وكتابات بيتر برجر عالم الاجتماع الأمريكي التي تتحدث عن بداية التاريخ بظهور النظرية الرأسمالية المتكاملة (وليست الجزئية) . والآخر من ذلك دعوتها للعالم الثالث بتبني الرأسمالية .

التوفيقية شعار العصر :

ولكن وفقا للمنهج الجدلي فإن سقوط الماركسية ويقابله صعود الرأسمالية يعني ضرورة ظهور مركب ثالث هو التوفيقية بينهما . كما أن التنمية الرأسمالية في العالم الثالث أدت الى تأخر قوى الإنتاج واقتدار الطبقات الشعبية ، كما لم تكن بالضرورة الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة الغربية ، ولم تثبت صحة انتشار ثمار التنمية من أعلى الى أدنى باتباع الرأسمالية . وحتى حالة كوريا الجنوبية ، ينسب البعض أنها نجحت بفعل السياسات العامة التي طبقتها الدولة في ملكية الأرض والتعليم وأجور العمال ، وليس لنقل الرأسمالية ذاتها .

إن التوفيقية التي ستميز النظام العالمي الجديد ستظهر في مجالات : منها التوفيق بين الفردية والجماعية ، وبين العلمانية والدين ، وبين عمومية مقولة الديمقراطية وخصوصية التطبيق في ضوء التاريخ الاجتماعي الفريد في كل قطر ، وبين القطاع العام والقطاع الخاص وبين الاستقلال الوطني والاعتماد المتبادل . الخ . بجانب التوفيقية جاء النظام العالمي الجديد بسقوط الأنظمة الشمولية ، وصعود موجة الليبرالية والتعددية السياسية ، وماترتب على ذلك من صعود موجة القوميات . وسينأثر النظام العربي الى حد كبير بمثل هذه التحولات الجديدة ، وستحدد من خلالها رؤيتنا نحن العرب للآخر الغربي فإذا كانت هذه هي صورة العالم فما هو حال العرب . هنا يبدأ الكاتب بتحليل مشكلات الاصلية والحرية والتحديث وبعد استعراضه للتجارب التي حدثت في المنطقة العربية على الطريقتين الرأسمالية والاشتراكية والفشل في معالجة قضايا الاصلية والحرية والتحديث وفقا لما طرحه المثقفون الذين تحمس بعضهم للنموذج الرأسمالي والآخر للنموذج الاشتراكي ، بعد ذلك يقول السيد يس أن جوهر التحدي التاريخي المفروض على العرب في المرحلة الراهنة نتيجة لحصاد تجربتنا الحافلة بالاختلالات والنجاحات النسبية في الماضي هو حلقتنا الى فهم عصرى للدين ، ونموذج أصيل للديمقراطية والى التصنيع والسيطرة على التكنولوجيا الحديثة . نحن مواجهون بضرورة صياغة نموذج حضارى عربى

العربية على مدى القرنين الماضيين ، وتقديم صورة عما يحتل في العقل العربي المعاصر مع التاصيل له تاريخيا عملية أكثر صعوبة لأنها تحتاج الى وعى بكل المدارس الفكرية وأطروحاتها والحوارات المختلفة والإبداعات الفكرية الذاتية لدى بعض المفكرين العرب المعاصرين .

الخريطة الفكرية العربية :

ولكن السيد يس الذي يعد واحدا من أبرز المفكرين العرب المعاصرين استطاع بفضل موسوعيته الثقافية التي كونها على مدى عقود عديدة من البحث والمتابعة في الاهتمام بهذه القضية العربية المحورية : الخروج من التخلف ، استطاع أن يقدم لنا أخيرا وجبة دسمة لتطور الفكر العربي المعاصر ، مارا بمختلف المدارس والآراء حتى وقتنا الراهن . مع تبويب ذكي ومبدع للخريطة الفكرية العربية ومراجعة نقدية ثقافية وتقديم اجتهاده في هذا المجال تحت عنوان : « نحو استراتيجية عربية حضارية » . وقد ضمن كل ذلك في أحدث كتبه « الوعي القومي المحاصر » الذي صدر مؤخرا عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

والسيد يس صاحب رؤية متميزة في معالجة القضايا العربية بتركيزه على أهمية العوامل الثقافية من ناحية ، ومنهجه النقدي التاريخي والاجتماعي ، وحرصه على أن تكون هناك رؤية عربية خالصة لما يجري حولنا ونظرتنا للحياة وأساليبها . وفوق هذا وذاك هو من العقلانيات العربية البحتة النادرة التي تعشق البحث العلمي والدؤوبة في الاهتمام بأدق الفرعيات في أى ظاهرة كلية .

الوعي القومي تحت الحصار :

كتابه الوعي القومي المحاصر يدل من عنوانه على موقف معين ، حيث يأسى الكاتب - دون أن يفصح عن ذلك - لحال الوعي العربي الذي يعاني من الحصار . وقد يكون هذا الحصار بفعل عوامل كامنة في العقل العربي ذاته يعد مسئولا عنها كاملا ، وقد يأتي أيضا من ذلك القيد الذي تضعه الدولة أو السلطة حول المجتمع المدني والمثقفين عموما ، أو يأتي - ثالثا - من الظروف الخارجية القاهرة للامة العربية . وهو في جميع الاحوال وعى غير حر مكبل بالقيود . في هذا الكتاب الذي يقع في ٢٠٥ صفحة من القطع المتوسط ويضم ثلاثة اقسام تجمع فيما بينها ١١ فصلا يستعرض السيد يس مسيرة الادراك العربي لقضايا الفكرية الحيوية المتمركزة حول المسألة المحورية الا وهي اسباب التخلف وطريق الوصول الى النهضة . ولكنه لا يعرض لنا خبايا هذا الادراك في شكل تاريخي تقليدي ، وانما عبر مناقشة وتحليل وتبويب رائع . ورغم صغر حجم الكتاب بالمقارنة الى ما يحتويه من افكار الا ان السيد يس نجح بفضل خبرته الثقافية الواسعة في تقديم جوهر مالى المدارس والاتجاهات الفكرية العربية ، وحرص على أن يضع العلامات الحمراء في هذه المسيرة بقصد الوصول الى نتائج جديدة .

وقد توقف السيد يس عند أزمة الخليج باعتبارها نقطة فاصلة في التاريخ العربي المعاصر ومن ثم نجده يقسم كتابه الى ثلاثة اقسام هي العرب والعالم ، والخطاب القومي العربي في حرب الخليج ، والخطاب النقدي العربي بعد حرب الخليج . وهذه الأزمة تؤرخ لموجة النقد العربية الخامسة . كانت الاولى بعد عام ١٩٤٨ (نكبة فلسطين) ، والثانية بعد نكسة ١٩٦٧ والثالثة في اواسط السبعينيات عندما انشغل المثقفون للغاية بمسألة الاصلية والمعاصرة ، والرابعة في اوائل الثمانينات مع ظهور صفحة الحوار القومي في الاهرام بهدف فتح حوار قومي واسع بين كافة المثقفين العرب بكل تياراتهم لتشخيص الوضع العربي الراهن الذي يتسم بالمجزأ والصعود ، واقتراح سبل تجاوزه . ورغم أن الكتاب توقف في هذه المرحلة الرابعة ، فإننا نعتقد أن الموجة الخامسة بدأت بالفعل بانتهاء أزمة الخليج ، ولعل الكتاب ذاته يعد واحدا من أولى

متكامل لا يكون منبت الصلة بالجذور التراثية العربية الإسلامية ويكون مفتتحاً بالقدر الكال على التجربة الإنسانية المعاصرة .

خطاب الأزمة :

لقد ترتب على الاحباط تولد خطاب واحد يسيطر على العقل العربي الا وهو خطاب « الأزمة » . ومؤشراتها تدهور المناخ الفكرى وتراجع حدود المناظرة العقلية تحت ضغط التيارات الاصولية الحداثية والتقليدية . وبروز الظواهر الطائفية والعشائرية أو عودتها . وانحطاط الممارسة السياسية في شقيها الرسمى والشعبى الى نوع من الارهاب المتبادل . وتحلل علاقات السلطة ، وزوال الاسس القانونية والدستورية للحكم وللمؤسسات العامة . واختفاء الحديث المستمر عن التقدم والتحرر والتمدن والتنمية ليجل محله وصف لا ينتهى للتخلف والبياتة والسقوط والاخفاق وتبعاته . وارتبط هذا الحديث بعمل عارم الى المراجعة والنقد الذاتى .

و في تفسير « الأزمة » هناك رؤيتان احدهما لانور عبد الملك الذى يركز على الظروف الدولية ويتبنى نظرية المؤامرة الدولية على العالم العربى . وثانيهما لابراهيم غليون الذى يجرح الذات العربية ويصفها دوماً بانها متخلفة وسلبية وعاجزة عن العمل .

اما عن الداخلى (او المناهج) الاساسية لتحليل أزمة المجتمع العربى فهناك اعمال محمد اركون الباحث الجزائرى . والاستاذ بالسربون ومحمد عابر الجابرى المفكر المغربى المعروف صاحب كتاب نقد العقل العربى . وكلاهما تأثر بمنهجية تحليل الخطاب للمفكر الفرنسى المعروف ميشيل فوكو . اركون يرى ان التشخيص الاساسى لازمة المجتمع العربى يتمثل في الهيمنة الشديدة للخطاب الاسلامى بما يتضمنه من نصوص مقدسة ، وسيطرة الفهم الاسطورى للدين . والجابرى يسعى الى اكتشاف وتحليل الانظمة المعرفية الاساسية التى قامت عليها الثقافة العربية الاسلامية ويطلب بعصر تدوين جديد .

و في استشراف المستقبل لازمة هناك محاولة مايكل هدسون الذى يطرح ثلاثة توقعات للعالم العربى ، إما استمرار الوضع الراهن أو حقبة الاضطراب أو حقبة الشرعية .

وهناك محاولة مركز دراسات الوحدة العربية التى تحدثت ايضا عن احتمال استمرار الوضع الراهن الجزأ ، أو شكل ما من التنسيق والتعاون ، أو الوحدة العربية . ويخلص السيد يس في هذا الفصل الهام الى القول ان استمرار الأزمة دليل على عدم وجود البديل أو ضعفه . أى اختفاء المشروع الشامل أو المشروع الحضارى . ويعرفه بأنه تصور لاعادة صياغة مجتمع ماى جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية . وبحيث يجد هذا التصور طريقه الى التطبيق . ولى اطاره يتم بناء الفرد وفق شق عقائدى معين ، كما يتم اعادة صياغة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحقق النظرة الجديدة للعالم التى يتبناها المشروع . وينقد المشاريع الحضارية المطروحة وهى القومى والماركى والليبرالى والاسلامى فيقول ان جميعها تقصر عن اشباع الحاجات الاساسية للجماهير العربية . وما يعيب المشروع القومى هو إنكار رسوخ الدولة القطرية وإيجابياتها وتجاهل الخصوصيات الثقافية في العالم العربى . اما المشروع الماركسى فيعيبه الانعزال التام عن الجماهير وعدم القدرة على التجدد الفكرى . ويعيب المشروع الليبرالى تبنيه لمفاهيم القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الليبرالية ولا يلتفت الى النظرية الليبرالية الجديدة في العالم الراسمالى ذاته . وهو من ناحية اخرى يتجاهل بعد العدالة الاجتماعية . واما المشروع الاسلامى فهو يتسم بغموض الشعارات وغياب البرامج الخاصة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ويفتقر للقدرة على الحوار مع التيارات الاخرى .

الخطاب القومى قبل حرب الخليج :

و فى استعراضه لجوانب الخطاب القومى العربى قبل حرب الخليج تحدث السيد يس عن خطاب الجماهير . بمعنى تتبع انطباعاتها وارائها من خلال دراسات ميدانية حول الوحدة . مستعينا بالدراسة الميدانية التى كان قد اجراها منذ سنوات مركز دراسات الوحدة العربية . وقال ان نسبة التفاعل الاجتماعى بين المواطنين العرب عالية نسبياً ، والصور القديمة التى تتكون لدى الفرد في دولة عربية ما عن دولة عربية اخرى تحكمها اعتبارات هامة منها الاعجاب بنمط حضارى معين . ولكن هناك ظواهر سلبية في هذا الخطاب الجماهيرى هى التمرکز حول الدات . ولى خطاب النخبة السياسية تناول التحولات في الخطاب القومى العربى التقليدى الذى لا يزال يصر على ضرورة تحقيق الوحدة العربية بعوامل سياسية . في الوقت الذى يتنامى فيه المدخل الوظيفى الذى يركز على التنسيق والتكامل الاقتصادى . ويدافع السيد يس عن هذا المدخل باعتباره ان الراى العام العربى اصبح اكثر واقعية في رؤيته لتحقيق الوحدة . ولى تناوله لخطاب المثقفين يركز على الدعوة الى احترام حقوق الانسان . ويكشف زيف الادعاءات الغربية في تطبيقها لحقوق الانسان . كما يرى ان الممارسة الاشتراكية لحقوق الانسان انحازت لحقوق الاقتصادية للمواطن على حساب الحقوق السياسية . ويؤكد ان السبيل الوحيد هو التحول الى التعددية السياسية . واتاحة الفرصة للمجتمع المدنى ان يستعيد نشاطه من جديد .

و لى تناوله للخطاب القومى العربى بعد حرب الخليج . يرى ان هذه الحرب توافقت مع تحولات خطيرة في المجتمع الشيوعى ولى النظام العالمى . ويربط بين سقوط الشمولية في البلاد الشيوعية والنظام العربى من حيث ان هذا النظام تأثر في نشأته بالعديد من الافكار التى سادت في البلاد الاشتراكية وترجم هذا التأثير نفسه في تبني سياسات محددة ادت الى الوضع الراهن الذى نعيشه في الوطن العربى وتحديد اسيادة النظم السلطوية التى قضت على المجتمع المدنى بمؤسساته وذلك باسم الثورة والاشتراكية والوحدة . ويقول ان التطورات الجديدة فيما كان يعرف بالعالم الشيوعى تؤكد ضرورة اسقاط ثلاث اساطير عشناها منذ عهد الاستقلال العربى وهى الثورة بغير ديمقراطية ، والاشتراكية بغير مشاركة شعبية ، وامكانية تحقيق الوحدة العربية باستخدام القوة .

ولكن أزمة الخليج كان لها تأثيرها على الوضع الثقافى العلم في العالم العربى حيث اثارت خمس مشاكل هى خطاب المثقفين في مواجهة الأزمة ومشكلة الانا والاخر في العلاقات العربية ، ومنهج التفكير السياسى العربى ، والتحليل الثقافى للقيم السائدة في المجتمع العربى ، والعلاقة بين الوطن العربى والعالم .

نحو استراتيجيات حضارية عربية :

بعد هذه الرحلة السريعة مع مسيرة الفكر العربى المعاصر ومشكلاتها يطرح السيد يس دعوته لصياغة استراتيجية حضارية عربية متكاملة تحقق الاصاله والمعاصرة معا تتطلب فهما عصرياً للدين ، ونموذجاً اصيلاً للديمقراطية والسيطرة على التكنولوجيا واستيعابها ويحدد رؤيته في ضوء التوفيق في التعريفات . فاستخدام مفهوم الاصاله بمعنى التراث قد ينطوى على موقف رجعى ، لو فهمت بمعنى الارتداد الى الوراء ، او الزعم بان هناك شيئاً يدعى الروح العربية الاصيله ، وان هذه الروح ثابتة وباقية على ما هى عليه عبر العصور (غير قابلة للتفسير) . وكذلك فإن الاصاله التى تدعو للعودة الى التراث ، ينفي عليها ان تحدد ماهو التراث على وجه التحديد . كما ان شعار المعاصرة يحتاج الى تدقيق فهناك العديد من الايديولوجيات في العصر الراهن ومن انماط المجتمعات الانسانية ومن الثقافات واساليب الحياة . علينا ان نحدد ما الذى سنختاره منها .

والشئ الذى يجنبنا الوقوع في الخطأ ، هو الاعتماد على القراءة

عنصر القانون في أي أزمة ليس هو ضابط أيقاعها وليس الله نوعاً من الاستهانة بالقانون وصادره ولكن لأن حقائق القوة لها السيادة طول الوقت .

(د) ان مؤلف المؤلف وعرض القصة واعادة بناء الوقائع في أزمة وحرب الخليج ليس مؤلف المحايد وإنما مؤلف المستقل على ضوء هذا المنهج عالج المؤلف موضوع كتابه في جزئين رئيسيين الأول تحت عنوان "خليج العواصف" والثاني تحت عنوان حرب النفط الثالثة وجاءت خاتمة الكتاب بعنوان البحث عن مستقبل وطرح المؤلف في الخاتمة عدة تساؤلات كبرى مطلقاً بالمستقبل كما ان المستقبل بدوره مطلق بها ومنها

- ماهي التأثيرات المحتملة لحركة التنظيم التي شهدتها العالم العربي في العقود الأربعة الأخيرة ؟

- ماهي التأثيرات المحتملة لحركة التنمية التي شهدتها العالم العربي خصوصاً في مجالات التصنيع ؟

- ماهي التأثيرات المحتملة لحركة النمو الطبيعي والاجتماعي والتي تبنت معها امكانية ظهور طبقة متوسطة عربية يتسع نطاقها رغم الضغوط الشديدة الواقعة عليها ؟

- ماهي التأثيرات المحتملة لحركة كتل الشباب في الامة العربية وهي امة اكثر من نصف ابنائها شباب اقل من الثلاثين ؟

- ماهي التأثيرات المحتملة لحركة مشاركة المرأة التي كانت محجوبة عن فرص التنظيم والعمل ، ثم دخلت كي تشاركه ؟

- ماهي التأثيرات المحتملة لحركة الثروة العربية ، وغير العربية التي تجري في المنطقة ، هذا مع العلم بأن مصر وحدها جرت فيها تنفقات مالية خلال العشرين سنة الأخيرة بلغ حجمها ١٤٠ بليون دولار ؟

- ماهي التأثيرات المحتملة لحركة الافكار والتجارب التي نشرت بذورها في أرجاء المنطقة خلال العقود القريبة الأخيرة ؟ وإذا كانت القوى التي نشرت هذه الافكار قد شاخت بالزمن فلن الاقترار لها القدرة على اعادة بحث نفسها من جديد مرة أخرى ؟

- ماهي التأثيرات المحتملة لحركة تفاعل الازمات التي تزامنت في المنطقة خلال السنوات الأخيرة وهي ازمات تمس الحياة والقيم وحتى الكبرياء القومي ؟

- ماهي التأثيرات المحتملة لحركة الصراعات الدولية سياسة او اقتصادية ... ؟

- وأخيراً .. ماهي التأثيرات المحتملة لحركة العالم كله - شرقه وغربه - آمناً وحولاً ؟

هنا عبد السلام العبدى

□□ . . سعد الدين ابراهيم ،
تأملات في مساله الاقليات ، دار
سعاد الصباح ، مركز ابن خلدون
للدراسات الانمائيه ، القاهرة :
□□ ١٩٩١

ان ما يشهده العالم من صعود الاقليات القومية والعرقية والشكل الدراسي لها منذ بداية التسمينات ليس بجديد على الوطن العربي فعلى الرغم من ان ظاهرة الاقليات بحجمها وعقدها وعاليتها واقليةيتها ومطيتها الا انها لم تحظ الا بالقليل من الاهتمام العالمى من الباحثين العرب ولا يخلو التعرض لها من السطحية والحزبية وايماها من الكتب . . سعد الدين ابراهيم بان عدم التصدى

النقدية للتراث (ربط الفكر والممارسة بمصورها التاريخية وبمجموعاتها الخ ، وكذلك للحضارة الانسانية الراهنة للبين المصالح التي وراء افكار معينة ، واين نحن من هذه المصالح ؟) في ضوء ذلك يكون هدف هذه الاستراتيجية التي يدعو اليها السيد يس هو بناء مجتمع عربي حديث قادر على الوفاء بالحاجات الاساسية للانسان ، ولما حل في التعامل مع متغيرات العصر وابتزها الثورة العلمية والتكنولوجية والمشاركة السياسية الجماهيرية ، واحترام حقوق الانسان .

وتحلق هذه الاستراتيجية بالاعتماد على مجموعة متشابهة من الوسائل والادوات والاساليب هي ١ - الاعتماد على التفكير العلمي ٢ - النقد الاجتماعي والنقد الذاتي ٣ - القضاء على الفجوة بين المعرفة والجماهير ٤ - العمل على سيادة النظرة المستقبلية . مرة اخرى نجد محاولة السيد يس في هذا المضمار تتركز في وضع المتطلبات او الشروط ولكنها لاتقدم لنا المضمون والصياغة التفصيلية لنفس المقولات المطروحة للاجابة على سؤال لماذا التخلف وكيف النهضة ؟ . هي بالقطع محاولة جادة وموضوعية ولكن كان من المنتظر - والسيد يس واحد من ابرز اعلام النهضة المثقلة العربية - ان يقول لنا اليوم ونحن نقرب من نهاية القرن العشرين ما المقصود بتحديثا بفهم عصري للدين ، ونموذج اصيل للديمقراطية والسيطرة على التكنولوجيا الحديثة لان الاجتهادات في هذه القضايا كثيرة للغاية وبينها اختلافات حادة ، ولم يتوصل احد الى اتفاق ، وان يحدد لنا الحدود والمقصود بدقة من هذه المتطلبات التي طرحها مثل الاعتماد على التفكير العلمي والنقد الاجتماعي والذاتي .. الخ ، ان العبرة لا تنزل تماما بعد قراءة هذا الكتاب على مايتسم به من جهد وشمول ويبقى السؤال مفتوحاً بلا إجابة شافية : لماذا التخلف وكيف النهضة ؟

عبد العاطي محمد

□ □ محمد حسنين هيكل : حرب
الخليج .. اوهام القوة والنصر
الناشر : مركز الاهرام للترجمة
والنشر - ١٩٩٢ □ □

وضع المؤلف اصل هذا الكتاب باللغة الانجليزية لمؤسسة هاربر - كولينز وهي اكبر دور نشر الكتب في العالم وقام بترجمته الى اللغة العربية لمركز الاهرام للترجمة والنشر . ووضح المؤلف في المنهج الذي التزم به في تأليف هذا الكتاب .

(أ) ان قصة اي حدث سياسي يصعب فهمها مالم توضع داخل اطارها ... وارضية السياسة في ظن المؤلف - هي الجغرافيا وظفتها - فيما يتصور - هي التاريخ وهكذا توضع الاحداث في زمانها ومكانها .

(ب) ان المؤلف وهو يحاول رواية قصة الحرب في الخليج لا يصدر احكاماً وإنما يحاول بناء وقائع انطلاقاً من رأى المؤلف بأن الكاتب السياسي مطالب بالدرجة الاولى بالكبر قدر من الحقائق وبالتالي ما هو متاح له وبالكبر قدر من الاجتهادات وعلى اوسع دائرة ممكنة .

(ج) ان المؤلف حرص على وضع حقائق القوة في المصيان ذلك ان

لتصورات وأجتهادات للتعامل الخلاق مع هذه المعضلات .
وثانيهما الفصل الخامس نحو مواجهة حادة لمسألة الاقليات وهو
استكمال ومحاولة لمواجهة معضلات الفصل الرابع وخاتمة تصنيغ
اطارا عاما لمنع المشكلة الاثنية في الوطن العربي من احتمالات
الانفجار المسلح واحتواء الانفجارات القائمة والمبديء الثلاثة
الحاكمة في الصياغة التي يقترحها الكاتب هي مبدأ الاتحادي
(الفيدرالية) والديمقراطية والمجتمع المدني فمن شأن المبادئ
الثلاث الموازنة بين حقوق الاغلبية وحقوق الاقليات سواء على
مستوى القطر العربي الواحد او على مستوى الوطن العربي كله
فهما يمثلان معا ثالوثا لادارة التنافس والصراع بشكل سلمي
منضبط مما يساعد على مواجهة خلاقة لمسألة الاقليات في الاقطار
العربية وهو الذي يسهل للعرب جميعا الخروج من زقاق التاريخ
للطريق السريع العام للانسانية مع مطلع القرن الحادي والعشرين .

منى احمد حمدي

□ □ د . محمد السيد سعيد - مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج - الكتاب (١٥٨) من سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب - الكويت - فبراير ١٩٩٢ □ □

ليس امامنا وقت طويل لكي نصصح مسار التاريخ العربي
المعاصر ، فنحن في اوقات تدلهم فيها المحن . فإذا لم نستبسط
الدروس الحقيقية والعقيمة لازمة الخليج بالسرعة الواجبة ، قد
لايسعفنا الوقت لانقاذ مايمكن انقاذه قبل ان تعصف بنا اعاصير
التغيير في الساحتين العالمية والاقليمية . على انه بالنسبة لامة كامتنا
فعهما كانت تبايح الالم هناك ، ماتزال فرصة سانحة لاستنفار كل
مكون ثقافتها وتهذيبها .

بهذه الكلمات استهل كاتبنا .. الدكتور/ محمد السيد سعيد
الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام كتابه
« مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج » ، ويتألف الكتاب من
اربعة فصول ، ويذيل بملحق بالمراجع والملاحظات ففي « الفصل
الاول » تحت عنوان « أزمة النظام العربي قبل انفجار الخليج »
يقرر الكاتب ان الغزو العراقي للكويت في الثاني من اغسطس عام
١٩٩٠ هو أكثر القرارات الخطيرة حمقا في التاريخ العربي الحديث ،
وانه لاشك ايضا ان المسؤولية المباشرة في هذا الغزو تقع كاملة على
قيادة النظام العراقي . ويقسم الكاتب الفصل الاول الى اربعة
مباحث ..

يتناول المبحث الاول « مفهوم النظام العربي وخصائصه » ،
وليه يحدد الكاتب ملامح او خصائص النظام العربي ، فيذكر منها :
(١) ان النظام الاقليمي العربي لا يستند على الجوار الاقليمي بقدر
مايستند على توجه سياسي وتجانس ثقالي فريد . ويشتمل هذا النظام
منذ بدايته على تناقض بين « الواجهة الدستورية » التي تقوم على
فلسفة حسن الجوار و « العمق الاجتماعي » المتمثل في دعوة قومية
تدعو الى الوحدة السياسية للاقليم العربي
(٢) ان النظام الاقليمي العربي يتميز عن باقي الانظمة الاقليمية
في العالم المتقدم والثالث على السواء بوجود مايمكن تسميته « رهيب

الموضوعي الجريء لمشكلتنا الداخلية او الاقليمية هو السبب في
تكاثنا يقدم كتاب تأملات في مسألة الاقليات ليرسل مقولة بان
الصراع الاثني هو ظاهرة عالمية وكما ان هناك وهي قومية وهي
طبقية لا يمكن تقليصه او الفاء اى منهما لحساب الاخر هناك وهي
اثني لا يمكن تقليصه او الفاء لحساب القومية او الطبقة
واقعي ما يمكن عمله هو احتواء وادارة كل نوع من الانواع الثلاثة
بشكل سلمي من خلال ثلاثة اقسام نبدأها بالقسم الاول الذي يتناول
في الفصل الاول اطلاله نظرية حيث يعرض لمفهوم الجماعة الاثنية
وهو اشتراك جماعة بشرية في العادات والتقاليد واللغة والدين و
سمات اخرى مميزة بما في ذلك الاصل واللامع الفيزيائية
والجسمانية ، ثم الخصائص الاجتماعية التي تميز الجماعة الاثنية
من ان عضويتها غير تطوعية والتزاوج فيها داخلي وينتقل المفهوم
للجماعة الاثنية ثم التباين الاجتماعي والتنوع الاثني ، وتحاول
تصنيف الجماعات الاثنية فيقدم تصنيفا وصفيا يهيكلي على اساس
احد المتغيرات الموروثة بيولوجيا او اجتماعيا ، التصنيف التحليلي
للجماعات الاثنية ويركز على نمط العلاقات السائدة بين الجماعات
الاثنية والقواعد التي تحكم هذه العلاقات ، التصنيف الحركي
للجماعات الاثنية فيصنف الحركات الانصهارية والاندماجية
والتصدية والانفصالية واخيرا الاستقلالية ويخلص في نهاية الفصل
لموضوع الاقليات والوحدة العربية حيث ان موقف الاقليات من
المشروعات الوجودية العربية مسألة حساسة للغاية وتستحق
الاهتمام من اصحاب القرار العرب ، موضوع المسألة الاثنية في
العالم ويقدم فيها رسالة الكتاب

وينتقل للقسم الثاني الاقليات والطوائف في الوطن العربي وتحت
عنوان الخارطة الاثنية للوطن العربي حيث يتكلم الفصل الثاني ان
سكان الوطن العربي عام ١٩٩٠ قد بلغوا اكثر من ٢٢٠ مليون نسمة
اغلبهم يتحدثون اللغة العربية كلغة اصلية ويدينون بالاسلام
ويعتقدون المذهب السني وينتمون سلاليا الى العنصر السامي -
العامي وهذه الاغلبية هي ٨٠٪ من مجموع السكان اي حوالي ١٧٥
مليون من البشر ويبقى ٢٠٪ يمثلون جماعات اثنية يختلفون عن
الاغلبية في واحدة او اكثر من السمات الانثروبولوجية الاربعة (اللغة
والدين والمذهب والعنصر) فهناك جماعات لغوية غير عربية اهمها
الاشوريين والارمن والتركمان والشركس والاكرد والبربر
والنوبيون ، وهناك اقلية دينية غير اسلامية مسيحيون بطوائفهم
المتعددة بروتستانت وكاثوليك ونساطرة ومونوفيسيتون واليهود
(سامريين وقرانيين) بالاضافة للديانات التوفيقية غير السماوية ،
وتجد طوائف اسلامية غير سنية من شيعة ودروز وعلويين نصيريين
وغيرهم واخيرا اقلية متعددة الاختلاف عن الاغلبية .

ويبرز الفصل الثالث المعنون بالمسح الاثني للاقطار العربية الذي
يقسم الاقطار العربية الى ثلاث مجموعات طبقا لدرجة التنوع الاثني
فنرى الاقطار الاشد تجانسا حيث تقل الاقليات الاثنيين عن ١٥٪
وهي ستة اقطار السعودية والاردن ومصر وليبيا وتونس ، والاقطار
المتوسطة التجانس تبلغ نسبة الاقليات الاثنية ما بين ١٥ و ٢٥٪
وهي الكويت والامارات وعمان والجزائر ، ثم الاقطار الاكثر تنوعا
وهي ما يزيد حجم الاقليات عن ٢٥٪ امثال سوريا والعراق
والبحرين ولبنان وموريتانيا واليمن والسودان والمغرب .

ويهدف القسم الثالث نحو مواجهة شاملة لمسألة الاقليات حيث
يعالج في فصلين اولهما الفصل الرابع معضلات المسألة العرقية في
الوطن العربي ويتعرض بالتحديد للمعضلات المفهومية بين القومية
والاسلام ، المعضلات السياسية المتمثلة في أزمة بناء الدولة
الحديثة ، المعضلات الاجتماعية والسباق بين التبعة والعدالة ،
المعضلات الخارجية فتمثل الاقليات سهولة اختراق الوطن العربي
ويحاول الكاتب من خلال المعضلات التعامل مع مشكلة الاقليات
القومية والطوائف الدينية ويحاول الوصول من خلال الخبرة
التاريخية العربية والخبرات المعاصرة لمجتمعات اخرى الوصول

العربية هي الحاق دمار شامل وعميق ببلدين عربيين هما : الكويت والعراق ، وتخريب البنية الاساسية والبيئة الطبيعية والحق الضمر بالموروث الحضاري لكليهما . غير اننا نستطيع ان نقل ابتداء من هجرة الشعوب التي شيدت الهياكل الاساسية والمنتجة في البلدين على اعادة البناء ، ربما بتضحيات اشد كان يمكن بذلها . لتطية البناء . غير ان ما لا يكون فمن السهل تمويضه هو : هوية النظام العربي . ويقسم المؤلف « الفصل الثاني » الى ثلاثة مباحث : ففى المبحث الاول وتحت عنوان « أزمة الخليج والتحول في انماط التقاطع ل النظام العربي » يميز الكاتب بين اربعة هياكل اساسية للنظام الاقليمي وهي :

- (١) نظم اقليمية تتسم بهيكل قيادي .
- (٢) نظم اقليمية تتسم بهيكل تقاطع يقوم على المشاركة .
- (٣) نظم اقليمية تتسم بهيكل تقاطع يتسم بدوح تفلسفية .
- (٤) نظم اقليمية تقوم على علاقة تهديد يسمح بها تركيز القوة الاقليمية في دولة واحدة دون الدول الاخرى .

كما اكد المؤلف على ان القوة العسكرية قد استخدمت مرارا لتسوية الصراعات العربية على المستوى الثاني . غير ان الغزو العراقي للكويت كان الحادث الاول من نوعه بصفته احتلالا كاملا لدولة عربية ومحاولة الفائها من الوجود وضمها عنوة .

ويتسائل المؤلف : هل يمكن اعتبار الفترة ما بين الغزو العراقي للكويت . في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ ونهاية شهر فبراير ١٩٩١ - والتي شهدت تفاعلات عربية تقوم على التهديد المتبادل والانخراط في حرب اهلية عسكرية وسياسية واعلامية بين الدول - مرحلة عابرة في تاريخ النظام العربي ؟ ام ان النمط التهديدي الذي جات به قابل للاستمرار ؟ وماهى النتائج في الحالتين على مستقبل النظام العربي ؟

ويجيب بأنه لا يمكن في الواقع تقدير الاحتمالات المستقبلية للنظام العربي على ضوء نتائج أزمة وحرب الخليج بدون التعرض لاربع جوانب لهذه النتائج وهي :

- (١) الجانب النفسى : وماتركه من مرارة ليس على مستوى الانظمة . وانما على مستوى الشعوب .
- (٢) الجانب الامنى : وماآثاره من ضرورة مراجعة الترتيبات الامنية للمنطقة من جديد .
- (٣) الجانب السياسى : فلقد اظهرت الازمة مدى شلل وعجز النظام العربى عموما .

(٤) الجانب الثقافى : ولقد كان الاساس الثقافى للنظام العربى يتدريجيا منذ هزيمة ١٩٦٧ . وربما يعود الفضل في ذلك الى حدوث مصالحة تدريجية بين الفكرة القومية العربية والفكرة الاصولية الاسلامية من جانب اخر .

وناقش « المبحث الثانى » ، « المضغلات المتغيرة للامن الاستراتيجى لمنطقة الخليج » .

فيؤكد المؤلف ان الحرب العراقية الايرانية قد نقلت بؤرة الاهتمام من قضية الامن الاقليمى العربى العام الى قضية نوعية ومتميزة جغرافيا وهي امن الخليج . كما انها اكدت تمايز وانفصال امن منطقة الخليج عن الامن العربى العام . ثم يستطرد قائلا : واذا اخذنا ازمتى الخليج الاولى والثانية لوجدنا ان مجموع آثارهما معا قد ابرز النتائج الاساسية التالية .

- (١) بروز شخصية اقليمية خليجية مستقلة نسبيا عن النظام العربى العام ، ونظرية امنية مستقلة نسبيا . ومتعارضة في بعض جوانبها - مع نظرية الامن العربى العام .
- (٢) صعوبة صياغة موازين القوى الحرجة للغاية في منطقة الخليج بصورة مستقلة عن النظام الدولى .
- (٣) تعددية مصادر التهديد في ظروف اختلال الموازين الاستراتيجية الاقليمية
- (٤) حتمية الاستعانة بضمانات امن دولية .

مشاعر من قضايا معينة . وبالتحديد القضية الفلسطينية . (٢) ان النظام العربى هو نظام قائم على الدول ذات السيادة ، وهو بذلك يتصف بأقصى درجة ممكنة من المرونة . حيث لم يقدم على تقليص صفات السيادة لصالح تطور مؤسساته .

ويتفق المؤلف مع التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٥ في تقسيمه لتاريخ ومراحل تطور النظام العربى الى ثلاث مراحل : المرحلة الاولى من عام ١٩٤٥ - وحتى ١٩٦٧ وهي فترة النشأة . ثم المرحلة الثانية من عام ١٩٦٧ - وحتى ١٩٧٧/٧٥ وهي فترة الصعود . ثم المرحلة الثالثة من عام ١٩٧٧ - وحتى ١٩٨٥ وربما امتدت الى نهاية ١٩٨٧ وربما ابعد من ذلك . وهي فترة الازمة وحلول المبحث الثانى : تفسير أزمة النظام العربى قبل انفجار أزمة الخليج ، فنذكر انه على المستوى السلوكى الظاهر ، فإن هناك ثلاث مدارس رئيسية يمكن ان تلجأ اليها عند تفسير الازمة العامة للنظام العربى وهي :

- (١) المدرسة الاولى : ترصد الخلافات العربية المستديمية باعتبارها السبب الرئيسى وراء أزمة النظام .
- (٢) المدرسة الثانية : وتعزى أزمة النظام العربى لا الى حدة الاختلافات بين الدول العربية ، وانما الى عجزها عن تنفيذ مااتفقت عليه فعلا .

(٣) المدرسة الثالثة : تعزى الخلافات وعدم تنفيذ مااتفق عليه الى انها اعراض لمشكلة واحدة وهي انخفاض مستوى الالتزام السياسى الحقيقى بالعمل العربى المشترك من قبل الغالبية من الدول العربية . والمبحث الثالث تناول « الدلالات البنائية لأزمة النظام العربى » ويقرر فيه الكاتب ان هناك اربع وظائف رئيسية لاي نظام سياسى واجتماعى وهي التكيف ، والتكامل ، والحماية (الامن الذاتى) ، تحقيق الاهداف . - واستعرض المؤلف الاختلالات الهيكلية التى اتسم بها النظام العربى ربما منذ نشأته بالتعرض للمركزات الهيكلية لكل وظيفة من هذه الوظائف : وفي « المبحث الرابع » وتحت عنوان « أزمة النظام العربى وانفجار أزمة الخليج » تسأل المؤلف مع الكثيرين من المراقبين والباحثين : هل كانت أزمة الخليج ثمرة لأزمة النظام العربى ؟ الا انه اجاب عن هذا التساؤل بالنفى ، وبرد اجابته بقوله ان الغزو العراقى للكويت هو الذى جاء ليقطع عملية صحوة قومية ..

ويتفق المؤلف مع التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٧ في رصده لاربعة مظاهر رئيسية لهذه الصحوة القومية السابقة على أزمة الخليج وهي :

- (١) تحقيق قدر كبير من السيطرة على الصراعات الملتهبة في الوطن العربى .
- (٢) تلطيف المنافسات والخصومات العربية - العربية .
- (٣) الاقتراب من وضع اطار معقول للتراضى بين الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بحل الصراع العربى - الاسرائيلى والحرب العراقية الايرانية
- (٤) اندلاع الانتفاضة الفلسطينية .

ويستطرد المؤلف قائلا .. وهكذا فإن النظرية القائلة بأن الغزو العراقى للكويت كان استمرارا وثمرة مرة لأزمة النظام العربى لا يمكن تبريرها على المستوى الهيكلى من زاوية محددة . فالنظام العربى لم يستطع ان يتأقلم او يتكيف بسرعة سلبيا وايجابيا مع التحولات العاصفة في النظام الدولى في الفترة من ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٠ . ويضيف : غير ان ذلك التبرير على المستوى الهيكلى لايجر تلقائيا الى القول بأن هناك امكانية لتبرى اية صلة عقلانية بين الغزو العراقى للكويت وأزمة النظام العربى .

ويجىء الفصل الثانى تحت عنوان « التداعيات المباشرة لأزمة الخليج على النظام العربى » ليؤكد على ان أزمة الخليج قد خلقت الظروف التى تجعل انهيار النظام العربى امرا مرجحا . ويؤكد المؤلف على أنه ربما تكون النتيجة الاولى الاكثر إسلاما للنفس

للدول الاعضاء هو واحد من المبادئ الجوهرية في النظام العربي .
ويقترح د . محمد السيد سعيد مجموعة من المحددات للتغيير
السياسي في العراق نظرا للظروف والواقع المتاح وهي :

(١) توجيه رسالة قوية الى العراق بالالتزام بالدول العربية بدعم فعال
لمهمة اعادة بناء العراق عبر خطوات تصاعدية تدعو لاعادة بناء الثقة
بين النظام السياسي الجديد في العراق والدول العربية الخليجية
وتشمل هذه الخطوات .

أ - دفع الدول العربية لانتهاء العقوبات الدولية على العراق بقرار من
مجلس الامن .

ب - استعداد هذه الدول للتنازل عن التعويضات المستحقة لها وفقا
لقرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ .

ج - استعداد الدول العربية لترتيب اشكال مختلفة من الدعم المالي
والفني لجهود اعادة البناء .

(٢) التأكيد على ان التغيير السياسي في العراق يجب ان ينبع من
داخله وبمشاركة كل القوى السياسية العراقية دون استثناء .

(٣) التأكيد على ان العراق يجب ان يظل احد الاركان الكبرى
للجماعة السياسية والثقافية العربية .

و « المبحث الثاني » يناقش « الانعكاسات الاقليمية لاحتمالات
تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي » .

- يؤكد المؤلف انه قد ظهرت امكانية محددة لتسوية الصراع العربي
الاسرائيلي والقضية الفلسطينية في قلبه - في اعقاب حرب الخليج
الثانية .

ويمكن القول بان الازمة قد كسفت وعجلت من تأثير عوامل - كانت
قائمة بالفعل قبل انفجارها تدفع في اتجاه تحول كفي في
دبلوماسية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي .

وعلى الرغم من ان الربط المباشر بين القضية الفلسطينية وحل
ازمة الخليج لم يكن من ضمن هذه الاسباب التي حركت القضية ،
غير ان هذه المقولة - ضرورة الربط بين القضية الفلسطينية وحل
ازمة الخليج - كان لها دور غير مباشر في بحث الاهتمام الدبلوماسي
بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي عموما ويختم
المؤلف الكتاب « بالفصل الرابع » حيث يحاول « اعادة اكتشاف
النظام العربي في اطار عالمي جديد »

الذي فرضت ازمة الخليج الثانية عملية مراجعة جذرية لعلاقات
العرب بالعالم في ظروف التحولات التي كان يمر بها النظام الدولي .
ومثلت ازمة الخليج تصعيدا خطيرا للعديد من المواجهات الحادة
في العالم . وانقسم العالم العربي فيما يتصل بأسس عملية المراجعة
الى فريقين :

الفريق الاول : يطرح التمسك بالشرعية الدولية كقاعدة لبناء
وتطوير اسس العلاقات الدولية للعرب ، انطلاقا من تقدير هذه
الشرعية في حد ذاتها والاعتقاد في امكانية تطويرها عبر الحوار لا
الصراع .

اما الفريق الثاني : فيطرح معارضة الشرعية الدولية ، على
اساس انها تسمح للولايات المتحدة بفرض مصالحها على العالم
العربي ومضاعفة الظلم القومي الواقع على الامة العربية .. ويشير
هذا الفريق بصورة خاصة الى إزدواجية الشرعية الدولية .

ويقسم المؤلف الفصل الرابع والاخير الى ثلاث مباحث :

ففي « المبحث الاول » : يناقش « تداعيات التحولات العالمية على
الوطن العربي » ، فيبدأ بالحديث عن التحول الحادث في منظومة
العلاقات الدولية ، ويتناول العديد من مظاهرها ، ثم يشير قضية هامة
وهي ان نظريات العلاقات الدولية لاتكاد تسطفا كثيرا لدى محاولة
فهم مظاهر التعبير على الصعيد الدولي وتساؤل ماهو موقع العالم
العربي في هذه المنظومة من التحولات ، واجاب بأن موقع العالم
العربي في التحولات الدولية يبدو ايضا ملتبسا ومتشحا بوشاح
لغموض مثل هذه التحولات تماما .

في « المبحث الثاني » يناقش الكتاب « إضمحلال النظام العربي »

ويؤكد المؤلف على ان استراتيجية الامن للدول العول العربية
الخليجية سوف تتأثر بخمسة ابعاد رئيسية للبيئة السياسية
الاستراتيجية ذات التأثير الحالي والمستقبلي على هذا الامن وهي :

- (١) طبيعة التوازنات الاقليمية في اعقاب ازمة الخليج .
- (٢) المتغيرات الاقليمية والدولية الجديدة .
- (٣) هيكل التهديدات القائمة والمحتملة لامن الخليج .
- (٤) مستوى كفاية ترتيبات الامن الذاتية .
- (٥) البحث عن اطار شامل لامن الخليج .

اما « المبحث الثالث » فقد تناول « تطور الشخصية الخليجية
ومستقبل النظام العربي » ، وعرض فيه المؤلف بحقيقة اساسية وهي
ان مستقبل النظام العربي قد اصبح مطلقا الى حد بعيد بموقف دول
الخليج من هذا النظام وبعدها المحتملة . والواقع ان تطور
الشخصية الوطنية الخليجية لا يستجيب للمؤثرات الثقافية ،
فحسب ، بل والمحددات الدور والمكان ايضا . وفي هذا السياق فلن
التأليف المطلوب بين الجانب العربي والجانب الاسلامي من
الشخصية الخليجية يمكن بل يجب ان يلتقي بانسجام مع محددات
الدور على ان الحل الامثل لمشكلة الدور المميز للخليج يمكن ان تتمثل
في النظر اليه باعتباره قنطرة ، وليس حدا فاصلا . وبذلك يتعين دوره
في تمثيل اوامر التواصل ، لاتعميق تخوم الانقطاع بين العرب وغير
العرب . ومن الممكن هناك ان يشكل الاسلام اطارا جامعاً للعرب
وغير العرب .

ويأتي « الفصل الثالث » تحت عنوان « التداعيات المؤجلة لازمة
الخليج وآثارها على النظام العربي » .

لعل من المستحيل ان نستشرف مستقبل النظام العربي دون
التعرض لجانبين اضافيين من التداعيات المباشرة لازمة الخليج
وهما :

- (١) المستقبل السياسي للعراق
 - (٢) اتفاق تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي
- وهما لاشك فيه ان ازمة الخليج قد فرضت معطيات جديدة بشأن
هاتين المسألتين وهي معطيات غيرت الى حد بعيد من المسارات
المحتملة لتطورهما . وهاتان القضيتان تشكلان في اعقاب الازمة
محددتين هامتين لمسار وطبيعة النظام العربي . ويعود ذلك لعدة
اسباب منها :

(١) القيمة العاطفية الهائلة لكل من المسألتين في الوجدان العربي
العالم .

(٢) مصداقية النظام العربي بل ومجرد صلاته بالانشغالات
الحقيقية الكبرى .

(٣) غياب الدور الجماعي العربي - المتناسق .

ويقسم المؤلف الفصل الثالث الى مبحثين يتناول كل منهما قضية
من القضيتين . « فالمبحث الاول » تناول « المستقبل السياسي للعراق
بعد كارثة الغزو والحرب » ، فعما لاشك فيه ان المستقبل السياسي
للعراق يشكل احد المحددات الكبرى للنظام العربي بعد ازمة الخليج
في المدى المباشر والوسيط . ويرجع ذلك الى عدة اسباب منها :

(١) ان العراق مثل احد الفواعل الكبرى في النظام العربي منذ
نشأته .

(٢) ان العراق هو واحد من ثلاث قوى كبيرة يحدد التفاعل فيما
بينها الموقف الاستراتيجي في منطقة الخليج الى جانب السعودية
وايران .

(٣) عدم استقرار الوضع الداخلي السياسي في العراق .
ويؤكد المؤلف ان التغيير السياسي في العراق اصبح ضرورة شبه
حتمية واكدانه من الصعب التنبؤ بنموذج محدد للتغيير السياسي في
العراق وانما هناك على الأرجح خمسة نماذج مرشحة ، وذلك من
خلال دراسة المعطيات التي يفرضها الواقع .

وحول موقف النظام العربي من المستقبل السياسي للعراق
المؤلف على انه لاجدال في ان « عدم التدخل في الشؤون الداخلية »

للملاقات الإقليمية يصل الى القول بأنه ربما كانت الفجوة الحقيقية في أزمة الخليج أن ضمان الأمن بإعادة الاستقرار الإقليمي لا تعد

على أيه غير عربية . ويختتم الكاتب هذا البحث بقوله : أن الصعوبة الحقيقية هي في إمكانية جعل الديمقراطية نموذجاً مرجحاً لنظم الحكم في الدول العربية ويستطرد قائلاً : ويكاد يكون مستحيلًا من الناحية المنطقية أن نصل إلى المطالبة من الدول الديكتاتورية أن تتوافق على اعتبار الديمقراطية نموذجاً للحكم في النظام العربي . ولا حتى مثلاً أهل

بحسب التطور إليه . ول الحقيقة أن هذا الواقع الذي يدفع للناس أحياناً هو نتائج عملية احتجاز طويلة غابت فيها أبسط تعبيرات الممارسة الديمقراطية كما أنه لا ريب مطلقاً في أن النظام العربي سيكون مصيره الانحلال كنظام سياسي قديم . إذا لم يتم النهوض ببلات

للأمن الجماعي وتحديث مفاهيم هذا الأمن ..

همام السيد عبد المعبور

□ □ د . عبد المنعم المشاط - القريبة والسياسة - مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية - القاهرة - ١٩٩٢ □ □

يعتبر موضوع العلاقة بين التربية والتنشئة السياسية من الموضوعات الأكاديمية التي قلما يتطرق إليها الناصرون . ويتميز الكتاب رغم أكاديميته في التناول ببساطة تناول وعرض هذا الموضوع بحيث يمكن لغير المتخصصين في العلوم السياسية قراءته دون أن يكون في ذلك مشقة البحث عن معاني المصطلحات والافتكار التي تتميز بها الكتب الأكاديمية .

في البداية يستعرض المؤلف التطور التاريخي للعلاقة بين السياسية والتربية من خلال التحليل التاريخي المتعمق لفكر الفلاسفة اليونان وعلى رأسهم أرسطو وأفلاطون وصولاً إلى المجتمعات الليبرالية والسلطوية الحالية مروراً بفكر العصور الوسطى والفكر الإسلامي . وهو خلال رحلته هذه يحاول أن يلفت الانتباه للاختلاف القائم بين بعض المفاهيم التي يخط البعس بينها أو يستخدمها بنفس المعنى مع استعراض مدلول العديد من المفاهيم التي تعد المفتاح لفهم العملية التربوية للتنشئة السياسية وفهم مضمون الكتاب ومنها مفهوم السياسة والعلوم السياسية ورجل الدولة ورجل الشارع .. الخ بعد ذلك يبدأ د . المشاط في تناول موضوع الفصل بين التربية والسياسة من خلال فكر سقراط وابن خلدون ليصل إلى النتائج الحالية والمتوقعة في :-

١ - عدم وجود اتفاق حول شكل العلاقة بين الصفوة الفكرية والسلطة السياسية .

٢ - إغفال تدريس السياسة بالمعاهد والكلية المتخصصة في علوم التربية .

ومن خلال عرض آراء الفلاسفة حول الوفاق بين الوظائف التعليمية والوظائف السياسية يصل المؤلف إلى نهاية الفصل الأول من كتابه .

تحت عنوان التنشئة السياسية والتربية يبدأ د . المشاط فصله الثاني وذلك بتقرير حقيقة واقعة وهي أن العصر الحديث وبعد اكتمال الدولة القومية شهد تحول اهتمام الفلاسفة والمفكرين إلى الجوانب التطبيقية للتنشئة السياسية للربط بين هذه الجوانب وبين سلوك الأفراد السياسي وذلك بفعل عدة عوامل على رأسها تزايد عدد

فيذكر على أن النظام العربي يدخل عصراً جديداً للملاقات الدولية وهو في حالة من الوهن الشديد . فلقد عاش طوال تاريخه حياة شاقة ومثقلة برصيد عريض من الفشل في ظل نظام القطبية الثنائية . وما كان يلتفت لنفسه لمحاولة التكيف مع الأوضاع الجديدة التي فرضها الوفاق بين الصلاحيين حتى عاجلته أزمة الخليج بضربة شديدة لرمته أرضاً من جديد والحقيقة أن انحلال النظام العربي يتضمن فكاً للارتباط السياسي بين المشرق والمغرب العربيين . ولكما للارتباط بين القطب والأطراف وتضمينهما للروابط المتبادلة بين الدول العربية بشكل عام .

والواقع أن هناك معضلة التكيف وهي ذات وجهين .. وجهها الداخلي يتعلق بغربة التيارات السياسية والثقافية الكبرى في العالم العربي عن النظام وافئثارها إلى حسن التوفيق معه . وتطور هذه المعضلة تحديداً في علاقة النظام العربي بتيارات المعارضة تحت القومية أي الجبهوية والطائفية والعرقية وغيرها داخل الدول العربية وبتيارات العالمية الإسلامية .

فلذا استقر فشل الدولة العربية المعاصرة في إيجاد سبيكة أو توفيق حقيقي بين مبدأ الوطنية الحديثة والمبادئ القومية التي استند إليها النظام العربي عامة ومبادئ العالمية الإسلامية يصبح من المحتمل أن تنقلت المعارضة لهذا النظام من جانب القوى المعبرة عن هذه التيارات الكبرى في المجتمعات العربية ومن المرجح في سياق الفشل في إيجاد حل سلمي وديمقراطي يخاطب هذه التغيرات كلها أن يترق العالم العربي بينهما . الأمر الذي ينعكس على بقاء النظام العربي .

يصل المؤلف إلى القول بأن تحدى تيارات العالمية الإسلامية للنظام العربي يعتبر التحدي الأشد أثراً على هذا النظام . كما يشير إلى أنه من الممكن خلال السنوات القليلة المقبلة أن ينشأ تحالف بين عدة دول عربية تقوم على أيديولوجية الإسلام السياسي لمعارضة النظام العربي القائم . مما يساهم في تنفسه وإنهياره .

ويضيف أن المعارضة القومية الإسلامية تطرح مشروعاً ثورياً لتأسيس نظام بديل يتجاوز جذريا الطابع الضفافي للروابط بين الدول العربية في إطار النظام العربي القائم . وتمنع هذه المعارضة لذاتها تفويضاً شبه مطلق بالامتداد إلى خارج إطارها وتوجيه تداء للشعوب العربية والإسلامية بالتفويض معاً في مجتمع واحد ودولة واحدة إسلامية أو قومية عربية أن ظفر قوى المعارضة الإسلامية بالسلطة السياسية في أي قطر عربي كبير هو مؤثر يعطى مصداقية عملية لمبادئ العالمية الإسلامية وقد يمهّد الطريق أمام بحث الانقسام الذي شهدناه إبان أزمة الغزو العراقي للكويت . وبطبيعة الحال فإن وجود « قاعدة محررة » لقوى المعارضة الإسلامية بشكل أداة هامة لتحسين تنظيم هذه المعارضة في العالم العربي ككل .

وبما يمثل فوز جبهة الانقلاب الإسلامية بأغلبية مقاعد البرلمان الجزائري مقدمة عملية لتعريض ثوري إسلامي عبر الحدود العربية .

غير أن مجرد ظفر المعارضة الإسلامية الثورية بسلطة الحكم في قطر عربي أو أكثر يدفع نظم الحكم المحافظة في أكثرية الاقطار للعزوف عن إحياء النظام العربي . ويكفي هذا الموقف لدفع النظام العربي القائم إلى الانحلال .

وفي « المبحث الثالث » والآخر يناقش الكاتب مدى إمكانية تحديث النظام العربي . فيقرر أن الانحلال يعتبر هو المصير المرجح للنظام العربي إذا لم تدخل اعتبارات جديدة تعيد تشكيل هيكل السياسات العربية . غير أن هناك حاجة موضوعية لانهاض العربي . فبدون هذا النهوض يمكن أن تفتت الأمة وأن تتفرق المجتمعات السياسية العربية بين أطر مختلفة وربما متصارعة

للزراعات المقبلة كقياس للحروب الجديدة التي من الممكن أن تفجرها
العديد من الأسباب وطبعاً بالدرجة الأولى ولقد تقدمتها الأسباب
الاقتصادية

ولقد انفجرت هذه الأزمة في منطقة غير مستقرة وهذه المنطقة
تعتبر همزة الوصل بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا حيث
انسحبت منها بريطانيا بعد احتلال دام قرناً من الزمان وقد سعت
الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الفراغ الذي نشأ بالجلء البريطاني
وحاولت الولايات المتحدة أن تجعل من إيران في عهد الشاه شرطي
الخليج.

• إن مصالح وجود أمريكا في الخليج ليست أمراً عابراً فهي
تسبب عدوان صدام حسين وستبقى بعده وسيبقى هناك دور مهم
للولايات المتحدة في مساندة دول الخليج . إن دورها مع الآخرين هو
ردع العدوان في المستقبل ويقع انتشار التكنولوجيا الكيماوية
والبيولوجية والنووية والصواريخ الباليستية
هذا ما كشف عنه الرئيس بوش في خطاب له يوم الثاني عشر من
أيلول عن أهداف الوجود العسكري في الخليج وفقاً للتصور
الجيوپوليتي والجيوستراتيجي الجديد

وبالفعل فإن أهداف التوجه الأمريكي العسكري في الخليج
والنظام الأمني الإقليمي وفق خطاب الرئيس الأمريكي عديدة منها
- منع التمرد على توجهات النظام الدولي الجديد
- السيطرة على امدادات النفط واسعاره
- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالذات في دول العربية
وأخيراً تقديم الدليل القاطع على الولايات المتحدة التي أصبحت
الشرطي الدولي حتى في ظل نظام دولي متعدد الاقطاب

وفي أعقاب الاجتياح العراقي للكويت جرت العديد من الوساطات
وخاصة من جانب الدول العربية وايساً بعض الدول الأخرى فقد
استخدم العراق في الهجوم على الكويت والاستيلاء عليها من جانب
القوات العراقية التي كانت مكونة من ست فرق أربع منها مدرعة في
حين أن القوات الكويتية المسلحة قادرة على صد هجوم يمثل هذا
الحجم الكبير من القوات العراقية والتي كانت أكثر تمرساً وخبرة
نسبياً التي حصلت عليها في حرب الخليج الأولى ضد إيران في صراع
طويل مريع زاد عن سبع سنوات بغير مبرر معقول ولا مقبول لذلك
كان لا بد لهذه القوات من أن تنهار وبسرعة . وإن كانت قد بقيت
هناك في الكويت مقاومة وطنية محلية خفيفة استهدفت بشكل متقطع
أهدافاً عسكرية عراقية ولكن فعاليتها كانت ضعيفة ومحدودة ضد
قوات الغزو العراقي .

وحاول النظام العراقي أن يجعل من الرهائن لديه ورقة رابحة
حيث أغلق العراق السفارات الأجنبية وبلغ عدد الرهائن ٢١ ألف
رهينة من بينهم ٤ آلاف رهينة بريطاني و ٢٥٠٠ أمريكي و ٤٨٠٠
ياباني . وكان هذا العدد الكبير من الرهائن ي شجع الرئيس العراقي
على استخدامهم بتوزيعهم على المناطق العسكرية الاستراتيجية التي
كان يعتقد بأنها ستكون هذه الضربة الجوية الأولى التي ستبدأ بها
الحرب .

وعن حشد القوات للحرب كشف الكتاب عن عددها ونوعياتها
حيث بلغت قوات التحالف وحدها ٧٥١ ألف مقاتل والقوات العراقية
٥٣٠ ألف مقاتل والدبابات مدى قوات التحالف بلغت ٤٢٧٠ بينما
هي لدى العراق ٣٦٠٠ وإن كان ينبغي أن يفهم ويصوره جيداً أن
تقدير طائرة لطائرة أو دبابة لدبابة دون تمييز لتجهيزاتها الثمينة أمر
غير كاف وغير حقيقي ولا منطقي أيضاً

على أية حال في فجر يوم الخميس ١٦ يناير ١٩٩١ م ود نفس
الوقت كانت شبكة الاستطلاع الجوي قد غطت المنطقة كلها الممتدة
من تركيا ووسط البحر المتوسط شمالاً حتى المحيط الهندي جنوباً من

الدول المستقلة وبدء عملية التنمية السياسية في الدول النامية .
بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصال . وخلال مبحثين
يستعرض مؤلف الكتاب التعريف بالنشأة السياسية وأهم
وظائفها . ثم يعرض محاور التنشئة السياسية الثمانية وهي
(١) الهوية (ب) الولاء للوطن (ج) السلطة (د) القيم السياسية العليا
(هـ) الثقة في النظام السياسي (ل) الأداء (ز) التفاني والاخلاص م)
(و) الثقة في النظام السياسي (ل) الأداء (ز) التفاني والاخلاص م)
الوطن . أما وظائف التنشئة السياسية والتي خصص لها المؤلف
المبحث الثاني . فقد تم تحديدها في أربعة وظائف هي تكوين وبناء
الجماعة السياسية والمشاركة السياسية والتوازن والاستقرار
السياسي ثم أخيراً الانتقاء السياسي وتولي الوظائف العليا
في الفصل الثالث وهو آخر الفصول النظرية يتناول د . المشاط
شرح العلاقة بين النمو العمرى للأفراد وبين التنشئة السياسية
باعتبارها علاقة تدرج تبدأ من الطفولة حتى النضج السياسي .
مورداً بمرحلة المراهقة والشباب بعدها يتعرض المؤلف بالشرح
التفصيلي لأدوات التنشئة السياسية والتي حددها في ثمانية أدوات
على رأسها الأسرة - الجيش - المؤسسات الوسيطة كالأحزاب
ووسائل الاتصال .

نصل بعد ذلك إلى النموذج التطبيقي الذي يختاره المؤلف وهو
دولة الإمارات المتحدة وحيث يستخدم منهج تحليل المضمون لتحليل
أدوات التنشئة السياسية في هذا البلد كنموذج للدول العربية والتي
يختار منها ثلاث أدوات هي الخطاب السياسي ممثلاً في خطاب رئيس
الدولة والإعلام وكتب الدراسات الاجتماعية ممثلة للمؤسسة
التعليمية والتي ركز عليها د . المشاط على اعتبار أنها أداة الدولة في
غرس القيم التي تهم الدولة والنظام الحاكم .

وقد اختار د . المشاط خمس قضايا اعتبرها الأهم في هذا البلد
للتحليل وهي قضية الهوية والانتماء - مفاهيم السلطة والشعب -
الوحدة - فلسطين - الأعداء معتمداً على المفهوم كوحدة للتحليل
وأجراء المقارنات .

في الختام وبعد خمسة فصول (ثلاثة فصول نظرية وفصلان
للتطبيق) يؤكد المؤلف بصفة عامة على عالماً العربي ضرورة وجود
التجانس وأدوات التربية للتنشئة السياسية لما لها من أثر مباشر في
خلق الاتجاهات السياسية التي تسعى الدولة إلى إيجادها لدى
المواطنين بالإضافة إلى أهمية توحيد المناهج الدراسية العربية
خاصة وأن هناك استحالة في توحيد الخطاب السياسي العربي
وتوحيد مضمون وسائل الإعلام .

وأخيراً يرى د . عبد المنعم المشاط أهمية طرح مواد من تخصص
العلوم السياسية تدرس بكليات ومعاهد التربية .

أحمد محمد فرج

□ □ العماد الدكتور مصطفى
طلّاس (أشراف) - حرب الخليج :
غزو الكويت وتحريرها - الناشر
مركز الدراسات العسكرية - دمشق
□ □ ١٩٩٢

شيء طبيعي أن تخضع أزمة الخليج . أحدث الكوارث العربية .
للتحليل والدراسة بمختلف الوجوه والأهداف لأنها الأزمة الأولى
التي أعقبت انتهاء عصر الحرب الباردة وأيضاً تعتبر كنموذج

□ □ د . حازم الببلاوى - التغيير من اجل الاستقرار - دار الشروق - القاهرة - ١٩٩٢ □ □

التغيير ليس منافضا للاستقرار بل قد يكون من أهم مقومات الاستقرار ليس معناه الجمود وعدم التغيير بل معناه التلازم بين الظروف والأوضاع والنظم والقواعد . وكما أن الظروف والأوضاع لا تغير مستمر ، فكذا ينبغي أن تكون النظم والقواعد ، وعدم مسايرتها لتطور هذه الظروف والأوضاع يولد المصادمات والانفجارات . وبالتالي يهدد من أساس الاستقرار .

فالاستقرار يتطلب توازنا مستمرا بين ظروف الحياة من ناحية والنظم والقواعد من ناحية أخرى . وهو توازن لا يتحقق الا بمتابعة هذه التطورات وأحيانا الإسراع بها وليس الوقوف أمامها . أو قل إنه توازن متحرك أقرب الى توازن راكب الدراجة .

الوعي بـ « المستقبل » كحقيقة مستقلة إنما هو نتيجة للاعتراى بإمكانيات « التغيير » . فبدون تغيير لا معنى للمستقبل ولا قيم للتاريخ . وكل ما هناك هو صور متكررة ومعادنة لنفس القصة .. لافرق بين ماضٍ وحاضر أو حاضر ومستقبل سوى مرور الوقت . إن إدارة الاقتصاد في مراحل التحول والانتقال أكثر دقة وصعوبة منها في حالات الاستقرار والاستمرار . ويتطلب التغيير الاقتصادي لهما وتصميما ومصداقية .

ول إطار هذه القضية يصدر هذا الكتاب الهام للدكتور حازم الببلاوى ، وهو الجزء الثالث له في سلسلة كتابات عن لوضاها الاقتصادية والسياسية المعاصرة . ففي ١٩٨٥ أصدر مؤلفه « الحرية والمسألة » ، ول ١٩٨٩ صدر « صحة الاقتصاد والاقتصاديين » . وقد كان الدافع له في إخراج هذا الجزء من نفس المجموعة هو حسن المستقبل الذى لقيه كل من الجزء الأول والجزء الثانى . وساعد على ذلك أيضا ما شعر به من أننا على اعتاب مرحلة جديدة من مناقشة عدد غير قليل من المسائل والتي كانت حتى وقت قريب تبث عن التساؤل بله المعارضة . ومهد لهذا الجو الجديد ما عرفه العالم . وخاصة منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات ، من انهيار نظم اجتماعية كاملة وإعادة النظر في أفكار ومبادئ سيطرت على عدد غير قليل من مثقلى العالم وخاصة في الدول النامية . إن أحداث الاتحاد السوفيتى وحل أوروبا الشرقية لا يمكن أن تترك المراقب الأمين دون انفعال أو معاداة للتفكير . وصاحب ذلك وعاصره تغييرات كبرى في الأوضاع الاقتصادية العالمية ، ول ظروف الاتصالات والمعلومات . وغدا العالم أقرب الى « القرية العالمية » . ول هذا الجو العالمى الجديد استعادت الليبرالية - بشقيها الاقتصادى والسياسى - مكانتها . وكانت قد تخلت عنها طوال معظم القرن . حينما طغت الأفكار الاشتراكية والسياسات التدخلية على الأذهان .

والآن ~~هو~~ لأن الدعوة الى إحياء اقتصاد السوق من ناحية وتكريس مظاهر الديمقراطية الليبرالية وحماية حقوق الإنسان من ناحية أخرى . هي الدعوة الأكثر قبولا واستجابة من معظم القطاعات .

هذا وقسم المؤلف الكتاب الى ستة أقسام . تناول في الأول فكرة التغيير ذاتها وعلاقتها بالمستقبل . حيث يرى أن الاهتمام بالمستقبل هو تمهيد من أدراك قوى التغيير والتجديد . فما حاجتنا الى الأعداد المستقبل إذا لم تكن هناك احتمالات للتغيير . وهكذا بدأ النظر الى المستقبل نظرة جديدة مع التغيير المستمر في ظروف الحياة وقواعد الانتاج . وحاجات الأفراد والجماعات . فالوعي بالمستقبل والاهتمام به هو وليد التغيير المستمر النشأ عن الزيادة المطردة في سيطرة الإنسان على بيئته . وهكذا أدى تحرر الإنسان من ربكة وعبودية

البحر الأحمر غربا حتى باكستان شرقا .. مع التركيز بطبيعة الحال وبالدرجة الأولى على كل من العراق والكويت وشبه الجزيرة العربية ذلك كله بالإضافة الى الأعمار الصناعية التي غدت قوات الائتلاف بأعمال الاستطلاع الجوى لمسرح العمليات الحربية بواسطة الطائرات التى تطير بدون طيار وأيضا طائرات الإنذار المبكر . وعلى الجانب العراقى فقد فقدت القيادة العراقية قدرتها على معرفة ما يجرى خلف خطوط العدو حيث ليس لدى العراق أعمار صناعية ولا استطلاع جوى متقدم تكنولوجيا ويكفى أن يكون مثلا تحت تصرف قوات الائتلاف ٥٠٧١ طائرة من طرازات متقدمة وجاءت العملية الجوية التى كانت ترمى لتحقيق أهداف ثابتة ومحددة منها تدمير القدرة الحربية للعراق مع تدمير القيادة والاتصال والسيطرة بقطع خطوط الأمداد والتموين وتدمير قوات الحرس الجمهورى .. من أجل تحرير الكويت وإخراج العراق منه . ول مساء ٢٢ فبراير (شباط) ١٩٩١ انتهت العملية الجوية بدأ الهجوم البرى تطبيقا لمبدأ النظرية الأمريكية المسماة « العملية الجوية الأرضية » .

ونصل الى النتائج العامة التى تم تحقيقها بالنسبة لأمريكا ومنها :

- نقل مركز وجودها العسكرية للشرق الأوسط .

- توفير الامكانية بنفسها للتأثير المباشر على اقتصاد العالم عن طريق نفط الشرق الأوسط .

- تعطيم كل القوة العسكرية للعراق وإنهاء تطلعاته للزعامة على العالم الثالث .

- اكتساب الخبرة في استخدام قوات التدخل السريع في تعبئة ونقل القوات .

وأخيرا السيطرة على زمام المبادرة الاستراتيجية في بداية الحرب والتمسك بها طوال سير العمليات القتالية .

ومع ذلك فقد ظهرت خلال هذه الحرب بعض الأمور الجديدة بالاهتمام :

- التضخيم المسبق للحرب والاستفادة من خبرة الحرب العراقية والإيرانية .

- التحويه في العمليات بشكل جيد للاغراض على مسرح العمليات الحربية .

- فقد القادة العراقيون قدرتهم على معرفة ما يجرى خلف خطوط قوات الائتلاف .

- ظهرت أهمية دور جهاز النقل البحرى حيث كان حاسما في نشر القوات الأمريكية الى منطقة الخليج العربى وقد بلغ عدد الشحن الأمريكية المستخدمة في مرحلة النقل غير كاف .

- نجحت قوات التحالف في فرض الحصار البحرى المحكم على العراق وقامت بتفتيش آلاف السفن لضمان ذلك .

ولقد تمكنت دول الائتلاف من تشكيل تجميع بحرى قوى بفضل التدابير القوية المخططة بدقة والمنفذة بشكل منظم حتى الولايات المتحدة حشدت في منطقة مسرح العمليات القتالية حوالى ثلث سفنها الحربية .

ومن ثمار هذه الحرب دخول التطور التكنولوجى العسكرية في العصر الحديث أربعة مجالات حساسة : الأسلحة التكتيكية والنووية والفضائى الدقيقة التوجيه ومنظومة القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات ولقد تم صياغة تغيير عن النتائج الإيجابية لهذا التطور بمصطلح « مضاعفة القوة » .

علمان الجوهري

ينبغي في هذا الاقتصاد . ولا بد من ذلك طرح فيه بعض
النسبالات وخاصة فيما يتعلق بقضية الريا . عند رأى المؤلفات
من المناسب ان يتناول قصة النقد . فربما تعلق النقد في حياتنا
اليومية . فإن ظاهرة النقد كانت ظاهراً مثلاً كد بغير من مظهرها
ولا لا يكون من المبالغة القول بأن طبقة النقد أصبحت تظفر على
العديد من غير أهل التخصص . وذلك قد رأى المؤلف أنه من
المصلحة لطعام الدين والشرع . تأليف عن عامة المسلمين . ان
يحطوا بطبيعة النقد كما يراها أهل التخصص . وضد . ويحدد
لفظ يمكن صياغة أحكام الشرع في العائنة او الريا .

اسلام عيسى

□ □ د . يزيد صليغ - الصناعة العسكرية العربية - ترجمة وفاء عبدالله - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٩٢ □ □

يهدف هذا الكتاب الذي تعرض له إلى تقديم صورة كلمة لواقع
الصناعة العسكرية العربية وتقومياً لأبعاض الفنية والصحية
والتنظيمية الى جانب تقديم لهما الاقتصادي ودراسة متطلبات إقامة
صناعات عسكرية أكثر فعالية وأوسع نطاقاً حيث يؤكد المؤلف أن
القضايا الأساسية التي يتعين على المصطنعين وصانعي القرار في
البلدان العربية معالجتها هي تلك التي تتعلق بالعلامة بين التصنيع
العسكري والتنمية .

ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تقسيم هذا الكتاب الى أربعة أقسام
رئيسية . يتضمن القسم الأول منها عرضاً عاماً لامتلاك الانتاج
الحربي في بلدان العالم الثالث وذلك بهدف تقديم أساس مقارن
يصلح لتقويم أداء وخيارات البلدان العربية في هذا المجال .
وعني الفصل الأول بموافز ومعيوقات الصناعة العسكرية في
العالم الثالث حيث أن الموافز العامة للصناعات العسكرية في تلك
البلدان تجزى في تقطين هما : الأمن والدفاع القوميان ثم الحجج
الاقتصادية . كما يطالع أيضاً القضايا التي تثيرها هذه الصناعة
وذلك بهدف تقديم إطار علم للبحث . ويلى ذلك عرض للصناعات
العسكرية المطية في مجموعة مستقلة من البلدان ذات الأهمية
الخاصة بالنسبة للبلدان العربية الأمر الذي يساعد على إبراز أوجه
التباين والاختلاف واكتشاف الدروس المستفادة . وهذا المنهج
المقارن يبدأ في الفصل الثاني بالحديث عن إسرائيل التي تمثل
التمدد العسكري والصناعي الرئيسي بالقضية للعرب حيث يبرز
المؤلف نقاط رئيسية تتعلق بهذا التمدد هي : ١ - دوافع الصناعة
العسكرية الاسرائيلية وأهدافها . ٢ - بنية الصناعة العسكرية
الاسرائيلية ٣ - العلاقة الأمريكية الاسرائيلية . ٤ - أزمة الصناعة
العسكرية الاسرائيلية ومعضلاتها ٥ - التمدد الصناعي
الاسرائيلي .

أما الفصل الثالث فيتضمن دراسة لطاقتين تعلقان خارج المنطقة
العربية هما - البرازيل والهند - تم اختيارهما لكونهما متاكين فاعين
لنهمجين متعارضين في مجال التصنيع الحربي : منهج إحلال
الواردات ومنهج التوجه نحو التصدير كما انهما يمثلان نموذجين
متضادين لإنشاء صناعات عسكرية مطية ولرضية صالحة للمقارنة
بالبلدان العربية . ويعرض المؤلف للمنهج البرازيلي في عدة نقاط
(المنافسة التجارية الدولية - الخطية التاريخية وواقع التصنيع

الطبيعة كما ساعدت سيطرته عليها وتفسيرها له الى فتح آفاق
متعددة للمستقبل مما أوجب الاهتمام به والاهتمام له . الوحي
وبالمستقبل . كطبيعة مستقلة إنما هو نتيجة للاعتراف بإمكانات
التغيير . فبدون تغيير لا معنى للمستقبل ولا قيمة للتاريخ . وكل
ما هناك هو صور متكررة ومعاداة لنفس القصة . لا فرق بين ماضٍ
وحاضر أو بين حاضر ومستقبل سوى مرور الوقت . ومن هنا كان
الانتماء ذا حضارة وتاريخ . لأنه استخدم الوقت المتاح في إجراء
التغييرات والتجديدات في ظروف حياته ومشاطه . ولنفس السبب لم
تسوف ملكة السهل أو البذل . مثلاً تاريخاً أو حضارة . لأنها رغم
تنظيمها الاجتماعي المتقدم . فإنها لم تعرف تغييراً أو تطوراً .
ولنفس السبب فإنها ليست في حاجة الى الأعداد للمستقبل أو صناعة
الحضارة . وهذا شأن الجماعات الراكدة . التي لا تعرف تغييراً
وبالتالي مستقبلاً .

وانتقل الكتاب في القسم الثاني لمحاولات معاندة التاريخ بفرض
نظم اجتماعية جاوزها العصر أو التعلق بأحلام ودينية من . مدينة
فلسفة . أو التخلي الكامل عن المسؤولية استناداً الى « مؤامرة »
خبيثة تحرم الأفراد والجماعات حرية الاختيار والتغيير .
ونظراً لأن الكثير من قضايا التغيير المطروحة إنما تتعرض
للاستقلال من نظم . التخطيط المركزي . الى نظم « اقتصاد السوق » .
فقد خصص المؤلف لكل منهما قسماً يتناول بعض جوانبهما .
وعن المصير المشترك للقطاع العام والتخطيط . أبدى الباحث في
القسم الثالث ملاحظاته بأن إعادة النظر في - وليس - تصفية - .
القطاع العام هو - جزء من برنامج متكامل من الإصلاح الاقتصادي
والتغيير في فلسفة الاقتصادي والاجتماعي وأنه مقدمة
لسلسلة من التغييرات التي ستتوالى على بنية أجزاء الاقتصاد بل وعلى
أهداف وغايات المجتمع المصري وأنه يتعلق بمفاهيم
جوهرية في فلسفة النظام الاقتصادي والاجتماعي . بل وفلسفة
الحكم ذات وأنه شخصياً لا يترجم من فكرة التغيير بل ويعتقد
أننا ربما نكون بحاجة كبيرة الى جرعات متعددة وكثيرة من التغيير
وإن أمكن كثيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
والثقافية . وربما ينزعج بشكل أكبر من دهوات تجديد الأوضاع
وتثبيت الأحوال على ما هي عليه أياماً كانت المسميات . ولا يعتقد أننا
يمكن أن نخلف كثيراً حول هذا التوجه العام . التغيير مطلوب . وهو
مطلوب في جهات كثيرة ومتعددة .

أما عن التنظيم الاجتماعي للسوق فقد تناول القسم الرابع
الاشارة الى أن نظام السوق يعتمد على الحساب الاقتصادي من
الأفراد والمؤسسات . وإن هذا الحساب هو ما يعطي للاقتصاد السوق
قدرته وكفائته . ومن ثم فقد رأى المؤلف أن هذا النظام يوفر أفضل
أنواع التخطيط والأعداد للمستقبل . وهو تخطيط لا مركزي يصدر
من جميع الوحدات الاقتصادية . ولا يقتصر على السلطات المركزية
وحدها . وبذلك تتوقف كفاءة نظام السوق على مدى سلامة الحساب
الاقتصادي الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية المختلفة .

ولا يخفى أن التغيير ليس مجرد تغيير حال بحال . الفاء قديم
وإحلال جديد . وإنما التغيير هو عملية طويلة ومعقدة . وأخطر ما
فيها هو ما يحدث في خلال . مراحل الانتقال . والتي لم ينزوا القديم
فيها كلية من ناحية . ولم يستقر فيها الجديد تماماً من ناحية
أخرى . ولذلك فقد تضمن القسم الخامس من هذا الكتاب بعض
مشاكل المراحل الانتقالية . وبوجه خاص فإنه نظراً لأن الإصلاح
الاقتصادي في مصر قد تضمن . في جوانب منه . إصلاح بعض
الاختلالات المالية والنقدية . فإن الأمر لم يخل من إثارة مشاكل
أخرى نتيجة لهذه الإصلاحات وقبل أن يكتمل البناء الاقتصادي
والمالي المناسب .

وأخيراً ونحن نوجه الى الاقتصاد السوق . وهو الاقتصاد يقوم على
أسس الحساب الاقتصادي السليم لكافة الوحدات الاقتصادية .
فإن النقود - والاقتصاد النقدي بصفة عامة - مدعوان للقيام بدور

حد أدنى من القدرات التصنيعية أو تسعى لإنشاء منشآت خاصة به في مجال الانتاج العسكري وإن كان بدرجة أقل كثيراً .
أما القسم الثالث من الكتاب فيقدم تقييماً شاملاً للتصنيع العسكري العربي مركّزاً في ذلك على الوصف المفضل لأنشطة وتنظيم هذه الصناعة الذي تضمنته الفصول السابقة إلى جانب تحليل إضافي للمدخلات الأخرى . فيتناول الفصل الحادي عشر عملية التقييم الفني والمعملي للصناعات العربية العربية من حيث طرق الانتاج ومراحلها ومستويات التصميم والتقانة والأبعاد والمحددات العملية من حيث العلاقة بين الصناعة العسكرية والمخفية وهو القطاع الخاص ومصادر التمويل وتوافر الأيدي العاملة الفنية ومستوى مهارتها وحجم الصادرات وأهميتها .

ثم يأتي الفصل الثاني عشر ليناقد عملية الموازنة بين الحوافز الأمنية والاقتصادية بإعتبار ذلك القوة الرئيسية المحركة لجهود التصنيع العربي العربي مع دراسة ارتباط هذا القطاع بالاقتصاد المدني ككل وذلك من خلال الأثر بالنسبة للصناعة والقوى العاملة وتحفيز الصناعات المدنية المرتبطة بمجال الدفاع وإنعكاسات جهود البحث والتطوير العسكريين على القطاع المدني وخفض الواردات وتوفير النقد الأجنبي وزيادة الصادرات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتخفيف عبء الدفاع عن موازنة الدولة .

ويستكمل المؤلف للهدف النهائي لتقييم الصناعة العسكرية في الفصل الثالث وذلك بإلقاء نظرة شاملة على القدرات الصناعية والعلمية العربية باعتبارها مؤشراً آخر لمجالات الاحتياج ولدى الاستعداد العربي للمضي في طريق التصنيع العسكري المتكتم .
وأخيراً يأتي القسم الرابع ، الذي يعتمد على الأنماط والتقييمات التي عرضها الكتاب لكي يضع إستراتيجية مستقبلية للتصنيع العسكري في البلدان العربية فيعالج الفصل الرابع عشر قضايا ومحددات الصناعة العسكرية العربية في المستقبل وذلك بإعادة دراسة القضايا النظرية والعلاقات البيئية وكذلك الحوافز الأمنية والاقتصادية التي ستستمر قوة محركة لهذا الاتجاه في المستقبل .
أما الفصل الخامس عشر والأخير فيرتكز الجدل فيه إلى مستوى أكثر دقة حيث تتم مناقشة الافتراضات والاطر السببية للصناعة العسكرية العربية والاهداف والاحتياجات المحتملة لها ثم الانتقال لتوضيح المحددات التي يجب إعتبارها دعامة لأداء صناعي أكثر فعالية .

ويختتم الكتاب بتلخيص العناصر والمكونات الفعلية لاستراتيجية عربية في مجال الصناعة العسكرية وتنتهي بسيانريو لكيفية تحقيق التكامل العربي في هذا المجال حيث يخلص المؤلف ويؤكد على ضرورة أن يركز صانعو القرار والمخططون العرب على ثلاثة أبعاد محددة في مجال النشاط الصناعي بالذات حتى يمكن تحقيق أقصى فعالية في مجال التصنيع العسكري بطريقة لا تحظى أكبر عائد مالي فقط بل تسهم بفاعلية في تحقيق التنمية أيضاً وهذه الأبعاد الثلاثة هي :
تنمية العمالة الفنية التي تعد مفتاح التنمية في كافة المجالات وإنشاء الصناعات المدنية المخفية الأساسية أو التوسع في القائمة منها وضرورة أن يكون هناك إهتمام أكبر بتكويرس الموارد المالية والبشرية لخدمة البحث والتطوير في فروع معينة من فروع التقانة رفيعة المستوى .

زكريا محمد عبدالله

العسكري - السمات البنوية للصناعة العسكرية البرازيلية -
نواحي نقل التقانة ومراكز البحث والقاعدة العلمية) . أما المنهج الهندي فيقتلوه في (بنيت الصناعة العسكرية الهندية - مسار التصنيع العسكري الهندي ومضلاته - مجالات الانتاج العسكري الهندي) .

وتكتمل المقارنة في الفصل الرابع بعرض الصناعات العربية في ثلاث من دول الجوار الاقليمي هي إيران وتركيا وباكستان والتي تنطوي جهودها في مجال التصنيع الحربي على دلائل كافية وبالأغلبية بالاعتماد على العرب حيث أنها من البلدان المتاخمة للمنطقة العربية كما أن لها بالمنطقة العربية صلات تاريخية وثقافية ودينية متميزة وتأثيرها أيضاً على الأمن القومي العربي . ويوضح المؤلف هذه الصورة بمعالجة عدة نقاط في كل من هذه الدول الثلاث .
فبالنسبة لإيران يبرز للتصنيع العسكري الإيراني في السبعينات والصناعة الحربية الإيرانية في وقت الحرب ثم المنتجات العسكرية الإيرانية أما تركيا فيوضح البداية المتأخرة للصناعة الحربية فيها ثم الاستراتيجيات والتنظيم فالأنشطة العسكرية تم تقييماً لاحتتمالات المستقبل .

وأخيراً يعرض تطور الصناعة الحربية في باكستان وحوافزها واهدافها وتنظيمها وأخيراً الصناعة الحربية الباكستانية بين الطموح والواقع .

أما القسم الثاني من الكتاب فيتلخص الاطار أو البيئة الاستراتيجية للانتاج العربي في البلدان العربية ، ويقدم تلخيصاً لأنشطة ولداء صناعات الأسلحة المحلية ويبدأ هذا القسم بالفصل الخامس الذي يعرض أنماط الانفاق العسكري والواردات العسكرية في المنطقة العربية بهدف تقديم خلفية للجهود التصنيعية لبلدان هذه المنطقة كما يهدف الى التركيز على أنماط الواردات العربية من حيث أهميتها سواء من الناحية المالية أو العسكرية وملاحظة إستمرارية أو ديمومة الاتجاه نحو إستيراد الأسلحة .

ويتابع الفصل السادس ما بدأه الفصل الخامس حيث يقدم ملاحظات على الاحتياجات العربية في المجال الحربي من أجل أن يطرح في النهاية مقترحات بشأن وسائل تلبية هذه الاحتياجات كما يهدف إلى تقرير الاحتياج العام للتصنيع العسكري المحلي وذلك برسم صورة للمعطيات العامة له المالية منها والاقتصادية ويوضح ذلك من خلال عدة نقاط : ١ - ملاحظات منهجية ٢ - الانفاق العسكري ونسبة الواردات ٣ - ملاحظات مقتنيات الأسلحة العربية ٤ - مقومات القدرة الصناعية .

أما الفصل السابع فيبدأ عملية الدراسة الفعلية للصناعات العسكرية العربية وذلك بعرض لوضع مصر أكبر منتج للأسلحة بين البلدان العربية حيث أنها تحتل مكان الصدارة كما أنها صاحبة أعرق تاريخ ثم التصنيع العربي في أواسط السبعينات ثم تنظيم الصناعة العسكرية المصرية وعرض للمنتجات العسكرية المصرية وأخيراً إبرام العوائق التي تقف أمام تلك الصناعة .

ويتبنى الفصل الثامن والتاسع منها مماثلاً حيث يقتلوان وضع العراق والسعودية على الترتيب حيث أن العراق هو المثلث الثلاث للنظر بوجه خاص حيث أنه البلد العربي الأول الذي بنى قدرات الانتاجية الوطنية في زمن الحرب مع إيران . كذلك فالسعودية هي ثالث بلد عربي بعد مصر والعراق يمتلك طاقات كافية نمكته من أن يصبح من البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة بل المصدرة لها في نهاية الامر . ويوضح المؤلف هذا الوضع العراقي والسعودي من خلال عدة نقاط منها اهداف التصنيع العسكري في كل منهما والمنتجات والأنشطة العسكرية وتنظيمها وتقييمها ثم عرضاً لأفاق المستقبل .

أما الفصل العاشر فيلقي نظرة سريعة على بقية البلدان العربية المنتجة للأسلحة ويتركز منها على سوريا - الجزائر - الأردن - منظمة التحرير الفلسطينية وذلك نظراً لأن سوريا والجزائر والأردن تمتلك

□ □ د . فايز مراد مينا - مناهج التعليم في الوطن العربي بين الجمود والتجديد - دار سعاد الصباح ، مركز ابن خلدون - ١٩٩٢ □ □

والممارسات ، إلا أنه بلغت الانتباه إلى أن عملية الاختيار هذه تتضمن أحكاماً قيمية بالقبول والرفض .

ويلقى المؤلف الضوء على التقليدية والتجديد في مناهج التعليم ومن خلال تعريفه للتقليد يتوصل إلى أن مناهج التعليم في وطننا العربي هي مناهج تقليدية في الاسس ، وكانت قد تعرضت وما زالت لعمليات متعددة للتجديد

ويؤكد أن هذه المناهج تكتسب صفة التقليدية للعديد من الاسباب ، منها أنها توجه اهتمامها الرئيسي نحو اكتساب التلاميذ المعرفة - وفي مستوياتها الدنيا - دون إعطائهم أهمية واضحة للجوانب الوجدانية والمهارية ، ومن ثم النظر للمنهج باعتباره مرادف للمقرر .

كما أن عملية التدريس تعتمد على التلقين ، كذلك هناك فجوة كبيرة بين مناهج التعليم وبين واقع الحياة والبيئة من جهة وبين حاجات المتعلمين ومشكلاتهم وميولهم من جهة أخرى . وعن التجديدات في مناهج التعليم في الوطن العربي في نظر المؤلف فهي عديدة ومتنوعة وأهمها يبدو في إدخال العلوم الحديثة إلى المنهج ، وأن الجانب الأكبر من هذه التجديدات لم يحقق أهدافه المباشرة فضلاً عن أن بعضها لم يكن - في الاساس - مناسباً والعديد من التجديدات التربوية في مناهجنا - في رايه - فشلت وتعثرت .

لكل ذلك يرى المؤلف أن هناك متطلبات عديدة للتجديد التربوي خاصة في المناهج ، ويؤكد أن عدم توافر بعض هذه المتطلبات يعد مسئولا بصورة مباشرة عن فشل العديد من التجديدات الهامة في مجال المناهج في وطننا العربي وهو المسئول - بالتالي - عن ضياع الاموال والجهود دون جدوى ، وكذلك عن حالات الاحباط المترتبة على الفشل بل وعن ردود الفعل العنيفة تجاه بعض الجوانب التقليدية غير المرغوب فيها .

ويلخص المؤلف اهم المتطلبات اللازمة لعملية التجديد فيما يلي :-

١ - الاستناد إلى إطار فلسفي واضح ، فلا بد أن تكون هناك نظرة شاملة إلى الهدف من عملية التجديد ومبرراته في إطار أهداف التربية .

٢ - توافر جو من الحرية والديمقراطية يسمح بظهور وتطبيق تجديدات معينة في مجال مناهج التعليم .

٣ - وجود تصورات مستقبلية عن المنهج والموائل المؤثرة فيه .

٤ - وجود تخطيط سليم وجيد للخطوة الموضوعية للتجديد ، من حيث الاعلام لعملية التجديد ومناقشته على نطاق واسع وتوافر كواكب بشرية وامكانيات مادية لازمة للتجديد والتجريب قبل التطبيق في المناهج .

ويتناول المؤلف روافد التجديد ومجالاته ويرى أنها متعددة وتتداخل فيما بينها وصنفها الى روافد تنتمي إلى الثقافة الانسانية وأخرى للثقافة القومية وروافد تتعلق بالنظام التعليمي .

ويحذر الكاتب من اقتباس التجديدات التربوية من الثقافات الانسانية أو الاقليمية (فيما يعرف بالنقل الثقافي) دون التأكد من مناسبتها لواقع المجتمع التعليمي ولبنيته للتطبيق ، فهو يرى أن الجانب الأكبر من عمليات الفشل في التجديد في مناهج التعليم في الدول النامية - ومن بينها الدول العربية - إنما يرجع الى عمليات نقل الثقافات التي توافقت طبيعة هذه الدول وظروفها وحاجاتها وامكانياتها . الأمر الذي يؤدي إلى توجيه ضربة موجعة إلى توجهات التجديد بعمامة وحدوث ردود فعل معاكسة تدعم من التوجهات التقليدية . وفي النهاية يطرح المؤلف تصورات عن محاولات التجديد في مناهج التعليم في المستقبل ويتوقع أن تحدث

هذا الكتاب يمثل محاولة جادة للكاتب لنقد جوانب التقليد والمحافظة في مناهجنا التعليمية ، حيث يستعرض بلفة سلسلة نتائج وتأثير الأفكار والخبرات والتجارب الاصلاحية التي سعت الى تجديد وتطوير تلك المناهج ، سعياً نحو تقديم تعليم أفضل لابناء امتنا العربية . كما يضع الكاتب العديد من الاسس القيمية والعلمية والواقعية للاختيار من بين تلك الافكار والخبرات والممارسات التجديدية ، وينتهي برسم تصور مستقبلي لعالم المناهج المستقبلية التي تمثل موضوع التجديد المنشود .

والقرن الحادي والعشرين أهم مميزاتة هو الثورة التكنولوجية الثالثة وهي ثورة تعتمد على العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة ، ويقدر خبراء الدراسات المستقبلية أن حجم المعرفة العلمية سيتضاعف كل سبع سنوات ، أي أن حجم التراكم في هذه المعرفة خلال السنوات القليلة المتبقية من هذا القرن مثلاً ستكون متساوية مع أو تزيد عما تراكم من معرفة إنسانية منذ بداية التاريخ البشري المسجل .

وهذا الكم الهائل من المعرفة يحتاج من تنظيم سريع ومستمر لمن يريد أن يستخذه . وسيكون عماد الثورة التكنولوجية الثالثة هذه هو العقل البشري لذا فهذه الثورة لن تكون حكراً على أحد المجتمعات دون غيرها فجميع الشعوب يمكن أن تخوض غمارها إذا ما أحسنت ابناءها تربويًا وتعليميًا . لذلك سعت كل بلدان العالم المتقدم والنامي الى مراجعة أنظمتها التعليمية والتربوية مراجعة شاملة وجذرية وهدفها في ذلك هو إعداد مواطنيها ومجتمعاتها للقرن الحادي والعشرين ، وقد شهدت الثمانينات ثورة إصلاحات ضخمة في هذا المجال في بلدان عديدة مثل أمريكا والهند ودول أوروبا الشرقية . إلا أننا في وطننا العربي لم نأخذ تحديات القرن القادم مأخذ الجد ، ولم يدرك صانعو القرار بعد أن التعليم هو المفتاح وهو الاساس .

ويقول المؤلف أنه منذ سنوات طويلة تطالعنا الانباء والتقارير عن " تجديدات " في مناهج التعليم في اقطار الوطن العربي المختلفة ، ومع ذلك فهذه المناهج تعتبر تقليدية . ويعترف المؤلف أن نظم التعليم في هذه الاقطار قد أعطت أولوية خاصة لزيادة فرص التعليم لابنائها .. مما جعل الاهتمام بنوع التعليم يحتل مرتبة تالية من أولوياتها .

ويقول أن تاريخ التعليم في الوطن العربي - بوجه عام - حافل بمحاولات التجديد في مجال المناهج .. ومن هنا فالتوصل إلى نتائج هذه الافكار والمحاولات ليس فقط لتكوين الماضي بل في التوقع بالنسبة للمستقبل في محاولة للارتقاء بعملية تجديد مناهج التعليم وتقديم تعليم أفضل لابنائنا .

ويؤكد المؤلف أن العالم من حولنا يموج بألاف الافكار والخبرات والممارسات الجديدة مما يلزمنا أن تكون لدينا صورة واضحة عن الأولويات والاسس التي نختار في ضوءها من بين تلك الخبرات

ولعل إطلاحي على الكتاب الجديد ، توالت - بحكم كون مؤلف الدكتور / يمانى ، وبحكم إنخراطه أفريقيًا عنوانًا له - أن تكون العلاقات العربية الأفريقية والتعاون العربي الأفريقي هي الفكرة الأساسية في الكتاب . وهو ما أكدّه المؤلف نفسه حيث اعتبر الكتاب محاولة لطرح هذا الموضوع في الوقت الحاضر والبحث واستقراء هذه العلاقات ووضعها في إطارها الصحيح ، وتعنى المؤلف أن يعيد إلى الأذهان صورة الفردوس الذى إفتقدناه بالأمس ، ويعنى بذلك صورة الأندلس التى تحتوى على الكثير من العبر والعظات .

وقد خصص المؤلف الفصل الخامس لمناهج التعاون الأفريقي العربى . وأورد فيه المنهج الذى سبق أن أصدره مؤتمر القمة العربى الأفريقى الذى إنعقد بالقاهرة في ٧ مارس ١٩٧٧ ، غير أنه قد إقتصر على ذلك دون متابعة أو تقييم للاجتماعات العديدة للجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى والتى انطلقت منذ عام ١٩٧٧ حتى تاريخ إصدار الكتاب في عام ١٩٩١ . وعند عرضه للمساعدات العربية إقتصر على الإشارة إلى المصرف العربى للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بطريقة مقتضبة ، والصندوق العربى لتقديم القروض للدول الأفريقية مع ذكر بعض أرقام الأنشطة التى قام بها ، فضلاً عن الإشارة إلى الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية دون ذكر أى شيء عن أنشطته السابقة وما حدث من تطور بالنسبة له من حيث النشاط ومن حيث ما تقدم من إقتصاره على الدول الأفريقية دون العربية ، فضلاً عن عدم الإشارة إلى الصناديق والمؤسسات العربية الأخرى التى تقدم المعونات لأفريقيا .

والواقع أنه على الرغم مما قدمه العرب من معونات ومساعدات لأفريقيا ، فإن هذه المعونات لم تحظ بالأعلام الكال عنها لدى الأفرقة ، ول كثر من لقاءاتنا معهم كانوا دائماً ينتقدون تخلف العرب الأغنياء عن تقديم العون لهم في الوقت الذى يؤيدون فيه القضايا العربية ويعتبرون أن قارتهم هي المجال الذى يستحق عون العرب وإهتمامهم أكثر من سواء ، وكانوا يفتخرون بالمعلومات التى نبرزها لهم عن المساعدات العربية رداً على ما يقولون . ومن هنا رأينا المؤلف يبرز في مجال عرض المساعدات العربية أن الوقائع تدحض الأكاذيب . وإقتصر على إبراز مثال واضح من واقع ما يقدمه (صندوق التنمية السعودى) لأفريقيا ، كما أبرز أن المملكة العربية السعودية تعتبر ما تقدمه أعلى نسبة للمعونات في العالم بالنسبة لإجمالي دخلها الوطنى ، حيث تتراوح هذه النسبة بين ١٠٪ و ١٦٪ في الوقت الذى تعتبر مساهمات الدول الفنية أقل كثيراً من نسبة ١٪ من إجمالي دخلها الوطنى (الولايات المتحدة ٠,٢٪ ، وألمانيا الغربية ٠,٥٪ ، وفرنسا ٠,٧٪) .

ولاشك أن الكتاب ، وقد بنيت فكرته الأساسية على العلاقات العربية الأفريقية والتعاون العربى / الأفريقى - كان فرصة متابعة لمزيد من البحث والاستيفاء للمعلومات والأنشطة والتحديات الخاصة بهذا التعاون في مختلف المجالات والقطاعات وقد لوحظ الإقتصاد في خاتمة الكتاب على الإشارة بصورة مقتضبة إلى ضرورة المساهمة في النشاط الاقتصادى وإلى أهمية التبادل التجارى والاستثمار الزراعى والمساهمة في التصنيع - دون إستيفاء المعلومات والإحصاءات عن هذه المجالات التى تساعد على التعرف على حقيقة الوضع وتدفع إلى إصلاحه وتطويره بما يزيل العقبات ويحقق الأهداف .

وتعرض الكتاب في أكثر من موقع لدولة جنوب أفريقيا ، وإعتبرها إسرائيل وجنوب أفريقيا وقادة عسكرية إستعمارية مع إراز التعاون بين ١٩٩١ ، إلا أنه لم يتعرض لأى من التطورات الهامة في جنوب أفريقيا والتى تم فيها إلغاء قوانين التفرقة العنصرية والتوجه نحو الإصلاح .. إلخ . وذلك بعد تولف حكومة بريتوريا عن سياسات الفصل الأفريقى من خلال صندوق أفريقيا الذى أنشأته قمة عدم الانحياز عام ١٩٨٦ في هراى والذي لم تشارك فيه من الدول

تغيرات جذرية في الفكر التربوى ول نظم التعليم في ظل عصر التكنولوجيا الحديثة . ويتوقع أيضاً أن ظهور التجهيزات التربوية في الدول المتقدمة وما يتبعها من تغيرات في نظم التعليم ، سيكون مصدراً رئيسياً للتغيير في نظم التعليم في الدول النامية . إلا أنه يتوقع أن الفجوة الزمنية الحادثة بين ظهور التجهيزات في الدول المتقدمة ، وتطبيقاتها في الدول النامية ، ستظل قوئمة . وإن كان من المحتمل أن يقل حجمها نتيجة لتقدم أساليب الاتصال .

وجيه عبد العاطى الحيدى

□ □ د . محمد عبده يمانى . في (أفريقيا .. لماذا ؟) - القاهرة - دار الصحو للنشر والاعلام - □ □ ١٩٩١

بحكم إهتماماتى ومتابعاتى لشئون العالم الثالث والشئون الأفريقية ولدعم المساعدات للقارة وتنميتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - كنت دائماً أتمنى أن أعثر يوماً على مرجع يصدر شاملاً عن القارة الأفريقية ، يستعرض أوضاعها ولوجاعها ومشكلاتها بطريقة متميزة غير تقليدية ، وقد سعدت مؤخراً بالكتاب الذى صدر تحت عنوان (أفريقيا .. لماذا ؟) والذي وضعه الدكتور / محمد عبده يمانى ، وهو العلامة السعودى المعروف ، الذى عمل وزيراً للأعلام ، وقبلها عمل بجامعة الرياض ومديراً لجامعة الملك عبدالعزيز ، وهو شخصية عربية مرموقة ، لها أنشطتها الكريمة وإتصالاتها وروابطها المتعددة بمختلف المنظمات الاعلامية والثقافية ، فضلاً عن إصداره لمجموعة من المؤلفات القيمة في مختلف المجالات العلمية والتثقيفية .

لما السبب في طرح سؤال (لماذا ؟) كمنواز للكتاب ، فقد لخص المؤلف الاجابة عليه في أن القارة الأفريقية تضم عدداً كبيراً من المسلمين ، ولأنها قارة المستقبل ، ولأن العرب وحدهم هم المؤهلون تاريخياً وأخلاقياً وسياسياً لأن يقدموا للقارة ما يستطيعون من غير أية مطامع أو غايات تسلطية أو إستعمارية ، ولأن أفريقيا في خطر أكيد يحيط به الأعداء من كل جانب ويعملون ضده في الداخل والخارج على السواء ، ولأن أفريقيا هي عمقنا الإستراتيجى الطبيعى الذى تقتضى مصالحنا العليا أن يكون محمياً من أعدائنا ، ولأننا تشكل العمق الإستراتيجى الطبيعى لأفريقيا ، وهو العمق الذى تهدد المصالح الأفريقية عبره مجالاً للتحرك والتحرر ، ولأن تاريخنا في القارة ناصح البياض لاتشوهه عهود إستعمارية ولا فترات إستفلاكية . ولأن أفريقيا منا ، ولأننا نحن منها .

وقد بدأ الكتاب بتمهيد عن العلاقات التاريخية في القارة مركزاً على ما يتعلق منها بالاستعباد والاستعمار والاستقلال ، وتضمن تسعة فصول ، أولها عن الاسلام في أفريقيا عرض فيه الهجرة الأولى والدعوة والفتوحات والتكامل والتعاجز العربى واللغوى واللغة العربية وأفريقيا وانتشار العربية في كل القارة وفي كل دولة على حدة ، مع إبراز آثار التفرقة العنصرية والاستعمار ، وثانيها عن الاستعمار القديم والحديث ، وثالثها عن أفريقيا وإسرائيل ، ورابعها عن أفريقيا والعرب ، وخامسها عن مناهج التعاون الأفريقى / العربى ، وسادسها عتسائلاً عن السلاح أم التنمية ، وسابعها عن المشكلات الأفريقية ، وثامنها عن الاسلام ومستقبل القارة الأفريقية ، وتسعها عن إبداء أفريقيا ، مع خاتمة على هامش مناهج التعاون العربى / الأفريقى .

العربية إلا مصر (وليبيا) .

وبحكم كون المؤلف من رجال الاعلام ، فقد جاء الكتاب ذا صبغة إعلامية متميزة ، كما إنسم بالعرض المبسط ، وعلى الرغم من تعدد المنظمات والوكالات المعنية ، إلا أن الكتاب إقتصر في آخر صفحاته على عرض لمنظمتين ، الأولى هي الوكالة الإسلامية الأفريقية للغة ميرزا مراحل صلها وأهدافها ، وأنها إستطاعت في مرحلتها الأخيرة خلق علاقات وطيدة مع الأمم المتحدة في رئاستها في نيويورك حيث تمت دعوتها لحضور الدورة الخاصة بمشكلات إفريقيا ، كما نالت عضوية اللجنة الإستشارية العليا لتنسيق مكافحة الكوارث في العام الثالث للأمم المتحدة ومقرها جنيف ، والثانية هي الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية الكويتية ، ميرزا أهدافها في معاونه الفقراء والمرضى والأيتام والمعوزين ومنكوبى الكوارث والمجاعات وتقديم المعونات الصينية والنقدية في حالات الكوارث والمجاعات وغير ذلك من الأهداف وقد لاحظت في عرض الكتاب في الفصل السابع للمشكلات .

الأفريقية ، أنه أبرز الحاجة الشديدة لمعظم الجمعيات والمدارس والمكتبات إلى المزيد من الكتب والنشرات والمصادر التى تبين للمسلمين الأفريقيين حقيقة دينهم ، وأبرز أن الكتب التى نحن في حاجة إليها هي كتب إسلامية مبسطة تتحدث الى الناس بلغة يفهمونها وتكون قريبة إلى عقولهم وقلوبهم وتأخذ بأيديهم نحو فهم القوى وأيسر الدين ، أما هذه الكتب الضخمة التى توزع وينفق عليها الملايين ، فهي كتب متخصصة ومن غير اليسير على الفرد العادى جمعها فضلاً عن فهمها ، وطالب الكتاب بأن نمكف على وضع كتب تصلح لتحقيق الهدف الذى ننشده ويتقبلها الناس ويقبلون عليها خاصة الناشئة منهم .

والواقع أن الكتب والمطبوعات وغيرها من المصنفات الاعلامية والثقافية التى توزع في القارة - سواء منها المسموعة أو المرئية - تحتاج إلى وقفة لإعادة النظر فيها ، ويمكن توفير كثير من المبالغ الطائلة التى تنفق على الكتب الضخمة التى توزع في دول القارة وصرف مبالغ أقل بكثير على كتب ومطبوعات ومصنفات مسموعة ومرئية توضع بعناية فائقة وتراعى فيها التقنية التى تجعلها مناسبة لنوعية المستقبلين لها . لغة وموضوعاً وعرضاً وشرحاً وتديلاً - وتراعى فيها الدخال العلمية والعملية التى تناسب ثقافتهم وتأثراتهم وسيكولوجيتهم ، والمعروف أن الاعلام الصحيح هو علم له فنونه المتميزة والمتطورة ، ولكل مقام مقال ، ولكل شعب خصائص ، وما يصلح للخاصة لا يصلح للامة ، وما يصلح للناشئة يحتاج إلى تقنية مناسبة خاصة .

والجدير بالذكر أن الدكتور/يمانى مؤلف الكتاب يراس جمعية (اقرأ) الخيرية العالمية التى أسسها مع رجل الأعمال البارز (الشيخ / صالح كامل) ، وهي جمعية تعتقد أنها مؤهلة لكي تقوم بهذا النوع من الأنشطة الاعلامية والثقافية ورغم الجهود التى تبذلها هذه الجمعية في مجالات التعليم والتدريب والتربية بمختلف أساليب العمل التثقيفى الاعلامى من محاضرات وندوات ومؤتمرات ونشر وترجمات ودراسات وبحوث ومسابقات وغيرها ، ورغم أن المؤلف لم ينتهز فرصة إصداره للكتاب المعروض لتضمينه المعلومات عنها وعن أنشطتها ، إلا أننا نرى أن في مقدورها أن تلعب دوراً رائداً ومتميزاً في تطبيق هذه الرسالة وهذه الأهداف في خدمة الكتاب والمصنف المناسب لشعوب القارة خاصة ، والعالم بوجه عام ، إذا ما استخدمت التقنية المتطورة المناسبة على الوضع المشار إليه .

ولكى يكون الكتاب ذا قيمة عملية - بالإضافة الى قيمته العلمية - فقد لاحظنا أن الدكتور/يمانى قد خرج منه بإقتراح عملي بضرورة عقد إجتماع عام للجهات المعنية بالدعوة والتوعية والإرشاد في مختلف البلدان العربية ، مع الاعداد المسبق للدراسات والمعلومات والانطباعات بالإيجابيات والسلبيات ، وأن يكون لدى كل مشارك مشروع متكامل مقترح للتنسيق بين الدول المعنية وطرق الممارسة

وتوزيع المسئوليات وبرامج العمل والمستلزمات المالية وأساليب تطوير عمل الدعوة ، والخروج بضطة لبرامج متكاملة ذات جداول زمنية محددة وطريقة للمتابعة والتقويم ، مع تركيز الخطة على الاهتمام بالإنسان أولاً ومواجهة الواقع بالحقائق ، ومع إبراز ضرورة تصحيح الصورة العربية في إفريقيا وإعادة الصلة الاعلامية المقطوعة بين العرب وإفريقيا ، فضلاً عن المساهمة في النشاط الاقتصادي والتبادل التجارى والاستثمار الرأسمالى والتصنيع في القارة .

ونعتقد أن هذا الاقتراح هو إقتراح جاء من شأنه أن يشكل أساساً لانطلاق جديدة مدروسة في مجال العمل الاعلامى والثقافى ، وإشرافه تفتح الباب نحو علاقات عربية إفريقية أفضل على أسس من التخطيط والتطوير والتكامل والتنسيق والمتابعة والتقييم ، بيد أن الامر هنا يتطلب التوضيح والتعديد حيث أن الاحتياج هو الى تحريك أحدهما على المستوى الحكومى والآخر على مستوى المنظمات ، والأول يتطلب الامر فيه عقد المؤتمر المبتلى للتملؤن العربى / الإفريقى - على مستوى القمة - خاصة وأن مؤتمر القمة الأول مضى عليه سنوات طويلة ، وحظ هذا المؤتمر ومن قبله الاجتماعات على مستوى الخبراء وعلى مستوى وزراء الخارجية من شأنه أن يقرر خطط التملؤن والتنسيق على مستوى الدول والحكومات .

أما الاقتراح الذى ورد في الكتاب المعروض ، فهو يتعلق بإجتماع عام للمنظمات والهيئات والمؤسسات والجمعيات المعنية التى يمكن أن تسهم في التملؤن العربى الإفريقى ، سواء منها المؤسسات الخيرية أو مؤسسات رجال الأعمال أو المؤسسات المختصة بتقديم المعونات - المادية والفنية والالغائية - أو المؤسسات الثانية والاعلامية والاجتماعية ، وهناك العديد من المؤسسات التى يمكن إجتماعها حسب التخطيط الموضوع والتخطيط المسبق أن تخرج ببرامج ناجحة تحقق الأهداف المنشودة على المستوى الخاص بما يسمى بالمنظمات غير الحكومية .

غير أننا نرى في الوقت نفسه أن تحقيق الاقتراح لابد أن يبدأ بتبنى جهة معينة للسير فيه ، حيث تقوم بتنسيق الجهود من أجل الدعوة للإجتماع والتخطيط له وتنظيمه بالطريقة المناسبة ، والاقتراح العمل من جانبنا هو أن يتولى المؤلف الفاضل الدكتور/يمانى نفسه تنسيق هذه المهمة القومية الجليلة ، بالتعاون مع الخبراء المختارين والتنظيمات المعنية .

سفير / احمد طه محمد

□ □ د . حمدى عبد الرحمن حسن - الأيديولوجية والتنمية في أفريقيا - مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة - القاهرة ١٩٩١ □ □

الكتاب في الأصل هو رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩٠ لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية . والكتاب يطلب عليه طابع الرسالة الجامعية أكثر منه طابع الكتاب . وقد جاء الكتاب في ٤١٢ صفحة وينقسم الى بابين كل منهما ينقسم الى فصولين وهو يدرس التنمية في إفريقيا وأيديولوجيتها مع التركيز على المفارقة بين دولتين صاكينها وتزانيا .

الفصل الأول من الباب الأول وهو بعنوان الأيديولوجية والتنمية في إفريقيا ويقدم الباحث فيه ثلاثة نماذج رئيسية لايديولوجيات

أسرة (كينياتا) كلفة سياسية فعالة ويذكر الباحث أن من أبرز العوامل التي ساعدت على الاستقرار النسبي لنظام (كينياتا) خلال تلك الفترة ارتفاع أسعار البن في السوق العالمية عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ م بعد موجة الجليد التي دمرت محصول البن البرازيلي. في تنزانيا اتسمت تجربتها في التنمية بالتحول الاشتراكي منذ إعلان أورشا، وكان ذلك في التأكيد على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية في عملية صنع القرار والاعتماد على الذات دون الاستعانة بالمعونات الخارجية وخلق بيئة اشتراكية. وذلك بتشجيع المبادئ الاشتراكية واستئصال المبادئ الغربية الرأسمالية لدى بعض الأفراد وتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد وضعت الحكومة التنزانية المبادئ السابعة في برنامج عمل تنفيذي. ويقدم الباحث في المبحث الثالث من الفصل تقويماً للإنجاز الذي حققته التنمية في كل من كينيا وتنزانيا. فكل منهما نهج نهجاً مغايراً للآخر وفي هذا الصدد يشير إلى نقطة هامة وهي أن مفهوم التنمية وتحديد أبعاده اختلف بداية بين الدولتين، فاختلقت الطرق ولبن كان الهدف واحد.

الكتاب يقدم معرفة جيدة عن التنمية في أفريقيا وعن النماذج العامة لها كما أنه يوضح أن الإنسان هو جوهر عملية التنمية، فهو الدافع والمحرك وهو الهدف ويبرز أن هناك نماذج للتنمية وليس نموذجاً واحداً. والأكثر من ذلك أن ما يميز التنمية في أفريقيا هو موقف التنمية من (الاستعمار) الذي تحلصت منه القارة السوداء قريباً، وأيضاً نستنتج وبوضوح من الكتاب أن الاستعمار لم يترك عند خروجه الاستقرار والرفاهية في أفريقيا، بل تركها مهياة وفي ظروف حرجية إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ولعل المشكلة في القارة ليست مشكلة تنمية بقدر ما هي قضية بحث عن الهوية والذات.

أسامة فاروق مخيمر

□ □ حسين احسان قطبي : الديون الخارجية لأفريقيا : دراسة تحليلية - رسالة ماجستير (الاقتصاد) - معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة - القاهرة - ١٩٨٨ □ □

تتعدد المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول المتخلفة بصفة عامة والدول الأفريقية بصفة خاصة وتزداد حدتها في الآونة الأخيرة أما نتيجة للسياسات التنموية غير الملائمة التي طبقتها بعض هذه الدول أو نتيجة للوضع الراهن للنظام الاقتصادي العالمي الحالي ولعل تقلب أزمة المديونية الخارجية للدول الأفريقية - بعامة - يعد بحق أكثر هذه المشكلات تازماً وتعقد لخصوص أن هذه المشكلة قد ارتبطت بظروف علمية معقدة فرضت نفسها على الظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية حقبة السبعينيات وحتى الآن وكذا على الدول الأفريقية بحكم علاقات التخصص والتبديل التي تربط الأخيرة بالسوق الرأسمالي العالمي. ومن هنا جاء موضوع الديون الخارجية لأفريقيا من أحد الموضوعات الملحة على كل باحث اقتصادي مهتم بالشؤون الأفريقية وخاصة أن هذه الأزمة تهدد - في الوقت الراهن - الهياكل

التنمية السائدة في أفريقيا وهي : نموذج الاشتراكية - القومية ، نموذج الأفرو - ماركسية ، نموذج الرأسمالية - الأفريقية .

ويتطرق الباحث في هذا الفصل إلى الإطار النظري لهذه النماذج الثلاثة من حيث ملامح وسمات كل نموذج وعوامل انتشاره ومدى انطباقه على الدول الأفريقية .

وينتقل إلى الفصل الثاني من الإطار النظري إلى إطار الواقع والممارسة على النماذج الثلاثة المذكورة . ففي النموذج الأول : نموذج الاشتراكية - القومية يناقش إيديولوجية الانسانية واستراتيجية التنمية في زامبيا وعلى اعتبار أن المنظر الرئيسي لهذه الإيديولوجية هو الرئيس كينيث كاوندوا أول رئيس لزامبيا بعد الاستقلال ويعرض بالتفصيل إلى شرح هذه الإيديولوجية في زامبيا ثم يعرض ثانياً إلى إيديولوجية التنمية في فينيا التي طرحها الرئيس أحمد سيكوتوري .

النموذج الثاني وهو نموذج التنمية في دول الأفرو - ماركسية ومن الأمثلة عليها التحول الاشتراكي في الكونغو أعقاب الانقلاب الذي قام به نجوابي في الكونغو في ديسمبر ١٩٦٨ - وكان الهدف هو تحقيق المجتمع الاشتراكي الذي يقوم على أساس مبادئ الماركسية اللينينية . أما عن موزمبيق فقد ركزت في التنمية على (خلق الإنسان الجديد) الذي يتخلص من العقلية الاستعمارية دون العودة للتقليدية والمقصود بالتقليدية هنا هو المجتمع المنفلق على نفسه والذي يتسم بالجمود ويرفض الابتكار والتحرر من القيود . وفي ضمن هذا التوجه دعت الكتابات في موزمبيق إلى المشاركة والتعبئة الجماهيرية .

النموذج الثالث وهو نموذج الإيديولوجية واستراتيجيات التنمية في دول الرأسمالية الأفريقية ومن الأمثلة عليها الأصولية القومية ورأسمالية الدولة في زائير وهنا يبرز اسم الجنرال « موبوتو سيسي سيكو » الذي وصل للسلطة عام ١٩٦٥ م وسعى إلى تكريس سيطرته على السلطة من خلال نظام الحرب الواحد والقائد الواحد وأرجع ذلك إلى كونه من تقاليد الأصالة الأفريقية في زعامة القرية منذ القدم .

إن اختلاف القيم والأفكار والعقائد والإيديولوجيات عموماً له أثره على مجمل الأنماط والسياسات العامة للتنمية في المجتمع . فالتنمية هي كل متداخل من الإنسان والبيئة والسياسة والاقتصاد في ظل مجتمع يعيش الإنسان فيه . ويعرض الباحث إلى علاقة الإيديولوجية بالإنجاز التنموي ومدى هذه العلاقة في النماذج الثلاثة من خلال عدة مؤشرات هي : النمو الاقتصادي ، المساواة والعدالة في التوزيع ، المشاركة السياسية ، الاستقلال السياسي والاقتصادي .

الباب الثاني هو دراسة مقارنة لدولتين هما كينيا وتنزانيا . ويشير إلى هذه المقارنة : فكلتا الدولتين بينهما حدود مشتركة وخضعتا لاستعمار واحد هو الاستعمار البريطاني ولهما تاريخ مشترك بل وظروف طبيعية وجغرافية متشابهة . ويشير الباحث في الفصل الأول من الباب الثاني إلى أن كينيا قد اختارت طريق التنمية الرأسمالية . وأكدت على قيم المشروع الخاص وتشجيع الاستثمارات الخاصة مع دعم الدولة للرأسمالية . أما تنزانيا فقد سلكت طريق الاشتراكية والاعتماد على الذات ورفض المشروع التنموي بمفهومه الغربي .

في كينيا هدفت الحكومة إلى إقامة الدولة القومية وسعت إلى قيام أجهزة الدولة بتهيئة الظروف المؤدية للتراكم الرأسمالي ثم استخدام سلطات الدولة لدعم التراكم الرأسمالي ، وفي مرحلة ثانية لاحقة شهدت كينيا مجموعة من الأحداث كان لها تأثيرها الواضح على التحول الرأسمالي في كينيا وهي : حادثة اغتيال توم مويوا ومحاولو استيلاء المعارضة السياسية والعلاقات الأتنية والقضايا الطلابية والعلاقات المدنية العسكرية وسياسات الأراضي . وفي رحلة ثلاث استمرت حتى عام ١٩٧٨ م تميزت من عام ١٩٧٤ - ١٩٧٨ بتأسيس

الباب (خمسة فصول) تتم مناقشة موضوع التمويل الخارجى من ناحية مفاهيمه المختلفة ومبرراته وحدداته والمداخل الاقتصادية المختلفة لدراسة التمويل الخارجى والآثار والاعباء التى تنجم عن ذلك التمويل . هذا بالإضافة الى دراسة طاقة الدول المختلفة على خدمة ديونها الخارجية فى الاجلين القصير والطويل بينما يتم تخصيص الفصل الخامس والاخير من هذا الباب لدراسة شروط المعونة الاجنبية للدول النامية بشكل عام سواء تم تقديم هذه المعونات من هيئات تمويل دولية متخصصة كصندوق النقد الدولى او مجموعة البنك الدولى او كانت تلك المعونات من المصارف الدولية او اتخذت المعونة شكل المعونات الحكومية الثنائية - الرسمية - وسواء كانت مقدمة من مجموعة الدول الرأسمالية او مجموعة الدول الاشتراكية .

هذا وينفرد الباب الثانى من الدراسة لمناقشة الاطار التحليل لمشكلة الديون الخارجية للدول الافريقية بشكل خاص حيث تتم مناقشة عدد من المؤشرات والاتجاهات التى توضح مدى جسامته المشكلة فى مستواها الافريقى - على الاقل - وتحولها الى مرحلة الازمة التى باتت فى اشد الحاجة للمواجهة العملية والسريعة . وعلى هذا يأتى الباب الثالث والاخير من الدراسة لمناقشة اهم بدائل مواجهة الازمة دوليا وافريقيا ووطنيا ومدى ملائمة هذه البدائل المطروحة لحل الازمة فى مستواها الافريقى . هذا وتخلص خاتمة الدراسة - فى ضوء تعدد بدائل المواجهة ومعقولة العديد منها - الى ضرورة الانتقال بشكل عاجل من مرحلة تصورات الحلول والبدائل الى مرحلة تطبيق وتنفيذ هذه المقترحات وذلك للحد من تفاقم الازمة من ناحية وكذا للتعبير عن بداية عصر جديد من التعاون الدولى بين الشمال الدائن والجنوب الدين .

طارق حسنى ابو سنة

□□ عبد المنعم الغزالى الجبيلى - ٧٥ عاما من تاريخ الحركة النقابية المصرية - القاهرة : العربى للنشر والتوزيع - ١٩٩١ □□

تزايد الحديث منذ فترة ليست بالقصيرة عن المجتمع المدنى والتطور الديمقراطى ، كأحد السمات المصاحبة للنظم الحاكمة لدول العالم الثالث خلال العقد القادم . وفى هذا الاطار يمكن النظر الى الحركة النقابية العمالية المصرية ، كأحد المؤشرات الدالة على حيز الديمقراطية فى مصر وهى تدخل آخر سنوات القرن العشرين . وتتبع اهمية هذه القضية من كونها تتعلق بأحدى القوى الاجتماعية الدافعة للتطور فى المجتمع من خلال موقعها على خريطة الاحداث من جانب آخر وقدرتها على التأثير والقيام بدورها كجماعة ضغط من خلال موقعها على خريطة الاحداث من جانب وقدرتها على التأثير والقيام بدورها كجماعة ضغط ، لا ان تكون مجرد امتداد للحكومة من جانب ثالث . فالحركة النقابية هى جزء اساسى من حركة المجتمع باعتبارها تعبر عن تجمعات منظمة للمثقفين والمهنيين والمتعلمين من ناحية وتجمعات شعبية وديمقراطية تحكمها قوانينها ولوائحها الخاصة من ناحية اخرى . بمعنى انها تجسد المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى والفكرى السائد فى المجتمع .

ومن هنا ترجع أهمية موضوع هذا الكتاب ، لما يعكس من دلالات لا تقتصر على النظرة المحدودة للتطور التاريخى لدور الحركة النقابية المصرية بل تتخطاها الى نطاق أوسع وأشمل إذا ما اردنا بث الحياة

الاقتصادية المتهاكة لتلك الدول كما تهدد مستقبل كل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الافريقية . وبغضلا عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية لافريقيا بحيث أصبحت أكثر العقبات الاقتصادية التى تهدد كل خطط مستقبلية للتنمية فى هذه الدول فإن أهمية اختيار هذا الموضوع يرجع للعديد من المبررات الأخرى فى مقدمتها : ندوة الحديث فى هذا الموضوع على المستوى الافريقى على حين يحتل الموضوع بكثير من الاهتمام على المستوى الأمريكى اللاتينى رغم خطورة المشكلة على المستوى الافريقى إذا ما نظرنا لضغط الهياكل الاقتصادية الافريقية القائمة بالمقارنة بمثيلها فى دول أمريكا اللاتينية .

وتحاول الدراسة التنظير العلمى لظاهرة المديونية الخارجية للدول النامية ككل والدراسة التحليلية لهذه الظاهرة - من حيث الحجم والمبررات والنتائج - واستعراض الخطط والمقترحات التى برزت فى الآونة الأخيرة لمواجهة هذه الازمة ونقد هذه الخطط فى مستواها الافريقى بحيث يمكن للباحث ان يخلص لعدد من النتائج فى شكل مقترحات وتوصيات تستهدف حماية الدول الافريقية من المزيد من التورط فى هذه الظاهرة وابرار مدى جدوى طرح المزيد من المقترحات والتوصيات لمواجهة الازمة وأهمية الانتقال بشكل عاجل الى مرحلة اتخاذ الخطوات العملية الكفيلة بوقف المزيد من التدهور فى الموقف الحالى فى الاجل القصير والمواجهة الحاسمة لموقف المديونية الدولية القائمة فى الاجل الطويل .

ويتناول البحث موضوع الديون الخارجية لافريقيا من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتمثل فى :

المحور الاول : الاطار النظرى للمشكلة على مستوى الدول النامية ككل .

وهذا الجزء يناقش مبررات التمويل الخارجى واسباب التجاء الدول النامية اليه بشكل عام بالإضافة الى دراسة اثار هذا التمويل الخارجى واعبائه الملقاه على عاتق الدول المستقبلية لهذا التمويل . كما تعرض الدراسة لهيكل الديون الخارجية للدول النامية من خلال بحث اشكال القروض الخارجية على اختلافها ويبحث طاقة تلك الدول على خدمة هذه الديون الخارجية . كما تتناقص الدراسة ايضا شروط المعونة الاجنبية المقدمة للدول النامية واختلافها باختلاف الجهات المانحة لهذه المعونة .

المحور الثانى : الاطار التحليل لمشكلة الديون الخارجية على المستوى الافريقى :

ويعرض هذا الجزء تطور حجم المديونية الخارجية للبلدان الافريقية خلال عقدى السبعينات ، الثمانيات ودراسة اعباء هذه الديون واثرها على البلدان الافريقية المدينة وعلى جهود التنمية التى تبذلها تلك الدول ومن هنا تذهب الدراسة لبحث اتجاهات تطور معدل خدمة الديون الخارجية لتلك الدول ، اثر تزايد عبء الديون الخارجية على القدرة الذاتية للاستيراد ، اثر هذه الديون على معدلات الادخار المحلى على العجز بميزان المدفوعات ، على التضخم بالدول الافريقية المدنية ، على الانتقال الصالى للموارد الاجنبية بالإضافة الى مناقشة دور القروض الخارجية فى زيادة التبعية الاقتصادية ، السياسية للخارج .

المحور الثالث : مواجهة ازمة الديون الخارجية فى الدول الافريقية :

ويعرض هذا الجزء الجهود المبذولة دوليا ، عالميا للخروج من الازمة على مستوى الدول النامية ككل كما تعرض بعض المقترحات والتوصيات التى يرى الباحث ضرورتها للخروج من الازمة سواء كانت هذه التوصيات على المستوى الدولى او الاقليمى (الافريقى) او على مستوى القطرى (على مستوى كل دولة على حدة) . ووفق هذا التصور تشتمل الدراسة على ثلاث ابواب رئيسية يأتى اولها لمناقشة المحور الاول من المحاور الثلاث للدراسة وهو الاطار النظرى للمشكلة على مستوى الدول النامية بشكل عام . وفى هذا

كافة فئات المجتمع . وربما يكون ذلك هو السبب وراء إشارة المؤلف الى سعيه نحو اعداد جزء ثانى يستعرض فيه الحركة النقابية من منتصف السبعينات وحتى عام ١٩٩٠ .

وقد احسن المؤلف بالتنويه الى انه لم يهدف لكتابة تاريخ الطبقة العاملة المصرية . - بالرغم من أن كتابه يدخل ضمن زمرة الكتب التاريخية - لما يتطلبه ذلك من اتساع زاوية المعالجة والرؤية الخاصة بالمؤلف لهذه الطبقة العاملة من ناحية اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى ارتباطها بالواقع المصرى عبر الفترات والمراحل الزمنية المتعاقبة ، التى تناولها في هذا الكتاب . وهوما استعاض عنه المؤلف بتركيز تناوله على تاريخ الحركة النقابية وليس على تاريخ الطبقة العاملة .

ايمن السيد عبدالوهاب

□ □ خالد عبد الحميد مسعود العوامل - الثورة الايرانية وشرعية النظم السياسية العربية - رسالة ماجستير في العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة □ □

منذ قيام الثورة الاسلامية في ايران في اواخر السبعينات وتعددت الكتابات العربية والاجنبية التى تتناول الثورة واحدا منها من خلال كم معلومات كبير قد يتضارب مع بعضه البعض ، وقد يرجع ذلك إما لقصد في حجب الكثير من الحقائق ، وإما لقلة الجهد في البحث عن مصداقية المعلومة .

وقد كان لاختلاف المواقف السياسية والايولوجية والاتجاهات الفكرية الاقليمية والدولية من الثورة الايرانية اثره في اختلاف الرؤية والمعالجة لها ، وتمثل ذلك في استخدام مناهج بحث لاتصلح لمحاولة فهم وتحليل الثورة . في الوقت ذاته كان للترسيات الناتجة عن الموروث الثقالي المستمد من الأطر المذهبية والقومية تأثيره في اطلاق احكام قيمية على حدث الثورة وتدايعاتها كما اغفلت معظم الدراسات عن الثورة الايرانية تأثيرها على شرعية النظم السياسية العربية . رغم التجاوز الجغرافى والانتماء العقيدى لكلا الطرفين .

من هنا تكتسب رسالة الباحث خالد عبد الحميد مسعود العوامل اهميتها وجديتها ، سواء في تحليلها للثورة الايرانية ببيان دور الدين في مفهوم الدولة ، وتأثير الفكر المذهبى الشيعى الى ذلك بحيث ان تبلور في شكل نموذج الدولة الحال في ايران .

وتتميز الرسالة عما سبقها في تحليل اثر الثورة الايرانية على المجتمعات العربية ، وبالاخص على النظم العربية وشرعيتها . فقد وضع الباحث عددا من المؤشرات التى تعبر عن تأثير الثورة الايرانية على المجتمعات والنظم العربية منذ حدوثها وهذه المؤشرات هي :

أولا : تراجع المصداقات الجامدة في تصنيف النظم السياسية العربية ومصادر شرعيتها مثل [رجعية وتقدمية ، يمينية ويسارية ، ملكية وجمهورية ، ...] ليصبح عامل « المصلحة » هو العنصر الغالب في بناء التحالفات بين هذه النظم .

في هذه النقابات ، وهو ما لا يأتى إلا بالوعى الحقيقى بالحركة النقابية والتعرف على قادتها الحاليين والسابقين والتعرف على أهمية دور الحركة بالنسبة لافراد المجتمع ومدى تواجدها مع المتطلبات الراهنة . وبالتالي فيمكن تحديد هذه الأهمية من خلال عوامل ثلاثة : الاول : انه يعرض الى تاريخ الحركة النقابية المصرية منذ نشأة الصناعة والعمل المأجور فيها وحتى عام ١٩٧٢ وما شهدت هذه الحركة من صعود وهبوط لخطها النضالى المواكب لحركة المجتمع ، بدءا من مقاومة الاستعمار الانجليزى في المرحلة المبكرة ومرورا بدورها الطليعى في ثورة ١٩١٩ والغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٨٩٩ واخيرا دورها منذ قيام الاتحاد العام لنقابات العمال في عام ١٩٥٧ وما اعقبها من تطورات .. اما العامل الثانى : فيتمثل فيما يقدمه هذا الكتاب من إضافة حقيقية للتاريخ السياسى للحركة النقابية في مصر ، نظرا لافتقار المكتبة العربية ومنها المصرية لهذه النوعية من الكتب . واخيرا فتساك اهميته عند النظر اليه باعتباره قياسا لدور الحركة النقابية في الواقع المعاصر ومدى توافق دور الحركة مع اتجاهات التطور في المجتمع باتجاه تعميق الديمقراطية وقدرتها على الاستفادة من حيز الديمقراطية المتوافر حاليا لتطوير حركتها واعادة بناء هيكلها .

ويتركز الكتاب حول فكرة اساسية مفادها أن العمال المصريون منذ نضالهم المبكر لم يقصروه على مجرد تحقيق مصالح ذاتية بزيادة دخولهم وانما سعوا للنضال من اجل الخلاص من الاستغلال الرأسمالى الاستعماري .. عن طريق تدعيم الحركة النقابية والارتباط بحركة المثقفين التقدميين المصريين . مما كان له عظيم الاثر في العديد من التوجهات التى حكمت الحركة النقابية فيما بعد . وهو ما دلل عليه المؤلف بعدد من النتائج أهمها : (١) دور الحركة النقابية المصرية في الحياة السياسية وعدم الفصل بين المهنة والسياسة ، انطلاقا من رفض المقولة الداعية للقول أن الطبقة العاملة لا تستطيع ان تكتسب غير الوعى النقابى فقط . (٢) فقدت الحركة النقابية الكثير من استقلالية شخصيتها وديمقراطية حركتها ، منذ قيام الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكي كنتيجة لبروز دور الواسى والحارس من قبل النظم . (٣) حمل المؤلف معظم المثقفين الاشتراكيين مسئولية تمكين مثقفوا البورجوازية من التوجيه الفكرى لحركة العمال وخاصة بعد ثورة ٢٣ يوليو . وهو ما يرجعه المؤلف لانشغال المثقفين الاشتراكيين عن حركة الطبقة العاملة مع الاقتصاد بالوعى الثقافى الثورى على المستوى النظرى اكثر من المستوى العملى .

وقد خلص المؤلف الى أهمية الوعى بالخبرة التاريخية هذه حتى يمكن الاستفادة منها عند رسم مستقبل افضل يمكن من مواجهة القوى الرافضة لمسيرتها . وطرحه للحل المتمثل في توسيع دائرة الوعى الجماهيرى والتمسك بقضية الحرية الجماعية في الممارسة والمشاركة واتخاذ القرار بمعنى ان تعميق الديمقراطية هو السبيل لنجاح الحركة النقابية المصرية في الوصول لاهدافها السامية سواء في داخل النقابة او في المجتمع ككل .

وما يؤخذ على هذا الكتاب هو توقفه عند عام ١٩٧٢ وعدم امتداده لشرح الواقع المعاصر للحركة النقابية ، كما تداد طبيعى يوفر الوعى عن الحركة النقابية وقادتها الحاليين لأهمية دورها ومدى مواكبتها لمتطلبات وقيود المرحلة الحالية . التى تفرض المزيد من الابعاء على الحركة النقابية في وقت تتجه فيه النظم السياسية نحو المجتمع المدنى وتعظيم دور المؤسسات في مواجهة النظم الغير ديمقراطية وكذلك في تغيير اشكال القوى الداعية لاستغلال الطبقة العمالية في مقابل رأس المال وتكونها بما يساير روح العصر . من هنا كانت أهمية تناول الفترة التالية لتوقف هذا الكتاب وخاصة انها شهدت العديد من التغيرات سواء بالنسبة للحركة النقابية نفسها او بالنسبة للطبقة العاملة ، في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادية الغير مقننه ، مما كان له مبالغ الاثر على العديد من التحولات التى شهدت

ثانياً : مواكبة قيام الثورة الإيرانية لينفذ العديد من القوى الاجتماعية فيما عرف بحركات التغيير الاجتماعي من منظور إسلامي والتي قدمت نفسها كبديل سياسي لنمذاج السلطة القائمة ، وخاصة نجاح الثورة الإيرانية في تدعيم أركانها وتوطيد سلطانها . ثالثاً : ظهور ما يطلق عليه اسلمة الخطاب السياسي للنظم السياسية العربية مثل تبني أو استخدام رموز وشعارات أو حتى اعتماد سياسات ذات مظاهر اسلامية كالدموع الى مجالس الثوري أو الاعلان عن تطبيق الشريعة الاسلامية ، او اثبات الانتساب الى النبوة ومماثلة ذلك .

رابعا : ظاهرة الاحياء الشيعي يتصاعد دور الاقليات الشيعية في بعض البلدان العربية كما هو شأن حزب الله في لبنان وحزب الدعوة في العراق وبعض الجماعات الشيعية الاخرى في دول الخليج . خامسا : تغير طبيعة النظرة الإيرانية للصراع العربي - الاسرائيلي ومن ثم تغير الدور الإيراني واتجاه حركته في هذا الخصوص والذي انطوى في ان واحد على ازدواجية غاية في التعقيد سواء من حيث ايجابية هذه النظرة الإيرانية لصالح القضية العربية ، او من حيث تعدى فعالية النظم السياسية العربية في مواجهة هذه القضية .

اخيراً : كثرة الحديث في الخطاب السياسي العربي عن التحديات الخارجية للأمن القومي العربي وضرورة تبني استراتيجية موحدة لمواجهة مع الاشارة في هذا الخصوص الى الثورة الإيرانية باعتبارها من اهم مصادر هذه التهديدات الخارجية . وجاء تقسيم الرسالة الى بابين وثمانية فصول تسبقها مقدمة وخاتمة في المقدمة يتم تأهيل المفاهيم والمداخل الرئيسية للرسالة مثل الشرعية والنسق القياسي للدولة الشرعية ، ومفهوم الكيان الحضاري الاجتماعي .

الباب الاول بعنوان « الدولة والثورة في ايران » يتناول جدلية العلاقة بين الدولة والثورة في ايران من خلال اربعة مداخل رئيسية هي : الدين والدولة في ايران ، التجديد في النسق السياسي الشيعي ، نموذج الشاه للدولة ، النموذج الإيراني للدولة .

فيعرض الفصل الاول لتطوير العلاقة بين المؤسسة الدينية والانظمة السياسية التي قامت في ايران منذ نشأة الدولة الصفوية وانتهاء بالاسرة البهلوية . كما يبحث اثر الثقافة الشيعية على المجتمع الإيراني وعلى تشكيل الطابع القومي الإيراني . كما يبحث التحالفات المجتمعية التاريخية بين اهم مجموعتين مستقلتين عن السلطة وهما المؤسسة الدينية والتجار ، ودورها التاريخي في مواجهة استبداد الاسر الحاكمة والقوى الاستعمارية الاجنبية ، ويقوم ببيان اسباب وعوامل قوة المؤسسة الدينية تاريخياً ، ويعرض لاهم الاتجاهات التي تقود هذه المؤسسة داخلياً .

الفصل الثاني يتناول التجديد الذي تم داخل النسق السياسي الشيعي على مستويات رئيسية ثلاثة هي : الايدولوجية ، والتنظيم ، والقيادة .

فيناقش في الايدولوجية التجديد الذي تم في اصول النظرية السياسية الشيعية فيما يتعلق بالمفاهيم الكلية وبالأدوات في مبدأ « الفقيه » ، ومبدأ « التقية » ، اللذين شكلا عائقين للثورة والتغيير . كما يعرض لنظرية « ولاية الفقيه » التي كانت نتاج حركة التجديد والتطوير داخل الاتجاه الاصولي للمؤسسة الدينية والتي انتهت بالصيغة التي قدمها الامام الخميني ، ويبين اهم المواقف المؤيدة والمعارضة كهذه النظرية ، والافكار التي يستند اليها كل فريق من هذين الاتجاهين . اما على مستوى القيادة فيبحث الفصل دور القيادات التي قادت التجديد الفقهي داخل المؤسسة الدينية « فيضية قم » ، والتي تمثل الاتجاه الاصولي الحركي داخل المؤسسة الدينية . كما يعرض للتجديد الفكري الذي تم بفعل القيادات الثقافية الاسلامية وبالأدوات في مؤسسة « حسينية ارسلا » في مواجهة النخب التكلفية العثمانية والمفتوية والتي لعبت دوراً في بث

الوعي الاسلامي داخل المجتمع الإيراني . اما على مستوى التنظيم ، فيدرس دور المؤسسات الاجتماعية المحلية في التعبئة الجماهيرية وتنظيم القوى المجتمعية في مواجهة قوى نظام الشاه مستخدمة الحسينيات والمصالح والاتحادات والمدارس الاسلامية في تحريك الشعب من خلال المظاهر والاضرابات وتوظيف المناسبات الاجتماعية القومية توطينا سياسياً فعلاً .

الفصل الثالث ، يعالج نموذج الشاه النحديش للدولة ويعتمد على محاور رئيسية هي : مصدر الشرعية السياسية والنخبة الحاكمة ، والهياكل السياسية ، السياسات الداخلية والخارجية بهدف معرفة اسباب فشل نمط التنمية الذي اتبعه نظام الشاه والعوامل التي أدت الى نمو الحالة الثورية ضده واسقاطه .

يعرض الفصل الرابع للنموذج الإيراني للدولة من خلال تحليل الطبيعة والخصائص التي يقدمها هذا النموذج الجديد للدولة والكيفية التي تم بها بناء الدولة من خلال ابعاد رئيسية ، اولها ، بناء السلطة وتشكلها ، والصراعات التي تمت بين المؤسسة الدينية والقوى السياسية العثمانية الاخرى حتى تم حسمها ، ونمط النخبة التي تبلورت من داخل المؤسسة الدينية واهم الاتجاهات الفكرية والمواقف السياسية داخل هذه النخبة الجديدة .

وتأتي هذه الأبعاد هو البعد النظامي في داخل النظام الجديد ، سواء من خلال بناء مؤسسات جديدة تتفق مع القيم السياسية والاهداف الجديدة للمشروع والنموذج الجديد للدولة ، او من خلال السيطرة التدريجية على مؤسسات النظام السابق وتوجيهها بما يتناسب مع الرؤى السياسية الجديد .

البعد الثالث هو المطلق بمفهوم اسلمة المجتمع والتغيير الاجتماعي والسلوكي والاخلاقي الذي سعت الثورة لبنائه مجتمعياً ، سواء من خلال السياسات التشريعية او الاقتصادية او التعليمية بهدف بناء مجتمع اسلامي إيراني جديد .

ثم يقيم الباحث الدلالات العامة التي قدمتها الخبرة الإيرانية الجديدة للدولة بأبعادها الايجابية والسلبية في مستوياتها المختلفة . الباب الثاني عنوانه « الثورة الإيرانية والكيان الاجتماعي الحضاري العربي » ويشمل اربعة فصول رئيسية :

الاول يعرض لاثار الثورة الإيرانية على المصادر الفكرية للشرعية ، فيعالج المبحث الاول هذه الاثار على المصادر الاهلية للنظم السياسية العربية المستندة الى التأسيس الاسلامي في بناء الشرعية اما المبحث الثاني فيعالج اثار الثورة الإيرانية على المصادر الوافدة للشرعية سواء في اطار خبرة الفكر القومي في تأسيس الشرعية ، او في سياق التأسيس الليبرالي التعددي للممارسة داخل النظم السياسية .

ويتناول الفصل الثاني الخطاب السياسي الإيراني ومواقفه من قضية تصدير الثورة وكيف واجهت الثورة الإيرانية في تحولها الى نظام سياسي صعب التناقض بين الحفاظ على المتطلبات الايدولوجية للثورة وبين المتطلبات الواقعية للحفاظ على بقاء النظام السياسي واستمراره .

ويستعرض الفصل الثالث حركات التغيير الاجتماعي باعتبارها البدائل الاجتماعية السياسية التي تسعى لاقامة نموذج مشابه للدولة من المنظور الاسلامي من خلال التأهيل لمفهوم حركات التغيير الاجتماعي وتحديد مفهوم الحركة الاسلامية مع رؤية نقدية للمنهجية الغربية في التعامل مع ظاهرة الاحياء الاسلامي ونقد ذاتي للحركة الاسلامية ، كما يتناول اثار الثورة الإيرانية على الحركات الاسلامية داخل النظم السياسية بمسالكها الإصلاحية والانتقالية ، يضاف الى ذلك التعرض لاثار الثورة الإيرانية على الاقليات الشيعية في المشرق العربي [دول الخليج والعراق ، لبنان] . وكيف ساهمت الثورة في لعب دور تكويني وتأسيس لبعض الجماعات الشيعية المسيية - التي توجد بها هذه الجماعات .

الفصل الرابع يتناول ~~السلطة~~ العربية - الإيرانية قبل الثورة

المواجهة الاعلامية عبر الخطاب السياسي المذهبي والقموي .
الحرب العراقية - الايرانية . الخ .
د - ان تأثير الثورة الايرانية لم يقتصر على المساس بشرعية
النظم السياسية القائمة في المنطقة وانما امتد الى اعادة ترتيب بعض
المفاهيم الحاكمة فيها مثل : مفهوم النظام الاقليمي العربي المركز
على الفكرة القومية المؤسسات الوظيفية ، كما اعادت طرح مفاهيم
مثل الكيان الاجتماعي الحضاري الذي يؤكد على نقاط التواصل
والترابط بين الدائرة العربية والدائرة الاسلامية .

هـ - ان الخبرة التي قدمتها الثورة الاسلامية عند بدء قيامها قد
مثلت رصيدا ايجابيا لقضايا الامن القومي العربي ، خاصة فيما
يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي ، الا ان طبيعة وتركيبه النظم
السياسية العربية القائمة وتناقض مصادر شرعيتها مع اسس
الشرعية التي قدمتها الخبرة الايرانية ادبا الى انكساره هذا الاتجاه
وانتاجه لآثار عكسية على الامن القومي العربي والمضاهاة .

٣ - ان النموذج الايراني الجديد للدولة الذي قدمته الثورة
والقائم على اسس طهيدية وحركية لم يستطع ان يصل الى مداه
بسبب البيئة الاقليمية والدولية المعاكسة ، اضافة الى استراتيجيته
الثورة وازواجها في الداخل .

٤ - ان مستقبل تأثير النموذج الايراني على شرعية النظم
السياسية العربية يتوقف على مدى قدرته على الصمود وبناء نموذج
القموي الذاتي ، وتحقيق استقلالية الدولة في التعامل الخارجي بعد
ان تم ايقاف اندفاعه عن طريق الحرب ، وكذا الحد من الآثار
المباشرة لمبدأ تصدير الثورة . ولخاتمة الرسالة يضع الباحث عددا
من النتائج منها :

- ان نموذج الثورة الايرانية في بناء الدولة وتصور ابعاد شرعيتها
داخليا وخارجيا قد شكل تحديا واسع المدى لمفهوم الدولة والشرعية
في المنطقة العربية من نواح كثيرة مما فرض ولايزال يفرض على
معظم دول هذه المنطقة ان تستجيب بشكل او باخر لمش هذه
التحديات حتى لا يكون العائد هو المزيد من الاضطراب وعدم
الاستقرار في بنية وبيئة النظم السياسية العربية .

- رغم تزايد التحليلات التي تشير الى تراجع موقع الايديولوجية في
النسق الايراني للدولة خاصة في مرحلة ما بعد الامام الخميني ،
وتولي الرئيس رافسنجاني مقاليد الحكم وظهور العديد من المؤشرات
التي تدل على تطلب العوامل والفرصة البراجماتية في الممارسة
السياسية الايرانية . الامر الذي ظهر بشكل واضح في التعامل
الايراني مع أزمة الخليج الثانية ، وظهور حرص القيادة الايرانية
على الخروج باكبر قدر ممكن من المكاسب وتوظيف كافة الاوراق التي
تملكها ايران في اتجاه تحقيق اعلى درجة في المصالح . وقد اظهرت
الانتخابات الايرانية الاخيرة تزايد قوة جناح الرئيس رافسنجاني في
الصراع الداخلية بين الفضة ، مما يفتح الباب لتفاعلات من نوع
جديد اقل حدة تجاه النظم السياسية القائمة .

وينتهي الباحث رسالته بنداء الى الطرفين العربي والايراني بعدم
اطلاق حالة الصراع والشقاق في طبيعة العلاقات بين النظام السياسي
الايراني والنظم العربية لان التفجرات الاقليمية والدولية تحتم على
الطرفين النظر في ابعديات التطول السياسي بينهما لتقوية الروابط
والتواصل ، يعزز ذلك الرابط الطهيدي الاسلامي والخطر المشترك
بينهما .

محمد حجاب

واقضيا الامن القومي العربي التي نجت لو تأثرت بحدوث الثورة
[الحرب العراقية - الايرانية . الصراع العربي - الاسرائيلي .
القضية اللبنانية] كما يبحث مفهوم الاستقلالية الذي قدمته الخبرة
الايرانية في السعي لتحقيق الاعتماد على الذات ، وبناء تنمية
مستقلة . ومقاومة حالة التهمية التي تعاني منها المذهب النظم
السياسية العربية ، كما يدرس امكانية نجاح نماذج مستقلة للدولة
داخل العالم الثالث في ظل النظم الدولي السائد .

بالنسبة لنهج الرسالة فقد اتبع الباحث أسلوب بناء المداخل
المفاهيمية والمنهجية للاقترب التعموي المعتمد على مفهوم الكيان
الاجتماعي الحضاري باعتباره اقترابا يعبر عن الاستقلالية
المنهجية في التعامل مع الواقع الاجتماعي مستندا في تحليله للظواهر
الاجتماعية الى مداخل الثقافة السياسية الحقيقية التي تكونت من
خلال التقاء مفاهيم وقوم ومدرجات المحدد الطهيدي مع الواقع
الاجتماعي . واعتمد الباحث في بناء اطار المفاهيم على تأجيل مفهوم
الشرعية في الخبرة الاسلامية والعربية واستخدم النسق القبلي
للدولة الشرعية في دراسة النموذج الايراني للدولة كصعيار لمصدر
الشرعية الطهيدية التي تنبثق الثورة في بناء الدولة ، وحددت لذلك
مستويات علمية مختلفة داخل هذا النموذج الجديد منها توحيد
السلطة ، بناء المؤسسات ، اسلمة المجتمع ، تصدير الثورة . كما
استخدم الباحث مفهوم الكيان الاجتماعي الحضاري في قياس
مفهوم الاثر منهجيا بتحديد ابعاد تأثير الثورة على المصادر الفكرية
الشرعية النظم السياسية العربية في واقعها المعاصر .

واستخدم الباحث من الأدوات البحثية التحليل التاريخي المقارن
في تتبع دلالات المفاهيم وقيلاس مجال التأثير قبل وبعد الثورة ، كما
لجا الى تحليل الفكر الخطاب السياسي الايراني الجديد من خلال
الخطب والتصريحات والبيانات التي صدرت ، سواء من القيادات
السياسية الايرانية او من المؤسسات السياسية المتخصصة داخل
الجمهورية الايرانية . وقد وظفت الرسالة أسلوب المقابلة في
لجمع المعلومات والتأكد من صحة البيانات والافاض والاحداث
داخ الثورة الايرانية . وكذلك مقابلات مع العديد من المتخصصين
الاكاديميين المهتمين بشؤون الثورة الايرانية ومنهم الذين قاموا
بزيارات ميدانية لايران على فترات مختلفة من زمن الثورة . وقد
توصل الباحث لعدد من الاستنتاجات وضمهما في صورة الفراضات
وهي كالآتي :

١ - ان عدم الثورة الاسلامية في ايران لنموذج الشاه للدولة المرز
تصورا جديدا لمفهوم الشرعية ومثل تحديا لشرعية النظم القائمة في
المنطقة العربية . نظرا لان الركيزة الفكرية التي استند اليها نظام
الشاه تطلبت الى حد كبير مع معظم الانظمة العربية ومصادر
شرعيتها .

٢ - ان تأثير الثورة الايرانية على الافاض الداخلية للنظم
السياسية العربية تمثل في

ا - ان النموذج الذي قدمته الثورة الايرانية للدولة والثورة كان
اكثر فعالية لتساوق مع تاريخ المنطقة وثقافتها السياسية من
المذاهب والاتجاهات الفكرية الاخرى في بناء شرعية الدولة ، لذا جاء
تأثيره اكثر قوة على حركات التغيير الاجتماعي . ومن ثم مثل ذلك
مصدر ضغط لضحايا على شرعية النظم السياسية العربية .

ب - ان تأثير الثورة الاسلامية وان كان قد انتشر بشكل مالى
ارجاء المنطقة العربية ، الا انه كان اكثر تأثيرا في المشرق العربي
عنه في المغرب العربي بسبب العامل الجغرافي وعلاقته بقضية
محددات الاثر .

ج - ان لاساس النظم السياسية العربية في المشرق العربي
بخطورة الاثر السياسية والثقافية لمفهوم تصدير الثورة ادى الى
الغراز نط من التفاعلات وريود الفعل المختلفة الحادة من ايرانها :

□ □ دكتورة ليلى عبدالمجيد . الصحافة في الوطن العربي ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، □ □ ١٩٩١

حدثت هذه الدراسة في مقدمتها - بشكل مباشر وبدون مقدمات لفظية مطولة حددت أهدافها على النحو التالي :

دراسة أوضاع الصحافة العربية من منظور العريات . فالدراسة تستهدف تحديد حجم الحرية المتاحة للصحافة كوسيلة من وسائل الاتصال الجماهيري في بعض الدول العربية من واقع التشريع المكتوب وتقويم هذا التشريع ودراسته ومدى إلتزامه بالمسئولية الاجتماعية للصحافة . وحددت الباحثة التعريفات الأساسية لدراستها للمصطلحات الست التالية :

حرية التعبير عن الرأي وحرية الاتصال وحرية الصحافة وقانون الاعلام والمسئولية الاجتماعية للصحافة وميثاق الشرف الصحفي . وسلمت الباحثة في مقدمة دراستها بأن البحث وصفي لدراسة الوضع الراهن لتشريعات الصحافة في أقطار الوطن العربي واستخدمت الباحثة في دراستها أسلوب تحليل المضمون وقامت بدراسة قوانين الصحافة المعاصرة في مصر والكويت والسودان والمملكة العربية السعودية ولبنان والبحرين وسلطنة عمان وقطر والجزائر والأردن والامارات العربية المتحدة والعراق وتناول الفصل الاول التشريعات الخاصة بتنظيم إصدار الصحف وأظهرت نتائج الدراسة أن أغلبية الدول العربية تشترط الترخيص المسبق لإصدار صحيفة وفي مصر يكون الإصدار بإخطار كتابي يشترط الموافقة للإصدار من المجلس الأعلى للصحافة بالإضافة إلى أن بعض الدول تشترط إيداع تأمين للحصول على الترخيص لإصدار صحيفة . واختلفت التشريعات العربية في الشروط الواجبة لاختيار رؤساء التحرير .

وتناول الفصل الثاني التشريعات الخاصة بتنظيم تداول الصحف حيث أوجبت أغلب التشريعات العربية إيداع نسخ من الصحف لدى الجهات المسئولة كما أعطت هذه التشريعات للدولة حق منع التداول للمطبوعات عند إخلالها بالآداب العامة أو المساس بالاديان أو التعرض للنظام العام وأشارت الدراسة لخطورة تهديد حرية الصحافة العربية من خلال بعض التشريعات التي تمنح حق ضبط الصحف قبل التفتيش أو المحاكمة ثم تناولت الدراسة أوضاع مصادرة الصحف في التشريعات العربية لمخالفة الإجراءات الإدارية الخاصة بعملية إصدار الصحف وتنظيم تداولها أو لنشر الصحف ما يمس الأديان أو الآداب العامة وتعطي هذه التشريعات تعطيل الصحف للسلطة الإدارية عدا لبنان التي أعطته للسلطة القضائية أما بالنسبة لانتذار الصحف فإن ثلاثة تشريعات فقط في العراق والكويت والبحرين تمنح للسلطة حق إنذار الصحف وتناولت الدراسة وقف الصحف عن الصدور نهائيا فأوضحت أن أغلب التشريعات أعطت هذا الحق للسلطة الإدارية عدا مصر التي أعطته للسلطة القضائية .

وتناول الفصل الثالث التشريعات المتعلقة بتنظيم النشاط الصحفي حيث أوضحت نتائج الدراسة أن نصف التشريعات العربية في هذا البحث تجرم الخبر الكاذب وهو الغير منطبق على الحقيقة أو الواقع - ويجرم الرأي غير النزيه كما تتجه أغلب هذه التشريعات الى التأكيد على التزام الصحافة بالحفاظ على مقومات المجتمع ومبادئه وتجريم الخروج على هذه المقومات كما تتفق معظم

هذه التشريعات على تجريم التعرض للأديان السماوية أو إثارة النعرات الطائفية أو العنصرية وتجريم المساس برؤساء الدول أو تعكير العلاقات بين الدولة والدول الأخرى وتجريم التعريض على إرتكاب الجرائم أو تهسينها كما تتضمن معظم هذه التشريعات ما يؤكد على عدم جواز نشر أية مادة صحفية تنتهك الآداب أو تسيء إلى الأخلاق العامة كما تنص أغلب هذه التشريعات على ضرورة حماية مبدأ مهم وهو الحق في الخصوصية والمتعلقة بحياة الناس الخاصة وأسرارهم العائلية ومشاكلهم الخاصة .

وأبرزت نتائج الدراسة فيما يتعلق بموقف التشريعات العربية الصحفية من ضمانات حسن سير العدالة بشأن نشر أخبار الجرائم والتحقيقات والمحاكم فأظهرت النتائج أن معظم تشريعات الصحافة العربية تحظر نشر وقائع الجلسات السرية للمحاكم كما أن تشريعات البحرين وسلطنة عمان ولبنان وقطر حظرت نشر الدعاوى المتصلة بالأحوال الشخصية كما أن تشريعات مصر والسودان والعراق حظرت النشر إذا كان مؤثرا على سير المحاكمة بينما حرمت تشريعات سلطنة عمان والبحرين ودولة الامارات النشر المحرف لوقائع التحقيقات وجلسات المحاكم وفي نفس الوقت فإنه بينما حظرت البحرين نشر الجرائم المتعلقة بالأحداث - صفار الشباب - فإن الجزائر حظرت نشر فتوى مدونات المحاكم القضائية .

وقد أكدت تشريعات مصر والجزائر والعراق على حماية سر المهنة سواء إسم كاتب المقال أو مصدر الخبر في مواجهة السلطات العامة كما أقرت معظم التشريعات العربية الحق في الرد والتصحيح لما ينشر في الصحف بشكل صريح مع التأكيد على أن يكون ذلك النشر في نفس المكان للموضوع المعنى وببنفس حروف النشر الأولى وبدون مقابل .

وأوضحت نتائج الدراسة أن معظم التشريعات العربية قد إهتمت بأخلاقيات الاعلان من خلال تبديد نشر الاعلانات الخاصة بالهيئات الأجنبية وحظر الاعلانات الخاصة بالادوية الا بإذن الجهات المعنية وتناول الفصل الرابع التشريعات المتعلقة بجرائم العلانية أو النشر وهي تنصوص تناولتها مواد قوانين العقوبات دون قوانين الصحافة في أغلبها حيث أوضحت نتائج الدراسة أن أغلب التشريعات العربية تناولت جرائم العدوان على الاعتبار تحت مسميات مختلفة كالقذف أو التحقير أو الذم وأن بعض التشريعات تناولت الاهانة وإهانة المحاكم في النشر وكذلك تجريم العيب في حق رئيس أو ممثل دولة أجنبية .

وتناولت النتائج أيضا جرائم الافشاء والتضليل حيث أوضحت أن خمس دول فقط هي التي تناولت تشريعاتها هذه الجرائم كما أن شأن دول حرصت تشريعاتها على حظر نشر أسرار الدفاع والمعلومات العسكرية وتحركات القوات المسلحة وتشكيلاتها وحظرت دول أخرى نشر الأسرار السياسية كنصوص بعض الاتفاقيات أو المعاهدات وحظرت دول أخرى نشر الأسرار الاقتصادية ، وأسماء المتهمين وصورهم في جرائم الاغتصاب وهناك العرض وحظر نشر الجرائم الماسة بأمن الدولة من الخارج .

كما أوضحت نتائج الدراسة إجماع التشريعات العربية على تجريم التعريض على إرتكاب الجرائم أو تهسينها أو إثارة البغضاء أو بث روح الشقاق بين أفراد المجتمع وجرمت دول أخرى التعريض على قلب نظام الحكم أو كراهيته أو الإزدراء به أو التعريض على عدم الانقياد للقوانين أو التعريض على ترويج المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو إثارة النعرات المذهبية أو الطائفية أو الاسامة إلى الاسلام أو تعريض الجند على الخروج على الطاعة أو التعريض على تعاون السلطات العامة أو التعريض على سحب الاموال المودعة في

□ □ السيد محمد عمر - الدور السياسي للصفوة في صدر الاسلام - رسالة دكتوراه - إشراف د . حورية توفيق مجاهد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩١ □ □

تعنى هذه الرسالة ببحث الدور السياسي للصفوة الاسلامية في عهد الصحابة الذي يشمل بوجه عام القرن الهجري الاول . وقد منح الباحث هذه الرسالة بمرتبة الشرق الاولى بإشراف د . حورية توفيق مجاهد .

ومفهوم الصفوة الاسلامية كما أورده الباحث في الرسالة ان أولئك الصحابة الذين كانوا على قيد الحياة لدى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم الذي تم اعدادهم تحت رعايته وإشرافه المباشر ضمن عملية هادئة ومخططة ، غايتها تشكيل أمة فرعية رائدة تناط بها فريضة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبذلك تكون الصفوة بنية جمعية منظمة جرت تنشئتها لتقوم عناصرها - بشكل فردي وجماعي في آن واحد - بقيادة البشرية في الخضوع لمقتضيات الخلافة كما حددتها المبادئ والتعاليم الاسلامية .

أما مفهوم الدور السياسي للصفوة فيراد به التوقعات السلوكية التي أرستها تلك الصفوة في شتى المواقف السياسية المنظورة كوسيلة للقيام بأمر الخلافة الاسلامية في الارض بوسائل واليات محددة ومضبوطة . والمجال المحورى لهذا المفهوم هو الاضطلاع بمهام توجيهية عامة تشمل وظائف ثلاث مترابطة : وظيفة تشخيصية حيث تقوم الصفوة بتحديد ابعاد الموقف على نحو يحوز حجية بالنسبة للتابعين ، ثم وظيفة صياغة سياسة معالجة الموقف ، وأخيرا وظيفة صياغة سياسة التعبئة لتنفيذ منهاج الحركة السياسية المقترح .

وترمى هذه الدراسة الى تخفيض جملة من الاهداف تتمثل في تقصى الدور السياسي للصفوة في صدر الاسلام في ضوء الوظائف الثلاث المذكورة بقية تحديد أبرز المبادئ والتقنيات السياسية التي ابتكرتها تلك الصفوة أو طبقتها وأرستها في مجالات النشاط السياسي الداخلية والخارجية ، ثم في تقويم الدور السياسي لتلك الصفوة وفق معيار ذى شعبتين : الاولى هي تمثيه مع الشريعة الاسلامية ، والثانية هي مدى تحقيقه للتوظيف الامثل لكافة الموارد المتاحة ، وعبرة العهد النبوى ، ولنماذج القدوة من السلف الصالح من اتباع الرسل والأنبياء السابقين من عهد آدم حتى المسيح كما بينها القرآن والسنة في تحديد البديل السياسي الامثل المختار الذى يلبي متطلبات كافة المواقف السياسية على صعيد عمليات صنع القرار والتنفيذ والتعبئة .

ويظهر الهدف الثالث في فحص كفاءة ذلك الدور وتحديد صلاحيته التطبيقية وجدواه في استنباط اطار عمل ملائم لعملية تنشئة سياسية تفرغ صفوة اسلامية ذا كفاءة بحيث تضمن قدرة على التصدى بدرجة كبيرة من المصادقية لمتطلبات المواقف السياسية والتحديات الكائنة والمتصورة التى تواجه الأمة الاسلامية في الفترة الآتية . وفى المستقبل المنظور .

كما تصمى الرسالة الى دراسة وتحقيق ثلاثة فروع فحوى الاول

المصارف أو الترويج لمبادئ الصهيونية وتناولت نتائج الدراسة المسئولية عن قضايا الصحافة فأوضحت ان أغلب التشريعات العربية أخذت في ذلك بمبدأ المسئولية المشتركة بين المؤلف أو كاتب المقال أو النص وبين رئيس التحرير أو المحرر أو المدير المسئول بينما أخذت السعودية بمبدأ المسئولية المفترضة لرئيس التحرير كما ان ثلاث دول هي مصر والبحرين والامارات حددت المسئولية على المستوردين والطابعين فالبايعين فالموزعين فيما يتعلق بمواخاة الجرائد أو المطبوعات التى نشرت في الخارج أى بمبدأ المسئولية بالتعاقب .

وتناول الفصل الخامس من الدراسة التشريعات المنظمة للعمل الصحفى فيما يتعلق بالرقابة على الصحافة فأوضحت انه بالإضافة إلى التشريعات المنظمة لتداول الصحف والتي تدخل ضمن أشكال الرقابة بعد النشر وقبل التوزيع والرقابة غير المباشرة والتي تتعلق بتنظيم النشاط الصحفى فإن ست دول عربية فرضت بعض أشكال الرقابة على الصحف وإن كانت أشكال الرقابة على الصحف لاتنضم إلا من خلال دراسة الممارسة الفعلية لحرية الصحافة كما أوضحت الدراسة أنه بينما أوردت دولتان نصوصا خاصة بقائمة ملزمة بتوجيهات تتعلق بممارسة العمل الصحفى فإن ثلاث دول نصت تشريعاتها على فرض رقابة مباشرة على الصحف من خلال نزاع صفحات أو طمس بعضها لاجازة تداولها كما نصت تشريعات ثلاث دول أخرى على فرض الرقابة على المطبوعات ووسائل الاعلام والصحف في الحالات الاستثنائية وظروف إعلان الطوارئ .

وهذه الدراسة والتي تناولت تحليل مضمون تشريعات الصحافة في ١٢ دولة عربية لالقاء الضوء على مدى رعاية هذه التشريعات لمبادئ حرية الصحافة تمثل بداية تستحق الاهتمام نحو دراسة أوضاع حرية الصحافة من خلال التشريع والممارسة فهناك تشريعات أخرى تستحق الدراسة أيضا وهي تتعلق بممارسة المهنة ذاتها كقوانين إنشاء النقابات والقوانين المنظمة لأوضاع العاملين داخل المؤسسات الصحفية وموائيق الشرف الصحفية بل ونصوص الدساتير العربية ذاتها بالإضافة إلى تشريعات الطباعة والتشريعات الاقتصادية المرتبطة بصناعة الصحافة وتشريعات إدارة الصحف أما الممارسة الصحفية فلها العديد من أوجه الدراسة التي تكفل دراستها التأكيد على وجود درجة من الحرية من عدمه وبالتالي فتناول حرية الصحافة تصبح شاقة في ضوء دراستها كمنظومة متكاملة تتطلب لدراسة كافة المتغيرات المختلفة المتعلقة بها وهو جهة يتطلب تنسيق لجهود الباحثين والصحفيين العرب من أجل دعم مسيرة الصحافة العربية التى تمثل واجهة حضارية لهذه الأمة وهي واجهة تمثل إنعكاسا لمضمون هذه الحضارة وليس قشرتها الشكلية فحرية الصحافة العربية هي التعبير الصادق لحرية المواطن العربى الذى تدور حوله ومن أجله كل الجهود التنموية .

عصام الدين فرج

وتجلية البعد التثليذى لها - المستقى من اصول قرآنية أو من السنة ، والبعد الانشائى لها القائم على أعمال الشورى في غيبة النص ، أو في تلمس انسب السبل لتطبيق النص .

ويركز الفصل الأخير على أبعاد الدور السياسى المعيارى للصفوة الإسلامية في مجال العلاقات الخارجية في ضوء القرآن والسنة ببعديها القوى والتطبيقى في العهد النبوى ثم يحلل الدور السياسى في ارساء وتطبيق صيغة للعلاقات بين دار الاسلام والعالم الخارجى في زمنى السلم والحرب ، كما يبين طرائق اعداد الصفوة للجماهير الإسلامية ثم حدود منظومة الحقوق والواجبات المتبادلة بين المسلمين وغيرهم في شتى المواقف السياسية .

وتستند الرسالة أهميتها من اعتبارين أساسيين

أما عن الاعتبار الأول ، فلا مناص من السعى إلى تنقية هذا التراث السياسى ، ذلك أن الكثير من الانحرافات والطل ، فضلا عن الاغتراب والرفض السياسى في اوساط الجماهير الإسلامية - في جانب منه - إلا حصاد الآثار الجانبية لعملية مقارنة متواصلة بين السلوك السياسى للصفوة الأولى عامة وبين ممارسات الحكومات الحالية القائمة في العالم الإسلامى في الشئون الداخلية والخارجية . ومن ثم يرى الباحث ان الحاجة ماسة - لا اعتبارات نظرية وعملية - لتقويم وتحقيق وتنقية الحقائق الواقعية لأساسيات ذلك الدور بحكم أنها كانت ضحية لعملية تشويه بالغة التعقيد حيث أن الدور السياسى لتلك الصفوة كان مستهدفا - من ناحية - لعملية مبالغة توحي بأنه لا سبيل إلى محاكاته ، وكان من الناحية الأخرى ضحية لأضاليل المستشرقين .

أما الاعتبار الثانى فهو الاقتراب الشمولى واستجلاء الطابع الجمعى للدراسة بوصفه الحلقة المفقودة من العديد من الدراسات السابقة التى ركزت على نجوم الصحابة كأفراد .

هذا وقد رأى الباحث في تحليله للدور السياسى للصفوة التمييز بين المفاهيم الثلاثة المذكورة بالقدر الذى يكشف التمايز ويلبي حاجة العلاقات المتداخلة ، ويدفع غائلة التكرار في أن واحد ، كما يُحمد له تقصص دعاوى المستشرقين وأترابهم في هذا الصدد ، وتزييف الكثير من أكاذيبهم التى لا قوام لها الا كثرة ترديدتها لفترات طويلة بلا إيمان للنظر فيها .

ومن ناحية أخرى سعى الباحث إلى تحديد مصداقية الدور السياسى الفعلى للصفوة الأولى في صورته النقية التى رسم ملامحها في مجابهة شتى المواقف السياسية الراهنة حتى تأكدت مصداقية الفروض الثلاثة الرئيسية السالف سردها .

إن الصيغة التى أعدهم السياسى بروح الفريق كصفوة منظمة ، ومبرهم هو إثارة لجهد جماعى منظم أيضا بيد أنه ليس بأى حال دور بصمة لشخص عبقرة وموهوبين لا يجد الدهر بامتلاكهم . إنه بالآخرى إثارة شيء أوجد هو الالتزام الإسلامى الجماعى الحالى . والفرض الثانى أنه لم يحدث أن طرأ أى تحول سلبي على طبيعة النظام السياسى الإسلامى على صعيدى النظرية والتطبيق طيلة عهد الصفوة . أما الفرض الثالث والأخير فهو أن حصيلة الدور السياسى للصفوة لاتزال صالحة للبقاء وإحيائها - وإن كان صعبا إلى حد ما - أمر لا محيد عنه .

وتشمل الدراسة مقدمة وثلاثة أبواب يضم كل منها فصلين وخاتمة بجانب ثبوت المراجع وملاحق الرسالة ، وكان مجال الباب الأول محاولة بناء المفاهيم نظريا وتطبيقيا واختص الفصل الأول ببحث الأبعاد المفاهيمية الأساسية ، والأبعاد النظرية العامة ذات الصلة بمفهوم الدور السياسى في المنظورين الغربى والإسلامى . أما الفصل الثانى فيلقى الضوء على لوجه التباين بين مفهوم « النخبة » في الفكر الغربى « الصفوة » في الفكر الإسلامى من حيث الهوية ، والوظائف ، ومصدر الشرعية ، وأنماط التعاقب في مراكز السلطة . ويضى الباب الثانى بأبعاد الدور السياسى للصفوة الإسلامية الأولى في داخل دار الاسلام في زمن السلم ، ويعالج فيه الفصل الأول أبعاد الصيغة السياسية التى طبقتها الصفوة الإسلامية في مجال إقامة مؤسسات الحكم والادوات والتوجيهات التى ابتكرتها تلك الصفوة أو طبقتها كمنظومة حاكمة لتسمية الحكام وتوليبتهم والتعاقب في شغل المناصب العامة ، والعلاقة بين الدور المعيارى والدور الوظيفى في هذا الصدد ثم تزييف الأكاذيب المتعلقة بالدور السياسى للصفوة في هذا المجال .

ويبحث الفصل الثانى في الدور السياسى للصفوة الإسلامية الأولى في ارساء ، والمحافظة على منظومة من الاعراف السياسية العامة المفزعة ، الحاكمة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم في وضعها السوى ، وسبل تملش الانحرافات الكامنة ، وآليات وضوابط التصحيح السلمى لأداء المواطنين العزل الذين ينحرفون بشكل جماعى كالقدورية والجبرية .

أما الباب الثالث فسيتناول الصيغة السياسية التى طبقتها الصفوة في مجال تسوية المنازعات المسلحة بين المسلمين وترتيب العلاقة بين دار الاسلام والعالم الخارجى . وعلى ضوء هذا يحلل الفصل الأول اساليب ادارة الصفوة للمنازعات التى نشبت بين فصائل اسلامية وادت إلى مجابهات عسكرية في صدر الاسلام

محمود طه شيخه

كتب جديدة وردت الى المجلة

الخليج .. تشريح سياسى فى أزمة مستمرة

المؤلف : لطفى الخولى

الناشر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة - ١٩٩٢

هل إجتياح العراق للكويت حادث شاذ فى تاريخنا وواقعنا المعاصرين ؟ أو مفامرة فرد طموح تم إجهاضها وإجتثاث جذورها بالقوة ؟ ليس لها أو لآثارها من إمتدادات مرئية أو غير مرئية فى الغد ؟ أم أنها فى الحقيقة ظاهرة ناتجة عن الظروف الموضوعية القائمة ، والمضطربة بتفاعلاتها المختلفة للوطن والمواطن فى البعد العربى الواحد والعالم العربى ككل ، وأن هذه الظروف التى تسيطر على حركة الأحداث فى هذه الظروف التى تسيطر على حركة الأحداث فى هذه المنطقة منذ خمسة عشر عاما الأخيرة تظل تفرخ مثل هذه الظاهرة وغيرها ، كأحد عوارض المرض العربى العام ؟ والكتاب محاولة للإجابة على هذه التساؤلات من خلال تشريح سياسى فى هذه الأزمة المستمرة .

الخروج من زقاق التاريخ دروس الفتنة الكبرى فى الخليج

تأليف : د . سعد الدين إبراهيم

الناشر : دار سعد الصباح للنشر والتوزيع ومركز ابن خلدون للدراسات الانتمائية القاهرة ١٩٩٢

يتضمن الكتاب مجموعة الدراسات والمقالات التى كتبها المؤلف خلال أزمة الخليج والتى كان هو أول من اطلق عليها مصطلح « الفتنة الكبرى الثانية » فى التاريخ العربى الاسلامى . ويعرض الكتاب للأسباب الهيكلية والذاتية اللازمة والتى لخصها فى سبب واحد جامع هو الاستبداد سواء بشكله التقليدى أو الحديث وسواء كان إستبدادا بالسلطة أو بالارادة . ويذهب الكتاب إلى أن العرب سيظلون يعشون فى زقاق التاريخ بينما تحرك بقية الأمم بسرعة على الطريق الرحب المفتوح للتقدم الانسانى ماداموا يقبلون أو يذعنون للأنظمة المستبدة ، التى تطلق شعارات جذابة يضللون بها جماهير الأمة . وينتهى الكتاب بطرح مشروع قومى حضارى للخروج من زقاق التاريخ تحت عنوان : نحو عقد إجتماعى عربى جديد ليدخلوا به إلى بوابة القرن الحادى عشر .

من نقد الدولة السوفيتية الى نقد الدولة الوطنية البديل الوطنى الشعبى ؟

تأليف : د . سمير أمين

الناشر : مركز البحوث العربية

هذه آخر كتابات سمير أمين فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٩١ يقرأ فيها سمير أمين بعض أفكاره السابقة بنفسه فى إثنين من أهم قضايا العصر فى بناء الدولة الاشتراكية وتجارب الدولة الوطنية .. وهو يحتكم الى منظومة الفكر الاشتراكى العالمى كما قرأه بحرية وانتقد به النموذج السوفيتى منذ ثلاثين عاما . كما واجه به ممارسات الدولة الوطنية على الصعيد الديمقراطى . فى هذا الكتاب يجادل سمير أمين بعض توقعاته خاصة بالنسبة للاتحاد السوفى والمقدين الآخرين كما يؤكد على بعض أفكاره بالنسبة للدولة الوطنية خاصة فى الوطن العربى . وينتقل سمير أمين بين الفلسفة والايديولوجية والكتابة كعناصر فاعلة فى الاختيارات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وي طرح مفهومه عن البديل الوطنى الشعبى .

الدبلوماسية المصرية في افريقيا خلال خمسة عشر عاما (١٩٧٧ - ١٩٩١)

تقديم : د . بطرس بطرس غالى
الناشر : وزارة الخارجية المصرية

في سفر وثائق ضخمة تتجاوز صفحاته الالف صفحة ياتي الكتاب الابيض الجديد لوزارة الخارجية المصرية ليوثق تحرك الدبلوماسية المصرية في افريقيا من خلال مجموعة متكاملة من المحاور :
اولها : الاطار الثنائي بمختلف مجالاته من تبادل للزيارات على مختلف المستويات وإبرام إتفاقيات التعاون مع الدول الافريقية وإنشاء وتدعيم الاجهزة التقنية المعنية بتقديم المعونات لدول القارة ودعم التنمية الافريقية في مجالاتها المختلفة .

وثانيها : الاطار الاقليمي متعدد الاطراف مع دول حوض النيل من خلال مجموعة اندوجو وإجتماعاتها وأنشطتها الفنية .

وثالثها : الاطار القارى من خلال منظمة الوحدة الافريقية والجهود التي بذلتها مصر من أجل حل المشكلات التي تعاني منها القارة وتسوية المنازعات وتصفية الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي .
ورابعها : إطار الجنوب / الجنوب من خلال مؤتمرات وإجتماعات التعاون الافريقي العربي على وجه الخصوص فضلا عن ندوات الحوار الافريقي الامريكى واللاتيني والأنشطة والتجمعات المعنية بتعاون الجنوب / الجنوب .
ولقد أتيت للدكتور بطرس بطرس غالى في ديسمبر ١٩٩١ وقبل توليه المنصب الدولى الكبير فرصة الاشراف المباشر على اعداد هذا الكتاب وكتابة تقديم له ليكون في مقدمة الكتب البيضاء التي حرص د . بطرس غالى على تنشيط صدورهما بين حين وآخر .

دفاعا عن حقوق الانسان

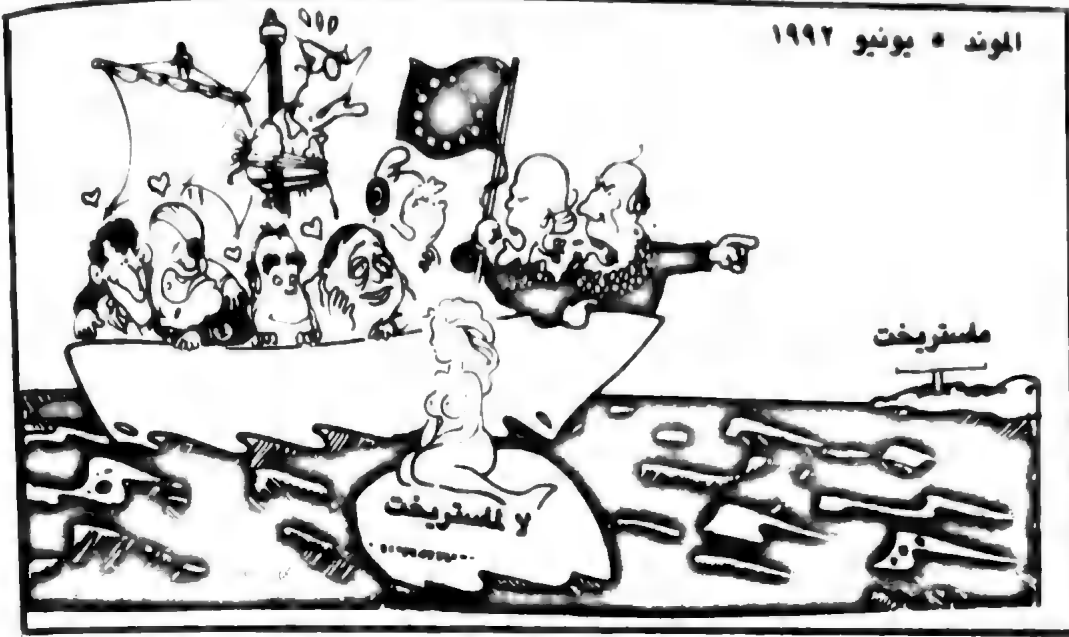
تأليف : المحامى خيرالدين عبدالصمد
الناشر : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق - ١٩٩٢

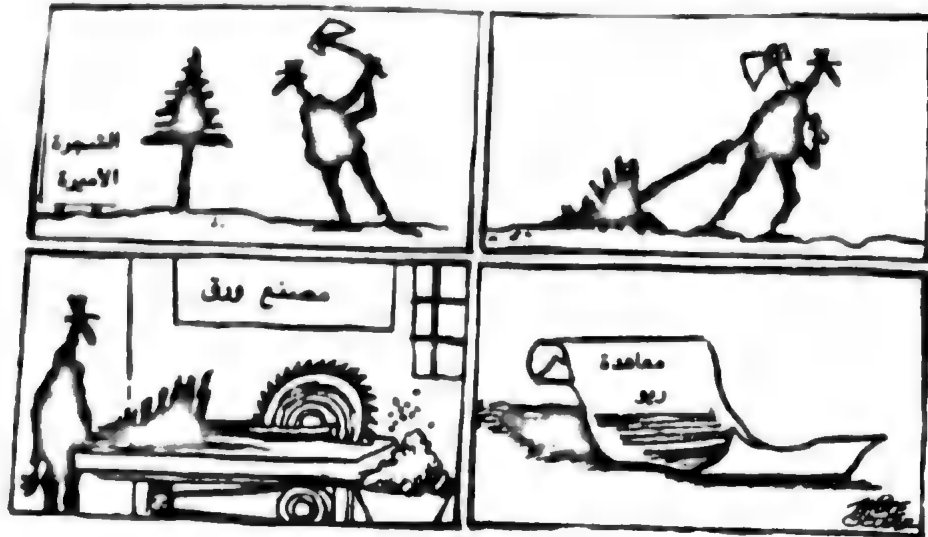
المؤلف أستاذ جامعى سوري حامل لقب ووسام أفضل محام في العالم للدفاع عن حقوق الانسان في المسابقة الدولية التي أشرف عليها إتحاد نقابات المحامين في فرنسا لوضع مرافعة قانونية دفاعا عن الحريات العامة وحقوق الانسان الأساسية في ضوء الاحداث الجارية خلال عام ١٩٥٨ وإختارت هيئة التحكيم الدولية للمسابقة مرافعة د . خيرالدين عبدالصمد من بين ١٢ مرافعة كأفضل مرافعات من بين ١٢٤٠ مرافعة قدمت إليها من مختلف بلدان العالم باللغات الفرنسية والانجليزية والالمانية والايطالية والاسبانية والروسية واليابانية . ثم أختير المؤلف من بين أفضل ثلاثة محامين في العالم يدافعون عن حقوق الانسان .

ويسجل المؤلف في كتابه المرافعة الكتابية التي قدمها الى لجنة التحكيم الدولية هذا فضلا عن مجموعة دراسات حول حماية حقوق الانسان في ظل نظام دولى جديد في العالم .

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير في الصحافة العالمية



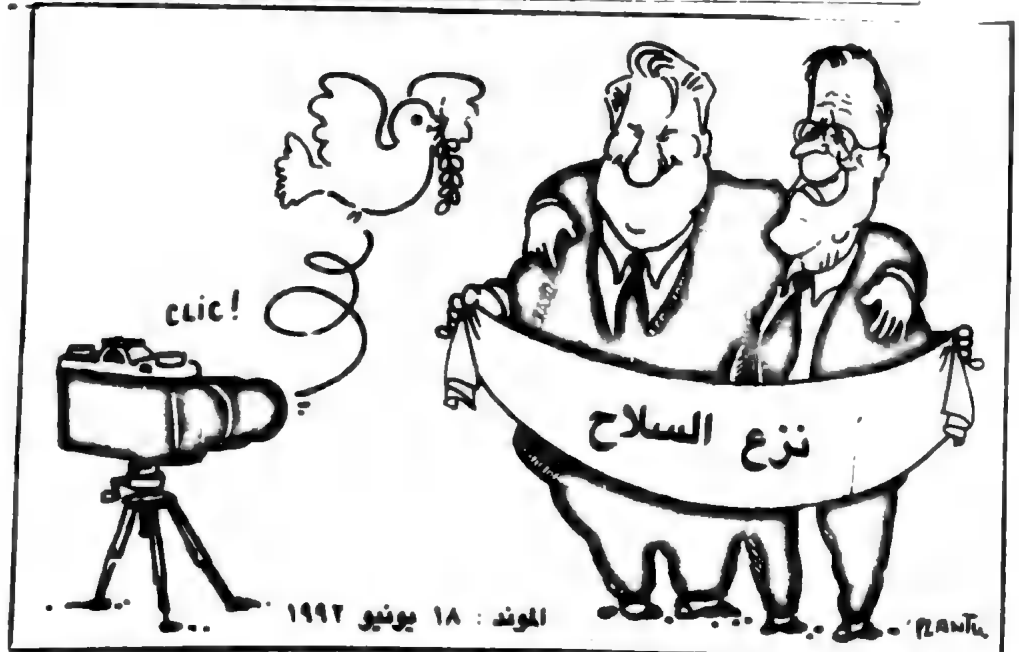


مجلة نيوزيك - ٢٢ يونيو ١٩٩٢

والآن بعد أن أكدنا
موقفنا .. فلنتعامل معه



مجلة تايم : ٨ يونيو ١٩٩٢



الموند : ١٨ يونيو ١٩٩٢



(١) روسيا الجديدة .. وأفاق المستقبل

إعداد : سوسن حسين

من الصعب في هذه المرحلة المتغيرة التي نعيشها التكهن بالشكل الجديد للدولة الروسية . فالأمور مازالت غير واضحة والاضاع غير مستقرة . وقد نفلجاً في أية لحظة بتغيير الأشخاص الذين يحتلون اليوم مقدمة المسرح السيلسي في روسيا ، وهو احتمال ليس ببعيد نظراً للانتقادات التي توجه في الفترة الأخيرة الى الرئيس الحالي بوريس يلتسين بشأن سلوكه وتصرفاته .

وبالتالي قد تتغير الاتجاهات السياسية الحالية للدولة وتهتز الاسس التي وضعتها النخبة الحاكمة الحالية لاقامة الدولة الروسية الجديدة . لذلك يجب توخي الحذر وعدم الغفز الى استخلاص النتائج السريعة في محاولتنا لقصور مستقبل الدولة الجديدة في ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة .

والمهم ان نسعى اولاً الى دراسة الظروف والملايسات التي أدت الى ظهور الدولة الروسية من بين انقاض الاتحاد السوفيتي لتحول الاستيلاء على مكانته السياسية على الساحة العالمية والتصرف كدريتة فعلية للامبراطورية السوفيتية .

ولكن ما هي روسيا اليوم بلا امبراطورية ؟ ان فرنسا وانجلترا قد مرّتا بأوقات عصيبة بعد ضياع امبراطوريتيهما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكنهما استطاعتا وبسرعة ان تجدا دوراً لهما في العالم الجديد على جانب عظيم من الأهمية ، وذلك لأن اساسيهما السيلسي لم ينهار ، فالجميع يعلم جيداً معنى ان تكون فرنسا أو بريطانيا حتى بدون امبراطورية . أما روسيا فقد انهار تماماً اساسها السيلسي والايديولوجي . وفوق ذلك فهي تواجه مشكلة بالغة الخطورة وهي مشكلة الهوية التي تهيم على ما عداها من المشكلات حتى المشكلة الاقتصادية لشدة حساسيتها وخطورتها . فهل ستقوم روسيا على اسس قومية روسية أم قومية متعددة ؟

ان روسيا الجديدة تحاول اعادة تعريف نفسها ، تريد ان تنضم الى العالم الغربي ، فهل سيكتب لها النجاح في محاولتها الانسلاخ عن ماضيها والتحول الى دولة ديموقراطية حديثة ؟ وهل سنستطيع اكتساب ثقة العالم المتقدم واقتناعه بحسن نواياها ؟

في الواقع لا يوجد أمل روسيا حالياً سوى هذا الخيار .. لأن الخيار الآخر مضيء . وتركز مقالات هذا العدد على محاولات روسيا تطوير دبلوماسيتها واعادة تعريف هويتها السياسية ، وامكانيات نجاح أو فشل هذه المحاولات واثرها على مستقبل الدولة الجديدة في ظل واقع يتطور بسرعة رهيبية .

politique étrangère

L'Emergence de la Russie Sur La Scène
Internationale

Anne de Tinguay

Politique Etrangère 1- 1991

ظهور روسيا على الساحة الدولية

آن دي تينجي

بمثابة اعلان عن انتهاء هذه الحقبة وبداية حقبة تاريخية جديدة . ومنذ ذلك الوقت لم تكف روسيا عن تأكيد ذاتها في مواجهة السلطة المركزية . ولكنها لم تكن تملك الاجهزة السياسية القوية اللازمة لمواكبة هذه الخطوة الجبارة وانجاحها . حقا ان روسيا كانت تملك وزارة خارجية ولكن هذه الوزارة لم يكن لها اى نشاط يذكر منذ نشأتها عام ١٩٤٤ . وبالتالي عندما تولى رئاستها كوزيريف في اكتوبر ١٩٩٠ كان يتولى رئاسة جهاز ضعيف قزم وبلا اى تجربة سياسية . ولم يكن فريق يلتسين يهتم في المرحلة الاولى بالشئون الخارجية . وقد اشار الرئيس الروسى في اعلان الاستقلال الى العلاقات مع العالم الخارجى بشكل مختصر واكتفى بالتعبير عن رغبته في تجنب المواجهات وتبنيه للمبادئ الدولية المعترف بها . بل ان الدول الكبرى اكدت اكثر من مرة على ضرورة ان ترتبط روسيا ارتباطا وثيقا بالسلطة المركزية للاتحاد السوفيتى .

وكان لابد من انقلاب اغسطس ١٩٩١ حتى ينظر المجتمع الدولى الى يلتسين نظرة اخرى جديدة تماما . ويتنبه الى أن عصر جورباتشوف قد انقضى وان سياسة مساندته لابد وان تنتهى ايضا رغم استمرارها بعض الوقت وهنا بدأ الجهاز الروسى يتدعم وتطورت علاقاته بالعالم الخارجى وازداد الاهتمام بالسياسة الخارجية الروسية .

وكان يلتسين قد بدأ يتعامل مع المناخ الدولى الجديد عن طريق ما اسماء كوزيريف وزير خارجيته بالدوائر الثلاث المحورية « اى العلاقات مع الجمهوريات السوفيتية الاخرى ، والعلاقات مع الدول « الاوراسيوية » . والعلاقات مع الولايات المتحدة وكندا .

وبالنسبة للمحور الاول ، فقد أبدت روسيا تأييدها لاستقلال الجمهوريات السوفيتية التى ترغب في ذلك وبدأت بالفعل في توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادى تحول الى تعاون سياسى بمرور الوقت . وقد اقامت علاقات مباشرة مع هذه الجمهوريات الواحدة تلو الاخرى : ليتوانيا في اغسطس ٩٠ ، ومالديفيا في سبتمبر ١٩٩٠ ، واوكرانيا في نوفمبر ١٩٩٠ ، وبيلوروسيا في ديسمبر ، واستونيا وليتوانيا في يناير ١٩٩١ .

وفيما يتعلق بالدائرة الثانية اى الدول المجاورة الاخرى في اوربوا الشرقية ، فقد وقعت روسيا اتفاقيات تجارية مع المجر في ديسمبر ١٩٩٠ ومع تشيكوسلوفاكيا في مارس ويونيه ١٩٩١ ثم اعقبت هذه الاتفاقيات التجارية بأخرى سياسية . ومعنى الاتفاقيات السياسية الاعتراف بالحدود القائمة بين هذه الدول وروسيا . وقد وقعت روسيا ايضا معاهدة صداقة وحسن جوار مع بولندا في اكتوبر ١٩٩٠ اكد فيها الطرفان الالتزام بعدم المطالبة بأية اراضى .

● قبل أن يفيق العالم من الذهول الذى انتابه ويبدأ في محاولة فهم التغيرات السريعة المتلاحقة ويدرك مداها ، ظهرت روسيا في الحياة السياسية كخليفة للاتحاد السوفيتى واستولت على مقعد العضوية الدائمة في مجلس الامن وطلبت من الدول الغربية قبولها في حلف الاطلنطى . كيف وصلت الى هذه النتيجة ؟ هل هى ثمرة جهود بذلتها الدبلوماسية الروسية التى لم يكن العالم يعرف بوجودها حتى وقت قريب ؟ ام هى نتاج انهيار الامبراطورية السوفيتية ؟ وما هى دلالة هذا الحدث الذى قلب النظام الدولى المضطرب اصلا ؟ هل نحن امام محاولة حقيقية لبناء دولة جديدة ذات سياسة خارجية مبتكرة ؟ ام ان هذا التفسير ظاهرى فقط ومازال الجوهر كما هو ؟ يحاول هذا المقال بحث هذه القضايا المطروحة ووضع الاجابات المنطقية لها .

بدايات صعبة :

● يعود المقال الى بدايات الازمة ويحدد تاريخ يونيه عام ١٩٩٠ كعلامة مميزة لأول خطوة في تفكك الاتحاد السوفيتى . ~~فقد~~ كان الاندماج كاملا والتعايش مستتباً بين الاتحاد السوفيتى وروسيا لمدة ٧٠ عاما متواصلة . وعندما اعلنت روسيا الاستقلال في يونيه ١٩٩٠ كان ذلك

تقليص حجم هذه الوزارة الى العشر فقط على ان تكون مهمتها هي التنسيق بين أنشطة الجمهوريات المختلفة في المجال الدولي ، وقد دافع جورباتشوف عن وجود سياسة خارجية سوفيتية مشتركة مؤكدا انها الوسيلة الوحيدة لضمان وتأكيد قوة الاتحاد السوفيتي . ولكن كانت الرياح قد هبت في اتجاهات معاكسة أغرقت السفينة وربانها .

اذن كان الانقلاب هو نقطة التحول في مستقبل روسيا . أولا بسبب الدور الذي لعبه يلتسين خلال أحداث الانقلاب والذي ادى الى تغيير نظرة الغرب له تغييرا جذريا . فقد اصبح هذا الرجل والذي لم يكن الغرب يثق فيه كثيرا بطلا شجاعا ينقذ الديمقراطية ويتزعم القوة الاصلاحية ، واحتلت روسيا منذ ذلك الوقت مقدمة المسرح واثارت اهتمام العالم الخارجى . وعمد يلتسين الى اظهار وتأكيد قطع علاقاته بالماضى في الأيام التي تلت فشل الانقلاب ووجه ضربة قاصمة الى النظام السياسى عندما أعلن إيقاف نشاط الحزب الشيوعى في روسيا ، ثم سارع الى الاعتراف باستقلال دول البلطيق مما ادى الى الاسراع بانفجار الامبراطورية . وقد اتخذ يلتسين مواقف جديدة تماما فيما يتعلق بكثير من القضايا مثل الخلاف مع اليابان ، ومشكلة هونيك ، والعلاقات مع افغانستان وكوبا . فنجد انه فيما يتعلق باليابان ابدت روسيا استعدادها لتوقيع معاهدة سلام روسية يابانية ومحاولة ايجاد حلول للمشكلات القائمة بين الدولتين بما في ذلك الخلافات الاقليمية فأعلن وزير الخارجية الروسى كوزيريف قبوله لمبدأ استعادة جزيرتين من جزر الكوريل الرابع ، وقد عارض وزير الدفاع السوفيتى في ذلك الوقت هذا الاقتراح لاسباب استراتيجية . اما قضية هونيك فقد تبنى يلتسين وجهة النظر الالمانية وساند عودة هونيك الموجود في موسكو الى ألمانيا في حين عارض جورباتشوف ذلك بشدة . واختلف ايضا موقف الروس عن الاتحاد السوفيتى في قضية العلاقات مع افغانستان وكوبا واتخذ يلتسين منذ يولية ٩٠ موقفا مضادا لارسال السلاح الى كابول وحمل جورباتشوف المسئولية المباشرة لما يحدث في افغانستان وطلب بوقف المساعدات العسكرية وتخفيض جزء كبير من المساعدات الاقتصادية لكوبا . وقد ادى موقف يلتسين في هذا الصدد بمساعدة الضغوط الامريكية التي تبذل في هذا الاتجاه الى اجبار السلطات الروسية على قبول مبدأ إيقاف ارسال السلاح الى افغانستان ابتداء من يناير ١٩٩٢ ، خاصة بعد استبعاد الشخصيات السوفيتية المتشددة ذات الاتجاهات المحافظة التي تجند استمرار المساندة السوفيتية لافغانستان . وقام يلتسين في نفس الوقت بدعوة المقاومة الافغانية لزيارة موسكو ، وفي ختام المفاوضات التي تمت بين الزعماء الروس والوقد

وفي ١٢ و ١٤ مارس ١٩٩١ قام يلتسين بزيارة تشيكوسلوفاكيا ثم بلغاريا في اكتوبر والمجر في ديسمبر ، وهي الدول التي اعترفت بروسيا فوراً بعد الانقلاب . اما المبادرات الأخرى التي قام بها المسئولون الروس فقد كانت مجموعة من المقترحات والزيارات التي تدل على الاولويات لدى الدولة الجديدة فمثلا زيارات وزير الخارجية الروسى الى الولايات المتحدة في نوفمبر ٩٠ واليابان في بداية عام ٩١ ، وزيارة عمدة ليننجراد للولايات المتحدة وفرنسا وزيارة عمدة موسكو لوكيو وتايوان وزيارة رئيس الوزراء للولايات المتحدة وألمانيا . ثم الاقتراح الذى قدمه يلتسين لوزير خارجية كندا بتوقيع معاهدة ثنائية بين روسيا وكندا ، والخطة التي قدمها الى اليابان والمكونة من خمس مراحل بشأن حل مشكلة جزر الكوريل وتقتصر هذه الخطة وضع الجزر تحت ادارة مشتركة او تحويلها الى منطقة حرة ، وقد ابدى يلتسين رغبته بعد ذلك في عقد معاهدة سلام روسية يابانية . وقد حاول يلتسين منذ البداية ان يبدو شريكا متميزا للدول الصناعية ، وأراد اثبات وجود روسيا على الصعيد السياسى الدولى فطالب بدور اكبر لبلاده واحتج على عدم التشاور معه وقت توقيع الاتفاقية السوفيتية الالمانية رغم انها تخص روسيا مباشرة . وطالب يلتسين في أعقاب ذلك بدخول روسيا الى الأمم المتحدة . وخلال زيارة جورباتشوف لليابان في ابريل ١٩٩١ أعلن يلتسين ان جزر الكوريل هي جزء لا يتجزأ من روسيا وان جورباتشوف ليس لديه ما يقوله في هذا الصدد ولا يملك حق توقيع اى اتفاق .

انقصار يلتسين :

● ان انقلاب ١٩ اغسطس قد قلب موازين القوة بين يلتسين وجورباتشوف . وقد ادى موقف وزير الخارجية السوفيتى ومعاونيه في الخارج الى بث الشكوك في الوزارة وسياساتها وفي كثير من المسئولين السوفيت . وقد تم اتخاذ اجراءات سريعة في محاولة للسيطرة على الموقف ، وأغفى كثير من المسئولين في موسكو والخارج من مناصبهم . واثارت تصرفات يلتسين خلال الازمة اعجاب العالم واحترامه . وقد انتهز يلتسين فرصة اعلان وزير الخارجية السوفيتية الجديد استعداده لتسهيل العلاقات بين المركز والاطراف ومساندة مطالب الجمهوريات التي ترغب في الانضمام الى الأمم المتحدة ، فقام فوراً بتعيين ممثل لروسيا في واشنطن ، كما قام بتخفيض الوجود الروسى في المخابرات السوفيتية .. وبدأ يلتسين بعد ذلك في انتقاد السياسة السوفيتية باستمرار وأعلن ان روسيا ابتداء من اول يناير لن تشترك في نفقات تمويل وزارات خارجية الاتحاد ثم أكد ان الوزارة المركزية لم تعد تمثل مصالح روسيا ولا الجمهوريات الأخرى ايضا ، واقترح

الافغانى صدر بيان مشترك يتضمن التوصية باقامة نظام انتقالى سلافي كما تولى الزعماء الروسى اجراء المحادثات بشأن تحرير اسرى الحرب .

كما اكدت روسيا انها تحبذ اجراء انتخابات حرة في كوبا ، وهو موقف يدل على تطور السياسة الخارجية الروسية ، وقد اثر هذا الموقف الروسى على السياسة السوفيتية نفسها وجعلها تتجه نفس الاتجاه .

ونلاحظ انه خلال الزيارة التى قام بها الرئيس الروسى لالمانيا في نوفمبر الماضى انه استقبل استقبال رؤساء الدول لأول مرة ، رغم انه لم يحصل على الاعتراف الالمانى بالدولة الروسية ، ولكنه نجح في ارساء قواعد ثابتة لعلاقات مباشرة مع الجارة الهامة . وقد أعلن الطرفان في ختام الزيارة قبولهما للحدود القائمة وأكدا رغبتهما في التعاون واجراء المشاورات المستمرة بين وزيرى خارجية الدولتين ، كما أعلن يلتسين عن تجنيده لاقامة جمهورية المانية موحدة .

وقد شجعت روسيا انشاء الكومنولث الجديد للدول المستقلة في ٨ ديسمبر وأعلن وزير الخارجية الأمريكى في ١٢ ديسمبر استعداد الولايات المتحدة للاعتراف بهذه الجمهوريات المستقلة وتأكيدا لهذا التصريح قابل وزير الخارجية الروسى في موسكو قبل مقابلة شيفرنادزه ، وهى واقعة لها دلالتها . ولكن الولايات المتحدة لم تقم العلاقات الدبلوماسية مع روسيا الا في ٢ يناير . ومن الجدير بالذكر ان النرويج كانت هى اول دولة من حلف الاطلنطى تعترف بروسيا وكان ذلك في ١٦ ديسمبر .

وقد قام يلتسين بزيارة روما في ١٩ و ٢٠ ديسمبر حيث استقبل ايضا كرئيس دولة كما استقبله البابا ايضا واعتبر ذلك انتصارا لروسيا . اما الانتصار الحقيقى للدولة الروسية الجديدة فقد كان هو حصولها على العضوية الدائمة في مجلس الامن . وانسلخت روسيا بذلك عن الجمهوريات الاخرى التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتى السابق واصبح لها وضع الدولة الكبرى رغم كل مشاكلها .

روسيا الجديدة .. هل ستزعم بالضرورة في احضان الغرب ؟

● ان الدولة الروسية التى ظهرت فجأة على المسرح العالمى تريد ان تكون جديدة في كل شيء . وقد كانت العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والعالم الخارجى منذ عام ١٩١٧ هى علاقات صراع . وكان العالم ينقسم الى نظامين سياسيين اجتماعيين متصارعين . وهذان النظامان يخوضان حربا لن تنتهى الا بالانتصار الحتمى للشيوعية كما كان يدعى السوفيت .

ان روسيا تقدم نفسها الى العالم اليوم كوريثة للاتحاد السوفيتى فيما يتعلق بالالتزامات الدولية التى كان الاتحاد يقوم بها . ولكن على الصعيد الايديولوجى فهى

تعلن قطيعتها التامة مع النظام السوفيتى ولا تتحدث مطلقا عن اى كفاح او مهام او صراع مع النظام الرأسمالى . لقد انتهت الحرب الباردة وسقط النظام الشيوعى بغير رجعة ، ولا يوجد اى مجال للمواجهة مع الغرب الذى لا يشكل اى تهديد بالنسبة للدولة الجديدة . كما ان العالم الثالث لم يعد مجالا للتنافس الشرقى الغربى او الصينى السوفيتى . لذلك تستطيع روسيا من الآن فصاعدا اختيار شركائها طبقا لمصالحها . ومصالحها تتمثل في تضامنها مع الديمقراطيات الغربية ذات الاقتصاد القوى الحر . بل انها تعتبر العالم الغربى اكثر من شريك انه صديق حقيقى .

ان هدف الدولة الروسية الجديدة اليوم هو الدخول الى مجال الازدهار الغربى ، ولها اسباب لاتقل اهمية عن اسباب المانيا واليابان للانتماء الى هذا العالم . ان ماتريده روسيا هو الانتقال الى النظام الديمقراطى والنهوض باقتصادياتها المتعثرة . وهذان المطالبان هما اساس سياستها الخارجية التى تركز الآن على اقناع الغرب بانها حليفة يمكن الاعتماد عليها . ان روسيا تعتبر نفسها بالفعل جزءا من دول الشمال وحليفة طبيعية للعالم المتقدم ، انها قوة قد تكون ضعيفة الآن ولكنها ستتغلب سريعا على هذا الضعف ، فهى قوة لديها امكانيات وموارد طبيعية هائلة ، ووضعها الجيوبوليتيكي متميز ويمكن ان تكون خط الوصل بين قارتى اسيا واوروبا . ويؤكد المقال على ان هذا المفهوم لوضع الدولة الروسية في الحياة السياسية يتطلب اندماجها الكامل في العالم الغربى بوجه عام وفي اوروبا بوجه خاص . ان جميع رحلات المسئولين الروس منذ ١٩٩٠ كانت تهدف الى تأكيد هذا الانتماء الى القارة العجوز ، والى تأكيد العمل باى شكل على تجنب ستار حديدى جديد على الحدود السوفيتية . ان انضمام روسيا الى السوق المشتركة والى حلف الاطلنطى يندرج تماما تحت هذا المشروع . وقد اثار يلتسين مسألة دخول روسيا الى حلف الاطلنطى في ديسمبر الماضى كهدف سياسى طويل المدى ، واعيد الحديث في هذا الموضوع عدة مرات .

ولكى يتم هذا الاندماج طالب كوزيريف وزير الخارجية الروسى اعادة تقييم موقف الدولة الروسية من العالم الخارجى والاعتراف بأن الولايات المتحدة تستطيع ان تلعب دورا ايجابيا في العالم وبأن الاحتفاظ بوجود عسكري امريكى في العالم الثالث يمكن ان يكون عاملا للتوازن ، كما طالب بتدعيم روسى من اجل تعميق دور الامم المتحدة .

أذن تريد روسيا ان تصبح قوة غربية ، وتريد ايضا اكتساب حلفائها الجدد وان تبرهن لهم على امكانية الاعتماد عليها . لقد اكدت حقها في كرسى العضوية الدائمة في مجلس الامن كوريثة شرعية للاتحاد السوفيتى وأعلنت عن استعدادها للوفاء بالتزاماته المالية

والحقيقة هي ان هذا الاصرار من جانب موسكو على ان تصبح جزءا لا يتجزأ من الغرب يعود الى الكارثة الاقتصادية التي تواجهها البلاد بالاضافة الى اعتبارات سياسية اخرى . فتدويل مشكلاتها هو الاسلوب الامثل لعدم عزلتها وتركها تواجه هذه المشكلات بمفردها ، ولكي تستطيع الاستمرار في الاحتفاظ ببعض النفوذ في الحياة الدولية رغم ضعفها الكبير .

ان روسيا تمر في الوقت الحالي بمرحلة انتقالية . فقد كانت سياستها الخارجية في المرحلة الاخيرة هي ادارة الكفاح ضد السلطة المركزية ولكنها لم تذهب الى حد ان تكون العنصر الحاسم في انهيار الامبراطورية السوفيتية فجميع القرارات الكبرى كانت قد اتخذت قبل ان تبدأ روسيا في الظهور مثل التصالح مع الغرب والتخلي عن نظرية السيادة ، وكلها قرارات هزت الاتحاد السوفيتي والتوازنات الدولية . ولم تفعل روسيا سوى تعميق وتطوير سياسة كانت قد بدأت بالفعل .

وعندما حسمت الصراعات بين فريق يلتسين والسلطة المركزية ، اصبح العمل الخارجي تحكك مشكلات البلد الداخلية ، اى تسوده وتوجهه الحاجة الماسة الى المساندة الغربية . وهذا يفسر مواقف الزعماء الروس الموالية تماما للغرب . وليس هناك شك في صدق نوايا هؤلاء وانما القضية هي ان روسيا في بداية عملية شاقة وطويلة ، ولا بد من مرور وقت كاف حتى يمكنها الاستقرار ووضع سياسة خارجية قوية ومبتكرة تختلف عن مجرد تملق الغرب ومناشدته المساعدة . ان من مصلحة روسيا في الوقت الحالي ان تقوم بتحليل الاحداث التي يمكن ان تؤدي الى تعاون الدول الصناعية مع روسيا بشكل حاسم لان الموقف في الواقع اكثر تعقيدا مما يبدو . ان اول صعوبة ستصادفها روسيا هي محاولة التنسيق بين سياسات دول الكومنولث الجديد لمجموعة الدول المستقلة ، فهناك خلافات وتوترات قائمة بسبب اختلاف مستويات المعيشة وتباين المصالح بين المناطق الاوروبية والمناطق .

بالاضافة الى التوازنات التي ستنشأ داخل العالم السوفيتي الذي تفكك . وهنا يثور التساؤل : هل ستكون يد بوريس يلتسين حرة لاتخاذ القرارات الصعبة ؟ وهل ستحظى السياسة الخارجية السوفيتية بالموافقة الجماعية ؟ خاصة وان مسألة افغانستان وجزر الكوديل بالغة الحساسية .

ان الموقف المتفهم والمتسامح الذي يتخذه الزعماء الروس لا يكف لحل جميع المشاكل . ان روسيا عليها اولا ان تبرز على قدرتها على مواجهة مشاكلها واستقرار اوضاعها الداخلية واحراز التقدم الاقتصادي والسياسي وقطع شوط كبير في نزع السلاح حتى تقبل القوى الغربية ضمها الى معسكرها ووضعها في المكان الذي تريده لنفسها . ويجب ان يتعلم الزعماء الروس وخاصة

بما في ذلك التزامات الجمهوريات الاخرى التي تصادف متاعب مالية . كما اخذت على عاتقها جميع مسئوليات الاتحاد السوفيتي في مجال نزع السلاح .

وفيما يتعلق بالعالم الثالث فقد انتهى وقت المفامرات البريجينية ، واصبحت روسيا الان تقف الى جانب الحكومات التي تفتنح التعددية السياسية والانتخابات الحرة والديموقراطية مهما كانت هذه الحكومات . اما مساعداتها للدول النامية في هذا العالم فستكون طبقا لامكانياتها ، وهي امكانيات ضعيفة في الوقت الحالي . ان هذا العالم الثالث الذي اهتم به الاتحاد السوفيتي اهتماما كبيرا اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا لا يهتم روسيا على الاطلاق . ولا وجود له في تحليلاتها للموقف الدولي . ان ما يهم روسيا الان هو العالم الصناعي المتقدم اى الولايات المتحدة وأوروبا والجزء المتقدم من آسيا .

مدرسة الغرب :

● نتساءل هل هناك علاقة بين الضغوط التي مارسها الرئيس الامريكي على الاتحاد السوفيتي منذ بضعة اشهر للانسحاب من كوبا والكف عن مساعدة نجيب الله في افغانستان وتسوية النزاع الاقليمي مع اليابان وبين خطوات روسيا من اجل اكتساب ثقة الغرب ؟ وهل هي مجرد صدفة عندما تحدث يلتسين تليفونيا يوم ٨ ديسمبر الى الرئيس بوش ليعلمه باقامة مجموعة الدول المستقلة قبل ان يعلن جورباتشوف بذلك ؟

مما لاشك فيه ان الزعماء الروس عمليون ويعلمون تماما انه لا يوجد خيار آخر امامهم سوى التمسك بالغرب اذا ارادوا ان يصلوا ببلادهم الى بر الامان ويجنبوها الفوضى والانحيار . انهم بحاجة الى المساعدات الاقتصادية والغرب هو الذي يملك هذا المفتاح . ان الهدف يتطلب الانتقال الحتمي من المواجهة الى التعاون ، والسياسة الروسية تنطلق في هذا الاتجاه وتلبي هذا المطلب . ان روسيا الان تسعى جامدة لكسب رضاء الدول الغربية وبالات ذات الولايات المتحدة ولذلك تعمل على ان تظهر بصورة الدولة المساندة لتطمئن العالم الغربي القلق من نتائج تفكك وانحيار الاتحاد السوفيتي وما قد يؤدي اليه من اعمال العنف والقمع خاصة في المناطق النووية . وهي لذلك لا تريد ان تبدو كعنصر تهديد ومن هنا تأكيدها المستمر على احترام اتفاقيات نزع السلاح وبالذات المعاهدة التي وقعت في باريس في نوفمبر ١٩٩٠ ومعاهدة ستارت عام ١٩٩١ . وقد نادت بتخفيض هام في المجال الاستراتيجي اكثر مما كان متوقعا منها فهي تعلم تماما ان الاساس الذي سيقوم عليه النظام العالمي الجديد من وجهة نظر الغرب هو نزع السلاح . بالاضافة الى حقيقة هامة هي ان روسيا لن تستطيع النهوض باقتصادها الا عن طريق تخفيض نفقاتها العسكرية .

ومع ذلك وإذا أردنا استخلاص بعض النتائج التي تقوم على أسس علمية ودراسة الأسباب التي أدت الى هذه النتائج في محاولة لاستقراء المستقبل والتنبؤ بالأوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب . ينبغي علينا أولا وضع عناصر لنموذج تفسيري نستلهمه من ماضينا القريب وحاضرنا المضطرب . ومهما كانت هذه المهمة شاقة وعسيرة الا انها ضرورية لان العالم الغربي اليوم يجد نفسه في مواجهة المسألة الشرقية التي تعود اساسا الى المسألة الروسية ذاتها .

سنبدأ أولا بالقاء نظرة سريعة على ظروف قيام الامبراطورية السوفيتية ، فعند القرن السابع عشر كان الانتصار الحاسم على شعوب المنطقة المسلمة اساسا قد اعطى موسكو ديناميكية عظيمة ظهرت في اتجاهات متعددة : في الجنوب ضد الامبراطورية العثمانية ، في الغرب ضد القوة البولندية التي ارادت تجميع الشعوب السلافية حول الكنيسة في روما . وقد استفاد القيصرية من مساعدة الاقطاعيين في دول البلطيق التي ادت كراهيتهم للديموقراطية البروتستانتية في السويد والحرية الكاثوليكية في بولندا الى تقاربهم مع موسكو . كما لعبت بروسيا دورا هاما في بناء القوة الروسية حتى عام ١٨٩٠ .

وفي نهاية القرن الثامن عشر وكنتيجة لضعف الارستقراطية الاقطاعية في اوروبا استطاعت روسيا اختراق الحدود الغربية وجاءت مع جيوشها بنموذج اجتماعي للاصلاح الزراعي وافقت عليه الطبقة الحاكمة في بولندا ، وسحقت المدافع الروسية أية مقاومة بولندية ولم يقف أي شيء أمام توسع روسيا في اوروبا الوسطى . ولكن سرعان ما توالى الضربات التي اصابت الامبراطورية الروسية على مدى ستين عاما . فقد اغلق في وجهها الطريق الى القسطنطينية ، وفقدت سيطرتها على الشعوب السلافية في البلقان على يد انجلترا ثم المانيا وبمساعدة النمسا . وفي عام ١٩٠٥ هزمتها اليابان واوقفت كل توسع لها في اتجاه منشوريا وكوريا . وكان تحالفها مع فرنسا وبريطانيا هو الذي انقذها عام ١٩١٤ من انتصار الماني حاسم كذلك الذي حدث عام ١٩٤١ .

وجاءت ثورات ١٩١٧ وبلغت الامبراطورية الروسية ذروة توسعها عن طريق تبنيها لثورة كارل ماركس العالمية . ورسمت روسيا منذ عام ١٩٢٠ حدود توسعها الذي سيطر على كل العالم القديم وإن تقبل بأقل من ذلك ، ولم تترك للقوى البحرية الراسمالية انجلترا والولايات المتحدة واليابان سوى السيادة على اطراف المحيط . ولكن هذا المشروع الضخم الطموح الذي داعب خيال زعماء ثورة أكتوبر لم ير النور .. وانهار الصرح من اساسه .

ويشور تساؤل : هل معنى الموت المفاجيء للاتحاد

يلتسين كيف يسيطر على المشاكل الصعبة مثل منع تصدير التكنولوجيا الحربية والمعدات العسكرية التي يمكن ان تؤدي الى انتشار نووي بالغ الخطورة ، وبالتالي يفرض احترام بلاده على العالم الخارجي .

وفي النهاية نقول انه مهما يكن موقف روسيا بان العالم لن يتمكن من تجنب عمليات القمع الناتجة عن انهيار وتناثر الاتحاد السوفيتي . حقا ان النظام الدولي القديم قد مات ولكن النظام الدولي الجديد لما بعد الحرب الباردة مازال في مرحلة التخطيط . والجدل الدائر في الوقت الحالي حول اعطاء روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الامن هو ابلغ دليل على ذلك .

politique internationale

L' URSS est Morte, Vive La Russie
Alexandre Adler .

Politique Internationale No 55 Printemps
1992

مات الاتحاد السوفيتي تحيا روسيا الكسندر أدلر

● يعترف كاتب هذا المقال وهو خبير الشؤون السوفيتية وله عدة مؤلفات في هذا الموضوع . بأن انهيار الاتحاد السوفيتي كان مفاجأة كاملة بالنسبة للجميع وكان الحرج بالغا بالذات بالنسبة للمحليين والمفكرين السياسيين الذين اعتادوا دائما اعتبار الاطر الفكرية والمنهجية التي واكبت ظهور وانتشار القوة السوفيتية طوال هذه القرن حقائق خالدة ابدية واقاموا تحليلاتهم ودرؤيتهم المستقبلية انطلاقا من هذه الحقائق .

تأكد هذا الاتجاه على يد دنج زياوفنج الذى أحدث تحول اقتصادى واجتماعى كبير فى البلاد فى اعوام ١٩٧٨ و١٩٧٩ ادى الى وضع نهاية للثورة الريفية الاسيوية . ولم يستطع حائط برلين ان يمنع القوة المتصاعدة للسياسة الالمانية عاما ٧٧ و٧٨ ، وتسبب هذا فى اتجاه السياسة السوفيتية الى محاولة استخدام القوة فى اوروبا الوسطى : اى معركة الصواريخ الاوروبية التى خسرها الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٢ .

ول نفس الحقبة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٢ عانت الشيوعية الاوروبية من الفشل فى كثير من الدول وقطعت علاقاتها مع موسكو . وكان لموت انريكو برلنجر اخروجه محترم للشيوعية الاوروبية معزى عميق جدا عام ١٩٨٤ .

وفى عام ١٩٨٠ استطاعت الثورة البولندية مع منظمة تضامن لأول مرة اظهار ان التصفية النهائية للنظام الشيوعى باسم الديمقراطية وحقوق الانسان امر ممكن . وبدأت عمليات التمرق فى النظم الشيوعية فى اوروبا الشرقية ، وبدأ الزعماء الصرب والبلغان يتجهون الى موسكو فى محاولات انقاذ ما يمكن انقاذه ثم جاء القيصر الصغير الذى انتخب عام ١٩٨٥ ليسرع بسقوط عملية البريسترويكا غياب النسيج الايديولوجى المشترك واستحالة امتداد الخط الاصلاحى الذى انتهجه الوسط الجديد الى الاطراف . وبدأت قوى متطرفة تتوغل داخل الاجواء السياسية الجديدة التى هياها القوى الاصلاحية الجديدة . وظهر واضحا تقسغ الامبراطورية السوفيتية وانكسارها تحت وطأة الازمة الاقتصادية الفادحة .. ولعبت القوى المعادية للاصلاح دورا خطيرا فى الاسراع بالنهاية وجاءت محاولة الانقلاب الفاشل فى ١٩ اغسطس الماضى ضد جورباتشوف لتدق المسمار قبل الاخير فى نعش النظام السوفيتى .

ويتسائل المقال اذا كانت الامبراطورية قد ماتت حقا . ان الامبراطورية الاسبانية قد تقسخت فى بداية القرن التاسع عشر ، ومع ذلك ورغم الاختلافات الجغرافية الثقافية استمرت امريكا اللاتينية متجانسة نسبيا حتى يومنا هذا . هل نستطيع تصور ظهور اوروبا سلافية فى المنطقة التى كانت تعمل الستار الحديدى فى الماضى ؟ ان الاجابة على هذا التساؤل تأتى فى الوقت الحاضر بالنفى ، فالمانيا الشرقية قد انسلخت عن هذا المجال كما بدأت استونيا وسلوفانيا فى نفس الاتجاه والانضمام الى اوروبا الغربية . ان استونيا تتحدث لغة قريبة من فنلندا وتسمع وتشاهد وسائل اعلامها منذ عشرين عاما ، كما ان استونيا تدعى باستقلالها لتدخل ل هلسنكى عسكريا عام ١٩٢٠ . ولكن لا فنلندا ولا غيرها من الدول الاسكندنافية ترغب فى الاقدام على أية تضييحات من نوع التضييحات التى قدمتها المانيا الغربية لاشقائها فى الشرق . بالاضافة

السوفيتى اختفاء الشيوعية فقط والعودة مرة اخرى الى الحقائق الجيوبوليتكية التى كانت سائدة قبل ١٩١٧ ، اى الامبراطورية الاورواسيوية ذات السيادة الروسية .

من التخلخل الى الانهيار :

● فى الواقع ان بداية الشروع فى هذا الصرح السوفيتى الضخم قد بدأت منذ عهد ستالين ولم تستطع النخبة السياسية الحاكمة فى ذلك الوقت ان تكون على مستوى المسؤولية لتنفيذ مثل هذا المشروع الطموح فقد كانت دون المستوى الثقافى والسياسى المطلوب ، وارتكبت الاخطاء تلوا الاخطاء . وكان الخطأ الاول هو اعتبارها ان الشيوعيين الاسيويين هم قطاعات متناثرة خارج النطاق الدافى للنظام السوفيتى ولم تقف الى جانب الثورة الصينية ضد اليابان .

ان ستالين لم يستطع ان يحول الثورة الى نظام مستقر وبضع لها الحدود الكفيلة ببلوغ هذا الهدف . ولم يستطع النظام الستالينى الاستفادة من وجود موارد انتاجية ضخمة غير مستغلة . وقد اقدم ستالين على اتخاذ اربعة قرارات خاطئة كان على خلفائه تحمل نتائجها المأسوية التى هزت اركان واسس الامبراطورية نفسها .

اولا : سياسته الحمقاء تجاه الصين كما قلنا التى أدت بهذه الاخيرة الى محاولة التخلص بأى ثمن من سيطرة موسكو .

ثانيا : قرار اعلان حصار برلين عام ١٩٤٨ الذى تخطى كل الحدود المنطقية لامبراطوريته فى الغرب . وبعد اثارة الازمة لم يستطع استخدام الاساليب العسكرية اللازمة لحلها .

ثالثا : اعلان المواجهة الشاملة مع القوى الانجلوساكسونية وما ادى اليه ذلك من تحميل شعبه تضييحات هائلة من اجل اعادة تسليح ضخمة لا يملك الموارد اللازمة لها .

رابعا : سياسته الغبية تجاه يوغسلافيا التى أدت الى فقدان الاتحاد السوفيتى لحليفته وشريكته الشيوعية الاولى .

ان هذه الاخطاء التى ارتكبها ستالين قد اثرت على مسار التاريخ وادت تدريجيا الى افول الامبراطورية السوفيتية وتفشى الازمة الاقتصادية والاخلاقية الشاملة للنظام الشيوعى والتى ظهرت بوضوح ابتداء من اعوام السبعينات .

وتوالت الاحداث تباعا تهز اركان النظام الشيوعى السوفيتى الى ان انهار تماما .

وفى عام ١٩٧٢ هزمت الشيوعية الصينية داخليا بعد ان ثبت شنود الثورة الثقافية وبدأ شواين لاي يتجه الى التحالف مع الولايات المتحدة على استحياء فى البداية ثم

بالأورثوذكسية الشديدة تتجه في الوقت الحالي الى المرونة والتطور في اتجاه العلمانية وهي النتيجة الطبيعية للدور الذي تلعبه الطبقة المثقفة التي هاجرت الى الغرب عام ١٩٢٠ ، وللتقارب مع الغرب بصفة عامة .

اهمية الحفاظ على الوحدة الاقتصادية :

ان هناك ما تزال وحدة اقتصادية اوروبية ، والاتجاه قوى في محاولة الحفاظ على هذه الوحدة . وان المشكلة هي اختلاف الانتاجية ونوعية المنتج بين اقتصاديات اوروبا الغربية واوروبا الوسطى لذلك هناك استعالة فعلية امام دخول هذه الدول الى السوق المشتركة في الوقت الحالي حيث المنافسة ستكون قاتلة بالنسبة لها . وقد يؤدي توفير الامكانيات التكنولوجية الحديثة والارتفاع بمستوى الانتاج الى بلوغ هذا الهدف مع مرور الوقت . اما اليوم فتعتبر روسيا هي المستوردة الاساسية لصناعات هذه الدول ، لذلك عليها ان تضع خطة لانعاش وتوسيع امكانيات الاستيعاب في الاسواق السوفيتية السابقة بحيث تستوعب المنتجات الاستهلاكية لاوروبا الوسطى . وخاصة ان امكانيات فتح اسواق اوروبا الغربية امام منتجات اوروبا الشرقية قد اصبحت شبه معدومة في الوقت الحالي . ومن هنا تتضح ضرورة تنفيذ هذه الخطة . ان الموارد الطبيعية لروسيا من بترول ومعادن نفيسة هي وحدها التي تخطى باهتمام الاستثمارات الغربية .

ان الاتجاه السائد في المرحلة الحالية هو فك الدوائر الاقتصادية السابقة ، فمثلا لأول مرة تحصل روسيا على سعر السوق العالمية مقابل مبيعاتها من البترول . ومما لاشك فيه انها ستقوم بشراء مستلزماتها من المانيا ومن الولايات المتحدة اكثر من شرائها من بولندا او تشيكوسلوفاكيا .

ولكن الامر هنا يتعلق بعلاج نظام مريض ولا بد من اصلاح نقدي قاس يحد من الاستهلاك الداخلي وعندما يتم عبور هذه المرحلة ستصبح السلع الاستهلاكية المتاحة تعكس اثمانها الحقيقية بعد اصلاح النقدي . وسيكون من مصلحة دول الشرق ان تستمر في شراء المواد الخام والطاقة من روسيا حتى لو كان ذلك بسبب الهياكل التحتية الموجودة التي تسهل عملية التسليم . ولكن لن تكون هناك عودة الى ممارسات الكوميكون . فالتبادل سيكون من الآن فصاعدا على اساس اسعار السوق والعملات القابلة للتحويل . وستستفيد المجتمعات البترولية الروسية والمجتمعات الصناعية في اوروبا الوسطى من هذا التبادل حيث ستساهم الشركات الغربية بشكل كبير وبذلك ستبتعد هذه الدول عن النظام التجاري المغلق الذي اسسته الامبراطورية السوفيتية تحت اسم « التقسيم الاشتراكي للعمل » .

ان الفكرة المنطقية التي تستحق الدراسة هي الاقامة التدريجية لمجال اقتصادي متكامل بين الدول المستقلة

الى ان انهيار الاتحاد السوفيتي قد تسبب في ركود اقتصادي لم يسبق له مثيل في فنلندا .

وكذلك سلوفاكيا التي ظلت تحاول الاحتفاظ بهويتها طوال قرن من الزمان في مواجهة محاولات فيينا وبريسنا ، تريد الآن الانضمام الى المجموعة الأوروبية من خلال فيينا وهي بذلك تتخلى عن حليفها الكرواتية . وللأسف ان الازدهار النسبي لسلوفاكيا سببه تراكم احتياطي المنتجات الصناعية في السوق اليوغسلافية وايضا بسبب سهولة الوصول الى السوق السوفيتية عن طريق الكوميكون . والخطر من ذلك انه في الوقت الذي بدأت فيه سلوفاكيا تكتشف اوجه تشابهها مع النمسا ، مالت هذه الأخيرة وعلى الاخص مقاطعاتها الجنوبية الى اليمين المتطرف المتعصب لالمانيا . وهكذا يبدو اندماج اوروبا الشرقية مع اوروبا الغربية يواجه عقبات اقتصادية وسياسية لا يمكن تخطيها .

لقد كان التفكير السائد من قبل ان الشيوعية قد انهارت في اوروبا الوسطى عفا ولكنها ستستمر في الاتحاد السوفيتي ودول البلقان وانما بشكل متطور . وفي ظل مثل هذه الظروف كان يمكن للمجتمع الأوروبي الغربي ان يتقدم بحدوده تدريجيا تجاه بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، كما كانت تتمنى الحكومات الديموقراطية في هذه الدول الثلاث ، ولكن الامور سارت بسرعة مذهلة قلبت جميع الموازين بالنسبة لموسكو وكيف وزغرب وبلغراد . فما ان حصل الروس والأوكرانيون وشعوب البلطيق على حق الانتخاب الحر حتى رفضوا على الفور وبجسم النظام القديم على عكس ما حدث في رومانيا وبلغاريا والصرب والباينا التي انت بالاحزاب الشيوعية المحلية الى السلطة بعد اعادة تجميل نفسها عام ١٩٩٠ .

ان ابلغ دليل على اصرار روسيا على السير في ركاب الغرب هو موقفها من الازمة اليوغسلافية فقد تخلت موسكو عن مساندة الصرب ورفضت ان تكون شريكة في سياسة الصرب الاجرامية تجاه الشعوب المسلمة وادانت هذه التفرقة الدينية الرهيبة . وفي الواقع ان يلتسين يواجه بعض الاضطرابات في روسيا من جانب بعض الشعوب التي تريد الاستقلال مثل القتار والكانازان والباخير والقوقاز شمالا ، وربما تؤدي هذه النزعات الانشاقية الى انتهاء الوحدة مع الروس ، ومن الجدير بالذكر ان هؤلاء المواطنين يملكون من السلاح ما يوازي تقريبا ما تملكه روسيا . ان يلتسين ومن قبل جورباتشوف لم يرغب على الاطلاق في ان تصل الامور الى هذا الحد ، وادانا بشدة الاتجاه الذي كان سائدا في اعوام ٧٧ و١٩٧٨ وهو اضطهاد الاقليات . وقد تعمد يلتسين وضع مسلم على رأس البرلمان الروسي فور توليه الحكم .

ومن الملاحظ ان المسيحية الروسية التي كانت تتميز

لكل هؤلاء يسهم في تحييدهم وتهديتهم .
لغنيا : لم تحدث هزيمة عسكرية بمعنى الكلمة تدعو الى المرارة . حقا ان هناك شعورا بالاغباط لدى كثير من العسكريين خاصة وهم يتوقعون التعاون مع عدو الامس نتيجة المقترحات يلتسين الاخيرة بضم روسيا الى حلف الاطلنطي واشتراكها في برنامج دفاعي استراتيجي مع الولايات المتحدة . بل ومما يدعو الى السخرية ان الاخطار التي قد تنجم عن الحوادث النووية قد جعلت الدول الغربية وخاصة المانيا والولايات المتحدة تدعم جزءا كبيرا من الجهاز الدفاعي السوفيتي السابق بصورة مباشرة حتى يمكن تجنب هذه المخاطر . ومع ذلك فالزعماء العسكريون مشغولون حاليا بالمشكلات الناجمة عن حل الوحدات المربطة خارج جمهورية روسيا وعن رفض الشباب الخدمة العسكرية والتهرب من التجنيد . بالإضافة الى عدم توافر ميزانية كبيرة للدفاع تتيج لهم التصرف ضد النظام الجديد الذي قبلوا به في خريف ١٩٩١ .

وفي الواقع اذا استطاع الغرب ان ينهض بالملك الجريح ، أي الجيش الروسي وان يداوى جراحه سنجد ان الانتقام العسكري سيصبح بلا معنى خلال بضع سنوات يكون قد تم اثناها اعادة تعريف وظيفة ومهام الجيش الاساسية .

ثالثا : لم يعد هناك وجود للطبقة المستفيدة من النظام السابق ، وانتهى القمع البوليسي الذي استفادت منه كثيرا مافيا السلطة السياسية البوليسية . بل لم يعد هناك أي طبقة يمكن ان نقول ان من مصلحتها العودة مرة اخرى الى النظام السابق . وادى نضوب موارد الدولة الى التأثير على جزء كبير من مدخرات الاسر التي اتجهت الى السوق السوداء . وفي الواقع لم يعكس الارتفاع الرهيب في الاسعار الذي حدث في شتاء ١٩٩٢ سوى جزءا من الارقام الحقيقية . ومع ذلك فالجميع يريد خوض التجربة الجديدة ، لذلك حقق يلتسين نصرا كبيرا في الانتخابات في جميع الاوساط خاصة في موسكو . وابعاء : ان الروس بلاشك خائفون من المستقبل ويريدون لبلادهم ان تكون قوية لتقف امام احتمال اندلاع حرب اهلية ، ولكن ليس ذلك بسبب الحنين الى الماضي . ولا يوجد أي وجه للتشابه بين الوضع الروسي الحالي والوضع الالمانى منذ سبعين عاما . وكل من يريد اقامة علاقة بين الموقفين ليصل الى طرح احتمالات معينة يجانبه الصواب . فقد هزم الالمان هزيمة مريرة وبعد ان كانوا يحتلون الصفوف الاولى في العالم من ناحية القوة العسكرية والازدهار والموارد والاستقرار السياسي صاروا في وضع متدن اثار عندهم الحنين الى السودة الى امجادهم الماضية واصروا على احتلال قمة العالم مرة اخرى قبل الحرب العالمية الثانية . وهذا وضع لا يمكن ان ينطبق على روسيا اليوم . فقد ظل الشعب الروسي

التي كانت تنتمي الى الاتحاد السوفيتي السابق . ان التكامل الاقتصادي سيدفع ازبكستان ومالديفيا الى الاقلال من حماسهم للانفصال . كما ان الرغبة في حفظ الاستقرار السياسي في روسيا والوجود الغربي القوي فيها سيؤدي حتما الى تدعيم هذه العلاقات . ان من مصلحة الغرب تدعيم هذا المجال الاقتصادي المشترك حيث تشكل الموارد الطبيعية الروسية الرثة الاولى ودروس الاموال الغربية الرثة الثانية . اذن تفكك الامبراطورية السوفيتية سيؤدي فيما بعد ان مزيد من الاندماج في روسيا ودول اوربا الشرقية .

هل ستعرف الفاشية طريقها الى روسيا ؟
ان هناك امرا بالغ الامة يشغل المحللين السياسيين في الخارج والمراقبين عن قرب على السواء وهو تهديد انتشار الفاشية الروسية التي يمكن ان تؤدي الى تحطيم الديمقراطية الجديدة ومستقبلها من دول اوربا الشرقية . ان هناك شواهد واضحة على وجود جو عام قد يساعد على اشغال هذه المشاعر الفاشية داخل روسيا .

مثلا احساس بالهزيمة العسكرية بعد هذا التفوق في سباق التسلح ، والاستياء البالغ لدى بعض كبار الضباط الذين اجبروا على الحياة بلا نشاط ، هذا الانهيار الاقتصادي الذي ادى الى ماوصلت اليه هذه القوة العظمى من تدهور ، الحنين الى الامبراطورية الكبرى وامجادها خاصة لدى الطبقة المتوسطة التي لم تتعود بعد على العالم الجديد . كل ذلك يمكن ان يؤدي الى ردود فعل عنيفة تسلطية .

ولكن هذه النظرة يشوبها كثير من التشاؤم ، ويمكن ان نسوق اربع حجج في تفنيدها :

اولا : لم تحدث ثورة بحيث تؤدي الى ثورة مضادة . فنهاية الاتحاد السوفيتي لم تكن نتيجة لثورة قامت ضد نظام الحكم حتى لو كانت نتائج سياسة جورباتشوف الاصلاحية لها نفس التأثير . ولم يواكب حل الحزب الشيوعي أي نوع من أنواع العنف ، بل هناك ثلاثة تشكيلات كلها قانونية تنازع فيما بينها حول تراثه السياسي ، أي ان النخبة القديمة مازالت موجودة ويلجأ اليها يلتسين وفريقه من اجل اصلاح الجهاز الذي يعرفون خباياه جيدا . هل يعني ذلك ان فريق يلتسين ليس سوى حزب شيوعي متخف كما يدعى البعض ؟ على الاطلاق .. لان رغبة يلتسين في التغيير والتخلص من الماضي لا يمكن الشك فيها وتؤكدها الاحداث الاقتصادية والدبلوماسية يوميا . بالإضافة الى ضرورة اللبابة والحكمة في التعامل مع الاتجاهات المتشددة من اجل الحفاظ على مناخ السلام النسبي الذي يسود البلاد . حقا ان بعض الايديولوجيين المتطرفين وبعض اعضاء البوليس السياسي يقفون ضد النظام ولكن عدم تهديدهم او التنكيل بهم الى جانب اتاحة فرص في مجال الأعمال

ان اندلاع الشرارة يمكن ان يحدث في ظل مثل هذه الظروف المضطربة ولكن الامر لن يتخطى حدودا معينة نظرا لطبيعة الشخصية الاوكرانية التي لا تشعر بعداء حقيقي تجاه الروس ومعظم الذين يعيشون في المدن يتحدثون الروسية بطلاقة ويعتبرونها لغتهم الاولى . ولم يشعروا بأية تفرقة في تولي المسئوليات السياسية على عكس القوميات الاخرى ، ويريجيف نفسه كان روسيا من اوكرانيا .

حقا ان عدد الروس في اوكرانيا يبلغ اكثر من ٢٠ ٪ وعدد المسيحيين الكاثوليك التابعين للكنيسة في روما ٢٠ ٪ ، ويمكن ان تثير هاتان الفئتان العنف القومي ، ولكن الرئيس الاوكراني كرفتشوك مشهود له بالبراعة السياسية التي ستمكنه من ايجاد صيغة سريعة للتعايش السلمى يوجهونها الى العالم السلافي . ان شدة الحماس لأوروبا الغربية الذي ميز الفترة من ٨٩ الى ١٩٩١ ان استقلال اوكرانيا لا يجب ان يثير قلق روسيا فهو استقلال اقتصادي اكثر منه ثقافي ، بل قد يفيد في تنشيط سياسة موسكو في اتجاه أوروبا الشرقية وخاصة بولندا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وجميعها ترتبط بأوكرانيا . واذا تعلم الروس كيف يحترمون الحرية الجديدة في كيف فسيكون ذلك بمثابة رسالة سيتلاشى تدريجيا في مواجهة المصاعب الجمة للتحديث الاقتصادي ، وسيساعد ذلك على تنشيط الشعور بالهوية السلافية . ويجب ان نعترف بذلك جورباتشوف السياسي عندما استطاع تسوية مشكلة الكنيسة البابوية ووضع خطوط الاسس الثقافية للتقارب الروسى البولندى وهو المفتاح الرئيسى لاي اعادة تنظيم ديمقراطى في أوروبا الشرقية . وكذلك يجب ايضا ان نعترف ان يلتسين رغم رعونته في بعض الاحيان قد كف عن القاء المزيد من الوقود على نار يمكن ان تنطفئ من نفسها . والمثل الصربى قائم امام الروس ليذكروهم دائما بتوخى الحذر ، والا سينزلقون الى الهاوية وبسرعة .

والمشكلة الثانية وهى القوميات الاسلامية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى . ان القوميات الاسلامية لا تشكل بالنسبة لروسيا اهمية سياسية كبيرة كما كان الحال بالنسبة للامبراطورية الشيوعية السابقة التي كانت طموحاتها في الشرق الاوسط تتوقف على نجاحها في الاندماج الثقافى وتصنيع اقاليمها التركية والايرانية في القوقاز واسيا الوسطى .

وينقسم الاسلام السوفيتى الى ثلاث مجموعات . المجموعة الاولى وهى مجموعة جمهورية روسيا وتتكون من التتار الذين يعيشون في اقليم كازان حيث لا يشكلون اغلبيية ، والباخير وقد استردوا زعيمهم مدحت شاكيروف الذى طرده جورباتشوف ويعتبرونه الاب الروحى لهم . وبعض شعوب القوقاز التي نفاهما ستالين في اسيا الوسطى ، وقد اختار هؤلاء طريق النضال المسلح بزعامة

فقيرا لا يعرف عن العالم الخارجى شيئا ، بل لقد ظل سلبيا امام تمزيق وحدته القومية وبعثرتها في الجمهوريات المختلفة . ان الروس يشكلون في كازاخستان ٥٥ ٪ من السكان وفي ليتوانيا ٤٥ ٪ ، وهؤلاء لم يفعلوا شيئا سوى السعى الى ان يكون لديهم جنسية مزدوجة في هذه الدول الجديدة . بل لقد ادلى السكان الروس في اوكرانيا بأصواتهم لصالح استقلال الجمهورية ، ويشكلون ٢٥ ٪ من السكان . ولم تكن عودة معظم الروس من مالديفيا الا بسبب مغالة سكانها الاصليين في مشاعرهم القومية واضطهادهم للآخرين وفي الواقع ان مجموع الروس الذين يعيشون خارج جمهوريتهم يبلغ ٢٥ مليون فرد ولم يشكلوا حتى هذه اللحظة قوة قومية ضاربة كما كانت تأمل المخابرات الروسية لتحارب البريسترويكا وتستعيد سيطرتها على البلاد مرة أخرى .

الصراعات القومية والاختبار الصعب :

● هل ستستطيع الصراعات القومية ان تحدث هذا الانقلاب الذى لم ينجح حتى الان بسبب تمزق النسيج الاجتماعى وعدم تماسكه ؟ ان إثارة هذا السؤال يؤدى الى اثاره سؤالين لا بد من الاجابة عليهما أولا حتى نستطيع الاجابة على السؤال الاساسى وهما :

اولا : مستقبل اوكرانيا والثانى ، اسلام مابعد المرحلة السوفيتية ، والسؤال الاول يسمح ببعض التفاؤل ، اما الثانى فيثير قلقا بالغا بالنسبة لروسيا خاصة والتوازن الاقليمى الشامل عامة .

بالنسبة لمستقبل اوكرانيا فما لاشك فيه ان المشكلة الاوكرانية تحتل الصدارة في الصراعات القائمة بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق . فكل شيء يضعها في مواجهة اختها الشمالية ، وقد وقف الزعيم الاوكرانى الى جانب النظام السوفيتى حتى اخر لحظة معاديا بذلك يلتسين ، وهو يحارب السياسة الاقتصادية الجديدة ويقف ضد تحرير الاسعار ونظام السوق ويشير استياء الشعب ضد يلتسين الذى يسميه القيصر الجديد .. وهو مايتنافى مع موقف بيلوروسيا التي يتسم زعيمها بالحكمة ويلعب بذلك استنادا الى موقف بلاده كجسر يربط بين روسيا وبولندا . اما جورجيا فهي تحاول علاج جراحها بعد ان كادت تفقد استقلالها التي حصلت عليه في شتاء ١٩٩١ - ١٩٩٢ ، وهى تفكر في العودة مرة أخرى الى فكرة التحالف القوى مع روسيا .

وقد شعر الروس بالخديعة من جانب جيرانهم الجنوبيين ، كما ان المواطنين الروس في اوكرانيا وافقوا على مبدأ الاستقلال ظنا منهم انه لا يشكل تهديدا لوطنهم الاصلى ، اما الان واوكرانيا تريد الانسحاب من مجموعة الكومنولث الجديدة وتسعى الى التقارب مع بولندا وتريد تعميم اللغة الاوكرانية في جميع المدارس فهل سيقبلون ذلك بهدوء ؟

الاتجاه ، وتواري النفوذ الايراني في هذه الجمهوريات واتجهت طهران الان الى اللعب في باكستان بجانب الاسلام المتشدد ، مثيرة بذلك قلق الهند والصين . وفي الواقع ان النزاع بين ارمينيا واذربيجان يمكن ان يؤدي الى حرب دينية صغيرة قد تعكر صفو العلاقات بين تركيا وروسيا وايضا الغرب ، لذلك يجب بذل الجهد من اجل حل هذه الصراعات لان دخول الجمهوريات الاسلامية الاربع اذربيجان وتركمان واوزبكستان وتادجيكستان الى بؤرة الصراع بين الاسلام المتشدد والعالم الحديث سيشكل في المستقبل هما كبيرا بالنسبة لروسيا وحلفائها .

وخلاصة القول ان الجمهورية الروسية وبقيّة الجمهوريات الاخرى السوفيتية سابقا تعبر حاليا مرحلة دقيقة جدا وخطيرة جدا . وقد يستسلم المشاهد للحياة اليومية داخل هذه الجمهوريات لاحساس الكارثة القادمة لا محالة ويرسم خياله رؤى مأسوية لمستقبل مظلم . وهذه الرؤى السوداوية ليست بعيدة الحدوث . فعلا يمكن ان تتكرر مأساة تشرنوبيل مرة اخرى نتيجة الانحطاط الواضح في الصناعة النووية ، وكذلك صراع اقليم كاراباخ قد يتطور ويشير موجة قومية معادية لاوروبا داخل تركيا ذاتها ، وهناك ايضا احتمال تصعيد الازمة الادارية بين روسيا واوكرانيا الى حد الصراع المفتوح بين القوميتين ، وينتصر المنادون باستخدام القوة في موسكو في توظيف النفعة القومية للاطاحة بيلتسين الذي استطاع الاستمرار بعد الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد في شتاء ١٩٩٢ نتيجة لتحرير الاسعار . وهناك ايضا احتمال انفجار ثورات اسلامية في جمهورية تادجيكستان ، واحتمال ان تبلغ البطالة معدلات مرتفعة جدا تهدد بانهيار النظام العام .

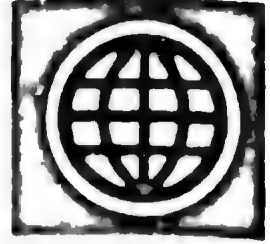
واذا كانت بعض هذه المخاطر واردة ، الا اننا لا يجب ان ننسى اننا بصدد تجربة فريدة جدا ومبتكرة جدا ومضطربة جدا في تاريخ الانتقال السلمي الى النظام الديمقراطي . ان الشعب الروسي قد كذب عدة مرات التوقعات المتشائمة التي انتظرها العالم منه ، لذلك فالديمقراطية الغربية امامها الان مهمة بالغة الصعوبة وبالغة الاهمية . ونستطيع ان نقول ان مستقبل العالم يتحدد الان في روسيا الجديدة ، ولكن ليس بالشكل الذي رسمه الزعماء الشيوعيون القدامى ، اى بشكل بعيد كل البعد عن النبوءة اللينينية . □

دوداييف وهو قائد سابق في الطيران . والجزء الموجود من هذا الشعب في موسكو على معظم الانشطة المربحة ، لذلك من مصلحتهم عدم حرق الكبارى مع روسيا التي لا تغلق الابواب في وجههم .

والمجموعة الثانية هي مجموعة الكازاخ التي استفادت استفادة كبيرة من البريسترويكا ومن الثورة ، الديمقراطية فقد استطاع زعيمها القوي نور سلطان نازارباييف ان يخوض معركة جورباتشوف ويحارب بجانبه ليفرض نفسه كرجل الجلاسونسست الكازاخى ويسلب الروس حكم جمهوريته التي لا يشكل سكانها الاصليون سوى ٤٠ ٪ فقط . ان نازارباييف مثل جميع الكازاخ وطنى متحمس ومثقف ثقافة روسية رفيعة ولا يثق في الصين على الاطلاق ، وهو يسعى لجعل جمهوريته المزوجة القومية ارضا مهيأة لخدمة الاقتصاد الحر ومحطة بين القطب الاقتصادى الاوروبى وبين مناطق النمو السريع في الباسيفيك . وكذلك جمهورية كيرغيز التي تقع جنوب كازاخستان فهي تتبع نفس سياسة نازارباييف لذلك لن يتخطى استقلال هاتين الجمهوريتين حدود الحكم الذاتى بالنسبة لموسكو التي ستنتهج سياسة معتدلة جدا تجاههما بسبب العشرة مليون روسى الذين يعيشون هناك .

اما المجموعة الثالثة المكونة من الترك والايروانيين والتركمان والاوزباكيستان ، فهي على العكس تخلت نهائيا عن المجال السوفيتى القديم ، رغم ان مصالحها الاقتصادية تفرض اقامة علاقات قوية مع روسيا وخاصة اوزبكستان . وتندلع المظاهرات في هذه الدول المستقلة حديثا لتأكيد هويتها الاسلامية . وكان يمكن ان لا يشكل هذا الوضع اية خطورة اذا لم تكن هذه الدول الاربع واقعة تحت تأثير صراعين يحتدمان تدريجيا وهما : الصراع الهندى الباكستانى وهو في الواقع صراع بين قوتين نوويتين . اما الصراع الثانى فهو الصراع التركى الايرانى .

وهذان الصراعان يجسدان الصعوبة التي يجدها العالم الاسلامى في الوقت الحالى للتأقلم مع العالم المحيط به . فنجد ان باكستان المرتبطة ثقافيا بالعالم الهندى منقسمة حول هويتها وممزقة بين عالمين : العالم الاسلامى والعالم العلمانى ، وهذا الازدواج ينعكس على تصرفاتها السياسية ، فهي تتبع سياسة جهاد دينى في كشمير وافغانستان . اما ايران التي تريد ان تكون منارة الثورة الاسلامية فتصطدم في اذربيجان وتركستان بنفوذ تركيا العلمانى الموالى للغرب . وهذا الصدام التركى الايرانى وهو صدام بين مفهومين مختلفين للاسلام قد تأجل سنوات طويلة واصبحت المواجهة حتمية الان . ان معظم المسلمين السوفيت المتقنين لا يرغبون في التقهقر الى الوراء في اتجاه اسلام اصولى ، لذلك فان تركيا تشكل بالنسبة لهم جاذبية خاصة رغم انها لم تخطط في هذا



ثروات

فبراير ١٩٩٢
مارس ١٩٩٢
أبريل ١٩٩٢
مايو ١٩٩٢

اعداد : أبو السعود ابراهيم

فبراير ١٩٩٢

اليوبيا :

١٧ : العثور على رفات الامبراطور جلاسلاي الذي تولى عام ١٩٧٥ مدفونة تحت مكتب الرئيس السابق منجستو هيل ماريا الذي اطاح بعرش هيلاسلاي قبل عام من مقتله .

٢٨ : اكد البيان الختامي لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية تنديده بالاستيطان الاسرائيلي وتأييده لاقامة دولة فلسطينية .

اسرائيل :

٥ : ثلاثة شروط امريكية للموافقة على ضمانات القروض لاسرائيل . والمنظمات اليهودية الامريكية المؤيدة لاسرائيل تصعد حملتها ضد ادارة بوش

٧ : صرح اسحق شامير بأن اسرائيل ليست ملتزمة بكل كلمة في اتفاقية كامب ديفيد حول الحكم الذاتي للفلسطينيين

١١ : اسرائيل تؤكد رفض المطلب الامريكية بتجميد بناء المستوطنات

١٢ : المهاجرون السوفيت يشكلون حزبا سياسيا بـاسرائيل

١٤ : اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف تدعو الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي العربية المحتلة

٢٠ : القوات الاسرائيلية تحتاج الجنوب اللبناني وتحتل مواقع استراتيجيه وتسيطر على قرين

٢١ : فوز اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي السابق برئاسة حزب العمل بينما حصل شيمون بيريز رئيس الحزب على زعامة الليكود

٢٢ : اسرائيل ترفض شروط امريكا

لنحها ضمانات القروض التي تطلبها منها لاستيعاب المهاجرين السوفيت الجدد

٢٦ : اسرائيل ترفض طلب الأمم المتحدة بالانسحاب من جنوب لبنان

٢٨ : انظر : يوجوسلافيا

ايران :

١٠ : وقعت ايران وارمينيا مذكرتين للتفاهم بشأن التعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والطرق والمواصلات

٢١ : اتفاق ايراني عراقي لاستئناف تبادل اسرى الحرب

باكستان :

٧ : باكستان تعترف لأول مرة بقدرتها على صنع قنبلة نووية .

بريطانيا :

١٩ (انظر ليبيا

تونس :

٢٥ : قررت تونس وليبيا اعادة استخدام جواز السفر لانتقال المواطنين بين البلدين

الجزائر :

٢ : سجن احد القيادات الدينية واعتقل ٤٢ قياديا معارضا ورفض مظاهرة جامعية نظمتها فئات الطلبة ضد مجلس الرئاسة

٩ : حل الجبهة الاسلامية للانتقال واعلان الطوارئ بالجزائر ووزارة الداخلية تتهم الجبهة بالارتكاب اعمال تخريبية

٢٠ : قوات الامن الجزائرية تحاصر حي

القصبه الشعبي بوسط العاصمة الجزائرية

٢٢ : تعديل وزاري في حكومة غزالي لدعم مهمتهم الانتقالية وحللة واسعة في الجزائر لتصفية الاجنحة العسكرية للانتقال

٢٢ : بعد التعديل الوزاري الاخير :

جبهة الانتقال الاسلامية الجزائرية تهدد

بالقوة للعنف وجبهة التحرير تهاجم التعديل الوزاري وتطالب بتغييرات جذرية

٢٦ : تصريد الاحزاب والمنظمات السياسية بالجزائر من ممتلكات الدولة

٢٨ : انطلاق الجزائر والوكالة الدولية للطاقة الذرية على السماح باجراء عمليات

تفتيش لحصة نووية

الامين العام لحزب جبهة التحرير يؤكد

ان النظام الحالي غير دستوري واستمرار

الطوارئ يهدد الديمقراطية والوضع في

الجزائر يتطلب تنظيم حوار وطني شامل .

٢٩ : اعتقال زعيم جماعة جزائرية

متطرفة و ١٥ من اتباعه .

جنوب افريقيا :

٢٠ : فرديريك دي كليرك رئيس جنوب

افريقيا يدعو للاستفتاء على الاصلاحات

السياسية بجنوب افريقيا بعد هزيمة الحزب

الحاكم في الانتخابات الفرعية

جيبوتي :

٢٩ : اتفاق لوقف اطلاق النار في جيبوتي

بين القوات الحكومية والمتمردين

والوندا :

١٨ : ٢٠ : انظر مصر

فرنسا :

٧ : قدمت فرنسا احتجاجا الى الحكومة

الاسرائيلية على التصريحات الاخيرة التي ادلى بها ليفيد ليف وزير خارجية اسرائيل حيث اتهم فرنسا بان لها اهدالا مقبومة لاستقبالها جورج حبش.

الرئيس فرانسوا ميتران والرئيس الروسي بوريس يلتسين يوقعان معاهدة تاريخية تحدد اساس العلاقات الجديدة بين الدولتين وتنتهي العداء السابق بينهما

٢٥ : ٢٧ : انظر مصر

للمستقبل :

٢ : أعلن حيدر عبد الشال رئيس الوفد الفلسطيني في مفاوضات السلام انه ليس ضد هجرة اليهود اذا اعترفت اسرائيل بحقوق الفلسطينيين الذين اصبحوا لاجئين عقب قيامها في عام ١٩٤٨

فرنزويلا :

٤ : إحباط محاولة انقلاب قامت بها كتيبة من قوات المظلات في فرنزويلا

ليفنتام :

٢ : معونات امريكية لليفنتام لأول مرة منذ انتهاء الحرب بينهما في عام ١٩٧٥

كمبوديا :

٢٨ : مجلس الامن يوافق بالاجماع على حفظ السلام في كمبوديا

كوريا الجنوبية :

١٧ : وقعت كل من كوريا الشمالية والجنوبية مجموعة اتفاقيات تاريخية مشتركة تدعو الى المصالحة وحظر الاسلحة النووية فيما وصف بأنها خطوة لتمهيد الطريق امام انتهاء سنوات طويلة من العداء بين الكوريين

١٩ : بدء الخطوات الاولى لتوحيد الكوريتين بعد تبادل وثائق التطبيق على معاهدتين تاريخيتين بدم الاعتداء وبحظر انتشار الاسلحة النووية

كوت دى فوار :

١٨ : مظاهرات في عاصمة كوت دى فوار احتجاجا على ممارسات الحكومة
١٩ : إعتقال قيادات معارضة بكوت دى فوار بعد أعمال عنف قامت بها المعارضة مع قوات الامن في العاصمة ابيجان

كامل مع فريق التفتيش الدولي التابعة للأمم

المتحدة والا سواجاه عواقب خطيره

٢١ : وصل الى بغداد اول فريق لتدمير

مصانع الاسلحة العراقية

٢٤ : فشل رولف ايكوس المبعوث الدولي

في تحقيق تعاون العراق مع عمليات التفتيش

٢٦ : العراق يطلب مجلس الامن بانهاء

العمليات المخروسة هذه او تخفيفها مقابل

مراقبة صناعات الحربية

٢٨ : مجلس الامن يدين العراق لرفض

تدمير الاجهزة الخاصة بصواريخ سكود

٢٩ : مجلس الامن يمسح فريق

المراقبين من العراق المجلس يدين رفض

العراق تدمير معدات صواريخ سكود

ويطلب بغداد بارسال وفد الى نيويورك

لمطرح موقفها

سلطنة عمان :

١ : دعا سعيد بن احمد الشنفرى وزير النفط والمعادن لعمانى دول الاوبك الى خفض انتاجها ما بين مليون ومليون برميل يوميا للحفاظ على الاسعار المستهدفة

وقال ان الاحتياطي النفطي في سلطنة عمان بلغ ما يقارب ٤,٥ بليون برميل وانتاجها تعدى الآن ٧٠٠ الف برميل في اليوم مشيرا الى العمل باستمرار على زيادة الاحتياطي بالاضافة الى تغطية ما يتم تصديره

وقد تم في عام ١٩٩١ اضافة مائة

مليون برميل الى الاحتياطي النفطي وفي عام

١٩٩٠ تمت اضافة ٨٠ مليون برميل وأشار

سعيد بن احمد الشنفرى الى ان النفط

سيبقى في عمان اكثر من ٤٠ او ٨٠ سنة

اخرى وقال انه تم اكتشاف كميات كبيرة

من الغاز الطبيعي تكفى استهلاك السلطنة

٢٥ سنة مشيرا الى ان لدى السلطنة برنامج

لاكتشافات الغاز وفي اطرافه تم التوصل في

العام الماضى الى كميات تعادل الاكتشافات

السابقة وأوضح ان سلطنة عُمان بدأت

تفكر في تصنيع الغاز وتصديره لمستوى ١٧

تريليون قدم مكعب بينما يتراوح حجم

الاستهلاك المحلي بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون

قدم مكعب يوميا

٢٤ : أعلن يوسف بن علوى بن عبد الله

وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية ان

سلطنة عمان تأمل ان تؤجل مفاوضات

السلام الحالية الى حل القضية الفلسطينية

وعلى اقصى تقدير بحلول عام ٩٢ . وان يبقى

ما تبقى من هذا القرن لازالة بذور الشك وان

تستخدم السنوات السبع القادمة لبناء الثقة

بين جميع شعوب الشرق الاوسط وان تكون

اوربيا مستعدة لتقديم الدعم المادى

والتكنولوجى والفنى لشعوب المنطقة خاصة

اذا كانت هذه الشعوب مستعدة ايضا وبذلك

يخلق مناخ جديد من الحياة

سلطفور :

١ : إحتلت السلطفور رسميا بده

سريان انطلاق وقف اطلاق النار لانها ١٢

عاما من الحرب الاهلية

السودان :

٢٢ : تعديلات وزارية كبيرة واتضاء

مجلس وطنى انتقال مؤلف يضم ٣٠٠ عضو

٢٣ : حل جميع التنظيمات النقابية في

السودان وتشكيل هيئة للإشراف على

النقابات الجديدة في ضوء قانون التنظيمات

النقابية الجديدة

سوريا :

٨ : بدء اجتماعات القمة بين الرئيسين

السورى واللبنانى ليبحث الاوضاع

والتطورات الراهنة في المنطقة والعلاقات

الثنائية بينهما

٩ : ١٠ : انظر مصر

٢٥ : سوريا توافق على السماح بالتفتيش

الدول على مواقعها النووية في المستقبل

سويسرا :

٢٥ : اول مؤتمر قمة عالمى للسيدات

الاويات في الدول الاعضاء في الامم المتحدة

لدراسة الاوضاع الاقتصادية للمرأة الريفية

في المجتمعات الزراعية وكيفية حماية الملايين

من النساء الريفيات

الصومال :

١٥ : نجاح كبير لبطرس غالى : توقيع

وقف الحرب الاهلية في الصومال رسميا في

اواخر الشهر الحالى

١٩ : بطرس غالى يستدعى ممثل اللواء

محمد فارح عبيد وطلب منه السفر فوراً الى

قصر بشير وابلاغ عبيد بضرورة وقف

اطلاق النار والالتزام الدقيق بذلك تنفيذاً

للاتفاق الموقع في الامم المتحدة

٢٤ : عصمت عبد المجيد يستقبل وفدا

وزاريا صوماليا برئاسة محمد على حامد وزير

الخارجية لمناقشة سبل تنشيط اللجنة

السداسية

العراق :

١٢ : أكد بيان للأمم المتحدة ان فريقا

دوليا للتفتيش عن الاسلحة الكيميائية في

العراق لم يجد اى دليل على وجود نشاط

عراقى في مجال الاسلحة النووية

١٥ : وفد عراقى يجتمع بمجلس الامن

للمطالبة برفع الحظر وامريكا تتعهد للمعارضة

العراقية برفعه بعد الاطاحة بحدام

١٨ : انذار الى العراق من مجلس الامن

بالامتثال الكامل لقراراته والتعاون بشكل

الكومنولث الجديد :

١ : في أول قمة أمريكية روسية بوش يرحب بإقتراح يلتسنين بإقامة درج فضائية ضد الصواريخ . الرئيسان إتفقا على بدء مرحلة جديدة من العلاقات والتعاون .

مجموع حاد على برنامج يلتسنين للإصلاح الاقتصادي .

برلمان أوكرانيا يقر تشكيل جيش مستقل .

٢ : إقامة علاقات دبلوماسية بين مصر وروسيا البيضاء بهدف زيادة تدعيم علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين .

شهد إقليم ناجورنو كاراباخ المتنازع عليه بين أذربيجان وأرمينيا أسوأ إشتباكات .

في ختام زيارة يلتسنين لأمريكا وكندا إعلان الالتزام بخفض الترسانات النووية وتشجيع التجارة الحرة والدفاع عن حقوق الإنسان .

٣ : يلتسنين يوقع في باريس معاهدة الصداقة ويبحث القضايا النووية والمواد الغذائية الأساسية تنفذ من روسيا خلال العام .

١١ : قبل قمة دول الكومنولث وجهت أوكرانيا تحذيرا شديدا للجهة المسئولين في روسيا مما وصفته بالسياسات الامبريالية .

١٢ : روسيا تعترف بحق اليابان في المطالبة بجزو كوريا والتي إحتلتها روسيا في نهاية الحرب العالمية الثانية .

١٤ : أوكرانيا ومولوديا وأذربيجان ترفض الانضمام الى قيادة عسكرية موحدة لرابطة الكومنولث . والخلافات حول السياسة الدفاعية تهدد بفشل مؤتمر قمة مينسك .

١٨ : إزالة صورة لينين من الروبل الروسي .

لشغل جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية في التوصل الى اتفاق مع الرئيس الروسي يلتسنين حول التفضيصات في ترسلة الأسلحة النووية .

٢٧ : معارك ضارية بالدبابات بين أرمينيا وأذربيجان في إقليم ناجورنو كاراباخ المتنازع عليه بين الدولتين .

الكويت

١٥ : فريق كويتي يشارك في لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود مع العراق .

لبنان

١٦ : مصرع الشيخ عباس موسى زعيم حزب الله الشيعي الموالي لإيران وزوجته وابنه في هجوم صاروخي شنته طائرات الهليكوبتر الإسرائيلية على موكبه في مدينة الناقرة . جنوب لبنان .

٢٨ : أعلن د . سمير جعجع قائد القوات اللبنانية ترشيحه لرئاسة حزب الكتائب اللبنانية .

ليبيا :

١ : ضغط دولي على ليبيا لتسليم المتهمين . وقرار جديد لمجلس الأمن إذا رفضت التنفيذ .

٢ : القذافي يأمل في التوصل الى حل وسط بشأن الطائرة الأمريكية ويدعو واشنطن لاعادة فتح سفارتها بطرابلس .

١٦ : ليبيا ترحب بوساطة الأمين العام للأمم المتحدة : قائمة أسئلة يوجهها غال الى ليبيا حول المتهمين بتفجير الطائرة . والقذافي يطلب لجنة مصرية للتحقيق في إتهام ليبيا بممارسة الارهاب .

١٩ : أمريكا وبريطانيا ترفضان التحقيقات الليبية وتصران على مطالبتها بتسليم المتهمين في إختطاف طائرة لوكيربي .

٢١ : إقالة علي ميلاد وزير الاعلام والثقافة .

٢٥ : انظر تونس .

٢٧ : أعرب إبراهيم البشاري وزير الخارجية الليبي عن تقدير ليبيا للدور الهام

الذي يقوم به الرئيس مبارك لحل المشكلة الخاصة بأزمة الطائرة .

٢٨ : أمريكا تعلن وجود خمس قواعد لتدريب الارهابيين في اراضي ليبيا .

مصر :

١ : تقرير لمبارك من عمرو موسى عن المفاوضات متعددة الاطراف التي عقدت بموسكو والاتصالات العربية التي جرت فيها .

مبارك يتقبل عضو المجلس الأعلى للدولة في الجزائر د . تيجاني هدام .

١٢ : وصل الرئيس مبارك الى أوغندا في إطار الجهود المكثفة من الدول الأفريقية بهدف دعم ودفع عمليات التنمية الاقتصادية الاجتماعية لشعوب القارة .

٣ : سلسلة من الاجتماعات للرئيس مبارك في العاصمة الانشوية أديس ألبا تتناول التعاون الثنائي وبين دول القارة والقرن الأفريقي .

٤ : عاد الرئيس مبارك والوفد المرافق لسياسته قادما من البحرين في ختام جولة زار خلالها ثلاث دول أفريقية هي أوغندا وزيمبابوي وأنشوبيا .

٦ : مصر توقع إتفاقيتين مع فنلندا وهولندا في مجال الأسلحة والمياه الجوفية .

٨ : مصر وتركيا تؤكدان في بيان مشتركه تأييد إقتراح مبارك بإخلاء المنطة من أسلحة الدمار وزيادة التعاون بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية .

في إجتتماع اللجنة العليا المصرية السودية برئاسة عاطف صدقي ومحمود الزعبي رئيس وزراء سوريا زيادة حجم

التبادل التجاري مع سوريا ودعم التعاون الصناعي .

١٠ : الرئيس مبارك أجرى مع الزعبي رئيس وزراء سوريا تقييما شاملا لتطورات عملية السلام وأوجه التعاون بين مصر وسوريا .

١٨ : ١٩ : مبارك وجوهينال رئيس جمهورية رواندا يبحثان مشاكل أفريقيا والوضع في الشرق الأوسط وعملية السلام .

٢٠ : بيان مشترك لمصر ورواندا يؤكد تكثيف التعاون بين البلدين .

٢٥ : مبارك يصل الى باريس لبحث مع ميتران تطورات السلام وسبل حل الخلاف بين ليبيا وكل من فرنسا وأمريكا وبريطانيا .

٢٧ : مبارك يمد زيارته بهما واحدا لفرنسا ويلتقي بوزيري الدفاع والخارجية لفرنسا ويلتقي بوزيري الدفاع والخارجية ويخود عدا من القواعد والمنشآت العسكرية .

بحث اتفاق التعاون بين القوات المسلحة في فرنسا ومصر .

٢٨ : ٢٩ : مبارك يستكمل جهوده حول القضية الليبية مع العامل المغربي بعد إنتهاء مباحثاته مع ميتران ويخود المغرب في طريق عودته الى أرض الوطن .

مبارك أجرى عدة إتصالات مع بوش حول مشكلة الطائرة بين أمريكا وليبيا .

مباحثات مبارك والحسن تركزت حول مفاوضات السلام والقدس والوصول الى حل لمشكلة ليبيا .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : انظر الصين . الكومنولث الجديد .

٣ : ريتشارد تشيني وزير الدفاع الأمريكي يرفض مقترحات بويرس يلتسنين بالتعجيل بخفض الأسلحة النووية وأمريكا تؤكد ضرورة إحتفاظها بقوة ردع نووية كافية .

٦ : واشنطن تخصص ٤٠٠ مليون دولار للمساعدة في تفكيك الترسانة النووية للكومنولث .

بيكر يبلغ الكونغرس رسميا ان أمريكا لا تقدم دعما للتوطين الاسرائيلي الذي يتعارض مع سياسة تلزم بها منذ ٢٥ عاما .

١٢ : جورج بوش يرشح نفسه رسميا لانتخابات الرئاسة لفترة ثانية رغم الانتقادات التي يواجهها لتمتر الاقتصاد الأمريكي .

١٥ : جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي يزود المركز السري للأبحاث النووية في سيليابينسك بروسيا الذي يمثل قلب الصناعة للأسلحة النووية الروسية .

١٨ : واشنطن بدأت سحب صواريخها النووية من أوروبا .

انظر أيضا : الكومنولث الجديد .

الحرب الاهلية في يوجوسلافيا .
١١ : وافقت حكومة كرواتيا على خطة السلام الدولية بنشر قوات للأمم المتحدة لحفظ السلام وإنهاء الحرب الاهلية في يوجوسلافيا .
١٦ : تمعين قائد هندي لقوات حفظ السلام في يوجوسلافيا . تحذير لجمهورية البوسنة والهرسك من المطالبة بالاستقلال .
١٧ : عزل ميلان بابيتشي زعيم الاطبية الصربية في كرواتيا وحل حكومته والقضاء الاستفتاء حول نشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة .
٢٦ : المجموعة الأوروبية تستأنف جهود السلام في يوجوسلافيا .

٢٧ : رئيس جمهورية الصرب يعلن فجأة إنتهاء الحرب الاهلية في يوجوسلافيا
٢٨ : بعد ٢٥ عاما يوجوسلافيا تفتتح امس سفاراتها في إسرائيل .
٢٩ : إستفتاء حول إستقلال البوسنة والهرسك عن يوجوسلافيا . الاقلية الصربية تهدد بإعلان دولة مستقلة داخل الجمهورية الصربية .

تقدير إحتياجات التنمية .
١٢ : انظر الكومنولث الجديد .
١٣ : تورط شركة « ساجوكوبين » اكبر شركات الفحم في اليابان في فضيحة قروض كبرى وممارسة الجريمة فيما وصفته المصادر السياسية بأنها قد تتحول الى فضيحة سياسية جديدة .
٢٥ : إنتكاسة سياسية لرئيس الوزراء كينيث ميازاوا حين أعلن الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم الذي يرأسه ميازاوا رفضهم لبرنامج الإصلاح السيلسي الذي أعلنه .
٢٨ : تورط المعارضة في الفضائح المالية باليابان .
اليمن :
٢٧ : رحب الرئيسان اليمني على عبدالله صالح والفلسطيني ياسر عرفات بالموقف الأمريكي الذي يرفض تقديم ضمانات القروض الى إسرائيل لبناء المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة .
يوجوسلافيا :
١ : فشل زعماء الصرب في حل خلافاتهم حول قوات السلام ، مخاوف من تجدد

١٩ : انظر ليبيا
٢٢ : بدء الولايات المتحدة في الانسحاب من آخر قواعدهما بالفلبين (قاعدة سوبيك البحرية)
تطور هام في العلاقات الامريكية الصينية ، واشنطن ترفع بعض العقوبات المفروضة على بكين بسبب تزويد بكين لكل من سوريا وباكستان بالصواريخ .
٢٤ : مواجهة صاخبة في مجلس النواب الأمريكي حول ضمانات القروض : بيكر يشترط التجميد الشامل للمستوطنات في الاراضي المحتلة مقابل الحصول على الضمانات ورئيس لجنة الاعتمادات يصرح بأنه لا ينبغي تقديم سنت واحد لاسرائيل إذا كان سيستخدم في توسيع المستوطنات .
بدء مباحثات السلام في واشنطن :
جلسة المباحثات الاولى تشمل في تحقيق اي تقدم .
الفلبين :
١ : بعد قمة مجلس الامن إستيلاء اليابان لعدم الحصول على مقعد دائم في المجلس يقول العالم الثالث منهم العرب بالامبالاة في

مارس ١٩٩٢

باكستان :
٢٥ : السلطات تعتقل زعيم تحرير جامو وكشمير .
بورما :
١٥ : ٢٠٠ الف لاجيء فروا هربا من اضطهاد النظام العسكري الحاكم الى بنجلاديش
تركيا :
٩ ، ٢٥ : الطائرات التركية تقصف معسكرات تدريب الاكراد بشمال العراق في ثاني عملية هجوم عبر الحدود لتعقب الاكراد الاتراك
٢٨ : تركيا تنهم سوريا بايواء الانفصاليين الاكراد وتعلن انها سوف تطلق حدودها مع العراق لوقف تسلل مقاتل حزب العمال الكردي الى جنوب تركيا
تونس :
٢٨ : تونس تتمكن من سحق حركة التطرف وتتخذ البلاد من حرب اهلية الجزائر
٤ : القضاء الجزائري يحكم بجل جهة الانتقاد وحظرها
٢٤ : التحقيق مع احمد بن بيلالا الرئيس الجزائري الاسبق في اتهامات لبن جديد

الادارة الامريكية تبلغ الكونجرس وقف المستوطنات شرط لتقديم ضمانات القروض لإسرائيل ، ويوش يرفض اقتراح الكونجرس بجل وسط لمسألة القروض
٢٨ : ٢٤٢ مليون دولار قرضا لاسرائيل من صندوق النقد الدولي لتعويضها عن خسائر حرب الخليج والتي تقدر في مجال السياحة والصادرات بمليار دولار
٣٠ : استقالة ديفيد ليفي وزير الخارجية البانيا :
٢٢ : فوز ساحق للحزب الديمقراطي على الشيوعيين في البانيا .
المانيا :
١٤ : فيلي برانت المستشار الالماني يقدم استقالته من رئاسة الدولية الاشتراكية بعد شطه هذا المنصب ١٦ عاما
٢٥ : ألمانيا تحبط محاولة لتهرب اسلحة للعراق
٢١ : استقالة جيرهارد ستولتنبيرج وزير الدفاع الالماني بسبب بيع دبابات لتركيا في تحد للخطر الذي فرضه البرلمان الالماني على مبيعات الاسلحة لبزد التوتير

الاتحاد السوفيتي :
انظر : الكومنولث الجديد
الاردن :
٢ : نادي باريس وافق على جدولة ديون الاردن
١٨ : الملك حسين يستعرض مع كول المستشار الالماني تطورات عملية السلام .
٢١ : الاردن ينهي العمل بالاحكام العرفية بهدف تعزيز قواعد الديمقراطية الاسرائيلي :
٦ : اسحق شامير يرفض شروط واشنطن للحصول على ضمانات القروض
٧ : مصرع مسئول الامن بالسفارة الاسرائيلية في تركيا في انفجار سيارة ملقومة بانفجرة
٩ : وفاة مناهم بيجين رئيس وزرا اسرائيل الاسبق عن عمر يناهز ٧٩ سنة
١٢ : أزمة حادة بين واشنطن وتل أبيب بسبب بيع اسرائيل صواريخ باتريوت للصين وجنوب افريقيا واثيوبيا وشملي .
١٧ : انفجار مروع يدمر سفارة اسرائيل بالارجنتين مما ادى الى مصرع ١٠ اشخاص واصابة ٩٦ آخرين

باختلاس ١٥ مليار دولار اثناء رئاسته للجزائر .
٢٠ : حل ٤٠٠ مجلس محلي تسيطر عليها جبهة الانقلاب ووقف اعضاء هذه المجالس واستبدلهم باخرين
٢١ : السلطات الجزائرية تطلق سراح رابع كبير ، مسئول اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية لجبهة الانقلاب الاسلامية
إحتلال ٥٠ جزائريا من جماعة الاقلام ، لدى عودتهم للجزائر ، وابنا عن هروب اسيرة عباس مدني زعيم الانقلاب راوندا
٢٠ : ٤١ قتيلا ومصابا في انفجار بمدينة كيجاني عاصمة رواندا بوسط افريقيا ويعتقد ان الانفجار من تدبير الجماعات المتمردة على نظام الحكم
زاليم :
٢٧ : طرد بعث زائير من مقرها في نيويورك لعدم دفع الايجار واعطائها مهلة ٣٠ يوما لسداد المتأخرات التي بلغت ٤٠٠ الف دولار

السودان :

١٨ : اختتام اللجنة المصرية السودانية واسلمة البلاز يطن انه لا يمكن عرض قضية الصود على التحكيم الدولي في ظل علاقة البلدين الازلية
٢١ : القضا على طول المتمردين في منطقة الجبال بجنوب كردفان السودانية
سوريا :

١٢ : الاسد يبدأ ولايته الرابعة في حكم سوريا وتمتد لست سنوات متواصلة .
١٧ : انظر : مصر
٢٤ : سوريا فتحت نقاط حدود مع العراق للسماح بحركة تجارة محدودة عبر الحدود
الصومال :

٤ : توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار ، وفريق دولي يترتب مراقبة تنفيذ الاتفاق
٢٤ : بعث الأمم المتحدة تشرف على وقف القتال في عاصمة الصومال والاعداد لتنفيذ خطة واسعة النطاق لنقل مواد الاغاث
٢٦ : وسط تحذيرات من مجاعة شاملة مصرع ١٤ الف في الحرب الاهلية في الصومال
الصين :

١ : الصين تتهم واشنطن بعرقلة انضمامها لاتفاقية التجارة والتعريف الجمركية .

١٦ : روسيا والصين تصدقان على اتفاقية الحدود بينهما

٢١ : عجز ضخ في الميزانية الصينية ، بكن تعترف بفشل جهود اصلاح مشروعات الدولة الفاسدة وانهاء سيطرة التخطيط المركزي على كثير من القطاعات الاقتصادية .

العراق :

١٢ : العراق يتهم مجلس الامن بالسعي لتنفيذ خطة لتدمير قواعده الصناعية .
١٦ : صنداي تلجراف : عملية المعصرة الامريكية لغرق العراق بدهنارات مزيفة بهدف تخريب الاقتصاد العراقي
١٧ : بغداد ترفض مهذا تعويض اسرى جنود الحلفاء ومستشار صدام يدعو الشعب لمقاومة التهديدات الغربية
٢١ : فريق دولي يضم ٣٥ خبيرا دوليا يصل الى بغداد لبحث التنازلات العراقية الجديدة
٢٢ : فريق التفتيش الدولي يعلن تدمير العراق لصواريخ سكود وبغداد وتستخرج الصواريخ من باطن الارض لتدميرها
٢٠ : عمليات تفتيش دولي مكثفة بحثا عن الصواريخ العراقية والقبض على تجار عرضوا بيع القنبلة النووية للعراق
فرنسا :

٢٢ : اسفرت نتائج الانتخابات الاقليمية الادارية عن تغيير اساسي في الخريطة السياسية في فرنسا والجهة الوطنية انوس حركة يمينية متطرفة في اوروبا
فلسطين :

٢ : وثيقة فلسطينية شاملة في مباحثات السلام بواشنطن : حنان عشاوي تدبج التفاصيل الكاملة للقترحات منح الفلسطينيين الحكم الذاتي والمطالبة بحكومة منتخبة في الاراضي المحتلة ووقف الاستيطان الاسرائيلي
فنزويلا :

٢ : اسوا أزمة سياسية تواجهها فنزويلا منذ ٢٤ عاما
كمبوديا :

١٤ : هجوم عنيف للخمير الخمر في كمبوديا مما اسفر عن مقتل ١٠ جنود واصابة ٤٠ آخرين مما بعد انتهاكا للهدنة .
٢٠ : بدء توطين ٢٧٠ الف لاجيء في كمبوديا فيما وصف بانها اكبر عملية لاعادة توطين اللاجئين في تاريخ الأمم المتحدة
كوريا الجنوبية :

٢٤ : نكسة كبيرة للحزب الحاكم في انتخابات كوريا الجنوبية - حزب رجال الأعمال يدخل البرلمان لأول مرة

٢٠ : تعديل وزاري محدود وحالة رئيس جهاز تخطيط الامن القومي (المخابرات) وتعيين هي سانج يانج وزير الداخلية بدلا منه وحالة ثلاثة وزراء آخرين من مناصبهم
الكمونولث الجديد :

١ - اندريه كوزاريف وزير خارجية روسيا في زيارة للقاهرة ويصرح بان مصر مركز للصداقة بين رؤساء العالم العربي وتمثل الاستقرار في المنطقة .
٢ : انظر : مصر

٩ : انريجان تطلب من غالي التدخل

لانهاء النزاع مع ارمينيا ، ولا تقيا تهود بوقف امداد ٤٥ الف جندى سوفيتي بالطعام .

١٠ : تعيين ادوارد شينار نادره وزير الخارجية السابق رئيس لمجلس الدولة بجمهورية جورجيا ويناط به سلطات تشريعية وتنفيذية

١٢ : اعلن ليونيد كرافتشوك رئيس جمهورية اوكرانيا بوقف عملية نقل الاسلحة النووية لجمهورية روسيا .

١٦ : مبعوث بطرس غالي يبدأ مهمته لانهاء النزاع بين ارمينيا واذربيجان .

يلتسنين يقطع الطريق على رؤساء الكومنولث وتقيم جيشا مستقلا لروسيا .

١٧ : كازاخستان تقيم قوة مسلحة خاصة بعد ساعات من اعلان تكوين جيش روسي .

٢٥ : علاقات دبلوماسية بين امريكا وجورجيا .

٢٦ : البنوك الغربية تمنح جمهوريات الكومنولث مهلة ثلاث اشهر لسداد الديون ، وواشنطن تقر خطة لشراء معمل فضائي وتكنولوجيا روسية متقدمة .

٢٨ : اختفاء ثلاثة رؤوس نووية من قاعدة بكازاخستان .

مد فترة وقف اطلاق النار والقتال بين ارمينيا واذربيجان وقمة لرئيسها بحضور يلتسنين وتوقعات بارتفاع اعداد العاطلين في روسيا الى ٦ ملايين شخص

٣٠ : تنجر المناطق الساخنة في الكومنولث :

انهيار وقف اطلاق النار في ناجورنو كارباخ والتمتية في جورجيا بعد استيلاء انصار خورديا على ٤ مدن .

٢١ : يلتسنين والزعماء الروس يوقعون معاهدة لمنع تقسح روسيا والاتفاق برسي قواعد الدولة الجديدة في مرحلة ما بعد الشيوعية .

الكويت :

٢ : نظام الكترون واسلاك كهربائية ومراكز مراقبة تستخدمها الكويت لحماية حدودها مع العراق .

لبنان :

٩ : ١٤٤ الف قتيل و ١٩٧ الف جريح و ١٧ الف مفقود بينهم ١٠ الفا خطفهم الميليشيات خضائر الحرب الاهلية بلبنان .
٢٤ : المقاومة اللبنانية تنجر وحدة للمخابرات الاسرائيلية بالجنوب اللبناني وسط تزايد الحشود العسكرية استعدادا لاعتداء جديد .

ليبيا :

١ : استقالة احمد الزاوي القاضي المكلف بتطبيق انفجار الطائرة الامريكية .

٢ : ليبيا تصحب ارسندتها في البنوك الغربية خوفا من مصادرتها .

بمصر من خلال المجلس من وضع الدولة الأولى
بالقوة
١. إعدام موانع السلام للشرق
الأوسط في واشنطن دون تقدم ، وعدم انقراض
القوة على مودع ومثل الجولة الثانية
فور الرئيس بوش في الانتعاش الأولى
التي أجريت في ثلاث ولايات جنوبية
بمصر على قدم نظيره مجلس الأمن
من حيث تقديم الطائرات
٥. مجلس النواب الأمريكي يرفض
مشروع ميزانية بوش التي تطلب بخص
الانفاق العسكري
٦. أمريكا تقدم معلومات للأمم المتحدة
بشأن مواقع الصواريخ العراقية ، وقال
أمريكي يدافع عن بقاء ٢٥ ألف جندي
بالحل
٧. أزمة بين الإدارة الأمريكية
الكونغرس حول ضمانات القروض
لإسرائيل واليهود الأبيض يذبح وثائق تؤكد
إصدار بوش على ربط ضمانات القروض
بوقف الاستيطان
٢١. الجنرال كولون بأول رئيس الأركان
المشاركة للقوات المسلحة الأمريكية بغير
وجود ٧ سناريوهات لحروب ممكنة في
المناطق المتضررة من المألم كالشرق الأوسط
اليفلين
٨. هزيمة الحزب الليبرالي الديمقراطي
الحاكم ولقد مرشح اتحاد عمل النيران
لمجلس الشيوخ
٢٩. فوز الحزب الحاكم في انتخابات
فرعية واستمرار البطء في النمو الاقتصادي
بوجود سلالة
٥. اتفاق بين العرب والمسلمين في
اليونسكو والهرسك حول تشكيل دوريات
مشتركة لحفظ السلام
١٦. انتشار قوات دولية لانهاء القتال
بين الصرب وكرواتيا
٢٨. الحرب الأهلية تستمر في اليونسكو
والهرسك بين المسلمين ، والجيش الفيدرالي
وكلهم القوات بارتكاب مذبحه

بوليفيا سفير روسيا الاقتصادي والقاهرة
ويستلم رسالة من بوش بالتحية التي تود
الخير
٢٩. مبارك يستلم راسدا من
الملك خلال استوعب في الأزمة الثانية
مالية إعدام مجلس الأمن ويجري بحث
صربيا للأزمة بين ليبيا والدول العربية
٢١. مبارك يذلي بعد من القوة
الاسلامية المشاركة في لواء القدر ويطلب
قوات الدعوة بالانفاق على خطة موحدة
لإبرار مساعدة الاسلام ويعد من الطرف
الغروب
١. الله الحسن يخطب في خطاب
مجدلانه اصلاحات دستورية جديدة
مستخرج في استفتاء عام تهدف الى تحقيق
التوازن بين السلطات التشريعية
والتنفيذية
المكتب
٢. رفض المكتب مساعدة أمريكا
للكفة المخرات
موريتانيا
٨. فوز حزب ولد طابع في اول انتخابات
تشرعية تعددية بالبلا
النيجر
٩. للمرة الثالثة الجنود المتمردون يستولون
على الاذاعة
٢٤. حل حكومة النيجر الانفصالية
بسبب الأزمة الاقتصادية وذلك بعد خمسة
اشهر من تشكيلها
الهند
٢٩. ١٦٠ قتلا في أحداث العنف في
كشمير واعتقل ١٢٠٠ شخص خلال
العمليات الهندية ضد العناصر الانفصالية في
كشمير
الولايات المتحدة الأمريكية
٢. استقالة ريتشارد شيلتز مساعد وزير
الخارجية الأمريكية ، ونفيه خلافه مع
الإدارة بسبب إسرائيل
بوش يفتح صندوق مرار الكونغرس

٢٩. نظر مصر
٢١. مجلس الأمن يوافق على خطة من
لرئيس المجلس الاقتصادي والمجدي
والطويل ضد ليبيا بعد تأكيد القرار يوم
١٥ أبريل ٥٥ دول تدعم من التصويت من
بينها المغرب والصين والهند
مصر
٢. اتفاقية تجارية واقتصادية
توقيع مع ٣ جمهوريات الكوسوفو وروسيا
الاتحادية ، روسيا البيضاء ، أوكرانيا
٩. الرئيس مبارك يستقبل راق
جوانسون وزير خارجية لومبيا
بدء عمل القنصلية المصرية بالشرق
١٠. الرئيس مبارك يستقبل السيد بوش
سومرو المبعوث الشخصي لرئيس وزراء
باكستان وزير العلوم والتكنولوجيا الذي
طلب وسلة الرئيس مبارك لحل مشكلتها مع
الهند حول كشمير
١٢. استقبال الرئيس مبارك السيد من
شونج ائتت نائب رئيس جمهورية كوريا
الشمالية
١٦. بدء الدورة ٩٧ لمجلس الجامعة
العربية ، دراسة سبل تطوير العلاقات
الثقافية العربية الأفريقية والدعوة لدعم
التحريب في الصومال جيبوتي وجنوب
موريتانيا
١٧. ميلصات ليلوك والاسد تتألف نتائج
مفاوضات السلام والقضايا الرامسة
والعلاقات الثنائية
٢٢. مصر ترفض طلبات إسرائيل
للاطلاع على نتائج التطبيقات مع شبكة
التجسس الإسرائيلية المعروفة باسم شبكة
«مصراتي»
٢٦. اجتماع عمرو موسى وزير الخارجية
بوفد القويكا الأيوبية في بداية جولة الوفد
بالمنطقة ، ومشاركة مصر في المفاوضات
متعددة الأطراف على أساس الأرض مقابل
السلام
٢٨. الرئيس مبارك يستقبل فلاديمير

أبريل ١٩٩٢

اسرائيل :

- ٤ : مجلس الأمن يدين الانتهاكات الاسرائيلية بالأراضي المحتلة ويطالب اسرائيل بالالتزام بأحكام اتفاقية جنيف لصماية المدنيين وقت الحرب
- ٥ : ٦ : ديفيد ليفي يسحب استقالته المعلقة بعد اتفاق مع اسحق شامير وتعيينه رئيسا لمجلس هيئة الانتخابات الاسرائيلية
- ١٢ : خطة طوارئ اسرائيلية سرية لتهجير ٨ الاف يهودي من يوجوسلافيا
- ١٧ : شامير يهدد بمقاطعة مباحثات السلام اذا اشترك فيها فلسطينيون من الخارج ورابين لا يستبعد قيام دولة فلسطينية مستقلة : عقد امريكي اسرائيل لطوير صواريخ « أرو »
- ٢٠ : زامبيا واسرائيل تستأنفان علاقاتهما الدبلوماسية رسميا
- ٢٤ : اسرائيل تمنع محمد حوراني عضو الوفد الفلسطيني في المفاوضات الثانية الخاصة بعملية السلام من الانضمام الى بقية اعضاء الوفد الموجودين في عمان
- ٢٦ : اسرائيل تقدم ميزانية سنوية لتمويل ميليشيات لحد
- مخطط اسرائيل لتهجير ٦٢ يهودي من - القوقا -

افغانستان :

- ٨ : حكومة مستقلة في شمال البلاد ، وتتخذ من مدينة قرار الشريف مقرا لها
- ١٠ : بطرس غالي يعلن اتفاقا لتسوية المشكلة الافغانية بانشاء مجلس حاكم حديد لتولى السلطة في البلاد
- ١١ : الحكومة تقبل خطة الامم المتحدة لانتهاء الحرب الاهلية منذ ١٤ عاما
- ١٦ : الاطاحة بنجيب الله وتسليم السلطة لمجلس مؤقت ، ومفاوضات بين جماعة اسلامي وجنرالات الجيش الافغاني لتجنب حمامات الدم
- ١٧ : المجلس العسكري الحاكم بافغانستان بشكل ائتلاف مع احدى فصائل المجاهدين
- ١٩ : قوات المجاهدين تحشد حول كابول لانتقامها في أي لحظة وجهود سياسية ودولية لمحاولة نقل السلطة سلميا في افغانستان
- ٢٢ : تطورات الصراع في افغانستان :

- أحمد شاه مسعود يتعهد بعدم اقتحام كابول ويحذر حكمتيار من أي تصرف منفرد
- انظر : باكستان
- ٢٨ : قتال عنيف في كابول فور تسلم المجلس الانتقالي برئاسة صيفه الله مجددي السلطة رسميا ، وقوات مسعود تقصف آخر معقل لقوات حكمتيار وتسيطر على ٩٠ ٪ من العاصمة
- ٢٩ : المجلس الانتقالي يعقد أولى اجتماع له بعد الاستيلاء على آخر معاقل حكمتيار بكابول
- ٣٠ : أحمد شاه مسعود القائد العسكري للمجاهدين يدخل كابول مع ١٠ الاف من المقاتلين لفرض الأمن والقانون في العاصمة وتولى مهام منصبه كوزير للدفاع .

البانيا :

- ٣ : استقالة رامز عليا رئيس البانيا اخر رموز الشيوعية في أوروبا
- ١٢ : تشكيل أول حكومة غير شيوعية في البانيا منذ الحرب العالمية الثانية

المغنيا :

- ٢٧ : أكبر اضراب تشهده المانيا منذ عام ١٩٧٤ من عمال القطاع العام بسبب عدم سماح الحكومة لمطالبهم
- استقالة هانز ديريش خيشر وزير الخارجية

ايران :

- ٥ : ايران تشن غارة جوية على العراق وبغداد تهدد بالرد على هذا العدوان
- ٦ : مجاهدو خلق يشنون سلطفا من الهجمات على السفارات الايرانية بأوروبا وأمريكا واستراليا احتجاجا على الفارة التي شنتها ايران على احدى قواعدهم داخل العراق
- ١٠ : بدء الانتخابات العامة في ايران وسط توقعات بفوز المعتدلين ، وتعد هذه الانتخابات الاولى بعد وفاة الزعيم الروحي آية الله خوميني في علم ١٩٨٩
- ١٢ : حظر مجلة « فاراد » الايرانية من الصدور بعد نشرها كاريكاتيرا يسوء للزعيم الايراني الراحل آية الله خوميني
- انتصار المعتدلين بقيادة والمستجاني في الانتخابات

- ١٢ : ايران تطرد العائلات العربية من جزيرة « أبو موسى » المتنازع عليها بين ايران والامارات العربية المتحدة .
- ٢٥ : انظر : العراق

ايطاليا :

- ٢٤ : قدم جوليو اندريوتي رئيس الوزراء استقالته
- ٢٥ : استقالة الرئيس الايطالي كوسيجا في بداية أزمة استورية حادة

باكستان :

- ٢٢ : باكستان مستعدة لتوفير ممر آمن لخروج نجيب الله من افغانستان
- البحرين :
- ١٦ : انظر قطر

البرتغال :

- ٩ : الرئيس مبارك يعلن في كلمته امام البرلمان البرتغالي عن تقدير مصر لدور البرتغال في اقرار الشرعية الدولية والسلام العادل

بريطانيا :

- ٩ : بدء الانتخابات العامة وحرب المحافظين الحاكم يحقق نصرا تاريخيا رغم هزيمة ٧ من وزرائه وذلك للمرة الرابعة على التوالي في اول انجاز يحقق حزب بريطاني منذ عام ١٨٢٢
- ١١ : مييجور بشكل حكومة شابه تحمل بصمته الشخصية
- ١٢ : استقالة نيل كينوك (٥٠ سنة) من زعامة حزب العمال البريطاني واعلانه تحمله مسؤولية فشل الحزب في الانتخابات

بلجيكا :

- ١٠ : بلجيكا تطرد ٤ دبلوماسيين روس لاتهامهم بالتجسس
- ٢٢ : انظر ليبيا

بلغاريا :

- ٢٥ : اعتقال رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد السابقين في بلغاريا

بورما :

- ٢٢ : استقالة ساو مولونج رئيس المجلس العسكري الحاكم في بورما لاسد صحية

سلطنة عمان :

٢٢ : قررت سلطنة عمان وجمهورية
اوزبكستان اقامة علاقات دبلوماسية بينهما
وتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى
السفراء .

٣٠ : اعلن متحدث رسمي باسم وزارة
الخارجية العمانية حول الموقف في
افغانستان : ان سلطنة عمان وهي تتابع
باهتمام تطورات الموقف تعلن اعترافها
بحكومة المجاهدين الانتقالية برئاسة صفة
الله مجدى مرحبة بما توصل اليه
المجاهدين الافغان من اتفاق على تشكيل
المجلس الانتقالي الافغانى واستلام المجلس
مقاليد السلطة في افغانستان .

فرنسا :

٢ : تعيين بيير جوفوا وزير الاقتصاد والمالية
الفرنسي رئيسا خلفا للسيدة اديت
كريستون .

٨ : فرنسا توقف تجاربها النووية لمدة عام

الخليج :

١٢ : ٦٠ قتيلًا ومصابًا في معركة طاحنه
بين المتمردين الشيوعيين وقوات الجيش .

فلسطين :

٢ : اتفاق مصري فلسطيني على اعادة
التضامن العمالي العربي .

٨ : ٧ : إختفاء طائرة ياسر عرفات ونجاته
فوق جنوب ليبيا والحكومة الليبية تناشد
الصليب الاحمر وهيئات الطيران الدولية
لبحث عنها .

١١ : بدء اعمال الندوة المصرية
الفلسطينية لاستراتيجيات التفاوض : عمرو
موسى واسامة الباز يستقبلان الوفد
الفلسطيني في مؤتمر السلام في اطار
الاستفادة من الخبرة التفاوضية المصرية مع
الاسرائيليين .

قطر :

١٦ : خلاف بين قطر والبحرين حول
تحديد المياه الاقليمية .

١٧ : سوريا وتركيا يوقعان بروتوكول
مكافحة الارهاب

٢٤ : انسحاب القوات السورية من مطار
بيروت وتسليم مواقعها للقوات اللبنانية

سيراليون :

٢٩ : محاولة انقلاب في سيراليون

الصومال :

١ : قتال عنيف في شمال الصومال لأول
مرة منذ اعلان انفصاله عن الوطن الام .

١١ : لجنة عليا من كينيا والسودان
وجيبوتي وأثيوبيا واريتريا وياشرف الرئيس
الاثيوبي مليس زناوى لتتولى ايجاد حل
سلمي للمشكلة الصومالية

٢٤ : ارسال ٥٠ مراقبا دوليا لوقف
اطلاق النار

٢٥ : وسط معارك خارج العاصمة .
مجلس الامن يوافق على اجراءات لتثبيت
وقف اطلاق النار في مقديشيو . وتشكيل لجنة
عقوبات لمراقبة الخطر المفروض على تصدير
الاسلحة . للمراقبين

٢٨ : د . بطرس غالى يعين دبلوماسيا
جزائريا مبعوثا شخصيا في الصومال ليرأس
العمليات الجديدة لحفظ السلام

العراق :

٥ : فريق دولي لترتيب الاستعدادات
لتدمير القدرات الكيماوية للعراق ،
والعراقيون يبنون منشأتين للتخلص من
غازات الاعصاب السامة .

انظر : ايران

٧ : العراق يوافق على تدمير مفاعل الانثير
النوى جنوب بغداد

مجلس الامن بطلب ~~الى~~ الاطراف بوقف
اعمال العنف والامم المتحدة تجرى تحقيقا
للتعرف على ابعاد المواجهة .

١١ : مجلس الامن يحذر العراق من عواقب
وخيمة اذا هدرت طائرات المراقبة الدولية
واتهام جديد لبغداد بانها يخفي عناصر
رئيسية في مشروعها النووي .

١٤ : تدمير الجزء الرئيسي لمجمع الانثير
النوى في العراق باستخدام المتفجرات .

١٧ : لجنة دولية تقدر ضم جزء من ميناء
« ام قصر » العراقي للكويت .

٢٥ : اتفاق العراق وايران على اعادة اسرى
الحرب بينهما .

٢٦ : القوات العراقية تقتصف الشيعة
وتتعرض لهجمات كردية في الشمال .

٢٥ : اطلاق سراح زعيم المعارضة يونو
بورما

بيرو :

٦ : البرتو فوجيمورو رئيس بيرو يعلن حل
البرلمان ووقف العمل بالدستور واعادة تنظيم
اجهزة الحكومة للحفاظ على الديمقراطية

تركيا :

١٧ : انظر سوريا

تونس :

١١ : مبارك وزين العابدين بحثا تنقية
الاجواء العربية وسبل ايجاد حل سلمي
للزمة الليبية ، ودفع عملية السلام وتدعيم
علاقات البلدين

الجزائر :

١ : اغتيال ٢ من رجال الامن الجزائريين
ومقتل مطرّف أثناء فراره من معسكر
للاعتقال

١٩ : اجراء تعديلات بمناصب الجيش
الجزائري

٢٥ : ٧ احزاب جزائرية تطالب الحكومة
بالحوار مع كافة القوى السياسية ، المطالبة
بجدول زمني لاستئناف الانتخابات وتشكيل
حكومة مصالحة

٢٩ : المحكمة العليا توافق على حل جبهة
الانقاذ الاسلامية

جنوب افريقيا :

٦ : المجموعة الاوروبية تلغي الحظر
البيروني على جنوب افريقيا ورفع العقوبات
المعروضة على الاتصالات الثقافية والرياضية

١٣ : انفصال نلسون مانديلا وزوجته
ويني مانديلا بعد حياة دامت ٢٣ عاما

٢١ : خمسة نواب بيض يقررون
الانضمام للمؤتمر الوطني الافريقي استجابة
لدعوة نلسون مانديلا زعيم المؤتمر

زامبيا :

٢٠ : انظر اسرائيل

السعودية :

١٨ : جهود سعودية لانهاء الخلافات
السعودية بين قطر والبحرين
١٩ : انظر : اليمن

السنغال :

٢٣ : استئناف العلاقات السنغالية
الموريتانية بعد انقطاع ٣ سنوات

السودان :

القوات السودانية تستعيد مدينة جديدة من
المتمردين

سوريا :

١٥ : سوريا توافق على عدم شرعية حزب
العمال الكردي

الكومنولث الجديد :

١ : ٢٤ مليار دولار مساعدة دولية
للكومنولث واجتماع تاريخي بين وزراء دفاع
حلف الاطلسي والكومنولث .

٢ : يلتسن يعزل ايجور جيدار وزير
المالية واحد المؤسسين لبرنامج الاصلاح
الاقتصادي الروسي .

٦ : وسط مظاهرات مؤيدة واخرى
معارضة : يلتسن يفلت من اقتراح بسحب
الثقة خلال جلسة افتتاح البرلمان الروسي .
ويتحدى البرلمان باللجوء للشعب لاقرار نظام
الحكم الرئاسي

٧ : يلتسن يصدر قرارا بالسيطرة على
اسطول البحر الاسود ووضعه تحت سلطة
القيادة العسكرية لدول الكومنولث ويحذر من
العداء بين البرلمان والحكومة ويصر على
الاصلاحات .

١١ : البرلمان الروسي يقرر حرمان
يلتسن من رئاسة الوزراء والحكومة تبحث
الاستقالة وتكهن باستفتاء لحل البرلمان .
١٢ : استقالة الحكومة الروسية في اخطر
ازمة تواجه يلتسن واتهام البرلمان بعرقلة
برنامج الاصلاح الاقتصادي وعزل روسيا .
١٤ : اغتيال ارتود مكرتشيان ، رئيس
البرلمان بافيلم ناجورنو كاراباخ .

البرلمان الروسي يستجيب لمطالب يلتسن
ويوافق على برنامج الاصلاح الاقتصادي
١٥ : حكومة روسيا تسحب استقالتها من
اعلان البرلمان تأييده للاصلاح الاقتصادي
١٦ : برلمان روسيا يبدأ مناقشته الدستور
وتعليمات للحكومة للاسراع في عملية
الاصلاح

البرلمان يغير اسم الدولة من الاتحاد
الفيدرالى الروسى الى روسيا فقط .
١٩ : البوليس يفرض اشتباكا بين انصار
وخصوم يلتسن ، قمة روسيه اوكرانية
لجند : مصير اسطول البحر الاسود .

٢٢ : استقالة رئيس برلمان طاجيكستان
٢٥ : ٨ مليارات دولار قروضا من البنك
الدولى لمساعدة جمهوريات الكومنولث على
تنفيذ الاصلاحات

٢٨ : منح عضوية الصندوق والبنك الدوليين
لروسيا و ١٢ من دول الكومنولث
٢٩ : مشكلات خطيرة بين روسيا واوكرانيا
حول اسطول البحر الاسود .

الكويت :

١٧ : انظر العراق

كينيا :

٣ : مصرع واصابة العشرات في مصادمات
عنيفة بين البوليس الكينى والمتظاهرين
الذين شنوا اضرابا عاما بناء على طلب
المعارضة الكينية .

ليبيا :

١ : انظر : الولايات المتحدة الامريكية
٢ : القذافي يرفض قرار مجلس الامن بفرض
عقوبات ضد ليبيا تصاعد المواجهة مع الغرب
وتحذيرات من رد انتقامي .

١٢ : مبارك يبحث مع القذافي ابعاد الرفض
على اساس ان ليبيا وحدها صاحبة القرار
١٥ : محكمة العدل الدولية ، ترفض طلب
ليبيا وتقرر ان قرار مجلس الامن رقم ٧٤٨
يلزم ليبيا بتسليم المتهمين او مواجهة
العقوبات

مجلس الامن يقرر بدء تنفيذ العقوبات
في الساعة السادسة صباح اليوم . ويشكل
لجنة لتنفيذها .

الدول الغربية تخفض اعداد
الدبلوماسيين في اراضيها تنفيذ القرار
مجلس الامن يفرض عقوبات على ليبيا
١٧ : لجنة العقوبات وضعت الخطوط العامة
لاجراءات الحصار ضد ليبيا ، استثناء
طائرات الحجاج والحالات الانسانية واجلاء
الرعايا الاجانب

مصر :

٨ : ١٢ : مبارك يبدأ زيارة لتركيا والبرتغال
وتونس والجزائر وليبيا لبحث القضايا
الدواية والوضع بالشرق الاوسط
انظر ايضا : تونس ، ليبيا .

مبارك يستقبل وزير خارجية كرواتيا ،
مصر تعترف بجمهورية كرواتيا وسلوفينيا
واليوسنة والهرسك .

مبارك ورئيس اورجواي يبحثان مسيرة
السلام والازمة الليبية الغربية .

٢١ : مباحثات هامة لمبارك والقذافي بسبدي
براني حول المشكلة الليبية الغربية ومبارك
يعلن ان المصلحة المصرية جزء من المصلحة
العربية .

٢٨ : بدء اعمال الدورة السابعة والتسعين
لمجلس جامعة الدول العربية .

٢٩ : الرئيس مبارك يستعرض مع وزراء
خارجية سوريا وتونس والجزائر الوضع

العربي والمشكلة الليبية الغربية .
المغرب :

١٨ : انظر / مصر

موريتانيا :

٢٣ : انظر / السنغال

نيجيريا :

١٩ : نيجيريا تعود الى حال التوتر بسبب
الازمة الاقتصادية التي ازدادت حدة بعد
تخفيض قيمة العملة ومخاوف حول خطة
التحول الى الحكم المدني .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ : بوش يرفض اقتراح القذافي بمقد لقاء
بينهما ومظاهرات في ليبيا .. والقذافي يهدد
بوقف بيع البترول .

٢ : واشنطن تعلن في بيان رسمي تبرئه
اسرائيل من بيع الباتريوت .

٥ : بدء مؤتمر « الايبك » انصار اسرائيل
بواشنطن لاستعراض قوة وتفوذ المنظمات
اليهودية الامريكية واللوبي المؤيد
لاسرائيل .

١٩ : بوش ينفي ابناء تزويد السعودية
للعراق بأسلحة امريكية .

٢٨ : فوز الرئيس الامريكى جورج بوش
بترشيح الحزب الجمهورى له في انتخابات
الرئاسة الامريكية .

يوغوسلافيا :

٧ : امريكا ترفع الحظر عن اربع جمهوريات
يوغوسلافية هما كرواتيا - سلوفينيا -
البوسنة والهرسك .

١٧ : تعيين حسن سولييك مراسل الامرام في
بون سبعوثا لكرواتيا في المنيا .

٢٢ : القوات الصربية تهاجم عاصمة
البوسنة والهرسك ، ومصر تدعو المجتمع
الدولى الى سرعة وقف حمام الدماء .

٢٥ : مجلس الامن يندد بتجديد القتل في
البوسنة والهرسك ويقر التعجيل بارسال قوة
مراقبين دوليين .

٢٧ : برلمان الصرب يعلن انشاء اتحاد
يوغوسلافى جديد ، والدول الغربية لن تعترف
بالاتحاد بسبب ازمة البوسنة .



نشاط الأمم المتحدة

مجلس الأمن

الجمهورية الليبية :

- أصدر مجلس الأمن قرارا يحمل رقم ٧٤٨ بتطبيق حصار اقتصادي وجوي وديبلوماسي على الجمهورية الليبية اعتبارا من يوم ١٥ ابريل . وجاء قرار المجلس بفرض العقوبات بأغلبية ١٠ أصوات وامتناع خمس دول عن التصويت هي المغرب والصين والهند وزيمبابوي وجزر الرأس الأخضر (٣١ مارس)

- تسلم أعضاء مجلس الأمن في ١٣ ابريل الرسالة التي بعث بها الأمين العام للجامعة العربية والتي تضمنت مقترحات اللجنة السباعية العربية المنبثقة عن الجامعة العربية لمحاولة إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية ومن بينها تسليم المتهمين المشتبه فيهم الى طرف ثالث هو مالطا . مع طلب تأجيل فرض العقوبات على ليبيا حتى يتم التفاوض لانتهاء الأزمة سلميا .

- ندد مجلس الأمن بشدة بالاعتداءات على سفارة فنزويلا في طرابلس وتدميرها وكذا سفارات الدول التي ايدت قرار العقوبات ضد ليبيا ، وطالب المجلس في بيان رئاسي له الحكومة الليبية بأن تتخذ جميع الاجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية (١٧ ابريل)

- أعلنت ليبيا موافقتها على قرار مجلس الأمن رقم ٧٢١ الذي يدعوها الى التعاون بشكل تام مع التحقيقات الدولية الجارية بصدد الاعتداء على طائرتي « بان امريكان » فوق لوكربي الاسكتلندية عام ١٩٨٨ و « بوئا » الفرنسية فوق النيجر عام ١٩٨٩ مع استعدادها بتنفيذ ما ورد به بشأن تنفيذ الارهاب بجميع اشكاله وصوره ومهما كان مصدره (١٤ مايو) .

الأراضي المحتلة

- أدار مجلس الأمن المحزنة التي ارتكبتها اسرائيل وراح ضحيتها ١١ فلسطينيين وعشرات الجرحى في مخيم رفح قطاع غزة المحتلة (٤ ابريل)

- قامت لجنة من مجلس الأمن في مايو الماضي بالتحقيق في انمارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان الفلسطيني وكان الأمين العام قد كلف هذه اللجنة باعداد تقرير لعرضه على مجلس الأمن والجمعية العامة (١١ مايو) .

- أكد مجلس الأمن مجددا عزمه على أن يتابع تطورات الوضع في الأراضي المحتلة وخاصة في قطاع غزة باهتمام بالغ وقد ابلغ رئيس المجلس مندوب اسرائيل لدى الأمم المتحدة قلق أعضاء مجلس الأمن لاعلان قطاع غزة منطقة مغلقة لمدة أكثر من ١٠ أيام متتالية (٦ يونيو) .

يوغوسلافيا :

- وافق مجلس الأمن بالاجماع على السماح بإرسال قوات حفظ السلام ونشرها في يوغوسلافيا (٧ ابريل)

- دعا ميسر الأمن الاطراف المتصارعة في جمهورية البوسنة والهرسك اليوغوسلافية الى وقف القتال فورا وطالب الأمين العام بإيفاد مبعوثه الخاص سيروس فانس الى الجمهورية في مهمة سلام جديدة (١١ ابريل)

- طلب بيان رئاسي اصدره المجلس بناء على طلب فرنسا بأن توقف كافة اشكال التدخل من خارج البوسنة والهرسك وندد المجلس باستخدام القوة من جانب القوات العسكرية النظامية وغير النظامية (٢٥ ابريل)

- أكد مجلس الأمن قلعة ازاء الانتهاكات المستمرة لاتفاقات وقف اطلاق النار في جمهورية البوسنة والهرسك اليوغوسلافية ، وطالب بيان رئاسي اصدره المجلس بأن توقف في الحال كافة اشكال التدخل من خارج البوسنة والهرسك (٢٥ ابريل)

- أوصى مجلس الأمن على قبول عضوية جمهوريتي كرواتيا وسلوفينيا وجمهورية البوسنة والهرسك بالأمم المتحدة . ووافقت الجمعية العامة بالتصديق بالأيدي على قبول هذه الجمهوريات الى الأمم المتحدة (٢٢ مايو)

- طالب المجلس بموجب القرار ٧٥٢ بالوقف الفوري للقتال في البوسنة والهرسك وانسحاب القوات اليوغوسلافية التي يقودها الصرب ووحدات جيش كرواتيا والتعاون الكامل مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة المؤلفة من ١٤ الف رجل (١٧ مايو) .

وقد دعت كندا مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة لبحث فرض عقوبات اقتصادية شاملة على جمهورية الصرب لاحبارها على وقف اعتدائاتها على البوسنة والهرسك (٢٥ / ٥) . ووافق مجلس الأمن بموجب القرار رقم ٧٥٧ في ٣٠ مايو على فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية وديبلوماسية على جمهورية الصرب بموافقة ١٢ دولة وامتناع الصين وزيمبابوي عن التصويت ودين معارضة من اية دولة عضو بالمجلس (٢٠ مايو)

- وافق مجلس الأمن في ٩ يونيو على قرار (رقم ٧٥٨) يقضي بمدد عمل قوات الصعينة الدولية الموجودة في كرواتيا الى سرباينو عاصمة البوسنة والهرسك ودعم هذه القوات لتولى مهمة اعادة فتح مطار

سراييفو امام المساعدات الانسانية الدولية للمدنيين المحاصرين في عاصمة البوسنة والهرسك ، ويقضى قرار مجلس الأمن بإرسال ١١٠٠ من قوات الأمم المتحدة للسيطرة على مطار سراييفو ، وبأن يحصل الدكتور بطرس غالي على تفويض من المجلس بإرسال القوات الدولية الى سراييفو بمجرد أن يتمكن من ابلاغ المجلس بتوافر جميع الظروف اللازمة لأداء مهمة القوات الدولية .

العراق

- أصدر مجلس الأمن بياناً دعا فيه إيران والعراق والمعارضة الإيرانية (مجاهدي خلق) التي تتخذ من العراق قاعدة لها الى وقف كل أعمال العنف ، وذلك عقب تقديم كل من العراق وإيران احتجاجاً للمجلس على أعمال العنف التي وقعت داخل كل منهما (٥ ابريل)

- حذر بيان رياضي لمجلس الأمن من حدوث عواقب خطيرة اذا تعرضت العمليات الاستطلاعية فوق الاراضي العراقية لاستكشاف اسلحة الدمار الشامل لدى العراق لاي تهديد ، والتي تقوم بها الطائرة (تي - يو) التي قدمتها واشنطن لهذا الغرض (١١ ابريل) .

- قرر مجلس الأمن تمديد الحصار الشامل على العراق دون أن يجري أي تغييرات في مضمون القرارات الدولية (٢٧ مايو) . - اختتمت اللجنة التي شكلت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٧ لترسيم الحدود بين العراق والكويت أعمال دورتها الخامسة في ابريل الماضي في نيويورك ، وقد أعادت اللجنة الى الكويت عشرة من آبار النفط اضافة الى

أجزاء مهمة من ميناء أم قصر . وقد ابلغ العراق الأمم المتحدة رسمياً في أوائل يونيو رفضه الترسيم الجديد للحدود وأكد أن فرض الحدود بالقوة سيخلق بؤرة توتر دائمة في المنطقة (أول يونيو)

الصومال

- وافق مجلس الأمن على إرسال بعثة من ٥٠ مراقباً غير مسلحاً الى مقديشو للقيام بأغراض انسانية وتثبيت وقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين في العاصمة ، مع تشكيل لجنة عقوبات لمراقبة الخطر على إرسال الأسلحة الى هذه الأطراف . كما طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل مشاوراته مع جميع الأطراف والحركات والجماعات من أجل عقد مؤتمر للمصالحة والوحدة الوطنية مع الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامي (٢٥ ابريل)

- أعرب أعضاء مجلس الأمن عن غضبهم للسلطان على مساعدات الاغاثة في مطار مقديشو ودعوا الأمين العام للأمم المتحدة الى ايجاد الوسائل المناسبة لحماية وتأمين وصول هذه الامدادات الى ضحايا الحرب الأهلية في الصومال (٨ يونيو) .

مشكلة الصحراء

- رفض مجلس الأمن فكرة منح مهلة ٢ اشهر اخرى الى المغرب وجبهة البوليساريو للخروج بخطة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية من الطريق المسدود ، وتقتضي خطة الأمم المتحدة بإقامة استفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية (٦ يونيو) . - اجتمع المبعوث الخاص للأمم المتحدة

صاحب زاده يعقوب مع مصطفى بشير سيد ممثل البوليساريو في ١٢ يونيو لبحث خطة سلام من أجل الصحراء الغربية وقدم بشير لمبعوث الأمم المتحدة وثيقة تشمل ضمانات وأجراءات لبناء الثقة . وكان مبعوث الأمم المتحدة قد اجتمع في شهر مايو الماضي مع رئيس المجلس الأعلى للدولة في الجزائر تناول الوضع في الصحراء الغربية

ناجورنو كاراباخ

- أقر مجلس الأمن إرسال بعثة لتقصي الحقائق لدراسة النزاع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناجورنو كاراباخ القائم منذ أربع سنوات (١٢ مايو) . - طالب الرئيس الأرميني بإرسال قوة دولية لحفظ السلام بعد أن شنت القوات الأذربيجانية في ١٢ يونيو هجوماً واسع النطاق على إقليم ناجورنو كاراباخ وأكد أن أرمينيا ترغب في أن يتمكن شعب كاراباخ من تقرير مصيره .

قبرص

- حذر مجلس الأمن من أن قوات حفظ السلام الدولية لا يمكنها البقاء الى أجل غير مسمى في جزيرة قبرص ، ووافق المجلس بالإجماع على قرار يدعو القبارصة الأتراك واليونانيين الى التعاون مع الأمم المتحدة لتسوية المشكلة القبرصية (١١ ابريل)

سوريا

- أقر مجلس الأمن بالإجماع تمديد مهمة القوات الدولية المكلفة بفك الاشتباك في الجولان بين القوات السورية والاسرائيلية لمدة ستة اشهر اخرى (٢١ مايو) .

الأمين العام

- أوفد د . بطرس غالي فيلاديمير بتروفسكي الأمين العام المساعد للأمم المتحدة إلى ليبيا للاجتماع بالعقيد معمر القذافي لبحث تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٧٢١ وذلك قبل بدء تنفيذ القرار والذي كان معدداً له ١٥ ابريل (٦ ابريل) .

- استقبل الأمين العام السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة وبحث معه المحادثات العربية الاسرائيلية التي عقدت في واشنطن ، وأكد مجدداً على موقف الأمم المتحدة لحضور هذه المحادثات وأن يتم دعوتها للمشاركة كطرف ليس كمراقب (٨ ابريل)

- أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن إرتياحه لنجاة الرئيس الفلسطيني ياسر

بها إعتباراً من ١٤ إبريل وشملت الزيارة الصين وتايلند والهند وكمبوديا .

وكان جنيف رأس الأمين العام اجتماعاً للجنة الاستشارية الخاصة بالتعاون التابعة للأمم المتحدة وقدمت له تقاريراً من ممثليه عن مهماتهم في بنجلاديش وبورما وأفغانستان والصومال وليبيا . وكان بكنين إلتحق الأمين العام اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك التابعة للأمم المتحدة ، واستمرت جولة الأمين العام الآسيوية عشرة أيام ، التقى في الهند مع رئيس الوزراء ، واجتمع في كمبوديا بالأمير سيهانوك وقام بالتفتيش على القوة الدولية والموظفين المدنيين الذين يشرفون على عملية الانتعاش في كمبوديا ، وإنهت

عرفات من حادث انهبوط الاضطرابي الذي تعرضت له طائرته (٨ ابريل) .

- أوصى الأمين العام بمهمة بعثة الأمم المتحدة الخاصة بمراقبة الوضع مع العراق والكويت لمدة ٦ اشهر إعتباراً من ٨ ابريل .

- أعلن الأمين العام أنه تم التوصل لاتفاق بإنشاء مجلس حاكم جديد لتولي السلطة في أفغانستان وأنه تم الاتفاق مع الحكومة الافغانية والمجاهدين الأفغان على تكوين مجلس إنتقال يضم ١٥ عضواً ليتقلد السلطة ، وأعلنت جماعات المجاهدين المتشددة معارضتها التامة للاتفاق الجديد (١٠ ابريل) .

- وصل الأمين العام للأمم المتحدة إلى جنيف قبل أن يبدأ جولته الآسيوية التي قام

الأمم يطلب فيها سحب قيادة قوات الأمم المتحدة في يوغوسلافيا من سراييفو عاصمة البوسنة والهرسك مؤقتاً (١٢ مايو) .
- أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه سيوفد مبعوثه الخاص جون كوستانتينو من سنون أمريكا والشرق الأوسط في جولة يلد خلالها إسرائيل وعدداً من دول المنطقة (١٢ مايو) .

- طلب الأمين العام للأمم المتحدة من الجمعية العامة مبلغ ٧٦٤ مليون دولار لدعم نفقات السنة أشهر المقبلة من برنامج لحفظ السلام في كمبوديا (١٤ مايو) .

- اجتمع الأمين العام بإدوارد بيركينز رئيس وفد أمريكا لدى الأمم المتحدة وأبلغه بالرد الليبي الذي بعث به وزير خارجية ليبيا على رسالة الأمين العام والتي أكد فيها الطاعة التفتت الكامل للقرار رقم ٧٣١ ، وقد أبلغت ليبيا الدكتور بطرس غالي بأنها ستستجيب بشكل فوري لطلب بريطانيا بتسليمها معلومات عن علاقتها بالجيش الجمهوري الأيرلندي وإقترحت عقد اجتماع بين ممثل بريطانيا وممثل ليبيا بحضور الأمين العام في أحد مراكز المنظمة الدولية ، إلا أن الدول الغربية أكدت ضرورة إلزام ليبيا بتطبيق قرارات مجلس الأمن وليس القرار رقم ٧٣١ فقط (١٩ مايو) .

- أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه أرسل بعثة عاجلة إلى منطقة ناجورنو كاراباخ وزيارة أرمينيا وأذربيجان لتقديم تقرير إلى مجلس الأمن حول هذه المشكلة حيث احتلت أرمينيا جزءاً كبيراً من المنطقة التي تقع بالقرب من الأقليم المتنازع عليه بما يمكنها من السيطرة على الموقف وإقامة ممر بري يربط ناجورنو كاراباخ بأرمينيا (٢٠ مايو) .

- ألقى الأمين العام للأمم المتحدة كلمة أمام المؤتمر الدولي الأول للقادة الشباب الذي عقد في مونتريال في ٢٤ مايو عن « القومية والعالمية » أشار فيها إلى أن هاتين الحركتين اللتين تبدوان في ظاهرها متعارضتين تتقدمان جنباً إلى جنب بعد أن سعت سرعة التقدم التقني معظم الحدود الطبيعية (انظر النص الكامل للمحاضرة في القسم الخاص بوثائق الأمم المتحدة) .

- ألقى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٢ مايو محاضرة دافيد م. أباشير السنوية التاسعة حيث تحدث عن صيانة السلم وبناء السلم . وأشار إلى أن الطلب يشتد كثيراً على أنشطة صيانة السلم خلال السنوات الماضية . وأن صيانة السلم تختلف عن إنقاذ السلم حيث أن الفصل السابع من الميثاق يحث تفصيلاً « التدابير اللازمة للتصدي للاخطار التي تهدد السلم فيما لا يوجد في الميثاق حكم بشأن صيانة السلم (انظر النص الكامل للمحاضرة في القسم

الجيش اليوغوسلافي ورئيس الحزب لانهاء الحرب الأهلية في البوسنة والهرسك وأشار إلى أن الأمم المتحدة سوف ترسل مائة مرافق عسكرية للبوسنة والهرسك للعمل على وقف القتال إلا أنه حذر من أن الوقت لم يعد في صالح الجهود المبذولة لوضع حد للمعارك الدائرة هناك (١٧ أبريل) .

- أثار تصريح الأمين العام للأمم المتحدة حول مدى إلزامية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ باعتباره صدوره تحت مظلة الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة كثيراً من الجدل السياسي والقانوني في العالم العربي . وقد أكد فيما بعد أن قرارات مجلس الأمن ملزمة لجميع الدول الأعضاء وأن هذا الالتزام مايع من نص المادة ٢٥ من ميثاق المنظمة الدولية (٢٤ أبريل) .

- أعلن المجلس القومي القبرصي أنه غير ملزم بصيغة الأفكار التي طرحها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن قبرص ووافق عليها مجلس الأمن في قراره رقم ٥٧٠ . وأكد المجلس التزامه بمقترحات القبارصة اليونانيين في يناير ١٩٨٩ التي نصت على تحقيق الحريات الثلاثة بالنسبة لجميع القبارصة وهي حرية التنقل والتملك والإقامة في أي جزء من الجزيرة ويتعارض ذلك مع إحدى النقاط الجوهرية التي جاءت في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والتي تشير صراحة إلى قيام منطقتين يونانية وتركية مع تمتع كل جماعة فيها بالأغلبية السكانية وحقوق التملك (٢٨ أبريل) .

- عين الأمين العام الدبلوماسي الجزائري محمد سحنون ليرأس العمليات الجديدة للأمم المتحدة لحفظ السلام وتقديم الاعانة للصومال (٢٨ أبريل) .

- أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن ٣٤ دولة نامية لا يوجد بها صحف يومية وأن عدد الأميين في العالم يبلغ نحو مليار نسمة (٦ مايو) .

- اجتمع الرئيس الأمريكي جورج بوش بالدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة وبحث معاه مهم المنظمة الدولية في عمليات حفظ السلام والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في كل الأزمات التي تفجرت في يوغوسلافيا وأفغانستان وكمبوديا إلى جانب قضايا دولية أخرى تفتت بالعراق وليبيا (١٢ مايو) .

- في الكلمة التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة أمام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في واشنطن أكد على ضرورة حصول الأمم المتحدة على الأموال اللازمة لمساعدتها وخاصة تلك المتأخرات المستوجبة على الدول الفنية . وأشار إلى أن الولايات المتحدة مدينة للأمم المتحدة بنحو ٥٥٥ مليار دولار (١٢ مايو) .

- قدم الأمين العام مذكرة إلى مجلس

الجولة الأسبوعية برعاية إيران وفي نطاق جهوده من أجل التوصل إلى حل للمشكلة الأفغانية قام الأمين العام برعاية باحثين لإجراء محادثات حول المشكلة الأفغانية . كما اجتمع بمقره الخاص بيمون سيفران الذي كان قد اجتمع في وقت سابق مع بعض جماعات المجاهدين الأفغان

وقد أعلن الأمين العام في رسالة إلى قادة الجماعات الأفغانية ضرورة الالتزام بثلاثة مبادئ أساسية وهي أولاً الحفاظ على سيادة أفغانستان من عدم التورط في أية مغامرة للتقسيم وثانياً احترام وحدة الأراضي الأفغانية وثالثاً التوصل إلى مصالحة وطنية عاجلة على ضوء خطة الأمم المتحدة التي نصت على انتخاب مجلس مؤقت من كل القوى الوطنية خلال فترة انتقالية يتم بها إقرار الوضع النهائي للبلاد (٢٢ أبريل) .

- اجتمع الأمين العام في جنيف مع إبراهيم البشاري وزير الخارجية الليبية وبحث معه سبل إيجاد تسوية سلمية للأزمة الليبية الغربية قبل تنفيذ العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على ليبيا يوم ٩٢/٤/٨٥ . وأشار إلى أن جهوده سوف تستمر حتى في حالة فرض العقوبات (٤/٨٠) . ويصدر قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ بفرض حصار جوي على ليبيا أعلن الأمين العام أن مهمته التي كلف بها مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٧٢٠ الخاص بتسليم المتهمين الليبيين لم تنته وأنه سوف يستأنف اتصالاته في مجلس الأمن مع رؤساء وفود الدول الأعضاء في مجلس الأمن (١٦ أبريل) .

- اجتمع الأمين العام بمندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة وناقش معه الوضع في الشرق الأوسط ومؤتمر السلام وأعرب عن قلقه لتدهور الوضع خاصة في قطاع غزة المحتل . وأكد الأمين العام أن عدم إشراك المنظمة الدولية في المباحثات متعددة الأطراف بشأن الشرق الأوسط يأتي من منطلق إصراره على أن يكون للأمم المتحدة دور فعال في المباحثات وليس كمراقب .

- أكد الأمين العام أن منظمة الأمم المتحدة على استعداد للقيام بدور في جمهورية البوسنة والهرسك وبصفة خاصة تنفيذ الاقتراح الفرنسي بإرسال بعثة مراقبة وتقييم إلى جمهورية البوسنة والهرسك لدراسة احتياجات إنشاء قوات الطوارئ الدولية . الأمر الذي يتطلب توسيع تفويض مجلس الأمن (٤/٢٩) . وقد مددت الولايات المتحدة بعزل جمهورية الصرب اليوغوسلافية سيلسيا واقتصاديا بسبب دورها في القتل الدائر في جمهورية البوسنة والهرسك (١٥ أبريل) . ووصل سيروس فانس مبعوث الأمم المتحدة إلى بلجراد لإجراء محادثات مع زعماء

الخاص بوثائق الأمم المتحدة .

- ألقى الأمين العام في ١٢ مايو كلمة أمام نادي الصحافة الوطنية بنيويورك حيث قدم تقييمه الشخصي للأيام الـ ١٣٥ منذ توليه منصب الأمين العام وما لحقه من تمتع الأمم المتحدة بدرجة عالية من الشعبية لدى الدول الأعضاء فيها ودورها الرائد في تقديم المساعدة إلى المؤسسات الديمقراطية في بلدان العالم الثالث (انظر النص الكامل للكلمة في القسم الخاص بوثائق الأمم المتحدة) .

- وصل مبعوث خاص للأمم المتحدة إلى موريتانيا في أواخر شهر أبريل الماضي في جولة في المنطقة سعيًا إلى حل الصراع الذي مضى عليه ١٦ عامًا بين المغرب وجبهة البوليساريو . وقد أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن محادثات بشأن الصحراء الغربية المتنازع عليها سوف تبدأ في نيويورك قريبًا في أعقاب موافقة المغرب على البحث في إجراء استفتاء في الصحراء (٢٥ مايو) .

- أكد الأمين العام للأمم المتحدة أن استمرار الاشتباكات في الشرق الأوسط التي قتل وجرح فيها إسرائيليين ولبنانيون وفلسطينيون من شأنها تعميق التوترات في المنطقة وتعرض للخطر الجهود الجارية في الوقت الحاضر لحل الصراع العربي الإسرائيلي (٣ يونيو) .

- أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن أسفه لأعمال العنف الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل ودعا إسرائيل إلى الالتزام باتفاقية جنيف الرابعة التي تدعو إلى المعاملة الإنسانية للسكان المدنيين في ظل الاحتلال (٣ يونيو) .

- طلب الأمين العام من جنود حفظ السلام العودة إلى سراييفو لبدء محادثات بشأن إعادة فتح مطارها المحاصر لنقل مساعدات إنسانية عاجلة . وأوضح الأمين العام في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن أنه من الناحية العملية يمكن للأمم المتحدة أن تراقب عمليات التجريد من السلاح أو الانسحاب ويجب أن تنفذ القوات المعنية

الأوامر التي تتلقاها وأعرب عن أمله في أن تنهى العقوبات التي تقررت ضد صربيا ومنتينجبر الممارك في البوسنة والهرسك . وفي تحد واضح لقرار العقوبات الدولية ، واصلت القوات الصربية قصف مدينة سراييفو بالمدفعية وقذائف الهاون والأسلحة المضادة للطائرات ، ووجه الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن - اللوم إلى القوات الكرواتية لعدم إنسحابها من جمهورية البوسنة والهرسك وإشراكها في القتال ضد القوات الصربية (٣ يونيو) .

- صرح الأمين العام للأمم المتحدة أن مجلس الأمن قد يبحث إتخاذ سياسة جديدة مختلفة بشأن الصحراء الغربية إذا تعثرت بحلول شهر أغسطس القادم مساعي تنفيذ خطة سلام للأمم المتحدة تدعو إلى إجراء استفتاء في المنطقة (٣ يونيو) .

- طلب الأمين العام للأمم المتحدة تجديد مهمة قوة الأمم المتحدة في قبرص التي إنتهت في ١٥ يونيو ، وتواجه هذه القوة صعوبات مالية مزمنة حيث أنها تعمل على أساس مساهمات طوعية وليست الزامية للدول الأعضاء (٥ يونيو) .

- أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه لنشوب القتال في كابول بين جماعات المجاهدين المتنافسة ودعا هذه الجماعات إلى حل خلافاتها من خلال الحوار وإطلاق سراح جميع الرهائن ، ووجه الأمين العام نداء إلى المجتمع الدولي دعا فيه إلى جمع ١٨٠ مليون دولار لتمكين وكالات الأمم المتحدة من تقديم مساعدات عاجلة لأفغانستان حتى نهاية العام الحالي (٧ يونيو) .

- ذكر الأمين العام للأمم المتحدة أن الوضع الإنساني في البوسنة وأجزاء أخرى من الجمهورية اليوغوسلافية السابقة أصبح وضعًا يائسًا وحث على استئناف المفاوضات كحل وحيد (١٢ يونيو) .

- أبلغت الكويت الأمين العام للأمم المتحدة ردها على الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية العراقي حول قرارات لجنة ترسيم الحدود بين الكويت والعراق وأكدت أنها استمرار لنهج النظام العراقي في تحدى

الشرعية اندوبيه (١٤ يونيو) . وأعلن رئيس مجلس الأمن أن ثلاثًا من الدول دائمة العضوية بالمجلس تعترض إعداد بيان للرد على رسالة العراق .

- إفتتح الأمين العام للأمم المتحدة في ٢ يونيو أعمال مؤتمر القمة العالمي للبيئة أو التنمية ، قمة الأرض ، الذي شارك فيه أكثر من مائة رئيس دولة وحكومة يمثلون القارات الخمس . وفي الجلسة الختامية بتاريخ ١٤ يونيو أعلن الأمين العام أن الأمم المتحدة أصبحت لديه الآن خطة عمل مشتركة لتنفيذ كافة الخطوات التي أوصى بها المؤتمر . وأشار د . بطرس غالي بالالتزام الدولي للقضاء على الفقر والتصحرو بما جاء بالنص في البيان الختامي للمؤتمر على تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة للإشراف على تنفيذ ما ورد في البيان (١٤ يونيو) .

- أعلن دومينيك مساعد الأمين العام للأمم المتحدة إنه تم التوصل إلى اتفاق دولي بشأن رفع جانب من الحصار الدولي المفروض على تصدير البترول العراقي وذلك في ختام الجولة الثالثة من المباحثات البترولية بين الأمم المتحدة والعراق وأضاف أن مسودة الاتفاق سترفع إلى مجلس الأمن والحكومة العراقية لمناقشتها (٢٢ يونيو) .

- إجتمع الأمين العام للأمم المتحدة على إنفراد مع كل من الرئيس القبرصي جورج فاسيليو ورئيس القطاع التركي بقبرص رؤوف دنكشتاش في إطار جهود المنظمة الدولية لتسوية الأزمة القبرصية .

وذكر بيان الأمين العام أن الجانبين إتفقا على الامتناع عن إصدار أى بيانات بشأن هذه المحادثات (١٩ يونيو) .

- قدم الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة تقريرًا هامًا لرئيس مجلس الأمن والجمعية العامة يتضمن مقترحات لبناء السلام والحفاظ عليه والدبلوماسية الوقائية ، وقد أعد التقرير الذي يركز على الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في صياغة وصناعة السلام العالمي والخطوات الوقائية اللازمة لمواجهة الأزمات قبل تفجرها بتكليف من قمة مجلس الأمن التي إنعقدت في يناير الماضي (١٩ يونيو) .

محكمة العدل الدولية

أصدرت محكمة العدل الدولية في ١٤ أبريل قرارها بشأن الطلبات التي تقدمت بها ليبيا ومناسبة أزمة تسليم المتهمين في حادث إسقاط الطائرة « بان أمريكان » عام ١٩٨٨ فوق لوكربي في إسكتلندا . فأعلنت رفضها الطلب الليبي بأن تقرر المحكمة منع كل من

أن تتمكن من الفصل النهائي في الموضوع مؤكدة أنها لا ترى مسوغًا لتقرير مثل هذه التدابير لأن ظروف الدعوى لا تسمح بمعاملة هذه السلطة ولأن المحكمة لا ترى في الحجج الليبية ما يقتضيها بملاسة إتخاذ مثل هذه التدابير .

الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من القيام بتنفيذ أى عقوبات أو إجراءات عسكرية أو إقتصادية لإجبار الحكومة الليبية على تسليم مواطنيها المتهمين بالاشتراك في نصف الطائرة . ورفضت المحكمة إتخاذ تدابير مؤقتة ضد الدولتين اثنتين لحين

الجمعية العامة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا

- أبرز تقرير نشر في اواخر يوليو أصدرته مؤخرا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا الآثار السلبية التي خلفتها حرب الخليج على اقتصاديات دول المنطقة حيث سجلت نسبة النمو لعام ١٩٩٠ الى ٢.٨٪ ولم تتجاوز هذه النسبة ٤.٩٪ في عام ١٩٩١. وقد سبب تدفق العملات تضخما كبيرا في عدة بلدان ونبه التقرير الى أن استئناف التعاون في المنطقة يتطلب وقتا وجهدا وأن التباين المتزايد في الدخول في الدول نفسها وفيما بينها له مضاعفاته الخطيرة على التنمية وبما تنجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.

وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (اونروا)

- استقبل الأمين العام للجامعة العربية المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين (اونروا) وتم بحث أوضاع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وصرح المفوض العام بأن الوكالة لها برنامج ضخم لتشغيل وغوث اللاجئين بتكلف ١٤ مليون دولار للصرف على الشؤون التعليمية والصحية والاغاثة واقامة مشروعات مربحة للفلسطينيين (٥ مايو)

- قررت الحكومة السويسرية تقديم منحة الى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في منطقة الشرق الاوسط قدرها ٦ ملايين ٦٠٠ الف دولار (٨ ابريل)

برنامج الأمم المتحدة للتنمية

- قرر الأمين العام للأمم المتحدة فتح مكاتب لبرنامج الأمم المتحدة في ست من دول الكومنولث المستقلة وهي ارمينيا، اذربيجان، بيلاروس، كازاخستان، اكرانيا واوزبكستان. وسوف يتولى مكتب خدمة المشروعات التابع للبرنامج تقييم احتياجات هذه الدول بما يكفل تواجد مستمر للأمم المتحدة، وتشخيص أولويات التنمية فيها (١٨ مايو).

- يولى برنامج الأمم المتحدة اهتماما خاصا لمساعدة اثيوبيا في تنفيذ برامجها ودعم جهودها للتنمية، مع تسهيل تنفيذ برنامج إعادة الاعمار وبناء الخدمات الاجتماعية الأساسية واصلاح البنية الأساسية مع تقديم ٦٧٢ مليون دولار لهذا الغرض. (مايو)

- قدم مشروع «الدعم العالمى للبيئة» الذى يديره برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مبلغ ٢.٨ مليون دولار الى فينتام لدعم جهودها في المحافظة على الغابات والكائنات النادرة التى كانت تعيش فيها بعد أن دمرتها حروب استمرت عقودا طويلة (مايو).

- دعا التقرير الدولى عن التنمية البشرية ١٩٩٢ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية الى عقد قمة خاصة بالتنمية البشرية واجراء اصلاح شامل في البنك الدولى ومجموعة الاتفاقات الخاصة بالتعريفات الجمركية والتجارة وانشاء «مجلس أمن انمائى» في الأمم المتحدة كوساءا لتضيق الفجوة بين الاغنياء والفقراء (مايو).

مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتقنية «قمة الأرض»

- أعلن المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن الدول الصناعية الكبرى ستدفع مبلغ ٥٥ مليار دولار على مراحل للدول النامية لحماية البيئة بها، وصرح مدير وكالة البيئة بالبنك الدولى ورئيس الصندوق الخاص لتمويل البيئة بأن مؤتمر قمة الأرض الذى عقد في ريو دى جانيرو في الفترة ٢ - ١٤ يونيو حقق خطوات هامة لتعزيز ميزانية صندوق البيئة العالمى بزيادة تتراوح بين ٢ و ٥ مليار دولار للسنوات الثلاث القادمة.

ويضم «ميثاق الأرض» الذى أعلن في ١٤ يونيو ٢٧ مبدأ وينص على أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية وأن تعاون الدول والشعوب لاستئصال الفقر كشرط للتنمية المستدامة وأن تسن الدول تشريعات فعالة بشأن البيئة وتحسين اساليب معالجة مشاكل البيئة وأن تضع الدول قانونا بشأن المسؤولين والتعويض لضحايا التلوث فضلا عن العديد من القضايا المتعلقة بالبيئة. وكانت «قمة الأرض» قد افتتحت رسميا في الثالث من يونيو بخطاب شامل للأمين العام للأمم المتحدة واختتمت بخطاب منه تزامن مع إعلان البيان الختامى للقمة (١٢ يونيو)

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيديو)

عقد مجلس منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بغينيا أعمال دورته التاسعة في منتصف مايو الماضى وناقش المجلس المساعدات الخاصة بالشعب الفلسطينى.

وتطوير نقل التكنولوجيا للدول النامية. وبرنامج التنمية الصناعية للدول العربية. بالإضافة الى مناقشة ميزانية المنظمة لدعم تسديد الاعضاء اشتراكاتهم وخاصة الدور الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا (١٨ مايو)

- عالج التقرير السنوى لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذى صدر في ابريل الماضى التحديات التى تواجه المنظمة في اعقاب التغييرات الاقتصادية التى شهدتها اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق واضاف التقرير أن عملية التحول هذه قد ساعدت على زيادة الطلبات الخاصة بالمعون العاجلة التى تشكل عبئا ثقيلا على المنظمة.

- تساعد منظمة اليونيدو - مصر في اعداد قاعدة بيانات عن الكفاءات المصرية الموجودة بمصر وخارجها في جميع انحاء العالم ويمكنها أن تعمل في مجال ادارة الشركات القابضة والتابعة وصياغة برامج التدريب واعداد المدربين الذين سيديرون حلقات النقاش والتطوير التى تعقد مع رجال الادارة في هذه الشركات (٨ ابريل)

الوكالات المتخصصة

البنك الدولى

- وافق البنك الدولى على منح ايران قرضين قيمتهما ١٣٤ مليون دولار رغم معارضة الولايات المتحدة (اول يونيو)

- أعلن البنك الدولى أن توقعاته الاقتصادية لدول العالم النامى تبشر بنتائج أفضل مما كان متوقعا لبقية سنوات عقد التسعينات، وأشار في تقرير له بأن تخفيف التوتر بين الشرق والغرب والتطبيق الواسع للاصلاحات السياسية سيمكن الدول النامية من المحافظة على معدل نمو يبلغ ٤.٩٪ (١٧ ابريل)

- عقدت في اواخر شهر ابريل الماضى الاجتماعات نصف السنوية لكل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على مستوى وزراء المالية ومحافظى البنوك المركزية للدول الاعضاء في المؤسستين للتحضير للاجتماع العام الذى يعقد في شهر سبتمبر المقبل، ومناقشة قضايا التنمية العالمية في الوقت الذى طالب فيه تقرير الأمم المتحدة عن

بموتى سنويا في الدول المتقدمة بعد الامراض الناتجة عن التدخين ، وان عدد ضحايا هذه الامراض سيبلغ في التسعينات حوالى ٢١ مليون شخص ٢١ مايو

- اشارت منظمة الصحة العالمية في الفناج الاجتماع الاقليمي السادس لمكافحة امراض الاسهال الذى عقد في شهر يونيو الى جهود مصر وبرامجها في مكافحة الاسهال واعتمدت البرنامج المصري القومى نموذجاً

يحدثى به (اول يونيو)

تم في الدورة ٤٥ لمنظمة الصحة العالمية التي جرت في جنيف في شهر مايو الماضى بحث اعضاها الصحية المتعلقة بتحسين الاطفال ضد الامراض المعوية وترشيد استهلاك الدواء ومكافحة التدخين والابحاث الصحية والتدريب ، والطب التقليدى ، واداعة الاعضاء ، والنهوض بالصحة والاعلام ، والتثقيف والوقاية ، والاستراتيجية العالمية للوقاية من الايدز ومكافحته والتركيز على استراتيجية تحقيق هدف الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ (٢٦ مايو)

- حذرت منظمة الصحة العالمية من انتشار الادوية والمخدرات المزيفة في دول العالم الثالث حيث تحارة الادوية المزيفة تشمل نسبة ٥ - ١٠ من اجمالي التجارة العالمية في الادوية التي يبلغ حجمها ١٥ مليار دولار (٣ ابريل)

- افادت احصائيات منظمة الصحة العالمية ان مرض الملاريا اصبح السبب وراء موت نحو ٢,٥ مليون شخص سنويا معظمهم من الاطفال (١٤ يونيو)

اليونيسيف

- بحث مسئول منظمة اليونيسيف مع الحكومة السودانية المتعربين قضية الاطفال المحتجزين لدى حركة التمرد ويقدر عددهم نحو ٥٠ الف طفل . كما ناقشت هذه القضية في مؤتمر ابوجا اثناء مفاوضات السلام (١٧ مايو)

المصطلح النووي و الدلائل ، وكان قد تم التصديق على اتفاق ضمانات في التاسع من ابريل ، طلب بموجبه من كوريا الشمالية الاعلان عن جميع منشاتها النووية والسماح لفنش الوكالة الدولية بالتحقق من صحة المعلومات (٩ يونيو)

- بحث مجلس المحافظين بوكالة الطاقة الذرية ومائل حث جميع الدول على الاستجابة لمبادرة الرئيس حسنى مبارك بجعل منطقة الشرق الاوسط حالية من اسلحة الدمار الشامل ، ووضع معاهدة اسرائيل النووية تحت رقابة دولية نظام الضمانات التابع للوكالة ، والمطالبة بصحاح جميع الدول لعاهدة عدم انتشار لاسلحة النووية وذلك في الاجتماع الذى عقد بفيينا في ١٥ يونيو وشارك فيه ٣٦ دول منها مصر ، بالإضافة الى المنظمات والهيئات التي تنحصر بصفة مراقب

- حذرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من ان العراق مازال بإمكانه صنع قنبلة نووية ، وانه مازالت لديه قدرات علمائه وثروته البترولية ، لذا فانها قد تكون مصالحة وقت قبل ان يسعى العراق مجددا لصنع قنبلة نووية (١٧ يونيو)

منظمة الصحة العالمية

- اعلنت منظمة الصحة العالمية ان الامراض تقتل حوالى ٥٠ شخص سنويا وان اكثر من ثلاثة ارباع هؤلاء الضحايا من الدول النامية (٤ مايو)

- في احتفالها بيوم الصحة العالمى رفعت منظمة الصحة العالمية شعار دقة الطلب ابقاع الصحة والحياة ، وذكر تقرير للمنظمة ان امراض القلب تؤدي الى وفاة ١٢ مليون شخص سنويا في جميع انحاء العالم (٧ ابريل)

- ذكرت مجلة اجراها معهد السرطان الملكى البريطانى بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية ان ثلاثة ملايين شخص

وان نصف النفط الذى قام العراق بتصديره لمياه الخليج خلال حرب تحرير الكويت والذى بلغ ثمانية ملايين برميل قد تبخر نصفه (١٩ مايو)

انعقد في باريس مؤتمر دول تحت شعار ، التربية من اجل التسامح ، شارك فيه خبراء دوليون إلى جانب عدد من القادة السياسيين ورجال الدين والجامعات والصحافة والمدافعين عن حقوق الانسان . ويأتى عقد هذا المؤتمر في بداية سلسلة من المؤتمرات تخصصها اليونسكو لمناقشة جميع اشكال التعصب الجديدة والقديمه والتي تشكل في العالم كله احدى اكبر العقبات التي تهدد السلام (٢٢ يونيو)

وكالة الطاقة الذرية

- اشرف فريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية على عملية تدمير ١٢ مبنى ومعدات محددة في مفاعل الانير النووي بالعراق الذى يقع جنوبى بغداد ، وتم تدمير ما تبقى من منشآت في شهر يونيو ، الى جانب تدمير مبنى في الطارمية التي تبعد ٥٠ كيلو متر شمال بغداد (١ يونيو)

- صدق برلمان كوريا الشمالية على اتفاقية الحماية النووية المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة النووية في ٢١ يناير الماضى للسماح بالتفتيش الدولى على المنشآت النووية في كوريا الشمالية (٥ ابريل)

- سلمت الحكومة العراقية الامم المتحدة تقريرها النهائى والشامل حول برنامج التسليح العراقية بما في ذلك قدراته النووية والكيميائية والبيولوجية والبالستكية ، وحمل الفريق الدولى معه الى مقر الوكالة الدولية للطاقة النووية في فيينا ٤٠٠ جرام من اليورانيوم غير المصحح الذى كان يستخدم في الابحاث النووية بالعراق (٥ يونيو)

- غادر مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية كوريا الشمالية بعد اجراء تفتيش على

إعداد : نادية عبدالسيد

وثائق الأمم المتحدة

[١] محاضرة الأمين العام للأمم المتحدة « من صيانة السلم لبناء السلم »

[١٣ مايو ١٩٩٢]

وسيشهد عام ١٩٩٢ أشد اختبار تعرضنا له حتى الآن . فنحن نوزع حالياً وفي نفس الوقت ، في كمبوديا وبوغوسلافيا ، عمليتين هما ثانية وثالثة كبرى العمليات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في تاريخها . وستضاعف عدد الجنود والشرطة التابعين للأمم المتحدة الموزعين في الميدان إلى ما يقارب أربعة أمثال ، إذ سيزيد من ١١٥٠٠ وهو ما كان في نهاية كانون الثاني/يناير إلى ٤٤٠٠٠ وهو العدد المخطط الوصول إليه في نهاية أيار/مايو .

وكل هذا النشاط يكلف أموالاً بطبيعة الحال . ففي عام ١٩٨٧ ، طلب إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدفع ٢٢٣ مليون دولار لحساب صيانة السلم . وفي عام ١٩٩١ ، بلغ المطلوب ٤٢١ مليون دولار . أما فاتورة الحساب للثاني عشر شهراً التالية فستكون في حدود ٣٠٧ مليون دولار .

وبعبارة أخرى ، فإن صيانة السلم تمثل مجالا من مجالات النمو . وفي هذا خير وفير . ولكن هذا التوسع السريع يطرح عددا من الأسئلة . فهل ينبغي أن تتحمل الأمم المتحدة وحدها هذا العبء ؟ وكيف يمكن تعزيز قدرتها على النهوض به ؟ وهل الدول الأعضاء مستعدة لتمويل هذا الحجم من أنشطة صيانة السلم ؟ وكيف يمكن تحديد الأولويات على نحو يكفل للموارد المحدودة المتاحة لصيانة السلم أن تتلقى في المواضيع التي تحقق فيها أقصى ما يمكن أن تحققه ؟ . وبداية الإجابة على هذه الأسئلة تلتزم في تاريخ صيانة السلم .

تطور صيانة السلم :

إن صيانة السلم وإنفاذ السلم اللذين تضطلع بهما الأمم المتحدة أمران متميزان . والاختلاف الرئيسي بينهما هو أن صيانة السلم تستلزم موافقة الأطراف وإنفاذ السلم لا يستلزم ذلك . والفصل السابع من الميثاق يصف تفصيلا كيف يجوز لمجلس الأمن أن يطبق تدابير للتصدي للآخطار التي تهدد السلم ولأعمال العدوان . وآخر مثال لإنفاذ السلم هو بالطبع الاجراء الذي اتخذته مجلس الأمن بشأن غزو العراق للكويت . أما صيانة السلم فلا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة حكم محدد بشأنها . بل إن هناك خلافا موضوعية متى انشئت ، أول ، عملية لصيانة السلم . واللافتة تعتقد أن تلك العملية تمتثل في فريق المراقبين العسكريين . المعروف باسم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فريق المراقبين العسكريين . المعروف باسم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، الذي أوجد

التي الأمين العام للأمم المتحدة محاضرة ، دافيد م . ابشايير السنوية التاسعة في مبنى ديركسن لمكاتب مجلس الشيوخ بواشنطن . وجاءت المحاضرة تحت عنوان : « من صيانة السلم إلى بناء السلم » . ولهما يل نص المحاضرة .

يسرني سرورا خاصا أن أدلي بكلمة تحية لصديقي وزميل دافيد ابشايير . إن هذا الاجتماع الموقر هو ماثرة من ماثرة الفهم المتبادل المتاصل في جوهر العلاقة بين الأمم المتحدة والبلد المضيف لها . وهذه السلسلة من المحاضرات التي تلقى باسم دافيد ابشايير هي احتفال بحق بالمساهمة الرائعة التي أسهم بها في تنمية الفهم المستنير في ميدان العلاقات الدولية .

ولقد اخترت أن أتكلم عن صيانة السلم لسببين . أولهما أنه نشاط من أظهر الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة حالياً . وثانيها أن طبيعة نشاط صيانة السلم الذي تضطلع به الأمم المتحدة اخذة في التطور في هذا العصر الجديد الذي تشهده العلاقات الدولية .

وعلى امتداد جزء كبير من تاريخ الأمم المتحدة ، ظلت صيانة السلم تنفرد من بين جميع أنشطتها بأجندتها أكبر قدر من الانتباه . وهذا أمر مفهوم لما تمثله المنازعات من أهمية اخبارية وما تتسم به من طابع دراسي . فقيام منظمة دولية بوزع أفراد عسكريين للحفاظ على سلم حسن خبر قيم يستحوذ على اهتمام الجمهور .

وبالنسبة للأمم المتحدة ، كانت الدعاية الناجمة عن أنشطة صيانة السلم التي تنهض بها مفيدة في معظم الأحوال ، لاسيما في الأوقات التي لم تكن المنظمة تحظى فيها في غير هذا المجال بكثير من الثقة والمصداقية لدى الجمهور .

وفي الواقع إن الطلب قد اشتد اشتدادا كبيرا على أنشطة صيانة السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة خلال السنوات الأربع الماضية . فقبل عام ١٩٨٨ ، بلغ عدد عمليات صيانة السلم التي أنشأتها الأمم المتحدة ١٢ عملية . ومنذ عام ١٩٨٨ ، أنشأت الأمم المتحدة ما مجموعه ١٢ عملية أيضا ، أخرجها العملية التي ووفق منذ فترة وجيزة على الاضطلاع بها في الصومال . وبذا نكون قد اضطلعنا في السنوات الأربع الأخيرة بما يضارع ما اضطلعنا به في الأربعين عاما السابقة . ومع تزايد الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين من جراء المنازعات بين الجماعات الاثنية ، من الواضح أنه سيلزم لنا أن نبذل ما يلحق ذلك من الجهد .

اسم ثورة عن طريق التفاوض . ولقد اتبعت في فرصة زيارة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور . بعد توقيع اتفاقيات السلم النهائية في المكسيك في كانون الثاني /يناير الماضي . وهذه الاتفاقيات لاتشمل وقف إطلاق النار والتدابير المتصلة به فحسب . بل تتضمن أيضا اصلاح القوات المسلحة وتخفيضها . وانشاء قوة شرطة جديدة . واصلاح النظامين القضائي والانتخابي . وحقوق الانسان . وحيازة الاراضي . وغير ذلك من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية .

وهناك مثال آخر هو كمبوديا . حيث يقضى اتفاق السلم بأن تقوم الأمم المتحدة بالاشراف على اجزاء شتى من الادارة الحالية . وتنظيم الانتخابات . ومراقبة الشرطة . وتعزيز حقوق الانسان . واعادة مايزيد عن ٣٥٠٠٠٠ من اللاجئين الى وطنهم . والشروع في اصلاح البلد . فضلا عن الاضطلاع بالمجموعة المعتادة من المهام العسكرية التقليدية .

وقد قضيت مؤخرا ثلاثة ايام في بنوم بنه . حيث اتبعت في فرصة استعراض اعمال سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا . التي ستضطلع على مدار العام التالي . بالاشتراك مع الاطراف الكمبودية التي يتألف منها المجلس الوطني الاعلى . بحل وظائف الحكم وقراراته المهمة . ولقد كان من الرائع بالنسبة لي . وانا اقلب الفكر في التجارب المروعة التي لاقتها تلك الدولة خلال العقدتين السابقتين . ان احضر اجتماعا للمجلس الوطني الاعلى . رأسه الامير سihanouk (الذي عاد هو نفسه مؤخرا فقط الى كمبوديا) ووقع فيه الاعضاء المهددين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان .

وخلال فترة اقامتي . اتبعت في فرصة الاجتماع بكل طرف من الاطراف على حدة . والتاكيد على الحاجة الى ان يظهر كل منها ما يكفي من الارادة السياسية لكفالة تنفيذ اتفاقات باريس للسلم . ولايمكن للكمبوديين ان يأملوا في تلبية البلدان المانحة لاحتياجات بلدهم الماسة في مجال الاصلاح والتعمير الا عن طريق الالتزام الراسخ بالمصالحة الوطنية . وعلى الرغم من المهام المخيفة التي تجاة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا . فأنني غادرت كمبوديا وانا مفعم بشعور التفاؤل . فوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الممثلة هناك تتعاون تعاوننا يفره الاحساس بالهدف المشترك ! والامل معقود على ان تظل هذه الروح الايجابية نبراسا للعلاقة القائمة بين سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا والمجلس الوطني الاعلى .

والحالات المذكورة اعلاه هي امثلة للمسؤوليات الشاملة التي يعهد بها الى الأمم المتحدة من اجل تنفيذ اتفاق السلم . كما يطلب من المنظمة بصورة متزايدة تقديم المساعدة التقنية في بناء المؤسسات الديمقراطية . واحيانا ما يتخذ ذلك شكل دور تنظيمي الى بعيد . مثل تنظيم عملية انتخابات برلمتها والاشراف عليها ورصدها ومراقبتها . كما كان الحال كان الحال في ناميبيا وكما سيكون في كمبوديا . وفي حالات اخرى . تعاونت الأمم المتحدة تعاوننا وثيقا مع منظمة حكومية في مراقبة الانتخابات كما كانت الحالة في نيكاراغوا وكما ستكون الحالة في انغولا . وفي حافة الصحراء الغربية . طلب من الأمم المتحدة ان تقوم باجراء استفتاء . وفي تلك الحالات . كان اشتراك الأمم المتحدة بناء على طلب اما من مجلس الامن او من الجمعية العامة . ومع ذلك فان الأمم المتحدة بناء على طلب اما من مجلس الامن او من الجمعية العامة . ومع ذلك فان الأمم المتحدة تتلقى . بصورة مباشرة . من الدول الاعضاء طلبات كثيرة للحصول على المساعدة التقنية . فعلى سبيل المثال . طلب ١٣ بلدا افريقيا (اثيوبيا / اريتريا . دواندا . وغانا . وغينيا . والكاميرون . والكونغو . وليبيريا . وليسوتو . ومالي . ومدغشقر . وموزامبيق) من الأمم المتحدة تقديم تسهيلات او توفير الخبرة اللازمة فيما يتعلق باجراء الانتخابات في تلك البلاد . وفي أوروبا الشرقية . طلبت البانيا . ودومانيا مساعدة تقنية . وفي أمريكا

خلال اول حرب بين العرب واسرائيل في عام ١٩٤٨ للاشراف على وقف إطلاق النار ثم تنفيذ اتفاقات الهدنة المبرمة في عام ١٩٤٩ بين اسرائيل ومصر وبين اسرائيل وجيرانها العرب .

وفيما تلا ذلك . ظلت صيانة السلم تتطور تطورا مطردا . ففي عام ١٩٥٦ . انشئت اول قوة مسلحة بعد ازمة السويس . وفي عام ١٩٦٠ . بدأت الأمم المتحدة عملياتها في الكونغو فو .

وفي عام ١٩٦٣ . اضطلع افراد صيانة السلم التابعون للأمم المتحدة بمسئولية الادارة والامن الداخلي في ايرلان الغربية خلال فترة الانتقال من الحكم الاستعماري الهولندي الى الاستقلال . وفي عام ١٩٦٤ . أصبحت الأمم المتحدة متداخلة مرة اخرى في نزاع داخلي حين انشأت قوة لكبح القتال الطائفي في جمهورية قبرص . وقدرة صيانة السلم على التطور على هذا النحو ساعد عليها الى حد كبير ان الميثاق لم يتضمن تعريفا لها . ومكن هذا المسئولين السياسيين والامين العام من تطوير اداة مرنة . وعوض هذا النهج جزئيا ما فقدت عنه قدرة مجلس الامن المحدودة على العمل خلال فترة الحرب الباردة .

ولكن كما ان للعمل وجهين . هناك وجه آخر لهذه المسألة . فقد ادى انعدام وجود اي اشارة الى صيانة السلم في الميثاق بالاتحاد السوفياتي الى ان يشكك في ترميها ويرفض الدفع لحسابها . وافضى هذا الى نشوء ازمة عالية كبرى في منتصف الستينات . كما انه اضطر اسلاف في هذا المنصب ومعاونيهم الى تنفيذ صيانة السلم بأسلوب هادئ يخطو بحرص شديد كيلا يمارس احد الاعضاء الدائمين حق النقض (الفيتو) .

صيانة السلم بعد الحرب الباردة

لقد سردت هذا التاريخ كله كي ابين انه لدى انتهاء الحرب الباردة كانت قد نشأت مجموعة كاملة من المفاهيم والمبادئ والممارسات في ميدان صيانة السلم . ومن ثم امكن للأمم المتحدة ان تتقدم الى مرحلة انشطت حيث بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يجد ان على حين فجأة ان من الممكن لهما ان يعمل سويا في مجلس الامن من اجل حل المنازعات والحد منها . وهذا التطور المستحب للغاية هو الذي ادى الى الازدياد الشديد في الطلب على خدمات الأمم المتحدة في ميدان صيانة السلم .

واحدث هذا ايضا تغييرا هاما في طابع عمليات صيانة السلم . فالعمليات الثلاث عشرة التي انشئت قبل عام ١٩٨٨ كلها فيما عدا عملية ايرلان الغربية كانت من النوع الذي يوصف حاليا بأنه عمليات تقليدية لصيانة السلم . بمعنى انها عمليات عسكرية بوجه عام من حيث تكوينها وتتضمن مهامها في مراقبة وقف إطلاق النار والسيطرة على المناطق المتنازعة . والتحقيق في حالات ادعاء تدفق الاسلحة . ومنع استئناف العمليات العربية وما الى ذلك وبعبارة اخرى كان عليها ان تحافظ على الهدوء على خطوط الجبهات واتاحة الوقت اللازم لعنان السلم للتفاوض على تسوية للنزاع الذي ادى الى الصراع اصلا . وصادف النجاح صناع السلم في بعض الاحيان ولكنه لم يحالفهم في كثيرة منها . وهذا هو السبب في ان عددا كبيرا من العمليات السابقة لعام ١٩٨٨ لا يزال قائما في الميدان .

وكان الحال على النقيض من ذلك بالنسبة للعمليات الثلاث عشرة التي انشئت بعد انتهاء الحرب الباردة . اذ لم يجاوز عدد العمليات التي من هذا النوع التقليدي خمس عمليات . اما الثماني الاخرى فقد انشئت . مثل عملية ايرلان الغربية . كي تساعد على تنفيذ تسوية . ثم صناع السلم بالفعل للتفاوض عليها . ومن ثم فانها لم تشمل الأنشطة العسكرية التقليدية فحسب بل تضمنت ايضا مجموعة كاملة من الأنشطة المدنية . وهذه الأنشطة الجديدة هي التي تستلزم من الأمم المتحدة مهارات وخبرات اوسع نطاقا بكثير . بما في ذلك ما اكتسبناه من عملنا بشأن القضايا العالمية . ومن امثلة هذا النوع الجديد من صيانة السلم ما يجري في السلفادور . حيث تتولى الأمم المتحدة مهمة التحقق مما اطلق عليه

الأمم المتحدة - دور الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

في الآونة الأخيرة، وقد حظيت الأمم المتحدة باهتمام متزايد من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم تعزيز دورها في تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف. وقد تم تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف.

في الآونة الأخيرة، وقد حظيت الأمم المتحدة باهتمام متزايد من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم تعزيز دورها في تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف. وقد تم تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف.

في الآونة الأخيرة، وقد حظيت الأمم المتحدة باهتمام متزايد من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم تعزيز دورها في تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف. وقد تم تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف.

في الآونة الأخيرة، وقد حظيت الأمم المتحدة باهتمام متزايد من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم تعزيز دورها في تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف. وقد تم تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف.

مستقبل صيانة السلام

لم تدع الأمم المتحدة قط أنها هي وحدها التي يمكن أن تضطلع بمهام صيانة السلام. فقد استطاعت المنظمات الإقليمية بعدد قليل من هذه العمليات من جانبها، فإن من أهمها القوة التابعة للجامعة العربية التي جرى توريدها بين العراق والكويت في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٢. وفي الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦، أرسلت قوة سلم منظمة الأمم المتحدة إلى الجمهورية الدومينيكية على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٧٩، نظمت مصر، بالتعاون مع الولايات المتحدة، قوة متعددة الأطراف ومراقبين في سيناء للمساعدة في تنفيذ معاهدة السلام مع إسرائيل. ومن المفارقات أن هذه القوة الأخيرة لم تلتصق إلا بعد رفض طلب من إنشاء عملية الأمم المتحدة لصيانة السلام (من جانب السفليات، بالوكالة من الدول العربية الأعضاء).

يتضح مما تقدم أن الأمم المتحدة هي، إلى حد بعيد، صانعة السلام الأكثر خبرة. بل ربما ينظر إليها، على الأرجح، بأن لديها الحميدة التي تعد شرطاً أساسياً لنجاح صيانة السلام. وقد أنشأت هيكل لاقامة مثل هذه العمليات وتشغيل وإدارتها. ولذا كان من الصعبي أن يتجه المجتمع الدولي إلى الأمم المتحدة عندما أدى انتهاء الحرب الباردة إلى زيادة الطلب على عمليات صيانة السلام. بيد أن ذلك الطلب بلغ الآن حداً يستوجب في رأيي أن تتكاسم الأمم المتحدة ذلك العمل مع الآخرين. فالمعالم المتعددة الاقطاب لابد لها من مساعدة المؤسسات، لأنه إذا ما أريد للمنظمات الدولية أن تكون منصفة لآرائها، فلابد لها من أن تلم بتجارب ومناظير وأمال تلك الشعوب في جميع أنحاء المعمورة وأن تستند منها.

الأمم المتحدة - دور الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

في الآونة الأخيرة، وقد حظيت الأمم المتحدة باهتمام متزايد من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم تعزيز دورها في تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف. وقد تم تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف.

في الآونة الأخيرة، وقد حظيت الأمم المتحدة باهتمام متزايد من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم تعزيز دورها في تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف. وقد تم تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف.

في الآونة الأخيرة، وقد حظيت الأمم المتحدة باهتمام متزايد من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم تعزيز دورها في تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف. وقد تم تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف.

في الآونة الأخيرة، وقد حظيت الأمم المتحدة باهتمام متزايد من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم تعزيز دورها في تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف. وقد تم تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وقد تم إنشاء العديد من البرامج والمؤسسات التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف.

لكل اقتراح يتعلق بإنشاء عملية لصيانة السلم . وصيانة السلم ليست وصفاً طبية عامة . فمن المتعين الاعتراف بأن هناك بعض الطلل الدولية التي ليست جاهزة بعد للعلاج بصيانة السلم . وتقتصر صيانة السلم بشدة على موافقة أطراف النزاع واستعدادهم للتعاون مع القائمين بصيانة السلم . ومالم تعترف جميع الأطراف بأنه لا يمكن حسم نزاعها باستمرار القتال فإن صيانة السلم لا يمكن أن تنجح . ومن الأفضل أن تنفق الأموال في جهة أخرى .

كما أنه من الضروري أن يدرس الأمين العام ومجلس الأمن بصفة عمليات صيانة السلم التي تم توزيعها منذ وقت طويل . بدون إحراز تقدم في تصوية النزاع المقصود بالذكر . في قبرص المثل على هذه الحالة وزعت قوة للأمم المتحدة بشكل مستمر منذ عام ١٩٦٤ ولا تزال التسوية تراوگ الطرفين بالرغم من الجهود المستمرة من جانب ممثل الخاص واسلافه على مر السنين . وعلى أية حال فإن صيانة السلم ليست غاية في حد ذاتها . أنها طريقة مهمتها أما نهاية الظروف لصناع السلم للقيام بعملهم وأما المساعدة على تنفيذ التسويات التي تفاوض صناع السلم عليها . فإذا ثبتت استحالة مهمة صناع السلم أو إذا ثبت عدم امكانية تنفيذ تصويتهم . فإن من الضروري حينئذ إجراء دراسة دقيقة للغاية لاستمرار الحاجة الى وجود لصيانة السلم .

ويتعين بالطبع تطبيق هذا المبدأ بحرص . إذ أنه في بعض الحالات يمكن أن يتسبب انسحاب قوات صيانة السلم في إعادة اشتعال النزاع . وبالتالي جعل الأمور أسوأ مما كانت عليه . وفي مثل هذه الحالات قد يكون على المجتمع الدولي أن يقبل الإبقاء على عملية لصيانة السلم مستمرة منذ أمد طويل باعتبار أن ذلك هو أفضل الخيارات سواء . من بين الخيارات المتاحة .

بيد أنه من دواعي الارتياح أن من بين العمليات الـ ١٢ التي أنشئت منذ عام ١٩٨٨ قامت ست عمليات بالوفاء بولاياتها وسرحت قواتها . وتضم هذه عمليتين في افريقيا - في ناميبيا (فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال) حيث أجريت بنجاح انتخابات حرة وعادلة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩ تحت اشراف الامم المتحدة . وفي أنغولا (بعثة الامم المتحدة الاولى للتحقق في أنغولا) حيث قام مراقبو الامم المتحدة العسكريون في الفترة من عام ١٩٨٩ الى عام ١٩٩١ بمراقبة انسحاب القوات الكوبية والتحقق منه . وفي الشرق الاوسط انسحب فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين لايران والعراق بموافقة الطرفين في أوائل عام ١٩٩١ . وقام فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى برصد وقف إطلاق النار في نيكاراغوا ، وعاون في التحقق من وقف تقديم المساعدة للقوات غير النظامية في المنطقة . كما ساعد في التسريح الطوعي للمقاومة النيكاراغوية . وانسحب الفريق في كانون الثاني / يناير من هذه السنة . وفي كمبوديا عقب توقيع اتفاقيات باريس للسلم في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩١ قامت بعثة مقدمة للامم المتحدة في كمبوديا بتمهيد الطريق لوصول سلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا التي بدأت عملياتها في آذار / مارس الماضي .

وسوف تواصل صيانة السلم النمو والتكيف مع الاحتياجات المتغيرة ومع طبيعة السلم ذاتها . ومنذ انتهاء الحرب الباردة أصبحت هذه الاحتياجات أكثر الحاحا وانتشارا . بيد أنني أود أن أؤكد من جديد أن صيانة السلم لا يمكن أن تكون بديلا عن بناء السلم . وإذا كان لي أن أترككم هذا الصباح مع فكرة واحدة فإنها تتمثل فيما يلي : في عالم اليوم المتعدد الاقطاب تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز وتقوية المؤسسات الديمقراطية جزءا جوهريا من صيانة السلم .

وتعهد مجلس الأمن بصورة فعالة بالالتزام بما يحقق هذه الغاية وذلك على مستوى رؤساء الدول والحكومات في اجتماعه في ٣١ كانون الثاني / يناير . ففي البيان الرئاسي الذي أعقب الاجتماع اعترف الأعضاء بأن « السلم والرخاء لا ينفصلان » وأن السلم والاستقرار

المعدات جاهزة على رفوف الموردين . ونتيجة لذلك ، تكون هناك في اغلب الاحيان فترة زمنية طويلة بين وقت اتخاذ قرار مجلس الامن بإنشاء عملية جديدة ووقت توزيعها في الميدان تبلغ من الطول حدا يعرض نجاح العملية بكاملها للخطر . وكادت تحدث كارثة في بداية عملية ناميبيا التي كان يمكن أن تكون عملية ناجحة لولا ذلك . نظرا لقلة افراد الامم المتحدة الذين كانوا بالمنطقة في اللحظات الحرجة التي شهدت بدء فترة الانتقال . وفي كمبوديا ، أدى التأخر لمدة تزيد عن سبعة أشهر من توقيع اتفاق السلم في كمبوديا في تشرين الاول / اكتوبر الماضي في باريس الى زيادة مشاشة عملية كانت صعبة أصلا .

ويمكن بالارادة السياسية حسم هذه المسائل بسهولة . وأسمحوا لي أن اقترح أربع خطوات لذلك .

١ - انشاء صندوق رأسمالي دائر لتمويل تكاليف تشغيل عمليات صيانة السلم .

٢ - بمجرد أن يقرر مجلس الامن بدء عملية جديدة يطلب من الدول الاعضاء ان تسدد فوراً ثلث التكاليف المقدرة من سنتها الاولى . ويعطى الأمين العام تلقائيا سلطة الدخول في التزامات من أجل هذا المبلغ .

٣ - ينشأ رصيد احتياطي من معدات السلم الأساسية بحيث تصبح بعض الاصناف التي تكون هناك حاجة قصوى اليها متاحة على الدوام .

٤ - تسدد الدول الاعضاء حصصها المقررة في الثلث الاول وفي الميزانية الكاملة ، على السواء كاملة وفي حينها .

وثمة خطوة خامسة تقع على مسؤوليتي وهي ترشيد هياكل الامانة العامة لتخطيط وإدارة صيانة السلم وتعجيل اجراءاتنا الداخلية . وهذا قيد التنفيذ بالفعل .

وفيما يتعلق بتكاليف صيانة السلم بالنسبة للدول الاعضاء اعتقد ان المبلغ المخصص لهذه السنة الاستثنائية ، وهو ٢,٧ بليون دولار ، ليس مرتفعا بالنسبة لتكاليف البديل وهو استمرار النزاع . ولا يلزمنا الا أن نتذكر المبالغ المذهلة من الاموال التي أنفقت على « كسب » الحرب الباردة - حيث ناهزت النفقات العالمية التي صرفت في الثمانينات على الاسلحة تريليون دولار في السنة ، أو مليونين في الدقيقة - للتسليم بأن صيانة السلم طريقة غير مكلفة للمساعدة على الاحتفاظ بالاستقرار في عهد مابعد الحرب الباردة .

ولكنني أدرك ايضا أن الحجم الحالي لنفقات السلم يخلق مشاكل حقيقية للدول الاعضاء . ولهذا السبب قررت أن اضمن حصولها على قيمة مقابل هذه الاموال .

لذلك فإنني أدرس عن كثب تكاليف عيات صيانة السلم القائمة ولاسيما العمليات الاقدم . ولقد قمت بالفعل بتحديد وفورات بلغت ١٠ في المائة في قوة الامم المتحدة الموزقة في لبنان ، وهي القوة الموزعة في جنوب لبنان منذ عام ١٩٧٨ . وسيكون تركيز مثل هذه التخفيضات في الميزانية على المقر وعناصر الدعم ، ولن تؤثر في الفعالية التشغيلية للقوة . كما ستنتج تخفيضات مماثلة عن الجهود الجارية حاليا لتنظيم قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك التي تفصل منذ عام ١٩٧٤ بين القوات الاسرائيلية والسورية على طول مرتفعات الجولان ، وهيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين التي يوجد مراقبوها العسكريون في الشرق الاوسط منذ أكثر من سنة .

بيد أن هذه اكبر عن أن تكون مسألة تدبير مبدئي جيد . فهي أعظم من ذلك وتلقى بمسؤوليات على الدول الاعضاء فضلا عما تلقى من مسؤوليات على الأمين العام . وهي تتطلب منهما على السواء تحسين أدائهما المشترك لضمان اتفاق الاموال على صيانة السلم في النزاعات التي تتوفر فيها الظروف لتحقيق نتائج أفضل بصورة أسرع .

وتتطلب هذا من الأمين العام ومجلس الامن القيام بدراسة جديّة

الدول الاضطلاع بهذه المسؤولية من اجل بناء المؤسسات وخلق التفاهم وتوفير الموارد حتى يتمكن اولئك الذين يصونون السلم من العمل بثقة ونجاح .

واشكركم يا سيد دافيد اباشير
واشكركم سيداتي وسادتي

الدافعين بطلبات تعاوننا دوليا فعلا من اجل القضاء على الفقر والعمل على توفير حياة افضل للجميع في ظل حرية اكبر .

وفي هذا العهد الجديد تعترف الدول الان بهذه المسؤولية المشتركة عن السلم وتتقبلها . ويجب الان على هؤلاء الذين يتزعمون

[٢] محاضرة الأمين العام للأمم المتحدة بنادى الصحافة الوطنية - نيويورك

[الأربعاء ١٣ ايار/ مايو ١٩٩٢]

وفي شباط/ فبراير عيئت منسقا جديدا للمساعدة الانسانية . وهذا نهج جديد ان نسعى الى زيادة التنسيق ليس فقط بين مختلف وكالات الامم المتحدة ، وانما بين الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية . وقد زار المنسق الجديد بورما - عيانهار وبنغلاديش ، حيث يوجد قرابة ٢٠٠٠٠٠ لاجيء . وقد نجحنا في تأمين اتصال مباشر بين وزير خارجية بنغلاديش ووزير خارجية ميانمار ، ومن المتوقع الان ان يعود اللاجئين الى وطنهم ميانمار . ويوجد المنسق الخاص حاليا في جنيف لمحاولة تحديد ما ينبغي القيام به للمساعدة في تقديم المساعدة الانسانية لبعض المدن وبعض المناطق في يوغوسلافيا . وسافر ايضا الى اديس ابابا لحضور مؤتمر القمة الانساني لمنظمة الوحدة الافريقية واستكشاف امكانية استئناف الرحلات الجوية الانسانية الى السودان . ومرة اخرى يحاول زيادة التنسيق بين الامم المتحدة من جهة ومختلف المنظمات غير الحكومية من جهة اخرى .

واعتقد ان من اهم انشطتنا تلك العملية التي بدأت في كمبوديا في ٢٨ شباط/ فبراير . وقد شاهدت عندما زرت هذا البلد في منتصف نيسان/ ابريل ، الهداية الواعدة لانشطة سلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ، وانا متفائل بشأن كمبوديا وذلك قبل كل شيء لانني تمكنت من اجراء حديث طويل مع زعماء مختلف الاحزاب . -١- بينهم الامير سيهانوك ، وقمت بزيارة الى الميدان . وهناك قرابة ٣٦٠٠٠٠ لاجيء وقد بدأنا بالفعل العمل على إعادتهم . ونحن بصدد تدريب متخصصين في إزالة الألغام الموجودة في شتى الطرقات وحول القرى . وهناك ارادة سياسية لدى مختلف الاحزاب للمشاركة في الانتخابات التي ستجرى السنة المقبلة في ادار/مارس او نيسان ابريل او ايار/ مايو

ومرة اخرى ، اقول انه سجل تطور ايجابي جدا يتمثل في روح التعاون الجديدة بين مختلف الوكالات هناك ، وبين الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية .

كما انني اشدد باستمرار على اهمية التعاون الاقتصادي والاجتماعي . وكوّن الامم المتحدة تولى هذا القدر الكبير من الاهتمام لعمليات صيانة السلم يوحى بان هذا يتم على حساب التعاون الاقتصادي والاجتماعي . وعلى عكس ذلك ، فقد شاركت في الجلسة الافتتاحية لدورة اللجنة الاقتصادية لاروپا ، وسافرت الى بيجينغ للمشاركة في الجلسة الافتتاحية لدورة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ .

ايها السيدات ، ايها السادة ، اصدقائنا الاعزاء : يتوقع عادة من ضيف الشرف في مآدبات الغداء التي تنظمونها ان يتوجه اليكم بخطاب رسمي . وقد اخترت اليوم ان اchied عن هذه العادة ، وان احاول بدلا من ذلك تقديم حصيلة ما حققته او حاولت تحقيقه ومالم احققه منذ ان توليت منصب الامين العام اى منذ ١٢٥ يوما .

وقبل ان تطرحوا على استئذكم ، اسمحوا لي بأن اقدم لكم تقييمي الشخصي لهذه الايام الـ ١٢٥ . لم يبد ايدا من قبل ان الامم المتحدة تتمتع بهذه الدرجة من الشعبية لدى الدول الاعضاء فيها ، ولم يحصل ايدا من قبل ان تكون خدماتها مطلوبة بهذه الكثرة . ليس فقط في بورما التقليدي المتمثل في صيانة العلم وإقامة السلم ، وانما في دور جديد ، هو تقديم المساعدة الى المؤسسات الديمقراطية في بلدان العالم الثالث .

ولم يحدث قط ان بلغت التكاليف التي تتكبدها منظمنا في خدمة السلم هذا الحجم الكبير . واخيرا لم يحدث قط ان تكون الاموال المتاحة لنا منخفضة بهذا المستوى .

ولنبدا بالاشارة الى القضايا التي ارى اننا حققنا فيها بداية جيدة او على الاقل بداية واعدة ، وبعد ذلك سأشير الى القضايا التي اعتقد اننا لم نحرز فيها اى نجاح . اولا ، وقبل كل شيء ، تمكنت من المشاركة في المكسيك في عملية التوقيع على اتفاق السلم الخاص بالسلفادور الذي تقاوض بشأنه سلفى وزرت بان سلفادور وزرت عملية الامم المتحدة ، ونحن نتابع باهتمام كبير تطور الوضع ويمكننى القول انه بالرغم من بعض العقوبات ، فإن العملية ككل ناجحة ، لانها ليست عملية صيانة سلم فحسب بل ايضا عملية بناء صرح السلم . إذ اننا نشارك في تأهيل البلد ، وفي تدريب الشرطة . وبالتالي فإن هذا هو اسلوب جديد لتناول عملية السلم .

وهناك حدث اخر هام جدا : لقد حصلت على دعم الـ ١٥ رئيس دولة وحكومة للبلدان الاعضاء في مجلس الامن . وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ، عقد لأول مرة في تاريخ الامم المتحدة ، اجتماع قمة لمجلس الامن وتلقيت دعما رسميا من مختلف رؤساء الدول والحكومات . وكان ذلك هاما بالنسبة لكبريائى (ضحك) ولكنه كان هاما ايضا بالنسبة للدور الجديد الذى يتطلع به الامين العام ، وقد اوكلوا الى مهمة اعداد تقرير عن صيانة السلم ، وبناء صرح السلم ، والدبلوماسية الوقائية ونحن نعمل الان بجدية كبيرة على اعداد هذا التقرير ، ونعزم تقديمه الى اعضاء مجلس الامن في الاسابيع القليلة القادمة .

عموماً ، على انه نجاح .
وهناك منطقة اخرى لم نحرز فيها نجاحا هي افغانستان . هنا
اعدنا طيلة اشهر عديدة خطة سلم . وعقدت في الشهر الماضي
جنييف اجتماعا طويلا مع ممثلي الشخص . وناقشنا الخطة
ناقشنا حتى مكان انعقاد المؤتمر الدولي . في جنيف او في فيينا .
والاطراف التي ستتم دعوتها . وجاء الانقلاب العسكري او الثورة
وفقد نجيب الله السلطة والحالة الآن مدهورة حقا في كابول . ول
نيسان / ابريل زرت اسلام اباد و زرت طهران لمناقشة الوضع مع
البلدين المجاورين لان لكل من اسلام اباد وطهران اعدادا كبيرة من
اللاجئين . وكانت رسالتي انه ينبغي ايجاد حل سريع والا فان ما
حصل في يوغوسلافيا يمكن ان يحصل غدا في افغانستان . او قد
تنشأ حالة مثل الحالة التي قامت في لبنان . والتي استمرت اثنتي
عشرة او اربع عشرة سنة . تلك كانت رسالتي .

وكانت رسالتي الثانية اليهم انه اذا كانت هناك حكومة لصيانة
السلم . في العاصمة . ستكون الامم المتحدة عندئذ قادرة على
مساعدتهم . ونحن نعرف ما يكلفه اصلاح بلدكم . واعادة بناء
الطرق والجسور . وجمع الاموال لتعمير بلدكم . ولكن اذا كنتم
لاستطيعون خلق حد ادنى من الاستقرار . عندئذ سيكون من
الصعب جدا بالنسبة لنا حمل مختلف البلدان المانحة على المشاركة .
تلك هي الرسالة التي قدمتها في كل من اسلام اباد وطهران . وكلا
البلدين متحمس لاداء دور وتشجيع السلم هناك . ولكننا لم نتمكن
حتى الآن . بالرغم من وجود ممثلينا في كابول . من التوصل الى ما
يمكن ان اسميه بداية نجاح .

وهناك عملية اخرى لم يحرز فيها اي تقدم هي الصحراء
الغربية . اذا كان من المفروض ان نجرى استفتاء في بداية هذا
العام . وأنا احاول الآن تنشيط العملية من جديد بمساعدة ممثل
خاص جديد . وزير خارجية باكستان سابقا . السيد يعقوب خان
الذي انهى للترهبة في المنطقة . وقد استقبله ملك المغرب . ورئيس
الجزائر وزعماء جبهة البوليساريو في الصحراء . وأمل ان نتمكن من
بدء عملية سلم جديدة لايجاد حل في الصحراء الغربية .

وليبيا مكان اخر لم احرز فيه اي نجاح . وكما تعلمون . او كل
مجلس الامن الى الامين العام . في الفقرة الرابعة من القرار ٧٣١ .
مهمة الاتصال بالحكومة الليبية لتأمين تنفيذ القرار ٧٣١ . وقد
اجريت اتصالات مباشرة مع وزير خارجية ليبيا وافرندا في عدة
مناسبات مبعوثا خاصا يحمل رسالة شخصية . كما ان مبعوثي
الخاص وكيل الامين العام بتروفسكي . يوجد حاليا في ليبيا . وقد
سلم بالامس رسالة شخصية الى العقيد القذافي يطلب اليه الامتثال
الى القرار ٧٣١ وذلك حماية لمصالح شعب ليبيا ومصالح المنطقة
باسرها .

وعند اعتماد القرار المتعلق بفرض جزاءات على ليبيا . وجدت مرة
اخرى فقرة . وهي الفقرة ١٣ تكلف الامين العام بالاستمرار في بذل
جهوده الخاصة لتأمين تنفيذ القرار ٧٣١ . وسأواصل بذل
الجهود . وأنا الآن في انتظار عودة مبعوثي لخاص ولا اعرف بعد
نتيجة مهمة . لكنني اعرف انه استقبل . - ميل العقيد القذافي .
واعتقد انه ينبغي ان نستمر بالرغم من اجزاءات لان من مصلحة
المنطقة ومصلحة السلم ومصلحة الشعب الليبي ايضا ان تنفذ
حكومة ليبيا القرار ٧٣١ . ولكنني لم انجح حتى الآن في كل هذه
الجهود .

وهناك منطقة اخرى تواجه فيها مشكلة هي ناغورنو كاراباخ . هنا
تلقينا طلبا من كل من ارمينيا و-ربيعان بالتدخل في هذا النزاع .
ووجهة نظرنا هي ان مؤتمر الامن والتعاون في اوربا و ايران يحاولان
تسوية النزاع وموقفنا هي تشجيع اللا مركزية في عمليات صيانة
السلم . ونريد تشجيع مختلف المنظمات الاقليمية على اداء دور .
ونحن على استعداد لمساعدة هذه المنظمات الاقليمية . ولا نهاية
المطاف . تشير المواد الثانية والخمسون . والثالثة الخمسون .

وفي اجتماع عقد منذ اسابيع قليلة في جنيف . طلبت من السيد
بلانشارد المدير السابق لمنظمة العمل الدولية . اعداد ورقة موقفية
جديدة عن تعزيز مستوى التزام والتفسيق بين مختلف وكالات
الامم المتحدة .

لماذا ؟ لانه يطلب منا بصورة متزايدة اعتماد نهج شامل ازاء
عملية السلم . ليس فقط صيانة السلم وانما بناء صرح السلم
بالاضافة الى صيانة السلم . وبعبارة اخرى . التعمير والتاهيل
واعادة اللاجئين ومساعدة الحكومات في اصفاء الطابع المؤسسي لعمل
عملية المصالحة الوطنية لذلك نحتاج الى تعاون مختلف وكالات الامم
المتحدة . وما لم يكن هناك تعاون اكبر بين الامم المتحدة ومختلف
الوكالات . لن نتمكن من مواجهة هذا الطلب الجديد .

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل الامانة العامة للامم المتحدة . بدأت
عملية اعادة تشكيل رئيسية على اعلى مستوى وذلك بالغاء ١٤ وظيفة
عليا وتركيز عملية اتخاذ القرارات في سبع ادارات رئيسية . مبسطة
بذلك التسلسل القيادي . وليس هذه العملية سوى خطوة اولى .
وأمل ان اتمكن في السنة المقبلة من مواصلة عملية التبسيط هذه
وهناك منطقة اخرى احرزنا فيها بعض النجاح هي الصومال . ففي
الصومال . دور منذ سنتين حرب اهلية . وهي حرب اهلية رهيبة .
وقد تمكنت الامم المتحدة . في اوائل هذه السنة من تأمين قرار من
مجلس الامن . وقد سمح . منذ اسبوع . ولأول مرة منذ مدة اشهره
للسفينة اجرتها الامم المتحدة تحمل ٥٠٠ طن من الاغذية بالرسم
بميناء مقديشو . وقد عينت ممثلا خاصا يوجد حاليا على عين المكان
ويسعى الى ايجاد حل ولكن الوضع متشعب جدا لان الصومال
مقسمة الى ثلاثة مراكز سلطة . في الشمال . حول مرغيسه . وفي
مقديشو . توجد حكومتان . واحدة مدنية واخرى عسكرية . وهناك
مركز سلطة ثالث في كسمايو في الجنوب . ولذلك فإن الوضع متشعب
جدا ولكننا بصدد بذل كل ما في وسعنا في مجال المساعدة الانسانية
كما نحاول . على الجبهة السياسية تشجيع إستتباب السلم بين
مختلف الاحزاب .

ولنتقل الآن الى القضايا التي كان نجاحي فيها - فلنقل نجاحنا
نحن . الامم المتحدة - اقل . وابدأ بيوغوسلافيا . ففي يوغوسلافيا
قررنا منذ البداية اعتماد نهج جديد يقوم على تقاسم المهام . يعالج
الاتحاد الاوربي المشكلة السياسية ولاتعالج الامم المتحدة سوى
عملية صيانة السلم في كرواتيا . اذن هذا هو تقاسم المهام . ولما
سافر سايرس فانس الى المنطقة في ٢١ كانون الاول / ديسمبر .
اتفقنا على ان يتوقف بلشيو للاجتماع بوزير خارجية البرتغال الذي
يشغل حاليا منصب رئيس الاتحاد الاوربي . لا شيء الا لاداء
مدى تحمينا لتقاسم المهام والتعاون بين الامم المتحدة من جهة
والاتحاد الاوربي من جهة اخرى .

اذاً كل ذلك هو موقفنا . ولكن لم نتمكن مع الاسف . من بلوغ
اهدافنا رغم تواجدها هناك . وسيقدم غدا الى مجلس الامن تقرير
عن الحالة في يوغوسلافيا الصادر هذا الصباح . واشير فيه الى
صعوبة الاضطلاع بأي نوع من العمليات في البوسنة والهرسك لان
عمليات السلم ينبغي ان تقوم كما تعلمون على الاتفاق بين جميع
الاطراف . وينبغي ان نعرف اين سنضع القوات وماذا ستكون
مهامها .

ولم نتمكن حتى الآن من تأمين هذا الاتفاق في البوسنة
والهرسك . وعلى عكس ذلك . اقيم مقر الامم المتحدة في ساراييفو .
لايجاد نوع من التوازن بين زغرب وبلغراد . ولكنني اصدرت الان
تعليمات لنقل الجزء الاكبر من الموظفين . ولكن ليس كلهم . خارج
ساراييفو لان الوضع خطير للغاية . ونقل الاتحاد الاوربي ايضا
مراقبيه . اذن . في هذه الحالة . وبالرغم من كل الجهود المبذولة
فإننا لم نحرز حتى الآن نجاحا . لكن ينبغي الا يشكك هذا سببها
للاقرار بالعجز وسنستمر . ولكن اكبر مرة اخرى ان هذا لايسهل .

والرابعة والخمسون ، والخامسة والخمسون من الفصل الثامن من الميثاق ، الى انه ينبغي ، في حالة تشرب نزاع اقليمي ، تسوية هذا النزاع في اطار اقليمي كمرحلة اول . وفي صورة عدم تمكن الاطراف الاقليمي او المنظمة الاقليمية او الترتيب الاقليمي من حل النزاع ، يمكننا عندئذ اللجوء الى مجلس الامن . وهذا سيساعدنا على تشجيع اللامركزية . وهذا ما فعلناه في يوغوسلافيا ، وفي الصومال ايضا .

ولما يتعلق بالصومال ، عقدت اجتماعا في نيويورك مع ممثل منظمة الوحدة الافريقية ، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، وقلت : ينبغي ان تساعدونا . وينبغي ان تشاركوا في القضية بكاملها ، وان تشاركوا في الوفد في مقديشو ومرفيسة ، وكيسمايو ، لمحاولة اقناع زعماء مختلف الاحزاب باهمية قبول فكرة وقف اطلاق النار حتى يمكننا مساعدة السكان ، الذين يعانون شديد المعاناة ، وعدم القتلى في الصومال اكبر منه في يوغوسلافيا ، وهذا مجرد تقديم رقم يعطيك فكرة عن الوضع .

اذن ، وعودة الى النزاع بين ارمينيا واذربيجان ، كانت سياستنا تتمثل مرة اخرى في القول : لنقم بهذا ، ولنترك ذلك لمجلس الامن والتعاون في اربوفا . وقد استقبلت وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا ، الذي هين لمحاولة حل هذه المشكلة . ولكننا لم ننجح حتى الان . وقد تلقينا منذ يومين طلبا جديدا من كل من ارمينيا واذربيجان يلتزمان فيه تدخل الامم المتحدة او وساطتها . وقد اعتمد مجلس الامن ، بالامس فقط اعلانا يؤيد فيه مبادرتين ببيفاد بعثة خاصة . وقد اودت بالفعل ساير فانس في بقية اولى لتقصي الحقائق ، وسنوفد بعثة اخرى للاطلاع على الامكانيات المتاحة للقيام بدور في النزاع بين ارمينيا واذربيجان .

وهذا يقودني في نهاية المطاف الى ما اعتبره من اخطر المشاكل التي يتعين على الامم المتحدة مواجهتها اليوم وهي نقص الاموال العاضرة ومواردنا من الموظفين ، من حيث توفرهم باعداد كافية ، تتعرض لاجهاد متزايد ولم يفر في طوقها جهد اخر تبذره بسبب عدد الطلبات . وكان لنا ، في عام ١٩٨٨ ، ١٣ عملية من عمليات صيانة السلم . وقد بدأنا في الستينين او الثلاث سنوات الاخيرة ١٣ عملية جديدة . وبالتالي قمنا في السنوات الثلاث الاخيرة بقدر من العمل يساوي ما قمنا به في الـ ٤٥ سنة السابقة .

وهذا يشكل عبئا حقيقيا ، ليس فقط على مدرائنا ، وليس فقط على خبرائنا وانما ايضا على اساس مالي بحث لانه ليس من السهل ايجاد ١٥٠٠٠ جندي الى الخارج فهناك مشكلة سوقيات ونقل ، وينبغي ايجاد المأوى لهم ، وهناك العديد من المشاكل وهذا يستلزم كثيرا من الوقت والاموال والطاقات .

لقد اخضعت لكم بايجاز ما ابذله من جهود ، وبالتأكيد ما بذله زملائي من جهود ، منذ ان توليت منصب الامين العام اى منذ ١٣٥ يوما . ومثلها ترون ، هناك ما يهدد شعوى بالفخر . ولكن مرة اخرى ، ينبغي ان اعترف الان بأنه توجد مصاعب جهة وان الامر لن يكون سهلا . ولكن اكرر انه ، مع دعم الدول الاعضاء ، وتأييد الرأي العام الدولي ، ومع الصداقية الجديدة التي اكتسبتها الامم المتحدة ، اعتقد اننا سنتمكن من التغلب على جميع هذه المصاعب . واذا كانت هناك صعوبة اخيرة ، فهي ان الامم المتحدة اصبحت لها الان من المصادقية قدرا يكاد يكون اكثر مما ينبغي . لذا فان المسئلة هي كيف يمكننا الحفاظ على هذه المصادقية وعدم التسبب في شعور الدول الاعضاء والرأي العام بخيبة امل عندما نكتشف ، انه قد لا يمكننا التصدي لجميع هذه المشاكل التي تطلب منا ان نساعدنا على مصالحتها .

واود ان اشكركم على حسن انتباهكم ، وانا على استعداد للاجابة على اسئلتكم (تصفيق)

س : شكرا على ملاحظتكم . اشرتم في كلمتكم - اعلمتم انه يجري سحب مقر فريق مراقبي الامم المتحدة في سراييفو لان الوضع خطير للغاية . الى اين سينتقل فريق المراقبين ذلك واذا انسحبت الامم المتحدة ، ما هو الامل في استئناف السلم في البوسنة ؟

ج : اولا انه انسحاب جزئي . فنحن بصدد سحب الجزء الاكبر ثانيا انه انسحاب مؤقت اى انه ما ان تتحسن الحالة حتى نعيدهم الى هناك . وفي الوقت الحاضر سيكونون بين زغرب وبلفراد .

س : هل انتم بصدد سحب المدنيين فقط ؟

ج : لا . اننا بصدد سحب الجزء الاكبر من الاشخاص العاملين في المقر . علاوة على ذلك ، قام الاتحاد الاوروبي بسحب مراقبيه من سراييفو . وكان الهدف من اقامة مقرنا في سراييفو هو العمل ليس لفائدة البوسنة والهرسك ، وانما على صيانة السلم - الهدنة او وقف اطلاق النار . بين صربيا وكرواتيا . كنا نظن ان سراييفو عاصمة محايدة يمكن اقامة المقر فيها . اما الان وقد تدهور الوضع في سراييفو ، لم يعد المقر قادرا على اداء دوره ، الذي لا يتحمل في معالجة مشكلة البوسنة ، وانما مشكلة كرواتيا وصربيا .

س : اذا كان الانسحاب جزئيا ، من هم الذين سيقفون وماهي التعليمات التي اعطيت لهم فيما يتعلق بالدفاع عن حياتهم ؟ ج : لا يمكنني ان اعطيكم بالضبط عدد الاشخاص الذين سيقفون ، ولكن ما اعرفه هو اننا قررنا ان الجزء الاكبر ، الاغلبية سيفلتر . وهناك عدد معين ينبغي ان يبقى . ولاريد التقليل من مدى المجازفة التي نقوم بها فقد قتل اكثر من ٨٠٠ شخص من عشرين او ثلاثين جنسبة ينتمون الى الامم المتحدة في هذا النوع من عمليات صيانة السلم . وقد فقدنا طيبة قتلنا منذ شهرين فقط في الصومال . لذا فان هناك مجازفة واود الاشادة بشجاعة الافراد والتقنيين التابعين للامم المتحدة والعاملين في الميدان والذين يقبلون المجازفة خدمة للسلم والامن في كافة انحاء العالم (تصفيق) .

س : هل ستتوقف الامم المتحدة عن اعمال صيانة السلم وتتدخل عن يوغوسلافيا او هل يتعين عليها تعزيز وجودها هناك بالتدخل بقوة لوقف المعارك ؟

ج : اكرر ان القرار ينبغي ان يتخذه مجلس الامن . والامين العام هو الخادم المتواضع لمجلس الامن (ضحك) . ولكن هذا ليس وسيلة للتهرب من مسؤوليتي الذاتية . لا يمكننا العمل بدون الارادة السياسية للطرف في النزاعات . فدورنا هو صيانة السلم . ولكن اذا لم تتوفر ارادة صيانة السلم ، فاننا لن نتمكن من اداء هذه المهمة . لذا فان احد الشروط الاساسية لاية عملية صيانة سلم ، هو تأمين الاتفاق بين جميع الاحزاب ، وجميع الاطراف في نزاع ما ومساعدتها على الحفاظ على هذا الاتفاق وذلك بالرصد في صورة انتهاك ذلك الاتفاق .

ولكن بدون اتفاق من ذلك القبيل ، لا يمكننا التدخل الا اذا قرر مجلس الامن اعتماد فرار على اساس الفصل السابع من الميثاق . يتناول مسألة الاعمال ، عندئذ تصبح العملية مختلفة تماما . ذلك ما حدث في العراق . ولكن مادام مجلس الامن يعمل في اطار عمليات صيانة السلم ، فان العملية تقوم ، بحكم طبيعتها ، على اتفاق الاطراف المعنية . وهي تقوم على اتفاق الاطراف في نزاع ما ، ونوق ذلك على حسن ارادتهم . وينبغي ان يساعدونا ، لان قوات صيانة السلم التابعة لنا ليست مسلحة . وهي هناك لمجرد اداء دور المنشط الى حد ما للمساعدة على قيام الحوار بين طرفي النزاع ، ورصد اى نوع من العدوان ، وتقدير ما اذا كان العدوان صادرا عن الجانب نو ذاك . لذا لا يمكننا ، ما لم يوجد اتفاق بين الاطراف المعنية الحفاظ على تواجد قوات الامم المتحدة في أية منطقة .

س : هل يساوركم القلق بشأن ما يبدو انه مد مخصص للاصولية الاسلامية في الشرق الاوسط ، واسيا الوسطى وشمال إفريقيا ، وكيف استقبلتم لدى زيارتكم الاخيرة لطهران ؟
ج - سائدا بالاجابة على السؤال الأخير . لقد استقبلني الزعماء في طهران استقبالا وديا جدا ، وأعربوا عن ثقتهم في الامم المتحدة وعن استعدادهم للتعاون مع الامم المتحدة لمساندة الامم المتحدة . اما فيما يتعلق بالاصولية في الشرق الاوسط ، فاعتقد ان الشرق الاوسط استطاع كبح الاصولية على مدى الاربعين عاما الأخيرة . وهي تمثل حركة راديكالية معينة ، ولكنها هامشية ولا تتفق مع ارادة الغلبة السكان او موافقهم .

س : هل انتم قلقون بالمعدل الذي تسير به عملية السلم في الشرق الاوسط ، واذا ظل التقدم المحرز ضئيلا ، فهل ستحاولون جعل تلك العملية تحت إشراف الامم المتحدة ؟
ج : اننا نرحب مرة اخرى بالمبادرة التي اشترك في رعايتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ونحن نتابعها باهتمام كبير . امين في انهم سيذلوم الصعوبات . وفيما يتعلق بدور الامم المتحدة ، فلا اريد الا ان اذكركم - وقد شاركت بنفسى في عملية السلم - بان كاسب ديفيد ومعاهد السلم التي وقعت بين حصر واسرائيل في اذار/مارس ١٩٧٩ قد ابرمت ووقعت خارج إطار الامم المتحدة . لذا فإن المهم لدينا ، في الامم المتحدة ، هو ان يتحقق السلم في الشرق الاوسط ، واذا تحقق السلم عن طريق مبادرة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، فنحن نرحب بهذا واذا كان هناك وسيط آخر ، فنحن نرحب بهذا الوسيط ، واذا طلب اليانا ، اي اطراف النزاع في الشرق الاوسط ، ان نؤدي دورا ، فإننا على استعداد لمساعدتهم في تحقيق سلم دائم وشامل في المنطقة .

س : ماهو موقف الامم المتحدة بشأن الاراضي المحتلة في إسرائيل ؟

ج - موقف الامم المتحدة وارد في القرار ٢٤٢ الذي اتخذته مجلس الامن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧

س : هل انتم مقتنعون بان العراق يدمر اسلحة التدمير الشامل التي بحوزته ام بان بعض المرافق لا يزال محتفظا به في بعض المواقع ؟

ج - لقد استقبلت طارق عزيز قبل شهر مضى وقد اجتمع ايضا عدة مرات باعضاء مجلس الامن . وقد قام بعرض قضيتي ، واقتنع بان من صالح العراق والشعب العراقي الوفاء بالالتزامات المختلفة الواردة في القرارات التي اتخذها مجلس الامن . ونحن نتفاوض مع العراق حاليا بشأن مشكلة النفط ولكن العراق قد اتخذ الان ، وبمذ الله الزيارة ، مما ارى انه موقف إيجابي بشأن تنفيذ القرارات . وهم لم يتفادوا بعد جميع القرارات ولكنهم ينفذون الاغلبية الكبرى من القرارات التي اتخذها مجلس الامن . لا يمكن لهذا الخطر ان يوجد بعد الان .

س : لقد اصبحت عضوية الامم المتحدة حاليا من حق جميع الجمهوريات الجديدة السوفياتية سابقا ، فهل يوجد حيز كاف في مقر الامم المتحدة لاستيعابها ، وهل نتوقعون ولنا يصبح فيه مبنى الامم المتحدة اصغر مما يكفي ؟ وماهو عدد الدول الاعضاء حاليا في الامم المتحدة وما الذي سيؤول اليه هذا العدد ؟

ج - تضم الامم المتحدة حاليا ١٧٥ عضوا . واذا حدث ان طلبت الدول اليوغوسلافية المختلفة العضوية في الامم المتحدة ، وقد طلب بعض منها ذلك بالفعل ، فان العدد قد يصل الى ١٨٠ . بيد انه إذا سالت النزعات القومية الضيقة وارادت الاقلية الاثنية المختلفة تطبيق الحق في تقدير الحسير ، وانا اعتقد ان هذا سيكون خطرا

س : الى اي حد لا يوجد اتفاق من ذلك القبيل او لا يطبق ، اي اتفاق يسمح لقوة الامم المتحدة لصيانة السلم بالبقاء في سراييفو دون التعرض للاعتداء ؟

ج - لم نتوصل بعد الى هذا الاتفاق في البوسنة . ومازلنا بصدد اجراء مناقشات حول هذا الموضوع . لذا عندما يتم التوصل الى اتفاق ، مهما سيكون هذا الاتفاق ، سواء تقدر تقسيم البلد الى مقاطعات ، او تقدر وضع خط لوقف اطلاق النار بين الكرواتيين والصربيين مثلا او بين المسلمين والكرواتيين ، او اذا وجد خط يوجب اتفاق ، اعنى اتفاقا كتابيا ، عندئذ يمكننا ارسال عملية لصيانة السلم . ولكن مادام هذا الهيكل الاساسي غير موجود ، لا يحق لنا حتى ايضاد قوات تابعة للامم المتحدة الى اية منطقة .

لقد التقيتم بالامس بالرئيس بوش . فهل تعهد على اي وجه بدفع مئات الملايين من الدولارات المستحقة للامم المتحدة لدى الولايات المتحدة ؟ . واذا كان قد فعل ، فما هو المبلغ الذي وعد بدفعه ؟

لم اتعرض ، من باب الحصانة الدبلوماسية ، للجانب المالي للعلاقات بين الولايات المتحدة والامم المتحدة ، ولكني تلقيت دعما حقيقيا من الرئيس بوش . فقد وافق على الاشتراك في مؤتمر القمة في ريو . واعتقد ان هذه مساهمة مهمة جدا في احد انشطتنا ، لان البيئة وهذا المؤتمر المعنى بالبيئة ستكون لهما اهمية بالغة لا بالنسبة لمستقبل كوكب الارض فحسب . بل هذا المؤتمر سيتيح ايضا اطارا جديدا للحوار بين الشمال والجنوب في ميدان البيئة . لذا فاني اعتقد ان الحديث الذي دار بيني وبين الرئيس كان بقاء جدا ، وانه يساند الامم المتحدة ، وسيفعل كل ما يجب عمله لتعزيز هذه المنظمة .

س : هل نودون ان نروا المعجزتين الاقتصاديتين الرئيسيتين في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهما اليابان والمانيا ، تضطلعان بدور اكبر على المسرح الدبلوماسي العالمي ؟

ج - ان اجراء تفسير في هيكل مجلس الامن لا يدخل ضمن ولايتي . فالامناء العامون لا ولاية لهم تجعلهم يناقشون موضوع تغيير تكوين مجلس الامن ، ويوسعي ان اناقش موضوع إعادة تشكيل الامانة العامة بصفتها هذه . ولكني لا استطيع ان اناقش موضوع إعادة تشكيل مجلس الامن . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا يستلزم اجراء تعديل للميثاق ، وكما تعلمون فإن اي تنقيح للميثاق يستلزم موافقة الاعضاء الدائمين الخمسة .

س : هل يوجد خطر مؤاده ان يتولى السلطة في افغانستان نظام راديكالي معاد للديمقراطية ؟ وهل نتوقعون ان تندمج افغانستان مع المناطق الأخرى ذات الاغلبية المسلمة في جمهوريات اسيا الوسطى التابعة سابقا لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؟

ج - ان موقفنا هو انه ايا كانت الحكومة التي تصل الى السلطة او ايا كان الذي يستطيع تحقيق مصالحة وطنية في افغانستان ، فإن هذا ليس مهما لدينا ، فالامر المهم بالنسبة لنا في الامم المتحدة هو تحقيق السلم وايلاف هذه المواجهة المستمرة . ومن المهم ايضا ، حيث ان افغانستان عضو في الامم المتحدة الحفاظ على الاستقلال السياسي والسلمة الاقليمية لافغانستان . ونحن نريد ان نتقاضي اي وضع قد يجعل ما حدث في يوغوسلافيا يحدث غدا في افغانستان . هذا هو موقفنا . اما موضوع من سيكون في السلطة ، الفصل الف ، او الفصل باء ، او الفصل جيم ، فلا اهمية له لدينا . فالمهم هو تحقيق السلم في افغانستان .

والمرحلة الثانية هي العمل على عقد مؤتمر دولي مع الفصائل المختلفة . وقد حققنا الاتصال بشأن ذلك بالفعل ، واتصلت بنا نيجيريا لعقد المؤتمر الدولي في عاصمتها الجديدة ابوجا . وهكذا فإننا بصدد الاعداد لعقد مؤتمر دولي بين الفصائل المختلفة عملا على التوصل الى نوع من المصالحة الوطنية . ولكن هدفنا في الوقت الراهن هو إحلال المراقبين في مواقعهم ، حيث سيكون هدفهم الرئيسي هو تقديم العون والمساعدة وحماية توزيع الاغذية على السكان المحليين .

س : السائل للسؤال التالي له رأى في موضوع السؤال لماذا توضع إفريقيا دائما في حضيض اولويات الأمم المتحدة ؟
ج : لقد عقدت اجتماعا مع السفراء الافارقة وقد ورد فيه ذكر ذلك . وأنا لا اتفق مع هذا التصور . ومن المؤكد أنه يوجد في إفريقيا تصور بأن هناك تهميشا لإفريقيا ، وأن التقارب بين الشرق والغرب هو على حساب العلاقات بين الشمال والجنوب ، وأن أي مساعدة تقدم الى بلدان أوروبا الشرقية ستكون على حساب المساعدة المقدمة إلى البلدان الإفريقية . والحقائق والأرقام تثبت أن هذا غير صحيح . ولكن المهم هو أن هذا التصور موجود لدى بلدان العالم الثالث . ويجب علينا أن نصصح هذا التصور . فلا بد لنا أن نبين أن الأمم المتحدة قد انشئت لمساعدة جميع بلدان العالم دون أي اختلاف بين الشرق والغرب أو الشمال والجنوب .

س : لكي يمكن مساعدة جميع دول العالم ، ماهي احتياجاتكم المالية وما مدى تقارب الاصول المتوفرة لديكم مع المطلوب للوفاء بذلك ؟ وما مقدار العجز ؟

ج : إن دافعي الاشتراكات الخمسة الذين يتصدرون قائمة الاشتراكات غير المسددة في الميزانية العادية هم الولايات المتحدة وهي مدينة بمبلغ ٥٥٥ مليون دولارا ، والاتحاد الروسي ١٣٨ مليون دولارا ، وجنوب إفريقيا ٤٩ مليون دولارا والبرازيل ٣٣ مليون دولارا ، وأوكرانيا ١٧ مليون دولارا . أما بالنسبة لميزانية عام ١٩٩٢ ، فإن أكبر بلدين من حيث مبلغ الاشتراكات غير المسددة هما اليابان ، وهي مدينة بمبلغ ١١٦ مليون دولارا ، وألمانيا ، وهي مدينة بمبلغ ٤٢ مليون دولارا ، وإذا دفعت الدول الأعضاء اشتراكاتها ، فإن هذا سيساعدنا بقدر كبير فعلا .

والمشكلة الثانية هي أن هناك مساهمات غير مسددة فيما يتصل بعملية صيانة السلم ، وهي مشكلة مختلفة ، فهذه ميزانية أخرى . وإذا أخذنا حالة كمبوديا على سبيل المثال ، فإننا قد طلبنا والتمسنا الحصول على مايلزمنا وهو حوالي ٦٠٠ مليون دولار . وهذا المبلغ من المال ليس مدرجا في الميزانية العادية . فالموضوع إذن له جانبان . فهناك الميزانية العادية التي لم تسدد بلدان عديدة اشتراكاتها فيها ، وهناك أيضا مساهمات غير مسددة تتصل بعملية صيانة السلم . وفيما يتعلق بهذه المساهمات غير المسددة ، فإننا لا نعرف مقدارها على وجه الدقة .

وإذا افترضنا أننا اضطررنا غدا الى ارسال مزيد من القوات إلى يوغوسلافيا ، أو أن مجلس الامن قرر ذلك ، فإننا سنحتاج إلى مبلغ اضافي من المال . وإذا افترضنا أن قرارا اتخذ غدا بضرورة وجود ١٠٠ مراقب في منطقة ناغورنو - كاراباخ ، فإن هذا سيضيف أيضا عبئا ماليا جديدا على الأمم المتحدة .

س : هناك بعض النقاد في الكونغرس هنا في الولايات المتحدة الذين اتهموا عن تذرهم من دفع اشتراك الأمم المتحدة ، قائلين إن ملكة الأمم المتحدة من الموظفين اكبر مما ينبغي . فهل الجهاز البيروقراطي في الأمم المتحدة أخذ في النمو ؟ وماذا انتم فاعلون بهذا الشأن ؟ وهل تفضلون إنشاء سلطة جديدة داخل الأمم المتحدة لمعالجة القضايا البيئية ؟

ج : هل نتكلم عن انتقادات بشأن الموظفين أم بشأن جميع أوجه الانفاق في الأمم المتحدة ؟ هل نتكلم عن الجهاز البيروقراطي ؟

حقليها على مستقبل البشرية ، فإنه قد يصبح لدينا ٢٠٠ دولة في نهاية هذا القرن . ومن ثم فإن مصالحنا تتمثل ، على النقيض من ذلك ، في التشجيع على الاتحاد فيما بين الدول الصغيرة المختلفة والحض على الترابط الاقليمي والتعاون الاقليمي . تفاديا لأن يصاب الكوكب بهذا النوع من الانقسام فيتوزع الى مئات من الدول الصغيرة .

وفيما يتعلق بسؤالك ، فإن الاجابة هي نعم ، هناك حيز كاف في مقر الأمم المتحدة ، وأنا لا اعرف أن كانت الأمم المتحدة بوسعها الحال سيكون بوسعها التصدي للمشاكل العديدة المتصلة بقبول عضوية هذه البلدان الجديدة ولكننا ننهض بكل ما يجب عمله لتلبية احتياجاتها ومساعدتها في حل المنازعات بل وتقديم المساعدة التقنية لها .

وقد قربنا فتح مكاتب متكاملة للأمم المتحدة في تلك الجمهوريات عبر القوقازية الجديدة في الاسابيع القليلة القادمة . وقد اوفدنا بعثة الى هناك بالفعل . وبهذا ستكون هناك مكاتب في باكو ، وفي أرمينيا ، وفي أماكن أخرى مختلفة لمساعدة هؤلاء الاعضاء الجدد في الأمم المتحدة على الصمود التقني وتزويدهم بالقوى قدر ممكن من المعلومات بشأن أعمال الأمم المتحدة ودور الأمم المتحدة وبمبادرة أخرى ، فإن ما نريدة هو تعزيز الحوار بين الأمم المتحدة من ناحية والدول الاعضاء الجديدة في هذه المنظمة من الناحية الأخرى .

س : هل ترون أن النزاع بين الشرق والغرب سيعقبة نزاع بين الشمال والجنوب ؟

ج : لا ، ولكن هذا بالتأكيد تخوف شخصي وهو أيضا تخوف موجود لدى الاغلبية العظمى من بلدان العالم الثالث ، ومؤداه أن قديمير الستار الحديدي الذي كان قائما بين الشرق والغرب ، وكلنا يرحب بما نزل بهذا الستار الحديدي من دمار ، قد يسهم في اقامة ستار حديدي جديد بين الشمال والجنوب . وهذا يمثل خطرا ، ولابد لنا أن نضع هذا الخطر في السبيل كي نتفادي نشوء ستار حديدي جديد .

س : ماهي الخطوات الاضافية التي يمكن للأمم المتحدة وينبغي لها ان تتخذها لتخفيف حدة وباء الأيدز العالمي ؟

ج : لا بد للمرء ان يعترف من وقت إلى آخر بأنه لا يستطيع أن يقدم اجابة على سؤال بعينه . وأنا لا اعرف صدقا الاجابة على هذا السؤال . وعليك أن تتوجه به إلى منظمة الصحة العالمية ، فهم الاختصاصيون في هذا المجال . أما ما نستطيع نحن عمله فهو التوعية بخطر هذا المرض وتعزيز تعاوننا مع منظمة الصحة العالمية في جنيف . فهذه مشكلة تتصل بعمل وكالة متخصصة ، ونحن نحاول ، كما ذكرت في بداية هذا الحوار ، أن نعزز التعاون بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة المختلفة التابعة لها .

س : شكرا لكم . وارجو أن تفضلوا بمناقشة حالة قوة صيانة السلم في الصومال التي مزقت الحرب اوصالها وهل هناك نقاسم من جانب الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة ؟ وما مدى جسامه الضلقة التي يعانيها السكان المدنيون وهل من المنتظر تقديم أي غوث لهم ؟

ج : إن خطتنا في الوقت الحالي تقضي بإيفاد ٥٠ مراقبا عسكريا فقط إلى هناك . والفرض من إيفاد هؤلاء المراقبين العسكريين هو مراقبة وقف إطلاق النار . ونظرا إلى أن من الواضح أن المساعدات بالاذنية والموظفين الطبيين لا تستطيع بلوغ السكان داخل مقديشيو ، المنقسمة حاليا بين فصليين يقوم كل منهما بقصف الآخر ونهب بعض الامدادات الغذائية ، فإن المهمة الموازية لذلك ستكون هي حماية برنامج المساعدة الانسانية بوحدة مؤلفة من ٥٠٠ من الأفراد العسكريين .

بعض البلدان التدخل في نزاع ما أو إرسال قوة لصيانة السلم في منطقة ما . وبعبارة أخرى ، سنتشأ المشكلة بصدد العمليات الجديدة التي قد تحدث في المستقبل وإذا افترضنا أننا نريد أن نرسل مثلاً ١٥٠٠٠ أو ٣٠٠٠٠ جندي إلى يوغوسلافيا ، فإن ما نستطيع إرساله هو ٥ آلاف جندي فقط .

س : هل سيؤثر العجز في الميزانية على قدرة الأمم المتحدة على إيصال المعونة الغذائية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ؟
ج : نقول هنا أيضاً إن المعونة الغذائية لن تغطيها الميزانية العادية . فنحن سنطالب وستلتزم وستحصل على المساعدة من البلدان المانحة المختلفة . ويجب في هذا المقام أن أقدم الشكر للبلدان المانحة المختلفة التي تبذل بذلاً سخياً جداً . ففي كل مرة وجهنا فيها النداء ، بادرت تلك البلدان إلى تلبيته على نحو إيجابي جداً ويمكن دائماً حل مشاكل توزيع الأغذية بسهولة ، وتتشأ المشكلة في حالات كثيرة عندما لا يتوفر الاستقرار في منطقة ما فتتشأ مشكلة سوفية إذ كيف تنتقل الأغذية إلى منطقة لاتزال تشهد مواجهة عسكرية مستمرة فعندئذ يلزم أن يتوفر وجود للأمم المتحدة للمساعدة في توزيع الأغذية .

س : أود قبل أن أوجه سؤالاً ختامياً أن أقدم لكم شهادة تقدير من نادي الصحافة الوطني :

ج - هل هذا يعني أنني نجت في امتحان ما ؟ (ضحك) .
س : نعم (تقديم الشهادة) (تصفيق) . ولدينا أيضاً كتاب الله الثمان من أعضاء النادي ، عنوانه « هنود أمريكا الشمالية في الصور الفوتوغرافية المبكرة » .
وهذا الكتاب الذي ألفه الثمان من أعضاء النادي هو لكم أيضاً .
ج - : أشكركم

س : أما سؤالاً ختامياً فهو كما يلي . نحن نعلم أنكم قد عملتم بالفعل عدة مرات عن قضاء اجازة في قاهرتمكم الحبيبة من أجل معالجة الأزمات العالمية . وبهذا المعدل الذي أنتم سلاترون به ، هل سيمكنكم رؤية مصر قبل عام ٢٠٠٠ ؟
ج : أقول لكم بصدق أنني أشعر فعلاً بالاشتياق إلى الوطن . لذا فإنني أحتاج من أن إلى آخر إلى قضاء بضعة أيام في القاهرة (تصفيق) .

س : نعم .

ج : لا ، فأنا أعتقد أن ميزانية الجهاز البيروقراطي لم تتغير خلال السنوات الخمس أو الثماني الأخيرة . ولكن التغير هو ما جد من أعضاء . فأولاً أصبح صندوقاً حالياً ١٧٥ من البلدان الأعضاء بعد أن كان عددها ١٥٠ وكنا منذ سنوات قليلة نضطلع بثلاث أو أربع عمليات جارية لصيانة السلم . ونحن نضطلع حالياً بـ ١٣ عملية لصيانة السلم ، ومن ثم فإن الأمر على العكس من ذلك ، فإذا كنت نضطلع بـ ١٣ عملية لصيانة السلم ، فإنك لا تحتاج إلى مزيد من المساعدة المالية فحسب ، بل تحتاج أيضاً إلى مزيد من التقنيين ، إذ يلزم أن يكون لديك أناس في الموقع . ففي كينيا على سبيل المثال ، التي أمضيت فيها ثلاثة أيام ، سنقوم بإنشاء حكومة صغيرة لمساعدة حكومة كينيا . ولابد أن يكون لدينا خبراء في مجالات مختلفة لأننا نعيد تعمير البلد بأكمله .

وإذا طلب اليها هذا أن تساهم في تعمير وإصلاح أفغانستان ، فإننا سنحتاج إلى مئات من التقنيين للعمل في الموقع وإذا افترضنا أننا توصلنا إلى اتفاق في الصومال ، ولقد بدأنا تعمير الصومال ، أو إزالة الألغام ، فإن ذلك سيكلف أموالاً طائلة . ونحن نقوم حالياً بتدريب ٥٠٠٠ من الشباب في كينيا على كيفية إزالة الألغام من الطرق . وهذه عملية مكلفة . لذا فإن الأمر يتوقف على عدة أشياء . فعندما نتكلم عن موظفينا ، فإن هذا يعني من الناحية العملية أن عدد الموظفين والتقنيين يوافق عدد العمليات التي يطلب اليها الاضطلاع بها .

س : ومذا أنتم فاعلون بدون ذلك - ما الذي يلزم أن تخفضوه نتيجة لهذا العجز . وما هو احتمال اضطراركم إلى تدبير أموركم دون تلقي المزيد ؟ أي إذا لم تقدم هذه المدفوعات ، فإن سيكون موضع التخفيض الذي ستلجأ إليه الأمم المتحدة ؟

ج : أولاً ، نحن نسعى إلى تقليل عدد قوات الأمم المتحدة في بلدان معينة . فعلى سبيل المثال ، قمنا بذلك بالنسبة للقوات الموجودة في جنوب لبنان (قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) ، بنسبة ١٠ في المائة . ولكن هذا ليس عملاً سهلاً . فالدول ليست سعيدة به . ولكن لابد لنا منه . بيد أن هذا لا يمثل معظم أنشطتنا فالجزء الرئيسي هو العمليات الجديدة

إجابة على سؤالك ، أقول إننا لن نستطيع الاستجابة لطلبات

كلمة الأمين العام إلى المؤتمر الأول للقادة الشباب المعقود في مونتريال وموضوعه « القومية العالمية »

[٢٢ مايو ١٩٩٢]

أريد أن أفهم أن تلك العبارات موجهة من خلال شخصي إلى المنظمة التي أشرف على إدارتها - وهي المنظمة التي ستمد من عباراتكم المشجعة طاقة متجددة .

ولم أتدد في الانضمام إليكم هذا المساء لسبب ثان . وهو أنني سعيد بوجودي في أرض كندا هذه ، وأرض كيبيك بالذات التي أعرفها منذ زمن طويل : كما يسعدني أن التقى في هذه المناسبة بالسيد بريان مواروني ، رئيس وزراء كندا الموقر .

وهناك سبب ثالث لاسراعي بقبول دعوتكم ، وهو أن الموضوع الذي اخترتموه لهذا المؤتمر الدولي الأول « القومية العالمية » يتيح لي الفرصة للتعبير عن بعض التاملات في صميم موضوع هو

التي الأمين العام ، السيد بطرس بطرس غالي . الكلمة التالية أمام المؤتمر الدولي الأول للقادة الشباب ، الذي نظمت مؤسسة جان سوريه للشباب في مونتريال بكيبيك في ٢٤ أيار / مايو :

لقد تكرمتم بدعوتي إلى مونتريال لافتتاح المؤتمر الدولي الأول للقادة الشباب ، الأمر الذي أشكركم عليه جزيل الشكر . وليس شكري هذا من قبيل عبارات المجاملة ، فقد لبيت دعوتكم الكريمة دون أي تردد لأنها أولاً شرف عظيم لي ، شرف يزيد منه الآن العبارات اللطيفة التي وجهت إلى وأرجو سيدي أن تقتنم ، بأن كل عبارة منها قد ألحقت صدرى أولاً لأنها صدرت عنك وأنا سعيد منذ زمن طويل بما تحلين به من سمو للخلق والشجاعة : ثانياً ، لأنني

أحد الأسباب العميقة لوجود الأمم المتحدة التي سهر على انشاؤها
قريبا نصف قرن من الزمن .

فلنتأمل إذن معا وما كان التامل أبدا من ثوائه الأمور .
وبخاصة في هذه الفترة التي نعيشها والتي تشهد تحولات عميقة .
إن الأمم المتحدة ليس من واجبها أن تعمل من أجل صيانة السلم أو
القراره لحسب ، وهي تفعل ذلك في هذه الساعة التي اتحدث فيها .
في انحاء مختلفة من الكرة الأرضية ، بل إن على الأمم المتحدة
أيضا واجب التامل في تطور العالم وفي ظروف السلم . وليس هناك
أسوأ من العمل العشوائي أو إعطاء الشعور بأن العمل يجري على
علاته وبمئاتنا . دون تخطيط شامل . وفي هذا الصدد ، لا يسمنى
بصفى الأمين العام أن اتجاهل أن الأفكار والكلمات بالذات لها قوة
خاصة بها ولا ينبغي لنا أن يستحوذ . عليها من رغبة في تجاوز الكلام
والناثير في الواقع ، أن تفعل قوة الكلمة . فالمنبر الذي تمتلئ المنظمة
العالمية ليس له نظير في العالم .

القومية والعالمية : إن هذا الموضوع تتزاحم عليه ، للأسف .
افكار مفرطة في البساطة . وإن اكون مهالغا إذا ما قلت إن معظم
الامم التي تعانى منها الكرة الأرضية هي ، في أذهان البعض ،
أثر للزبد السريع للاتصالات ، وللزيادة الناتجة عن ذلك في
التأثيرات الخارجية وتدخل الاجنبى . أى الآخر . في الحياة اليومية
، ولست في حاجة الى وصف وجوه التعصب المختلفة التي تخفى
وراء هذه الاشكال من التفكير وفي مقابل ذلك ، هناك الكثير من
النوايا الحسنة التي تحصر اسباب المنازعات الحادة في البحث عن
الهوية ومشاعر الانتماء في أكثر صورها بفاغوة وفيما يسمونه مع
كثير من التجاوز بالقومية . ومما لا شك فيه أن هاتين الرؤيتين
المتباينتين جدا تعزقان العالم كما كان يمزقة قديما تصوران للعالم
سادا في الشرق والغرب . وقد ظهر اليوم ، خلفا لذلك التصدد
القديم الذي بدأت اليوم تخف اثاره تصدد آخر يتمثل في مواجهة
انصار الهوية وه الرجوع الى الاصل « لاولئك الذين يدعون الى
الانفتاح والحوار . ولكننى اتسائل مع ذلك ، هل هذه التناقضات
منطقية . واود ان اقول لكم في هذا المساء ما الذى يحملنى على
معارضة ذلك وإن اقترح عليكم جدلية اخصب .
فلنعد قبل كل شيء « قليلا الى الوراء ، ولنلاحظ أن هاتين الحركتين
اللتين تبدوان في ظاهرها متعارضتين ، وهما القومية والعالمية ،
تتقدمان جنباً الى جنب .

وقد يكون من الأمور التافهة ملاحظة ان الاتصالات في العالم
الحديث تجري بسرعة يمكن معها القول بأن العلم الخيالى اصبح
يعايل العلم الصريف . لقد اعتبر ، على سبيل التقريب ، أن سرعة
الاتصالات ، منذ بداية هذا القرن ، تضاعفت بمقدار مليون في حين
أن قدرة الاشخاص على الانتقال من مكان الى مكان اخر زادت
بمقدار الالف وقد قدر عدد الرحلات الجوية بمليار رحلة في كل سنة
وأكثر من ١٧٠٠٠ سفينة ، تبلغ حمولتها نصف مليار من الاطنان ،
تعبر عباب بحار الكوكب . وما تحدث عنه يمكن لكل امرئ ان
يشاهده في حياته اليومية : كأننا يستطيع ، مثلا ، أن يلتقط
الاذاعات في جميع انحاء الكرة الأرضية . ومن بين الـ ١٧٥ دولة
عضوا في الأمم المتحدة ، أكثر من حوالى مائة منها ثبت برامج تكاد
لا توقفها حدود ، مما يؤدي ، وبخاصة اذا أضفنا الى ذلك المحطات
التليفزيونية ، الى تحولات هائلة في العلاقات فيما بين الدول . إن
العالم بأسره يلتقط الاذاعة البريطانية أو راديو كندا الدولى . وفي
بعض بلاد الشرق الأوسط تحظى اذاعة فرنسا الدولية أو راديو
مونت كارلو بعدد من المستمعين اكبر من ذلك الذى تحظى به
الاذاعات المحلية .

والقانون نفسه الذى يحكم حياة كل منا باكثر مما قد ندركه في
كثير من الاحيان ، هو ، في قسم عظيم منه ، نتاج لمحاول تتجاوز
الأمم : فقد اعتمدت منظمة العمل الدولية ، مثلا ، ١٧١ اتفاقية
عمل و ١٧٦ توصية ، ولقمت منظمة الطيران المدني الدولى ، التي

تؤدي هذه البناية مقرها ، بتوحيد كامل لقانون النقل الجوى الخاص
الذى قلت الآن من يد الدول . لقد ذكر السيد هنرى مين في
محاضراته القيمة التي القاها سنة ١٨٨٧ ثلاث معاهدات دولية وذكر
أوبنهايم في الطبقة الاولى لقانونه الدولى الصادرة عام ١٩٠٥ ، ٢٣١
قضية ، وتكشف الاحصاءات الحديثة اننا الآن تجاوزنا ٢٠٠٠
قضية . وتتضمن هذه الارقام قرارات محكمة العدل الدولية في
لاهاي ولغيرها من المحاكم الاخرى وبصورة خاصة القرارات التي
تصدرها محاكم التحكيم . ولا اريد ان اتقل عليكم بالبيانات :
جميع المؤشرات تبين اننا نعيش في عالم في طريقه الى التوحد .
وهكذا فقد استطعنا في نهاية هذا القرن اخيرا ان ندرك ان
الستود الحديدية التي تفصل بلداننا لا تمنع الاتصال بالقدر الذى
كانت تمنعنا منه قديما حواجز المسافة أو البحر أو الصحارى أو
الجبال التي كان يقطعها اسلافنا . لقد سحت سرعة التقدم التقنى ،
أو كادت تمحو ، معظم الحدود الطبيعية . ولنذكر انه بعد كارتة
أموكو - كديز ، التي حدثت في عرض سواحل بريتانى ، ساحت
طبقات البترول على سطح البحر منتقلة حتى سواحل امريكا اللاتينية
، أو أن انتشار غبار مناجم الفحم في اوروبا الوسطى يصل حتى
مشارف الممرات البحرية للنرويج . وباختصار ، لقد اصبحنا
جميعا جيرانا ويتمين علينا ان ندرك ان هذا الجوار تترتب عليه
حقوق كما تترتب عليه واجبات .

ومع ذلك ، ومهما كانت سرعة حركة العالمية هذه ، فإن المرء
يرى أن كل شيء يجري . وكان الناس لا تهدأ لهم نفس ولا يسكن لهم
جارج الا اذا استعاضوا عن الحواجز الطبيعية بحواجز اخرى
سياسية واقتصادية وثنية . وهذا صحيح ، للأسف ، وبخاصة في
هذه السنوات التي نعيشها . فبعد المنازعات التي نشأت عن الحرب
الباردة ثم عن إنهاء الاستعمار ، التي نجمت عن تصورات متعارضة
للعالم اوللام ، تنشب اليوم حروب أهلية ومنازعات إثنية بل وقبلية
ومنازعات على الحدود . وفي لحظة واحدة ارتفعت في العالم الاف
الجدران التي تفصل اجزاء بعضها عن بعض وتمزقها .

واذا سمحتم يمكن أن نقدم بعض الارقام الاخرى . ففي مؤتمر
مدريد عام ١٨٨٠ لم يكن هناك سوى ١٤ دولة ؛ وكانت ٤٧ دولة
ممثلة في الدورة الاولى للجمعية العامة لعصبة الأمم عام ١٩٢٠ ؛
وكان عدد الدول ثم ، وقعت على ميثاق سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥
، يبلغ ٥٠ دولة ؛ وتضم الأمم المتحدة اليوم ١٧٥ دولة ؛ وبهذه
السرعة التي نتقدم بها اليوم سنصل قريبا الى ٢٠٠ دولة وربما أكثر
، صحيح ان هذه الحركة جيدة في حد ذاتها بما أنها نشأت ، منذ
ثلاثين عاما ، كضرورة طيبة لانهاء الاستعمار . لكن ليس من المؤكد
أن جميع هذه الدول قد استطاعت مع وصولها الى الاستقلال ان
تحقق الحرية - ولا سيما اذا كانت فقيرة . وبينما يمثل كثير من
الدول الاعضاء مئات الملايين من البشر فإن الكثير من هذه الدول
هى في الواقع دول صغيرة لا يزيد عدد سكانها عن نصف مليون
نسمة وفي بعض الاحيان اقل بكثير .

وهكذا ، سيداتى سادتى ، فإنه لا بد لنا من أن نلاحظ أن
العالمية تسير جنباً الى جنب مع التضاعف السريع للقوميات
والقوميات الاقليمية . وبواجه الفرد تقدما تقنيا سريعا الى حد انه
اذا ما اجتاز عتبة سيكولوجية معينة شعر ، نظرا لتشابك شتى
انواع الاتصالات حوله بصورة محيرة ، بالضيق في عالم لم يعد
يقدر على فك رموزه ، واصبح يشعر في النهاية بالعزلة والوحدة
وينتاب الخوف من الآخر . ويؤدي به ذلك الى الانطواء على نفسه في
العالم الذى يحده وفي محيطه الذى انتلفه . ول قبيلته وه يخلق
بابه ، على نفسه . ولقد لاحظ علماء الاجتماع وعلماء النفس مرارا
هذه الظاهرة التي تبدو في ظاهرها متناقضة ، والكثير من الناس ،
في العالم الحديث ، يأخذون اليوم بمسار يوصى به المثل السنغالي
« اذا لم تكن تعرف الى أين تذهب فانظر من أين جئت » . وكثير من
الناس قد ذهبوا الى ابعد من الرجوع الى اصولهم للاعتراف من

الاقليمية للدول واستقلالها .

ويرد بعد ذلك بقليل بيان للقيمة مبدأ اساسى اخر من مبادئ المنظمة العالمية هو مبدأ السيادة ، الذى اصفه بأنه « من التسوية بين قوى غير متساوية » ، ولولا سيادة الدل لولدت الفوضى ولتعرضنا لخطر القضاء على أدوات التعاون الدولى ذاتها .

إن العالم المنتظم هو عالم الأمم المستقلة المنفتحة احدها على الأخرى في احترام لما بينها من تباين وتماثل . وهذا ما سميت المنطق الثرى للقوميات والعالمية . وهذا المنطق يفترض بالتأكيد ألا تكون الدول هي اللاعبين الوحيدين على المسرح الدولى . بل أن يكون هناك أيضا بين اللاعبين منظمات اقليمية او عالمية ومتخصصة او غير حكومية ، توفر أطرا للتعاون وللأمن الجماعى .

إن ما تتحلى به الأمم المتحدة هو أولا عقلية التعاون والحوار . وليس بإمكانها فيما يتصل بالتدابير المحددة ، أن تنهى كل ما يعانى العالم من شقاء . ولذلك فإنها تعتمد على عمل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية . إن العالم بأسره « تغطية » هذه المنظمات الإقليمية التى يمكن أن نسميها « خط البداية » : إنها عناصر غير مكتملة وإن كانت فيما اعتقد تبشر بهذه الجدلية الخلاقة التى تستهدف تنظيم العلاقات بين الأمم ومراعاة تزايد التبادلات التى اشترت إليها في بداية هذا العرض .

وهناك أيضا أجهزة متخصصة تتكامل بتنظيم التعاون الدولى ولها مجالات عريضة ، تتراوح بين البريد والصحة ، وبين التنمية والطاقة الذرية ، إنكم تعرفون بعضها من هذه المنظمات التى تشكل جزءا مما اصطلح على تسميته منظومة الأمم المتحدة ، أى مجمل المنظمات التى تنسق الأمم المتحدة برامجها . وفى غضون عشرة أيام تقريبا سأتوجه الى ريوى جانيرو لحضور مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذى استغرق الإعداد له ، وهو ما تولى تنسيقه في جنيف السيد موريس سترونغ الكندى ، عامين ونصف العام . وسيكون هذا المؤتمر أول معركة كبرى يخوضها البشر جميعا من أجل مستقبل كوكبنا . إننى ادعوك الى أن تتابعوا عن كتب أعمالنا في ريوى التى ستبين بالتأكيد كيف يمكن أن يكون العالم النظامى عالم الأمم التى تتعاون لمواجهة التحديات التى تقابلها نتيجة تزايد اتسام المشاكل المعاصرة بالطابع العالمى .

ولنتوقف هنا فيما يتعلق بالوصف الذى كنت أود أن أقدمه للعالم المنتظم ، عالم الأمم التى هي متحدة في أطر مختلفة لخدمة السلم والتعاون . وليس في مقدورنا بالتأكيد معالجة كل الأدوات الجماعية التى يعانيتها كوكبنا ، فهي كثيرة للغاية ! ومع ذلك فإننا نعمل بقدر ما نستطيع . إن الأبطال ، كما يقول البير كامولا يفعلون ما يريدون بل ما يستطيعون ، كل ما يستطيعون .

أود ، لو أذنتم لي ، أن اعترف في الختام بأن من تحدثت امامكم اليوم ليس هو فقط الأمين العام للمنظمة العالمية ، بل أيضا الاستاذ السابق والمصرى الذى ما فتئ يدعو الى الانفتاح على العالم وإلى الحوار بين الثقافات - وهو ما يجتهد في تحقيقه بلدى الأفريقى العربى المسلم الواقع على البحر الأبيض المتوسط والمنفتح تقليديا على أوروبا وآسيا وأفريقيا . لقد تحدثت اليكم بهذه الصفات المختلفة . فبالنسبة لكل منها . يعتبر السؤال الذى تسألونه لانفسكم في مناسبة هذه الندوة السؤال الرئيسى في الواقع . وهو السؤال الرئيسى بالنسبة للأمم المتحدة . والرئيسى بالنسبة للقانون الدولى ، والرئيسى بالنسبة لكل مواطن في العالم هذا القرن . ومن المؤكد انكم تعرفون وتستشعرون أنه لا بد من فعل كل ما يلزم لمواجهة العالمية الى أبعد ما يستطيع . وكل ما يلزم لقهر المخاوف والانكاسات الاثنية والدينية . ومن الممكن أن نقول أن هذه هي

مصادرها . فهم يرجعون الى الوراء ويتوقعون على انفسهم ويريدون استبعاد العالم الخارجى الذى يعتبرونه غريبا ومعتدا . ولهذا نستطيع ، في نظرى ، أن نقول إن معارضة القومية والعالمية تعتبر الى حد كبير خطأ لأن هاتين الحركتين مرتبطتان إحداهما بالأخرى وكلتا النزعتين تدفع الأخرى الى الزيادة . وهما في الواقع حركتان متعاطفتان ومؤتلفتان . إذا ما أذنتم لي باستعارة اللفظة بمعناها الاشتقاقي في اليونانية . واعتقد أيضا أن في ذلك منطقا خطيرا ومصدرا دائما لخنازعات لا تنتهى . وهذا واضح اليوم تماما .

وإننى أود أن اعرض عليكم جدلية أخرى تبدو لي اخصب هي جدلية الأمم المتحدة . فلنضع مقابل الثنائى « القومية / العالمية » الثنائى القوميات / الكونية » الذى يقدم ارماسا . الرد ، فيما أرى ، على السؤال الكبير الذى تطرحونه .

لقد قال الكاتب الفرنسى بول كلوديل : « إن الفضل ما يمكن للفرد أن يقدمه للعالم هو ذاته » . إن بناء علاقة مع الغير يقتضى أولا أن تكون للفرد ذاتيته . ولهذا فإن جعل الحياة الحديثة عالمية بشكل سليم يفترض أولا وجود هويات وطيدة لأن اصفاء الصفة العالمية بشكل مفرط او مفلوط يمكن أيضا أن يسحق الثقافات ويصهرها في ثقافة متماثلة ، وهو ما لا يفيد العالم في شيء . إن التناقل يقتضى وجود ما ينقل : والحوار يتطلب أن يكون هناك ما يقال ! ! للتناقل والحوار كهدف في حد ذاته لغوي ففى حتى الى تقويض الحوار . لقد كان سقراط وكوفوشوس متعاصرين تقريبا : فهل كان يقدمورهما أن يقطعا بأبحاثهما هذا الشوط البعيد وأن يكونا على هذا القدر من العالمية الذى كانا لو أنهما استسلما لترهات الندوات الدولية ! إن كان لم يخرج قط من مدينته الصغيرة كونيغسبرج ، ومع ذلك فقد بلغ بعدا عالميا ، وبالمثل كان ابن خلدون أو دانتي ذوى جذور راسخة في ثقافتهما . ولهذا السبب كانا منفتحين على عالم البشر والشعوب .

إن كل فرد بحاجة الى وسيط بين العالم الأوسع منه وحالته المتفرقة - وما ذلك الا حاجته الى لغة انطلاق يفهم بها العالم الخارجى ويفقه رموزه . إنه بحاجة الى التكامل العملى وإلى مجموعة من المراجع الثقافية ، أى باختصار الى دليل لدخول العالم . وهذه المجموعة من الاحتياجات هي التى تحققها الدول الأمم التى تتجاوز التكامل المباشر للأسرة والعشيرة والقرية . إن الأمة هي « ارادة للحياة » مشتركة تعتبر خطوة أولى نحو العالمية . نحو الحضارة العالمية . إنك في عالم اليوم إذا قوضت الأمم فلن تجنى تكافلا عالميا عرضا بل ستحصل قبائل وأصرا إثنية أو دينية ، كما في الصومال أو في يوغوسلافيا ! وستجد بالتالى دولا عظمى تستغلها أو تهيمن عليها . ولذلك فإن تجاوز الدول - الأمم يعد موضوعا بالغ الغموض ، بل خطرا على مستقبل كوكب الأرض .

إن العالمية ، من جهة أخرى ، بحاجة هي ذاتها الى الدول - الأمم . وليس من قبيل المصادفة على الإطلاق أن يعرب مؤسسو الأمم المتحدة ، في أول فصل من ميثاقها الذى يحدد مقاصد ومبادئ المنظمة التى اتشرف بإدارتها ، عن اعتزامهم « إنشاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها » . وهذا فيما أرى اتجاه جيد للتنظيم الى الدولية . فما معنى التعاون الدولى دون وجود الدول - الأمم : إننى أود هنا أن اقتبس جملة قالها سلفى السيد بيريزدى كوييار ، مأخوذة من تقريره السنوى الذى قدمه الى الجمعية العامة في شهر ايلول / سبتمبر الماضى : « وإذا تبدى المرحلة الأخذة في الظهور في الوقت الراهن خصائص النقيضين ، الاندماج والانشتطار ، فإننا في حاجة في هذه المرحلة لأن نعود باستمرار الى المبادئ الأساسية ، كاحترام السلامة

ينبغي تنفيذ العالمية بلا منهج ولا ظل الاضطراب والفوضى : لننذكر
ان الانسان ، الهش في بنيانه كما هو هش في نفسه ، لا يكاد يواكب
العالمية . فهو بعيد عن ان يكون « مواطنا عالميا » . إن العالمية
المهوشة تهدده بالضياع او الضلال . فلا بد له من كيانات وسيطة
من « قبائل » : ولهذا حرصت على ان ادعوكم الى التأمل في
الشأن القومي / العالمية . انى اتوقف واشكركم من كل قلبي على
دعوتكم الى التفكير معكم . اننى ارجو لكم كل النجاح اذ افتتح
اعمالكم . لا تنفقهروا امام الافكار الجسورة الجديدة . فالعالم
بحاجة اليها !

الفكرة المستوحدة عز في الحياة . لقد كان السيد لفرانسيس دلبيرية
سيد كلية الحقوق بجامعة لوفان الكاثوليكية في بلجيكا ، محققا
نماذج اشرار . وهو يسلطنى الدكتوراه الفخرية الى اننى طوال
عمل الوظيفة لم اكف من قهرية الحواشي لاتمكن من هدمها بشكل
العمل . ولضاف ان اجعل الاسوار في نظري هي تلك التي تنهدم في
برلين على انغام موسيقى الدولة كما انهدمت من قبل في اريحا على
انغام الابواق . نعم فلتنهدم الاسوار : ولكن علينا ونحن نفعل ذلك
الا نضى ان السواد الاعظم من البشر وبالذات رجال ونساء العالم
الثالث . كانوا ضحايا العالمية باكثر مما كانوا مستفيدين منها . فلا

ترقب صدور

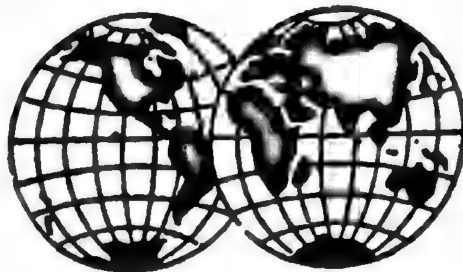
الكتاب الأول للسياسة الدولية

حول السياسة الخارجية

لثورة ٧٣ يوليو

في الذكرى الأربعين للثورة

كتاب دورى يصدر كل ثلاثة اشهر



ملف السياسة الدولية

الانتخابات الأوروبية .. الظواهر السياسية الجديدة والمسارات المستقبلية

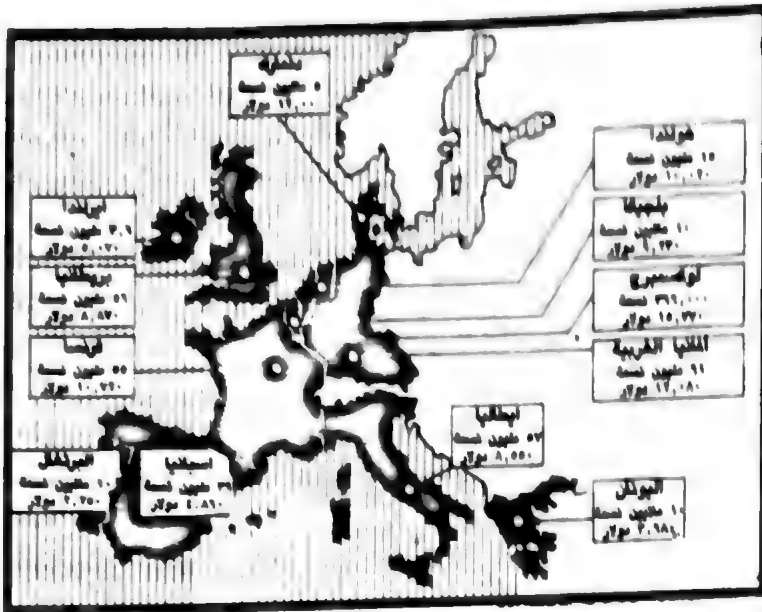
المحتويات

- الانتخابات الأوروبية .. الظواهر السياسية الجديدة والمسارات المستقبلية
تقديم : نبيل عبدالفتاح
- الانتخابات العامة ومستقبل النظام الحزبي البريطاني
نزيرة الالهندى
- الانتخابات الإيطالية
عزالدين شكرى
- اليمين المتطرف في فرنسا وأوروبا .. سياسة التلويح بالأسوأ وبالخوف
مارتن فيرلييه
- ألمانيا الموحدة في الانتخابات المحلية وتأثيراتها المحتملة على الوحدة الأوروبية
نيفين منير توفيق
- الانتخابات الأوروبية وتحولات الديمقراطية المعاصرة : بيمراطية تعددية لا ليبرالية
وحيد عبدالمجيد
- تطور أنظمة الحزبية في أوروبا الغربية د . ابراهيم عوض
- تطور التشكيلات السياسية الداخلية في أوروبا
د . محمد السيد سعيد
- تأثير التغيرات العرقية على الظواهر السياسية الجديدة في غرب أوروبا
سعد حافظ محمود
- النظام الاعلامي الأوروبي في عالم متغير د . الفات حسن الغا
- أوروبا واشكاليات الوحدة النقدية
عبدالفتاح الجبالى

[١] تقديم المؤلف

أوروبا وأرهاصات التحول

نبيل عبدالفتاح



فإن ملامح التغيرات في البنى السياسية ، والظواهر الاقتصادية - الاجتماعية والإعلامية تحتاج إلى تحليلها . وخاصة في ظل احتمالات من التنافسات الضارية داخل دول الشمال المتقدم ، أي صراعات في القطاعات الرأسمالية الأكثر تطورا . وتشير الانتخابات الأخيرة التي عقدت في أكثر من دولة أوروبية - سواء كانت انتخابات برلمانية ، أو محلية - إلى أن هناك أرهاصات تحمل معها إمكانية تحول في النظم السياسية الأوروبية ، وعلى الخريطة السياسية الداخلية أو المتعدية ، للدول داخل المجموعة الأوروبية . ومن ثم تتجلى الأهمية الخاصة لتحليل هذه الانتخابات العامة أو المحلية التي جرت مؤخرا ، وبعض الظواهر الاجتماعية - الثقافية - السياسية الهامة الآن على المسرح الأوروبي .

إن التحولات الهيكلية في البنيات الاجتماعية الأوروبية ، وتفكك بعض التضامات والآليات القديمة التي كانت تضبط أيقاعات ، وعلاقات ، وهياكل النظم السياسية والاجتماعية هي في أحد جوانبها تعبير عن لحظة فارقة ، ومتغيرة ، واستثنائية بين نهاية عالم مابعد الحرب الباردة ، وتصدع الكتلة السوفيتية والإمبراطورية الشيوعية ، التي مثلت عدو النظام الغربي ، والديمقراطيات الغربية ، والتي استخدمت في الآلة السياسية والأيديولوجية الليبرالية والرأسمالية باعتبارها مصدرا للشرور ، والتهديد الذي يمس النظام الاجتماعي ، والقيمي والثقافي في المجتمعات الغربية ،

يمر العالم بمرحلة تحول سياسي هيكل في بنية النظام الدول ، حيث تتسم المرحلة الراهنة بانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقمة الدولية ، مع سيطرة درجات من الفوضى الحكومة ، والسيولة النسبية في أنظمة اقليمية فرعية عديدة . وفي ذات الوقت ، ثمة مؤشرات عن احتمالات صعود أقطاب جديدة إلى القمة الدولية ، ليقود النظام الجديد ، في حال استقراره النسبي نظام للأقطاب المتعددة منها أوروبا الموحدة وعلى رأسها ألمانيا ، واليابان والمجموعة الآسيوية ، والولايات المتحدة الأمريكية . وهذا النظام الجديد سواء ثلاثي الأقطاب أو خماسي الأقطاب كما يشير إلى ذلك بعض الباحثين سوف يكتسب سمات من طراز جديد ، سواء في قضاياها ، وصراعاته وقواعد الشرعية الدولية التي سوف تنظم سلوك وحدات الجماعة الدولية والنظام .

ولاشك في أن التحولات الكبرى في بنية النظام الدول ، لن تكون سوى وجه من وجوه التغير ، والتحول الهيكلي الكبير في النظم السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية والثقافية في شمال الدنيا .

ومن ثم فإن رصد التحولات الجديدة ، والمتغيرات والوقائع التي ترمص بشكل العالم الجديد ، تحتاج إلى الضبط التحليلي ، وخاصة تلك التي تحدث في قلب الشمال الغربي وفي أوروبا الغربية تحديدا ، حيث يبدو أن موازين القوى الصاعدة ، تأتي من العالم القديم - أوروبا الغربية واليابان والمجموعة الآسيوية - ومن ثم

وهذا يعنى ان الدنيا - بشمالها وجنوبها - يعاد تشكيلها رويدا ، رويدا عبر اللغة المرئية بكل انعكاسات ذلك القاسية على نظم ثقافية وقيمية عديدة ، بما فيها الأوروبية تحت تأثير النظام الاعلامى الأمريكى ، وسيطرته الفظة على العالم ، وعلى الرغم من المحاولات الأوروبية ، واليابانية في هذا المجال للافلات من هذه السيطرة ، ومواكبة تحولاتها ككوى صاعدة نحو القمة الدولية للعالم الجديد المتعدد الاقطاب . ان أوروبا - واليابان والمجموعة الآسيوية الصاعدة - يحاولان الابقاء على بعض من السمات الثقافية الأصلية لكليهما ، دلالة على محاولة التآليف الابداعى بين هويات القوى والشعوب المشكلة لكليهما ، والهويات الجديدة التى ستفرض ذاتها التجميعية بقوة في المستقبل من العقول ، بكل جروح ذلك في النسيج القديم - والانتقالى - ريشما تتخلق الهويات الجماعية الجديدة ، وترسخ مؤسساتها المتعددة للحدود القديمة ، والمفاهيم والعلاقات التى ارتبطت بها . هذا العالم المتغير - ودخله أوروبا - لن تقتصر تحولاته على هدم الابنية الشمولية القديمة ، والطوباويات المطلقة التى ينطلق منها ، ومحاولات السيطرة على الحقل السياسى ، والاجتماعى وفقا لنماذج تعبوية ، وهندسات اجتماعية قائمة على الجبر والقسر والارغام فقط . ولكن الأكثر بروزا في المشهد الأوروبى خصوصا - والشمالى عموما - هو أزمة الليبرالية السياسية ، والنظم الفلسفية الكبرى التى كانت تسيطر على حقل انتاج المعارف والفلسفات والعلوم الانسانية . ففي عالم غربت فيه الماركسية والبضوية ، ومحاولات التركيب والتوفيق بين هذين النسقين ، وبدء التفكيرية ، وما بعد الحداثة وعصر النسبيات التى لا حدود لها في القيم ، والافكار ، والانظمة . تبده الانظمة الايديولوجية الليبرالية في محنة ، وأزمة ، مع انهيار العوالم الايديولوجية ، وصعود موجة حقوق الانسان ، وعودة الحوار الأوروبى حول مفهوم المجتمع المدنى - فلسفيا ، وسياسيا ، واجتماعيا - وتدهور مواقع الاحزاب السياسية الشيوعية الأوروبية ، وأحزاب اليسار على وجه العموم ، واصبح الجميع ينادون بنظام حقوق الانسان ، وتحولت اللغات السياسية - بما هى رؤى وفلسفات ونظرة على العالم - الى نظام لغوى سياسى شبه مفتوح يتحدث عن نفس القيم ، والاقانيم السياسية التى تتمحور حول نظام حقوق الانسان بأجياله الثلاثة ، ان هذا الوضع الفريد في المشهد السياسى - الفلسفى الأوروبى حيث الجميع ينادون بنفس القيم بتلويحاتها المختلفة عن أزمة النظام الليبرالى ، ويتواكب معها . ان السوق المفتوحة لتبادل السلع السياسية والاستهلاك المتماثلة - حيث المعايير القياسية ونوعية المنتجات والخدمات والسلع واحدة - تعنى اننا ازاء سوق مفتوح في ظاهره ، وشكله ، وقواعده وقوانينه ولكننا ازاء سوق مغلق في مكوناته الأساسية ، وتبادلاته . وهو ما جعل

وتشكل خطرا جسيما على حريات المجتمعات المدنية في هذه الدول ، والتى تمثل جوهر الموارث والتقاليد التاريخية الأوروبية - تحديدا - ومن ثم يمكن لنا تفسير اثر المتغيرات التى لحقت التجربة السوفيتية - وغيرها من التجارب الماركسية الأوروبية الشرقية - بعد رحيل برجينيف عن السلطة موتا ، وبدء عمليات اصلاح تدريجى بدءا من اندريوف ، وتشيرننكو ووصولا الى بيريسترويكا ، وجلاسنسوت جورباتشوف التى لم تكن سوى محاولات اللحظة الأخيرة ، وسلوكها السياسى - الفكرى لوقف عمليات انتشار الوهن الهيكلى في ثنايا النظام السياسى - الاجتماعى ، والتى عادة - اذا ماجاعت في اللحظات غير المواتية - ماتساهم في تفكيك بنية النظام المريض ، وتسرع من عملية انهياره . وهو الأمر الذى يمثل صور المشهد السوفيتى الامبراطورى في نهايات العقد المنصرم ، وأوائل عقد التسعينيات ، والتى انتهت بتفكك ما كان يسمى بالامبراطورية السوفيتية ، والاتحاد السوفيتى ، ويؤثر بالغة السرعة تعكس ايقاعات الزمن ما بعد الحديث ، الذى كان انهيار الماركسية في الحكم ، كأيديولوجية ونظام حياة ، وقيم ودولة ، تجليا من تجلياته الدامية .

ولا مراء لدينا ان الانهيار العاصف ، للبنىات القديمة فيما كان يسمى بالكتلة السوفيتية ، لم يكن فقط تعبيرا عن ذروة الازمات الداخلية ومتغيراتها في داخلها فقط - وليس هنا موضع تحليل ذلك - وانما ايضا كانت تعبيرا عن ارهاصات العالم ما بعد الحديث ، التى بدأت تظهر في ثنايا الثورة الصناعية الثالثة ، وما بعدها ، والنظام الاعلامى وسطوة عوالم الصورة في تشكيل رؤى العالم ، وادراكات البشر بلا حدود أو ستارات حديدية .

ان التغير في بنية النظام الدولى ، وسيطرة قطب احدى يتمثل في الولايات المتحدة - في هذه المرحلة الانتقالية - كان يمثل ايضا نتاجا لسلسلة من التحولات الداخلية في الغرب كله ، تحت وطأة الابداعات التقنية ، والمعلوماتية المذهلة ، وعمليات التكيف معها - السلسلة والمتعثرة في ان في هذه البلدان - ولكن الوضع الان في المرحلة الانتقالية ، يعكس سطوة التحولات الكبرى المتعددة للحدود والجنسيات ، والشعوب ، والقوميات ، والثقافات ، والتى تقودها الشركات الامبراطورية العملاقة المتعددة للجنسيات ، والحدود والتى تمثل تغييرا للجغرافيا السياسية للعالم - في العمق لا في شكل ورسم هذا العالم على الخريطة - والتى ترهص بالتغير في مفهوم الدولة القومية وكيونيتها الفلسفية والسياسية والاجتماعية - تحت وطأة النظام الاعلامى الهائل ، الذى يسيطر على اجواز الفضاء ، يبيت رسائله الاعلامية بعيدا عن نظم الرقابة والضبط والسيطرة التقنية والسياسية ، والتشريعية ، والقومية التى كانت سائدة فيما مضى .

اجنحته الراديكالية ، وجمود الحزب الشيوعي الفرنسي
الأيديولوجي ، وسيطرة قلة محدودة على قيادته ،
والعصف بكل محاولات تجديده خلال السنوات
الماضية .

ولاشك ان هذه الظاهرة التي بدأت في نهاية عقد
السبعينيات وسميت بأزمة الحكومة في النظم السياسية
الايوروبية المتقدمة ، وبدء مايسميه موريس ديبرجيه - في
نهاية عقد الثمانينيات - الحنين الى الضعف من الناخب
الايوروبي والفرنسي ، أي عدم حسم الصراعات
الانتخابية حول السياسات ، والاتجاهات الأساسية في
المجتمع السياسي الايوروبي ، بمعنى عدم التصويت
لاحزاب ، وقيادات تسيطر على النظام السياسي ، والميل
الى تفكيك الصيغ القديمة في هذا الاطار .

وهو ما يمثل في تقديرنا عرضا من أعراض التحول
الكبير الذي كان يتخلق جنينا في حنايا الواقع
الاجتماعي - الثقافي - التقني في هذه البلدان - وأقول
الخطابات السياسية التقليدية ، وفجوات المصادقية التي
بدأت تظهر بين المواطن - الناخب ، وبين أحزاب
التقليدية ، الكبيرة .

وفي ذات المستوى ، فإن ذلك يمثل تعبيرا عن هذا التغير
الكبير في علاقة المواطن بالسياسة ، وبالعالم المرئيات
وبثورة الاعلام المرئي وسيطرته الآن على الحقل السياسي
الايوروبي ، إن الحزب السياسي ، بما هو أيديولوجية ،
وبنية تنظيمية ، ومؤسسة ، وتجميع للمصالح والتجنيد
السياسي ، لم يعد حضوره في الحياة اليومية كما كان في
الماضي ، فقد تحولت هذه العلاقة المباشرة الى نمط غير
مباشر ، ثم إلى نمط رمزي ، ثم إلى علاقة مرئية ،
ومسموعة ، ومقروءة عبر النظام الاعلامي في السنوات
الآخيرة . أصبح الاعلام هو موضوع لفنتنة السياسي الذي
سحر بعالم الصورة ، لأنه طريقة إلى البرلمان والوزارة ،
والرئاسة ، ووسيلته الأساسية في علاقته بجماعات
الناخبين .. ونظرا للتغير في علاقة المواطن - الناخب
بالزمن ، والسياسة ، أصبح الاعلام المرئي - الذي يقضى
المواطن جل فراغه أمامه - هو الذي يساهم في تغيير
الاتجاهات ، وصناعة الصور وإضفاء المهابة على رجل
السياسة الحزبي ، والحكومي ، أو أضعاف مكانته ..
والإيقاع السريع للحياة اليومية ، أصبح يفرض نفسه
على طبيعة علاقة المواطن - الناخب بالمجتمع السياسي
النخبوي ، ونجومه وأصبح هذا الإيقاع يفرض نفسه
بقوة في تغيير اتجاهات المواطنين إزاء الأحزاب ، ورموزها
السياسية . وثمة ظاهرة أخرى تتمثل في هذا التداخل بين
نجوم الاعلام ، ونجوم الأحزاب السياسية - إذا جاز هذا
التعبير - أو التحالف بين الصفوة الاعلامية ، والصفوة
السياسية في أوروبا .

إن قوة تيارات البث المرئي في السياسة ، والواقع
الاجتماعي . انعكست ذلك على وضعية الأحزاب

بعض كبار المفكرين الايوروبيين يرون أوروبا تعيش في
عصر الايديولوجية الناعمة أو الرخوة ، أو عصر حرية
بلا اختيارات حقيقية ، (انظر مؤلفنا خطاب الزمن
الرمادي القاهرة ١٩٨٩) .

وهنا - اذا ما استمرت هذه الظاهرة خاصة مع وصول
التفكيكية الى مشارف ذروتها ، ومازقها - سنكون ازاء
أزمة كبرى في العقل والضمير الايوروبي والغربي ، مع
بدء تفكك البنيات والانساق الفكرية الحديثة ، وبدء
تشكل المجتمع مابعد الحديث وظهور أشكاليات المعنى ،
والوجود ، والعدم كاشكاليات ، واسئلة قديمة وحديثة
معا تدور حول الماهيات الأساسية حول الكينونة والمصير
الانساني وهي موضوعات وأشكاليات بدأت تطرح للحوار
في الدوائر الثقافية والاعلامية الاوروبية .

في ظل هذه الصور الجديدة - بعضا منها اثير فيما
بعد الحرب العالمية الثانية مع الوجودية ثم الماركسية -
ما الذي ترمض به الانتخابات الاوروبية الأخيرة ، التي
نفرد بها هذا الملف ، توصيفا ، وتحليلا ، واستشرافا عبر
مجموعة متميزة من الخبراء والباحثين ؟ ..

الواقع ان الملامح الجديدة التي حاولنا ان نرصد
بعض مكوناتها سابقا - وعلى نحو مبسّط ربما يعكس
محاولة للامساك بظواهر غير مكتملة ويشوبها الابتسار
ايضا - نجد ظلالتها في الحياة السياسية والحزبية
اليومية في أوروبا الغربية الآن . واذا حاولنا ان نسرد
بعض الامثلة على ذلك ، فنطرح مايلي على سبيل التمثيل
والدلالة لا الحصر :

١ - ان انعكاسات الثورة الصناعية الثالثة -
وارهاصات مابعدهما - تبدو في العلاقة بين العامل ،
والآلة ، وبدء تصدع العلاقة القديمة - ونظرياتها
ومفاهيمها - مع ظهور عالم الروبوت ، والحاسبات
العلاقة وامكانية تحول ذلك الى مساحات أوسع من
العمل والتنظيم الاداري ، والتخطيط القطاعي ، وخاصة
مع ثورة التقنيات مافوق الدقيقة ، والتي دخلت في صلب
نسيج نظام الحياة اليومية بدءا من العمل ، الى مفاهيم
الزمن ، والتهور وأوقات الفراغ .. الخ . ويتزامن مع ذلك
ظواهر الانومييا والقلق ، والاغتراب - من طراز فريد - كل
ذلك مع تشظى العلاقات الاجتماعية ، وانشطارها الى
ذرات بفعل تحلل الاطر القديمة التي تشكلت حول المفهوم
القديم للمجتمع المدني ، وانسقة المجتمع السياسية -
والأحزاب والجمعيات والاعلام - والوشائج القديمة في
علاقات الافراد في مؤسسة الأسرة - والمؤسسات الموازية
خارجها - وفي العلاقة مع الطبيعة .. الخ . ان ذلك ساهم
في أضعاف مؤسسة الحزب السياسي في علاقته بقواعده
الاجتماعية ، وفي سيطرة نخب حزبية محدودة على قمة
الأحزاب ، وضعف ديناميكية هذه الأحزاب الكبيرة ،
وتحولاتها السياسية والأيديولوجية - مثال الحزب
الاشتراكي الفرنسي وانتقالاته الى الوسط وتهميش

العرب والمسلمين والافارقة - تكشف عن تناقض في الموقف الأوروبي إزاء الثقافات الأخرى لدى حين تطرح أوروبا الليبرالية ، والحريات المدنية ، وحقوق الإنسان والتعددية كعلامات على تعبير الليبرالية عن الحاجات الإنسانية ، والتوافق مع الطبيعة الإنسانية كما يطرح الأمر في الأساطير الليبرالية الشائعة والتي تروج بطول العالم وعرضه الآن . وبين هذا الموقف من الآخر ككيونة وعالية وجود وثقافة وقيم ، هذه الموجة الهيمنية النازية لنفيه خارج الذات الليبرالية ، المأزومة الآن .

إن هناك بدايات لترتيبات متعددة للحدود الراهنة للدول القومية الأوروبية ، وسوف تزداد هذه التشكيلات والتنسيقات المتعددة للحدود ، وإن كان ذلك سوف يحتاج إلى مرحلة زمنية ، وخاصة في ارتباطها مع تحولات الدولة القومية ، ووجوه تغيرها مع المتغيرات الجديدة في أوروبا ، والعالم .

إن هذه الصور الجديدة التي تلوح ملامحها في المشهد الأوروبي والغربي الجماعي الراهن ، والمجتمع المتلفز الذي تسيطر المرئيات والصور على مقاليد - وربما مقاديره المستقبلية بما يعكسه من وحشية وإبتسارات في المعارف - ، وهذا الوهن لعالم الأيديولوجيات والأحزاب السياسية التقليدية ، والأنماط المخفية ، للصفوة الأوروبية السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وإمكانات بروز ظواهر جديدة ومختلفة ، هي التي دفعت السياسة الدولية لاتخاذ الانتخابات التي جرت في عدة دول أوروبية مناسبة لدراسة هذه الأحداث الانتخابية ورصد متغيراتها ، ووقائعها ، وفقا لمخطط أولى في الحالات الانتخابية البريطانية ، والإيطالية ، والألمانية ، والفرنسية ، ثم محاولة إستشراف الاحتمالات التي ترهص بها الظواهر السياسية - الثقافية والاجتماعية - التي تبدو بعضها من ملامحها ، وسماتها - التي لازالت في طور الابتسار - في النظم السياسية الأوروبية .

وقد تناول الباحثين والخبراء المشاركين في هذا الملف موضوعاته على مستويين ومحورين يتمثلان فيمايلي : الأول : ويتناول أحداث الانتخابات التي جرت أخيرا في بريطانيا ، وإيطاليا ، وألمانيا ، وفرنسا . وذلك عبر تحليل الأوضاع السابقة على الانتخابات ، وأداء الانتخابات ، ومؤشرات في ضوء مستقبل الأنظمة السياسية الحديثة في هذه الدول .

وفي التقرير الأول حول الانتخابات العامة ومستقبل النظام الحزبي البريطاني الذي أعدته نزيهة الأفندي تناولت تحليل العمليات الانتخابية ، ومواقف الأحزاب الرئيسية ، وبرامجها ، ونتائج الانتخابات ومستقبل النظام الحزبي البريطاني وذلك على نحو ضاف .

وقد تناول عز الدين شكرى الانتخابات الإيطالية - وفقا للأبعاد السابقة . وكشف التقرير الذي أعده ، عن أزمة النظام السياسي ، وإنطلاقا من أبنيته ، أي النظام

السياسية الكبيرة ، والتقليدية التي كانت تشكل الخريطة الحزبية والتوازنات السياسية في هذه البلدان . وقد ترتب على ذلك تنامي دور الاعلام - والمرئى تحديدا كأداة هامة في بلورة المصالح ، وتشكيل الاتجاهات في المجتمع السياسي ، والتأثير على مسارات الكتل التصويتية في الانتخابات العامة ، أو الإقليمية .

إن متابعة وضعية الأنظمة الاعلامية المرئية - وغيرها - يكشف عن أن هذه الأنظمة المرئية سوف تلعب أدورا مستقبلية في الحقل السياسي والثقافي على نحو سوف يغير من أنظمة اللغة السياسية ، والمفاهيم ، والمكانات بل ربما ستصبح في العقود المقبلة - مع التطورات المذهلة في عالم التقنية - اللغة المرئية ، والصور ذات تأثير كبير في العالم ما بعد الحديث .

٢ - في المراحل السابقة من تطور المجتمع الحديث ، وأنظمة الانتاج الصناعي ، وعلاقات الانتاج كانت علاقة الانسان بالبيئة تتمثل في محاولات السيطرة على البيئة وإستغلالها ، وإعتصار خيراتها ، ومواردها وتطويعها لصالح النظام الانتاجي الرأسمالي وقواعده وعلاقاته ، ومصالح قواه السياسية - الطبقة المسيطرة - كان هناك أسطورة سائدة ترى علاقة الانسان بالطبيعة من منظور أحادي ، أي أفعال ايجابية نازعة للسيطرة المباشرة من الانسان على البيئة الطبيعية ، وخضوع وإمتثال من جانب الطبيعة ، وتمحورت حول هذه الأسطورة أبنية فكرية وسياسات عمل ، وإدراكات شائعة . ولكن هذا الوضع أصبح الآن موضع مراجعة ، وإعادة صياغة ، فالبيئة الآن تساهم في تشكيل الحقل الانساني، والمعرف ، والتقني في أوروبا ، وذلك في إطار الحاجة إلى علاقة إنسانية جديدة مع الطبيعة ، تحدد شروط العمل الانتاجي والصناعي إنطلاقا من ردود الطبيعة على الفعل الانساني ، وتمردها على أنظمة السيطرة والاستغلال الانساني ، وهو ما يتمثل الآن في إرتفاع معدلات حرارة الجو ، ومشاكل ثقب الأوزون وغيرها من الاختلالات التي نشأت عن عدم التوازن في النظام البيئي العالمي . وقد أدى ذلك الى التأثير في الحقل السياسي الأوروبي ، ونشوء أحزاب وجماعات الخضر ، والدفاع عن البيئة والتنسيق العابر للحدود الحالية داخل أوروبا ، والموقع الجديد الذي إتخذته هذه الأحزاب في الخريطة الحزبية التقليدية الأوروبية ، ودخول عناصر راديكالية داخل هذه المجموعات ومزاحمة هذه الجماعات الجديدة لقوى سياسية قديمة في أوروبا .

٣ - إن نمو ظاهرة اليمين المتطرف في أوروبا ، بما تعكسه من دلالات في الثقافة السياسية ، ومناطق للأحزاب الكبيرة ، تمثل حالة أوروبية مقلقة ، من زاوية مدى تعبيرها عن تطور الليبرالية الغربية ، ومازق تطورها السياسي وأزماتها الاجتماعية، وظواهر البطالة ، وما تعكسه من نظرة متدنية للآخر غير الأوروبي - وخاصة

الحزبي ، والانتخابي ، وشكل النظام (أي البرلمانية) وقاعدة التأييد التي يستند إليها ودرجة السيطرة ، والميل إلى التفتت وتوزيع القوة بين أطراف النظام على نحو لا يسمح بإنتاج أغلبية ، وجمود التحالفات بين الأطراف . تناول أزمة النخبة السياسية الإيطالية ، والانفصال المتزايد بينها وبين الجماهير ، وغياب ميكانزمات داخلية لتأطير الرغبة في التغيير مع وضوحها ، فضلا عن أزمة الدولة وأزمة التكامل بين الشمال الصناعي ، والجنوب ، وهي ظواهر جديدة وجدت تعبيراتها السياسية في الانتخابات الأخيرة ودرست نيلين منير توليفي ما أسمته ألمانيا الموحدة في الانتخابات المحلية ، وتأثيراتها على الوحدة الأوروبية ، ودرست مقدمات نتائج إنتخابات برلين ، ودراسة للقوى المتصارعة ومجموعات الأحزاب اليمينية ، ونزعتها التنشوية ومواقفها من الأجانب ، وللالان « الشرقيين » ، وحزب الخضر ومطالبه ، ثم حزب الاشتراكية الديمقراطية والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والحزب المسيحي الديمقراطي ، وربطت تحليليا بين مواقف هذه الأحزاب والعلاقة بين الانتخابات المحلية وإجراءات الوحدة الأوروبية ، وتأثيراتها المحتملة على موقف ألمانيا تجاه الوحدة الأوروبية .

وقد تناول الباحث الفرنسي البارز مارتان فيرلييه استاذ الاجتماع السياسي في جامعة باريس (١) - السوربون والباحث في معهد الـ ORSTOM ظواهر اليمين المتطرف في فرنسا وأوروبا تحت عنوان سياسة التلويح بالأسوأ والخوف ، وهي رؤية تحليلية لظواهر اليمين المتطرف إنطلاقاً من أوروبا ، ومحلها بالتحليل إلى ضفاف أبعد ، في مقالة كتبت لهذا الملف خصيصاً بعد الاتصال به ، وموافقته مشكورا على المساهمة ، وهذا اتجاه سوف تحاول السياسة الدولية التوسع فيه مستقبلا ، حتى تضع أمام القارئ العربي رؤى وتحليلات أساتذة مرموقين في العلوم السياسية والاجتماعية في الجامعات والمعاهد الغربية العريقة ، كمثال على تفاعل في الرؤى ، ووجهات النظر بين الجماعة العلمية المصرية ، والعربية في العلوم السياسية ، وبين نظرائها في الخارج .

وقد تناولنا في المحور الثاني من محاور هذا الملف ، بعض الرؤى والتأصيلات التي قدمها بعض الزملاء ، إنطلاقاً من المتغيرات والظواهر السياسية الجديدة في أوروبا ، وما تنبئ به من مؤشرات ، وإحتمالات مستقبلية .

وفي هذا الإطار تناول وحيد عبدالمجيد تحولات الديمقراطية المعاصرة : ديمقراطية تعددية لا ليبرالية ، حيث يقدم رؤية خاصة ترى أن المفهوم السائد الآن للديمقراطية يراها عملية إجرائية بالاساس ، لاصلة مباشرة لها بأى جوانب قيمية أو مثاليات ، وإنما أهميتها

تكمن بما تولفه من نظام قادر على تدعيم وتنظيم التنافس بين النخب ، وأن الديمقراطية المعاصرة هي عملية للحكم لا تنطوي على التزام بأى نوع من الاهداف ، ولا يجاد مجتمع ذي خصائص معينة وربط هذا التصور الذي قدمه بدور التنظيمات الوسيطة ومواقع المشاركة في النظام الديمقراطي ، وذلك انطلاقاً من رؤيته للظواهر الجديدة في الانتخابات التي جرت في بعض الدول الأوروبية مؤخراً منتهيا الى رؤيته الخاصة بأن الديمقراطية كعملية إجرائية ، تتحدد قيمتها الكبرى في قدرتها على تنظيم التنافس المقترح بين المصالح والنخب الرئيسية في كل مجتمع بما يتيح تداول الحكم بينها دون تسلط أو احتكار وقام د . ابراهيم عوض بدراسة وتحليل تطور الانظمة الحزبية في أوروبا الغربية ، مستعرضا التطور التاريخي للأنظمة الحزبية في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مرحلة السبعينيات وسماتها الاساسية ثم تناول التطور الذي كشف عنه الانتخابات الأخيرة ، ومصادر التطور في الانظمة الحزبية ، تأسيسا على أن الاتجاهات التي كشفت عنها انتخابات الربيع تعد بلورة لتطور شهدته الانظمة الحزبية في الثمانينيات ومطلع عقد التسعينيات ، ويرى أن التطور المستقبلي يمكن إسناده الى مصادر أربعة هي الأزمة الاقتصادية للبلدان الصناعية منذ السبعينيات ومسألة الهجرة غير الأوروبية لمجتمعاتها ، وإنهيار الاتحاد السوفيتي وإختفاء الماركسية كأيديولوجية بديلة ، وترسخ قيم عالم ما بعد المادية وأخيرا عملية التكامل الأوروبي .

وقام د . محمد السيد سعيد بتأصيل أفاق تطور التشكيلات الداخلية في أوروبا ، ولاسيما إشكالية تآكل القدرة على الحكم ، أو أزمة المحكومة السياسية التي دأب على طرحها الفكر الأوروبي المحافظ في المجتمع الجماهيري . وظواهر الاستقرار النسبي لحكم المحافظين ، وهل تشكل نتائج الانتخابات الأخيرة تهديد بإنبعث الفاشية ، ومن ثم إشكالية مصير الاستنارة الأوروبية التي شكلت قاعدة الحضارة في أوروبا منذ القرن السادس عشر ، وطرح أيضا الاتجاهات التفاؤلية التي تنظر إلى مسار التطور الأوروبي المستقبلي إنطلاقاً من البحث عن معطيات جديدة تتلاءم مع الرغبة في تأسيس أساليب حياة جديدة وأساليب جديدة في المشاركة في إطار مجتمع مفتوح . ثم تناول محددات التحول في التشكيلات السياسية الأوروبية ، وبعد ذلك قام بتحليل الآثار الرئيسية على التطور السياسي الداخلي ، متناولا تطور الرأسمالية المعاصرة ، وتطور أدوار الدولة في المجتمع ما بعد الصناعي ، والاشكاليات الثقافية . للتطور الأوروبي ، وخلصت الدراسة إلى عدة إستنتاجات رئيسية تمثلت في أن المحدد الرئيسي لتحول التشكيلات السياسية الأوروبية هو الثورة التكنولوجية الراهنة ، حيث تفرض إستقطابات ومؤثرات إجتماعية وسياسية

الشرعية للترتيبات الاحتكارية التي تدعم النظم الإذاعية العامة (٢) الرواج المتنامي لحلول السوق ، والنزعة لخفض التنظيم في الاتصال ، وسخط الجمهور وعدم رضائه عن البث التلفزيوني المقيد . ٣ - ومحاولات التنسيق بين القوانين الإذاعية داخل السوق الأوروبية وأوروبا بعد إستحالة حماية الحدود من هجمة الاعلام الخارجى عبر الأقمار الصناعية . وعرضت بعد ذلك لثلاثة اتجاهات لتفسير ما يحدث منها المنظور التكنولوجى ، ثم منظور فك التنظيم كل ذلك في إطار وضعية أوروبا الاعلامية في إطار نظام إعلامى عالمى متغير ، وتسيطر الولايات المتحدة على أجوائه ووسائله ، وحدود تأثيراته المختلفة .

وتناول عبدالفتاح الجبالى أوروبا وإشكاليات الوحدة النقدية إنطلاقاً من أن مشروع أوروبا الموحدة - وهو مشروع تخلق كنواة عبر إتفاقيات السوق المشتركة - وإشكاليات الوحدة النقدية بإعتبارها واحدة من الاشكاليات المركزية في هذا المشروع الأوروبي الموحد ، وتناول في ذلك تطور النظام النقدي الأوروبي والاسس التي قام عليها وتطوراته ، ثم قام ثانياً بتحليل الموقف البريطاني من الوحدة النقدية ، وقام ثالثاً بتناول قمة ماسترخت الهامة ، وهي الاتفاقية التي تضمنت تحديد أول يناير ١٩٩٤ لبدء العمل بالمرحلة الثانية من الوحدة النقدية والتي يتم خلالها إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية التي تتولى التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء ، والتعاون بين البنوك المركزية ومتابعة أداء النظام النقدي الأوروبي . ومع نهاية عام ١٩٩٦ يتم وضع الخطط التفصيلية لقيام النظام الأوروبي للبنوك المركزية تمهيداً لاستخدام عملة أوروبية موحدة .. إلخ . وتناول المقال أخيراً مستقبل النظام النقدي الأوروبي والقضايا والتساؤلات التي لم يتم حسمها في الاتفاقية ، ومازالت قيد الدراسة ، بسبب إختلاف وجهات النظر بين الحكومات الأوروبية المختلفة ، وذلك بسبب تباين الأداء الاقتصادي فيما بينها ، وعدم إستقرار أسعار الصرف . وبقي أن نذكر أن المساهمات المتميزة التي قام بها الزملاء المشاركون في هذا الملف تمت في إطار ضغط الوقت ، والمساحة المحددة للتقارير المختلفة ، ومع ذلك قام كل منهم بتقديم جهده وتحليله المتميز ، والمقدر . فيرايه الأستاذ بجامعة السوربون على إهتمامه بالمشاركة في ملف العدد . وأخيراً فإن الرؤى المختلفة التي تضمنها فمال تطورات ، وتحولات ظواهره لازالت تشوبها بعضاً القيود ، كانت جديدة بالممارسة كتمرينات نظرية ، وفكرية ، وتطبيقية لامندوحة عنها في عالم بالغ التركيب والتغيير . □

كبيرة وقد تفضى إلى إنكسار التشكيلة السياسية القائمة برمتها وإن كان ذلك سيستغرق عقداً أو عقدين من الزمان .

ول سياق عمليات التأقلم الهيكلي الصعب يرى أن التشكيلات السياسية الأوروبية الداخلية ستمرت بتقلصات ثقافة التنوير الأوروبية .

وقد بحث د . سعد حافظ تأثير التغيرات العالمية على الظواهر السياسية الجديدة في غرب أوروبا ، وذلك عبر دراسة أثر هذه التطورات وتفاعلها مع التطورات الداخلية . ول هذا الإطار تناول عدة قضايا هامة منها نمو قوى الانتاج ونمو البطالة وإرتباط الأول - وملامحه المتميزة - بالنمو الطفرى المرتبط بالاوتومية كأحدث مراحل التطور التقنى ، وبالنمو الطفرى في مجالات المعلوماتية ، والاتصالات ، والهندسة الوراثية التي تمثل ركائز الثورة العلمية - التقنية الراهنة وتناول بعد ذلك ظاهرة البطالة وإنعكاسات هذه الثورة على الظواهر السياسية في غرب أوروبا .

وتناول بعد ذلك تحليل ما أسماه بزوال الشكل التقليدى للدولة القومية والظواهر السياسية الجديدة في غرب أوروبا . وهي مسألة بالغة الأهمية . ثم حلل بعد ذلك تأثيرات « رياح الشرق » ، أى تلك التغيرات التي شملت نظم أوروبا الشرقية من منظور المفزى التنظيمى ثم أجاب بعد ذلك على سؤال هل للعالم الثالث أثر على التغيرات السياسية في غرب أوروبا ؟ ثم طرح أخيراً إشكالية الأمن والخبز والبيئة ومحللاً لجوانبها المختلفة . وقامت د . ألفت حسن أفا بدراسة النظام الاعلامى الأوروبي في عالم متغير ، وقامت بعرض لمعالم النظام الاعلامى القديم قبل تحليلها للارماصات التي حملت بشائر التغيرات الحالية منذ بداية عقد الثمانينيات . وخلصت من عرض الملامح العامة للنظام القديم إلى أنه يعتبر نظاماً مختلطاً ذو مصادر مختلطة للدخل وأهداف مختلطة يحدد بعضها الحكومات والسياسيين ، وبعضها الآخر يحدده القائمون بالاتصال ، وأخرى يحددها الجمهور .. وقامت بتقسيم النظم الإذاعية في معظم دول أوروبا الغربية إلى ثلاثة مجموعات الأولى : وتشمل دول شمالية صغيرة هي الدنمارك ، والسويد ، والنرويج ، وفنلندا .

والمجموعة الثانية : وتضم الخمسة الكبار . بريطانيا وألمانيا ، وفرنسا ، وإيطاليا ، وإسبانيا . والمجموعة الثالثة : وتشمل دولاً صغيرة أخرى مثل سويسرا ، وبلجيكا ، والنمسا ، وسويسرا .

ورصدت بعد ذلك ملامح التغيير في النظم الأوروبية وقدمت بعد ذلك رؤية لتفسير عمليات التغيير في النظام الاعلامى الأوروبي . وطرحت عدداً من الأسباب المحتملة . ثم عالجت أهم عناصر الازمة التي تواجه وسائل الاعلام في أوروبا الغربية وعلى رأسها : فقدان

[٢]



الانتخابات العامة ومستقبل النظام الحزبي البريطانى

نزيرة الأفندى

خبيرة الشؤون الأوروبية
بمجلة الأهرام الاقتصادى

البريطانى ، ازاء العديد من القضايا الداخلية ذات الارتباطات الخارجية . وبخاصة فيما يتعلق بحدث « لندن » من اتفاقية « فاستريخت » الخاصة بالوحدة الاقتصادية والسياسية الأوروبية . بل ان موقف المتنصر ، أصبح اشد حساسية في ظل حملة النقد المتزايدة التى تشنها عليه السيدة « مارجرىث ثاتشر » رئيسة الوزراء البريطانىة ، بدعى عدم التزامه بمبادئ حزب المحافظين . التى اقرت منذ عام ١٩٧٩ وتمكنت على تنفيذه ، على مدى السنوات منذ ١٩٧٩ - ١٩٩٠ .

وقد جاءت الشظايا المتناثرة حول موقف بريطانيا عامة ، وحزب المحافظين خاصة ، من عملية التصديق على اتفاقية « ماستريخت » وما حركته من نوازع الخوف والقلق على اعتبارات السيادة القومية ، لتضيف بعدا جديدا في حساسية موقف « جور ميجور » وحزب المحافظين على مقعد الحكم في بريطانيا .

ومن هنا نجد انه - وعلى الرغم من تزايد قوى اليميني - ممثلة في استمرارية حزب المحافظين لفترة ستصل الى ستة عشر عاما . على المسرح السياسى .. اذا سارت الأمور على منوالها الطبيعى .

الا انه لابد وان نأخذ في الاعتبار ، ان الديمقراطية البريطانىة ، اذا كانت قد سمحت بهذه الاستمرارية ، فانه يمكنها في ذات الوقت ان تحدث التغيير ، خاصة اذا كانت عملية الاختلاف صادرة من داخل الحزب ذاته . كما ان الاسباب التى أدت الى فشل حزب العمال

عادت نتائج الانتخابات البريطانىة العامة ، التى أجريت في التاسع من شهر أبريل ١٩٩٢ ، لتؤكد حقيقتين أساسيتين ، وفي ذات الوقت متناقضتين . اما الحقيقة الأولى ، فتتمثل في استمرارية وجود حزب المحافظين على مسرح الحكم السياسى في بريطانيا ، للمرة الرابعة على التوالي .

اما الحقيقة الثانية ، فتتمثل في التغيير الذى تعكسه هذه الاستمرارية في حكم حزب المحافظين ، والذي يعنى تعاطف الاتجاه نحو قوى اليمين ، وهو الاتجاه النامى والذي يشهد ساعده .. على مرور الايام .. ابتداء من « دول شرق أوروبا وجمهوريات الكومنولث » المستقلة . انتهاء الى « السويد » ، « سورا » بالعديد من دول العالم في داخل وخارج القارة الأوروبية .

اذا كانت جاءت نتائج هذه الانتخابات ، على عكس كافة التوقعات التى خرجت بها مراكز ومعاهد أبحاث الرأى العام - لتؤكد تلاقى « وجهى العملة » فاستمرار حزب المحافظين على « صعيد الجزء » .. كان يعنى تعميق التغيير على « صعيد الكل » .

كما عكست ذات النتائج « وجهى العملة » ، على صعيد « الحياة الحزبية » في بريطانيا ، فإذا كانت قد أدت الى طوى صفحة أخرى من تاريخ حزب العمال البريطانى ، في أعقاب استقالة نيل كينوك « من رئاسة بعد فشله للمرة الثانية في الانتخابات العامة البريطانىة .

الا انها لم تطلق يد « المتنصر » ممثلا في السيد « جون ميجور » رئيس حزب المحافظين ورئيس الوزراء

جانب المعارضة ممثلة في حزب العمال بصفة أساسية ومن ثم لم يكن هناك مبررا للتعجيل في إجراء الانتخابات العامة

(٥) إلا أن الأمر المؤكد ، يشير إلى أن تصاعد حملة الانتقادات إزاء الأوضاع الاقتصادية وبخاصة بالنسبة لتصاعد أرقام البطالة والركود الذي أصاب قطاعي الصناعة والسكان ، كان لها دورها الحاسم ، في الإعلان عن إجراء الانتخابات العامة في اليوم التالي للإعلان عن الميزانية السنوية

أما بالنسبة لحزب العمال ، فقد كانت هناك من المبررات والدوافع الخاصة والموضوعية ، ما يفسر تركيزه والحاجة على التعجيل بإجراء الانتخابات العامة بصورة مبكرة ، ربما يجرده الحزب الحاكم من المبررات والدوافع التي تسر مقاومته لهذه الانتخابات .

(١) فقد اختفت مارجريت ثاتشر من على المسرح الحزبي ، ومن ثم كان عنصر المفاجأة والهجوم على النقاط الأساسية التي ارتكزت عليها سياستها الاقتصادية والاجتماعية . قد يتيح الفرصة لفوز حزب العمال ، خاصة فيما يتعلق بسياسة دعم وتشجيع القطاع الخاص ، والقضية الأوروبية ، وارتفاع معدلات البطالة الخ إضافة إلى قضايا الصحة والتعليم . (٢) حقق حزب العمال ، انتصارات يعتد بها في مجال الانتخابات المحلية ، خلال عام ١٩٩١ . ومن هنا كان تركيزه على ضرورة التعجيل بالانتخابات العامة . ونفس الوضع بالنسبة لحزب الاحرار الديمقراطيين .

(٣) كان لإعلان السياسات أو « مانفيسـتو حزب العمال » في مايو ١٩٩١ ، دورا أساسيا في انعاش الآمال واستعادة الثقة في النفس ، وإمكانية تبادل المقاعد مع حزب المحافظين بالنسبة لجانبى المعارضة والحكومة . فقد ركز على ضرورة زيادة الاتفاق العام ، خفض التضخم ، الحساسية في التعامل بسلاح الضرائب كمورد للإيرادات العامة وكحافز للنشاط الاقتصادي إضافة إلى مزيد من الاهتمام بقطاعي الصحة والتعليم العام . وإلى جانب هذا وذاك المزيد من الاندماج على الصعيد الأوروبي وإيجاد العملة الأوروبية الموحدة .

ومن هنا سوف نجد أن العديد من النقاط الأساسية التي ارتكز عليها مانفيسـتو حزب العمال في مؤتمره الذي عقد في مايو ١٩٩١ ، قد تضمنتها سياسات حكومة « جون ميجور » على مدى العام الأول من حكمها . ومن هنا فلا غرابة فعلية في التقارب الشديد في النتائج التي حملتها استطلاعات رأى العام . خلال الحملة الخاصة بالانتخابات العامة ، والتي أعلن عنها بعد الإعلان عن الميزانية الجديدة ، والتي حملت العديد من السمات الأساسية التي سبق وطالب بها حزب العمال . ومن ثم انتزعت منه لعظم أسلحة « هجومة » وأصبح الفيصل الأساسي يتمثل في « شخصية » زعيمى الحزبيين .

وتهاوى الدور الذي كان يمكن أن يلعبه حزب الاحرار الديمقراطيين ، يمكن أن تكون مؤشرات لبداية جديدة وروية مختلفة ، يطرحها كلا من الحزبين الآخرين .

أولا : ما قبل الانتخابات العامة :

توضح المتابعة والرصد لتطورات الأحداث على صعيد الحياة السياسية في بريطانيا ، حرص رئيس الوزراء البريطانى « جون ميجور » على عدم الرضوخ للمحاولات المستمرة من جانب حزب العمال برزامة « نيل كينوك » من أجل الإعلان عن إجراء الانتخابات العامة بصورة مبكرة عن التوقيت الذى يراه هو ملائما .

فقد بذلت هذه المحاولات منذ الأيام الأولى لتولي منصبى زعيم حزب المحافظين ورئيس الوزراء ، خلفا للسيد مارجريت ثاتشر في نوفمبر ١٩٩٠ .

إلا أن « ميجور » استمر في المقاومة حتى أعلن في مارس ١٩٩٢ ، عن إجراء الانتخابات العامة في التاسع من أبريل من العام الحالى . ولاشك أن هناك من الدوافع الخاصة والموضوعية ، ما يفسر هذا الاحجام وعدم الرضوخ بداية .. ثم الإعلان عن إجراء هذه الانتخابات بعد ذلك . كما أن هناك من الدوافع الخاصة والموضوعية ، ما يفسر هذا الالتحاح من جانب حزب العمال ، برئاسة زعيمة « نيل كينوك » من أجل إجراء هذه الانتخابات بصورة مبكرة .

وتتلخص هذه الدوافع الخاصة والموضوعية من وجهة نظر حزب المحافظين ، في عدة نقاط أبرزها :

(١) رغبة « جون ميجور » في إتاحة الفرصة أمام حزبه لوضع الاستراتيجية والتكتيك الانتخابى الكفيل بمواجهة وتخطى كافة التحديات التي تمثلها انتقادات حزب العمال ، والمانفيسـتر الحزبى الذى أعلنه في بداية عام ١٩٩١ ، وتحديدًا في مايو من العام الماضى . (٢) أن تكون قد اتبعت له الفرصة الكافية لتوضيح بصماته الشخصية ورويته الخاصة للقضايا السياسية والاقتصادية التي تواجه المجتمع البريطانى بعيدا عن الصياغة التاتشيرية .

(٣) أن يكون موقف حزب المحافظين قد تحدد بصورة واضحة وقاطعة إزاء قضية الوحدة الاقتصادية والسياسية الأوروبية بغية سد الطريق أمام إمكانية استغلال حزب العمال ، برئاسة « نيل كينوك » ، للورقة الأوروبية . ومن هنا نجد أن مؤتمر حزب المحافظين قد عقد في أكتوبر ١٩٩١ ، وقمة ماستريخت « عقدت في ديسمبر من ذات العام ، وفي ظل التطورات الإيجابية الخطيرة التي أسفرت عنها ، كان خوفا الانتخابات العامة ، من موضع الثقة .. مقارنة بما سيكون عليه الوضع في حالة إجرائها قبل هذا التوقيت . أى أبريل ١٩٩٢ .

(٤) كما أن حزب المحافظين - لم يكن في موقف حكومة الأقلية - التي تخضع للمناورات الحزبية والسياسية من

ثانيا - المناخ السياسي والاقتصادي :

اتسم المناخ السياسي في فترة ما قبل الانتخابات العامة ، بالمنافسة الشديدة . فكما سبق وأوضحنا . كان « جون ميجور » يسعى الى تأكيد بصماته الخاصة والفصل بين « مرحلته » ومرحلة « مارجريت ثاتشر » وتخطى فجوة الانتقادات التي تفصل بين برنامج وسدات حزبه وحزب العمال . ومن هنا كان شعاره « مجسم بلا طبقات » .

اما « نيل كينوك » فقد كان يرى ان الفرصة قد حانت للثأر من الهزائم الثلاث المتوالية التي منى بها حزبه . بعد ان خاض بنجاح الانتخابات العامة في عام ١٩٧٤ . ومنذ ذلك الحين بعدت الشقة بينه وبين مقر الحكومة وعلى الرغم من التغييرات الجذرية التي ادخلت على البرنامج السياسي لحزب العمال . ومن هنا كان شعاره « حيا الوقت للتغير » .

ولشك ان « الأوضاع الاقتصادية » كان لها دورها الاساسي في اذكاء حمى المنافسة السياسية بين الاحزاب الثلاثة المتنافسة ، وهي اضافة الى حزب العمال والمحافظةين . حزب الاحرار الديمقراطيون (الناتج عن اندماج حزبي الاحرار والديمقراطي الاشتراكي عام ١٩٨٨) .

وقد كانت الملامح الاساسية للأوضاع الاقتصادية ، اقرب الى التشاؤم والاحباط بالنسبة لحزب المحافظين . واكثر الفرص مواتية امام حزبي العمال والاحرار الديمقراطيين . الا ان تطورات الاحداث اشارت الى صدق حدس « جون ميجور » الذي وصف نفسه في يونيو ١٩٨٩ بأنه « ليس فيلسوفا اخلاقيا ، وليس اقتصاديا او مثقفا .. ولكنه رجل سياسة عمل » .

يتضح ذلك من مقارنة التصورات التي قدمتها حكومة « جون ميجور » بعد العام الاول من توليها الحكم ، خلال انعقاد اول مؤتمر عام لحزب المحافظين في ظل زعامته الجديدة ، والذي توافق والسادس من نوفمبر ١٩٩١ .

فقد كانت الملامح العامة للسياسات المالية والاقتصادية التي تقدم بها وزير الخزانة « نورمان لامونت » خلال هذا الانعقاد تعكس الاختلاف في رؤية « جون ميجور » وفلسفته الاقتصادية مقارنة بتلك الخاصة بالسيدة مارجريت ثاتشر . فقد تضمنت زيادة الانفاق العام . وكذلك حجم الاقتراض العام لمواجهة الاعباء المترتبة على زيادة معدلات البطالة ، متطلبات الصحة والضمان الاجتماعي . وكلاهما كان امرا بغضضا من وجهة نظر الفلسفة التاتشرية التي تستند الى النظرية النقدية الحديثة .

ثم جاءت الميزانية المقدمة الى مجلس العموم في مارس ١٩٩٢ ، لتوضح تطورا جديدا واستجابة فعلية لما تقرضه الأوضاع العملية ، ممثلة في عمق الركود الاقتصادي

وارتفاع معدلات البطالة . وعلى الرغم من اعتناقه لمبدأ تشجيع القطاع الخاص « ومبادئ الاقتصاد الحر » بصفة عامة . وتفسير هذا التطور بتلخص في مقولة بسيطة . وهي ان اكثر المناطق تضررا من الاوضاع الاقتصادية المتردية . كانت تقع في « الجنوب وميدلاند » وهي معازل اساسية يسيطر عليها اعضاء مجلس العموم من المحافظين . الا انه في استمرار هذا التردى تكون الفرصة سانحة امام اعضاء حزب العمال . لاقتحام هذه المعازل .

ومن ثم حاولت حكومة السيد « جون ميجور » الموازنة بين الاهداف الثلاثة التي صاغتها لنفسها . ممثلة في خفض التضخم ، تخفيض سعر الفائدة ، واخيرا انعاش الاقتصاد القومي . وقد استطاعت تحقيق الهدفين الاولين من خلال انخفاض معدل التضخم الى ٤,١ في المائة وايضا تخفيض سعر الفائدة من جانب البنك المركزي بصورة متوالية تشجيعا على الاقتراض . مع الحفاظ على الارتفاع النسبي في هذا السعر . حتى لا تهتز « قيمة الجنيه الاسترليني » في مواجهة العملات القوية الأخرى « كالمارك الألماني » بصفة اساسية .

لهذا تضمنت الميزانية المقدمة زيادة الانفاق الكلي بمقدار ٢٢ مليار جنيه استرليني بينما الزيادة في الايرادات الكلية لن تتجاوز ٧,٧ مليار جنيه استرليني . مع زيادة الاقتراض العام من ١٢,٨ مليار الى ٢٨ مليار جنيه استرليني . حيث ان الانفاق العام قدر بـ ٢٥٨ مليار جنيه بينما الايرادات العامة لن تتجاوز ٢٣٠ مليار جنيه استرليني .

وهذا يعنى ان كلا من الانفاق العام والاقتراض العام . سوف ترتفع نسبتهما الى اجمالي الناتج المحلي . الى ٤١,٧٥ في المائة ، ٤,٥ في المائة على التوالي . مع محدودية الزيادة المتوقعة في الايرادات العامة نظرا للتوسع في الاعفاءات الضريبية بالنسبة للطبقة محدودة الدخل . وزيادتها بالنسبة لبعض المنتجات كالسيارات وبعض الانشطة « كالشركات » ، مع زيادة عبء الضريبي بالنسبة لبعض المنتجات الأخرى كالمشروبات الكحولية ، البترول ، زيت الديزل والبنزين ولكن لماذا تبايت التصورات والمقترحات المصاغة في مؤتمر حزب المحافظين الذي عقد في اكتوبر ١٩٩١ ، وتلك التي تضمنتها الميزانية في مارس ١٩٩٢ ؟

- الاجابة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة الى اعلى مستوى لها منذ « سبتمبر ١٩٨٧ » ، حيث بلغ اجمالي عدد المتعطلين ٢,٦٥ مليون شخص ، او ما يعادل ٩,٤ في المائة من اجمالي حجم القوة العاملة . كما ان هذا العبء تزايد بمقدار يتجاوز مليون متعطل منذ بداية الربع الثاني من عام ١٩٩٠ ، اي بزيادة تعادل ٦٦ في المائة . واذا اخذنا في الاعتبار فترة حكم المحافظين ككل ، فسوف نجد ان اعداد المتعطلين ارتفعت بنسبة او ٦٢ في المائة .

٤٢,٣ في المائة في انتخابات ١٩٨٧ ، يليه حزب العمال ٣٠,٨ في المائة ، ثم تحالف الاحرار والاشتراكي الديمقراطي ، بنسبة ٢٢,٦ في المائة .

سوف نجد ان توزيع الاصوات في الاقاليم البريطانية يختلف عما هو سائد بالنسبة للانتخابات العامة . فنجد ان للمحافظين اليد العليا في انجلترا ، حيث حصلوا على ٤٦,٢ في المائة من الاصوات ، مع تقارب النسب التي حصل عليها كلا من العمال وتحالف الاحرار والاشتراكي الديمقراطي . حيث كان نصيب الاول ٢٩,٥ في المائة ونصيب الثاني ٢٣,٨ في المائة .

اما في ويلز وسكوتلندا ، فان الاوضاع تختلف تماما ، حيث تقلص نصيب حزب المحافظين الى ٢٩,٥ في المائة ، وقفز نصيب العمال الى ٤٥,١ في المائة ، بينما كان نصيب التحالف ١٧,٩ في المائة . وذلك في اقليم ويلز .

وبالنسبة لاسكوتلندا ، فان النسب ، كانت ٢٤ ، ٤٢,٤ ، ١٩,٢ في المائة على التوالي . ومن ثم نجد ان توزيع الادوار النسبية لهذا الحزب او ذاك لا تأخذ طابع الثبات والجمود بصفة عامة . بل تختلف من المستوى العام الى الخاص ممثلا في الاقاليم ، وكذلك داخل المناطق المختلفة . وهذا يفسر القلق الذي ساد صفوف حزب المحافظين تجاه ارتفاع معدلات البطالة في مناطق جنوب انجلترا وويست ميدلاند . فهذه المناطق كان يسيطر عليها المحافظون بنسبة تتراوح بين ٤٥,٥ في المائة ، ٥٢,٢ في المائة من اجمالي الاصوات التي شاركت في عمليات الانتخاب في عام ١٩٨٧ . ومعنى تدهور الاوضاع الاقتصادية ، ان هذه الاصوات يمكن ان تذهب لتحالف الاحرار والاشتراكيين الديمقراطيين اولاً ، ثم لحزب العمال ثانياً .

(١) البرنامج الانتخابي لحزب المحافظين : قبل الاشارة الى البرنامج الانتخابي لحزب المحافظين خلال الحملة الانتخابية الاخيرة ، يجدر ان نشير بالاضافة الى ما سبق توضيحه ، الى الخطوط العامة التي اختطها « جوز ميچور » رئيس الوزراء لسياسته بعيداً عن الملامح التاتشيرية .

وهنا نوضح اهمية « ميثاق المواطن » وهو البرنامج الذي تضمنه الكتاب الابيض الصادر في الثاني والعشرين من يوليو ١٩٩١ ، تم تلاه ، البيان الحزبي الصادر في المؤتمر السنوي للحزب والذي عقد في « بلا كبول » في اكتوبر ١٩٩١ ، واخيراً البرنامج الانتخابي المعلن في ١٩٩٢ .

- وتبرز اهمية « ميثاق المواطن » باعتباره الاساس الذي استندت عليه البرامج الاخرى ، والتي ادت في النهاية الى تجسيد ملامح السياسة الميجورية . ومن ثم ففهم العلاقة التي تحاول مارجريت تاتشر اضعافها على المرحلة التالية لها باعتبارها استمراراً وامتداداً لها . لقد تضمن الميثاق التأكيد على دور القطاع الخاص ،

- وفي ذات الوقت انخفض انتاج قطاع الخدمات وتقلصت الاستثمارات الصناعية والتجارية . وترجم هذا كله ، في انخفاض معدل النمو المتوقع في اجمالي الناتج المحلي ، الى واحد في المائة بينما كان المعدل المتوقع في اكتوبر ١٩٩١ ، يقدر بـ ٢,٢٥ في المائة . وكان قد عانى من انخفاض النمو بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩١ .

- كما ان كافة المثالب والانتقادات التي وجهت الى جبهة حزب المحافظين من جانب العمال ، كانت تقتضي ، ضرورة تخطيها وتجنبها حتى تكون « الفرصة الفضل » امام رجل السياسي الواقعي والذي استطاع اختيار توقيت الانتخابات العامة . في الوقت الذي يلائمه ، وعلى الرغم مما كانت تحمله استطلاعات الرأي العام من نتائج محبطة للجهود .

ثالثاً - البرامج الانتخابية :

يخلص المتتبع للتطورات السياسية والحزبية على صعيد بريطانيا ، منذ عام ١٩٤٥ وحتى الان ، ان النظام الحزبي فيها اخذ ينمو تجاه نظام الحزبيين وعلى الرغم من تعدد الاحزاب الموجودة على الساحة السياسية ، التي كان يبلغ عددها اثني عشر حزباً - قبل اندماج حزبي الاحرار والاشتراكي الديمقراطي تحت اسم حزب الاحرار الديمقراطيين .

فعلى مدى هذه الفترة تولى حزب المحافظين الحكم ، لسبعة مرات اما حزب العمال فقد تولى هذا المنصب ستة مرات كان اخرها عام ١٩٧٤ . واذا اخذنا في الاعتبار الانتخابات الاخيرة يكون حزب المحافظين قد تولى الحكم ثمانى مرات ، منها اربعة فترات متوالية .

وجدير بالملاحظة انه على الرغم من انحسار دائرة التنافس الانتخابي في اطار الحزبيين الرئيسيين ، الا ان استمرار الاحزاب الاخرى الصغيرة ، يتيح الفرصة امام الآراء المتباينة والاتجاهات السياسية والمتعددة ، سواء كانت انفصالية او قومية للتعبير عن آرائها . ولا شك ان هذا التعدد والتنوع الحزبي يعد مظهر اساس من مظاهر الديمقراطية البريطانية .

كما يلاحظ في ذات الوقت ان هناك بعض الحزاب مثال حزبي الاحرار والاشتراكي الديمقراطي ، قد وعت بان فرصتها في البزوغ على المسرح السياسي والمشاركة الفعلية في الحكم . ستتزايد في اطار الاندماج وتوحيد البرامج . ومن هنا نجد انهما قد دخلا في تحالف انتخابي عام ١٩٨١ ، وخاضا الانتخابات العامة في عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٧ في ظل برنامج مشترك . حتى كان اندماجهما في عام ١٩٨٨ .

يضاف الى ما سبق ان الاهمية النسبية للاحزاب البريطانية ، تتباين فيما بين الانتخابات العامة ، والانتخابات الخاصة بالاقاليم المختلفة . ويلاحظ ذلك من واقع مقارنة نسبة الاصوات التي حصلت عليها الاحزاب الرئيسية الثلاث . فبينما كان نصيب حزب المحافظين

المزيد من المنافسة وزيادة الصادرات .

الا انه تضمن في ذات الوقت ملامح التطوير في العديد من القطاعات الخدمية كالتعليم ، الصحة ، واتاحة حرية الاختيار امام المستهلك للاستفادة من مزايا المنافسة ، الى حد اتاحة الفرصة امامه . لمقاضاة الاتحادات والنقابات العمالية التي تتسبب باضراباتها في الحاق خسائر « بالفرد » مستهلكا ، او رجل اعمال .

اما البرنامج الانتخابي الذي طرح في ارس ١٩٩٢ فيمكن اجمالاً في النقاط التالية :

- فرض معدلات تتراوح بين ٢٠ في المائة للشريحة الاولى من الدخل الخاضع للضريبة ، ٢٥ في المائة حتى ٢٧ الف جنيه استرليني ، ٣٠ في المائة لما يتجاوز ذلك .
- الاستمرار في سياسات دعم القطاع الخاص ، مع منح بعض الاعفاءات بالنسبة لضريبة الميراث ، وتقديم المساعدات الخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة التي يتم انشاءها . مع ضمان القروض المصرفية المقدمة الى المشروعات والمدن الصغيرة . الى جانب تقديم المشورات التجارية والفنية الاصلاحية .

- تنظيم العلاقات الصناعية في مجال حق الاضراب والاجازات ، العمل على تولى المرأة لمناصب عامة ، بما لا يقل عن ٢٥ في المائة من حجم هذه المناصب مع حلول عام ١٩٩٦ ، مع منحها اعانة مالية في مجال العناية باطفالها .
- خلق مزيد من الترابط والتعاون بين المؤسسات التدريبية ومجالس المؤسسات والمشروعات في مجال اعادة التدريب بالنسبة للمتطلين وتشجيع نقل التكنولوجيا من المجال الجامعي والنظري ، الى الواقع التطبيقي الفعلي .

- تشجيع الصناعات الوطنية من خلال تخفيف القيود والاجراءات المنظمة للسلع المنتجة وجعل بعضها استشارية والتوسع في تشجيع سياسة المنافسة على الصعيد القومي والاروبي .

- وعلى صعيد السياسة الاوروبية فقد تبلورت سياسة حزب المحافظين . الانتخابية - في العمل على دعم دور الجنيه الاسترليني في اطار نظام سعر الصرف الاوروبي . وفي حالة الوحدة النقدية والعملة الموحدة ، فان القرار الاساسي في هذا المجال سوف يتخذ من جانب البرلمان البريطاني ويرتبط بهذه النقطة اصرار حزب المحافظين على معارضة اية تعديلات تدخل على معاهدة روما ، وبما يلحق اية اضرار بالصناعة البريطانية وايضا مقاومة الضغوط التي يمكن ان تمارس في مجال زيادة تدخل اللجنة الاوروبية .

- انشاء هيئة او وكالة جديدة لشئون البيئة ، تجمع ما بين مراقبة تلوث البيئة والهيئة القومية للاشراف على الانتهاء ، مع حث المجموعة الاوروبية على انتهاج القوانين والاحكام البريطانية الخاصة بالبيئة .

(ب) البرنامج الانتخابي لحزب العمال :

تعرضت سياسة حزب العمال ، لسلسلة من المراجعات المستمرة نتيجة عملية الانقسام الداخلي من ناحية ، والرغبة في تخطي حاجز التصويت الذي حال بينه وبين مقعد الحكم منذ عام ١٩٧٩ .

ولذا نجد ان البرنامج الانتخابي الذي اعلنه في مارس ١٩٩٢ مع بدا الحملة الانتخابية رسميا . سبقه صدور « مانيفستو حزبي في مايو ١٩٩١ . والذي وصفه الحزب بانه برنامج للتسعينات لا تقتصر اهميته على مجرد محاولة الفوز في الانتخابات العامة ، ولكنها تتجاوز ذلك في مجال الهدف الاساسي ممثلا في مساعدة البلد . وان افكاره لا تقتصر على مصدر فكري واحد . وانما على مصادر متعددة ، وبخاصة الاحرار الديمقراطيين .

ولاعجب في ان يصدر مثل هذا البيان الذي ركز على الصعوبات الاقتصادية وخطة الحزب في مجال زيادة الانفاق العام ومواجهة متطلبات الخدمات الاساسية وفي مقدمتها « الصحة » ، التعليم ، الاسكان والنظام الضرائبي . فقد حانت الفرصة من وجهة نظر اندوائر العمالية ، مع غياب « مارجريت تاتشر » عن مقر الحكم من ناحية ، سوء الاوضاع الاقتصادية من ناحية اخرى ، واخيرا الاداء الحسن الذي سجله الحزب وحزب الاحرار الديمقراطيين في الانتخابات المحلية التي اجريت في شهر مايو ١٩٩١ . فقد اعتبرت نتائج هذه الانتخابات ، بمثابة اقتراع بذئقة لصالح العمال وضد المحافظين . حيث فقد الحزب الحاكم اكثر من ٨٥٠ مقعدا ، كما فقد الاغلبية المطلقة في اكثر من اربعين بلدية او مجلس محلي . وفي ذات الوقت استطاع حزب الاحرار الديمقراطيين ان يكسب اكثر من خمسمائة مقعد جديد واكتساب الاغلبية والسيطرة على سبعة عشر بلدية ، مقابل ثلاث بلديات قبل خوض الانتخابات .

وفيما يتعلق بحزب العمال فقد حقق مقاعد اضافية قدرت بـ ٤٦٤ مقعدا (حيث كسب ٦٧٢ وخسر ٤٠٨ مقعدا) مع تركيز فوزه في المعازل الاساسية لحزب المحافظين في الجنوب .

ولكن ماذا تضمنه البرنامج الانتخابي الذي طرح في مارس ١٩٩٢ ؟

- وفي المجال الضريبي ، نجد ان العمال طالبوا بالغاء نسبة الـ ٢ في المائة الخاصة بالضمان الاجتماعي التي يدفعها العامل في حالة انخفاض دخله الاسبوعي عن ٥٤ جنيه استرليني . مع إطلاق الحد الاقصى بالنسبة لدفعات الضمان .

- اما الضرائب فقد تم تقسيمها الى ثلاث شرائح ، الاولى تخضع لنسبة خمسة وعشرين في المائة ، ٤٠ في المائة ، وخمسين في المائة لما يتجاوز ٤٠ الف جنيه . - ترليني كصافي للدخل سنويا .

على الأبحاث العلمية وتطوير التكنولوجيا ، وبما يحل مراكزها وسيلة ربط بين الهيئات الأكاديمية والصناعة وفي مجال البيئة ، فقد أشار البرنامج على حظر الاتجار بالنباتات السامة ، وزيادة وعي رجال الأعمال بقضايا البيئة وإقامة العديد من الوكالات المتخصصة إضافة إلى وزارة حماية شئون البيئة .

(ج) البرنامج الانتخابي للاحرار الديمقراطيين وبالنسبة لحزب الاحرار الديمقراطيين ، والذي سبق الإشارة إلى التطورات التي أدت إلى بروزهم تحت هذا الاسم (تحالف الاحرار وحزب الديمقراطيين الاشتراكيون) . فسوف نجد ان نفس المنهج اتخذه - شأنهم شأن المحافظون والعمال - قبل صياغة صياغة برنامجهم الانتخابي الأخير .

وقد اتضح ذلك في مانفيسستو الحزب الذي أعلن خلال مؤتمره السنوي المنعقد في شهر سبتمبر ١٩٩١ . ويلاحظ ان سلوك الحزب تأثر بالنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات المحلية التي أجريت في مايو ١٩٩١ ، والتي حقق فيها طفرة ضخمة في عدد المقاعد . فقد اعتبر « بادى اشدون » هذه النتائج بمثابة مقياس فعلي لتزايد أهمية الحزب والدور الذي يلعبه ، خارج نطاق المفهوم التقليدي له الا وهو استيقظ اصوات الضائقة من الحزبين الكبار ومن هنا سحان مجومه المرير على « حزب العمال » باعتباره حزب اهدار الفرص ، مما أدى إلى تقلص شعبيته .

وإذا عدنا إلى البرنامج الانتخابي فسوف نجده قد ركز على عدة نقاط :

في مجال الضريبة ، فقد جمعت مقترحات الحزب بين الضريبة على الدخل والضمان الاجتماعي ، لتصبح النسبة ٣٥ في المائة بالنسبة للدخل السنوي الخاضع للضريبة ، والذي يقل عن ٣٣ الف جنيه استرليني ، ثم ٤٢ في المائة للشريحة التالية وحتى خمسين الف جنيه استرليني ، ٥٠ في المائة مما يتجاوز ذلك .

استقلال بنك انجلترا (البنك المركزي) ، وإعادة النظر في ضريبة الشركات لزيادة الاستثمار الصناعي . مع مراعاة اوضاع الدائنين الذين تراكت ديونهم ، من اصحاب المشروعات الصغيرة . وإعادة تنظيم الغرف التجارية والوكالات المحلية الخاصة بالمشروعات .

أما في مجال العلاقات الصناعية ، فقد تضمنت المقترحات تفتيت مركزية التفاوض حول الأجور . مع منح إعفاءات ضريبية في مجال الرعاية بالأطفال . والتشديد في تطبيق القوانين المناهضة للتمييز ضد الجنس . وإتاحة فرصة عشرة اعوام ، لحق الاختيار في الاحالة إلى المعاش من عدمه (٦٠ - ٧٠ عاما)

- وبالنسبة للتعليم والتدريب ، فقد حدد البرنامج نسبة ٢ في المائة ، تفرض على الشركات التي لا تخصص استثمارات في مجال التدريب ، وان تكون النسبة طبقاً

- وفيما يتعلق بالقطاع العام والخاص ، فقد تضمن برنامج الحزب اقتراح بقيام بنك قومي للاستثمار ، يلتقي فيه كلا من القطاعين للاستثمار في مشروعات البنية الأساسية طويلة الامد . على ان يمنح للمستثمر إعفاء ضريبي بنسبة اربعين في المائة لمدة عام واحد .

على ان تشمل عملية تشجيع الصناعات والمشروعات الصغيرة ، توفير الاستثمارات المالية ، إقامة مراكز لتقديم المشورات الفنية ، إلى جانب المعاملة التفضيلية بالنسبة لأسعار الفائدة .

- وفي مجال العلاقات الصناعية ، يتعين ألا يقل الحد الأدنى لاجر العامل عن ٢,٤٠ جنيه استرليني في الساعة ، على ان يمنح العمال والموظفين حق التشاور المسبق ، قبل اتخاذ القرارات التي يمكن ان تؤثر فيهم يضاف إلى ماسبق وضع قوانين مشددة في مواجهة التمييز طبقاً للجنس أو العنصر . التوسع في الخدمات والضمان الاجتماعي لتقديم مزيد المساعدة لكبار السن وغير القادرين . وإتاحة الفرصة امام القادرين على العمل .

من تجاوزا الستين عاما ، ليعملوا حتى سن السبعين . - أما في مجال مواجهة البطالة ، فقد تضمن البرنامج الانتخابي ، فرض رسم اجباري على معظم الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها رجال الأعمال واصحاب المشروعات في حالة عدم قيامهم بتدريب العاملين لديهم . وبالنسبة للشباب في سن السادسة عشرة ، ففتح لهم فرصة التدريب لمدة اربعة اعوام . أما الذين يعانون من البطالة نتيجة فقد اعمالهم ، فيتم إعادة تدريبهم لمدة ستة اشهر مع تطوير واصلاح مراكز التدريب التابعة للمشروعات والمنشآت .

وفي مجال تنظيم نشاط الشركات عامة وفي مجال المنافسة خاصة ، اشار برنامج حزب العمال إلى أهمية مشاركة العمال في ادارة صناديق المعاشات بنسبة النصف (٥٠ في المائة) . بما فيهم اصحاب المعاشات . اما المنافسة وهي النقطة التي تناولها البرنامج الانتخابي لحزب المحافظين فلم يشر إليها برنامج حزب العمال . واكتفى بالإشارة إلى ان عمليات الاندماج أو شراء مؤسسة لمؤسسة أخرى ، لا بد وان يأخذ في اعتباره معيار « المصلحة العامة » .

- وعلى صعيد أوروبا فقد انحصرت وجهة النظر العمالية ، في العمل على انتقال الاسترليني إلى المرحلة التالية من نظام سعر الصرف الأوروبي مع الحفاظ على قيمته . إضافة إلى تطبيق « الميثاق الاجتماعي » الخاص بالاعادة الأوروبية . على ان يتم استغلال الفرصة السانحة ممثلة في رئاسة بريطانيا للمجلس الأوروبي لمدة ستة اشهر ابتداء من اول يوليو ١٩٩٢ .

- وفيما يتعلق بالتكنولوجيا والبيئة . فقد اشار البرنامج إلى ضرورة تقوية قانون حماية المعلومات بما يتفق والسائد على صعيد المجموعة الأوروبية . زيادة الانفاق

الى ان زيادة حجم الطبقة المتوسطة ، ادى الى الاضرار باداء حزب العمال في الانتخابات . فكانت النتيجة التي اسفرت عنها انتخابات التاسع من ابريل ١٩٩٢ ممثلة في

حصول حزب المحافظين على ٢٢٦ مقعدا . بنقص يبلغ ٢٩ مقعدا

حزب العمال على ٢٧١ مقعدا بزيادة تقدر بأثنين وأربعين مقعدا .

حزب الأحرار الديمقراطيون على ٢٠ مقعدا بنقص يقدر بمقعدين .

وجاءت نتائج الانتخابات المحلية التي شهدتها بعض الاقاليم والمناطق في بريطانيا لتعكس من هذا الواقع الذي عايشه حزب العمال على مدى ثلاثة عشر عاما . وإن كان في ذات الوقت قد انعش آمال حزب المحافظين نسبيا ، بعد ان تقلصت أغليبيته في البرلمان (مجلس العموم) . ويتضح ذلك من واقع استعراض اداء الأحزاب الرئيسية الثلاثة على مدى الفترة منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٧ كما هو موضح في الجدول المرفق .

خامسا : مستقبل النظام الحزبي البريطاني

لا يتعين ان تنطلق محاولة استشراف مستقبل النظام الحزبي في بريطانيا ، مستندة الى النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات العامة الأخيرة . بل لابد ان تأخذ في الاعتبار عراقلة الديمقراطية البريطانية من جانب ، وحركة الأفلول والانتعاش في بورصة الزعامات والشخصيات الحزبية البريطانية من جانب ثاني . ومدى قدرة هذا الحزب او ذاك على تقديم رؤيته الواضحة لكيفية مواجهة القضايا والتطورات المتلاحقة ، المطالب المتغيرة للناخب البريطاني ، في اطار من الاستراتيجية الثابتة مع تغيير التكتيكات من جانب ثالث .

ومن هنا نجد ان الأزمة المستمرة التي يعيشها « حزب العمال » والتي ادت الى استقالة نيل كينوك ، من زعامته بعد تعثره في قيادة حزبه الى مقعد الحكم ، منذ تولى منصبه في السنوات الأولى من الثمانينات ، قد سبق وتعرض لها حزب المحافظين في سنوات الستينات والسبعينات . وهي ذات القضية التي واجهت حزب الأحرار الديمقراطيين ، خلال سنوات الانقسام والانضمام بين اجنحته المنشقة عن حزب العمال ، والمتألفة مع حزب الأحرار « سابقا » .

لقد حدث ذلك الشعور بالافتقار الى الزعامة الحزبية القيادية على صعيد حزب المحافظين ، حتى جاءت « مارجريت تاتشر » وتولت زعامة الحزب في عام ١٩٧٥ ، وقد كان السبب الاساسي في بزوغ نجمها ينصرف الى المبادئ الاساسية والثابتة لفكرها السياسي والاقتصادي . فقد كانت واضحة بالنسبة لها في مجال الرؤية والتنفيذ ، وبغض النظر عن نقاط الاختلاف والاتفاق معها من جانب الآخرين ، يضاف الى ماسبق

لدفوعات الأجور ، وان يتم التدريب لمدة يومين اسبوعيا ، بالنسبة للعمال الذين تقل اعمارهم عن تسعة عشر عاما . تقديم الكليات والمعاهد العليا والتكنولوجية ، لمنح تدريبية الى السلطات المحلية التي تقع تحت اشرافها ، لتوزيعها طبقا لاحتياجات المنطقة .

وفي مجال تنظيم اداء الشركات والمنافسة فيما بينها ، فقد اوضح البرنامج ضرورة كسر الاحتكار الذي تتمتع به بعض المؤسسات العملاقة في بريطانيا ، مثل « بريتش غاز » وإصدار قانون جديد ينظم لهذه الممارسات ، اتاحة الفرصة امام المزيد من التنافس فيما بين البنوك . وان يكون لحملة الاسهم رأيهم ، بالنسبة للمناقصات والمزايدات المتوقع طرحها .

وعلى صعيد أوروبا ، فقد اتفق الحزب مع الأحزاب الأخرى في مجال العمل على انتقال « الجنيه الاسترليني » الى المرحلة التالية في نظام سعر الصرف ، الأوروبي ، وموافقته على الجدول الزمني المطروح من قبل معاهدة « ماستريخت » ، بالنسبة للوحدة الاقتصادية والنقدية تحييد وجود بنك مركزي موحد وعملة أوروبية موحدة ، مع صياغة ميثاق أوربي لحقوق الانسان . على ان يتم العمل على تحقيق الوحدة السياسية

وفي مجال التكنولوجيا والبيئة ، اشار البرنامج الى أهمية اقامة مراكز اقليمية لنقل التكنولوجيا ، مع رفع نسبة « الميزانية العلمية » اما المخصصة للأبحاث والتطوير ، الى نسبة ٣٥ ، في المائة من اجمالي الناتج المحلي . على ان يتم التركيز في مجال حماية البيئة على خفض نسبة التلوث ، عن طريق تقييد اصدار التراخيص بالنسبة للصناعات التي يتخلف عنها كميات ضخمة من الغازات الملوثة للبيئة .

رابعا : نتائج الانتخابات

أشرنا فيما سبق الى المناخ العام السياسي الذي ساد فترة ما قبل الانتخابات ، والذي ادى بدوره الى التأثير في صياغة البرامج الانتخابية بالنسبة للأحزاب المتنافسة . وكما اتضح من تطورات الأحداث ، فقد جاءت نتيجة الانتخابات العامة ، وسط توقعات مختلفة من جانب مراكز استطلاع الرأي العام ، بالإضافة الى عنف وحدة المنافسة ، وتركزها بصفة اساسية على القضايا الاقتصادية .. وما يتفرع عنها من قضايا الجريمة والاسكان . ولذا نجد ان « بند الضرائب » قد استحوذ على اهتمام المواطن سواء من طبقة رجال الأعمال ، او الطبقة التي يستند اليها حزب العمال ، الا وهي العمالة الفنية الماهرة الممثلة للطبقة المتوسطة . والسبب في ذلك ينصرف الى ان رفع معدلات الضرائب على شرائح الدخل وبما يلتهم نسبة خمسين في المائة من الدخل الخاضع للضريبة (أكثر من اربعين الف جنيه استرليني) كما ان البداية اعلى من تلك المقررة من جانب حزب المحافظين [٢٠ ٪ مقابل ٢٠ ٪] ولذا تشير الآراء

تطور أداء الأحزاب البريطانية خلال الفترة ٤٥ - ١٩٨٧
(التركيز على الأحزاب الثلاث الرئيسية)

السنة	يوليو ١٩٤٥		فبراير ١٩٥٠		أكتوبر ١٩٥١		مايو ١٩٥٥	
	مقاعد	% اصوات	مقاعد	% اصوات	مقاعد	% اصوات	مقاعد	% اصوات
المحافظين	٢١٣	٣٩,٨	٢٩٨	٤٣,٥	٣٢١	٤٨,٠	٣٤٤	٤٩,٧
العمال	٣٩٣	٤٧,٨	٣١٥	٤٦,١	٢٩٥	٤٨,٨	٢٧٧	٤٦,٤
الأحرار	١٢	٩,٠	٩	٩,١	٦	٢,٥	٦	٢,٧

السنة	أكتوبر ١٩٥٩		أكتوبر ١٩٦٤		مارس ١٩٦٦		يونيو ١٩٧٠		فبراير ١٩٧٤		الحزب
	مقاعد	% اصوات	مقاعد	% اصوات	مقاعد	% اصوات	مقاعد	% اصوات	مقاعد	% اصوات	
محافظين	٣٦٥	٤٩,٤	٣٠٤	٤٣,٤	٢٥٣	٤١,٩	٢٣٠	٤٦,٤	٢٩٧	٣٧,٩	
عمال	٢٥٨	٤٣,٨	٣١٧	٤٤,١	٣٦٣	٤٧,٩	٢٨٧	٤٣,٠	٣٠١	٣٧,١	
الأحرار	٦	٥,٩	٩	١١,٢	١٢	٨,٥	٦	٧,٥	١٤	١٩,٣	

السنة	اكتوبر ١٩٧٤	مايو ١٩٧٩	يونيو ١٩٨٣	يونيو ١٩٨٧	
الحزب	مقاعد	اصوات %	مقاعد	اصوات %	اصوات
محافظين	٢٢٧	٣٥,٨	٣٢٩	٤٣,٩	٢٧٦
عمال	٣١٩	٣٩,٢	٢٦٩	٣٦,٩	٢٢٩
أحرار	١٣	١٨,٣	١١	١٢,٨	٢٢
واشترائيين					

المصدر

Organisation of Political Parties in Britain .
Foreign & Commonwealth office .

المناخ الاقتصادي العام ، الذي كان سائدا ، واتسم بالتردى نتيجة للحلقة المفرغة لمنازعات النقابات العمالية والحكومة العمالية التي كان يرأسها « جيمس كالاها » في ذلك الوقت .

وهو ذات السبب الذي أدى الى فوز حزب المحافظين في الانتخابات الأخيرة تحت زعامة « جون ميچورد » فكما سبق الايضاح وعلى الرغم من توليه السلطة خلفا وامدادا لفترة السيدة « مارجريت تاتشر » الا انه استطاع ان يقدم الصيغة التوفيقية بين مبادئ الاقتصاد الحر ، وبين رؤيته الخاصة الأكثر ارتباطا بمتطلبات المواطن عن طريق التوسع في الانفاق العام وغيره من ادوات الانعاش الاقتصادي ، واستجابة لما تمليه الظروف السائدة والمناخ العام . كما استطاع اخذال ما تتضمنه البرامج الانتخابية للأحزاب الأخرى ، وبخاصة العمال والأحرار الديمقراطيون . ولكن الأغلبية المتناكلة توضح ان عهد الحكومة القوية قد ولى .

ومن هنا نجد ان الزعامة الحزبية « اضافة الى وضوح الرؤية بالنسبة للبرامج السياسية ، لهما اثرهما الواضح في تحديد من الفائز في ماراثون الانتخابات ، وذلك في ظل انعكاساتهما على المجتمع والاقتصاد المعنى ، وايا كان موقعه ، وليس على صعيد المملكة المتحدة فقط . يضاف الى ماسبق قدرة الحزب المعنى ، على المحافظة على الملامح الاساسية « لفكره السياسي والاقتصادي » في اطار التطوير والملائمة .. وليس الانقلاب الشامل ، او الجمود الدائم . وما يرتبط بهما من عمليات الانقسام والتفتت وبالتالي تقلص القاعدة الشعبية التي يستند اليها .

ويتضح هذا بالنسبة لحزب العمال منذ انتهاء حقبة زعامة « جيمس كالاها » له ، وخروجه من مقر الحكم في انتخابات عام ١٩٧٩ . فقد تخبط الحزب بين الميل الى انصار اليسار المعتدل .. واليمين . فمع تولى مايكل فوق لزعامة الحزب في عام ١٩٨٠ ، كان الانقسام من جانب زعماء الجناح اليميني في مارس ١٩٨١ ، مشكلين للحزب الاشتراكي الديمقراطي برئاسة « دافيد اون » ثم كان دخولهم لانتخابات عام ١٩٨٢ ، في ظل التحالف مع حزب الأحرار الذي كان يتولى زعامته في ذلك الوقت و« دافيدستيل » . الا أن هذه الصيغة لم تكن واقعية او مقبولة من قبل اعضاء الحزبين وايضا بالنسبة لانصارهم من الناخبين .

وجاء التطور الجديد ممثلا في اندماج الحزبين . وهو ما كان يعارضه « دافيد اون » . ومن ثم فقد تحققت الواقعية السياسية ولكنها افتقرت الى الشخصية والزعامة السياسية ممثلة في « دافيد اون » واعقب ذلك استقالة « دافيد ستيل » . واختيار « بادى اشدون » وعلى الرغم من النتائج المشجعة التي حققها الحزب الجديد في الانتخابات المحلية التي اجريت في عام ١٩٩١ ، الا أن أداءه في الانتخابات العامة لم يسح له

بممارسة دوره كصانع للنجوم . الا أن عدد المقاعد التي حصل عليها ، تشير الى أن الوسط لازال موجودا .. وهناك احتمالات بتزايد اهميته في ظل تقلص الأغلبية التي كان يتمتع بها حزب المحافظين في الانتخابات الأخيرة ، وتشوق حزب العمال للخروج من عزلة الطويلة في مقاعد المعارضة ، اذا كلا منهما لا بد وان يتطلع الى الوسط .. وإلى الاصوات غير محددة الاتجاه ، وبخاصة الطبقة المتوسطة .

وهنا تطرح احتمالات دخول حزب الوسط ممثلا في الأحرار الديمقراطيون في تحالف انتخابي مع العمال ، وهو اتجاه تبدو بوادره في صفوف الحزب الأخير . وان كان لم يلقي الترحيب الكافي من حزب العمال في ظل رئاسة « كينوك » كما ان أداء الحزب في الانتخابات الأخيرة سمر في جزء منه ، بخوف انصاره من تحالفه مع العمال ، خاصة وأن رئاسته الحالية تعود الى حزب الأحرار القديم وليس الى الحزب الاشتراكي الديمقراطي كما سبق الايضاح ومن هنا يمكن تفسير خسارته لمقعدين في البرلمان الجديد .

وبالانتقال الى حزب العمال واحتمالات مستقبله السياسي ، سوف نجد انه منذ عهد حكومة « اتلي » التي كانت تتولى الحكم بأغلبية قدرت ب ١٤٦ عضوا خلال عام ١٩٤٥ ، ومع التسليم بتولى حكومات عمالية للحكم في فترات متعددة دون اللجوء الى تحالف مع الأحرار ، باستثناء عام ١٩٧٧ . فان هذه الزعامات وما شكلته من حكومات كانت ذات أغلبية برلمانية ، ولكنها تفتقر الى الزعامة الحزبية الحقيقية . ويرى المراقبون ان نفس التحدى سوف يواجهه حزب المحافظين ، في ظل فوزه الأخير ، لقد حصل على أغلبية ولكنها متقصلة اذا قورنت بالمجلس السابق ، فقد انخفض عدد مقاعد من ٣٧٥ الى ٣٢٦ ، وهى اقل أغلبية بحكم بها منذ عام ١٩٥١ ، حيث كان عدد مقاعده ٣٢١ مقعدا ، وان كان إجمالي عدد مقاعد البرلمان كان اقل حيث كان ٦٢٥ واصبح في الوقت الراهن ٦٥١ مقعدا .

كما انه - وكما سبق الايضاح - فان شخصية السيدة مارجريت تاتشر ، والتي تشبه بدورها رئيس الوزراء العمالي « اتلي » ، كانت السبب الاساسي في الأغلبية الضخمة والتي حصل عليها حزبها في عام ١٩٨٢ . وماعدا ذلك فانها حكومات ذات أغلبية ، ولكنها تفتقر الى الشخصية السياسية البارزة .

وحتى في حالة توافر مثل هذه الخصائص والسمات . فاننا يمكن ان نجد اقول لهذا الحزب أو ذاك . اذا اخط لنفسه خطأ جامدا .. أو أجرى من التعديلات والتغيرات المتتالية ما افقده السمات الاساسية ، دون تقديم البديل الملائم الذي يتوافق مع المناخ الثقافي وتوافر المؤهلات والكفاءة الادارية في تقديم هذا البديل .

ولهذا نجد أن حزب المحافظين نجح برئاسة

السمات الشخصية وبرنامج الانتخابي الذي طرحه من أجل خوض معركة زعامة حزب العمال ، المقرر عقدها في منتصف شهر يوليو الحالي ، قد تجعله أكثر قبولاً من سابقة ، بالإضافة إلى انتمائه إلى اسكتلندا ، وإذا كان برنامج يوصف بأنه « اصلاحي » ، فقد يكون فيه طوق النجاة للحزب العمالي من ورطته الحالية ، فقد كانت سياسات حكومة « اتلي » مزيجاً من الليبرالية جنباً إلى جنب مع المفاهيم اليسارية . وفي ظل محصلة العوامل المؤثرة في تحديد ملامح الحكومة ومدى قوة الحزب وزعامته ، نجد أن النتائج التي تطرقت إليها استطلاعات الرأي العام ، وإن كانت قد اختلفت عن واقع النتائج الفعلية ، إلا أنها مؤشراً ، على أن الفجوة تضيق بين الحزبين الكبيرين ، فكلاهما أصبح أقرب إلى الإصلاحية بدلاً من التحديد القاطع ممثلاً في اليمين واليسار ، ومن ثم سيظل لحزب « الوسط » - أو ما كان يعتبر ذلك - دوره في ترجيح كفة كلا منهما في مواجهة الآخر . خاصة إذا نجح في إقرار الإصلاحات التي ينادى بها على صعيد النظام الانتخابي ، وبحيث يكون التمثيل نسبياً وما يؤدي إلى زيادة عدد مقاعده ، بدلاً من النظم الراهن المعتمد على « الأغلبية البسيطة » التي يحصل عليها العضو المرشح في الدائرة الانتخابية حيث أن النظام الراهن أكثر محاباة للأحزاب الكبرى ، على حساب الأحزاب الصغرى ، التي يتوزع انصارها ومؤيديها في الدوائر الانتخابية المختلفة ومن ثم تشتت أصواتهم □

« مارجريت تاتشر » وفي ظل قناعتها التامة بفلسفة وسياسات اقتصادية سياسية معينة . وشعور الناخبين بأن الأساليب السابقة قد فشلت . إلا أن قرارها الخاص بضريبة الرؤوس « POLL TAX » ، اضربها ودفعها إلى الاستقالة بعد تمرد أعضاء حزبها ضدها . وهو ما أحدث قرار تأمين صناعة الصلب بالنسبة لحزب العمال وبالنسبة لحزب العمال ، فإن أداءه في الانتخابات العامة . أيضاً في الانتخابات المحلية التي أجريت في مايو ١٩٩٢ . أظهرت ضعف جبهته في ظل زعامة « نيل كينوك » ، الذي نزح إلى الابتعاد عن اليسار العمالي ، ولكنه في ذات الوقت ظل ينادى بسياسات أصابها الوهن على الصعيد القومي والدولي ، بينما المنافس له يحاول التوفيق بين الجانب الخاص والعام . وفيما يتعلق بزيادة الضرائب لتمويل الزيادة في الانفاق العام ، والتلويح بالنكوص عن سياسة بيع القطاع العام إلى القطاع الخاص فقد عمقت من السياسة المتحفظة للمستهلك والمستثمر البريطاني . وبالتالي مظاهر الركود الاقتصادي ، ممثلاً في ارتفاع معدلات البطالة ، وهذه الأخيرة نقطة الضعف التي استندت إليها المعارضة العمالية في مهاجمتها للحكومة المحافظة !! وادت أيضاً إلى المضاربة على الجنيه الاسترليني واهتزاز قيمته . وهو ما ترقى سيستمر في ظل الشخصية الأقوى المرشحة لخلافة « كينوك » . ألا وهو « جون سميث » وزير الخزانة في حكومة الظل والرمز اقترح زيادة الضرائب . وإن كانت



[٣]

الانتخابات الإيطالية

عز الدين شكرى

باحث في الشؤون الأوروبية



١ - تصاعد الحديث القومى عن اعادة النظر في ابنية النظام السياسى الحالى ، بهدف ايجاد حكومة قوية وفعالة تستطيع مواجهة الفساد المستشري فى الدوائر الادارية العليا وبين السياسيين ، وتدنى مستوى اداء جهاز الدولة وتردى الخدمات العامة ، وسيطرة المافيا وانشطة الجريمة المنظمة ، بالاضافة للفوضى السياسية العامة . هذا الحديث قد بدا يأخذ ابعادا ملموسة تمثلت فى الاستفتاء الذى اجرى فى يونيو من العام نفسه حول اصلاح نظام التصويت بهدف تقليل احتمالات التلاعب بالأصوات ، وهو استفتاء تم بناء على مبادرة شعبية ، وليس حكومية ، بل وفى وجه معارضة من قبل أقطاب سياسة لها وزنها (مثل بتيانو كراكسى زعيم الحزب الاشتراكى الشريك الرئيسى فى الحكم) ، وهو الأمر الذى يتيح الدستور الايطالى ان ينص على امكانية اجراء استفتاء عام بناء على طلب ٥٠٠ الف مواطن ممن لهم حق التصويت ، وقد اسفر الاستفتاء عن موافقة واسعة على التغيير المقترح برغم الحملة الرسمية والاعلامية للتصويت بـ « لا » ، وهو ما كان منار دهشة - وقلق - السياسيين الايطاليين ، ان ذلك يعنى ان موجة القلق التى تعترى المجتمع يمكن ان تترجم ليس فقط فى التصويت الاحتجاجى فى الانتخابات العامة مثلما حدث فى بلدان اوروبية اخرى ، وانما قد يمتد الأمر الى التدخل

« زلزال » ، هذا هو الوصف الذى اطلقته الصحافة الإيطالية على نتائج الانتخابات التشريعية التى اجريت يومى ٤ و٥ ابريل الماضى ، والتى كانت فى حد ذاتها تعبيراً مكثفاً عن الأزمة العميقة التى تعترى النظام السياسى الايطالى . وقد اسفرت نتائجها عن سقوط الائتلاف الرباعى الحاكم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وذلك دون افراز لبديل سياسى فعلى قادر على الحكم . النتيجة الانية : العجز عن تشكيل حكومة ، وتسليط الضوء على تجاوز الأزمة مجرد كونها سمة ضعف يتسم بها النظام لتأكيد حقيقة كونها احدى علامات عملية تحول اوسع نطاقا تشمل ابنية النظام ككل ، وهو ما اكدته استقالة الرئيس كوسيجا المبكرة والتى وضعت النظام كله امام الاختيارات الصعبة التى كان يتحاشاها

مقدمات الانتخابات :

منذ النصف الثانى لعام ١٩٩١ ، اصبح من الواضح ان حكومة « اندريوتى » تواجه مصاعب جديدة فى الاستمرار فى الحكم ، وان الضغوط التى تتعرض لها بدأت تتخذ ابعادا تهدد بخروج مسار التطورات السياسية فى البلاد من تحت سيطرة الائتلاف الحاكم بشكل عام والديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين بشكل خاص ، وتتمثل هذه الضغوط فى :

المبررات المنطقية لاستمرار هذا التحالف بل والنظام بشكله الحالي عامة .

ومن ثم لجأت حكومة اندريوتى الى المناورة باجراء انتخابات عامة مبكرة ، وذلك قبل تفاقم الامور وقبل نهاية فترة رئاسة كوسيجا (ديمقراطى مسيحي) في يونيو المقبل ، فقام بحل البرلمان في ديسمبر الماضى والدعوة لاجراء انتخابات عامة ، وذلك على اساس ان هذه الانتخابات سوف تسفر عن اغلبيه محدودة للتحالف الرباعى تمكن كوسيجا - كآخر عمل يقوم به - من دعوة بتينو كراكسى لتشكيل الحكومة ، على ان يتم بعد ذلك - بالاتفاق بين احزاب الائتلاف - انتخاب اندريوتى رئيسا للجمهورية . وبذلك يتم حفظ سيطرة الائتلاف على العملية السياسية وعلى مسار التطورات المستقبلية . وتم تحديد يومى ٤ و ٥ ابريل موعدا للانتخابات .

الحملة الانتخابية :

اشترك في هذه الانتخابات ٢٤٧ حزبا ، تنافس فيها ١١ لف مرشح ، وكانت السمة المميزة للحملة الانتخابية هي العنف وسيطرة موضوعى الاصلاح السياسى والاقتصادى . ونعرض فيما يلى الاتجاهات الاساسية لاهم هذه الاحزاب :

١ - احزاب الائتلاف الحاكم :

١ - بنى الديمقراطيون المسيحيون (٣٤,٣٪ من الاصوات في ١٩٨٧) حملتهم الانتخابية على اساس ال STATUS QUO وان التحالف الذى استطاع حكم ايطاليا عبر هذه السنوات هو تحالف ناجح لامبرر لهدمه ، وعلى معاداة فكرة استبدال النظام البرلمانى الحالى بنظام رئاسى على النمط الفرنسى . وحذر اندريوتى من ان التصويت ضد الائتلاف سيقود الى كابوس ، مؤكدا ان « هذا ليس وقت التجارب ويجب الايمان بالنظام » . وواقع الامر ان الحزب لم يقدم برنامجا انتخابيا بالمعنى الحقيقى ، وانما اعتمد على نفوذه وشعبيته التقليدية وشبه القبلية . بالاضافة الى التأييد التلقائى للكنيسة الكاثوليكية والمنظمات التابعة لها وللحزب ، كما ان الحزب كان فريسة للتفتت الداخلى الناتج من احتدام الخلافات ومن اتساع الاختلاف بين الاعضاء الذين تتراوح انتماءاتهم بين المسيحية والبيوريتانية ، مرورا بانصار بناء جسور التحالف مع الحزب الشيوعى ، وانتهاء بالاتصالات المشبوهة بالمافيا .

٢ - اما الحزب الاشتراكى PSI بزعامة كراكسى (١٤,٣٪ من الاصوات في ١٩٨٧) ، فقد استمر في المناورة بلعب دور الحكومة والمعارضة في ان واحد ، مستغلا ضرورة استبعاد الشيوعيين من الحكم في ضمان استمراره في الحكم كمحتكر لتمثيل اليسار ، ومستثمرا وضعه كشريك اصغر في التحالف في تحميل الديمقراطيين

الايجابى لحساب تغيير النظام ، وهو ما يعنى ببساطة تهديد سيطرة السياسيين المسيطرين تقليديا لصالح المجموعات الجديدة (قضاة ، مسئولون محليون سابقون .. الخ) والتي تدخل ميدان العمل العام وهي تراهن على التغيير .

٢ - ضغوط الجماعة الاوروبية في اتجاه التأكيد على الحاجة لوجود حكومة قوية في ايطاليا قادرة على انجاز الاجراءات والخطوات اللازمة لاستكمال البناء الاوروبى . وخاصة تلك التى نصت عليها اتفاقية ماستريخت والتى تضع على الدول الاعضاء التزامات محددة في مجال السياستين الاقتصادية والنقدية تتعلق بتخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال تقليص الانفاق العام (على الخدمات والانفاق الحكومى) والسيطرة على التضخم . وذلك كى يمكن اتمام الوحدة الاقتصادية والنقدية في موعدها المحدد في ١٩٩٧ ، خاصة وان ايطاليا لها اهميتها الاقتصادية الخاصة في الجماعة ، اذ تحتل المركز الاقتصادى الثالث بعد المانيا وفرنسا وتبلورت محاولة استجابات الحكومة الايطالية لجزء من هذه الضغوط في شكل مشروع الميزانية لعام ١٩٩٢ والذى تضمن اجراءات تقشفية شديدة واثارت انتقادات داخلية حادة . من ناحية اخرى فان السيطرة على المافيا وتجارة المخدرات وانشطة الجريمة المنظمة هو احد الموضوعات الحساسة والتي تضغط الجماعة لتحقيقها خاصة مع قرب دخول مبدأ حرية انتقال الافراد والسلع حيز التنفيذ (١٩٩٢) ، والخوف من انتقال عدوى المافيا لبقية القارة .

٣ - التغييرات التى لحقت بالوضع الدولى ، وبالتحديد انتهاء الحرب الباردة والفراغ الذى خلفه ضمور الضغوط التى كانت تولدها هذه الحرب على الحياة السياسية الايطالية ، فقد قام النظام السياسى الايطالى الحالى (بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة واعدام موسولينى) ، بهدف الحيلولة دون عودة الفاشيين للحكم ، ودون وصول الشيوعيين اليه ، وكان الدور الذى لعبته اجهزة السياسة الخارجية ، الامريكية في دعم هذه المهام واضحا (ومن ابرز امثله عملية جلاديو الشهيرة وملابسات اغتيال الدومورو الذى راح ضحية محاولته التقارب مع الشيوعيين واشراكهم في الحكم) ، وكان التحالف الرباعى بين الحزب الديمقراطى المسيحى ، والحزب الاشتراكى ، والاشتراكى الديمقراطى ، والليبرالى احد التعبيرات عن هذا الوضع باستهدافه - ونجاحه في - استمرار منع الحزب الشيوعى من المشاركة في الحكم برغم كونه ثانيا اكبر الاحزاب الايطالية . ومع انتهاء الحرب الباردة بكل التداعيات التى افرزها ذلك على الشيوعية في العالم وفى ايطاليا ، والتى حل فيها الحزب الشيوعى نفسه متحولا الى « حزب اليسار الديمقراطى » ، وما صاحب ذلك من انشقاقات داخلية ، تهاوى اخر

وبالرغم من ان الشيوعيين كانوا يستطيعون - نظريا - لأول مرة الدخول في الحكومة وذلك نظرا لانتهاء الخطر السوفيتي ، فان مصداقيتهم كحزب قادر على ، وراغب في التغيير كانت موضع شك .

٢ - خاض كل من الفاشيين الجدد MSI (٥,٩ ٪ من الاصوات عام ١٩٨٧) ، والحزب الجمهوري PRI (٢,٧ ٪) ، والخضر (٢,٥ ٪) الانتخابات تحت برامجهم التقليدية .
٣ - تميز اداء رابطة لومباردي LL (٥ ٪) الانتخابي هذه المرة - وهي التي تنادى بانفصال الشمال - بتقديم برنامج انتخابي قائم على تطبيق نظام فيدرالى يحول دون استمرار نهج الجنوب لخيرات الشمال الصناعى الغنى ، ومواجهة الفساد والجريمة المنظمة (في الجنوب) ، ومعاداة الاجانب من مواطنى العالم الثالث .

٤ - كما ظهر - لأول مرة - حزب الشبكة LR والذي يرأسه ليولوكا ارلاندى عمدة باليرمو السابق (والعضو المنشق عن الديمقراطيين المسيحيين) ، مقدما برنامجا واحدا : مكافحة المافيا .

نتائج الانتخابات :

يكشف الجدول المبين لنتائج الانتخابات عن عدد من الملاحظات :

١ - فشل الائتلاف الحاكم في الحصول على الاغلبية المطلقة في اى من المجلسين ، اذ لم تتعد النسبة التي حصل عليها ٤٨,٨ ٪ في مجلس النواب ، وبذلك اصبح من المتعذر عليه عمليا تشكيل الحكومة القادمة .

٢ - انخفاض شعبية الديمقراطيين المسيحيين الى ادنى مستوى لها اذ انخفضت عن حاجز الـ ٣٠ ٪ لأول مرة ، ويتضح هذا الاتجاه اكثر في الشمال (حيث حصلت على ٢٤ ٪ مقابل ٣٢ ٪ عام ١٩٨٧) في حين ظلت قواعدها في معاقلة بالجنوب اكثر ولاه (٢٩,٣ ٪ مقابل ٤٠,٧ ٪ عام ١٩٨٧)

٣ - تقهقر شعبية الحزب الاشتراكي ، بما يعكس فشل سياسة كراكسى المراهنة على اصوات المنادين بالاصلاح في اجتذاب المزيد من التأييد ووقوع الحزب شأن بقية اعضاء التحالف - فريسة الاحتجاج الشعبى .

٤ - انه بالرغم من انطباق نفس التحليل على الاحزاب الشيوعية ، الا ان نسبة الانخفاض في الاصوات التي حصل عليها الحزبان الشيوعيان الرئيسيان هي اقل من المتوقع بكثير (٢١,٧ ٪ مقابل ٢٦,٦ ٪ عام ١٩٨٧) ، بما يشى باستمرارية شعبية هذا التيار ربما بشكل يخالف الاتجاه العام في أوروبا .

٥ - بروز ظاهرتين جديدتين : الاولى هي تلك القفزة الضخمة التي حققتها رابطة لومباردي الانفصالية (٨,٨ ٪) والتي وصلت بها الى المرتبة الرابعة على المستوى القومى ، وهي بلاشك قفزة غير معهودة في السياسة الإيطالية ، وتكشف عن عمق الأزمة بين

المسيحيين مسئولية الاخطاء الحكومية واللعب على اصوات الراغبين في التغيير .. فقامت حملته الانتخابية على اساس تبني الدعوة للتغيير السياسى واقامة نظام رئاسى قوى بدل النظام الحالى ، في نفس الوقت الذى اكد فيه اعتزامه مواصلة التحالف مع المسيحيين وعدم رغبته في اقامة بديل يسارى بالتحالف مع الحزب الشيوعى . الا ان تورط الحزب في العديد من قضايا الفساد ، بالاضافة الى الاتصالات المعروفة لبعض اعضاءه بالمافيا (كالوزير السابق جونيللا ارستيد والذى يضمن للحزب معظم اصواته في صقلية) ، قد اثرت سلبا على امكانية نجاح هذه المناورة .

٢ - وقامت الحملة الانتخابية للشريكين الآخرين في الائتلاف الحاكم ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي PSDI (٢ ٪ من الاصوات في انتخابات ١٩٨٧) والحزب الليبرالى PLI (٢,١ ٪ من الاصوات في نفس الانتخابات) على اساس محاولة اجتذاب اصوات الاحتجاج ، وذلك ايضا بركوب موجة الدعوة للتغيير ، وذلك دون ان تكون لهذه الاحزاب القدرة على القيام بانجاز هذا التغيير ، ودون ان تتمتع هي بالذات بمصداقية الدفاع عن هذا التغيير الذى يعبر وجودها نفسه عن نفيه -

٤ - اما المافيا ، الشريك الخفى في النظام ، فقد قامت بحملة انتخابية صاخبة بداتها باغتيال سلفاتور ليمان ، النائب في البرلمانى الاوروبى وحلقة الوصل المعروفة بين الديمقراطيين المسيحيين والمافيا ، والذى كان يسيطر على ربع الاصوات في صقلية ، واعقت ذلك بسلسلة من الاغتيالات « الصغيرة » لشخصيات سياسية من مختلف التيارات الحزبية ، واعلنت انها ستصفى اى سياسى يتحدى سلطتها او يحاول تخفيف قبضتها على تجارة المخدرات ، كما كان لها مرشحوها ، (كان هناك ٢٣ مرشحا متورطين بالفعل في قضايا مخدرات واعمال عنف) ، ويقدر عدد الاصوات التي تسيطر عليها المافيا مباشرة بمليون صوت ، اضافة الى ٢,٦ مليون اخرين تحت تاثيرها (وفقا لصحيفة الموندو الإيطالية) ، بما يشير الى ان ادارة الصراع مع المافيا لم تعد بالنسبة للدولة مسألة بوليسية فحسب بل سياسية بالدرجة الاولى .

ب - احزاب المعارضة :

١ - خاض الشيوعيون (٢٦,٦ ٪ في انتخابات ١٩٨٧) الانتخابات وسط توقعات عامة بانهم سيمنون بهزيمة ساحقة وذلك قياسا على النتائج التي احرزتها الاحزاب الشيوعية الاوربية مؤخرا ، ونتيجة للظروف الإيطالية الخاصة والتي صاحبت حل الحزب وانقسامه . وقد دخل الانتخابات معبرا عن هذا التيار كل من حزب اليسار الديمقراطى PDS وحزب اعادة تاسيس الشيوعية RC.

الحزب		المستوى القومي ١٩٨٧ - ١٩٩٢		الشمال ٨٧ - ٩٢		الوسط ٨٧ - ٩٢		الجنوب ٨٧ - ٩٢		مقلية وسرد ٨٧ - ٩٢	
الديمقراطيون المسيحيون		٢٩,٥	٢٤,٢	٢٤,٠	٢٢,٠	٢٧,٧	٢١	٢٩	٤٠,٥	٢٩,٢	٢٧,٦
الاشتراكي PSI		١٢,٦	١٤,٢	١١,٩	١٤,٧	١٢,٨	١٢,٩	١٧,٨	١٤,٨	١٤,٤	١٤,٠
الليبرالي PLI		٣,٨	٢,١	٢,٧	٢,٤	٢,٥	١,٤	٣,٢	١,٩	٢,٥	٢,٤
الاشتراكي الديمقراطي PSDI		٢,٧	٢,٠	١,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٢	٤,٢	٤,٢	٥,٥	٢,٨
اليسار الديمقراطي (الشيوعي سابقا)											
PDS (ex. PCI)		١٦,١	٢٦,٦	١٥,٢	٢٦,١	٢٢,٢	٢٤,٢	١٢,٨	٢٢,١	١١,٢	٢١,٢
اعادة تأسيس الشيوعي RF (ex. PCI)		٥,٦		٥,٤		٧,٨		٤,٩		٤,١	
الحركة الاجتماعية الإيطالية (الفاشيون الجدد)											
MSI		٥,٢	٥,٩	٣,٩	٤,٧	٦,٩	٦,٤	٧,٢	٧,٢	٥,٥	٧,٨
رابطة لومباردي LL		٨,٨	٠,٥	١٧,٢	٢,٦	١,٦	-	٠,٢	-	٠,٢	-
الجمهوري PRI		٤,٤	٢,٧	٨,٨	٤,١	٥,٢	٣,٢	٣,٥	٣,١	٤,٦	٤,١
الشبكة LR		١,٩		١,٨		١,٠		٠,٦		٦,٥	
الخضر		٣,٨	٢,٥	٢,٢	٣,٤	٢,٠	٢,٧	٢,٢	١,٢	١,٦	٠,٩

١ - نسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب المختلفة في الانتخابات لمجلس النواب في عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٢
٢ - الجدول موضح بناء على البيانات المنشورة في جريدة "موندو" الإيطالية في ١٩٩٧/٨/٨ تقلا عن وزارة الداخلية

التصويت بين اقاليم إيطاليا الرئيسية ، وخاصة بين الشمال والجنوب .

استقالة كوسيجا وتعذر تشكيل الحكومة :
بهذه النتيجة ، لم يكن امام النظام سوى بديلين :
الاول هو تشكيل حكومة بناء على ائتلاف جديد يستطيع
توفير الاغلبية ، بما يعني اشراك الشيوعيين في الحكم
سواء بالائتلاف مع الديمقراطيين المسيحيين أو بتشكيل

الشمال الايطالي الفنى ، والجنوب الفقير المتهم بالفساد والجريمة .

الثانية هي النجاح الذي حققته الشبكة على المستوى القومي (١.٩ ٪) مما يشي ايضا بأن مجرد الرهان على مواجهة المافيا اصبح بنذا سياسيا له اهميته .

٦ - تفهقر شعبية الفاشيين الجدد ، وهو وان كان تفهقرا طفيفا الا انه ذا دلالة بالنظر للاتجاه العام في أوروبا .

٧ - ان هناك فرقا واضحا ، ومنظما في اتجاهات

معه طول فترة وجوده ، الا انه استطاع البقاء بالرغم منها بسبب غياب بديل علمي ، وبفضل الضغوط الخارجية التي جعلت استمراره ممكنا . فلما ضعفت بعض هذه الضغوط او تلاشت (مثلما هو الحال بالنسبة للضغط الامريكى) وغيرت ضغوط اخرى من اتجاهها (مثلما هو الحال مع الجماعة الاوربية) ، اصبح النظام يفتقر الى دعائم حقيقية يستطيع الاستناد اليها في مواجهة ضيق اجتماعي متصاعد وضغوط اخرى معاكسة ، وجاءت نتيجة الانتخابات لتضع النظام امام هذه الحقيقة .

ويمكن التمييز - في هذه الفوضى - بين ثلاثة انواع من الازمات :

١ - أزمة النظام السياسي :

تتعلق هذه الأزمة بأبنية النظام السياسي نفسه . ويشمل ذلك بالتحديد النظام الحزبي ، والنظام الانتخابي ، وشكل النظام (البرلماني) ، وقاعدة التأييد التي يستند اليها ، ودرجة السيطرة التي يتمتع بها ، ومستوى العنف السائد .

فالنظام الحزبي بالإضافة الى التفتت (٢٤٧ حزبا في الانتخابات الأخيرة) ، يعاني من ثلاث مشاكل : توزع القوة بين اطراف النظام بشكل لا يسمح بافراز اغلوية ، وجمود التحالفات بين هذه الاطراف ، وثقل تأثير الاعتبار التاريخية مقارنة باعتبارات السياق السياسي مما يزيد من حدة جمود التحالفات ويرسخ من اتجاهات التصويت عبر الوقت .

ويزيد النظام الانتخابي من حدة أزمة النظام الحزبي ، اذ تسهم طريقة الانتخاب بالقائمة النسبية في الابقاء على حياة عدد كبير من الاحزاب الصغيرة والتي ما كان اعضاؤها ليربون مقاعد البرلمان في ظل نظام انتخابي قائم على الدوائر ، ان تتمكن هذه الاحزاب من تجميع اصوات متفرقة عبر الاقاليم تعطيها وزنا على المستوى القومي لا تتمتع به في اي دائرة منفردة ، من ناحية اخرى فان تراتيبه القائمة تسمح بحجم محسوس من التلاعب « وتوجيه الاصوات » وهو ما تستفيد منه المافيا على سبيل المثال .

اما الشكل البرلماني للنظام فهو وان كان يعمل بكفاءة في بلدان اخرى الا انه النظام الأقل مناسبة لبلد تعاني من انخفاض درجة الاجماع القومي مثل ايطاليا وفرنسا . اذ يسفر عن درجة عالية من عدم الاستقرار والضعف الشديد للسلطة التنفيذية امام مناورات البرلمانين ، وهو ما كانت عليه الجمهورية الرابعة في فرنسا ، وقاد الى الأزمة العنيفة التي انتهت بعودة ديغول للسلطة واقامة نظام جديد (الجمهورية الخامسة) . اما في ايطاليا فقد استمر النظام البرلماني مع مساوئه ، وعلى مدى ٤٧ عاما هي عمر هذا النظام ، توالى على الحكم ٥٠ حكومة ، اي ان متوسط عمر الحكومة لا يكاد يتجاوز

بديل يساري ، مع الاحزاب الاشتراكية ، او كلاهما والثاني هو تشكيل حكومة حارسة ، تظل في السلطة لحين اجراء انتخابات عامة جديدة .

وقد تم بالفعل اختيار البديل الأول ، وجرت مشاورات ولقاءات بين ممثلي الاحزاب الرئيسية المختلفة ، الا ان طبيعة العملية السياسية في ايطاليا وشروطها حالا دون امكانية تنفيذ هذا البديل ، واعلن كل من الشيوعيين والاشتراكيين عدم وجود نية لديهم لتغيير تحالفاتهم وانشاء بديل يساري ، كما اجهضت - بمساعدة الحزب الاشتراكي - محاولات التحالف بين المسيحيين والشيوعيين على الرغم من التصريحات الايجابية التي تناثرت في اعقاب الانتخابات .

ومن ثم لم يتبقى عمليا سوى البديل الثاني ، وهو ما قطع الطريق عليه « كوسيجا » باستقالته المبكرة من رئاسة الجمهورية . فقد جاءت استقالة كوسيجا في ٢٨ ابريل لتضع النظام السياسي الايطالي امام الأزمة الناشئة عن نتيجة الانتخابات بوضوح . اذ يجب على البرلمان بمجلسيه بالإضافة الى تسعة من الشيوخ الدائمين ان ينتخبوا رئيسا جديدا للبلاد ليتسنى له تعيين رئيس للحكومة ، حتى ولو كانت حكومة حارسة . وهو الامر الذي احتاج الى ست عشرة محاولة حتى تم اختيار اوسكار سكالافرو في ٢٨ مايو ، اذ فشلت الاحزاب على مدى شهر في الاتفاق على المرشح للرئاسة ، ومن ثم لم يستطع اي مرشح الحصول على نسبة الـ ٥١ ٪ من الاصوات اللازمة لنجاحه .

انعكاسات الانتخابات على النظام السياسي والحزبي :

في ميلانو : تتكشف فضيحة مالية - سياسية مدوية تورطت فيها شخصيات من الاحزاب السياسية الايطالية الرئيسية (الديمقراطي ، المسيحي ، الاشتراكي ، والشيوعي) وما زالت فصولها تتوالى لتكشف عن عمق استئراء الفساد في دوائر السياسة والادارة العليا في البلاد ، وهي فضيحة تلقى بظلال قوية على المناخ الاجتماعي السياسي السائد . وفي باليرمو : تواصل المافيا التأكيد على عدم امكانية استبعادها من اي ترتيبات سياسية ، وتغتال القاضي جيوفاني فالكون المعروف بعدائه للمافيا ، بل وتشير التحقيقات الاولى الى تورط شخصيات حكومية مع المافيا في تدبير وتنفيذ الحادث ، وفي روما : ١٦ محاولة فاشلة لانتخاب رئيس جديد وتستمر المناورات بين السياسيين فيما يبدو وانه تأكيد للانفصال المتزايد بينهم وبين المجتمع .

هذه الازمات وغيرها ما هي الا مؤشرات اللازمة التي يواجهها النظام السياسي الايطالي ، والتي سلطت الانتخابات الاخيرة الضوء عليها . وهي أزمة ليست وليدة اليوم ، وانما صاحبت نشأة النظام نفسه وامتدت

في الانتخابات الاخيرة مثلا ٨٧٪ ممن لهم حق التصويت .

٣ - أزمة الدولة :

يمكن - في واقع الأمر الحديث عن أزمتين :
افتقار الدولة بمؤسساتها المختلفة للقوة اللازمة للانجاز ومواجهة التحديات الأساسية : المافيا - الفساد - تدنى مستوى الخدمات - الإصلاح الاقتصادي - تدنى أداء الجهاز الإداري .

أزمة تكامل حقيقية بين الشمال الصناعي ، الفنى ، المتقدم ، والمنتمى بشدة للاحساس الاوربي بالتفوق والتحضر ، والجنوب الأقل غنى ، المصاب بالمافيا والجريمة ، والمنتمى حضاريا للبحر المتوسط ، والذي يستولى على العائد الاقتصادي للشمال واموال دافعي الضرائب الاغنياء فيه . وهي أزمة توجد مؤشرات ودلائلها في الانتخابات الإيطالية الأخيرة : في الحملة الانتخابية ، في اختلاف اتجاهات التصويت ، وفي النجاح الباهر لرابطة لومباردى .

مستقبل الأزمة الإيطالية :

هناك دائما سيناريو للخروج من الأزمة ، وسيناريو لتفجير الهياكل ، ويتوقف الأمر على شكل تطور العوامل الفاعلة والمؤثرة في العملية السياسية ، وتطور توجهات الفاعلين ، وشكل التحالفات والمساومات فيما بينهم . وفي الحالة الإيطالية فإن ذلك يتخذ درجة عالية من التعقيد والغموض ، مما يرفع درجة عدم اليقين وعدم امكانية التنبؤ . وعلى كل حال ، يمكن هنا تحديد اهم هذه العوامل :

مدى فاعلية الضغط الذي يمكن ان يتولد عن السخط الشعبى على الفوضى الحكومية الحالية وخاصة ازاء موضوعى الفساد والجريمة ، وما اذا كان سيأخذ شكلا عمليا محددا (اقتراح استفتاء عام - اضرابات .. الخ) ومدى قوة وتماسك مثل هذه الاشكال .

- الشكل الذى ستتحده حركة القوى الداخلية غير المؤسسية ، وخاصة المافيا ، ولوبي الفساد المالى / الإداري ، ورجال الاعمال .

- معالجة السياسيين للأزمة الحالية ، وما اذا كان اختيار سكالافرو لرئاسة الجمهورية يعكس اخيرا وعيا بحتمية التغيير ، ام استمرارا للمناورات الحزبية التقليدية . وما اذا كانت النخبة السياسية الحالية قادرة - في المدى القصير - على العثور على مخرج للنظام من سجنه ام تظل هي ايضا جزءا منه ومن أزمتة . - مدى فاعلية ضغط الجماعة الاوربية ، واتجاه هذا الضغط (تقليل الدور الإيطالى في البناء الاوربي ، او الضغط عليها للمساهمة بفاعلية) ، والمدى الذى تستطيع الاطراف المختلفة (اللجنة - الدول الاخرى) الذهاب اليه في هذا الاتجاه . □

تسعة اشهر .

أما قاعدة التأييد الحقيقية التى كان النظام يستند اليها ففتوزع بين تأييد الناخبين من ناحية ، والتأييد الاطلسي التابع من قيام النظام بالحيلولة دون وصول الشيوعيين للحكم من ناحية اخرى . ومع ظهور مساوئ النظام على المستوى الداخلى وتزايد الاحتجاج ، تزايد أهمية الدعم الخارجى الذى كاد يفلأش مع نهاية الحرب الباردة ، ومن ثم يواجه النظام قاعدة تأييده المتآكلة دون سند سوى غياب البديل العمل .

انخفاض درجة السيطرة التى يتمتع بها النظام السياسى على الانظمة المجتمعية الاخرى ، بل وعلى حجم الانشطة السياسية في المجتمع ، الأمر الذى يجعله متلقيا للتأثير أكثر من أن يكون فاعلا .

ارتفاع مستوى العنف السائد في المجتمع نتيجة أنشطة المافيا وعصابات الجريمة المنظمة ، وعدم قدرة النظام السياسى على تأطير هذه الأنشطة بالرغم من دخوله في علاقات تساومية مع هذه المنظمات ، ومن ثم يبدو النظام كضحية لهذه العلاقات أكثر منه مستفيدا من نتائجها .

٢ - أزمة النخبة :

وتشمل هذه الأزمة :

الانفصال الحاد والمتزايد بين نخبة السياسيين وبين الجماهير ، والاحساس المتزايد لدى هذه الجماهير بعدم الثقة في « طبقة السياسيين » ككل بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية ، وانهم يخدمون مصالحهم الخاصة سواء المالية منها أو النفوذية ، دون الاكتراث بالصالح العام ، الا اذا كان ذلك استثمارا له لمهاجمة خصومهم السياسيين . في نفس الوقت الذى يبدو فيه السياسيون وكأنهم قد فقدوا بالفعل اتصالهم بواقع الحياة اليومية ، وغرقوا في المناورات التى يحتمها النظام السياسى المعيب .

غياب ميكانزمات داخلية لتأطير الرغبة في التغيير مع وضوحها ، وبالتالي فان عدم الاتساق بين شكل النظام ورغبات الجماهير لا يجد لنفسه حلا الا من خلال النخبة السياسية نفسها ، وهي معضلة علاقة الجماهير الإيطالية بنظامها السياسى الذى لا ترضى عنه . فعلى سبيل المثال ، اظهر استطلاع للرأى نشرته مجلة اسبرسو في ٢٤ اكتوبر ١٩٨٨ ان ٧٦,٧٪ من الإيطاليين يرغبون في اقرار نظام الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية ، وان ٧٥,٢٪ منهم يرغبون في توسيع صلاحياته واختصاصاته لايجاد حكومة قوية ، وهي حالة قوية جدا من الاجماع القومى في بلد لا يتجاوز فيه نصيب اكبر الاحزاب ٣٥٪ من الاصوات ، ومع ذلك فان هذه الحالة لا تستطيع ان تجد لنفسها منفذا لتتحول الى واقع . ولا يجد الإيطاليون سوى نخبتهم السياسية ليمروا من خلالها هذه المطالب ، اذ بلغت نسبة المشاركة

اساسا على الجبهة الوطنية وعلى ظاهرة تواجد يمين متطرف في عمرة الحياة السياسية الفرنسية ، فإذا كانت الحركة التي يقودها « لوبين » لا تشكل استثناءا فهي على الأقل قد قامت بدور الريادة . فقد اكتسبت تجربة واسعة في كيفية الاستعانة بالتطلعات الاجتماعية للجماهير وتخوفاتها وايضا في التعامل مع وسائل الاعلام فلز هذه الحركة قد قاست مدى فعالية الاطروحات السياسية . وكذا اساليب العمل ، انها نجحت ايضا في جمع مجموعات صغيرة متنافرة ومشتقة . وقد وصلت الى درجة عالية من التكوين البنيوي . فهي تخدم ايضا وعلى نحو واسع مراجع شعاعية ومصادر الهام كل هذا لا يمنع هذا اليمين الاوروبي الجديد من التنازع والتناحر الداخلي . ومن تأكيد ما يضمنه من آراء مختلفة

وان تحليلنا هذا يستهدف تقديم صورة صادقة للجبهة الشعبية بكل ما تدعى به من تمايز ومن جذور مغروسة في قلب الساحة السياسية الفرنسية وفي الوقت نفسه تسجيل هذه الحركة في التحولات المثيرة التي تجري حاليا في أوروبا الغربية . وقد اخترنا رؤية عالم الاجتماع . وان كانت النظرة العلمية هذه لا تخلو من مخاطر اذ هي تستهدف التطلع الى الظواهر المتنوعة اذ تتحرك مع محاولة التعرف على ماتحمله من مؤشرات واعراض لنسيج يفوق مدى حركة مثل « الجبهة الوطنية » .

١ - اعادة ظهور التطرف اليميني في أوروبا الغربية : ان موجة الفاشية الجديدة التي اجتاحت أوروبا الغربية تدرج في وحدة زمن مميزة . فقد نمت الظاهرة طوال الثمانينيات واستقرت في بداية العقد الحالي . وهي ليست مجرد حالة ظرفية بل تغرس جذورها في عقدة من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى ارضية بنيوية مهترزة فانتشرت في القارة الأوروبية . ولكن هذا التوافق في الظروف لا يعني الخلو من التناقضات والتباينات .

فاذا كان هناك اتجاه عام الى تصاعد الاحقاد والمبالغات المحافظة المتطرفة ، لا يمكن مع ذلك الجزم بأن هناك تماثل وعمومية للظاهرة . فقد سبق ان ذكرنا مسألة المملكة المتحدة وربما كان من الافضل التوقف لحظة اطول امام هذه المسألة لكي نتبين التباينات وكذا الجذور الاجتماعية والسياسية للحركة . حقا ، ان أحد العناصر التي تقصر تمركز الحركة في الجزر البريطانية كان راديكالية الليبرالية الشعبوية الجديدة للحزب المحافظ الحاكم . فان اشادة الحزب بتدوقه وبالقيم الانجليزية بالاضافة الى كرهه للأجنبي كل هذه السمات قد انطلقت على نحو غير محدود خلال حرب « فولكلاند » وايضا خلال حرب الخليج . وقد عبرت رئيسة الوزراء طوال الثمانينات - نون اي قيد عن كل ما يرفضه الحزب وما ينهاه وكافة آراء المسبقة . وهكذا تم اتخاذ اجراءات مقيدة او

اخرى على السطح بينما العنف ينفث قد يعيل المعلق السياسي الى المقارنة بين هذه الانطلاقة لليمين المتطرف وبين تعبيرات سياسية محافظة الى اقصى حد في اجزاء اخرى من العالم الغربي ومثال ذلك الولايات المتحدة التي يبدو انها ليست محصنة ايضا ضد موجة التطرف المحافظ .

ففي ولاية « لويزيانا » الت ٤٠ ٪ من الاصوات من اجل انتخاب محافظ للولاية الى شخصية كانت تحل مركزا قياديا في المنظمة العنصرية المتطرفة « كلوكس - كلوكس - كلان » . دافيد ديوك ، ولنذكر ايضا الحملة الانتخابية التي قادها « بات بوكاتان » والتي تسبق الانتخابات الرئاسية . وفي أوروبا نجد تحكم التيار المناهض للسامية في بولندا والتصاعد الجديد للقوى اليمينية المتطرفة في المجر وفي تشيكوسلوفاكيا وفي يوجوسلافيا المفككة ثم ان الانتخابات التي جرت في روسيا قد اسفرت عن حصول « فلاديمير زهيريونوفسكي » على ٦ ملايين من الاصوات وهو الذي طالما تنبأه باتجاهاته الفاشية المستحدثة .

ولكن لנأخذ أوروبا الغربية كوحدة للدراسة وبصفة خاصة الدول التي تنتمي الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية . فالملاحظ انه في هذه الدول يغرس اليمين الجديد جذوره في اعماق التاريخ ، ألم يتواجد هذا التيار في الحكم غداة الحرب العالمية الاولى في العديد من الدول : ايطاليا ، البرتغال ، المانيا واسبانيا ؟ .. ألم يمثل مشكلة ذات ابعاد عالمية الى ان اصبح أحد العناصر التي تسببت في اندلاع الحرب العالمية الثانية ؟ .. ألم يكتب لها البقاء حتى نهاية الصراع في اسبانيا وفي البرتغال ؟ .. وهي في صورتها المتجددة تشكل ظاهرة ذات بعد وقوة غير عادية . انها تعمل على ترسيخ قواعدها المؤسسية وعلى دعم مكانتها الرسمية أي انها باقية . وهي تظهر ملامحها على ارضية الازمات التي لها ابعاد عالمية ولكنها تتسم ايضا بملامح اقليمية خاصة . ان الازمة الاقتصادية والمالية قد انعكست على أوروبا الغربية في شكل ازمة بطالة متفشية ودائمة . أما الازمة السياسية فهي تقود الى اعادة طرح شرعيات وتمثيلات ومؤسسات كانت متغيرة منذ زمن ، فان المجال الاوروبي الغربي تربطه علاقات قديمة بالمغرب والمشرق والقارة الأفريقية وهذه كلها تمر بمرحلة حرجة للغاية . ويتأثر هذا المجال بشدة من عواقب التفكك الذي طرأ على البنيات السياسية والانهيال الذي اصاب اقتصاديات دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق . هذا بالاضافة الى ان التعجيل بعملية الاندماج السياسي والاقتصادي الجارية داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية يمكن ان يعد عاملا اضافيا لعدم التأكد من الشخصيات الجماعية ومستقبل القوميات .

في مثل هذا التجمع الغربي - الاوروبي فاننا سنركز

اقلیمی انفصالی هذا في حين ان معظم هذه الحركات تناشد برد الاعتبار لسلطة الدولة والدفاع عن شخصية الأمة . وقد نجد آخرين مثل « الحركة الاجتماعية الإيطالية » يشهرون انتماءهم الفاشي وغيرهم اقل حماسا في حين نجد « العصابة اللومباردية » ترفض بشدة هذا الانتماء .

ونجد ايضا ضمن هذه المجموعة بالاضافة الى فرنسا بعض الدول اشبه « بالمنارات » وهي ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ، في هذه الدول ثبتت الحركة اليمينية اقدامها ولكن سيختلف مصيرها حتى وان كانت تسجل اليوم شيئا من النجاح .

ففي ألمانيا : نجح اليمين المتطرف مع هتلر في الحصول على السيادة السياسية المطلقة . وقد افرزت ايدولوجية مركبة هي مزيج من القومية البان جرمانية والمناهضة للشيوعية والعنصرية واعادة للمسامية والشعوبية وعبادة العنف والانبهار بالزعيم . وقد تلى انهيار نظام الرايخ النازي في ١٩٤٥ موجة رسمية من « اقتلاع النازية » وبقي المناضلون المتطرفون يحيون في الظل ، ولم تختفي الافكار الهتلرية تماما مع ذلك . فقد ابرزت الانتخابات التشريعية ان الحزب الوطني الديمقراطي الألماني (NPD) وله جذور عميقة في ولاية « بافاريا » قد حصل على ٥ ٪ من الاصوات مما اثار انتباه المعلقين السياسيين حول بعث النازية الجديدة وعودة هذا التيار الى الساحة العامة . وخلال الاعوام الاخيرة ادى العديد من العناصر الى تنشيط الاتجاهات اليمينية المتطرفة في ألمانيا ومن هذه : اعادة توحيد ألمانيا بكل ما أوتيت به من قلاقل ، اذ فقدت ألمانيا نقاط ارتكاز من ناحية ونقاط تهديد على الجانب الآخر ، وانهيار اشتراكية الدولة في أوروبا الوسطى والشرقية وكذا تفكك الاتحاد السوفيتي وظهور عناصر أزمة احدثت شروخ في « النموذج الألماني » ..

وفي نفس مجرى الحزب الوطني الديمقراطي الألماني نجد الحزب الجمهوري الذي يتزعمه ضابط قديم « فرانز شومنهوبر » قد حصل على ١٠.٩ ٪ من مجموع الاصوات في ولاية باد - فيرمبر ، وفي الانتخابات البلدية التي جرت في برلين في ٢٤ مايو ١٩٩٢ ارسخ الحزب اقدامه وحصل على ٨.٣ ٪ من مجموع الاصوات في الجزء الغربي من برلين . أما في الجزء الشرقي فقد احرز تقدما اكثر تواضعا مما ينفي النظرية القائلة بأن هناك علاقة مباشرة بين الانتقال الى مرحلة ما بعد الشيوعية وبين تصاعد الحركة النازية الجديدة . واخيرا في ولاية « شليسفيج - هولستين » حصل تشكيل حزبي يميني متطرف آخر وهو « دويتش فولكس يونيون » (اتحاد الشعب الألماني) على ٦.٢ ٪ من مجموع الاصوات في الانتخابات الاقليمية .

وهناك العديد من الملامح المميزة لهذا الجناح الألماني

حتى قمعية فيما يتعلق بحق اللجوء وبالهجرة . كذلك اتخذ الحزب موقفا متباعدا من عملية التعجيل بالاندماج الأوروبي التي رأى فيها الغاء لسيادة المملكة المتحدة . وظهر نوع من « الشوفينية » والسلطة المتزايدة وبرمجة للظلم الاجتماعي ولعدم المساواة لينشط تصاعد التعبيرات القومية في أيرلندا الشمالية وفي سكتلندا ومقاطعة ويلز . فقد ادت هذه التيارات الى زيادة حدة الاحتجاجات لفئات اجتماعية هامشية تحركها احيانا جماعات اشبه بالنازيين الجدد مثل « الجبهة الوطنية » مما ادى الى مواجهة مباشرة مع الرموز القريبية جدا من النظام القائم وهذه ظاهرة تتجاوز على نحو واسع تواجد يمين متطرف ليست له جذور قوية .

وعلى نحو ملحوظ داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، فان بروز هذا اليمين الجديد قد بدا ايضا في الدنمارك وهي دولة عضوة في الجماعة حيث يضم « حزب التقدم » مايقرب من ١٠ ٪ من مجموع الاصوات وله ١٢ من الممثلين البرلمانيين . وبدا ايضا في النرويج حيث يحمل التنظيم اليميني المتطرف نفس الاسم وحصل على نسبة مماثلة من الاصوات . وفي السويد حيث حصل « حزب الديمقراطية الجديدة » على ٦.٦ ٪ من الاصوات اصبح بذلك حكما داخل البرلمان . وفي سويسرا حصل الديمقراطيون اليمينيون المتطرفون على ٥ مقاعد في الانتخابات التي جرت في ٢٠ اكتوبر ١٩٩١ وهم يمثلون حركة مناهضة اساسا للاجانب ويذكر مارسيل ستريل في خطبة « النقاء السويسري » : « هل ستؤدي قوة الجذب التي لدى الجماعة الأوروبية على اذهان المسؤولين الأوروبيين الى رد فعل عكسي على الاتجاهات الى التحصن بالقومية والى الالتجاء الى التقاليد ؟ »

ومع ذلك تبقى التعبيرات السياسية متناثرة وغير منسقة . وعلى الرغم من وجود اتصالات وتشعبات ومبادرات مشتركة ، فمن السابق لأوانه ان نتكلم عن « دولية فاشية » منسقة ومرتبطة . فان هناك انقسامات قد بدت وامتدت حتى داخل البرلمان الأوروبي ، فخلال الانتخابات الأوروبية التي جرت في ١٩٨٩ كانت الفاشية الأوروبية الجديدة ممثلة في شخص ٢١ عضوا ينتمون الى عدة دول ومنظمات : الجبهة الوطنية الفرنسية (١٠) الحركة الاجتماعية الإيطالية (MSI) (٤) والجمهوريين الألمان (٦) و « فلامس بلوك » البلجيكي (١) وتشكلت مجموعة للأحزاب اليمينية الأوروبية ، ومنذ البداية ، عانت المجموعة من النزاعات والمنافسات الشخصية فاذا نظرنا الى الحركة في مجموعها سنجد فيها تناحرات اساسية وفواصل عازلة لا ترجع فقط الى المجال التكتيكي .

على سبيل المثال ، نجد بعضا من هذه الحركات مثل « فلامس بلوك » البلجيكية أو « العصابة اللومباردية » الإيطالية تواجه الدولة المركزية من خلال تقديم مشروع

بلوك ، الذى ظهر على الساحة الانتخابية منذ منتصف عقد الثمانينات وفى اكتوبر ١٩٨٨ اصبح للحركة تمثيل داخل المجلس البلدى فى مدينة « انفرس » وفى الانتخابات الأوروبية التى جرت فى ١٩٨٩ حصلت الحركة على ٢٠ ٪ من مجموع الأصوات فى نفس المدينة . وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٩١ حصلت على ٢٥ر٤ ٪ ويصف المناضلون داخل حركة « فلامس بلوك » بأنهم « المنظفون » فهم يريدون اقتلاع الأجانب من المدينة وهؤلاء هم المغاربة والأتراك الذين يشكلون جالية يصل عددها الى ٢٥٠٠٠ شخصا من مجموع السكان الذى يصل الى ٤٨٠٠٠ نسمة أى نسبة تفوق الـ ٥ ٪ ، فان الحزب الليبرالى النمساوى قد جعل نفسه الخط الرئيسى لتوسع التطرف اليميني ، فهو قد نتج عن اندماج مجموعات صغيرة ومتنوعة من النازيين الجدد كما اصبح ملجأ لجميع الذين يتحسرون ويحلمون بنظام قائم على الاشتراكية الوطنية « أى النازية » فالمعروف بأن حوالى مليون ونصف من النمساويين قد أبعدوا عن الحياة العامة عندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها . وهم اليوم قد عادوا مرة أخرى وان الحزب الليبرالى النمساوى قد حرص على الابتعاد عن مجموعات المناضلين الأكثر تطرفا وعنفا واهتم أساسا باكتساب الاعتراف به والاحترام . والخطاب الذى يلقيه يعد مزيجا من الشعبوية والحدادة والسلطوية وهو قادر على اجتذاب النسنسيين الذين عانوا من السياسات الليبرالية الجديدة وفى الوقت نفسه انتقعو من هذه السياسات ، فهو يريد أن يعكس صوت الطبقات الوسطى ، والفلاحين ، والتجار ، والحرفيين والمسؤولين عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة .. كذلك يطمع الحزب فى أن يعبر عن المشاعر العميقة للشعب النمساوى فى مجموعه . ويرى « جورج هايدر » بأن حركته تعبر عن أشياء لايجرؤ المواطنون على التعبير عنها بصديق وعطنا . وتجد نفس التعبير لدى « لى بن » كما أن شعار « النمسا أولا » هو المرادف لشعار « فرنسا أولا » الذى تلوح به الجبهة الوطنية الفرنسية وللحزب صحيفة يومية هامة يسيطر عليها وهى « لرونز زايتونج » كما أن زعيمه « جورج هايدن » يرمز الى التقدم والى النجاح . فهو خطيب بليغ قادر على اشغال حماس المستمعين ، كما انه مازال هناك خيط يربطه مع التقاليد الاشتراكية الوطنية بل ان المفكر لهذا الحزب وهو « فرانز موللر » هو احد المدافعين عن « المحركة النازية » .

ويتخذى التيار اليميني المتطرف بما يتسم به المحيط الاقليمى للنمسا من تقلبات . فهذا البلد يعانى من الصدمات التى نتجت عن تفكك يوجوسلافيا ومن الهبوط الذى اصطب دول أوروبا الشرقية المجاورة له . فان الحرب الاهلية الجارية فى يوجوسلافيا تبدو وكأنها بداية تسبق انهيار المنطقة بأكملها وغرقها فى العنف والفوضى . كما ان فكرة احتمال انضمام النمسا الى الجماعة

لليمين الأوروبى الجديد أولا ، انه مازال مجزا ان المجموعات الصغيرة التى تدين بالنازية الجديدة تتكاثر على هامش الأحزاب التى حصلت على تمثيل انتخابى . وان لكل من المنظمات الثلاث الرئيسية حصنا ملحيا : ولاية بافاريا بالنسبة للحزب الوطنى الديمقراطى الالمانى ، وولاية « باده فيريمبير » بالنسبة للحزب الجمهورى وولاية « شليسفيج - هولشتاين » بالنسبة لاتحاد الشعب الالمانى .

اما النواة المتبلورة فى شكل حزب وهى مازالت ضيقة نسبيا . ولكن حولها حالة ضبابية من المجموعات يصعب السيطرة عليها وهى تلجأ كثيرا الى الايديولوجية النازية لكى تعبر عن كرهها للأجانب . ففى خريف العام الماضى ، اندلعت موجة من حركات « البوجروم » ذات طابع جديد ، فخلال شهر اكتوبر وحده شنت مالا يقل عن ٥٠٠ هجوم ضد منازل العمال الأجانب وشحنوهم داخل الباصات . وفى برلين طالبوا باخلاء المدينة من الأجانب ، والأجانب هنا هو التركى والعربى وفى المانيا الشرقية الفيتنامى أو الاقريقى . بل انه يمكن ان يكون الالمانى الذى ينتمى الى الجزء الآخر : الشرقى أو الغربى . وقد صرح احد المسؤولين التابعين « لمكتب من اجل حماية الدستور » : ان عالم اليمين المتطرف لم يحدث فيه توسع ولكن قدراته النضالية قد شهدت نموا هائلا وبصفة عامة يمكن القول بأن المانيا هى الدولة الأوروبية حيث يعلن الفرد بصراحة وبدون مواربة عن انتماءه الى « الاشتراكية القومية » ذات الاتجاهات النازية ..

كما ان لالمانيا ايضا ماض اتسم بالنازية .. مما أتاح لهتلر الفرصة لكى يركز على حركة فاشية ذات جذور قوية . ولكن ذكر هذا الماضى القريب يأنف منه اليمين النمساوى على عكس زميله الالمانى ، فان زعيم هذا اليمين « جورج هايدر » قد اضطر الى التخلي عن رئاسة المجلس الاقليمى « لكارينثيا » لأنه قد اشداد بالنظام الهتلرى بطريقة مستقرة .

وخلال الحرب العالمية الثانية تعاون « دجريل » مع المحتل الالمانى عندما تطوع وقاد فرقة من « اس اس » فى فالسونيا . والملاحظ ان مركز الثقل فى اليمين المتطرف فى بلجيكا قد انتقل . فقد اصبح هذا اليمين مجزءا : « فلامس بلوك » وجبهة وطنية و « اجير » و « بيب » وفى الانتخابات الاخيرة التى جرت فى بلجيكا حصل هذا اليمين المتطرف على ٨ ٪ من مجموع الأصوات . وهو مقسم الى خانات يفصل بينها الفواصل اللغوية والثقافية والجماعية . وبعد تشكيل « فلامس بلوك » اهم واحد فهو قادر على تعبئة معظم السكان « الفلاندر » وهو تشكيل اشتق من حركة « فولكونيا » وهى ذات ميول قومية وشعارات مستحدثة . وفى ١٩٧٧ جرى انقسام داخل الحركة عندما انفصل عن جناحها الراديكالى وهو يضم مجموعات تدين بالنازية الجديدة ليشكل حركة « فلامس

والاشتراكية ، جاء هذا الحزب ليخطط للعبة وليبرز كقوة
ثالثة .

وقد أعدت ايطاليا الطريق الى موجة « الفاشية » في
أوروبا الغربية غداة الحرب العالمية الاولى إذ اتاحت
الفرصة في ١٩٢٢ لبينتر موسولينى لكى يقود المناضلين
المتطرفين الفاشيين في مسيرة الى روما وبعد ذلك تولى
امور الدولة واقام فيها نظاما ديكتاتوريا سيبقى لمدة
عقدين . ان الحركة الاجتماعية الايطالية تحافظ على هذا
التراث الموسولينى ، ولى ايطاليا الفارقة في حكم غير فعال
حيث الدولة تبدو مشلولة وغير قادرة على تولى مسئولياتها
ولى الوقت نفسه تواجه شبكات من المتمردين « لوج
ب - ٢ » ومنظمة جلاديو ، حيث افترزت الازمة المتفشية في
النظام الحزبى نوعا من عدم الاستقرار الحكومى
المزمن ، في وسط هذا الوضع تنادى الحركة الاجتماعية
الايطالية بحكم سلطوى متمركز وبإقرار النظام . هذه
الحركة هامشية الى حد ما ، ولكن حجمها الانتخابى
مستقر نسبيا . وفى الانتخابات التشريعية الأخيرة
حصلت على ٥ ٪ من مجموع الأصوات .

وهناك ايضا ظاهرة العصابات التى شهدت دفعة قوية
في شمال البلاد خلال السنوات الأخيرة . فقد حصلت في
الانتخابات الاقليمية على ١٤ ٪ من مجموع الأصوات في
« ليجوريا » و ١٦ ٪ في فينسيا و ١٧ ٪ في اليمونت ،
و ٢٠ ٪ في لومبارديا . ويبدو ان عصابة لومبارديا تقف في
المقدمة ويتزعمها أومبرتويوسى ، اما على الصعيد الوطنى
فان هذه العصابات لم تتل سوى تمثيلا بنسبة ٨ ٪ هذا
في حين انها في لومبارديا قد فازت احيانا بنسبة ٣٠ ٪ .
ويعد زعيم العصابة اللومباردية « روسى » خطيبا بليغا
ايضا فهو يجيد الى أبعد حد اظهار نواحي الاحباط
الموجودة لدى كل شخص والى الوصول الى مشاعر
المستمعين والى تجميع مشاعر الاستياء والخوف . ولكنه
يرفض أى شيء مع الفاشية الماضية وورثائها . فان
خطابه أمل اكثر الى التميز والى التخوف من الاجنبى ،
والاجنبى هذه المرة هو الفقير البائس الذى يسكن جنوب
ايطاليا كما يوجه ايضا الهجمات العنيفة ضد الحكومة
المركزية « روما للعبة » وايضا النظام السياسى الذى
يتخبط في أزمة « الموت لحكم الحزبين ! » ويهدف الخطاب
الى تشكيل جمهورية الشمال قائمة على ثرائها مع ترك
الاقاليم الأخرى لمصيرها المحتوم .

ولاتخلو بلجيكا ايضا من تقاليد فاشية . فان الحركة
« الملكية » التى كان يتزعمها ليون ديغريل الذى كان
يستلهم افكاره من شارل موراس الكاتب اليميني
الراديكالى الفرنسى قد رسخت اقدامها في اقليم فالونيا .
اما بالنسبة للجماعات اليهودية او الايطالية فان
الحركة تلقى موقفا حذرا اتسم بنوع من التكم . وفى
١٩٨٧ ظهر للحركة تمثيل نيابى داخل البرلمان البلجيكى
وهو « فيليب دى وينتر » لايتعدى ستة الـ ٢٥ عاما وهو

الاقتصادية الأوروبية تثير ايضا العديد من المخاوف .
ويعارض الحزب بشدة هذا الخيار الذى قد يشكل خطرا
يهدد الشخصية الوطنية ، ولكن الأطروحة الأكثر فعالية
هى دون شك التخوف من العمالة النازحة من الخارج
ورفض الاجنبى . وعلى الرغم من صغر حجم الجالية
اليهودية التى تحيا اليوم في النمسا إلا ان معاداة
السامية قد بقت سلعة رابحة بالنسبة للحزب الذى لم
يتردد في استغلالها . ولكن الاجنبى هو عادة اللاجرء
الذى هرب من الاتحاد اليوجوسلافى القديم أو المجرى أو
الرومانى أو الالمانى الشرقى أو العجرى . وقد تعدد
الحزب على تضخيم هذه الظاهرة ، ففى فيينا يوجد
٢٤٠.٠٠٠ اجنبى مسجلين رسميا . ولكن « جورج
هايدن » يضيف الى هؤلاء عشرات الآلاف من المهاجرين
اقامتهم غير قانونية . ان التخوف الشديد من هذا النوع
الآخر من النازحين الأجانب ومن اللاجيء السياسى ومن
اللاجيء الذى يعمل هو التخوف الذى يسيطر على
المشاعر . ويشير الحزب الى ان هذا التدفق ماهو سوى
بداية لطفرة كبرى تطفئ على البلاد و « غزوة كبرى »
ويقول « جورج هايدن » : لا يوجد شعب يمكن ان يتحمل
في ان يصبح غريبا في بلده .. اننى أزمع في ان اكون
نمساويا أولا .. أما الباقي فهو ثانوى .. وفى مواجهة
هذا التهديد يناشد في ان يكون الرد جذرى وحاسم .. أو
مايسميه « بالحرب الكاملة » ويؤدى هذا العنف اللفظى
والديماغوجية الشعبية الذى يلجأ اليهما الزعيم الى
كسب العديد من المشاعر المتفهمة تتعدى بكثير حجم
الناخبين الموالين للحزب فانه يوجد هناك واحد من كل
ثلاثة نمساويين لايحب الاجنبى وواحد من كل خمسة
يؤيد طرد اليهود . ووفقا لاستطلاع رأى أجرى في
اغسطس ١٩٩١ ، فان نسبة مالا يقل عن ٥٢ ٪ من
النمساويين يرون انه يجب ان تعطى لجورج هايدن
الفرصة لكى يقوم بدور أكثر أهمية على الساحة
السياسية .

وقد أدى تصاعد الحزب الليبرالى النمساوى الى
الحصول على الشرعية والمصادقية السياسية . وقد
سجل هذا التصاعد في بادىء الأمر نجاحا غير متوقع في
الانتخابات الاقليمية لكارنثيا في ١٩٨٩ وبهذه المناسبة
اصبح « جورج هايدن » رئيسا للولاية « لاند » ولكنه ترك
هذا المركز بعد مضي سنتين . وفى الانتخابات التشريعية
التي جرت في ١٩٩٠ أكد الحزب مكانته على الصعيد
الوطنى اذ حصل على ١٦ ٪ من مجموع الأصوات ثم في
نوفمبر ١٩٩١ في الانتخابات التي جرت في فيينا حصل
على ٢٣ ٪ من مجموع الأصوات وبذلك اصبح له ٢٢
مقعدا من مجموع الـ ١٠٠ مقعد ، وهو يسجل تقدما
لموسا في « ستيريا » في أعالي النمسا في بورجن لاند .
وهكذا في وسط نظام « حزب واحد ذو رأسين » قام على
بديل متفق عليه بين قوتين ساندتين وهما : الديمقراطية

المضطرب في إيطاليا والمانيا اعطاء الشباب املا في مستقبل
المضلل وعمل على انعاش مجال الوظائف والأنشطة
والاسراع في نفس الوقت باقامة اقتصاد حرب وسار هذا
المشروع جنبا الى جنب مع راسمالية الدولة الوطنية .
واذا لاحظنا نوع من الاستمرارية وبعض التشابه بين
الماضي والحاضر . إلا ان هناك اختلافات بارزة . فموجة
القومية والاقليمية التي اجتاحت أوروبا اخيرا لا يمكن
مقارنتها بنشاط التيارات القومية العدوانية والمتطرفة
التي انتشرت في فترة ما بين الحربين . فهي تدعى تقسيم
الأراضي واعادة توزيع السكان الذي حدث في اعقاب
الحرب العالمية الاولى والثانية وتدعى النظم التي قامت
بعد ان تحولت الشيوعية الى نظام اقليمي . ولكن الظاهرة
معقدة وهو ما يفسر عموميتها النسبية . فمطالبة اقليم
الباسك بالانفصال ومقاومة الايرلنديين الكاثوليك
والقومية الفلاندرية في مواجهة القومية الفالونية في
بلجيكا . وتساعد التجمعات الإيطالية في المنطقة الشمالية
كلها تعبيرا عن هذه الظاهرة . وتعبير ايضا عن مطلب
عام باعادة النظر في وضع السلطة السياسية . كما انها
دليل على تناقضات عمليات التدويل والتعميم العالمية .
ان هذه العمليات تثير اشكالا جديدة من التعبيرات
المحلية والاقليمية والقومية وتعكس انواع كثيرة من
المخاوف والتردد . وهناك خلافا اخرى لابد من اخذها
في الاعتبار . فالأزمة التي تنتشر حاليا ليست هي امتداد
لازمة العشرينات والثلاثينات . انها تندرج تحت برنامج
سياسي ليبرالي جديد وشامل يعمل على اعداد نصوص
معينة لتنظيم وتدعيم القطاعات الهامة داخل الطبقات
المتوسطة . ان تدويل وتعميم نموذج ليبرالي جديد متزامن
سيتسبب في اثاره الفوضى والانطواء القومى والتوتر
والتفاوت داخل المجتمعات . ان قومية عنيدة ذات نزعة
دفاعية ترفض المساومة على ثقافتها وقيمها وضمائرها .
وفي نهاية الامر نجد ان انهيار و زوال ادوات الحركة
الشيوعية في أوروبا تجعل الدعوة الى حرب صليبية
مضادة للبولشوفية امرا بلا معنى . ومع ذلك فان معاداة
الشيوعية مثل معاداة السامية مازالت تجد مكانا في
انشطة النازية الجديدة .

ان تحليلنا اكثر انتباها لمحاولات استعادة الماضى التي
تميز الجيل الحالي من اليمين الراديكالى في غرب أوروبا
يجعلنا نستشف بعض التواطؤ السرى او العلن رغم
الاختلافات . ان هذا الجيل الحالي يتصيد الأزمات
ويناور لاحداث ازمات سياسية ويهاجم نظام الاحزاب
القائم الذى يكشف بوضوح الالاعيب السياسية . ان
معايير التمثيل السياسى للنظم الليبرالية تعتمد اساسا
ثراء الشخصية العامة وقدرتها على التأثير والوساطة .
كما ان المعارضة اليسارية تفتح بابا ملكيا امام
الديماجوجية اليمينية . وكذلك أزمة المؤسسات التي تقوم
على اساس الالتحام بين دوائر الاعمال ودوائر السلطة

بذلك بعد اصغر نائب في بلجيكا . وهو خطيب بليغ وممتاز
فلا يخفى ميوله الفازية ويقود جهادا مقدسا ضد العرب
وضد الاسلام . ولكن هدفه الاساسى محلى للغاية فهو
يريد اقامة كيان مستقل لبلاد الفلاندر . وشعاراته
واضحة : « شعبنا أولا » او « لننلق بلجيكا » .

وبعيدا عن تنوع المواقف وتباينها في هذا العالم . فان
هذه البانوراما السريعة تطرح تساؤلات تتصف
بالعمومية . هل نحن نشهد اليوم نوع من العودة الى
الماضى المكبوت وظهور المد النازى مرة اخرى الذى اجتاح
أوروبا في اعقاب الحرب العالمية الاولى ؟ أم ان الامر
يتعلق بظاهرة جديدة تماما ؟ ولكن كيف يمكن تفسير
ظهورها في دول مختلفة وفي نفس الوقت ؟

ان الجيل الفاضى الاول قد تكون في فترة ما بين
الحربين في ظل سياق اقليمي تسوده مجموعة من
العوامل التي تقوم على التوتر والخصومة . ونذكر من هذه
العوامل ثلاثة اثرت تأثيرا قويا على نمط تفكير هذا الجيل
وتعبيراته .

اولا : ان الحرب العالمية الاولى قد انتهت بتقسيم
أوروبا . وتفتحت امبراطوريات . وقامت دول . ورسمت
حدود جديدة . وخيم شعور من الاحباط والحقد لدى
الدول المهزومة في مواجهة الدول المنتصرة . وادت فكرة
الانتقام الى تغذية مشاعر قومية متطرفة وعدوانية وكانت
الحركات الفاشية في البداية ذات طابع حربى . لان
مرحلة ما بعد الحرب هي قبل كل شيء مرحلة اعداد لحرب
جديدة .

ثانيا : كان شبح الشيوعية يطارد أوروبا البورجوازية
خاصة بعد استيلاء البلاشفة على الحكم في روسيا
القيصرية القديمة . وقد بدأت حركات تمرد حمراء تتفجر
في ألمانيا والنمسا والمجر . وفي عام ١٩١٩ ادت حركات
المجالس الى اثاره اضطرابات في شمال البلاد . واتسم
نشاط الاحزاب الشيوعية في ذلك الوقت بالبحث على
الثورة . وظل اليمين المتطرف كنوع من الوقاية الفعالة
ضد هذه الاتجاهات من اجل حماية النظام الاجتماعى
القائم .

ثالثا : ان الثورة الفاشية هي قبل اى شيء « ثورة
مضادة » والاحزاب الفاشية تزدهر دائما في ظل الأزمات
الاقتصادية الطاحنة . وقد بلغت الأزمة الاقتصادية
ذروتها داخل النظام الدولى الرأسمالى بسبب الركود
الهائل الذى حدث عام ١٩٢٩ . وانهارت البورصات
وتدهورت قيمة العملات وعمت البطالة وتفشى التضخم
واعلنت الشركات افلاسها . وتعرضت طبقات بورجوازية
بأكملها للخراب . وبلغت الأزمة درجة الكارثة واتضح
عجز الزعماء الموجودين في السلطة عن مواجهة هذه
الكارثة . وكان النظام الجديد الذى اراد الفاشيون فرضه
يفتح ابواب الانقاذ امام الكثيرين : ان دولة قوية
مسيطرة هي المخرج الوحيد الممكن . وحاول اليمين

نصب عينيه هدفه الاساسى اى الاستيلاء على السلطة والتخريب . لقد اعطى لنفسه شكل ريادى وخطابى واختار وجوها بارزة ومؤثرة من امثال امبرتو بوسى من لومبارديا وجورج هايدر من النمسا وفيليب وينتر ، وكلها وجوه قوية وتتميز بجاذبية شعبية وتتمتع بحس بالغ الحدة بالافراج السياسى وتهويل المكاسب والابهار من خلال الاستخدام البارح للاعلام على غرار القوميين الاشتراكيين الهتلريين او الفاشيين الموسوليين . ان هذه الوجوه تبنى تقدمها وتقيم خطابها السياسى على اساس عدد محدد من الافكار : الهجرة ، الاغتراب ، انعدام الامن .

ونتساءل هنا .. أليست هذه المجموعة من الخيارات الاستراتيجية والفكرية هى اساس الدفعة الرائدة للجبهة القومية فى فرنسا ؟...

والتي ادت الى تفشى الفساد فى المجالات العامة نضيف الى ذلك ازمة التحول من النظام الدولى ، فاليمين الراديكالى القادم يعيش فريسة التغيرات المتلاحقة والخوف من المستقبل وفى النهاية ازمة مايسمى « باناشيد التحرير الكبرى » والخطب التي استنفدت عن التقدم والمدنية التي انبعثت عن عصر التنوير . فقد اختفت رؤى التقدم وانحسرت النظريات المثالية واليمين المتطرف يقدم اليوم افاقا جديدة لمسيحانية سياسية واجتماعية تؤدي الى خلاص البشرية .

ان هذا اليمين المتطرف الاوروبى الغربى يتطابق فى حاضره الان مع نفس الاستراتيجيات ونفس الخدع . لقد اختار شكل الحزب رغم انه لايشكل سوى زمرة صغيرة أو مجموعة منظمة ، وذلك لانه يريد الطريق الانتخابى من اجل التغلغل فى النظام السياسى واضعا

المراجع :

- 1 B.Ullman, "Euro-fascisme: l'Europe de tous les racismes", Passages (42), Novembre 1991.
- 2 "Europe's New Right", Newsweek, 27 avril 1992.
- 3 C.Julien, "Montée des haines et des extrémismes: l'alibi perdu", Monde Diplomatique 38(453), décembre 1991.
- 4 "Europe: les nouveaux fachos", Nouvel Observateur, 1622, avril 1992.
- 5 C.Gallaz, "Les fonctions de l'extreme-droite", Libération, 25 décembre 1992.
- 6 D.Pelassy, "Europe des spasmes" Le Quotidien, 18 avril 1992.
- 7 "Resing New Populist", International Herald Tribune, 27 novembre 1991.
- 8 "Vague xénophobe en Europe: remplir le vide idéologique", Le Monde, 21 janvier 1992.
- 9 "Europe: l'extreme droite dans ses murs", Libération, 12 janvier 1992.
- 10 A.M. Duranton Cabrol: L'Europe et l'extreme droite, Paris: Complexe, 1991.



[٥]

الانتخابات المحلية في ألمانيا الموحدة وتأثيراتها المحتملة على الوحدة الأوروبية

نيفين منير توفيق

مدرس مساعد بالجامعة الأمريكية
بالقاهرة

(CC, 1992 . فالوحدة الأوروبية السياسية ، الاقتصادية والخارجية خطوة جريئة إذ أن بمقتضاه سيعطى الحق لكل مواطن أن يصوت في الانتخابات المحلية لدول أخرى من المجموعة لخلق سياسات موحدة ، وستتجه الجماعة في مراحل متلاحقة وتدرجية الى تبني عدة اجراءات كتوحيد العملة في سنة ١٩٩٩ ، التخلص من القيود على حركة رأس المال والقوى العاملة ، خلق عملة أوروبية موحدة هي الايكو (ECU) وكذلك تأسيس بنك أوروبي مركزي .

ولتحقيق اجراءات الوحدة الاقتصادية يجب ان تكون نسبة تضخم أى دولة في الجماعة في حدود ١,٥ ٪ للثلاث دول الأقل تضخما في الجماعة . كما يجب حد العجز في الموازنة في اطار اقل من ٢ ٪ من اجمالي ناتج الدخل (GDP) ، ونسبة الفائدة في حدود ٢ ٪ لفسيقتها لدى اقتصاديات الدول الأقل تضخما (Facts on file) (12/11/90, P. 940) . وتلعب ألمانيا الفيدرالية (الموحدة) دورا حيويا من خلال المارك الألماني القوي والمثبت للنظام النقدي الأوروبي لقيمة العملة الأوروبية الموحدة مستقبلا . ولذا فمن المحتم على ألمانيا ان تسيطر على معدل التضخم الذي ينتج عن الوحدة ونسبة الفائدة كي لا تعد من قدرة الدول الأوروبية الأخرى على تقليل نسب فوائدها في المستقبل القريب لصالح الوحدة الأوروبية

تعتبر ألمانيا الفيدرالية احدى أقوى مؤيدي الجماعة الأوروبية والوحدة الأوروبية حسب اتفاقية ماستريخت ٩١ . وبفضل جهود المستشار الألماني هلموت كول تبذل محاولات لارساء دور ألمانيا الموحدة في الجماعة فحكومة ألمانيا الفيدرالية ، ألمانيا الموحدة الآن تؤمن بالوحدة الأوروبية منذ تأسيسها في شكل جماعة اقتصادية حسب اتفاقية روما ١٩٥٧ . ويأخذ الالتزام الألماني عدة اشكال كدعم الجماعة الأوروبية ماليا فتحصل على جزء من جمارك ألمانيا وكذلك ترويج لفكرة التكامل الأوروبي . وقد تشارك الحزبان الرئيسيان في ألمانيا في تعزيز الوحدة الأوروبية فالمستشار هلموت شميديت (الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD) كان الوجه الرئيسي الذي دشّن النظام الأوروبي النقدي (EMS) في أواخر السبعينات ، وخلال عقد الثمانينات اقترحت حكومة المستشار كول (الحزب المسيحي الديمقراطي CDU) يرأس ائتلافا مكونا من الحزب المسيحي الاجتماعي CSV والحزب الليبرالي الديمقراطي FDP) عدة تعديلات عملية لتقوية السلطة الفوق قطرية لمؤسسات الجماعة . وعادة ما كشفت استطلاعات الرأي ان التعضيد الألماني ، الغربي . بصفة خاصة للجماعة من اعل النسب في الدول الأوروبية المكونة (EC 353 , Dalton 89) ولى قمة ماستريخت اعتبر كول الاتفاقية نقطة تحول لأوروبا ، فألمانيا قوية يجب ان ترسو في أوروبا قوية (Song)

(The Independent 8/5/92).
 ألمانيا دورا خاصا في ايجاد مجالات مشاركة جديدة للدول
 الأوروبية مثل الاقتراح الحديث الذي تبناه كول والرئيس
 الفرنسي فرنسوا ميتران لخلق فيلق عسكري أوروبي
 موحد يعضد أمن الاتحاد الأوروبي ويشترك في عمليات
 حفظ سلام خارجية وعلى الرغم من أن الاقتراح لم يلق
 قبولا من السلطة الألمانية التشريعية كتغيير الدستور ،
 فإنه يرمز في حد ذاته عن اهتمام الماني بارز في خلق الوحدة
 (The Independent 9/5/92)

ومن الجدير بالذكر أن حزبى ألمانيا الرئيسيين يثقان
 في نتائج الوحدة الأوروبية الايجابية بالنسبة لألمانيا .
 فبالفعل انتفعت ألمانيا من كونها عضوا بالجماعة بالمنفذ
 الحر للسوق الأوروبية الكبير الذي كان لازما لانجاح
 معجزتها الاقتصادية ويعتبر أساسا لاقتصادها الموجه
 للتصدير . كما أن اشتراكها في اتخاذ القرار أضفى
 شرعية على تأثيرها القوى في توجيه التنمية الأوروبية
 (Dalton 89, 353) . وستعطى الوحدة لألمانيا حرية
 التحرك العالمى . كما يؤمن الحزبان بأن مشاكل ألمانيا لن
 تعيق الوحدة إذا كثفت الجهود لحلها . كما يؤيد الجهود
 التى بذلها البرلمان الأوروبى لتحقيق اصلاح المؤسسات
 المالية والاقتصادية وجعل كافة القرارات الجماعية
 ديمقراطية . كما يتفق الحزبان أساسا على دور الماني
 أوروبى في العالم الثالث وتوسيع مجالات التعاون في هذا
 الإطار . ويشترك الحزب المسيحى الاجتماعى البافارى
 والحزب الليبرالى الديمقراطى تلك النظرة المتفائلة للوحدة
 الأوروبية وذلك لكون الوحدة تزيد من القدرة الاقتصادية
 التنافسية لألمانيا تجاه الولايات المتحدة واليابان . كما أن
 السوق الأوروبية والوحدة المستقبلية سيؤمنا الحيوية
 الاقتصادية والحضارية لدولها وستنفخ الروح الوطنية
 الأوروبية بدلا من الروح الإقليمية الضيقة ، وذلك من
 خلال تحقيق الاستقرار والتوازن في أوروبا وامتداد
 الوحدة الى المجالات الاجتماعية والسياسية وبالرغم من
 وجود اختلافات بين تلك الأحزاب جميعها تجاه طرق
 تطبيق الوحدة واساليبها وتوقيتها ، فإن مواقف الأحزاب
 الرئيسية والسابق ذكرها تستمد أهميتها من كونها تشير
 الى محاولات تلك الأحزاب دحض أية اتهامات بالنازية
 توجه ضد ألمانيا أو أية شكوك تثار حول محاولات هيمنة
 ألمانيا على أوروبا وهو ما تعتبره تلك الأحزاب جانبا
 تاريخيا مظلما للدولة الألمانية . فمن خلال الوحدة تخلق
 تلك الأحزاب آلية سلمية للتنافس خاصة مع فرنسا ،
 تحييد للدور الأمريكى الاقتصادى السياسى والعسكرى
 في أوروبا وفتح ابواب جديدة لاقتصاد حقق أقصى نمو
 داخل (الدستور ١٩٨٧/٢٧) .

الوحدة الأوروبية وهل يمكن للانتخابات المحلية التى
 جرت في برلين الموحدة ولايات المانية أخرى (L Ande)
 أن تنتج جماعات مصالح وقوى جديدة تمارس ضغطا
 لتعطيل ، تأجيل أو إلغاء اتفاقية ماستريخت أو بعض
 بنودها ؟ وما هى العوائق المحتملة للدور السياسى الذى
 صنعه كول لألمانيا في إطار الوحدة الأوروبية ؟

الانتخابات الألمانية المحلية :

تعتبر انتخابات برلين الموحدة التى جرت في شهر مايو
 ١٩٩٢ من أهم الانتخابات في ألمانيا الموحدة لكونها الأولى
 في برلين الموحدة منذ ١٩٤٦ ، وتنبع أهمية تلك
 الانتخابات ليس فقط من طبيعتها التاريخية ولكن لكونها
 مؤشرا للتيار القومى العام وكذلك للدور الرئيسى التى
 تلعبه الانتخابات المحلية أو انتخابات الولايات في ألمانيا
 حسب القانون الاساسى (Basic Law) لألمانيا الفيدرالية
 والمطبق على ألمانيا الموحدة . وبالإضافة الى ذلك فإن نتائج
 هذه الانتخابات مثيرة للجدل وللقلق بالنسبة لأحزاب
 ألمانيا الرئيسية ، وبالنسبة للهوية الألمانية ولوقف الألمان
 تجاه الوحدة الأوروبية . فقد كشفت انتخابات ولاية
 برلين فقد الأحزاب الألمانية الرئيسية لثقة الناخبين سواء
 من حيث انخفاض نسبة المشاركة الى ٦١,٢٪ من متوسط
 ٨٤,٤٪ في ١٩٨٧ والدالة على الاغتراب النسبى للناخب
 الألمانى عن أحزابه أو من حيث توزيع الأصوات . فقد
 حصل الحزب الاشتراكى الديمقراطى على ٣١,٨٪
 والحزب المسيحى الديمقراطى على ٢٧,٥٪ ، بينما حصل
 الحزب الجمهورى اليمى على ٨,٢٪ ، كما حصل حزب
 الاشتراكية الديمقراطية (الحزب الشيوعى المعدل في
 ألمانيا الشرقية) على ١١,٢٪ وحزب البيئة على ١٢,٣٪ في
 حين فشل الحزب الليبرالى الديمقراطى في الحصول على
 نسبة الـ ٥٪ التى تؤهله للدخول في برلمان الولاية
 (الأهرام ٩٢/٥/٢٦) وتعد تلك النتائج مؤشرا خطيرا
 على استقطاب الناخب الألمانى ، عدم قدرة الأحزاب
 الكبيرة على اجتذابه ، ضعف الوسطية في ألمانيا وبروز
 التيارات الراديكالية واليمينية المتطرفة . وتشير تلك
 النتائج قلقلًا حول ما ستؤول اليه الانتخابات الألمانية
 الفيدرالية في ٩٤ إذا ما استمر تدهور الممارسة الحزبية
 للأحزاب المعتدلة الكبيرة ، وكذلك مستقبل الوحدة
 الأوروبية وانتخابات البرلمان الأوروبى في ١٩٩٤ مع
 تقلص شعبية مساندى الوحدة الأوروبية لدى الرأى
 العام الألمانى .

مقدمات نتائج انتخابات برلين :

إن المتابع لتطور الأحداث في ألمانيا الموحدة لا يمكنه
 الاستغراب لنتائج انتخابات برلين إذ أن مجرى الأحداث
 في ألمانيا منذ الوحدة في ١٩٩٠ وحتى مايو ١٩٩٢ ما كان

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو : الى أى مدى
 ستنتج ألمانيا الموحدة في اكمال دورها المتميز على طريق

من المنتظر ان يطلب ٤٠٠ مليون شخص حق اللجوء الى ألمانيا في ٩٢ بالمقارنة بـ ٢٦٠.٠٠٠ مليون في ٩١ (Reuter 18/5/92) وبينما يحاول الائتلاف التشديد على حق اللجوء بقوانين دستورية ، الا ان الحزب الاشتراكي الديمقراطي يرفض التعهد بحماية النفس البشرية اللاجئة من الاضطهاد مما ادى الى تجميد المشكلة . ولكن بينما انخفضت شعبية الحزب المسيحي الديمقراطي لم تنخفض شعبية الحزب الاشتراكي الديمقراطي بنفس الدرجة ربما بسبب عدم ارتباطه بالبرنامج الاقتصادي الذي اثار غضب اليمين حزب اتحاد الشعب الألماني (الوند ٧ / ٤ / ٩٢) وذلك لتكاليف الوحدة الباهظة وصعوبة التحكم في السياسة النقدية والتضخم من جراء سياسة كول في استبدال المارك الألماني الشرقي بالمارك الألماني الغربي بنسبة ١ : ١ (٨ / ٣ / ٩٢) ٨ / ١١ / ٩٥ (Reuter 28/11/95) وبالتالي تفقد الاحزاب الكبيرة مصداقيتها مع تفشي البطالة بين الالمان الشرقيين ، انهيار اقتصادياتهم وتذمر الالمان الغربيين من جراء تضحيات مالية لايتقبلوها . هذه الاحوال المتردية ادت الى تصريح وارنر ميلو رئيس حزب الجمهورية في برلين بان الحزب يستخدم الحملة الانتخابية لتلقيح الحكومة درسا ، كما عبر كول عن النتائج بقوله انها ذات طابع احتجاجي (Reuter 18/5/92)

القوى المتصارعة واجواء الانتخابات الألمانية :

لفهم تأثير الانتخابات الألمانية المحلية على الوحدة الأوروبية ، من المهم فهم مواقف القوى المتصارعة العامة .

١ - الاحزاب اليمينية : برز حزب الجمهوريين بزعامة شوينهوير وهو عسكري سابق في النازي في انتخابات ولين الموحدة فاذا كان الجمهوريون نجحوا في انتخابات برلين وحصلوا على نسبة اصوات تؤهلهم لدخول البرلمان وكسر شوكة الاحزاب الكبيرة ، فاتحاد القوى الألمانية اليمينية يتواجد في ولايات اخرى وتحاول تلك الاحزاب اليمينية الصغيرة دخول مجلس النواب الاتحادي والبرلمانات ولكنها لاتمكن عادة من تجاوز نسبة الـ ٥ ٪ المطلوبة الا في حالات نادرة مثلا من ٢٩ - ٥٢ عندما مثل الحزب الشيوعي في مجلس النواب الاتحادي . ولذلك فنجاحها الحال مؤشر خطير على تبدل قيم معينة او ثورة قيم صامتة تحدث في ألمانيا . وقد بدأت نجاحات اليمينية منذ ١٩٨٧ مع فوز الجمهوريين في برلين الغربية بـ ١١ مقعدا في البرلمان وظهورهم في بافاريا مما يدل على ان ألمانيا الغربية كانت قد بدأت تشكو من البطالة ومن الفقراء الجدد ومن وجود شباب ضائع في مجتمع مترف . كما برزت الجماعات اليمينية التي صب غضبها على المنظمات الحكومية والاجانب . وبينما يؤكد الجمهوريون

يؤدي سوى الى تلك النتائج . فقد جرت الانتخابات في اجواء مشبعة بالقلق من جراء سياسات الائتلاف الحاكم الوسط - اليمين (CDV/CSV - FDP) منذ الوحدة الألمانية . فقد بدأ منذ ٢٤ من ابريل ٩٢ اكبر اضراب لعمال القطاع العام في القطاع الغربي لألمانيا منذ ١٩٧٤ . فقد بدأ عمال البريد المعركة ، تلاهم اعضاء نقابة رجال الشرطة وكذلك ٧٥ ٪ من عمال صيانة الطرق الرئيسية وبدأت اكبر نقابة لعمال القطاع العام الاضراب فعليا يوم الـ ٢٧ من ابريل دفاعا عن مستوى الاجور في مواجهة التضخم المتصاعد منذ الوحدة ، ارتفاع الاسعار كاستمرار الكهرباء والضرائب الجديدة ثم انضم الى الاضراب اعضاء نقابة السكك الحديدية وطالب العمال بزيادة الاجور للسنة المالية بنسبة ٩,٥ ٪ بينما عرض اصحاب العمل زيادة قدرها ٤,٨ ٪ فقط وصرح المستشار كول ان الزيادة المطالب بها غير مقبولة لزيادة الدين العام وارتفاع نسبة التضخم . وامتدت حمة الغضب الى نقابة عمال التعدين والبناء كذلك ، فاثار الاضراب حالة من الفوضى وجذب اهتمام الناخب الألماني الى حالة الاقتصاد الذي يصارع تضخما وصل الى اعلى نسبة له منذ عشر سنوات وزيادة قياسية في اسعار الفائدة مع عجز ضخ في الموازنة العامة (الحياة ٩٢/٤/٢٦ و The Independent 25/4/92) ومع امتداد الاضراب الى القطاع الخاص كشفت تلك الاضطرابات ليس فقط مشاكل الائتلاف الحاكم الاقتصادية بل ضعف تراث المفاوضات الجماعية الألمانية لضعف شديد بسبب اختلاف وتعارض مصالح الحكومة وقطاعات من الشعب الى درجة كبيرة ، صعوبة الوصول الى حلول وسط وهو ميكانيزم الاحزاب الألمانية الكبيرة .

(The Independent 1/5/92) (The Independent 11/5/92) (29/4/92 , 92)

ولم يكن الاضراب الذي اجتاحت ألمانيا سوى وجه واحد من وجوه عدة للزمة الألمانية التي اثرت على الناخب ، فالاضراب مؤشر لاشكاليات الهوية ، الاقتصاد والنظام الحزبي . فالنظام الحزبي المعتمد اساسا على الحزبيين المسيحي الديمقراطي الحاكم المتحالف دائما مع الحزب المسيحي الاجتماعي والحزب الاشتراكي الديمقراطي كانا يخسران نسبة عالية من الاصوات بصورة مستمرة في آخر انتخابات للمحليات .

وعلى الجانب الاخر قويت شوكة الاحزاب اليمينية في مقاطعات عدة كبادن فور نمبرج ، شيلزفيج هولشتاين ، بريمن وراين لاند بلاتينيت بينما فقدت الاحزاب الكبيرة الكثير من رصيدها لصالح تلك القوى الجديدة سواء بسبب الزمة الاقتصادية او بسبب الفشل في ايجاد بديل للسياسات الحالية في مجالات حساسة كمسألة اللاجئين السياسيين التي تفاقم في ألمانيا ونقص السكن . فقد وصلت مشكلة اللاجئين الى حدود خطيرة اذا ادركنا ان

الحكومة الائتلافية الاتحادية . ويساند الحزب الاقلية وحقوقها السياسية بخلاف موقف اكثر تشددا للحزب المسيحي . وحزب الخضر ليس حزبا بقدر ماهو حركة رافضة لنتائج الحضارة الصناعية واثارها على البيئة في المانيا بقسميها الغربى اساسا والشرقى . وبالحزب اتجاهان : الاتجاه البيئى ضد التلوث والاتجاه السلمى المضاد للأسلحة وكل ماهودرى . كما يوجد به تيار مثالى واخر واقعى يساند المضاد للأسلحة وكل ماهودرى . كما يوجد به تيار مثالى واخر واقعى يساند التحالف مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى ويدخل في اللعبة الديمقراطية . ولقد ازدادت شعبية الخضر مع حادثة نشر نوبيل والوحدة مع المانيا الشرقية وذلك لان موضوع البيئة قفز الى جدول الاولويات مع الوضع البيئى المتدهى للقطاع الشرقى من المانيا . كما وجه الخضر حملات مكثفة ضد علاقة المانيا بالولايات المتحدة وخاصة تواجد الصواريخ النووية طراز Rershing الاهرام ٨٦/٣/٧ و الاهرام ٨٦/٣/٧ يقدم الحزب بديلا كاملا لاسلوب الحياة متفاعلا مع جوانب من ثورة القيم وهو ما يطلق عليه « السياسات الجديدة » (New Politics) .

فيطالب الحزب مثلا بزيادة المعونة للمزارع الالمانية رمز الهوية ونقاء البيئة . والوقوف ضد التوسعات العسكرية . الا ان موقف الخضر المتسامح مع توافد اللاجئين لا يتسق والجو العام الالمانى الآن . ومع نجاح حزب الخضر في دخول البرلمان في ١٩٨٧ ادى ذلك الى ظهور قوة ذات طابع مختلف في البرلمان وتوازنات جديدة على اساس مختلف . ويرى المراقبون ان حزب الخضر قد يصبح حزب المانيا في المستقبل وذلك لان ٢٠٪ ممن تتراوح اعمارهم بين ٢٠ و ٣٥ عاما صوتوا في صالحه ، اى ان تعضيد الخضر جزء من ثورة صامتة فالحركة تؤكد على الروح الخلاقة ، زيادة المشاركة في اتخاذ القرار بالمقارنة بالقيم المادية التى تسود اقتصاديات السوق . وقد وجدت الطبقة الوسطى من الشباب مخرجا لها في الحزبية الاشتراكى الديمقراطى والليبرالية في السبعينيات ولكن وخلال العقد الماضى وحتى الوحدة الالمانية فقدت تلك الاحزاب نسبيا وتدرجيا مساندة تلك الطبقة مع التدهور الاقتصادى خلال أزمة النفط وبروز نوعية مختلفة من التحديات على الخريطة الالمانية وتتغذى الحركة على التراث الماركسي المثالى والنزعات التنموية المعادية للحداثة (modernity) مع بعض العناصر الرومانسية . وهناك كذلك الحركة البديلة المضادة للثقافة وهى تغطى مجموعة واسعة من الانشطة السياسية . الاجتماعية والثقافية وتجذب الاصوات للحزب . كما تؤثر على سياساته . فمختلف اجنحة الحركة تحاول ايجاد بدائل للنظام الحالى بعيدا عن المجتمع القائم ، فيهتمون بتحسين الخدمات العامة (welfare State) وتكامل المجتمع الالمانى . ويعتبر

وحزب اتحاد الشعب الالمانى والحزب القومى الديمقراطى اليميني على التزامهم بالديمقراطية . فان المخاطر الالمانية تشير الشكوك في نزعة حزب الاتحاد وتؤكد وجود ٨٩ منظمة يمينية في ٨٦ .

ويتصف اليمين بصفة عامة بنزعة نتشوية نابغة من وجود نسبة عالية من الاجانب في المانيا ويشكو اليمين من انعدام فرص العمل للامان ويوجه اليمين نقده احيانا للامان الشرقيين او الامان القادمين من روسيا ورومانيا . ويمائل يمين المانيا نزعة لوبن في فرنسا ويعارض تواجد اعداد هائلة من الاتراك واليوغسلاف ، العرب والافارقة واليهود . وان قال الجمهوريون بان مطالبهم تتجه الى وقف الهجرة وليس طرد المهاجرين . ويؤكد اليمين عدم وجود نزعة نازية به ولكنه يعبر عن احتياجات خاصة في المجتمع الالمانى . وينتقد اليمين الوحدة الاوروبية وتأثير امريكا على سياسات المانيا وسياسات كول التى ادت الى ظهور دين قومى كما يطالب اليمين بفصل الاطفال الاجانب عن الامان في المدارس . (الاهرام الدولى ٨/٢/٨٩ و ٣٠/٩/٨٧) .

وقد نجح الجمهوريون في جذب الاصوات من الائتلاف في راين وستاليا في سنة ١٩٩٠ ثم منى اليمين الجمهورى بالفشل عند اول انتخابات اقليمية بعد الوحدة في ست ولايات منها خمس شرقية . ولذا فمن الممكن القول بان اليمين يبرز اثناء الازمات الاقتصادية التى تثير ازمات هوية كما في ١٩٩٢ ففى مايو ٩٢ تجددت الاضطرابات والقلق اليمينية مع النشاطات المعادية للاجانب (الاهرام ١٦/١٠/٩٠ و The Independent) 27/5/92 ومن الجدير بالذكر ان اليمين برز في القطاع الشرقى من المانيا الموحدة حيث بدأت مجموعات من اليمين تجتمع رسميا ونجح الجمهوريون في كسب ٧٠٪ من اصوات الامان في انتخابات البرلمان الاوروبى في ٩١ (52 - 44 , 92 Long) الا ان بعض المراقبين يرون ان من الصعب اطلاق شعار معاداة السامية على تلك الاحزاب وان كان يمكن اطلاقها على بعض المجموعات لان الامان سواء الشرقيون او الغربيون لازالوا يستنكرون ممارسات النازى التى تعتبر من اعمال النظام الرجعى او معادية للانسانية - (Long , 92 , 90) (91) ويظل السؤال مطروحا : هل تعتبر تلك الاحزاب معبرة عن سخط مؤكد اما انها ستهيمن على قيم الفرد الالمانى على المدى البعيد ؟ وتحصد تلك الاحزاب اصوات ناخبين ساخطين على التيار المحافظ المعتدل .

٢ - حزب الخضر : القوة الثانية التى برزت مع انتخابات برلين الموحدة هى حركة الخضر التى تضم حزب الخضر . وقد نجح الحزب في الوصول الى البرلمان الفيدرالى في اطار تيار معاد للأسلحة النووية في ١٩٨٢ ونجح حزب الخضر في احراز نجاح في نتائج انتخابات مجالس الولايات في ٨٤ على حساب الاحزاب المشتركة في

الديمقراطية الذي كان يوما ممثلا للنخبة الالمانية الشرقية - ٢٠٣ ملايين عضوا انخفضوا الان ٢٥٠,٠٠٠ الف عضو فقط . ويرتبط نظامه بالترتيب التقليدي للنظم الحزبية الشيوعية (Long 92 , 129) وعلى الرغم من الفساد المستشري به وتدهوره التنظيمي ، هو اكبر حزب في الولايات الشرقية لالمانيا الموحدة ذات الطبيعة الشرقية واصبح نوعا من الملاذ وان كان له وجود ضئيل في البند ستاج : ١٧ صوتا من ٦٦٣ مقعدا .

١ - الحزب الاشتراكي الديمقراطي : هو احياء للحزب الاشتراكي الديمقراطي فيما قبل ظهور المانيا الفيدرالية والانقسام وهو مجال الطبقة العاملة ويمثل مصالح النقابات والعمال وفي ١٩٥٩ اتخذ الحزب خطوة تعتبر تحولا تاريخيا في مجراه وترك الدعوة للاشتراكية والاقتصاد الموجه وتماشى ومبادئ السوق . كما بدأ في تحويل نفسه الى المجال الليبرالي ليكسب تأييد قطاع الطبقة الوسطى الليبرالية وينافس الحزب المسيحي الديمقراطي . ولاقتناع الناخب ان الحزب لا تتناقض واهداف المجتمع الالمانى الاساسية استخدم الحزب سياسة الاعتناق أو التعانق مع الحزب المسيحي الديمقراطي وقرعة البافاري : الحزب المسيحي الاجتماعى (embracement) فيمشاركة الحزب المسيحي في الحكم تمكن الحزب من زيادة ثقة الناخب حتى تمكن من أن يتولى الحكم بنفسه ، ولذلك يعتبر النظام الالمانى نتاج استراتيجيات الحكم لهذين الحزبين التقليديين الالمانيين .

وجاءت فرصة استكمال هذا العناق في ١٩٦٦ عندما شارك الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحزبين المسيحي الديمقراطي والمسيحي الاجتماعى في الائتلاف الكبير وساهم الحزب في حل مشكلات الدولة وصياغة سياسات عامة ، ثم تحالف الحزب مع الحزب الليبرالى الديمقراطى واهتمت حكومة الائتلاف بتحسين العلاقات مع المانيا الشرقية في ذلك الوقت وشرق أوروبا ، كما خلق الائتلاف مجموعة من السياسات الداخلية لتحسين الخدمات العامة واسلوب توزيع نتاج المعجزة الاقتصادية الالمانية ، كما ركز الائتلاف على التأمينات الاجتماعية . ولكن مع انفجار فضائح التجسس بدأت تظهر الانقسامات الداخلية في الحزب ، ففضل جناح التركيز على النمو الاقتصادي بينما فضل الجناح الآخر الهجوم على الطاقة النووية والتركيز على النمو الاقتصادي الذى لا يضر بالبيئة . كما ظهرت موضوعات جدلية حول سياسات الدفاع وادت تلك الانقسامات الى سقوط حكومة المستشار شميدت حيث لم يتمكن الائتلاف من التوصل الى حلول اقتصادية للركود في اوائل الثمانينات كما يواجه الحزب أزمة هوية اثارها تعدى الخضر ولم يتمكن الاشتراكيون الديمقراطيون من تحديد ما اذا كان يجب استمالة

مسئد والحزب الاشتراكي الديمقراطي مساندتين محصلين لحركة السلام والبيئة في الحزب . ولذا فالاصوات التي يضرها هذا الحزب الكبير يكسبها الخضر . (الاهرام ٢١ / ١٠ / ٨٦ - الاخبار ٢٩ / ١ / ٨٧ - الدستور نقلا عن الـ 84 , P. 1-2 Papadakis , 113 , 146 1 / 3 / 87 , Herald Tribune)

ومن ضمن البدائل العسكرية المقترحة . قدرة دفاعية غير نووية واستراتيجية مبنية على الدفاع ونظام دفاعى غير مركزى واساليب دفاعية جديدة . ولان الخضر يطولون ، تحويل الحقيقة التاريخية القائمة ، فقد ادى ظهورهم الى انفجار جبل جديد ذى طبيعة يسارية . كما يستند الخضر السياسات المحلية الحديثة وبخاصة في مجال الاسكن ويحاول الحزب تحسين الانشطة الثقافية للشباب واسلوب ادارة الحزب وتغيير نظام الشفاعة (Patronage) الحزبى . فمن حيث اسلوب العمل ، يركز الخضر طاقتهم على المستوى المحلى اساسا وذلك محاولة لدمج ديمقراطية القاعدة (Gross - poot democracy) مع حرقه السياسات ، الديمقراطية البرلمانية وسياسات السلم على الرغم من هيمنة الدولة على أدوات العنف . ويحاول الخضر كذلك تقادى هيمنة وجوه معينة على الحزب من خلال نظام التناوب البرلماني (Papadakis rorabou) (179 - 151 , PP . 84 كما يهتم الحزب بالجانب الانسانى اكثر من الاقتصادى للانسان وهو المكون المثالى الدائم في الشخصية الالمانية (الاهرام ٢١ / ١٠ / ٨٩) كما كون الخضر سياسات المانية (Deutchla ndpolitik) وعالمية لاهتم بالوحدة الالمانية بقدر ماتهتم بالتفكير عالميا والتطبيق محليا وهو شعار الخضر (Kolinsky 89 , 143 , 160 - 161)

٣ - حزب الاشتراكية الديمقراطية : هو الحزب الشيوعى في المانيا الشرقية سابقا والذى عدل عند الوحدة ويعبر تواجد هذا الحزب ونجاحه في الانتخابات المحلية في برلين عن ان الخيار الاشتراكي لازال ماثلا في اذهان الالمان الشرقيين خاصة بعد ان صدموا بالحقائق الاقتصادية التى واجهتهم منذ الوحدة وانهايار اقتصاديات القطاع الشرقى عند دمج في اقتصاديات السوق . فالمؤسسات الفيدرالية لاتتمتع بشرعية حقيقية في القطاع الشرقى واتحول الى الديمقراطية للحد الكثير من مصداقيته وفقد مع الالمان الشرقيين الثقة في الاحزاب الالمانية الغربية (L'Express , 12 - 18 Luin 92 , P. 29 . فالعهد الاجتماعى الجديد في المانيا الموحدة بين الالمان الشرقيين والحكومة المبنية على النظام الحزبى للاحزاب الكبيرة يفقد وزنه وبندوه غير واضحة ، فوصل انعدام الثقة الى الكنيسة ، الاحزاب والنقابات بسبب المصالح والهوية المتناقضة للالمان الشرقيين والغربيين ، كما ادرك الالمان الشرقيون ان الديمقراطية لاتعنى بالضرورة الثراء على الاقل في الوقت الحالى . ومن المرجح ان تكون تلك الاسباب خلف مكاسب حزب الاشتراكية

الخضر . وبسبب هذا التذبذب قلت ثقة الراى العام فى الحزب اذ أن نواته التقليدية الممثلة فى النقابات والعمال تفضل سياسة تركز على النمو الاقتصادى ، بينما تفضل العناصر اليسارية الجديدة سياسات اقرب الى سياسات الخضر .

وفى انتخابات ١٩٨٢ ، وجد الحزب استحالة استمالة الرايين مما ادى الى تساؤل الناخبين عن حقيقة موقفه ، فانخفضت شعبيته نسبيا فى الولايات وان نجح الحزب فى تحقيق انتصارات انتخابية بواسطة اللعب على كلا الاتجاهين . ففى سارلاند ، اصبح لافونتين نجم اليسار الجديد مستميلا الخضر وكاسبا اغلبية جديدة ، فى حين اصبح راوفى نورثراين وستغاليا نجما من خلال تعبيره عن احتقار الخضر وبرنامجهم ، فى حين تحالف اخرون مع حزب الخضر . ومع ذلك تتدهور نسبة الاصوات الموالية للحزب منذ ١٩٨٧ وحتى يقرر الاشتراكي الديمقراطي جدول اولوياته وموقعه من التدهورات الاقتصادية لالمانيا الموحدة ، لن يتمكن الحزب من ان يصبح خيارا واضحا للناخب المتذبذب والساخط على سياسات الحزب المسيحى الديمقراطي ، (Dalton 89 , PP . 159- 263)

■ - الحزب المسيحى الديمقراطي : هو القطب الاخر الرئيسى للسياسة الالمانية ويقود المانيا الموحدة التى هو صانعها من خلال ائتلاف يمين - الوسط ، ولكنه الخاسر الاكبر كذلك فى انتخابات برلين الموحدة لانخفاض شعبية الحزب ، انخفاض نسبة المشاركة التى تدل على ضعف ثقة الناخب الالمانى فى النظام الحزبى الذى خلقه المسيحى الديمقراطي مع الاشتراكي الديمقراطي ، التشاؤم فيما يتصل بمستقبل المانيا الموحدة وفشل حليف الحزب وهو الحزب الليبرالى الديمقراطي فى تحقيق نسبة الـ ٢٠٪ . ويتمتع الحزب المسيحى الديمقراطي تقليديا بمساندة الطبقة الوسطى وتسانده الكنيسة ، فهو حزب محافظ اساسا ولكنه معتدل وقد اسسه سياسيون محافظون اختيروا بواسطة قوة الحلفاء لخلق بديل غير اشتراكي فى المانيا مابعد الحرب ولذا فيعتبر هذا الحزب من مؤسسى النظام الالمانى وكان مكونا من مجموعات غير متجانسة تشمل الكاثوليك ، البروتستانت ، رجال اعمال ، معتدلين ومحافظين . ويتوحد الحزب وراء فكرة ان على المانيا ان تتبع ملامح انسانية ومسيحية ، لذلك فهو عدو شديد للنزاعات اليمينية المتطرفة التى لا تتفق وقيم المانيا مابعد النازى ويفضل الاسلوب التوفيقى (Consensual) فى ادارة العضلات السياسية لتقضى تلك النزاعات . وهو ضد الشيوعية كذلك ويشجع ويساند الاقتصاد الحر ودور السوق الاوروبية به وهو على الرغم من معارضته للاقتصاد الموجه صانع للنظام التامينى وموسع للخدمات العامة . الحزب الديمقراطي المسيحى حزب قومى فيما

عدا فى بافاريا حيث يتواجد حليفه الدائم الحزب المسيحى الاجتماعى . ويعتبر المستشار هلموت كول احدى ابرز الوجوه الالمانية التى صاغت برنامج الحزب بناءا على السياسات المحافظة لتاتشر وريجان وواجهت حكومة كول عدة مشاكل فى عقد الثمانينات ذات طبيعة مالية او حول دور المانيا فى حلف شمال الاطلسى (NATO) وكذلك عدة فضائح سياسية ، ولكن تمكنت الحكومة من التعامل مع هذه المشاكل ، فحلت موضوع الـ (NATO) واوقفت العجز الحكومى وانعشت الاقتصاد واذا كانت انتخابات ١٩٨٧ الفيدرالية تمثل تراجعا نسبيا للحزب الديمقراطى المسيحى ، فان كول يعتبر صانعا رئيسيا للاقتصاد الالمانى القوى (Dalton 89 , 251 - 259)

كما حظى كول بنجاحات ساحقة فى الانتخابات المحلية فى المانيا الشرقية بعد سقوط النظام الشيوعى وقبل الوحدة وذلك بفوز التحالف المحافظ الموالى لبون والمؤيد لوحدة سريعة للالمانيتين ، كما حقق حزب كول انتصارات ساحقة فى الانتخابات الاقليمية بالجزء الشرقى من المانيا الموحدة بفضل ثقة الناخب الالمانى الشرقى به وذلك فى ست ولايات عام ١٩٩٠ (الاهرام ١٦ / ١٠ / ٩٠) الا أن الحزب المسيحى الديمقراطي والائتلاف الحاكم يواجهان تدهورا واضحا وذلك بسبب سياسات كول فى دمج الالمانيتين والذى ادى الى درجة تضخم وصلت الى ٢٠٧٪ - ٢٠٥٪ واول عجز ونقص فى حساب المانيا الجارى فى ١٩٩٢ وصل الى ٨٠٠ مليون بعد ان كان اقتصاد المانيا الفيدرالية يحقق فائضا يصل الى ٦٠٨ مليون وانخفضت نسبة زيادة الناتج القومى الاجمالى من ٤٠٦٪ الى ٢٠٥٪ و ٢٪ ومن المنتظر ان تصل تكاليف الوحدة الى ٦٠٠ بليون فى سنة ٢٠٠٠ وتحول الالمان مصدر رؤوس الاموال الى مدينين (Lang 92 . P - 13) وكان من جراء هذه النتائج ان انخفضت شعبية الحزب المسيحى الديمقراطي بصورة واضحة وانعدمت الثقة فى ائتلافه خلال انتخابات برلين حيث فشل حليفه الليبرالى فى استكمال دوره التوازنى فى الائتلاف حين فضل الناخب المتذبذب اختيارا يشير الى سخطه وتحول الى الاحزاب المتطرفة . فالحزب يواجه مشكلة كونه يتعامل مع شعب اعتاد مستوى معيشيا خاصا ، فـ ١٥٪ من دخل الالمانى الغربى يذهب الى الانشطة الترفيهية ويخلفه الشهرى زاد بمعدل عشر مرات منذ الستينيات كما يزيد مستوى معيشته بمعدل ٤٪ سنويا ، ولا يريد الالمانى الثرى ان يحتمل نفقات الوحدة كما يرى الالمانى الغربى العادى ان الضرائب الجديدة موزعة باسلوب غير عادل على الفقراء واصالح الاغنياء . فى حين يواجه الالمانى الشرقى بطالة متفاقمة ووعودا لم تتحقق وانهيارا اقتصاديا واحتياجا الى تريليون لاهياء الاقتصاد الشرقى فى المستقبل . واذا فقد هيبت سياسات الحزب المسيحى الديمقراطي مايمكن اعتباره حيرة وجودة . (Lang 92)

او الائتلاف المسيطر على السلطة وزيرا يرأس الحكومة المحلية كثيرا ما يصبح وجها قوميا بارزا ، فالمركز الرئاسي في الولاية خطوة اولى تجاه مركز على المستوى الفيدرالى ، وبينما يعطى نظام فصل السلطات مسئولية تشريعية اكبر للبندستاج فهو يعطى مسئولية ادارية اوسع للحكومات المحلية ويبدو ان القانون الاساسى يعطى سلطة سياسية اولية للولايات في المادة ٣٠ منه .

اما من حيث توزيع السلطات ، فالتفويض التشريعى للحكومة الفيدرالية ينقسم الى سلطات منطلقة (Exclu-sive) (مادة ٧١ ، ٧٣) ، سلطات مشتركة (Concur-rent) (مادة ٧٢ ، ٧٤ ، ٧٤) وسلطة هيكلية (Framework) (مادة ٧٥) . فالحكومة الفيدرالية تمتلك سلطات تشريعية مطلقة فيما يختص بالامن اوفيا يحتاج الى تنسيق على المستوى الفيدرالى كالدفاع ، التجارة ، الهجرة والعمل . وهناك حوالى ٦ مجالات للسلطات المشتركة كالقانون المدنى ، اللجوء السياسى ، والتأمين الاجتماعى على سبيل المثال . اما عن السلطات الهيكلية فهي تحد دور الحكومة الفيدرالية عند وضع توجيهات فضفاضة لعدة مجالات كال التعليم . وتتولى الولايات مسئولية تطبيق القوانين . ولكن على الرغم من محاولة القانون الاساسى تحديد العلاقة بين البندستاج والولايات فالعلاقة مصدر دائم للصراعات والتنافس شديد بين هذين المستويين للنظام الالماني فيحاول كل منهما التأثير على الاخر خاصة وان الحكومة الفيدرالية القوة الرئيسية في التشريع في حين ان المحليات تتحمل مسئولية الادارة والتطبيق ولذلك فهناك مجال واسع للمفاوضات والمناورات ، فالقانون الفيدرالى يحتاج بالضرورة الى تشريعات محلية لتطبيقه (Dalton 89) (48 - 42) وينطبق ذلك على اتفاقية الوحدة الاوروبية في ماستريخت .

ولذا فقد اصبح هذا الموضوع محل جدل من المنتظر ان يتفاجم مع ضعف الاحزاب الكبيرة وخاصة ، الائتلاف الحاكم ، انحسار الحلول الوسط وبرز اليمين في الويات ومن المرجح ان يتركز الصدام حول اساليب وسرعة تطبيق الوحدة الاوروبية بصفة خاصة

(Dalbn 89,42-48)

وقد واجهت الحكومة بالفعل معارضة الحكومات المحلية لاسلوب تطبيق الوحدة الاوروبية حسب اتفاقية ماستريخت مما يرجح ان المراحل اللاصقة ستتسم بصعوبات اكبر . فقد استخدمت الحكومات المحلية ماستريخت التى لم تصدق بعد . فتطبيق الوحدة الاوروبية يلزمها تعديلات دستورية المانية اصبحت موضوعا لمناورات سياسية داخلية وفي البند سترات . فقد طالبت حكومات الولايات ضمان حجم دورها وعدم

(Exislenhal anxiety) (17 - g - PP دفعت قطاعات من الناخبين في برلين الى أقصى اليمين او أقصى اليسار . ان استقطاب الناخب في انتخابات برلين يهدد الاسلوب التوافقي للسياسة الالمانية ويزيد احتمالات المناورة من قبل الاحزاب الصغيرة والمصالح الضيقة وذلك فيما يتعلق بمواضيع شتى تشمل الوحدة الاوروبية كذلك . فنتائج الانتخابات قد تعيد ترتيب اولويات التفاوض في مشروع الوحدة وتضعف من امكانيات الوصول الى حلول وسطى يستلزمها ثنائية المجلس التشريعى الالماني . تشتت السلطة ولجان الوساطة المتخصصة : هذا الاسلوب كان يعمل بصورة مرضية عندما كانت الاحزاب الكبيرة المعتدلة تحظى بأغلبية وتأييد واضح (Dalton 89 , 230 - 231) ولكن مع التغييرات الجديدة وخطر تفاقمها يصبح هذا الاسلوب صعبا للغاية وسيعتمد دور المانيا في الوحدة الاوروبية التى صنعتها الاحزاب الكبيرة مشروطا بقدرة تلك الاحزاب على تطوير قدرة فعالة وسريعة لحل مشاكل المانيا الموحدة . ارضاء الناخب الالماني واعادة الثقة فيها وهى احتياجات متناقضة في طبيعتها خاصة وان الانتخابات المحلية تؤثر بصورة مباشرة وسريعة على السياسات الالمانية بصفة عامة وسياسات المانيا تجاه الوحدة الاوروبية بصفة خاصة .

العلاقة المباشرة بين الانتخابات المحلية واجراءات الوحدة الأوروبية :

تتسم الانتخابات المحلية الالمانية كانتخابات برلين الموحدة بعلاقتها المباشرة فيما يتعلق بقرارات الحكومة الالمانية ازاء موضوع الوحدة الاوروبية . فمؤسسات المانيا الفيدرالية اسست بحيث تتفادى الصفقات المؤسسية لجمهورية فيمار . ويتميز النظام الفيدرالى الالماني بتراث قوى من الحكم المحلى او حكم الولايات التى خلفها الحلفاء عند اعادة البناء السياسى لالمانيا وتتبع اهمية الولايات من كونها نقطة مركزية للعديد من النشاطات السياسية وفى ١٩٤٧ كانت كل الولايات قد انتخبت حكوماتها وتعتبر الحكومات الاقليمية مؤسسات اساسية في النظام السياسى الذى شرعه القانون الاساسى لالمانيا ويمثل رؤساء الولايات الشعب الالماني رسميا في البندسترات (Bundestnat) او مجلس الشورى الالماني القطب الاخر للنظام التشريعى الى جانب البندستاج (مستفسر) والذى يتحتم اخذ موافقته فيما يتعلق بقرارات المانيا الجذرية كالوحدة الاوروبية وان كانت سلطة البندستاج اكبر . لقد خلق القانون الاساسى نظام حكومة فيدراليا قسم القوة السياسية بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات . ويرتكز هيكل الحكومات الاقليمية على نظام برلمانى كالحكومة الاتحادية . ولكن معظم الولايات لها نظام تشريعى احادى ويختار الحزب

التقليل من سلطتها لصالح السلطة المركزية الأوروبية في بروكسل ووصل الائتلاف إلى اتفاق على تعديل فقرة دستورية ترضى الحكومات المحلية وأن كانت تشير إلى القوة المتنامية لتلك الحكومات وتناقض سياساتها وسياسات الحكومة الفيدرالية وكذلك تناقضها والسياسات الأوروبية ، التي يتفق عليها الحزبان الألمانيان الكبيران . وتحفظ تلك الفقرة حقوق الحكومات المحلية وأن ظل تفصيل الفقرة موضوعا لجدل عنيف ومكثف . وفي حين تعتبر الولايات الألمانية تلك النتيجة في صالحها يستشعر الحزبان الألمانيان الكبيران أن هذه التطورات ذات طابع خطير . وسيزيد من حدة الصدام المتوقع أن اتفاقية ماستريخت تتطلب ثلاث قراءات ليتم التصديق عليها قبل نهاية هذا العام . وإذا اضطرت الحزب المسيحي الديمقراطي أن يقدم تنازلات من المنتظر أن تزيد على المدى القريب . فالحوكات المحلية الممثلة في البندسترات يجب أن تصدق على الاتفاقية حتى تمر أيا كان شكل الائتلاف الحاكم بها . ولذا فقد رضخ كول وقبل تعديل الفقرة الدستورية التي تعطي حقوقا سيادية للهيئات الأوروبية في بروكسل وتحد من سلطات الولايات . ووافق المستشار الألماني أن يعطي مجالا واسعا للمحليات كي تشارك في تقرير سياسات أوروبا المتحدة وأعطى الحق لـ ١٦ ممثلا إقليميا بالتواجد في بروكسل مشاركين الحكومة الفيدرالية في تحديد السياسات الألمانية في أوروبا المتحدة وتقرير ذلك في دستور وبناء على ذلك أصبح للولايات قولها في الوحدة ، بالإضافة إلى مجالات أخرى كال دفاع وهي حقوق جديدة لتلك الحكومات التي ترفض أن تقوم الوحدة من القمة وتعتبر مشروع الوحدة من صميم السياسات الداخلية للولايات (The Independent 16/5/92, 16/5/92) وتتوافق هذه المواقف وروح انعدام الثقة في الحزب الحاكم وتوجهات الرأي العام والأحزاب الجديدة في الولايات . وقد تتفاقم مشكلة مفاوضات الوحدة الأوروبية في ألمانيا داخليا إذا أصر الحزب الاشتراكي الديمقراطي على رفض ائتلاف كبير مع الحزب المسيحي الديمقراطي في برلين المتحدة وإذا لم تثمر المناقشات الدائرة حاليا بين الحزبين الرئيسيين على سياسات جديدة لمواجهة الأزمة .

الآثار المحتملة لنتائج الانتخابات على موقف ألمانيا تجاه الوحدة الأوروبية :

أن الناخب الألماني الذي يشكو اقتصاديا ، سياسيا واجتماعيا عبر عن مخاوف جديدة تتجاهلها السياسات التقليدية للأحزاب الكبيرة المساندة لوحدة أوروبية ستؤدي إلى التخلي عن المارك الألماني من أجل عملة موحدة ضمن اتفاقية ماستريخت ، ولذا فمن الطبيعي أن تعارض الأحزاب اليمينية تلك الخطوة وتعمل على تعطيلها

ومن المحتمل أن تضطر الأحزاب الكبيرة إلى الرضوخ للمطالب الألمانية النابعة من القوى اليمينية أو اليسار على حساب الوحدة الأوروبية كما تنص عليه بنود قمة ماستريخت وذلك تجنباً لخطر الألمانى من المشروع الأوروبي على المدى الطويل . وقد حدث مثال لتلك التنازلات عندما وافق كول على زيادة أجور العمال في القطاع الغربي من ألمانيا الموحدة بنسبة أعلى مما يراه البنك المركزي مناسبا لدور المارك الألماني كقوة استقرار في النظام النقدي الأوروبي وذلك محاولة لتفويت الفرصة على الأحزاب الصغيرة في جذب قطاعات جديدة من المؤيدين وكذلك لتفادي زيادة شعبية رؤساء الولايات على حساب الحكومة الفيدرالية حيث بدأ في التفاوض مع النقابات المضربة وتقديم وعود أعلى من وعود السلطة الفيدرالية (TMHE Independent 12/5/92)

وكما تفرض المشاكل الاقتصادية لألمانيا الموحدة نفسها على حساب إجراءات الوحدة الأوروبية تفرض مشكلة اللجوء السياسي ذاتها بنفس الحدة وهي تعتبر إحدى النقاط المنتظر حلها ضمن السياسات الأوروبية الموحدة والتي ينتظر الحزب الاشتراكي الديمقراطي حلها من خلال تعاون أوروبي ، إلا أن غضب اليمين يصب على الأجانب في ألمانيا وتنفجر حزازيات مع الألمان الراجعين من كازاخستان أو أوروبا الشرقية . ولذا فبعض المشكلات ذات الطابع الأوروبي سيوجب حلها سريعا وبصورة منفصلة لتجنب تطرف الهوية الألمانية على حساب الهوية الأوروبية . والسؤال الذي يطرح الآن هو هل يستطيع كول أن يقنع المعارضة الاشتراكية بتغيير دستوري ينظم عملية اللجوء ؟ قد تكون نتائج برلين الموحدة حافزا للوصول إلى حل . من قبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي تجنباً لكارثة سياسية ، فاليمين يستقر عند كل انتخابات عند نسبة الـ ١٠ ٪ . والطبقة السياسية الديمقراطية تتفادي المناظرة (Facts on file 3/10/91 pp.745-746) فهل يستطيع المسيحيون الديمقراطيون والاشتراكيون الديمقراطيون أن ينتظروا سياسة موحدة للمجموعة الأوروبية قبل إزالة الحدود ، أم سيضطرون إلى إجراءات وقائية سريعة ؟ هذا ما ستجيب عليه الأيام القادمة .

ويعتمد نجاح دور ألمانيا في مشروع الوحدة الأوروبية على مدى تحسن الاقتصاد الألماني في الفترة المقبلة لإعادة الثقة للناخب الألماني ولكن حيث أن كول اضطر إلى منح حكومات الولايات دورا أكبر في تحديد شكل الوحدة ، فإن الائتلافات المحلية ستظل محددا هاما للقرارات الوحدوية . لذا فمن المرجح أن تحاول أحزاب اليمين معارضة الاقتراح بزيادة الميزانية المحددة لمساعدة دول المجموعة الأوروبية الفقيرة حسبما تقضى اتفاقية ماستريخت إلى ٦١,٥٢ بليون في ٩٧ . ففي ظل الظروف الراهنة وعلماً بأن الإجراءات الخاصة بتطبيق

الاجراءات التي يعتبرها ذلك الحزب ضارة جدا بحالة المانيا البيئية التي تشكو تدهورا شديدا .

وتتداخل الاولويات المختلفة للحزب الصغيرة التي برزت على الساحة الالمانية وتتناقض مع بعضها البعض مما يصعب الاسلوب التوفيقى والاجماع القومى فما يعتبره اليمين اولوية قد لايعتبره اليسار او الخضر كذلك . كالاهتمام بالبيئة على حساب النمو الاقتصادى مثلا . فمن الامور التي ينتظر ان يهتم الخضر بها والمتعلقة بالوحدة الاوروبية فشل الجماعة الاوروبية في مساندة ضريبة الطاقة في قمة الارض بريوى جانيرو ، فقد فشل وزراء البيئة في الاتفاق على موقف تقاوى موحد في القمة (TMHE Independent 27/5/92)

ومن المرجح ان يعزو الجناح الاكثر تشددا في الحزب ذلك الفشل الى اسلوب العمل الذي يحتاج الى التركيز محليا في حين يجب توحيد الفكر على النطاق الاوروبى او العالمى . فالوحدة الاوروبية في حد ذاتها تقل اهميتها النسبية بالمقارنة باهتمام عالمى بالبيئة . ومن المؤكد ان الخضر سيؤكدون على ضرورة حل مشاكل المانيا الشرقية البيئية التي تحتاج الى ٢٥٠ بليون دولار (Lang 1992, 131-132) واعطائهما اولوية مالية خاصة على اية مشاريع اوروبية نقدية ، لسياسية او تجارية ، في حين ان من المرجح ان يصر اليمين على حل مشاكل البطالة والدين الداخلى اولا - اعطاء اولوية للقطاع الغربى او الشرقى على حسب تركز الحزب وسيصر اليسار على احياء اشتراكية القطاع الشرقى . على الجانب الاخر من المرجح ان يعارض اليمين فكرة الفيلق الاوروبى العسكرى الموحد على جيش المانى قوى ، في حين سيعارض الخضر الفكرة ذاتها لانها ستزيد اخطار التسليح والحروب .

وفي حين يستعبد محللون سياسيون كون القومية الالمانية خطرا نازيا يهدد الوحدة الاوروبية وذلك لوجود تراث شيوعى وليبرالى في المانيا الموحدة ، فالآراء المتشائمة حاليا ذات النزعة اليمينية وقطاعات من الراى العام ترى في الشركاء الاحد عشر في الجماعة الاوروبية مجرد لصوص ييغون وضع يدهم على الاموال الالمانية وبخاصة فرنسا التي تضع عينها على احتياطي البنك المركزى الالمانى ، فهل يعتبر ذلك تشاؤما اوروبيا ام فتورا اوروبيا ؟ فالالمان يخشون مركزية بروكسل وهيمنة الفرنسيين عليها وهم ساخطون على ذلك المشروع الذي يتلاعب به صانعو النظام اى الحزبين الكبيرين لارضاء البت في امور حيوية كتعديل حق اللجوء السياسى او الاعتراف بكمالاتيا كما يخشون بيروقراطية الجماعة التي يتهمها المحللون بالعجز وقلة الانتاجية (L.Express 31.12-18 juin 92, p.31)

الوحدة الملح للجماعة كقوة تكاملية وترابطية سواء من ناحية الهوية ، الاقتصاد ، الامن او السياسة ، فقد عبر

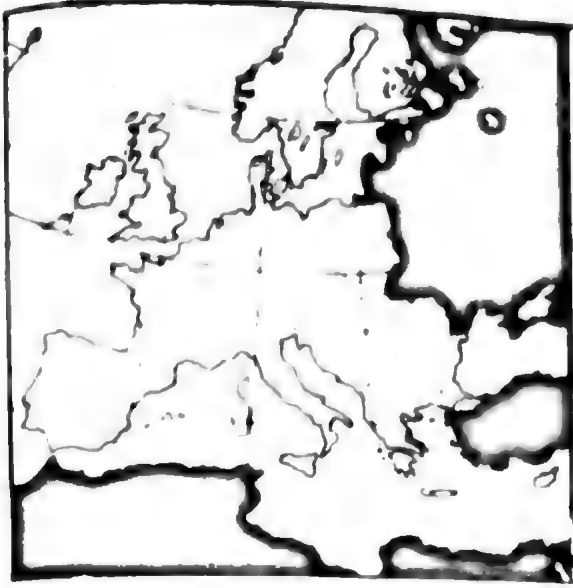
الوحدة الاقتصادية الاوروبية تتكلف ضياع الكثير من الوظائف في كل من الدول المشاركة لان مفهوم صناعات اوروبية اكثر كفاءة لايعنى فائدة للمستهلك الاوروبى بالضرورة فلن يسمح باحتكار المؤسسات الاوروبية الضخمة (السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٠ ، ص ١١٠) . ولذا فعلت الحكومة الفيدرالية التعامل بحذر مع اى اجراء قد يزيد من حدة الازمة التي ستؤثر بالتالى سلبيا على موقف الناخب الالمانى من الوحدة . فاتفاقية الوحدة تتأثر سلبيا اذا فشلت دولة في التصديق عليها فذلك يؤجج الجماعات المناهضة لها في اوروبا وبخاصة اذا كان ذلك موقف الشعب الالمانى ، مؤيدها الرئيسى مع فرنسا . فتعطيل الباعث الوحىوى خطر في حد ذاته ويضعف سلطة الهيئة الاوروبية (European commisson) ويرى بعض المراقبين ان احتمالات وحدة يناير ٩٢ مستبعدة وذلك بغض النظر عن الصعوبات الجديدة التي تواجهها المانيا لتحديد استراتيجية موحدة للتعاون الخارجى والدفاع والتمويل مع تدخل الولايات تدخلا مباشرا في صنع القرار (The Independent 16/5/92) كما ان احياء الاقتصاد الالمانى سيفضى شرعية جديدة للنظام في اعين الالمان الشرقيين كما سيعيد تأييد الالمانى الغربى . الا ان صعوبة تلك الحلول التي تطلب تنسيقا اوروبيا لالمانيا (لشقيه الغربى والشرقى) تظهر في السياسات الالمانية الجديدة ضمن السياسات الاوروبية تجاه المزارعين الالمان . فمن المعروف ان اغلبهم من صغار الملاك الذين يعيشون على مساعدة بون ولذا فقرارات بروكسل لخفض اسعار البذور بنسبة ٢٩ ٪ لتأمين منافسة اكبر في التجارة الدولية ومساندة مفاوضات الـ GATT اضرت بامن المزارعين النسبى ، ففى وست راين وستفاليا ، اختفت المزارع الصغيرة ويمثل الدعم الحكومى ١/٣ دخل المزارع المتبقية ، ويأتى الدعم للمزرعة الالمانية لكونها تمثل الهوية الالمانية وحامية البيئة على الرغم من ان الزراعة تمثل اقل من ٢ ٪ من اجمال الناتج القومى ، وتستغل المزارع حساسية سياسات التحالف في الولايات للحفاظ على مصالحها ، ولفترة طويلة وقد جازف الحزبان المسيحى الديمقراطى والاشتراكى الديمقراطى بالتسبب في صراعات داخل الجماعة لتأجيلهما تطبيق القرارات الاوروبية على المزارعين . واخيرا وافق الائتلاف الحاكم على قرارات بروكسل وذلك بسبب تغيير في اولويات الحكومة الفيدرالية لصالح مزارع التعاونيات في المانيا الشرقية والاهتمام بتحقيق مكاسب على صعيد التجارة العالمية ، الا ان من المنتظر ان تزيد تلك الخطوة من احباطات الرجل العادى وبالفعل فقد دفع كول ثمن القرارات الاوروبية بانخفاض شعبية حزبه في تلك الولاية (The Independent 23/5/92) . ومن المتوقع ان تثار قطاعات من الشباب المتأثر بسياسات الخضر بتلك

سيكون المؤثر الفعال ؟ هل ستؤثر الجماعة الأوروبية وسياساتها فعليا وإيجابيا على الرأي العام الألماني وهل سينجح النظام في اصلاح النظام الألماني السائد ؟ أم ستمكن القوى الجديدة من تقوية مواقفها وكسب ارضية جديدة مع كل فشل للحكومة الألمانية وعجز للسياسات الأوروبية مرده القلق الأوروبي الذي يخشى فقد دينامو الوحدة الأوروبية او تحوله الى قوة مستقلة ومهيمنة على القارة ؟ □

بعض مفكرى الحزب الاشتراكي الديمقراطي عن تشاؤمه في ان تطبق اتفاقية ماستريخت ابدا وبالتالي عبر المفكر عن خوفه نحو هوية المانية مبسترة او منحرفة . وعلى الجانب الآخر ، تقول آراء متفائلة بان الظروف الألمانية الحالية مؤقتة وستنتهي بانتهاء الازمة ، على الرغم من ان انعدام الوعي الأوروبي للامان الشرقيين قد يبطيء من سير الوحدة الأوروبية (Long 1992,120) والسؤال الذي سيجيب عليه المستقبل القريب هو من

المصادر :

- Lucas Delatire et Jean-Marc Gonin. «Les Allemands face au doute» . L'Express. (12 au 18 Juin 1992). pp. 24-33.
- Russell J. Dalton. Politics In West Germany. London: Scott Foresman & Company, 1989.
- Emmet Long. The Reunification of Germany. New York : The H.W. Wilson Company, 1992.
- Eva Kolinaky ed. The Greens in West Germany : Organization and Policy Making. Munich: Berg, 1989.
- Elim Papadakis. The Green Movement in West Germany. London: St. Martin's, Croom Helm, 1984.
- Facts on File. 12/11/90. p. 940.
- Facts on File. 3/10/91. pp. 745-746.
- The Independent. 8/5/92.
- The Independent. 9/5/92.
- The Independent. 25/4/92.
- The Independent. 1/5/92.
- The Independent. 29/4/92.
- The Independent. 11/5/92.
- The Independent. 27/5/92.
- The Independent. 16/5/92.
- The Independent. 16/5/92.
- The Independent. 18/5/92.
- The Independent. 12/5/92.
- The Independent. 18/5/92.
- The Independent. 23/5/92.
- Reuter 18/5/92, 28/11/90, 8/3/92.
- الدستور ١٩٨٧/٢٧
- الدستور ١٩٨٧/٢٨ نقل عن Herald Tribune
- الحياة ١٢/٤/٢٦
- الاهرام ١٢/٥/٢٦
- الاهرام ٨٦/٢/٢١
- الاهرام ٨٦/٢/٢١
- الاهرام ٨٦/٢/٢١
- الاهرام ٩٠/٨/٨٦
- الاهرام ٩٠/٨/٨٦
- الاهرام الدولي ٨٦/٢/٨ و ١٩٨٧/٢٠
- الولد ٩٢/٤/٧
- نشرة التعاون الألماني مع العالم العربي ٨٦/٢/٢٥
- الاخبار ١٩٨٧/٢٩



[٦] الانتخابات الأوروبية وتحولات الديمقراطية المعاصرة

ديمقراطية تعددية لا ليبرالية

وحيد عبدالمجيد

رئيس وحدة النظم العربية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

منظور دلالتها المتعلقة بالديمقراطية في طورها الراهن .
ولذلك سنركز على جانبين رئيسين في هذا المجال :
اولا : دور التنظيمات الوسيطة :

من أهم سمات الديمقراطية المعاصرة الدور الرئيسي للتنظيمات الوسيطة فيها ، يعكس ما افترضته الليبرالية من دور محوري للأفراد عندما نظرت الى الفرد المواطن كمحور للنظام السياسي من خلال حقوقه الطبيعية ودوره الذي اعتبرته مؤكدا في تقرير الصالح العام . وظلت تلك الرؤية التبسيطية قائمة نظريا رغم عدم وجود اساس تجريبي يدعمها حتى بدأ ماكس ووبر في وضع حد لها باسهامه الكبير الذي طوره جوزيف شومبيتر ثم التعدديون من بعده . فقد أدرك ان الاحاطة بظروف المجتمع الصناعي المعقد جديرة بتقويض جوهر الليبرالية المتمثل في حرية الاختيار . ولذلك كان اسهامه بداية تحول كبير في النظرية الديمقراطية .. تحول من « سياسة الافراد » اذا جاز استخدام هذا التعبير الى « سياسة الجماعات » ، في عصر يتسم بتطور المؤسسات الضخمة من شركات واتحادات نقابية واحزاب وجمعيات ، وما يقتضيه بذلك من توسع بيروقراطي . ولذلك كان من الضروري للنظرية الديمقراطية ان تتجاوز الليبرالية ببساطتها المفرطة العاجزة عن استيعاب تطورات المجتمع الصناعي ، ناهيك عن المجتمع ما بعد الصناعي . وعندئذ يمكن الحفاظ على قدر من حرية الاختيار من خلال قواعد اجرائية بالاساس . وقامت النظرية التعددية ، والتعددية الجديدة ، بعد ذلك ببلورة الديمقراطية المعاصرة باعتبارها طريقة للحكم وترتيباً مؤسسيا وتنظيماً للتنافس بين النخب الفاعلة والمصالح الهائلة ، في اطار دور جوهري للتنظيمات الوسيطة ومن بينها الاحزاب السياسية . لكن احدى القضايا المهمة التي كثر الجدل

اجتازت الديمقراطية في طورها - كممارسة وكنظرية - مراحل عدة منذ أن ظهرت في أوروبا وأمريكا مقترنة بالفلسفة الليبرالية ، وحتى المرحلة الراهنة .. مرحلة الديمقراطية التعددية ذات الطبيعة الاجرائية . ورغم أن الانتخابات الحرة التنافسية ظلت أحد أهم معالم النظام الديمقراطي من البداية ، فقد تزايد مدى شمولها للمجتمع تدريجيا مع الاتساع المضطرب في نطاق الهيئة النخبية ، والذي وصل الى ذروته في أوائل القرن الحالي . ومع تبعد أوهام كثيرة بشأن ما يمكن أن يحققه النظام الديمقراطي على صعيد المساواة والعدالة ، وحتى الحرية الفردية نفسها بعد أن تنامي وطفى دور الجماعات والقوى والمصالح الكبيرة ، باتت الانتخابات التنافسية المفتوحة للجميع والتي تتيح تداول السلطة هي حجر الزاوية في الديمقراطية المعاصرة . وارتبط ذلك بالمفهوم السائد لهذه الديمقراطية الان باعتبارها عملية اجرائية بالاساس ، لا صلة مباشرة لها بأي جوانب قيمية أو مثاليات ، وإنما بما توفره من نظام قادر على تدعيم وتنظيم التنافس بين النخب .

واذا كانت المشاركة الشعبية الواسعة

تدعم النظام الديمقراطي وتساعد غالبا على استقراره ، فهي ليست شرطا لوجوده . كما أن النظام السياسي الذي يحقق مساواة أكبر مرغوب بالقطع ، لكنه ليس بالضرورة أكثر ديمقراطية . ففي بعض الانظمة الشمولية مثلا كان هناك نظام لتوزيع الدخل أكثر مساواة من الانظمة الديمقراطية . لكن النظام الشمولي ليس ديمقراطيا ، لانه لا يسمح بانتخابات تنافسية حرة وبالتالي فإن حكوماته غير قابلة للتغيير دوريا .

وفي هذا السياق يمكن تناول الانتخابات العامة التي جرت في ابريل الماضي في كل من ايطاليا وبريطانيا ، من

حولها مؤخرا قضية تراجع دور الاحزاب في الديمقراطية المعاصرة . لكن ليس لصالح الافراد المواطنين وانما لصالح تنظيمات وجماعات وسيطة اخرى ذات سطوة مثل الشركات العملاقة واتحادات اصحاب الاعمال والنقابات ، فضلا عن اجهزة الاعلام . والواقع ان معظم هذه المجادلات تأثرت اساسا بظروف الديمقراطية الامريكية ، التي لم تعرف في اى وقت دورا بارزا للاحزاب بما في ذلك الحزبين الكبيرين . فقد اتسم النظام الديمقراطي في الولايات المتحدة بخصائص فريدة تجعل من الصعب الاعتماد عليه كمعيار او تعميم خبرته . كما ان الحزبين السائدين فيه (الجمهوري والديمقراطي) هما من احزاب النخبة Elite - Based parties التي تضاعل وجودها بل واختفت تقريبا في الديمقراطيات اللادوية التي تعرفه منذ بداية القرن الحالى احزاب الجماهير Mass - based parties

وجاءت الانتخابات الايطالية والبريطانية الاخيرة لتدعم هذا الاستنتاج ، والا كيف يستقيم الحديث عن تراجع دور الاحزاب مع مشاركة ٢٤٧ حزبا في انتخابات ايطاليا مثلا . ورغم ان معظمها احزاب هامشية لا قيمة فعلية لها ، فان دلالتها المهمة هي ان الكثير منها تمثل فئات مجتمعية . فراينا احزابا لملك السيارات والسائقين وارباب المعاشات وربات البيوت وغيرها . ويعنى ذلك ان الاحزاب مازالت هي التنظيمات الوسيطة الاكبر جاذبية لفئات واسعة من المجتمع ، والاكثر قدرة على تجميع المصالح والتعبير عنها .

كما ثبت ان التنظيمات الوسيطة الكبرى الاخرى لا تلعب بمنأى عن الاحزاب ، بل من خلالها في كثير من الاحيان . فعلى سبيل المثال رأينا كيف وقفت الكنيسة الكاثوليكية في ايطاليا بكل ثقلها وراء الحزب الديمقراطي المسيحى ، الذى واجهت حملته الانتخابية مشكلات غير مسبقة . وكذلك فعلت بعض نقابات العمال في المناطق الصناعية الرئيسية ، عندما سعت الى توحيد صفوف اعضائها وراء حزب اليسار الديمقراطى (الشيوعى سابقا) خشية ان تتفتت اصواتهم بينه وبين المجموعة المنشقة عليه التي تعمل تحت اسم « حركة التجديد الشيوعى »

وفي الانتخابات البريطانية أيضا وقف اتحاد الصناعات (وهو اكبر تجمع لرجال الاعمال) بقوة وراء حزب المحافظين ، واعلن رئيسه جون بانهام ان (فوز حزب العمال سيلحق ضررا بالغا بالاقتصاد ، وسيحول الركود الحالى الى كساد طويل) . كما ان الاخفاق المتتالى لحزب العمال منذ ١٩٧٩ لا يعود الى عجزه كحزب فقط ، ولكن وربما اهم الى تراجع دور نقابات العمال ذات النفوذ القوي في تنظيمه . وتعد قصة هذا الحزب في ذاتها دليلا على ان الاحزاب كانت ومازالت اهم التنظيمات الوسيطة في التأثير على مسار النظام الديمقراطى . فقد صعد حزب

العمال على اكتاف النقابات التي تنامي نفوذها في القرن الماضى ، وهو يهيئ الان مع تقلص هذا النفوذ في ظل التطور التكنولوجى الهائل . فالمصانع التي كانت تلتقى بها اعداد ضخمة من العمال تعمل وتتناقش حول اوضاعها ، اصبحت اكثر اعتمادا على الميكنة . واتجه عدد متزايد من المواطنين ، بمن فيهم قطاعات من العمال انفسهم ، الى انواع مختلفة من العمل الحر معتمدين على وسائل التكنولوجيا ايضا من هاتف وفاكسميل وتلكس . وتفيد احصاءات حديثة نشرها ١ . دافيز في كتابه عن « الحركة العمالية في بريطانيا » الصادر على ١٩٩٠ بان حوالى مليونين من البريطانيين يعملون من بيوتهم . ودلالة ذلك ان التقدم التكنولوجى اسهم في تراجع التضامن العمالى ، وهو محور النفوذ النقابى . وهذا ماتاح للتأثيرية الاجهاز على ذلك النفوذ من خلال تدعيم الاحساس العام ، وخاصة في صفوف الطبقة الوسطى ، بالنقمة على تصرفات النقابات العمالية واضراباتها المتواصلة . ولم تستطع النقابات استعادة نفوذها رغم تدهور الوضع الاقتصادى ، وتراجع الازدهار المصطنع الذى حققته سياسات اليمين في بداية الثمانينات . وفي هذا السياق لا يمكن فهم ازمة حزب العمال خارج اطار ازمة الحركة النقابية . ويكفى ان نعلم انه في مجلس العموم السابق ، كان ١٥٥ (من اصل ٣٢٠ نائبا عماليا) ممثلين لنقاباتهم او مستندين اليها كليا في انتخابهم .

ولذلك لم يكن كافيا ان يعدل الحزب برنامجه وان يبتعد عن شعار التأميم ، ولا ان يترك موقعه السابق ضمن الحركة الديمقراطية الاشتراكية (اليمينية مرات واليسارية مرة) ويتجه صوب مواقع الليبرالية الجديدة . وان يكون كافيا له بعد ذلك ان يستبدل رئيسه ، او حتى هيئته القيادية جميعها . فالارجح ان هيكله الحالى المعتمد على النقابات العمالية هو مصدر ازمته وليس في هذا مايدل باى حال على تراجع دور الحزب السياسى وانما على تقلص دور احدى اهم المنظمات الوسيطة الاخرى وهي نقابات العمال . اما اذا كان المقصود بتراجع الاحزاب هو سطوة البيروقراطية داخلها ومايؤدى اليه ذلك من ترهل ، فليس في هذا اى جديد . وفي تاريخ المناظرات مع النخبويين - منذ ان اصدر روبرتو ميشلز كتابه الشهير عن القانون الحديدى للاوليغاركية ، عام ١٩١١ - مايؤكد ان هذه ظاهرة قديمة يتفاوت وجودها من حزب لآخر ، ومن فترة لغيرها في الحزب نفسه .

ثانيا : موقع المشاركة في النظام الديمقراطى :
يعكس الليبرالية التقليدية التي افترضت دونما سند ان الافراد مشاركون بالسليقة ، وانهم بالتالى محور النظام الديمقراطى ، استبعدت النظرية الديمقراطية التعددية قضية المشاركة عند تحديد اسس هذا النظام . فقد ثبت ان المشاركة ليست قاصرة على النظام

الذى يعد واحدا من اهم قطاعات الاقتصاد البريطانى .
 ووصول الفجوة بين الاغنياء والفقراء الى عشرة اضعاف
 ماكانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية . وخلال العام
 الماضى فقط فقدت ٦٦٠ الف اسرة مساكنها لعجزها عن
 سداد القساط الفوائد البنكية ، فضلا عن تدهور مستوى
 الخدمات الصحية وارتفاع معدل الجرائم الناتجة عن
 الفقد الى سبعة اضعاف ماكان عليه قبل عشر سنوات .
 ولذا فان اخفاق حزب العمال رغم كل ذلك ، ومهما
 كانت مشكلاته الذاتية ، يرجع الى اهم عوامله الى سطوة
 المؤسسات الكبرى التى نجحت في تخويف قطاع واسع
 من الناخبين من فوزه ، ومن ثم التحكم في اختيارهم ونمط
 تصويتهم ، فقد تعرضوا لحملة منظمة دعمت الاحساس
 بالقلق من المستقبل مع حزب عمالي في عصر انهيار
 الاشتراكية ، رغم انه بالقطع ليس حزبا اشتراكيا وتكفى
 معرفة ان جميع الصحف الكبرى البريطانية وقفت مع
 حزب المحافظين واسهمت في تلك الحملة باستثناء
 صحيفة « ديلي ميرور » وحدها .

ول هذا السياق يؤدى الطابع الراهن للحملات
 الانتخابية الى الحد من قدرة الناخبين على الاختيار الحر
 الذى افترضته قديما الليبرالية . بعد ان ثبت باليقين
 عدم قدرتهم بالضرورة على الاختيار الرشيد الذى يحقق
 تلقائيا الصالح العام ، كما تحققة اليات السوق الحرة على
 الصعيد الاقتصادى . فالغالب على هذه الحملات انها
 حملات سلبية اى تركز على مهاجمة الآخر وتسفيهه وفرض
 الناخبين من حوله بشتى الطرق ، اكثر من ان تقدم
 اختيارا ايجابيا محدد . فقد بنى حزب المحافظين حملته
 على اساس التخويف من حزب العمال اكثر مما سعى الى
 اقناع الناخبين بنفسه وسياسته وبرنامجه . فهى حملات
 تسودها اللعنات المتبادلة اكثر من اى شئ اخر . وحتى
 عندما قدم حزبا المحافظين والعمال برنامجهما
 الاقتصاديين للمستقبل ، عمدا الى التزوير المكشوف .
 واذا كان من الصعب على الناخب العادى اكتشاف ذلك ،
 فقد نبهته مؤسسة المحاسبة الكبرى « كوبر اند لايراند »
 التى اوضحت في تقريرها ان الارقام الواردة في برنامجي
 الحزبين غير واقعية ، ودعتهم للاعتراف بذلك بدلا من
 تضليل الناخبين . لكن اختيارات الناخبين تأثرت
 بضغوط اخرى اقوى منهم وابعد ماتكون عن المقارنة
 الحرة الواعية بين برنامجين . ويؤكد ذلك مرة اخرى ان
 المفهوم المحدد للمشاركة الذى افترضته الليبرالية قديما
 هو مفهوم فارغ من اى محتوى جدى . تماما مثل مفهوم
 الدور المحورى للمواطن الفرد في النظام السياسى .

وعلى هذا النحو تظهر اهمية النظرية التعددية
 المعاصرة التى تنظر الى الديمقراطية كعملية اجرائية
 تتحدد قيمتها الكبرى - التى لا تعلو عليها قيمة اخرى في
 المجتمع الانسانى - في قدرتها على تنظيم التنافس المفتوح
 بين المصالح والنخب الرئيسية في كل مجتمع بما يتيح
 تداول الحكم دوريا بينها دونما تسلط او احتكار . □

استقر امر ، لانها متاحة وممكنة بل وتحققت بالفعل في
 نظمة غير ديمقراطية وخاصة الانظمة الشمولية التى
 نهزت حديثا . ومعزل امر كميا وان كان اقل نوعيا من
 الانظمة الديمقراطية فعلى سبيل المثال عندما بحث كارل
 برستر في المستوى الاعلى للمشاركة (وهو مستوى
 الشطاء في العصر السيلسى) وجد انه ينطبق على ما لايزد
 عن ٣ / ١ من المواطنين في الدول الديمقراطية ، بينما وصل
 الى حوالى ٩ / ٧ بالاتحاد السوفيتى . وتفسير ذلك ان
 النظم الشمولى - الماركسي بالذات - شجع التسييس
 بمعدلات اكثر كثافة ، لكن مع ملاحظة التواضع الكيفى
 في نوعية هذا التسييس نتيجة وجود حزب وحيد وسياسة
 واحدة . كما انه بالنسبة للمستوى الثانى للمشاركة ،
 وحسب في التصويت بالانتخابات ، ثبت ان المعدل كان
 اعلى في الاتحاد السوفيتى منه في الدول الديمقراطية .
 ورغم ان الانتخابات البريطانية والايطالية الاخيرة
 سجلتا ارتفاعا في نسبة المشاركة ، وخاصة في بريطانيا
 حيث بلغت حوالى ٧٧,٥ ٪ ، فالواضح انه ارتفاع كمى
 بالاساس . ولنتذكر ان الديمقراطية الليبرالية التقليدية
 قامت ليس فقط على مشاركة واسعة للأفراد ، ولكن ايضا
 على افتراض انهم قادرين بالضرورة على الاختيار
 الرشيد . ومن ثم على تحديد الخير العام . لكن الذى
 حدث في ليطاليا وبريطانيا ان الاستطلاعات ظلت توضح
 حتى يوم الانتخاب ان نسبة كبيرة من الناخبين لا
 يعرفون الحزب الذى سيصوتون له . وبلغت هذه النسبة
 ٥٠ ٪ في ليطاليا ، بما يتجاوز كثيرا جدا النسبة المعتادة
 لمن يطلق عليهم الناخبين المترددين . وهذا مايفسر ايضا
 تجنب الاستطلاعات وصعوبة الاعتاد على نتائجها .
 وكان هذا واضحا تماما في الاستطلاعات البريطانية ،
 التى اسفر معظمها عن ترجيح كفة حزب العمال وثبت
 خطوها كما نجم عن ذلك نمط جديد للتصويت في ايطاليا ،
 حيث ترجع اهم حزبين (الديمقراطى المسيحى من
 ٢٤,٣ ٪ الى ٢٩,١ ٪) واليسار الديمقراطى من
 ٢٦,٦ ٪ الى ١٦,٤ ٪) . وصعود احزاب اقليمية
 (رابطة الشمال) وفاشية وبينية .

لكن اذا كانت هناك عوامل اخرى اسهمت في تحديد
 نتائج الانتخابات الايطالية على هذا النحو ، فالموكد ان
 نتائج الانتخابات البريطانية توضح مدى تأثير المؤسسات
 الضخمة وخاصة الاقتصادية والاعلامية على الناخبين
 الذين لا يمكن اعتبارهم والحال هكذا معبرين عن حرية
 اختيار بالمعنى الليبرالى القديم . لقد اصبحت هذه
 المؤسسات تتحكم في عملية المشاركة وتوجهها رغم كل
 الظروف وفي اتجاه مغاير لما تنتجه هذه الظروف التى
 كانت ترجح تفوق حزب العمال . فعلى سبيل المثال جرت
 الانتخابات في ظل كساد لم تعرفه بريطانيا منذ
 الثلاثينات ، وارتفاع نسبة البطالة الى ٩ ٪ ومن ثم خلق
 جيش من العاطلين ، وشلل كامل تقريبا لسوق العقارات

[٧]

تطور الأنظمة الحزبية في أوروبا الغربية

د . ابراهيم عوض

خبير في العلاقات الدولية - منظمة العمل الدولية جنيف



للبلدان الثلاثة الأخرى اختلافا ليس بالهين ؟ وهو اختلاف يعود بدوره الى السمات الخاصة بالنظام الانتخابي البريطاني من جانب وإلى التباين في الثقافة والتجربة السياسية من جانب آخر . لايعنى هذا ان الثقافة السياسية لفرنسا وألمانيا وإيطاليا واحدة ، ولكن مالا شك فيه ان هذه البلدان عاشت في نصف القرن الأخير وعلى أرضها تجربة الحرب العالمية الثانية والاحتلال اثنائها او بعدها ، ثم انها كانت اقرب من بريطانيا الى ما اعتبر خطرا سوفيتيا وشيوعيا عليها ، واخيرا فانها اشتركت معا في تجربة التكامل الاوربي منذ بدايتها في مطلع الخمسينات .

في التصدي لموضوعنا نستعرض التطور التاريخي للأنظمة الحزبية في البلدان بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينات ، ثم نتناول التطور الذي كشفت عنه الانتخابات الأخيرة ، ونهاية نحاول التركيز في مصادر التطور في الأنظمة الحزبية في البلدان الثلاثة أولا : تطور الأنظمة الحزبية منذ الحرب وحتى السبعينات

كان ثمة اتفاق عام على استقرار هيكل الأنظمة الحزبية الاوربية منذ اعادة تأسيس الدول الاوربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى سنة ١٩٧٠ واعتبر ان هذه

مقدمة :

شهدت اوربا الغربية في شهرى مارس وابريل سنة ١٩٩٢ اربعة انتخابات اقليمية وتشريعية . اجريت الانتخابات الاقليمية في ألمانيا حيث جدد المجلسان التشريعيان لولايتى بادفرتنبرج وشلزنيج هولشتاين ، وفي فرنسا حيث تم تجديد مجالس المقاطعات والاقليم التي تتكون منها الجمهورية الفرنسية . اما الانتخابات التشريعية فلقد اجريت في شهر ابريل في كل ايطاليا وبريطانيا

وعلى الرغم من ان الانتخابات التشريعية وحدها هي التي تحدد الحكم في البلاد ، فلقد كان للانتخابات المحلية والاقليمية في كل من ألمانيا وفرنسا اهميتهما السياسية في هذه المرة حيث جاءت مؤشرا على تحولات سياسية هامة . موضوع هذه المقالة التجميعية هو ما كشفت عنه الانتخابات الاقليمية في كل من ألمانيا وفرنسا والانتخابات التشريعية في ايطاليا من تطوري الأنظمة الحزبية لهذه البلدان ومحاولة لتفسير هذا التطور واستشراف مستقبله . اما بريطانيا فلا ندخلها في التحليل لسببين ، لأول هوان الانتخابات لم تؤد فيها الى تغيير ملموس في توزيع القوى السياسية ، والثاني والاكثر اهمية هوان النظام الحزبي البريطاني يختلف عن الأنظمة الحزبية

وصارت الديمقراطية المسيحية في حاجة الى الاحزاب الصغيرة لتتألف وتحكم معها ، واكتسبت هذه الاحزاب اهمية سياسية تتعدى اوزانها في صناديق الانتخابات . اما الحزب الثاني في البلاد وهو الحزب الشيوعي فلم يكن خطة افضل من خط نظيره الفرنسي واستبعد تماما من كل التآلفات الحاكمة . وبنهاية السبعينات كان النظام الحزبي الايطالي يتشكل من الديمقراطية المسيحية ، والاحزاب العلمانية اليمينية واليسارية الصغيرة ، والحزب الاشتراكي الذي اخذ يؤكد شخصيته المستقلة . والحزب الشيوعي . وعلى هامش النظام كانت الحركة الاجتماعية الايطالية الفاشية الجديدة

وفي المانيا تناقص عدد الاحزاب ذات الوزن السياسي تدريجيا في الخمسينات حتى تركز النظام الحزبي في الستينات فيما يعرف باسم نظام الحزبين ونصف الحزب ، وهي الديمقراطية المسيحية ، والحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والحزب الليبرالي الذي احتاج اليه الحزبان الكبيران منذ نهاية الستينات ليتمكن لاي منهما حكم الجمهورية الاتحادية اما الحزب الشيوعي فكان نصيبه حظر قيامه اصلا .

كانت هذه صورة الانظمة الحزبية في البلدان الثلاثة في نهاية السبعينات ، ويهم تسجيل ملاحظتين بشأنها . الاولى هي ان الاحزاب الرئيسية المكونة لها هي كلها احزاب وريثة لمقاومة النازية والفاشية وتستند شرعيتها من هذه المقاومة ولذلك استبعدت منها احزاب اليمين المتطرف رغم سلامة وضعها القانوني مثل حالة الحركة الاجتماعية الايطالية التي سبقت الاشارة اليها . الملحوظة هي انه من داخل النظام الحزبي المعترف بشرعية احزابه في كل من فرنسا وايطاليا استبعد الحزب الشيوعي من الكتلة الحاكمة بمجرد مطلوب الحرب الباردة بعد قليل من نهاية الحرب العالمية الثانية ثانيا : التغيرات في الاوزان النسبية للاحزاب السياسية

كشفت انتخابات ربيع سنة ١٩٩٢ عن تغيرات ملموسة في الاوزان النسبية للاحزاب السياسية في المانيا وفرنسا وايطاليا حسب ترتيب اجراء الانتخابات فيها وهي تغيرات تعكس تحولات عميقة مجتمعات هذه البلدان وتنبئ عن تطور في هياكل الانظمة الحزبية فيها^(١)

في المانيا ، في ولاية بادفرتنبرج اغنى ولايات البلاد خسرت الديمقراطية المسيحية اغلبيتها التي احتفظت بها بلا انقطاع في العشرين سنة الاخيرة ، ولم تحصل الا على ٢٩,٦ ٪ من اهداف الناخبين بخسارة تبلغ ٩,٤ ٪ مقارنة بالانتخابات السابقة كذلك حقق الحزب الاشتراكي الديمقراطي اسوا نتائجه منذ سنة ١٩٦٨ وحصل على ٢٩,٤ ٪ فقط من الاصوات بانخفاض بلغ ٢,٦ ٪ . واستفاد من تراجع الحزبين الكبيرين الخضر

الهياكل تعكس هياكل الشقوق المجتمعية الموروثة عن الماضي^(٢) اما هذه الشقوق المجتمعية فيمكن ايجازها في اربعة اثنان يرجعان الى الثورة الوطنية التي كانت الثورة الفرنسية بكريتها ، والاخران يرجعان الى الثورة الاشتراكية . الشقان الاولان هما ذلك الذي يقابل بين الثقافة القومية الجامعة من جانب والثقافات الاقليمية والاثنية واللغوية للأقليات في المقاطعات وتخدم الدول القومية من جانب اخر ، ثم ما بين الدولة القومية من جانب والكنيسة وامتيازاتها من جانب اخر اما الشقان الاخران فهما اولا المقابلة بين ملاك الاراضي من جانب ورجال الصناعة من جانب اخر ، والثاني النزاع بين الملاك ورجال الصناعة واصحاب العمل بشكل عام من جانب والعمال والاجراء عامة من جانب اخر^(٣)

غير ان دراسة اكثر تفصيلا اجريت في نهاية السبعينات قسمت الفترة المنقضية منذ الحرب الى ثلاث فترات فرعية هي ١٩٤٨ - ١٩٥٩ و ١٩٦٠ - ١٩٦٩ و ١٩٧٠ - ١٩٧٧ كشفت من انه رغم الاستقرار العام يوجد تطور في الاوزان النسبية للاحزاب وان فرنسا ومانيا هما اكثر بلدين تعرض النظام الحزبي في كل منهما للتطور ، بينما جاءت ايطاليا في المرتبة الخامسة بين ثلاثة عشر دولة كانت موضع الدراسة والشيء الهام الذي يجدر الانتباه اليه كذلك في هذه الدراسة هو ان الجانب الاكبر من التطور حدث في الفترة الفرعية الاولى ، ثم انخفض بعد ذلك معدل التطور الى مادن المتوسط باستثناء فرنسا .

الصورة اذن هي صورة استقرار نسبي في الانظمة الحزبية في البلدان الثلاثة بعد عقد من التقلبات منذ نهاية الاربعينات وحتى نهاية الخمسينات

في ذلك العقد عاشت فرنسا انعداما شبه تام في الاستقرار السياسي وتغيرت الحكومة فيها كل بضعة اشهر واستبعد اكبر الاحزاب - وهو الحزب الشيوعي - من الاشتراك في الحكم حتى عصفت أحداث الهند الصينية ، والثورة الجزائرية بالجمهورية الرابعة برمتها . وتأسست الجمهورية الخامسة في سنة ١٩٥٨ حول اغلبيّة ديغولية بعثت من جديد . وتشكل النظام الحزبي الفرنسي حول الحزب الديجولي والحزب الشيوعي واحزاب ليبرالية صغيرة وتنظيمات يسارية مفتتة حتى قام الحزب الاشتراكي الجديد في سنة ١٩٧١ وتجمعت الاحزاب الليبرالية في الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية فتجسدت بذلك الخيارات الفرنسية الاربعة في اليمين الوطني والمحافظة الديجولي ، واليمين الليبرالي ، واليسار الاشتراكي ، واليسار الشيوعي

في ايطاليا حققت الديمقراطية المسيحية اغلبيات مريحة في نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات ، الا ان هذه الاغلبيات تآكلت بنهاية العقد وبداية الستينات

البيشون الذين احرزوا ٩,٥ ٪ من الاصوات واليمين المتطرف الذي حصل على ١٢ ٪ من الاصوات خلق الحزب الجمهورية وحده ١٠,٩ ٪ منها . ول شلتزنج هولشتاين فقد الحزب الاشتراكي الديمقراطي ٨,٦ ٪ من اصواته وان احتفظ باغلبية المقاعد في المجلس التشريعي ولم تتعد اصوات الحزب الديمقراطي المسيحي ٢٢,٨ ٪ من الناخبين بينما احرز الخضر تقدما طفيفا وسجل اتحاد الشعب الالماني اليميني المتطرف ارتفاعا ملموسا فحقق نسبة ٦,٢ ٪ من الاصوات وتفوق على نسبة ٦ ٪ التي كان قد بلغها في انتخابات بريمن في سبتمبر سنة ١٩٩١

في فرنسا كانت انتخابات نهاية مارس المحلية والاقليمية اداة صريحة للحزب الاشتراكي ولكنها كانت ايضا تعبيرا عن تنديد الناخبين بالاحزاب الرئيسية الكلية . في انتخابات ١٨ مارس لم تتعد نسبة ما حصل عليه الحزب الاشتراكي من اصوات ١٨ ٪ غير ان المعارضة التقليدية من ديجولين وليبرالين لم تستفد بذلك اذ بلغ مجموع ما حصلوا عليه من اصوات في هذا الدور الاول ٣٣ ٪ من مجموعها . ولم يحسن الحزب الشيوعي من موقفه المتهاوي في السنوات الاخيرة فبلغ مجموع اصواته نسبة ٨ ٪ هو الذي كان يتخطى العشرين في المائة في نهاية السبعينات . وكان المستفيدون من تراجع الاحزاب الرئيسية التقليدية هم البيشون واليمين المتطرف مثلما كانت الحال في المانيا وان احرز كل منهما نسبا اعلى فلقد حصل البيشون بجناحيهم على ١٤ ٪ من الاصوات وهي نفس النسبة التي حصل عليها اليمين المتطرف ، وبذلك سجل كل من الاتجاهين تقدما بلغ نسبة ٤ ٪ . وتفتت الاصوات الاخرى التي فقدتها الاحزاب الكبيرة على عدد من التشكيلات الصغيرة الاقرب الى جماعات المصالح منها الى الاحزاب السياسية

اما في ايطاليا اعتبرت نتيجة الانتخابات التشريعية زلزالا قومي اسس النظام السياسي كله ، وهو ما اضاف اليه بعد ذلك بقليل استقالة رئيس الجمهورية احتجاجا على ما اعتبره تقاعس الاحزاب السياسية عن التصدي للاصلاحات الضرورية لانقاذ النظام السياسي والدولة من الانهيار . خاض الانتخابات الايطالية ٢٤٧ حزبا واعتبرت هذه اهم انتخابات تشهدها البلاد منذ قيام الجمهورية في سنة ١٩٤٨ .

وكان نتيجة الانتخابات تراجع نسبة اصوات الحزب الديمقراطي المسيحي وهو الحزب المسيطر في النظام السياسي من ٢٤,٥ ٪ سنة ١٩٨٧ الى ٢٩,٥ ٪ مسجلا اسوأ نسبة في تاريخه . وكان الحزب الشيوعي قد حصل على ٢٦,٦ ٪ من الاصوات في سنة ١٩٨٧ اما وريثه حزب اليسار الديمقراطي فلم يتعد نسبة ١٦,١ ٪ وذهب ٥,٦ ٪ من الاصوات لحزب اعادة التكوين الشيوعي ،

كما تراجع الحزب الاشتراكي تراجعا ضعيفا . من ١٤,٢ ٪ الى ١٣,٦ ٪ من الاصوات . فاذا ترجم هذا التراجع كله في الاصوات الى عدد المقاعد في مجلس النواب والشيوخ فنجد ان الحزب الديمقراطي المسيحي قد فقد ٢٨ مقعدا في الاول وحصل على ٢٠٦ مقاعد من ٦٣٠ مقعدا وفقد ١٨ مقعدا بالثاني وحصل فيه على ١٠٧ مقاعد من مجموع ٣١٥ مقعدا . وفقد وريثا الحزب الشيوعي ٣٥ مقعدا . في مجلس النواب و ١٧ مقعدا في مجلس الشيوخ . وفقد الحزب الاشتراكي مقعدين في مجلس النواب بينما فاز بثلاثة عشر مقعدا في مجلس الشيوخ واذا كان حزبان علمانيا صغيران واحدهما يميني هو الحزب الليبرالي والاخر يساري هو الحزب الجمهوري قد استفادا نوعا ما ومعهما الخضر البيشون من هذا التراجع فلقد كانت المستفيدة الكبرى هي الروابط الاقليمية الشمالية وهي روابط شعبية تدعو الى فصل الشمال الايطالي المتقدم عن الوسط والجنوب وترفض ان يتحمل الشمال الجادو الدؤوب عبء الجنوب الذي ينخره سوس المافيا والفساد . ولقد ارتفع عدد مقاعد الروابط من مقعد واحد في مجلس النواب المنتخب ١٩٨٧ الى ٦٠ مقعدا في المجلس الجديد ومن مقعدين الى ٣١ مقعدا في مجلس الشيوخ .

نتائج انتخابات البلدان الثلاث تكشف عن اتجاه لدى جمهور الناخبين فيها جميعا والنفور من الاحزاب الرئيسية والى تدعيم تشكيلات سياسية جديدة على المستوى الوطني والاقليمي . وهو ما نحاول تفسيره في القسم الثالث من هذه المقالة .

ثالثا : مصادر التطور في الانظمة الحزبية للبلدان الثلاثة .

الاتجاهات التي كشفت عنها انتخابات الربيع تبدو بلورة لتطور شهادته الانظمة الحزبية ومجتمعات البلدان الثلاثة في الثمانينات ومطلع التسعينات كما انها تنبئ بالمسار الممكن لهذا التطور في المستقبل . ونحن نعتقد ان التطور يمكن اسناده الى معايير اربعة نتناولها فيما يلي على التوالي .

اما هذه المصادر فهي الازمة الاقتصادية التي تعيشها البلدان الصناعية منذ بداية السبعينات ومسألة الهجرة غير الاوروبية اليها ، وانهايار الاتحاد السوفيتي واحتقار الشيوعية كايديولوجية بديلة ومهددة للنظام الرأسمالي القائم ، وترسخ قيم عالم ما بعد المادية ، واخيرا عملية التكامل الاوربي . ولقد عزز كل من هذه المصادر المصدر الآخر وان لم تختف اسباب التناقض فيما بينها تماما ، كما ان تاثير كل منها في البلدان الثلاثة كان متبانيا .

١ - الازمة الاقتصادية والهجرة

يمكن دراسة الازمة الاقتصادية والعمالة المهاجرة كسببين منفصلين كل عن الآخر الا ان الفهم السليم

نتيجة للآزمة السياسية التي تعيشها الدولة الإيطالية وللتفاوت في التنمية الاقتصادية بين اقاليمها . لقد كان هذا الاثر هو تدعيم الروابط الشمالية التي اضافت الى مناداتها بانفصام ايطاليا الدعوة الى ابعاد الاجانب من الغرب والافارقة مستعيرة بذلك اللغة الشعبية لليمين المتطرف وان لم تكن منه .

٢ - انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء الشيوعية
كان الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الشق الاساسي الذي تمحورت حوله العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية الى جوار الشق بين الشمال والجنوب . وكان هذا الصراع صراعا بين دولتين عظميين ولكنه كان ايضا صراعا ايدولوجيا . لذلك كان على الدولتين وعلى انصارهما خوض الصراع بالاستعداد العسكري وبالتسابق على التسلح من جانب وبالعمل السياسي وباستخدام الادوات الضرورية لوقف التقدم الايدولوجي للطرف الخصم من جانب ثان ولقد تألفت التنظيمات السياسية المختلفة مع بعضها البعض في فرنسا وايطاليا حتى استطاعت استبعاد الحزبين الشيوعيين الكبارين من لعبة الحكم حتى في عنقوان قوتها ، وقد مكنتهم المواطنون الناضجون من ذلك بفعل خوف اغليبيتهم من الشيوعية من جانب وبتأثير الثقافة الدينية والليبرالية الرأسمالية السائدة من جانب آخر . هكذا ساندت اغلبية الاصوات الديمقراطية المسيحية في ايطاليا رغم شبهات فسادها المتزايدة وفشلها في محاربة الجريمة ووقف تدهور الدولة ، وذهبت اغلبية الاصوات الفرنسية الى التجمعين اليمينيين او الى الحزب الاشتراكي وكان جزء على الاقل من هذه الاصوات تعبيراً عن رغبة في الوقوف في وجه المد الشيوعي المحتمل . اما وقد سقط الاتحاد السوفيتي وتلاش النظام الشيوعي من القارة الاوربية فلقد سحبت نسبة لا يستهان بها من الناضجين اصواتها من الاحزاب التقليدية ومنحتها للتنظيمات السياسية الجديدة فاستقاد بها الاقليون والبيشيون واليميني المتطرف .

غير ان الاتحاد السوفيتي والشيوعية كانا من جانب آخر لنسبة يعتد بها من الفرنسيين والايطاليين وعدا واملا في بناء حياة اكثر انسانية وعدالة وكان سقوطهما وفشلهما في تحقيق الحلم الموعود صدمة هزت اساس الحزبين فانتهكت الحزب الشيوعي الفرنسي تماما واضعف الحزب الشيوعي الايطالي وانتقلت الاصوات منهما الى التنظيمات الجديدة ومن بينها في حالة فرنسا اليميني المتطرف .

كان الصراع الامريكى السوفيتي والراسمالي - الشيوعي شقا تهيكلت حوله الحياة السياسية وادى الى تماسك الانظمة الحزبية ، ومن الطبيعي أن يؤدي تلاشي هذا الشق الى هيكلة جديدة للحياة السياسية والى تبلور

لاترهما على السلوك الانتخابي للمواطنين الاوربيين يستدعى الجميع بينهما .

عرفت اوربا الغربية عقدين من التوسع الاقتصادي والرخاء غير المسبوق في الخمسينات والستينات فاستقدمت بلدانها اليد العاملة من اسبانيا والبرتغال القريبتين ومن يوغسلافيا وتركيا ومن بلدان شمال افريقيا العربية ومن افريقيا السوداء . ولكن تداعيات أزمة الاقتصاد الامريكى المتأثر بحرب فيتنام سرعان ما لحقت بالقارة الاوربية في نهاية الستينات وبداية السبعينات . وجاء ارتفاع اسعار النفط بعد ذلك ليعقد من الوضع الاقتصادي الاوربي ولينتج حالة من الكساد والتضخم لم تكن معروفة من قبل ، واذا كان قد امكن للبلدان الاوربية الغربية معالجة التضخم بل والكساد وتحقيق النمو فلقد كان ذلك على حساب العمالة . ولقد اشتغل اصحاب النظريات العنصرية والديماغوجية الكامنة هذا الوضع فانثروا ضغينة المواطنين على الاجانب وجعلوا منهم المسؤولين عن ارتفاع نسبة البطالة ونجحوا في فرض العمالة المهاجرة كقضية سياسية جوهرية على الاحزاب الرئيسية نفسها حيث اصبحت بندا اوليا على معدل الاعمال السياسي في هذه البلدان . هذا المصدر يعرض جانبا هاما من تفسير الصعود التدريجي والمستمر لاحزاب اليمين المتطرف في فرنسا والمانيا وفي فرنسا ارتفعت اصوات الجبهة القومية من زهاء ١٪ في سنة ١٩٨١ الى ١٤٪ كما ذكر آنفا والاهم من ذلك انها ترسخت في كل اقاليم فرنسا بل وانها جاءت ثانية متقدمة على الحزب الاشتراكي نفسه في باريس والمناطق المحيطة بها .

ويكشف التركيب الاجتماعي لمؤيدي اليمين المتطرف في فرنسا والمانيا عن علاقة تصاعد التأييد لهذا الاتجاه السياسي بالآزمة الاقتصادية والهجرة غير الاوربية . فالجبهة القومية الفرنسية تستمد اغلب اصواتها من قدامى المتحاربين مع النازي العنصريين في مواقعهم السياسية ، ومن قدامى المستوطنين في الجزائر ، ومن المتعطلين عن العمل . اما في المانيا فان ناخبي اليمين المتطرف يأتون من المجموعة العمرية التي تقل عن ٢٤ عاما ومن الاحياء الشعبية في المدن ومن المجموعات الصغيرة للنازيين الجدد وكانت خلفية صعود اليمين المتطرف الاعتداءات على مراكز تجمع المهاجرين ، والحقن عن سهولة اجراءات اللجوء السياسي التي وصل عدد طلباتها الى ٣٥,٠٠٠ في شهر مارس ١٩٩٢ وحدة . ثم القلق الذي يشعر به الرأي العام الالماني ازاء تكاليف اعادة توحيد المانيا . وليس ازدهار اليمين المتطرف في فرنسا والمانيا اذن اتيا من فراغ وانما هو مستمد من اتجاهات ايدولوجية موجودة اصلا غذتها الظروف الاقتصادية والسياسية التي يعيشها البلدان . اما في ايطاليا فلقد كان اثر الآزمة الاقتصادية والهجرة مختلفا

انظمة حزبية جديدة فيها .

٣ - قيم عالم ما بعد المادية

تخلت المجتمعات الأوروبية الشقوق الأربعة المشار إليها آنفا على أن الشق الرئيسي في هذه المجتمعات الصناعية كان ذلك الذي قابل بين أصحاب العمل والملاك من جانب والعمال والاجراء من جانب آخر أو بعبارة ثانية الشق الذي فصل البرجوازية بأقسامها عن الطبقة العاملة ، وكان ثمة منطلق يفسر ذلك وهو أن الشقين المتولدين عن الثورة الوطنية قد أمكن إلى حد بعيد التغلب على المشكلات المتولدة عنهما وإن لم يكن ذلك صحيحا في الواقع تماما . أما الشق الآخر المسؤول عن الثورة الصناعية فلقد تجسد كله في النصيب الأخذ في التضائل للزراعة بشكل عام في الناتج المخصص لهذه البلدان . غير أن محليات الانتاج وفنونه ليست جامدة وهي بتطورها تدخل تغيرات على المجتمعات التي تجري وتطبق فيها وعلى الافراد الذين يعيشون فيها فتتباين قيمهم وتظهر شقوق جديدة بينهم وتتبدل أهمية الشقوق القديمة .

هكذا كفت السياسة في البلدان الصناعية عن التحور حول الشق الفاصل بين البرجوازية والطبقة العاملة وما ارتبط به من موضوعات متعلقة بملكية وسائل الانتاج^(٦) . لقد دخلت مجتمعات أوروبا الغربية والمرحلة المسماة بما بعد الصناعة وأصبحت تسمى المجتمعات ما بعد الصناعية* . وانتشرت بين قطاعات متنامية من مواطنيها القيم المسماة بقيم ما بعد المادية**

ويفسر ظهور قيم ما بعد المادية عاملان أساسيان ، هما الرخاء غير المسبوق الذي عرفته أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية والذي لم يبلغ أثره تباطؤ النمو منذ السبعينات ، بالإضافة إلى الاختفاء التام للحرب من المسرح الأوروبي وعدم نشوب نزاعات مسلحة في أوروبا الغربية لقراءة الخمسين عاما^(٧) ويضاف إلى هذين العاملين عامل ثالث هو أن الصناعة بدورها تتراجع وتضائل نصيبها في الناتج المحلي للبلدان الغربية واتسع قطاع الخدمات فقل عدد العمال اليدويين وزاد الفنيون والمكثيون والعاملون الفكريون .

وتلقى هذه العوامل الضوء على قيم ما بعد المادية والقضايا التي تثيرها والتي أصبحت شقا اجتماعيا رئيسيا في البلدان الغربية الأكثر تقدما ، يعطى ما بعد الماديين الأولوية لأهداف كبناء التكامل ودوح الجماعة بين الافراد ، والتنوعية غير المادية للحياة وهم إذ يدافعون عن بيئة نظيفة يدعون إلى الأخذ بنظرة كوكبية شاملة وبعيدة النظر للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الانسان ، وهم يرفضون

الطرح الاقتصادي السائد الذي يهدف إلى النمو غير المحدود للانتاج ويعتقد في ذلك تهديدا للتوازنات البيئية وهديرا للموارد الطبيعية وتحميفا للتقارب بين الفقراء والاعنياء ومن العالم الصناعي والعالم الثالث ، وأخيرا فهم يطالبون بمشاركة أكثر ديمقراطية للمواطنين جميعا في اتخاذ القرارات وسحب السلطة من الموظفين والتكنوقراط المختلفين في لغز مكانتهم^(٨) . ولا سبيل لتحقيق أهدافهم وإلى جانب الدفاع عن البيئة النظيفة يرفع ما بعد الماديين لواء قضية المرأة . وينادون بنزع السلاح ، ويعارضون الطاقة النووية . ويجهز ما بعد الماديين من الشرائح ذات الدخل المرتفع المرتاحة اقتصاديا والتي عاشت سنوات تكوينها في طمانينة اقتصادية وبدنية وهم من مستوى ثقال وعلمي مرتفع ومن العاملين الفكريين والفنيين والمكثيين^(٩) .

هذا هو ما يفسر في رأينا تصاعد نجم أحزاب الخضر والبيئة في البلدان الثلاثة وهو تصاعد مطرد منذ بداية الثمانينات وكان السبق فيه للخضر الألمان الذي دخلوا البرلمان الاتحادي في منتصف الثمانينات .

على أنه ينبغي الانتباه إلى أثر جانبي لتصاعد أحزاب البيئة ووضوح الشق الذي تمثلته قيم ما بعد المادية في المجتمعات ما بعد الصناعية . هذا الأثر هو أن جانبا في الطبقة العاملة لا يتمسك فقط بالأحزاب التقليدية التي تستمر في الدفاع عن القيم المادية من نمو اقتصادي وأمن خارجي ونظام وانضباط داخلي بل إنها تبتعد عن الأحزاب اليسارية التي كانت ترتبط بها وتنتقل إلى أقصى اليمين الذي يلقي بالمسئولية عن الأزمة الاقتصادية وزعزعة النظام الداخلي بل وتهديد الأمن الخارجي على الأقليات الأجنبية الآتية من العالم الثالث .

٤ - التكامل الأوروبي^(١٠)

بدأت عملية التكامل الأوروبي في الخمسينات بأهداف يمكن إيجازها في تعزيز النمو الاقتصادي لرفع مستويات المعيشة في البلدان المشاركة فيها ، ولتستطيع بتجمعها الوقوف في وجه الععلاق الاقتصادي الأمريكي من جانب والععلاق السوفيتي إلى الشرق فيها من جانب آخر . كان العاملون باليات التكامل ، من الداعين إليه ومن عالمي السياسة يدركون الكنة السياسي للعملية التي لا بد أن تؤتي أثارها بشكل مباشر وغير مباشر على هيكل الدولة وعلى سيادة الدولة القومية . ولقد تنبه الجنرال ديغول إلى هذه الأبعاد السياسية فلم يقف موقفا مناوئا تماما من التكامل الأوروبي ولكنه أراد أن يضبطه حتى لا يؤدي إلى النيل من الدولة القومية ، أما الليبراليون والاشتراكيون^(١١) ساندوا العملية منذ بدايتها ومعهم وقبلهم الديمقراطيون المسيحيون وعارضها الشيوعيون في

في ألمانيا تؤيد الأحزاب الرئيسية الثلاثة عملية التكامل واتفاقيتي ماستريخت إلا أن اتجاهات بدأت في الظهور في الرأي العام تسائل في تكلفة التكامل الأوربي - التي ستحملها ألمانيا ، القطب الاقتصادي لأوروبا ، وتستثمر الاختفاء التدريجي المخطط للمارك الألماني رمز نجاح ألمانيا وأزدهارها لصالح عملة أوروبية واحدة وهي اتجاهات يغذيها الشعور بأن التكامل الأوربي بدخوله في مرحلته الجديدة يضيع على ألمانيا فرصة بناء قوتها السياسية بعد أن استعادت أخيراً وحدتها المفقودة . هذه العوامل معاً تفسر تضخم أصوات اليمين المتطرف المدافع عن القومية ، غير المؤيد للتكامل الأوربي والمطالب بألمانيا قوية محايدة ومستقلة عن التحالف الأطلسي . وهذا اتجاه يمكن توقع استمراره في بعض أقاليم ألمانيا على الأقل وهو ما من شأنه تعزيز ظاهرة اقلية الحياة والمواقف السياسية .

في فرنسا أحدثت المرحلة الحاسمة من التكامل الأوربي انقساماً بين أحزاب اليمين المعتدل ثم في داخل تنظيمين من التنظيمات الرئيسية . فإذا كان الليبراليين في مجموعهم موافقين ومتحمسين للمرحلة الجديدة معتبرين أن التكامل الأوربي هو أصلاً مشروع ليبرالي ، فلقد انقسم اليمين الديجولي حوله وهو ما لا يصعب على الفهم للمحتوى القومي للفكر الديجولي كما انقسم الحزب الاشتراكي فاعترض اليسار القومي فيه على الخطوات الجديدة . الانقسام حول المرحلة الجديدة جوهره الخوف على الثقافة الفرنسية في بلد شديد الاعتزاز بثقافته والحرص على الدولة الفرنسية عميقة التجذر في الثقافة السياسية الفرنسية بالذات فضلاً عن قدمها التاريخي إذا ما قورنت بالدولة القومية في إيطاليا أو ألمانيا . الانقسام في صفوف الأحزاب الرئيسية وفيما بينها يمكن أن تستفيد منه التنظيمات الأخرى كلها ، والمسألة القومية تعزز اليمين المتطرف بالذات ، وهما معاً يشتركان في تفسير الهزال العام الذي أصاب الأحزاب الرئيسية وارتفاع نجم الجبهة القومية ، وقد يجد هذا الرأي تعزيزاً فيما تشير إليه استطلاعات الرأي من أن ٤٥٪ من الناخبين الفرنسيين سيصوتون ضد اتفاقيتي ماستريخت في الاستفتاء الذي سينظم شأنهما .

الخلاصة :

كشفت الانتخابات الإقليمية والمحلية والتشريعية التي شهدتها ربيع سنة ١٩٩٢ عن تغيرات ملموسة في الأوزان النسبية للأحزاب السياسية في البلدان الثلاثة . ولقد تجسدت هذه التغيرات في انحسار الأحزاب الرئيسية وبروز اليمين المتطرف وأحزاب البيئة والتنظيمات الإقليمية .

ويشير تفحص هذه التغيرات وتحليلها وأسنادها إلى المصادر الأربعة التي حددناها إلى أننا بصدد تطور في

البداية وبقوة وإن خفت معارضتهم بمرور السنوات ، ووقف اليمين المتطرف موقفاً معارضاً لها . على أن الجوهر السياسي لعملية التكامل قد تزايد وضوحه عدداً بعد عدد . ومن ترسخ السياسة الزراعية المشتركة مروراً بالانتخاب المباشر لأعضاء البرلمان الأوربي ثم اعتماد الوثيقة الأوروبية الواحدة وأخيراً إلى اتفاقيتي الاتحاد السياسي والاتحاد الاقتصادي والنقدي بدأ جلياً التقدم في تفكيك هيكل الدولة القومية ، وإذا كان اعتماد الوثيقة الأوروبية الواحدة قد مردون نقاش كبير ودون إعطائه الأهمية التي يستحقها في سنة ١٩٨٥ ، فإنه بقرب قيام السوق الأوروبية الواحدة في الأول من يناير سنة ١٩٩٢ ، وببدء التفاوض حول الاتحادين في روما في ديسمبر سنة ١٩٩٠ ثم خاصة بعد الانتهاء من عملية التفاوض بالتوقيع على اتفاقيتي ماستريخت في ديسمبر سنة ١٩٩١ ، تيقظ المواطنون الناخبون على جلال العملية الجارية . وإذا لم تكن عملية التكامل الأوربي موضوع بحثنا تحديداً فإنه يهمننا في شأنها الإشارة إضافة إلى تفكيك الدولة القومية لمصلحة المؤسسات الأوروبية الواحدة - إلى التركيز في السنوات الأخيرة على مفهوم أوروبا الأقاليم . أي أن بناء أوروبا الجديدة عملية مزدوجة جانبها الأول تفكيك الدول القومية والثاني تعزيز الأقاليم المكونة لكل من هذه الدول .

في الشهور الثلاثة التي فصلت التوقيع على اتفاقيتي ماستريخت عن الانتخابات في البلدان الثلاثة فرضت عملية التكامل السياسي نفسها على جدول الأعمال السياسي والأهم من ذلك هو أنه يجوز القول بأن أهميتها ستزيد في الجدول السياسي وفي الانتخابات بكل أنواعها في الشهور والسنوات القادمة . ليس من الواضح تماماً كيف أثر التكامل الأوربي على سلوك المواطنين الناخبين غير أن تبين مواقف الاتجاهات السياسية المختلفة قد يساعد على استشفاف هذا السلوك وتوقع تطوره في المستقبل .

في المقام الأول ينبغي التمييز بين إيطاليا من جانب وفرنسا وألمانيا من جانب آخر . إجمالاً يمكن القول بأن إيطاليا بتنظيماتها المختلفة أكثر قبولاً لعملية التكامل الأوربي وهي من أكثر البلدان تحملاً له وإن كانت حكومتها تتخلف عن تطبيق القرارات المتعلقة به لأسباب تتعلق بالأزمة السياسية للدولة الإيطالية ويمكن بالتالي اعتبار أن التكامل الأوربي لم يكن له تأثير ذو بال على الانتخابات الإيطالية . إلا أنه إذا كان لتدعيم التنظيمات الإقليمية في شمال إيطاليا وأقلية الأحزاب الرئيسية في الوسط والجنوب أسبابها الداخلية ، فإن عملية التكامل الأوربي بتركيزها على الأقاليم على حساب الدولة القومية يمكن أن تسهم في تدعيم أقلية الأحزاب السياسية في المستقبل . وفي تميز السلوك الانتخابي للمواطنين الإيطاليين حسب انتماهم الإقليمي .

الى توقع استمرار التطوير في الانظمة الحزبية في نفس الاتجاه الذي شهدته العقد الماضي وان تكون النتيجة مزيدا من التفتت في الانظمة الحزبية من جانب ومزيدا من التعزيز لليمين المتطرف واحزاب البيئة والتنظيمات الاقليمية من جانب آخر ، ويبدو صعبا ايقاف هذا التطور وقد بلغت هذه البلدان ما بلغت من تنمية اقتصادية وتكنولوجية طالما استمر السلم قانما في اوروبا الغربية وطالما استمرت عملية التكامل الاوروبي □ .

الانظمة الحزبية لهذه البلدان تشكل وتطور خلال اكثر من عقد من الزمان ولسنا ازاء ظاهرة طارئة تتلاشى بحلول الانتخابات التالية . اما هذا التطور في الانظمة الحزبية فتفسره بدوره التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها هذه البلدان خلال العقود الخمسة الماضية .

ويؤدي اسقاط التحليل الذي اجريناه على المستقبل

المراجع :

انظر : Seymour Martin Lipset and Stein Rokkan, «Cleavage Structures, Party Systems, and Voter Alignments» , in Party Systems and Voter Alignments: Cross-National Perspectives, edited by Seymour Martin Lipset and Stein Rokkan, New York, The Free Press, 1967, pp. 1-64.

٢ - المرجع نفسه .

٢ انظر : Mogens N. Pedersen, «The Dynamics of European : Party Systems : Changing Patterns of European Volatility European Journal of Political Research, 7/1/1979, pp. 1-26.

٤ - نتائج الانتخابات مستمدة من عدد من اعداد صحيفة Le Monde الفرنسية

٥ - انظر : Monde, Selection Hebdomadaire من ٢٦ مارس الى اول ابريل سنة ١٩٩٢ و Le Monde ٧ ابريل سنة ١٩٩٢ . في اليمين الاوروبي

انظر : Christian De Brie, «Les reseaux de L'extreme droite en Europe » , Le Monde Diplomatique, Janvier 1992, pp. 16-17.

6 - Ronald Inglehart, «From Class Based to Value-back Politics» in The West European Party System, edited by Peter Mair, Oxford, Oxford University Press, p. 272.

7 - Ronald Inglehart, «The Nature of Value Change» in Ibid. pp. 247-8.

٨ - في فكر احزاب البيئة انظر :

Christian De Brie, «La longue marche des ecologistes Le Monde Diplomatique, Avril 1992; Wolfgang, «Green Party Politics» Environment, Volume 33, No. 8, October 1991, pp. 7-9, 25-31.

Inglehart, «From Class-based to Value-based Politics» op. cit. p. 274.

١٠ - بين كتابات كثيرة حديثة عن التكامل الاوروبي انظر مثلا : «Europe 1993» Numero Special, Pouvoirs, No. 48, 1989 ; Stephen George Politics and Policy in the European Community. Oxford, Oxford University Press, 1985 ; Journal of International Affairs, Special issue, April 1992.

١١ - باللغة العربية انظر نظرية التكامل السياسي الاوروبي : د . ابراهيم عوض ، « نظريات التكامل السياسي وتطبيقها على العالم العربي » في العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية د . نيفين عبد المنعم سعد ، القاهرة مركز الدراسات والبحوث السياسية ١٩٩١ .



[٨]

أفاق تطور التشكيلات السياسية الداخلية في أوروبا

د . محمد السيد سعيد

المفتش العام للتقرير الاستراتيجي العربي - مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

على طرح اشكالية تاكل القدرة على الحكم - Non Governability في المجتمع الجماهيري الاوروبي يبدو وكأنه استبعاد للتة المفقودة بنفسه . اذ ان نتائج الانتخابات العامة الاخيرة تشير الى ان أوروبا قد تشهد موجة طويلة المدى نسبيا من استقرار حكم المحافظين ، وبالتالي امكانية احياء التقاليد السياسية الاوروبية في القرن التاسع عشر (الفيكترورية في الملك المتحدة مثلا) . وهي التقاليد التي تستند في نهاية المطاف على سطوة ارسطوقراطية راسخة ومنفتحة في آن واحد . ويمك بعض ممثلي هذا الفكر الجراة على اعلان نهاية عصر سياسات الثورة الفرنسية (وامتدادتها في الثورة الشيوعية السوفيتية) ، في أوروبا . وهو العصر الذي مثلت فيه قضية المساواة حجر الزاوية في العملية السياسية الاوروبية . وعلى النقيض فان الفكر الفلسفي والسياسي التقدمي والليبرالي الجديد قد تأثر بنزعة تشاؤمية حادة بسبب مايراه في نتائج الانتخابات الاوروبية الاخيرة من تهديد بانبعث الفاشية . وي طرح بعض ممثلي هذا الفكر اشكالية مصير الاستنارة الاوروبية ، التي شكلت قاعدة الحضارة في أوروبا منذ القرن السادس عشر . ويحذرنا هذا الفكر صراحة او على نحو مستتر من ان التجربة الديمقراطية الاوروبية الفريدة قد تكون في طريقها الى

لولا : مقدمة :

تناولت الصحافة الاوروبية والعالمية الانتخابات العامة الاخيرة في بضعة دول اوروبية غربية من زاوية ما كشفت عنه من مؤشرات للتحوّل في السياسة الداخلية الاوروبية . وابرز هذه المؤشرات التحوّل العام نحو اليمين المحافظ بمعنى فوز الاحزاب المحافظة واتجاه الاحزاب الليبرالية واليسارية للتأقلم مع المزاج المحافظ لدى الرأي العام الاوروبي ، وتضخم الوزن الانتخابي للاحزاب اليمينية المتطرفة وذات الايديولوجيات الفاشية ، وخاصة في فرنسا ، في مقابل استمرار الاتجاه العام نحو انهيار او تدهور الوزن الانتخابي والسياسي للاحزاب الشيوعية واليسارية . وفي حالات معينة فقدت الاحزاب الاشتراكية او العمالية المعتدلة قدرتها على المنافسة الفعالة مع الاحزاب المحافظة ، ويتوقع اما ان تبقى في المعارضة لمدة طويلة قادمة (الملك المتحدة) او تزاح من السلطة في الدورات القادمة مباشرة للانتخابات العامة (فرنسا)

اما مدارس الفكر السياسي والفلسفي فقد تناولت نتائج هذه الانتخابات من زاوية دلالاتها الاعمق بالنسبة لمستقبل التشكيلة السياسية ومصير الديمقراطية والحضارة الاوروبية بأسرها . فالفكر المحافظ الذي دأب

الأول . وهناك تيار بازغ يجمع عددا من التيارات الثقافية والفلسفية يطرح افافا ايجابية للتطور الادبى من منظور ليبرالى وتفاؤل فى الوقت نفسه ، وتتفق تيارات هذا الاتجاه على مقولة حتمية تجاوز الحدائق المرتبطة بحركة التنوير الادبى . وعلى مقولة اننا نشهد نهاية المجتمع الجماهيرى ونهدف الى مجتمع ما بعد الحدائق ، وهو تعبير يتوازن مع مصطلح ما بعد الصناعة . ونلاحظ ان هذا الاتجاه يشترك ايضا فى أنه لا يبحث عن ايدىولوجية محافظة او يسارية وانما يبحث عن معطيات جديدة تتلاءم مع الرغبة فى تأسيس اساليب حياة جديدة واساليب جديدة فى المشاركة فى اطار مجتمع مفتوح . وتجاهد تيارات معينة فى اطار هذا الاتجاه لاحياء تقاليد الرومانسية الثورية الادبى التى تراكمت مع ثورات عام ١٨٤٨ فى اوروبا وميزت نفسها بوضوح عن الماركسية . وتراوح هذه التقاليد بين اعلاء شأن المجتمعات الصغيرة المستقلة ذات الطبيعة التعاونية ، والتأكيد على مقولة السياسة من اسفل وعلى المستوى الشعبى المباشر دون التقيد بالاطر الحزبية او العصب السياسية والعداء الشديد للمؤسسات الكبيرة والمعقدة (الكوربوراتيه) . كما تحتفل تيارات اخرى ببزوغ امكانية احياء خصوصية جماعات متباينة الثقافة والاذواق والامزجة فيما يتعلق بالشئون الحياتية والسياسية والفكرية .

والواقع هو ان المؤشرات الكمية المستخرجة من نتائج الانتخابات العامة فى اوروبا لا تكفى للتأكيد على ان اوروبا تشهد حركة مدعمة لهجر التشكيلة السياسية المميزة للمجتمعات الادبى واستنابات تشكيلة سياسية جديدة . فكل ما تشير اليه هذه المؤشرات هو حدوث تغير فى المراكز النسبية الانتخابية للأحزاب المختلفة فى عدد من الدول الادبى . وبعض هذا التغيير يعد شديدا ، وبعضها الاخر لا يزيد فى الحقيقة عن تقلبات طفيفة قد يكون لها اهمية سياسية جارية من حيث انها تزيج حكومات قائمة وتأتى بحكومات جديدة ولكنها لا تعد بحال انقلابات جذرية فى التشكيلة السياسية . ومن وجهة نظر معينة يمكننا ان نعد نتائج الانتخابات العامة الاخيرة فى اوروبا تعبيرا عن التقلبات العادية الدورية فى المراكز النسبية للقوى والحزاب فى مجتمع ديمقراطى . ومن وجهة نظر اخرى ، قد تعد هذه النتائج تعبيرا عن بشائر تحول جسيم فى تشكيلة القوى السياسية الادبى وايدانا بوجود عملية طويلة المدى لتكوين نمط سياسى جديد فى اوروبا ، وربما الدول الصناعية المتقدمة عموما . وقد لا يمكننا حسم الخلاف بين وجهتى النظر هاتين بدون دراسة متعمقة لنتائج الانتخابات العامة الاخيرة لنسب ، بل ولجعل تعبيرات ومظاهر الحياة السياسية فى اوروبا خلال العقد الاخير . وربما يكون من المناسب هنا ان تشير الى حتمية القيام بهذه الدراسة على اساس علمية

متكاملة حتى لا نفع فى شراك الصحافة ووسائل الاعلام الجماهيرى الادبى والعالمية . فالواقع هو ان هذه الوسائل قد تجاوزت بكثير دورها المهنى المتمثل فى العمل الاخبارى والتقريرى والاعلامى . اذ اصبحت شريكا قويا ومباشرا فى العملية السياسية وفى الانتخابات العامة . وقد ابدت وسائل الاعلام الجماهيرى الادبى استعدادا مولورا للتلاعب الصريح بالرأى العام - خاصة فى وقت الانتخابات - بتشويه المعلومات - حتى تلك الشائعة ، وخلق الاساطير وتكليف العقل العام باطلاق وتكرار المقولات القاتلة التبسيط ، وتحطيم وبناء الصور عن القوى والشخصيات السياسية .. الخ . وربما يعد هذا الدور بعد ذاته احد الاعراض الكبرى لازمة التشكيلات السياسية الراهنة فى العديد من الدول الادبى . وحيث ان المساحة المتاحة فى هذا العرض السريع لا تسمح بالقيام بدراسة تفصيلية ومتعمقة لنتائج الانتخابات العامة الادبى ، ولا بشرح العمليات السياسية المركبة فى البلدان الادبى ، فاننا نفضل مقتربا غير مباشر يبحث فى العوامل المحددة لهيكل التشكيلات السياسية الادبى وما تفرزه هذه العوامل من نتائج واثار على مستقبل هذه التشكيلات فى المدى الوسيط والطويل .

ثانيا : محددات التحول فى التشكيلات السياسية الادبى :

تكونت التشكيلات السياسية الادبى وفقا لمجموعتين من العوامل المحددة . الاولى ذات طبيعة عامة وتشمل مجموعة الدول الصناعية المتطورة عموما . والادبى خصوصا . اما الثانية فتربط بالتاريخ الاجتماعى والثقافى والاطر الدستورية لكل بلد على حده .

وقد لا يمكن حصر خصائص كل التشكيلات السياسية الادبى بسبب التنوع الملحوظ فى قوالب ومضامين هذه التشكيلات بين البلدان الادبى . ويكفى لاغراضنا فى هذا البحث القصير ان نميز بين نمطين رئيسيين . النمط الاول يتمثل فى مستوى مرتفع من التركيز والاستقطاب الذى ينتهى عمليا الى سيادة حزبين كبيرين متنافسين مع وجود ~~بعض~~ من الاحزاب او الجماعات الصغيرة التى تنشأ بسبب خصوصيات ايدىولوجية او اقليمية - قومية ، على الهامش او فى الفراغ الذى يفصل بين الحزبين الكبيرين اما النمط الثانى فيتمثل فى مستوى منخفض من التركيز مع تباين درجات الاستقطاب . ويشهد هذا النمط تفتت الساحة السياسية بين ~~عدد~~ كبير من الاحزاب والقوى والجماعات السياسية التى تتدرج من حيث منزلتها الانتخابية . وقد يظهر فى هذا النمط حزب كبير سائد ومجموعة من الاحزاب المستقلة الاصغر . وعندما يفقد الحزب الكبير اغلبيته المطلقة ، يتحقق الاستقرار فى الحياة السياسية على القدرة على تكوين ائتلافات حكومية او تحالفات

البلدان الأوروبية منذ ذلك الوقت ، وأفرزت ميولا ونتائج متجانسة عدلت بدرجة أو أخرى من خصائص الساحة السياسية الداخلية في أوروبا عموما ، خلال العقود الثلاثة الماضية . فيمكننا مثلا أن نلاحظ الاتجاه طويل المدى لتدهور المكانة الانتخابية للأحزاب الشيوعية الأوروبية ، وتضييق شقة الخلاف فيما بين كل منها والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية أو الديمقراطية الاجتماعية . كما يمكننا أن نلاحظ ميل الحزب الأكبر في النموذج التعددي للتدهور في مركزه الانتخابي ، وميل الانضباط الحزبي للارتباط سلبا مع مستوى التطور الاقتصادي ، بمعنى اتجاه هذا الانضباط للتدهور في البلاد الأكثر تطورا من غرب وشمال أوروبا ، مع استمراره قويا نسبيا في البلاد الأقل تطورا في جنوب أوروبا . كما نلاحظ اتجاها عاما لفتور موقف الرأي العام حيال الأحزاب السياسية عموما ، مما يعني تضخم حجم الجماهير غير المرتبطة بأي حزب أو تنظيم حزبي أو سياسي ، وفي المقابل نلاحظ تصاعد الميل للانضمام إلى جماعات غير حزبية بالمعنى الدقيق ، وأغلبها جماعات نفع عام أو جماعات ضغط ومصالح .

هذه الاتجاهات كانت تعمل بالفعل في الساحة السياسية الداخلية في أوروبا خلال العقود الثلاثة الماضية ، ولكن ماذا عن الحاضر والمستقبل ؟

نعتقد أنه لا يمكن استشراف الاتجاهات المرجحة للتطور السياسي الأوروبي بدون قراءة النتائج المحتملة لأربعة محددات رئيسية لهذا التطور ، وهي تطور الرأسمالية المعاصرة ، الثورة التكنولوجية الراهنة ، تطور العلاقات السياسية الدولية ، مع التركيز على أفاق تطور الجماعة الأوروبية ، وأخيرا تطور أشكاليات الثقافة الأوروبية في الإطار العالمي الجديد . وسوف نتناول بإيجاز الآثار الرئيسية لكل من هذه المحددات الأربعة على التطور السياسي الداخلي لأوروبا .

١ - تطور الرأسمالية المعاصرة :

لاشك أن أهم المحددات البنائية للسياسة الأوروبية المعاصرة هو تطور الرأسمالية . إذ أن هذا التطور يكيف ويعيد هيكلية التشكيلية الاجتماعية الأوروبية ، وبالتالي خريطة الحياة السياسية الداخلية . وقد تطورت الرأسمالية عبر مراحل متعددة ، أبرزها من حيث نمط التشكيلية الاجتماعية المرحلة الميركانتيلية التي انشأت تشكيلة تقوم على علاقات المانيفاكتورية ، والمرحلة الصناعية التي انشأت تشكيلة اجتماعية تقوم على المصنع الكبير . ومثل المصنع الكبير الأساس الموضوعي للمجتمع الأوروبي الحديث بهيكله الاجتماعية الضخمة ومنظماته ومؤسساته الكبيرة . ومثلت النقابة والحزب الجماهيري المقابل الموضوعي في مجال السياسة للمصنع الكبير في مجال الاقتصاد . والواقع أن هذا النمط بالتحديد هو ما يتعرض لتغيرات عميقة مع تحول

انتخابية ، تبعا للظروف ويتسم نمط الحزبين الكبيرين المتنافسين في أوروبا بالاستقطاب الأيديولوجي الحاد نسبيا ، وبوجود قدر من الانضباط التنظيمي ، وهو ما يميز هذا النمط في أوروبا عنه في الولايات المتحدة . وفي جميع الدول الأوروبية الغربية والشمالية التي يسود فيها هذا النمط نجد الاستقطاب قائما بين حزب محافظ وحزب اشتراكي أو ديمقراطي اجتماعي أو عمالي . وغالبا ما يستند هذا الأخير على قوة النقابات العمالية على حين يستند الأول على تحالف بين الطبقات الاجتماعية السائدة (الرأسمالية والارستقراطية) وقمم الطبقة الوسطى . وبسبب عوامل تتصل بالهيكل الدستوري ، والنظام الانتخابي والتقاليد التاريخية والأيديولوجية ، وحدة الاستقطاب الاجتماعي وجدت الأحزاب والجماعات المستقلة من الحزبين الكبيرين صعوبات كبيرة في الاستمرار والمحافظة على استقلالها ، تقليديا . وربما يكون أحد أبرز ملامح التغيرات في هذا النمط ما يتصل بإمكانية تشكيل واستمرار طرف ثالث أو رابع في الحياة السياسية الخاصة بالبلدان التي يسود فيها هذا النمط . وفي العادة ، فإن التحولات في المزاج السائد وسط الفئات الاجتماعية الوسيطة هي التي تحسم التقلبات الدورية للمراكز الانتخابية للحزبين الكبيرين .

أما النمط التعددي فإنه يتسم بالتنوع الشديد في التوجهات الأيديولوجية ، وفي مستويات الانضباط التنظيمي للأحزاب القائمة ، وبميل عام نحو عدم الاستقرار الحكومي ، وحدة التقلبات في المراكز النسبية للأحزاب الرئيسية ، ووجود إمكانيات كبيرة لظهور أحزاب جديدة أو التضخم المفاجيء أو الانكماش المفاجيء لأحزاب قائمة أو اندثار بعضها كلية . وتتوقف طبيعة ومستوى استقرار هذه التشكيلة السياسية التعددية على درجة وحدة أو انقسام الطبقتين المتعارضتين الرئيسيتين : العمالية والرأسمالية . ففي بعض الحالات يسود الانقسام والتجزؤ الطبقة الرأسمالية على حين تتوحد ولاءات الطبقة العاملة أو توجد دوافع قوية نحو ائتلاف أحزاب هذه الطبقة (في العادة حزبية شيوعية واشتراكي ديمقراطي) على أسس انتخابية أو سياسية . وهناك حالات أخرى تقوم على نموذج عكسي حيث تتوحد هناك الطبقة الرأسمالية في حزب واحد كبير على حين تتوزع ولاءات الطبقة العاملة والفئات الوسيطة . وهناك احتمال دائم لتبسيط واختزال التنوع الشديد في الساحة السياسية ، وخاصة في أوقات الانتخابات والازمات الكبيرة إلى ائتلافين واسعين .

وإذا كانت العوامل المحددة للتطور التاريخي للتشكيلات السياسية في كل بلد أوروبي على كدة قد أفرزت هذه الاختلافات الهامة في نمط ومضمون هذه التشكيلات ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن هناك مجموعة من العوامل التي خضعت لمؤثراتها معظم

مريد من الامشقات في تكوين الطبقة العاملة من حيث شروط، مسمون العمل فيها واجتماعيا. فحتى في الفروع الصناعية الراسخة وذات التكوين المهاري المرتفع والتي تنتمي لعصر الثورة الصناعية الاولى والثانية نجد ميلا انكماشيا قويا في عدد من الدول الاوروبية والولايات المتحدة. وتقتحم البطالة قوة العمل في هذا الفروع وتقلع باستقرار الشروط الاجتماعية والمادية لفئات العمل المستوعبة فيها. وبسبب عملية اعادة هيكلة تقسيم العمل الدول تتعاظم التناقضات بين صفوف الطبقة العاملة الاوروبية (والامريكية). وفيما بينها ككل وبين الطبقات العاملة في الدول التي تنغل فيها هذه الفروع او تتحول اليها المرايا النسبية.

ول ظل كل هذه الشروط تفقد الطبقة العاملة الاوروبية تجانسها القديم وتتحول الى جمهور خليط ومقسم بين شروط اجتماعية / طبقية مختلفة مما يفضي الى انقسامات حادة في مواقفها السياسية. وتنضم اقسام متعاظمة من الطبقة العاملة الى الفئات الطبقية الاجتماعية الوسيطة. وهو تطور معاكس تماما لما تنبأت به الماركسية والاشتراكية الديمقراطية. كما تتحول اقسام كبيرة من الطبقة العاملة المستوعبة في الصناعات التقليدية الى اتخاذ مواقف قومية كاستراتيجية للدفاع عن مواقعها الطبقية، وبالتالي تصبح مرشحة للابتعاد عن الايديولوجيات الثورية والاقتراب من الايديولوجيات القومية المتطرفة. بل ويحدث التحول الى العمل فوق القومى انقساماً مشابهاً داخل الطبقة الرأسمالية. فمن ناحية ينشأ انشقاق واضح بين الرأسمالية التنافسية الصغيرة وتلك الاحتكارية العملاقة، حيث تجد الاولى ان املها في البقاء يتوقف الى حد كبير على سياسات الحماية القائمة على ايديولوجيات قومية على حين تدافع الرأسمالية الاحتكارية العملاقة عن سياسات تقوم على العالمية الاقتصادية. والواقع ان اقساماً كبيرة من الرأسمالية الاحتكارية في اوربا وامريكا تنتقل في ظل المنافسة الفعالة من جانب اليابان والدول الصناعية الجديدة في شرق اسيا وامريكا اللاتينية الى مواقف قومية اقتصادية بما في ذلك بعض الشركات التي كانت سابق الى العمل فوق القومى. ول هذه الظروف تتعقد صورة المواقف المميزة لمختلف الفروع الصناعية وانماط الاسواق بدرجة تؤدي الى تفتت واضح في الطبقة الرأسمالية ذاتها، بما يدفعها الى تطوير مواقف وايديولوجيات سياسية متباعدة. بل ومن الممكن ان يحدث تبدل في مواقف الفئات الطبقية المختلفة حيال القضايا الكبرى للمجتمع الاوربي. فعلى حين ترفض فئات معينة من الطبقة العاملة رفضاً شديداً سياسات الهجرة القائمة التي كانت تسمح بتوافد اعداد كبيرة من العمال القادمين من مجتمعات متخلفة ذات ثقافات مختلفة باسم القومية والوطنية، قد تقبل فئات معينة من

الرأسمالية الى مرحلة جديدة. وتتسم هذه المرحلة بضغوط سوق احتكار القلة التي تدفع للعمل على صعيد عالمي، وبجعل العلم والتكنولوجيا احد، بل اهم عناصر الانتاج الحديث بما يفتحها من امكانيات لا نهائية لخلق القيم وتوزيعها. وفي اطار هذه المرحلة هناك اتجاه متعاظم لنشأة نظام جديد للانتاج يختلف اختلافا جذريا عن نظام المصنع التقنيدي الكبير.

لقد مكن التحول الى الانتاج على صعيد عالمي الشركات عابرة القومية من اضعاف الطبقة العاملة في الدول الام لهذه الشركات ومنها الشركات الاوروبية. اذ تستطيع هذه الشركات ان تحتمل حتى الاضرابات الطويلة في بلد معين بنقل عمليات الانتاج الى بلد آخر. وبات السلاح الاضرابي اقل قيمة، وبالتالي اصبح التنظيم النقابي القومى اقل قدرة على المفاوضة الصناعية الجماعية، واقل حاذية. وامكن في سياق هذا التحول قهر اقسام كبيرة من الطبقة العاملة الصناعية في الدول الاوروبية وفي الولايات المتحدة. وفي نفس الوقت ادى هذا التحول نفسه الى نقل المنافسة من النطاق القومى الى النطاق العالمى. وفي ظل اشتعال المنافسات بين الشركات الاحتكارية من بلدان صناعية مختلفة تعاضلت اهمية ضغط تكلفة العمل للبقاء في السوق العالمى، وفرض ذلك بدوره تخفيضات اجريه فعلية كبيرة احيانا، تم معظمها من خلال معارك سياسية وطبقية هائلة. ولاشك ان هذه الضغوط سوف تتصاعد في الدول التي خسرت خلال عقد الثمانينات قصب السبق في ميدان المنافسة الاقتصادية العالمية، ومنها العديد من دول اوربا الغربية. ومع ذلك، فان المنافسة في السوق الاحتكاري العالمى قد اصبحت تتعلق اكثر واكثر بالمزايا في ميدان التكنولوجيا ولهذا السبب تتعاظم معدلات التجديد التكنولوجى الى الدرجة التي لا تجعل هناك ثورة تكنولوجية واحدة، بل عملية تنوير مستمرة للتكنولوجيا.

وقد اسفرت عملية التنوير التكنولوجى المستمرة عن تحولات جوهرية في تركيب عمليات العمل الانتاجى - والاجتماعى عموماً. فنتكمش على نحو مستمر اهمية العمل العضلي وتعاظم على نحو مستمر اهمية العمل الذهني. وحيث ان النظام الثقافى والتعليمى لم يتمكن من مواكبة هذه التحولات الثورية المستمرة في التكوين الفنى للعمل، فان هناك ميلاً قوياً للارتفاع بمستويات البطالة بين فئات العمل العضلي، واهتزت حتى اسواق العمل الراسخة في فروع صناعية عديدة. واصبحت البطالة سمة ثابتة لظاهرة دورية. وغير ذلك جذريا من موازين القوة بين العمل ورأس المال. وفي نفس الوقت، تعاظم الانشقاق بين العمل غير الماهر وشبه الماهر من ناحية والعمل مرتفع المهارة والمدرّب على التعامل مع الاجيال الاحدث والاكثر تعقيداً من تكنولوجيا الانتاج. والواقع ان ضغوط المنافسة الدولية تنشأ ميلاً دائماً لاحداث

النقابي واسع النطاق ، والحزب السياسى هو المقابل الموضوعى للتنظيم المصنعى الكبير على المستوى الفنى الاقتصادى . اما فى طور التطور الراهن الذى لايزال يستكمل مقوماته فانه يغير جذريا من تناسبات عوامل الانتاج بحيث ينكمش الى حد كبير دور عنصر العمل ويرتفع - بصورة مذهلة - محتواه الفنى لكى يتواءم مع الادارة الاوتوماتيكية لعمليات الانتاج الفعلية . وتصبح العملية الانتاجية عملية تخطيطية اكثر منها تحويلية . ويتجه المصنع بالتالى للتحويل الى وحدة اجتماعية صغيرة ، تضم عددا محدودا من العاملين . ويتعمق الطابع التراتبى - الهرمى للمكانة داخل هذه الوحدة تبعاً للمحتوى الفنى لعمليات العمل والمكافء المادية والمعنوية لفئاته المختلفة .

ويترتب على هذا التحول سيادة نمط جديد من العلاقات الاجتماعية ، تتحطم فيها وحدة الجمهور العمالى الكبير ويتفتت الى وحدات صغيرة شبه منعزلة ويقل تجانس شروط العمل واساليب الحياه فيما بينها . ويمثل هذا التطور الاساسى الموضوعى للتدهور المتواصل فى مكانه النقابية فى الحياه الاقتصادية والاجتماعية للدول المتقدمة . ويحدث تطور مماثل للحزب السياسى القائم على الطبقة العاملة والنقابة .

فالاقسام المختلفة من العاملين يفقدون ايضا تجانسهم السياسى النسبى - بعد ان فقدوا جانباً كبيراً من كفاحيتهم الصناعية والسياسية بالفعل خلال العقود الثلاثة المنصرمة . ويفرض ذلك تحولا اما باتجاه تراخى الانضباط التنظيمى فى التشكيل الحزبى ، او باتجاه تعددية تمثيل الطبقات العاملة ، على المستوى الحزبى ، ولاشك ان هذا التطور كان الاساس الموضوعى لهزائم الاحزاب اليسارية الاوربية . وهذا التطور نفسه يعيد ايضا هيكله الفئات الوسيطة الحديثة من المهنيين والفنيين وموظفى جهاز الدولة والاجهزة الفنية والوظيفية المرتبطة بها او المستقلة عنها . حيث تفقد هذه الفئات بدورها تجانسها النسبى مع اطراف تباين شروط العمل وعلاقاتها واساليب الحياه بين هذه الفئات واقسامها المختلفة . ويترجم ذلك الاتجاه سياسيا فى الميل المتعاظم للانتماء والولاء الى منظمات صغيرة ، عوضاً عن المنظمات الحزبية العملاقة .

٢ - تطور ادوار الدولة فى المجتمع مابعد - الصناعى :

منذ نشأت الدولة - القومية المركزية الحديثة قام جهازها بادوار متعددة ومتداخلة فى صيانة وتطوير المجتمع الراسمالى الاوربى . وحيث ان جهاز الدولة يجب ان يعيد انتاج نفسه فى اطار هذا المجتمع الذى يتسم بالتعددية الاجتماعية والسياسية ، فانه يمثل بالضرورة المحور الرئيسى الذى تدور حوله عملية هيكله التشكيلية السياسية .

الراسمالية الصغيرة هذه السياسات بتأثير مصلحتها فى تخفيض تكلفة العمل للبقاء فى سوق تنافسى مفتوح داخليا وخارجيا . وبالرغم من ان الفئات الاخيرة لا تنتقل بالضرورة من الولاء لايديولوجيات قومية الى ايديولوجيات عالمية ، فانها تضطر للدفاع عن سياسة التسامح الثقافى ذات الاساس الليبرالى . وتحدث تبدلات مشابهة من كثير من القضايا السياسية المطروحة على جدول اعمال عدد كبير من دول اوربا الغربية .

والواقع ان بعض المتغيرات الخاصة بتطور الراسمالية ذات طابع انتقالى . وبالتالى فان نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تدخل ضمن اعتبارات التأقلم اكثر مما تدخل ضمن اعتبارات التحول الهيكلى . وعلى سبيل المثال ، فان الترافق الفريد بين سياسات الحماية التجارية وسياسات العالمية الاقتصادية يرتبط بمرحلة محدده من تطور الراسمالية الاوربية لم يتم فيها بعد حسم عملية اعادة تقسيم العمل الدولى وتتدخل الاعتبارات الخاصة بصعوبات التأقلم الهيكلى مع حقيقة تدهور تنافسية الدول الاوربية فى مجال واسع من الصناعات التقليدية لكى تقرض مزيجا معقدا من السياسات الحمائية . وسياسات التكتل التجارى ، والسياسات الصناعية والاقتصادية التى تسعى لاستعادة التكافؤ التجارى . فهناك عمليات قسرية مثلاً لنشر تكنولوجيا الادارة الصناعية الذاتية (السيبرنا طيقا) بما يؤدى لتقليص تكلفة العمل بهدف ابقاء فروع صناعية تقليدية عديدة على قيد الحياه او استعادتها بعد ان تم نقلها فعلا الى دول اخرى منخفضة التكاليف .

وقد تستمر محاولات التأقلم الهيكلى لفترة طويلة بما يؤدى الى تعميق تناقضات السياسات الاقتصادية العالمية والداخلية لعدد من الدول الاوربية . غير ان الاتجاه طويل المدى الذى يبدو حتميا هو انتصار الاعتبارات الاقتصادية التى تملى استكمال عملية اعادة تقسيم العمل الدولى بحيث تتخصص اوربا فى صناعات الثورة التكنولوجية الثالثة بصورة اساسية . وفى هذا السياق من المحتم ان تستكمل عملية اعادة هيكلة الطبقة العاملة ، بل والطبقات الراسمالية والوسيطة بما يؤدى الى تشكيلية اجتماعية جديدة ، لاشك انها ستفرض نفسها فى مجال السياسات الداخلية .

وربما يكون ابرز نتائج هذا التحول هو تآكل التشكيلية الاجتماعية القائمة على المصنع التحويلي الكبير ، والاستهلاك الجماهيرى النمطى .

فالراسمالية فى طور التطور المصاحب للثورة الصناعية الثانية قامت على حشد اعداد هائلة من العمال فى مكان واحد وانشات واحكمت باستمرار تقسيم العمل فيما بينهم ، وضاعت ثقافتهم العقلية والفنية على اساس المستوى المرتفع باطراد من التنظيم . وكان التنظيم

المبادرة الى ايدى الفئات المحافظة والقوى والاحزاب اليمينية في البلاد التي شهدت ارتباكا ماليا شديدا ، وحيث تواضع الاداء الاقتصادى واتسمت ادارة قطاع الرفاهة بدرجة كبيرة من عدم الكفاءة . وفي أغلبية الحالات نجحت القوى السياسية المحافظة في الظفر بالانتخابات العامة لدورات ممتدة . ومثل الاتجاه المضاد الحالة الاستثنائية فخلال عقد الثمانينات سيطر المحافظون على الدولة في المملكة المتحدة (الولايات المتحدة) ، وفي ألمانيا ، وعدد من دول شمال ووسط أوروبا ، على حين فاز الاشتراكيون لأول مرة في فرنسا ، وتحسن نفوذهم في إيطاليا . وكذلك تمت عملية الانتقال من النظم الفاشية والعسكرية في جنوب أوروبا على ايدى معارضيه من الاشتراكيين وقوى اليسار عموما . ومع ذلك فحتى في الحالات الأخيرة ، كان الاشتراكيون انفسهم يفقدون بسرعة مذهلة طبيعتهم الراديكالية ، وينتقلون الى مواقع سياسية محافظة في محاولة مستميتة للتأقلم مع المزاج المحافظ الجديد للفئات الوسيطة وخاصة شرائحها العليا .

وتصاحب ذلك كله مع بشائر تحولات بارزة في ادوار الدولة بتأثير الثورة التكنولوجية الراهنة . فمن ناحية أولى أصبحت تنافسية الاقتصادات الأوروبية مرهونة الى حد كبير بالاسراع بتطبيق منجزات الثورة التكنولوجية . وتطلب دور الدولة في هذا المجال تمويلا كبيرا يصعب توفيره بدون الاقتطاع من الانفاق على قطاع الرفاهة ، وتميرير تخفيضات فعلية في مستويات الأجور الحقيقية . وعلى حين حاولت الحكومات المحافظة القيام بهذا الدور في وجه المعارضة العمالية ومعارضة الفئات الوسيطة الدنيا ، فإن الحكومات الاشتراكية قد وجدت ذاتها في تناقض يصعب حله بين القيام بهذا الدور انصاعا للحتمية الاقتصادية - التكنولوجية وحاجتها للاحتفاظ بولاء النقابات العمالية والفئات الاجرية والجماعات الفقيرة عموما التي مثلت السند الاجتماعى - السياسى لها . وفي النهاية اضطرت الحكومات الاشتراكية لاتخاذ موقف يسعى لاعطاء الانطباع بالامتثال بضرورات المنافسة الدولية المتمثلة في الاسراع بتطبيق عملية التحديث التكنولوجى لدولاب الانتاج . وادى ذلك الى تآكل مشروعية هذه الحكومات من وجهة نظر انصارها وخصومها على السواء .

وهكذا نجد اتجاها عاما لقيام الدولة في المجتمع الصناعى الحديث بادوار جديدة في مجال المنافسات الاقتصادية الدولية تعزيزا لمكانة الطبقات الرأسمالية فيها ولمكانة الدولة ذاتها في النظام العالمى . وتقدم الدولة بهذه الادوار من خلال مزيج فريد من سياسات الحماية التجارية ، والتكثف الاقتصادى الاقليمى ، والمساعدة المباشرة وغير المباشرة في تطبيق اجراءات التحديث

وقد لحقت نظرية الدولة تطورات كبيرة . في البداية ساد المفهوم القانونى للدولة باعتبارها جمعا لاقليم ، وسيادة (سلطة قطعية - نهائية على السكان) وشعب (قومية او امه) واعتراف دولي . ثم تصاعد نفوذ المفهوم الماركسي الاول المبسط الذى يرى في الدولة اداة اضطهاد وسيطرة طبقة سائدة واخيرا أصبح ينظر للدولة باعتبارها مركز الشروط العامة والكلية لاعادة انتاج المجتمع (الطبقي) لذاته ، وبالتالي بؤرة التناقضات الاجتماعية في أكثر اشكالها تجديدا . وهذا التطور في نظرية الدولة ينعكس في الواقع تطور ادوارها ، في البداية كانت هذه الادوار تنحصر في مفهوم الدولة الحارسة ، أى التي تقوم بدور الامن والدفاع ، وتطور هذه الادوار الى تأمين تطور الرأسمالية عموما في الداخل والخارج . واخيرا ، اضطرت الدولة للقيام بطائفة واسعة من الادوار تشمل الرفاهة ومراقبة التوازنات العامة في المجتمع ، بما يتضمن ضبط العمليات التوزيعية ، والانتاجية . الى جانب ادوارها التقليدية . ومثلت دولة الرفاهة المقابل السياسى لتطور الصناعة الحديثة ذات الطابع الجماهيرى - من حيث هياكل الانتاج والتسويق - وهو التطور الذى تحقق بتأثير اعلى مستويات الانجاز في مضمار الثورة التكنولوجية الثانية . ان هذه الدولة ذاتها قد عكست ايضا اعلى مستويات التطور الديموقراطى الذى تحقق في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ان دولة الرفاهة هذه تتعرض لازمة طاحنة في سياق الثورة التكنولوجية الراهنة لاسباب عديدة . واول هذه الاسباب يتعلق بالازمة المالية للدولة التي أصبحت أكثر حرجا مع تعدد ادوارها . اذ لايمكن تمويل هذه الادوار كلها بدون مستويات ضريبية مرتفعة . وحتمت هذه المستويات زيادة تكلفة الانتاج - على المستوى القومى الكلى - بالمقارنة مع الدول الصناعية الجديدة المنافسة . مما ادى الى تدهور تنافسية الاقتصاديات الأوروبية ، وفي نفس الوقت ، فإن هذه المستويات الضريبية المرتفعة تغضب الفئات الدخيلة المرتفعة للطبقات الرأسمالية والفئات الوسيطة العليا وخاصة في اوقات الازمات الاقتصادية الانكماشية . وخلال النصف الثانى من عقد السبعينات وطوال عقد الثمانينات كان ولاء هذه الطبقات يتجه الى أكثر الايديولوجيات المحافظة تشددا . وفي حالات معينة (المملكة المتحدة والولايات المتحدة) تبلور ذلك في اتجاه ثورة مضادة للايديولوجية المحافظة وتصاعد نفوذ حركة المحافظين الجدد . وتعاضلت حدة الاستقطاب الاجتماعى بالارتباط مع شدة الازمة المالية الدولة ومستويات الاداء الاقتصادى ، ودرجة كفاءة ادارة قطاع الرفاهة (الضمانات الاجتماعية والتأمين الصحى بصفة خاصة) . وعلى وجه العموم نجد ان الاستقطاب الاجتماعى والسياسى قد استنفحل وانتقلت

والثقافي يحتم الاستمرار في فرض مستويات ضريبية مرتفعة ، بل وزيادتها . وكذلك فالقيام بادوار انماش البيئة وغيرها من الوظائف الجديدة يحتم التوسع في الانفاق العام مع وقف النمو في فروع معينة واعادة هيكل النشاط الاقتصادي ، بما يضر بالمصالح الفردية للفئات الرأسمالية . وفي نفس الوقت فان الاسراع بتطبيق منجزات الثورة التكنولوجية امر يحتم المناقشات الاقتصادية الدولية ويفرض توضيحات كبيرة غالبا ما تتم على الفقراء .

وكل هذه الادوار الاستقطابية الجديدة تختلف كثيرا عن قائمة الاعمال التقليدية التي شكلت مصدر الاستقطاب في السياسة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية ، وربما منذ بداية هذا القرن . ولا تتفق طبيعة الاستقطابات الخاصة بقائمة الاعمال الجديدة هذه مع التوزيع القائم بالفعل للقوى السياسية والحزبية وتتألم التشكيلة السياسية الأوروبية القائمة مع قائمة الاعمال الاستقطابية الجديدة هذه بطرق ثلاثة :

فهنالك أولا نزعة لتكوين جماعات رأى وضغط ومصالح خارج الخريطة الحزبية القائمة ، وخاصة في حالة وجود حزبين كبيرين . وثانيا قد تسعى بعض هذه الجماعات لزيادة فعاليتها بالعمل من داخل احزاب كبيرة قائمة دون ان توافق بالضرورة على بقية الجوانب البرنامجية لهذه الاحزاب ، او تسعى جماعات داخل الاحزاب الكبيرة يضم الجماعات الجديدة المدافعة عن ادوار الدولة الجديدة . وينتهي ذلك فعليا بتعميق تعددية التيارات داخل الاحزاب الكبيرة وفقدانها بالتدريج الانضباط التنظيمي وتحولها الى كيانات تنظيمية فضفاضة واخيرا هنالك إمكانية تكوين احزاب جديدة للتعبير عن الاهتمام بقائمة الاعمال الجديدة في السياسة الأوروبية ، سواء كانت تدافع عن منظور ايجابي وتقدمي وانساني أو عن مواقف مناقضة .

وهكذا يبدو أن السياسة الأوروبية تتجه في المستقبل الى تعددية اوفر ، وانضباط سياسي وحزبي اقل وسبيلة نسبية في التحالفات السياسية/ الحزبية ، مع ظهور استقطابات جديدة قد تكون عابرة للتشكيلات الحزبية القائمة وغير متوافقة معها واحلالها بالتدريج على الاستقطابات القديمة .

٣ - تطور النظام الدولي .

لاشك ان انهيار الاتحاد السوفيتي كانت له اثار كبيرة على التشكيلة السياسية الداخلية في المجتمعات الأوروبية . والواقع أن هذه الاثار كانت قد بدأت منذ منتصف عقد السبعينات . ان بدأت المعلومات الخاصة بالتجربة السوفيتية تتدفق الى اوروبا ، وتوثق على نحو افضل . وساهم ذلك في نزع الطابع الاسطوري للشيوخية السوفيتية باعتبارها تعبيراً عن خلاص الطبقة العاملة .

التكنولوجي . وتبدو هذه الاجراءات في مجموعها مناقضة للمصالح الفردية للطبقات والفئات الشعبية المدنية . وخلال العقد الماضي حدث تطور آخر في مجال ادوار الدولة يرتبط بقائمة اهتمامات بالغة الاهمية في المجتمع الحديث ، والمجتمع الانساني بصورة عامة . وهي في مجموعها تقوم على صيانة الظروف الحيوية للحياة ذاتها . وتشمل قائمة الاهتمامات هذه وقف عملية تخريب البيئة الطبيعية ووقف الاتجاه للتضخم المذهل في الجريمة ، وتجارة المخدرات ، والامراض الجديدة ذات الطابع الوبائي . وظهر واضحا ان الوفاء بمتطلبات الانجاز في هذه المجالات لا يتطلب فحسب انفاقا حكوميا كبيرا ، في اطار من التعاون الدولي . وانما قد يتطلب ايضا اتخاذ موقف استراتيجي طويل المدى يقبل بوقف النمو الاقتصادي في فروع معينة واستحداث تعديلات جذرية على اسلوب الحياة الذي كرسه الشركات الرأسمالية الكبيرة .

وظهر واضحا ايضا ان الوفاء بمتطلبات الانجاز في هذه المجالات على الصعيد القومي للدول المتقدمة يتوقف ايضا على التضامن النشط على النهوض بمتطلبات تنمية المجتمعات الفقيرة والمتخلفة ومساعدتها على التحرر من الظروف الضاغطة على البشر والبيئة . وبدون هذا المنظور العالمي المتكامل يكاد يستحيل انعاش البيئة أو مقاومة الامراض الوبائية الجديدة او وقف تجارة المخدرات . بل ان استفحال معضلات التخلف والفقير يقضي حتما الى تصدير جوانب معينة من مظاهر البؤس والفاقد الى الدول المتقدمة ذاتها عبر ظاهرة اللجوء السياسي والاقتصادي الجماهيري اليها .

ولاشك ان الدولة الأوروبية المتقدمة تنظر بتردد شديد لهذه الادوار الجديدة ، لان تكاليفها المالية والاقتصادية والعامة تحتم اعادة هيكله المالية العامة للدولة ، بل وتحتم اعادة هيكله النشاط الاقتصادي الرأسمالي الحديث . وهو الامر الذي يلقي معارضة شديدة من جانب الطبقات الرأسمالية والفئات الوسيطة العليا ، بل واقسام كبيرة من الطبقة العاملة الصناعية في الفروع التقليدية للصناعات الثقيلة .

ان مجموع الادوار التي يحتم اجتماعيا وتكنولوجيا وبيئيا القيام بها من جانب الدولة الأوروبية الحديثة تشكل قائمة اعمال السياسة الأوروبية الراهنة ، وفي المستقبل الوسيط على الاقل . وهي في مجموعها ايضا ادوار استقطابية ، بمعنى انها تستنفر القوى الاجتماعية والسياسية المتعارضة لاتخاذ مواقف شديدة حيالها . فالاقلاع عن سياسات الرفاهية يقضي الى تخلف اجتماعي بسبب تجاهل الاهمية الحاسمة لتنمية التعليم والصحة والفنون والاداب .. الخ . والقيام بدور تعزيز تنمية الفئات الاجتماعية المعرضة للتدهور التعليمي والصحي

وتحطيم المجتمع الطبقي . كما ساهم ذلك في فضح الطابع القمعي للدولة السوفيتية ، مما شكل عبئا ثقيلا على الفكر اليساري الأوربي بصورة عامة ، وأفضى الى تآكل سريع للأحزاب الشيوعية والجماعات اليسارية ، وتآكل سلاحا ماضيا للقوى والأحزاب المحافظة للهجوم وسلم الأحزاب ، بل وعلى الأحزاب الديموقراطية على هذه الأحزاب . وتعمق هذا الأثر مع انهيار الاتحاد السوفيتي ودولة الشيوعية في روسيا ذاتها .

على أن انهيار الاتحاد السوفيتي قد أدى الى نتائج أخرى ربما تكون أكثر أهمية بالنسبة للتشكيلة السياسية الداخلية في المجتمعات الأوربية الغربية ، والشمالية . ففي الوقت الذي يمهّد فيه هذا التطور لامكانية تحرر أوروبا من الهيمنة الأمريكية ، فإنه قد عمق أسباب الخلاف والتناقض بين أطراف الجماعة الأوربية ، وخاصة فيما بين فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة . فتحقق الوحدة الألمانية والتوسع الهائل للنفوذ الثقافي والسياسي الألماني بسبب توحيد ألمانيا وتحرر الشعوب الجرمانية أو المتأثرة بالثقافة الجرمانية في شرق ووسط أوروبا اخل اخلا شديدا بالتوازنات الدقيقة بين شركاء الجماعة الأوربية وفتح الباب لهيمنة ألمانيا على مجمل السياسة الأوربية . وأدى ذلك الى زيادة تصميم المملكة المتحدة على تعميق تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة . أما بالنسبة لبقية الدول الأوربية فقد راوحت بين الاستسلام للمخاوف - الأمر الذي يفضي حتما لتصاعد المشاعر القومية وبين تقييد ألمانيا بهيكل دستوري أقوى الزاما في إطار الجماعة الأوربية . ورغم انتصار المدخل الأخير كما انعكس في توقيع اتفاقية ماستريخت في ديسمبر ١٩٩١ ، إلا أن المخاوف لازالت قائمة ويمكن أن تؤدي الى تصاعد خطير لنفوذ الايديولوجية القومية المتطرفة في عدة دول أوربية في المستقبل .

ومن ناحية ثانية ، فإن انهيار النفوذ السوفيتي في أوروبا الشرقية والوسطى قد سبب اتجاها نحو التحلل والفضى والعنف في هذه المنطقة الهامة بالنسبة للتوازنات الاستراتيجية الأوربية . بل إن النظام العالمي بأسره يبدو معرضا لموجة فوضى وتحلل ممتدة قد تظهر في شكل سلاسل من الحروب الكبيرة والصغيرة في مناطق مختلفة من العالم ، وخاصة في جنوب وغرب آسيا ، وأفريقيا جنوب الصحراء . ويفرض هذا الواقع على أوروبا أحد مدخلين . الأول هو الاضطلاع بمسئوليات متعاظمة حيال السلام في العالم ، الأمر الذي يفرض عليها تكاليفا واعباء اقتصادية وسياسية كبيرة ، وربما خسائر بشرية وعسكرية كبيرة أيضا اذا اضطرت للتدخل العسكري الفردي أو الجماعي في أنحاء متفرقة من العالم . أما المدخل الثاني فهو يقوم على العزلة والحياد ازاء التطورات الصراعية العالمية . ولاشك أن مثل هذا المدخل قد يؤدي في نهاية المطاف الى اغراق أوروبا ذاتها بالمشكلات

المصدرة اليها من جنوب العالم الفقير ومن شرق ووسط أوروبا المضطرب . غير أن أهم المخاوف تتمثل في امكانية تأثير انفلات الوضع الأمني العالمي ، ولشرق أوروبا على التوازنات الداخلية بين أطراف الجماعة الأوربية بما قد يفضي الى تحطيم الجماعة الأوربية ذاتها . وفي ظل هذا الاحتمال ، يبدو أن أوروبا تتجه الى اتخاذ أحد مسارين . الأول يمثل استمرارا للاتجاه العالي نحو خلق هوية أوربية مشتركة . أما الثاني فيعكس الميل التاريخي نحو تصاعد نفوذ الايديولوجية القومية المتطرفة وقت الأزمات .

ولاشك أن لكل من المسارين انعكاسات هامة بالنسبة للتطور المقبل للتشكيلات السياسية الداخلية في أوروبا . فخلق هوية أوربية مشتركة عبر عمليات تعميق الجماعة الأوربية يتيح الفرصة أمام تعميق التحالفات بين الاتجاهات السياسية المتقاربة فيما بين المجتمعات الأوربية . وعلى النقيض ، فإن تحطم الجماعة الأوربية بتأثير الخلل في التوازنات الأوربية فقد يقذف بالتشكيلة السياسية في عدد من الدول الأوربية الكبرى في اتجاه النزعة القومية المتطرفة .

١ - الاشكاليات الثقافية للتطور الأوربي :

في سياق التحديات الكبيرة التي تواجهها المجتمعات الأوربية ، والتي شرحنا بعضها في الفقرات السابقة - يبدو أن ثقافة التنوير الأوربية التقليدية تتعرض بالفعل لمحنة خطيرة .

فقد ظهر في سياق انفجار التحديات الجديدة أن المجتمع الأوربي المتقدم قد عاش فترة ممتدة من الرفاهية والرخاء جزئيا على حساب المستقبل ، وبصورة أكثر تحديدا على حساب السلامة البيئية الطبيعية والسلامة الاجتماعية للعالم ككل . حيث تجاهل المجتمع الراسمالي الأوربي الحديث البيئة الحيوية للإنسان ومسألة التخلف في العالم الجنوبي الذي شكل المستعمرات السابقة لأوروبا ، جريا وراء أعلى معدلات النمو والاستهلاك . وقامت السياسة الأوربية عموما على التنافس حول تحقيق هذه المعدلات ارضاء لهيئة الناخبين وتخفيفا للتوترات والتناقضات الاجتماعية للرأسمالية واستجابة للحاجات التي فرضتها مساعي الرأسمالية لتحقيق أعلى ربح .

وأظهرت التحديات الجديدة استفحال التناقض بين هذه الأهداف من ناحية وضرورات التطور الصحي والسليم للإنسانية ككل ، بما فيها أوروبا ، من ناحية ثانية . ويبدو أن غالبية المجتمعات الأوربية المعاصرة قد أصبحت أسيرة ، الأهداف التقليدية الى الدرجة التي تجعلها تقف موقف العداء للعقل . إن نوعا من الهمجية العقلية قد أصبح يمسك بتلابيب قطاع متنام من المجتمع الأوربي ، وهو قطاع لا يعبر عن نفسه في تشكيل احزاب فاشية وعنصرية فحسب ، بل ويمتد بهذا التعبير الى

ول الإطار نفسه يستعين رد الفعل المعادى لقيمة المساواة بمقولات كثيرة تقوم على اداة المجتمع الجماهيري لاعادة اوروبا الى النمو الاجتماعى الارستوقراطى الاصلى ، وخاصة ذلك الذى ميز المجتمعات الانجلو سكسونية .

إن هذه النزعة قد امسكت بتلابيب القطاعات الرئيسية من المجتمعات الأوروبية .

غير أن هذه النزعة النكوحية لا تمر بدون معارضة كبيرة ، ولكن المعارضة التقليدية والمتمثلة في الأحزاب الشيوعية والاشتراكية والديموقراطية الاجتماعية تتآكل . بل وينجرف بعضها وراء الضرورات الانتخابية في ظروف تحول مزاج الرأى العام في اتجاه هذه النزعة . وتبقى مجموعات معينة تبذل جهدا فكريا واجتماعيا وسياسيا كبيرا لتجديد الفكر الأوربي بما يتجاوز ثقافة التنوير التقليدية ، والثقافة الاشتراكية التقليدية المنثورة بالماركسية ، في نفس الوقت .

ثالثا : - استنتاجات رئيسية

ويتضح من العرض السابق أن محددات التحول في التشكيلات السياسية الأوروبية القائمة لا تسير من حيث أثارها على هذه التشكيلة في اتجاه واحد . بل تبدو - ولو في جوانب معينة - متعارضة الاتجاه . كما أن هناك مسار تاريخي معقد لنتائج كل من هذه المحددات بالنسبة للتشكيلات السياسية الأوروبية . نستطيع تلخيص النتائج الرئيسية في النقاط التالية :

١ - يبدو أن المحور الرئيسى لتحول التشكيلات السياسية الأوروبية هو الثورة التكنولوجية الراهنة . وقد جلبت الثورات التكنولوجية الثلاث في أعقابها مباشرة رد فعل نكوحى ثقافيا واجتماعيا . وهى تفرض استقطابات وتوترات اجتماعية وسياسية كبيرة قد تقضى الى انكسار التشكيلة السياسية القائمة برمتها كما حدث بالنسبة لكل من ألمانيا وإيطاليا في لفترة ما بين الحربين العالميتين كرد فعل للثورة التكنولوجية الثانية .

وليس من المحتمل أن تقضى الثورة التكنولوجية الراهنة الى تحطيم التشكيلة الديمقراطية في أوروبا الغربية والشمالية ولكن التوترات المصاحبة للثورة التكنولوجية الراهنة تدفع بالتشكيلات السياسية الأوروبية الى اتجاه محافظ شديد الجمود والتشدد . ويتوافق مع ذلك أزمة تآكل شديدة للاتجاهات اليسارية والليبرالية الجديدة ذات الافق التقدمى والانسانى .

ومع ذلك ، فإذا نجحت المجتمعات الرأسمالية الأوروبية في التأقلم الناجح مع ما يبدو وكأنه حتمية تكنولوجية - مدفوعة بقواعد الرأسمالية - فإن المجتمعات الأوروبية قد تخرج من الأزمة الراهنة لكى تعيد توازنها في اتجاه انسانى وتقدمى . ولكن عملية التأقلم هذه قد تستمر -

الأحزاب المحافظة التقليدية جاذبا اياها الى اتجاهات متطرفة .

والواقع أن موقف التناقض مع العقل لا يبدو انقطاعا مع ثقافة التنوير الأوروبية ، بقدر ما يبدو كتفجير للتناقضات المستكنة داخل هذه الثقافة ذاتها . إذ قامت هذه الثقافة على تسييد عقلى شكلى وذرائعى يبحث عن معنى مبتذل للسعادة الفردية . وقد ساهم هذا العقل في التطور التكنولوجى والاقتصادى لأوروبا . ولكنه تجاوز حدوده بكثير بحيث أصبح يشكل قيداً على التطور اللاحق للمجتمع الأوربي وللانسانية ككل . بل أصبح يظهر جانبا همجيا الى حد كبير .

وربما يظهر هذا الجانب الهمجى في الثقافة الأوروبية الراهنة في رد الفعل العنيف ضد ادماج جماعات العمال المهاجرين من الشعوب العربية والافريقية والآسيوية . ويهدد رد الفعل هذا بهدر أحد جوانب ثقافة التنوير . فقد قامت هذه الثقافة ايضا على فكرة المدنية والتسامح والاندماج من ناحية والتمركز حول الدولة ، والفكرة القومية والتفوق الثقافى من ناحية أخرى . وعكست الثقافة الأوروبية هذه الجوانب الأخيرة في الفكر الاستعماري الكلاسيكى ، ولم يتم التحرر منها جزئيا الا في سياق التطورات السياسية الراديكالية والديموقراطية التى اعقبت نهاية الحرب الثانية . وتعود هذه الجوانب الأخيرة في الفكر الاستعماري الكلاسيكى ، ولم يتم التحرر منها جزئيا الا في سياق التطورات السياسية الراديكالية الديمقراطية التى اعقبت نهاية الحرب الثانية . وتعود هذه الجوانب في المرحلة الراهنة من التطور الأوربي وتطرح نفسها على العقل الأوربي بصورة خاصة مما يعرض محنة الليبرالية والديموقراطية الأوروبية .

على أن رد الفعل المعادى للتسامح والتعددية الثقافية والنزعة الانسانوية والعالمية المرتبطة بالتنوير الأوربي قد ذهبت بأبعد كثيرا من نزعة العداء للشعوب الأجنبية النامية ذات الثقافات غير الأوروبية . إذ أن هناك عملية تجريف حقيقية لثقافة التنوير - كما طرحتها الثورة الفرنسية ، وبعد ذلك الثورة الاشتراكية في روسيا ، فيما يتصل بقيمة المساواة .

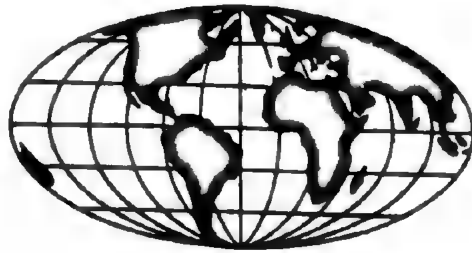
لقد قامت الثقافة الأوروبية المعاصرة من خلال نضال ثلاثى مترابط من أجل الحرية والعدالة القضائية والمساواة . وحيث أن التشكيلة السياسية الأوروبية كانت قد استوعبت بالفعل قيم الحرية والعدالة القضائية ، حتى قبل الحرب العالمية الثانية ، فقد شكل الصراع حول قيمة المساواة المحور الجوهرى للثقافة السياسية الأوروبية منذ نهاية هذه الحرب . ويكشف رد الفعل الراهن المعادى لثقافة التنوير عن نزعة قوية لانهاء قيمة المساواة كأهم بعد في التطور السياسى والاجتماعى الأوربي طوال العقود الخمس الماضية .

اقتصاديا وثقافيا - لفترة تتراوح بين عقد وعقدين من الزمن .
٢ - وفي سياق المنافسات الشديدة بين الدول الرأسمالية المتقدمة حول فرص النمو من خلال نظام التجارة ونقل التكنولوجيا ، تمر العلاقات بين هذه الدول أو الاقطاب الكبرى للرأسمالية المتقدمة بتوترات صعبة . وقد تفض هذه التوترات الى انكسار نظام التجارة المفتوح متعدد الاطراف ، وانقلاب المشاعر القومية ، مما يحطم بدوره التحالف فيما بينها - وهو التحالف الذى نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية . وفي هذه الظروف تواجه اوربا موقفا عالميا صعبا قد يشعل نيران التنافس القومى بين اطراف الجماعة الاوروبية ، وبالتالي يدفع بمعظم التشكيلات الكبرى الى مواقف قومية متشددة .

فاذا نجمت الاقطاب الثلاثة الكبرى للتطور الرأسمالى المعاصر في القلب على تناقضاتها والتأقلم الناجح مع المتغيرات العاصفة في العلاقات الاقتصادية فيما بينها ، فان مجتمعا اوروبيا جديدا قد يظهر بملامح تختلف اختلافا كبيرا عن الملامح الرئيسية للتشكيلات السياسية الراهنة . وأهم ما يميز التأقلم الاوروبى الناجح هو اضمحلال التمييز بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية بالنسبة لاوروبا ونشوء تحالفات سياسية عابرة للقومية .

٢ - وفي ظل قائمة الالتمعات الجديدة التى تفرضها الحتمية البيئية والاجتماعية من المحتمل ان تنشأ تشكيلات سياسية جديدة تقوم على الجماعة السياسية باكثر مما تقوم على مفهوم الحزب التقليدى . وتنهض تفاعلات اكثر تعقيدا بين هذه الجماعات سواء داخل هياكل حزبية فضفاضة او خارجها . والأرجح في سياق هذه التفاعلات ان ينتقل جانب كبير من ادوار ووظائف الدولة الاوروبية التقليدية الى المستويات المحلية ، وتنشأ وظائف جديدة للدولة الاوروبية تعكس الضرورات البيئية والاجتماعية للمجتمع ما بعد الصناعى .
غير ان هذا التطور قد يستغرق عقدا او عقدين بدوره .

٣ - وفي سياق عقد او عقدين من التأقلم الهيكلي الصعب يبدو ان التشكيلات السياسية الداخلية الاوروبية سوف تمر بتقلصات مؤلمة تظهر فيها النتائج المؤلمة لانفجار تناقضات ثقافة التنوير الاوروبية . ولاشك ان صراعا فكريا وثقافيا ضاريا قد يؤدي الى حل تناقضات ثقافة عقلية - انسانية تتوافق مع الحاجات التاريخية الجديدة للمجتمع الاوروبى بعد الصناعى واللبشرية ككل . على ان الاقتصاد السياسى لهذه الثقافة البازغة قد يستلزم وقتا اطول . وهو يبدو مشروطا بنجاح عمليات التأقلم مع الحتمية التكنولوجية للرأسمالية المعاصرة عابرة القومية .





[٩] تأثير التغيرات العالمية على الظواهر السياسية الجديدة في غرب أوروبا

د . سعد حافظ محمود

مستشار بمعهد التخطيط القومى
بالقاهرة

والراصد للظواهر السياسية الحادثة في غرب أوروبا
أو « أوروبا الموحدة » بصفة عامة يمكنه الوقوف على
الآتى :
- المضى في خطوات الوحدة رغم العقبات الاجرائية التي
تثور هنا أو هناك ، من قبل هذه الدولة أو تلك ، حول هذا
الموضوع أو ذاك ، وتذليل الصعوبات وتعميق خطوات
الوحدة بإنشاء « القوة العسكرية الأوروبية » ، في ظل عباءة
حلف الاطلنطي والسعى لتسليحها نوويا ، والاستمرار في
إجراءات الوحدة النقدية ، وهما أهم خطوتين في مسيرة
الوحدة .

- هيمنة القوى اليمينية على سدة الحكم في معظم البلدان
الأوروبية ، مع وجود عوامل الغليان والتصدع في الإدارة
السياسية اليمينية ، خاصة وأن هيمنة اليمين على
السلطة التنفيذية لا تستأثر به قوة وحيدة ، بل يأتي
نتيجة تحالف أقاليم - بروز مظاهر التناقض بين تطلع
أوروبا لدور دولي أكبر - خاصة بعد الفراغ الذي تولد
بفعل التغيرات في شرق أوروبا وغياب « الاتحاد
السوفييتي » عن الساحة الدولية - وبين اكتفاء أوروبا
بدور الشريك الصغير للولايات المتحدة في سياستها
الخارجية ، بل وفي استراتيجيتها داخل أوروبا بما يجعلها
أقرب للتابع منها للشريك . وما لهذا من انعكاسات على
التفاعلات السياسية والاجتماعية الداخلية .

لفهم الظواهر السياسية بشكل عام ، والجديدة بشكل
خاص ، في أوروبا لا يكفي الوقوف عند العوامل
الداخلية ، ولا يكفي تحليل أبنيتها الاجتماعية
والاقتصادية ، ولكن على الباحث أن يسعى لقراءة أثر
التطورات العالمية ، وبحث التفاعل بين هذه التطورات
العالمية والتطورات الداخلية . ويؤكد ذلك أن كثيرا من
الظواهر السياسية الجديدة في غرب أوروبا يتماثل مع
ما يحدث في بقاع كثيرة من العالم ، وإن اختلف الشكل
أو التفاصيل . وهو أمر طبيعي لاختلاف المجتمعات
والثقافات والبنى الاجتماعية والاقتصادية من حيث
الدرجة وأيضا النوع .

ويسعى الكاتب في هذا المقال لمحاولة القراءة هذه .
وتواجهه في ذلك إشكاليتان تتعلق الأولى بدرجة عمومية
هذه التغيرات العالمية كما يستعرض لها حيث أن الإثبات
والاسناد يتطلب إعداد مؤلف موسع ، أما الثانية فتربط
بالمعالجة حيث أن الظواهر السياسية متعددة ومتداخلة ،
ومتشابكة التفاعل . والمسبب الواحد يؤثر في كل من
الظواهر أو في معظمها بدرجات مختلفة ويتولد عنه أن
تؤثر الظواهر في بعضها ، أو على الأقل تتفاعل مع بعضها
بصور مختلفة . ومن ثم يصعب عند دراسة أثر أحد
المسببات تحييد الأخرى . ولذلك فسوف يقتصر الكاتب
على أكثرها عمومية « وتأثيرا من وجهه نظرة .

نموذج القوى والجماعات الضاغطة الجديدة ،
وتفصيلها مرحلة القوى الوليدة الى القوى الأكثر انتشارا
وارتباطا بالشارع السياسى ، رغم ضعفها التنظيمى ،
وضعف فاعليتها فى الحركة السياسية بصورتها التقليدية
(أى فى الانتخابات) قياسا إلى شعبيتها . وهذه القوى
الجديدة تختلف عما عرف فى أوروبا فى نهاية الستينيات
بالبسار الجديد الذى كان ترجمة لأمرين ، هما بدايات
الأزمة المعاصرة للرأسمالية ، وسيادة الاستقطاب فى ظل
نظامين لتقسيم العمل الدولى وفى ظل وجود قوتين
متنافستين الأيديولوجية والممارسات فاعلتين على
الساحة الدولية .

- تصاعد المد الفاشى الذى طرح نفسه على الساحة
السياسية منذ منتصف السبعينيات فى الظلام فى ظل
انقسام العالم لمعسكرين ، وغذى سرا من المعسكر
الرأسمالى إلى أن رفع يرفع الحياء .
ويأتى هذا التصاعد مع نمو الدعوة وأيضا الاتجاهات
عالميا نحو تعميق الديمقراطية بأبعادها المختلفة وهى
المشاركة والتعددية ، وممارسة أكبر للحريات واحترام
أكبر لحقوق الإنسان والانتقال السلمى للسلطة الخ .
ثمّة ظواهر أخرى عديدة إلى جانب هذه الظواهر التى
نعتقد أنها أبرز ما على الساحة السياسية فى غرب
أوروبا .

والسؤال المطروح على بساط التامل : ما هى
التغيرات العالمية المقصودة بالدراسة ؟ وكيف أثرت
وتأثرت على نمو الظواهر السياسية بغرب أوروبا ؟
والتغيرات العالمية هنا لا تعنى التغيرات فى منظومة
العلاقات الدولية وحدها بل التغيرات التى تحدث فى
أجزاء العالم المختلفة تحت ظروف موضوعية عامة ، حتى
ولو لم تكن محلا للعلاقات الدولية ، إلا أنها تعطى
خصائص عالمية الطابع كنمو قوى الانتاج ، واتساع
نطاق التبادل التجارى وبروز معالم الثورة العلمية -
التقنية فى مراحلها الجديدة ، والمواجهة الجماعية
للأخطار البيئية أو العمل من أجل هذه المواجهة إلى آخر
هذه العوامل .

كما أن التغيرات العالمية تشمل انعكاس التغيرات
الاستراتيجية والتحول من المواجهة بين معسكرين
للتعاون ، وكذلك ردود فعل التحولات فى شرق أوروبا على
غربها ، وأثر التطورات فى تقسيم العمل الدولى وبخاصة
الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية على الحياة
السياسية فى غرب أوروبا .

ولن نقصر بحثنا عن أثر هذه العوامل العالمية على
دراسة كل من هذه العوامل ، بل سنبحثها من زاوية
قضايا محددة هى أبرز ما ولدته التغيرات العالمية . ولعل
أهم موضوعات هذه القضايا هى نمو قوى الانتاج
وما صاحبها من مظاهر أهمها البطالة ، وكذلك عدم
ملاسة الشكل التقليدى للدولة القومية .

نمو قوى الانتاج ونمو البطالة :

إذا كان نمو قوى الانتاج الذى صاحب « الثورة
الصناعية » فى مراحلها الأولى وليد التراكم الهائل فى
رأس المال المصاحب للأجيال الأولى من التطور التقنى
الأولى ، أى الذى تمثل فى إحداث ميكنة أو شبه ميكنة
لكثير من العمليات اليدوية ، فإن زيادة الانتاج الهائلة
نسبيا التى صاحبت هذه « الثورة » قد عملت فى اتجاهين
متكاملين ، أولهما تحقيق وفرة فى الانتاج لم تصطدم
بمشكلات التسويق لارتباط النمو الرأسمالى بنمو
الكولونيالية ، وثانيهما أن البطالة التى عرفتها المراحل
الأولى للنمو الرأسمالى سرعان ما استوعبت فى النمو
الانتشارى وفى توسيع قاعدة الانتاج التى كانت تجد
استجابة من الأسواق ، ولعل هذا ما طرح على ساحة
الفكر « قانون سائى » للأسواق ، إلى أن اصطدمت
بالكساد العظيم فى النصف الأول من ثلاثينيات القرن .
أما نمو قوى الانتاج فى هذه المرحلة فهو ذو ملامح
متميزة ، فهو بكل المقاييس السابقة فى تاريخ الانسانية
نمو طفرى ، كما أنه يأتى فى فترة تتسابق فيها دول العالم
مجتمعة شمالها وجنوبها ، شرقا وغربا على تنمية قواها
الانتاجية ، والاستقلال بأسواقها . كما أن محاولة
التصرف خارج الأسواق المحلية تصطدم بهيمنة
الشركات دولية النشاط . وهو موضوع محدد الملامح
سنعالجه بشكل مستقل .

وهذا النمو الطفرى فى الانتاج مرتبط « بالآوتومية »
كأحدث مراحل التطور التقنى ، وبالنمو الطفرى فى
مجالات « المعلوماتية » ، و « الاتصالات » ، و « هندسة
الوراثة » . وهذه الركائز للثورة العلمية - التقنية من
شأنها إحداث الزيادات الهائلة فى الانتاج نتيجة عامل
إنتاجى جديد مستقل عن كل من العمل ورأس المال
والتنظيم ، بل وأيضا عن الموارد حيث أنه إما موفر لها ،
أو منتج لبدائل مصنعة تحل محلها .
وأخطر انعكاسات هذه الثورة العلمية - التقنية
وآثارها على الظواهر السياسية فى غرب أوروبا يتحقق من
خلال أمرين .

الأول : أنها موفرة للعمالة والثانى : أنها مجددة لسلة
سلع الاستهلاك الضرورية والحضارية . ومن شأن هذين
العاملين تأجيج التناقض بين الحاجات وبين القدرات .
وطبيعة هذا التناقض يصعب ردها لمقولة
« الاستغلال » التى تستند لقواعد التحليل الماركسى .
فضلا عن أن قواعد التحليل النيوكلاسيكى تعجز عن أن
تفسر أو تبرر استثمار ملكية رأس المال لعائد التطور
التقنى .

ومن هنا تخطت معدلات البطالة الحدود التى
كانت « مقبولة » أو مسموحا بها لحين تعديل الأسواق
لتوازناتها . كذلك فلم تعد صناديق مواجهة البطالة إزاء
معدلات الغلاء الحادة ، ونمو الحاجات المتسارع كافية

رابعاً : تحميل قوة العمل الواحدة مسئولية الأزمة .
ثم إضعاف الشعور الطبقي لدى الطبقة العاملة الأديبية ذاتها . بحمارة أخرى . فإن الأزمة لم تعمق التوحد الطبقي في ظل صعود الفاشية والعيشية . بل عملت الانقسام الطبقي . وأحلت البعد العرقي محل البعد الطبقي في إطاره الأسمى .

زوال الشكل التقليدي للدولة القومية والظواهر السياسية الجديدة في غرب أوروبا :

من أبرز الظواهر العالمية بروز الكيانات السياسية والاقتصادية الكبيرة ، كأوروبا الموحدة ، وتجمع الدول الأمريكية في إطار اقتصادي ، والاتجاه نحو تجمع دول وسط آسيا الإسلامية وغيرها . وحتى في الحالات التي نشهد فيها بروز الانقسامات العرقية التي تؤدي لتفكك الدول متعددة القومية كالاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا وكذلك تشيكوسلوفاكيا والسودان والعراق ... الخ ، فإنها غالباً ما تكون مرحلة مؤقتة لن تثبت في رأيي أن تؤدي لإعادة صياغة هذه الكيانات في تجمعات كثيرة على أساس عقد اجتماعي جديد . وهذه الظاهرة تعكس نتيجة مهمة وهي عدم ملائمة الشكل التقليدي للدولة القومية لمطالبات الوجود وأيضاً النمو للمجتمعات المختلفة . ذلك أن شكل الدولة القومية والذي مهد لنشوء الرأسمالية وتعمق ونما مع تعمقها ونموها كنظام اجتماعي - اقتصادي ، تعرض للتغيير مع نمو الرأسمالية المعاصرة ومع ظواهر تدويل رأس المال ، والنمو السرطاني للشركات عابرة القوميات ، والشركات دولية النشاط .

ومن ناحية أخرى فإن تجارب أوروبا ذاتها في ظل الدولة القومية التقليدية كانت ذات حصاد مرسوء في حالات مخاض نشوء الدول القومية كما في ألمانيا وإيطاليا ، أو في صراعات هذه الدول القومية على أساس عرق ، أو على توسيع أسواقها داخل القارة وبين المستعمرات . وقد عرفت أوروبا تجربة التوحد في مواجهة الخطر القادم من الشرق في ظل الحرب الباردة أو في ظل التطورات التقنية الهائلة كما رأينا .

وثمة مظهر آخر لعدم ملائمة الشكل التقليدي للدولة القومية مرتبط بالانتشار الأفقي للشركات عابرة القوميات (متعددة الجنسية) كما يفهم من مسماها والانتشار الرأسي لهذه الشركات والذي يشكل أحد أسس تقسيم العمل الدولي والذي يستحيل إمكان استمرار الدول القومية في البقاء دون اندماج في كيانات أكبر ليست بالضرورة تجمعات ذات أشكال سياسية محددة ومتسفرة كالكيانات القارية الموحدة . والتي ربما تكون في ذاتها مرحلة انتقالية ، أو إطاراً شكلياً ليس إلا لحالة لم توجد بعد في إطارها السياسي والتنظيمي وإن كانت وجدت في

لتخفيف الاحساس بالأزمة . وقد ساعد على ذلك ضعف البرامج الحكومية في مواجهة البطالة ، بل إعلانها الأولوية الأولى لبرامج مكافحة التضخم بهدف تشجيع رأس المال . وكذلك إزمان البطالة واضطرابها .

وربما كان هذا مدعاة لسقوط هيمنة قوى اليمين في غرب أوروبا وتصاعد صوت اليسار . إلا أن ذلك لم يتحقق تحت تأثير مجموعة من العوامل في مقدمتها أن برامج اليسار عندما بلغ سدة الحكم لم تختلف كثيراً عن برامج المحافظين في هذه الدول ، كما أن اليسار بأحزابه ونقاباته صب نغمته على الوافدين من شمال وغرب أفريقيا والدول الآسيوية دون أن يفهم طبيعة الأزمة . فضلاً عن أن الهزات في شرق أوروبا قد استثمرت بشكل جيد من قبل اليمين ، دون أن يوظف اليسار مكاسب كسر حواجز الخوف الأيديولوجية لصالحه .

والوحدة الأوروبية نفسها نتاج هذه التطورات في قوى الإنتاج ، والتي أسهمت أوروبا والثقافة الأوروبية فيها بنصيب غير ضئيل . فأحد مقدمات التطور العلمي التقني هو بهائنة تكاليفه بحيث لا تستطيع دولة أو مجموعة من الدول الصغيرة أو حتى المتوسطة تحملها .

كما أن فائض إنتاج الوحدات الضخمة - نتاج الثورة التقنية الحديثة - يتعدى حدود السوق الوطنية للدولة ، بل ولدول الجوار المباشرة . ويصطدم بالمنافسة القوية من العمالة الاقتصادية خارج حدود القارة وعلى رأسهم اليابان والدول القارية كما في الولايات المتحدة مثلاً . أو بالمشروع التنموي في دول العالم الثالث .

والظاهرة المركبة البارزة الناجمة عن التناقض بين النمو في قوى الإنتاج والنمو الهائل للبطالة في علاقتهما بالتكامل الأوروبي هي انتشار البطالة على مستوى القارة من مصدرين ، أولهما طبيعة التطور التقني المؤهل للعمالة كما برز من قبل . ويزيد من أثر ذلك تعميم التكنولوجيا المتطورة على مستوى القارة . وثانيهما راجع للبطالة المؤرثة نتيجة تخلف معدلات النمو في بعض مناطق أوروبا الموحدة وبخاصة في الجنوب وهذا التخلف في معدلات النمو يمكن أن نلاحظه على ستمتوى الدولة الواحدة . ويزداد أثر هذا المصدر الأخير حدة مع تعاظم الركود الاقتصادي الناجم عن بلوغ الدورة الاقتصادية ذروتها .

ومن شأن هذا العامل التأثير في الظواهر السياسية الجديدة في عدة اتجاهات أهمها :

أولاً : إكساب حالة الرفض جواً من العيشية يضاعف في استثماره في بلورة قوى سياسية فعالة ، ومؤثرة .

ثانياً : بروز العنف بمظاهره المختلفة على الساحة الاجتماعية وعلى ساحة العمل السياسي .

ثالثاً : تعميق مظاهر الفاشية لدى من يأخذ الرفض

بعدها الاقتصادي وهي بروز الوحدات الاقتصادية العملاقة والتي تنتشر عبر المكان وعبر العرق والشركات وعابرة القوميات (متعدية الجنسيات) هذه ليست فقط مجرد مؤسسات اقتصادية عملاقة مستفيدة بمزايا الاعفاءات الجمركية والضريبية ومستفيدة بالطاقة والعمالة المرخصتين كما عرف عنها ، وهو ما كان صحيحا مع بداياتها بل هي كيانات سياسية تذوب شخصية العاملين فيها ، وتجد أساس المواطنة للشركة وليس للدولة ، فضلا عن أن نفوذ هذه الشركات على صنع قرارات السياسة الداخلية والخارجية وعلى القرارات الاقتصادية حقيقة بالنسبة لكثير من الدول الأوروبية حتى العريق منها .

ومغزى ذلك هو زوال الشكل التقليدي للدولة القومية . وأن العالم بصدد البحث عن شكل جديد للتنظيمات السياسية ، وما إذا كان ذلك سوف يكون على أساس جغرافي (الكيانات الكبيرة كأوروبا الموحدة) أو على أساس اقتصادي (الشركات متعددة الجنسية العملاقة في طور متجدد لنموها) أم على أساس الجمع بينهما والسؤال المطروح هو ما مدى تأثير هذه الظاهرة على التكوين على التغيرات السياسية الجديدة في غرب أوروبا ؟

ويمكن إيجاز الإجابة على السؤال في عدة نقاط بعضها تفسير للظواهر فضلا عن كونها إجابة ولعل في مقدمتها : ١ - أن غياب صورة الدولة التقليدية بما يصاحبها من مظاهر للسلطة ، أفقد الأحزاب السياسية القائمة والمرتبطة بشكل الدولة الذي ساد طويلا معناها ووظيفتها وهذا ما أدى بدوره لبروز اتجاهات وجماعات الرفض للشكيلات الحزبية القائمة ، وبروز الاتجاهات السياسية الجديدة .

٢ - أن الأحزاب التي صعدت إلى مقدمة الصفوف رغم ضعف الظاهرة الحزبية في عموميتها هي التي تقوم على أساس ديني كالأحزاب المسيحية أو الديمقراطية المسيحية .. الخ ، أكثر من التي تقوم على أساس طبقي لارتباط البعد الطبقي بالاطار الجغرافي - السياسي للدولة من ناحية ، وبالاطار الأممي من ناحية أخرى . إلا أن الأخير نتيجة التغيرات في الشرق قد تغيب قليلا .

٣ - أن الحركات والتجمعات السياسية الجديدة لم تتبلور بعد إلى أشكال محددة رغم وجود أسس تنظيمية لها . وأقصد بالأشكال المحددة تبلورها كأحزاب أو كمنظمات ... الخ .

٤ - امتداد تأثير هذه الأوضاع على المنظمات النقابية العمالية والطلابية وغيرها رغم ارتباط هذه المنظمات بالنظام الانتاجي أكثر من النظام السياسي ، أي بمؤسسة الدولة . ولعل أبسط هذه التأثيرات موجة العداء للعمالة الأجنبية ، وضعف الدور السياسي للحركات الطلابية الذي عرفته الستينيات كما في فرنسا إثر تصاعد مد

اليسار الجديد .

٥ - إكساب قوة وإماطة أكبر المؤسسات المجتمع المدني الأخرى ، بحيث أصبحت ذات تأثير كبير على صنع القرارات ، كجماعات ضاغطة ، ليست لها صفة السلطة أو صفة الحزب .

رياح الشرق :

ظل المراقبون للتغيرات الحادثة في شرق أوروبا لفترة طويلة يحللونها ويطبقونها بمعزل عن الأحداث في غرب أوروبا ، مؤثرة ومتأثرة . ولفضلا عما في هذه النظرة من أحادية ، فهي أيضا قصيرة ومحدودة . وإذا كان للعوامل الداخلية الغلبة في تفسير ما تعرضت له دول شرق أوروبا من تغيرات ، فإن هذه التغيرات بالضرورة تاركة أثرا إن لم يكن أثارا في الغرب .

ولعل أبسط الشواهد المرصودة أن رفح القيود على حرية المواطنين في الانتقال والهجرة قد انعكست على نزوح الكثيرين من بولندا والمجر وروسيا إلى الغرب ، وإن صحت الأرقام فهناك ما يقرب من خمسة عشر مليون روسي ينتظرون السماح لهم بالهجرة للغرب . وهذا من شأنه زيادة البطالة وتفاقم حدتها في غرب أوروبا . إلا أن أهم الآثار المتوقعة لرياح الشرق هي تلك ذات المغزى التنظيمي وذات المغزى الأمني .

وبالنسبة للأولى ، فأيما كانت المصاعب الاقتصادية التي تواجه هذه الدول الآن وبخاصة تلك المتعلقة بكفاءة إدارة وتشغيل الجهاز الانتاجي ، فإنها لن تثبت أن تحول وهي ستطرح نموذجا جديدا لم يحظ بالبحث على الصعيد النظري ، وما هو مطروح على ساحة التطبيق وهو إمكان الجمع بين القاعدة الواسعة للملكية العامة واليات السوق . وهو ما سوف يبرز حالة تطرح نفسها على أشكال التنظيمات والتجمعات السياسية ليس فقط في الشرق بل وأيضا في الغرب . ولعلها تعزز من وزن الجماعات الاشتراكية الديمقراطية .

وعلى هذا الصعيد أيضا فإن هذه التغيرات تطرح على قوى اليسار التقليدي والجديد في غرب أوروبا مهاماً كثيرة ، منها تأكيد مصداقيتها في ساحة العمل السياسي وقدرتها على استقطاب الجماهير وبخاصة الشباب التي تعاني من التضخم والبطالة وإلا حكمت على نفسها بالفناء .

كذلك فمن شأن هذه التغيرات أن تحدث تطورات في أشكال الممارسة السياسية لأحزاب وتجمعات اليسار الأوروبي ، وعلى خطابها السياسي وعلى برامجها الحزبية ، التكتيكية والاستراتيجية ، وعلى موقفها الأيديولوجي وعلى أطرها النظرية وتحليلاتها السياسية . خاصة وقد كان متصورا صعود هذه الأحزاب مع بدايات إعادة البناء (البيريسترويكا) في الاتحاد السوفيتي السابق ومع اتجاهات السياسة الأمنية . أما المغزى الأمني ، فيتمثل في مصداقية دعاوى

اليمن على الاستمرار في إدارة البلاد في المرحلة القادمة . ولا على تأثير الشيوعيين على الحياة السياسية في ألمانيا الموحدة ، ولا على استقبال التيارات النازية الجديدة لهذه الموحدة ، ولا على انتشارهم في هذا الجزء الشرقي وتصادم النزعة العنصرية فيه شأنه شأن الجزء الغربي . وهذه كلها مؤثرات ناجمة عن رياح التغيير في الشرق .

وثمة متغير هام حملته رياح الشرق وهو المتمثل في استعمار النعرات القومية لدى الاقليات العرقية فيها والذي انتهى بانفصال هذه الاقليات وتكوينها كيانات مستقلة تلقى التأييد العالمي ، أو تلقى قبولاً على أرضية حقوق الانسان . وهذا الانفصال قد عرف نمونتين أحدهما يأخذ شكلاً مرناً كما في حالة جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، والآخر يأخذ شكل النزاعات المسلحة كما في يوجوسلافيا ، وفي إطار الاقليات العرقية داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق .

وتعرف أوروبا الغربية نضال الاقليات القومية الصغيرة نحو الانفصال ولعل المثال الكلاسيكي هو سعى الشمال الأيرلندي للاستقلال عن المملكة المتحدة ونمو التطور القومي لدى اسكتلندا .. الخ .. ولا يتناقض استقلال هذه الاقليات القومية مع نمو اتجاه الوحدة على مستوى القارة ، حيث أن هذا الاتجاه التوحدي يعطى مزايا خاصة للدول الصغيرة ، ويسعى للارتقاء بمعدلات النمو فيها بما يتماشى والاتجاه العام السائد .

ومن شأن ذلك ، أي من شأن عدوى استقلال الاقليات العرقية في الشرق أن يعضد التيارات السياسية الانفصالية وإن كنا نتوقع في إطار النضال السياسي أكثر من الصدام المسلح ، وإن كان لا يضعف من احتمال استمرار العنف على الأقل بمستواه السائد .

بل ربما يخلق ذلك تعاطفاً بين التيارات السياسية الانفصالية (القومية) وبين قوى الرفض الأخرى في داخل الكيانات الأكبر ، والتي ربما تجد في استمرار إلحاق هذه الكيانات القومية بها سبباً في تحمل أسباب البطالة والركود وانخفاض معدلات النمو .

هل للعالم الثالث أثر على التغيرات السياسية بغرب أوروبا ؟

علاقة التأثير والتأثر بين غرب أوروبا والعالم الثالث معروفة من اتجاه واحد فقط وهو زيادة اهتمام أوروبا بدور مباشر ، أخذ في بعض الأحيان صفة إحياء العلاقة القديمة بين الدول الأوروبية الأم والمستعمرات التابعة كما في علاقة إنجلترا بدول الكومنولث أو الهلال الخصيب ، أو علاقة فرنسا بغرب أفريقيا وبدول الشرق الأوسط وخاصة الدول العربية . أو أنه أخذ بعداً ثقافياً يتعدى النطاق الجغرافي للمستعمرات كما في حالة بث الحياة في الدول الفرانكفونية . أو أنه استند لأساس اقتصادي في ضوء ظروف أكثر تطوراً من للعلاقات الاستعمارية كما في

الجماعات السياسية الجديدة والتي استندت لمعيارى البيئة والأمن والارتباط بينهما . فمع زوال التهديد المحتمل من الشرق إذن بات الهدف النضالي واضحاً أمامها وهو أن هذا الخطر كان متصوراً أكثر من حقيقياً وهو من نسج رجال الصناعات العسكرية واستراتيجيتها ومفكراتها أكثر من وجوده الحقيقي خاصة مع الخطوات الفعلية التي كانت تؤخذ من جانب مبادرات دول شرق أوروبا والتي كانت تصمم الأذان نحوها .

والمسألة المطروحة بوضوح الآن هي أنه على الرغم من استتباب أسباب الأمن بشكل لم تعرفه أوروبا من قبل ، فإن تقوية الدور الأوروبي استراتيجياً والمتمثل في إقامة قوة استراتيجية أوروبية ، واستمرار التجارب النووية في أوروبا وبخاصة في فرنسا ، والانفاق الضخم على برامج التسليح ، قضية تتناقض واتجاهات السلام ، وتنظيف البيئة من التلوث ... الخ .

ولعل هذا العامل (العامل الأمني) في علاقة شرق القارة بغربها يكون محورياً لبرامج القوى والمنظمات السياسية الجديدة وخاصة انصار حماية البيئة وأحزابها مع اختلاف مسمياتها وأولوياتها . ولعله يكون أحد عوامل إنضاجها .

وربما تدفع الجهود المبذولة في الشرق نحو تحديث ورفع كفاءة الآلة الانتاجية فيها عجلة الانتاج في الغرب وتسهم في تشغيلها وامتصاص فوائدها . وهي إذ تحقق ذلك قد تسهم في تخفيض البطالة إلا أنها في ذات الوقت سوف تزيد سعي التضييق .

وثمة مسألة هامة ليست مطروحة بإلحاح الآن على الساحة الأوروبية ، إلا أنها قد تطرح نفسها بعد استقرار أوضاع الشرق وهي انضمام روسيا للبيت الأوروبي ، وهو الحلم الذي راود جورباتشوف ، من المنظور الاستراتيجي والأمني ، وكخرج لمشكلة تحديث وتنمية الجهاز الانتاجي . وعلى الأقل فما هو مطروح على أوروبا الآن إطار للأمن والتعاون مشترك بين دول أوروبا الشرقية والغربية معاً مطروح عن الإطار الذي ساد في اتفاقية هلسنكي . بل ربما يقترح أن يتم ذلك المشروع تحت مظلة « حلف الأطلسي » ذاته .

وتشير فكرة انتماء روسيا للقارة الأوروبية قضايا متعددة مثل إعادة تنظيم الدور القيادي للقارة وشكل تقسيم العمل في إطارها وعلى الصعيد العالمي .

ومن شأن هذه التغيرات - إن جاز لها أن تحدث - أن تنعكس على الحركات السياسية والمنظمات السياسية وأوزانها ودورها السياسي ودرجة تأثيرها في الحياة الداخلية لدول القارة .

إلا أن ما قد حدث بالفعل هو اندماج شرق ألمانيا في ألمانيا الموحدة وهو ما قوبل بالصمت من قبل المحللين للظاهرة السياسية اكتفاء بالقول بزيادة معدلات البطالة دون قياس ذلك على انقسام التحالف الحاكم ، وعلى قدرة

حالة علاقات ألمانيا بإيران وبيع بعض الدول العربية كليبيا والعراق وربما فسر لنا ذلك التمايز النسبي في الموقف الأوروبي من الموقف الأمريكي في كثير من القضايا الدولية . وإن كان لا يختلف عنه في الاتجاه العام ، والاختلاف في الدرجة فقط .

أيضا عرفت أحد أبعاد تأثير الغرب الأوروبي على العالم الثالث وبخاصة على الدول العربية وبعض الدول الأفريقية من خلال الموقف النقابي من العمالة الوافدة في ظل البطالة ، وهو ما سبق التعرض له . ولقد تبلور هذا الموقف الأوروبي بشكل فعال في امرين ، أولهما يرتبط بما عرف قديما بالجال الحيوى ، ومن ثم فإن منطقة الشرق الأوسط هي أقرب امتدادات الجال الحيوى الأوروبي ومن ثم فإن قضية الأمن الجال لا تنفصل عن أمن الشرق الأوسط ، وبالتالي الأوروبي . فإنا نفسر لنا السعى الأوروبي الدائب نحو إيجاد موطن قدم في تصفية النزاعات الإقليمية أو في التركيبات الأمنية بمفهومها الواسع والذي يشمل قضايا التنمية والمياه والموارد . وهى عناصر ضرورية لمواجهة اعتبارات النمو والتشغيل ليس فقط في الدول المعنية ولكن أيضا في الغرب الأوروبي .

أما الأمر الثانى فهو علاقة الصراع مع الولايات المتحدة على الموارد المحتكرة جغرافيا من قبل دول العالم الثالث كمصادر الطاقة وبعض الخامات الصناعية الرئيسية وما إليها .

أما ما يهمل دائما هو الاتجاه الثانى للتأثير ، وهو الدور الذى يمكن أن يلعبه العالم الثالث في التغيرات السياسية في غرب أوروبا على الأقل بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدنى فيها .

رثمة بوادر أولية لهذا الدور تتمثل في إتجاهين متناقضين ، أولهما التعاطف الواسع المتزايد مع موقف دول العالم الثالث من قضايا عالمية الطابع وبخاصة قضايا البيئة . وهنا لا يغيب عن الذهن الموقف المبادر لدول العالم الثالث في هذا الشأن ، ولعل أقرب الأمثلة « قمة الأرض » في ريودى جانيرو .

أما الموقف النقيض فهو وليد النظرة الفاشية الجديدة المتصاعدة في أوروبا والقائمة على أساس عنصري من دول العالم الثالث . فضلا عن النظرة الرسمية لأنظمة الحكم وممارساتها الحولية والتي ترى في دول العالم الثالث مصدرا قابلا للنهب مع تحقيق معدلات أولية للتنمية والتراكم والتحديث . وربما هذا يسلط ضوءا على موقف فرنسا خاصة وأوروبا عامة من مسألة الديون الخارجية وهى القائمة على عدم قتل المريض بل علاجه من أجل نزفه . وهذا الموقف الرسمى يجد صدى لدى ممثل أحزاب اليمين ورجال الصناعة . خاصة وأن دول العالم الثالث هى السوق محل التنافس في صادرات

صناعة السلاح التى تهدد بالبوار نتيجة إزالة أسباب التوتر ، وبصفة أساسية بعد دخول دول شرق أوروبا منافسا صريحا في التخلص من مخزون أسلحتها التقليدية أو لضمان تشغيل صناعاتها الحربية حتى يتحقق تحول الصناعات مدنية ، وربما يفسر هذا إستعمار النزاعات المسلحة حتى داخل الدولة الواحدة بين القوميات المختلفة .

وينطبق هذا الأمر على النظر من قبل الصناعيين لدول العالم الثالث كمقبرة للتفايات أو كموقع ملائم لاعادة سوطين الصناعات الملونة للبيئة .

وفي ضوء النظرة القومية الضيقة أو النعرات العنصرية الفاشية لدى بعض الجماعات السياسية المتصاعدة في أوروبا فإن العالم الثالث يمثل عبئا كبيرا في « الاعالة » على الاقتصاد الأوروبي دون إعتبار للنزف المتحقق من خلال اليات الديون والتجارة غير المتكافئة وما إليها . على الرغم من أن أصحاب المصالح من الصناعيين يجدون في هذه الاعالة المحدودة ثمنا مقبولا لاستمرار النزف . ويفسر ذلك الموقف « الانتقائى » الأوروبي من قضايا الصراعات في العالم الثالث والذي غالبا ما يحسب على أساس قاعدة التكلفة « العائد بكل من منظوريها الاقتصادي والسياسى » .

إلا أن تأثير العالم الثالث لمن يدق في الظواهر الاجتماعية في أوروبا الغربية قد تخطى نطاق العوامل السياسية والاقتصادية الى العوامل الثقافية . وبعض مظاهر هذا التخطى يتمثل في نزف التراث الثقافى لهذه المجتمعات وأوربتة .

وعلى الرغم من أن عملية أوربة الثقافات القديمة وبخاصة الأفريقية ليست وليدة اليوم ، إلا أنها قد صيغت نفسها بصفة بارزة في السنوات الأخيرة على تراث الموسيقى والغناء والفنون التشكيلية وما إليها . وما يهنا منها في هذا المقام هو التقاء هذا التراث المؤرّب مع إتجاهات وحركات الرفض السياسية ومع الرجوع « للطبيعة » والكشف عن « روح الطبيعة » ودوح الأرض » ، وما إليها .

والملاحظ المدق يشهد تزامن هذا الاتجاه مع ضعف الهيمنة الصهيونية على التراث الثقافى الأوروبي في الغرب وتحولها إلى الشرق وسعيه للتمركز في القارة الأمريكية . وربما ساعد على ذلك بروز أصوات أخرى تسعى لأن تكون مسموعة في المسرح الأوروبي وفي الجهود السياسية لحل الصراع العربى الاسرائيلى ومحاولة موازنة المصالح الأوروبية - الاسرائيلية مع المصالح الأوروبية - العربية والأوروبية - الأفريقية .

ولعل أحد المظاهر التى بدأت في الوضوح على مسرح الفكر والثقافة الأوروبية ومن ثم على إستجابة القوى السياسية التقليدية والجديدة هى ردود الفعل المولدة لانتشار الحركات الاصولية في دول العالم الثالث ولنشر

وربما تلعب هذه العوامل دورا متناميا وسط جماعات
الرفض السياسية فضلا عن تأثيرها على سلطات الحكم
في الدول الأوروبية .

٢ - الحاجة للانتقال من مرحلة الدعوة ، ومجرد
الرفض التي عرفتھا التيارات السياسية الجديدة في غرب
أوروبا منذ نهاية الستينيات ونصاعدت في الثمانينيات إلى
مرحلة بلورة قوى سياسية منظمة بشكل أكبر وذات
برامج محددة لتنتقل من حالة العيشية السياسية ،
وه الفزعة الرومانسية السياسية ، إلى حالة أكثر وعيا
بمعطيات المرحلة التاريخية وبالدور الذي يمكن أن تلعبه
هذه القوى ، على الأقل في مواجهة اهتراء أحزاب
ومنظمات وقوى اليمين المنقسمة ، وقوى اليمين الفاشي
الصاعدة .

٣ - نمو التناقضات بين الفئات العريضة من الناس ،
والتي تجد تعبيرها في الحفاظ على البيئة والعودة
للطبيعة ، والحياة النظيفة الخالية من التلوث وبين
مصالح الصناعيين ، والذين يسعون في الحفاظ على
مصلحتهم تحت ضغوط الأول عن طريق التطوير
والتحسين التقني ، إلا أنه يصطدم بارتفاع التكلفة
وانخفاض معدلات العائد . أو بنقل مشكلاتهم البيئية
للعالم الثالث ، أو بتشجيع الفزعات الفاشية المتنامية .
وكل هذه المظاهر تغذي من التناقضات وتعمق
التناقضات ، إلا أنها لم تسمع بعد في الاسراع بإنضاج
القوى السياسية الجديدة والحد من هلاميتها الظاهرة .

١ - أن تبني القوى التقدمية التقليدية في أوروبا من
البيسار ويسار الوسط لمواقف مؤيدة لمواقف التيارات
الجديدة في مسألة الأمن والغذاء والبيئة لا يعد حتى الآن
شفيها كافيا لاحتواء جماهيرها ، أو للتحببية معها .
وربما يلعب في ذلك دورا بارزا عدم فاعلية الجهود
السياسية على ساحة العمل لهذه الأحزاب في كسب هذه
الجماهير . بل أغلب الظن أن قطاعا كبيرا منها منسلخ
من هذه المنظمات . وربما يفسر ذلك بزوال ظاهرة الدولة
القومية التقليدية ومؤسساتها المعروفة ، أو بإنهيار دول
المنظومة الاشتراكية في شرق أوروبا وإنهاء الدولة
السوفياتية والكشف عن أخطاء الممارسات السياسية لها
خاصة في مجال حقوق الإنسان والحريات .
وأيا كانت المبررات فلا زالت القضية واردة ، قضية
التقارب والتوحد في مواجهة المد الفاشي ، والهيمنة
اليمينية رغم ضعفها وتفتتها .

وهذه رهوس اقلام في عجلة لدور المتغيرات العالمية على
الظواهر السياسية البارزة على سطح الحياة السياسية في
غرب أوروبا .

الدعوة الأصولية وسط الأوروبيين من أصول إسلامية
واحدة . وكذلك من تبني بعض الدول الإسلامية كإيران
لمواقف تتعلق بتسيج الحياة الداخلية للدول الأوروبية كما
في حالة سلمان رشدي ، أو التظاهر ضد إدارة بعض
المدارس من عملية تحجيب الفتيات ، أو عمليات التصفية
المستمرة لأجهزة مخابرات الدول الإسلامية على الساحة
الأوروبية .

والحصار الآن حتى الآن لمثل هذه المؤثرات سلبى ،
أى من نوع المؤثرات ذاتها . ومولد للرفض أكثر من كونه
متعاطف خاصة مع تصاعد الاحساس لدى الشعوب
الإسلامية وتفديته إعلاميا وسياسيا بأن هناك « مؤامرة
دولية ضد الاسلام » ، أو باستبدال الغرب الرأسمالى
« للعدو الشيوعى » « بالعدو الإسلامى » .

وأخيرا الأمن والخبز والبيئة :

لعل الوعي المبكر لشعوب غرب أوروبا لقضايا الأمن
والحفاظ على البيئة وما تولد عنه من قوى سياسية رافضة
ومناوئة للتسلح ، وبخاصة التسلح النووي كان وراء
الضغوط على القوتين العظميين من أجل « مواجهة
الآخطار المشتركة » على الوجود الإنسانى وعلى الكون من
تكسب الأسلحة ، وتجاربها وانتشارها وعلى الطاقات
والموارد الإنسانية التى يمكن أن توجه للأعمار والغذاء
والرفاه بشكل عام .

وربما كان الأوروبيون في الغرب أنفسهم أكثر إستجابة
لدعوات الاتحاد السوفيتى السابقة نحو « الأمن
المشترك » و « التعايش السلمى » وغيرها أكثر إستجابة
من الشعب الأمريكى ، خاصة وأن الاتحاد السوفيتى قد
نجح في ربط مصالح الأوروبيين الاقتصادية وبخاصة في
مجال الطاقة بمصالحه .

ولسنا بصدد إستعراض الحقائق التاريخية حول
ذلك . ولكن ما يهم في هذه المرحلة أن العلاقة بين الأمن
والخبز والبيئة في أوروبا في ظل معطيات ما بعد إنتهاء
الحرب الباردة وزوال التهديد السوفيتى تنمخض عن
بعض الآثار على الحياة السياسية اليومية للمواطن
الأوروبى الغربى يمكن تلخيصها في التالى :

١ - زيادة الاحساس بالتباعد بين مصالح أوروبا
ومصالح الولايات المتحدة في مسألة الأمن والبيئة
والتنمية . وخاصة مع الأخذ في الاعتبار المواقف
الأمريكية من نطف الشرق الأوسط . ومن قضايا التجارة
والتعريفات في إطار الجات ، ومن البيئة (أبرزها الموقف
الأخير من بعض مواثيق قمة الأرض في ريو دى
جانيرو) .

ويمعز من هذا الاحساس الحساسية القديمة من
الفزعة الأمريكية المتعالية إستقادة للقوة الاستراتيجية
والاقتصادية ، مع إحساس المواطن الأوروبى بتمييزه
الثقال والحضارى .

[١٠]



النظام الاعلامى الأوروبى فى عالم متغير

د . الفت حسن اغا

رئيسة وحدة الدراسات الاعلامية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

السن .
ولقد تحقق مبدأ المحاسبة العامة من خلال الهيئات المنظمة والبرلمانات التى كان لها السيطرة الكاملة على الاعتمادات المالية . وكان الاسلوب الطبيعى لتمويل الاذاعة فى أوروبا من خلال رسوم الاشتراكات السنوية التى تحددها الحكومات المختلفة من حين لآخر ويتم جمعها من كل مشترك عن طريق مكتب البريد أو الوكالات المشابهة .

٢ - غلبة السمة الوطنية على النظم الاذاعية بهدف خدمة الجمهور والمؤسسات الاجتماعية فى الدولة .
بالاضافة الى حماية اللغة والثقافة الوطنية وتمثيل المصالح الوطنية بشكل عام . وكانت المؤسسات الاذاعية احتكارية أو شبه احتكارية فى اسلوب ادارتها ، وغالبا ما تكون تحت سيطرة هيئة عامة واحدة (مثل هيئة الاذاعة البريطانية على سبيل المثال) . ولكن رغم السيطرة الحكومية والالتزام تجاه الجمهور العام ، تمتعت هذه الهيئات الاحتكارية العامة بقدر كبير من الاستقلالية فى سياساتها التحريرية العامة وفى قراراتها اليومية . أى انه لا يمكن مقارنة هذا الاحتكار الحكومى بالسيطرة الكاملة على وسائل الاعلام التى ميزت الاتحاد السوفيتى فى الفترة من سنة ١٩٢٠ وحتى سنة ١٩٨٥ .

٣ - كان النظام الاعلامى مسيسا بشكل أو بآخر ، وذلك اما من خلال الحياد السياسى المفروض أو من خلال

تعدد وتتشابك الأسباب الكامنة وراء التغيرات الهائلة التى تشهدها النظم الاعلامية فى دول غرب أوروبا فى الوقت الراهن . وهذا يطرح بدوره الكثير من الاحتمالات والبدائل القابلة للبحث والتفسير . وقبل الخوض فى عرض اهم هذه الأسباب ومحاولة تفسيرها ، يجدر بنا القاء الضوء أولا على اهم الملامح التى عيّزت النظام الاعلامى الأوروبى القديم وسماته العامة .

أولا : النظام الاعلامى القديم .
يمكن القول انه رغم وجود اختلافات كبيرة بين دولة وأخرى ، إلا انه بصفة عامة يمكن تحديد اهم ملامح النظام الاعلامى المرئى والمسموع فى أوروبا الغربية قبل بدء التغيرات الحالية والتى شهدت ارهاصاتها بداية الثمانينيات فيما يلى :

١ - خضوع النظام لأهداف الخدمة العامة والمحاسبة العامة ، وخاصة فى مجالات الثقافة والمعلومات مع اهتمام خاص بمطالب ومصالح الاقليات وفقا لظروف كل دولة .
وتعتبر الخدمة العامة مكون أساسى من مكونات الأهداف الاعلامية ، كما ان العناصر الرئيسية للسياسة الثقافية تؤكد على اهمية عرض كافة الآراء والاتجاهات والمصالح والثقافات الفرعية ولغات الاقليات فى المناطق المختلفة .
وتحيزت سياسة الخدمة العامة لصالح البرامج الثقافية والمعلومات إلى جانب الخدمات الخاصة بالأطفال وصغار

النظم الإذاعية (المرئية والمسموعة) لدول أوروبا الغربية .

منذ عام ١٩٧٦ سمحت إيطاليا بالإذاعات المحلية الخاصة وانتشرت محطات الراديو والتلفزيون الخاصة . والتجارية . وتأسست هذه المحطات الآن في شكل قنوات تجارية يديرها عائد الإعلانات ويسيطر عليها القطب الإعلامي ببرلن سكوي . وتنافس التلفزيون الحكومي الذي يعتمد على الدخل العام إلى جانب الإعلانات . واستقر النظام الإيطالي كنظام مختلط لا يختلف كثيرا عن النظام البريطاني . رغم اختلاف مضمون التلفزيون الإيطالي لعدم خضوعه للضبط والتنظيم .

ولم تكن التغيرات التي شهدتها إيطاليا نتيجة مباشرة للتكنولوجيا الجديدة بقدر ما جاءت نتيجة للسيطرة الخائفة للحزب المسيحي الديمقراطي المحافظ لفترة طويلة .

وكان لبريطانيا نظام شديد الاحكام مقسم بالسواى بين هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) الممولة باشتراكات الجمهور ، وبين التلفزيون المستقل الممول بعائد الإعلانات . ولقد تغير هذا النظام قليلا رغم جهود حكومة مارجريت تاتشر لتشجيع تلفزيون الكابل والاقمار الصناعية ، الا ان الخطط طويلة المدى تهدف إلى استبعاد التمويل الحكومي العام . اما عن الكابل والذي تم الترخيص له في أواسط الثمانينيات والذي كان من المتوقع ان يحدث تغييرا ملموسا ، فلقد اثبت عدم شعبيته ، فأقل من ١٥٪ من المنازل في بريطانيا حصلت على الكابل حتى عام ١٩٨٩ . اما الخدمة الإذاعية المباشرة عبر الاقمار الصناعية والتي يمتلكها ميردوخ واسمها قناة السماء (Sky Channel) والتي بدأت عام ١٩٨٢ ، وتكلفت ١٢٠ مليون دولار في أشهرها الخمس الأولى . فهي تهدف الآن إلى الوصول إلى مليون منزل في العام . وهذا تقدير متحفظ عن التقدير الأول والذي كان يهدف إلى ٢.٥ مليون منزل . وكان مبالغا فيه إلى حد كبير . (٣)

ولقد شجعت الحكومة الألمانية المنافسة الخاصة عبر الكابل والاقمار الصناعية ، مع قنوات التلفزيون العامة الرئيسية . ورغم نجاح هذه المنافسة بالمقارنة ببريطانيا ، الا ان انتشار الكابل مازال محدودا حيث ان اقل من ٢٠٪ من المنازل وصل إليها الكابل مع نهاية سنة ١٩٨٩ .

اما فرنسا فلقد تبنت اكثر التغيرات راديكالية في الثمانينيات بما في ذلك بيع احد القنوات الحكومية واعطاء الترخيص لثلاث او اربع قنوات محلية تبث عبر الاقمار الصناعية وتمول بالاشتراكات والإعلانات . ولكن رغم ذلك يستمر القطاع العام في قوته . ورغم الدعاية الهائلة للتكنولوجيا الجديدة الا انها لم تحدث تغيرا ملحوظا في النظام ولنس هذا لا ينفي ان المضمون التلفزيوني قد

التمثيل والعرض المتوازن لمختلف الآراء السياسية . ونستطيع القول ان الهياكل الاعلامية كانت نتاج النظم السياسية والثقافية وليس الاقتصادية ، وتم تأسيسها وفقا للقانون لمراعاة المناخ السياسي والاجتماعي السائد . ٤ - من حيث المبدأ ، يمكن القول ان الإذاعة (المرئية والمسموعة) كانت غير تجارية وذلك إما من خلال استبعاد كل اشكال الدخل التجاري ، أو بمعنى ان اهداف الإذاعة ليست تجارية او اقتصادية بالاساس . واما كانت اهدافها سياسية وثقافية . وكان الاتجاه العام انه لا يجوز السيطرة على الإذاعة بدافع الربح . اما عن النواحي التجارية فكان النظام الإذاعي يضع لها ضوابط كثيرة . ففي حين نجد ان هناك في بعض الاحيان عائد من الإعلانات مسموح به ، نرى أيضا بعض القيود الصارمة التي تخضع لها هذه الإعلانات . (١)

يتضح من الملامح العامة السابقة ان النظام الاعلامي الأوروبي القديم يعتبر نظاما مختلطا ، فله مصادر مختلطة للدخل (اشتراكات الجمهور واحيانا الإعلانات) . وله اهداف مختلطة بعضها تحددته الحكومات والسياسيين ، والبعض الآخر يحدده القائمون بالاتصال المهنيون وجماعات المصالح ، والبعض الآخر يحدده الجمهور الذي يستطيع ان يفرض ضغوطه السياسية بطريقة غير مباشرة .

ويمكن تقسيم النظم الإذاعية في معظم دول أوروبا الغربية إلى ثلاث مجموعات من الدول :

- ١ - المجموعة الأولى وتشمل اربعة دول شمالية صغيرة وهي الدانمارك ، السويد ، النرويج ، وفنلندا .
- ٢ - المجموعة الثانية وتضم الخمس الكبار : بريطانيا ، ألمانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، وإسبانيا .
- ٣ - المجموعة الثالثة وتشمل دول صغيرة أخرى مثل هولندا ، بلجيكا ، النمسا ، وسويسرا .

وكانت النظم الإذاعية في دول المجموعة الأولى مطابقة إلى حد كبير لنموذج النظام القديم والذي عرضنا بصورة موجزة لأهم ملامحه . وكانت هذه النظم غير تجارية . اما عن الخمس الكبار فكانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا قريبة من هذا النموذج القديم . اما إيطاليا فقد انحرفت عن هذا النموذج منذ عام ١٩٧٦ . عندما بدأت الإذاعات التجارية الخاصة على المستوى المحلي ، وانتشرت خارج نطاق السيطرة العامة . وكانت إسبانيا يسيطر على نظامها الدولة ، وفي نفس الوقت تعتمد على الدخل التجاري .

وبصفة عامة يمكن القول ان كل دولة من الدول الصغيرة اتخذت لنفسها نوعية محددة من النموذج تناسب ظروفها الخاصة . (٢)

ثانيا : ملامح التغيير :

نعرض في هذا الجزء لأهم ملامح التغيير الذي شهدته

عالمى اوسع واشمل .

٤ - تغير ثقافى وجبلى عميق ، وخاصة بعد وصول شباب ما بعد الحرب الى سن النضج .

٥ - الضغط المتزايد نحو تحقيق الهوية المتكاملة اجتماعيا واقتصاديا لاوروپا الموحدة والتي اصبح رمزها اوروپا ١٩٩٢ .

ويمكن تلخيص اهم عناصر الازمة التي تواجهها وسائل الاعلام فى اوروپا الغربية فى التالى :

١ - فقدان الشرعية للترتيبات الاحتكارية التي تدعم النظم الاذاعية العامة ، مما استوجب خفض الاستعداد لدعم التوسع الاذاعى بالتمويل الحكومى وحده . وفى احيان كثيرة كان هذا يعنى ايضا نهاية الاحتكار الاذاعى الوطنى .

٢ - رواج متنامى لحلول السوق والنزعة الى فك التنظيم (deregulation) فى الاتصال ، بالاضافة الى سحق الجمهور وعدم رضائه عن البث التلفزيونى المقيد . ولا شك ان وجود اقطاب اثرياء ومتعهدين لهم الرغبة فى تقديم خدمات بديلة مستخدمين فى ذلك وسائل البث الحديثة ، ادى الى النتيجة المنطقية وهى المنافسة التجارية امام جمهور التلفزيون .

٣ - محاولة التنسيق بين القوانين الاذاعية داخل السوق الاوروپية واوروپا وخاصة بعد استحالة حماية الحدود الوطنية من هجمة الاعلام الخارجى من خلال الاقمار الصناعية والبث المباشر .

ففى تقرير لاحدى اللجان الاستشارية التابعة للسوق الاوروپية المشتركة بعنوان « التلفزيون عبر الحدود » تعجب مسئولو السوق عن بعض الاوضاع التي يتعرض لها الارسل الاوروپى الموحد عبر اوروپا والتابع للسوق . وقال التقرير انه فى حالة الاعلانات على سبيل المثال فإن المانيا الغربية تحظر الاعلانات التلفزيونية ايام الاحاد ، بينما تمنع كل من السويد والدنمارك الاعلانات تماما فى التلفزيون ، بينما تصرح بلجيكا بالاعلان عن نوع السلعة فقط وليس عن ماركتها . اما فرنسا فتمنع الاعلان عن سلع معينة مثل المجوهرات والفراء والصحف والمجلات . والنمسا كانت الى وقت قريب تحرم استخدام الاطفال فى الاعلانات التلفزيونية . وقد طالب التقرير بتوحيد هذه القوانين ومحاولة التنسيق بينها . فبدون ذلك لن ينجح مشروع « التلفزيون الاوروپى الموحد » .^(٥)

٤ - الرغبة الملحة فى زيادة الارباح الوطنية والاوروپية من خلال تنمية صناعات تكنولوجيا الكمبيوتر والصناعات البرمجية المصاحبة للتكنولوجيات الحديثة .

٥ - الاستياء العام من التنظيم الثقافى الرسمى القديم والتحكم المؤسسى .

وفى ضوء ما سبق وفى محاولة لتفسير استغيرات فى النظام الاعلامى الاوروپى ، يمكن القول ان هناك ثلاثة اتجاهات للتفسير :

تغير كثيرا . وكانت الدول الصغيرة هى اكثر الدول محافظة على ومكانت الاذاعية التي تستهدف الخدمة العامة ، كما التكاليف الى حماية لغتها وثقافتها الوطنية ، كما كانت كانت تهدف الى اشتراكية فى توجيهها السياسى . وينطبق ايضا اكثر الدول الاسكندنافية وهولندا . ولقد كانت ذلك على الدول الاسكندنافية اقل تأثرا بالضغط التجارى الاذاعات الاسكندنافية الا ان هناك شواهد على قبول الاقمار والتكنولوجيا ، واستقبال القنوات التجارية بالكابل الصناعية واستقبال قناة جديدة ممولة بعائد واصافت الدنمارك قناة جديدة ممولة بعائد الاعلانات ، الى قنواتها التلفزيونية العامة والوحيدة . وابتعت هولندا على نظامها الفريد فى تخصيص ساعات ارسل للجماعات الاجتماعية الأساسية ، مثل التنظيمات الدينية والعمالية ، الا انها أرخت ظوابطها الاحتكارية المتعلقة بوقت واسلوب التمويل . وفى اكتوبر ١٩٨٩ نهجت قناة تجارية جديدة فى الدخول الى نظام الكابل فى هولندا .

اما عن الدول الصغرى الأخرى مثل بلجيكا وايرلندا وفنلندا ، فلقد كان التأقلم يعنى مزيدا من النزعة التجارية ، مزيدا من التلفزيون ، وقليل من الطوابط العامة المتشددة .

مما سبق يمكن القول ان التغيرات فى المجال الاذاعى التي شهدتها دول اوروپا الغربية تضمنت مزيدا من القنوات التلفزيونية الجديدة التي تتيح للمشاهد فرصة اكبر للاختيار وخاصة فى حالة وجود الكابل . وهناك ايضا المزيد من التوجه التجارى الذى يعنى توجهها اكبر نحو مطالب المشاهد ، وذلك بالاضافة الى تزايد التمويل المباشر من الاعلانات والتركيز على دافع الربح ، وبالتالي انخفاض الاهتمام بالنواحي الثقافية للاذاعة . ولقد شجعت الحكومات هذه التغيرات وساعدت على انتشار التكنولوجيا الجديدة .^(٤)

ثالثا : محاولة للتفسير :

يمكن فهم التغيرات التي شهدتها النظام الاعلامى الاوروپى القديم فى السنوات الاخيرة الماضية وتحديد اسبابها فى ضوء التغيرات التكنولوجية الحديثة ، الا ان التفسير التكنولوجى وحده لا يكفى ، فالأهم من ذلك ضرورة فهم التحولات الكبيرة فى سياسات وتوجهات الفاعلين السياسيين البارزين . وفى هذا الصدد يمكن رصد عدد من الاسباب المحتملة :

١ - تغير فى المناخ السياسى وتوازن القوى من اليسار الى اليمين ومن التفكير الجماعى الاشتراكى الى التفكير الاقتصادى الليبرالى .

٢ - رد فعل الوضع الاقتصادى المتأزم بعد أزمة النفط الثانية .

٣ - محاولة التوصل الى فرص اقتصادية جديدة فى القطاع الاعلامى بصفة عامة وفى ظل منظور اقتصادى

المستوردة . وبينما يشكل هذا تهديدا للهوية الثقافية الوطنية ، فهذا يعد امرا حتميا في ظل اوروبا الموحدة ورفع شعار تليفزيون بلا حدود .

وظاهرة الثقافة عابرة القوميات هي عملية اساسية يحل فيها ، بدرجات متفاوتة وفي سياقات مختلفة ، تنظيم الشعوب في مجموعات « افقية » محل تنظيمهم رأسيًا في مجموعات وطنية . بمعنى آخر ترتبط الشعوب رأسيًا ببعض بأساليب الكترونية وليس بالجوار الجغرافي . ويذهب البعض الى اعتبار ان ظاهرة عبر القوميات هي

ظاهرة الامركة (americanization) . ولا شك ان الحديث عن مخاطر ظاهرة عبر القوميات والتطور التكنولوجي الهائل وتأثيرهما على الهوية الثقافية الوطنية له ما يبرره . ولكن لا يتحتم هنا الافتراض بأن هذه التطورات التكنولوجية سيكون لها تأثيرات واحدة في كل الاحوال ، بل يجب الأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية مثل السن ودرجة التعليم والتي ستغير اسلوب التعامل مع تكنولوجيا الاتصال الحديث وتأثيرها الثقالي . فعلى سبيل المثال هناك بالفعل من الادلة الامبريقية التي تؤكد على أن صفار السن في اوروبا الشمالية هم أكثر من يشاهد القنوات عبر الاقمار الصناعية ، وهم أكثر من تجذبهم البرامج المستوردة . أما كبار السن فهم يتجنبون مثل هذه البرامج وذلك لعوامل اللغة ولأسباب ثقافية اخرى (٧) .

مما سبق يتضح أهمية عامل السن ، ولكنه ليس العامل الوحيد بالطبع . ففي تلخيصها للوضع العام في بريطانيا تقول بام ميللز (Pain Mills) ان قبول البرامج باللغات الاجنبية اكبر بين ذوي المستويات التعليمية والاجتماعية الاعلى ، بالإضافة الى الذين يقطنون قرب العاصمة (٨) .

وهنا تجدر الإشارة الى انه بدلا من طرح السؤال بصورة مجردة : ثقافة اوروبية مقابل ثقافة عبر قومية او امريكية ، يجب طرح اسئلة أكثر تحديدا : لاي جماعات ؟ في أي مناطق ؟ وماذا يعني هذا بالنسبة للمستقبل ؟

وهناك ايضا ادراك متنامي بأن نجاح البرامج التجارية الامريكية في اوروبا يعتمد بالاساس على السياق الذي تقدم فيه . فهذه البرامج الامريكية المستوردة تحظى بنجاح فقط عندما تفشل التليفزيونات المحلية في تقديم برامج ترفيهية مشابهة . وعندما يجد المشاهدون البديل الترفيهي بلغتهم الاصليه ، ففي هذه الحالة تأتي البرامج الامريكية في المرتبة الثانية . وهناك من الادلة ما يثبت انه في الدول الاوروبية الكبرى على الاقل ، ان معظم البرامج المحلية ذات الشهرة والشعبية العريضة تنفذ في غنى مثيلاتها الامريكية (٩) .

وتشير كثير من نتائج الابحاث المقارنة عن الجمهور وطريقة استقباله للبرامج والمواد التليفزيونية الى انه

١ - المنظور التكنولوجي للتغيير

ويركز على أن التغيير جاء كرد فعل حتمي ومنطقي للامكانيات التكنولوجية الجديدة ، واستجابة لطلب جماهيري ملح لتوفير انتشار تليفزيوني جديد . ويمكن صياغة هذا المنظور من وجهة نظر اقتصادية ترى ان التغيير جاء نتيجة للضغط الذي تعرضت له النظم الاقتصادية الفالحة لتوفير وجلب مزيد من الدخل لتنفيذ القنوات الجديدة حتى تكون هناك القدرة على البقاء والاستمرار في ظل بيئة تنافسية كبيرة .

٢ - منظور « مجتمع المعلومات » ويرى ان التغيير الازاعي جاء كنوع من التأقلم المؤسسي للظهور المتنامي للمعلومات في المجتمع والاقتصاد ، وذلك لاطلاق وتعظيم الطاقات الجديدة الكامنة . ومن هذا المنطلق يمكن تفسير التغيير كرد فعل أو استجابة مخططة لاتجاهات اجتماعية بعيدة المدى لا يمكن مقاومتها .

٣ - منظور فك التنظيم : ويرى التغيير كجزء من منطق عالمي سائد نحو فك التنظيم في الاعلام والذي بدأ في الولايات المتحدة الامريكية ودعمته سياسة اليمين الاقتصادي وعدم قدرة سياسة الضبط والتنظيم القديمة على مجاراة التحولات التكنولوجية الحديثة (١٠) .

ويمكن وصف سقوط أو انهيار انظام القديم ايضا من خلال المخاوف التي ظهرت على السطح في النقاش العام ، إذ فقد الانداعيون في النظام القديم الثقة في الادوار التي يلعبونها ، وكثر الحديث عن المخاطر الاتية مع الاشكال الجديدة من الاحتكارات الخاصة وبالذات اذا تعدت الملكية الحدود الوطنية ، وانزعج المدافعون عن النوعية الثقافية وتزايد الخوف من فقدان المعلومات الموضوعية وغير المتحيزة التي تخدم النظام السياسي .

وتتعدد المشكلة أكثر مع برجماتية بعض القادة السياسيين في تعاملهم مع الاذاعات الخاصة والتجارية . وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على الحلف القديم الذي شكلته التوجهات السياسية الاشتراكية ، أو النخبة الثقافية والتوجه نحو المصالح الوطنية والذي دعم النموذج الاعلامي القديم . نقول لا يمكن الاعتماد على كل هؤلاء لانقاذ النموذج القديم وبالإضافة الى ذلك نجد ان السياسة الجديدة نحو اوروبا الموحدة تعمل ضد ، وليس مع ، محاولة حماية الثقافة على المستوى الوطني . وبصفة عامة نستطيع القول ان الاهداف الاقتصادية اصبح لها الاولوية وخلقت بذلك نوعا من البلبلة حول أي ثقافة يجب حمايتها ، وكيف ، ومن الذي سيقوم بهذه الحماية ؟

ويمكن اضافة تخوف آخر الى التخوفات السابقة المتعلقة بالتدهور الثقافي ، وهو تزايد ظاهرة الاذاعات عابرة القوميات والتي تعنى تدفق الخدمات والبرامج الاذاعية عبر الحدود وتعرض الجماهير المتزايد للثقافة

١٧٩
بجانب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والنظريات المتعلقة
بالهوية الثقافية والاستعمار الثقافي وخاصة فيما يتعلق
بالتأثير المتبادل للبرامج الأمريكية على الجماهير غير
الأمريكية بصفة عامة (١١).

الأمريكية مايكل تراسي (Michael Tracy) فكرة أن نظم
ويطرح ما يكل تراسي فكرة أن نظم
الاتصال العالمية تعد أكثر تعقيدا مما نتصور ، وأن هناك
أثما ثقيل من شأن قوة الثقافات الوطنية ، وقوة اللغة
والثقافة ، وهي القوى التي ما زالت تتدفق داخل الحدود
الوطنية ، والجهود أيضا بعد أكثر قدرة على التمييز مما
قد يتوقع البعض ، فالتلفزيون الأمريكي لم تكن له
السمية والانتشار كما قد يتبادر إلى الذهن ، لأن السكان
المطلوب يفضلون دائما البرامج المحلية (١٢).
وأثبتت الأبحاث أيضا أن الجماهير التي تأتي من
أصول ثقافية مختلفة تستخدم وتدرج وتفسر البرامج في
صورة ما يتوفر لديها من موارد ثقافية ، ولذا يمكننا الآن
إعادة صياغة التساؤل حول أثر التطورات التكنولوجية
التي على الهوية الثقافية الوطنية على النحو التالي : ما
هي الآثار الضمنية الثقافية لبعض البرامج الأمريكية على
بعض الفئات من الجمهور في بعض السياقات التي
تحدد السياسات البرمجية المحلية ؟ (١٣)

رابعاً : الرد الأوروبي على السيطرة الإعلامية الأمريكية :

في إطار الجدل حول « أوروبا الموحدة » ، كان هناك
اتفاق على أن للإعلام ، والتلفزيون بصفة خاصة ، دور
هام رئيسي في تنمية الوعي الأوروبي والهوية الثقافية ،
وخاصة مع انتشار الأقمار الصناعية والبث المباشر ، فهو
يساعد على بلورة الكيان الأوروبي الجماهيري من خلال
دعم وترسيخ الشعور بالانتماء للمجموعة الأوروبية
التي من عدة دول وكيانات ولكن يجمعها نوع من
التكامل والترابط العميق (١٤) . ومن هذا المنطلق يكون
التلفزيون هو أداة التكامل لأنه سيلعب دوراً هاماً في
تنمية وتغذية الوعي بثراء الثقافة الأوروبية وإرثها
التاريخي ، فبث وانتشار المعلومات عبر الحدود الوطنية
سوف يساعد شعوب أوروبا على معرفة قدرهم المشترك
الذي يتقاسموه في مختلف المجالات (١٥) .

ويجري التطور التكنولوجي لإقامة سوق واحد
للتلفزيون بعميار تلفزيوني أوروبي واحد . ويتوقع
الخبراء أنه بنهاية عام ١٩٩٢ قد يصل عدد قنوات
التلفزيون المتوفرة في أوروبا إلى ٢٠٠ قناة . ولذا على
المجموعة الأوروبية أن تعمل على إنشاء محطات وبرامج
تلفزيونية متعددة الجنسيات واللغات . ومع التطور
التكنولوجي المناسب سيكون من السهل توفير إذاعات
تلفزيونية بالأقمار الصناعية يتم فيها البث المباشر بلغات
مختلفة . أما عن تمويل وإنتاج وتوزيع مثل هذه الإذاعات
لهذا هو الموضوع الرئيسي للبرنامج الإعلامي للمجموعة
الأوروبية (MEDIA Program) (١٥)

ولكن لاشك أن سيطرة الإعلام الأمريكي من خلال
الانجاز التقني الصحفي والإعلامي المتمثل في محطة
التلفزيون الإخبارية المستمرة (CNN) على شاشات
التلفزيون في جميع أنحاء العالم وخاصة طوال فترة حرب
الخليج ، قد أيقظ جميع المؤسسات الإعلامية والصحفية
في العالم التي ما لبثت أن عادت كافة إمكانياتها لمواجهة
ما اعتبرته « هيمنة إعلامية أمريكية » ، لا بد وأنه يكون لها
انعكاسات وأثار سياسية واقتصادية بعيدة المدى .
وقد شعرت أوروبا بحالة من الاحتياط الشديد
لاكتشاف مدى تبعيتها الإعلامية حيث اعتمدت كافة
وسائل إعلامها على الصور والأفلام والرؤى التي قدمتها
المحطة العالمية الأمريكية لمتابعة حرب الخليج . ولقد علق
بوب والسون المتحدث الصحفي للإذاعة البريطانية
(BBC) على سر تفوق المحطات الأمريكية وخاصة
(CNN) في جذب المشاهدين إليها منذ اندلاع حرب
الخليج بقوله أن الامتياز الذي حصلت عليه المحطة من
البنجاحات بإذاعة الأفلام الحربية المصورة من منطقة
الخليج ، وكذلك التقارير العسكرية المتعلقة بنوعية
الأسلحة المستخدمة في الحرب جعلها تتقدم على مثيلاتها
في الأخبار والمعلومات المصورة .

وفي سعيه لمواجهة هذا الوضع أعلن اتحاد البث
الأوروبي ، الذي يضم ٢٢ دولة في القارة الأوروبية
ويغطي بثه من أيرلندا وحتى تركيا ومن فنلندا حتى
المغرب ، عن مشروعه لإنشاء محطة إخبارية مستمرة
سيطلق عليها اسم « يورونيوز » (١٦) .
ولقد مر المشروع بمرحلة أعداد طويلة غير أن أحداث
حرب الخليج والدور الذي قامت به المحطة الإخبارية
(CNN) أخرج هذا المشروع إلى حيز الوجود . وقد
كان من المقرر أن تبدأ « يورونيوز » في بث إرسالها
بالأقمار الصناعية في بداية عام ١٩٩٢ وذلك بخمس لغات
هي الألمانية ، الإنجليزية ، الفرنسية ، الإيطالية ،
والإسبانية ، على أن تبدأ المحطة في البث لمدة تسع
ساعات يوميا في البداية ، ثم يمتد الإرسال ليغطي ٢٤
ساعة يوميا اعتباراً من العام الثاني للمحطة التلفزيونية
الجديدة . وقد توفر التمويل اللازم لإنشاء هذه المحطة
من عدة مصادر أوروبية وحكومية من الدول الأعضاء في
اتحاد البث الأوروبي التي قررت وضع كافة إمكانياتها
تحت تصرف « يورونيوز » من المواد الإخبارية
والتسهيلات اللازمة التي تحتاجها المكاتب الصحفية
والمراسلين الصحفيين ، وذلك فضلاً عن التعاون مع
الاتحادات التلفزيونية والإذاعية خارج أوروبا مثل
اتحادات الدول العربية واتحادات أمريكا الشمالية وآسيا
والمحيط الهادئ وأوروبا الشرقية والدول الأفريقية .
ويتمثل الهدف الرئيسي لمحطة « يورونيوز » في تقديم
مصدر للمعلومات والأخبار الدولية متوازن ومستقل
ويعكس الرؤية الأوروبية للأحداث .

باريتي في تحويل محطة (Super channel) الى شبكة اخبارية على الصعيد الاوروبي .
وفي فرنسا ارتفعت الاصوات التي تندد بالهيمنة الاعلامية الامريكية وتدعو الى ايجاد فكرة فرنسية للتصدي لمحطة (CNN) وذلك كما فعلت فرنسا عند انشأت وكالة الانباء الفرنسية لتأمين مصدر فرنسي مستمر للانباء . وساد الاعتقاد ان محطة (TV 5) الفرنسية التي تبث ارساليها بالاقمار الصناعية يمكن ان تكون نواة لمثل هذه الشبكة الاعلامية والاخبارية الفرنسية العالمية . غير ان ايا من هذه المشروعات لم يتبلور بعد حتى يصبح حقيقة قائمة خلال المستقبل القريب .

ومن ناحية اخرى احدثت محطة (CNN) الامريكية ردود فعل وطنية في العديد من الدول الاوروبية . وحفزت المؤسسات الصحفية والاعلامية على انشاء محطات اخبارية شبيهة بالمحطة الامريكية . ففي بريطانيا على سبيل المثال وسعت قناة السماء (Sky channel) وهي اخبارية مستمرة بالكابل ، من تغطيتها لتشمل اوروبا بأكملها ، بينما اتجهت محطة (BBC) البريطانية الى تطوير شبكة عالمية جديدة ستطلق عليها الخدمة العالمية .
وفي المانيا تتجه مجموعة الشركات الاعلامية الضخمة . برتلسمان . الى انشاء محطة اخبارية مستمرة ناطقة بالالمانية . بينما يفكر رجل الصناعة الايطالي جيانكارلو

المراجع

- (1) Denis McQuail and the Euromedia Research Group «Caging the Beast : Constructing a Framework for the Analysis of Media Change in Western Europe», European Journal of Communication (SAGE, London, Newbury Park and New Delhi), Vol. 5, 1990, pp: 313-331.
- (2) Denis McQuail, «Western Europe: Mixed Model Under Threat» ? in John Downing, Ali Mohammadi, and Annabelle Sreberny-Mohammadi (eds.) . Questioning the Media (SAGE Publications, London Newbury Park, New Delhi), 1990, pp: 128-129.
- (3) Negrine R. Politics and the Mass Media in Britain (London: Routledge, 1989, pp: 208-210.
- (4) McQuail, op. cit.
- (5) الاهرام ١٩٨٦/٢/٢٢ .
- (6) McQuail, et al, op.cit.
- (7) David Morley and Kevin Robins, «Spaces of Identity: Communications Technologies and the Reconfiguration of Europe», Screen, Vol. 30 (4), 1989, p. 28.
- (8) Pam Mills, «An International Audience?» Media, Culture, and Society, Vol. 7, 1985, p. 493.
- (9) David Waterman, «World Television Trade: The Economic Effects of Privatization and New Technology, Tele-communications Policy», Vol. 12, (2) , June 1988, in David Morley, op. cit, p. 28.
- (10) Daniel Biltereyst, «Resisting American Hegemony: A Comparative Analysis of the Reception of Domestic and US Fiction», European Journal of Communication (SAGE, London, Newbury Park and New Delhi), Vol. 6, 1991, pp: 469-497.
- (11) Michael Tracey, «Popular Culture and the Economics of Global Television», Intermedia, Vol. 16, No. 2, March 1988, pp: 22-24.
- (12) Moley and Robins, op.cit.
- (13) Commission of the European Communities, «Towards ■ Large European Audio Visual Market», European File, 4/88, 1988, p. 4, in Morley and Robins, op. cit, p. 13.
- (14) Commission of the European Communities, Television Without Frontiers, COM (84) 300 Final, Brussels, Commission of the European Communities, 1984, p. 28, in Morley and Robins, op.cit.
- (15) Ernest Wistrich, After 1992. The United States of Europe (New York: Routledge) (revised edition) 1991, pp. 87-88.

(١٦) الاهرام الدولي ١٩٩١/٥/٢٩ .

[١١]



أوروبا وإشكاليات الوحدة النقدية

عبدالفتاح الجبالي

خبير بوحدة البحوث الاقتصادية بمركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

والتي شهدت تصفية استثماراتها الخارجية ، ودفع اعباء
الديون ، واللجوء الى الاقتراض الخارجى .
وقد نما الاهتمام بالوحدة النقدية عقب انهيار النظام
النقدى الدولى « بريتون وودز » فى اوائل السبعينات ،
ورغبة البلدان الانزوبية فى موازنة قوة الدولار الأمريكى ،
والحفاظ على عملاتها المحلية^(١) .

ولذلك قامت الجماعة الأوروبية بعدة محاولات لتحقيق
الاستقرار النقدى بينها ، باعتباره احدى الادوات
الاساسية المستخدمة فى تحقيق التكامل الاقتصادى ،
فاقامة نظام الثعبان الاوروبى عام ١٩٧٢ ، وحاولت من
خلاله ايقاف تدهور اوضاعها النقدية ، الناجمة عن
انهيار نظام « بريتون وودز » وازدياد عجزها التجارى مع
العالم الخارجى .

وبنى هذا النظام على اساس تعويم عملات البلدان
الأوروبية التسع ، اعضاء الجماعة فى ذلك الوقت ، ازاء
الدولار والين اليابانى ، على ان تقوم بتثبيت اسعار
الصرف فيما بينها . مع ملاحظة ان كلا من بريطانيا
وايطاليا قد عومتا عملاتهما بشكل منفصل عن هذا
النظام .

وتغير هذا النظام بعد ذلك فتم استحداث النظام
النقدى الاوروبى The Europn Monetary System .

اثار رفض الشعب الدنماركى لاتفاقية « ماسترخت »
العديد من المخاوف الأوروبية بشأن امكانية استمرار
عملية التوحد القائمة حالياً . خاصة وان هذا الرفض قد
تزامن مع اعلان عدة بلدان أوروبية أخرى - اعضاء فى
الجماعة - عن عزمها الاستفتاء على الاتفاقية المذكورة ،
فى غضون الاشهر القادمة . وفى هذا السياق اصبح
التساؤل المطروح : هل سيكون الرفض الدنماركى بمثابة
الصخرة التى تتحطم عليها آمال الجماعة الأوروبية ؟ أم
أن الجماعة الأوروبية قادرة - بما لديها من امكانيات -
على تجاوز المحنة الراهنة ، وتعديل مساراتها بما يتلاءم
مع اهدافها التوحيدية ؟

وتحتاج الاجابة على هذه التساؤلات وغيرها دراسة
طبيعة النظام النقدى الاوروبى وتطوره التاريخى ،
وموقف الاطراف المختلفة من هذه العملية .

اولاً : تطور النظام النقدى الاوروبى :

من المعروف ان الالتزام « باتحاد نقدى » لم يكن يمثل
عنصراً أساسياً من عناصر معاهدة روما عام ١٩٥٧ .
ولذلك على الرغم من انها قد جاءت فى اعقاب الموقف
الاقتصادى الصعب الذى واجهته البلدان الست الموقعة
على المعاهدة اذذاك ، خاصة خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٤٩

للعملات داخل الية سعر الصرف. يوجد الجنيه الاسترليني والبيريتا الاسبانية داخل النطاق الاوسع التى يسمح بتقليها في حدود ٦٪ من السعر المركزى مع اى عملة داخل النظام بينما توجد جميع العملات الاخرى في النطاق الضيق ٢,٢٥٪ ووجدت بالذكر ان اهداف السياسة النقدية ، قد ركزت خلال الستينات والسبعينات على استقرار الاسعار والتوظيف الكامل والنمو الاقتصادى القابل للاستمرار . وبالنسبة للبعض استقرار اسعار الصرف واستقرار النظام المالى [

ولكن في العقد الماضى ركزت الحكومات اهتمامها على هدف التحكم في التضخم ، مع النظر الى استقرار الاسعار كشرط ضرورى [وان كان غير كاف] لتحقيق سائر الاهداف الاقتصادية بما في ذلك النمو الاقتصادى القابل للاستمرار .

وبما ان تحقيق التكامل النقدى يتطلب بالضرورة ان تقوم الاطراف بتوحيد العملات المستخدمة داخل النظام ، بحيث يصبح هناك عملة واحدة تحل محل العملات الوطنية المتعددة والمستخدمه فيها من قبل . ويتم التعامل بها بين هذه الاقطار وداخل كل منها . وهذه الدرجة العالية من التكامل النقدى تتطلب بالضرورة ان يكون هناك بنك مركزى واحد للمنطقة ككل بحيث يصبح هناك سلطة نقدية واحدة هى التى تحدد السياسة النقدية واجبة التطبيق في هذه المنطقة .

ولهذا السبب انشأ المجلس الاوروبى [الذى يضم رؤساء دول وحكومات بلدان الجماعة] في يونيه ١٩٨٨ اللجنة برئاسة « جاك ديلور » وتضم محافظى البنوك المركزية للدول الاعضاء ، لوضع الخطوات التى تقضى في نهاية الامر الى الاتحاد الاقتصادى والنقدى . وقد اقترحت هذه المجموعة ان يتم استكمال خطوات الوحدة النقدية على ثلاث مراحل (٥)

الاولى تحقيق المزيد من تقارب الاداء الاقتصادى عن طريق تعزيز التنسيق بين السياسات داخل الاطار المؤسسى الحالى ، وادخال جميع عملات الجماعة التى مازالت معومة بحرية ، ضمن الية سعر الصرف للنظام النقدى الاوروبى على ان تنتهى هذه المرحلة في نهاية ١٩٩٢ . والثانية يتم اثناءها تحقيق المزيد من التقارب وتركز على اجراء الاصلاحات المؤسسية ، وفي مقدمتها انشاء الشبكة الاوروبية للبنوك المركزية التى تكون مهمتها الرئيسية البدء في الانتقال من التنسيق بين سياسات نقدية مستقلة ، الى تطبيق سياسة نقدية مشتركة . والتضيق المستمر لهوامش التقلب داخل الية الصرف الاوروبية والثالثة الانتقال من اسعار الصرف الحالية ، الى اسعار الصرف الثابتة وغير القابلة للتغير والانتقال الى سياسة نقدية موحدة

والذى دخل مجال التطبيق في منتصف مارس ١٩٧٩ وتم بمقتضاه انشاء وحدة النقد الأوروبية The European « E.C.U » Currency Unit وهى عبارة عن سلة تتكون من الاوزان النسبية لعملات الدول الاعضاء في السوق . ويتحدد الوزن النسبى لكل عملة من العملات المكونة لوحدة النقد الأوروبية بمدى مساهمتها في الدخل القومى ، والتجارة الخارجية لكل دولة ، ويتم تغيير الاوزان النسبية للعملات دوريا كل خمس سنوات ، او في حالة حدوث تغيير في قيمة اى عملة بنحو ٢٥٪ او اكثر (٢)

ووفقا لهذا النظام يكون لكل عملة سعران احدهما مركزى Central Rate وهو الذى يحدد كل عملة بالعملات الاخرى ، المكونة لسلة العملات ويسمح لاسعار العملات بالتذبذب في حدود ٢,٢٥٪ صعودا وهبوطا من هذا السعر المركزى ، باستثناء الليرة الايطالية التى سمح لها بالتذبذب في حدود ٦٪ صعودا وهبوطا حتى يناير ١٩٩٠ ، حين اخذت بالهوامش الضيقة . والسعر الثانى هو السعر المحورى الذى يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الاخرى الداخلة في السلة .

وبقابل اصدار وحدة النقد الأوروبية ، قيام البنوك المركزية للدول الاعضاء بايداع نسبة قدرها ٢٠٪ من احتياطاتها من الذهب ، وكذلك ٢٠٪ من ارصدها الدولارية ، لدى صندوق التعاون النقدى الاوروبى . وتتكون وحدة الحساب الاوروبى « الايكو » من سلة العملات وكانت آخر اوزانها النسبية كما يلى المارك الالمانى ٣٠,١٪ ، الفرنك الفرنسى ١٩٪ ، الجنيه الاسترليني ١٣٪ ، الليرة الايطالية ٨,١٪ ، الفلورين الهولندى ٩,٤٪ ، الفرنك البلجيكي ٧,٩٪ ، البيزتا الاسبانية ٥,٢٪ ، الكرونة الدنماركية ٢,٥٪ ، الجنيه الايرلندى ١,١٪ ، الدرخم اليونانية والاسكود البرتغالية لكل منهما ٠,٨٪ (٣)

وخلال الفترة الماضية وقعت عدة احداث هامة في مجال الوحدة النقدية والمالية ، فألغت فرنسا وايطاليا ، القيود التى كانت متبقية بشأن حركة رؤوس الاموال [في اول يناير ، ١٤ مايو ١٩٩٠ على التوالى] . ووقفت بلجيكا ولوكسمبورج العمل بنظام السوق المزدوجة للصرف بالنسبة للمعاملات الجارية والراسمالية في مارس ١٩٩٠ ، وانضمت اسبانيا الى الية سعر الصرف في يونيه ١٩٨٩ . مستفيدة من الهوامش الاوسع لنطاق التذبذب في الاسعار ، وكان من التطورات الهامة ايضا ما قرره بلجيكا في يونيه ١٩٩٠ من ربط فرنكها بالمارك الالمانى . وفي اكتوبر ١٩٩٠ انضمت المملكة المتحدة اخيرا الى الية سعر الصرف الاوروبية (٤)

ولم يظل خارج هذه الآلية من بين العملات الاثنى عشرة ، التى تشكل النظام النقدى الاوروبى سوى الدارخم اليونانية والاسكود والبرتغالية وبالنسبة

نابها الموقف المزدحم من الوحدة النقدية
الجماعة الأوروبية في سبيل المرحلة الأولى
منه العملية ، وذلك بعد موافقة الحكومة البريطانية في
نوفمبر ١٩٩٠ ، من الانضمام لبرنامج الوحدة الأوروبية ،
وذلك مع تحديد سعر العملة الاساسية في ٢.٩٦
والتي كسرها اساسي ، مع اعطائه هامش ٦ %
ملاحظة ان هذا الهامش وسعر الاساسي ، ينفذان على
العمليات التجارية بين بلدان الجماعة ، أما بالنسبة
للدول الأمريكية أو غير الياض فان اسعارها لا تخضع
وفقا للمرض ، والطلب ، والتطورات النقدية الدولية
ولكنها رفضت تنفيذ المرحلة الثانية من هذه العملية
ويرجع السبب في ذلك الى اختلاف وجهات النظر بين
الحكومة البريطانية والجماعة الأوروبية حول مفهوم
الوحدة النقدية ، إذ ترى الأولى ضرورة اتمام النهج
، التدريجي ، كتمهيد للنهج ، المؤسسي ، الوارد في تقرير
ديلور ، وبمعنى آخر فانها ترى ضرورة اتمام الفرصة
للعملات الوطنية (وبالتالي السياسات النقدية المحلية)
للتنافس في نظام متعدد العملات ، يستند الى السلطات
النقدية الوطنية ، وبذلك يتناقض مشكلات المسألة
السياسية الى الحد الأدنى ، ويمكن ان يتطور النظام ،
الى نظام لسعر الصرف الثابت ، بدرجة أو باخرى ، وعند
ذلك سينشأ اتحاد نقدي عمليا
وقد حاول جون ميجور ، أثناء تولية وزارة المالية
البريطانية في يونيو ١٩٩٠ ، التوصل لاقتراح وسط ،
ابرز فيه ضرورة العمل على تحقيق المزيد من التقارب في
الاراء الاقتصادية ، ورأى ان « وحدة العملة الأوروبية »
يمكن ان يكون لها دور هام اذا وجدت الى جانب العملات
الوطنية وتنافست معها ، ميسرا أولا ، صندوق النقد
الأوروبي ، يتولى اصدار هذه العملة ، عند الطلب في
مقابل عملات الدول الاعضاء في الاتحاد ، وتنشأ ثانيا
عملة اوروبية صعبة تكون عملة حقيقية لا يسمح ابدأ
بتخفيض قيمتها مقابل العملات الأخرى لدول الاتحاد
الأوروبي ، وبمرور الوقت يزداد استخدام وحدة العملة
الأوروبية ، ويمكن ان تصبح عملة مشتركة ، كما يمكن
ان تصبح في الاجل الطويل جدا ، العملة الوحيدة لبلدان
الاتحاد الأوروبي^(٧)

وجدير بالذكر ان النظام النقدي الأوروبي ، يعتمد
بالاساس على « المارك » الألماني باعتباره عملة غير
تضخمية ، وذلك لان اتحاد مجموعة من البلدان تميل
عملتها للانخفاض مع دولة يمثل قيمة عملتها للارتفاع
لاسباب بنوية ، بغية انشاء منطقة اسعار صرف ثابتة ،
يصبح معدل الفائدة الحقيقي في هذا البلد هو المعدل
الوجه ، بمعنى انه يمثل الحد الأدنى الذي لا يمكن ان
تنخفض اكثر منه سائر معدلات الفوائد ، وبالتالي تضطر
البلدان الأخرى الى المحافظة على فرق إيجابي بين
معدلات الفائدة الرسمية الجارية فيها ، والمعدلات

التي تدفع في الخارج
وهذا الامر الذي يوجب التحرك في اتجاه
في الدول التي لا تملك احتياطي من النقد
أما في ألمانيا ، فعلى من يصدر عملة جديدة في صورة
العملة الجديدة ، ان يكون مستعدا لاستيعاب تدفق
العملة الجديدة ، وهذا هو الدور الذي تلعبه في صورة
النقد الأوروبي ، والتي ستؤدي دورا هائلا في
الألماني

وجدير بالذكر ان « المارك » قد أصبح حاليا
العملة الرسمية في ألمانيا ، وفيه في الأوضاع النقدية
المختلفة ، وتتمثل بسلطة حازمة على تدفقات رؤوس
الأموال ، مع من من غلبة على مكافحة التضخم
المزمن ، والذي يعيق النمو الاقتصادي الألماني
في الآونة الأخيرة ، فعلى التضخم في عام ١٩٦٦ قد
اقتد المستضمان « لورينج » ان « نصبه » كما ان
تصريحه ان « فيلهلم » شملت في أكتوبر عام ١٩٨٢
وذلك فيه ، ان نصحه « على » الفصل من بطة
« ساعد في فقدان منصبه »

ولذلك وبفضل قيادة الموندسنيك برزت ألمانيا التي
مستوى لعدلات التضخم ، بين معظم البلدان الصناعية
الكبرى ، وبفضل هذا النجاح اكتسبت سياسة الألمانية
مصداقيتها ، وانتهى الأمر باستخدام « المارك » عمليا
كقاعدة مرجعية للأسعار الرسمية لعمليات المشاركة في
البية سعر الصرف الخاصة بالنظام النقدي الأوروبي
وسمح هذا الوضع بدورة لألمانيا ، من تحتفظ بقدر من
الاستقلال النقدي المحلي ، وقلل من تقلبات سعر صرفها
الاسمي مقابل عملات شركائها في النظام النقدي
الأوروبي

ولهذا السبب ترفض الحكومات البريطانية الانضمام
لنظام النقدي الأوروبي ، باعتباره سيؤدي الى التنازل عن
جزء من سيادتها الوطنية ، خاصة فيما يتعلق بالادارة
النقدية والائتمانية للبلاد ، او سياسات ميزان
المدفوعات كما ان خبراء البنك المركزي البريطاني
يشيرون الى ان الجنيه الاسترليني يتعامل مع الأزمات
الخارجية بطريقة معاكسة للطريقة التي يتم بها استيعاب
هذه الأزمات في الاقطار الأوروبية الأخرى
ومن جهة أخرى فان الحكومات البريطانية ترى ان
« الاسترليني » مع « المارك » يشكلان اثنين من أهم
خمس عملات تستخدم على الصعيد الدولي ، كعملات
احتياط ، وهو ما يتطلب بالضرورة وجود علاقة مرضية
بينهما حفاظا على عمل النظام وحيويته
وقد اثار الموقف البريطاني العديد من التخوفات حول
مستقبل الجماعة الأوروبية ، خاصة وانها تتطلب الاتفاق
على وسائل جماعية لعلاج الخلل في موارد المدفوعات
وتصحيح اسعار الصرف وخلافه ، وكلها أمور بالغة
الحساسية والتعقيد في ان واحد

ثالثا : ماسطرخت .

رقد اعداد : هذه القضايا مكان الصدارة في المناقشات التي جرى التفاوض بشأنها بين بلدان الجماعة . ولذلك اتحد المجلس الاوروبي لقراره بشأن الاتفاقية الاقتصادية والنقدية الوحدة السياسية في ماسطرخت ، في ديسمبر عام ١٩٩١ . وسمح بتقسيمها الى البلدان الاعضاء لاعتمادها خلال عام ١٩٩٢ . بحيث تصبح سارية المفعول اعتبارا من يناير ١٩٩٣ وقد تضمنت الاتفاقية المذكورة ما يلي (١١)

- تحديد اول يناير ١٩٩٤ لبدء العمل بالمرحلة الثانية من هذه الوحدة والتي يتم خلالها انشاء مؤسسة النقد الأوروبية التي تتولى عملية التنسيق بين السياسات النقدية للدول الاعضاء . وكذلك فيما يتعلق بالتعاون بين البنوك المركزية ومتابعة اداء النظام النقدي الأوروبي . مع تشجيع التوسع في استخدام وحدة العملة الأوروبية . - في نهاية عام ١٩٩٦ يتم وضع الخطط التفصيلية لقيام النظام الأوروبي للبنوك المركزية ومتابعة اداء الدول الاعضاء في مجال التمهيد لاستخدام عملة اوروبية موحدة والتعرف على مدى الشوط الذي قطعه الدول الاعضاء في هذا الصدد .

- اذا لم يتم التوصل الى اتفاق بشأن المرحلة الثالثة حتى نهاية عام ١٩٩٧ يتم تحديدها تلقائيا مع اول يناير ١٩٩٩ حيث يتم توحيد العملة واقامة بنك مركزي موحد " E.C.B " يندرج في اطار النظام الأوروبي للبنوك المركزية ESCB حيث ان الأخير سيضم كلا من البنوك المركزية الوطنية الخاصة بالدول الاعضاء . والبنك المركزي المقترح .

ويلاحظ على هذا النظام انه قد حدد فترة انتقالية للوصول الى المرحلة النهائية مدتها تسع سنوات تقريبا . وهي فترة يتم فيها التقارب (١٢) بين البلدان وبعضها البعض . خاصة فيما يتعلق بالسياسات المالية بها وتحديد تحويل العجز في هذه الموازنات ، مع وضع حدود قصوى لهذا العجز . هذا فضلا عن مشكلات الادخار القومي او الحسابات الخارجية .

وهنا تجدر الاشارة الى ان بعض بلدان " الافتا " ، الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة قد ارتبطت مع الجماعة بما يسمى المنطقة الاقتصادية الأوروبية في يونيو ١٩٩١ ، الامر الذي ادى الى قيام عدد من بلدان هذه المجموعة بخطوات جديدة في اتجاه الترابط النقدي مع بلدان الجماعة الأوروبية . فقد ربطت النرويج " الكرونة " بوحدة النقد الأوروبية في اكتوبر ١٩٩٠ . وقامت السويد في مايو ١٩٩١ بربط عملتها بهذه الوحدة . وحذت فنلندا حذوها في يونيو من نفس العام . وذلك مع الاخذ بالحسبان ان النرويج تحتفظ بها من ثقل قدرة ٢.٢٥٪ ، والسويد ١.٢٥٪ وفنلندا بنطاق قدره ٣٪ على جانبي اسعار الصرف المركزية لعملاتهم (١٣) .

وهذه العملية سوف تساعد مع مرور الوقت على تقارب اداء الاسعار بين بلدان الافتا في اتجاه المستويات السائدة داخل المجموعة الأوروبية . مما يسهل بالتالي انتقالها الى وضع العضوية الكاملة في الجماعة . وتتبع العملة الموحدة " الايكو " وبالتالي السلطة النقدية المركزية . مثل المنظومة الأوروبية للبنوك المركزية عدة مزايا هامة (١٤)

اولهما تكفل الحد الاقصى من المصادقية لاستقرار سعر الصرف عن طريق الغاء اسعار الصرف داخل الاتحاد . فالعملة المشتركة اصعب في التداول عنها . بالمقارنة بالالتزام باسعار الصرف الثابتة (على نحو غير قابل للغاء) .

ثانيا ان العملة المشتركة تتيح للمشاركين في الاتحاد النقدي الحصول على مكاسب الكفاءة المقترنة بالتحرك اقترابا من عملة واحدة . اكثر مما تتيحه لهم اسعار الصرف الثابتة .

ثالثا ان السلطة النقدية المركزية يمكن . من حيث المبدأ . ان تتجنب الاثار الخارجية السلبية المقترنة بسياسة " افقر جارك " التي تتخذها السلطات النقدية الوطنية المتنافسة .

رابعا ان السلطة النقدية المركزية قد تكون قادرة على تنفيذ الرقابة النقدية بفعالية اكبر مما تستطيعه البنوك المركزية الوطنية كل على حدة . لان الطلب على النقود في المنطقة الأوسع قد يكون اكثر استقرارا في ظل اسواق رأس المال المفتوحة والتحرر المالي الكامل . بالمقارنة بالطلب على النقود في البلدان كل على حدة .

رابعا : مستقبل النظام النقدي الأوروبي : اشرفنا فيما سبق الى ان هذا النظام وضع بصفة رئيسية لتشجيع تقارب مستويات الاداء الاقتصادي الأوروبي . وبصفة خاصة معدلات التضخم فيها . ومن هذه الناحية يمكن ان تعتبر سياسات الصرف المتبعة حينذاك . والتي مازالت سارية المفعول على الرغم من بعض التعديلات التي يجري ادخالها من حين لآخر على اسعار الصرف . سياسات ناجحة . بيد أنها تجبر حكومات هذه البلدان على ممارسة سياسات اقتصادية تغييرية بغية مسايرة " المانيا " .

ونظرا للخاصية التي يتمتع بها النظام الأوروبي والقائمة على فكرة النطاق المستهدف Zone, Zone Cilaes Target للعلاقة بين العملات على اساس تحديد قيمة مركزية لكل عملة بالنسبة للآخرى عند المستوى الذي يتفق مع الاساسيات الاقتصادية والسماح بتقلبات حول القيمة المركزية في حدود نطاق يتم الاتفاق عليه بين البلاد الاعضاء وان يكون النطاق من الاتساع بحيث لا يحمل معنى الثبات الذي كان معمولا به في ظل نظام " بريتون وودز " ولكنه يكون من الضيق بحيث يفرض الانضباط المطلوب في السياسة المالية والنقدية . فان عمل

النظام سيظل رهنا . بالسياسة النقدية الألمانية .
وبالتالي فمن المعتقد ان النظام النقدي الاوروبي سيشهد
مرة من الاضطرابات خلال الفترة القادمة بسبب
السماء بين اسعار الفائدة المرتفعة في ألمانيا ، ومعدلات
السعر الاقتصادية البطيئة في أوروبا .

والسمة في سعر المارك ، قد تضطر البلدان الأوروبية
للتحرك في السوق لدعم عملاتها ، ورفعها الى تقييد
سياساتها الحالية بمعدلات تفوق المعدلات البطيئة للنمو
وهو ما يؤدي الى قيام تحالفات اوروبية جديدة من اجل
تحديد قيمة المارك . . وهنا يرى البعض ضرورة ان
يقرر من اسبانيا وبريطانيا وايطاليا ، بتخفيض
عملاتها بنسبة ٢٠٪ لاستعادة قدرتها على مواجهة
السوق .

وهنا تجدر الاشارة الى ان ، اليوندسبنك ، الألماني
يمثل بشدة جراء الوحدة الاندماجية بين شطري ألمانيا
ولتي أدت الى ارتفاع معدلات البطالة بشدة الامر الذي
حق العديد من الاضرابات بالبلاد خاصة في الشطر
الشرقي . فشهدت الدولة الألمانية مؤخرا اكبر اضراب
عمال منذ عام ١٩٧٤ ، شارك فيه ما يقرب من مليوني
عامل ، وشمل العديد من الفئات العاملة بالبلاد على
رأسها عمال البريد والسكك الحديدية ، وطالبوا بزيادة
الاجور والمرتبات الا ان الحكومة تخشى من ارتفاع
معدلات التضخم ، خاصة في ضوء زيادة المعروض
النقدي بالبلاد ، زيادة كبيرة ، الامر الذي حطم كافة
آمال في امكانية ان تتراجع معدلات الفائدة الراهنة .
رغم ذلك على الرغم من الضغوط الكثيرة التي تتعرض لها
السياسة النقدية الألمانية .

ومن هنا تثار الاشكالية بين الركود الاقتصادي
الراهن ومعدلات الفائدة الحالية . وهو ما يمثل احدي
العضلات الأساسية ، داخل آلية سعر الصرف الأوروبية
بشكل عام ، ويجبر الاطراف الاخرى على التعامل مع
هذه المسألة بمنظور مختلف . وهو ما حاولت الحكومة
الفرنسية القيام به مؤخرا حين قرر البنك المركزي
الفرنسي ، خفض حجم الاحتياطي الملزم للبنوك re-
serves obligatory ، وذلك في محاولة للخروج من
القبضة النقدية لليوند سبنك الألماني .

وبعيد بالذكر ان هذه العملية ستؤدي الى زيادة حجم
الاقراض وبالتالي تضخم حوالى ٢١ مليار فرنك فرنسي في
الاقتصاد . وهي خطوة في سبيل انعاش الاقتصاد
الفرنسي وخلق وظائف جديدة في المجتمع الفرنسي .
ولكن يظل التساؤل عن مدى امكانية نجاح هذه
الخطوة ، وقدرة البلدان الاخرى على اتباع هذه
الخطوة ؟

وهنا نلاحظ ان القليل منها هو الذي تجتمع لديه
العوامل الاقتصادية اللازمة لذلك . وتشير المؤشرات الى
ان هذه الاداة قد حققت نجاحا ملحوظا حتى الان . ولكن

ما زالت اسبانيا وايطاليا والبرتغال تعاني مشكلات
التضخم ، بينما كانت كل من بلجيكا ولوكسمبورج ، قد
الفتا الاحتياطي الملزم بأسره منذ سنوات . وبالتالي يظل
خفض اسعار الفائدة من خفض العجز في ميزانياتها ،
وبالتالي ضمان السيطرة على معدلات التضخم .

وهنا تبرز على مائدة البحث العديد من التساؤلات
الهامة يأتي على رأسها مدى امكانية الاتفاق على وسائل
جماعية لعلاج الخلل في موازين مدفوعات بلدان
الجماعة ، وضمان الحفاظ على استقرار الاسعار ، في
ضوء الرغبة الاساسية لدى العديد من الحكومات في
ضمان الحفاظ على استقلالية المؤسسات الوطنية ؟

وتأتي اهمية هذا التساؤل في ضوء الحقيقة المعروفة
بان المركز الاوروبي الاجمالي للحساب الجاري سيكون له
اثر كبير على سعر الصرف المستقبلي بين وحدة النقد
الأوروبية والعملات الرئيسية الاخرى على رأسها الدولار
الامريكي والين الياباني .

وثانيا ما هي الادوات التي تجعل السلطة النقدية
الأوروبية ، قادرة على السيطرة بفعالية . اكبر ؟ مما
تستطيعه البنوك المركزية الوطنية ؟ وهو ما يطرح تساؤلا
اخر عن مدى الاستقلال الذي يجب ان يتاح للبنك
المركزي الاوروبي (المزمع تكوينه) ؟ بمعنى اخر هل
ينبغي ان يكون مستقلا عن السلطات الحكومية الوطنية
وسلطات الجماعة ام لا ؟ وما هي سلطات البنك المركزي
الاوروبي ومسئوليته ؟ وما هو مدى الاستعداد للتخلي عن
السيادة للمؤسسات الأوروبية المشتركة والانضمام الى
عملية اتخاذ القرارات بصورة مشتركة ؟

كل هذه التساؤلات وغيرها لم يتم حسمها في
الاتفاقيات المذكورة ؟ وما زالت قيد البحث والدراسة
بسبب اختلاف وجهات النظر بين الحكومات المختلفة ،
وذلك بسبب تباين الاداء الاقتصادي فيما بينهم ، حيث
تعاني البلدان الفقيرة ، داخل الجماعة ، من مشكلات
زيادة الاتفاق العام وارتفاع معدلات التضخم ، فضلا
عن عدم استقرار اسعار الصرف ، الامر الذي يتطلب
بالضرورة ادخال تعديلات جذرية في سياسات هذه
البلدان ، وهو ما يتعارض مع اوضاعها الداخلية ،
ويؤدي لعدم الاستقرار السياسي بداخلها .

وهنا تجد تجدر الاشارة الى ان الارتباط المتبادل بين
اسعار صرف عملات الاطراف ، يشير الى انهم
سيقتاسمون عبء التصحيح عندما يحدث تقلب ضخم في
سعر مشترك بينها ، ولكن الاسعار المرتبطة بوحدة العملة
الأوروبية ، تركز العبء كله على كامل كل بلد على حدة .
وهذا الامر يلعب لصالح البلدان الاكثر قوة ، اذ ان حركة
عملاتها ستغير ايضا من سعر وحدة النقد الأوروبية ،
اما البلدان الصغيرة فقد تتحمل عبء التسوية كله ،
مادامت حركة اسعار عملاتها لن يكون لها سوى تأثير
صغير على وحدة النقد الأوروبية .

السياسية السائدة ، باعتباره العنصر الحاسم في وضع نظام نقدي يحظى بالثقة ، إذ أن أى محاولة للإصلاح تنتهك المنطق لابد لها أن تفشل !!

ومن هنا يصبح من الضروري ، إدخال التعديلات المطلوبة على هذا النظام ، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي المعاصر ، ويراعى طبيعة العلاقات

المصادر والمراجع :

- ١ - د. رمزي ركي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت .
- ٢ - البنك الدولي ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع المجلد (١١) ١٩٨٨ .
- (3) I.M.F, World Economic outlook, october 1990.
- ٤ - صندوق النقد الدولي ، اتفاق الاقتصاد العالمي ، أكتوبر ١٩٩١ المجلد الأول .
- ٥ - هورست أوردجر ، أوروبا تسعى إلى الوحدة النقدية ، مجلة التمويل والتنمية ديسمبر ١٩٩٠ .
- (6) Le Monde Diplomatique, Janvair 1990.
- ٧ - هورست أوردجر ، مرجع سبق ذكره .
- ٨ - عبد الفتاح الجبالي ، الدولار والين والمارك ومستقبل العملة الدولية ، دراسة منشورة على حلقات بجريدة العالم اليوم ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٩٠ .
- ٩ - عبد الفتاح الجبالي ، المارك وشذائيات الوحدة الألمانية ، جريدة الاهرام ، ٦ يوليو ١٩٩٠ .
- ١٠ - جورج تافلاش ، العملات الدولية ، ارتفاع قيمة قيمة المارك الألماني ، التمويل والتنمية سبتمبر ١٩٩٠ .
- ١١ - انظر مزبيرة الأهمدي ، التقرير الاقتصادي الدول والعرب ، ملحق الاهرام الاقتصادي .
- ١٢ - يقصد بفكرة التقارب الاسمي بمعناها الضيق هو التحرك نحو معدلات تضخم معادلة (منخفضة) بين البلدان - ويشير المصطلح بالمعنى الأوسع إلى السلوك المعاش للمتغيرات الاقتصادية المسؤولة بشكل مباشر عن استقرار الاسعار وسعر الصرف ، ومن بينها على سبيل المثال اسعار الفائدة وارصد الميزانية . ويشير التقارب الحقيقي إلى العملية التي تؤدي إلى تخفيض الفوارق في مستويات المعيشة على المدى الطويل .
- ١٣ - عندما ربطت السويد عملتها بالايكو ، اعلنت ان هذه هي الخطوة الاولى في استراتيجية مكونة من ثلاث خطوات تؤدي إلى المشاركة في النظام النقدي الأوروبي ثم إلى العضوية الكاملة في المجموعة . ولذلك تقدمت بطلب رسمي في يوليو ١٩٩١ . وتأمل ان يتحقق ذلك في ١٩٩٥ . ولم تتقدم بطلب عضوية من بلدان ، الاقمتا ، الآخرين سوى النمسا في ١٩٨٩ . وكانت النرويج قد طلبت ذلك في عام ١٩٦٩ ، وقبلت في عام ١٩٧٢ . ولكن الشعب النرويجي رفض هذا الانضمام في استفتاء عام .
- ومن بين البلدان غير الاعضاء في الاقمتا ، والتي طلبت الانضمام إلى الجماعة كل من تركيا في ١٩٨٧ ، وقبرص في ١٩٩٠ ، ومالطة في ١٩٩٠ . وقد اعلنت الجماعة انها لن توسع عضويتها الا بعد ١٩٩٣ .
- انظر صندوق النقد الدولي ، مرجع سبق ذكره ص ٧٤ .
- ١٤ - جاكوب ك . فريكل ، موريس جولدشتين ، اتحاد اقتصادي ونقدي يتضمن في أوروبا التمويل والتنمية مارس ١٩٩١ .



REPORTS & COMMENTS:

- Think Tanks : The American Stand in Middle East: Dr. Ziyad Aby Amud
- The Zionist Lobby ? American Polls : Dr. Hassan Bakr
- International Disintegration & the New World Order: Ambass. Ahmed Taha Mohamed
- Non-Aligned Movement: From Accra to Jakarta : Ahmed Youssef el Karie
- Evolutions in World Economy & New Impacts. Amru Mustafa Kamal Helmy
- International Changes & the Notion of Absolute Sovereignty : Oussama el-Magzoub
- The Western Sahara Problem: The Beginning of a New Stage: Ahmed Mehaba
- South Africa : The Difficult Path towards Settlement : Nevine Kabbaj
- Probabilities for the Reunification of the Two Korea : Mohamed M. Shahata
- The European Conference for Cooperation & Security & Nogorno-Karabakh Crisis : Amani Fahmy

MILITARY STRATEGY:

- Colloquium on Naval Armament Limitation & Naval Security in the Mediterranean : M. Murad I. el-Dessouki
- The International Conflict Phenomenon on Post-Cold War World: Ahmed Ibrahim Mohamed .

INTERNATIONAL CONFERENCES & ROUND TABLES :

- Colloquium on Naval Armament Limitation & Naval Security in the Mediterranean : M. Murad I. el Dessouki

- A Series of Conferences on the 1919 Revolution : Amr el-Gweily
- Conference on the Middle East and the 2000 Years : Dr Youssef A. El Cherkawi
- Colloquium on Modernization of Historical Studies: Amal Assaad
- Colloquium on the 6th June War: Its Impacts & Consequences after 25 Years: Salwa M. Abdel Latif
- Conference on the «Earth Summit» : Shoeib Abdel Fattah

BOOK REVIEW:

- Khader Bishara: Les Palestiniens Avant et Apres la Guerre du Golfe: Louvain-La-Neuve: Centre d'Etudes & de Recherches sur le Monde Arabe Contemporain , 1991 presented: by Amr el -Gweily
- « Australia's Foreign Relations in the Mord of the 1990's» : by Gareth Evans & Bruce Grant : Melbourne University Press.- 1991 presented : by Amani Fahmy.

PERIODICAL REVIEWS:

- L'Emergence de la Russie Sur la Scène Internationale: par Anne de Tinguy : Revue de Politique Etrangère-I-1992
- L'URSS est Morte , Vive la Russie par Alexandre Adler: Revue de Politique Internationale: n°55 Printemps 1992

CHRONOLOGY OF EVENTS:

- International Events: February- March-April-May 1992: by Abul Seoud Ibrahim
- United Nations & General Scretary Activités : By Nadia Abdel Said



Chairman of the Board and General Editor :

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA AL DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram) (First Issue : July 1965)

Chief Editor :

Dr. Oussama El Ghazali Harb

Managing Editor

Ahmad Youssef Al Karie

Technical Consultant :

Nabya Asfahany

Sub-Managing Editor :

Sawsan Hussein

Editorial Assistant :

Nadia Abdel Sayed

Direction Edition & Advertising Office :

Al Ahram Building,

Al Galaa Street

Tel. Cairo 745666 and 755500

Telex No. 92001-92544 Ahram Un

Annual : 8 Egyptian Pounds.

Arab and African Countries (by Air Mail) :

35 \$

Other Countries (by Air Mail) 40 \$

CONTENTS

EDITORIAL: The 23th July Revolution after 40 Years:

by Dr. Oussama el-Ghazali-Harb

- **STUDIES:**

- Southern Sudan's Future. Between State Union & Separation : Dr. Abdel Malek Auda

- Armament Control in Southern Mediterranean : Dr. Abdel Moneim Said

- The Legal Aspects of the Western / Libyan Crisis: Dr. Abdallah el-Achaaal

- Egyptian Diplomacy & the Western/Libyan Crisis: Dr. Mohamed S. Abu Amud

- **FILE:**

«The Political Changes in Europe & Future Trends»

- Introduction: by Nabil Abdel Fattah

- Parliamentary Elections in Britain & the Future of the British Party system: Nazira el-Effendi

- The Italian Elections: Ezzedine Shoukry

- The French & European New Radical Left : Martin Verlet

- The German Reunification in the Local Elections & its impact on European Union :

Nevine M. Tewfik

- Western Democracy & the Mutations through the European Elections: Nahid Abdel Meguid

- European Political Systems & Prospects for Changes: Dr Mohamed Al Said

- The New European Information Order: Dr Olfat Agha

- The Future of Western European Political Systems: Dr. Ibrahim Awad

- The Impact of World Changes on the New West-European Political Trends : Saad Hafez

- Europe & the Problematics of a monetary Union : Abdel Fattah el -Guibally

كيف تحصل على أعداد السياسة الدولية أو المواد المنشورة بها ؟

اكملت ، السياسة الدولية ، خمسة وعشرين عاما من عمرها قدمت خلالها مائة عدد من المجلة (يوليو ١٩٦٥ - أبريل ١٩٩٠) تتضمن مئات من الدراسات والتقارير والتعليقات والتحليلات باقلام جمهور من الخبراء واساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين .
وادارة المجلة وقد استشعرت حاجة القارئ المتخصص الى الرجوع الى ما يطلبه من موضوعاتها بالأعداد المائة الاولى في اقل وقت وبايسر وسيلة تم تسجيل الأعداد على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ما استحدث من استخدام للتقنيات الحديثة في مجال حفظ واسترجاع المعلومات .
وتتاح الآن المجموعة الكاملة لأعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ جم للسنة الواحدة - كما تتاح النسخ الورقية بسعر خمسون جنيها للسنة الواحدة .
هذا وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم أيضا بأعداد نظام للاسترجاع الموضوعي من أعداد مجلة ، السياسة الدولية ، يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد او لفترة زمنية محددة - وذلك نظير اجور رمزية خدمة للبحث العلمي وتيسيرا على الدارسين والباحثين . ولاشك ان مثل هذا العمل سوف يوفر كثيرا من جهد ووقت القراء .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال

ب- الدكتور احمد السعيد

مدير عام

مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم

شارع الجلاء - القاهرة

ت : ٥٧٤٧٠١١

٥٧٧٤٢١١

تلكس U.N ٩٣٣٤٦ / ٩٢٠٠٢